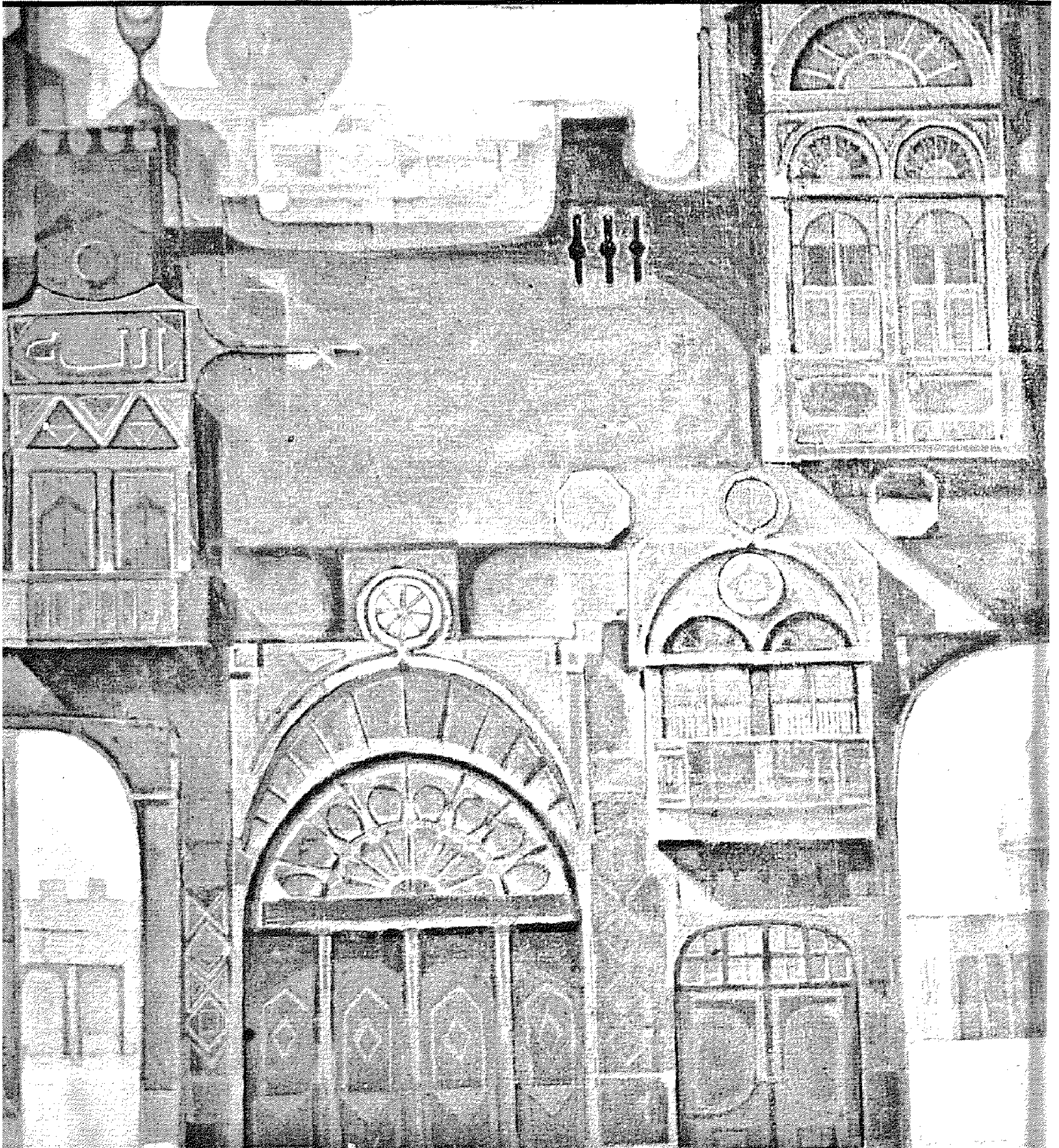
شؤون فلسطينية

١١٦ تموز (يوليو) ١٩٨١



شؤون فلسطينية

١١٦ تموز (يوليو) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان **نصر عبدالعزيز**

المدير العام: صبري جريس * **رئيس التحرير بلال الحسن**

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان ص ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع (٣٥١٢٦٠)، برقياً مرابحاث، بيروت

الاشتراك السنوي (بريد جوي) ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل في أوروبا، ١٢٥ ل.ل في بقية بلدان العالم. (بريد عادي) ٦٠ ل.ل في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية

فيصل حوراني

نعيم خضر الـذي استحـوذ عـلى السر الفلسطيني

نعيم خضر شهيد جديد من شهداء الكفاح السياسي الفلسطيني، توج بدمه قافلة الذين سبقوه إلى الشهادة. وقد غاب، وهو في إبّان كفاحه لنشر راية الحقوق الوطنية الفلسطينية وفرض حضورها على جدول أعمال الدول التي ظلت تتجاهلها لسنوات مديدة.

كان نعيم واحداً من القلّة التي أخذت على عاتقها مهمة ريادة الساحات الوعرة واختراق المسافات التي تمتد بين جهل الجهلاء، ممن يندبون أنفسهم للوقوف في وجه الوعي الفلسطيني المتقدم، وحقد الأعداء، الذين لا يخشون شيئاً بمقدار ما يخشون أزاهير هذا الوعي، وهي تتفتح. ولذا، فإن الرصاصات التي صرعت نعيم خضر، صبيحة الأول من حزيران (يونيو)، حملت سم الجهل، الذي انحط اصحابه إلى درك الخيانة، مثلما حملت مكر الأعداء، وهم يحاولون إغلاق المنافذ التي يشقها الرواد الفلسطينيون هنا وهناك في أرجاء المعمورة.

ومع أن اليد التي أطلقت الرصاص ظفرت باصطياد المناضل الذي صمد لكل صنوف البلاء، فإن سراديب الظلام التي امتدت منها هذه اليـد لم تنجح في تحقيق ما رمت إليه بعد هذا. بل ان الدم الذي انسفح أمام مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بروكسل، أشعل ثورة الغضب المقدس ضد قوى الجهل الأسود، وأضاء الحقائق التي غرسها نعيم خضر وأمثاله على مدى السنوات التي قضاهـا في اوروبا. واتضـح أن ما أنجز، في هذا الميدان، لصالح الشعب الفلسطيني كان أعمق وأرسخ من أن تغتاله القوى التي لا تجرؤ حتى على الاعلان عن نفسها.

وهذا السيل من ردود الفعل ضد الجريمة، على امتداد الساحات الفلسطينية في الوطن وفي المنافي، وهذا الاستنكار الذي عبرت عنه قوى الامة العربية وممثلو أوساط الرأي العام فيها، وهذه الشهادات النابضة بالاعجاب والتقدير التي أدلى بها كل من

يتمتع بحس نزيه في اوروبا. هذه، كلها، دلائل تؤكد أن ما صنعه نعيم، هو وأقرانه من الرواد البواسل، لم يكن شيئاً قليلاً حتى تستطيع الجريمة أن تلغيه.

والذي كان له في حياته كل هذا الأثر، صار له في استشهاده كل هذا التأثير: وكما كان نعيم ثرّ العطاء في حياته، فإن استشهاده لا يختم سلسلة اسهاماته من أجل انتصار قضية شعبه، بل يفتح صفحة جديدة من العطاءات المتدفقة. وقد رسم نعيم نصيبه من خطوط هذه الصفحة بمناقب رفيعة فرضت، حتى على ألدّ خصوم الشعب الفلسطيني، احترامه، وبعقل نيّر رعاه وأغناه بتفاعله مع ثورة شعبه وباستشفافه لأمجد ما فيها وبتحرره من التهيب الذي يوقع البعض في أسرْ السائد والمريح.

كان نعيم قادراً على الجمع بين الصلابة المبدئية التي توجه الكفاح الوطني الفلسطيني والمرونة التي يقتضيها موقعه الديبلوماسي في ساحة لا تقيم وزناً للمبادىء. كان يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، لكنه لم يكن يسوّر نفسه بجدار صيني يحجب الرؤية. وكم كان نجاحه عظيماً في تحقيق الموازنة بين المطلوب والممكن في زمن حلا فيه للبعض أن يجعلوا من المستحيل سياسة، ومن الجمل الثورية برامج وخططاً يجري الدفاع عنها بالعبارات الطنانة وحدها.

وإذا كانت الريادة الناجحة هي التي تقتحم، ليس من أجل مجد الاقتحام، بل لاجتذاب المزيد من الرواد على الطريق الصحيح، فإن كفاح نعيم خضر قدم نموذجاً فذاً في هذا المجال. والذين تعاملوا معه، من الأصدقاء ومن الخصوم ومن الباحثين عن موقع بين بين، عرفوا كلهم نعيماً واحداً: المناضل الوطني المثابر بفكره الثاقب ومنطقة المتماسك وصبره على ادارة الحوارات، وجلده في رعاية البذور التي لا يأتي جناها للتوّ، عرفوه بايمانه بعدالة القضية التي يخدمها، وبثقته بمستقبلها، وبمقدرته على التعامل مع الحقائق بايصالها وقبولها.

والمدهش أن نعيم خضر، ابن القرية الفلسطينية الصغيرة، الذي انتهى به الأمر طالباً بين الوف الطلبة العرب في اوروبا، لم يلبث أن أصبح قادراً على التعامل مع أساطين هذه القارة العتيقة من موقع الند. فكأنما تعتّق، هو نفسه، في دهاليز الكواليس التي ترسم سياسات اوروبا، واكتسب ما اكتسبه ساستها من خبرات، واضافه إلى رصيده من الوطنية الفلسطينية التي تربى عليها وبها، وطوع هذا كله لخدمة مبدئيته الصلبة النابعة من إيمانه بعدالة مطالب الشعب الفلسطيني ومصداقيتها وقدرتها على الثبات وسط الأعاصير والمناورات.

فمن هو، بعد، هذا الفارس، ومن أين جاء تميزه؟ وكيف تحول استشهاده، وقد اريد له أن يكون رسالة انذار لجيل الرواد من المناضلين في الثورة الفلسطينية، إلى وثبة تشد عزيمتهم وتعزز ثقتهم بالنصر؟

إن الجواب على هذا كله يكمن في السر الفلسطيني الذي تبرق به العيون الحاذقة

وتنبض به القلوب العامرة بحب الوطن وتعلنه الأدمغة التي تحررت تلافيفها من الشوائب والرواسب وفردت أشرعتها للنور ولنسمات العصر ولرياح ثورات التغيير والتحدي.

والذين استحوذوا على هذا السر هم وحدهم الذين غدوا أقوياء إذا فعلوا وإذا تلقوا أفعال الاخرين؛ وهم الذين اوقعوا خصومهم في الأزمة التي تطوق هؤلاء الخصوم وتجعل الحضور الفلسطيني ينبثق في وجوههم إذا اوجعتهم ضربات الفلسطينيين وإذا وجهوا للفلسطينيين الضربات الموجعة. إنه السر الذي يجعل الفلسطيني هو هو مهاجماً أو ضحية هجوم!

إننا نكابر لو قلنا أن رحيل نعيم، مع كل هذا المجد الذي يكلل هامة الشهيد، لا يحزننا. ونكابر، أيضاً، لو قلنا أن غيابه لا يوقد فينا جذوة الأسى المزمن على غياب وائل زعيتر وسعيد حمامي وعزالدين القلق وعدنان حماد وغيرهم من رواد الساحات الوعرة الذين سبقوه إلى الشهادة لكن الحزن الذي يوقد الغضب هو غير الحزن الذي يقعد الهمم. وما من واحد من فرسان الشهادة الفلسطينية الذين سقطوا في عواصم اوروبا لم يحزن على سلفه، ومع ذلك لم يتهيب أي منهم عن حمل الرسالة واكمال المشوار.

قد تنجح الأيدي الغارقة في حمأة الجهل والخيانة في قصف هذا العنق أو ذاك من الأعناق الفلسطينية المشرئبة، إلا أن هذه الأيدي لن تنجح في لّي عنق واحد أو حمل صاحبه على الرضوخ.

أحمد خليفة

السلاح النووي الاسرائيلي

مقدمة

لم تهدأ بعد تفاعلات الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي التي وقعت يوم الأحد في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٨١، والتي أبرزت مدى اتساع التهديد الاسرائيلي لأي عملية تطور تتم داخل البلاد العربية، والتي يفترض أيضاً أن تدفع الكثير من الحكام العرب للتفكير بطريقة جديدة، حول أولويات خططهم السياسية والعلمية والعسكرية ووسائل حمايتها.

وقد سبق هذه الغارة ضجيج كبير أثارته اسرائيل قبل شهور، ويبدو أنه كان تمهيداً لها، حول إمكان امتلاك العراق لسلاح نووي في النصف الثاني من الثمانينات. ثم واصل المسؤولون، في اسرائيل، التصريح بأنهم لن يسمحوا بحدوث ذلك. وقد عقب، آنذاك، مسؤول فرنسي كبير، تعليقاً على الحملة السياسية والديبلوماسية التي شنتها اسرائيل ضد فرنسا بسبب موافقتها على بيع العراق مفاعلاً نووياً، بالقول: إن اسرائيل آخر من يحق لها أن تشكو. وكانت تلك إشارة إلى المساعدة النووية التي قدمتها فرنسا إلى اسرائيل في الستينات، والتي توصلت بفضلها ـ حسب رأي الكثيرين ـ إلى امتلاك السلاح النووي. إن اسرائيل، وهي تهدد وتشن حملتها السياسية والديبلوماسية ضد العراق، تدعي «البراءة»، وتتستر وراء تصريحات غامضة للتشكيك في حقيقة امتلاكها للسلاح النووي. وتعالج هذه المادة، بصورة موجزة ومبسطة، موضوع السلاح النووي، بدءاً بالسؤال الكبير: هل تمتلك اسرائيل فعلاً سلاحاً نووياً، أم لا؟ وانتهاء بتأثيرات ذلك على الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية.

قبل كل شيء، ينبغي أن نذكر أن اسرائيل لم تعلن عن نفسها كدولة نووية، وانها ما زالت، كما كان حالها منذ بداية برنامجها النووي، تحيط نشاطها، في هذا المجال، بستار كثيف من السرية، وتفرض رقابة صارمة على المعلومات الداخلية المتعلقة به. ولذا،

فان المعلومات حول النشاط النووي الاسرائيلي لا تزال ناقصة، وهي متاحة بالاساس في منشورات خارج اسرائيل. والاستنتاج حول وجود سلاح نووي في حوزتها أو عدم وجوده مبني على: (أ) تحليل المعلومات والوقائع المتوافرة حول القدرة النووية الاسرائيلية، (ب) دراسة الأخطار التي تواجهها اسرائيل والأهداف التي تتوخى تحقيقها، (جـ) تحليل ذهنية قادتها والقواعد التي تتحكم في توجيه سلوكهم، ثم دمج هذه العناصر للتوصل إلى النتيجة الصحيحة، (د) تقارير المخابرات الأجنبية وتصريحات أشخاص شغلوا مراكز أتاحت لهم التوصل إلى معرفة المعلومات السرية.

ونبدأ بالمعلومات والوقائع المتوافرة.

القدرة على صنع السلاح

تتطلب القدرة على صنع السلاح النووي واستخدامه توافر العناصر التالية: أولاً، المنشآت اللازمة لانتاج القلب القابل للانشطار؛ ثانياً، المادة الضرورية اللازمة لصنع المادة الانشطارية؛ ثالثاً، المعرفة العلمية والمقدرة التكنولوجية اللازمتين لتصميم السلاح وصنعه؛ رابعاً، أجهزة القذف لإيصال السلاح إلى الهدف. وقبل ايراد خلاصة للمعلومات المتاحة حول مدى امتلاك اسرائيل للمتطلبات المذكورة أعلاه، نشير بسرعة إلى أن المادة الأساسية التي تتشكل منها القنبلة الذرية هي قلب اليورانيوم ٢٣٥ أو البلوتونيوم ٢٣٩ القابل للانشطار. ويوجد اليورانيوم ٢٣٥ في اليورانيوم الطبيعي بنسبة ٧٪، وكي يكون صالحاً لصنع السلاح يجب أن يركز إلى ما فوق ٩٠٪. أما البلوتونيوم ٢٣٩، فهو عنصر غير موجود في الطبيعة. ولكنه ينتج عن احتراق اليورانيوم الطبيعي في المفاعل النووي. ولا يصلح البلوتونيوم الذي ينتجه المفاعل مباشرة للاستعمال في صنع السلاح، بل ينبغي فصله عن الشوائب المرافقة له بعد عملية الاحتراق. وللحصول على البلوتونيوم النقي، يجب أن يعالج البلوتونيوم المشوب في مرفق فصل كيميائي تخرج منه المادة الانشطارية جاهزة للاستعمال.

(أولاً) المنشآت: تمتلك اسرائيل مفاعلين نوويين: مفاعل ناحل سوريك، ويقع إلى الجنوب من تل-أبيب قرب مركز وايزمن للبحث النووي في رحوبوت، ومفاعل ديمونا في النقب الشمالي.

وقد حصلت إسرائيل على مفاعل ناحل سوريك من الولايات المتحدة، في إطار الاتفاقية الثنائية للتعاون النووي المعقودة بين البلدين في عام ١٩٥٥، وانجزت بناءه في ايار (مايو) ١٩٦٠، وبدأ عمله في حزيران (يونيو) من العام نفسه. وتتراوح طاقة المفاعل بين ألف وخمسمئة ألف كيلو واط، ويعمل بوقود هو مزيج من اليورانيوم المخصب والألومنيوم. وقد زوّدت الولايات المتحدة اسرائيل، بموجب اتفاقية وقعت بين البلدين في عام ١٩٥٩، بعشرة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب بدرجة ٩٠٪ من أجل تشغيل المفاعل. وفي عام ١٩٦٩، عدّلت الاتفاقية بحيث زيدت كمية اليورانيوم المخصب إلى ٤٠ كيلوغراماً بدلاً من عشرة، وزيدت نسبة التخصيب إلى أكثر من ٩٠٪. وقد خضع مفاعل ناحل سوريك، منذ انشائه، لرقابة مشددة من قبل الولايات المتحدة حتى عام ١٩٦٥، ثم حولت أعمال الرقابة

إلى وكالة الطاقة الذرية الدولية. إلا أن الوكالة لم تمارس الرقابة الفعلية على المفاعل، بل اكتفت بتلقي تقارير دورية عن نشاطه دون القيام بزيارته، باعتبار أن هذا هو الاجراء المتبع بالنسبة للمفاعلات التي تقل طاقتها عن ٣ ميغاواط. ومع أنه يمكن استخدام كمية اليورانيوم المخصب الذي تزود به اسرائيل كوقود للمفاعل لصنع ثلاث أو أربع قنابل ذرية من طراز قنبلة هيروشيما، إلا أنها بالتأكيد لم تفعل ذلك. إذ أن الوقود المستعمل يعاد شحنه إلى الولايات المتحدة لإعادة معالجته، وبناء على ذلك، فان جميع المواد المؤجرة لا بد من تقديم حساب عنها. ومن هنا، فان قيمة مفاعل ناحل سوريك، من وجهة نظر عسكرية، تنحصر في كونه مركزاً لتدريب العلماء والفنيين، وللبحث النووي وتطويره.

أما مفاعل ديمونا فقضيته مختلفة. وقد حصلت عليه اسرائيل من فرنسا بموجب اتفاقية سرية للتعاون النووي بين اسرائيل وفرنسا عقدت في عام ١٩٥٧، وانجز استكماله وبدىء بتشغيله في عام ١٩٦٤. وتبلغ طاقته ٢٤ ميغاواط (حراري)، ويدار باليورانيوم الطبيعي، ويتم تبريده وتعديله بالماء الثقيل. ويستطيع أن ينتج سنوياً، في حال توافر الكمية اللازمة من اليورانيوم الطبيعي لتشغيله بكامل طاقته، كمية بلوتونيوم كافية لصنع نحو ١,٣ قنبلة ذرية، قوة الواحدة منها ٢٠ كيلوطن. ولكن من أجل الحصول على البلوتونيوم النقي، لا بد من مرفق فصل كيميائي. وفي حين توافرت معلومات كافية، من مصادر موثوقة، في مرحلة مبكرة، حول المرافق الأساسية التي أنشأتها اسرائيل في إطار برنامجها النووي، فان مرفق الفصل الكيميائي ظل بمثابة لغز أو «حلقة مفقودة» إلى أن نشرت مجلة «تايم» الاميركية في نيسان (ابريل) ١٩٧٦ أن مرفق الفصل انشىء بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، في عهد حكومة غولده مئير، بمبادرة من وزير الدفاع آنذاك، موشي دايان.

وتمتلك اسرائيل، إضافة إلى المفاعلين في ناحل سوريك وديمونا، عدة منشآت فرعية ذات أهمية حيوية بالنسبة لعملية انتاج الأسلحة النووية. وأهم هذه المنشآت هي «المختبرات الحامية» التي بنيت بمساعدة بريطانيا قرب ناحل سوريك لإجراء الابحاث على المواد الاشعاعية التي ينتجها المفاعل وتداولها. وقد زوِّدت هذه المختبرات، بمعونة أميركية، بأدوات الضبط البعيد والآلات الأوتوماتيكية الضرورية لتداول هذه المواد السامة جداً. كما انشئت مرافق مماثلة كجزء من مركز ديمونا.

وهناك أيضاً مرافق متقدمة للبحث والتطوير في كلية العلوم النووية التابعة لمعهد وايزمن للعلوم في رحوبوت، على بعد سبعة أميال من ناحال سوريك. وتشتمل بنايات المعهد على نحو ٧١ مختبراً بالاضافة إلى ورش الكترونية وميكانيكية. وقد اعتبر معهد وايزمن من العصب العلمي للبرنامج النووي بأكمله.

كما قدم المعهد التكنولوجي الاسرائيلي في حيفا، المعروف أيضاً باسم التخنيون، مساهمة هامة في البرنامج النووي. وقد أنشىء هذا المعهد في سنة ١٩٥٨ كدائرة خاصة للعلم النووي والهندسة النووية، وكان الهدف المحدد له تدريب العلماء على التقنية النووية.

ثم هناك، أخيراً، جهاز وزارة الدفاع للبحث العلمي ومختبراتها والصناعات الحربية التابعة لها.

(ثانياً) الوقود. تحتاج اسرائيل من أجل تشغيل مفاعل ديمونا بطاقته القصوى إلى نحو ٢٤ طناً، من اليورانيوم الطبيعي. ويستطيع مفاعل من النوع الموجود في ديمونا، ان يستخرج من هذه الكمية ٧,٢ كيلوغرام من البلوتونيوم ٢٣٩. وبما أن الكتلة الحرجة التي تكفي قنبلة ذرية هي ٥,٧٩ كيلوغرام من البلوتونيوم النقي، فان اسرائيل تستطيع أن تنتج سنوياً ما يكفي نحو ١,٣٣ قنبلة ذرية. ويخضع تداول اليورانيوم للمنع المنصوص عليه في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وكان الحصول عليه في الستينات أصعب من الحصول عليه الآن. وقد كانت السبل المفتوحة أمام اسرائيل للتزود به ثلاثة: أولاً، انتاجه محلياً من الفوسفات المتوافر بكميات ضخمة في البحر الميت، ومشكلةهذه الطريقة انها مكلفة جداً من الناحية الاقتصادية، إذ تبلغ كلفة انتاج طن اليورانيوم من الفوسفات أضعاف سعره في السوق العالمية؛ ثانياً، الحصول عليه من دولة أخرى (مثل جنوب افريقيا أو فرنسا) مستعدة في سبيل خدمة أغراض خاصة بها لتزويد اسرائيل به؛ ثالثاً، شراؤه من السوق السوداء. ويبدو أن اسرائيل قد لجأت إلى السبل الثلاثة. ويعتقد فؤاد جابر، مؤلف كتاب **الأسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل**، ان اسرائيل حصلت على أول شحنة للمفاعل من المصادر التالية. ١٠ أطنان من جنوب افريقيا، ١٠ أطنان أنتجت محلياً من فوسفات البحر الميت، أما الأطنان الأربعة الباقية، فقد حصلت عليها من مصادر فرنسية. وتجمع المصادر المختلفة على أن اسرائيل تمكنت، منذ بدء تشغيل مفاعل ديمونا، من الحصول على الوقود اللازم دون صعوبات كبيرة، ويجدر أن نذكر هنا ما نشرته صحيفتان أميركيتان في ايار (مايو) ١٩٧٧، من أن سفينة المانية كانت تحمل شحنة من اليورانيوم تزن ٢٢٠ طناً قد اختفت في عام ١٩٦٨ بينما كانت في طريقها من المانيا الغربية إلى ميناء جنوه في ايطاليا. وما نشرته صحيفة اسرائيلية في الفترة نفسها من ان عميلاً سرياً اسرائيلياً، اعتقل في النرويج سنة ١٩٧٣ لاشتراكه في اغتيال مواطن مغربي هناك، اعترف للسلطات النرويجية بأنه كان الشخص الذي اشترى سفينة اليورانيوم.

كما يجدر أن نشير إلى الأنباء التي نشرها عدد من كبريات الصحف الاميركية في عام ١٩٧٧ عن قضية حدثت في منتصف الستينات، وجرت بشأنها تحقيقات على أرفع المستويات في الولايات المتحدة، شاركت فيها وكالة الاستخبارات المركزية وأجهزة التحقيق الفدرالية ولجان من الكونغرس وتدخل فيها الرئيس الاميركي، آنذاك، ليندون جونسون. وتتعلق القضية باختفاء كمية كبيرة من اليورانيوم المشبع للغاية من مصنع أميركي للمواد الذرية يمتلكه يهودي في ابولو، بنسلفانيا، في الولايات المتحدة. وقد رجحت التحقيقات ان يكون جزء من الكمية المختفية يقدر وزنه بحوالي ١٠٠ كلغ، قد وصل إلى اسرائيل، والكمية المختفية تكفي لصنع ١٣ - ١٥ قنبلة ذرية.

أما الماء الثقيل اللازم لتبريد المفاعل وتعديله، فلم يشكل بالنسبة لاسرائيل عقبة في

أي فترة من الفترات. إذ أن أحد العلماء الاسرائيليين، دوستروفسكي، ابتكر طريقة كيميائية لإنتاج الماء الثقيل تعرف باسمه منذ أوائل الخمسينات. وقد كانت رغبة فرنسا في الحصول على معرفة بهذه الطريقة، من بين الأسباب التي دفعتها إلى عقد اتفاقية التعاون النووي مع اسرائيل.

(ثالثاً) المعرفة العلمية والتكنولوجية. بدأت اسرائيل سعيها الحثيث لاكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية النووية قبل مضي السنة الأولى على قيامها. وقد ساعدتها في البدء على هذا النحو المبكر، هجرة عدد كبير من العلماء والمهندسين البارزين الغربيين، وخصوصاً الالمان، إليها قبل وبعد قيام الدولة. وقد تأسست، في أوائل سنة ١٩٤٩، دائرة للبحث والنظائر في معهد وايزمن في رحوبوت للقيام بأبحاث في الحقل النووي. وأوفدت وزارة الدفاع، في السنة نفسها، عدداً من العلماء الشباب إلى الخارج للتخصص في مختلف فروع علم النوويات العالي. وقد حدثت نقلة نوعية وكمية في اطار اكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية في النصف الأول من الخمسينات نتيجة توقيع اتفاق للتعاون النووي بين اسرائيل وفرنسا في سنة ١٩٥٣. وقد أتاح هذا التعاون لاسرائيل الحصول على ثروة من المواد والمعلومات التقنية، وتدريب العلماء والفنيين الاسرائيليين في منشآت أكثر تطوراً وتعقيداً من منشآتها، والانتفاع بتجارب علماء سبقوها عدة سنوات في هذا الحقل. كما حدثت نقلة كبيرة أخرى في هذا المجال نتيجة توقيع اتفاقية التعاون النووي بين اسرائيل والولايات المتحدة في تموز (يوليو) ١٩٥٥، التي زودت الولايات المتحدة في إطارها اسرائيل بمفاعل ناحل سوريك. وقد نصت الاتفاقية على تبادل واسع للمعلومات المتعلقة بمفاعلات البحث الذري واستعمالها. وقدمت إلى اسرائيل في آب (اغسطس) مكتبة فنية تحتوي على ٦٥٠٠ تقرير عن البحث والتطوير الذريين من تقارير لجنة الطاقة الذرية الاميركية، ونحو ٤٥ مجلداً عن النظرية النووية وخلاصات تقارير ومقالات. وتدرب في المرافق النووية الاميركية، بين سنتي ١٩٥٥ و١٩٦٠، نحو ١٥٦ اسرائيلياً، كما زار نحو ٢٤ عالماً اسرائيلياً منشآت مختلفة تابعة للجنة الطاقة الذرية.

وفي الستينات، وبعد تشغيل مفاعل ناحل سوريك، ثم بناء مفاعل ديمونا وتشغيله، اكتسبت اسرائيل مزيداً من المعرفة والخبرة التقنية النووية، ودربت مزيداً من العلماء والمهندسين. ان القوى البشرية التي يتطلبها برنامج صغير لإنتاج الأسلحة النووية على أساس مستمر تقدر، حسب رأي الخبراء، بنحو ١٣٠٠ مهندس و٥٠٠ عالم، وهي قوى متوافرة لدى اسرائيل منذ أوائل الستينات.

(رابعاً) أجهزة القذف: لم تواجه اسرائيل مشكلة جدية بخصوص أجهزة القذف وإيصال القنابل الذرية إلى أهدافها؛ فقد امتلكت منذ أواخر الستينات، طائرة الفانتوم من طراز (ف - ٤ تي)، التي تعتبر، حتى بحسب مقاييس الدول الكبرى، طائرة استراتيجية قادرة على حمل القنبلة الذرية وتوجيهها إلى الهدف. كما طورت، في النصف الثاني من الستينات، بالتعاون مع شركة داسو الفرنسية، صواريخ أرض - أرض متوسطة المدى من طراز أريحا (م د - ٦٦٠). ويستطيع هذا الصاروخ حمل رأس متفجر وزنه ٤٥٠

كلغ إلى مدى يتجاوز ٤٨٠ كلم. وهو مزود بجهاز توجيه يعمل بالقصور الذاتي، ويعد ملائماً إذا استخدم الصاروخ لحمل قذائف نووية، ولكنه ليس دقيقاً كفاية لدى استعمال قذائف تقليدية. وقد بدأ الانتاج الفعلي لهذا الصاروخ في سنة ١٩٧١. ان هناك خلافاً في الرأي بين الخبراء حول وزن القنبلة الذرية التي سعت اسرائيل إلى صنعها، ففي حين يعتقد البعض أنها أثقل من أن يستطيع صاروخ أريحا (م د - ٦٦٠) حملها، يعتقد الكثيرون ان وزنها ملائم للصاروخ المذكور. وتكاد المصادر التي تحدثت عن تجهيز اسرائيل لقنابلها الذرية للاستخدام أثناء حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ تجمع على أن هذه القنابل ركبت على صواريخ أريحا.

الاختبار تبقى مسألة الاختبار. وهنا، يجمع الخبراء على أن اختبار قنابل ذرية من النوع الذي يفترض ان اسرائيل سعت إلى صنعه ليس ضرورياً. ويعزز الخبراء رأيهم بذكرهم ان الاختبارات البدائية الأولى التي أجرتها الدول النووية لم تفشل، وان القنبلة الأولى التي استعملت في حرب حقيقية (قنبلة هيروشيما) لم تختبر قبل أن تستعمل. ويضاف إلى ذلك أن القنبلة تصنع من عدة أجزاء أحدها فقط، وهو القلب القابل للانشطار، نووي، وكل الأجزاء الأخرى غير النووية يمكن اختبارها في المختبر

ان المعلومات المتاحة حول تطور البرنامج النووي الاسرائيلي، على صعد المنشآت والوقود والمعرفة العلمية والتكنولوجية وأجهزة القذف، قادت الخبراء إلى الاستنتاج بأن اسرائيل امتلكت الخيار النووي في نهايات الستينات. كما لم ينشأ لديهم أي شك في ان الهدف الرئيسي للبرنامج النووي عسكري. فلجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية التي أنشئت في عام ١٩٥٢، وتشكلت من ستة علماء فقط بما فيهم الرئيس، أنشئت في البداية، ضمن إطار وزارة الدفاع وخضعت لإشرافها فقط. وأحيط البرنامج النووي الاسرائيلي، في كافة مراحله، بسرية مطلقة، معززة برقابة صارمة على وسائط النشر والاعلام. والاستخدام الوحيد المجدي لمفاعل ديمونا، في ضوء المرافق النووية القائمة في اسرائيل، هو استخدام عسكري. وتطوير صواريخ أريحا (م د - ٦٦٠) لا يمكن أن يكون الهدف منه إلا نقل رؤوس نووية، لأن كلفته الاقتصادية العالية جداً تجعل من غير المعقول أن يكون الهدف منه نقل قذائف تقليدية.

إلا انه على الرغم من كل شيء، فقد نفت اسرائيل بصورة مستمرة (حتى الآن) امتلاكها للسلاح النووي، وكرر المسؤولون القول انها لن تكون أول من يدخل السلاح النووي إلى المنطقة. وإزاء هذا النفي نشأ السؤال: هل اتخذت اسرائيل القرار السياسي بصنع السلاح ونفذته فعلاً، وإذا كان الجواب بالايجاب، متى حدث ذلك؟ ومن أجل التوصل إلى إجابة منطقية لهذا السؤال، كان لا بد من تحليل الأخطار التي واجهتها (وتواجهها) اسرائيل والأهداف التي توخت (وتتوخى) تحقيقها، وتحليل ذهنية قادتها والقواعد التي وجهت (وتوجه) سلوكهم، ثم مقارنة نتائج التحليل بالتقارير الصادرة عن أجهزة الاستخبارات العالمية وتقديرات المسؤولين في الدول القادرة على معرفة الحقائق.

الأخطار والأهداف

واجهت اسرائيل منذ قيامها وحتى عام ١٩٦٧ على الاقل، رفضاً عربياً للتسليم بوجودها، وسياسة عربية آنية هدفها الأدنى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم وتعديل «الحدود» التي تعينت في اتفاقيات الهدنة العربية - الاسرائيلية. ولم يكن هذا الأمر مرفوضاً من قبل القيادة السياسية الاسرائيلية فحسب، بل اعتبرت العناصر المسيطرة فيها (بن - غوريون وأتباعه) ان «الحدود» كما تعينت في اتفاقيات الهدنة خطرة أمنياً وغير ملائمة وانه ينبغي توسيعها بالقوة عندما تحين فرصة مناسبة. وكان هذا الوضع يحتم استمرار المجابهة العربية - الاسرائيلية ويحتم وقوع الحروب. وفي حرب عام ١٩٦٧، وسعت اسرائيل حدودها فعلاً، وأعلنت قيادتها عن اصرارها على اعادة تشكيل خريطة المنطقة بصورة تخدم مطامعها التوسعية وأمنها، وإرغام العرب على التسليم ليس بوجود دولة اسرائيل فحسب، وانما أيضاً بتوسعها. وكان ذلك يعني ازدياد حدة المجابهة، وبقاء احتمال الحرب مفتوحاً.

ولذا، كان هم اسرائيل الأول، قبل حرب حزيران ١٩٦٧، وبعدها، بناء قوة عسكرية متفوقة على قوى العرب العسكرية، مجتمعة، وكان هدف سياستها الخارجية والأمنية ردع العرب عن مهاجمة اسرائيل من جهة، وهزيمتهم وتدمير قوتهم العسكرية في حال اقدامهم على ذلك من جهة أخرى، على أمل أن يؤدي ذلك، في النهاية، إلى تيئيسهم وخضوعهم لإملاءات اسرائيل. وقد نجحت اسرائيل والقوى الامبريالية التي شاركت في اقامتها وعملت على دعمها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، في المحافظة على التفوق العسكري للاداة الحربية الاسرائيلية حتى الآن، وان كانت لم تنجح تماماً في ردع العرب عن التعرض لها أو مهاجمتها.

إلا ان قادة اسرائيل لم يكن في وسعهم، منذ البداية، تجاهل التفوق العربي الساحق من ناحية الموارد البشرية والاقتصادية والعمق الجغرافي، وتجاهل حتمية تطور العرب وتقدمهم في جميع النواحي، بما في ذلك الناحية العسكرية، وبالتالي استبعاد الافتراض بأن يعدل اجتماع هذين العاملين ميزان القوى العسكري تدريجياً لصالحهم. كما لم يكن في وسعهم الغاء إمكان نجاح هجوم عربي منسق مفاجىء (وحتى في ظل تفوق عسكري اسرائيلي تقليدي) في خلخلة نظام الدفاع الاسرائيلي وإلحاق هزيمة شاملة باسرائيل، أو إحداث دمار جسيم لا تستطيع احتماله. ولذا، كان من الطبيعي أن يتجه تفكير القادة الاسرائيليين، أو على الأقل جزء كبير منهم، وهم ماضون في تعزيز قوة اسرائيل العسكرية المبنية على الأسلحة التقليدية، إلى امتلاك السلاح النووي، باعتباره العامل الوحيد المحتمل أن يحول دون اختلال ميزان القوى العسكري لصالح العرب، وباعتباره السلاح الوحيد الممكن اشهاره في «اللحظة الحرجة» في حال وقوعها أو الاقتراب منها، للحؤول دون تعرض اسرائيل لخطر الهزيمة الشاملة أو الدمار الجسيم.

إن للسلاح النووي، بدون شك، قيمة ردعية أكبر بكثير من الأسلحة التقليدية، كما انه يمنح الدولة التي تمتلكه قدرة أعظم على تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية.

ويكسبها هيبة ومكانة أرفع في سلّم المجتمع الدولي. إلا انه، في إطار النزاع العربي – الاسرائيلي بكل معطياته البشرية والاقتصادية والجغرافية، وتعقيداتـه الدوليـة، ليس بالضرورة أن يكون كذلك في حالة اسرائيل. انه يظل كذلك ما دامت اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي، والدول العربية مجردة منه. ولكن في اللحظة التي تمتلك فيها دولة عربية، أو عدة دول، السلاح النووي أيضاً، فإن الوضع ينقلب جذرياً، وتفقد اسرائيل ليس ميزة تفوقها في السلاح النووي فقط، بل وأيضاً ميزة تفوقها في الأسلحة التقليدية (في حال استمرار هذا التفوق).

ان المسافات الجغرافية بين اسرائيل والدول المحيطة بها ليست بعيدة، والقوى الرئيسية البشرية والاقتصادية لدى الطرفين متركزة في مناطق معينة معدودة، وبالتالي فإن القنابل الذرية وأجهزة القذف المطلوبة (من الناحية النوعية والكمية) لإلحاق دمار واسع بالطرف الآخر لا تتطلب موارد هائلة أو قدرات ليس في مقدور أحد الطرفين توفيرها. ويستبعد الخبراء، تماماً، في حالة امتلاك الطرفين لأسلحة نووية وأجهزة قذف ملائمة، ان ينجح أحدهما عن طريق توجيه الضربة الأولى في إبادة القوة النووية للطرف الآخر، أو أن ينجح في منع القنابل الذرية من الوصول إلى أهدافها.

ومن هنا، يمكن القول أن أقل ما يمكن أن يحدث، لدى امتلاك دولة عربية أو أكثر للسلاح النووي، هو فقدان اسرائيل لميزة الردع والتدمير الوحيد الجانب. ولكن الأمر لن يقتصر على ذلك: فمساحة اسرائيل صغيرة جداً، وقواها البشرية والاقتصادية الرئيسية متركزة في رقعة ضيقة في وسط فلسطين. وفي حال نشوب حرب نووية، فان الدمار الواسع الذي سيلحق بها سيعني نهايتها. ومن الممكن بسهولة تصور استمرار العرب في البقاء بعد ضربة نووية إسرائيلية، بينما تصور ذلك بالنسبة لاسـرائيل مستحيـل. وسيعيش الاسرائيليون دائماً في ظل الهاجس بأن معرفة العرب بذلك ستجعلهم أجرأ على مضايقة اسرائيل ومحاولة استنزافها والضغط عليها بالوسائل العسكرية التقليديـة. كما انهم سيعيشون في ظل الهاجس الإضافي، بانه في حالة امتلاك السلاح النووي من قبل أكثر من دولة عربية، ربما انفرد حاكم عربي، بناء على اجتهاد ما، بتوجيه ضربة نووية أولى لاسرائيل، مهما كانت العواقب.

وعلى صعيد الحرب التقليدية، لا يمكن الجزم بأن امتلاك أسلحة نووية من قبل الطرفين سيعني انتهاء الحروب التقليدية بينهما. ومن المعقول أكثر الافتراض بأن كلا الطرفين، ما دامت المشكلة بينهما لم تحل، سيلجآن إلى استخدام القوة العسكرية التقليدية لتحقيق أهداف محدودة من جانب العرب مثلاً، للضغط على اسرائيل لدفعها إلى التخلي عن الأراضي التي احتلتها بعد حزيران (يونيو) وحل المشكلة الفلسطينية، ومن جانب اسرائيل، أيضاً على سبيل المثال، للمحافظة على أكبر مسافة من الأراضي المحتلة، ومجابهة الحرب الفدائية المتوقع أن تزدهر أكثر في ظل ازدياد قوة الردع العربية نتيجة لامتلاك دول منها للسلاح النووي. ولكن الحروب التقليدية التي يمكن أن تنشب في ظل التهديد النووي المتبادل ستظل بالضرورة محدودة، وستفقد اسرائيل القـدرة على شن حـروب واسعة

النطاق، مثل حملة سيناء في عام ١٩٥٦ في إطار العدوان الثلاثي أو حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أو حتى عمليات عسكرية كبيرة تنطوي على خطر تصعيد تدريجي يمكن أن يؤدي إلى حرب تقليدية شاملة تضع الطرفين على حافة حرب نووية. وفي حروب محدودة ذات طابع استنزافي، ستكون اسرائيل نظراً لمواردها المحدودة، في الوضع الأسوأ. وخلاصة القول، ان امتلاك الطرفين، العربي والاسرائيلي، للسلاح النووي سيؤدي، كما ذكرنا أعلاه إلى فقدان اسرائيل حتى لميزة التفوق العسكري التقليدي.

إن هذه النتائج البعيدة المدى لدخول السلاح النووي إلى المنطقة، من زاوية انعكاس ذلك على ميزان القوى العسكرية، قد تكون السبب الأعمق الذي دفع بعض القادة الاسرائيليين (حتى قبل عام ١٩٦٧) إلى معارضة توجه اسرائيل لصنع السلاح النووي. ويمكننا أن نعد بين هؤلاء القادة يسرائيل غاليلي ويغئال الون وآبا ايبن، الذين عبروا عن آرائهم كتابة وشفهياً. وتتلخص الحجج التي أبداها المعارضون قبل عام ١٩٦٧، باختصار شديد، بالتالي:

- ان توجه اسرائيل لصنع السلاح النووي قد يدفع الدول العربية إلى شن حرب وقائية لتدمير قدرة اسرائيل النووية.

- ان التخوف من نتائج امتلاك اسرائيل للسلاح النووي، قد يدفع الاتحاد السوفياتي، وربما الصين، لتزويد الجمهورية العربية المتحدة (آنذاك) بقنابل ذرية. وفي ضوء العوامل الجغرافية والديموغرافية السائدة ستبدو مبادرة استخدام العرب للأسلحة الذرية، خياراً معقولاً في نظرهم. أو كبديل، قد تلجأ الدول العظمى النووية إلى ممارسة ضغط هائل على اسرائيل وترغمها على التخلي عن خيارها النووي والقبول بفرض وقاية فعالة على مرافقها النووية.

- ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووي لن يؤدي إلى تخفيف أعباء التسلح التقليدي، لأن اسرائيل ستظل مضطرة إلى المحافظة على تفوقها العسكري التقليدي، حيث أن السلاح النووي لن يمنع العمليات الفدائية، أو اشتباكات الحدود أو حتى الغارات على اسرائيل، وينبغي أن يكون جيشها مستعداً لمواجهتها ومجابهة احتمالات تطوراتها.

مقابل هذا التيار، كان هناك تيار أقوى، بزعامة بن - غوريون، دفع، كما يبدو، باتجاه تطوير البرنامج النووي وصنع القنبلة الذرية. ويمكن عد شمعون بيرس وموشي دايان من بين ممثليه البارزين. وقد تجنب دعاة هذا الخط من القادة السياسيين (باستثناء دايان) الخوض العلني في الموضوع، وفرضوا قبل عام ١٩٦٧ وبعده، ستاراً كثيفاً من السرية على البرنامج النووي العسكري، وطمسوا النقاش حوله. ولكن يظل بالامكان تلمس وجهة نظرهم بالاعتماد على آراء دايان وبعض المعلقين من أنصار هذا الخط الذين خاضوا في الموضوع. ويمكن تلخيص حججهم قبل حرب ١٩٦٧ أيضاً باختصار شديد، ومع المجازفة بالتكرار، على النحو التالي:

- ان موارد العرب الاقتصادية والبشرية تجعل قدرتهم على استيعاب الأسلحة

التقليدية غير محدودة، بينما اسرائيل محدودة القدرة من هاتين الناحيتين، وسيأتي يوم تصل فيه إلى أقصى حدود قدرتها في هذا المجال. كما أن القدرة العربية على استخدام السلاح ستتحسن باستمرار. وسيؤدي اجتماع هذين العاملين إلى ميلان ميزان القوى لصالح العرب. والسلاح النووي يمثل الحل الوحيد في مواجهة هذا المأزق الاستراتيجي.

- بما أنه لا يمكن التنبؤ بدقة بموعد حدوث الخلل في ميزان القوى، أو إلغاء امكان نجاح العرب في إيصال اسرائيل إلى «وضع حرج» من الناحية العسكرية، فانه ينبغي التهيؤ سلفاً لمواجهة هذين الاحتمالين.

- ليس مؤكداً أن الاتحاد السوفياتي أو الصين سيزود الجمهورية العربية المتحدة (آنذاك) بقنابل ذرية في حال اكتشاف أمر امتلاك اسرائيل للسلاح النووي، بل الأرجح أن تمتنع عن ذلك نظراً للمخاطر الكبيرة الكامنة في مثل هذه الخطوة. وهنا قد تضمن اسرائيل حيازته وحدها.

- حتى ولو امتلك العرب السلاح النووي، فان وجود أقلية عربية كبيرة في اسرائيل سيردعهم عن استخدامه.

وبعد عام ١٩٦٧، أضيفت حجج أخرى، نذكر أهمها:

- ان سباق التسلح التقليدي أصبح مكلفاً جداً، ولا تستطيع اسرائيل تحمل أعبائه دون مساعدة الولايات المتحدة. واعتماد اسرائيل المتزايد على الولايات المتحدة سيجعلها عرضة لضغوط سياسية باتجاه إرغامها على التخلي عن أهداف حيوية في نظرها، والسلاح النووي يعطيها استقلالاً أكبر في اتخاذ القرارات.

- ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووي كفيل بردع الاتحاد السوفياتي عن دعم العرب أكثر من اللازم، من زاوية انه يرفع نسبة المجازفة التي ينطوي عليها مثل هذا الدعم. وقد برزت هذه الحجج في ضوء التواجد السوفياتي في مصر إبان حرب الاستنزاف.

ولكن امتلاك الخيار (أو السلاح) النووي شيء، والاعلان عنه شيء آخر. ويبدو أنه كانت هناك منذ الستينات، وجهات نظر متعارضة بهذا الخصوص في القيادة السياسية والأمنية. وواضح أن الخلاف قد حسم لصالح عدم الاعلان عن حيازة السلاح أو التوجه لصنعه، بل نفي الأمر، وفي الوقت نفسه الاقرار بتوافر القدرة على ذلك، ويبدو أن أهم الحجج التي طرحها معارضو الاعلان عن اسرائيل كدولة نووية، قبل عام ١٩٦٧ (ولا تزال سارية المفعول) كانت:

- إن القوة النووية الاسرائيلية الصريحة ستوحد العالم العربي وتزيد حدة عدائه لاسرائيل وتدفعه لبذل جهود حثيثة للحصول على السلاح النووي. وهذا يطلق جميع الأفكار المذكورة أعلاه من عقالها، بما في ذلك احتمال تزويد الاتحاد السوفياتي

العرب بسلاح نووي، أو على الأقل بسط حماية نووية عليها، بما يبطل مفعول السلاح الاسرائيلي.

– ان قيمة السلاح النووي، كوسيلة ردع أخيرة في حال تعرض اسرائيل لخطر الابادة أو الدمار الجسيم في حرب تقليدية، لا تتأثر بعدم الاعلان عن وجوده. إذ يمكن دوماً شهره في اللحظة المناسبة.

– ان الثمن السياسي الذي ستدفعه اسرائيل، نتيجة الاعلان، سيكون كبيراً جداً، وخاصة على صعيد علاقاتها مع الولايات المتحدة. وينطبق هذا الكلام أكثر على فترة ما قبل عام ١٩٦٧، عندما كانت الولايات المتحدة جادة في مساعيها للتوصل إلى معاهدة لحظر انتشار الأسلحة النووية.

أما حجج الداعين إلى امتلاك السلاح النووي صراحة، فكانت:

– إن تفوق اسرائيل في السلاح التقليدي لم يردع العرب عن التحرش بها وتهديدها، ولم يدفعهم إلى التسليم بوجودها. وربما أدت مجابهتهم بالاعلان عن اسرائيل كدولة نووية إلى تحقيق الأمرين.

– إن الأخطار الكامنة في الاعلان لا تمثل مجازفة خطرة جداً كما يدعي معارضوه (راجع أعلاه الحجج الداعية إلى صنع السلاح النووي).

– وبعد سنة ١٩٦٧، لم تعد الخشية من حرب وقائية تشنها الدول العربية واردة كما كان الأمر قبل حرب حزيران (يونيو) من تلك السنة.

– إن ادخال السلاح النووي إلى المنطقة (بعد عام ١٩٦٧) حتى في حالة امتلاك العرب له، سيجعل الدول الكبرى تتدخل بقوة للحؤول دون نشوب حرب قد تتطور إلى مجابهة نووية ، وهنا ستزداد الفرصة أمام اسرائيل للمحافظة على الوضع الاقليمي الراهن، أو على شيء قريب منه.

وقد حسم الأمر، كما ذكرنا، لصالح عدم الاعلان عن اسرائيل كدولة نووية. وتبنت اسرائيل سياسة غامضة، تم الاعراب عنها رسمياً في منتصف الستينات، ولا تزال تمارس حتى الآن، بالصيغة التي وردت على لسان رئيس الوزراء، آنذاك، ليفي اشكول، وترددت مراراً فيما بعد، والتي نصها: ان اسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي إلى الشرق الأوسط، ولكنها أيضاً لن تكون الثانية. وقد أشار أحد الدارسين الاسرائيليين لموضوع السلاح النووي الاسرائيلي إلى الغموض المقصود المحيط بتعبير «إدخال» السلاح، وسهولة امكانية الادعاء، مثلاً، ان الاسطول الاميركي السادس هو أول من «ادخل» السلاح النووي إلى المنطقة.

وقد مثلت استراتيجية الاكتفاء بالاعلان عن توفر «الخيار» النووي، مع نفي حيازة السلاح والتوجه لصنعه، بدون شك، استراتيجية أفضل من الاعلان عن وضع نووي. فهي، أولاً، ولدت لدى الدول العربية حالة من الاسترخاء إزاء الخطر النووي بعد الفورة

الأولى التي نجمت عن الكشف عن بناء مفاعل ديمونا من جهة، وأثارت لديهم شعوراً غامضاً بالخوف (ذا قيمة ردعية من الصعب سبر غورها) من جهة أخرى؛ وثانياً، جنّبت اسرائيل الضغط الدولي الكبير الذي كان سيوجه اليها في جو العمل الدولي الحثيث، في النصف الثاني من الستينات، لحظر انتشار الأسلحة النووية؛ وثالثاً، مكنها، بحسب رأي غالبية الخبراء، من ابتزاز الولايات المتحدة والحصول منها على أسلحة هجومية متطورة في منتصف الستينات مقابل الوعد بعدم تجسيد «الخيار» النووي.

ولكن «الخيار» النووي مفهوم مطاط جداً. والعامل الحاسم بالنسبة للموضوع هو الزمن الذي يتطلبه تجسيد «الخيار». فقد يكون الزمن سنوات أو أشهراً، وقد يكون أسابيعاً أو أياماً أو حتى ساعات. وبالامكان صنع جميع أجزاء القنبلة الذرية سراً وتجهيزها للتجميع خلال أيام أو ساعات، والادعاء بعدم حيازة السلاح. وقد ظلت طبيعة «الخيار» النووي الاسرائيلي، من هذه الناحية، موضع تساؤل لفترة طويلة. إلا أن الأدلة تتراكم على ان اسرائيل أقدمت فعلاً على تجهيز السلاح للاستخدم في الأيام الأولى من حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣.

الذهنية الاسرائيلية

إن أي تحليل لسياسة اسرائيل النووية لا بد من أن يأخذ بعين الاعتبار ذهنية القادة الذين تحكموا بسياسة اسرائيل الأمنية في المراحل الحاسمة بالنسبة لموضوعنا. وبخاصة دافيد بن - غوريون وتلامذته، وأبرزهم موشي دايان وشمعون بيرس. ان الفرضيات والقناعات الأساسية التي وجهت تفكير هؤلاء القادة في القضايا الأمنية اشتملت على القناعات الراسخة التالية: أولاً، إن العرب لن يسلموا بوجود اسرائيل إلا إذا اقتنعوا باستحالة القضاء عليها؛ ثانياً، ان هذه القناعة لن تتولد إلا إذا هزموا في جميع الحروب التي سيشنونها بالتأكيد لتحقيق هدفهم؛ ثالثاً، إن «حدود» دولة اسرائيل كما تعينت في خطوط الهدنة خطرة من الناحية الأمنية وينبغي تحين الفرص لتوسيعها بالقوة؛ رابعاً، ان هذا الوضع واحتمالاته يحتم إعطاء الأمن وبناء القوة العسكرية أولوية قصوى على جميع الأهداف والاعتبارات؛ خامساً، ان الضمان الأول والأخير لاسرائيل هي قوتها الذاتية، وأية ضمانات دولية مشكوك في قيمتها، ولا يمكن أن تشكل بديلاً للقوة الذاتية.

وليس المرء بحاجة إلى خيال واسع ليتصور ان هذا النمط من الذهنية سيرى في امتلاك السلاح النووي، ما دام بالامكان التوصل اليه، ضرورة حيوية لتحقيق أهداف اسرائيل، ودرء الأخطار البعيدة والقريبة المدى.

إنعطافات في السياسة النووية

استكمالاً للبحث قد يجدر المرور على الانعطافات التي مرت بها السياسة النووية الاسرائيلية، كما استنتجها الخبراء من التحولات التي طرأت على «لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية»: ومن بعض الظواهر الأخرى.

- تشكلت لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية عام ١٩٥٢، في إطار وزارة الدفاع. وقد ضمت ستة علماء، بمن فيهم الرئيس، البروفسور أرنست دافيد بيرغمان، المعروف بأنه

من أنصار بن – غوريون. وقد مرت اللجنة، عام ١٩٥٧، بأزمة كبيرة، أدت إلى استقالة أعضائها جميعهم باستثناء رئيسها. وبعد ثلاث سنوات، انكشف أمر مفاعل ديمونا وبرز، في الجدل الذي ثار عقب هـذا الكشف، اثنان من العلماء المشتغلين في نشاطات «لجنة تجريد المنطقة من السلاح النووي»، التي تأسست لمعارضة تطوير سلاح نووي في اسرائيل. وفي ضوء الخلاف الدائر آنذاك بين أنصار التوجه «الفرنسي» (بن – غوريون، دايان، بيرس) وأنصار التوجه «الاميركي» في المؤسسة الأمنية، استنتج الخبراء ان السبب في المشكلة لا بد من أن يكون كامناً في القرارات التي اتخذت بخصوص مفاعل ديمونا، الذي تم بناؤه بمساعدة فرنسية. وقد كانت الولايات المتحدة، في تلك الفترة، تصر على التفتيش على المفاعلات النووية التي تزود دولاً أخرى بها للتأكد من عدم استخدامها للأغراض الحربية، بينما كان الموقف الرسمي المعلن لفرنسا هو أن الرقابة على المنشآت النووية تمثل انتهاكاً للسيادة القومية.

وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦، أي بعد تولي ليفي اشكول لرئاسة الحكومة، تم التحول من فرنسا إلى الولايات المتحدة بالنسبة للتعاون الأمني ومشتريات السلاح. وفي عام ١٩٦٦، أعيد تشكيل لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية، فتولى اشكول رئاستها، وزيد عدد أعضائها إلى سبعة عشر عضواً، وسحبت من اشراف وزارة الدفاع ووضعت تحت اشراف رئيس الحكومة. وفي الوقت ذاته، استقال بيرغمان من رئاسة اللجنة وعضويتها. وفي السنة نفسها وقعت الولايات المتحدة على اتفاقية لبيع اسرائيل مباشرة سلاحاً هجومياً لأول مرة (طائرات سكايهوك)، وأعلنت عن استعدادها لدراسة إقامة مشـروع نووي مشتـرك لتحلية ميـاه البحر. ورافق هـذه التحولات انسحـاب بن – غوريون وأنصاره من حزب مباي، وتشكيلهم لحزب رافي. واستمر بن – غوريون، طوال عام ١٩٦٦، في مهاجمة اشكول، واتهامه «بتقصير أمني» فادح، يعرض سلامة اسرائيل ومستقبلها للخطر. ولم يجد المراقبون تفسيراً مقنعاً لمثل هذا الاتهام الخطير الغامض، إلا في إطار الخلاف على السياسة النووية.

وفي عام ١٩٦٧، وفي الفترة التي سبقت حرب حزيران (يونيو)، فرض الجيش على ليفي اشكول تعيين موشي دايان وزيراً للدفاع. وفي عام ١٩٧٠، تعرقل المشروع النووي الاميركي الرامي إلى تحلية مياه البحر، وبدأت المخابرات الاميركية بتسريب معلومات مفادها ان اسرائيل اختصرت المدة اللازمة لتجسيد خيارها النووي إلى الصفر. وقد رأى المراقبون في هاتين الظاهرتين، وظواهر أخرى، علائم تدل على انعطاف آخر في السياسة النووية الاسرائيلية، باتجاه الغاء التجميد المعتقد ان اشكول فرضه على تطوير السلاح النووي. ويمكن ربط بداية هذا الانعطاف بالخبر الذي نشرته «التايم»، والذي أشرنا اليه أعلاه، بأن موشي دايان أعطى الأمر، بصفته وزيراً للدفاع، بانشاء مرفق فصل البلوتونيوم عن الشوائب المرافقة له في عهد غولده مئير، التي تولت رئاسة الحكومة بعد وفاة اشكول.

ويمكننا، أخيراً، إضافة الموقف الاسرائيلي من معاهـدة حظر انتشـار الأسلحة النووية التي أقرتها الأمم المتحدة في عام ١٩٦٨، وأصبحت نافذة المفعول في عام ١٩٧٠. فقد رفضت اسرائيل، كما كان متوقعاً، التوقيع على المعاهدة بحجة انها في وضع أمني لا يسمح لها بذلك «بسبب تورطها في نزاع يتميز بسباق تسلح كبير لا ضوابط له».

تقارير المخابرات وتصريحات المسؤولين

ليس هناك ما يدعو إلى إيراد «جردة» شاملة بما نشرته كبريات الصحف الاميركية وغيرها، نقلاً عن مصادر الاستخبارات الاميركية وموظفين أميركيين كبار، من أن اسرائيل تمتلك السلاح النووي فعلاً. وقد يكفي أن نذكر أن مدير الوكالة الاميركية للاشراف على شؤون التسليح ذكر في عام ١٩٧٥، انه من المحتمل أن تكون اسرائيل أنتجت سراً سلاحاً نووياً. ونسبت صحيفة بوسطن غلوب، في الفترة نفسها، إلى موظفين حكوميين أميركيين كبار قولهم ان اسرائيل، بحسب رأيهم، أنتجت سلاحاً ذرياً. ونقلت مجلة «نيو زويك» الأميركية في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه عن مسؤولين أميركيين وخبراء ذرة قولهم ان اسرائيل أصبحت، منذ زمن بعيد، عضواً في النادي الذري، وربما كان لديها عشر قنابل ذرية أو أكثر، بقوة قنبلة هيروشيما. وذكرت صحيفة واشنطن بوست، في تموز (يوليو) ١٩٧٦، ان مسؤولين كباراً في وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية قالوا في اجتماع شبه مغلق مع أعضاء المؤسسة الأميركية للعلوم الجوية وعلوم الفضاء، وحضره أيضاً عدد من الصحافيين، ان لدى اسرائيل عدداً يتراوح بين ١٠ و٢٠ قنبلة ذرية جاهزة ومعدة للاستخدام. وأخيراً نشير إلى المقال الشهير الذي نشرته مجلة التايم الاميركية، في نيسان (ابريل) ١٩٧٦، والذي ذكرت فيه أن اسرائيل سلحت، في الأيام الأولى من حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣، ثلاثة عشر صاروخاً من طراز أريحا (م د — ٦٦٠) بقنابل ذرية قوة كل احدة منها ٢٠ كيلوطن، وان هذه القنابل أعيدت إلى مخازنها «في مكان ما في الصحراء» عندما حصل انعطاف في مجرى الحرب لمصلحة اسرائيل. ويؤكد الصحافي الأميركي راسل ويليام هاو، في كتاب سيصدر قريباً، رواية «التايم»، ويذكر نقلاً عن تقرير داخلي للاستخبارات الأميركية، ان الأمر بتجميع القنابل الذرية وتجهيز الصواريخ بها صدر عن رئيسة الوزراء، غولده مئير، في ليل ٨ تشرين الأول (اكتوبر)، بعد أن أعلمها دايان أن قائد المنطقة الشمالية آنذاك أخطره بأنه لن يستطيع الصمود طويلاً أمام القوات السورية المندفعة في الجولان. ويضيف الكاتب ان القنابل تم تجهيزها للاستخدام خلال ٧٢ ساعة، وان طائرة تجسس أميركية اكتشفتها في ١٢ تشرين الأول (اكتوبر)، وان الرئيس الاميركي آنذاك، ريتشارد نيكسون، اتصل عن طريق «الخط الأحمر» ببريجنيف. وفي اليوم التالي، اكتشفت طائرات التجسس الأميركية سفينة روسية محملة برؤوس نووية متجهة من أديسا للاسكندرية، وعندها أعلن الرئيس نيكسون حالة الطوارىء للقوات الاميركية، في جميع أنحاء العالم، ولكن الخطر كان قد زال.

الواجب العربي

لقد راودت الشكوك العرب، منذ فترة طويلة، بخصوص امتلاك اسرائيل للسلاح النووي، ومن المعقول الافتراض أن الحكام العرب أدخلوا الأمر في حساباتهم، كخطوة دفاعية. وهنا، يسجل المرء بارتياح أنه لا الجماهير العربية، ولا بعض الحكام المنتمين إلى جبهة المواجهة أصيبوا بالذعر نتيجة لذلك. إن امتلاك اسرائيل للسلاح النووي يمنحها، بدون شك، تفوقاً عسكرياً آنياً على الدول العربية، وهو تفوق حاصل، على أية حال، بالأسلحة التقليدية. ولكن هذا التفوق ليس مستعصياً على الحرب الفدائية التي تشنها الثورة الفلسطينية ضد اسرائيل، ومخاطره لا تتركز في المدى القصير، حيث لا يتوقع

أحداً أن تشن دولة، أو دول، عربية حرباً شاملة ضد اسرائيل في السنوات القريبة القادمة. وفي اللحظة التي يمتلك فيها العرب، بدورهم، سلاحاً نووياً، ستنقلب المعادلة الراهنة، للأسباب لتي أوردناها أعلاه في سياق البحث، رأساً على عقب، وتفقد اسرائيل حتى ميزة تفوقها في الأسلحة التقليدية.

إن خطورة انفراد اسرائيل بحيازة السلاح النووي أوضح من ان تتطلب التشديد. وفي ظل الاطماع الاسرائيلية الراهنة والمستقبلية، فضلاً عن الاغتصاب الأصلي، يصبح تطوير سلاح نووي واجباً اسمى على كل دولة عربية في استطاعتها البدء بذلك.

مراجع البحث

- رياض الأشقر، **الادارة العسكرية الاسرائيلية والحرب الاسرائيلية العربية المقبلة**، بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩.
- فؤاد جابر، **الأسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل**، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١ (يعد هذا الكتاب أهم وأشمل مصدر حول القدرة الاسرائيلية من الناحية الفنية على صنع السلاح النووي. والمعلومات المتعلقة بهذه الناحية في الملف مستمدة بالأساس منه. وهو ترجمة للأصل الانكليزي الصادر عن دار «شاتو أندوندس» لحساب المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن)
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** (١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦)، (رئيس التحرير كميل منصور)، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بالانكليزية)، ١٩٧٥ - ١٩٧٩
- يغئال الون، **مساخ شل حول** (ستار من الرمل)، تل - أبيب الكيبوتس الموحد، ١٩٦٨ (بالعبرية).

— A. Dowty, «Israel Perspectives on Nuclear Proliferation».
Johan Jorgen Holst (Ed). *Secnrity Orden and the Bomb*, Oslo: Oslo University Press, 1972, p.p. 142-151.
— Peres, Shimon. *Davids's Sling*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1970.
— Y.V.. «Atoms and a Middle East Tashkent», *New Outlook*, v.g. No. 3 (78), March-April 1966. pp. 3-6.
— Y.Evron, «Israel and Atom: the Uses and Misuses of Ambiguity, 1957-1967», *Orbis*, Vol. XVII, No, winter 1974, pp. 1326-1343.
— G.Quester, «Some Conceptuel Problems in Nuclear Proliferation», *American Political Science* Rewiew, Vol, LXUI, June 1972, pp.490-497.
— J.B. Bells, «Israel's Nucleai Option», *Middle East Journal*, Vol. XXVI, No. 4, Autumn 1972, pp. 379-388.
— *Barnaby, C.F. (ed). Preventing the Spread of Nuclear Weapons*. London, 1969.
— Y.Beaton and J.Maddox, *The Spread of Nuclear Weapons*. New York: Praeger, 1962.
— Beaton and Maddox *Op.Cit., p.* London: 1962.
— Yigal Allon, «The Making of Israel's Army» in Michael Howard (Ed.), *The Theory and Practice of war*, London: Gasell, 1965.
— A.Haselkorn, «Israel: From an Option to a 'Bomb-in-the-Basement'?» in R.M. Lawrence and J. Larus (Eds.), *Nuclear Proliferation: Phase II.*, The University ol Kensas Press,

- ايلان داوتي، «سياسة اسرائيل النووية». **الدولة، الحكم والعلاقات الدولية**، ربيع ١٩٧٥، ص ١٥ - ٢٧.

حنّه شاهين

القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية

السؤال المطروح حالياً

تستعد الأحزاب الاسرائيلية لخوض انتخابات الكنيست العاشر التي تقرر عقدها في آخر حزيران (يونيو)، وسط أجواء سياسية حامية، في اسرائيل، سواء على الصعيد الداخلي البحت أم على الصعيد الخارجي؛ حيث تطغى أجواء المعركة الانتخابية على مواقف اسرائيل الرسمية والحزبية من مختلف القضايا المطروحة. ويدور التنافس الحقيقي، في هذه الانتخابات بين القوتين السياسيتين الكبريين اللتين تشكل احداهما البديل الحقيقي للاخرى على صعيد السلطة، وهما المعراخ والليكود. إلا أنه ليس من السهل معرفة النتائج المتوقعة لهذا التنافس، وذلك نظراً للتغيرات السريعة التي تطرأ، من حين لآخر، على موقف الرأي العام، كما أشارت اليها استفتاءات هذا الرأي الأخيرة، وكذلك بسبب طبيعة القوى السياسية المختلفة المشاركة في الانتخابات والتي قد تؤثر كثيراً على النتائج النهائية لهذه الانتخابات.

ويلاحظ أن من أبرز مميزات هذه الدورة الانتخابية حالة التجزئة الكبيرة القائمة بين القوى السياسية المشاركة فيها؛ فقد بلغ عدد قوائم المرشحين التي قدمت لوائحها إلى لجنة الانتخابات المركزية ستاً وثلاثين قائمة، من بينها تسع عشرة قائمة جديدة. ورغم هذا العدد الكبير من القوائم الانتخابية، الذي لم يسبق له مثيل في الانتخابات السابقة، يبقى السؤال المطروح هو: ما هي القوى السياسية الحقيقية الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية، وأين تكمن مصادر أصواتها على صعيد التوزيع السكاني في اسرائيل؟

دور القوى السياسية في الانتخابات السابقة ووضعها الراهن

للرد على هذا السؤال، يمكن أن ننطلق من معرفة الدور الذي لعبته هذه القوى في الدورات الانتخابية السابقة، خصوصاً في الدورة الأخيرة، التي عقدت سنة ١٩٧٧، لنصل إلى الاطلاع على وضعها الراهن، قبيل الانتخابات الحالية. وهنا، نشير، أولاً، إلى أن عدد

الكتل التي مُثلت في الكنيست التاسع، في بداية ولايته، بعد انتخابات سنة ١٩٧٧، قد بلغ ثلاث عشرة كتلة فازت في تلك الانتخابات من بين ثلاث وعشرين قائمة مرشحة. وقد عدّ هذا العدد، في ذلك الحين، بمثابة رقم قياسي مقارنة مع الكنيست الثامن الذي تمثلت فيه تسع كتل، أو مع الكنيست الأول والثاني والسادس والسابع؛ حيث تمثلت، في كل منها، اثنتا عشرة كتلة. والكتل التي تمثلت في الكنيست التاسع، في بداية عهده، هي: ليكود: ٤٣ مقعداً، المعراخ: ٣٢؛ الحركة الديمقراطية للتغيير: ١٥؛ المفدال: ١٢؛ الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح): ٥؛ اغودات يسرائيل: ٤؛ شلوم تسيون (كتلة اريئيل شارون) ٢؛ معسكر شلي: ٢؛ كتلة بلاتو شارون: مقعد واحد؛ القائمة العربية الموحدة: مقعد واحد؛ بوعالي اغودات يسرائيل: مقعد واحد؛ حركة حقوق المواطن: مقعد واحد؛ والأحرار المستقلون: مقعد واحد أيضاً.

إلا أن هذه الكتل لم تبق في وضعها الأصلي؛ فقد شهدت، خلال السنين الأربع الأخيرة، انقسامات عديدة بين صفوفها. فبعد أسابيع فقط على بدء عمل الكنيست التاسع، بدأت بوادر الانقسام تظهر بين كتله. وكان موشي دايان الذي انتخب نائباً في قائمة المعراخ أول من انشق عن كتلته وأعلن نفسه كتلة مستقلة، وانضم، من ثم، إلى حكومة ليكود كوزير للخارجية. إلا أنه مقابل هذا الانقسام في صفوف المعارضة، طرأ اتحاد فعلي في صفوف الحزب الحاكم؛ وذلك اثر انضمام كتلة اريئيل شارون إلى ليكود، الأمر الذي أدى إلى زيادة تمثيلة (أي ليكود) بمقعدين اضافيين في الكنيست، فوصل مجموع مقاعده إلى ٤٥. إلا أن هذا الأمر لم يكن، على ما يبدو، بادرة خير بالنسبة لليكود الذي شهد، منذ بداية ولاية الكنيست التاسع وحتى الآن، خمسة انقسامات متتالية. فقد كان أول المنشقين عنه، وبعد توقيع معاهدة السلام المنفردة مع مصر، عضوا الكنيست غيئولا كوهين وموشي شامير، اللذان اقاما كتلة خاصة بهما هي كتلة هتحياه (النهضة). وبعد ذلك، انشق النائب اسحاق يتسحاقي، وهو النائب الثاني في حركة شلوم تسيون التي انضمت إلى ليكود، بعد الانتخابات. وقد أقام يتسحاقي لنفسه كتلة مستقلة أطلق عليها اسم «اسرائيل واحدة». كذلك انشق، عن ليكود النائب يوسف تامير وهو من حزب الأحرار في ليكود، وانضم إلى قائمة التغيير (شينوي). وتعد استقالة النائب والوزير عيزر وايزمان من الحكومة بمثابة انسحاب من ليكود أيضاً؛ إذ أنه، رغم استمرار انتمائه رسمياً إلى ليكود، يعتبر قرارات كتلته غير ملزمة بالنسبة له. وكان آخر المنشقين عن ليكود أعضاء حزب رافي؛ وقد تم ذلك بعد استقالة زعيمهم، وزير المالية السابق يغئال هوروفيتس، من الحكومة. وقد بلغ عدد المنشقين عن ليكود عملياً، خلال ولاية الكنيست التاسع، ثمانية أعضاء، استطاع هذا التجمع أن يستقطب مقابلهم ثلاثة أعضاء من مخلفات حركة داش.

أما بالنسبة لحزب العمل، الشريك الرئيسي في المعراخ، فإنه لم يشهد انسحابات من بين صفوفه، باستثناء انسحاب دايان، كما سبق وذكرنا؛ وذلك رغم الصراع القائم بين أعضائه حول تسلم مقاليد السلطة داخل الحزب، والذي أدى إلى خلق أوساط منظمة عُرفت بالمعسكرات، بعضها يؤيد اسحاق رابين، والآخر يؤيد شمعون بيرس. إلا أن

الحزب استطاع، أخيراً، التغلب على هذا الصراع ورصَّ صفوفه، قبل الانتخابات، ففشلت المراهنة على حدوث انشقاق داخله. ورغم ذلك، فقد ترك هذا الصراع الداخلي آثاراً سلبية على صعيد شعبية حزب العمل لدى الرأي العام في اسرائيل، الأمر الذي تثبته التقلبات التي تحدث في نتائج الاستفتاءات بين شهر وآخر لغير صالحه. وعلى أي حال، فقد أنهى المعراخ فترة تمثيله في الكنيست التاسع باستقطاب نائبين إضافيين إلى صفوفه من حركة داش، كما سنرى لاحقاً.

ومقابل الاستقرار النسبي القائم بين صفوف المعراخ، شهدت الحركة الديمقراطية للتغيير عملية تفكك شاملة. فهذه الحركة التي انشئت قبيل عقد انتخابات الكنيست التاسع بهدف اصلاح البنية السياسية في اسرائيل، «نجحت» في تنفيذ عكس ما طمحت إليه، وذلك من خلال تفككها الكامل إلى ستة أقسام منفصلة لا يربط بينها أي رابط. وقد بدأ التفكك هذا بانسحاب خمسة نواب من داش (من اصل خمسة عشر نائباً) برئاسة امنون روبينشتاين: حيث أعادوا تشكيل حركة شينوي (التغيير) التي كانت قد انضمت، قبيل الانتخابات الأخيرة، إلى حركة يادين. كذلك انشق النواب الثلاثة. اساف ياغوري وعكيفا نوف وشفيق أسعد، معلنين انضمامهم إلى ليكود. وتبع ذلك انسحاب النائبين: مئير عميت ودافيد غولومب من صفوف داش، عائدين أدراجهما إلى كتلتهما الأصلية: المعراخ. كذلك انسحب النائبان شلومو الياهو ومردخاي الغرابلي من داش، وأقاما كتلتين مستقلتين. وهكذا، لم يبق من داش سوى النواب الثلاثة: يغئال يادين وشموئيل تامير وبنيامين هليفي، الذين بادروا، أخيراً، إلى حلِّ الحركة نهائياً. وبذلك تبخر حلم يادين المتمثل في اقامة حزب وسط كبير ومؤثر يكون بديلاً للقوتين الكبيرتين في السلطة، أو مشاركاً حقيقياً لهما(١).

أما بالنسبة للكتل الصغيرة التي تمثلت في الكنيست التاسع، منذ بدايته، فقد حافظت نسبياً على صفوفها متراصّة، باستثناء حركة شلي التي شهدت انسحاب النائب سعاديا مرتسيانو، ممثل الفهود السود الذي قام بتشكيل كتلة مستقلة. أما كتلة حداش (الحزب الشيوعي الاسرائيلي)، وقائمة حقوق المواطن التي تتزعمها النائبة شولميت الوني، فقد حافظتا على صفوفهما متراصة طوال الأربع سنوات الماضية؛ الأمر الذي يعتبر ظاهرة فريدة أو شاذة في برلمان حقق ذروة في انقسامات كتله. كذلك، تجدر الاشارة، هنا، أيضاً، إلى استقرار وضع الأحزاب الدينية الممثلة في الكنيست التاسع؛ وهي: المفدال، اغودات يسرائيل وبوعالي اغودات يسرائيل، الوضع الذي تبدل، قبيل الانتخابات الأخيرة، بعد الانقسام الذي حدث في صفوف المفدال، كما سنرى لاحقاً.

لقد بدأ الكنيست التاسع فترة ولايته، سنة ١٩٧٧، بثلاث عشرة كتلة وختمها، بفعل الانقسامات الحزبية المتعددة بعشرين كتلة. وتبين الآن أن سبع عشرة قائمة، من بين هذه الكتل العشرين، ستخوض انتخابات الكنيست العاشر، اضافة إلى تسع عشرة قائمة جديدة، بعضها بارز وبعضها الآخر يتكون من قوائم محلية غير معروفة. وستتنافس هذه القوائم جميعها على أصوات نحو مليونين ونصف مليون ناخب، مقابل ثلاث وعشرين قائمة

تنافست على أصوات مليونين وربع مليون ناخب سنة ١٩٧٧[٢]. ومن أبرز القوائم المتنافسة التي ستخوض الانتخابات الحالية: المعراخ، ليكود، تيلم (قائمة دايان)، المفدال، اغودات يسرائيل، بوعالي اغودات يسرائيل، معسكر شلي، حركة حقوق المواطن، حركة التغيير، الحزب الشيوعي الاسرائيلي، الأحرار المستقلون، حركة تراث اسرائيل، قائمة هتحياه، خمس قوائم عربية مستقلة، وقوائم اخرى كثيرة، محلية وصغيرة.

قائمتا القوتين الرئيسيتين

وتعد قائمة المعراخ (حزب العمل ومبام) من أبرز القوائم التي قدمت إلى لجنة الانتخابات المركزية. وقد عُدّ تشكيل هذه القائمة الموحدة بمثابة دليل على عدم حدوث انقسام بين صفوف الحزب، وعلى قدرة هذا الحزب على توحيد صفوفه، رغم الخلافات الكبيرة القائمة بين زعمائه على تولي السلطة والقيادة. كذلك تدل هذه القائمة الموحدة على أن البرنامج الحزبي: بشقيه السياسي والاقتصادي - الاجتماعي، والذي سيخوض المعراخ الانتخابات على أساسه، إنما هو برنامج مقبول من قبل أعضائه جميعهم. ومن أبرز المرشحين، في قائمة المعراخ الموحدة، الذين وردت اسماؤهم بعد بيرس: شوشانه اربيلي - الموزيلينو، وهي من اليهود الشرقيين من أصل عراقي؛ أبا ايبن، اسحاق رابين، فيكتور شمطوف (مبام)، حاييم بار - ليف، رافي ادري، موشي شاحل، يروحام ميشل (سكرتير عام الهستدروت)، نافه ايرد، مردخاي غور (رئيس الأركان السابق)، دوف زاخين (مبام)، غاد يعكوفي، عوزي برعام، شلومو هيلل، حاييم هرتسوغ، الحاخام مناحيم هكوهين، يوسي ساريد وآخرين[٣]. ويلاحظ أن قائمة المعراخ هذه لا تشمل ستة أعضاء، من بين أعضاء الكنيست الحاليين التابعين للتجمع، وهم: مئير عميت ودافيد غولومب (وقد انضما إلى المعراخ بعد انسحابهما من داش) وايلي مويال واستر هارليتس وزئيف كاتس وعاموس هدار. كذلك يلاحظ، أنه من بين الستين مرشحاً الأوائل، هنالك أحد عشر مرشحاً ينتمون إلى معسكر رابين، اضافة إلى مرشحي الكيبوتس الموحد الذين يؤيدونه أيضاً. وكان بيرس قد أعلن أن أعضاء بارزين في الحزب، على غرار تيدي كوليك، بروفيسور حاييم بن - شاحار، حاييم تسادوك، اهرون اوزان، يوسف تكواع، اهرون يدلين، آشر بن - ناتان والدكتورة رفائيله بيلسكي، قد وافقوا جميعهم على عدم الظهور في أماكن بارزة في قائمة المرشحين، بسبب ترشيحهم لتولي مهام رسمية وعامة في حال فوز المعراخ في الانتخابات[٤]. كذلك، لم يبادر حزب العمل إلى تخصيص مكان مناسب في قائمته للمرشح العربي، كما كان قد وعد مؤيديه من العرب، الأمر الذي ولّد استياءً شديداً بينهم. والجدير بالذكر، هنا، أن حزب العمل اتبع نهج شريكه في المعراخ، حزب مبام، فيما يتعلق بتخصيص مكان لمرشح عن العرب في اسرائيل في قائمته، بدلاً من تأييد قوائم عربية منفصلة تابعة له، كما كان الأمر في السابق. وقد وقع الاختيار على حمد خلايلة من قرية سخنين، حيث أدرج اسمه في المكان السابع والأربعين في قائمة المرشحين، وهو مكان غير مضمون، مما دفع النشيطين العرب في حزب العمل إلى تجميد نشاطهم احتجاجاً. والجدير بالذكر، أن هنالك مرشحاً عربياً آخر في قائمة المعراخ، من قبل حزب مبام، وهو محمد وتد وقد أدرج اسمه في المكان الثالث والثلاثين في القائمة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يستطيع المعراخ، بواسطة هذه القائمة الموحدة، تحقيق فوز في الانتخابات؟ وللاجابة على هذا السؤال، لا بد من أن نتطرق، أولاً، ولو باختصار، إلى معرفة نهجه في إدارة المعركة الانتخابية الدائرة. فقد بدأ المعراخ بالتركيز على القضايا الداخلية وبخاصة على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، حيث فشلت سياسة ليكود في حل الأزمات القائمة والمتفاقمة. ويلاحظ أن هذا التركيز قد حقق «انتصارات» كبيرة للمعراخ في استفتاءات الرأي العام التي اجريت قبل بضعة أشهر، خصوصاً قبل انتخابات الهستدروت في نيسان (ابريل) الماضي، حيث ظهر تقدم المعراخ على ليكود بنسبة كبيرة. وكان واضحاً أن ليكود لن يسلم بهذا النهج، خصوصاً وأنه يملك امكانات كبيرة تساعده في ترجيح كفة الميزان، لدى الرأي العام، لصالحه. وأولى هذه الامكانات استغلال رصيده لدى الاسرائيليين في مجال سياسته الخارجية والأمنية خلال السنين الأربع الأخيرة، وما حققتاه من سلام مع مصر، الأمر الذي كان بمثابة الحلم لدى الاسرائيليين، وقد تحقق في عهد بيغن. ويبدو، هنا، أن معاهدة السلام مع مصر قد غطّت، لدى قطاعات واسعة من الاسرائيليين، على الفشل الذي منيت به سياسة حكومة ليكود الخارجية في مجالات اخرى، خصوصاً في مجال علاقات اسرائيل الخارجية، وما سببته هذه السياسة من عزلة متزايدة في المجال الدولي. أما الامكانية الثانية التي استغلها ليكود، فقد تمثلت في استثمار اتجاهات التطرف لدى الاسرائيليين والتي قويت، أكثر فأكثر، بعد تسلم اليمين السلطة في سنة ١٩٧٧، وتوظيفها لصالحه في المعركة الانتخابية الدائرة. ومن هذا المنطلق، فإن التصعيد الاسرائيلي الكثيف، خلال الأشهر الأخيرة، ضد الفلسطينيين، سواء أكان ذلك، في المناطق المحتلة أم في جنوب لبنان، والاصرار «الرسمي» على تدمير مواقع المقاومة الفلسطينية «اينما وجدت»، إنما يخدم في الأساس، لدى الرأي العام الاسرائيلي، مصالح ليكود الانتخابية بشكل جيد. ولم تكتف حكومة ليكود بالتصعيد ضد الفلسطينيين، وإنما بادرت، أيضاً، إلى تأزيم الوضع في لبنان بواسطة حلفائها في الجبهة اللبنانية، بهدف ابراز دورها «الأخلاقي» في مساعدة المسيحيين، واستثمار هذا الدور في استمالة الرأي العام الاسرائيلي. وقد لا يبدو هذا الأمر غريباً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن موضوع الأمن كان يستغل دائماً في اسرائيل أثناء المعارك الانتخابية في الماضي، إلا أنه لم يحدث أن استغل من قبل، بشكل عملي على هذ النحو. ويبدو أن ليكود قد حقق، حتى الآن، ما ابتغاه من وراء أزمة لبنان، خصوصاً بعد افتعاله أزمة الصواريخ. وعلى حد تعبير أحد الكتّاب الاسرائيليين فإن «أحداً لم يعد يتجرأ على ذكر ارتفاع الأسعار في الوقت الذي يذكر فيه رئيس الحكومة، من على شاشة التلفزيون، عدد الصواريخ الموجهة ضد الطيارين اليهود. وعندما تدْعى بعض وحدات الاحتياط في الجيش، فإن الخائن، فقط، هو الذي يتجرأ على الدعوة إلى فحص أسباب انخفاض مستوى الاجور»(٥).

وهكذا استطاع بيغن تحويل الأنظار من القضايا الداخلية المتأزمة إلى القضايا الملحة التي يستطيع عبرها، كسب عطف وتأييد قطاعات واسعة من الاسرائيليين؛ الأمر الذي تبرزه استفتاءات الرأي العام الاخيرة التي بدأت تُظهر، لأول مرة منذ بداية المعركة

الانتخابية، تفوق ليكود على المعراخ(٦). إلا أن هنالك من يميل إلى الاعتقاد بأن هذا التأييد لليكود إنما هو تأييد مؤقت فقط: إذ أن من شأن عدم توافر حل لأزمة الصواريخ، وفق مطالب اسرائيل، خلال الفترة القريبة المقبلة، وبالتحديد قبل الانتخابات، أن يقلب الوضع ضد بيغن. ويعتقد أحد المطلعين أن «أزمة الصواريخ حدثت في وقت مبكر جداً. إذ لو تأخرت اسبوعين أو ثلاثة لكان الأمر أكثر فائدة [لليكود]. لقد أصبح من الصعب الاحتفاظ [بالأزمة] على نار هادئة... حتى الانتخابات، وبيغن الذي صعد على شجرة عالية جداً، لن يتمكن من المكوث فوقها زمناً طويلاً... لقد بدأ الناخب العاقل يدرك أنه بالامكان، بواسطة خطوات مدبرة، خفض أسعار أجهزة التلفزيون الملونة [كما فعل وزير المالية الاسرائيلي يورام اريدور الذي أقدم على خفض أسعار بعض المنتجات الكمالية لتحويل انظار الجمهور عن الأزمة الاقتصادية والغلاء]، إلا أنه لا يمكن حل نزاع دولي معقد. وتلك الطبقات الوسطى بين الاسرائيليين التي خاب املها من داش، اضافة إلى الليبراليين الحقيقيين الذين كانوا الضحية رغم انتعاشهم الاقتصادي في ظل التضخم المالي، سيصعب عليهم، جميعاً، تأييد حكومة تحرق الجسور مع اوروبا، وتشكل خطراً على العلاقات مع الحليفة الوحيدة: الولايات المتحدة الامركية، وتدفع اسرائيل نحو الحرب. وللمرة الاولى نحو حرب ليست لها، وضد ارادتها»(٧).

إلا أنه رغم حديث المعارضة والضجة التي أثارتها حول عدم توافر اجماع قومي بشأن سياسة بيغن في لبنان، فإن هذا لم يؤثر، على ما يبدو، على استمراره في التصعيد الانتخابي على حساب الفلسطينيين وسوريا ولبنان. ويلاقي هذا الاتجاه استحساناً وتأييداً لدى قطاعات شعبية واسعة في اسرائيل، قد تحسم نتيجة الانتخابات لصالحه، خصوصاً وأن هذا التصعيد قد رافقته أيضاً خطوات عملية اخرى في ليكود على غرار توحيد صفوفه والظهور بمظهر الحزب الموحّد القوي. وقد تمثلت هذه الخطوات في قيام مؤتمر ليكود بالمصادقة على ميثاق توحيد الأحزاب المشاركة فيه، وذلك في الوقت نفسه الذي صادقت فيه على برنامجه السياسي، وعلى انتخاب بيغن بصورة اجماعية، كمرشح ليكود لرئاسة الحكومة المقبلة(٨). وأعقب ذلك بتشكيل قائمة مرشحيه للانتخابات الحالية بزعامة بيغن، الذي حرص على التأكيد على وحدة صفوف الحزب ووضوح برنامجه. ومن أبرز المرشحين، في هذه القائمة: سمحه ارليخ، دافيد ليفي، موشي نسيم، يعقوب مريدور، اسحاق موداعي، اسحاق برمان، اريئيل شارون، بيسح غروبر، موشي آرنس، مناحيم سفيدور، مردخاي تسيبوري، الياهو بن اليسار واخرون غيرهم(٩). وتتضمن القائمة مرشحاً عن العرب في اسرائيل هو أمل نصر الدين الذي ورد اسمه في المكان الثالث والثلاثين. وقد غاب اسم عيزر وايزمان عن القائمة التي احتل اريئيل شارون المكان الثاني عشر فيها.

قوائم الوسط

بعد هذا العرض الذي تناول قائمتي المعراخ وليكود، ننتقل إلى مركز الخارطة

السياسية في اسرائيل؛ حيث يدور التنافس بين قوائم عديدة ومتنوعة على احتلال مكان الصدارة الذي يمكنها من لعب دور أساسي في المستقبل. ويبلغ عدد القوائم المتنافسة، التي ستخوض الانتخابات الحالية أربعا وثلاثين قائمة يتوقع المراقبون، في اسرائيل، نجاح عشر منها فقط. ويمكننا التمييز بين هذه القوائم، من حيث نشـأتها وايـديولـوجيتها وحجمها، بشكل يخوّلنا تحديد موقعها على الخارطة السياسية، ومعرفة الامكانات المتاحة أمامها للمشاركة في أي ائتلاف حكومي في المستقبل، خصوصاً وأنه بات من المؤكد أن أياً من القوتين الكبيرتين في اسرائيل، لن تتمكن، في ظل هذا الانفلاش الحزبي الكبير من الحصول على أكثرية المقاعد في الكنيست، وبذلك ستضطر إلى تشكيل حكومة ائتلافية، بمعنى أنها ستجد نفسها ملزمة بالتحالف مع عدد أدنى من الكتل الحزبية الاخرى.

تعد قائمة شينوي (التغيير) التي يتزعمها امنون روبينشتاين، من أبرز القوائم القريبة عقائدياً وسياسياً من حزب العمل. وكان روبنيشتاين قد انشق وكتلته عن داش، كما سبق وذكرنا، بعد انضمامها إلى حكومة ليكود سنة ١٩٧٨، وذلك بسبب التناقض العقائدي القائم بين حركته وبين اليمين الاسرائيلي. أما القائمة الثانية، القريبة عقائدياً من شينوي وحزب العمل؛ فهي قائمة حقوق المواطن التي تتزعمها النائبـة شولاميت آلـوني، ومن أبرز مرشحيها ميرون بنبنيستي، نائب رئيس بلدية القدس سابقاً، ودافيد تسوكر من حركة السلام الآن. وتركز هذه القائمة دعايتها على الحرب ضد الاكراه الديني في اسرائيل، وعلى العمل من أجل تغيير الأنظمة الاجتماعية وأساليب الحكم.

وهنالك، أيضاً، قائمة الأحرار المستقلين بزعامة اسحاق ارتسي، وأبرز وجوهها نسيم اليعـاد وغدعـون هاوزنـر وموشي كـول، وهي من القـوائم المعـروفـة في الانتخـابـات السـابقة، منـذ انشقاق حـزب الأحرار المستقلـين عن حـزب الأحـرار بعـد اقـامـة غاحال (حيروت والأحرار) سنة ١٩٦٥، وخوضه الانتخابات بقائمة مستقلة. ويلاحظ أن قوة هذا الحزب هي في انخفاض مستمر؛ إذ أنه لم يفز سوى بمقعد واحد في الانتخابات السابقة، سنة ١٩٧٧، مقابل أربعة مقاعد فاز بها في كل من الكنيست الثامن والسابع، وخمسة مقاعد في الكنيست السادس.

ويبدو أن أهم ما يذكر، حول هذه القوائم الثلاثة، أي شينوي وحـركة الـوني والأحـرار المستقلين، هـو اعلانهـا عن تأييـد المعراخ لتشكيـل حكومـة في المستقبل، واستعدادها للمشاركة في هذه الحكومة، شريطة أن يتم استبعاد المفدال. إلا أنه يبدو أن المعراخ لا يستطيع المراهنة، فقط، على أصوات هذه الكتل الثلاث، التي لن يتجاوز عدد نوابها، حسب تقدير المراقبين في اسرائيل، السبعة نواب، من أجل تشكيل حكومته، وإنما ستكون هنالك حاجة إلى كتل اخرى على غرار المفدال أو كتلة دايان.

وفي نهاية حديثنا حول الكتل الصغيرة القريبة جداً من المعـراخ لا بد من أن نتطـرق، أيضـاً، إلى قـائمـة شـلي التـي تعـد الـوجـه الحـزبـي لمجلس السلم الاسرائيلي – الفلسطيني الذي يؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وقيام دولة فلسطينية مستقلة في المناطق المحتلة. ويلاحظ غياب معظم زعماء مجلس السلم، مثل لوبا

اليأف واوري افنيري ومتنياهو بيليد، عن قائمة مرشحي شلي الحالية التي يتزعمها مئير باعيل ووليد الحاج يحيى من المثلث، وران كوهين. وربما كان لهذا الأمر تأثير سلبي على قدرة شلي على تحقيق فوز كبير في الانتخابات، خصوصاً وأن الانتخابات الماضية أظهرت ضعف قوتها بين الناخبين: حيث لم تفز سوى بمقعدين. ومهما يكن، فإن مستقبل شلي لا يبدو زاهراً في ظل التيارات السياسية المتطرفة التي تجتاح الرأي العام الاسرائيلي، خصوصاً في الموضوع الفلسطيني.

وما دمنا نتحدث عن حركة شلي، لا بد من أن نتطرق أيضاً إلى «حركة السلام الآن» التي بدأت نشاطها في آذار (مارس) ١٩٧٨، عن طريق المظاهرات وعمليات الاحتجاج التي شارك فيها عشرات الآلاف من الاسرائيليين «بهدف خلق قوة مناهضة لمعارضي اتفاق السلام مع مصر، والصراع ضد الاستيطان والدعوة إلى اسقاط الحكومة. ولقد صيغت مبادىء حركة السلام الآن، بشكل عام، وذلك من اجل عدم تفريق معسكر المؤيدين الكبير من حولها، والذي ينتمي بأغلبيته إلى المعراخ وداش. فمثلاً لم تعلن الحركة أبداً عن تأييدها لقيام دولة فلسطينية، ولم تتجاوز الصيغة المعروفة حول المفاوضات مع م.ت.ف.، فقط بعد اعتراف المنظمة باسرائيل واعلانها وقف الارهاب»[١٠]. إلا أن هذه الحركة لم تستطع تنظيم صفوفها في قائمة مستقلة قبل الانتخابات الحالية؛ فقد توزع نشيطوها بين حزب العمل ومبام من جهة، وبين شينوي وحركة حقوق المواطن وشلي من جهة اخرى. وأبرز هؤلاء: دافيد تسوكر ويولي تامير اللذان انضما إلى قائمة حقوق المواطن، ثم عمري بيدان والدكتورة غاليا غولان اللذان انضما إلى حزب العمل، وافشلوم فيلان الذي انضم إلى مبام، وآخرون غيرهم.

دايان: هل يأتلف مع المعراخ؟

تُعدّ قائمة التجدد الوطني (تيلم) التي يتزعمها موشي دايان من القوائم الجديدة في انتخابات الكنيست العاشر. ومن أبرز وجوه هذه القائمة: مردخاي بن – بورات من زعماء اليهود الشرقيين، زلمان شوفال، يسرائيل غرانيط، يسرائيل كاتس، اللواء هرتسل شابير ويغئال هوروفيتس وزير المالية السابق[١١]. ويركز دايان، في حملته الانتخابية، على مواقفه من الصراع العربي – الاسرائيلي، وعلى سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة؛ حيث يرغب في تولي شؤونها في أية حكومة مقبلة قد يشارك فيها. ورغم أنه يبدو، في آرائه هذه، أقرب إلى ليكود منه إلى المعراخ، خصوصاً فيما يتعلق برفض الحل الاقليمي الذي يطرحه حزب العمل، فإن احتمال انضمامه إلى حكومة المعراخ في المستقبل هو احتمال وارد، خصوصاً بعد يأسه من قبول آرائه، في حكومة ليكود، حول «تطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد» في المناطق المحتلة. ويبدو أن المعراخ، بدوره، قادر على استيعابه في حكومته، خصوصاً وأن هنالك العديد من «الصقور» بين صفوفه، ممن يفوقون دايان تشدداً. كذلك، فإن حزب العمل يملك تجربة غنية وطويلة من التعايش مع دايان باعتباره أحد أعضائه البارزين في الماضي، وليس من المستبعد العودة إلى التعامل معه. وعلى أي حال، فإن صيغة التعامل مع دايان تبقى مرهونة بعدد المقاعد التي ستشغلها قائمته في الكنيست العاشر، وبالشروط

التي سيفرضها مقابل المشاركة في أي ائتلاف حكومي. وهو ، بدوره، يرغب في الحلول مكان داش على الخارطة الحزبية في اسرائيل، وذلك رغم عدم تأكده من تحقيق فوز مماثل لذلك الذي حققته داش في الانتخابات السابقة. ويراهن دايان على الحصول على الأصوات التي نالتها داش سابقاً، وقد يحصل على اصوات المتحفظين ازاء عودة المعراخ إلى الحكم وعلى اصوات غير الراغبين، في الوقت نفسه، في استمرار حكم ليكود. ولكن دايان ليس الوحيد الذي يراهن على الأصوات العائمة بين الناخبين الاسرائيليين، خصوصاً على اصوات اولئك الذين لا يؤيدون الكتلتين الكبيرتين.

انقسام المفدال والقوائم الطائفية

أدت الأزمات والصراعات التي اجتاحت الحزب الديني القومي (المفدال)، منذ صيف ١٩٨٠، مع بدء محاكمة وزير الأديان في حكومة ليكود، اهرون أبو حتسيره، بتهمة الحصول على الرشوة واختلاس الأموال العامة، ومع الأعلان عن قيام حركة متحياه، بقيادة النائبة غيئولاه كوهين، ثم تهديدات الحاخام حاييم دروكمان بالانشقاق عن الحزب، والخلاف العميق القائم بين زعيمي المفدال: زفولون هامر ويوسف بورغ على زعامة الحزب، إلى حدوث انقسام في المفدال قبل شهر فقط من موعد عقد الانتخابات العامة. وقد خيل لزعماء المفدال، بعد التصويت الذي جرى في اللجنة التنفيذية للحزب في شهر أيار (مايو) الماضي، بشأن تلبية مطالب الحاخام دروكمان حول زيادة تمثيل كتلته في قائمة المرشحين، أن الصراع الداخلي قد حسم نهائياً (١٢). إلا أن سيطرة هامر والأعضاء المتطرفين على الحزب، لم تنقذه من عاصفة اهرون أبو حتسيره الذي كان قد اتهم وزير الداخلية بورغ بأنه هو الذي أوعز إلى الشرطة بفتح تحقيق ضده، انتقاماً منه لتعاونه مع كتلة الشباب المناهضة لبورغ داخل الحزب.

لقد كان الاعتبار الطائفي عاملاً هاماً وحاسماً في الصراع الداخلي الدائر في المفدال حول تشكيل قائمة مرشحيه. وقد قوي هذا الاعتبار بعد صدور قرار المحكمة بشأن تبرئة الوزير أبو حتسيره؛ الأمر الذي ألهب المشاعر الطائفية التي كانت قد سادت بين اليهود الشرقيين منذ تقديمه إلى المحكمة. وكان من نتائج ذلك انسحاب الأعضاء السفاراديم في اللجنة التنفيذية للمفدال، أثناء انعقاد هذه اللجنة للبحث في تشكيل قائمة المرشحين للكنيست؛ وذلك احتجاجاً على التمييز القائم ضدهم، على حد تعبيرهم. وقد تطور هذا الخلاف، داخل اللجنة التنفيذية للحزب، إلى الحد الذي أقدم فيه الوزير أبو حتسيره، بعد صدور قرار المحكمة بتبرئته، على الانسحاب من المفدال وتشكيل قائمة جديدة اطلق عليها اسم تامي، أي حركة تراث اسرائيل. وشرح أبو حتسيره سبب انسحابه من المفدال بقوله: ان زعماء هذا الحزب لم يستجيبوا لطلبه بخصوص تغيير قائمة المرشحين واضافة مرشح آخر، على الأقل، من الطوائف الشرقية، إلى المرشحين العشرة الأوائل(١٣).

والسؤال الذي يطرح، هنا، هو: إلام ترمز قائمة أبو حتسيره. هل هي ظاهرة جديدة في اسرائيل أم أنها استمرار لمشكلة قائمة في المجتمع الاسرائيلي منذ نشأته؟

... تعدّ حركة أبو حتسيره حركة طائفية بحتة تعبر عن احتجاج طائفي متجدد. فمنذ هجرة اليهود الشرقيين إلى اسرائيل، هنالك عدم تناسق واضح بين قوتهم العددية، وبالتالي الانتخابية، وبين قوتهم السياسية الفعلية. ويتمثل عدم التناسق هذا في عدم حصول هؤلاء على تمثيل فعلي، على صعيد السلطة، منذ قيام اسرائيل. ويبرر أحد الكتّاب الاسرائيليين هذه الظاهرة بقوله: «إن موجات الهجرة الجماهيرية ليهود شمال افريقيا، قد حملت إلى اسرائيل اناساً عديمي الثقافة السياسية الغربية المتطورة. وقد تحول هؤلاء، بسبب لامبالاتهم السياسية وتعلقهم الاقتصادي بهيئات الاستيعاب، إلى مادة خام سهلة التصنيع من قبل احزاب المؤسسة»(١٤). فخلال السنوات الاولى لقيام اسرائيل، استغلت احزاب المؤسسة شعار «جمع الشتات» للسيطرة على أبناء الطوائف الشرقية. «وكان قصد زعماء اسرائيل، أبناء اوروبا الشرقية، هو انصهار هذه الطوائف في النظام الاشكنازي. وقد قبلت الزعامة الجديدة التي بدأت تبرز من بين هذه الطوائف، بهذا الشعار؛ الأمر الذي أدخلها في ورطة كبيرة. فمن ناحية، بقي هذا الشعار شعاراً وهمياً فقط، ولم ينجح هؤلاء الزعماء في الدخول إلى معاقل الأحزاب والقيادة السياسية. ومن ناحية ثانية، لم يستطع هؤلاء اقامة احزاب مستقلة، لأن ذلك كان سيجر إلى اتهامهم بالمس بمبدأ جمع الشتات المقدس»(١٥).

وهكذا، لم تنجح القوائم الطائفية في أي من الدورات الانتخابية العامة في اسرائيل، باستثناء الكنيست الأول والثاني، في الحصول على أية مقاعد نيابية مستقلة. ففي الكنيست الأول، حصلت قائمة «الاتحاد الاقليمي للسفاراديم وأبناء الطوائف الشرقية» على أربعة مقاعد في الكنيست، وحصلت قائمة «اتحاد يهود اليمن في اسرائيل»، كذلك، على مقعد واحد. وقد حافظت القائمة الثانية على قوتها في الكنيست الثاني، إلا أن القائمة الاولى لم تحصل سوى على مقعدين، وقد قام زعيمها باخور شطريت ورفيقه في القائمة، بالانضمام إلى مباي، حيث تولى شطريت منصب وزارة الشرطة. وبعد انتخابات الكنيست *الثاني، لم تنجح أية قائمة طائفية في تحقيق أي فوز في الانتخابات الاسرائيلية؛* وذلك رغم الغليان الاجتماعي المتزايد بين ابناء الطوائف الشرقية والذي أدى إلى اضطرابات شديدة في اسرائيل، على غرار ما حدث في وادي الصليب، في حيفا، قبيل انتخابات الكنيست الرابع سنة ١٩٥٩، والذي أدى، أيضاً، إلى ظهور حركة الفهود السود، فيما بعد، على خلفية تفاقم الأزمات الاجتماعية خلال السبعينات. إلا أن هذا الوضع لم يفرز حركة سياسية مستقلة لليهود الشرقيين؛ الأمر الذي تثبته نتائج انتخابات الكنيست منذ دورتها الثالثة وحتى التاسعة. ويمكننا القول أن الأحزاب الكبيرة تمكنت من افشال قوائم اليهود الشرقيين المستقلة جميعها، وذلك من خلال التنديد بطابعها الطائفي، وبواسطة فتح أبوابها (أي الأحزاب الكبيرة) أمام المزيد من الممثلين عن الطوائف الشرقية، ولكن إلى حد لا يشكلون معه خطراً على طابعها الاشكنازي. وفي ظل هذا الوضع، اختار زعماء اليهود الشرقيين سبيلين رئيسيين: تمثل أولهما بالسيطرة على المزيد من السلطات المحلية في اسرائيل؛ وتجسد ثانيهما بمنح التأييد الكبير لأحزاب المعارضة، خصوصاً لليكود، وذلك بسبب معارضتهم للحزب الحاكم فقط. وقد أشار البروفيسور شيفح فايس «إلى أنه،

وفق نتائج الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٧، ونتائج الانتخابات الأخيرة لمؤتمر الهستدروت، ووفق استفتاءات الرأي العام...فإن نحو ٦٠ – ٧٠٪ من أبناء الطوائف غير الاشكنازية، تؤيد، بشكل شبه تقليدي (وعلى أي حال منذ مطلع السبعينات)، ليكود والمفدال والأحزاب الطائفية البارزة، وأن ٣٠٪ منها، فقط، تؤيد المعراخ وقوائم احزاب الوسط والأحزاب الدينية الصغيرة،[١٦]. والجدير بالذكر، هنا، أن هذه النسبة من التأييد الممنوح لكل من ليكود والمعراخ، لا تتناسب، أبداً، مع عدد المرشحين، من الطوائف الشرقيـة، في قائمة كل منهما. فإذا نظرنا إلى الخمسة وأربعين مرشحاً الأوائل في هاتين القائمتين، نرى أن المعراخ أدرج، بينهم، أحد عشر مرشحاً عن هذه الطوائف في حين أدرج ليكود سبعة مرشحين فقط.

ويعتقد البروفيسور فايس، أن الانقلاب الذي أحدثه فوز ليكود في الانتخـابات العامة، سنة ١٩٧٧، كان نتيجة مباشرة للاحتجاج الطائفي، حيث أن تأييد ليكود من قبل الطوائف الشرقية هو الذي حقق له الفوز[١٧]. إلا أنه يبدو أن هذا الاحتجاج سيجد له مساراً آخر مختلفاً في الانتخابات الحالية، وذلك عبر تأييد قائمة أبو حتسيره والقوائم الطائفية الاخرى. فالقائمة الجديدة، تختلف، وبخاصة من حيث تمثيلها، عن القوائم الطائفية السابقة؛ حيث يتزعمها وزيران سابقان هما: وزير الأديان في حكومة ليكود ووزير سابق في حكومة المعراخ هو اهرون اوزان. وتعتمد القائمة الجديـدة على العـديد من النشيطين المحليين من أبناء الطوائف الشرقية، سواء أكانوا رؤساء مجالس محلية أم نشيطين في مدن الانماء، ولها الكثير من المؤيدين في اشكلون واشدود والرملة ونيتفوت وطبريا ومعظم مدن الانماء، حيث يسكن الكثير من اليهود الشرقيين. وتأييد هذه القائمة قد ينجم عن شعور هؤلاء، خصوصاً أبناء المغرب منهم، بقوتهم العامة واصرارهم على تحقيق تمثيل لهم في القيادة السياسية في اسرائيل. فعلى سبيل المثال، نذكر أن طائفة اليهود، من شمال افريقيا، تعدّ أكبر طائفة في اسرائيل، حيث يبلغ مجموع افرادها حوالي ربع السكان، أي نحو سبعمئة ألف شخص، يرغبون في التحرر من التبعية للأحزاب الكبيرة وزعمائها الاشكناز. وتقدر الأوساط المطلعة في اسرائيل أن قائمة أبو حتسيره، بالوسائل المادية والبشرية المتاحة لها، يمكن أن تفوز بأربعة مقاعد في الكنيست العاشر، مما قد يمكنها من لعب دور أساسي في تشكيل الحكومة في المستقبل. أما بالنسبة لتأثيرها على قوة الأحزاب الاخرى، فإن هذه القائمة ستحصل على اصواتها في الأساس، على حساب المفدال وليكود والقوام الطائفية الاخرى. وسيكون المفدال المتضرر الأساسي، مما قد يقضي على حلمه في أن يكون قوة أساسية في المستقبل. كذلك، قد يتراجع العديد من يهود شمال افريقيا عن تأييد ليكود في الانتخابات؛ إذ طالما أن مركز دافيد ليفي، وزير الاسكان، مضمون في المكان الثاني في قائمة ليكود، فإنه يكون من الأجدر بهم تأييد أبو حتسيره واوزان وغيرهما من الزعماء الشرقيين. كذلك، فإن القائمتين الطائفيتين الاخريين، وهما: قـائمة «اوهليم» التي يتـزعمها يمـين سويسـا، وقائمـة «التـوحيـد» التي يتـزعمهـا الغرابلي – مرتسيانو، وهي قائمة الفهود السود في الانتخابات الحالية، ربما تضررتا كثيراً، خصوصاً وانهما لا تستطيعان منافسة قائمة أبو حتسيره سواء من ناحية التمثيل أم من

ناحية الامكانات المالية التي يقوم المليونير اليهودي نسيم غاؤون بتوفيرها له. وقد يكون المعراخ هو الرابع الأساسي من وراء قائمة أبو حتسيره، إذ أن وجود اهرون اوزان بها قد يسهل اشراكها، دون تعقيدات، في أي ائتلاف حكومي قد يشكله مستقبلاً في حال فوزه في الانتخابات، خصوصاً وأن المفدال لم يعد شريكاً معقولاً بسبب تسلط العناصر المتطرفة عليه.

الأحزاب المتطرفة وأثرها على ليكود

ليست قائمة أبو حتسيره هي القائمة الوحيدة التي يمكن لها أن تشكل خطراً على ليكود والمفدال في الانتخابات العامة الحالية! وإنما هنالك أيضاً القوائم المتطرفة الاخرى، وأبرزها قائمة هتحياه التي يتزعمها البروفيسور يوفال نئمان وغيؤلاه كوهين وحنان بورات وتسفي شيلواح والحاخام اليعيزر فولدمان من رؤساء المدرسة الدينية في كريات أربع، ومناحيم بليكس من زعماء غوش ايمونيم. ومن شأن هذه القائمة أن تستقطب جميع المتطرفين السياسيين الذين لم تعجبهم سياسة ليكود خلال الأربع سنوات الماضية، خصوصاً ما يتعلق فيها بما انجزته من اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر، التي أدت إلى الانسحاب من سيناء واخلاء مستوطنات شرم الشيخ ورفح. والجدير بالذكر، أن زعماء حركة هتحياه، وعلى رأسهم النائبة كوهين، كانوا قد انشقوا عن ليكود بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد. ويبدو أن لهم الكثير من المؤيدين بين المستوطنين في المناطق المحتلة، خصوصاً في مستوطنات غوش ايمونيم ومستوطنات سيناء. وستظهر الانتخابات الحالية مدى ما لهم من التأييد؛ إذ ربما تحولوا إلى قوة أساسية في الكنيست العاشر. إلا أن تطرفهم المتزايد من جهة، وعدم مرونتهم السياسية من جهة اخرى، يحول دون اشتراكهم في أي ائتلاف حكومي في المستقبل، حتى إذا شكله ليكود.

وإذا كان ليكود لا يستطيع أن يضمن اشتراك الأحزاب المتطرفة في حكومته، في حال فوزه في الانتخابات، فإنه يستطيع المراهنة على تأييد الأحزاب الدينية ومشاركتها، وهي: المفدال واغودات يسرائيل وبوعالي اغودات يسرائيل، مقابل الالتزام بتنفيذ بعض شروطها، فيما يتعلق بتطبيق الشريعة اليهودية في اسرائيل. وقد سبق وأشرنا إلى الانقسام الذي حدث في صفوف المفدال، الأمر الذي قد يضعفه ويؤثر سلباً على قوته في فرض شروطه في أي ائتلاف حكومي يشكل في المستقبل. مقابل ذلك، فقد حافظ كل من اغودات يسرائيل وبوعالي اغودات يسرائيل على صفوفه، مما قد يحفظ لهما قوتهما في الانتخابات الحالية. ويترأس قائمة مرشحي اغودات يسرائيل ابراهام شابيرا والحاخام مناحم بروش والحاخام شلومو لورنس وشموئيل هلبرت ويوسف ملاميد واسحاق مئير. أما قائمة مرشحي بوعالي اغودات يسرائيل، فيترأسها ابراهام فيريغر وشخنا روتام وشمعون اليطوف وشموئيل فينبرغ.

القوائم العربية

أصدر رئيس الحكومة الاسرائيلية، بيغن، في نيسان (ابريل) الماضي، بصفته وزيراً

للدفاع، أمراً يقضي بحل «لجنة التنسيق الوطني» التي يتزعمها منصور كردوش، والتي كانت تهدف إلى توحيد جميع القوى التي لا تؤيد راكح والأحزاب الصهيونية في الوسط العربي، على غرار تنظيم أبناء البلد. وقد ذكر أن هنالك تسع تنظيمات على غراره. ويبدو أن أمر وزير الدفاع هذا قد جاء معبراً عن سياسة الحكومة المتبعة قبل الانتخابات، وهي تتمثل في دفعالعرب إلى الاختيار ما بين التصويت لراكح أو للأحزاب الاسرائيلية. وبالفعل، فقد أقدمت الأحزاب الكبيرة وبعض الأحزاب الصغيرة، على دمج مرشحين عن العرب في اسرائيل في قوائمها، كما سبق وذكرنا. إلا أن سياسة استيعاب القوة الانتخابية للعرب في اسرائيل بصورة مباشرة عن طريق دمج مرشحيهم في القوائم الحزبية قبل الانتخابات، لم تلق استجابة لدى العرب، الذين بادروا إلى تقديم خمس قوائم مستقلة إلى لجنة الانتخابات المركزية، اضافة إلى قائمة راكح التي يشكل الوسط العربي معقلها الرئيسي. والقوائم العربية المستقلة هي: «القائمة العربية الموحدة» برئاسة سيف الدين الزعبي وجبر معدي، وهي قائمة قديمة كانت مرتبطة بالمعراخ في السابق؛ «القائمة العربية الاسرائيلية»، برئاسة الشيخ البدوي محمد حسين غدير؛ «حركة المواطنين العرب في اسرائيل»، برئاسة نوري العقبي من بدو النقب وهي مرتبطة بليكود؛ «قائمة الاخوة العربية»، برئاسة ضابط الشرطة السابق حنا حداد؛ وأخيراً قائمة «العدل» برئاسة يعقوب ايليا من قرية عيلبون في الجليل الغربي. ويلاحظ أن هذه القوائم الخمس اما أنها مرتبطة، بشكل أو بآخر، بالاحزاب الاسرائيلية، وإما أنها بعيدة عن الاهتمام السياسي، وهمها التركيز على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعرب في اسرائيل.

أما بالنسبة لقائمة راكح، فقد طرأ تغيير جديد عليها، حيث صارت تضم ٥ مرشحين من اليهود وأربعة من العرب في الأمكنة الستة الاولى فيالقائمة؛ وذلك بدلا من تقسيم هذه الأمكنة بالتساوي كما كان يحدث في الماضي. والمرشحون الستة الأوائل هم: مئير فيلنر وتوفيق طوبي وتشارلي بيطون (عن الفهود السود) وتوفيق زياد ومحمد زيدان وحسن بشارة. وبسبب غياب القوائم الوطنية غير المرتبطة براكح بين العرب، فإنه يتوقع أن يحافظ الشيوعيون على قوتهم في الوسط العربي خلال هذه الانتخابات. وتقدر الأصوات العربية في الانتخابات الحالية بحوالي مئتين وخمسين ألف صوت. وإذا أخذنا الانتخابات السابقة، سنة ١٩٧٧، مقياساً لما قد يحدث حالياً، فإنه يتوقع حصول راكح على نصف هذه الأصوات تقريباً، بينما تحصل القوائم الاخرى والأحزاب الاسرائيلية على ربعها، ويمتنع الربع الآخر عن التصويت.

متغيرات مؤثرة

تشهد الانتخابات العامة الحالية للكنيست العاشر في اسرائيل عدة متغيرات قد تؤثر على موازين القوى السياسية في اسرائيل مستقبلاً وهي:

☐ المتغير الأول ويتمثل بتشكيل حركة دايان التي يتوقع لها، في حال فوزها، احتلال مكان داش كحزب وسط على الخارطة السياسية في اسرائيل. وقد تؤثر هذه القائمة على حزب العمل، خصوصاً وإن برنامجها السياسي قريب من آراء المتصلبين داخله

أو المحسوبين عليه. كذلك، قد تؤثر على ليكود خصوصاً بعد انسحاب حزب رافي، بقيادة يغئال هوروفيتس وزير المالية السابق، منه وانضمامه بأغلبية أعضائه إلى حركة دايان.

☐ المتغير الثاني ويتمثل بانقسام المفدال وتشكيل قائمة الوزير أبو حتسيره المستقلة التي قد تؤثر على المفدال وليكود في آن واحد؛ وذلك بواسطة جذبها اصوات اليهود الشرقيين، الذين اظهروا تأييدهم الكبير لليكود في الانتخابات السابقة. إلا أن اعتبارات اقتصادية واجتماعية قد تفقد ليكود مواقعه بينهم، بعدما ظهر أن سياسته قد فشلت في تضييق الهوة الاجتماعية القائمة، وبالتالي فهي ليست افضل من سياسة الحكومات السابقة.

☐ أما المتغير الثالث فهو خوض حركة شينوي، بزعامة امنون روبنيشتاين، الانتخابات بشكل مستقل، بعدما خاضتها، كجزء من داش، في المرة السابقة. وقد تؤثر قائمة شينوي على كل من حزب العمل ودايان وحركة الوني في الانتخابات الحالية. ويتطلع روبنيشتاين إلى المشاركة في ائتلاف حكومي يشكله المعراخ في المستقبل.

☐ المتغير الرابع، وهو تشكيل قائمة المتطرفين الذين انشقوا عن ليكود بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المنفردة مع مصر، والذين اتحدوا في حركة هتحياه التي يتزعمها يوفال نئمان وجيئولاه كوهين. وقد تؤثر هذه القائمة على ليكود بشكل مباشر، وستظهر الانتخابات الحالية مدى قوتها، خصوصاً وإنها تتمتع بتأييد كبير بين المستوطنين في المناطق المحتلة.

☐ أما المتغير الخامس والأخير، فيتمثل في الانفلاش الكبير في عدد القوائم العربية المستقلة، التي ستخوض الانتخابات الحالية، إذ يتوقع فشل معظمها في تحقيق أي فوز يذكر.

ويبقى آخر حزيران (يونيو) الجاري، موعداً لرسم خريطة سياسية جديدة في اسرائيل، قد تحمل العديد من المفاجآت.

---

(١) لمزيد من المعلومات حول حركة داش انظر حنة شاهين، «حول فشل تجربة الحركة الديمقراطية للتغيير كحزب وسط كبير في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٤، ايار (مايو) ١٩٨١، ص ٥٩ – ٦٩.

(٢) ايلي تابور، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/١/٢٢.

(٣) انظر قائمة مرشحي المعراخ لانتخابات الكنيست العاشر، **دافار**، ١٩٨١/٥/٥

(٤) انظر **معاريف** و**يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٥/٥.

(٥) يورام بيري، **دافار**، ١٩٨١/٥/١٥.

(٦) انظر نتائج استفتاء الرأي العام الأخير في **ر.إ.إ.**، العدد ٢٣٥٥، ١و ١٩٨١/٦/٢، ص ١٥.

(٧) يورام بيري، **مصدر سبق ذكره**.

(٨) **معاريف**، ١٩٨١/٥/١١

(٩) انظر قائمة مرشحي ليكود في **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٥/٢٧

(١٠) عكيفا الدار، **هآرتس**، ١٩٨١/٣/٢٧

(١١) لمزيد من التفاصيل حول قائمة دايان انظر **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٥، حزيران (يونيو) ١٩٨١، ص ١٦٠.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٦٣.

(١٣) **دافار**، ١٩٨١/٥/٢٧.

(١٤) يورام بيري، **مصدر سبق ذكره**.

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) بروفيسور شيفح فاينس، **دافار**، ١٩٨١/٥/٢٧

(١٧) **المصدر نفسه**

د. مصطفى جفّال

فرنسا اليسار والقضية الفلسطينية

منذ فوز مرشحه في انتخابات الرئاسة يوم ١٠ أيار (مايو) الماضي، ونجاحه في تأمين أغلبية صلبة في الجمعية الوطنية في الانتخابات التشريعية التي أجريت دورتها الأولى يوم ١٤ حزيران (يونيو)، والثانية يوم ٢١ من الشهر نفسه، يمكن القول بأن الحزب الاشتراكي الفرنسي، أصبح الحزب الحاكم في فرنسا بعد أن ضمن السيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية. وبالتالي، فإن السياسة الفرنسية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، ستكون محكومة إلى حد بعيد بمواقف هذا الحزب، الذي منحه الناخبون الفرنسيون ثقة لم يسبق أن منحوها لحزب آخر من قبل.

معطيات السلطة الجديدة

إن أي محاولة للتكهن بما قد تكون عليه مواقف السلطة الجديدة في فرنسا بقيادة الحزب الاشتراكي إزاء القضية الفلسطينية والقضايا العربية، خاصة أمام قصر تجربتها وعدم تبلور سياستها الخارجية بشكل متكامل، تستدعي أن نأخذ بعين الاعتبار المعطيات التالية:

□ إن الذي فاز في الانتخابات الفرنسية الرئاسية والتشريعية هو اليسار الفرنسي، وإن كان نصيب الأسد في هذا الفوز هو للحزب الاشتراكي. فقد أثبتت الانتخابات أن فرنسا تتجه نحو اليسار دون فزع، رغم كافة محاولات اليمين لتخويفهم من «البعبع» اليساري الذي سيجلب الفوضى وعدم الاستقرار. واختار الناخب الفرنسي البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي يتفق عليه اليسار الاشتراكي والشيوعي وتؤيده النقابات العمالية. ويفترض أن تكون هذه القوى أكثر تفهماً لقضايا الشعوب المناضلة من أجل التحرر والتقدم.

□ الحزب الاشتراكي الفرنسي هو حزب السبعينات؛ بمعنى انه لا يشكل، بالضرورة، استمرارية «للفرع الفرنسي للأممية العالمية» (S.F.I.O)، بتقاليد هذا الفرع الاستعمارية، والذي لم يحصل مرشحه لانتخابات الرئاسة الفرنسية في سنة ١٩٦٩ – غاستون دوفير،

آنذاك – إلا على ٥,٠١ في المئة من الأصوات. فالقادة الاشتراكيون يحرصون على التركيز على أن الحزب الاشتراكي الحالي تأسس سنة ١٩٧١، وهذا يعني عدم استعدادهم لتحمل إرث التيارات الاشتراكية الفرنسية. وفعلاً، أعيد تشكيل الحزب سنة ١٩٧١ في مؤتمر توحيد الاشتراكية الذي عقد في «ابيبني سور سين» والذي انتصر فيه اتجاه فرانسوا ميتران على اتجاه غي موليه – بطل حرب السويس – وألان سافاري[١].

ومذاك، وسع الحزب صفوفه بين العمال والشبيبة، والتحقت به تيارات من منظمات اليسار الجديد، إضافة لالتحاق أعضاء سابقين من تلك المنظمات التي ازدهرت عقب حركة أيار (مايو) ١٩٦٨ الطلابية، وبدأ نجمها يأفل منذ مطلع السبعينات، بعد أن وصلت إلى طريق مسدود، وتوزّع العديد من أعضائها بين الحزبين، الشيوعي والاشتراكي. كما انضم للحزب في سنة ١٩٧٤، جزء هام من الحزب الاشتراكي الموحد (P.S.U.)، بالتحاق التيار الروكاردي به، فقد كان ميشال روكار أميناً عاماً لـ (P.S.U.) ثم التحق وتياره بالحزب الاشتراكي.

□ عكست هذه التطورات نفسها على البنية التنظيمية الداخلية للحزب الاشتراكي، وعلى برنامجه.

فعلى صعيد البنية التنظيمية الداخلية، فمن المعروف أن الحزب الاشتراكي هو أقرب في تشكيله إلى الائتلاف منه إلى الحزب المركزي. وخلافاً للأحزاب والمنظمات التي هي على هذه الصورة في بلادنا، حيث تبقى كلمة الفصل فيها للزعيم القائد، فان للتيارات في داخل الحزب الاشتراكي وجهة نظرها ومواقفها الخاصة، ولها وسائل تعبيرها العلنية، وتدافع عن وجهة نظرها بعناد في القضايا الخلافية.

أما أبرز تيارات الحزب الاشتراكي، إضافة لتيار ميتران الذي يتزعمه الآن الأمين العام الجديد للحزب ليونيل جوسبان، فهناك تيار «مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية الاشتراكية» (CFRES)[٢] الذي يشكل يسار الحزب، ويسيطر على فيدرالية باريس للحزب الاشتراكي، ويمثل أكثر من خُمس مندوبي مؤتمراته؛ وأعضاؤه من العمال والشبيبة والطلبة والمثقفين أساساً، ومعروف عنه تشديده على ضرورة التحالف بين الحزبين الاشتراكي والشيوعي وان طروحاته من طروحات الحزب الشيوعي الفرنسي. وقد دافع زعيمه شوفنمان، حتى بعد نجاح الحزب الاشتراكي في تأمين الأغلبية في الجمعية الوطنية عن ضرورة إشراك الحزب الشيوعي في الحكومة. فيجب على الاشتراكيين، على حد قوله، «أن يكونوا قادرين على ضم طاقة وأمل الحزب الشيوعي إلى جهودهم»[٣].

وهناك أيضاً تيار ميشال روكار، زعيم الاغلبية داخل الحزب الاشتراكي ورجل الحزب «الزئبقي»؛ فالجناح التقليدي في الحزب يتهمه باليسار المتطرف، بينما يتهمه جناح (C.E.R.E.S.) بأنه يمثل اليسار الاميركي. وروكار هو رجل الحزب القوي، ونافس ميتران على موقع مرشح الحزب للرئاسة حتى اللحظة الأخيرة، ويتمتع بشعبية واسعة

في داخل الحزب وخارجه، وهو مرشح لأن يكون خليفة ميتران في الانتخابات الرئاسية القادمة.

إن كافة هذه التيارات التي شاركت في الحكومة الانتقالية، يُتوقع لها المشاركة في تحمل المسؤولية في السلطة خلال الفترة القادمة.

وعلى صعيد البرنامج، فإن برنامج الحزب ما فتيء يعرف تطورات متلاحقة، مع توسع صفوفه والتحاق المزيد من العمال والشباب والمثقفين به - عدا الحزب الشيوعي الفرنسي، حزب الطبقة العاملة في فرنسا - وخاصة على الصعيدين، الاقتصادي والاجتماعي. فقد تضمن برناجه تأميم المجموعات الصناعية الكبرى، ورفع الحد الأدنى للأجور والتعويضات العائلية وتعويضات الشيخوخة والسكن، وخفض ساعات العمل الأسبوعية وسن التقاعد، وإيجاد وظائف جديدة وحل مشكلة البطالة تدريجياً، وفرض ضرائب على الثروات إلخ...(٤). وكذلك الأمر بالنسبة لشؤون السياسة الخارجية، وهو ما سنتطرق اليه في سياق الموضوع.

□ إضافة إلى مواقف أجنحة الحزب المختلفة، والتي لا تتفق فيما بينها حول قضايا السياسة الخارجية، فسيكون لقوى ومنظمات الأغلبية الشعبية الجديدة، التي أمنت فوز اليسار الساحق، والحقت الهزيمة بأحزاب اليمين، دور في تقرير سياسة السلطة الجديدة. ويأتي الحزب الشيوعي في مقدمة هذه القوى. فهو، وبالرغم من التراجع الذي سجله، يبقى حزباً رئيسياً مؤثراً، خاصة في صفوف الطبقة العاملة والفئات الاجتماعية التي استبدلت برنامج حكم اليمين ببرنامج حكم اليسار. وسواء شارك هذا الحزب في الحكومة فوراً أو في وقت لاحق، فانه يقع عليه، ابتداء من اليوم، دور جديد في ممارسة الرقابة الشعبية على السلطة الجديدة، وتطوير إجراءاتها، ودفعها باتجاه المزيد من التجذير؛ وهذا ما يدركه الحزب الاشتراكي جيداً، فهو يجد نفسه مشدوداً بين الطبقات الوسطى على يمينه، والحزب الشيوعي على يساره، وسيحسب مواقفه وإجراءاته بشكل دقيق كي لا يدع مجالاً لمواجهتها أو انتقادها، خشية فقدانه لقاعدته الشعبية، خاصة وأن الحزب الشيوعي الذي يسيطر على النقابة العمالية الأكثر ثقلاً وحجماً وتمثيلاً، باستطاعته ممارسة الضغط على الحكومة الجديدة ودفعها لاتخاذ مواقف أكثر تقدماً.

وبين القوى السياسية، يجب أن لا ننسى أيضاً، بعض التنظيمات الأقل أهمية والتي يحسب الحزب الاشتراكي حسابها، خاصة الديغوليون واليساريون والحزب الاشتراكي الموحد ومجموعات اليسار الجديد والمجموعات المسيحية اليسارية.

أما النقابات العمالية، وخاصة «الاتحاد العام للعمل» (C.G.T.) و«الاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل» (C.F.D.T.) والتي صوت أعضاؤها وأنصارها بشكل جماعي لصالح المرشح الاشتراكي (أكثر من ٨٠٪ من العمال الفرنسيين)، فسيكون لها كلمتها، خاصة في الاجراءات الاجتماعية للحكومة.

□ أصبح للسياسة الخارجية الفرنسية ثوابت تفرضها، في نهاية الأمر، مصالح فرنسا.

فأي رئيس، مهما كانت مواقفه السياسية والايديولوجية، سيتحرك ضمن سقف هذه المصالح الذي حدّده منذ وقت مبكر الجنرال ديغول. وحتى الرئيس السابق جيسكار ديستان، الذي أوصله الدعم الاميركي ودعم الشركات الاحتكارية إلى السلطة، لم يتجاوز حدود هذا السقف.

دلّت التحركات الأولى للحكومة الفرنسية الانتقالية، في العلاقة مع العالم العربي على أن فرنسا اليسار، تعلق أهمية كبرى على علاقاتها بالعالم العربي، فقد احتلت المنطقة العربية حيزاً كبيراً في اهتمام وتحركات ومواقف وتصريحات القادة الفرنسيين الجدد، طوال الفترة الأولى لحكمهم.

السلطة الجديدة والقضية الفلسطينية

انطلاقاً من هذه المعطيات، فإن موقف الحزب الاشتراكي، بوصفه حزب السلطة الجديدة في فرنسا، إزاء القضية الفلسطينية، يتأثر بالعديد من العوامل التي تتجاذبه، سلباً أو إيجاباً، باتجاه المواقف الصهيونية أو الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وتجدر الاشارة هنا إلى أن القضية الفلسطينية تتميز، بالنسبة لهذا الحزب، عن غيرها من القضايا العربية وقضايا العالم الثالث، بسبب عوامل عدة وخاصة العوامل التاريخية، إضافة لما اتسم به الحزب الاشتراكي من طبيعة كولونيالية، خاصة بعد ابتعاد الحزب الشيوعي عنه في سنة ١٩٢٢، حيث تحول الحزب إلى مدير أعمال للبرجوازية الفرنسية، مدافعاً عما أسماه «بالاستعمار الايجابي» خلال عقود عدة.

وإذا كان من السهل على السلطة الفرنسية الجديدة اتخاذ مواقف لصالح البلدان النامية ومعادية للديكتاتوريات العسكرية في أميركا اللاتينية وأفريقيا، ومؤيدة لنضالات الشعوب في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، إلا أن المسألة تكتسب حساسية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بسبب الارث الاشتراكي في العلاقة مع الحركة الصهيونية. فقد نجحت الحركة الصهيونية في نسج علاقة وطيدة مع الاشتراكيين الفرنسيين منذ وقت مبكر من هذا القرن، لا بل حتى منذ أواخر القرن الماضي، حينما وقف الاشتراكيون وحدهم في وجه موجة اللاسامية، خاصة أثناء قضية «دريفوس»، حيث تميز دور القائد الاشتراكي، جان جوريس، عن غيره من القادة السياسيين بالتصدي لموجة اللاسامية والعنصرية.

وبقيام الحركة الصهيونية، بعد سنوات قليلة من هذه القضية، انسحب موقف الاشتراكيين في الدفاع عن اليهود على الحركة الصهيونية، حيث أقام العديد من القادة الاشتراكيين وخاصة ليون بلوم، علاقة متميزة مع الحركة الصهيونية، وساهم بشكل رئيسي في توطيد العلاقة بين «الفرع الفرنسي للأممية العمالية» (S.F.I.O.) الذي كان يتزعمه، وبين الحركة الصهيونية.

وخلال المجازر التي نظمها هتلر في الحرب العالمية الثانية، والتي طالت اليهود أيضاً، وقف الحزب بشكل واضح إلى جانب مطالب الحركة الصهيونية التي اعتبرها، مثله

مثل بقية أعضاء الدولية الاشتراكية، بمثابة «حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي»، وقدم لها كافة أشكال الدعم من أجل إنجاز مشروعها الكولونيالي – الاستيطاني في فلسطين. كما دعم الحزب الاشتراكي وسائر أعضاء الدولية الاشتراكية، اسرائيل منذ قيامها في سنة ١٩٤٨. وبمشاركة الدولة العبرية، نظم الاشتراكي غي موليه، رئيس وزراء فرنسا آنذاك مع بريطانيا، العدوان الثلاثي ضد مصر في سنة ١٩٥٦. كما اعتبرت الأوساط القيادية في أحزاب الدولية الاشتراكية، ومنها الحزب الفرنسي، عدوان سنة ١٩٦٧، بمثابة «حرب دفاعية عادلة».

وإضافة إلى هذه العوامل التاريخية، ولما اتسم به الحزب الاشتراكي وأحزاب أخرى من طابع كولونيالي، لعب عامل آخر، هو أصوات اليهود في فرنسا، دوراً في مواقف الحزب الاشتراكي المؤيدة لاسرائيل. فيهود فرنسا يعتبرون أكبر تجمع يهودي في أوروبا، حيث يصل عددهم إلى حوالي ٦٠٠ ألف شخص(٥)، ويحتل اليهود مركزاً هاماً في سوق المال والصناعات، ولهم نفوذ واسع في أجهزة الاعلام والصحافة الفرنسية. وقد حاول يهود فرنسا، منذ الخمسينات، أن يشكلوا «لوبي انتخابي»، كما هو الحال في الولايات المتحدة، غير أن هذه المحاولة فشلت، بسبب تصدي الجنرال ديغول لها، ناهيك عن عدم انسجام يهود فرنسا أنفسهم، بسبب اختلاف البلدان التي أتوا منها. كما أن ظروف فرنسا لا تسمح بقيام مجموعات ضغط عرقية أو اثنية. وبالرغم من ذلك، فإن لأصوات اليهود أهمية وذلك لسبب رئيسي هو ان الشعب الفرنسي ينقسم قسمين متساويين تقريباً، والفارق في نتائج الانتخابات بين مرشحي اليمين واليسار ضئيل للغاية في بعض الأحيان. وهو ما حصل، مثلاً، في نتائج انتخابات ١٩٧٤ بين ديستان وميتران، التي فاز فيها الأول بفارق ٤٠٠ ألف صوت، حيث صوت ثلثا الناخبين اليهود لديستان، وفي مثل هذه الحالة، يصبح للصوت اليهودي أهمية خاصة، كعامل ترجيح في الانتخابات.

غير أن هذه العوامل ليست هي وحدها التي تؤثر في مواقف السلطة الجديدة، بل على العكس من ذلك فهي عوامل مرتبطة بالماضي، وقليلة الأهمية، مقارنة بالعوامل الأخرى التي تجذب موقف هذه السلطة باتجاه الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. فقد ترافق تجديد الحزب الاشتراكي الفرنسي في السبعينات، مع نهوض الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتحقيقها للانتصارات المتتالية التي تقربها من انتصار حقوقها الوطنية المشروعة. واستطاعت القضية الفلسطينية أن تستقطب أصدقاء ومؤيدين كثر في العالم أجمع. وفي فرنسا نفسها، تحولت القضية الفلسطينية إلى قضية رئيسية، خاصة بالنسبة لقوى اليسار. وعكس هذا الوضع نفسه داخل الحزب الاشتراكي مع انخراط أجيال جديدة من الشباب المؤيد للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في صفوفه؛ فحدد الحزب الاشتراكي موقفه من الشرق الأوسط، في برنامجه الحكومي الصادر في ١٩٧٢، على الشكل التالي: «الاعتراف بحق اسرائيل في البقاء والأمن، وكذلك بحق جميع الأمم الأخرى في الشرق الأوسط، بما فيها الأمة العربية الفلسطينية»(٦)، وهي المرة الاولى التي ينص فيها برنامج الحزب الاشتراكي على الشخصية الوطنية الفلسطينية.

كان من الطبيعي ان يؤدي الاقتراب بين الحزبين، الشيوعي والاشتراكي، اللذين توصلا إلى التوقيع على برنامج مشترك سنة ١٩٧٢، إلى تطوير مواقف الحزب الاشتراكي إزاء القضية الفلسطينية. فقد نصّ هذا البرنامج، فيما يتعلق بالشرق الأوسط، على ما يلي: «العمل من أجل إعادة السلام والأمن إلى الشرق الأوسط، مع احترام حق كل دولة من دول المنطقة بالوجود، واحترام سيادتها، وخاصة دولة اسرائيل، وكذلك احترام الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني»(٧).

وبفعل هذه العلاقة، وبفعل تطور النضال الوطني الفلسطيني، ذهبت بعض تيارات الحزب، وخاصة تيار «سيريس»، أبعد بكثير من موقف الحزب في تأييدها للقضية الفلسطينية، وكانت حرب تشرين الأول (اكتوبر) مناسبة لإظهار التمايز داخل الحزب حول القضية الفلسطينية. ففي الوقت الذي أصدرت فيه الهيئة الادارية للحزب بياناً في ١٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، مؤيداً لاسرائيل، أصدرت فيدرالية باريس، التي يسيطر عليها تيار «سيريس»، بياناً مناقضاً لموقف الحزب، جاء فيه: «نأمل بعد وقف إطلاق النار أن تعيد اسرائيل مباشرة كل الأراضي التي استولت عليها، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة مطلقة... وإذا كان الرأي العام قد تضامن مع اليهود بسبب ضحاياهم خلال الحرب، فإن مئات الألوف من الفلسطينيين الذين يعيشون في ظروف بائسة تشكل وصمة عار في جبين الانسانية. ان رفض اسرائيل المستمر للتخلي عن الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، جعل المجابهة مع العرب أمراً حتمياً»(٨). وشكل التحاق تيار ميشال روكار بالحزب الاشتراكي، في أواخر سنة ١٩٧٤، دعماً لأنصار القضية الفلسطينية والقضايا العربية في داخل الحزب، حيث يدعو روكار إلى اتخاذ موقف متوازن من الصراع العربي - الاسرائيلي، كما انه يؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويدعو إلى دفع الحوار مع منظمة التحرير إلى مواقع متقدمة.

وخلال انتخابات الرئاسة الفرنسية في سنة ١٩٧٤، والتي كان ميتران قد التقى قبلها بفترة قصيرة، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، خلال زيارته للقاهرة في شباط (فبراير) ١٩٧٤، أعلن ميتران في حديث له مع صحيفة «الوطن» الكويتية «ان الحزب الاشتراكي يعتبر أن المشكلة الفلسطينية مشكلة سياسية وليست مشكلة لاجئين... وان السلام الحقيقي يستدعي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالوجود»(٩). وعشية الانتخابات الفرنسية الأخيرة، وبالرغم من المواقف المؤيدة لاسرائيل ولعملية كامب ديفيد، التي صدرت عن ميتران، بدر من الحزب الاشتراكي ومن أمينة العام، بادرتان إيجابيتان تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية. الأولى كانت في دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، رسمياً، إلى المشاركة في مؤتمر الحزب الأخير الذي عقد في مدينة «ميتز»، وهو ما دفع حزب العمل الاسرائيلي، شريك الحزب الاشتراكي في الدولية الاشتراكية إلى تقديم احتجاج رسمي. والثانية كانت التصريحات التي أدلى بها ميتران واتخذ خلالها موقفاً مؤيداً لإقامة وطن فلسطيني يتمتع «بهيكلية دولة، ضمن حدود احترام المبادىء الدولية المبنية على حقوق الانسان، وحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها». وحدد ميتران في هذه المقابلة، أهدافه السياسية في الشرق الأوسط بالتعابير التالية: «اعتراف اسرائيل بحق

الفلسطينيين في أرض يكون لهم عليها سيادة كاملة، وقبولهم بحق دولة اسرائيل بالوجود ضمن حدود امنة ومعترف بها»[١٠].

لا بد من التأكيد هنا إلى أن موقف فرنسا من القضية الفلسطينية، لا ينطلق فقط من الأسس والمبادىء، وانما يتعلق أساساً بمصالح فرنسا في المنطقة العربية. وفرانسوا ميتران، الذي أصبح يدرك حاجات فرنسا للطاقة والأسواق العربية، يجد نفسه مضطراً لاتخاذ مواقف أكثر توازناً إزاء القضية الفلسطينية والقضايا العربية.

مصالح فرنسا في العالم العربي

وصل اليسار الفرنسي إلى السلطة في فترة يعاني فيها العالم الرأسمالي، ومنه فرنسا، من نتائج أعمق أزمة اقتصادية يعرفها، منذ نهاية الحرب الكونية الثانية. وتتجسد هذه الأزمة في انخفاض معدلات النمو لدرجة الصفر في العديد من هذه البلدان، والتباطؤ الاقتصادي، وارتفاع نسب التضخم ومعدلات البطالة، بحيث يقدر أن يتجاوز عدد العاطلين عن العمل في البلدان الصناعية الغربية ٣٠ مليوناً حتى أواخر العام الجاري[١١].

وفي فرنسا، ترك الرئيس الفرنسي السابق ديستان للرئيس الجديد، تبعة اقتصادية ثقيلة، تجد تعبيراتها في نسبة تضخم تجاوزت ١٣ ٪ سنة ١٩٨٠ وأكثر من ١,٨ مليون عاطل عن العمل، كما تجد تعبيرها في عجز الميزان التجاري[١٢]. وزاد في تعقيد الأمور، الحالة النفسية التي خلقتها أوساط الرأسمال حول «المخاطر» التي يشكلها وصول اليسار الفرنسي إلى الحكم، وما أدى اليه ذلك من انخفاض لأسعار الفرنك والأسهم الفرنسية في البورصة، من جهة، وارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة، وما أدى اليه ذلك من ارتفاع أسعار الدولار إلى أرقام قياسية، وبالتالي فاتورة النفط، من جهة أخرى، إضافة لجر الودائع في البنوك الاوروبية باتجاه السوق المالية الاميركية.

وفي ضوء هذه الأوضاع، وبسبب رغبة الرئيس الجديد، وحكومته إلى إيلاء الأولوية للاقتصاد، وحاجته إلى المال من أجل تنفيذ برامجه الاقتصادية والاجتماعية، فإن مصالح فرنسا التي تنامت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، في البلدان العربية، وعلاقاتها التجارية مع هذه البلدان، تكتسب أهمية استثنائية بالنسبة للنظام الجديد في بداية عهده. فعلى الصعيد الاقتصادي، بلغت واردات فرنسا، وخاصة من النفط، ٩١,٥ مليار فرنك فرنسي في سنة ١٩٨٠، مقابل صادرات قيمتها ٤٨,٧ مليار فرنك في نفس السنة أي بعجز قدره ٤٢,٨ مليار فرنك، وهذا العجز في الميزان التجاري (الذي كان ٢٥ ملياراً فقط عام ١٩٧٩) تعوض عنه جزئياً ودائع الرساميل العربية في فرنسا والبالغة حوالي ٣٠ مليار دولار، تشكل حوالي ٢٥ ٪ من الاحتياط الفرنسي من العملة الصعبة (١٣٠ مليار). ولكن التعويض الأساسي يأتي من مبيعات الأسلحة الفرنسية التي بلغ مجموع قيمتها في سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٠ على التوالي، ٢٥ و٣٥ مليار فرنك، أرسل أكثر من نصفها إلى البلدان العربية[١٣]. وتعتبر فرنسا، أكثر بلدان السوق الأوروبية المشتركة علاقة مع العرب على الصعيد الاقتصادي، وتشير آخر الاحصاءات حول المبادلات الفرنسية - العربية إلى أن

فرنسا استوردت من الدول العربية، سنة ١٩٨٠، بنسبة ٢٦،٣٣ بالمئة من مجموع استيرادات دول السوق الأوروبية المشتركة التسع من العالم العربي. كما ان صادراتها إلى الدول العربية بلغت ٢٣،٨٤ بالمئة من مجموع صادرات دول السوق الأوروبية المشتركة للدول العربية.

وفي قطاع الطاقة، على سبيل المثال، بلغت نسبة استيرادات فرنسا لمنتجات الطاقة، من الدول العربية، ٢٦،٠٦ بالمئة من مجموع استيرادات دول السوق المشتركة لمنتجات الطاقة من الدول العربية، بينما بلغت صادراتها ١٥،٦٣ بالمئة من مجموع صادرات الدول التسع من منتجات الطاقة للدول العربية. وتقوم ست دول عربية بتأمين ٧٠ بالمئة من حاجة فرنسا من النفط.

وفي قطاع المواد الأولية، وصلت نسبة استيرادات فرنسا للمواد الأولية من الدول العربية، ٣١،٤٩ بالمئة من مجموع استيرادات شريكاتها الأوروبيات للمواد الأولوية من دول العالم العربي. أما الصادرات فبلغت نسبة ٣٣،٩٧ بالمئة من مجموع صادرات السوق المشتركة للمواد الأولية للدول العربية.

وفي حقل المواد الكيماوية، بلغت نسبة استيرادات فرنسا من هذه المواد، من العالم العربي، ٢٧،٠٨ بالمئة من مجموع استيرادات الدول التسع لهذه المواد من الدول العربية، ووصلت الصادرات إلى ٢٥،٤٦ بالمئة من مجموع صادرات السوق المشتركة للمواد الكيماوية باتجاه البلدان العربية. وفي الشهور الأخيرة «وقعت الصناعات الفرنسية عقوداً بالغة الأهمية في المنطقة العربية»(١٤).

وعلاقة فرنسا مع العالم العربي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي. فعلى الصعيد الثقافي، تحتل دول المغرب العربي، رأس قائمة الدول المستوردة للكتب والصحف الفرنسية. أما على الصعيد الاجتماعي، فان الجالية العربية تمثل أهم جالية أجنبية في فرنسا، ويبلغ عددها حوالي المليون ونصف المليون شخص، يعانون من الاضطهاد العنصري. ويهدف البرنامج الاشتراكي إلى الدفاع عن العمال المهاجرين؛ فهو يعطيهم حق التصويت إذا كان قد مضى على وجود الواحد منهم خمس سنوات في فرنسا، إضافة للإستفادة من الضمانات الصحية والتعويضات.

في الممارسة

تجربة الحكم الجديد في فرنسا ما زالت قصيرة، ومع ذلك، فان ما بدر منها من تصريحات ومواقف عملية حتى الآن يشكل مؤشراً للنهج الذي قد يسلكه، في نظرته وتعامله مع القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي – الاسرائيلي. ومن بين هذه المواقف العملية والتصريحات يمكن أن نلاحظ ما يلي:

☐ حرص القادة الجدد على تصحيح صورتهم في العالم العربي، هذه الصورة التي كانت تقدمهم كحلفاء لاسرائيل، وشارك في هذه الحملة رئيس وزراء الحكومة الانتقالية، وهو من الاتجاه المحسوب على اسرائيل، والعديد من وزرائه. فبيار موروا، رئيس الوزراء، أعلن

«ان هناك خلافات في وجهات النظر بين الحزب الاشتراكي وحزب العمل الاسرائيلي حول العديد من القضايا، وأن الصورة التي تقدم عن الاشتراكيين الفرنسيين في العالم العربي غير صحيحة». وأضاف: «إن الجيل الحاكم في فرنسا تربطه علاقات خاصة مع بلدان شمال افريقيا العربية وأحزابها التقدمية، وبشكل خاص مع الجزائر، وذلك لأن غالبية أعضاء الحزب هم من الجيل الذي عاش حرب الجزائر وشهد تحررها»(٥). وأعلن كل من ليونيل جوسبان وميشال روكار في حديثين لهما مع صحيفة «السفير» ان «العرب يستطيعون الاعتماد على سياسة فرنسا في الشرق الأوسط لصالح سلام عادل... وان مخاوف الدول العربية من مجيء ميتران هي في غير محلها»(١٦).

أما جان - بيار شوفنمان، فقد أكد أن «أي شعب من الشعوب لا يمكن أن يكون مضموناً إلا من خلال إقامة دولته، وهذا ما يجب أن يفهمه الاسرائيليون»(١٧).

☐ إيفاد مبعوثين للدول العربية لشرح السياسة الفرنسية الجديدة. وقد أكد أحد هؤلاء أن «مصلحة بلاده الاقتصادية مرتبطة بسياستها مستقبلاً مع العالم العربي، وان فرنسا يهمها رؤية المنطقة العربية تعيش في جو من الأمن والاستقرار حتى تنمو وتتدعم النشاطات الاقتصادية بين فرنسا والعالم العربي». وان الرئيس الفرنسي «يؤمن بأن جوهر قضية الشرق الأوسط هي المشكلة الفلسطينية، وانه يجب إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة ومنها حقهم في تقرير المصير وممارسة سيادتهم على أرضهم»(١٨).

☐ تعيين عدد من الوزراء الأصدقاء للعرب وبلدان العالم الثالث في الحكومة. وتصريح بيار موروا في هذا المجال واضح، فقد أعلن «ان اختيار شخصيتين مثل كلود شيسون وجان - بيار كوت لمنصبي: وزير العلاقات الخارجية، ووزير التعاون، لم يأت اعتباطاً أو مصادفة، وانما جاء تعبيراً عن رغبة الرئيس ميتران في اعطاء سياسة التعاون والتضامن مع العالم الثالث محتوى جديداً». واثنى موروا على شيسون واصفاً إياه بأنه «يؤمن بقضايا العالم الثالث، وهو يناضل من أجل سياسة تعاونية معه يكون محورها العالم العربي»(١٩). ويوصف شيسون بأنه صديق للعرب، ومن دعاة الحوار العربي - الأوروبي.

وبالاضافة اليهما، هناك ميشال جوبير، وزير التجارة الخارجية، والمعروف بصداقته للعرب، حيث رفض إدانة مصر وسوريا عندما كان وزيراً لخارجية فرنسا، خلال حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، كما اشتهر بموقفه المتصلب أمام كيسنجر. ومن بين الوزراء المؤثرين والمعروفين بتأييدهم للقضايا العربية، كل من ميشال روكار وزير التخطيط، وجان - بيار شوفنمان وزير البحث العلمي والابحاث الاشتراكية. وبالمقابل، استبعد ميتران صديقه القديم وشريكه السياسي جاك أتالي من مجلس الوزراء وعينه مستشاراً للرئيس. وأتالي هذا رجل أعمال يهودي من أصل شمال أفريقي، معروف بتطرفه الصهيوني، وهو من جماعة «آرش» الصهيونية، ونائب رئيس الصندوق اليهودي الاجتماعي الموحد، وهو المنظمة اليهودية الرئيسية في فرنسا للدعاية من أجل اسرائيل.

ان دلالات تعيين هؤلاء الوزراء، الذين يسيطرون على السياسة الخارجية الفرنسية،

بكافة جوانبها، ليست محلية فقط، بل هي سياسية أيضاً. فالرئيس الجديد يريد أن يرضي العواصم العربية، وعواصم العالم الثالث، بتعيين شخصيات تتفهم مشكلاتها.

□ حاول الرئيس الفرنسي، وعدد من المسؤولين الفرنسيين الجدد، رسم الخطوط العريضة لسياسة فرنسا الفلسطينية والعربية على الشكل التالي

- أمن لكل دولة، ودولة لكل شعب. وهو المبدأ الذي ميز تصريحات قادة فرنسا الجدد. فقد حرص فرانسوا ميتران في المقابلة الأولى التي أجراها بعد انتخابه مع صحيفة «النيويورك تايمز» على التأكيد ان «من الطبيعي أن يكون للفلسطينيين وطن يبنون فيه هيكل دولة». وقال بأن «اسرائيل ليست محقة في اعتقادها بأن لا وجود للمشكلة الفلسطينية»[٢٠]. وفي رسالة الشكر التي وجهها للعقيد معمر القذافي، كرر ميتران هذا المبدأ الموجه لسياسته بشكل محدد، حيث جاء في هذه البرقية: «في الشرق الأوسط، ستعمل فرنسا مع كافة الأطراف المعنية من أجل إيجاد حل مناسب يسمح لكل شعوب المنطقة بأن تعيش في وطن، ضمن حدود مضمونة ومعترف بها»[٢١].

أما كلود شيسون، فقد أكد «ضرورة منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره» وقال «ان إعطاءه وطناً هو قضية مقدسة»[٢٢].

- إشعار الفلسطينيين والعرب بأن صداقة ميتران لاسرائيل ستعود بالفائدة عليهم، حيث «سيقنع الاسرائيليين أنهم لن يستطيعوا تجاهل القضية الفلسطينية إلى ما لا نهاية، وأن عليهم الاعتراف بكامل الحقوق الشرعية لهذا الشعب، إذ أرادوا قيام الأمن والسلام والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم»، على حد قول أكثر من مسؤول فرنسي.

- إظهار الرغبة باقامة نمط من العلاقات ذات البعد الحضاري والثقافي والتاريخي، أي علاقات متعددة المستويات، وليست فقط اقتصادية. فقد أعلن شوفنمان في هذا المجال «بأن المصالح المشتركة لأوروبا والعالم العربي تتطلب تقارباً ليس فقط في مجال التعاون الاقتصادي بل ان التعاون الحضاري والاستراتيجي ضروري لأوروبا وللعالم العربي... إن ثراء العالم العربي ليس ثراء مادياً فحسب، ولكنه ثراء بشري وحضاري، والتفاعل بين الحضارتين الأوروبية والعربية يمكن أن يعطي نتائج هامة»[٢٣].

الموقف المطلوب

ان هذه المواقف الأولية لسلطة اليسار في فرنسا، تثبت تسرع بعض ردود الفعل العربية الأولى، إزاء فوز اليسار، والتي اكتفت بتسجيل القلق والحذر وعدم الارتياح، بسبب عدم الاحاطة بكل أبعاد الحدث الفرنسي وتطوراته واحتمالاته. ولا يتعلق الأمر بأبعاد الحدث على الصعيد الداخلي وما شكّله من انتصار للفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً من السياسة الاقتصادية لسلطة رأس المال التي مثلها جيسكار ديستان، وإنما كذلك إزاء قضايا

السياسة الخارجية، وخاصة إزاء أميركا اللاتينية والوسطى وأفريقيا والعلاقة بين الدول المعنية والعالم الثالث.

وحتى فيما يتعلق بالعالم العربي، فإن كافة الاحتمالات مفتوحة، وما يميز السلطة الجديدة هو تأييدها للدولة الفلسطينية واستعدادها للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا من الأمور الرئيسة التي ميزت، ولا تزال، قصور المبادرة الأوروبية وعجزها عن الاستجابة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

صحيح أن الأمور ستكون أفضل بالنسبة للقضية الفلسطينية، لو كانت علاقات القوى بين أطراف اليسار الفرنسي أفضل مما هي عليه اليوم وخاصة بالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي، بسبب الموقف الواضح لهذا الحزب من القضايا العربية وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بقيادة مظمة التحرير الفلسطينية، وبسبب كونه حظي بشرف الريادة في دعوة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى زيارة فرنسا، غير أنه سيكون للحزب الشيوعي دور يجب عدم التقليل من شأنه في رسم السياسة الفرنسية. إضافة إلى انه في داخل الحزب الاشتراكي نفسه، توجد تيارات مؤثرة صديقة للقضية الفلسطينية وللعرب، وتشارك بفعالية في السلطة، كما رأينا سابقاً. كما أن النقابات العمالية الرئيسية قد عبرت في مؤتمراتها عن تأييدها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. وهناك قوى يسارية ديمقراطية أخرى، كالحزب الاشتراكي الموحد والديغوليين اليساريين وغيرهما، تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في السلطة الجديدة، وكلها تؤيد الحقوق الوطنية الفلسطينية.

باختصار، ان أصدقاء الشعب الفلسطيني والشعوب العربية في السلطة الجديدة، بما في ذلك في قمتها، هم أكثر بكثير من أصدقاء الدولة العبرية، والأمور ستعتمد منذ الآن على الطريقة التي ستتحرك فيها منظمة التحرير والقوى الوطنية العربية. وأي تحرك فلسطيني ووطني عربي مضمون النتائج في فرنسا، يجب أن يتجه أولاً وجهة القوى الفاعلة، خاصة تلك التي تتخذ مواقف مبدأية واضحة من الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفي العلاقة مع السلطة الفرنسية، فان التحرك الايجابي من أجل الزامها بمواقفها، ودفعها لتطبيق قناعاتها الخاصة بحق تقرير المصير على كافة الشعوب دون استثناء، عملاً لا قولاً فقط، وتحريك القوة الفاعلة والمؤيدة للحقوق الفلسطينية في هذه العملية، هو ضمانة تطوير موقفها مستقبلاً. ومصالح فرنسا في العالم العربي يمكن أن تكون سلاحاً هاماً، يتوقف على منظمة التحرير إلى حد كبير كيفية استثماره في نضالها على جبهة الديبلوماسية الثورية في العلاقة مع الحكم الجديد.

(١) من الكتب التي عالجت الجوانب المختلفة لتشكل وتطور الحزب:

Pierre joxe, *Parti socialiste* , Paris: EPI s.a., 1973.

Jean-Pierre Chevenement, *Etre socialiste aujourd hui*, Paris: Seuil, 1979

Thierry Pfistier, *Les socialistes*, Paris: El Albin Michel, 1977

Thierry Des jardines, *Francois* Mitter-Ane *Un socialiste guallien*, Paris: Hachatte, 1978.

(٢) عبر عن وجهة نظر هذا التيار زعيمه جان بيار شوفنمان في كتابه

Les socialistes, les communistes et les autres, Paris: Seuil, 1977

(٣) *Le Monde* (Paris), 16/6/1981

(٤) *Programme Sociale*, Paris: Edition E P I sa, 1980.

(٥) *Guide de Juifs de France*, Paris: Edition Mig dad, 1979.

(٦) *Programme Sociale op. cit.*, 1972, p342.

(٧) *Programme commun de gouvernement*, Paris, Edition Sociales, 1972, p 182

(٨) *Le Monde*, 17/11/1973.

(٩) *Le Monde*, 2/5/1974.

(١٠) **المستقبل** (تصدر مؤقتاً في باريس)، ١٢/٤/١٩٨١.

(١١) وفقاً لتقديرات خبراء «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» (O.C.D.E.) الذين اجتمعوا في باريس في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٨١.

(١٢) مقابلة مع وزير المالية الفرنسي الجديد، جان ديلور في. *Le Monde*, 27/5/1981

(١٣) *Le Monde*, 2/6/1981.

(١٤) الأرقام مثبتة في **الحوادث** (تصدر مؤقتاً في لندن)، ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٨١، ومجلة *Le Point* (Paris), 28/5/1981)

(١٥) **السفير** (بيروت)، ٢٨/٥/١٩٨١

(١٦) مقابلة مع ليونيل جوسبان وميشال روكار، **السفير**، ١١/١/١٩٨١

(١٧) **السفير**، ٢٣/٥/١٩٨١.

(١٨) من تصريح اندرياني، أحد المبعوثين الفرنسيين للدول العربية، في أبو ظبي، **السفير**، ١٤/٦/١٩٨١

(١٩) **السفير**، ٢٨/٥/١٩٨١.

(٢٠) **نيويورك تايمز**، ٤/٦/١٩٨١.

(٢١) *Le Monde*, 8/6/1981.

(٢٢) من مؤتمر صحافي عقده كلود شيسون عقب المحادثات التي جرت بين الملك السعودي خالد وميتران، **السفير**، ١٤/٦/١٩٨١

(٢٣) **السفير**، ٢٣/٥/١٩٨١

ماجد عزّام

زيارة السادات للسودان
نهاية منطقية لانحراف قديم

ردود الفعل العربية، الرسمية والشعبية التي ولدتها الزيارة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات إلى الخرطوم بتاريخ ٢٤ أيار (مايو) ١٩٨١، لم تتعد كونها زوبعة في فنجان، إذ سريعاً ما هدأت العاصفة ليحل بعدها الصمت المريب. وباستثناء بعض ردود الفعل الاعلامية الغاضبة التي برزت، لدى كل من ليبيا وسوريا واليمن الديمقراطي، وأصوات الادانة التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية عبر منظماتها المتعددة(١)، داعية فيها إلى معاقبة الخرطوم واتخاذ الاجراءات الفعالة بحقها، فان أحداً لم يتحرك جدياً، بصورة تدل على استشرافه لخطورة الحركة الديبلوماسية الناجحة، كما رأتها الصحافة الفرنسية(٢)، والتي قام بها السادات ونفذها على مرأى ومسمع من شهود الزور.

لم تفشل بعض التعليقات الصحافية في تحديد ملامح الزيارة: فقد رأت فيها مقدمة لهجوم ساداتي جديد، إضافة إلى أنها لم تكن مفاجئة لأحد بعد اعلان قرار رسمي باعادة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين(٣) إلى مستوى السفراء بتاريخ ٢١ آذار (مارس) ١٩٨١. إلا أنها بالمقابل لم تتقص الوقائع السياسية التي قادت إليها والآفاق الاستراتيجية التي ستتأتى عنها، لا سيما لجهة ارتباطها بالاهداف الاستراتيجية للسياسة الأميركية في الخليج العربي وأفريقيا في مواجهة السياسة السوفياتية.

جزء من حركة السياسة الأميركية

التأمل في الوقائع التاريخية المتعددة الأوجه، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والتي قادت، بعد اعادة العلاقات إلى الزيارة، يثبت أنها كانت تتمة منطقية لسلسلة من المقدمات التي لم تنقطع حلقاتها مرة واحدة، وإن كانت قد ضعفت أحياناً، وسنورد، في ما يلي، الملامح الفاصلة لهذه السلسلة في حلقات ضعفها وقوتها خلال الاستعراض التاريخي السياسي للعلاقات بين البلدين. وهي جاءت لتثبت أن تبعية نظامي مصر

والسودان للهيمنة الأمبريالية الأميركية أقوى من أي وضع قد يتسم بضعف العلاقات أحياناً وبمناورات سياسية تفرضها الظروف أحياناً أخرى، وقد حدثت لتؤكد أن برجوازيات الدول العربية يلحق بعضها ببعضها الآخر في الانخراط بمخططات النفوذ والسيطرة على المنطقة كلما سنحت أمامها الفرصة لتحقيق ذلك. واستقراء بسيط لتنامي العلاقات الأميركية، قبل منتصف السبعينات وحتى اليوم، والتسهيلات التي تمنح لها وازدياد التعاون معها، يثبت صحة هذا القول.

وعليه، فان النظر إلى الخطوة التي تمت بين مصر والسودان، يجب ألا يغفل علاقات الأمبريالية الأميركية ببعض الدول العربية المطلة على البحر الأحمر والخليج، وبخاصة الصومال وعمان، اللتين لا تزال مصر تحتفظ معهما بأوثق العلاقات العلنية، على خلاف ما هي الحال مع باقي الدول العربية، وذلك لما لهذين البلدين من وشائج سياسية واستراتيجية مع مصر، وعلاقات رئيسية مع الولايات المتحدة الأميركية.

العلاقات المصرية - السودانية

يلحظ الناظر إلى تاريخ العلاقات المصرية - السودانية حالة من المد والجزر، لا يشوبها انقطاع، تسم هذا التاريخ الذي يبدو تاريخاً لم تنفصم عراه مرة بصورة جدية، رغم ما انتابه من فتور في العلاقات أحياناً، ومن أزمات حادة في أحايين أخرى[٤].

ولعل أبرز الأزمات التي حدثت بين مصر ٢٣ يوليو والسودان المستقل كانت تلك التي حدثت في عام ١٩٥٨ حينما بدأت مصر بالتخطيط لمشروع السد العالي، ففي ذلك الحين، ثارت مشكلة توزيع مياه النيل وتعويض أهالي شمالي السودان. غير أن توتر العلاقات لم يمنع حركة التواصل بين البلدين من الاستمرار، خصوصاً على الصعيد الشعبي في منطقة الحدود.

وقد اتجهت هذه العلاقات نحو مزيد من التقارب، لتمر بمؤتمر الخرطوم بعد هزيمة حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، ولتتوج بثورة ٢٥ أيار (مايو) عام ١٩٦٩ التي قادتها مجموعة من الضباط الوطنيين السودانيين[٥]. واستمرت العلاقات متينة بين مصر والسودان، وقد دعمتها مساندة القوات المصرية المرابطة في السودان لعملية إعادة النميري إلى السلطة في عام ١٩٧١ خلال انقلاب هاشم العطا ورفاقه من الضباط الوطنيين، حين أمر السادات القوات المصرية المرابطة في معسكري الشجرة ووادي سيدنا بسحق الانقلاب[٦].

وكانت العلاقات قد توترت عند اعلان اتحاد الجمهوريات العربية، في عام ١٩٧١، نتيجة رفض السودان الدخول فيه والقبول بزعامة السادات الطامحة إلى الحلول مكان زعامة عبدالناصر العربية. وقتها هاجمت صحف القاهرة نميري بعنف، ودعت إلى إسقاطه على لسان رئيسها السادات الذي راح يبشر بقرب سقوط النميري. «غير أن حرب تشرين، سرعان ما اعادت الأمور إلى مجاريها. وقد رتب الأمر، خصوصاً، مع وصول نائب الرئيس المصري، آنذاك، المهندس سيد مرعي، إلى الخرطوم في نيسان (ابريل) ١٩٧٣، لاعادة

العلاقات إلى طبيعتها. وترسخت العلاقات أكثر، مع صدور بيان مشترك، وقعه النميري بعد زيارة حسني مبارك إلى الخرطوم في ٢١ نيسان (ابريل) عام ١٩٧٤، وقد دعا البيان هذا إلى وقوف مصر والسودان ضد الغزو الشيوعي (٧).

وقد شهدت هذه العلاقات إبرازاً إعلامياً لها في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧. حين دارت نقاشات واسعة في المؤتمر البرلماني المشترك لمجلس الشعب في كل من مصر والسودان، وانتهى الأعضاء إلى الموافقة على تشكيل مجلس أعلى للتخطيط على مستوى القطرين إلى جانب اللجنة المشتركة المشكلة من أعضاء المجلسين للتنسيق والتخطيط والمتابعة(٨). وتتالت الاجتماعات واللقاءات بعدها، فصدر بيان مشترك حول نتائج اجتماعات الدورة الخامسة للجنة الوزارية العليا للتكامل بين البلدين. وتضمنت التوصيات والقرارات تنفيذ مشروعات التكامل الغذائي والزراعي واستغلال الثروات التعدينية وتمويل مشروعات الانتاج الصناعي المشترك والاسراع في تجديد مسار الخط الحديدي لربط السكك الحديدية بين السد العالي ومدينة حلفا. هذا، إضافة إلى توقيع مشاريع متعددة(٩) للتعاون الاقتصادي والاجتماعي في اوائل عام ١٩٧٨. ولم تنقض أشهر على هذا البيان، حتى قررت اللجنة الوزارية العليا للتكامل الاقتصادي والسياسي بين مصر والسودان، في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٨، وضع برنامج زمني محدد لتنفيذ مشروعات التكامل بين البلدين، مؤكدة حرصها على دفع عجلة التكامل بين شعبي وادي النيل، والوصول إلى مرحلة من الاكتفاء الذاتي في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في البلدين، كما ذكرت القرارات آنذاك(١٠).

وشددت اللجنة على وجوب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع استراتيجية إعلامية وثقافية لتوحيد الفكر المشترك لانسان وادي النيل، وانشاء مكتب إعلامي في القاهرة وآخر في الخرطوم. كما وافقت على بدء تنفيذ قرار تنقل المواطنين بين البلدين بالبطاقات الشخصية والعائلية ابتداء من أول آب (اغسطس) ١٩٧٨. ووضعت اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع السماح بتداول العملتين المحليتين داخل منطقة التكامل بمحافظتي أسوان والمديرية الشمالية، مخفضة، في الوقت نفسه، أجور السفر والانتقال، موحدة مناهج الرياضيات والعلوم والمواد الاجتماعية واللغة العربية والتربية البيئية، مبتدئة بتشغيل المحطة الأرضية للاتصالات عن طريق القمر الصناعي(١١)، عاملة على توحيد مواد قانون الأحوال الشخصية قدر الامكان(١٢)، مراعية، في ذلك، الجانب السوداني الذي أبدى بعض الملاحظات آنذاك.

وقد تزامن ذلك مع تاريخ خطوة السادات التي أدت إلى التفريط بالقضية الفلسطينية. والواقع ان هذه الخطوة لم تلق أدنى مبالاة من قبل النظام السوداني، وهذه اللامبالاة، ليست غريبة، طالما ان الأنظمة العربية لم تعقد مؤتمر القمة العربية إلا في نهاية العام ١٩٧٨، وبعد سنة تقريباً على زيارة السادات لاسرائيل، وانما على العكس من ذلك، فقد تتابعت مشاريع التكامل الاقتصادي والسياسي برغم قرارات مؤتمر بغداد، ومقاطعة مصر وطردها من الجامعة العربية الخ... وكان أن أعلن عن ربط منطقة التكامل،

الممتدة بين اسوان والمديرية الشمالية، بطريق بري، في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، بحيث تكلف المرحلة الأولى منه ٧ ملايين وخمسمئة ألف جنيه، وعقد العزم على انشاء مزرعة مشتركة بين مصر والسودان على مساحة ١٥ ألف فدان بمنطقة وادي حلفا[١٣]، وذلك بعد مرور أقل من شهر على صدور قرارات المقاطعة العربية.

وقد أمعن النظام السوداني في تحديه للمشاعر الوطنية العربية، فبدأ في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، في القاهرة، اجتماعات للجان الفنية المشتركة لمتابعة تنفيذ برنامج التكامل بين مصر والسودان. وقد نوقشت، في هذه الاجتماعات، ضرورة متابعة تنفيذ الشركات والمشروعات المشتركة للتكامل الزراعي والأمن الغذائي في كل من مصر والسودان وتوفير احتياجات البلدين من الأسمدة على مدى السنوات الست القادمة، وانشاء الشركة المصرية ـ السودانية للتكامل الزراعي والشركة الأفريقية – العربية للمياه الجوفية وشركة مشروعات الري والانشاءات[١٤].

واتفق، في حينها، أن يبدأ، في العام الدراسي ١٩٨٠ – ١٩٨١، توحيد المناهج في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، على أن يكون التوحيد كاملاً في مواد التربية الاسلامية واللغة العربية والعلوم بفروعها والرياضيات. على أن يحدد، فيما بعد، ما يجب أن يكون مشتركاً في البلدين من المواد الاجتماعية والمواد العملية، وتقرر بدء الاجراءات التنفيذية لزراعة خمسين ألف فدان في منطقة التمازين في السودان، وتدبير مبلغ ٦ ملايين جنيه لتنفيذ مشروع انتاج اللحوم والأعلاف المركزة[١٥]، إلى جانب الكثير من التوصيات والمشاريع الأخرى.

لن نتوسع أكثر في الحديث عن مشاريع التكامل بين مصر والسودان. وحسبنا أن نشير إلى أنها شملت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية... ألخ[١٦]، وانها عبرت بوضوح وجلاء عن تقارب سياسي، لم تهزه خطوة السادات، ولم تؤثر عليه مبادرته التي فرطت في الحقوق الوطنية الفلسطينية، لترمي المنطقة تحت وطأة المزيد من السيطرة الامبريالية. وبرغم الانتقادات التي وجهت إلى مشاريع التكامل هذه، والملاحظات التي ساقها البعض حولها[١٧]، فقد بقيت مؤشراً إلى عمق الروابط التي تجمع النظامين، تسري بهدوء وسكينة، وتفعل فعلها المؤثر دون ضجيج خارجي.

وليس أدل على ذلك كله من متابعة السادات بنفسه لها، لأنه كان يرى أثرها السياسي المهم بالنسبة لمخططاته وتوجهاته. فقام بزيارة السودان في شهر كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٧٩، بعد صدور قرارات الطرد والعزل، متحدياً ما سميّ بالاجماع العربي، آملاً تطوير خطة لخلق اتحاد قوي بين مصر والسودان، راجياً إنهاء عزلة مصر بسبب اتفاقات كامب ديفيد.

لقد كانت أنظار السادات تتجه نحو الجنوب، إلى أفريقيا، بدلاً من الشرق الأوسط[١٨]، وكان يأمل في تحقيق ضربة ديبلوماسية ناجحة تحوّل الضغوط العربية عن

مصر نحو السودان، واضعاً النميري في المواجهة. إلا أن الأخير كان متردداً في السير معه والتطابق مع سياساته، لعلمه أن تماهياً وتماثلاً شديدين مع سياسات السادات سيعرضانه إلى مجابهة محتملة الوقوع مع قوات الأنصار ومع رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي، خصوصاً وأن الأخير كان قد استقال من جميع مناصبه في الاتحاد الاشتراكي السوداني في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨، عندما أعلن النميري مساندته لاتفاقات كامب ديفيد[١٩]. وبالطبع كان موقف السعودية المعارض للاتفاقات يفعل فعله لدى الاخوان المسلمين بقيادة حسن الترابي.

وعليه، فقد اعتبر النميري أنه من غير الحكمة إرضاء السادات كلياً في هذه المرحلة، وفضل انتظار ظروف أخرى أكثر مؤاتاة ليقوم ببهلوانياته السياسية المتأثرة بمهارته الرياضية المعهودة منذ كان ضابطاً شاباً في الجيش، والتي أثبتها ببراعة يشهد لها حين انحرف بانقلاب ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٩ الوطني إلى هاوية القمع والسحق والسحل للحركة الديمقراطية والاجتماعية التقدمية الوطنية في السودان[٢٠].

لم يطل الوقت، حتى اضطر النظام السوداني، برئاسة جعفر نميري، إلى التنازل أمام ضغط الشارع الوطني المنفعل بالقضية القومية والانتماء العربي، وبالذل والسحق اليوميين اللذين يعانيهما من النظام. فقد عاش الشعب السوداني في شهري أذار (مارس) ونيسان (ابريل) ١٩٧٩، حالة من الغليان "أقرب إلى الانتفاضة، ليسير تظاهرات عديدة وصاخبة وكبيرة، تندد بخيانة السادات ومبادرته الاستسلامية[٢١]. ولم يكن حظه مع زعماء المعارضة الرسمية بأحسن حالاً، فقد فشل في اقناعهم بالتعامل معه بسبب موقفه المؤيد لسياسة السادات الاستسلامية[٢٢]. إن موقفاً سياسياً واضحاً من هؤلاء، لصالح دعمه، كان سيجعلهم في مجابهة مع جماهيرهم المتأثرة إجمالاً بالعروبة والاسلام. ولذلك لم يقدموا على اتخاذ هذا الموقف.

كان على النظام السوداني، بقيادة النميري، أن يختار بين أمرين لا ثالث لهما، إما الاستمرار علناً في سياسة محالفة السادات وبالتالي مجابهة غالبية الجماهير السودانية التي أذاقها الأمرين، والتي ألهبت خيانة السادات حماستها القومية والشعبية، وإما الاستكانة المراوغة حتى تهدأ العاصفة.

والاختيار الأول، لم يكن مضمون النتائج، فالنظام عاجز وضعيف اقتصادياً، وخائر القوى سياسياً، بعدما انهكته محاولات الانقلابات ومشاريع المؤامرات طيلة السنين الماضية[٢٣]. والجيش الذي يعتمد عليه قصمت ظهره التسريحات المتتالية وقرارات الصرف والطرد من الخدمة. ولم يعد أمامه من حامٍ فعلي غير القوات المصرية المرابطة في السودان[٢٤]، كما كان دأبها منذ انقلاب هاشم العطا عام ١٩٧١. والقوات هذه كبيرة، حتى أن البعض رفع تعدادها إلى ما يقارب الأربعين ألف جندي[٢٥] مهمتهم حماية النظام من السقوط، إلى جانب كونهم احتياطياً أثبت دوماً استعداده للوقوف إلى جانب السياسة الأميركية كما حدث في شابا الكونغو والصومال. وبغض النظر عن صحة العدد الذي تورده مصادر سودانية، فان الثابت كون هذه القوات ساهمت، دوماً، في تثبيت

أقدام النظام وحمايته من السقوط في لحظات حاسمة كان الانهيار فيها قاب قوسين أو أدنى منه. ناهيك عن دور مخابراتها إلى جانب المخابرات المصرية في كشف كل تحرك مضاد للنظام.

أما الاختيار الثاني، وهو الاستكانة المراوغة حتى تهدأ العاصفة فكان الأفضل دون شك. فالجماهير العربية المسحوقة تحت وطأة التخلف والقمع، تشغلها لقمة العيش اليومية عن استذكار الفعلة السوداء، والجمهور السوداني المعاني ضنك العيش والقمع، الساعي إلى تحصيل القوت اليومي خارج بلاده في موجة من الهجرة متزايدة، سيشغل بحياته المهددة بالموت جوعاً، وبالمصادرة، عن إعادة العلاقات مع الحليف التقليدي والاستراتيجي.

وهكذا كان ... فلم يخيب النميري التوقعات! استكان لفترة وراوغ محاولاً التملص من تحديد موقف صريح ضد السادات يقطع الجسور والعلاقات نهائياً معه. وراحت أبواقه الاعلامية، خلال عام ١٩٧٩، تلتجيء إلى الشعارات العلنية المعهودة مؤيدة القضية الفلسطينية لفظياً، رافضة التفريط بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، منتقدة اتفاقية كامب ديفيد لما تتصف به من غموض[٢٩]، لكنها لم تحاول قط تحديد موقف صريح يجلو حقيقة القطيعة مع مصر.

وهي، في ذلك، لم تحد عما رسمه لها رئيسها النميري، الذي اكتفى، في هذه المرحلة، باعلان عدم إلزامية المعاهدة التي وقعتها مصر لأية دولة عربية أخرى، مجدداً تأكيده في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٩، على حق السودان في بذل الطاقات والجهد، والعمل كي لا ينسلخ أي جزء من الأمة العربية عن ساحة النضال القومي، سواء كان ذلك اضطرارياً أم أختيارياً، لأن القضية القومية، بنظره، لا تقبل الخلاف، مبدياً، في الحين نفسه، استعداد نظامه للمشاركة في أي جهد عربي يحشد الطاقات لاعطاء النضال القومي دفعة جديدة تسمح بتحقيق الأهداف[٢٧].

إن موقف النميري المنتقد للمعاهدة لم يكن أكثر من موقف انتقادي لفظي، يسعى، من خلاله، إلى استرضاء بعض مموليه علّهم يجودون عليه بدريهمات تنقذ نظامه من الضائقة الاقتصادية المتزايدة الحدة. وليس قولنا هذا تجنياً على موقفه، فالمتبصر فيه، يرى رفضاً واضحاً لسلخ أي جزء من الأمة العربية اضطراراً أو اختياراً. والمعني بحديثه مصر. أما موقف سفرائه، فكان يعكس حقيقة الموقف وجوهره بغير الديبلوماسية المعهودة والتي يفترض تناغمها مع سياسة الرئيس المعلنة. فالسفير السوداني في الكويت، يصرح، بلا مواربة، في ٩ أيار (مايو) ١٩٧٩ أن لدى السودان تحفظات على مقررات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب والتي تنص على فرض عقوبات سياسية واقتصادية على مصر، وان كان يعلن تأييد بلاده للقضية الفلسطينية ولمؤتمر قمة بغداد عموماً[٢٨]، وذلك بعد أيام معدودة من تصريحات رئيسه، والحق يقال إن هذا الموقف إنما كان يتناغم مع موقف الاستكانة المراوغة الذي اتخذه النميري دونما تحول جدي في الموقف: وذلك بالتعتيم على الموقف الحقيقي للنظام، من خلال اختلاق التناقضات في

التصريحات والبيانات، بحيث يراهن البعض على هذا الاتجاه أو ذاك في النظام، بدلاً من اتخاذ موقف جذري حاسم ونهائي منه.

وعلى كل حال، فإن هذه المداهنة السياسية لم تتوجه صوب الخليج ودوله فحسب، بل نظرت إلى جار متاخم للديار هو ليبيا، آملة منه ما أملته من دول الخليج؛ فقد صدر بيان مشترك، في ٧ أيار (مايو) ١٩٧٩، بين السودان وليبيا يلتزم باحترام قرارات بغداد ويرفض أي اتفاق مع العدو الاسرائيلي يسمح له بإضفاء الطابع الشرعي على احتلال الأراضي العربية وفلسطين، ويندد بكل الخطط الاستسلامية التي تهدف إلى المس بالقضية العربية، معلناً التصميم على مواجهة المطامع الصهيونية والاستعمارية الهادفة إلى تكريس الاحتلال وتجزئة الأمة العربية، مكرراً الدعم اللامشروط لكفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد له.

صدر البيان المشترك هذا[٢٩] في أعقاب زيارة وزير الخارجية السوداني التي قام بها إلى الجماهيرية والتي هدفت أكثر ما هدفت إلى الحصول على عون مالي، كان سيذهب كغيره لسد حاجات الانفاق الاستهلاكي لدى البرجوازية البيروقراطية العسكرية المسيطرة في السودان. ولم العجب والتساؤل، وليس من ضريبة على الكلام؟ ولم لا يؤيد النميري نفسه هذا الكلام، وصحة ما أورده، مكرراً إيمانه بالجامعة العربية بالرغم من أن نظامه لم يوافق على مقررات قمة بغداد[٣٠]؟ حقاً، إن في البيان لسحراً، وإن في التلمظ إلى المال أبان الضائقات الاقتصادية لأثراً.

ولن يمضي طويل وقت حتى يصبح البيان خبراً، فيبعث النميري إلى حاكم مصر، في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٧٩، برقية تهنئة بمناسبة عـودة العريش للسيـادة المصريـة[٣١]. ويوجه نداء في صحيفة السياسة الكويتية، في أوائل حزيران (يونيو) ١٩٧٩، يدعو فيه، إلى عقد مؤتمر عربي[٣٢] تحضره مصر والدول العربية لإعادة التضامن بين أطراف الصف العربي، على أن يعقد هذا المؤتمر في مكة برئاسة الملك خالد بن عبدالعزيز، ويعيد النظر في الاجراءات المتخذة من قبل الدول العربية بحق مصر، والاجراءات المصرية المعاكسة، لأن الجزء الأكبر منها يعد خطأ. واستبعد إمكانية الدخول في حرب جديدة نظراً لحدوث خلل في ميزان القوى بعد خروج مصر من دائرة المواجهة. وبرر إرساله رسالة التهنئة إلى السادات، بأنه لا يظن أن هناك من يعترض على عودة متر واحد من الأراضي العربية، أو عودة مواطن واحد من قبضة اسرائيل[٣٣].

يظهر الاستعراض السابق استكانة النميري المراوغة وكأنها لم تمتد طويلاً. وقد يعرض للبعض أنها ليست أكثر من موقف باطني مضمر ينتظر اللحظة التي يخرج فيها من مرحلة الكمون إلى مرحلة الظهور العلني. والواقع أن الأمر يتعدى ذلك. فاذا كان المرء يحتفظ بلا شك بالكثير من مفاهيمه الاساسية خلال خوضه الصراع، إلا أنه بالمقابل يضطر إلى التعامل مع الوقائع المخالفة لهذه المفاهيم، والتي تفرض وجودها المادي على مثالية مفاهيمه. وكثيراً ما تغلب لديه خياراً كان يؤثر تأخيره. وبكلمة أوضح، فان تهنئة النميري للسادات، لم تكن مجرد مجاملة ديبلوماسية ترتكز إلى المفاهيم المثالية الاساسية

حول ضرورة التواصل مع مصر، بل على العكس من ذلك، فقد فرضتها تطورات سريعة خلال فترة الاستكانة المراوغة.

من هذه التطورات، وإلى جانب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المستمرة؛ إكتشاف خلايا ومنظمات سرية هدفها الإطاحة بالنظام(٣٤). وترافق ذلك مع توتر شديد في الأوضاع الداخلية للسودان، خلال شهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل) ١٩٧٩، وصدور قرارات بمحاكمة جميع اولئك الذين سيثبت عليهم الاشتراك في المنظمات السرية وخلاياها الهادفة إلى الاخلال بالأمن والنظام العام الحاملة أهدافاً عنصرية وأقليمية بحسب ما ذكر. وقد ترافق ذلك مع أعلان النائب الأول لرئيس الجمهورية قرار التعجيل باتخاذ الاجراء التمهيدي الخاص بتشكيل لجان تحقيق مختصة بمطاردة الأشخاص المشبوهين. في حين أفادت المعلومات الواردة من القيادة العامة للقوات المسلحة، ان عدداً كبيراً من الأشخاص قد اعتقلوا في نيسان (ابريل) ١٩٧٩، وعثر في حوزتهم على أسلحة أدخلت بطريقة غير مشروعة إلى الأراضي السودانية، أو سرقت من معسكرات الجيش السوداني، بحسب ما أعلن آنذاك(٣٥).

وفي هذا الوقت ، كان النظام المصري لا يكف عن محاولات مد الجسور إلى السودان، وكان مسؤولوه، وعلى الأخص حسني مبارك (٣٦)، يقومون بزيارات متواصلة إلى الخرطوم، خلال شهر نيسان (ابريل)، وهم يحملون الرسائل من السادات لشرح آخر تطورات الموقف في المنطقتين العربية والافريقية، ولبحث العلاقات الثنائية(٣٧). والمريب، في هذه العلاقات، إن الكشف عن الخلايا المسلحة ومحاولة الانقلاب تواقتت مع وصول حسني مبارك في زيارة وصفت بأنها مفاجئة للعاصمة السودانية، بحجة نقل رسالة شفهية من أنور السادات إلى الرئيس جعفر نميري حول العلاقات الثنائية الخ... وعلى الرغم من ذلك، لم يرد ما يفيد بأن الرئيس السوداني قد استقبل مبارك(٣٨).

وقد دفع ذلك البعض إلى الاستنتاج بأن للمخابرات المصرية، كعادتها في مرات سابقة، يداً في كشف هذه المؤامرة وإن هذا الكشف كان هدية متواضعة إلى النظام السوداني بأمل المبادلة بالمثل، في خطوة سياسية مناسبة. وبالمقابل، كان السودان ينفي، على لسان سفيره بالقاهرة، محمد ميرغني، أي علاقة للزيارة، بما جرى في السودان(٣٩). إلا ان مجمل المواقف المهادنة التي وقفها النظام السوداني من خطوة السادات، خلال هذه المرحلة، تثبت العكس، وذلك بدءاً من برقية التهنئة الآنفة الذكر مروراً بالزيارات المتتابعة(٤٠) التي كان يقوم بها نائب الرئيس المصري حسني مبارك إلى الخرطوم خلال عام ١٩٧٩، في فترات متلاحقة، حاملاً رسائل شفهية تتعلق بآخر التطورات السياسية بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط والقمة الأفريقية التي عقدت في منروفيا ومؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا ومباحثات حيفا الخ... وانتهاء بدعوة النميري إلى القمة العربية(٤١) التي أعلنها، وتابع سفراؤه الدعوة إليها(٤٢)، خلال الأشهر نفسها من عام ١٩٧٩. إن هذه المواقف جمعاء تشير إلى أن هاجس الأمن الداخلي والخارجي للسودان الذي استفادت منه مصر، إلى جانب عوامل أخرى، دفع بالنميري ونظامه إلى تجديد العلاقة، تدريجياً، مع مسيرة

السادات، مُتحوّلين بذلك من مرحلة الاستكانة المراوغة التي ذكرناها سابقاً إلى مرحلة الانحياز العلني الهادىء؛ وذلك برغم مواقف المعارضة الخارجية والداخلية لمبادرة السادات، والتي كان يجددها، بين الحين والآخر، باستمرار، أركان مهمون كالصادق المهدي وغيره[٤٣].

هذا الانتقال التدريجي إلى مرحلة الانحياز العلني الهادىء، أدى، مرات متعددة، إلى حدوث تعارضات في المواقف المعلنة واضطراب في التوجه السياسي الاعلامي، بحيث كانت تصريحات المسؤولين ينفي بعضها بعضها الآخر، بحسب درجة قرب المسؤول من مراكز السلطة المقررة أو بعده عنها.

فوزير الثقافة والاعلام السوداني، اسماعيل الحاج موسى ، ينفي، في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، اشتراك السودان رسمياً في الاجتماعات التأسيسية لما يسمى بجامعة الشعوب العربية والاسلامية في القاهرة، معتبراً أن اشتراك المواطنين السودانيين، في اجتماعاتها، إنما يتم بصفتهم الشخصية، لا سيما وأن السودان عضو في جامعة الدول العربية وكذلك، في منظمة المؤتمر الاسلامي[٤٤]، وموحياً بعدم الموافقة الرسمية الضمنية عليها.

ولا تكاد تنقضي أيام معدودة، حتى يصرح الدكتور أحمد السيد أحمد، وزير المواصلات السوداني، إلى صحيفة الأهرام، في ١٥ من الشهر نفسه، بأن جامعة الشعوب العربية والاسلامية هي بداية الحلقة التي سوف تجمع بين الشعبين الشقيقين، المصري والسوداني، موضحاً أن التكامل سيكون خير وسيلة لنشاط الجامعة ونجاحها. وبأنها ستساعد، بدورها، على زوال كل ما اعترض طريق التكامل بين الشعبين[٤٥]. وفي تصريح آخر له، لصحيفة السياسي الأسبوعية، يبدو وكأنه ينفي عمداً ما ذكره وزير الثقافة والاعلام السوداني عن الاشتراك في الاجتماعات بصفة شخصية، فيؤكد أن مشاركة السودان، في الاجتماع الخاص بالهيئة التأسيسية لجامعة الشعوب العربية والاسلامية، يعكس العلاقات الأبديّة الخالدة بين الشعبين المصري والسوداني وقدرهما المشترك بقيادة الرئيسين: أنور السادات وجعفر نميري، في تحقيق التضامن العربي والاسلامي وحمايته[٤٦]، موحياً بذلك موافقة رسمية ضمنية على حضور الاجتماع.

وبغض النظر عمن هو الأقرب إلى الموقف الرسمي، فإن هذا يعكس الارتباك السياسي الاعلامي الذي كان مسؤولو النظام السوداني يقعون فيه، كلما أقدمت مراكز السلطة المقررة على إنتهاج المزيد من خطوات التقارب مع النظام الساداتي، مثبتة، أكثر فأكثر، انحيازها العلني إلى سياساته الاستسلامية.

ويبدو أن وزير الاعلام السوداني، الدكتور اسماعيل الحاج موسى، قد اختص بالاعلان عن المواقف الكلامية التي لا تنقضي أيام، إلا وتكون المواقف الفعلية والوقائع الملموسة قد نسفتها ونقضتها مؤكدة الارتباك السياسي الاعلامي الذي ذهبنا إليه.

فالاعلام الصادر عن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني، في ١ آذار

(مارس) ١٩٨١، يؤكد على رغبة اللجنة في توطيد العلاقات مع مصر، ويدعو إلى تعزيز عملية التكامل بين الدولتين الشقيقتين منددأ بالدور العسكري الليبي والحرب الأهلية في تشاد[٤٧]، مما دفع بعض الديبلوماسيين الغربيين إلى التعليق عليه بانه دليل على أن مصر والسودان يرصان الصفوف لمواجهة معمر القذافي[٤٨]، ويتجهان نحو خطوة وحدوية هامة.

ويتصدى وزير الاعلام لهذا التفسير، نافيـاً اياه: فيصـرح لصحيفة السيـاسة الكويتية، في ١٦ آذار (مارس) ١٩٨١، بأن الدعوة التي وجهتها اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني بدعم العلاقات بين السودان ومصر، لا تخرج عن كونها إعادة لتأكيد العلاقات الأزلية بين الشعبين دون جزم بصحة الأنباء التي ترددت عن قرب ارسال السفراء.

ولم تمض أيام معدودة حتى تم، في ١٩ من الشهر نفسه، خلافاً لما ذكره وزير الاعلام، تبادل ترشيح اسم سفير كل من البلدين في البلد الآخر تمهيداً لاعادة العلاقات الديبلوماسية بينهما[٤٩]، وذلك بعد انقطاع تجاوز السنتين، أي منذ أن استدعى السودان سفيره في القاهرة في اوائل عام ١٩٧٩، وبعد وقت قصير من توقيع معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية في آذار (مارس) من ذلك العام[٥٠].

وقد أشارت المصادر الديبلوماسية والصحف إلى أن العنصرين المهمين اللذين دفعا العاصمتين إلى التقارب هما: محاولة الانقلاب الأخيرة في السودان والتي قام بها العميد سعد بحر والتطورات في التشاد[٥١]. وعلم أن اعلان هذا القرار، قد اتى كنتيجة طبيعية لمجموعة من الاتصالات السرية المكثفة التي تمت بين السودان ومصر والتى كانت قد بدأت، منذ شهـر، بزيارة قام بها مدير المخابرات المصرية إلى السودان: حيث اجتمع بالرئيس النميري لمدة ست ساعات،واستمرت هذه الاتصالات بزيارة مساعد وزير الدفاع المصري واجتماعه بكبار المسؤولين العسكريين، عقب الأنباء التي ترددت عن امكانية تدخل ليبيا على الحدود السودانية – التشادية.

وعلم أن عودة العلاقات سوف تمكن السودان من التحرك لطلب قيـام القوات المسلحة المصرية بأي دور تقتضيه لحماية الأراضي السودانية، وفق اتفاقيات القاهرة للدفاع المشترك الموقعة في ١٦ حزيـران (يونيـو) ١٩٧٦، والتي تعطي حق التدخـل العسكـري، بناء عـلى طلب الحكومـة السودانيـة، لحمايـة السودان من أي تـدخـل عسكري[٥٢].

وما يسترعي الانتباه، في ما سلف، هو أن اعلان عودة العلاقات تطابق زمنياً مع الكشف عن محاولة الانقلاب التي رئسها العميد المتعاقد سعد بحر، تماماً كما ترافقت برقية التهنئة النميرية ، بمناسبة عودة العريش إلى السيادة المصرية، مع الكشف عن محولة انقلاب سابقة، اسلفنا القول عنها.

وهذا، إن أظهر شيئاً، فإنما يظهر مدى قسوة الهاجس الأمني، وتحكمه بالخطوات الديبلوماسية والسيـاسية التي يتخـذها النظـام السوداني في ظـل استحكام الأزمـة

الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية العامة الآخذة بخناقه. ولعل خير دليل يؤكد استنتاجنا هو تصريحات الرئيس السوداني التي ترافقت مع أنباء اعلان عودة العلاقات، ومضمونها تكرار استعداده لمنح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية في الأراضي السودانية[٥٣]، وكذلك، تصريحات وزير الخارجية المصري، كمال حسن علي، للاذاعة السويسرية، من أنه إذا تدخلت ليبيا في السودان، فستكون هناك حتماً مواجهة معها من قبل الدولتين[٥٤] وسنوضح، لاحقاً، ارتباط هذه الخطوات المتخذة من قبل النظامين بالاستراتيجية الأميركية الشاملة لأمن الخليج والقرن الأفريقي.

لم تتخط ردود الفعل على قرار اعلان عودة العلاقات الديبلوماسية بين الخرطوم والقاهرة حدود التصريحات الأعلامية والتنديد الصحافي[٥٥]، هذا إذا صدرت عن مسؤولين رسميين. والواقع، ان الذين اعترضوا على قرار عودة العلاقات الديبلوماسية هم أنفسهم الذين اعترضوا، فيما بعد، على زيارة السادات للخرطوم. أما الغالبية، فقد اكتفت، من رؤيتها للمنكر المتوجبة محاربته، بأضعف الأيمان: وهو الصمت. هذا، إذا كانت قد حاربته بقلبها بالفعل.

وعلى كل حال، فإن هذه الاعتراضات، لم تكن لتثير أدنى اهتمام من قبل نظام النميري ورجالاته، إذ أن مسيرة العلاقات السودانية - المصرية التاريخية الأبعاد، العميقة الجذور والوثيقة الارتباط، تابعت بانتظام علني لتتوج بزيارة السادات إلى الخرطوم في ٢٤ أيار (مايو) ١٩٨١، لحضور الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة مرور ١٢ عاماً على حركة (٢٥) أيار (مايو) السودانية[٥٦] التي ما كان لها أن تستمر يوماً بعد حركة هاشم العطا، لولا الدعم المصري بكافة وجوهه، السياسية والاقتصادية والعسكرية الخ...

العلاقات السودانية - الدولية

يلاحظ الناظر إلى تاريخ العلاقات السودانية الخارجية، من جهة أولى، تناسباً طردياً ما بين نمو العلاقة السودانية ـ المصرية ونمو العلاقة السودانية ـ الأميركية، بازاء التناسب العكسي لنمو العلاقة السودانية ـ السوفياتية من جهة أخرى. وكانما كل خطوة يخطوها النظام المصري، في سيره بركاب الولايات المتحدة الأميركية، تستتبع نمواً لعلاقات السودان مع الأمبريالية الأميركية ومزيداً من تدهور علاقاته مع الاتحاد السوفياتي، مما يشير إلى ميزان خفي يتحكم بصعود أحداث المنطقة وهبوطها، لا سيما لجهة علاقات دولها الخارجية بعضها مع البعض الآخر من ناحية، وعلاقاتها الاستراتيجية بالقوتين العظميين من ناحية أخرى.

العلاقة السودانية ـ السوفياتية، بدأت تدهورها الفعلي منذ عام ١٩٧١، عقب فشل انقلاب ١٩ تموز (يوليو) ١٩٧١ الذي قاده هاشم العطا. وبرغم دعوات التهدئة التي اطلقت، آنذاك، لوقف تدهور العلاقات؛ كدعوة وزير الخارجية، في حينه، الدكتور منصور خالد[٥٧] إلى وقف الانحدار حتى لا يندفع الموقف إلى اسوأ مما انحدر إليه، فإن الأمر لم يسر وفق ما أعلن. إذ ترافقت أنباء الاعتقالات[٥٨] التي تمت في شهر آب (أغسطس)

عام ١٩٧١، مع تصريحات معادية للاتحاد السوفياتي، ولاولئك الذين يدعون انهم «رواد الأشتراكية الدولية»[٥٩]، من قبل الرئيس السوداني.

وظلت الأزمات تترى، لا سيما بعد أن حاولت الصين الاستفادة من تدهور العلاقات السودانية ـ السوفياتية لصالحها، بعرضها تقديم المساعدة والمعونة إلى السودان عوضاً عن الاتحاد السوفياتي.

وقد قابلت الصحافة السوفياتية هذا التوجه بالانتقاد؛ مما استتبع مزيداً من التدهور في العلاقات مع السودان، لاعتباره هذا النقد تصرفاً غير ودي[٦٠]، وجعله يقوم باتخاذ اجراءات مضادة، كمنع سفر وفد صداقة سوداني ـ سوفياتي، واخطار الاتحاد السوفياتي بعدم قبول أية منح دراسية لطلاب سودانيين في الاتحاد السوفياتي.

وهكذا توالت الاتهامات والاتهامات المضادة والاجراءات والاجراءات المضادة: فاتهم الكرملين السودان بالتمهيد لاعتداء عسكري يشن على اثيوبيا بالتنسيق مع القوى الأمبريالية والرجعية، في حين ردت الحكومة السودانية باتهام الاتحاد السوفياتي بأنه يخطط لمؤامرات جديدة ضد السودان قد تتخذ شكل التدخل السافر والمباشر[٦١].

وقد تصعد الموقف، تدريجياً، فنظم الرئيس السوداني حملة ضد الاتحاد السوفياتي متهماً إياه بأنه يقود «الأمبريالية الاشتراكية» الجديدة في أفريقيا[٦٢]، ليقمع شعوبها تحت ستار الايديولوجيا، محذراً الدول الشقيقة من هذه «الأمبريالية السوفياتية» المختبئة تحت ستار الأشتراكية والتقدمية والتي تستخدم الأسلحة المقدمة إلى الدول، كوسيلة ضغط عليها[٦٣].

وقد توجت مسيرة الانهيار والتدهور هذه بقرار السودان القاضي بطرد تسعين من المستشارين العسكريين السوفيات خلال عام ١٩٧٧ والذي تلاه قرار آخر يقضي بطرد أربعين ديبلوماسياً سوفياتياً [٦٤]، إلى جانب عدد من الموظفين غير الديبلوماسيين، ليزيد هذا كله من حدة الشرخ القائم وعمقه.

وعلى العكس من هذا التدهور، وانطلاقاً منه، كانت العلاقات السودانية ـ الأميركية تتخذ منحىً تصاعدياً من خلال الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين[٦٥] وطلبات الأسلحة والعتاد[٦٦]. وقد استفادت الولايات المتحدة من هذا التوجه إلى أقصاه؛ فنال السودان دعماً مادياً متتابعاً، على صورة معونات عسكرية واقتصادية، كانت تزيد من تبعيته السياسية، وانخراطه في المشروع الأمبريالي لأمن الخليج والقرن الأفريقي؛ وهو انخراط توج بقبول السلطات السودانية منح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية في السودان، بل، وفي عرضها ذلك، بالحاح على الأمبريالية الأميركية.

ويمكن، من خلال مقارنة تدهور العلاقة السودانية ـ السوفياتية ونمو العلاقة مع الولايات المتحدة، ملاحظة التوافق الزمني بين اشتداد الحملات على الاتحاد السوفياتي واعلان الدعم الأميركي. وعلى سبيل التمثيل لا الحصر، نذكر ان طرد المستشارين العسكريين ومن ثم الديبلوماسيين السوفيات، في أواخر أيار (مايو) ١٩٧٧، كما

أسلفنا سابقاً، كان قد سبقه، قبل حوالي ثلاثة أسابيع من الشهر نفسه، اعلان لوزارة الدفاع الأميركية عن أن الولايات المتحدة ستمد السودان، للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٤، بمعدات عسكرية على شكل ٦ طائرات من طراز «سي ١٣٠». وقد قدرت قيمة الصفقة التي تنتظر موافقة الكونغرس بـ ٧٤,٤ مليون دولار(٦٧).

وقد لاحظت مصادر واشنطن أن هذه الصفقة تأتي في اعقاب اغلاق الوكالات الأميركية في اثيوبيا وطرد الأميركيين العاملين فيها، في ظل اشتداد التوتر بين الخرطوم وأديس أبابا(٦٨). وبالفعل، فإنه بمقدار ما تطورت علاقة أديس أبابا، طرداً، مع موسكو، وعكساً مع واشنطن، تطورت علاقات القاهرة والخرطوم، عكساً، مع الاتحاد السوفياتي، وطرداً، مع الولايات المتحدة.

وقد تتالت المساعدات العسكرية والمادية بعدها، دون توقف، منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨١ مقرونة بالدعم المالي(٦٩) لتزيد من حدة انخراط نظام السودان في المشروع الأمبريالي الأميركي لأمن منطقة الشرق الأوسط والخليج والقرن الأفريقي، كقاعدة لا يستغنى عنها في اكتمال المسرح الاستراتيجي الأميركي الغربي.

وكي لا يثور شك حول مضمون هذه المساعدات العسكرية والمعونات التي تبدو، في ظاهرها، كحسنة وخدمة تقدمها الولايات المتحدة لشعوب المنطقة والعالم، نشير إلى ما ذكره رئيس المجلس الاقتصادي السوداني - الأميركي الذي انعقد في الخرطوم، فاتح عبدالرحمن البشير، وهو رئيس الجانب السوداني في الوقت نفسه، من ان المعونات الأميركية المقررة للسودان، في عام ١٩٨١، والبالغة ١٠٤ ملايين دولار، بالمقارنة مع ٦٤ مليون دولار لعام ١٩٧٨، إنما توجهت بنسبة ٥٠٪ إلى القطاع السوداني الخاص لتمويل واردات السلع الأميركية(٧٠).

أما نشاطات المجلس الهادف لخير السودان! وشعبه! والمتحكم، في الآن نفسه، بتوجيه المعونات الأميركية والدعم، فينقسم، بحسب ما ذكره البشير إلى ثلاثة أنواع من المشاريع الاستثمارية يضطلع بتنفيذها في السودان. والنوع الأول، هو المشاريع التي تقوم المؤسسات الأميركية بتنفيذها طبقاً لقانون تشجيع الأستثمار الصادر عام ١٩٨٠ والنوع الثاني، يضم المشاريع التي تتعهد بتنفيذها المؤسسات والشركات والأفراد السودانيون من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا الأميركية. أما النوع الثالث الاستثماري، فيضم المشاريع السودانية - الأميركية المشتركة(٧١). ولعل خير تعليق على ما سبق، هو استعادة حديث مساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق، يوجيه روستو، عندما يحدد أهداف السياسة الأميركية طيلة السنوات الماضية، بأنها ترمي إلى منع حدوث مزيد من التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط وشرق أفريقيا، وذلك بتشجيع مصر والدول العربية على إنهاء علاقتها مع الاتحاد السوفياتي(٧٢).

وليس غريباً، بعد هذا كله، أن يكون السودان واحداً من هذه البلدان التي تم فيها، تحت ستار منع التغلغل السوفياتي، تحقيق مواطىء قدم للأمبريالية الأميركية من

خلال استغلال العلاقات المصرية ـ السودانية، وما تفرزه من شبكة علاقات ومستويات داخلياً وخارجياً، أوضحناها فيما سبق.

كلمة السر الأميركية

يتضح، مما سبق، أن زيارة السادات إلى الخرطوم كانت تتويجاً في العلاقات المتنامية بين البلدين. وانها كانت أمراً منتظراً من خلال المقدمات التي أدت إليها. أما اعتبارها تحدياً، من نظام النميري، لقرارات القمم العربية التي نصت على ضرورة عزل نظام السادات وعدم إقامة أية علاقات معه، فنظنه يغفل نظامين آخرين ممعنين في التحدي العلني هما نظاما عمان والصومال.

إلا أن الزيارة، ولا شك، كانت خطوة ديبلوماسية ناجحة، وناقوساً ينبه إلى أن الوقت قد حان لعودة الدور المصري، بعدما تمكنت الادارة الأميركية من إقناع المعترضين والمتحفظين بأن مواجهة التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط وأفريقيا تحتم عودة مصر وفك العزلة عنها[٧٣]. ولا يمكن فهم أسباب هذه الزيارة والنتائج التي ترتبت عنها، وما سيترتب عنها، والآفاق التي يمكن أن تقود إليها، دون النظر إلى الموقع الذي يحتله السودان بالنسبة لكل من مصر والأمبريالية الأميركية في شرق أفريقيا.

ولعل خير ما يحدد ذلك، هو عدسة السادات التي تسهل الرؤية للعين الأميركية. فكيف يرى هذا الأخير إلى موقع السودان، والحالة هذه؟

السودان ومصر يشكلان بالنسبة للسادات، كما أعلن في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨، ثلثي الأمة العربية، سواء من حيث القوى البشرية أم من حيث مساحة الأراضي وحجم المواد الطبيعية، وهما يعيشان، معاً، في موقع استراتيجي هام سواء كملتقى للقارات الثلاث أو كعمق استراتيجي ينفتح على القارة الأفريقية بأكملها. وحدود السودان كانت دوماً هي حدود مصر الشمالية والشرقية كما يعلق الفريق كمال حسن علي للتلفزيون المصري[٧٤]، والسيطرة على هذا العمق، أو إدماجه في المجال الاستراتيجي الحيوي لأمن الأمبريالية الأميركية وتابعها النظام الساداتي يعد خطوة هائلة النتائج ستعاني، من آثارها المباشرة، الدول المجاورة، بدءاً من ليبيا مروراً بالتشاد إنتهاء بأثيوبيا، دون أن تغفل العين عن القرن الأفريقي بأكمله، بدءاً من الصومال وجيبوتي وصولاً إلى اليمن الديمقراطي والسعودية، تطلعاً إلى عمان والخليج العربي.

وعلى كل حال، فإن أول الغيث قطر ثم ينهمر... فقد ظهرت التباشير الأولى لزيارة السادات في صورتها الحقيقية، عبر أنباء متعددة، مهمة النتائج، حول الأمن الاستراتيجي في شرق أفريقيا، سابقة على موعدها ولاحقة له.

فقد أشارت الأنباء[٧٥] إلى أن ما عرضه الرئيس السوداني على الولايات المتحدة الأميركية لاقامة قواعد عسكرية لها على الأراضي السودانية كان، في الواقع، تأكيداً لواقع قائم بالفعل. ذلك أن القواعد الأميركية في السودان قد بوشر بها بالفعل. وهي قائمة في

مناطق سواكن على البحر الأحمر والفاشر على الحدود السودانية الليبية - التشاديه، وكذلك في منطقة دنقلة شمالي الخرطوم[٧٦]

وبغض النظر عما إذا كانت هذه الأماكن قواعد ثابتة كما وصفتها بعض الصحف، أم أنها قواعد تسمح بتسهيلات للقوات الأميركية كما يذهب النظام السوداني ومسؤولوه، فإن ما لا يختلف عليه اثنان كونها موطىء قدم للنفوذ الأميركي بازاء ما يعتبر مناطق نفوذ للاتحاد السوفياتي في أفريقيا عموماً.

وقد تبعت هذه الأنباء تصريحات للعميد عبدالوهاب البكري، رئيس لجنة الأمن والدفاع السوداني، أدلى بها في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٨١، وقبيل زيارة السادات إلى الخرطوم - وهو أيضاً مستشار القضايا العامة للقوات المسلحة السودانية للشؤون التنظيمية والتسليح السوداني والمصري بمقتضى اتفاقيات الدفاع المشترك المبرمة بين البلدين، وممن يلعبون دوراً مقرراً في السياسة السودانية - بأن بلاده تواجه، الآن، خطراً حقيقياً متمثلاً في الوجود السوفياتي - الليبي على الحدود الغربية مع تشاد والوجود الكوبي على الحدود الشرقية مع أثيوبيا[٧٧]. وقد تجسدت هذه التصريحات في أنباء راجت فيما بعد، عن إرسال قوات مصرية إلى الأراضي السودانية، في حينه بحجة الخوف من عدوان خارجي قد يقع على السودان بعد تدخل القوات الليبية في تشاد[٧٨]

والواقع، ان هذه النظرة السودانية إلى الخطر الليبي والأثيوبي تتناغم مع رغبة مبطنة، لدى نظام السادات، في ممارسة دور الدركي الأمبريالي في أفريقيا، وهو دور مارسه في تشابا الكونغو والصومال والسودان ويتطلع إلى ممارسته في غيرها من البلدان.

وها إن نظام السادات، اليوم، لا يخيب التوقعات، فيقوم مع ارئيل شارون: ذاك الذي اخترق الدفاعات المصرية على قناة السويس، وفتح الثغرة المشهورة خلال حرب ١٩٧٣، بتفقد الحدود المصرية -الليبية[٧٩] بعد مرور أقل من أسبوعين على زيارة السادات إلى الخرطوم، وذلك في الوقت الذي تتصاعد فيه الحملة الأميركية والسودانية، بشكل متناسق، على ما يسمى بالارهاب الليبي في أفريقيا والشرق الأوسط والعالم.

وهكذا، تحمل الحكومة الأميركية على ليبيا متهمة إياها ببذل محاولات مستمرة لتقويض السياسة الرامية إلى إيجاد حل سلمي من أي نوع للمشاكل التي تغرق فيها منطقة الشرق الأوسط[٨٠]. ويتم إغلاق المكتب الشعبي الليبي في واشنطن، كما تتقدم الحكومة الأميركية بطلب إلى الكونغرس بالموافقة على زيادة المساعدات العسكرية للسودان من ٣٠ مليون دولار، في السنة المالية ١٩٨١، إلى مئة مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٢، ولمصر من ٥٥٠ مليون دولار إلى ٩٠٠ مليون دولار لكون هذه الدول الأفريقية العربية تقاوم السياسة الليبية[٨١]. كذلك، تشن حملة ديبلوماسية واعلامية من قبل الحكومة السودانية مضادة لكل من سوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية تتهمها بشن حملات عدوانية والتحريض على مؤامرات داخلية في السودان[٨٢]

ويذكر السادات، في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨١، خلال خطاب له ألقاه بعد الزيارة،

أنه طلب من الولايات المتحدة أن تنشر جزءاً من قوات الانتشار السريع على طول الساحل المصري على البحر الأحمر، للدفاع عن السعودية في مواجهة التهديد السوفياتي، مضيفاً أن الأميركيين يريدون تركيز جزء من قوات الانتشار السريع في المحيط الهندي للدفاع عن السعودية، إلا أنه دعاهم إلى المجيء لمصر والسودان القريبتين إليها(٨٣).

إن مجمل هذه التحركات والحملات والدعوات، مترافقة مع الأنباء والتصريحات والدراسات المتتابعة حول المنهج الاستراتيجي لادارة الرئيس الأميركي ريغان، والتي تنظر إلى الخليج والقرن الأفريقي والشرق الأوسط كاجزاء من مسرح سياسي استراتيجي يتطلب تحركاً شاملاً لضمان توازن القوى(٨٤)، تؤشر بوضوح إلى الآفاق المحتملة بعد زيارة السادات إلى السودان.

ويمكن ايجاز هذه الآفاق ببروز تحالف مصري-سوداني يرفع علناً شعار التصدي للخطر السوفياتي ويقاتل ضده، أينما استطاع إلى ذلك سبيلا. وينتظر اتساع هذا التحالف ليشمل البلدان التي تربطها علاقة لم تنقطع بمصر، كالصومال وعمان، عاملاً على إيجاد أرضية لقاء بينه وبين عرب أميركا في المنطقة، من استتر منهم ومن ظهر: لدفعهم نحو المزيد من العلنية في تأييدهم للسياسة الأميركية في المنطقة، وحثهم على المزيد من الانخراط فيها والتبعية لها بشكل سافر ومكشوف، والظهور بمظهر الحامي الأمني الموثوق به للمنطقة.

وسيرفع هذا التحالف شعار التصدي للخطر السوفياتي في ليبيا ـ وقد رفعه ـ عاملاً على محاربته بمواجهة عسكرية غير مستبعدة في المدى المنظور، وتؤشر نحوها مجمل التحركات، ما لم تعقها ظروف لا تبدو منظورة حتى الآن.

ونحسب أنه، بهذا التحالف، سيتكامل أكثر ويتحقق فعلاً، المسرح الاستراتيجي الأمني للامبريالية الأميركية في شرق أفريقيا والخليج والمحيط الهندي، بدءاً من كينيا مروراً بجيبوتي والصومال والسودان ومصر عبوراً إلى سلطنة عمان انتهاء بجزيرة دييغوغارسيا في المحيط الهندي، حيث تملك الولايات المتحدة في كل من هذه البلدان قواعد عسكرية أو تسهيلات ممنوحة لها.

ولهذا، فإن الضغط سيشتد، كما نعتقد، على اليمن الديمقراطي الجنوبي وأثيوبيا وتشاد، إضافة إلى ليبيا. وإذا ما تحققت نجاحات، في أي من هذه البلدان، فسيزداد التوغل الأميركي في أفريقيا محاولاً إسترجاع البلدان الأفريقية التقدمية، أو الضغط والتحريض عليها وإثارة القلاقل: معتبراً أن الاتحاد السوفياتي قد كسب صداقتها في السبعينات، وعلى الولايات المتحدة استعادتها في الثمانينات.

وبمقدار مايبدو هذا التصور للآفاق المحتملة خطراً، بمقدار ما يزداد العبء على قوى التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في المنطقة، ولئن كان السادات، بخطوته هذه، قد حقق نجاحاً للأمبريالية الأميركية، لا شك فيه: فإن الواجب يقضي بمنعه من إكمال مسيرته، بدلاً من الاكتفاء بالصراخ. وعلى كل حال، فإن إشعال شمعة واحدة خير ألف مرة من لعن الظلام، كما تقول الحكمة المعروفة.

(١) **النهار** (بيروت)، ١٩٨١/٥/٢٧؛ **السفير** (بيروت)، ١٩٨١/٥/٢٥.
(٢) **اللوموند** (باريس)، ١٩٨١/٣/٢١ (تعليق).
(٣) **النهار**، ١٩٨١/٢/٢٣
(٤) رؤوف مسعد، من تحقيق عن «العلاقات المصرية - السودانية من عبدالناصر إلى السادات». **السفير**، ١٩٨١/٥/٢٨
(٥) يوسف محمد عمر (الأمين العام للجبهة الوطنية السودانية)، «١٢ سنة على حركة ٢٥ أيار (مايو) في السودان». **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٥/٢٢
(٦) رؤوف مسعد، **مصدر سبق ذكره**.
(٧) **المصدر نفسه**
(٨) **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٧٧/١٠/٢٠.
(٩) **المصدر نفسه**، ١٩٧٨/١/٢٦ و ١٩٧٨/١/٢٧
(١٠) **المصدر نفسه**، ١٩٧٨/٦/٣٠.
(١١) لمزيد من التفصيل. **المصدر نفسه**
(١٢) **المصدر نفسه**، ١٩٧٨/١٠/٦
(١٣) **الأخبار** (القاهرة)، ١٩٧٨/١١/٢٦
(١٤) **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٧٨/١١/٢٧
(١٥) **الأخبار** (القاهرة)، ١٩٧٨/١٢/٤؛ **الجمهورية** (القاهرة)، ١٩٧٨/٢/٦
(١٦) راجع تفاصيل هذه المشروعات وما أنجز منها وما هو في طريق الانجاز، في سامي متولي، «تكامل مصر والسودان: كشف الحساب»، **الأهرام**، ١٩٧٩/١/٨ (تحقيق)؛ **المصدر نفسه**، ١٩٧٩/١/١٣ و ١٩٧٩/١/١٦؛ **الجمهورية**، ١٩٧٩/١/٥.
(١٧) ح. ش.، «برنامج التكامل بين مصر والسودان بين المصالح الاقتصادية والاطار السياسي» **دراسات عربية** (بيروت) السنة الخامسة عشرة، العدد ١٠، آب (أغسطس) ١٩٧٩.
(١٨) كولن ليجم، **ذي أوبزرفر** (لندن)، ١٩٧٩/١/٢١.
(١٩) **المصدر نفسه**.
(٢٠) كامل عبدالله، «الخاصيات الست للحكم السوداني»، **السفير**، ١٩٨١/٥/٢٦.
(٢١) الشريف الهندي (أحد زعماء المعارضة السودانية)، «تصريحات»، **تشرين** (دمشق)، ١٩٧٩/٤/٧.
(٢٢) **المصدر نفسه**، ١٩٧٩/٤/١١.
(٢٣) يوسف محمد عمر، **مصدر سبق ذكره**.
(٢٤) كامل عبدالله، **مصدر سبق ذكره**.
(٢٥) **تشرين** (دمشق)، **مصدر سبق ذكره**.
(٢٦) **بيان**، سفارة جمهورية السودان الديمقراطية في بيروت، ١٩٧٩/٤/٢١.
(٢٧) **السياسة** (الكويت)، «حديث صحافي بخصوص معاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية»، ١٩٧٩/٤/٢٩، نقلاً عن **عكاظ** السعودية.
(٢٨) **القبس** (الكويت)، ١٩٧٩/٥/٩
(٢٩) **النهار**، ١٩٧٩/٥/٨؛ **الايكونوميست** (لندن)، ١٩٧٩/٥/١٩.
(٣٠) **القبس**، ١٩٧٩/٥/٢٣
(٣١) **الثورة** (دمشق)، ١٩٧٩/٥/٢٩.
(٣٢) **السفير**، ١٩٧٩/٦/٤
(٣٣) **المصدر نفسه**
(٣٤) **الرأي العام** (الكويت)، ١٩٧٩/٤/١٣.
(٣٥) **المصدر نفسه**
(٣٦) **الاهرام**، ١٩٧٩/٤/١٣
(٣٧) **المصدر نفسه**
(٣٨) **الرأي العام**، ١٩٧٩/٤/١٣
(٣٩) **الأخبار** (القاهرة)، ١٩٧٩/٤/١٥.
(٤٠) **النهار**، ١٩٧٩/٦/٧؛ **الاهرام**، ١٩٧٩/٩/٢٣.
(٤١) **النهار**، ١٩٧٩/٦/٧
(٤٢) **السياسة**، ١٩٧٩/٧/١٥؛ **الرأي العام**، ١٩٧٩/٧/٢٠
(٤٣) **الأخبار** (عمان)، ١٩٧٩/٦/١٨.
(٤٤) **السفير**، ١٩٨٠/١١/١٣.
(٤٥) **النهار**، ١٩٨٠/١١/١٧
(٤٦) **المصدر نفسه**.
(٤٧) **النهار**، ١٩٨١/٣/١.
(٤٨) **المصدر نفسه**.
(٤٩) **الشرق الأوسط** (لندن)، ١٩٨١/٣/٢٠.
(٥٠) **السفير**، ١٩٨١/٣/٢٠.
(٥١) **المصدر نفسه**
(٥٢) **الشرق الأوسط**، ١٩٨١/٣/٢٠.
(٥٣) **السفير**، ١٩٨١/٣/٢٠.

(٥٤) **النهار**، ١٩٨١/٣/٢٢.
(٥٥) راجع تصريحات الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي في: **الثورة** ١٩٨١/٣/٣١: كذلك راجع تصريحات مسؤول الاعلام الفلسطيني الموحد ومواقف الجماهيرية الليبية وتنديد الشريف الهندي، أحد زعماء المعارضة السودانية، في **السفير**، ١٩٨١/٣/٢٣.
(٥٦) **السفير**، ١٩٨١/٥/٢٤
(٥٧) **الاهرام**، ١٩٧١/٨/٥
(٥٨) **النهار**، ١٩٧١/٨/١٠.
(٥٩) **المصدر نفسه**، ١٩٧١/٨/١٢
(٦٠) **المصدر نفسه**، ١٩٧٤/٥/٢٢.
(٦١) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/١/٧
(٦٢) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/١/٨.
(٦٣) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/١/٢٩
(٦٤) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/٥/٣١
(٦٥) راجع اخبار هذه الزيارات في **النهار**، ١٩٧٧/٢/٢٨ و١٩٧٧/٤/٧
(٦٦) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/٤/١٠ و١٥/٤/ ١٩٧٧
(٦٧) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/٥/١.
(٦٨) **المصدر نفسه**.
(٦٩) راجع أخبار هذه المعونات وذاك الدعم في **السفير**، ١٩٧٧/١/٢٤، **السياسة**، ١٩٨٠/٨/٣٠، **السفير**، ١٩٨١/٢/١٥
(٧٠) **الشرق الأوسط**، ١٩٨١/٢/٢٢
(٧١) **المصدر نفسه**
(٧٢) سعد محيو، « ٥ حزيران ١٩٦٧ الحرب المفتوحة»، **السفير**، ١٩٨١/٦/٥.
(٧٣) **النهار العربي والدولي** (باريس)، ١ - ٧ حزيران (يونيو)، العدد ٢١٣، ص٢٢.
(٧٤) راجع ما أعلنه، خلال لقائه بوزراء السودان، في ١٩٧٨/١/٢٦، خلال اجتماعات الدورة الخامسة للجنة الوزارية العليا للتكامل بين البلدين، في: **الاهرام**، ١٩٧٨/١/٢٧. كذلك راجع تصريح الفريق كمال حسن علي في: **السفير**، ١٩٧٩/٥/٥.
(٧٥) **السفير**، ١٩٨١/٣/١٩.
(٧٦) **المصدر نفسه**.
(٧٧) **الشرق الأوسط**، ١٩٨١/٤/١٨.
(٧٨) راجع تفاصيل الخبر بعد زيارة السادات إلى الخرطوم في **السفير**، ١٩٨١/٥/٢٤.
(٧٩) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٦/٥.
(٨٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٥/٣
(٨١) **السفير**، ١٩٨١/٦/٥، نقلاً عن صحيفة **النيويرك تايمس**
(٨٢) **السفير**، ١٩٨١/٦/٩.
(٨٣) **النهار**، ١٩٨١/٦/٧، **السفير**، ٧/٦/ ١٩٨١
(٨٤) راجع حول هذا الموضوع، على سبيل التمثيل لا الحصر **الوطن** (الكويت)، ١٩٨١/٣/٤، **الرأي العام**، ١٩٨١/٣/٧ و١٩٨١/٣/٢٥، **الهدف** (الكويت)، ١٩٨١/٣/٢٦، **الشرق الأوسط**، ١٩٨١/٣/٣٠

الياس عبود

أهداف الهيمنة الاسرائيلية على الشريط الحدودي في جنوب لبنان

مقدمة

الاحتلال الاسرائيلي في منطقة الشريط الحدودي - مقنعاً كان أم مكشوفاً - قام من الأساس على سياسة، واتخذ لنفسه توجهاً استراتيجياً مدروساً ومحسوباً. هذا ما يؤكده لنا توقيت ظهور هذا الاحتلال؛ إذ أنه حدث مباشرة إثر مؤتمري القمة العربيين، المنعقدين في الرياض والقاهرة بتاريخ ١٦ - ١٨ ثم بتاريخ ٢٥ و٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦، وما اتخذاه من قرارات قضت بارسال قوات الردع إلى لبنان. وهو أيضاً ما تكشفه أعمال الاحتلال وطرق ممارسته على مدى استمر أكثر من خمس سنوات فائتة.

شاء العدو الاسرائيلي أن يقول للعرب، منذ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦، أنه «شريكهم» في تقرير مصير لبنان.

وشاء العدو أن يُفهم قمتي الرياض والقاهرة، بالملموس، ذلك الحين، وفيما بعد، أن استراتيجيته قامت، وتقوم، على إبادة الثورة الفلسطينية حيثما تواجدت وبأية صورة ظهرت، إدراكاً منه أن طبيعة هذه الثورة تجعلها لا تبقى شأناً فلسطينياً فحسب، بل ترجح أن تكون شأناً نضالياً لبنانياً وعربياً وعالمياً ينصب مردوده على الدولة الصهيونية. ثم ان العدو لا يجهل أن الثورة الفلسطينية شأن نضالي حتى عند التقدميين والمسالمين اليهود، في اسرائيل وفي العالم، وهذه صفة تزداد بروزاً مع الأيام، ولعل من أبسط ظواهرها ظاهرة الهجرة المعاكسة.

إن هذا، بالذات، يفسر الضربات الهمجية الموجعة التي وجهها، ويوجهها، العدو للسكان المدنيين في الشريط الحدودي، وفي الجنوب اللبناني على العموم (والتي تقع كلها تقريباً تحت عنوان جرائم الحرب). فهذه الضربات ليست مزاجية بل هي ترتكز إلى سياسة وتتوجه نحو استراتيجية، هدفها إبادة الثورة. ومن تعبيرات ذلك أن جنوداً

اسرائيليين كانوا ينسفون منزلاً في احدى القرى، فأطلت عليهم عجوز تسعينية وشتمتهم. وهذا يحدث مثيله كل يوم في قرى الشريط وفي الجنوب، وهو ينطوي على دلالة عميقة تعرفها اسرائيل تماماً، وتعني أن الثورة الفلسطينية كائن حي، مولّد ومكثار، حتى بين أناسٍ بلغوا من العمر تسعيناً.

وقائع البدايات وتفاصيلها

والآن نمضي في ذكر التفاصيل، بادئين بالحدثين الواقعيين التاليين اللذين صارا موضوع تندر في قرى الشريط.

القناع والمكشوف: قبل مدة، انتقل طبيب من بيروت إلى مرجعيون، موفداً من وزارةالصحة لتسلم المستوصف الحكومي. ولدى وصوله سأل عن سعد حداد، فقيل له أنه في مستعمرة المطلة الاسرائيلية القريبة، داخل حدود فلسطين المحتلة، ثم أخذوه إليه. وفي المكان الذي التقاه فيه، راح يحدثه عن نفسه وصفته والمهمة التي جاء من أجلها، وكان مع حداد في الغرفة ضابط اسرائيلي صغير، برتبة ملازم، فقاطع الطبيب وتوجه اليه بلغة عربية فصيحة: «هاي يا معلم.. ماذا تريد؟ تحدث معي أنا لأني الذي يقول لا أو نعم في كل أمر وليس جناب الرائد. أتفهم؟». ولم يطل الوقت حتى عاد الطبيب إلى بيروت، مستغنى عن خدماته.

شاعت حادثة الطبيب، أولاً، في بلدة دير ميماس الواقعة قرب مرجعيون إلى الغرب، ثم انتقلت منها إلى غيرها.

ومرة، كان سكان احدى القرى في الشريط يؤدون صلاة الجمعة ظهراً، وقد امتلأ المسجد فيهم وفاضت الصفوف حتى غطت الدار الخارجية. وفي هذه اللحظات مر مجندون عاملون مع سعد حداد، وكانوا على ما يبدو من غير منطقة الشريط (لعلهم وافدون من المتن أو كسروان للدعم)، فشدهم المشهد ووقفوا يتفرجون، معبرين عن الوانٍ من التعبيرات الساخرة. بعد الصلاة، مضى أشخاص من القرية إلى ضابط المخابرات الاسرائيلي المقيم في المنطقة، يورام، للشكوى، فكان أن طيب خواطرهم وقال لهم: «امور ما إلنا دخل فيها... تدبروا المسألة مع جناب الرائد حداد...».

وقد جرى التحدث بهذه الواقعة، أولاً، في بلدة كفركلا، المحاذية لنقطة تل النحاس والمطلة على الداخل الفلسطيني، ثم جرى تداولها في سائر قرى الشريط، وما لبثت أن انتقلت إلى سواها.

ولقد تقصدت البدء بالحدثين - على بساطتهما - لأن لكل منهما دلالته.

فلماذا هنا «امور ما إلنا دخل فيها» وهناك «أنا الذي يقول نعم أو لا في كل أمر»؟ أي لماذا هنا جناب الرائد، هو القناع وهناك لا حاجة لأن يكون جنابه قناعاً، فالاحتلال احتلال ومكشوف تماماً؟

الكيفية والتوقيت: من أجل وضع نقاط الجواب على حروفه، لا بد من العودة إلى البداية لاستطلاع دقائق قيام ما سمي بـ «الشريط الحدودي» وميليشيا الشريط، ولبيان الدور الاسرائيلي في ذلك، ثم تحول هذا الدور إلى احتلال ذي وجهين، مقنّع ومكشوف، تعبيراً عن أهداف محددة في إطار استراتيجية شاملة، عسكرية وسياسية. هـذا مع الملاحظة بأن العدو راح يتصرف في الفترة الأخيرة وكأن القناع جزء منه، لصيق به.

إن الكيفية التي انشئت بها ميليشيا الشريط، ثم التوقيت الذي اختير لظهورها فوق الأرض، مدججة بالأسلحة والتجهيزات، هما اللذان كانا ينطويان ضمنياً على الوصول بالمنطقة إلى واقع تكون فيه الدولة اللبنانية (والمعني هنا الشرعية) مرفوضة، ولو بصفة طبيب يمارس الخدمة العامة، الانسانية، مثلما يكون فيه الاعتداء على مصلّين داخل المسجد مسموحاً به، مع أن القانون الاسرائيلي نفسه لا يبيحه.

يعرض عدد «العمل» الشهري الصادر عن حزب الكتائب، تحت عنوان: «التجمعات العسكرية المتفرقة»، وفي اطار عرض شامل بعنوان: «المقاومة اللبنانية في حرب السنتين وجذورها في التاريخ»، لكيفية نشوء ميليشيا الشريط، فيبين الكاتب أن ذلك كان ضمن نسق عام يشمل مناطق عدة وتحت راية «الجبهة اللبنانية» نفسها. والتجمعات التي تناولها الكاتب هي: التجمع العسكري في دير الأحمر، التجمع العسكري في زحلة، التجمع العسكري في زغرتا، التجمع العسكري في جزين، ثم «التجمع العسكري في القليعة وتجمع رميش وعين ابل». وعن هذا التجمع الأخير جاء التفصيل كالتالي:

«أقلق سقوط ثكنة الخيام في يد جيش لبنـــان العربي والفلسطينيين واليســاريين، العسكريين المسيحيين في ثكنة مرجعيون، خاصة بعد الشائعات التي اطلقت حول اقتراب موعد اجتياحها، ولم تكن المحاولات اليائسة التي اجراها قائدا القطاع وكتيبة المشاة الاولى، لتفيد العسكريين الذين صمموا على مغادرة الثكنة إلى القليعة. وفي أصيل اليوم الحادي عشر من آذار (مارس) ١٩٧٦، غادر العسكريـون ببعض آلياتهم وأعتـدتهم مرجعيون لينشئوا تجمعاً في القليعة، ويسهلوا وقوع الثكنة والبلدة تحت سيطرة قوات الغزو بدعم من احدى الدول العربية المجاورة، بينما انسحب، خلال شهر شباط (فبراير)، عسكريو رميش وعين ابل ودبل من ثكنات النبطية ومرجعيون وصور الى قراهم المذكورة للدفاع عنها، واثر سقوط الثكنة جرت مفاوضات عديدة مع تجمع القليعة لتسلم الأسلحة وتحرير الطريق الدولية المؤدية إلى النبطية أمام تحركات الفلسطينيين مقابل وعد بالحماية وعدم التعدي، ولكنها باءت جميعها بالفشل لتفسح المجال أمام المناوشات وتبادل القصف المدفعي بين الطرفين حتى ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦.

«خلال فترة المناوشات تمكن التجمع، في الأول من آب (اغسطس) ١٩٧٦، من احتلال مرتفع النبي عويضة المشرف على بلدة الطيبة وجبل الحمامص إلى الجنوب من بلدة الخيام، ومنذ ١٥ تشرين الأول (اكتوبر)، انتقل التجمع في القليعة، والتجمع في رميش – عين ابل إلى مرحلة الهجوم الصاعق، فاحتل الثاني في اليوم نفسه بلدة حانين، واسترجع الأول في ١٧ و ١٨ ثكنتي مـرجعيون والخيـام بالاتفـاق مع آل عبـد الله غير

الحزبيين. وبين ٢٢ و٣٠ من الشهر نفسه، سقطت دير ميماس عنوة وكفركلا بالاتفاق مع أهاليها بيد التجمع، كما تم الاتصال سلمياً بين التجمعين وبلدة علما الشعب على طول الطريق الحدودي. وفي ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) سقطت العديسة التي تبعد بضع مئات من الأمتار عن مسغاف عام الاسرائيلية ودبين ومفرق نبع ابل والماري والخريبة عنوة بيد تجمع القليعة. ثم تبعتها عنوة بين ١٩٧٧/٣/٢٠ و١٩٧٧/٤/٣ قرى رب الثلاثين والطيبة ودير سريان، وبدون مقاومة قرى مركبا وحولا وميس الجبل وبليدا وعيترون.

«ومع بزوغ فجر الثاني من نيسان (ابريل)، بدأ تجمع القليعة بحصار مدينة بنت جبيل وعيناتا من الشرق والشمال الشرقي وحاصرها تجمع رميش - عين ابل من الغرب والجنوب الغربي ليتسنى للتجمعين الاتصال على امتداد الشريط الحدودي، وحتى اليوم الثالث من نيسان (ابريل) ١٩٧٧، التاريخ الفاصل بين مرحلتين، هما مرحلتا الانتشار والانحسار، كانت ثلاثون قرية حدودية قد وقعت تحت سيطرة التجمعين.

«منذ هذا التاريخ الفاصل، بدأ العد العكسي بالنسبة للقوات اللبنانية في الجنوب، إذ فتحت قوات الردع العربية الطريق أمام القوات الفلسطينية، وعلى رأسها قوات منظمة الصاعقة المؤلفة بغالبيتها من النظاميين السوريين، لتتدفق إلى منطقة الجنوب، فتسترجع المنطقة التي خسرتها في حرب التوسع. وناهزت هذه القوات ستة آلاف مقاتل، مزودين بأحدث الأسلحة الثقيلة والمتوسطة المدى وراجمات الصواريخ العائدة للقوات النظامية. ودارت معارك ضارية لم تكن فيها القوات المتواجهة متكافئة. إذ كان يقابل هذه الجحافل سبعماية جندي لبناني وحوالي ألف مقاتل مدرب على مختلف الأسلحة.

«وكانت أبرز المعارك بين التجمع والقوات الغازية حول الطيبة والخيام، سقط فيها عدة قتلى فيما استسلمت القرى الاخرى دون قتال لخلوها من المقاتلين المدربين وتركها في عهدة بعض أبنائها المسلحين، وانتهى القتال بانحسار المد اللبناني عن ٢٠ قرية، ليبقى باسطاً نفوذه على القرى والبلدات الاخرى»[١].

يلاحظ أن العرض الكتائبي يتميز بأمرين اثنين هما:

- التبني الصريح لتجمعي: القليعة ورميش - عين ابل منذ قيامهما حتى تحولهما إلى ميليشيا، كما لو أن ذلك قد تم في إطار نهج واحد متفق عليه مسبقاً وبرعاية من «الجبهة اللبنانية».

- تجاهل كل علاقة، في سياق العرض، لميليشيا الشريط مع اسرائيل بعيداً عن الالتزام بأبسط قواعد الكتابة التاريخية.

ولعل هذا يعني أن المادة حين كتبت كان حزب الكتائب لا يزال يصر على الظهور بوجهين، وليس كما صار إليه الآن، في العام ١٩٨١؛ إذ راح يظهر بوجه واحد قوامه التعامل العلني «مع الشيطان»... حتى عبر شاشات التلفزة.

مذكرة رسمية: ثم هناك شيء أكده سياق الأحداث بعد العام ١٩٧٦؛ وهو أن نشوء

التجمعات التي استعرضها العدد المذكور من «العمل» قد تم بناءً على مذكرة رسمية صادرة عن قيادة الجيش اللبناني برقم وتاريخ، ومن النوع الذي يحمل كلمتي «سري جداً» أو «سري للغاية»، والذي ليس مطلوباً الاعتراف به طبعاً. ذلك أن فرنسيس رزق، «وزير اعلام» سعد حداد، أشار إلى مثل هذه المذكرة غير مرة من اذاعة «لبنان الحر»، كما لمح إليها حداد نفسه في خطبة وهدد بنشرها. ونشير إلى أن بعض الصحف قد جاء على ذكر المذكرة أيضاً. فقد ذكرت السفير، في تحقيق عنوانه: «شريط المئتي ألف شهيد»، وفي حلقة تناولت «تفريخ الميليشيا عبر قرى تابعة لقضاء بنت جبيل» التالي:

«خلافاً لما يتوهمه البعض ليست عين ابل هي مفرخة 'الميليشيات في المنطقة وإن كان التركيز الاعلامي - سواء منه المقصود أو غير المقصود - قد جعلها كذلك. إن رميش ودبل هما 'القليعة' الاخرى، وقد اختيرت الاولى كمركز متقدم للميليشيات لسببين اثنين هما: أولاً: موقعها الاستراتيجي المتصل مباشرة مع الحدود الفلسطينية وطبيعة أهلها الذين يشبهون من وجوه عدة أهل القليعة، سواء من حيث تخلف الوعي الثقافي والسياسي والانغلاق على الأفكار الوطنية التقدمية، أم من حيث قابلية أكثرهم للانجراف مع تيار التشنج الطائفي المعادي للمقاومة الفلسطينية والاتجاهات العروبية. وعلى العكس من ذلك كانت عين ابل تتميز بوجود أكثرية من الشبان فيها هم على مستوى ثقافي رفيع ومنفتح. وبانتماء العشرات من هؤلاء إلى الأحزاب القومية والتقدمية ومناصرة المقاومة الفلسطينية. ونذكر أن أحد المراسلين الفرنسيين زار البلدة في أواسط العام ١٩٧٦ عندما علم أنها بلدة البطريرك الماروني انطونيوس بطرس خريش وعقد ندوة مع عدد من هؤلاء الشبان واتصل بالوجهاء ورؤساء العائلات. فدهش دهشة بالغة لموقفهم المناهض للطائفية ولأحزاب الميليشيات واسرائيل. وقد كتب مقالاً مطولاً بهذا المعنى. ولو شئنا اجراء المقارنات لأمكن القول أن عين ابل في منطقة الشريط الحدودي لقضاءي بنت جبيل وصور تعكس صورة مرجعيون تقريباً في حين تعكس رميش، ومعها دبل أيضاً صورة القليعة».

المهم أن جماعة «الجبهة اللبنانية»، بالتفاهم والتعاون مع العدو الاسرائيلي، اتجهوا لتنفيذ مخططهم - أي مخطط «تفريخ» الميليشيات في المنطقة - آخذين في الاعتبار الخصائص السياسية المشار اليها. وقد ساعدهم في ذلك (بقصد أو بغير قصد، من يدري...) قرار لقائد الجيش الأسبق العماد اسكندر غانم وهو قرار اتخذ في صيف العام ١٩٧٥ ويسمح بموجبه بتجميع عناصر الجيش في بعض القرى «وفقاً لمتطلبات السلامة والظروف الأمنية». ومن القرى التي وقع عليها الاختيار في هذا الصدد، رميش ودبل وعلما الشعب.

ومعروف عن أهل هذه القرى أنهم من «فقراء الموارنة» الذين درجوا على اتخاذ الانتساب إلى الجندية حرفة، مثلهم في ذلك مثل موارنة البقاع والشمال، إذ يوجد بينهم المئات من العسكريين العاملين والمتقاعدين(٢).

أول جسر علني: وينقل التحقيق نفسه عن أشخاص مهجرين من بنت جبيل سياقاً

للأحداث، يتبين منه أن عملية تفريغ ميليشيا المنطقة تميزت باقامة أول جسر علني بين «الجبهة اللبنانية» واسرائيل، كالتالي:

في هذه الأثناء، ومع تصعيد الحرب الأهلية في بيروت وضواحيها وسائر المناطق، كان قرار تجميع العسكريين المتخذ من قبل قيادة الجيش يحدث مضاعفات معينة. مع بدايات ١٩٧٦ أغلقت رميش، وهي قريبة من حدود فلسطين المحتلة، من جهة القرى اللبنانية المجاورة، في حين بدأ الاتصال بينها وبين اسرائيل. وظهرت بوابات «الجدار الطيب». كان واضحاً أن جماعة «الجبهة اللبنانية» ركزوا على احتواء العسكريين المتواجدين في القرية، وعلى توظيف هذا الاحتواء في الاتجاه المقرر. وكان عرّاب الاتصال بين رميش واسرائيل شخص يدعى نقولا حداد، وهو يعمل لدى الرهبانيات وقد عرف عنه أنه كان يرافق المطران يوسف الخوري في زياراته للأرض المحتلة.

سعى نقولا حداد لارسال أشخاص من رميش ودبل وعين ابل للتدرب على السلاح في اسرائيل. ثم بوشر الاتصال بين رميش وعين ابل بواسطة نقولا حداد على أساس قيام ميليشيات مشتركة، وبرز في عين ابل تنافس بين حزبي «الأحرار» والكتائب للسيطرة على القرية. الأول كان يمثله الياس شعيا. رئيس نقابة عمال وموظفي طيران الشرق الأوسط، والثاني كان يمثله شخص يدعى لويس حصروني. وكان التنافس في البدء مقتصراً على النشاط السياسي ثم ما لبث أن تطور إلى تلقي السلاح والظهور المسلح، فتغلب حصروني على منافسه الذي ما لبث أن انسحب من الساحة، مظهراً صداقته لاحدى المنظمات الفدائية ولأنه تهيب – ربما – مثل هذا التعامل المباشر مع العدو، أما لويس حصروني فقد تابع التحرك مع نقولا الحداد في الاتصال باسرائيل والعمل على «تفريغ» ميليشيا المنطقة.

وفي أوساط العام ١٩٧٦، جاء إلى عين ابل من بيروت ثمانية عشر مسلحاً من الكتائبيين وحراس الأرز، بعضهم من أبناء القرية، وتمركزوا في النقاط الحساسة. ومنها دير الراهبات. جاؤوا بطريق اسرائيل ومروا برميش بدعم من بعض العسكريين المتواجدين فيها، وقد لعب اتيان صقر (أبو أرز) دوراً في هذه العملية. وهو، على فكرة، من قرية عين ابل.

كان هذا التحرك أول جسر علني يمتد بين ميليشيات «الجبهة اللبنانية» واسرائيل. وقد أدى إلى افشال لقاء كان مقرراً عقده بين وجهاء عين ابل وبنت جبيل للتعاون، كما ذكرت شخصية بارزة من بنت جبيل، كانت على علاقة باتصالات مسالمة بين البلدتين. وهذا يعني أن القرارات المتخذة في «الجبهة اللبنانية» وفي اسرائيل كانت متجاوزة، سلفاً، النوايا الطيبة وارادة المسالمة.

الملابسات: وقد تواكب كل هذا مع اعلان اسرائيل عن فتح ما أسمته «الجدار الطيب» ومع تصريحات رسمية اسرائيلية واعتداءات تحمل مؤشرات التدخل في حرب لبنان، ومن ضمن ذلك الاستعداد لحماية تجمعي القليعة ورميش – دبل وتحويلهما إلى

ميليشيا كاملة العدة... في الوقت نفسه استمرت الدولة باعتبار التجمعين جزءاً من جيش الشرعية، بدليل ارسال الرواتب لعناصرهما، واستمرت «الجبهة اللبنانية» بتأمين التغطية السياسية لهما، من حيث أنهما من «القوات اللبنانية». أما على الصعيد العربي، فقد كان الجميع منشغلاً عما يجري باللهاث وراء صيغة لحل الأزمة. ولا بد من استعراض هذه الامور بشيء من التفصيل بغية الاحاطة بسائر ملابسات نشوء ميليشيا الشريط أو إنشاؤها ومن أجل مزيد من الاحاطة نعود إلى بدايات البدايات.

بتاريخ ٥ آذار (مارس) ١٩٧٥ نقل لاسحاق رابين، رئيس الحكومة الاسرائيلية، في حينه، تصريح عقب فيه على عملية فندق سافوي الفدائية، وقد وقعت في عمق فلسطين المحتلة، جاء فيه:

«إن اسرائيل لن ترد مباشرة على عملية سافوي، لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من تلاحم الفلسطينيين واللبنانيين. ولكنها تعرف كيف ترد بطريقة اخرى».

وقد قيل هذا الكلام في غمرة المضاعفات السياسية التي تركها حادث أطلاق النار على تظاهرة الصيادين في صيدا، خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٧٥، والذي أدى إلى اصابة الشهيد معروف سعد اصابة قاتلة. وقد جاء توقيته بعد تظاهرة الاشرفية الشهيرة التي قامت تأييداً للجيش اللبناني بيوم واحد وقبل وفاة الشهيد سعد بيوم واحد أيضاً. وبعد خمسة أسابيع، وبتاريخ ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ وقعت مجزرة الباص في عين الرمانة فكانت شرارة الحرب. «حادثة عين الرمانة كانت المؤشر لبداية اللعبة الاسرائيلية. فقد كان دوي الانفجارات يملأ سماء بيروت خلال الأيام الخمسة، وكانت اذاعة اسرائيل تكرر نشراتها الاخبارية القائلة ان أكثر من مئة قتيل من الفلسطينيين قد سقطوا في الاشتباكات، وبدت من خلال هذه النشرات أنها تزيد من حجم الاشاعات في البلد، بغرض دفع الفريقين إلى مزيد من الصدام والتقاتل»(٣).

ومنذ العام ١٩٧٤، كانت الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان متواكبة مع الحملات السياسية والاعلامية التي كانت تواجهها المقاومة في الساحة اللبنانية، وكانت مؤقتة توقيتاً دقيقاً لتعطيها المزيد من الوقع والأثر. «في هذا العام، وعلى مدى سنتي الحرب ١٩٧٥ – ١٩٧٦، راحت الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب تزداد كثافة. فقد وقع ٣٨ اعتداءً كانت حصيلتها ١٣٦ شهيداً وحوالي ٢٠٠ جريح. وأغلب هذه الاعتداءات كانت موجهة لتسعير حمى المعارك، وذات ارتباط بها على هذه الصورة أو تلك»(٤). ومما يذكر أنه بين سنتي ١٩٦٨ و١٩٧٩ صدر عن مجلس الأمن الدولي ١٢ قراراً تدين اسرائيل لاعتداءاتها على الأراضي اللبنانية.

توجيه بالتصريحات: وخلال العام ١٩٧٦، راح العدو الاسرائيلي يهيء لإقامة ميليشيا الشريط بالتصريحات، التي كان هدفها رفع معنويات الذين يحاربون الثورة الفلسطينية، من ناحية، وتحديد وجهات التحرك أمامهم من ناحية اخرى. فبعد ظهور جيش لبنان العربي واستيلائه على ثكنات الجنوب والبقاع وبعض ثكنات الشمال، وبعد تفكك الجيش

اللبناني إلى مجموعة كتل وقيادات، وبالتحديد في ١٢ آذار (مارس) ١٩٧٦، أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، آنذاك، شمعون بيرس، التالي: «إن اسرائيل ستتخذ تدابير مضادة إذا هدد جنوب لبنان سلامة الشمال الاسرائيلي. إننا 'مراقب محايد' [كذا] بالنسبة للوضع. ولكن أي تغيير يؤثر في سلامة منطقة الحدود وسكانها والمستعمرات القائمة فيها، سيؤدي إلى تدابير مضادة». وفي اليوم نفسه، أشارت صحف اسرائيل إلى «أن رئيس الوزراء، اسحق رابين، أجرى مشاورات مع رئيس الأركان مردخاي غور بشأن جميع الاستعدادات الضرورية لمواجهة التطورات الأخيرة». ونسبت الصحف إلى مصدر موثوق بها أن القوات المسلحة وحرس الحدود في شمال اسرائيل قد اتخذت بالفعل اجراءات احتياطية على طول الحدود مع لبنان. وصدر تصريح لرابين، بعد ذلك، يقول: إذا استمر وضع لبنان بالتدهور، فلا مفر من أن نواجه مشاكل من الصعب التكهن بنتائجها في هذه اللحظة وكذلك بالوجهة التي تتخذها».

ومع استمرار التدهور العسكري لميليشيات «الجبهة اللبنانية»، كانت تتصاعد لهجة التصريحات الاسرائيلية، آخذة في الاعتبار احتمال دخول قوات سورية إلى لبنان. ففي ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٦، صدر تصريحان لكل من رابين، رئيس الوزراء وشمعون بيرس، وزير الدفاع.

فقد قال اسحاق رابين، في مقابلة نشرتها صحيفة يديعوت أحرونوت: «أن هدفنا الأساسي كان ولا يزال منع وصول لبنان إلى وضع يشكل فيه خطراً على أمننا. إننا نعيد النظر وندقق يومياً في تحركاتنا المحتملة وحتى لو ووجهنا بوضع قد يشكل خطراً علينا، فإن رد فعلنا لن يأتي في دقائق أو ساعات. إن اسرائيل قد أقامت خطاً أحمر إذا تعداه التدخل السوري في لبنان، فإنها ستكون مضطرة إلى التحرك. إن اسرائيل تفضل دون شك أن ترى لبنان يستمر كدولة مستقلة يتعايش فيها المسيحيون والمسلمون في احترام متبادل». وأشار رابين في مقابلته مع معاريف إلى أن «التدخل العسكري السوري إذا بلغ حجماً معيناً لن احدده الآن، سيدفع اسرائيل إلى التحرك للمحافظة على سلامتها. أما قرار موعد التحرك وتوقيته، فهو مرتبط مباشرة بحاجات اسرائيل الدفاعية التي ينشأ عنها».

وأعلن شمعون بيرس، وزير الدفاع، في مقابلة ثانية مع صحيفة يديعوت احرونوت: «إن هذا الهدف [منع لبنان من أن يغدو خطراً على اسرائيل] هو الذي يملي على اسرائيل موقفها بأكمله في مواجهة أحداث لبنان. وحتى إذا أصبح الموقف في لبنان خطيراً، فإن هذا لا يقضي علينا ولا يقتضي منا أن نتحرك فوراً، إذ علينا أن ندرس الموقف لنعرف ما إذا كان تدخل اسرائيل لن يتم لمصلحة عرفات أو جنبلاط. فضلاً عن ضرورة معرفة ما إذا كان أي تدخل محتمل، من جانبنا، من شأنه أن يحدث تحالفاً في العالم العربي ضد اسرائيل».

وفي ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٦، وكان ذلك بعد دخول قوات سورية إلى لبنان وحدوث بعض التبدل في ميزان القوى والمعادلات، يظهر تحول في لهجة التصريحات

الاسرائيلية؛ إذ يصبح همها التأكيد للميليشيات على أنها طرف في الأحداث: «نحن هنا... تشجعوا.. لن نتخلى عنكم».

فقد صرح يغئال آلون، وزير الخارجية الاسرائيلي، أمام الكنيست: «أن صفحة جديدة في الحرب الأهلية اللبنانية قد فتحت منذ يومين بدخول الوحدات السورية إلى لبنان». وكان آلون يرد بذلك، في الكنيست، على استجواب لأحد نواب الحزب الديني. وقال «ان نظرة من الخارج إلى هذا التدخل تبين أنه يرمي إلى انقاذ الطائفة المسيحية. لكن أحداً لا يعرف إلى ما سينتهي اليه وليس من شأننا تحليل الأسباب التي جعلت سوريا تختار وجود كوسيغين في دمشق لتقدم على هذه العملية. لا يسعني إلا أن أضمن للكنيست أن اسرائيل تراقب عن كثب ما يجري في لبنان وحول لبنان ونحن نحتفظ بحرية الحركة وتقرير كيفية العمل إذا رأينا أن أمن اسرائيل بات في خطر».

وفي ما يتعلق بالتدخل الفرنسي قال آلون: «إن العالم العربي أجمع على رفض المبادرة الفرنسية. إن هذه المسألة تجاوزها الزمن ولا مجال للتوقف عندها. إن فرنسا تمثل البلد الاوروبي الذي اتبع السياسة المناهضة لاسرائيل بصورة أكثر حسماً ووضوحاً، وان التعارض مستمر مع باريس حول هذا الموضوع، لكنه لا يمنع اقامة علاقات صحيحة بين البلدين في العديد من المجالات بل وتكثيف هذه العلاقات».

ومن جهة اخرى كرست الصحافة الاسرائيلية افتتاحياتها للتدخل السوري. وقالت صحيفة دافار: «إن لدى اسرائيل الأسباب الكافية لاتخاذ موقف الترقب والحذر...».

الموقف المزدوج: هذا الموقف الاسرائيلي المتراوح بين تأكيد الاهتمام بالقوى المعادية للثورة الفلسطينية وبين الحذر تجاه سوريا، قابله عند هذه القوى موقف مزدوج لم يبق، في يومنا، يثير شيئاً من الاستغراب. فبين شهري حزيران (يونيو) وآب (اغسطس)، كان حزبا الكتائب والأحرار يرسلان أفواجاً من العناصر العسكرية المدربة، بطريق فلسطين المحتلة، لدعم تجمعي القليعة ورميش – دبل (وهذا ثابت بشهادات الشهود، ميدانياً من أهالي قرى مرجعيون وبنت جبيل المهجرين). وهذا ما حصل لفوج الثمانية عشر عنصراً الذي وصل إلى عين ابل بقيادة «أبو أرز» في شهر آذار (مارس) ١٩٧٦. وفي الوقت نفسه، كان شارل حلو والأباتي شربل قسيس والشيخ بيار الجميل والرئيس كميل شمعون يطلقون، كل يوم، تصريحات الترحيب بدخول قوات سورية إلى لبنان وكيل أنواع المدائح لسوريا. والواقع أن تنظيماً واحداً رفض المراءاة والمداهنة واصر على الصدق «مع ذاته ومع الله»، وهو تنظيم «حراس الأرز» الذي أشاد رئيسه، اتيان صقر (أبو أرز)، باسرائيل غير مرة وهدد بطلب نجدتها صيف ١٩٧٦، والذي ظلت عناصره تكتب على جدران الأبنية في بيروت الشرقية شعارات مثل: «لا لسوريا» و«لا للقوات العربية» و«لا للعروبة». إن حالة تنظيم «أبو أرز» تترجم واقعياً المثل القائل: «خذوا أسرارهم من صغارهم»(٥).

إلى جانب الاحتواء الاسرائيلي وازدواجية المواقف لدى أكثر أركان الانعزاليين

وقادتهم، يندرج، في إطار كيفية قيام ميليشيا الشريط، شيء آخر، هو سلوك أفراد تجمعي القليعة ورميش – دبل بالذات، بين أوائل العام ١٩٧٦ وشهر ايلول (سبتمبر) من العام نفسه، والذي كان بغير شك نتيجة سياسة عليا مقررة سلفاً يشرف على أداء انغامها مايسترو كثير المهارة. ففي هذه الفترة، كان أفراد هذين التجمعين يبدون في وداعة الحملان، وكان في واجهة كل منهما ضابط، أو أكثر، من غير المشبوهين بعلاقة سابقة مع العدو، ومن المقبولين بقدر ما شعبياً. وكمثال على ذلك نذكر أن تجمع القليعة كان على رأسه الضابط غسان حمصي وأخوه عدنان، اللذان عرفا كعسكريين محترفين لا يتعاطيان السياسة. وقد ثبت ذلك عندما جاء «وقت الجد»، إذ سقطا على الطريق فغادرا المنطقة والتحقا باليرزة ليحل محلهما سعد حداد، من حيث هو ناجح سلفاً في «الامتحان»، أي المستعد لأن يفعل أي شيء لاسرائيل. أما في تجمع رميش – دبل، فقبل وصول اتيان صقر وعناصره إلى المنطقة في آذار (مارس) ١٩٧٦، ظهر أكثر من ضابط أو رتيب واحد على صورة الأخوين حمصي. حتى أن بعضهم سعى جدياً (ولا حاجة بنا لذكر أسماء) لاقامة علاقات حسنة بين قرى عين ابل ورميش ودبل وقوزح وبين جيرانهم من المسلمين الشيعة. وهذا ما يؤكده وجهاء من بنت جبيل وغيرها(٦). وحين جاء «وقت الجد» ظهر الضابط سامي شدياق كرديف لسعد حداد.

«الشريك»، في مواجهة القرارات العربية

أما الآن، فنصل إلى توقيت ظهور ميليشيا الشريط، وهو التوقيت الذي اختارته اسرائيل لمواجهة القرارات العربية الصادرة عن قمتي الرياض والقاهرة، بين ١٦ و٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦.

قبل هذا التاريخ، وبالتحديد في اوائل آب (اغسطس) ١٩٧٦، ظهرت حملة تصريحات اسرائيلية تستهدف تشديد معنويات قادة احزاب الميليشيات، بتذكيرهم بأن «اسرائيل هنا» و«أن الحرب ستطول» و«أن الامة المارونية لها حق تقرير المصير». وينفرد اسحاق رابين بالاشارة إلى استراتيجية اسرائيل المستهدفة إبادة الثورة الفلسطينية. ومن خلال هذه التصريحات – ومنذ ذلك الحين – يستطيع المراقب الامساك برأس خيط التوجه الاسرائيلي نحو احتلال منطقة الشريط الحدودي في جنوب لبنان، بأقنعة وبلا أقنعة، من حيث أن هذا الاحتلال يقوم على سياسة وينطوي على استراتيجية. ففي اطار كل المواجهة العربية، تبقى الثورة الفلسطينية هي الهاجس والشبح المرعب... إنها حالة اللص ازاء صاحب المنزل.

ولنقف أولاً عند تصريح رابين لصحيفة دافار، فقد قال:

«لست أرى خطراً في المدى القصير على اسرائيل من القتال الدائر في لبنان. فالعامل العسكري المركزي هناك هو الجيش السوري؛ وهو مهتم بالابقاء على الهدوء مع اسرائيل حتى لا يعطينا مبرراً للتدخل. ولكن علينا أن نظل على استعداد. ان سياسة اسرائيل تجاه الأزمة اللبنانية حققت النجاح بدليل عدم وجود قوات عسكرية عربية ذات وزن في الوقت الراهن على الحدود الشمالية لاسرائيل. إن أسباب القتال في لبنان إنما تعود إلى

نشاطات الفلسطينيين الذين حاولوا أن يجعلوا من أنفسهم العامل المهيمن داخل البلاد واعتقد أن النزاع اللبناني سيستمر طويلاً ولا أتكهن بأي حل عسكري سريع»(٧). وقال: «إن الانقسامات العميقة في العالم العربي هي لمنفعة اسرائيل. إننا نعيش في الشرق الأوسط حيث كل شيء قابل للتغيير والشيء الوحيد الثابت هو رفض العرب للاتفاق مع اسرائيل. إن العالم العربي لا يستطيع في الوقت الذي تتركز جهوده السياسية والعسكرية الرئيسية في لبنان، تحرير نفسه للاهتمام بأي نوع من المحادثات مع اسرائيل سواء حول اتفاق عام أو حول انهاء حال الحرب».

وشدد رابين، في تصريحه المذكور، من هجومه على منظمة التحرير الفلسطينية وقال: «لقد أثبتت منظمة التحرير الفلسطينية من دون شك أنها جسم سرطاني في نسيج العالم كله وأن الظروف السياسية الدولية القائمة حالياً تعتبر مؤاتية تماماً لشن حملة اعلامية واسعة تستهدف، من ضمن امور اخرى، الحد من نفوذ المنظمة وتأثيرها».

وفي الوقت نفسه، صدر تصريح لشمعون بيرس، وزير الدفاع، يبشر بـ «تقسيم لبنان» وبـ «الاستعداد الأفضل لدى مصر» وقال: «إن اسرائيل ليست لديها أية مطامع توسعية في لبنان ولا تنوي احتلال أي جزء من جنوبه وإن تقسيم لبنان أصبح واقعاً من الصعب تغييره. أما بالنسبة للاحتمالات المقبلة فإن مصر خرقت مراراً، في الفترة الأخيرة، اتفاق سيناء، إلا أن ذلك لم يثر قلق اسرائيل، نظراً للاستعداد الأفضل لدى مصر للتوصل إلى اتفاق بدليل تطوير المدن المصرية على طول قناة السويس كذلك في الحقول النفطية في سيناء. أما سوريا فلم تخرق اتفاق فصل القوات لكن اسرائيل لا تزال حذرة لأن عداء سوريا تجاه اسرائيل كان قوياً في الماضي».

أما شلومو افنيري، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، فيطلق تصريحاً، في اواخر آب (اغسطس) ١٩٧٦، في الاتجاه نفسه يقول فيه: «لولا اسرائيل لكانت سوريا قد ضمت لبنان فوراً اليها». ولما كان افنيري يتحدث في القدس أمام عدد كبير من قادة المنظمات اليهودية في اميركا وكندا، فقد تناول وضع لبنان وقال: «إن سياسة اسرائيل تجاه الأزمة اللبنانية مسؤولة ومعقدة. فهي تقف في منتصف الطريق بين عدم التدخل والمحافظة على حدود اسرائيل. إننا نتابع الموقف ساعة بعد ساعة. وعلى أية حال فنحن نعتقد أن الامة المارونية تحاول الآن استخدام حقها بتقرير المصير، وبذلك تستطيع منطقة الشرق الأوسط أن تظل متعددة القوميات، فلا يسيطر عليها العرب وحدهم».

وخلال هذه الفترة الممتدة حتى قمتي الرياض والقاهرة تستمر تعليقات الصحف الاسرائيلية في طرح الأفكار نفسها.

ومع إطلالة تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦، تحول تجمعا القليعة ورميش - دبل إلى ميليشيا تمارس دور القناع للاحتلال الاسرائيلي. وكان ظهورها، في البدء، على شكل حاجز هنا ومناوشة مع القوات المشتركة هناك. ثم ما لبثت أن عبرت عن ذاتها كقوة احتلال اسرائيلية عدوة بحدثين اثنين هما:

- استفراد قرية حانين في قضاء بنت جبيل.
- اقتحام مدينة مرجعيون في القطاع الأوسط.

ففي حانين، كشف العدو عن حقيقة أهدافه، حين قتل، بواسطة أقنعته، العشرات من أهلها، بعد أن قاوم هؤلاء مقاومة المجاهدين الصادقين الصابرين، حتى اليأس. وكان أن جمع السفاحون الأهالي في مكان وانتزعوا منهم كل ما يحملون وطردوهم من قريتهم، التي نهبوا محتوياتها ودمروها بالكامل. وهكذا سبقت حانين الخيام إلى الشهادة؛ إذ كان دور هذه الأخيرة في اجتياح آذار (مارس) ١٩٧٨.

أما مرجعيون، فبعد المجزرة الغادرة التي وقعت في الثكنة، جاء دور بيوت السكان المسلمين والوطنيين المسيحيين ومحلاتهم التجارية، لتنهب وتنسف، وقد جرى التنكيل بأقرباء الجميع «على الرائحة» وتم تهجيرهم، حتى مبنى مطرانية الروم الارثوذوكس لم يسلم من الأذى، انتقاماً من عروبة المطران بولس الخوري. لقد شاء العدو أن يعطي نصارى مرجعيون «درساً» في لاعتداء بعروبتهم والزهو بأنهم حوارنة من غسان وتغلب. المهم - ولا حاجة للغرق في سرد التفاصيل - أن العدو الاسرائيلي أظهر، على مدى السنوات الخمس من احتلاله لمنطقة الشريط الحدودي، أن استراتيجيته تتركز على إبادة الثورة الفلسطينية. فقد ارتكب أبشع جرائم الحرب هولاً، وكان ما فعله بالخيام ومرجعيون والطيبة وحانين وبنت جبيل وغيرها نتيجة طبيعية لاعتباره أهلها يشكلون رموز البعد القومي للثورة. وعلى مدى السنوات الخمس من الاحتلال للشريط، ومن الاعتداءات اليومية التي يوجهها من هناك ضد مناطق الجنوب الاخرى، شاء العدو أن يقول للدول العربية أنه شريكها في بحث المصير اللبناني، لا سيما بعد أن ذهب إليه أنور السادات مستسلماً وعقد معه اتفاقية كامب ديفيد. وكل هذا يوصلنا إلى معرفة سبب رفض اسرائيل لمظاهر الدولة اللبنانية في المنطقة واطلاقها العنان للسفاحين.

ونشير إلى أن الحركة الوطنية كانت قد كشفت، قبل نهاية العام ١٩٧٦، وبتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، عن عناصر الوضع في الجنوب، عبر مذكرة شاملة رفعت ألى رئيس الجمهورية ووقعها الشهيد المرحوم كمال جنبلاط، وقد جاء فيها:

«لم يتعد دخول القوات [قوات الردع العربية] وتمركزها جنوباً مصفاة الزهراني. وبينما يتردد الحديث عن احتمال تمدد هذه القوات نحو النبطية وصور، يجري التعتيم كلياً على ما يقوم به الحلف الانعزالي - الاسرائيلي على طول الشريط الحدودي من أعمال عسكرية وتعديات تشمل المياه الاقليمية اللبنانية الجنوبية.

«١ - استمرار الأعمال العسكرية الارهابية من جانب الانعزاليين: يستمر حشد القوات الانعزالية في محاور الجنوب الحدودية وخاصة في محور القليعة - مرجعيون ومحور دبل وعين إبل ورميش، وذلك بنقل القوات إلى هذه المحاور براً وبحراً وتحت حماية الجيش الاسرائيلي من المناطق الاخرى التي يسيطر عليها الانعزاليون حيث يجري تعزيزها بالمدفعية والآليات المدرعة ومختلف أنواع الأسلحة الثقيلة.

«كما يستمر الحلف الانعزالي الاسرائيلي بقصف القرى اللبنانية الجنوبية: بنت جبيل، الطيرة، يارون، رشاف، كفركلا... الخ، بالمدفعية الثقيلة، وتستمر أيضاً أعمال التهجير القسري ونسف البيوت ونهب محتوياتها وفرض التجنيد الاجباري على أهالي مرجعيون وجوارها ممن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٥٠ عاماً بغية تصعيد القتال وتوسيع رقعته إلى سائر أنحاء الجنوب اللبناني.

«٢ - استمرار إقفال طريق مرجعيون الدولية: وكان من نتيجة الوضع العسكري المتفجر في منطقة الجنوب، إقفال 'الانعزاليين' للطريق الدولية من المصنع إلى مرجعيون فصيدا فبيروت، خلافاً للقرارات العربية المعلنة في هذا الصدد وللخطة الأمنية التي تقضي بفتح جميع الطرق الدولية.

«وإذا وضعنا ذلك كله في اطار التصريحات الاسرائيلية المتتالية، المدعمة بالحشود العسكرية، والمتصاعدة في لهجتها التحذيرية من أن اسرائيل لن تقبل بوجود المنطقة الجنوبية، أو قوات فلسطينية في المنطقة الجنوبية، ندرك كم هي كبيرة المخاطر التي يتعرض لها الجنوب اللبناني اليوم.

«إن ما يرمي إليه التحالف الانعزالي - الاسرائيلي من وراء تصعيد التوتر العسكري في الجنوب هو تقويض مهمة السلام العربية وتعطيل تنفيذ قرارات مؤتمر القمة في هذا المجال. وفي تقديرنا أن التحالف المذكور مصمم على المضي في خطته هذه وصولاً إلى إقامة منطقة عازلة على امتداد الحدود الجنوبية خاضعة للسيطرة الانعزالية - الاسرائيلية من أجل منع تنفيذ اتفاق القاهرة مع المقاومة الفلسطينية وتعطيل الحل العربي للأزمة اللبنانية والتمهيد لتدويل القضية اللبنانية بهدف سلخ لبنان عن العالم العربي وإقامة جسور مفتوحة بينه وبين اسرائيل.

«إن مسؤولية الدفاع عن الجنوب اللبناني وحماية عروبته في وجه المؤامرة هي مسؤولية عربية قومية شاملة تستدعي التحرك السريع لجعل مهمة قوات الردع العربية شاملة لجميع المناطق اللبنانية بما في ذلك المنطقة الجنوبية المتاخمة للأرض المحتلة».

لكن سعد حداد ظل معفى من الملاحقة إلى ما بعد تصديه لقوة جيش الشرعية في كوكبا خلال شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٩ واعلانه «دولة لبنان الحر»، وكذلك ظل أضرابه من المتعاملين مع العدو، رغم أن المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات اللبناني تنص على التالي:

«كل لبناني دس الدسائس لدى العدو أو اتصل به ليعونه، بأي وجه كان، على فوز قواته، عوقب بالاعدام».

بقي أخيراً أن نعرض أسماء قرى الشريط، وهي، من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، التالية:

راس الناقورة، لبونة، ظهيرة، يارين، مروحين، رامية، عيتا الشعب، رميش، يارون،

مارون الراس، عين ابل، دبل، حانين، بنت جبيل، عيناتا، عيترون، بليدا، ميس الجبل، حولا، مركبا، رب ثلاثين، الطيبة، عديسة، كفركلا، دير ميماس، القليعة، سردا، وزانة الخربة (برج الملوك)، كفرشوبا، مرجعيون، الخيام. وهناك جملة من القرى واقعة في اطار عمل القوات الدولية، ومنها التالية: دبين، بلاط، كفرحمام، راشيا الفخار، شبعا، حاصبيا، شقرا، وغيرها.

---

(١) **العمل** (بيروت)، «التجمعات العسكرية المتفرقة»، العدد ١٢، ١٩٧٩ (عدد شهري).

(٢) **السفير** (بيروت)، «شريط المئتي ألف شهيد»، العدد ١٧٤٢، ٢٤/٢/١٩٧٩.

(٣) انطوان خويري، **الحرب في لبنان**، بيروت دار الأبجدية، الجزء الأول، ص ١٣

(٤) الياس عبود، **لبنان المهجر**، بيروت المركز العربي للوثائق، القسم الثاني، ص ١٦٨

(٥) راجع انطوان خويري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٢٩٠ - ٨١٠.

(٦) السفير، **مصدر سبق ذكره**، **المصدر نفسه**، العدد ١٧٤٩، ٣/٣/٧٩.

(٧) **دافار**، ٦/٨/١٩٧٦.

روز مصلح

العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة

٢ – أثر العمل العربي في إسرائيل على القوة العاملة في إقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة

ترك انتقال العمال العرب للعمل في اسرائيل نتائج هامة على القوة العاملة في المناطق المحتلة. فمن مجموع ٣٦,٨ ألف عامل، من الضفة الغربية، يعملون في اسرائيل، هناك ٢٨,٥ ألف عامل قادم من القرى. وإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن نسبة العاملين من القرى، من مجموع العاملين في الضفة الغربية، يعادل ٦٥٪، يتضح مدى النزف الذي تعاني منه المناطق الريفية في الضفة الغربية؛ هذا النزف الذي يتم بانتقال العمال العرب للعمل في اسرائيل.

أما في قطاع غزة، فإن نصف العاملين في اسرائيل هم من أبناء المخيمات الذين عانوا، في السابق، من بطالة عالية النسبة نظراً لقلة توفر فرص العمل وصعوبة السفر للعمل في الخارج. يليهم القادمون من المدن الذين يشكلون ٤٠,٨٪ من العاملين من القطاع في اسرائيل؛ مما يشير إلى أن المخيمات في قطاع غزة، وهي التي تضم أكبر كثافة سكانية تتعرض لنزف مماثل للمناطق الريفية في الضفة الغربية.

وغني عن الذكر أن إخلاء هذه النسبة العالية من القوة الشابة، للقرى الفلسطينية التي تمد المدن عادة بالقوة العاملة؛ وللمخيمات الفلسطينية؛ حيث الازدحام السكاني عال، هو أفضل صمام أمان للسيطرة على المناطق المحتلة وإخضاعها، من خلال حرمانها من أية إمكانية للتنظيم.

ويتضح من الجدول رقم ١٢، أيضاً، أن معظم العمال، بغض النظر عن طبيعة سكنهم، يتمركزون في قطاع البناء في اسرائيل، باستثناء القادمين منهم من مدن الضفة الغربية، فيتمركزون في قطاع الصناعة، مما يشير إلى التغير الذي أحدثه العمل في اسرائيل على توزيع القوة العاملة ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة. ورغم أن معظم

دراسة قُدمت من قبل مركز الأبحاث، م.ت.ف.، إلى «الندوة العلمية الثالثة للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل» حول «تغلغل الرأسمال الأجنبي وأثره في تحطيم البنية التقليدية للمجتمعات العربية». الجزائر، من ٢١ – ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٨١.

جدول رقم ١٢
العاملون من الضفة والقطاع في إسرائيل
حسب طبيعة السكن والفرع الاقتصادي
لسنة ١٩٧٨ (١)

	الضفة الغربية					قطاع غزة			
	مجموع		مدن	قرى	مخيمات	مجموع		مدن	مخيمات
	بالألف	٪				بالألف	٪		
مجموع	٣٦,٨	١٠٠,٠	١٢,١	٧٧,٣	١٠,٦	٣١,٤	١٠٠,٠	٤٠,٨	٥٠,٠
زراعة	٤,١	١٠٠,٠	٤,٧	٨٣,٣	١٢,٠	٧,٣	١٠٠,٠	٢٨,٨	٥٢,٠
صناعة	٨,٧	١٠٠,٠	١٩,٥	٧٠,٢	١٠,٣	٦,٤	١٠٠,٠	٤٠,٦	٥٣,١
بناء	١٦,٧	١٠٠,٠	٧,٢	٨٢,٠	١٠,٨	١٣,٨	١٠٠,٠	٤٥,٦	٤٧,٨
اخرى	٧,٣	١٠٠,٠	١٨,٨	٧٠,٦	١٠,٦	٣,٩	١٠٠,٠	٤٦,١	٤٨,٧
مجموع بالألف	٣٦,٨		٤,٤	٢٨,٥	٣,٩	٣١,٤		١٢,٨	١٥,٦
نسبة ٪	١٠٠,٠		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠		١٠٠,٠	١٠٠,٠
زراعة	١١,٤		٤,٥	١٢,٣	١٢,٨	٢٣,٢		١٦,٤	٢٤,٢
صناعة	٢٣,٦		٣٨,٧	٢١,٥	٢٣,١	٢٠,٤		٢٠,٣	٢١,٧
بناء	٤٦,٠		٢٧,٣	٤٨,٢	٤٦,٢	٤٤,٣		٤٩,٢	٤٢,٠
اخرى	١٩,٠		٢٩,٥	١٨,٠	١٧,٩	١٢,١		١٤,١	١٢,١

العاملين في الضفة الغربية هم من أبناء القرى إلّا أن نسبة العاملين منهم في قطاع الزراعة لا تتجاوز ١٢,٣٪ من العاملين منهم في اسرائيل.

توزع العمال حسب القطاعات الاقتصادية

يتبين من الجدول رقم ١٣ أن الانخفاض في نسبة العاملين، في القطاع الزراعي، في الضفة الغربية، ناتج عن تدفق العمال العرب للعمل في اسرائيل، وقد بلغت نسبة العاملين في المناطق في هذا القطاع، ٣٤/٤٪، إلّا أنها انخفضت إلى ٢٧,٩٪، إذا ما حسب العاملون في اسرائيل. وللسبب نفسه تنخفض نسبة العاملين في قطاع الخدمات من مجموع العاملين، عن نسبتها من العاملين في اقتصاد المناطق. وبالمقابل ترتفع نسبة العاملين في قطاع الصناعة، بينما تتضاعف نسبة العاملين في قطاع البناء لدى إضافة أعداد العاملين في إسرائيل.

أما في قطاع غزة، فرغم أن نسبة العاملين، في قطاع الزراعة، ظلت، تقريبا، كما هي؛ فقد ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة بنسبة مماثلة لارتفاعها في الضفة الغربية

الجدول رقم ١٣
العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة
والعاملون فيها حسب مكان السكن والقطاع الاقتصادي(٢)

	مجموع العاملين						العاملون في المناطق المحتلة					
	بالآلاف	مئوي	زراعة	صناعة	بناء	اخرى	بالآلاف	مئوي	زراعة	صناعة	بناء	اخرى
الضفة الغربية مجموع	١٣١,٥	١٠٠,٠	٢٧,٩	١٧,٥	٢٠,٦	٣٣,٩	٩٤,٠	١٠٠,	٣٤,٤	١٥,٢	١٠,٩	٣٩,٥
جنين	١٨,٧	١٠٠,	٤٦,٥	٨,٦	١٢,٣	٣٢,٦	١٤,٩	١٠٠,	٥٤,٣	٥,٤	٤,٧	٣٥,٦
نابلس	٢٢,٦	١٠٠,	٢٠,٠	٢٢,٢	١٣,٣	٤٤,٥	١٩,٠	١٠٠,٠	٢٣,٢	١٩,٥	٩,٥	٤٧,٨
طولكرم	١٩,١	١٠٠,	٣٧,٢	١٧,٣	١٥,٧	٢٩,٨	١١,٩	١٠٠,٠	٤٧,٩	٦,٧	٥,٩	٣٩,٥
رام الله	٢٦,٨	١٠٠,	٢٤,٧	١٩,٩	٢٤,٠	٣١,٤	١٨,٠	١٠٠,	٣٢,٨	١٧,٢	١٦,١	٣٣,٩
بيت لحم واريحا	١٦,٧	١٠٠,	١٣,٨	١٨,٠	٣٠,٠	٣٨,٢	١١,٤	١٠٠,	١٨,٤	٢١,١	١٦,٧	٤٣,٨
الخليل	٢٧,٦	١٠٠,	٢٦,٩	١٧,١	٢٧,٣	٢٨,٧	١٨,٨	١٠٠,	٢٢,٤	١٨,٦	١١,٧	٣٧,٢
قطاع غزة مجموع	٨٠,٤	١٠٠,	٢١,٩	١٧,٣	٢١,٤	٣٩,٤	٤٨,٧	١٠٠,٠	٢١,١	١٥,٤	٧,٠	٥٦,٥
رفح	١٤,٧	١٠٠,	٢٦,٥	١١,٦	٢٣,١	٣٨,٨	٨,٥	١٠٠,٠	٢٣,٥	٩,٤	٥,٩	٦١,٢
غزة	٤٣,٥	١٠٠,	١٦,١	٢١,١	٢٠,٤	٤٢,٤	٢٨,٣	١٠٠,	١٦,٣	١٩,٤	٨,١	٥٦,٢
خان، يونس	٢٢,٢	١٠٠,	٣٠,٢	١٣,٥	٢٢,١	٣٤,١	١١,٩	١٠٠,	٢١,١	١٠,١	٥,٠	٥٣,٨

إلّا أن نسبة العاملين في قطاع الصناعة من مجموع العاملين قد بلغت ثلاثة أضعاف نسبة العاملين في القطاع. وقد انخفضت، بشكل ملحوظ، نسبة العاملين في الخدمات من عدد العاملين في القطاع مقارنة بنسبتهم من مجموع العاملين.

ويتضح مدى التدهور الذي عاني منه قطاع الزراعة، من مقارنة نسبة العاملين، في هذا القطاع، في الضفة الغربية، إلى نسبة العاملين من المجموع العام لهم حسب المناطق المختلفة؛ حيث انخفضت نسبة العاملين، بشكل واضح، في مناطق الضفة الغربية كافة، نتيجة للعمل في اسرائيل. كما ارتفعت نسب العاملين، في قطاع الصناعة، في المناطق التي لم تكن فيها نسبة العاملين في هذا القطاع عالية كجنين وطولكرم، إلّا أنها ارتفعت أيضا في المدن كنابلس ورام الله.

أما في قطاع البناء فإن نسبة زيادة، العاملين من المناطق المختلفة، مقارنة بالعاملين فيها، تتفاوت. فقد بلغت، في منطقتي جنين وطولكرم، ثلاثة أضعاف ما هي عليه في المنطقة نفسها، وفي منطقتي أريحا وبيت لحم بلغت ضعف ما كانت عليه، أما في المناطق الأخرى فقد كانت الزيادة أقل من ذلك بقليل.

وفي قطاع غزة، ارتفعت نسبة العاملين، في قطاع الزراعة، في منطقة رفح، مقارنة بالعاملين في هذا القطاع في المنطقة نفسها، إلّا أن المناطق الثلاث سجلت إرتفاعاً متشابهاً في نسبة العاملين من المناطق في قطاع الصناعة مقارنة بالعاملين في هذا القطاع في المناطق نفسها. أما في قطاع البناء، فقد أصبحت نسبة العاملين أربعة اضعاف في منطقتي رفح وخان يونس، وأكثر من ضعفين في منطقة غزة.

والجدير بالذكر، أن انتقال العمال العرب للعمل في اسرائيل قد قلل نسبة العاملين في قطاع الخدمات حيث حصل انخفاض في المناطق الثلاث، خاصة في منطقتي رفح وخان يونس.

توزع العاملين حسب المناطق

ترك انتقال العمال للعمل في اسرائيل نتائج على توزعهم بين المناطق المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الجدول رقم ١٤
نسبة العاملين في الضفة الغربية
وقطاع غزة حسب مكـان السكن
للعام ١٩٧٨(٢)

		في المنطقة نفسها	في اسرائيل
المجموع بالآلاف	١٣١,٥	٩٤	٣٦,٨
مئـوي	١٠٠,٠	١٠٠,	١٠٠,٠
جنين	١٤,٣	١٥,٩	١٠,١
نابلس	١٧,١	٢٠,٢	٩,٢
طولكرم	١٤,٦	١٢,٧	١٩,٣
رام الله	٢٠,٤	١٩,١	٢٣,٤
بيت لحم وأريحا	١٢,٧	١٢,١	١٣,٩
الخليل	١٢٠,٩	٢٠,٠	٢٤,١
قطاع غزة، مجموع بالألف	٨٠,٤	٤٨,٧	٣١,٤
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
رفح	١٨,١	١٧,٤	١٨,٨
غزة	٥٤,١	٥٨,٢	٤٨,٧
خان يونس	٢٧,٦	٢٤,٤	٣٢,٥

فبعد أن كانت نابلس تأتي في المرتبة الأولى، كما يبين الجدول رقم ١٤، من حيث تمركز العمال في الضفة الغربية صارت رتبتها الثالثة؛ وذلك إذا ما حسبنا نسبة العاملين

منها في اسرائيل. بعكس منطقة الخليل التي تأتي بعد منطقة نابلس من حيث عدد العاملين فيها، إلَّا أنه إذا ما حسب عدد العاملين منها في إسرائيل فإنها تأتي في المرتبة الأولى، وتأتي منطقة رام الله في المرتبة الثالثة من حيث عدد العاملين فيها إلَّا أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث مجموع عدد العمال.

أما في قطاع غزة، فرغم أن مدينة غزة ظلت تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة العمال فيها من مجموع العمال في القطاع (العاملين فيها والعاملين في اسرائيل) إلَّا أنها بعد أن كانت تضم ٥٨٪ من العاملين في اقتصاد المنطقة نفسها أصبحت تضم ٥٤٪ من مجموع العاملين. وبالمقابل ارتفعت نسبة العاملين من مجموع العاملين لمنطقتي رفح وخان يونس، كما يبيّـن الجدول رقم ١٤.

وقد أدى انتقال العمال العرب من القرى، المختلفة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى تغيير في توزع العمال بين هذه الفروع، تبعاً للمناطق المختلفة. ورغم أنه لم يحدث تغيّـر هام في توزع العمال، في قطاع الزراعة، بين مناطق الضفة الغربية، نظراً لتأثر مناطق الضفة الزراعية كافة، من حيث النقص في الأيدي العاملة، إلَّا أن القطاعات الأخرى قد رافقها اختلاف في التوزع العمالي من منطقة لأخرى. فعلى سبيل المثال نذكر منطقة نابلس. فبعد أن كانت هذه المنطقة تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين فيها في قطاع الصناعة، أصبحت تحتل المرتبة الثانية، إذا ما حسب العاملون منها باسرائيل. أما منطقة الخليل التي كانت تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد العاملين فيها في قطاع الصناعة فقد أصبحت في المرتبة الثالثة، واحتلت منطقة رام الله المرتبة الأولى من مجموع العمال في قطاع الصناعة بعد أن كانت تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد العاملين فيها في هذا القطاع.

أما في قطاع البناء، فقد حدث تغير أيضاً، وذلك أن منطقة رام الله بعد أن كانت الأولى من حيث عدد العاملين فيها في هذا القطاع أصبحت الثانية في مجموع العاملين، وهي تأتي بعد منطقة الخليل التي كانت الثانية في عدد العاملين فيها في هذا القطاع. كما وقد ظلت منطقة بيت لحم وأريحا تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد العاملين فيها ومجموع العاملين في هذا الفرع. ويلاحظ أن هذه المنطقة كانت من أقل المناطق تأثراً من حيث نسبة توزع العاملين بين القطاعات المختلفة.

أما قطاع الخدمات فقد كان أكثر القطاعات تعرضا لاختلاف توزع العمال حسب المناطق المختلفة. ورغم أن منطقة نابلس ظلت تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين فيها في هذا الفرع وفي مجموع العاملين، إلَّا أن منطقة الخليل التي تلتها في المرتبة، من حيث عدد العاملين فيها، أصبحت الثالثة من حيث مجموع العاملين، وسبقتها منطقة رام الله التي كانت تليها، من حيث عدد العاملين. وبعد أن كانت منطقة جنين تحتل المرتبة الرابعة من حيث عدد العاملين أصبحت تحتل المرتبة الأخيرة في مجموع العاملين.

أما في قطاع غزة، فرغم أن مدينة غزة ظلت تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد

العاملين فيها ومن حيث عدد العاملين في الفروع المختلفة فتليها، في ذلك، منطقة خان يونس فرفح، إلا أن نسب العاملين، في هذه المناطق، قد تغيرت كثيراً في الفروع كافة؛ وذلك نتيجة للعاملين في اسرائيل. حيث ارتفعت، بشكل واضح، نسبة العاملين من منطقة مدينة غزة في كافة الفروع مقارنة بالعاملين فيها بينما حصل العكس في المنطقتين الأخريين كما يبيِّن الجدول رقم ١٥.

الجدول رقم ١٥
العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة
والعاملون فيها حسب مكان السكن والقطاع الاقتصادي[٤]

	مجموع العاملين					العاملون في اقتصاد المناطق				
	المجموع	زراعة	صناعة	بناء	اخرى	المجموع	زراعة	صناعة	بناء	اخرى
المجموع بالآلاف	١٣١,٥	٣٦,٧	٢٣,١	٢٧,٢	٤٤,٤	٩٤,٠	٣٢,٢	١٤,٣	١٠,٢	٣٧,٢
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
مبنى	١٤,٣	٢٣,٩	٧,٠	٨,٥	١٣,٧	١٥,٩	٢٥,١	٥,٦	٦,٩	١٤,٢
نابلس	١٧,١	١٢,٣	٢١,٨	١١,٠	٢٢,٤	٢٠,٢	١٣,٦	٢٥,٨	١٧,٦	٢٤,٥
طولكرم	١٤,٦	١٩,٤	١٤,٤	١١,٠	١٢,٨	١٢,٧	١٧,٦	٥,٦	٦,٩	١٢,٦
رام الله	٢٠,٤	١٨,٠	٢٣,٢	٢٣,٥	١٨,٩	١٩,١	١٨,٣	٢١,٧	٢٨,٤	١٦,٤
بيت لحم وأريحا	١٢,٧	٦,٢	١٣,١	١٨,٣	١٤,٤	١٢,١	٦,٥	١٦,٨	١٨,٦	١٣,٥
الخليل	٢٠,٩	٢٠,٢	٢٠,٥	٢٧,٧	١٧,٨	٢٠,٠	١٨,٩	٢٤,٥	٢١,٦	١٨,٨
قطاع غزة										
المجموع	٨٠,٤	١٧,٥	١٣,٩	١٧,٢	٣١,٨	٤٨,٧	١٠,٣	٧,٥	٣,٤	٢٧,٥
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
رفح	١٨,٣	٢٢,١	١٢,٢	١٩,٨	١٧,٩	١٧,٤	١٩,٥	١٠,٧	١٤,٧	١٨,٩
غزة	٥٤,١	٣٩,٨	٦٦,٢	٥١,٧	٥٨,٢	٥٨,٢	٤٤,٦	٧٣,٣	٦٧,٧	٥٧,٨
خان يونس	٢٧,٦	٣٨,١	٢١,٦	٢٨,٥	٢٣,٩	٢٤,٤	٣٥,٩	١٦,٠	١٧,٦	٢٣,٣

توزع العاملين حسب مركز العمل

كان لانتقال العمال العرب للعمل في اسرائيل بهدف البحث عن أجور أعلى دوراً في ارتفاع نسبة العاملين بأجر، وانخفاض نسبة العاملين لأنفسهم وللأسرة ونسبة أرباب العمل؛ حيث تحول الكثير من أصحاب المؤسسات والحيازات الصغيرة إلى عمال ومستخدمين بأجر كما يبين الجدول رقم ١٦. وقد تم ذلك بعد أن عجز هؤلاء عن دفع أجور تقارب ما يعطى للعمال العرب في اسرائيل، مما أدى إلى انتقالهم للعمل، أيضاً، في اسرائيل، أو للتحول إلى قطاعات اخرى غير الزراعة والصناعة للعمل فيها كعمال مأجورين. فبعد أن كانت نسبة العاملين بأجر، في الضفة الغربية، تعادل ٤٩٪ من

مجموع العاملين، سنة ١٩٧٠، أصبحت، سنة ١٩٧٨، تعادل ٥٨٪. وفي قطاع غزة، ارتفعت نسبتهم من ٦٠٪، سنة ١٩٧٠، إلى ٦٧٪ سنة ١٩٧٨. ومن الجدير بالملاحظة أن ظاهرة ارتفاع العاملين بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تعود إلى ازدياد عدد المؤسسات أو إلى تمركز الانتاج، وإنما إلى انتقال العمال العرب للعمل في الاقتصاد الاسرائيلي كعمال مأجورين. وإذا ما أخذت بعين الاعتبار أعداد العاملين بأجر بطرق غير رسمية فإن هذه النسبة تكون أعلى من ذلك بكثير.

الجدول رقم ١٦

العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مركز عملهم بالآلاف (٥)

الضفة السنة	مجموع	عمال بأجر	أرباب عمل	عامل لنفسه	عامل للأسرة
١٩٧٠	١١٤,٦	٥٦,٥	١٠,٥	٣٠,٤	١٧,٢
١٩٧١	١١٦,٨	٦٣,٨	٩,٢	٣٠,٣	١٣,٥
١٩٧٢	١٢٥,٢	٧١,٨	٦,٨	٣٣,٩	١٢,٧
١٩٧٣	١٢٦,٤	٧٣,٠	٦,٨	٣٣,٥	١٣,١
١٩٧٤	١٣٧,٠	٧٩,٦	٥,٦	٣٥,٤	١٦,٤
١٩٧٥	١٣٢,٣	٧٦,٦	٥,٠	٣٥,٨	١٥,١
١٩٧٦	١٢٩,٧	٧٤,٧	٤,٥	٣٣,٥	١٥,٠
١٩٧٧	١٢٧,٣	٧٤,٠	٤,٦	٣٣,٣	١٥,٤
١٩٧٨	١٣١,٥	٧٦,١	٤,٨	٣٣,٤	١٧,٢
قطاع غزة					
١٩٧٠	٥٨,٧	٣٥,٢	١,٧	١٩,٨	٢,٠
١٩٧١	٥٩,٨	٣٦,٤	١,٦	١٩,٦	٢,٢
١٩٧٢	٦٣,٦	٤٢,٩	١,٤	١٧,٥	١,٨
١٩٧٣	٦٨,٢	٤٦,١	١,٦	١٧,٦	٢,٩
١٩٧٤	٧٢,٩	٤٨,٨	٢,٠	١٨,٧	٣,٤
١٩٧٥	٧٢,٤	٤٩,٣	٣,٤	١٥,٩	٤,١
١٩٧٦	٧٦,١	٥١,٤	٥,٨	١٤,٨	٤,١
١٩٧٧	٧٧,٢	٥١,٨	٥,٢	١٥,٤	٤,٨
١٩٧٨	٨٠,٤	٥٣,٦	٥,٤	١٦,١	٥,٣

وبالمقابل، فقد انخفضت، في الضفة الغربية، بشكل ملحوظ، نسبة أرباب العمل، فبعد أن كانت تشكل ٩,٢٪، في بداية الفترة، انخفضت إلى ٣,٧٪ في نهايتها. أي بنقص يعادل ٥,٧ ألف عامل. أما في قطاع غزة، فرغم ارتفاع نسبة العاملين بأجر، فقد حصل

ارتفاع موازٍ في نسبة أرباب العمل؛ حيث ازداد عددهم، في نهاية الفترة المذكورة، بما يعادل ٤،٧ ألف عامل.

ويلاحظ أن التحول هذا، أي إلى عمال مأجورين، كان، في الضفة الغربية، على حساب أرباب العمل؛ بينما كان، في قطاع غزة، على حساب العاملين لأنفسهم. وهذا يشير إلى إغلاق كثير من المؤسسات في الضفة الغربية، في حين تم إنشاء مؤسسات جديدة في قطاع غزة؛ حيث ارتفع عدد أرباب العمل فيها بشكل ملحوظ إلاّ أن عدد العاملين لأنفسهم قد انخفض في القطاع؛ وهذا يدل على أن الصناعة الحرفية التي كانت هي الغالبة في القطاع قد تراجعت؛ حيث توجه الكثير من العاملين لانفسهم للعمل كعمال مأجورين في اسرائيل. أما في الضفة الغربية، فقد توجه جزء كبير من العاملين لأنفسهم للعمل في اسرائيل إلاّ أنه من الواضح أن حرب تشرين الأول (اكتوبر) أثرت على هؤلاء؛ مما أدى إلى ارتفاع عددهم في الضفة الغربية وبخاصة في سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٥، غير أن العدد عاد إلى الانخفاض؛ مما يشير إلى أن بعض هؤلاء عاد للعمل في اسرائيل، أو اضطر للهجرة للخارج، بخلاف قطاع غزة؛ حيث مجالات الخيار ضعيفة للعاملين لأنفسهم.

توزع العاملين حسب المهن

أدى عدم توافر فرص للعمل، في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما مر سابقاً، إلى التوجه نحو سوق العمل الاسرائيلية أو إلى الهجرة. وقد كانت الحاجة في اسرائيل، بشكل أساسي، إلى عمال غير مهرة وإلى عمال زراعيين وإلى عمال مهرة في القطاعات التالية: الصناعة والمناجم والبناء والمواصلات.

لذلك، فإن فئات العاملين من الاكاديميين والعلميين الذين لا تتوافر لهم فرص للعمل في اقتصاد المناطق المحتلة أو بالاقتصاد الاسرائيلي هم أكثر فئة تتعرض للهجرة. فقد كان عددهم، سنة ١٩٧٢، في الضفة والقطاع، ٤٦٤٩ عاملاً وأصبح، سنة ١٩٧٨، ٢٧٩٩ عاملاً فقط.

أما فئة العمال الفنيين والتقنيين، فقد حافظت نسبتهم على ثباتها؛ مما يشير إلى أن أية زيادة، في عدد العاملين من هذه الفئة، محكوم عليها بالهجرة. وينطبق ذلك، أيضاً، على العمال الاداريين والمكتبيين وعمال المبيعات.

ويتضح أن الزيادة التي حصلت في أعداد العاملين اقتصرت على العمال المهرة وغير المهرة، خصوصاً العاملين بأجر منهم، في قطاعات الصناعة والمناجم والبناء والمواصلات. أما العمال الزراعيون، فقد انخفض عددهم خصوصاً العاملين بأجر منهم، بسبب تضرر قطاع الزراعة في المناطق المحتلة، كما ان نسبة قليلة من العمال الزراعيين عملت في الزراعة في اسرائيل. وقد كان التوجه أكثر نحو الصناعة والبناء.

الجدول رقم١٧
العاملون في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المهنة
للسنوات ١٩٧٢ – ١٩٧٨

	١٩٧٢	١٩٧٣	(٦) ١٩٧٤	(٧) ١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	(٨) ١٩٧٨
الضفة الغربية، مجموع بالآلاف	١٢٥,٢	١٢٦,٤	١٣٧,٦	١٣٢,٥	١٢٩,٧	١٢٧,٣	١٣٦,٥
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١ – عمال أكاديميون وعلميون	٢,٩	١,٦	١,٧	١,٧	١,٨	١,٧	١,٨
٢ – عمال فنيون وتقنيون وما شابه	٤,٩	٦,٤	٦,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٤	٦,٢
٣ – عمال اداريون	٠,٩	٠,٨	٠,٧	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٠,٥
٤ – عمال مكتبيون وما شابه	٢,٦	٢,٧	٢,٤	٢,٨	٢,٩	٢,٦	٢,٥
٥ – عمال مبيعات	٩,٣	٩,١	٨,٥	٩,٤	١٠,٢	١٠,٦	٩,٥
٦ – عمال خدمات	٦,١	٦,٢	٦,١	٦,٤	٦,٦	٧,٠	٦,٩
٧ – عمال زراعيون	٣٠,٤	٢٦,٥	٢٩,٧	٢٧,٣	٢٧,٨	٢٧,٦	٢٧,٧
٨ – عمال مهرة في الصناعة والمناجم والبناء والمواصلات وما شابه	٢٣,٢	٢٦,٤	٢٣,٧	٢٤,٨	٢٤,٢	٢٣,٩	٢٥,٧
٩ – عمال آخرون في الصناعة والمواصلات والبناء وعمال غير مهرة	١٩,٧	٢٠,٣	٢١,١	٢٠,٦	١٩,٦	١٩,٥	١٩,٢
قطاع غزة مجموع بالآلف	٦٣,٦	٦٨,٢	٧٢,٩	٧٢,٦	٧٦,١	٧٧,٢	٨٠,٤
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١ – عمال أكاديميون وعلميون	١,٦	١,١	٠,٨	٠,٦	٠,٨	٠,٨	٠,٥
٢ – عمال فنيون وتقنيون وما شابه	٦,٦	٦,٢	٦,٧	٦,١	٦,٤	٦,٦	٦,٥
٣ – عمال اداريون	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٤
٤ – عمال مكتبيون وما شابه	٣,٨	٣,١	٣,٣	٢,٩	٣,٠	٣,٤	٢,٧
٥ – عمال مبيعات	١٢,٩	١٢,٦	١٢,٢	١٢,٣	١٢ ٢	١١,٧	١١,١
٦ – عمال خدمات	٧,٧	٧,٥	٧,٨	٨,٦	٨,١	٨,٦	٧,٦
٧ – عمال زراعيون	٢٩,١	٢٨,٨	٢٦,٨	٢٢,٧	٢٣,٠	٢٢,٦	٢١,٥
٨ – عمال مهرة في الصناعة والمناجم والبناء والمواصلات وما شابه	٢٢,٦	٢٢,٤	٢٥,٩	٢٤,٧	٢٣,٧	٢٤,٧	٢٨,٤
٩ – عمال آخرون في الصناعةوالمواصلات والبناء وعمال غير مهرة	١٥,١	١٧,٨	١٦,٠	٢١,٥	٢٢,١	٢١,٠	٢١,٣

ويبينّ الجدول رقم ١٧ أن نسبة العاملين من هؤلاء، في قطاع غزة، أصبحت سنة ١٩٧٨، أعلى منها في الضفة الغربية بعد أن كان الحال هو العكس سنة ١٩٧٢؛ مما يشير إلى هجرة هذه الفئة من الضفة الغربية. ورغم أن نسبة العاملين بأجر من هذه الفئة كانت، سنة ١٩٧٨، في الضفة الغربية، أعلى منها في قطاع غزة، إلا أن معدل ارتفاعها في قطاع غزة أعلى. وقد حصل ارتفاع واضح في نسبة العمال غير المهرة في قطاع غزة من العاملين والمستخدمين بأجر، بينما سجلت هذه النسبة ثباتا نسبيا في الضفة

الغربية، كما حصل ارتفاع في نسبة العاملين في الخدمات بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل ثباتٍ نسبي في نسبة العاملين منهم في المنطقتين؛ وذلك يدل على أن هؤلاء يعملون بأجر في اسرائيل.

والواضح أن التغيرات التي تمت الاشارة إليها هي تغيّرات حصلت في مجموع اعداد العاملين والعاملين بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي التي تضم العاملين في اسرائيل ومعظم هؤلاء هم عمال بأجر، مما يجعل التغيرات في توزع العاملين حسب المهنة أوضح لدى فئة العاملين بأجر كما يبين الجدول رقم ١٨.

الجدول رقم١٨

توزع العاملين بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة

حسب المهنة للسنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٨(٩)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الضفة الغربية، مجموع بالآلاف	٧١,٨	٧٢,٩	٨٠,٠	٧٦,٦	٧٤,٧	٧٤,٠	٧٦,١
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عمال فنيون وتقنيون وما شابه	٤,٦	٢,٤	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٦	٢,٦
عمال اداريون	٨,١	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٨	١٠,٤	١٠,٦	١٠,١
عمال مكتبيون وما شابه	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٣
عمال مبيعات	٤,٠	٤,٥	٤,٥	٤,٤	٤,٨	٤,٢	٣,٨
عمال خدمات	١,٧	١,٨	١,٨	١,٤	٢,٠	٢,٣	٢,٠
عمال زراعيون	٨,٥	٨,٠	٨,٠	٨,٧	٩,٥	١٠,٢	١٠,٤
عمال مهرة في الصناعة والمناجم والبناء والمواصلات وما شابه	١٣,٥	١٠,٠	١٠,٠	٩,٥	٩,٥	٩,٧	٨,٠
عمال آخرون في الصناعة والمواصلات	٢٦,٥	٢٩,٦	٢٩,٦	٢٩,٢	٢٩,٠	٢٨,٧	٣٢,١
والبناء وعمال غير مهرة	٣٢,١	٣٢,٨	٣٢,٨	٣٢,٨	٣١,٩	٣١,٢	٣٠,٧
قطاع غزة مجموع بالآلاف	٤٢,٩	٤٦,١	٤٨,٩	٤٩,٤	٥١,٤	٥١,٨	٥٢,٦
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عمال أكاديميون وعلميون	٢,١	١,١	١,٢	١,٠	١,٢	١,٢	٠,٩
عمال فنيون وتقنيون وما شابه	٩,٣	١٠,٥	٩,٨	٨,٩	٩,١	٩,٥	٩,٣
عمال اداريون	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
عمال مكتبيون وما شابه	٥,٤	٤,٢	٤,٥	٤,٠	٤,٥	٤,٦	٣,٩
عمال مبيعات	٠,٩	١,٠	٠,٤	٠,٦	٠,٨	١,٠	٠,٧
عمال خدمات	٨,٤	٨,٤	٩,٠	٩,٣	٩,٧	١٠,٤	٩,٥
عمال زراعيون	٣٣,٨	٣٢,٠	٢٩,٠	٢٢,٣	٢٠,٥	١٩,٩	١٨,٧
عمال مهرة في الصناعة والمناجم والبناء والمواصلات وما شابه	٢٠,٧	١٩,٤	٢٥,٤	٢٥,١	٢٣,٨	٤٢,٢	٢٨,١
عمال اخرون في الصناعة والمواصلات والبناء وعمال غير مهرة	١٨,٩	٢٢,٤	٢٠,٤	٢٨,٥	٣٠,٢	٢٩,٠	٢٨,٧

كما أن التغيرات التي حصلت في التوزع حسب المهنة لها علاقة بالعمل في اسرائيل، أو الهجرة من حيث انخفاض نسبة العاملين في الزراعة وارتفاع نسبة العاملين في البناء، والنقص في نسبة العاملين الاداريين.

وقد استقطب سوق العمل الاسرائيلي الفئات الشابة من عمال الضفة والقطاع. ونظراً لأن الطلب كان أشدّ على العمال المهرة وغير المهرة في الصناعة والبناء، فقد اختلف توزع العمال حسب المهنة باختلاف فئات الأعمار؛ حيث يبين الجدول رقم ١٩ أن التوزع على المهن المختلفة يختلف من فئة عمر إلى أخرى.

الجدول رقم ١٩
العاملون في الضفة الغربية وقطاع غزة
حسب المهنة والسن للعام ١٩٧٨(١)

	١٤ - ٢٤	٢٥ - ٥٤	٥٥ +
الضفة الغربية، المجموع بالآلاف	٤٣,٢	٧١,٠	١٧,٣
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أعمال مهن علمية، حرة، مدراء وموظفون	٦,٢	١٥,٠	٥,٨
عمال مبيعات	٥,٦	١٠,٤	١٥,٦
عمال خدمات	٦,٧	٦,٦	٨,٧
عمال زراعة	٢٢,٩	٢٥,٥	٤٩,١
عمال مهنيون في الصناعة	٣٣,١	٢٥,٤	٨,٧
عمال آخرون في الصناعة	٢٥,٥	١٧,١	١٢,١
قطاع غزة، المجموع بالآلاف	٢٨,٨	٤٣,٤	٨,٢
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أعمال مهن علمية، حرة، مدراء وموظفون	٢,٤	١٦,٢	٤,٩
عمال مبيعات	٦,٣	١١,٨	٢٤,٧
عمال خدمات	٦,٧	٧,٦	١١,١
عمال زراعة	٢٢,٣	١٨,٠	٣٧,١
عمال مهنيون في الصناعة	٣٤,١	٢٧,٧	١١,١
عمال آخرون في الصناعة	٢٨,٢	١٨,٧	١١,١

فعلى سبيل المثال، ترتفع نسبة العاملين في الصناعة (المهنيين وغير المهنيين) من فئة العمر ١٤ - ٢٤ لتشكل، في الضفة الغربية، أكثر من ٥٨٪ من مجموع العاملين من هذه الفئة، وفي قطاع غزة، أكثر من ٦٢٪ منها. وبينما تنخفض نسبة عمال المهن العلمية والحرة والمدراء والموظفين، في هذه الفئة خاصة في قطاع غزة، ترتفع نسبة فئة العمر ٢٥ - ٥٤ في كل من المنطقتين. ويلاحظ أن التوزع المهني للعمال من هذه الفئة أكثر انسجاما من الفئتين الأخريين. ويشكل العاملون في الصناعة (مهنيين وعاديين) أعلى نسبة من العاملين في هذه الفئة. أما العاملون في الزراعة منهم في الضفة الغربية فيشكلون أعلى نسبة من هذه الفئة بينما تقل نسبتهم في قطاع غزة.

أما الفئة الثالثة فتتميز بارتفاع نسبة العاملين في الزراعة منهـا، فهم يشكلون نصف العاملين من هذه الفئة في الضفة الغربية وأكثر من ثلثهم في قطاع غزة. كما ترتفع نسبة عمال المبيعات إلى ربع العاملين في قطاع غزة. ويلاحظ، أيضا، أن العمال الذين تجاوزت أعمارهم ٥٥ سنة في الضفة الغربية يعودون للعمل في الزراعة في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، فهم يتوزعون بين العمل في الزراعة أو في المبيعات.

وقد أدى عدم توافر فـرص للعمل، في السـوق الاسرائيليـة، للعمال الاداريـين والاكاديميين والفنيين والتقنيين، وبخاصة في الضفة الغربية، مقابل ازدياد الطلب على العمال غير المهرة، إلى هجرة الفئة الأولى ومن ثمّ تدني المستوى التعليمي للعمال في الضفة الغربية بشكل خاص.

الجدول رقم ٢٠
العاملون في الضفة الغربية وقطاع غزة
حسب سنوات الدراسة

	الضفة الغربية (١١)					الضفة الغربية				
		سنوات الدراسة					سنوات الدراسة			
	بالآلاف	صفر	١ – ٦	٧ – ٨	+ ٩	مئوي	صفر	١ – ٦	٧ – ٨	+ ٩
المجموع	١٣١,٥	٣٤,٦	٤٩,٨	١٧,٦	٢٩,٥	١٠٠,٠	٢٦,٣	٣٧,٩	١٣,٤	٢٢,٤
منهم في المدن	٣٤,٧	٤,٥	١٣,٦	٥,٤	١١,٢	١٠٠,٠	١٣,٠	٣٩,٠	١٥,٦	٣٢,٤
منهم في القرى	٨٥,٤	٢٧,٥	٣١,٧	١٠,٢	١٦,٠	١٠٠,٠	٣٢,٢	٣٧,٢	١١,٩	١٨,٧
		قطاع غزة (١٢)					قطاع غزة			
المجموع	٨٠,٤	١٧,٧	٢٧,٣	٨,٧	٢٦,٧	١٠٠,٠	٢٢,٠	٣٤,٠	١٠,٨	٣٣,٢
منهم في المدن	٤١,٢	٨,٤	١٥,٤	٤,٥	١٢,٩	١٠٠,٠	٢٠,٤	٣٧,٤	١٠,٩	٣١,٣
منهم في القرى	٣١,٨	٧,٤	٩.٧	٣,٠	١١,٧	١٠٠,٠	٢٣,١	٣٠,٨	٩,٣	٣٦,٨

ويبين الجدول رقم ٢٠ ارتفاع نسبة الاميّة بين العاملين في المنطقتين إلا أنها في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة. وتعتبر أعلى نسبة للعمال هي بين الذين يتراوح مؤهلهم التعليمي ما بين ١ – ٦سنوات دراسية. ويتضح من الجدول رقم ٢٠ أن نسبة العمال الذين اتموا السنوات الثمانية الأولى للدراسة هي في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، وترتفع بالمقابل نسبة العمال الذين تجاوزوا هذه الفترة الدراسية في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية. وهذا مؤشر آخر لهجرة العمال الذين يرتفع مستواهم التعليمي في الضفة الغربية. ويوضح الجدول المذكور، أيضا، أن نسبة العمال الأميين، في المدن، تقل كثيرا عنها في القرى؛ بينما ترتفع نسبة العمال الذين تلقوا سنوات معينة من الدراسة، في المدن، عنها في القرى كلما ازدادت سنوات الدراسة. مما يشير إلى أنه، اضافة إلى توافر فرص التعليم لسكان المدن أكثر من توافرها لسكان القرى، واضطرار كثير من الطلاب في القرى إلى ترك دراستهم للالتحاق بذويهم للعمل في الأرض، فإن هجرة

العمال الفنيين والأكاديميين من القرى أعلى منها في المدن؛ حيث، تتوافر في المدن، فرص أكثر للعمل منها في القرى خاصة في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، فإن الفارق، في نسبة الأمية، بين عمال المدن وعمال القرى أقل مما هو عليه في الضفة الغربية. وترتفع الاميّة بين عمال القرى أكثر من ارتفاعها لدى عمال المدن، إلا أن نسبة الذين تلقوا دراسة تزيد عن ٩ سنوات هي، في القرى، أكثر منها في المدن. والواقع أن ارتفاع نسبة اللاجئين في قطاع غزة، وتوافر مدارس وكالة الغوث، فيها، يقلل من نسبة الاميّة في المدن ويجعلها أقل منها في القرى. غير أن هذه المدارس تغطي التسع سنوات الاولى من الدراسة فقط، مما يجعل هذه النسبة تنخفض بعد ذلك. ولذلك فإن نسبة العمال الذين تلقوا تعليماً لمدة تزيد عن ٩ سنوات تقل في المدن عنها في القرى.

الجدول رقم٢١

العاملون في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المهنة وسنوات الدراسة للعام ١٩٧٨(١٣)

	صفر	١-٦	٧-٨	+٩
المجموع بالآلاف	٣٤,٦	٤٩,٨	١٧,٦	٢٩,٥
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أعمال مهن علمية، حرة، مدراء وموظفين	٠,٩	٢,٦	٤,٠	٤٠,٣
عمال مبيعات	٦,٩	١١,٨	٩,١	٩,٢
عمال خدمات	٦,٩	٨,٠	٦,٨	٥,٤
عمال زراعة	٥٨,٧	٢٤,١	١٣,١	٦,٤
عمال مهنيون في الصناعة	٩,٥	٣١,٠	٤٣,٧	٢٥,١
عمال آخرون في الصناعة	١٧,١	٢٢,٥	٢٣,٣	١٣,٦
قطاع غزة المجموع بالآلاف	١٧,٧	٢٧,٣	٨,٧	٢٦,٧
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أعمال مهن علمية، حرة مدراء وموظفين	١,٧	٣,٧	٤,٦	٢٥,٨
عمال مبيعات	١٥,٨	١١,٧	٩,٢	٧,٥
عمال خدمات	٩,٦	٩,٢	٥,٧	٤,٩
عمال زراعة	٣٨,٤	١٩,٨	١٩,٥	١٢,٤
عمال مهنيون في الصناعة	١٥,٣	٣٢,٩	٣٦,٩	٢٨,٨
عمال آخرون في الصناعة	١٩,٢	٢٢,٧	٢٤,١	٢٠,٦

ويبين الجدول رقم ٢١ أن نسبة الأميّة ترتفع بين العاملين في قطاع الزراعة، حيث تصل، في الضفة الغربية، إلى أكثر من النصف؛ وفي قطاع غزة، إلى أكثر من الثلث. كما يرتفع المستوى التعليمي للعمال المهنيين في الصناعة عن العاملين في المهن الأخرى وهي تصل، في الضفة الغربية، إلى ٤٣,٧٪ من العمال الذين تلقوا، ما بين ٧و٨ سنوات،

وفي قطاع غزة تصل إلى ٣٧٪ إلا أن نسبة العمال المهنيين الذين تلقوا تعليما يزيد عن ٩ سنوات دراسية، برغم ارتفاعها في قطاع غزة، منخفضة، في الضفة الغربية، مقارنة بنسبة العمال الذين تلقوا سنين مماثلة من التعليم ويعملون في المهن العلمية والحرة والادارية والوظيفية. ويتضح من الجدول المذكور أيضا أنه بازدياد سنوات الدراسة يزداد الميل للانتقال من الزراعة إلى الصناعة. فبعد أن كان العمال الزراعيون يشكلون ٥٨,٧٪ من العمال الأميين انخفضت نسبتهم إلى ٢٤٪، ثم إلى ١٣٪، ثم إلى٦٪، في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة؛ فقد انخفضت نسبتهم من ٣٨٪ إلى ١٩,٨٪، ثم إلى ١٩,٥٪، ثم إلى١٢,٤٪. أما عمال الصناعة، فبعد أن كانوا يشكلون ٢٧٪ من العمال الأميين في الضفة الغربية و٣٤,٥٪ في قطاع غزة ارتفعت نسبتهم إلى٥٣,٥٪، ثم إلى ٦٧٪، ثم انخفضت قليلاً لتحتل المرتبة الثانية بعد نسبة العاملين في المهن الحرة. أما في قطاع غزة، فقد ارتفعت نسبة العاملين في الصناعة من ٣٤,٥٪ من الأميين إلى ٦٥,٦٪ من الذين أنهوا المرحلة الابتدائية و٦١,٠٪،ثم انخفضت إلى ٤٩,٤٪.

يتضح مما سبق أنه كلما ارتفع المستوى الفني والأكاديمي للعمال كلما ارتفعت قابليتهم للهجرة؛ وذلك بالرغم من حاجة الكثير من المؤسسات، في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى الخبرة الفنية الضرورية لتطويرها. ولكن نظراً لأن التعليم الفني القائم حالياً في المناطق المحتلة لا يتطابق مع ضرورات الانتاج، فإن آلاف المتخرجين من هذه المعاهد لا يتم استيعابهم؛ وهم محكومون، إما بالعمل في اسرائيل، إن توفر لهم ذلك، أو بالهجرة. ومنذ سنة ١٩٧٤، أخذ الطابع العام لهجرة العمال يكتسب صفة هجرة العمال الأكاديميين والفنيين، حيث أصبحت المناطق المحتلة أهم مصدر لتصدير الخبرة الفنية لدول الخليج والأردن.

ونظراً لحاجة السوق الاسرائيلية للأيدي العاملة غير الماهرة، وإلى الأيدي العاملة الماهرة في قطاعات الصناعة والزراعة والبناء، فقد ارتفعت، في المناطق المحتلة، نسبة العمال الأميين على الذين تلقوا سنوات محدودة من الدراسة، وهذا أوضح في الضفة الغربية منه في قطاع غزة، حيث مجال الهجرة مفتوح أكثر للعمال الأكاديميين والاداريين.

وقد نتج عن هجرة الأكاديميين من جهة وزيادة الطلب في السوق الاسرائيلية على فئة العمال غير الفنيين من جهة أخرى، أن ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة. ولكن هذا مؤشر مضلل إلى «بلترة» عمال المناطق (بمعنى تحولهم إلى بروليتاريا): حيث أن الزيادة في القوة العاملة في قطاع الصناعة لم تتم في اقتصاد المناطق نفسها، وإنما هي ناتجة عن تزايد تمركز العمال في قطاع الصناعة في اسرائيل، أي ان العمال التحقوا بقطاع الصناعة خارج دائرة الانتاج المحلي، وان تمركزهم، في هذا القطاع، لا يشير إلى تحولهم إلى بروليتاريا كما يحاول بعض الباحثين تصوير تحولهم.

(١) *Administered Territories Statistics*, Quarterly, Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1979, Table 17, p.141.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ص١٤٢

(٦) *Statistical Abstract of Israel 1975*, Table XXVI/25, p. 709.

(٧) المصدر نفسه، ص٧٢٩.

(٨) المصدر نفسه، ص٧٤٣.

(٩) المصدر نفسه

(١٠) Administered Territories.., *op. cit*, p. 144

(١١) المصدر نفسه، ص١٤٥

(١٢) المصدر نفسه، ص١٤٦

(١٣) المصدر نفسه، ص١٤٥

محمد سليمان

التطور الديمغرافي العربي في اسرائيل: واقع ... وتوقعات

١ – مؤشرات الزيادة الطبيعية

بعد سنة ١٩٤٨، حدث تغير جذري في البنية الديمغرافية فوق مساحة الأرض التي اقيمت عليها **دولة اسرائيل** في القسم الغربي من فلسطين الواقع ضمن حدود الهدنة العامة لعامي ١٩٤٨ و١٩٤٩، التي وُقّعت بين الدول العربية واسرائيل، ورسمت بموجبها خطوط وقف اطلاق النار بين الدول العربية المجاورة لفلسطين وبينها

لقد بلغ عدد سكان فلسطين، يوم ١٩٤٨/١٢/٣١، كما أشار تقرير كلّاب، رئيس اللجنة الخاصة بفلسطين والتابعة للامم المتحدة، ١,٤٢٧,٠٠٠ نسمة، وكان يقيم منهم في القسم الشرقي من فلسطين (أو ما عرف، فيما بعد، باسم الضفة الغربية) ٤٦٧,٠٠٠ نسمة، وكان ٧٣,٠٠٠ نسمة يقيمون في غزة، وكان هنالك ٢٢ ألف مواطن بدوي يتوزعون بين المنطقتين.

وأشار كلّاب، أيضاً، إلى ان ٧٢٦ ألف مواطن فلسطيني شُردوا من ديارهم نتيجة المعاملة الوحشية التي واجهتهم السلطات الصهيونية بها. واستقر منهم في شرقي فلسطين ٢٨٠ ألف نسمة، وفي قطاع غزة ١٩٠ ألف نسمة؛ وهاجر منهم ١٠٠ ألف نسمة إلى لبنان، فيما هاجر إلى سوريا ٧٥ ألف نسمة، وإلى مصر سبعة آلاف نسمة، وإلى العراق أربعة آلاف نسمة.

ولم يبق من عرب في فلسطين التي اقيمت عليها دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ سوى ١٥١ ألف مواطن يقطن معظمهم في الجليل والمثلث في شمال فلسطين، وفي منطقة النقب جنوبها.

ومما ساعد على تفريغ البلاد من أصحابها الشرعيين، وأتاح للصهيونية ممارسة كل ما تستطيع لترحيلهم، صدور **قرار التقسيم**، في ١٩٤٧/١١/٢٩، بما تضمنه من تأكيد

هذا القسم هو الأول من هذه المادة، وسينشر القسم التالي في العدد القادم

على قيام دولتين. فلسطينية عربية، ويهودية: وانهاء الانتداب البريطاني، على أن يظل، في كل دولة، مواطنون عرباً ويهوداً بحسب مقتضيات امتلاكاتهم واقاماتهم ورغبتهم في الاستمرار في اطار هذه الدولة أو تلك، أو عدم رغبتهم في ذلك. ولأن تطبيق القرار كان يمنع الحركة الصهيونية من تحقيق أطماعها التوسعية، بشكل كامل، باشرت، منذ الاعلان، عن صدور القرار بتنفيذ عملية طرد واسعة للفلسطينيين من المساحة التي خصصها القرار للدولة اليهودية: وذلك ليخلص الصهيونيون دولتهم من وجود أي فلسطيني فيها في المستقبل

وقرار التقسيم رقم ١٨١ الذي صدر عن اجتماع الدورة الثانية للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧، نص على قيام الدولة الفلسطينية على مساحة ١١,١٠٠ كيلومتر مربع أي على ٤٢٪ من مساحة فلسطين، ويكون عدد سكانها، وفق خريطة الحدود المرسومة لها، واعتماداً على المعطيات التي وفرتها اللجنة الخاصة، بتقريرها المسمى الوثيقة أ/ج ع/٣٦٤[١]، بعد عملية مسح واحصاء شاملين، ٧٣٥ ألف نسمة، منهم ٧٢٥ ألف فلسطيني و١٠ آلاف يهودي

ووفق القرار، تقوم الدولة اليهودية على ١٤,٠٠ كيلو متر مربع أي على ٥٦٪ من مساحة فلسطين وعدد سكانها ٩٩٥ ألف نسمة، منهم ٤٩٨ ألف يهودي و٤٩٧ ألف فلسطيني. أما مدينة القدس، فتصبح دولية يسكن فيها ٢٠٥ آلاف نسمة منها ١٠٥ آلاف عربي و ١٠٠ ألف يهودي.

لكن القيادة الصهيونية طردت بالارهاب كل من استطاعت طرده من الفلسطينيين، ولم يبق في اطار دولتها، وفق القرار ١٨١، سوى بضعة آلاف من السكان العرب على الكرمل، وفي حيفا، وجسر الزرقاء، واعداد قليلة جداً في بعض المناطق الاخرى

وعندما نجحت الصهيونية في اقامة دولتها وفي منع قيام الدولة الفلسطينية، مستفيدة، في ذلك، من الظروف الصعبة التي كان الشعب الفلسطيني يواجهها، ومن هزيمة الجيوش العربية في فلسطين، ومن دعم الدول الاستعمارية. بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، قامت بتوسيع رقعة هذه الدولة؛ حيث سلب ما يقارب نصف مساحة الأرض التي أقر قرار التقسيم اقامة الدولة الفلسطينية عليها، وقامت، بعد ذلك، بتشريد السكان العرب من تلك المساحة من الأرض.

وكانت، من بين احدى العمليات الأولى لطرد السكان الفلسطينيين إلى خارج الحدود، أو نقلهم من قراهم إلى أماكن أخرى بالقوة، ثم الاستيلاء على أملاكهم وتغيير معالمها بشكل كامل، وتبديد الحالة الديمغرافية للوحدة الجغرافية القرية أو التجمع، عملية اخلاء قرية أقرت من سكانها يوم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨ واجلائهم بالقوة إلى بلدة الرامه. وتتالت من ثمّ عمليات الطرد والتشريد. فيوم ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، شرد سكان كفربرعم بالطريقة نفسها أيضا. أما أهالي قرية كفرعنان، فقد طردوا يوم ٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩ من منازلهم، وذلك بعد أن أجبر نصفهم على

التوجه إلى المثلث، حيث لجأوا إلى شرقي فلسطين. وحين تقدم من بقي من سكان القرية، بعد مرور ثلاث سنوات على طردهم، بشكوى إلى المحكمة الاسرائيلية العليا، طالبين اعادتهم إلى قريتهم، نسف الجيش الصهيوني بيوت القرية. هذا، ولا يزال، حتى الآن، عدد من أهالي كفرعنان يعيشون في بلدة الرامه.

ويوم ٢٨/٢/١٩٤٩، وضع أكثر من ٧٠٠ لاجيء كانوا يعيشون في قرية كفرياسيف، في سيارات نقل، وأرسلوا إلى خط التماس مع الجبهة العربية التي كان يرابط عليها، يومذاك، الجيش العراقي، واجبروا على اجتياز الحدود ليعيشوا لاجئين في شرقي فلسطين. وكان أولئك المواطنون، قد التجأوا إلى قرية كفرياسيف بعد أن اجبروا على ترك قراهم المجاورة أثناء نشوب الحرب في الجليل.

ويوم ٢٥/٣/١٩٤٩، وبعد اجراء عملية تفتيش واسعة ودقيقة في قرية الرامه، اعتقلت قوات الجيش الاسرائيلي ٢٨ فلسطينياً، ونقلتهم إلى الحدود واجبرتهم على اجتيازها إلى شرقي فلسطين.

وفي الخامس من حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٩، طوقت قوات الجيش والشرطة ثلاث قرى في الجليل هي الخصاص وقبطية والجاعونه، وطردت سكانها إلى منطقة صفد، وأبعدت البعض منهم إلى خارج الحدود.

ويوم ٢٤/١/١٩٥٠، وصلت وحدة من رجال الجيش قرية الغابسية في الجليل، وأنذرت السكان بالرحيل خلال يومين، وإلا فإنهم سيطردون إلى ما وراء الحدود. وحينما رأى السكان أنه لا بد من ذلك، تركوا قريتهم مكرهين، وانتقلوا إلى قرية دنون التي كانت هي الاخرى متروكة أيضاً[٢].

وفي اوائل آذار (مارس) سنة ١٩٥٠ طرد سكان قرية البطاط من بيوتهم بالقوة.

ويوم ٧/٧/١٩٥٠، قام الجيش الاسرائيلي بعملية تفتيش واسعة وهمجية لقرية «أبو غوش» القريبة من القدس، نقل على أثرها نحو مئة من السكان إلى جهة مجهولة

وفي ١٧/٨/١٩٥٠ تسلم سكان بلدة المجدل (التي يسمونها اليوم أشكلون) أوامر بالطرد، ثم بدأ نقلهم إلى خطوط الهدنة نحو قطاع غزة، وقد استغرقت عملية الطرد ثلاثة أسابيع كاملة.

وفي اوائل شباط (فبراير) سنة ١٩٥١، طرد إلى خارج الحدود سكان ١٣ قرية فلسطينية صغيرة تقع في وادي عارة في المثلث.

ويوم ١٧/١١/١٩٥١، طوقت وحدة من الجيش خربة الخويشات الواقعة قرب ام الفحم في المثلث، وطردت سكانها، ثم نسفت بيوتهم بعد ذلك[٣].

واضافة إلى هذا النمط من التبديد الديمغرافي المتمثّل بعمليات **الطرد الجماعية** التي كانت تتم بتنفيذ حرفي للقرارات الصادرة بشأنها، كانت هناك نمطية **الطرد**

الانتقائي الذي كان يتم عبر اختيار بضع عشرات من الرجال من كل قرية، وطردهم إلى خارج الحدود لتلحق بهم عائلاتهم التي لا يمكنها الاستمرار في غياب المعيل.

وفي هذه النمطية الأخيرة من الطرد، كانت تجري بعض التعديلات الاستثنائية على القرارات الصادرة بشأنها، حيث كان يسمح لبعض المطرودين بالرجوع. وقد تبين أنه حتى عام ١٩٥٢ كان مجموع من صدرت لمصلحتهم أوامر عودة ٨٦٥ شخصاً فقط.

ومع أن أهداف الطرد كمنت، في البداية، وراء الأسباب الأمنية، إلا أنه استمر حتى بعد استتباب أوضاع الدولة وبلوغها خمس سنوات من العمر.. فمثلاً، في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٣ طرد سكان قرية ام الفرج الواقعة قرب نهاريا، ونسفت منازل القرية بعد ذلك، ودمرت بأكملها[٤] وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٣، طردت سبع عائلات من قرية الريحانية في الجليل على الرغم من أن المحكمة العليا أصدرت قراراً بعدم قانونية هذا الطرد ومن الشهود الحق على عسف تلك العملية الأخ علي اسحق عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الفلسطينية، الذي طرد وأهله حين كان طفلاً، مع تلك العائلات.

ويوم ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٥٦، أجبرت قبيلة البقاره على مغادرة بلدة البقاره وأراضيها بالقوة العسكرية، مما اضطرها للجوء إلى سوريا[٥].

وفي النقب، حيث كان يعيش قرابة ٤٨ ألف مواطن، عام ١٩٤٨، قامت السلطات الصهيونية بإبعاد معظم هؤلاء إلى ما وراء الحدود. ولم يبق منهم في السنوات الاولى لقيام اسرائيل سوى ١٢ ألف مواطن، وحتى هؤلاء لم يسلموا بدورهم من شبح الإبعاد والتهجير، كما جرى لعشيرة المحمديين وبعض الأفخاذ والبطون الاخرى من قبيلة العزازمة الذين طردتهم السلطات من أراضيهم وسلبتها، تم أقامت عليها مستوطنتي حلومه وريفيفيم وحتى في سنة ١٩٥٩، قررت السلطات طرد قبائل بدوية من النقب إلى ما وراء الحدود، ولم يلغ هذا القرار إلا بعد تدخل الامم المتحدة[٦]

وهناك العديد من القرى الفلسطينية، خالية من السكان ومهدمة كلياً، أو جزئياً. فهناك، منها، مثلاً، ٢٠ قرية في قضاء عكا، و٦٨ قرية في قضاء صفد، و٢٣ قرية في قضاء طبريا، و٢٨ قرية في قضاء بيسان، و٦ قرى في قضاء الناصرة. [٧]. بينما يعيش قسم كبير من سكان هذه القرى كلاجئين في وطنهم، كأهالي قرى عمقا وصفورية والمجيدل، والمنصورة ومغار والكويكات والبروه والدامون والرويس وغيرها[٨].

وكانت السلطات الصهيونية قد أجلت، في أوائل السبعينات، **عرب الزنار** عن بيوتهم في الجليل الأعلى بالقوة، واستولت على أراضيهم ويعيش بعضهم اليوم في أبو سنان.

وتواصل السلطات جهودها اليوم لتجميع عرب السواعد، وارغامهم على السكن في مناطق أخرى غير أراضيهم وقراهم، كما لا تزال تواصل محاولاتها لتهجير عرب المفجر القاطنين قرب الخضيرة[٩].

وكنتيجة لهذه الاجراءات العنصرية، انخفضت نسبة السكان العرب في اسرائيل من ٥٢٪ من مجموع السكان بعد صدور قرار التقسيم رقم ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، إلى ١٧،٩٪من مجموع السكان عام ١٩٤٩.

ومع أن عدد السكان الفلسطينيين في اسرائيل كان قد بلغ بتاريخ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، كما أشار تقرير كلاّب ١٥١ ألف نسمة، فإنه قد وصل عام ١٩٥٠ إلى ١٦٠ ألف نسمة بسبب تمكن بعض الفلسطينيين من العودة بطريقة أو بأخرى من جهة، وبسبب الولادات الطبيعية من جهة أخرى. غير أن هذا العدد لم يمثل سوى ١٢،٩٪ من مجموع السكان، الأمر الذي يعكس مستوى ازدياد تدفق موجات الهجرة الصهيونية على فلسطين المحتلة خلال تلك الفترة.

وبمرور الزمن، ورغم ارتفاع أعداد اليهود المهاجرين، فإن عدد الفلسطينيين قد تزايد بشكل ملحوظ، وارتفعت نسبتهم العامة إلى مجموع السكان؛ وكان من المؤكد ارتفاع مستوى هذه النسبة من الزيادة في عدد السكان أكثر، لو لم تكن هنالك هجرة فلسطينية إلى الخارج في الخمسينات، بسبب اشتداد وطأة الارهاب والعنصرية الصهيونية ضد العرب، فقد تراوحت نسبة عدد المهاجرين الفلسطينيين إلى الخارج حينها بين ٠،٤٪ و١،٦٪ من مجمل الزيادة الفلسطينية في عدد السكان. كما ارتفعت في الوقت نفسه نسبة المهاجرين اليهود إلى فلسطين بشكل يتراوح بين ٣١،٦٪ و٥٩،١٪ من مجمل الزيادة اليهودية العامة في عدد السكان، وإن هذا الأمر يعكس بشكل بيّن استقرارية نسبية في عدد السكان الفلسطينيين مقارنة بالمجموع العام للسكان في اسرائيل قبل ٥ حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧.

زيادة طبيعية قياسية

ومع أن نسبة السكان العرب إلى مجموع السكان في اسرائيل لم تتعد، سنة ١٩٦٠، ١١،١٪، إلا أن هذه النسبة كانت تعكس تطوراً ملحوظاً في عدد السكان الفلسطينيين الذين يتوالدون. الأمر الذي يؤكده وصول تلك النسبة إلى ١٢،٥٪ (بدون سكان القدس البالغ عددهم ٧٥ ألف نسمة) في سنة ١٩٧٠، وارتفاع عدد السكان الفلسطينيين سنة ١٩٧٤. كما أشارت الاحصائيات الاسرائيلية إلى أن ٥١٨ ألف نسمة، أي بنسبة ١٥،٢٥٪ من مجموع سكان اسرائيل، يتوزعون ديمغرافيا على ألوية. القدس (بما في ذلك الجزء المحتل سنة ١٩٦٧) بنسبة ١٨،٥٪ من مجموع السكان العرب في اسرائيل، واللواء الشمالي ٤٧،٢٪، ولواء حيفا ١٦٪، واللواء الأوسط ٩،٥٪ ولواء تل - أبيب ١،٦٪، والنقب ٧،٢٪...(١٠)

وإن نظرة مقارنة واحدة تشير إلى أن وتائر التطور الديمغرافي للفلسطينيين في اسرائيل، تسير بازدياد طردي، وبمعدلات كبيرة، كما هو وارد في الجدول رقم (١)...(١١)

جدول رقم ١

عدد السكان (بالآلاف) في السنوات ١٩٤٨ و١٩٦١ و١٩٧٠ و١٩٧١ و١٩٧٧

الألوية	١٩٤٨	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
القدس*	٢.٩	٤.٢	٧٨.٦	٨٤.٤	٨٨.٠	٩٦.١	٩٩.١	١٠٣.٤	١٠٦.٩
حيفا	٢٧.٤	٤٨.٠	٧١.٥	٧٨.٣	٨١.٦	٨٢.٩	٨٥.١	٨٨.٤	٩١.٦
الشمالي	٩٠.٦	١٤٢.٨	٢١١.٠	٢٢٧.٤	٢٣٦.٨	٢٤٤.٧	٢٥١.٠	٢٦٠.٣	٢٦٩.٥
الأوسط	١٦.١	٢٦.٩	٤١.٣	٤٥.٢	٤٧.١	٤٩.٢	٥٠.٩	٥٣.١	٥٥.٥
تل – أبيب	٣.٦	٦.٧	٨.٥	٩.٠	٩.٣	٨.٢	٨.٥	٨.٨	٩.٣
الجنوبي	١٥.٤	١٨.٦	٢٨.٩	٣٢.٤	٣٤.٣	٣٧.٤	٣٩.٢	٤٠.٩	٤٣.٠
المجموع العام	١٥٦.٠	٢٤٧.٢	٤٣٩.٨	٤٧٦.٧	٤٩٧.١	٥١٨.٧	٥٣٢.٨	٥٥٥.٠	٥٧٥.٨

ويتوزع العرب الفلسطينيون في أقضية تلك الألوية، في ثلاث طوائف متآخية تعزز كل منها وحدتها الفعلية في اطار العمق الوطني الفلسطيني بامتدادات جذور قومية قوية للأمة العربية. وقد أثبتت الأيام أن لهذه الوحدة الوطنية من عوامل الرسوخ والثبات ما يمكنها من أن تواجه كل محاولات التفرقة وبث روح النعرة الطائفية التي يحاول الصهيونيون بث سمومها بين الفلسطينيين بغية إيجاد ثغرات في الجسم الفلسطيني، تمكنهم من النفاذ إلى داخله، وممارسة عملية التخريب التي يريدونها بما ينسجم وأهدافهم ومخططاتهم.

وهناك من بين العرب ما نسبته ٨.٢٪ يشكلون الطائفة الدرزية، وما نسبته ١٦.٢٪ مسيحيون. أما المسلمون فيشكلون ٧٥٪ من مجموع السكان(١٢). وهنالك فئات صغيرة جداً يكاد عددها لا يذكر يدينون بعقائد دينية ذات علاقة مباشرة بهذه الطائفة أو تلك من الطوائف الثلاثة، ومن بين تلك الفئات الموارنة، والبهائيون. والجدير بالذكر أن عوامل ديمغرافية بحتة هي التي اقتضت ذكر التقسيمات الدينية هذه، وهي لا تعني شيئاً مهما بالنسبة للفلسطينيين، لكنها ربما عنت لبعض جهات البحث أهمية ما لذلك أوردناها واقتضى التنويه.

ونسبة الزيادة في عدد السكان لا يتحدد التفاوت فيها فقط، اعتماداً على مقارنتها بعدد السكان العرب، أو بمقارنة عدد السكان العرب بالسكان اليهود، أو بعدد السكان

---

* إن السبب الرئيسي للارتفاع الفجائي في عدد سكان القدس، كما هو وارد في الجدول اعلاه، لا يعود إلى نمو طبيعي وانما إلى ضم القسم الغربي من القدس المحتل سنة ١٩٦٧ إلى اسرائيل وادخال سكانه في العمليات الاحصائية السكانية في اسرائيل لمجموع سكان القدس.

العرب في لواء بعددهم في لواء آخر، بل، أيضاً، يمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح على صعيد اللواء نفسه. فهناك فروق واضحة في النمو والتكاثر بين قضاء وقضاء آخر في لواء واحد كما يشير لذلك الجدول رقم (٢) التالي

جدول رقم ٢(١٣)

عدد السكان في الأقضية (بالآلاف)

الألوية	١٩٤٨	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
القدس	٢,٩	٤.٢	٧٨,٦	٨٤.٤	٨٨.٠	٩٦,١	٩٩.١	١٠٣.٤	١٠٦.٩
حيفا قضاء حيفا	٩,١	٢٩.٦	١٨,٦	٢٥,٥	٢٧,٣	٢٨,١	٢٧.٣	٢٧.٨	٢٨.٧
قضاء الخضيرة	١٨,٣	٦٢.٠	٢٩,٤	٤٦.٠	٥١.٠	٥٣.٥	٥٥.٦	٥٧.٣	٥٩.٨
الشمالي قضاء صفد	١,٩	٤.٥	٣.٠	٤.٠	٤.٠	٤,١	٤.٢	٤.٢	٤.٤
قضاء طبريا	٥,١	١٣.٠	٧,٩	١١,٣	١٢.٨	١٣,٣	١١.٨	١٢.٠	١٢.٤
قضاء مرج بن عامر	٣٤,٩	١٠٢,٦	٥٣,٥	٧٨.١	٨٤.٨	٨٨,٤	٩٣,٦	٩٥.٧	٩٩.٢
قضاء عكا	٤٨.٧	١٤٩,٥	٧٨,٤	١١٧.٦	١٢٥.٨	١٣١,٠	١٣٥,١	١٣٩.١	١٤٤,٣
أوسط قضاء هشارون	١٠,٤	٣٣.٧	١٧,٤	٢٥,٩	٢٧.٨	٢٨,٩	٣٠,٦	٣١.٦	٣٢.٦
قضاء بيتح تكفا	٣.٠	١٠.٥	٤.٧	٧.٦	٨.٨	٩,١	٩.٤	٩.٦	١٠.١
قضاء الرملة	٢.٦	١٠,٦	٤.٤	٧.٦	٨,١	٨,٥	٨.٨	٩,٢	١٠.٠
قضاء رخبوت	٠,١	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠.٥	٠,٦	٠.٤	٠.٥	٠.٥
تل - أبيب/يافا	٢,٦	٩,٣	٦.٧	٨.٥	٩.٠	٩,٣	٨.٢	٨.٥	٨.٨
الجنوبي قضاء عسقلان	٢,٤	٠.٤	٠,٣	٠.٥	٠,٦	٠,٦	٠.٣	٠.٣	٠,٤
قضاء بئر السبع	١٣.٠	٤٣,٦	١٨,٣	٢٨.٤	٣١.٨	٣٣,٧	٣٧.١	٣٨,٩	٤٠.٥

فمثلاً، سكان قضاء حيفا في لواء حيفا، الذين بلغوا سنة ١٩٤٨ حوالي ٩١٠٠ نسمة، ارتفعوا، في سنة ١٩٦١، إلى ١٨,٦٠٠ نسمة، فزادت نسبتهم، خلال ١٣ سنة، حوالي ٥٠,٧٪. أما سكان قضاء الخضيرة في اللواء نفسه، فقد ارتفعت نسبة زيادتهم، في الفترة نفسها، حوالي ٦٢٪ ويكمن الوصول إلى نتيجة مماثلة، إذا ما أجرينا مقارنة أولية بين نسبة تطور عدد السكان في قضاء عكا وقضاء طبريا في اللواء الشمالي. وهذا الأمر ينطبق كذلك على نسبة زيادة عدد السكان في كل من قضاءي عسقلان وبئر السبع في اللواء الجنوبي.

غير اننا وبالاعتماد على معطيات الاحصائيات الاسرائيلية نفسها، نجد تفاوتاً كبيراً بين نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين، والزيادة الطبيعية للسكان اليهود. كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (٣) الآتي.

جدول رقم ٣ (١٤)

السنة	عدد السكان	يهود	عرب	ملاحظات
١٩٤٨	٨٣٤.٣١٧	٧١٦.٦٧٨	١١٧ ٦٣٩	الأرقام بالاعتماد على الاحصاء الذي جرى بتاريخ ١٩٤٨/١١/٨
١٩٤٩	١.١٧٣.٨٧١	١ ٠١٣.٨٧١	١٦٠.٠٠٠	الزيادة في عدد العرب في هذه السنة بسبب ضم قرى المثلث العربية إلى اسرائيل في أوائل سنة ١٩٤٩
١٩٥٠	١.٣٧٠.٠٩٤	١.٢٠٢,٩٩٣	١٦٧.١٠٠	
١٩٥١	١.٥٧٧.٨٢٥	١,٤٠٤.٣٩٢	١٧٣.٤٣٣	
١٩٥٢	١.٦٢٩,٥١٩	١.٤٥٠.٢١٧	١٧٩.٣٠٢	
١٩٥٣	١.٦٦٩.٤١٧	١.٤٨٣.٦٤١	١٨٥.٧٧٦	
١٩٥٤	١.٧١٧.٨١٤	١,٥٢٦.٠٠٩	١٩١.٨٠٥	
١٩٥٥	١.٧٨٩.٠٧٥	١ ٥٩٠.٥١٩	١٩٨,٥٥٦	
١٩٥٦	١.٨٧٢.٣٩٠	١.٦٦٧.٤٥٥	٢٠٤.٩٣٥	
١٩٥٧	١,٩٧٥.٩٥٤	١.٧٦٢.٧٤١	٢١٣.٢١٣	
١٩٥٨	٢.٠٣١.٦٧٢	١.٨١٠.١٤٨	٢٢١.٥٢٤	
١٩٥٩	٢.٠٨٨.٦٧٥	١.٨٥٨.٨٤١	٢٢٩.٨٤٤	
١٩٦٠	٢.١٥٠.٣٥٨	١.٩١١.١٨٩	٢٣٩,١٦٩	
١٩٦١	٢.١٧٩.٤٩١	١.٩٣٢,٣٥٧	٢٤٧,١٣٤	الأرقام بالاعتماد على الاحصاء العام بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢
١٩٦٢	٢.٣٣٨.٨٠١	٢,٠٦٨,٨٨٢	٢٦٢.٩١٩	
١٩٦٣	٢,٤٣٠.١٢٥	٢.١٥٥.٥٥١	٢٧٤.٥٧٤	
١٩٦٤	٢,٥٢٥.٥٦٢	٢,٢٣٩.١٧٧	٢٨٦.٣٨٥	
١٩٦٥	٢.٥٩٨,٤٢٤	٢.٢٩٩,٠٧٨	٢٩٩,٣٤٦	
١٩٦٦	٢.٦٥٧,٤١٠	٢.٣٤٤.٨٧٧	٣١٢,٥٣٣	
١٩٦٧	٢.٧٧٢.٨٩٢	٢.٣٨٣,٥٥٤	٣٢٤,٥٢٨	يضاف إلى ذلك عدد سكان القدس القديمة بعد احتلالها في ٦٧/٦/٥
١٩٦٨	٢.٨٤١,٠٧٥	٢,٤٣٤.٨٣٢	٣٣٧,١٨٠	
١٩٦٩	٢,٩١٩.١٧٢	٢,٤٩٦.٤٣٨	٣٥١,٣٠٧	
١٩٧٠	٣,٠٠١,٤٠٠	٢,٥٦١,٤٠٠	٣٦٦.٦٥٦	
١٩٧١	٣,٠٩٥,١٠٠	٢,٦٣٦.٦٠٠	٣٨٢.٣٠٠	

حيث يتضح أن هذه الزيادة تتجاوز، بشكل عام، الأربعين بالألف. وإنها قد بلغت ٣٧,٨ بالألف بين الفلسطينيين سنة ١٩٥٥ مقابل ٢٦.٣ بالألف بين اليهود. ثم ارتفعت إلى ٤٢,٨ بالألف سنة ١٩٦٠ مقابل ١٨,٤ بالألف بين اليهود. وفي سنة ١٩٦٥، ارتفعت إلى ٤٤,٦ بالألف بينهم مقابل ١٦,٢ بالألف بين اليهود. وفي سنة ١٩٧٠، كانت الزيادة الطبيعية ٤٠,٢ بالألف مقابل ١٦,٩ بالألف بين اليهود. وفي سنة ١٩٧٤، كانت الزيادة الطبيعية بين الفلسطينيين ٤٣,٩ بالألف مقابل ١٧,٢ بالألف بين اليهود.

وبمقارنة الأرقام، نجد أن نسبة الزيادة الطبيعية للفلسطينيين تبلغ ٢,٣ ضعف

الزيادة الطبيعية لليهود، وتتضح الفروق في نسبة الزيادة الطبيعية بشكل أكثر عند اجراء مقارنة تفصيلية بين الزيادة العامة للسكان، حيث نجد أنها تبلغ ١٥,٤ بالألف بين اليهود، بينما تصل إلى ٣٤,٦ بالألف بين السكان الفلسطينيين، وقد وصلت في بعض السنين إلى ٤٠,٥ بالألف.

وبالمقابل، فإن نسبة الأطفال الذين يولدون أحياء لدى الفلسطينيين تبلغ ٤٤,٦ بالألف، بينما تبلغ ٢٤,٧ بالألف لدى اليهود[١٥].

والجدول رقم (٤) يوضح عدد الأطفال الذين يولدون أحياء بين الفلسطينيين والوفيات بينهم، ووفيات الأطفال، والمواليد الأموات، والزيادة الطبيعية للفلسطينيين في اسرائيل، في السنوات ١٩٥١، ١٩٥٥، ١٩٦٠، ١٩٦٥، ١٩٧١، ١٩٧٧.

جدول رقم ٤ [١٦]

	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
المواليد الأحياء	٧٢٩٣	٨٣٤٧	١١٠٢١	١٤٨٣٥	٢٠٤٣٦	٢١٠٥٤	٢١٧٥٩	٢٢٦٢١	٢٢٣٨٠	٢٣٦٩٧	٢٣٥٠٦
الوفيات	١٣٩٧	١٥٦٣	١٦٤٩	١٧٩٠	٢٧٨٤	٢٨٢٨	٢٧٣٣	٢٧٣٤	٣٠٠١	٢٧٧٤	٢٩٥٧
وفيات الأطفال	٣٥٦	٥٢٢	٥٢٩	٦٤٤	٧٧٠	٨٤٧	٨٠٧	٨٣٨	٨٨٥	٧٧٩	٧١٥
المواليد الأموات	–	–	١٣١	٢٢٢	٢٥٧	٢٦٧	٢٥٦	٣٠٠	٣٠٤	٢٧٠	٢٧٢
الزيادة الطبيعية	٥٩١٤	٦٧٦٤	٩٣٧٢	١٣٠٤٥	١٧٦٥٢	١٨٢٢٠	١٩٠٢٦	١٩٨٨٧	١٩٣٧٩	٢٠٩٢٣	٢٠٥٤٩

وتبذل السلطات الصهيونية عناية صحية فائقة بالأطفال اليهود الرضع، سواء على صعيد العناية المباشرة بهم، أو عبر التسهيلات التي تقدمها للامهات المرضعات اليهوديات. ومقابل ذلك، فالسلطات تمارس عنصرية تجاه الفلسطينيين، بشكل عام، بحيث يصيب قسط منها الأطفال مما يؤدي بهم إلى الوفاة.

وتهدف السلطات من وراء ذلك إلى تخفيض المعدل العام للزيادة الطبيعية للفلسطينيين في اسرائيل والحفاظ على المستوى الديمغرافي لليهود بشكل يرجى له أن يجاري النمو الديمغرافي الفلسطيني.

ولما كان أسلوب تمويت الرضع بسبب سوء العناية بهم، يكتسب أهمية ديمغرافية خاصة، لما له من أثر على معدل الوفيات العام، كما أن ممارسة هذا الاسلوب تحقق الأهداف المرجوة منها دونما تقديم أسباب علنية للادانة، فهي تجري وفق عمليات تبدو كما لو أنها تلقائية عفوية وغير مقصودة أبداً، لذلك نرى أن السلطات الصهيونية تواصل

امعانها في ممارسة العنصرية ضد الشعب الفلسطيني بشتى الطرق وفي مختلف المجالات، الأمر الذي يعكس نفسه على واقع الامومة والرضاعة والطفولة بشكل عام، وينذر بعواقب ديمغرافية مروعة.

وتقديراً من السكان الفلسطينيين للأهداف العامة للسياسة التي تمارسها السلطات ضدهم، أخذوا على عاتقهم مهمة التصدي لهذه السياسة وافشالها بأكثر من اسلوب. وأبرز هذه الأساليب. الاستمرار في التنديد بهذه السياسة العنصرية، ومواصلة المطالبة بالمساواة في الحقوق الاجتماعية والقومية، والاعتماد على الامكانيـة المحلية في تقـديم الخدمات العامة التي ترفض السلطات تلبيتها، وذلك من خلال مساعدة السلطات المحلية على صعيد المدينة أو القرية، كتعبيد الطرقات، واشادة المجاري، والقيام بأعمال النظافة وتطوير البيئة، واقامة العيادات والمدارس.

ونتيجة لهذه السياسة العـربية السليمـة التي تندرج تحت عنـوان رئيسي هو «نصمد... نصمد... ننمو... نتكاثر... فنحافظ على وجودنا الوطني والقومي»، أفشلت، إلى حد كبير، السياسة الصهيونية التي تعتمد مبدأ «تمويت الرضع» بسبب الامعان في سياسة سوء العناية. وأن النسب المئوية لمعدلات وفيات الرضع بين الفلسطينيين تنخفض تدريجياً ولكن بأرقام ذات أثر، وتكاد تقترب من المعدلات العامة لوفيات الرضع بين اليهود، وإن نظرة مقارنة أولية من خلال الجدول رقم (٥) توضح ذلك

الجدول رقم ٥

	الفلسطينيون٪		اليهود٪	
السنة	ذكور	اناث	ذكور	اناث
١٩٥٤	٥٤.٠	٦٩.١	٣٨.٨	٣٥.٤
١٩٥٧	٦١.٣	٧١.٧	٣٧.٤	٣٢.٢
١٩٦٥	٣٩.١	٤٨.٢	٢٧.١	٢٠.٦
١٩٧١	٣٧.٣	٢٧.١	٢٢.٢	١٦.٨
١٩٧٤	٢٤.٧	١٩.٨	٢١.٥	١٦.٨

ففي حين يشير الجدول إلى أن نسبة معدلات وفيات الرضـع الفلسطينيين، سنة ١٩٥٤، تكاد تساوي ١.٢، نجد أنها، خلال عشرين سنة، قد تقلصت إلى النصف، حيث بلغت تلك النسبة سنة ١٩٧٤ حوالي ١: ٠.٩.

وقد لعب هذا التخفيض، في هذه النسبة، الذي يعني الحد من معدل وفيات الرضّع، دوراً رئيسياً في الحفاظ على نسبة التفوق الفلسطيني في التكاثر السكاني في اسرائيل، الأمر الذي يعبر عن تواصل الانتصار الفلسطيني على الصهيونية في هذا المجال الحيـوي لمقومات استمرار الصراع الديمغرافي الفلسطيني - الصهيوني.

ويتأثر هذا الجانب من الصراع، أيضاً، بالمؤثرات السياسية العامة التي تحكم مستويات هذا الصراع المتواصل. فمثلاً، في أعوام المواجهة العربية – الاسرائيلية الأقل حدة، نجد أن القدرة الفلسطينية على تخفيض وفيات الرضع هي أكبر بكثير منها في السنوات التي تسود فيها المعطيات الحادة للصراع. ويمكن أن نلاحظ أن معدل وفيات الرضع الفلسطينيين في اسرائيل كان للذكور ٥٤,٨٪ وللاناث ٦٩,١٪، سنة ١٩٥٦. وبسبب العدوان الثلاثي في ذلك العام، فإن الاستعدادات الفلسطينية لمواجهة الصهيونية من أجل المطالب الاجتماعية كانت أقل بسبب ارتفاع وتيرة الشوفينية الاسرائيلية وتصاعد حدة العنصرية الصهيونية من خلال ما أفرزته تلك الحرب، الأمر الذي عكس نفسه على امكانات تخفيض معدلات الوفيات الرضع في عام ١٩٥٧، حيث بلغ معدل الوفيات بين الرضع الفلسطينيين في اسرائيل في تلك السنة ٦١,٣٪ للذكور، و٧١,٧٪ للاناث أي زيادة عن السنة السابقة بما نسبته ٦,٥٪ للذكور و٢,٦٪ للاناث.

وفي حين كان معدل وفيات الرضع الفلسطينيين، سنة ١٩٦٦، للذكور، ٣٨,٢٪، فإنه قد ارتفع، في سنة ١٩٦٧، بسبب من أثر حرب حزيران (يونيو) على الفلسطينيين في الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، حتى وصل إلى ٤٣,٧٪ أي بزيادة بمعدل ٥,٥٪ عن السنة السابقة.

والأمر نفسه ينطبق على مستوى التخفيض الذي حدث في سنة ١٩٧٣، وما كان متوقعاً له من ارتفاع كبير في سنة ١٩٧٤، وذلك بسبب حرب ٦ تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٧٣، فقد زادت نسبة وفيات الرضع من الذكور والاناث في نهاية سنة ١٩٧٣، بمعدل ٢,٦٪ عنه في سنة ١٩٧٢. وقد كان من المؤمل أن تصل نسبة التخفيض إلى ما هو أقل من ٢٠٪ بين الذكور و١٨٪ بين الاناث، إلا أن نسبة وفيات الرضع الذكور في سنة ١٩٧٤ وصلت ٢٤,٧٪ عما كان متوقعاً، ووصلت نسبة الاناث في السنة نفسها إلى ١٩,٨٪، أي بزيادة ١,٨٪ عما كان متوقعاً أيضاً[١٧].

شعب فتي

وبرغم ذلك، فإن المؤشر العام لمعدل الوفيات بين الأطفال والرضع الذي يعكس بصورة تلقائية مستويات التطور، يميل إلى الانحدار، فيما المؤشر العام لمعدلات الزيادة يشير إلى الارتفاع، مما سيجعل المحصلة في النهاية لصالح التطور الديمغرافي.

فمثلا، في سنة ١٩٧٤، بلغ عدد المواليد الأحياء في الناصرة وشفا عمرو ١٨٣١ وليداً، فيما كان عدد الوفيات، في السنة نفسها، ٢٥٣ وفية، من بينهم ٦٣ طفلاً، أي بمعدل ٣٤,٤٪.

بينما، بلغ عدد المواليد الأحياء في الناصرة وشفا عمرو، في سنة ١٩٧٧، ١٨٠٧، أي بنقص ٢٤ وليداً. فيما ارتفع عدد الوفيات الاجمالي بزيادة ست وفيات، حيث وصل إلى ٢٥٩ وفية، لكن وفيات الأطفال فيها تناقصت إلى ٤٤ وفية سنة ١٩٧٧، وذلك بمعدل ٢٤,٣٪. وكذلك الحال أيضاً في باقي قرى الجليل وتجمعاته السكانية الفلسطينية، حيث بلغ عدد المواليد الأحياء ١١٥٧٢ وليداً في السنة نفسها، فيما كان عدد الوفيات ١١٥٧ وفيه من بينهم ٣٧٦ طفلاً وذلك بمعدل ٣٢,٥٪.

وفي سنة ١٩٧٧، بلغ عدد الوفيات ٩٥١ وفية بينهم ٥٦٥ طفلاً، أي بمعدل ٣٠.٣٪. وفي النقب بلغ عدد المواليد الأحياء سنة ١٩٧٤ حوالي ٢٠٤١ نسمة، بينما بلغ عدد الوفيات ١٧١ وفية بينهم ٦١ طفلاً، أي بمعدل ٢٩.٩٪ أما في سنة ١٩٧٧، فقد بلغ عدد المواليد الأحياء في النقب ٢٠٥٥ مولوداً، في حين بلغ عدد الوفيات في هذه السنة ١٩٨، من بينهم ٥٣ طفلاً أي بمعدل ٢٥.٨٪[١٨].

إن هذا الأمر يعكس بالضرورة واقع الزيادة الهامة في عدد السكان التي تشهدها المدن والقرى العربية الكبيرة، حيث أخذ عدد القرى التي يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة، يتزايد أكثر فاكثر. الامر الدي سيكون له في المستقبل تاثير كبير في موقع المشاركة البلدية الفلسطينية في مجلس البلديات العامة في وزارة الداخلية الاسرائيلية. والجدول رقم (٦) يوضح مستوى زيادة عدد سكان المدن والقرى العربية في ربع

جدول رقم ٦

المدن والقرى العربية	زيادة عدد السكان	
	١٩٥٠	١٩٧٦
الناصره	٢٠ ٠٠٠	٢٧ ٧ ٠
ام الفحم	٤ ٤٠٠	١٦ ٥٠٠
الطيبه	٥ ١٠٠	١٤ ٤٠٠
شفا عمرو	٣ ٩٠٠	١٣ ٨٠٠
طمره	٣ ٢٠٠	١٠ ٧٠٠
سخنين	٣ ٢٠	١ ١٠٠
الطيره	٣,٦٠	٩ ٦٠٠
باقه الغربية	٣ ٠٠٠	٩ ١٠٠
المغار	٢ ٦٠٠	٧ ٨٠٠
عرابه	٢ ٠٠٠	٧,٦٠٠
دالية الكرمل	٢,٥٠٠	٧,٢٠٠
كفركنا	٢,٣٠٠	٦,٤٠٠
قلنسوه	١ ٨٠٠	٦ ٢٠٠
كفر قاسم	١ ٦٠٠	٦ ٠٠٠
يافة الناصرة	١ ٨٠٠	٥,٩٠٠
كفر قرع	١ ٥٠٠	٥ ٩٠٠
مجد الكروم	١ ٣٠٠	٥,٢٠٠
يركا	١ ٤٠٠	٥,١٠٠
عسفيا	١ ٤٠٠	٥ ١٠٠
المدن المختلطة وزيادة عدد الفلسطينيين فيها		
حيفا	١٨ ٠٠٠	١٤ ٢٠٠
عكا	٤ ٠٠٠	١٢,٦٠٠
يافا (تل أبيب)	٣ ٩٠٠	٧ ٤٠٠
الرمله	١,٨٠٠	٥,٣٠٠

قرن[١٩]، كما يوضح مستويات تطورها التصنيفي من حيث عدد سكانها، حيث أن هناك ١٩ مدينة وبلدة وقرية عربية يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة. وأن هناك أربع مدن مختلطة، وان القسم الأكبر من القرى العربية التي كانت صغيرة ازداد عدد سكانها من ضعفين إلى ثلاثة لتصبح مدناً صغيرة على الرغم من أن السلطات لا تزال تعاملها كقرى، وخير مثال على ذلك أم الفحم التي تشبه مدينة ايلات من حيث عدد سكانها، وكذلك الطيبة، وطمرة، وسخنين، وغيرها

وهذه الأرقام تؤكد صحة ما وصل إليه علي عاشور عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) في تقريره الذي قدمه لمؤتمر بناة السلام الذي انعقد في وارسو في أيار (مايو) سنة ١٩٧٧، حيث جاء فيه عن الوضع السكاني «إن السكان العرب يتكاثرون بنسبة ٤.١٪ كل سنة، وإنهم يضاعفون أنفسهم كل ١٧ سنة... أما اليهود فيحتاجون ٤٤ سنة لمضاعفة أنفسهم »[٢٠]. وإن هذا ليؤكد على ما يتمتع به الفلسطينيون من خصوبة كلية جيدة في جميع فئات عمر الأم، إذا ما قيست بالمعدلات العامة عند الأم اليهودية، وعند الامهات في بلدان كثيرة من العالم. ويمكن ملاحظة تطورات معدل الخصوبة لدى الام الفلسطينية كما يشير اليها الجدول رقم (٧) التالي[٢١]

جدول رقم ٧
معدلات الخصوبة العمرية والكلية للفلسطينيين في اسرائيل

فئات عمر الأم	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
أقل من ٢٠ سنة	١١٦.٨	٩٣.٤	١١١.٧	٨٩.٥	١٠٥.٦	١٠٢.٥	١٠١	٩١.٧	٨٦.٨	٧٩.٢	٧٣.٤
من ٢٠ إلى ٢٤ سنة	٣٢٨.٢	٣٨١.٢	٣٥٩.٨	٣٤١.٤	٣٤١.٠	٣٤٥.٧	٣١٧.١	٣١٨.٣	٣٢٩.٤	٣١١.٧	٢٩٨.٦
من ٢٥ إلى ٢٩ سنة	٣٢٧	٣٩٨.١	٤٠٦.٢	٣٨٢.٤	٣٦٧.٤	٣٦٩.٦	٣٦٢.٣	٣٤٩.٢	٣٥٦.٤	٣٣٦.٩	٣٢٣
من ٣٠ إلى ٢٤ سنة	٣٢٧.٢	٣٢٥	٣٧٠.٢	٣٢٨.٤	٣٠٩.٧	٣١٥	٣١٣.٢	٣٠٧.٣	٣٠٤.٦	٢٨٥.١	٢٦٧.٥
من ٣٥ إلى ٢٩ سنة	١٩٦.٧	٢٤٥.٦	٢٥٥.٨	٢٤٠.٣	٢١٤.٩	٢٢٦.٥	٢١١.٦	٢٠٢.٧	١٩٩	١٩٤.٩	١٨٥
من ٤٠ إلى ٤٤ سنة	٩٠.٤	١١٥.٩	١٢١	١١٦.١	٩٣.١	٨٥.٢	٨٧	٧٥.٨	٧٧.٦	٧٨.٦	٦٨.٣
من ٤٥ إلى ٤٩ سنة	٢٦.٨	٣٩.١	٤٩.٣	٣٢	٢٤.٣	٢٣.٩	٢٢.٢	٢٠.٧	١٧.٦	١٤.٦	١٣.٣
المجموع	٢١٤.٤	٢٤١.٦	٢٦١.٤	٢٢٩.٩	٢٢١.٩	٢٢٤	٢٢٢	٢٠٩	٢٠٩.٩	١٩٨.٢	١٨٨.٣
معدل الخصوبة الكلية	٧.٠٧	٧.٩٩	٨.٤٢	٧.٦٥	٧.٢٨	٧.٢٤	٧.٢٣	٦.٨٣	٦.٨٦	٦.٥١	٦.١٥

وتبدو أهمية هذه الأرقام، ديمغرافياً إذا علمنا أنها تكاد تكون نادرة وعلى الأخص في ظروف كتلك التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت واقع الاستعمار الاستيطاني، حيث تمارس السلطات سياسة عنصرية فظة وشوفينية عجفاء. وهي معدلات غير عادية مقارنة بالبلدان الاخرى، فمثلاً، لم تتجاوز نسبة الأطفال الذين ولدوا في الولايات المتحدة، سنة ١٩٧٤، ٢٢,٤ بالألف، بينما بلغت هذه النسبة لدى الفلسطينيين في اسرائيل، وفي السنة نفسها ٣٩,٢ بالألف، وفي المملكة المتحدة لم تبلغ أكثر من ١٧,٩ بالألف، وفي الهند ٣٨,٤ بالألف، وفي المكسيك ٤٦ بالألف، وفي مصر ٤٢.٨ بالألف.

ان الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين هم في سن الشباب، ففي سنة ١٩٧٥ كان معدل أعمار ٤٩,٥٪ من السكان الفلسطينيين في اسرائيل يتراوح بين سنة و١٤ سنة، بينما يقابل ذلك من اليهود، ما نسبته ٢٩,٩٪ من السكان اليهود.

وكانت أعمار ٧٤,٥٪ من السكان الفلسطينيين تتراوح بين سنة و٢٩ سنة، الأمر الذي يؤكد أن المجتمع الفلسطيني في اسرائيل مجتمع شاب ومنتج لا يضاهيه مجتمع آخر. ويمكن اثبات ذلك بالمقارنة، فمثلاً في الولايات المتحدة الأميركية تتراوح أعمار ٢٨,٣٪ من السكان بين سنة و١٥ سنة. بينما أبناء هذه الفئة في اليابان يمثلون ٢٩,٩٪ وفي فرنسا ٢٤,٨٪...[٢٢].

ويبلغ معدل عمر الشخص الفلسطيني في اسرائيل، خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٤٨ لغاية ١٩٦٨، ٢٠,٩ سنة، في حين يبلغ متوسط عمر الشخص اليهودي، خلال الفترة نفسها، ٣٠,٣ سنة.

ومتوسط العمر العام للشخص الفلسطيني في اسرائيل هو ١٥,٢ سنة، أما متوسط العمر العام للشخص اليهودي فهو ٢٥,٦ سنة، وقد أسهم هذا المعدل الفلسطيني بشكل كبير في خلق تمايزية بين المستويات الديمغرافية للاسر الفلسطينية والأسر اليهودية في اسرائيل. ففي حين كان عدد الأسر الفلسطينية، عام ١٩٧٥، يشكل ٨,٧٪ من عدد الأسر في اسرائيل فإن أفراد تلك العائلات كانوا يشكلون ١٢,٥٪ من مجموع السكان، ثم أخذوا يشكلون عام ١٩٧٧ حوالي ١٣,٣٪، وهم في عام ١٩٨٠ يمثلون ما يزيد على ١٦٪ من عدد السكان.

وقد كان متوسط حجم العائلة اليهودية في اسرائيل سنة ١٩٧٤ ما يعادل ٣,٦ أشخاص (بما في ذلك العائلة المكونة من شخص واحد، والعائلة التي لا تضم سوى الزوجين). بينما كان حجم العائلة الفلسطينية ٦,٢ أشخاص، أي بنسبة تساوي ٢:١ تقريبا.

والجدول رقم (٨) يبين النسب المئوية للعائلات الفلسطينية واليهودية اعتماداً على عدد أفراد الاسرة من فئة الاسرة المكونة من شخص واحد لغاية فئة الاسرة المكونة من ٧ أفراد وما فوق[٢٣].

جدول رقم ٨

فئة الأسرة	السـكان		تناسب السكان		ملاحظات
	اليهود	الفلسطينيون	اليهود	الفلسطينيون	
من شخص واحد	١٣.١	٦.٢	٢	١	التناسب تقريبي
من شخصين	٢٣.١	٨.٦	٣	١	التناسب تقريبي
من ثلاثة أشخاص	١٨.٢	٩.٤	٢	١	التناسب تقريبي
من أربعة أشخاص	١٩.٤	٩.٤	٢	١	التناسب تقريبي
من خمسة أشخاص	١٢.٤	١٠.٣	١	١	التناسب تقريبي
من ستة أشخاص	٥.٩	١١.٨	١	٢	التناسب تقريبي
من سبعة أشخاص فما فوق	٧.٩	٤٤ ٣	١	٦	التناسب تقريبي

إن الحقائق الموضوعية التي تحاول سلطات الاحتلال، بكل جهدها، أن تطمسها هي أكبر من التجاهل. لأن الوجود الفلسطيني في اسرائيل، رغم كل محاولات التغييب، تبقى له آثاره الكبيرة على أية معطيات معلوماتية. وإن مجمل الحقائق التي جرى تقديمها حول واقع التطور الديمغرافي للفلسطينيين في اسرائيل، يعتمد بالأساس على ما أوردته المجموعة الاحصائية الاسرائيلية (Statistical Abstract of Israil)، ذلك لأنها المرجع الوحيد المتوفر والممكن حول ذلك. ومع يقيننا التام بعدم حيادية المقررين أو المدققين أو المحققين الاحصائيين الاسرائيليين، بسبب موقفهم العنصري المسبق من الفلسطينيـين، إلا أن ما لم يستطع هؤلاء انكاره هو أن الفلسطينيين في اسرائيل قد ارتفع عددهم وتضاعف مرتين في الثلاثين سنة الماضية، وتتوقع المصادر أن يتضاعف عدد الفلسطينيين مرة أخرى في العشرين سنة القادمة ليشكلوا أكثر من ٢٠٪ من السكان في اسرائيل قبل نهاية هذا القرن. إن التقارير الرسمية، في مكتب الاحصاء المركزي باسرائيل، تشير بشكل عام، إلى احتمالية أن تكون زيادة عدد السكان الفلسطينيين ١٣٠٪ في كل ٢٠ سنة، بينما لن يتجاوز عدد السكان اليهود أكثر من ٤٦٪ خلال المدة نفسها وفي ظل فرضية استقدام ٢٥ ألف مهاجر يهودي سنوياً، مع العلم أن عدد المهاجرين في السنوات الأخيرة، يقل تدريجياً ولا يزيد عن ٢٠ ألف في كل عام[٢٤]. وما هو أهم من ذلك هو أن عام ١٩٧٥ قد دشن بداية لتساوي الهجرة مع الهجرة المعاكسة، في اسرائيل.

---

(١) **قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥، ص ٤.

(٢) ابراهيم مالك، مجلة **الجديد** (حيفا)، العدد الرابع، ١٩٧٥، ص ١٠.

(٣) صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، ص ١٤٤.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) ابراهيم مالك، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

(٧) حسن أمنون وآخرون، **العرب الفلسطينيون في اسرائيل**، بيروت. دار الكلمة، ١٩٧٩، ص١٢.

(٨) صبري جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٥.

(٩) ابراهيم مالك، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠

(١٠) د. حسن أمنون وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤

(١١) الأرقام مستخرجة من **المجموعة الاحصائية الفلسطينية**، المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني، م.ت.ف ، العدد الأول، سنة ١٩٧٩، جدول رقم ٦/٤، ص١٠٢، ومن مجلة **الجديد**، العدد الرابع، ١٩٧٥، ص٥٠

(١٢) د. حسن أمنون وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤

(١٣) المجموعة الاحصائية الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**

(١٤) صبري جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤ و١٥

(١٥) د. حسن امنون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤ و٥٥ صبري جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥ و١٦

(١٦) المجموعة الاحصائية الفلسطينية رقم (١) **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٥ وأرقام السنوات ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، مقارنة مع

A) *Statistical Abstract of Israel* 1975, No 26. p.p. 80-96

B) *Statistical Abstract of Israel* 1976, No 27

C) *Statistical Abstract of Israel* 1977, No 28.

(١٧) الأرقام مستخرجة من

A) *Statistical Abstract of Israel* 1975, No 26, p.p. 18-96

B) *Statistical Abstract of Israel* 1974, No 25, p.p. 80-93

C) *Statistical Abstract of Israel* 1937, No 24, p.p. 85-98.

(١٨) المجموعة الاحصائية الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، العدد الأول، الجدول رقم ٨/٤، ص ١٠٤

(١٩) ابراهيم مالك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠

(٢٠) **الكتاب الأسود عن يوم الأرض**، اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية (حيفا)، ٣٠ آذار (مارس) – ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦، ص٢٥

(٢١) المجموعة الاحصائية الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، العدد الأول، ص ١٠٩. **المصدر نفسه**، العدد الثاني، ١٩٨٠، ص١٣٢

(٢٢) **المصدر نفسه**، العدد الأول، ١٩٨٠، ص١٠٩، والعدد الثاني، ص١٣٢

(٢٣) الأرقام مستخرجة من *Statistical Abstract of Israel*, 1975, No 26, p.p 84-103. د. حسن امنون وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٤ و٥٥.

(٢٤) **فلسطين الثورة** (بيروت)، العدد السنوي، ١٩٧٨/١/١

سلوى العمد

ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الاولى

لمحة موجزة عن الوضع في ظل السيادة العثمانية

عندما نتطرق إلى بحث الوضع الاقتصادي – الاجتماعي في فلسطين حتى نهايات الحكم العثماني، لا بد لنا من الاشارة، بالضرورة، إلى أن فلسطين كانت جزءاً من مقاطعة سوريا الكبرى التي ضمت كلاً من: فلسطين، لبنان، سوريا وشرق الاردن. والتي خضعت جميعها لحكم الامبراطورية العثمانية قرابة أربعة قرون.

ومن البديهي ازاء هذه الفترة الطويلة من السيطرة العثمانية، أن يتخذ التطور التاريخي لمقاطعة سوريا، خلال هذه الفترة، «طابع تطور الدولة العثمانية ذاتها، وأن تفرض عليها نوعاً معيناً من العلاقات الانتاجية والسياسية»(١).

وفي نطاق السمة الزراعية للانتاج، كانت العلاقات الاقطاعية هي السائدة في مختلف أنحاء الامبراطورية بما فيها منطقة الشرق الأدنى. وقد استتبعت هذه العلاقات ظروف الاضطهاد والفقر والتخلف وارتفاع حدة الاستثمار. وقد حدث هذا، بصورة خاصة، «في المناطق التي تقطنها أجناس غير الجنس الحاكم، كما في سوريا مثلاً، حيث يأخذ شكل الاستثمار الاقطاعي، شكلاً مقروناً باستثمار شغيلة قومية أخرى»(٢). وفي ظل هيمنة الاقطاع العثماني، لم يكن الاقطاعي «سيد الأرض والريف المطلق فحسب، بل وسيد

هذه المادة هي الفصل الأول من دراسة أعدتها الباحثة لنيل شهادة معادلة للماجستير (Zusatstudium) من جامعة كارل ماركس في مدينة لايبزغ بالمانيا الديمقراطية. وعند اعدادها للنشر قامت بادخال بعض التعديلات عليها.

الدولة أيضاً، فكبار رجال الادارة وقادة الجيش وضبّاطه وكبار موظفي الدولة الآخرين، هم في الغالب، أبناء الاقطاعي وحاشيته والمقربون منه، إنهم يحكمون الدولة بعقلية القرون الوسطى، ويديرونها في ظل حكم استبدادي يكره الحرية والتجديد والاصلاح ويعادي الديمقراطية»[٣]، وقد كان لهذا كله آثاره العميقة التي انعكست، فيما بعد، على التطورات السياسية في تلك البلدان، وعلى تطور قواها المنتجة، وبالتالي على تطور وعي القوى البشرية المنتجة لمصالحها الطبقية والسياسية.

وقد حمّل هذا الوضع، أيضاً، الشعوب الخاضعة للسيادة العثمانية أعباء جمّة زادت في أفقارها واستعبادها. هذا بالاضافة إلى الحروب الكثيرة والواسعة التي خاضتها الدولة العثمانية والتي تسببت في ارهاق موازنتها، وحطمت قسماً كبيراً من اليد العاملة وزادت في أعباء الضرائب على المواطنين. مما أسهم، بالضرورة، في اخضاع الامبراطورية المترامية الأطراف «للدول الاستعمارية ورساميلها وقروضها و'مساعداتها'، التي حولّت الامبراطورية، فيما بعد، إلى دولة نصف مستعمرة ودفعتها إلى أتون الحرب العالمية الاولى»[٤].

بدايات تغلغل الامبرياليات الاوروبية في منطقة الشرق الأدنى

وقد ترافقت مرحلة تدهور الامبراطورية العثمانية، مع مرحلة انتقال الرأسمالية في اوروبا واميركا الشمالية من مرحلة التنافس الحر إلى أعلى مراحلها (الامبريالية)؛ حيث أصبح تصدير الرساميل هو الشكل الرئيسي الجديد لبسط النفوذ الامبريالي على العالم، ومن ضمنه الامبراطورية العثمانية. يشير لينين إلى أن رأس المال المالي هو «قوة كبرى، يمكننا أن نقول أنها فاصلة في جميع العلاقات الاقتصادية والدولية بحيث أن باستطاعتها أن تخضع لسلطانها، وهي تخضع في الواقع، حتى الدول التي تتمتع باستقلالها السياسي الناجز»[٥]. وهكذا أصبح تغلغل رأس المال الأجنبي بمختلف أشكاله: البنوك والقروض و«المساعدات» وغيرها، «السيد المطلق في البلاد [الدولة العثمانية] والقابض على زمام الاقتصاد كله»[٦] فيها.

وفيما يتعلق بمنطقة سوريا على وجه التحديد، فإن رأس المال الاوروبي (الفرنسي والالماني والبريطاني وجزئياً، البلجيكي)، قد توجه إلى بناء خطوط للسكك الحديدية. وقد كان خط سكة حديد برلين – بغداد، أخطر هذه الخطوط استراتيجياً. وقد حصل على امتيازه رأس المال المالي الالماني من الامبراطورية العثمانية في عام ١٩٠٣. ويربط هذا الخط برلين بالخليج العربي مروراً بتركيا، حلب، الموصل، بغداد، البصره. وهو بذلك يهدد المصالح الحيوية لكل من فرنسا وبريطانيا في المنطقة؛ إذ يسيطر على طريق انجلترا إلى الهند، وعلى قناة السويس. وقد كانت أهمية هذا الخط أحد أسباب زيارة فيلهلم الثاني إلى الامبراطورية العثمانية وفلسطين. وكتب لينين في مؤلفه: «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» عن الدور الهام الذي تلعبه السكك الحديدية بالنسبة لتوظيف رؤوس الأموال والمشاريع، مشيراً إلى خط برلين – بغداد باعتباره من أكبر مشاريع سكك الحديد آنذاك وأهمها.

واتجه أيضاً إلى بناء المرافىء في سوريا ولبنان، وكذلك إلى تأسيس فروع للبنوك الهامة في عموم المنطقة، بما فيها فلسطين. وأهم هذه البنوك: البنك العثماني، البنك الالماني (Deutsche Bank)، بنك أسسته كتلة يهودية في سالونيك عام ١٨٨٨، وآخر يهودي أيضاً، عرف باسم الشركة الانكليزية الفلسطينية. وقد انشئت له فروع عديدة في فلسطين؛ وهو بنك صهيوني لعب دوراً أساسياً في تمويل مشاريع الاستيطان الصهيوني على أرض فلسطين.

ولما كانت الامبراطورية العثمانية، في نهايات القرن التاسع عشر، تعاني من تناقضات داخلية سياسية واجتماعية لا يستهان بها، أسهمت كثيراً في تصدعها وتحلل مجمل أوضاعها، فقد سهّل هذا الوضع على الدول الامبريالية الصاعدة، بسط نفوذها الفعلي على مجمل أوضاع الامبراطورية. وقد انعكس هذا كله، بالضرورة، على أوضاع المناطق العربية التابعة للامبراطورية؛ حيث تحملت هذه المناطق قسطاً وافراً من مخلفات العهد العثماني ومن بصماته المتخلّفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي(٧)، مما كان له كبير الأثر على مجمل التطورات السياسية في المناطق المذكورة، في الفترة التاريخية، اللاحقة، أي الفترة التي احتدم فيها صراع الامبرياليات الاوروبية وتنافسها على اقتسام الولايات العربية، في سياق اعادة اقتسام العالم مناطق نفوذ فيما بينها. وفي هذا الصدد، يعتبر لوتسكي التدخل الانكليزي واستسلام محمد علي سنة ١٨٤٠*، بداية «عهد تغلغل الرأسمال الأجنبي في المنطقة العربية». ويرى في ذلك «فاتحة الاستعباد الاستعماري للمنطقة العربية وعهد تبعيتها الاقتصادي»(٨). ويضيف بأن النتيجة المنطقية لهذا العهد تتمثل بتحويل المناطق العربية إلى مستعمرات. وقد استكمل هذا العهد، فعلاً، في المرحلة التاريخية اللاحقة، مرحلة تكون رأس المال الاحتكاري وسيطرته.

وقد احتلت المناطق العربية موقعاً خاصاً في مخططات الامبرياليات الاوروبية، وكانت، لهذا، ساحة تنافس حاد بين الامبرياليتين الفرنسية والبريطانية على وجه الخصوص. نظراً لما لهذه المناطق من أهمية بالغة في المجالين، الاستراتيجي العسكري والاقتصادي (طرق المواصلات، المواد الخام، والموقع الجغرافي الهام كنقطة ربط بين ثلاث قارات: آسيا، افريقيا واوروبا). هذا الصراع على النفوذ، سُوّي، آنذاك، إلى حين، باقتسام منطقة الشرق الأدنى مناطق انتداب كولونيالي بين فرنسا وبريطانيا في مؤتمر سان ريمو سنة ١٩٢٠.

---

* في السابع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٨٤٠، وتحت ضغط فوهات المدافع الانكليزية، وقع محمد علي اتفاقية أجليت، بموجبها، قواته عن سوريا وفلسطين. وقد تمكن الانكليز من فرض الاتفاقية عليه بموجب اتفاق مسبق بين الدول الكبرى (انكلترا، النمسا، روسيا، بروسيا، وتركيا) في مؤتمر السفراء، المنعقد في لندن، ١٥ تموز (يوليو) ١٨٤٠ واعتبرت هذه الاتفاقية، في حينه، نصراً للدبلوماسية الانكليزية التي استندت، في حربها ضد محمد علي، إلى دعم الدول الكبرى الموقعة على الاتفاق المذكور. لمزيد من التفاصيل أنظر لوتسكي، **المصدر رقم ٧**، ص ١٤١ – ١٤٥

الوضع الاقتصادي

الزراعة وملكية الأرض: حتى نهاية الحرب العالمية الاولى كانت فلسطين بلداً زراعياً متخلفاً، حيث ملكية الأرض الكبيرة هي السائدة وإلى جانبها الاستثمار الفلاحي الصغير والملكية المشاعية، وقد كان أغلب سكان فلسطين، الذين بلغ تعدادهم سنة ١٩١٤، حوالي ٦٨٩,٠٠٠ نسمة، يسكن في الريف الفلسطيني، لأن الصناعة والتجارة كانتا، إلى حد ما، وحتى الحرب العالمية الاولى، محدودتين.

وحسب التقديرات الاحصائية لعام ١٩٢٢، بلغت نسبة سكان المدن ٣٤٪ من مجموع السكان(٩). وكانت الأرض هي مصدر الرزق الأساسي لثلثي السكان تقريباً(١٠) باستثناء سكان مدن السواحل والقدس الذين عملوا، على الأغلب، في الصناعات اليدوية والأعمال الحرفية وتعاطي التجاره.

وقد لعبت علاقات الانتاج السائدة دوراً كبيراً في اعاقة تطور القوى المنتجة، وخاصة الانسان، منتج الخيرات المادية، وقد عانت فئة الفلاحين الفقراء والمالكين الصغار وضعاً اجتماعياً واقتصادياً متردياً في ظل الاستعباد المزدوج للمتنفذين من الاداريين العثمانيين، وأسياد الأرض المحليين، حيث مصادر المياه يتحكم بها أسياد الأرض الكبار(١١)، وأدوات الانتاج الزراعي بدائية، لم يطرأ عليها أي تغيير منذ قرون. يضاف إلى ذلك كله، عدد لا يحصى من الضرائب(١٢) التي كان على الفلاحين دفعها لكل من أسياد الأرض المحليين والاداريين العثمانيين وللسلطان باعتباره السيد الأكبر(١٣). كما لم تتوفر الحماية الكافية للفلاحين أمام هجمات البدو الذين كان دافعهم لشن الهجمات على حقول الفلاحين بؤس أحوالهم.

وقد جاءت القوانين العثمانية التي صدرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لتزيد من بؤس الفلاحين ومن انهيار أوضاعهم. فقبل التنظيمات العثمانية، وهي مجمل القوانين العثمانية الاصلاحية التي صدرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد عرفت باسم التنظيمات العثمانية، ومن أهم هذه القوانين: قانون الأراضي ١٨٥٨، وقانون ١٨٦٧ الذي مَنح الأجانب بموجبه حق حيازة وامتلاك الأراضي في الامبراطورية، مما أعطى، فيما بعد، تغطية شرعية لشراء الأراضي في فلسطين من قبل المستوطنين الصهيونيين، كان نمط ملكية الأرض السائد ذا طابع مشاعي. لكن الأتراك العثمانيين، اتبعوا «سياسة نزع أراضي الفلاحين المشاعية عنوة، فأعلنوا الأراضي المشاعية، أراضي أميرية – تابعة للدولة – وجعلوها ملكية فردية عائدة إلى ممثلي أشراف الاقطاعيين العشائريين، أي إلى الامراء والشيوخ»(١٤). ويشير لوتسكي إلى أن صدور قانون الأراضي العثماني سنة ١٨٥٨، أفسح «مجالاً لتوسيع الملكية الخاصة للأرض، وجعلها بضائع متداولة»(١٥). ويؤكد ذلك أ.ن.بولياك، باشارته إلى أن الذين وضعوا أيديهم على الأراضي، أعطوا لأنفسهم «الحق ببيعها لأبناء المدن أو أبناء القرى الأخرى». ويضيف بولياك بهذا الخصوص: «أن الأراضي غير المزروعة ابتاعها، من الخزينة العامة، أشخاص ذوومال ونفوذ بينهم عدد كبير من موظفي الدولة، وهنا أدخل لقب 'أفندي إلى اللغة العامة وأصبح

مرادفاً لصاحب مقاطعة»[١٦]. ويذكر عبد العزيز الدوري، في كتابه «مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي» أن بعض الأراضي الواسعة قد اعطيت لشيوخ القبائل من قبل الاداريين العثمانيين[١٧]. يضاف لهذا أن بعض المتنفذين من الشخصيات الدينية قد تسلم ادارة أراضي الوقف. ومن المعروف أن أراضي الوقف ترصد للمشاريع الخيرية الاجتماعية والدينية، إلا أنها اتخذت صفة اقطاعيات خاصة، نظراً لأن الوكلاء المشرفين عليها، كانوا يتصرفون بمدخولها لمصالحهم الخاصة، وذلك بصيغة وضع اليد وبصيغة ارثية. ومن أشهر الاسر التي استفادت من هذا النظام آل النشاشيبي والحسيني من القدس والتميمي في الخليل[١٨]. وهنالك تقديرات تقول إن الأراضي التي وصلت لأيدي العائلات الاقطاعية والدوائر الدينية المتنفذة في فلسطين، والتي تركزت كملكية خاصة فيما بعد، بلغت نصف الأراضي المستثمرة[١٩] ونلخص، فيما يلي، النتائج المباشرة لصدور القوانين العثمانية، على ملكية الأرض وأوضاع الفلاحين في فلسطين[٢٠]:

أولاً - يمكن اعتبار مصادرة الدولة العثمانية للأراضي المتروكة التي تخصّ الملّاكين الوسط والصغار وقبائل البدو، وبيعها هذه الأراضي لكبار الملّاكين، بمثابة الخطوة الاولى نحو تركيز الملكية الواسعة للأراضي في أيدي قلة من الاسر الاقطاعية على حساب الجماهير الواسعة من فقراء الفلاحين في مجتمع يشكل الفلاحون فيه الغالبية العظمى من السكان.

ثانياً - أدّى امتناع بعض الملّاكين الوسط والصغار وبعض قبائل البدو عن تسجيل أراضيهم بأسمائهم، تهرباً من دفع الضرائب الباهظة، ورسوم التسجيل الخ... إلى استيلاء الدولة على أراضيهم وبيعها هذه الأراضي بأثمان بخسة للملاكين الكبار الذين تواطأوا مع الاداريين العثمانيين المعتنيين بالأمر.

ثالثاً - أسهم تهرب الملاكين الوسط والصغار وبعض قبائل البدو من دفع الضرائب والرسوم، بغض النظر عن دوافع هذا التهرب، في تركيز الملكية الواسعة للأراضي، ليس فقط في أيدي الأسر المتنفذة، وإنما، أيضاً، زاد في توسيع ملكية الأوقاف واتساع نفوذها الاجتماعي، وذلك عندما لجأ بعض الملاكين الصغار إلى احالة أراضيهم للاوقاف. لأن أراضي هذه الأخيرة معفاة من الضرائب والرسوم.

وكما نلاحظ، فقد طرأ تغيير شامل على علاقات الملكية في فلسطين وفي عموم المنطقة، في نهايات الحكم العثماني، حيث «تقلصت الملكية الصغيرة والاميرية لصالح الملكية الكبيرة»[٢١]. وبهذا، تحولت أراض واسعة ملكاً للمؤسسات الدينية، ولبعض الاسر ذات السطوة والوجاهة الاجتماعية. مما أدى إلى تمكين هؤلاء (الأوقاف والوجاهات) من بسط هيمنتهم الاقتصادية والسياسية، بالاضافة إلى نفوذهم الديني والاجتماعي على المجتمع الفلسطيني؛ أذ منحهم هذا الوضع المستجد، الامكانية لأن يلعبوا دوراً مهيمناً في النضال الوطني الفلسطيني فيما بعد. وقد صبّ هذا الدور بالطبع في مصلحتهم الطبقية، أساساً، على حساب النضال القومي والطبقي لجماهير الشغيلة الفلسطينيين.

الصناعة والتجارة: ولم يكن حظ الصناعة والتجارة من التطور، في ظل الحكم العثماني أوفر من حظ الزراعة؛ فقد أعاق النظام العثماني تطور المدن العربية، كما «أعاق

السلب والنهب الاقطاعي تطور التجارة والصناعة وجعل من غير الممكن الانتقال إلى علاقات الانتاج الرأسمالية»(٢٢). وقد وصف أنجلز السيطرة العثمانية بأنها، «ككل سيطرة شرقية، لا تنسجم بالفعل مع المجتمع الرأسمالي، ولم تكن القيمة الزائدة المكتسبة مضمونة بشكل ما، أمام قبضة الحكام الطغاة المستكلبين. إذ كان معدوماً أول وأهم شرط من شروط العمل لأصحاب المشروع البرجوازي، وهو صيانة شخصية التاجر وممتلكاته»(٢٣). في هذا الاطار الذي عبرّ عنه انجلز، اتسم تطور الصناعة والتجارة بالضعف والبطء الشديدين. فالصناعات السائدة هي الحرفية الطائفية (المقصود هنا طوائف الحرف)، والتي تعتمد بشكل أساسي على العمل اليدوي. ورغم أن المدن الكبرى في الولايات العربية، كانت «أكبر وأشهر مراكز الصناعة الحرفية»(٢٤)، وكان العديد من صناعاتها يصدّر لاوروبا حتى القرن الثامن عشر، فإن هذه الصناعات قد ازيحت بعد الثورة الصناعية حتى من الأسواق المحلية للولايات العربية(٢٥).

وفي أواخر العهد العثماني، لم تتجاوز نسبة العاملين في الصناعة والتجارة ١٠ – ١٥٪(٢٦) من مجموع سكان ولاية سوريا، وغالبية هؤلاء كانت تعمل بالتجارة. وفي هذا الصدد، يشير السباعي إلى أنه كان من النادر وجود مصانع تستوعب أكثر من مئة عامل، وإن وجدت فإن تجهيزها كان ضعيفاً، وبالتالي كانت انتاجيتها منخفضة(٢٧). ويضيف، أيضاً، بأن السمة الأساسية للانتاج الصناعي الوطني، كانت حرفية منزلية؛ حيث الرساميل الضئيلة وأدوات الانتاج البسيطة، والتقسيم البدائي للعمل والانتاجية الضعيفة، وكذلك ضعف التمركز(٢٨) بما له من أهمية كبيرة في تنمية الوعي الطبقي لدى جماهير الشغيلة والعمال.

كان على هذا الانتاج الوطني الضعيف أن يقف في مواجهة تحديات حقيقية أهمها الرسوم والضرائب، ومنافسة البضائع الأجنبية المستفيدة إلى حد كبير من نظام الامتيازات العثماني(٢٩) وقد دعيت بهذا الاسم، في الامبراطورية العثمانية، وثائق معينة منحت للتجار الاوروبيين حقوقاً وامتيازات خاصة. وقد بدأ هذا النظام كنوع من التسهيلات يمنحها السلطان العثماني للتجار الأجانب، وهي تحتوي على ضمان ممتلكات هؤلاء التجار وتحديد الرسوم التي يدفعون. واستمر هذا النظام ساري المفعول حتى بداية القرن العشرين، مما سهل تغلغل الرأسمال الأجنبي في المنطقة. هذا، اضافة إلى تفوق التجار الاوروبيين، اقتصادياً وثقافياً، وتوفر الرساميل الضخمة لديهم، مع خبرة عالية في التنظيم ونقل البضائع. وقد ترك هذا الوضع، كما يقول لوتسكي، آثاراً عميقة على التطور السياسي والاقتصادي في المناطق العربية؛ إذ أنه «وضع التجار المحليين في موقع غير متكافىء في الحقوق مع التجار الاوروبيين، الذين كانوا يدفعون رسوماً أقل بكثير مما يدفع التجار المحليون»(٣٠)، كان التجار المحليون يدفعون بنسبة ٧ – ١٠٪ والأجانب بنسبة ٣٪. وبينما كان التجار الأجانب يدفعون الرسوم مرة واحدة، كان التجار المحليون يدفعونها مرات عدة وكلما مرت بضائعهم على دوائر الجمارك الداخلية المتعددة، أو كلما نقلت البضائع من اقطاعية لأخرى، مما أسهم في اعاقة «تطور الرأسمال الوطني وأضرّ بتطور العلاقات الرأسمالية»(٣١) في عموم سوريا.

وفي فلسطين، اتسم تطور الصناعة والتجارة بطابع تطورهما في الولاية السورية عموماً، حيث كان عدد المشتغلين في الصناعة والحرف لا يتجاوز ١٠٪(٣٢) من مجموع سكان الولاية التي كانت فلسطين جزءاً منها. لكن نصيب فلسطين كان أقل من ذلك بكثير(٣٣). ففي العقد الأخير من القرن التاسع عشر، انشئت فيها اولى المؤسسات الصناعية، وقد تركزت المشاريع الصناعية، في مجملها، على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة والتحويلية. وعلى سبيل المثال نذكر أنه قد انشىء مصنع للحرير في الجليل ومصنع للزجاج في العنطورة ومعامل صغيرة للصابون ومطاحن، ومشاغل لحياكة السجاد في القدس، ومعملان صغيران لانتاج مختلف القطع لمنشآت الري والمطاحن ومعاصر الزيت. وقد اعتمدت حركة التصنيع الأولية هذه بالدرجة الاولى على المواد الزراعية وعلى صناعة الملابس والمواد الغذائية بشكل خاص. كما نمت صناعة الكونياك والخمور، التي يعزو (E.G. Jessel) نموها في فلسطين، في مطلع هذا القرن، إلى الهجرة اليهودية(٣٤).

وبالاجمال ظلت الصناعة الفلسطينية حتى أواخر الحرب العالمية الاولى، تتألف من مؤسسات صغيرة، عدد العمال في الواحدة منها لا يتجاوز ٦ - ١٠ بالمتوسط(٣٥). كما كان تطور التجارة، قبل الحرب العالمية الأولى ضعيفاً على العموم. وذلك نظراً لمحدودية الانتاج الزراعي والصناعي الذي تستند إليه التجارة. غير أنه حصل انتعاش نسبي للتجارة منذ الحرب،، أسهمت فيه عدة عوامل داخلية (نزوح السكان من القرى إلى المدن، تحسين طرق المواصلات، تحديث أدوات الزراعة الحراثة والنقل)(٣٦). وعوامل خارجية (دخول رؤوس أموال ضخمة إلى البلاد في سياق تغلغل رأس المال الاوروبي في المنطقة عموماً و«انضمام المنطقة العربية إلى السوق الرأسمالية العالمية على أساس تحويلها إلى ملحق يزوّد الدول الصناعية الاوروبية بالخامات الزراعية»(٣٧). اضافة إلى تغلغل رأس المال الصهيوني القادم في اطار سياسة الهجرة والاستيطان في فلسطين(٣٨) وثمة عوامل أُخرى ثانوية كازدهار السياحة مثلاً).

وقد سيطر التجار الوطنيون، عموماً، على التجارة الداخلية في البلاد: أما التجارة الخارجية، فقد كانت انعكاساً لعلاقات تبادل غير متكافئة(٣٩)، إذ احتل التجار الاوروبيون منها الموقع المسيطر. ومن جانب آخر، فإن الاقليات المسيحية التي منحت، ابان الحكم العثماني، وفي ظل الوصاية الاوروبية، بعض الامتيازات(٤٠) أفرزت هي الأُخرى فئة من التجار، احتلوا موقعاً في مجال التجارة -الخارجية، إلى جانب التجار الأوروبيين. والمعروف أن التعليم الذي انتشر في أوساط المسيحيين عن طريق الارساليات الدينية والمدارس والمؤسسات الثقافية الاوروبية والذي جعل هؤلاء يتقنون اللغات الاوروبية المختلفة ساعدهم على النشاط في مجال التجارة الخارجية. وفيما بعد، نمت، من بين هؤلاء، فئة على هامش العلاقة مع الرأسمالية الاوروبية، ولعبت هذه الفئة دوراً في تسريب الأراضي للصهيونيين في عشرينات وثلاثينات هذا القرن، في نطاق الاتجار بالأراضي، مشكّلة بذلك نواة فئة من البرجوازية كمبرادورية (وسيطة)

واستناداً إلى ما تقدم، فإن التغيرات التي طرأت على علاقات الملكية، في نهايات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، استتبعت وتيرة تمايز طبقي سريعة في الريف

الفلسطيني والمدينة أيضاً: لقد حلّ الخراب بالعديد من الفلاحين مما اضطرهم لهجر الأرض بحثاً عن مورد آخر للرزق، اما بالانتقال للمدينة، حيث العمل في قطاع الخدمات ممكناً، أو البقاء في الريف والانتقال لعمل موسمي مأجور (الحصاد، جمع الغلال في المزارع مثلاً)، أو العمل الدائم المأجور في استثمارات كبار الملاكين العقاريين وأغنياء الفلاحين.

لقد أفرز حدوث عملية التمايز الطبقي هذا، في مجتمع الفلاحين الفلسطينيين، مجموعتين من الفئات، ضمت الاولى منهما فئة الفلاحين الوسط والصغار والأجراء الزراعيين، والفلاحين الشركاء والعمال الزراعيين والمياومين، في مواجهة المجموعة الثانية والتي ضمت طبقة كبار ملاك الأراضي وحلفاءهم الطبقيين من المرابين وجامعي الضرائب وممثلي السلطة المركزية.

واستناداً إلى ما تقدم، يمكن تحديد الفئات الاجتماعية في الريف الفلسطيني من حيث الموقع الطبقي كما يلي:

كبار ملّاك الأراضي لا تصل نسبة هؤلاء لأكثر من ١٪ من مجموع الفلاحين(٤١)، وهم أقل الفئات ارتباطاً بالأرض، حيث يعيشون في المدن الكبيرة، الفلسطينية أو العربية (بيروت على سبيل المثال) ويؤجرون أراضيهم لمتعهد يدير شؤونها بالوكالة عنهم. أو «يشاركون» فيها بعض المزارعين حسب نظام المحاصصه. وكانت علاقتهم مع الفلاحين تتم من خلال وكلائهم الذين شاركوا في عملية استغلال الفلاحين، ممارسين أشكالاً عدّة من الاضطهاد ضدهم. لقد وضع كبار ملّاك الأراضي - كطبقة - مصلحتهم الطبقية فوق المصالح القومية لشعبهم، واثرى هؤلاء من بيع الأراضي للصهيونيين على حساب المزارعين، ولم يعوا مخاطر بيع الأرض على الشعب الفلسطيني بأكمله. وينتمي إلى هؤلاء عدد من الأسر اللبنانية الاقطاعية التي ملكت أراضي واسعة في فلسطين، حصلت عليها ابان السيادة العثمانية عندما كانت بعض مناطق فلسطين (نابلس، عكا) جزءاً من ولاية بيروت، حسب التقسيمات العثمانية آنذاك.

الفلاحون المتوسطون والصغار: حيث لم تكن الملكية الوسط ذات شأن يذكر، كانت غالبية الفلاحين من فئة الفلاحين الصغار، وقد شكل هؤلاء أكثر من نصف الفلاحين(٤٢) وعليهم وقعت سطوة المرابين؛ حيث اضطروا لاستدانة المال منهم، مما أوقعهم في تبعية المرابين نتيجة تراكم الديون عليهم. وقد اضطر الكثير من الفلاحين إلى رهن أراضيهم، وفي أغلب الأحيان فقدان الأرض، بالتنازل عنها للمرابي. ولأن هذه الفئة (أي الفلاحين الصغار) ملتصقة بالأرض، وهي المنتجة لخيراتها المادية، قاومت اغراءات البريطانيين والصهيونيين بصدد بيع الأراضي(٤٣).

المستثمرون الصغار: تعرض هؤلاء لاضطهاد كل من كبار ملاك الأراضي ووكلائهم وجامعي الضرائب، وفي فترة لاحقة، هجّروا من الأراضي التي استثمروها بالقوة، بعد أن انتقلت ملكيتها للصهيونيين.

العمال المأجورون والمياومون عدد هؤلاء نسبياً قليل، وأغلبهم عمل في مشاريع المستوطنات الصهيونية والالمانية، التي اضطرت لاستخدامهم نظراً لرخص اليد العاملة الفلسطينية بالاضافة إلى الكفاءة العالية للفلاح الفلسطيني في مجال الزراعة والتي تفوّق بها على المزارع الاوروبي المستوطن.

البدو: لا بد من اشارة إلى وضع البدو، الذين لا يجري حسابهم في عداد الفلاحين. ويبلغ تعداد هؤلاء، حسب احصاء عام ١٩٢٢، حوالي ٦٠,٠٠٠، يرتحلون مع مواشيهم ويمارسون الزراعة البدائية والبستنة في السهول. وعدد لا بأس به منهم تم توطينه، وأصبح يمارس الزراعة البسيطة والبستنة ويقوم بانتاج بعض الصناعات التي تعتمد على الحرف اليدوية. غير أن البدو لم يتمكنوا من تحقيق اكتفاء معيشي من هذه المنتجات المحدودة، مما دفعهم، نتيجة لبؤس أوضاعهم وفقرهم المدقع، إلى النهب والسرقة.

أما التركيب الطبقي(٤٤) للمدينة الفلسطينية فمن الممكن تصنيفه على النحو الآتي.

الطبقات المستغِلة: في هذا الاطار، يمكن حساب كل من كبار ملّاك الأراضي الذين يملكون أراضي واسعة في الريف، لكنهم يسكنون المدن، وكبار التجار والمرابين.

الفئات المتوسطة: تتراوح هذه الفئات ما بين صغار التجار والموظفين والحرفيين وأصحاب الحوانيت والمثقفين وأصحاب المهن الحرة (أطباء، مهندسون، محامون) ومعلمي المدارس.

فقراء المدن: هؤلاء يضمون صغار الحرفيين والعمال وكذلك العمال غير المهرة والعاطلين عن العمل الذين أخذ عددهم يتزايد باضطراد منذ بداية العشرينات.

العوامل التي أثرت في التركيب الطبقي للمدن. تأثر التركيب الاجتماعي للمدن بعد نهاية الحرب العالمية الاولى بالعوامل التالية.

أولاً - هجرة الفلاحين من القرى، والتي تنامى من خلالها عدد الجماهير الفقيرة في المدن، وبشكل خاص ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل.

ثانياً - تطور الصناعة والتجارة: مما أدى إلى انتعاش حركة الاستيراد والتصدير وإلى ازدهار نسبي لمدن فلسطين الكبرى، ولقد عكس هذا النهوض نفسه اجتماعياً، في صعود البرجوازية التجارية التي تمايز في أوساطها اتجاهان. اتجاه التجار الوطنيين، واتجاه الوسطاء. الاتجاه الأول، نظر إلى الرأسمال الأجنبي كمنافس، ولذا ناضل في الصفوف الوطنية ضد النفوذ الصهيوني والاحتلال البريطاني، وضد الانتداب فيما بعد. والاتجاه الثاني ما كان ليوجد إلا في اطار العلاقة مع الرأسمال الأجنبي ومن خلاله، لهذا نجده قد نشط وسيطاً في عمليات بيع الأراضي للمؤسسات الصهيونية العاملة على الاستيطان في أرض فلسطين، ووكيلاً أو مديراً لمؤسسات أجنبية، تعمل على تكريس النفوذ الأجنبي في البلاد.

ثالثاً - هجرة المستوطنين اليهود: على الرغم من أنه لم يكن للهجرة اليهودية، في بداياتها الاولى، أهمية تذكر، إلا أنه ليس هناك ما يمنع الاشارة إلى حقائق أولية شكلت بدرة التواجد الاستيطاني في فلسطين. ففي عام ١٨٨٠، سكن حوالي ثلثي المهاجرين من اليهود مدينة القدس، حيث وصل عددهم إلى نصف سكان المدينة. وعند بداية الحرب الاولى، استوطن ما يقارب ٨٦٪ من مجموع الـ ٨٥,٠٠٠ مهاجر، في مدن فلسطين الكبرى (نسبة عالية منهم في القدس، والباقي في صفد وطبريا والخليل ويافا وحيفا). أما النسبة المتبقية منهم، والبالغة ١٤٪، فقد سكنوا في المستوطنات التي كانت قد تأسست حتى ذلك الحين وعددها ٤٣ مستوطنة(٤٥).

التنافس الكولونيالي وبدايات الاستيطان الصهيوني

ولدت فكرة «دولة اليهود» في صلب مطامع الكولونياليات الاوروبية وتنافسها على مراكز النفوذ في العالم، وذلك قبيل تأسيس الحركة الصهيونية بحوالي قرن من الزمان. وكان نابليون، واحداً من الأوائل الذين تنبّهوا إلى امكانية استغلال مشكلة اليهود لصالح سياسته الخارجية، بينما كان يعدّ لشن حملته على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١)(٤٦). وقد حاول نابليون استمالة يهود فرنسا والعالم إلى جانب حملتـه تلك، وذلك بتوجيهه نداء يدعو فيه يهود آسيا وافريقيا للتوحد حول رايته، من أجل اعادة بناء «مملكة القدس القديمة». وفي وقت لاحق، عكست الطموحات الفرنسية ذاتها ثانية في كتيب بعنوان: (مسألة الشرق الجديدة La Nouvélle Question d'Orient) نشره، سنـة ١٨٦٠، السكرتير الخاص لنابليون الثالث ارنست لاران (Ernest Lahranne) ودعا فيه اليهود لكي يعـدّوا أنفسهم للهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها «تحت الرعاية المقدسة لفرنسا مانحة الحرية» (Sous L'egide sacrée de Cette France emancipatrice)(٤٧). وكان، آنذاك، تنظيم دعي بالمجلس اليهودي قد أصدر نداء ليهود العالم سنة ١٧٨٩، دعا فيه إلى تأسيس وكالة يهودية عالمية بهدف الحصول على «وطن قومي» في مصر السفلى وكل فلسطين حتى البحر الأحمر، وذلك بالتعاون مع الحكومة الفرنسية(٤٨). وسنة ١٨٦٠، أسس ستة من المولين اليهود في فرنسا ما عرف باسم «الاليانس الاسرائيلي العالمي» (Alliance Israeilite Univreselle)، والذي نذر نفسه، في البداية، لنشاطات ثقافية قبل كل شيء، غير أنه في سنة ١٨٧٠، باشر بالقيام بخطوات عملية باتجاه الاستيطان في فلسطين، تجسدت بداياتها في تأسيس مدرسة زراعية بالقرب من يافا(٤٩) تبعها سنة ١٨٧١ تأسيس الرابطـة الأنجلو - يهـودية (Anglo-Jewish Association) وسنـة ١٨٧٣، تأسس اليانس الماني(٥٠) وآخر فرنسي، على غرار المؤسسات المذكورة أعلاه.

نبّهت مبادرة نابليون الراميـة إلى كسب السكان اليهـود إلى جانب الطمـوحات الكولونيالية للبرجوازية الفرنسية، الكولونيالية البريطانية لهذه المسألة الهامة (مسألـة اليهود)، التي من الممكن أن تستعملها بريطانيا كورقة رابحة لصالح تحقيق مـآربها الكولونيالية في الشرق العربي. وقد اتخذت هذه المسألة بالفعل طابعاً ملحاً لدى الساسة البريطانيين في مواجهتهم لطموحات محمد علي التوسعية في بـلاد الشام، حيث خطـا

بالمرستون (Palmerston) خطوته الاولى في هذا الاتجاه، عندما أرسل رسالة في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) سنة ١٨٤٠، أي في اليوم نفسه الذي هزمت فيه القوات البريطانية محمد علي، إلى السفير البريطاني في استانبول آنذاك اللورد (Ponsonby)، يطلب فيها منه تمهيد الأجواء لامكانية عودة اليهود إلى فلسطين[٥١] لاستغلالهم هناك لتنفيذ مآرب السياسة البريطانية. ومنذ ذلك الوقت، تنافست كل من البرجوازيتين البريطانية والفرنسية على تأسيس وتنشيط التنظيمات اليهودية التي تتخذ لنفسها واجباً في عودة اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها. ومن بين هذه التنظيمات اليهودية، نشطت في أوساط اليهود منظمة عرفت باسم أحباء صهيون (Hovevei Zion) داعية اياهم للهجرة إلى فلسطين، ومحاولة تنظيم هذه الهجرة.

اليهود في فلسطين

حتى بداية القرن التاسع عشر، بلغ عدد اليهود في فلسطين ٨,٠٠٠[٥٢] سكنوا بشكل رئيسي مدن فلسطين الكبرى (القدس، صفد، الخليل، طبريا)، وقد بلغ عدد اليهود في القدس حوالي النصف من مجمل سكانها. هذا التواجد الواسع في مدينة القدس لليهود تتضح أسبابه، كما بيّنها كارل ماركس في مقالته «في تاريخ المسألة الشرقية» (Zur Geschichte der orientalischen Frage) حين أشار إلى أن المتدينين من اليهود جاؤوا إلى القدس من «بلدان متباعدة ومختلفة، مدفوعين بالرغبة في السكنى قرب تل (Tal Josaphat)، وللموت في الموقع نفسه: حيث ينتظر أن يظهر المخلص»[٥٣].

وحتى سنة ١٨٨٠، كان عدد اليهود المتواجدين في فلسطين قد ارتفع إلى حوالي ٢٣,٠٠٠ نسمة[٥٤]، وشكلوا، حتى ذلك الوقت، أقلية دينية، عاشت الظروف نفسها التي عاشها مواطنو فلسطين الآخرون.

يشار هنا، إلى أنه رغم دعم الممول روتشيلد لنشاطات أحباء صهيون ومشاريعها، لم تأت هذه التجربة بالنتائج المتوخاة منها. مما حدا بآحاد هعام إلى تقديم اقتراحات بضرورة اجراء بحوث شاملة على أرض فلسطين، يجريها اختصاصيون، وإلى تأسيس مؤسسة مركزية لشراءالأراضي والاستيطان. والانتقال إلى زراعة الحبوب ورعاية الماشية، اللذين يشكلان الشرطان الضروريان للفلاحة[٥٥]: تنظيم الاستيطان وبرمجته، اللذان دعا اليهما آحاد هعام جاءت بهما إلى فلسطين موجة الهجرة الصهيونية الثانية، التي مع مجيئها، بدأت بالتدريج عملية الاستيطان الصهيوني المخطط والمدروس على الأصعدة: الزراعية والصناعية، في الريف والمدن على السواء. وإلى تاريخ الهجرة الصهيونية الثانية يمكن ارجاع بدايات التأثير الفعلي للاستيطان الصهيوني في فلسطين على البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني[٥٦]

خلاصة

لم تكن الطبقات في فلسطين حتى أوائل العشرينات من هذا القرن قد تبلورت كطبقات محددة ومتمايزة، بالمفهوم العلمي الخاص لهذه الكلمة. بل كان التداخل بين

الطبقات مرناً إلى حد كبير؛ فمثلاً، عمل عدد من كبار ملاك الأراضي بالتجارة، وأصبح العديد من التجار مالكي أرض. هذه التداخلات شملت المدينة والريف على السواء، وكانت لها آثار ملموسة على الوضع الاجتماعي والتوزع الديمغرافي للسكان. فعلى سبيل المثال، كان لحركة الانتقال غير المستقرة من الريف إلى المدينة وبالعكس، دوافع وآثار متعددة. إذ انتقل بعض الفلاحين من الريف لفترة محدودة، وبقيت اسرهم وجذورهم الاجتماعية في الريف. والبعض الآخر من المنتقلين، لم يتمكن من التكيف مع أجواء المدينة، أو كان أصلاً قد ذهب إليها بهدف العودة بعد فترة إلى الريف، لتأسيس محل بيع صغير مثلاً. كذلك لم تعط الصناعة القائمة فرص عمل لاستيعاب الكثيرين من هؤلاء الفلاحين المنتقلين.

وعلى الرغم من نشوء برجوازية محلية، في مطلع القرن العشرين، ظلّت طبقة الأفندية التي خدمت الامبراطورية العثمانية وهادنت الكولونيالية البريطانية، فيما بعد، هي الطبقة المهيمنة، سياسياً، على المجتمع الفلسطيني قبل الحرب العالمية وبعدها.

أما البرجوازية الوطنية الصاعدة، فإنها كانت ضعيفة في نشأتها إلى حد لم تستطع معه أن تشكل نفسها كطبقة بحيث تتسلم الدور القيادي في النضال الوطني آنذاك. وذلك لأنه كان عليها أن تكوّن ذاتها في ظل مواجهة لثلاث قوى مضادة لنموها، هي الحكم العثماني، أسياد الأرض المحليين، ورأس المال الأجنبي وهي، في ظل هذا الواقع، لم تصل في مواجهتها لهذه القوى الثلاث إلى حد الصراع معها، بل اقتصرت في أساليبها الكفاحية على تأسيس الجمعيات السياسية السرية(٥١)، والاعتماد على الشخصيات المتنفذه في سعيها لتحقيق أهدافها، وليس على دعم حركة الجماهير لها، ولمحدودية افقها السياسي وضعف بنيتها، توسمت في الامبرياليتين البريطانية والفرنسية تفهما لنضالها، في فترة قريبة لاحقة، دون أن تعى بأنهما في الواقع العدوان الحقيقيان لها

---

(١) بدر الدين السباعي، **أضواء على رأس المال الأجنبي في سوريا** (١٨٥٠ - ١٩٥٨)، دمشق دار الجماهير، ١٩٦٧، ص ٣

(٢) **المصدر نفسه** ص ٤.

(٣) **المصدر نفسه** ص ٥

(٤) **المصدر نفسه**

(٥) W I Lenin *Der Imperialismus als höchstes Stadium des Kapitalismus* in Werke, Bd 22, Berlin, 1960, S 264

(٦) السباعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥

(٧) فلاديمير لوتسكي، **تاريخ الاقطار العربية الحديث** (ترجمة عفيفة البستاني) موسكو دار التقدم، ١٩٧١، الفصل الأول

(٨) **المصدر نفسه**، ص ١٤٦

(٩) سعيد حماده (تحرير)، **النظام الاقتصادي في فلسطين**، بيروت جامعة بيروت الاميركية (منشورات كلية العلوم والآداب)، ١٩٣٩، ص ١٢

(١٠) **تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧ - ١٩٧٠**، (مجموعة مؤلفين)، موسكو دار التقدم، ١٩٧٥، الجزء الأول، ص ٢٠٥
يُشار هنا إلى أن مصدرا آخر قدرهما بنسبة ٨٠٪، أي أعلى من الثلثين أُنظر
Autorenkollektiv, *Geschichte der Araber*, Bd.3 Berlin, 1947 S 161.

(١١) ابراهيم مالك، «نظرة أولية على الحالة الاجتماعية في فلسطين قبل أحداث ١٩٤٨»، **الاتحاد** (حيفا)، العدد ٢/٣٦، ٨ أيار (مايو) ١٩٧٩، ص ٣

(١٢) لمزيد من التفاصيل، أُنظر عبدالقادر ياسين،

تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨، بيروت مركز الأبحاث، م ت ف ، ١٩٨٠ ص ٢٩ و٣٠ ابراهيم رضوان الجندي، «الأرض والفلاح الفلسطيني في ظل الانتداب البريطاني»، **آفاق عربية** (بغداد)، السنة الرابعة، العدد ٨، نيسان (ابريل)، ١٩٧٩، ص ٢٦ - ٣٦

(١٣) Vgl. Mario Offenberg. *Kommunismus in Palastina, Nation und Klasse in der antikolonialen Revolution Meisenheim am Glan*, 1975, S. 21

(١٤) لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٦٠

(١٦) أ ن بولياك، **الاقطاعية في مصر، سوريا، لبنان وفلسطين ١٢٥٠ - ١٩٠٠**، (ترجمة عاطف كرم)، بيروت دار المكشوف، ١٩٤٨، ص ٢١٢ و٢١٣

(١٧) عبدالعزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، بيروت دار الطليعة، ١٩٦٨، ص ١٢٥

(١٨) ا بولياك، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢

(١٩) ابراهيم مالك، **مصدر سبق ذكره**

(٢٠) خليل أبو رجيلي، «الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١، ١٩٧٢، ص ١٢٩ و١٣٠.

(٢١) محمد حافظ يعقوب، **نظرة جديدة إلى تاريخ القضية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨** (بحث سوسيولوجي)، بيروت دار الطليعة، ١٩٧٣، ص ٣٦

(٢٢) لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣

(٢٣) F Engles Die auswärtige politik des russischen Zarentums» In MEW *Bd* 22 Berlin, 1963, S.31

(٢٤) لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢

(٢٥) **المصدر نفسه**

(٢٦) السباعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٦

(٢٨) **المصدر نفسه**

(٢٩) لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠ و ٢١

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص٢٢

(٣١) **المصدر نفسه**

(٣٢) تاريخ الأقطار العربية المعاصر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٦

(٣٣) **المصدر نفسه**.

(٣٤) Vgl. E G. Jessel: *Palastina im Rahmen des turkischen Reiches und die Andfänge der jüdischen Landwirtschaftlichen Kolonisation* , Diss. Universitat Freiburg i/Br 1922, S 79

(٣٥) تاريخ الأقطار العربية المعاصر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٧

(٣٦) حماده، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٤

(٣٧) لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٧

(٣٨) حماده، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٦

(٣٩) لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٧

(٤٠) كامل خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني (١٩٢٢ - ١٩٣٩)**، بيروت مركز الأبحاث، م ت ف ، ١٩٧٤، ص١١

(٤١) محمد حافظ يعقوب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥

(٤٢) **المصدر نفسه**

(٤٣) **المصدر نفسه**

(٤٤) لمزيد من التفاصيل حول التركيب الطبقي للمجتمع الفلسطيني وأثر هذا التركيب على القضية الفلسطينية، أنظر لطف غنطوس، «أثر التركيب الطبقي في القضية الفلسطينية»، **دراسات عربية** (بيروت)، السنة الثانية، العددان الأول والثاني، تشرين الثاني (نوفمبر) - كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥

(٤٥) Y Porath, *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement (1918-1929)*. Frank, Cass, London, 1974 p.17.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل أنظر لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣ - ٥٦

(٤٧) Leonard Stein, *'The Balfour Declaration*, Vallentine Michaell, London, 1967, p.11

(٤٨) انيس صايغ **الهاشميون وقضية فلسطين** صيدا وبيروت منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية ١٩٦٦، ص ١٢

(٤٩) Siehe. E G Jessel, **a.a.O.** S.107

(٥٠) خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (١٩٠٨ - ١٩١٨)**، بيروت مركز الأبحاث م ت ف ،١٩٧٣، ص ١٤.

(٥١) Stein, *Ibid*, pp.6,7

(٥٢) **مصطفى مراد الدباغ**، «الاستيطان الصهيوني في الريف الفلسطيني»، **دراسات عربية**، السنة الحادية عشرة، العدد ٥، ص ٣٠

(٥٣) K. Marx, «Zur Geschichte der orientalischen Frage», In. MEW, *Bd 10*, Berli. 1961 S 176

(٥٤) الياس سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة ١٨٨٢ - ١٩٦٨**، بيروت مركز **الأبحاث**، م ت ف ١٩٦٩، ص ١٨.

(٥٥) Vgl. E.G. Jessel. **a.a.O.** S.111

(٥٦) عبدالحفيظ محارب، «سياسة العمل العبري بين الأمس واليوم»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤، ١٩٧٣، ص ١٣٩و ١٤٠

(٥٧) الساعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦ و٧ و ٣٢٨ و٣٢٩

يوسف سامي اليوسف

تجربة فدوى طوقان
٢ - المرحلة الثانية: أصالة القلق البشري

سأحاول، الآن، أن أختار بعض النصوص الشعرية من المجموعات الثلاث الاخرى لفدوى طوقان، ثم أبحث فيها، من مواقع معيارية، ابتغاء الوصول إلى معرفة بالقيمة الفنية لهذه الشاعرة. أما المختارات فليست عشوائية، بل هي - حسب ظني - من بين أفضل ما كتبته الشاعرة في هذه المرحلة الثانية من حياتها الشعرية. أما المعايير النقدية التي سألجأ إليها في التعرف على قيمة هذه النصوص المصطفاة، فهي رعشة الانفعال، واللامنطقية التصويرية، والتعبيـر بالصور المتنامية، وملغمة العناصر المكوّنة للقصيدة، أو النظر اليها من موقع التراكم والاكتظاظ والاغتناء بالعناصر العميقة الوفيرة الصانعة للمزية.

النص الأول

لست أعني بمعيار رعشة الانفعال سوى مدى عمق الهزة الشعورية التي تصدمنا بها القصيدة، ومدى ما يحدثه هذا العمق من تأثير في الذات المتلقية، إذ ان الشعر، في نظري، حوار بين أرواح. وبالطبع تحتوي رعشـة الانفعال على صدق العاطفـة وعمق المعايشة الوجدانية للوجود، إذ لا يمكن لشعر أن يرعشنا بأصالة، أن يخاطب الغليان الرابض في أساس ذواتنا، إلا إذا كان صادق الوجدان ضارباً بعمق في محتويات الوجود الماهوية.

ليكن النص الأول من الديوان السادس، «على قمة الدنيا وحيداً»، وليكن اللوحة الثالثة من قصيدة «اليهم وراء القضبان»، وهي اللوحة التي عنوانها، «من مفكرة سجين مجهول مكان السجن»:

من الفجاج يطفح الظلام عابساً صموت
والليل ناصب هنا شراعه الكبير

لا زحفُ ضوء النجم واجد طريقه ولا
تسلسلُ الشروق،
ليل بلا شقوق
يضيع فيه الصوت، والصدى يموت.
الوقت فاقد هنا نعليه، واقف
تختلط الأيام والفصول.
تُراه موسم البذار؟
تراه موسم الحصاد؟
تُراه؟ من يقول؟
لا خبر.
ويقف السجان وجهه حجر
وعينه حجر
يسلب منا الشمس، يسلب القمر.
خلف حدود الليل
تظل خيل الوقت في سباقها
تركض نحو موطن الحلم
خلف حدود الليل
الشمس في انتظارنا تظل، والقمر.

لعل من الواضح أن هـــذا المقبوس لا يتمنع إذا ما حاولنا تشطيره إلى ثــلاث فقرات، ولكنها، في الحق، ثلاث مترابطة موحدة الهوية. ولا بد أن متذوق الشعر يعرف طبيعة الشعور في الفقرة الاولى، ويدرك تماماً أنه ينهج نهجاً ايحائياً، أي هو يكشف عن مضامينه من خلال صوغ لغوي لا مباشر، وفي الوقت نفسه ناصع الوضوح مستساغ، وذلك لأن الصور تثابر باضطراد على اشعاع حالة الغمة التي يعيشها السجين، تشعها دون أن يتعرقل الحراك اللغوي المنساب بهدوء ولين، وبضرب من الايحائية لطيف ليس من شأنه أن يكد الذهن ولا أن يسف ويتردى في التسطح.

ولعل العامل الفاعل، في هذه الايحائية، هـو اعتماد الشكـل على منهـج الصور المتوالدة المتسلسلة الشديدة الترابط فيما بينها. فبينما تتقدم الصورة بالظلام العابس الصامت والطافح من الفجاج المتكاثرة (ولفظة «الفجاج» هنا توحي بشيء من الحصار يضاف إلى الحصار الذي تفرضه جدران السجن نفسها ويدعمها)، فإن هذه الشذرة التصويرية نفسها تَنْسِلُ الصورة الثانية وتلدها على هيئتها المضمونية ووفقــاً لطبعها نفسه، وإن اختلف لونها بسبب من تقديم الليل على هيئة شراع ضائع مجهول. والحقيقة أن هذا التلوين الذي لا يدمر الوحدة، التلوين الذي يصون النسق، يفصل ولا يفصل في الوقت نفسه، هو ما ينجز «وحدة الهوية والفرق»، الشيء الذي لا يوجد في النفس البشرية منزع أشد منه عمقاً، على ما أظن.

وبداهة سوف يقوم هذا الشراع، هذا الحجاب الظلماني، بسد الدرب أمام «ضوء النجم»، وبأن يحول كذلك دون تسلل الشروق إلى غرفة السجين الذي يجهل مكانه مثلما نجهله نحن. وتبلغ الصورة العامة إلى ذروتها الجليلة السامقة حين ترسم الليل من حيث هو عديم الصدوع، لا يخترقه أي اختراق، فيحول الآن، بفعل هذه الكثافة والصلادة التي تؤسسه، دون نفاذ أي صوت إلى خارج تخومه الفولاذية، مما يعني أن حالة الحصار والتغلق مغلقة الهوية، حتى لكأنها منسوجة من الحجر الأصم. وتأتي عبارة: «الصدى يموت»، هذه الجزئية الشديدة التوفيق في هذا الموقع، لتنشر ايحاء بالاختنـاق داخل حصارين فولاذيين، حصار السجن وحصار الليل، وهما اللذان لا يقبلان أي إفضاء إلى الخارج.

تمثل هذه الفقرة الاولى، إذن، صورة لا مباشرة لحسّ الاحتجاز أو الاحتباس الخانق وفقاً لشكل فني غير مباشر، من شأنه أن يزيح عن الشعور صفته الشخصية، أو الفردية، وأن ينقله إلى مستوى كلي، أو انساني شامل، بحيث يملك كل امرىء أن يتحسسه ويعيشه. ولعل من الواضح أن الموقف برمته قد أسهمت في سبكه وإنصاعه مجموعة متواصلة من الشذرات التصويرية التي توالفت وترابطت بحيوية لتغني جملة الوضع بالمضمون النفساني الثري: «من الفجاج يطفح الظلام»، فكأنما يأتي من كل حدب وصوب، ولكنه يأتي على شكل طفح، أو اندفاعة جلدية، على شكل بثور ودمامل تندفع من كل مكان. ومما يزيد في وضوح هذه اللفظة الموفقة، أعني لفظة «الطفح»، أننا جميعاً نعرف هذا الشيء الفاسد الحامل لوجدان العفونة والتلف، أو أقله أنها حادثة تجسيمية استخدمت بحذق لتعبر عن صورة تجريدية، أو عن حادثة ليست تجسيدية بأي حال. هذا فضلاً عن الحركية التي تحملها لفظة «يطفح» وما تثيره في الخيال من خصوبة الفوران.

ثم إن في ميسورنا أن نتصور كيف يملك جدار الليل السميك الصلد أن يصد أنوار الكواكب، وذلك اشارة إلى الانطماس المطلق والحصار الذي لا فكاك له. فالخيال لا تعوزه القدرة على أن يتحسس خلفية الشكل من حيث هو جسم مقفل على ذاته من جهاته كافة. وفي وسع الخيال أن يستمد هذه الصورة للجسم المنغلق على نفسه من صورة الانقطاع الماثلة – كما لو كانت جسداً مرئياً – في الموقف برمته.

وربما كان العامل الأساسي في انجاح الشعور، هنا، في هذا العماء المفرط الجائر، هو التوازن الدقيق بين الذرات الشعورية، أو بين الجزئيات التصويريـة العاملـة على انهاضه. فما من شذرة في النص تشذ عن المسار القويم باتجاه إحداث الهزة الشعورية، هزة القلق الرصين الناجم عن غياب الأنوار، الشيء الذي يجعل من الموقف حصاراً للعقل، للرؤيا، للبصر، للعين، قبل كل شيء. ولهذا كان الشعور هنا خلواً بالكلية من التميـع والتضخم، من التنفج والمجانية. كما انه بعيد كل البعد عن الزعمية. فإن كـان من المستحيل أن نتصور – على الحقيقة لا على المجاز – «ليلاً بلا شقوق»، فنظن أن هذا أمر من قبيل الزعم، فإن هذا الظن ما يلبث أن يتوارى حين نعلم أن الغاية النهائية لهذه

الفقرة هي إحداث شعور بالانغلاق والانقطاع الذي تفرضه حالة السجن. فما من شيء هنا على الاطلاق يملك أن يفرض علينا الشعور بالزيف، أو الشعور بافتعال الموقف، وبالتالي فإن كل ما في الفقرة من عناصر يؤكد صدق الشعور وينجح في استحضار الحالة المطلوبة، بل وبكثير من الروعة والاتقان، الشيء الذي يتجلى في المجمل، أعني في انجاز صورة المجسّم المنغلق انجازاً ايحائياً يلتغم فيه التجريد والتجسيد في وحدة شديدة التوفيق. فقد جاء هذا المجسَّم نتيجة بديهية لتساند الصور والشذرات والخيوط التصويرية. وقد تم هذا التساند بفضل توالد الموقف، توالد جزئياته بعضها من بعض، وكذلك بفضل حيوية الألفاظ وحسن ادارتها وصرامتها في الدقة التلقائية البعيدة كل البعد عن التكلف.

ولكن، أما يراودنا الآن هذا السؤال أليس بفضل شعورها المزمن بالاحتباس والسجن والقطيعة، بالحلك الديمومي الذي يتغلق حول روحها، حول روح الشاعرة نفسها، قد استطاعت أن تقدم هذا الشكل الناجح؟ أليس من المحتمل أن يكون السجين المبثوث بنهج كموني في هذه الفقرة هو السجين المبثوث دواماً في البنية النفسية للشاعرة عينها؟ هو اياها وليس سواها؟ إنني اوافق دون تحفظ على صحة هذه الاطروحة، بل وأرى فيها مزية من مزايا النجاح في الشعر. فبهذا يملك الشاعر أن ينجز مقولة التراكب، حيث يلتغم معنيان للشكل الواحد وفي الشكل الواحد، أو حيث تتخالط احوال وابعاد في تركيبة واحدة وتأتلف دون أن تتفارق. إن في ميسورنا أن نقرأ هذه الفقرة كما لو أنها امتداد ذاتي للقلق الذي تبينته الدراسة في القسم الأول من هذا المقال، أي من حيث هي متابعة لانكشاف الذات الشاعرة نفسها، كما أن في وسعنا أن نقرأها من حيث هي تصوير لحالة سجين فلسطيني يعيش داخل زنزانة من زنزانات العدو تغلقت من أرجائها كافة. وبهذا نرى توافق الذاتي والموضوعي، نرى تطابق الذات الشاعرة مع موضوعتها المبتغاة.

فلنلاحظ أن أربع لوحات، من أصل خمس في هذه القصيدة، تعنونها الشاعرةُ بما يفيد بأنها اقتطفت من مفكرة شخص بعينه. إلا هذه اللوحة فقد استخلصتها من مفكرة مجهول. ثم إن علينا أن ننتبه هنا إلى أن الموقف برمته يخبىء وراءه – ولكن من دون أن يخفي – خوفاً من الظلام بالغاً حد الاستثناء. والخوف من المجهول، وكذلك الخوف من الظلام، عنصران متميزان بوضوح في المجموعات الثلاث الاولى من انتاج فدوى طوقان. فما أفلحت الشاعرة هنا إلا لأنها استثمرت – دون وعي منها – بعض سماتها النفسية الخاصة بها على وجه الحصر. ولهذا، فقد أوهمتنا بأنها إنما تتحدث عن سجين ما في سجن للعدو، بينما هي في الحقيقة لا تدور إلا حول نفسها. وفي هذا تراكب وازدواج ناجحان. ما سر نجاح هذا الازدواج؟ ببساطة، إنها تتحدث عن نفسها دون أن ندري، بل حتى دون أن تدري هي، بل اننا لنحسبها منهمكة بسجين بعينه. وفي هذه التخبئة الناجحة تكمن المزية والجودة. وبهذه الطريقة استطاعت أن تنزع ذاتها من داخلها وأن تحيلها إلى موضوع.

ولننتقل الآن إلى الفقرة الثانية من هذه اللوحة، وذلك كيما نرى كيف أصبح الشعور بعد هذه البداية الموفقة.

على الرغم من الكنائية المبثوثة في البيت الأول، فإن القارىء لا بد من أن يساوره احساس بأن الشعور قد بدأ يأخذ طابعاً قسرياً، إذ أن الصورة تفتقر إلى الايحائية، مع أنها محاولة جادة تبتغي إنجاز ايحاء ما. أما التساؤلات القليلة المتوالية فلا تخلو من الصدق، إذ هي محاولة هادئة لتحقيق صورة الاختلاط الزمـاني، ولكنها في الحقيقـة لا تغوص إلى أغوار القلق الذي تؤسسه حالة الاختلاط هذه. وقد تفلح صورة السجان الحجري في رفع الارعاش الانفعالي قليلاً ، لا سيما وأن فكرة تحجره تمثل نوعاً من الارتداد على صلادة الحصار المبثوثة في الفقرة الاولى، وعوداً عـلى الشعور بـالتجمد، بالتحجر، الزمني. ولكن بينما استطاعت الايحائية أن تصور لنا المنغلق (بفتح اللام) بوصفه المعنى الباطن للصورة أو للموقف في برهة الابتداء، وذلك من خلال تكثيف بسيط للأفكار، وكذلك من خلال بث الذبذبات النفسية في اللغة وفي الشذرات التصويرية قبل كل شيء، بحيث يشعر المرء أنَ مضمون الصور أغنى من ظواهرها، فإن المباشرة والتوجه الافقي الذي وقعت فيه الشاعرة خلال الفقرتين الأخيرتين – مما أعجزها عن جعل فكرة التحجر باطنة في النص بطوناً شفافاً نصف مستور، كما كانت فكرة القطيعة والتغلق في الفقرة الاولى – هذا التوجه الافقي المبـاشر نسبياً قد أخفض الكثير من قيمة الشعور ومن توتراته وذبذباته التي كانت له في المستهل. فالفقرتان لا تكنان في احشائهما معنى للمعنى الظاهري، كما أن حراك الصور، اقصد طرائق توجهها ونموها، قد أخذ ينبذ تكثيفاتها الخصيبة وقدرتها على الايحاء. فالشاعر لا يقول الأسمى والأعلى إلا من خلال سمة الالماع والتخييل. فيبدو أن فورة الانفعال، رعشته الأغنى، قد فضّت ذاتها في الفقرة الاولى، مما أدى إلى اخفاض التوتر، وبالتالي إلى نقص في شحن الصور بالطاقة الوجدانية الانفعالية، إذ أن كل شعور ملازم للصور إنما يغتذي مادته من هذه الطاقة الحفزية عينها. وإذا ما صح هذا الأمر، أي إذا ما صح أن الفقرتين الثانية والثالثة لا تتمتعان بالحرارة التي كانت للفقرة الاولى، يغدو في ميسورنا القول بأن أنفاس فدوى طوقان ليست بالفسيحة المدى، الشيء الذي قد تسنده ظاهرة بارزة في شعرها، الا وهي أن معظم قصائدها الحديثة قليلة الصفحات.

لعل في وسعنا أن نسحب ما قلناه عن هذا النص على مجمل شعر فدوى، أو ربما على معظمه. وبايجاز، إن صمود هذا الشعر، تماماً كدرجة صمود هذا النص، أمام معيار رعشة الانفعال، ليس صموداً متراصاً متماسكاً لا يقبل التهاوي، مثلما هو، في الوقت نفسه، ليس متهاوياً سهل التهدم أمام مطارق الجسّ النقدي.

بيد أن بودي الاشارة، بوجه خاص، إلى فتور الشعور وغياب رعشة الانفعال عن مناخ قصائدها الرثائية حصراً، وهي القصائد التي تؤلف جزءاً ليس باليسير من مجمل انتاجها الشعري. فالحرارة الأصيلة، هنا، توشك أن تكون غياباً تاماً على الرغم من خلو المرثاة من عوامل التضخم الشعوري أو الزعمية أو التميع. فالموقف الماثل من أجل التذوق المكابد بوصفه مقاماً من مقامات المأسوي، بل بوصفه النداء الأصلي للفؤاد المكلوم بفعل الموت، يخفق في هذه المراثي أيما اخفاق في مضمار استثارة أي شعور تتفتح عنه الماهية

الفؤادية من صميمها الأنبل والأعلى، بل هو لا يحرض فينا - إن حرض شيئاً حقاً - إلا المشاعر الفاترة، ولهذا يعيش القارىء عجز المقام الشعري عن أن يكون شعراً بحق. ولعل المجالي الأبرز لانكشاف هذا الفتور الانفعالي في مراثيها أن يكون قرب العبارات وسهولة مأتاها، وكذلك افتقار النغم الداخلي إلى ذلك الايقاع المكابد برصانة وعمق، ثم غياب الايحائية والقدرة على استثارة الذبذبات النفسية الدافئة في الوجدان. وتكفي العودة إلى رثائها لعبد الناصر كيما يتبين المرء هناك هذا الحال كله.

النص الثاني

دعنا نرجىء المعيار الثاني، معيار اللامنطقية التصويرية، أو ما يمكن أن يسمى بمعيار الطاقة المجازية للغة، دعنا نؤجله حتى المرتبة الرابعة، أو الأخيرة، على الرغم من انه مستهل كل شعر ومبتداه.

ولننتقل، الآن، إلى المعيار الثالث في قائمة هذه المعايير، وهو التعبير بالصور المتنامية، أقصد الصور التي يولد بعضها من بعضها الآخر، أو تلك التي تنسل واحدتها الاخرى، بحيث تتشكل أو تتوالف سلسلة من الصور أشبه بسلسلة من الأجيال يلد سابقها لاحقها مع تفارق وتواصل محايثين للحركة.

والمقبوس الذي سأختاره هو الفقرة الأولى من قصيدة «في المدينة الهرمة»، وهي القصيدة الاولى في المجموعة السادسة، «على قمة الدنيا وحيداً»، ولعلها خير قصائد المجموعة طراً، على الرغم مما تقع فيه من هنات تعبيرية، ومن سلبيات فنية:

وتلقفني في المدينة هذي الشوارع والأرصفة
مع الناس، يجرفني مدها البشري،
أموج مع الموج فيها، على السطح أبقى بغير تماس،
ويكتسح الموج هذي الشوارع والأرصفة.
وجوه وجوه وجوه وجوه، تموج على السطح،
يقطن فيها اليباس، وتبقى بغير تماس.
هنا الاقتراب بغير اقتراب.
هنا اللاحضور حضور، ولا شيء إلا حضور الغياب.

إن الذي ابتغيه الآن، عبر التحليل اللغوي، هو إثبات ما فحواه أن المزية في هذه الأبيات إنما تكمن في اتخاذها منحى الصور المتنامية كنهج حراك لها، عنيت أن كل بيت (أو صورة) يضيف نمواً جديداً إلى المعنى الواحد نفسه، مما ينجم عنه أحادية الصورة العامة وتكامل الموقف بعضه ببعضه الآخر في الفقرة برمتها، ولكن هذا التكامل والتواحد إنما يتم عبر تلوينات تنجز الفروق في داخل الوحدة نفسها.

يرتكز البيت الأول على لفظة يبدأ معها كل شيء، وما هذه اللفظة المركزية إلا لفظة «تلقفني»، بيد أن البيت الثاني ما يلبث أن يقدم لفظة «تجرفني»، لكيما يكون المعنى قد

تطور من اللقف إلى الجرف. ولما كان من المستحيل أن نخلع الفعل عمن قام به (أو بلغة نحوية: الفعل عن فاعله)، فإن لفظة «مدها» لا تقل مركزية عن الفعل السابق عليها مباشرة. ولعل التسلسل الاجرائي أن يكون شديد النصوع: فبعد الجرف واللقف جاء الموج. إلا أن الوتيرة المستمرة لا تبلغ ذروتها هنا، بل هي تعبر عن ذاتها عند حال الاكتساح، وهو أشد من التماوج الذي قد يكون لطيفاً. وهنا، كذلك، ما يلبث «المد» أن يطل برأسه كقائم بعملية الاكتساح وحامل لها. وعند هذه النقطة، تنشطر الفقرة كلها شطيرتين تقفو ثانيتهما الاولى، ولكن دون أن يكون هنالك أي انقطاع بينهما. أما الشطيرة الاولى فتتسم بالحركية، وقد عبرت عن هذه السمة أفعال شديدة القدرة على التعبير عن الحراك، وأما الشطيرة الثانية فتتسم بالسكونية، وقد عبرت عن سمة السكون وجدانات ثابتة، وكذلك فعلان يدلان على السكينة والاستقرار دلالة تحديدية صارمة: «يقطن»، «يبقى».

بيد ان هذا التعارض بين الحركة والسكون في شطيرتي الفقرة لا يعني أن الصور ليست متنامية هنا، إذ ثمة صلات أُحادية الفحوى تستوطن الفقرة برمتها وتنظمها في نسق واحد. فهنالك ثلاث ظواهر ينطوي القسيم الأول عليها، ثم ما تلبث أن تتجلى هي نفسها في القسيم الثاني، وإن كان هذا التجلي يأخذ شكلاً جديداً المد البشري، التماوج، البقاء على السطح بغير تماس. وبذلك يغدو كل من القسيمين تنويعة على مضمون واحد، أو بروزاً خاصاً لمعنى بعينه. أما الظاهرة الاولى فتتحول في القسيم الثاني إلى «وجوه..»، وأما الثانية فتظل على حالها «تموج»، وأما الثالثة، وأما «البقاء على السطح بغير تماس» فينتقل من الشاعرة إلى البشر أنفسهم، أي من الذات إلى خارجها. إنها مدينة اللاتواصل، أو المدينة المغلقة في وجه كل فرد حتى وإن يكن من سكانها وتأتي عبارة: «هنا الاقتراب بغير اقتراب» كيما تنمي فكرة اللاتماس، أو حال القطيعة، نفسها، حتى لكأنها تسلت منها أو تناسخت عنها: الناس يتقاربون في المكان ولكنهم يبقون في منأى بعضهم عن بعضهم الآخر، فما من أحد يمس إلّاسطح الآخر، قشرته، لحاءه الخارجي اليابس. ومن قوة هذه العبارة نفسها ولد البيت الأخير في المقطع، لأن اللاإقتراب يعني «اللاحضور»، وهذا الآخر يعني «حضور الغياب». والحقيقة أن المتناقضات في البيت الأخير تخدم إلى حد جِدٌ بعيد فكرة اقتراب الناس بعضهم من بعضهم الآخر دون أن يتصل أحدهم بالآخر.

غير خاف، إذن، أن حراك الصور، في هذه الفقرة كلها، منحاه محكوم بمبدأ فحواه قيام كل صورة بخلق الاخرى وصوغها، الشيء الذي من شأنه أن يخلق احادية المقام، وفي الوقت نفسه تلوينه بشتيت الأصباغ الصانعة للفروق داخل الوحدة. وهذا مطلب عزيز على العقل يستسيغه أنّى التقاه أبداً. غير أن هذا النهج التصويري المتوالد ليس الظاهرة الأطغى على شعر فدوى طوقان. وبالبداهة، إن كل توالد صوري هو، في جوهره، خروج الثاني من الأول، بحيث تتشكل بينهما علاقة داخلية في المضمون، أو قل بحيث يلون أعماقهما صباغ واحد من شأنه أن يصنع وحدة الهوية. ولكن هذا شأن لا يطيقه العقل دوماً، إذ العقل مسكون بالشروخ بضرورة طبيعته.

النص الثالث

لعل المعيار النقدي الرابع والأهم هو ملغمة العناصر المتباينة في كلية واحدة تجعل من القصيدة مجمع صلات ومعقد ارتباطات من شأنها أن تشكل بنياناً متماسكاً لا انفصام لجزئياته. وربما أمكن تلخيص هذا المعيار بلفظة واحدة هي. التكامل، بمعنى أن كافة وحدات القصيدة تتعاضد كيما تصنع التأثير المطلوب وتنقله إلى المتلقي. ويختلف هذا المعيار عن سابقه في أن معيار الصور المتنامية إنما يشرح وحدة شذرات الصورة الواحدة المؤلفة من عنصر واحد، ومعنى واحد، في الجوهر الأعمق، أما معيار الالتغام فهو قدرة الشاعر على توليف عدة عناصر، وعدة معان، ثم صهرها في مصهر القصيدة بحيث تجيء بارئة من الشروخ ومعافاة من أي فصام كبير. وفي الحق أن هذا ضرب من الانجاز لا تستطيعه إلا الفطرة الفذة الفائقة. ولهذا يمكن للمتحري أن يجد للفصام الكتابي آثاراً في معظم الأعمال الأدبية، ولا سيما في الرواية.

والحقيقة أن هذا المعيار الرابع ذو صلة وثيقة بالمعيار السابق، إذ أن افتقار صور القصيدة إلى التنامي، ووجود ثغرات تفصل بين الذرات التصويرية، من شأنه أن يعيق الغائية التكاملية للقصيدة، بل لعله أن يكون أول علائم عدم التكامل والتساند. وعلى هذا الأساس، يمكننا أن نعرّف القصيدة بأنها أحادية تتأسس على شبكة من الترابطات المتينة، أو بأنها تكامل الأشتات والمتفرقات في كيان متناغم ولهذا أرى أن معيار الالتغام واحد من أهم محكات الشعر الحديث، لأنه يبين وحدة القصيدة وباطن النفس، أو يكشف عن وجود قطيعة بينهما، إذ لا يوجد شيء يخشاه الباطن كما يخشى الشتات والفصال والفوضى· ثم لأنه يرى في المضمون منبثقاً لوحدة البنيان الاجمالي للعمل الفني، كما يرى في ذلك مجلى جمالياً للمضمون، بل مجلاه الجمالي الوحيد.

وفي الحق أن شعر فدوى يملك أن/ يصمد أمام هذا المعيار، ولكن صموداً نسبياً فقط. ولعل خير قصيدة تحقق هذا الصمود النسبي هي «لن أبكي»، التي كتبتها إثر لقائها بالشعراء في حيفا بعد حرب حزيران (يونيو) ببضعة أشهر

دعنا نأخذ بتحليل عمل كل من عناصر القصيدة ابتغاء أن نرى، في النهاية، كيف تعمل هذه العناصر متساندة لاخراج عمل فني جميل، وإن كان لا يخلو من عيوب أصيلة في الشاعرة لا تفارقها أبداً

تقع القصيدة في أربع فقرات نشعر لدى الانتقال من أولاها إلى ثانيتها أننا قد وثبنا من فوق ثغرة ليست بالخفية، وذلك لأن الموضوع لم ينمُ نمواً طبيعياً وداخلياً. فبينما قدمت صورة للدمار في الفقرة الاولى، فإنها راحت تقدم الشعراء بوصفهم «مصابيح الدجى»، وهذا يعني أن الانسجام ليس كافياً ومع هذا فإننا إذا ما أخذنا الفقرة الاولى بمعزل عن القصيدة فربما وجدنا أن الفكرة قد عملت على تحديد الشكل، وبذلك أكدت ما فحواه أن الفكرة، بوصفها شرطاً للشكل، ومن حيث هي سابقة عليه، قد نهضت فعلاً بتحديد الشكل وصوغه، بل إن حراك الفكرة والفقرة ملتغم في داخل اللغة أيما التغام، أو قل بلغة شائعة· إن الفقرة قد جاءت بمثابة إفصاح بينّ عن توافق الشكل والمضمون.

فالفكرة هي العودة إلى الوطن المقفر من أهله الحقيقيين، أما الشكل فهو الطللية التي يعرفها كل قارىء للشعر العربي القديم. ولما كانت الطللية عودة الشاعر إلى منزل الحبيبة الذي كانت له به خبرة سالفة، ولما كان هذا المنزل دائماً خرباً، ودائماً رمزاً للماضي الذي دمره الزمن، فإن شكل الفكرة الذي تلجأ إليه الشاعرة، أقصد الطللية، وهي المرأة العائدة إلى وطن خرب ومهدم، وطن تفرق أهله ونأوا عنه تماماً كما ينأى أهل الحبيبة الجاهلية عن منزلهم الذي بات طللاً دارساً، هذا الشكل يناسب عودتها إلى الأرض المحتلة، ويصلح للتعبير عن مضمون مثل هذه العودة. ولهذا نشعر بأن الـ «هنا» تحتل قلب وجدان الأبيات، بل يحتله التفارق بين الـ «هنا» والآن، بين المكان الراهن والزمان الراهن، إن صح القول:

هنا كانوا/هنا حلموا/هنا رسموا مشاريع الغد الآتي/
فأين الحلم والآتي؟/ وأين همو؟/ وأين همو؟

وفي قلب هذا الوجدان، يندمج التفكير بالشعور الصادق النبيل بحيث يعسر الفصل بين الحالة الانفعالية والحالة العقلية.

أما الفقرة الثانية، فتنطوي على عدة مضامين أو محتويات لا يتمتع ترابطها بالمتانة الكافية. هذا فضلاً عن النقص في متانة الترابط بين الفقرة الاولى والثانية. ثم انه بقدر ما كان الشكل موائماً للمضمون في الفقرة الاولى، فانه الآن يقصر عن نقل الأفكار نقلاً حيوياً وفعالاً، مع أنه لا يخفيها. وفضلاً عن ذلك فإن الفقرة برمتها لا تتسم بأحادية الشكل، وهي السمة التي توفرت للفقرة السابقة، وذلك نظراً لتعدد أفكارها ولما تنطوي عليه هذه الأفكار من تباين نسبي. ثم إن رعشة الانفعال أخذت تفتر قليلاً لأن الشذرات التصويرية التي بدأت بنسجها في هذا الآن لم تعد مدهشة ولا آتية من خلد قصي: فالشعراء «مصابيح الدجى»، وهم «كصخر جبالنا» و«زهر بلادنا». وما هذا إلا كلام مألوف شائع لا عبقرية فيه.

أما الفقرة الثالثة، فتنطوي على فكرة العمل الفدائي الناهض بعد حرب حزيران، وقد أخذت هذه الفكرة شكل «حصان الشعب» الذي يعدو «نحو عين الشمس»، وهنا كذلك نلمح الشكل وهو يتراصف مقصراً عن النهوض بالمضمون. فلست تجد إلا ما هو سهل المأتى وقريب المنال في هذه الصورة:

وتلك مواكب الفرسان ملتمة
تباركه وتفديه
ومن ذوب العقيق، ومن دم المرجان تسقيه.

إن فكرة حصان الشعب (أي المقاومة) هي شكل من دون شعور، ولهذا افتقرت اللغة إلى العمق، من جهة، وإلى البهاء والرونق من جهة أخرى، فجاءت الألفاظ أشبه بهياكل عظميّة للفكرة وحدها.

تتوجه الفقرة الرابعة إلى الشعراء لتقدم مضموناً مفاده أنهم يضحون بأنفسهم ليثمروا جيلاً مناضلاً خصيباً. وهي تطرح هذا المضمون وتكشفه من خلال شكل انجيلي فحواه أن السنبلة لن تولد إلا بعد فناء البذرة في التربة. وهنا نلمس توافقاً رائعاً بين الشكل والمضمون.

هنا قد تبين، حتى الآن، أن تساند الشكل والمضمون يؤتى التوفيق في بعض الأحيان ويفتقر اليه في بعضها الآخر. والآن، كيف تنهض الموسيقى بخدمة المضمون؟

لعل الوظيفة الأساسية لموسيقى الشعر أن تكون الاسهام في حمل المحتوى الشعري، بل ومجمل التجربة الكامنة خلف القصيدة وفي داخلها، إلى الاذن الداخلية للمتلقي. ولن يغيب عن البال أن الموسيقى العذبة الفعالة والمعبرة إن هي إلا انتاج لتعاضد حركة النسيج اللغوي والقدرة الافصاحية التي تتسم بها اللغة نفسها.

منذ الأبيات الاولى يشعر القارىء بأن ثمة نغمة حزينة أسيانة تهيمن على جرس الكلمات، وبذلك تسهم هذه النغمة في نقل الجو المزمع تصويره نقلاً له درجة عالية من الدقة. وفضلاً عن ذلك، يتأتى شعور فحواه أن الموسيقى إنما أتت بطريقة "تلقائية أو ذاتية الانبثاق، بمعنى أن جودة الايقاع لا تستغرق الشاعرة بحيث تضطرها إلى أن تصطنعها اصطناعاً، ولهذا فقد جاءت نغمة الاسى الرزينة كمحول من محولات المضمون نفسه، لا كشيء أقحم عليه اقحاماً من خارجه. وحين بلغت البيت الرابع، وهو ما يؤلف ذروة انفعالية صدقها جوهري أصيل، فقد اختصرت الكم الايقاعي إلى أقل عدد ممكن من المقاطع، أي ما يوازن تفعيلة واحدة فقط، كأنما هي تطبق تطبيقاً تلقائياً أحد المبادىء الموسيقية المعروفة تقليدياً: كلما كان الموقف أكثر انفعالية احتاج إلى عدد ضئيل من المقاطع، لأن ذلك الكم المحدد يتناسب مع حركة التنفس المتسارعة بتسارع الانفعال، وكذلك مع نبضات القلب المتزايدة بتزايده. وبذلك تجعل الكم الايقاعي شيئاً يشبه دفقة اخبارية مشحونة بالانفعال

ومع أن القصيدة لا تواظب على هذا المعدل الجمالي الراقي في مضمار الموسيقى الداخلية، فإنها تعد نجاحاً نغمياً موفقاً أنجزته فدوى بفعل حرارة الحادث التاريخي. وربما كانت هذه القصيدة أنجح قصائدها في مضمار الموسيقى الشعرية. ولكن، يمكن للمرء أن يشير إلى الفقرة الثالثة على أنها اخفاق واضح من حيث عجز الموسيقى عن نقل المعنى، أو على الأقل من حيث ابتكار قيم صوتية يمكن أن تهيمن على الاذن. ولا تخلو الفقرة الثانية، قبلها، من بعض الاخفاقات ولكنها اخفاقات طفيفة إذا ما قورنت بحال صويحبتها الثالثة. والجدير بالملاحظة أن الصور الفجة الخالية من العاطفة الوهاجة أو الانفعال المتوتر أو الرزين، والمفتقرة إلى ألفاظ بهية وحسنة الادارة هي التي تنطوي على الافتقار إلى الموسيقى التعبيرية، وعلى حلول الرتابة النغمية في مكانها.

ولن يرتد فينا المد والغليان والغضب
ولن ينداح في الميدان فوق جباهنا التعب
ولن نرتاح حتى نطرد الأشباح والظلمة.

فلعله باد هنا بجلاء أن الموسيقى لا تنبض من داخل الكلمات، مثلما أنها تتردد على سطح السلسلة اللفظية لا في أعماقها. ومع أن الألفاظ تتسم بالقوة إذا ما أخذت كل واحدة منها على حدة، فإن سوء ادارتها قد استلبها طاقتها الايحائية، وكذلك القدرة على تحريض الانفعال العميق. وكما أسلفت، ليست الموسيقى الأصيلة من انتاج الوزن وحده، وهو الوزن الناجم عن معدل سرعة النسيج الكلامي، بل هي كذلك من انتاج الطاقة الافصاحية للألفاظ، أو قل من التعاضد الجدلي القائم بين هذين الينبوعين. فقلما يقع الشاعر في الركاكة المضمونية دون أن يتردى المستوى الموسيقي لشعره. فالايقاع يعجز عن النهوض بوظيفته التعبيرية حين يعزل عن المعنى، وحين يكتفى بالتمطي فوق سطح المضمون، لا بالإيغال في قلبه بحيث يؤلف نبضه الصميمي من الداخل. والآن يمكن القول بأن الموسيقى تملك، في بعض الأحيان، أن تلتغم في الألفاظ، وكذلك في المضمون، ابتغاء انجاز مقام شعري أصيل، ولكنها تخفق في هذا المضمار في أحيان اخرى تكاد تملأ أكثر من نصف شعر المرحلة الثانية من مراحل فدوى طوقان.

أما القافية، فما لم تنهض بوظيفتها في خدمة المعنى وانجاز الايحاء على الوجه الأمثل، فإن التخلص منها هو الأصوب والأفضل.

في المقطع الأول من القصيدة التي بين أيدينا، حيث يسود الحس الطللي بأصالة، ترى كلمة «الدار» وهي تتواتر في القافية أربع مرات، وتتقفى معها كذلك كلمة «أخبار» التي توحي بترابط شديد بين الدار وماضيها. وقد جاءت الأبيات الاولى من هذه الفقرة بغير ما تقفية على الاطلاق، وذلك لأن «الفوضى» التي تريد تصويرها قد تحتاج إلى تسيب في التقفية من شأنه أن يسهم «بالايحاء» بالفوضى. وفي أواخر الفقرة ترتد القوافي بعضها على بعضها الآخر ليحيل اللاحق منها إلى السابق.

وأين همو؟/ وأين همو؟
ولم ينطق حطام الدار،
ولم ينطق هناك سوى غيابهمو.

وهنا نلاحظ كيف ترتد «غيابهمو» على «أين همو؟»، لا ارتداداً إيقاعياً متناغماً فحسب، بل وارتداداً مضمونياً يخدم الفكرة ويجليها. فحين تتساءل الشاعرة عن وجودهم فإن الصدى يجيء بكلمة «غيابهمو» كاجابة على التساؤل الملحاح. وعلى مبدأ الارتداد نفسه تحال كلمات الرويّ التالية احداها إلى الاخرى. «الهجران»، «وكان»، ثم «وكان» الثانية، وأخيراً «بالأحزان». فهذه الكلمات الأربع التي تمثل قافية واحدة تنطوي في الحقيقة على مضمون واحد. والأهم من ذلك أنها امتداد للمضمون الطللي الذي يعزف المقطع على وتره.

ويستمر مبدأ الاحالة والرد في المقطع الثاني، ولكننا حين ننتقل إلى الثالث فإننا نجد أن مبدأ الاحالة والرد قد انقطع. فالترابط بين «الأمس» و«الشمس» واه إلى درجة كبيرة، كما أن «العتمة» لا تحيل إلى «النهمة»، ولا تتعلق بها البتة، فضلاً عن أنها مفصولة عن

لفظة «ملتمة» التي تتقفى وإياها ايقاعياً. أما في المقطع الأخير، فنشعر بـأن البيتين الاستهلاليين قد اتيحت لهما قافية متمكنة غير ناشزة:

أحبائي، مصابيح الدجى، يا اخوتي في الجرح
ويا سر الخميرة، يا بذار القمح.

بيد أن المقطع كله لا يستمر على هذه الوتيرة من الجودة.

وعلى أية حال من الأحوال، فإن في هذا كله ما يؤكد أن قدرة فدوى على دعم عناصر القصيدة في كلية متراصة محشودة الجوانب في خدمة المعنى، ليست بالقدرة الواهية، ولو أنها لا تنجح دائماً وفي المواضع كلها.

الطاقة المجازية، أو كثافة اللغة

أورد الجرجاني، في كتابه «دلائل الاعجاز»، ما نصه: «وإذ قد عرفت هذه الجملة فها هنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى ، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل به بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»

نستقرىء،من هذا النص الصغير، أن الجرجاني يذهب إلى وجود معنى باطن يضايف المعنى الظاهر ويحل فيه، أو إلى أن كل كلام فني - فضلاً عن معناه الظاهري القائم على السطح - يحمل في احشائه معنى ملازماً ومباطناً للمعنى الظاهر. وبايجاز، ثمة محايثة في المعاني هي الفاعلة في جمالية النصوص. ولقد فات الجرجاني أن يبين المبدأ الذي تقوم عليه هذه المضايفة، وهو اللامنطقية التصويرية، أقصد تأسيس العبارة الفنية على نحو غير منطقي في ظاهره، بمعنى أن العقل لا يرضاه كحقيقة، بل كمجاز وحسب. فحين تقول فدوى، مثلاً: «الوقت فاقد هنا نعليه»، نراها تجسد الوقت أولاً فتجعل منه كائناً ذا نعلين، وبالتالي ذا قدمين يسير، أو يمكن أن يسير، عليهما، ولكنه أضاعهما، في هذا المقام، فلم يعد يملك القدرة على الحراك .هذا هو المعنى بكل وضوح. وهو إجراء عقلي ينجزه الخيال بناء على نهج غير منطقي، أي هو ما لا يمكن للعقل الذهني أن يقبل به على الاطلاق إلا بوصفه صورة لا كحقيقة. أما معنى المعنى، وهو ما به ننتقل من المنطقية إلى اللامنطقية، فهو أن الوقت ساكن ثقيل الوطأة لا يتحرك.

إن الصورة الفنية لا يسعها قط، وليس في ميسورها البتة، أن تكون جميلة وفريدة إلا بقدر اعتمادها على «معنى المعنى»، أي بمقدار ما تخدم - عبر لا منطقيتها - في انجاز معنى حامل بمعنى آخر هو المقصود بلوغه.

يمكن للنقد الفني، نقد الطاقة المجازية، أن يصنف شعر فدوى طوقان كله في ثلاثة أصناف، أولها ما يفتقر افتقاراً واضحاً إلى الكثافة والتصوير الناجح:

وهب مازن الفتى الشجاع
يحمل عبء حبه
وكل هم أرضه وشعبه

وكل أشتات المنى المبعثرة.

وثانيها ما يختزن شيئاً من الكثافة، ولكن مع اتصاف معنى المعنى فيه بالضحالة، وضمن هذا القطاع ينحشر معظم شعرها. واليك بعض الأمثلة:

ما الذي قص جناح الوقت، من كسّح أقدام الظهيرة؟
يجلد القيظ جبيني، عرقي، يسقط ملحاً في جفوني.
آه، آلاف العيون علقتها اللهفة الحرى مرايا ألم
فوق شباك التصاريح، عناوين انتصار واصطبار.
آه، نستجدي القبور.

فليس بخافٍ على قارىء هذه الأبيات أن معانيها الاضافية لا تكمن تحت عمق بعيد الغور بل هي في متناول اليد تحت سطح المعنى الظاهري بقليل، الأمر الذي من شأنه أن يعني افتقارها إلى الايحائية. والشعر الجوهري لا يأتي إلا من أفق بعيد، من خلد قصي، من عمق لا يطاله إلا الآن الماهوي الأندر. فليس ثمة معنى قصي في هذه الأبيات التي لا تنطوي على أية أخيلة إلماعية أو على أي ايحاء غضير. فالمشاعر ها هنا ليس لها أي تبطين كموني، ولا أية ظلال خفية تندمج في الألوان الظاهرية. ولكن الفن، عبر وظيفته اللامنطقية، يرى ما لا يرى بالعين.

أما ثالث هذه الأصناف، فهو ما يتسم باللامنطقية مع شيء من العمق. وهذا الصنف الثالث أشد ندرة في شعر فدوى من الصنفين السابقين. ويمكن أن نأخذ الفقرة الاولى من لوحة عنوانها: «من مفكرة سجين مجهول مكان السجن»، وهي التي سبق لي أن تعاملت معها قبل صفحات قليلة، يمكن أن نأخذها مثالاً على هذا الصنف الأنجح.

وفي الواقع، كثيرا ما تلجأ فدوى إلى التعبير بجمل تصريحية تحتاج إلى تغطية شعورية عظيمة كي تبتعد العبارة عن النثرية، في حين أن العبارة الكمونية (أي ذات المعنى المحايث للمعنى الظاهري)، وهي التي تفهم بناء على مبدأ الجرجاني في «معنى المعنى»، قد لا تحتاج إلى مثل هذه التغطية الشعورية، لأن جماليتها تعتمد على المحايثة أو المباطنة، أقصد على كون المعنى ثنائي الطبقة، مما يجعل من الألفاظ غاية في ذاتها، ولا يمكن فصلها عن المضمون الذي بها يتعين، ولا عن ايقاعاتها ذات القيمة التعبيرية وذات الاسهام في تحديد المعنى، أو اخصابه، على الأقل. وهذا يعني أن عظمة الشعر كثيراً ما تتقوم بالمحايثة والاضمارية.

وهكذا يتضح أن شعر فدوى كثيراً ما لا يملك أن يتمتع بالكثافة التي تضعه في مرتبة الحداثة، ولكنه كثيراً ما لا يقبل الاسفاف، إذ يغلب عليه أن يحافظ على سوية معتدلة تتوسط بين الطرفين المتطرفين.

خاتمة

هذي هي فدوى طوقان، إذن. إنها شاعرة متوسطة القيمة. ولكن، وعلى مبعدة من

مقولة حكم القيمة، يمكن التصريح بحق بأن فدوى روح موجوعة معتلة بأصالة القلق البشري. ولهذا يرى قارىء شعرها أن مضمون القصيدة لـديها هـو الاحتجاج عـلى ما يعترض استتباب الحرية، وأن كل موضعة للذات الشاعرة إن هو إلا محاولة للكشف عن نقص الذات وحاجتها إلى الاكتمال بالآخر، بالحيوي، وبكل ما هو حار وأصيل.

إن فدوى روح مرهقة يبتلعها شرطها ويغمرها، وكل ما تسعى إليه هو التعبير عن هويتها بوصفها حالة الاختناق المرضة التي تعيشها المرأة الشرقية بعامة، والتي تعيشها برهاوة الحساسية وفورة الوجدان، بوجه خاص. فهي تتحسس شرطها الوجودي والمعاشي كما لو كانت موقوفة داخل محجر كبير وضيق في الحين نفسه، ولذا فإنها تسعى جاهدة نحو تعدي حدود هذا المحجر فتصطدم بجدرانه السميكة. وهذا ما يرصف روحها إلى جوار الشاعر العربي التراثي ويوحدها وإيّاها في هوية واحدة.

وربما كانت قصيدة. «تاريخ كلمة»، وهي من مجمـوعتها «أمـام الباب المغلق»، خلاصة لتجربة فدوى العاطفية المحبطة والمنقوصة. ولدى قراءة هذه القصيدة نشعر أننا نعود عوداً على بدء، إلى المسألة النفسية للشاعرة، الأمر الذي يعني وجع فدوى المتجذر في أعماقها بوصفه بنية راسخة لم يغادرها ولم يفارقها في المـرحلة الثـانية من انتـاجها الشعري. هي ذي خلاصة العلة.

كم يغتني الانسان حين يلتقي هناك من يحبّه، كم يغتني!
ولم يكن هناك من يحبني.

هذا كل ما في الأمر. لم يكن هناك من يحبها. بيد أن ثمة صدمة رضيَّة تتجادل وغياب الحب. ولنستمع إلى ما تقوله الشاعرة في القصيدة عينها:

وعاد من غربته أخي الكبير، عاد
ابراهيم، كان قلبه الرحيم، خيّراً كبير
وفيض حبه غزير.
ولفني أخي وضمني إلى جناحيه
هنا استقيت الحب وارتويت،
هنا استردَّتْ ذاتي التي تحطمت بأيدي الآخرين بناءها.
هنا اكتشفت من أنا،
عرفت من أكون.

والعبارة اللافتة للانتباه، في هذا المساق، هي هذه: «هنا استقيت الحب وارتويت»، إذ انقطاع هذا المصدر العاطفي السامي الروحاني الأصيل سوف يترك رُضّاً كبيراً تتوتر به النفس طويلاً، بل ربما مدى الحياة. إذن، فلنتابع القراءة:

ومات من أحبني،
مات أخي الذي أحبني،
ولم يكن هناك من أحبني سواه.

أصحيح انه لم يكن هناك من أحبها سواه، أم أن هذا القول لا يعدو كونه اسقاطاً لا يعني سوى أنه ما كان ثمة من أحد أحبته هي سوى ابراهيم؟ إنها سرعان ما تنقض ذاتها لتدعم صحة هذا المذهب، أي أن ما قالته ليس إلا إضفاء حقاً. فلقد أحبها الكثير من الناس. ها هي ذي تقول:

وراحت الحياة
تعطي، فقد أحبني الكثير،
أحبني الكثير غير أنني
بقيت عطشى دونما ارتواء
كأنما كل الذي بلغته سراب.

ثم تتابع تصويرها لسعيها وراء السراب الذي كثيراً ما تمنت أن تلمسه مجسماً، أن تراه «شيئاً يمسُّ بالراحتين».

ثمة حقاً تثبت على موقف طفلي، موقف مسحوب من بواكير العمر، من عهود الغضاضة الروحية. وقد يكون هذا التثبت جزءاً من سر الأزمة الداخلية التي تعيشها فدوى، تكابدها وتعانيها دونما انقطاع، إذ البعد النفساني لا ينقطع ولا يضيع. ولهذا، أرى أن من الخطأ الظن بأن الدواوين الثلاثة الأخيرة من شعر فدوى ليست استمراراً نفسياً للدواوين الثلاثة الاولى. وربما كان في ميسورنا الذهاب إلى أن قطبي الصراع الكامن في أعماقها والعامل على اقلاق روحها هما الترجح بين حالة التثبت الطفلية وحالة الانعتاق من هذا التثبت والاكتمال بالآخر. إذ هي دوماً تنتظر ساعة خلاص، تنتظر الفارس المنقذ، وهو من صوَّرته بمنهجية رمزية في «نبوءة العرافة»، المنشورة في الديوان السادس. وهنا تتبدى الشاعرة وهي تبذل جهداً ملموساً من أجل التخلص من تثبتها الطفلي. وبين هذين الطرفين المتعارضين، الانتماء العاطفي إلى الأقارب والانفتاح العام على الغرباء، تتأرجح الشاعرة، فيصطرع في داخلها منزعان متضاربان تعوزها القدرة على التوفيق بينهما، فتكون النتيجة القلق. ويبدو أن لا بد لكل نفس من أن تكابد شرخها الخاص.

وربما كانت النفس معتلة في منشئها السري أو مصدرهـا الميتافيزيقي المجهول، ولهذا فإن تثبتها على نقطة ماضية، برهة من الماضي الميت، قد لا يكون إلا مجرد ذريعة للمواظبة على الوجع الذي هو جزء من أصالتها وطبعها. فقد تعشق النفس ما يستحيل استرداده لتجد عذراً في أن تنفتح على الآخر الذي من شأنه أن يهشم قوقعة النفس وأن يفك حصارها ويأخذ بها إلى السعادة التي لا تبتغيها لما لها بالوجع من تعشق. ولهذا يمكن القول بأن شعور فدوى بضرورة تكرار حالة العزلة هو ما جعلها تكثر من استعمال مفردات تدل على الوحدة والسجن والقيد، وما إلى ذلك من الفاظ، الأمر الذي يشي بأنها تهوى الألم أكثر مما تهوى الفرح. وفي ظني أن هذا هو طبعها السابق على أية رضوض نفسية يمكن أن تأتي بها الحياة.

وعلى أية حال، أراني أخول نفسي حق الزعم بأن وفاة أخيها ابراهيم قد تركت في نفسها صدمة لم تبرأ منها حتى اليوم، تماماً مثلما كانت وفاة والدة السياب صدمة ورضاً شديد العمق والوجع، لم يبرأ منه طوال حياته.

تقارير

قناة البحرين ، المتوسط والميت، من حلم لدى هرتسل إلى حقيقة واقعة لدى بيغن

بدأت أعمال الحفر في مشروع «قناة البحرين» التي ستربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت يوم ٢٨/٥/١٩٨١ وقد أقامت الحكومة الاسرائيلية حفل تدشين بهذه المناسبة حضره مناحيم بيغن، رئيس الحكومة، ووزراء المالية والطاقة والصحة، اضافة إلى ممثلين عن صندوق الجباية اليهودية الموحدة. وقد اقيم الحفل في مدينة مساده، حيث بدأت أعمال الحفر.

وناشد مناحيم بيغن، في الخطاب الذي ألقاه، «الملك حسين، ملك الاردن، للتعاون مع اسرائيل في شق القناة» (ر إ إ.، العدد ٢٣٥٢، ٢٨ و٢٩/٥/١٩٨١)

وكانت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية قد صادقت، في ١٢/٤/١٩٨١، على تأسيس شركة حكومية للعمل على «إقامة مشروع قناة البحرين... وإقامة محطات لتوليد الطاقة على ساحل البحر الميت» (**هآرتس**، ١٣/٤/١٩٨١) ونص قرار تأسيس الشركة المذكورة على «الاعتراف بالمشروع كمشروع قومي يجب عدم تسليمه إلى شركات أجنبية. وتشترك في ادارة الشركة وزارات المالية والصناعة والتجارة والسياحة والطاقة» (**المصدر نفسه**)

وقد كتبت صحيفة **هآرتس** (١٩/٨/١٩٨٠)، في افتتاحيتها إن «إقامة محطة توليد الطاقة، بالاستفادة من تفاوت منسوب المياه بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت لانتاج الطاقة الكهربائية، هي، إضافة إلى اعتبارات اقتصادية اخرى، بداية تحقيق الحلم الصهيوني الكبير، الذي وصفه هرتسل في كتابه 'البلاد القديمة – الجديدة'»

فكرة انشاء القناة

تعود فكرة إنشاء قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، مروراً بخليج 'العقبة'، إلى تلك الفترة التي كانت تبحث فيها بريطانيا عن طرق قصيرة توصلها إلى الهند، «فمنذ ١٣٠ عاماً، وصل الكابتن وليام الن ألى [فلسطين] بمهمة رسمية من الحكومة الانكليزية، ليدرس امكانية ربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت بواسطة قناة. ودار مشروع ألن حول صرورة شق قناة تربط خليج حيفا مع وادي الاردن بالقرب من بيسان وقال بأن المياه ستغمر وادي الاردن، وسيرتفع منسوب المياه في البحرالميت، وستبحر السفن من البحر المتوسط، فالاردن، فالبحر الميت، ثم إلى ميناء عميق يقام في خليج العقبة، ومن هناك عن طريق شرم الشيخ إلى المحيط الهندي وإلى الهند» (**البعث** (دمشق)، ٣/٤/١٩٨١)

فكرة ألن هذه، لقيت صدى لدى الجنرال البريطاني تشارلز غوردون، فأدخل تحسينات عليها، ورأى «أن اغراق البحر الميت بمياه القناة. سيرفع منسوب مياهه إلى منسوب مياه

سطح البحر، وهذا ما يسمح له بالتدفق جنوباً حتى خليج العقبة. وذلك استناداً إلى برامج وخرائط دقيقة وضعها بهذا الخصوص» (**المصدر نفسه**). وصلت الفكرة إلى هرتسل عن طريق مهندس سويسري يدعى ماكس بوكارت، الذي قدم اقتراحاته مكتوبة لهرتسل، فضمنها الأخير كتابه «البلاد القديمة - الجديدة».

وبعد ذلك بفترة طويلة، كتب البروفيسور الأميركي والتركلاس ادوارد كينغ في كتابه «فلسطين. أرض الميعاد»، الصادر عام ١٩٤٤، عن امكانية شق قناة بين البحرين، المتوسط والميت «بعد أن تصور المشروع من طائرة أقلته في جولة سنة ١٩٣٩ فوق منطقة أغوار الاردن... ورأى أن المشروع سوف ينعش اقتصادياً وزراعياً وصناعياً حوالي ٤ ملايين يهودي من لاجئي اوروبا، وأن فلسطين بحاجة للماء والكهرباء» (**المصدر نفسه**).

وكان زعماء الحركة الصهيونية قد قاموا، عام ١٩٣٧، بجولة في منطقة الأغوار «اشترك فيها دافيد بن - غوريون، وبيرل كاتزنلسون والياهو غولومب، وابراهام هرتسفيلد...وكان من نتائج تلك الجولة أن بدأ التفكير بانشاء القناة لكن التطورات السياسية في فلسطين حالت دون الاستمرار في الدراسات والعمل» (**المصدر نفسه**). ثم عاد التفكير مجدداً لاحياء فكرة المشروع بعد حرب ١٩٦٧، حيث قام خبراء اسرائيليون بجولة في منطقة القناة المقترحة بدأت بعدها الدراسات الجادة لنقل الفكرة إلى حيز التنفيذ.

وبعد عشر سنوات من حرب ١٩٦٧، أي في نهاية عام ١٩٧٧، تشكلت لجنة خاصة برئاسة البروفيسور يوفال نئمان لدراسة المشروع. حيث «قامت اللجنة بدراسته من جميع جوانبه. فاستعرضت، في البداية، تسعة ممرات مختلفة للقناة. ثم قامت بدراسة تفصيلية لثلاثة منها.. وشدد نئمان على قبول الممر الجنوبي للقناة ..حين قدم الاقتراحات الثلاثة إلى اجتماع الحكومة الاسرائيلية في ١٩٨٠/٨/٢٤...مع أن طاقته الكهربائية لن تتجاوز ٦٠٠ ميغاوات، آخذاً بعين الاعتبار أهمية تعمير منطقة النقب، مع أن هذا الخط سيمر في قطاع غزة. وصادقت الحكومة على الخط الجنوبي اخذة بتوصية نئمان» (**المصدر نفسه**)

وهكذا، قررت الحكومة الاسرائيلية «حفر قناة تمتد من غوش قطيف في قطاع غزة إلى مسادة على البحر الميت، وكلفت وزيريّ المالية والطاقة بتقدير المتطلبات المالية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ المشروع» (ر.إ.إ.، العدد ٢١٤٣، ٢٩ و١٩٨٠/٨/٣٠).

وتحول حلم هرتسل، مع بدء أعمال الحفر، إلى حقيقة بدأت خطوات تجسيدها العملية على الواقع في ١٩٨١/٥/٢٨.

وقت تنفيذ المشروع وكلفته

بعد مصادقة الحكومة الاسرائيلية على الخط الجنوبي للقناة في آب (اغسطس) ١٩٨٠، كلفت لجنة برئاسة عضو الكنيست اسحق رابين وعضوية أعضاء كنيست من لجان الاقتصاد، والداخلية، والخارجية والأمن التابعة له، لتتولى استكمال البحوث المتعلقة بتنفيذ القناة من كافة الجوانب، خاصة الجانب القانوني منها دولياً، حيث أن ارتفاع منسوب المياة في البحر الميت سيلحق أضراراً بمعامل البوتاس الاردنية على الشاطىء الشرقي منه. عدا عن أن الاردن كان ينوي شق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت. وهذا الأمر واحد من الأسباب التي دفعت بيغن إلى مناشدة الملك حسين للتعاون معه في هذا المجال، مقابل اعطاءه ميناء حراً على البحر الأبيض المتوسط.

وقد أوضح البروفيسور نئمان أن الوقت الذي سيستغرقه العمل لانجاز مشروع القناة مدته ثماني سنوات «فالترتيبات التنظيمية تستغرق سنة، ويلزم سنتان لتخطيط المشروع على الطبيعة تفصيلياً ثم خمس سنوات عمل، والمجموع ٨ سنوات. ويضاف إليها سنتان احتياط. أي في عام ١٩٩٠ ستكون القناة والمشروع بأكمله جاهزاً» (**المصدر نفسه**، العدد ٢١٣٣، ١٨ و١٩٨٠/٨/١٩).

وتبلغ كلفة المشروع، كما حددتها لجنة البحث المكلفة بذلك، مبلغاً يتراوح بين ٧٠٠ و٨٠٠ مليون دولار، بمعدل ١٠٠ مليون دولار سنوياً «وقد وعد

أعضاء البوندز بدفع ١٠٠ مليون دولار سنوياً لتمويل المشروع» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢٧١، ١٧ و١٨/٢/١٩٨١).

فوائد المشروع

يبغ طول خط سيرالقناة المقترح ١٢٠ كلم وستنقل مياه البحر الأبيض المتوسط بالصخ من منطقة تقع جنوبي غزة «عبر أنبوب طوله ٧ كلم ثم ستتدفق المياه مسافة ٢٢ كلم في قناة متعرجة ومكشوفة وفي منطقة غوش يغن، ستستمر القناة في نفق أرضي حتى منطقة مساده، وسيكون طول النفق ٨٦ كلم، وقطره ٥ أمتار وستقام في منطقة مساده برك لتجميع المياه، كي تتدفق منها إلى محطة لتوليد القوة مستفيدة من فرق ارتفاع يبلغ نحو ٤٠٠ متر، لتحريك التوربينات التي ستولد الكهرباء» (**المصدر نفسه**، العدد ٢١٤٣، ٢٩ و٣٠/٨/١٩٨٠).

أما فوائد المشروع بالنسبة لاسرائيل فتتوزع على النواحي التالية

١ - انتاج الكهرباء من مساقط المياه التي ستتشكل، حيث سينتج المشروع ٦٠٠ ميغاوات تبلغ قيمتها، حسب تقرير البروفيسور نئمان ٣٠٠ مليون دولار بأسعار ١٩٨٠. «كما سيوفر ٨٠٠ مليون دولار، هي قيمة وفر المحروقات التي ستستخدم لانتاج هذا الحجم من الطاقة» (**المصدر نفسه**) وتساوي الكمية المنتجة من الكهرباء ٢٥ - ٣٠٪ من استهلاك اسرائيل الحالي وسيغطي المشروع كلفته خلال عشرين سنة من بدء تشغيله.

٢ - «انشاء برك حرارية لإنتاج المزيد من الكهرباء، حيث بالامكان انتاج ١٥٠٠ ميغاوات منها في عام ٢٠٠٠» (**عل همشمار**، ٢٧/٨/١٩٨٠).

٣ - توفير المياه «لتبريد محطات الطاقة النووية في النقب» (**هآرتس**، ١٩/٨/ ١٩٨٠)

٤ - توفير مياه التبريد «لمحطة القوى الكهربائية لتي ستدار بواسطة أحواض الزيت الحجري شرقي النقب» (**المصدر نفسه**).

٥ - مرور المشروع في منطقة النقب سيساعد «على تطوير مشاريع هامة مثل تربية الأسماك، واقامة منشآت صناعية» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٨/١٩٨٠). هذا، إضافة إلى امكان تحلية المياه واستثمارها لري مناطق في النقب.

٦ - في نهاية المشروع، يصبح لدى الشركة المشرفة عليه كوادر وخبرة في مثل هده المجالات، مما يساعد على تنفيذ مشاريع مشابهة في دول اخرى

وقد أقرت الحكومة الاسرائيلية اقتراح الخط الجنوبي للقناة، للاعتبارات التي عددناها، وأهمها مسألة اعمار النقب ولو اقتصر الأمر على مسألة انتاج الكهرباء، لكان الأجدى الأخذ باقتراح المهندس شلومو عور، الذي لو نفذ لأنتج ١٠٠٠ ميغاوات أي نحو ٤٥٪ من استهلاك الكهرباء في اسرائيل.

سلبيات المشروع

يتركز الضرر الأساسي من المشروع على مصانع البوتاس المقامة على البحر الميت، «وقد حذر أرييه شاحار، مدير عام معامل البحر الميت... من أن يضر المشروع بإنتاج المعامل.. بسبب تدفق كمية المياه الكثيرة، التي ستؤدي بالتالي إلى تخفيض نسبة الأملاح. وشيء كهذا من الممكن أن يخفض القدرة الانتاجية للمعامل بنسبة ١٥٪ على الأقل» (**يديعوت أحرونوت**، ٢٥/٨/١٩٨٠) وهذا الأمر ليس بسيطاً، «فمعامل البحرالميت حققت ربحاً صافياً قدره ١،٦ مليار ليرة اسرائيلية في عام ١٩٨٠» (**المصدر نفسه**). اضافة إلى ذلك، فإن «ارتفاع منسوب البحر الميت يقضي بانفاق نقود أكثر لحماية المنشآت الصناعية من الغمر» (ر.إ إ.، العدد ٢١٤٣، ٢٩و٣٠/٨/١٩٨٠)

ردود الفعل على انشاء المشروع

في إسرائيل لقي المشروع داخل اسرائيل ترحيباً عاماً، واعتبر مشروعاً قومياً حيوياً للشعب الاسرائيلي. ومع ذلك، فقد دارت النقاشات بين أوساط الفنيين والسياسيين الاسرائيليين بشأن جدوى المشروع اقتصادياً، بالمقارنة مع الاقتراحات الاخرى التي لم تأخذ بها الحكومة، وأهمها اقتراح غور.

كما شكل الجانب السياسي من الموضوع محوراً مهماً للجدل حيث أن مستقبل بعض المناطق

(قطاع غزة) التي سيمر المشروع فيها ما زال موضع مفاوضات وتساؤل. هذا، اضافة إلى أن زيادة منسوب مياه البحر الميت قد يلحق ضرراً بالاردن، مما سيخلق تعقيدات دولية في وجه المشروع

وقد أوضح عاد يعقوبي (المعراخ) الذي يرئس اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست، أن على اسرائيل «عدم وضع عوائق أمام نفسها. إذ لا شك في أن قطاع غزة منطقة يختلف الرأي العام العالمي على وضع مستقبلها السياسي» (**المصدر نفسه**)

ورد الوزير موداعي على ادعاءات يعقوبي بـ «أن أقوالاً كأقواله، وأقوال المهندس شلومو غور، الذي يؤيد الخط الشمالي، وأقوال شمعون بيرس بشأن قطاع غزة [والضفة الغربية] هي بمثابة خيانة قومية، لأنها تمس مصالح دولة اسرائيل» (**المصدر نفسه**)

والخلاف هذا يدخل في اطار خلاف الكتلتين الأساسيتين في المشروع الصهيوني، حركة العمل والليكود، بشأن مفهوم الدولة اليهودية، بين الأرض (كما يدعو الليكود) والسكان (كما تدعو حركة العمل)

وقد حسم هذا الخلاف بالنسبة لمشروع قناة البحرين بدء تنفيذها على أساس اقتراح نئمان.

في قطاع غزة قلنا ان جزءاً من مشروع القناة سيمر في قطاع غزة، حيث يحدد خط المشروع البدء من جنوبي دير البلح في منطقة غوش قطيف من القطاع

وقد احتج رئيس بلدية غزة، الحاج رشاد الشوا، على المشروع قائلاً إن «هذه الأرض أرضنا، ولا حق للحكومة الاسرائيلية فيها كما لا يجوز لها القيام بأي عمل فيها من غير موافقتنا. ونحن لا نوافق في هذه المرحلة على قيام اسرائيل بأي مشروع من هذا النوع» (**المصدر نفسه**)

لدى م ت ف وصفت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع بأنه عمل عدواني «وأن م.ت.ف اتخذت قراراً بمواجهة العمل العدواني» (**وفا، ١٩٨١/٥/٢٩**). ولم توضح مضمون قرار المواجهة هذا وطبيعته

في مصر احتجت الحكومة المصرية، لدى الحكومة الاسرائيلية، على شق القناة عبر قطاع غزة، حيث يرى المصريون «أن تنفيذ هذا المخطط يتناقض ومبادىء القانون الدولي، ويشكل انتهاكاً لاتفاقيات كامب ديفيد. وأبلغت مصر الولايات المتحدة بموقفها والخطوات التي اتخذتها. كون الولايات المتحدة شريكاً كاملاً في عملية السلام» (ر إ إ، العدد ٢٣٠٨، ٢ و١٩٨١/٤/٣)

كما وجهت مصر رسالة احتجاج على المشروع إلى الأمين العام للامم المتحدة كورت فالدهايم، معتبرة «أن هذا يؤكد نية الدولة العبرية ضم الأجزاء التي ستمر فيها القناة على الأقل» (**النهار** (بيروت)، ١٩٨١/٤/١٨) وقال الدكتور عصمت عبدالمجيد، مندوب مصر لدى الامم المتحدة، «ان قرار شق القناة عبر قطاع غزة، يقرر سلفاً من جانب واحد الوضع النهائي لهذه المنطقة، ويتعارض هذا مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وسيادته على موارده الطبيعية» (**المصدر نفسه**)

في الاردن تركز احتجاج الاردن على المشروع الاسرائيلي انطلاقاً من أمرين، ذكرهما وزير الصناعة والتجارة الاردني علي منصور: فقد قال الوزير منصور «إن ذلك خرق للقانون الدولي فيما يخص المناطق المحتلة. وإن جر المياه من البحر المتوسط إلى البحر الميت سيزيد ارتفاع منسوب البحر الميت ١٧ متراً خلال ٢٠ سنة» (ر إ إ، العدد ٢١٤٠، ٢٦ و١٩٨٠/٨/٢٧)

وارتفاع منسوب البحر الميت يهدد بالغمر مصانع البوتاس الاردنية المقامة على الضفة الشرقية منه

وقد قال الملك حسين، ملك الاردن، في كلمة له أمام وزراء الثروة المعدنية العرب «إن مشروع اسرائيل لشق قناة بين البحرين، المتوسط والميت، يشكل تهديداً للأمن والسلام في المنطقة، وأنه ينطوي على شر الأخطار ضد الاردن والامة العربية. هذا المشروع يمثل صيغة اخرى من صيغ العدوان الاسرائيلي... وعدواناً مستمراً على

تسعب فلسطين، وعلى الامـة العربيـة» (النهار، ٣٠/ ٤/ ١٩٨١)

أخيرا، لم تمنع احتجاجات الـدول العربيـة، التي راعت في احتجاجاتها غيرتها على السلام، الحكومة الاسرائيلية من اقرار المشروع والبدء بتنفيذه، حيث لم تمنعها مثل تلك الاحتجاجات، سابقا، من تحويل نهر الاردن.

وهكـذا بـدأت أعمـال الحفـر في ٢٨/ ٥/ ١٩٨١، لتجعل حلم هرتسل حقيقة واقعة، وليشـرب العـرب مـاء البحـر الميت، فسيمـلأه الاسرائيليون بماء البحر المتوسط

أحمد شاهين

تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل في المجالات الثقافية والاقتصادية

نصت معاهدة السلام المنفردة، المعقودة بين مصر واسرائيل في آذار (مارس) ١٩٧٩، من بين ما نصت عليه، على ضرورة تطبيع العلاقات بين البلدين. وفي هذا المجال، يلفت النظر ما ورد في المادة الاولى من المعاهدة حول «اتفاق الطرفين على اقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء»، وما نصت عليه المادة الثانية حول «إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية، وانهاء المقاطعة الاقتصادية، ودخول الطرفين في مفاوضات بغية عقد اتفاق يهدف إلى انماء العلاقات الاقتصادية»، ثم «اتفاق الطرفين على اقامة علاقات ثقافية عادية»، «والدخول في مفاوضات بغية عقد اتفاق ثقافي بينهما».

كذلك نص أحد بنود هذه المعاهدة، على «السماح بالتنقل بين الطرفين، على صعيد الأشخاص ووسائل النقل، سواء كانت برية أو بحرية أو جوية»، ثم «اقامة علاقات حسن جوار بين الطرفين [وتعاونهما] في انماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة [و] تشجيع التفاهم [وامتناع كل طرف منهما] عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر».

ووردت في معاهدة السلام المبرمة بين البلدين، أيضاً، بنود تتعلق بتطبيق الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الطيران، حيث وافقت مصر «على استخدام اسرائيل لمطاراتها للأغراض المدنية والتجارية، والدخول في مفاوضات لابرام اتفاق طيران مدني، وإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين البلدين، واقامة وسائل اتصال بريدية وتلفونية، وخدمات نقل ومواصلات سلكية ولاسلكية، والسماح لكل طرف بالدخول المسموح به عادة إلى مواطنيه، لسفن وبضائع الطرف الآخر» (راجع نص مواد المعاهدة المتعلقة بتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل في **المعاهدة المصرية - الاسرائيلية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٣٢ - ٣٤)

وبناءً على ما ورد في معاهدة السلام هذه، فقد شكّلت لجان تطبيع العلاقات بين كل من مصر واسرائيل، حيث عقدت اجتماعات عديدة، توصلت، في نهايتها، إلى اتفاقات محدودة في هذا المجال، وأبرز هذه الاتفاقات

١ - اتفاقية التعاون في مجال التربية والثقافة والعلوم تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مبنى الاذاعة والتلفزيون في القاهرة، بتاريخ ٨/٥/١٩٨٠، وتم التصديق عليها بتاريخ ١/٨/١٩٨٠ وتتضمن هذه الاتفاقية اسس الاتصالات وتبادل الزيارات بين خبراء من الدولتين، في حدود الثقافة والفن والتقنية والعلوم والطب: تبادل المطبوعات والمكتشفات الأثرية واقامة المعارض والبرامج الاذاعية والتلفزيونية،

والأفلام الثقافية والعلمية: معادلة الشهادات والألقاب العلمية وتبادل وفود الشباب والوفود الرياضية. ومدة الاتفاقية خمس سنوات قابلة للتجديد (**دافار**، ٢/٦/١٩٨٠)

٢ - **اتفاقية للتعاون الزراعي بين مصر واسرائيل** تم التوقيع على هذه الاتفاقية في تل - ابيب، بتاريخ ٢٤/٣/١٩٨٠، وأصبحت سارية المفعول فور التوقيع عليها. وتشمل هذه الاتفاقية البنود التالية: تعاون كل من مصر واسرائيل في مجالات البحث التطبيقي في جميع فروع الزراعة، بما في ذلك تبادل الخبرة والعلماء والنشرات في الموضوعات التي تهم كلا البلدين: التعاون في مجال تطوير زراعة الفاكهة والخضار والنباتات الطبية والتوابل وغيرها: إعداد دورات تعليمية وتدريبية مشتركة، وتبادل الخبراء والنباتات الزراعية: التعاون في مجال الخدمات البيطرية، وكذلك طرق وقاية النباتات، والعمل سوياً على انشاء حظائر الماشية، بما في ذلك التلقيح الصناعي وادارة مزارع لتربية الدواجن: انشاء تعاونيات زراعية بهدف انتاج وتسويق المنتجات الزراعية: التعاون بهدف انشاء برادات ومعامل تعبئة، ومعامل حلج القطن والمسالخ الآلية (**المصدر نفسه**، ٢٥/٣/١٩٨٠)

٣ - **الاتفاقية التجارية - الصناعية** تم، في القاهرة، التوقيع بالأحرف الاولى على أول اتفاقية تجارية بين مصر واسرائيل في ٢٠/٤/١٩٨٠، وتم التصديق على هذه الاتفاقية بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨١ وأهم بنود هذه الاتفاقية تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية بين البلدين شريطة أن تسري على العلاقات المصرية - الاسرائيلية جميع الاتفاقات الدولية التي وقعت عليها كلتا الدولتين: حرية مرور البضائع بين الجانبين: اقامة المراكز التجارية، والاشتراك في المعارض والأسواق، وتبادل الوفود التجارية: اصدار رخص استيراد واقرارات رسمية خاصة بالنسبة لنوعية السلع الغذائية والزراعية: تشكيل لجنة مشتركة، لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية (**هآرتس**، ٢٢/٤/١٩٨٠).

٤ - **الاتفاقية السياحية بين مصر واسرائيل** توصلت اللجنة المشتركة للمواصلات البرية والسياحية، أثناء اجتماعاتها في القاهرة، إلى التوقيع على اتفاقية يسمح فيها للإسرائيليين، أصحاب السيارات الخاصة، والمزودين بتأشيرات دخول إلى مصر: بالاضافة إلى اجازات سوق عالمية، واجازة حيازة السيارة، بالدخول مع سياراتهم إلى الأراضي المصرية. أما بالنسبة للمركبات العامة، فيتوجب استبدالها عند نقطة الحدود مع مصر: ومن ضمن شروط المرور، أن يكون بحوزة كل سائح ١٠٠ جنيه مصري، وأن يكون الدولار العملة السياحية المستعملة بين البلدين (**دافار**، ١٢/٣/١٩٨٠)

٥ - **اتفاقية النقل الجوي** تم التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ ٨/٥/١٩٨٠، وهي تنص على ترتيبات تشغيل خط الرحلات الجوية بين مطاري القاهرة واللد. كذلك تتطرق الاتفاقية إلى أنواع الطائرات واجورالسفر، وسائر الترتيبات المتعلقة بتشغيل هذا الخط (**المصدر نفسه**، ٢/٦/١٩٨٠)

٦ - **اتفاقية المواصلات البرية والبحرية بين مصر واسرائيل** تم التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨٠ في تل - أبيب. وتنص هذه الاتفاقية على أن يتم الاتصال المنظم للأشخاص ووسائل النقل بين الدولتين، براً عن طريق محطة العبور في نيئوت سيناي، وبحراً عن طريق الموانىء المفتوحة أمام حركة المرور الدولية: وعلى السماح للمصريين والاسرائيليين، ممن يحملون جوازات سفر وتأشيرات دخول، بالتنقل بحرية في الطرق البرية والبحرية والجوية: والرد على طلبات الحصول على تأشيرات دخول، خلال خمسة عشر يوماً، وأن تكون صالحة لمدة شهرين (**المصدر نفسه**، ٢/٤/١٩٨٠).

٧ - **اتفاقية الطيران** وقعت كل من مصر واسرائيل، بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٠، في فندق لاروم بتل - أبيب، وبالأحرف الاولى، على اتفاقية طيران، تنص على تسيير ثلاث رحلات اسبوعياً، لشركتي العال الاسرائيلية ونفرتيتي المصرية. وقد وقع الاتفاق، عن الجانب المصري، يحيى الشناوي، وعن الجانب الاسرائيلي، مدير عام وزارة المواصلات ابهود شيلو (**هآرتس**، ١٦/٣/١٩٨٠)

٨ - **اتفاقية النفط** وقعت شركات نفط

مصرية، واسرائيل، بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٨ على اتفاقية لتزويد اسرائيل بحوالي مليون ونصف المليون طن من النفط، حتى نهاية عام ١٩٨٠ (**المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٣/١٩)

٩ - اتفاقية تبادل الشبيبة تم التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٨١/٣/٢، في مبنى المجلس الأعلى للشباب والرياضة في القاهرة، ومثل الجانب الاسرائيلي، رئيس الوفد الاسرائيلي للجنة المشتركة، دافيد رفيلين، وتنص هذه الاتفاقية على تبادل بعثات من أبناء الشبيبة المصرية والاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٣)

النشاطات التي تحققت

ضمن هذه الاتفاقيات

في مجال التربية والثقافة والعلوم تحاول اسرائيل، في هذا الميدان، كغيره من الميادين الاخرى، تطوير علاقاتها مع مصر؛ حيث نشطت مختلف المؤسسات الاسرائيلية ومراكز البحوث من أجل اقامة روابط متعددة مع جهات مصرية مختلفة. فمثلاً، قام ثلاثة من كبار خبراء معهد شيلواح، التابع لجامعة تل - أبيب، وهم الأساتذة ايلي ريخس، مدير المعهد، البروفيسور ايتامار رابينوفيتش، رئيس دائرة تاريخ الشرق الأوسط، وحاييم شيكد، عميد كلية العلوم الانسانية في الجامعة، بزيارة لمصر بهدف التعارف واقامة علاقات مع مؤسسات اكاديمية مختلفة، اضافة إلى دراسة امكانيات التعاون في مجالات البحث المتعلقة بالشرق الأوسط (**معاريف**، ١٩٨٠/١/١٣)

وبعد توقيع الاتفاقية المذكورة سابقاً، والتي تدعو إلى التعاون المشترك في مجال التربية والثقافة والعلوم والتي كان من ضمن ما نصت عليه، تبادل الوفود بين مصر واسرائيل، قامت مصر بارسال طاقم من تلفزيونها، وذلك في اطار وفد رسمي بهدف اعداد برامج عن الأماكن المقدسة واستقبل الوفد من قبل المسؤولين في التلفزيون الاسرائيلي، ونظمت له البرامج واللقاءات المتعددة (**هآرتس**، ١٩٨٠/١١/٤)

ويبدو كأن هنالك معارضة شديدة من الاتحادات الطلابية المصرية لمعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية؛ إذ علم أن بعثة الاتحاد القطري للطلبة الجامعيين الاسرائيليين والتي كانت تنوي السفر إلى مصر، لن يكون لها لقاءات مع الطلاب المصريين، وذلك بسبب معارضة هؤلاء لمعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١/٦)

من ناحية اخرى، وبغية ترجمة اتفاقية تبادل الشبيبة الموقعة بين البلدين، والتي تمت بناءً على طلب من رئيس الدولة الاسرائيلي اسحاق نافون، خلال محادثاته مع الرئيس المصري أنور السادات، تقرر أن تصل إلى اسرائيل ثلاث بعثات تضم كل بعثة منها ستون حدثاً، تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و١٨ سنة، وستخرج إلى مصر في مقابل ذلك مجموعات مماثلة، وستشترك هذه المجموعات في معسكرات صيفية، وستلتقي مع المسؤولين في كلا البلدين ومن الجدير بالذكر، أن الاسرائيليين يعتبرون أن هذه الاتفاقية هي الاتفاقية الفعّالة الاولى، التي وقعت في اطار تطبيع العلاقات (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٣)

وعلى صعيد البحث العلمي، تم التنسيق بين كليات الطب في جامعتي القدس وبئر السبع في اسرائيل، وبين جامعة عين شمس في مصر، بهدف اجراء أبحاث علمية مشتركة للقضاء على مرض حمى النيل. وتم تمويل هذه الأبحاث من قبل الحكومة الاميركية إذ خصصت لذلك ما قيمته ٦ ملايين دولار، وقام شمعون بيرس (زعيم حزب العمل الاسرائيلي)، أثناء زيارته لمصر، بتسليم وثيقة خطة العمل المعدة بهذا الشأن، لوزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٠/١١/١٢)

ومن ناحية ثانية، فقد استقبلت جامعة عين شمس، د. يوسف شنكر، مدير قسم النساء والولادة في مستشفى هداسا، أثناء حضوره المؤتمر الدولي المنعقد في جامعة عين شمس؛ وأعد له برنامج يشمل القيام بزيارات إلى عدة جامعات، لالقاء المحاضرات التي تتعلق بموضوع اختصاصه (**يديعوت احرونوت** ١٩٨٠/١٢/١)

أما في المجال الرياضي، فقد اقتصر الأمر على قيام ثلاثة من لاعبي التنس الاسرائيليين، في آذار

(مارس) ١٩٨١، بزيارة لمصر، حيث اشتركوا في المباراة المبكرة لبطولة مصر المفتوحة في التنس ومن الجدير بالذكر، أن هؤلاء الثلاثة، هم أول رياضيين اسرائيليين يلعبون على الاراضي المصرية (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/٩)

وقد سبق ذلك، لقاء رياضي بين البلدين، في صوفيا، في اطار التمهيد للألعاب الاولمبية. وقد تبادل الفريقان الهدايا التذكارية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٠/٥/٥)

كذلك اشتركت اسرائيل في معرض الكتاب الدولي الذي عقد في القاهرة بتاريخ ١٩٨١/١/١٩، وقامت، للمرة الاولى منذ توقيع معاهدة السلام مع مصر، بعرض مئات الكتب التي تحتوي على ترجمة للعربية، عن سيرة حياة الرئيس المصري أنور السادات، بالاضافة إلى عرضها لكتب باللغة الانكليزية والعبرية. وفي تلك الأثناء، حصلت مناوشات بين الجانب الاسرائيلي والفلسطيني، الذي كان يحتل جناحاً مجاوراً للجناح الاسرائيلي، حيث انزل العلم الاسرائيلي، اثر ذلك، بناء على طلب من منظمي المعرض المصريين (**على همشمار**، ١٩٨١/١/٣٠) وتناولت أجهزة الاعلام الاسرائيلية هذا الحدث باهتمام، معبرة عن الامتعاض والتشاؤم والألم، وذلك نتيجة لإنزال العلم الاسرائيلي وللأثر السلبي الذي يمكن أن يحدثه هذا الأمر على العلاقة القائمة بين مصر واسرائيل. فذكر أحدهم أن الحظر الذي تم على رفع العلم الاسرائيلي، يظهر بوضوح أن الوجود الاسرائيلي كان وجودا اضطرارياً، وينظر إليه ببرود وعدم ترحاب، إذ أنه، بالرغم من النجاح المادي والاعلامي الذي حققته اسرائيل، خلال ذلك، يبقى لذكرى المعرض طعم مر سواءً في فم الاسرائيليين أم في فم المنظمين المصريين للمعرض (اوري لوبراي، **دافار**، ١٩٨١/٢/٣) وكانت حصيلة ما قامت اسرائيل ببيعه في المعرض، حوالي ١٣٠٠ كتاب، لم يزد ثمنها عن سبعة آلاف دولار (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨١/٣/١٧)

التطبيع في المجال الزراعي تبذل اسرائيل قصارى جهدها لزيادة نشاطها في القطاع الزراعي في مصر. فقد جاء في دراسة أعدها معهد البحوث الاستراتيجية في جامعة تل - أبيب، أن القطاع الأمثل للتعاون بين البلدين، هو قطاع الزراعة، وذلك بسبب تفوّق اسرائيل النسبي وامكانية حصر حجم التعاون بحيث يقلل من احتمالات الفشل، خصوصاً وأن الطاقة البشرية متوافرة في مصر (**هآرتس**، ١٩٨٠/١/٢).

وبعد زيارات ومباحثات عدة تمت بين مسؤولين عن القطاع الزراعي في كل من مصر واسرائيل، تم، في تل - أبيب، التوقيع على اتفاقية التعاون الزراعي المذكورة سابقاً بين البلدين، ويلاحظ أن هذا الاتفاق لا يشمل موضوع المياه الذي يركز عليه الخبراء الاسرائيليون عند تحليلهم لامكانات التعاون في مختلف المجالات بين البلدين. ويعتقد هؤلاء بامكانية الحصول على مياه من مصر باعتبار أنها تملك فائضاً يقدر بعشرة مليارات متر مكعب في السنة. هذا، في الوقت الذي لا تملك فيه اسرائيل سوى ملياري متر مكعب وجميعها مستغل. وتستطيع اسرائيل، بواسطة المياه المصرية هذه، اقامة شبكة انتاجية واسعة في الجنوب (صحراء النقب) يمكن أن تضاعف من انتاجها الزراعي (اسحاق طاوب، **معاريف**، ١٩٨٠/١/٧)

كذلك يعتقد الاسرائيليون أن المشاريع المشتركة والطويلة الأمد، تعد صمامة لإرساء العلاقات بين البلدين، وعلى أساس اقتصادي أقوى. وانطلاقاً من هذا الاعتقاد، سارعت بعض الشركات الاسرائيلية، فور الاعلان عن الاتفاقية الزراعية، إلى التقدم بعروض لمشاريع صحراوية، لتنفيذ أعمال لها في مصر يصل حجمها إلى الملايين من الدولارات. ومن بين هذه الشركات، شركة تاهال (تخطيط المياه لاسرائيل)، التي يرئسها شاؤول أيزنبرغ. وستكون مهمة هذه الشركة تطوير حوالي مليوني دونم من صحراء مصر الغربية، وتطوير الزراعة في المناطق الصحراوية. وستقيم مصانع للمواد الغذائية ومراكز لتقديم الخدمات للسكان الذين سيقيمون في المنطقة في المستقبل. وحددت لهذا المشروع فترة زمنية تتراوح ما بين ٥ - ٧ سنوات. ومن الجدير بالذكر، أن هذه الشركة كانت قد أقامت مشاريع متعددة في اميركا الجنوبية وشرقي آسيا (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٠/٣/٣١)

وذكر أن هذه الشركة أنهت المرحلة الاولى من عملية المسح في الصحراء الغربية (**هآرتس**، ١٩٨٠/٤/٦).

بيد أن محاولات دفع عجلة التطبيع، في هذا المجال، كغيره من المجالات الاخرى، تسير ببطء شديد، ويبدو أن الأمر قد اقتصر على تبادل الاستشارات والزيارات؛ إذ قام وفد زراعي مصري بزيارة لإسرائيل بتاريخ ١٩٨٠/١١/٦، لبحث سبل التعاون الزراعي بين البلدين، ولتنفيذ مشاريع مشتركة بين الطرفين (**عل همشمار**، ١٩٨٠/١١/٧).

ومن ناحية ثانية، طلبت الحكومة المصرية من الحكومة الاسرائيلية، مساعدتها في زراعة قطن قصير التيلة، وذلك خلال زيارة نافون إلى القاهرة، وقد اشترط هذا على مصر شراء التشتلات التجريبية للموسم القادم من اسرائيل (**معاريف**، ١٩٨٠/١١/٣). وكان قد ذكر سابقاً أن الاسرائيليين يرغبون في الحصول على الخبرة المصرية في زراعة النباتات الطبية والتوابل، اضافة إلى زراعة القطن طويل التيلة (تسفي ماغين، **عل همشمار**، ١٩٨٠/٩/٣٠)

وذكرت بعض المصادر الاسرائيلية أن اسرائيل تمكنت من الحصول على امتياز لإقامة مزرعة مساحتها ٤٠ ألف دونم في منطقة الاسكندرية، وذكر أن هذه المزرعة ستصبح نموذجاً لتطوير منطقة ستصل مساحتها إلى نحو مليون دونم (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٠/١١/٤).

كذلك، قام وزير الزراعة المصري، محمد داود، على رأس وفد رسمي بزيارة لاسرائيل، بهدف إحراز المزيد من التقدم، على صعيد تنفيذ الاتفاق الزراعي. وفي ختام زيارته، صدر بيان مصري - اسرائيلي مشترك ينص على التعاون في مجموعة من المسائل الزراعية، كتبادل المعلومات والخبراء وتنفيذ مشروعات التدريب الزراعي والبحث العلمي، وتنفيذ مشاريع اقتصادية على مستوى اقليمي واقتصادي، من خلال التأكيد، وبشكل خاص، على تنمية وتنظيم تعاونيات زراعية، والتعاون في دراسة المناطق القاحلة وتحسين الفرع الحيواني وقررت الدولتان اتخاذ مبادرة مشتركة لتطوير تكنولوجيا زراعية جديدة، تهدف إلى زيادة المحاصيل الزراعية لديهما (**هآرتس**، ١٩٨١/١/١).

وفي أعقاب زيارة الوزير المصري داود إلى تل - أبيب، اشتركت اسرائيل في معرض التكنولوجيا الزراعية الذي اقيم في القاهرة في شهر آذار (مارس) ١٩٨١، حيث قامت بعرض مجموعة من الآلات الزراعية ومكنات الغرس، وبعض المواد الزراعية، والمنتجات المعدنية، وذلك بصحبة بعثتها المكونة من عشرين مندوباً زراعياً (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٣).

ومن ناحية اخرى، فقد صرح وزير الزراعة الاسرائيلي اريئيل شارون، إثر انتهاء زيارته التي قام بها إلى مصر بناءً على دعوة من الرئيس السادات، بأن مصر واسرائيل قد اتفقتا على عدة مشاريع زراعية. وذكر بأنه قد تقرر إيفاد بعض الخبراء الاسرائيليين إلى مصر. وبأنه قد تم الاتفاق على التعاون في مشاريع زراعية بين البلدين، مثل اقامة مزرعة حيوانية تبلغ مساحتها ١٥٠ ألف دونم، بالقرب من القاهرة، لتربية الأبقار والدواجن. وأضاف هناك مشروع لإنتاج البندورة في منطقة الاسكندرية، وستقوم اسرائيل بتقديم المساعدات الفنية في مجال زراعة القطن (ر.إ.إ، العدد ٢٣٥٠، ٢٦ و١٩٨١/٥/٢٧، ص ٦).

ويبدو أن ما تم تحقيقه، في هذا المجال الهام، لم يحظ برضى الاسرائيليين، وهناك من يدعو إلى التروي وعدم القلق، فقد كتب أحدهم يقول «إنه بالعمل خطوة خطوة وبترو، ستستطيع اسرائيل كسب ثقة الفلاح المصري، الذي هو في أمس الحاجة إلى خبراتها وآلاتها الزراعية». وأضاف بأنه لمس هذا خلال جولته التي قام بها في الريف المصري، سواءً في المناطق التي تقع على ضفاف النيل أم في المناطق البعيدة عنه، وخرج بنتيجة مفادها أن امكانية التعاون الزراعي مع مصر محتملة جداً، نظراً لأوضاع الفلاح المصري، وللطرق البدائية التي يستعملها في زراعته. ولكن تحقيق ذلك مرتبط بالوضع السياسي بين الدولتين، وبالتقدم في عملية التطبيع، وعندها سيزداد هذا التعاون، مع عدم استبعاد امكانية حدوث ذلك في

الوقت الحالي، إنما من خلال نهج يتسم بالتروي والحذر الشديدين (احيم ميلك، **هآرتس**، ١٨/١/١٩٨١).

إلا أنه، وبالرغم من المحاولات الاسرائيلية المستمرة للتسلل إلى مصر والاستفادة من كل اتفاق وصفقة موقعة، **لا يخفي الاسرائيليون قلقهم** من اهتمام المصريين بالحصول على التدريب والخبرة الاسرائيلية في مختلف مجالات الزراعة. وعبّر أحدهم عن خوفه من احتمال بروز منافسة قوية في المستقبل، في مجالات تتفوق فيها اسرائيل حالياً، وذلك عندما يتمكن المصريون من الاستفادة من الخبرة الاسرائيلية، ومن الانتاج المكثف والكبير (تسفي ماغين، **عل همشمار**، ٣٠/٩/١٩٨٠).

النفط كانت اسرائيل تسد جانباً كبيراً من استهلاكها للوقود من آبار النفط المصرية المحتلة في سيناء، خصوصاً في علما ورأس تنقير. وقد استعادت مصر هذه الآبار بعد توقيع معاهدة السلام المنفردة بينها وبين اسرائيل، واشترت الحكومة المصرية معدات هذه الحقول. حيث حولت شركة النفط الحكومية المصرية مبلغ ٧½ مليون دولار لحساب بنك الملاحة الاسرائيلي ثمناً لها. ومن الجدير بالذكر، أن هذا البنك مختص بتمويل صفقات شراء سفن وطائرات في اسرائيل والعالم (**يديعوت احرونت**، ١٢/١٢/١٩٧٩)

وفي غضون ذلك، تقدم العديد من البنوك الاسرائيلية بعروض ضمانات تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات لتمويل شراء النفط من مصر، وبالرغم من سرية هذه الصفقات، فقد علم أن بنك ليئومي قدم ضمانة لشركة سونول (شركة نفطية) بمبلغ ٢٠ مليون دولار، بهدف شراء ٢٢٠ مليون برميل من النفط، بواسطة رجل أعمال بريطاني يدعى شاؤول ايزنبرغ. كما اعطيت ضمانات اخرى لشركة ديلك بملايين الدولارات بهدف شراء النفط المصري (**المصدر نفسه**)

وفي البداية، كان تزويد اسرائيل بالنفط يتم بطريق وسطاء فقد وصلت إلى ميناء ايلات، بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٩، أول ناقلة نفط من حقول علما، ولم تكن ترفع العلم الاسرائيلي لأنها ملك لشركة أجنبية مهمتها توصيل النفط إلى اسرائيل؛ وتبلغ حمولة هذه الناقلة ٥٠ ألف طن من النفط (**المصدر نفسه**، ١٣/١٢/١٩٧٩)

ومن ناحية اخرى، فقد زار وزير الطاقة الاسرائيلي اسحاق موداعي مصر بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن تزويد اسرائيل بالنفط المصري عن طريق البيع المباشر وفي نهاية الزيارة، أعلن موداعي أنه تم الاتفاق، خلال زيارته، على جميع الموضوعات التي طرحت للبحث، ولكنه رفض الكشف عن تفاصيل الاتفاقيات التي تم التوصل اليها، والتي تتعلق بمسألة تزويد اسرائيل بالنفط المصري مباشرة، أو بالثمن الذي ستدفعه الحكومة الاسرائيلية، وامكانية زيادة الكمية التي ستزود بها اسرائيل، بحيث تتجاوز المليون طن سنوياً كما اتفق سابقاً ((**هآرتس**، ١٨/١/١٩٨٠) إلاّ أن الأمر لم يبق سراً، فقد ذكرت بعض المصادر الاسرائيلية أن مصر ستقوم بتزويد اسرائيل بحوالي مليون ونصف مليون طن من النفط حتى نهاية عام ١٩٨٠، أي بزيادة مليون طن عما كانت قد وعدت به الحكومة المصرية، وقد تسلمت اسرائيل حتى الآن ٥٠٠ ألف طن (**المصدر نفسه**، ١٨/٣/١٩٨٠)

وفي غضون ذلك، وصلت الباخرة ايرين إلى اسرائيل حاملة شحنة من الوقود الخام، تقدّر بحوالي ٥٠ ألف طن (**يديعوت احرونوت**، ٢٣/٣/١٩٨٠).

ويستفاد مما ذكره رئيس مصلحة الوقود في اسرائيل، اسحق غلبواع، أثناء وجوده في القاهرة، بأن المصريين قد نفذوا، حتى الآن، الاتفاق المتعلق بالنفط نصاً وروحاً وتتسلم اسرائيل كل ثلاثة أشهر حوالي ٥٠٠ ألف طن. أما بالنسبة لأسعار الكلفة، فهي ملائمة جداً، إذ يتراوح سعر برميل النفط ما بين ٢٤ – ٢٧ دولاراً، وهو أرخص من سعر السوق العالمي (**معاريف**، ١٠/٩/١٩٨٠)

ويبدو أن علاقات النفط القائمة بين اسرائيل ومصر تتم بشكل جيد، حتى أن الملحق التجاري بالسفارة الاسرائيلية في القاهرة، أعلن قائلاً: «لم نستورد أي شيء من مصر حتى الآن،

باستثناء النفط المصري (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٩٠، ١٢ و١٢/١٣/١٩٨١، ص ٧).

التطبيع في مجال السياحة لم يتوقع الاسرائيليون تدفق السياح المصريين إلى اسرائيل بأعداد كبيرة، وإنما أملوا في أن تكون مصر محطة لعبور السياح الذي يؤمونها، ثم يواصلون طريقهم من اسرائيل وإليها. وأعرب مدير وزارة الصناعة والتجارة والسياحة الاسرائيلي عن رأيه بأن فتح الحدود مع مصر سيكون باكورة عصر جديد في السياحة في الشرق الأوسط، وستستمر الرحلات المتهورة التي كانت تنظم حتى عام ١٩٤٨، وذلك بتنظيم رحلات ما بين مصر واسرائيل (**عل همشمار**، ٦/٤/١٩٧٩)

وقد تم في العريش، فيما بعد، افتتاح نقطة لعبور الحدود أمام حركة المسافرين العادية، بين قطاع غزة ومصر وبالعكس، وذلك يومي الثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع (**دافار**، ٦/١٢/١٩٧٩).

وقد وصلت، في تلك الأثناء، إلى ميناء الاسكندرية سفينة الركاب اليونانية ميلودي' وهي تحمل مجموعة من السياح الاسرائيليين والأجانب، البالغ عددهم حوالي ٢٠٠ شخص، وقامت هذه المجموعة بزيارة القاهرة والاقصر والعلمين وأسوان وغيرها (**هآرتس**، ٢٧/١٢/١٩٧٩).

ويستفاد من الاحصائيات التي نشرت بعد اسبوع من البدء بتطبيع العلاقات، بأن معظم الذين عبروا نقطة الحدود (ينئوت سيناي) إلى مصر، كانوا من سكان سيناء. أما الذين عبروا من اسرائيل إلى مصر، فكان عددهم ٢١٢ شخصاً فقط، توزعوا على الشكل التالي ١٠٠ من سكان سيناء، ٧٠ طالباً من قطاع غزة، ٢٠ سائحاً أجنبياً، ٧ يحملون الجنسية الاسرائيلية، ٣ من سكان قطاع غزة، ٢ من الديبلوماسيين، ١٠ غير معرفين (**يديعوت احرونوت**، ٤/٢/١٩٨٠).

وفي مقابل ذلك، بلغ عدد القادمين من مصر إلى اسرائيل، خلال الاسبوع نفسه، حوالي ٢٣٥ شخصاً توزعوا على الشكل التالي' ١٨١ من سكان سيناء، ٧ طلاب من غزة، ١٤ يحملون الجنسية المصرية، ٥ يحملون الجنسية الاسرائيلية، ١٤ سائحاً أجنبياً، ١٠ غير معرفين (**المصدر نفسه**)

ولتنشيط حركة السياحة بين البلدين، قامت كل من مصر واسرائيل بتوقيع اتفاق مؤقت، بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٠، لإقامة أول اتصال جوي مباشر بين البلدين وإثر التوقيع على هذا الاتفاق، أعلن مدير عام وزارة المواصلات، ايهود شيلو، أنه سيتم في الشهر القادم تسيير رحلات جوية اسبوعية بين البلدين، بمعدل رحلتين في الاسبوع. ويتيح هذا الاتفاق المؤقت لكل من شركتي العال الاسرائيلية، ولوتس المصرية (شركة حكومية تشرف عليها هيئة الطيران المدني) تسيير رحلات بين البلدين (**عل همشمار**، ١٥/٢/١٩٨٠)

وقد دشنت شركة العال هذه الاتفاقية' إذ توجهت احدى طائراتها من مطار اللد إلى مطار القاهرة بتاريخ ٣/٣/١٩٨٠، وعلى متنها ١٦٠ راكباً، وعادت في اليوم نفسه وعلى متنها ٥٦ راكباً من بينهم عربي واحد وبالمقابل، توجهت طائرة مصرية تابعة لشركة نفرتيتي (والتي تملكها شركة أمكو الحكومية) إلى مطار اللد' وذلك بتاريخ ٥/٣/١٩٨٠، وعلى متنها ١٥ راكباً أجنبياً، واسرائيلي واحد، ولم تحمل أي راكب مصري، وعادت في اليوم نفسه وعلى متنها ٢٣ راكباً من السياح القادمين من اسرائيل (**دافار**، ٦/٣/١٩٨٠)

وفي غضون ذلك، توصلت اللجنة المشتركة للمواصلات البرية والبحرية، أثناء اجتماعاتها في القاهرة، إلى توقيع اتفاق سياحي رئيسي بين مصر واسرائيل، وهو الاتفاق الذي ذكرت بنوده سابقاً، وصرح مدير عام وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، عقب التوقيع على الاتفاق بأن «هذا الاتفاق سيوفر اطاراً لتدعيم السياحة بين البلدين، وسيعمل على تنشيط السياحة من الخارج إلى المنطقة» (**دافار**، ١٢/٣/١٩٨٠).

وفي أثناء الاجتماع الذي كان مخصصاً للتوقيع على الاتفاقية، طلب الوفد الاسرائيلي، السماح لشركة العال بتسيير رحلات من القاهرة إلى أماكن اخرى في العالم، إلا أن طلبه قوبل بالرفض (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٣/١٩٨٠).

وبعد توقيع الاتفاق هذا، أعلنت السلطات المصرية عن استعدادها لتسليم شهادات سفر للمصريين الراغبين في زيارة اسرائيل، مقابل تسليم جوازات سفرهم إلى دائرة الجوازات، من أجل عدم ختمها بالخاتم الرسمي، وذلك لتمكين اصحابها من السفر، فيما بعد، إلى الدول العربية (**دافار**، ١٩٨٠/٣/٤)

ولكن، رغم ذلك، قامت شركة أكاسبي البحرية الاسرائيلية بالغاء رحلاتها البحرية بين مصر واسرائيل، بعد أن اتضح لها عدم وجود العدد الكافي من الركاب، خاصة أن المصريين يضعون العقبات في وجه الاسرائيليين، بسبب سمات الدخول (**هآرتس**، ١٩٨٠/٤/١١).

وعقدت عدة ندوات تتحدث عن السياحة بين مصر واسرائيل، وكان من ضمنها الندوة التي عقدت في القاهرة، وأعلن، خلالها، بعض المصادر الاسرائيلية، أن عدد الاسرائيليين الذين عبروا الحدود إلى مصر خلال النصف الأول من سنة ١٩٨٠، يتراوح ما بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠، بينما كان عدد المصريين الذين عبروا الحدود في الفترة نفسها يتراوح ما بين ٥٠ و٦٠ زائراً فقط (**دافار**، ١٩٨٠/٦/٢٦)

وتشير الأرقام والاحصائيات إلى أن الاقبال الاسرائيلي على السفر إلى مصر كان شديداً، فقد ذكرت المصادر الاسرائيلية ذات العلاقة بهذا الموضوع، أن القنصلية المصرية في تل - أبيب، قد حطمت الرقم القياسي بمنحها تأشيرات السفر للاسرائيليين، إذ اتضح، من استقصاء أولي، أنه منذ أن باشرت القنصلية أعمالها في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٨٠ أصدرت، خلال الأشهر التسعة التالية، حوالي ٨,٥٠٠ تأشيرة لسياح اسرائيليين، و٧٠٠٠ تأشيره لسياح أجانب (**هآرتس**، ١٩٨٠/١٠/١٩).

بيد أن بعض الاسرائيليين يعتقد أن السياحة بين البلدين لا تزال تسير على وتيرة بطيئة، ويردّ ذلك إلى المماطلة في اصدار تأشيرات الدخول من القنصلية المصرية في تل - أبيب. إذ أن هذه العملية تستغرق ستة أسابيع أو سبعة، علماً بأن الاتفاقية الموقعة بينهما تنص على أن لا تتجاوز المدة خمسة عشر يوماً. ويحتاج مرافقو السياح الاسرائيليين الذين يتنقلون بشكل دائم بين البلدين، كالصحفيين مثلاً، إلى تأشيرة دخول في كل مرة يريدون فيها دخول مصر، هذا، اضافة إلى الطلب المصري من كل سائح يصل إلى محطة العبور في نيئوت سيناي، تحويل ١٥٠ دولاراً إلى جنيهات مصرية (ارنون بن - ناحوم، **هآرتس**، ١٩٨٠/١٢/٨).

أما في مجال تطوير السياحة الخارجية، كما ورد في الاتفاقية المذكورة سابقاً، فلم يحدث أي نشاط فعلي، وذلك بالرغم من أن مصر واسرائيل قد قامتا بتوزيع برامج من رحلات مشتركة لجميع وكالات السياحة العالمية وقد وصل عدد المسافرين إلى ٢,٠٠٠ سائح في الشهر، بواسطة الطرق البرية، أما بالنسبة للطرق الجوية فقد وصل العدد إلى ٣,٥٠٠ مسافر، بواسطة شركتي العال، ونفرتيتي (**المصدر نفسه**).

ويستفاد من المصادر الاسرائيلية أنه، بعد مرور عام على الاتفاق السياحي المبرم بين مصر واسرائيل، وصل عدد الرحلات الجوية بين البلدين إلى ٢٥٣ رحلة، من بينها ١٣٦ رحلة قامت بها شركة العال، و١١٧ رحلة قامت بها شركة نفرتيتي. وقامت العال بنقل ٢٤,٩٢٧ راكباً بين البلدين، أما نفرتيتي فقد نقلت ٢٦,٣٥٤ مسافراً وقد اشترى حوالي ٣٨٪ من المسافرين تذاكرهم من اسرائيل، و١٩٪ من مصر، و٣٣٪ من الولايات المتحدة، و١٠٪ من دول اخرى. واستقبلت اسرائيل هذه النتائج برضى تام، بعد الخوف الذي سبق افتتاح الخط الجوي مع مصر، والذي كان متوقعاً له ألا يحقق إلا الخسارة (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٣).

العلاقات التجارية - الصناعية يبدو من تطورات هذه العلاقة، ومنذ توقيع الاتفاق التجاري بين البلدين، أن آمال اسرائيل لن تتحقق بكاملها، سواء أكان ذلك بسبب عوامل سياسية أم بسبب الاختلاف في البنية الاقتصادية لكل من البلدين. والجدير بالملاحظة أن بعض الاتفاقات التجارية، قد أبرمت بين مؤسسات اسرائيلية ومصرية حتى قبل توقيع الاتفاق التجاري المذكور. فمثلاً، تم في آذار (مارس) سنة

١٩٨٠، التوقيع على اتفاق يعد الأول من نوعه، بين مصانع الورق في الخضيرة، وبين عدد من المستوردين وتجار الجملة المصريين، لتسويق كميات من الورق بقيمة نصف مليون دولار وقد وقع الاتفاقية مدير الشركة الاسرائيلية، شمونيل روتام وبعد دخول الاتفاقية إلى حيز التنفيذ، أصبح من المتوقع أن يتم تصدير ١٠ آلاف طن من الورق، بقيمة ١٠ ملايين دولار وتعتقد المصادر الاسرائيلية أن لهذا الاتفاق قيمة اقتصادية علمية، اضافة إلى قيمته الرمزية، إذ أن تصديراً بحوالي عشرة ملايين دولار، سيتيح لمعامل الورق هذه زيادة انتاجها ومضاعفة صادراتها، اضافة إلى زيادة طاقتها البشرية العاملة (**المصدر نفسه**، ١٠/٣/١٩٨٠).

وقد ترتب على المحاولات الاسرائيلية الرامية إلى تنشيط التجارة عبر مصر، توقيع أول اتفاق تجاري بين البلدين في القاهرة في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٨٠، ومن الجدير بالذكر، أن هذا الاتفاق لم يحظ بموافقة مجلس الشعب المصري في البداية، إلا أنه بعد بدء سريان مفعوله، وتنفيذ عدة صفقات تجارية بين البلدين، تمت المصادقة المصرية عليه وتعليقاً على هذا الاتفاق، أعلن رئيس لجنة تطبيع العلاقات الاسرائيلي أنه سيتيح للشركات الاسرائيلية واصحاب المبادرات الخاصة البدء بعلاقات تجارية مباشرة مع شركات مصرية، بدون وساطة طرف ثالث (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٤/١٩٨٠).

وعلى صعيد الترجمة الفعلية لبنود الاتفاق التجاري هذا، تم التوقيع بين صناعيين اسرائيليين ومستوردين مصريين من القطاع الخاص على صفقات تصدير إلى مصر تقدر قيمتها بنحو مليوني دولار. ولكن، أعلن، فيما بعد، عن وجود بعض العقبات في طريق تحقيق هذه الصفقات؛ ومن هذه العقبات صعوبات النقل البري وفتح خطابات الاعتماد المالية، وكذلك افتتاح الخط الملاحي بين حيفا والاسكندرية (**هآرتس**، ٨/٦/١٩٨٠).

وذكرت ادارة مصنع كالت اكبيم للخشب، أن المصنع سيصدر لمصر حتى نهاية عام ١٩٨٠، منتجات بقيمة نصف مليون دولار، تشمل على خشب ومنتجات زخرفية. وتعد هذه الصفقة من أبرز الصفقات التجارية بين البلدين (**المصدر نفسه**، ٧/٧/١٩٨٠).

ويلاحظ أن الصعوبات التجارية التي أشرنا إليها سابقاً، قد أمكن التغلب عليها بعد فتح الخط الملاحي المنتظم بين حيفا والاسكندرية بتاريخ ١٩/٧/١٩٨٠، حيث قامت أول سفينة تجارية اسرائيلية تحمل العلم الاسرائيلي بتفريغ حمولتها من الخوخ والتفاح، وأعلن، في حينه، أن هذه السفينة ستقوم برحلتين في الاسبوع من ميناء الاسكندرية واليه (**معاريف**، ٢٠/٧/١٩٨٠)

ومن أبرز الشركات التي قامت بعقد صفقات وابرام عقود مع الشركات المصرية، شركة اغركسكو الاسرائيلية (شركة لتسويق المنتجات الزراعية) التي قامت بتصدير شحنة من البيض قدرت بحوالي ١٠ ملايين بيضة، وذلك عن طريق ميناء حيفا - الاسكندرية كما وصلت الباخرة الاسرائيلية ياسمين، وهي تحمل شحنة من القهوة سريعة التحضير، والفاكهة، وبعض المنتجات الصناعية (**دافار**، ٤/٨/١٩٨٠) وأعلنت هذه الشركة (اغركسكو)، على لسان مديرها رؤوبين ايلان، أنه سيتم فتح فروع لها في مصر، وسيتركز نشاطها على تسويق الدواجن ومنتجات الألبان، التي يتم ارسالها إلى مصر بالطريق البري (**يديعوت احرونوت**، ٧/١٠/١٩٨٠)

كما تعهدت هذه الشركة بامداد السوق المصري بحوالي ١٥٠٠ مليون طن من الموز، ابتداءً من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ حتى شباط (فبراير) ١٩٨١ (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨٠).

وفي غضون ذلك، قامت اسرائيل بتصدير حوالي ٤٥٠ طناً من الزبدة، بأسعار تتراوح ما بين ١٢٠٠ و١٧٠٠ دولار للطن الواحد (**يديعوت احرونوت**، ٣٠/١١/١٩٨٠)

وفي أعقاب زيارة وزير الزراعة المصري، محمد داود، إلى اسرائيل، توجهت طائرة جمبو تابعة لشركة العال الاسرائيلية إلى مصر، محملة بشحنات من الصادرات الزراعية من قبل شركة

اغر كسكو وقد شملت هذه الشحنة ٥ أطنان من البيض و ١٣½ طنا من الصيصان البالغ عمرها يومان، و٨٠ طناً من الحجم المتوسط (**هآرتس**، ١٥/١/١٩٨١)

كذلك حاولت شركات اسرائيلية اخرى الحصول على امتيازات لها في مصر، على غرار شركة اغركسكو، مثل شركة همشبير المركزية (وهي تعاونية استهلاكية) التي قامت بمحاولات لإقامة علاقات تجارية مع مصر، بواسطة مكتب الشركة في نيويورك، والذي يحمل اسم مالتر - تريد نيويورك كذلك بحثت شركتا كور (للصلب) وتيوفه (الدهان) بفتح فروع لهما في القاهرة (**المصدر نفسه**، ٢٣/١/١٩٨١)

ووقع كيبوتس شامير مع رجل الأعمال المصري علي حليل على صفقة تجارية تقدر قيمتها بحوالي عشرة ملايين دولار بتاريخ ١٥/٢/١٩٨١ وتشمل هذه الصفقة على كميات من العسل الذي ينتجه الكيبوتس لتسويقه إلى مصر (**دافار**، ١٦/٢/١٩٨١)

وعلى صعيد الاشتراك في المعارض والاسواق، وهو ما نصت عليه الاتفاقية التجارية الموقعة بين مصر واسرائيل، اشتركت اسرائيل في المعرض التجاري الذي افتتح في القاهرة في ١٤ آذار (مارس) ١٩٨١، والذي اشتركت فيه حوالي ٣٢ دولة وقد عرضت اسرائيل، في جناحها الذي بلغت مساحته ٥٠٠ متر مربع، منتجات ٦٠ شركة اسرائيلية وحسب الادعاء الاسرائيلي، كان الاقبال على الجناح الاسرائيلي واسعا جدا، وأبدى رجال الأعمال المصريون استعدادهم التام لتمثيل الشركات الاسرائيلية في مصر (**ر.إ إ**، العدد ٢٢٩٥، ١٨ و١٩/٣/١٩٨١، ص ١٣).

وأثناء المعرض، قررت السلطات المصرية، بموجب تعليمات من الرئيس السادات، تعيين يوم خاص باسم يوم اسرائيل، وحدد هذا اليوم في ٢٤ آذار (مارس) وقام التليفزيون المصري بعرض اعلانات لشركات صناعية اسرائيلية، كما نشرت الصحف والمجلات المصرية الاعلانات التجارية لها. وقد مثلت اسرائيل في المعرض بوزير الصناعة والتجارة والسياحة غدعون بات (**الاتحاد**، ٢٧/٣/١٩٨١) وأعلن بات، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في تلك الأثناء، والذي قوطع من قبل الصحافيين المصريين، أن الصفقات التجارية التي تمت، خلال اسبوع بين مصر واسرائيل، كانت أكثر بكثير مما تم خلال الستة أشهر الأخيرة بين كلا البلدين (**هآرتس**، ٢٥/٣/١٩٨١)

تطبيع بطيء

بعد مضي عام كامل على البدء بعملية التطبيع، قامت الدوائر الاقتصادية في اسرائيل ببحث العلاقات التجارية مع مصر، وأصدرت وثيقة داخلية أهم ما ورد فيها أن اسرائيل قامت بتصدير بضائع إلى مصر بما قيمته ١٠.٤ مليون دولار وكان من الممكن أن يكون الحجم التجاري هذا أكبر بكثير لولا الصعوبات والعوائق المتوقعة وغير المتوقعة، والتي تتذرع بها السلطات المصرية وتضمنت هذه الوثيقة عشرة بنود رئيسية هي، على التوالي «أولاً عدم وجود موافقة على تصريحات استيراد البضائع من اسرائيل ثانياً امتناع الدوائر المختصة المصرية عن منح تصريحات للموردين الذين يقومون بشراء بضاعتهم من اسرائيل ثالثاً منع العلاقات التجارية (الماركة المسجلة) المكتوبة باللغة العبرية، رابعاً منع استعمال عبارة (من انتاج اسرائيل)، على البضائع الاسرائيلية المستوردة خامسا اغلاق الممر البري في العريش بوجه الحركة التجارية سادساً رفض بنك قناة السويس في كثير من الأحيان، فتح أعتماد لصالح المصدرين الاسرائيليين سابعاً عند ادخال الاعتمادات إلى البنوك المصرية، تشترط السلطات المصرية وجود وسيط من دولة ثالثة ثامناً التحقيقات التي تجري مع المواطنين الذين يتوجهون للسفارات الاسرائيلية من أجل ابرام عقود تجارية مع اسرائيل. تاسعاً الحؤول دون قيام علاقات بين شركات اسرائيلية وشركات مصرية من القطاع الخاص عاشراً فشل المناقصات التي تجري عند التزود بالمعدات والبضائع حتى ولو كانت العروض التي تقدمها الشركات الاسرائيلية هي الأرخص» وتضيف هذه الوثيقة أن العلاقات التجارية التي كانت قائمة في العام الماضي والتي

تبلغ نسبتها إلى التجارة المصرية نحو ١٠٪، كانت مع شركات واشخاص من القطاع الخاص، وقد تمت رغم التعقيدات الكثيرة التي تفرضها السلطات المصرية وقد تم معظم التصدير، في العام الماضي، من قبل شركة كور (للصلب) كذلك فقد صدّرت اسرائيل إلى مصر كميات من الحديد يقدر ثمنها بحوالي ٤½ مليون دولار، ودواجن بمليون دولار، بيض للأكل ١.٢ مليون دولار، زبدة بحوالي ١.١ مليون دولار، بيض للتفريخ ٦٠٠ ألف دولار، علف ١.٦ مليون دولار، وأدوية ومنتجات صناعية ٤٠٠ ألف دولار (**دافار** ١٩٨١/٣/٢٤)

ومن الجدير بالذكر، أنه بالاضافة إلى الوثيقة المذكورة أعلاه، كانت أجهزة الاعلام الاسرائيلية، خلال هذين العامين قد تناولت هذا الموضوع بالبحث فذكر أحدهم أن المأزق الذي تواجهه عملية التطبيع التجاري، رغم الآمال الكبيرة المعلقة عليها، تعود إلى المركزية الشديدة التي يقوم عليها نظام الحكم في مصر، وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل من تطور العلاقات بين البلدين، عملية بطيئة (تسفي ماعين، **عل همشمار**، ١٩٨٠/٩/٢٩) وذكر أيضاً أن توقعات الخبراء الاقتصاديين في اسرائيل، كانت قد أشارت، في الماضي، إلى أن حجم الصادرات الاسرائيلية إلى مصر سيصل إلى ٦٠ مليون دولار خلال السنة الاولى من توقيع معاهدة السلام. أما الصادرات المصرية فكان متوقعاً لها أن تصل إلى ٢٠ مليون دولار، على أن يغطى الفارق من صادرات النفط الخام لاسرائيل وتشمل المنتجات الاسرائيلية المصدرة إلى مصر المنتجات المعدنية، الخضروات المعلبة، الكيماويات، المنتجات الطبية، الأدوات الكهربائية، قطع غيار السيارات وفي المقابل، ستقوم اسرائيل باستيراد الارز والسكر والتبغ والخيوط. ويبدو أن من بين الأسباب التي تقف حاجزاً أمام تحقيق الآمال الاسرائيلية في أن تصبح مصر مستهلكاً للمنتجات الاسرائيلية سبب مفاده «أن الانتاج الاسرائيلي كان موجهاً، طوال سنوات عديدة، إلى الأسواق الاوروبية والأميركية، الأمر الذي لا يتناسب واحتياجات المستهلك المصري، بالاضافة إلى انخفاض القوة الشرائية لديه» (**المصدر نفسه**)

ويلاحظ أن هذه التوقعات كانت سائدة خلال السنة الماضية. قبل المصادقة المصرية على الاتفاق التجاري بين البلدين إلا أنه وبعد المصادقة عليه، توقع الاسرائيليون خيراً، حيث أعلن الملحق التجاري الاسرائيلي في السفارة الاسرائيلية في القاهرة عوزي باتانيل عن شعوره «بأن الوضع أفضل مما كان عليه لأن عملية المصادقة هذه أنهت جميع المماطلات الكثيرة وعمليات التأجيل والانتظار» كما أضاف «لا شك أنه من غير المصادقة على الاتفاق، لم يكن ممكناً توقع بدء التعاون بين قطاعاتنا الاقتصادية والقطاع العام المصري الذي يسيطر كما يعرف الجميع على ٩٠٪ من الاقتصاد المصري» (ر.إ.إ، العدد ٦-٢٣، ٣/٣١ و٨١/٤/١، ص ٨)

إلا أن التحفظ ازاء المكاسب التي يمكن تحقيقها في العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل، بقي قائماً فقد ذكر أحد الكتّاب الاسرائيليين المعروفين، «أن هنالك عقبات موضوعية لا يمكن الاستهانة بها [في الموضوع الاقتصادي]، كالشك القائم لدى الطرفين، واعتبارات الأمن، والخوف من الأعمال الانتقامية العربية ضد أي شركة تقيم علاقات مع اسرائيل» (يوفال اليتسور، **معاريف**، ١٩٨٠/٨/١١) ثم «ان التلميح الذي يبدو واضحاً في بعض الأحيان لم يحن الوقت بعد لتطبيع العلاقات في المجال الاقتصادي، ولا يقتصر أثره على الشركات المصرية فحسب، بل على الشركات الاميركية والاوروبية، والتي كانت قد عرضت في السابق بعض الأفكار بشأن اقامة مشاريع ثلاثية. وهنا تكمن الخطورة... ولا يتمثل الضرر الذي لحق باسرائيل بسبب التطبيع الواهي للعلاقات مع مصر، في ميزان المدفوعات فقط، بل إنه ضرر جوهري وعميق ويثير الكثير من التساؤلات حول مسار السلام بكامله» (**المصدر نفسه**).

هند أبو شرار

أدب سيىء أم نقد سيىء؟

أول ما لاحظته في «دراسة» فاروق وادي عن أعمالي * . هو ذاك العداء الموضوعي الذي يمثله تيار بورجواري صغير وخطير في النقد العربي، تزداد خطورته عندما يطرح نفسه كبديل «ثوري»، من خلال مقولات يجهد في أن تكون «علمية»، لكنه لا يفلح في حجب مرماها القمعي، وقد تحولت مقولاته تلك إلى أحكام نقدوية مطلقة، يستمد منها طاقته على النقد (أو القدح)، أي على وجوده كناقد ذي قدرة مطلقة.

ورغم أنني أردت، في البداية، اهمال الدراسة والدارس، فشكلها السهل، وما توصلت اليـه من استنتاجات نقدوية، لن تخدع قارئها الواعي، إلا أنني سأقوم بإيراد بعض الملاحظات حول الدراسة (كموقف منهجي)، والدارس (كتيار نقدي)، لأكشف عن عملية التعتيم التي أخشى أن تمضي في عالمنا التعب الحالي كمسلمات كنت وأدبي ضحيتها.

أولاً ينطلق وادي من اتهامي «بالتجريد» (ص ١٢٣)، ولكنه يعاقبني على أساس هذا التجريد ذاته – أي الأحكام النقدوية المسبقة – فيسقطني في «الوهم»، وهمه هو عني.

ثانياً يتصيد وادي في العمل الأدبي ما يدعم أحكامه النقدوية المسبقة، فيمسخ العمل الأدبي، ويشوهه، ليثبت، من خلال عملية المسخ المتعمدة، أنه ممسوخ في أساسه.

ثالثاً يعمد وادي إلى الصاق الكاريكاتورية بأعمالي ليفرغها من قيمتها الأدبية، وهو لا يتوانى عن اغتصاب النص تارة، مثلما حصل مع كل الاستشهادات المبتورة من محورها العام، وتارة اخرى عن تشويه الشخصية مثلما حصل مع شخصية الباشا، أو تزوير الوقائع مثلما حصل مع تلخيصه للروايات رواية من مئات الصفحات يلخصها وادي بعدة أسطر، وليس هذا فقط، بل هو يُخضع تلخيصه لعملية مراجعة فيها انتقاء «للنص» دوماً، والذي لا يخدم إلا حكمه النقدوي التسلطي، «ليفحم» – مثلما يعتقد – قارئه، ويبدو هو كالبريء.

رابعاً يربط وادي بشكل ميكانيكي الانتاج الكمي بالكيفي، وهو يرى أن «التراكم الكتابي كلما تزايد وتكاثر أبعد منتجه عن دائرة الضوء والاهتمام» (ص ١٢٢) وهو هنا لا ينطلق من الوضع الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي يعاني منه النقد العربي كسبب موضوعي حاسم، ولكن من حكم فردي، ووجهة نظر ذاتانية

---

* تحت عنوان «أفنان القاسم وهاجس البحث عن المعادل الوهمي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٣، نيسان (ابريل) ١٩٨١.

جد محدودة، وحدها الكامنة من وراء التصفيق، في وقتنا الحاضر، لرواية ما، هذا التصفيق الذي يدغدغ الكثير من «أوهام» النقاد البورجوازيين الصغار، وعلى أساس هذه الدغدغة تنطلق أحكامهم «التقييمية» وتنهال

خامساً يتناقض وادي عند اتهامي «بالعجز عن فهم الواقع» (ص ١٢٣)، وهذا هو الوهم في نظره، وبعد سطور قليلة عندما يؤكد «تعزيزي الأيديولوجي للهم الوطني بالهم الطبقي» (ص ١٢٣) ليبقي من حيث لا يريد. من خلال العلاقة ما بين «الهم والوهم» هنا، «عجزي» المذكور، وليؤكد من حيث لا يريد أيضاً وضوح رؤيتي

سادساً لا يتوانى وادي، عند «بحثه» عن القيمة الفنية لأعمالي، عن اتهامي بتحويل الواقع «عن **سبق تعمد**» (ص ١٢٢) إلى وهم كاذب، كأي محتال أو مجرم يعمد إلى فبركة جريمته، والمقصود هنا، بالطبع، **تعمدي** لإعطاء أدب يزور الواقع ويعمل جاهداً كأي اعرابي ولا وطني دون تحوله، ودون انتصار قضية القوى العادلة فيه (١)

سابعاً لا يتوانى وادي عن استعمال كلمات نقدوية استفزارية مثل «هاجس التكديس» «سقطت فريسة التكرار»، «احترار»، «استهلاك»، «خذلان» . الخ (ص ١٢٢) هذا ما يحيل النقد عن «سبق تعمد» واضح هنا إلى أداة عدائية وايديولوجيا كاذبة

ثامناً يتهمني الناقد وادي بأنني «شغوف بالرمز» (ص ١٢٣)، وأنني أبحث عن «المعادل الرمزي الذي يواري الخيوط الواضحة للواقع، أي أحداثه الكبرى ومفاصله التاريخية التحولية » (ص ١٢٣). ويا لها من «تهمة» أتقبلها بصدر رحب، لأنها في حقيقتها ليست تهمة بل اطراء، والرمز في طبيعته هو اغناء للعالم الأدبي، ولأن هذه هي حقيقة الرمز في العديد من الروايات. بل في معظمها، ابتداءً من «زينب» محمد حسين هيكل و«زهرة» ميرامار نجيب محفوظ، مروراً «بأم سعد» غسان كنفاني وكل شخصياته الاخرى، وانتهاء «بميليشيا» توفيق فياض و«عشاق» رشاد أبو شاور أو «متشائل» إميل حبيبي و«ليد مسعود» جبرا ابراهيم جبرا و«كريم ناصري» عبدالرحمن مجيد الربيعي، وكذلك شخصيات فيصل حوراني في «سير النتوم»، والشخصية المحورية الرمزية الرائدة في «ناطر» حنا مينه ولأذكر في الأدب العالمي ما تمثله شخصيات بريشت وغوركي وهمنغواي وحتى سارتر من رموز لنماذج جد مؤطرة

لا، على الرمز ألا يُفسَّر «عقلانياً» إلا في دلالاته البعيدة وبإمكان الرمز أن يتعدى الشخصية التي هي في العادة تمثل شريحة اجتماعية أو حزباً أو موقفاً سياسياً إلى المكان ذاته، المكان «كحالة فكرية»، وهذه هي القرية الفلسطينية عندي، قرية تستطيع أن تستوعب «المأساة» التي تعالجها الرواية من كل نواحيها التمثيلية. إنها ذات القرية عند غابرييل غارسيا ماركيز بشكل من الأشكال لماذا يقبلها وادي في «مئة سنة من العزلة» ويشوهها في «الباشا»؟ وماذا سيكون موقفه عندما يراها في روايتي «المسار» التي صدرت - ويا للحظ - بعد دراسته، والتي ستفاجئه حتماً إذا لم يكن مستعداً لقبولها كرمز شمولي دينامي عريض؟

لقد استطاع عبدالرحمن بسيسو - ومن قبله دانييل ريغ، المستشرق في السوربون، والدكتور فيصل دراج - لقد استطاع، في دراسته العلمية، وبسبب من حساسيته الثقافية الواسعة، أن يقف على أبعاد هذا الرمز عند تحليله «للعجوز»، متوصلاً إلى الرأي المعاكس تماماً لرأي فاروق الوادي. وهذا ما يضع نقده موضع التشكيك، ويبرز فيه اطلاقية طابعه الفوقي

تاسعاً وفي النهاية، يحل الناقد وادي محل التاريخ، ويصدر، وقد غدا التاريخ، حكمه النهائي، عندما يقول عن أدبي إنه «أدب سيء» (ص ١٣٢) ويستشهد. على ذلك، بعبارة مبتورة من قول لغابرييل غارسيا ماركيز لتؤكد غاية في صدر يعقوب، كما هي العادة، دون أن نعرف موقعها من حديث ماركيز العام ولا مصدرها، عندما يقول، أيضاً أن أدبي «يساهم في عرقلة مسيرة النضال الفلسطيني نحو التحرر

والاستقلال الوطني» (ص ١٣٤)، وهنا، تنبع خطورة مثل هذا القول، الذي يمكن تفسيره حالاً «بالخيانة الوطنية»' وتبع أيضا مدى اللامسؤولية التي يتميز بها وادي صاحب القول إنه هنا لا يقدم حكماً «أدبيا» كما يمكن أن يبدو للوهلة الاولى، بل حكما سياسيا، ومحاسبة وطنية خطيرة، لو تبنتها محكمة من المحاكم لكان مال صاحبها الشنق' فبأي حق يصبح وادي الوكيل على القضية الفلسطينية، يدين من يشاء، ويبرىء من يشاء' لنقف مرة اخرى على مدى لا مسؤولية الناقد وسهولة تقييمه النابع من وهمه حول نفسه كحكم مطلق أهذا هو النقد «الجيد» لأدب «سيء»'

وأنا، في هذا المقام، اريد أن أذكّر السيد الناقد بقرار السلطات الصهيونية عندما منعت تداول كتابي «العصافير لا تموت من الجليد» في الوطن المحتل أيأتي هكذا القرار لان أدبي «يعرقل» مسيرة النضال الفلسطيني أم لأنه يعرقل دوام الاحتلال الصهيوني ويساهم بقسطه الأنسط في التحرير' إنه نقد سيء حقا ذلك الذي يؤكد أوهام صاحبه دون أن يفيد إلا رغبته في تعميق تلك الأوهام، فيستحق عن جدارة «وسام زرقاء اليمامة» (ص ١٣٢)

وختاماً، لا بد من الاشارة إلى أنه لا يوجد أدب «سيء» وأدب «جيد» بمثل هذا الطرح الأخلاقي الأحادي الجانب، وإنما هناك مستويات للأدب تحاول الاقتراب من «الجيد» أو المثل الأعلى الجمالي، وإلا لكان معظم الأدب العربي أدبا سيئاً والسيد الناقد لم يكلف نفسه عناء الاقتراب النقدي من محاولة اقتراب أدبي المتواضعة من «الجيد» - وهنا يمكن الاتفاق والاختلاف - عن طريق تحليل نصي رصين وشاق يقول فيه ما للكاتب وما عليه بنزاهة

أفنان القاسم

مراجعات

Israel J. Gerber, *The Heritage Seekrens, American Blacks in Search of jewish identity*, New York Jonathan David Publisher, 1977, 222p.

(الباحثون عن التركة، أميركيون سود في بحثهم عن هوية يهودية)

بعد رحلات استغرقت سنوات، وجهود كبيرة تطلبت التنقل بين شيكاغو، وليبريا، واسرائيل والاتصال بعشرات الأشخاص. والاستماع إلى رواياتهم في «البحث عن التركة»، أنهى د اسرائيل غيربر اليهودي الأبيض كتابه «الباحثون عن التركة اميركيون سود في بحثهم عن هوية يهودية»

تحملت تكاليف تمويل تدوين قصة اولئك الأميركيين السود، مؤسسة فورد، ومركز الدراسات اليهودية، ومؤسسة بلومنتال ويشيد المؤلف بالتعاون والتشجيع الذي حبته به «اسرائيل» وكما جاء في التعريف الذي وضعته دار النشر عن الكتاب، فهو عبارة عن «قصة مشوقة لمجموعة من الاميركيين السود الذين أعلنوا انتماءهم اليهودي، وادعوا حقوقاً لهم في الأرض التي تعرف حالياً بدولة اسرائيل وأطلقوا على أنفسهم الامة الاسرائيلية ذات الاصول العبرانية، وبأنهم الأحفاد الحقيقيون لابراهيم واسحاق ويعقوب، الذين كانوا في نظرهم سوداً، وعليه، يعتبرون اليهود البيض مغتصبين لتركتهم».

يقع الكتاب في حوالي ٢٠٠ صفحة من القطع المتوسط، موزعاً على عشرة أجزاء، يستهلها المؤلف بالحديث عن جذور فكرة الهجرة من الولايات المتحدة ففي احدى عمارات مدينة شيكاغو، كان **بين أمي كارتر** يترأس قداساً، وفي سياق الوعظ، يصف كارتر الحالة المررية التي وصل اليها الزنوج الأميركان، بحيث لم يعد أمامهم أي أمل للخلاص من العبودية التي يعيشونها إلا بالهجرة إلى افريقيا

دعوة كارتر للهجرة التي بدأت في سنة ١٩٦٦، كانت نحو اثيوبيا لكن صعوبة الوصول اليها من الولايات المتحدة، تجعل كارتر وأتباعه يختارون ليبريا. وينظرون إلى عبورهم المحيط، كعبور بني اسرائيل البحر الأحمر.

يصل كارتر ومعه ١٥٩ شخصاً آخرين إلى مطار روبيرت فيلر في تموز (يوليو) ١٩٦٧، ويتوجهون مباشرة إلى قطعة الأرض التي اشتروها مما ادخروه، كي يقيموا عليها مستوطنتهم «اليهودية» ويفاجأ الوافدون بعدم وجود من يستقبلهم من طرف السلطات الليبرية، لكنهم يبدأون حياتهم الجديدة التي تصدمهم، هي الاخرى، بمشكلاتها التي لا حدود لها، بدءاً من نصب المساكن، التي لم تكن سوى خيام تقيهم مياه الأمطار الغزيرة، التي صادف وصولهم موسم هطولها، مروراً بتوفير الحاجيات اليومية من السوق. حيث كانت أقرب بقالة تبعد عدة كيلو مترات عن المزرعة. الخ.. انتهاء بتأمين مصدر رزق، يؤمن لهم مورداً يعينهم على الاستمرار في ما هم بصدده

يخصص المؤلف فصلين لمتابعة أوضاع «المهاجرين» في ليبريا، منذ وصولهم حتى بدء تجاوب الحكومة الليبرية معهم، وتعاطفها مع قضيتهم، وتخصيص ٥٠ دولاراً كمرتب شهري لكل عائلة منهم .. لكن

المشكلات تتفاقم. ويعود ٤٩ فرداً منهم إلى الولايات المتحدة .وبدلاً من مواجهة المشكلة برمتها، يتفق كارتر واحد معاونية، ويدعى شارلس بلاك ويل، على اغراء دفعة جديدة بالهجرة إلى ليبريا، وينجح في ذلك. لكنه لا يحل مشكلات الدفعة الاولى ويدفعه عجزه عن حل المشكلات للبحث عن بدائل، ويأخذه تفكيره شيئاً فشيئاً نحو «اسرائيل»، فهي «المكان المناسب» ويستعرض الكاتب في رحلة البحث عن البديل تاريخ الحركة اليهودية منذ نشأتها، مروراً بالتحولات التي طرأت عليها على يد مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتسل، حتى انشاء دولة «اسرائيل» في سنة ١٩٤٨. ويستعين كارتر ببعض أيات وردت في الانجيل من أجل اثبات حسن اختياره، وصحة هذا الاختيار من الناحية الدينية. ويعوِّل كارتر، ومعه بلاك ويل كثيراً على قانون العودة الاسرائيلي (The Israeli Law of Return) الصادر في سنة ١٩٥٠. والذي يحق بمقتضاه، لكل يهودي العودة إلى اسرائيل، والتمتع بالجنسية الاسرائيلية، وحقوق المواطن المقيم فيها.

وتفادياً لتكرار أخطاء وقعت في ليبريا، يذهب الاثنان في رحلة استطلاعية إلى اسرائيل، وهنا تنقطع أخبار كارتر، أما بلاك ويل، فيطلق على نفسه اسماً عبرانياً هو يحزقيل (Hezekiah)، ويذهب إلى احدى المستوطنات ليعمل بها نجاراً، ولا تصادفه أية مشكلات. ومن هناك راح يبعث إلى أصدقائه الذين بانتظاره في ليبريا بتقاريره المشجعة عن الأوضاع في اسرائيل

يبدأ المهاجرون استعداداتهم للسفر إلى اسرائيل، لكنهم يشعرون في خضم ذلك أن ما يقومون به، يناقض الفكرة الأساسية وراء هجرتهم من شيكاغو إلى افريقيا فالذهاب إلى افريقيا هو بمثابة العودة إلى «الأرض الام» وليس الخلاص من الظلم الواقع عليهم فقط ويتصلون بالسفارة الاسرائيلية في مروفيا، لانهاء اجراءات السفر، لكنها تشعرهم أن قانون العودة الاسرائيلي لا ينطبق على حالتهم، وأن في وسعهم دخول اسرائيل بوصفهم سواحاً اميركيين، لا كمهاجرين يهود! هنا يسقط في أيديهم لكن دفعة اولى من خمسة أشخاص تتوجه نحو تل - أبيب: وبمجرد وصولهم، تبدأ مشكلاتهم هل هم يهود عائدون؟ هل هم سواح اميركان؟ من هي الجهة التي ينبغي عليها متابعة قضيتهم

تستقر القضية بين يدي وزارة الاستيعاب، التي تأخذهم إلى مستوطنة عراد (Arad) في النقب هناك يبخرطون في العمل، ويتأقلمون مع الأوضاع، لكن مستقبلهم لا يزال معلقاً، إذ لم تحدد الصفة التي دخلوا البلاد بها ويصل الأمر إلى وزارة الداخلية، فتتخذ قراراً باعتبارهم يهوداً عائدين فهذا يشجع الآخرين على النزوح. وبوصول الدفعة الثانية، واشتهارها نفسها. تبدأ المشكلة مجدداً اثبات هويتهم اليهودية!

هنا يدعي بلاك أنهم يتحدرون من قبائل الفلاشا التي تقطن الحبشة حالياً، والتي تعود اصولها إلى هجرات يهودية قدمت من فلسطين وتدور حوارات موسعة بين بلاك وبل والحاخامات اليهود، الذين دخلوا في نقاشات معه، من أجل الوصول إلى حل ينجح الكاتب هنا في اعطاء خلفية واسعة لمختلف الطوائف اليهودية، وللاصول التاريخية لكل منها وهذه ليست المرة الاولى التي يلجأ فيها إلى مثل ذلك ففي الفصل الأول، وفي خلال مرحلة تحضير خطة «الهجرة» يسلط المؤلف أضواءً قوية على التيارات المختلفة في حركة الزنوج الأميركان، ويكشف جوانب مهمة منها، وبالقدر ذاته، يزيح الستار عن بعض جرائم احتكارات والمؤسسات الغربية، وعلاقتها بتجارة الرقيق التي راجت في القرنين السابع عشر والثامن عشر

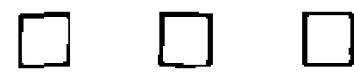
خلاصة النقاشات التي خاضها بلاك ويل مع الحاخامات اليهود، تظهر الكثير من الثغرات التي تعتور مداخلاته، ويصل الأمر بهم إلى التشكيك في «يهودية» قبائل الفلاشا ذاتها، فما بالك بالمجموعة التي لم تكن تمتلك ما يثبت يهوديتها سوى تمسكها هي بذلك عندها يصل الجميع إلى طريق مسدود، يحاول بلاك ويل الخروج منه، بالاتفاق مع الحاخام الموكل إليه متابعة قضيتهم والذي يبدي تعاطفاً معهم، رغم قناعته، أن يهوديتهم اكتسبوها بالقراءة، وليس بالوراثة وبعد تفكير عميق، يقترح الحاخام على بلاك ويل والدفعة الاولى التي وصلت، أن «يتحولوا إلى اليهودية»، لأن ذلك هو الحل الوحيد، الذي بامكانه أن يعطيهم حق الاستفادة من قانون العودة الاسرائيلي وبدورهم يرفضون ذلك. وتبدأ المشكلة في الظهور من جديد.

في هذه الأثناء، تطلب السلطات الليبيرية من المهاجرين الأميركيين مغادرة البلاد، لمضي سنتين عليهم، دون أن يطلبوا الجنسية الليبيرية، وتعطيهم اسبوعاً واحداً فقط لتدبير اجراءات المغادرة.

لم يكن أمامهم سوى العودة إلى شيكاغو، أو الهجرة إلى اسرائيل، فيتوجهون إلى تل - أبيب. وتتكرر المشكلة. وكحل وسط، ومؤقت، يؤخذون إلى مستوطنة ديمونا في جنوب اسرائيل. ومعهم تبدأ رحلة الاقناع «بالتحـــول إلى اليـــهوديـــة». وهذا يثير استغرابهم طالما أنهم يهود فلماذا التحول؟ والتحول من ماذا ألى ماذا؟ اضافة إلى الكثير من التساؤلات التي تتركهم في حيرة من أمرهم. خاصة بعد ملاحظتهم للاختلافات الواضحة بين طقوسهم وطقوس اليهود في اسرائيل. وهنا يشير الكاتب إلى صعوبة اثبات يهودية من بشرتهم سوداء أو ملونة، وسهولة ذلك أمام الرجل الأبيض! الحكومة الاسرائيلية تمنحهم حقوق المهاجرين. لكنها ترفض أن تعطيهم ذلك بشكل دائم، ما لم يثبتوا صدق تحدرهم اليهودي.

ومن الفصل السابع حتى الفصل التاسع، يسرد المؤلف روايات مثيرة عن المشكلات التي واجهوها أثناء إقامتهم في المستوطنة، والطرق التي تحايلوا بها على القوانين الاسرائيلية لجلب المزيد من المهاجرين السود الذين يصرّون على يهوديتهم. وهنا يسترسل الكاتب في اعطاء صور حية عن واقع المستوطنات، ويلقي بعض الضوء على الحياة داخل الكيان الصهيوني، وعلى العلاقة التي نشأت بين «المهاجرين» الجدد والمقيمين القدامى. أما الفصل الأخير فيفرده المؤلف لمعالجة «هوية اليهـودي الأسود»، وخصـوصـاً في الولايات المتحدة، حيث أن كون المرء أسود، هو في «حد ذاته مشكلة»، حيث يعاني السود هناك، ولما يزيد على أربعة قرون، صنوفاً متعددة من الاضطهاد. أما إذا كنت أسود وعبرياً في الوقت ذاته «فإن المشكلات تتعقد» والاضطهاد يصبح مركباً. ولعل هذا الفصل يلخص المشكلة، ويكشف جذورها، حيث أن **الاضطهاد كان السبب الحقيقي وراء التفكير الذي ساد المجموعة** على ان المؤلف لا يترك الأمر عند هذا الحد، بل يستخدم ذلك كمدخل لمناقشة موضوع العبودية برمته، وفي اميركا على وجـه الخصوص، واختلاف ظروف العبودية بين البيض والسود. ويشير إلى أن الحرب الأهلية الأميركية، ونتائجهـا، لم تقتلع بـالسهولـة المتصورة قيم العبودية، سواء في نفوس ملّاك العبيد، أو في نفوس من امتهنوا تجارة الرقيق، بل حتى في سلوك «العبيد» ذاته، حيث استمرت تلك القيم التي حفرتها مئات السنين، رغم صدور قوانين تحـريم العبودية في الولايات المتحدة

وينهي المؤلف الفصل والكتاب، بالاشارة إلى بقاء المجموعات في اسرائيل، قائلاً «وبغض النظر عما إذا تخلى السود العبرانيون عن سيادة التعبيرات التي أصبحوا عبيداً لها، واستعادوا هوية اليهود السود .. وبغض النظر عما إذا بقوا في اسرائيل أو غادروها . وهده جميعاً احتمالات واردة، وغير معروفة، فإنهم بدون شك، وما لم يتحولوا إلى اليهوديـة، فإن مصيـرهم في اسرائيـل سيبقى مهزوزاً، وغـير مضمون العواقب...»



من ناحية الاسلوب، ومنهج التعاطي مع الظاهرة، فقد نجح المؤلف في حياكة نسيج قصصي رائع بدون شك، مغطى بغشاء من الخلفيات التاريخية، والصور الميدانية، التي اكسبت النص حيوية، وأمدته بعناصر التشويق والاثارة، دون الاقلال بالموضوعية، ولا بالسياق الجدّي لحركة الظاهرة ومن جهة ثانية، أظهر المؤلف اطلاعاً واسعاً على تاريخ الحركة اليهودية، وكذلك الديانة اليهودية، واستطاع أن يوصل ذلك إلى القارىء عبر الحوارات التي جرت بين الأطراف والشخصيات المختلفة داخل الرواية - التحقيق الصحافي

هذه الخلفية . طعمها الكاتب بالمعلومات التي استقاها من الاتصال المباشر مع المهاجرين، ومع من احتك بهم من المسؤولين في الدول المعْنية فاكسب الخلفية نكهة خاصة، جمعت بين التاريخ الماضي، والواقع المعاش ورغم كل هذه الايجابيات، لا ينبغي إغفال بعض المآخذ على الكتاب وأبرزها انحيازه الواضح إلى جانب دولة اسرائيل، سواء عند رسم معـالم الصراع الـذي دار بين المهـاجرين وسلطـات الكيان

الصهيوني، حيث لا يكف المؤلف عن ترديد سياسة المرونة التي تتبعها تلك السلطات معهم، رغم كل «المشكلات التي أثاروها». ويظهر انحيازه بشكل صارخ عند حديثه العابر عن حرب ١٩٦٧ بين العرب والعدو الصهيوني، حيث يعتبر أن الانتصار كان من «نصيب الدولة الديمقراطية المحاطة بدكتاتوريات عربية».

اشارة أخيرة لا بد منها وهي ان الكتاب قد صدر في سنة ١٩٧٧، ولقي تجاوباً من قبل العدو الصهيوني، ولا بد أيضاً من رؤية العلاقة بين فترة صدوره، والتحيزّ الذي عرفته حركات الزنوج تجاه القضية الفلسطينية خصوصاً، والشرق الأوسط عموماً. ورغم أن الكاتب أشار إلى هذه المسألة بشكل سريع غامض، عند حديثه عن «تسامح السلطات الاسرائيلية معهم، شريطة عدم اتصالهم بعناصر أجنبية»، إلا أن ذلك لا يخفى على من يتابع تطور حركتي الثورة الفلسطينية ونضالات الزنوج في اميركا وداخل الكيان الصهيوني ولا شك أن رحلة الكاتب غنية بأكثر مما ورد في الكتاب، لكنه، لسبب أو لآخر، ربما تحاشى الدخول في تفاصيل ذلك الغنى

عرض. **عبيدلي يوسف**

رؤية اسرائيلية للحرب مع العرب

Ytzhak Rabin, *mémoires*, Paris: Buchet chastel, 1980, 250p. (مذكرات رابين)

ماذا يريد اسحاق رابين أن يقول في مذكراته التي صدرت حديثاً ونقلت على الفور إلى اللغتين الفرنسية والانكليزية، لتحظى بانتشار قد يكون، على الأرجح، واسعاً في اميركا واوروبا؟

الطبعة الفرنسية من كتاب رابين صدرت عن مؤسسة «بوشيه شاستيل» الباريسية للنشر، وتقع في ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير. وبالرغم من أن الكتاب يحمل عنوان «مذكرات» إلا أنه، سواء في اسلوب العرض أم في لغته، يبدو أقرب إلى مفهوم «الرواية السياسية» (Roman Politique) التي تظهر للقارىء انها موفقة إلى حد بعيد، مما يتيح للكاتب الوصول إلى وعي قارئيه بالسهولة المتناهية.

على أن أكثر ما يعني القارىء العربي من الكتاب، هو مسيرة قيام اسرائيل وحروبها مع الدول العربية، كما يكشفها الكاتب، مستخدماً ما تجمّع لديه من معلومات، كلها ذات صفة رسمية، عندما كان في مواقع السلطة، ضابطاً في قوات البلماح وفي الجيش الاسرائيلي، ثم رئيساً للأركان، ثم سفيراً في واشنطن، ووزيراً ورئيساً للوزراء. إن ما يجعل الكتاب يستحق القراءة النابهة، عربياً، هو أنه يميط اللثام عن أساطير القوة الاسرائيلية المهولة، التي ما صنعها غير تخاذل بعض الأنظمة العربية، بل أكثرها، وسوء السياسات الدولية لتلك الانظمة، وتركيز ما تملكه من تجهيزات عسكرية على حماية ذاتها. هذا إلى جانب اتاحة الفرص أمام الدول الغربية الكبرى، المساندة لاسرائيل، ولا سيما اميركا، كي تتصرف بأسرار تخص تلك الدول وذات صفة مصيرية. في هذا الاطار بالذات، نلحظ بوضوح، أن الانتصارات الاسرائيلية تُصنع في واشنطن، ومادتها مأخوذة على الغالب من سلبيات الواقع العربي.

مولود عسكري

في الفصول الخمسة الأولى التي تغطي فترة الانتداب البريطاني على فلسطين حتى قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨، وهو ما يسميه الكاتب «حرب الاستقلال»، ثم منذ ذلك الحين حتى «حرب الأيام الستة»، تكشف «مذكرات» رابين سلسلة من الوقائع المثيرة، قسم منها شخصي ، والقسم الآخر سياسي وعسكري عام يتعلق بانتمائه ونشاطه المركّز على تجسيد حلم الجيل الصهيوني الأول: فهو يبدأ من الصفحات الاولى، بالقول أن قدره كان أن يولد عسكرياً، وأن يتربّى وينشأ في حمى القتال. ذلك أن الأبوين التقيا صدفة، في أوائل العشرينات، عبر العمل في احدى المستعمرات العسكرية للمهاجرين اليهود، التي كان يديرها البلماح.

كانت ولادة اسحاق رابين في القدس بتاريخ الأول من آذار (مارس) ١٩٢٢. وبعد النشأة الاولى في منزل متواضع يقع في احدى ضواحي تل - أبيب، وبعد مرحلة الدراسة الابتدائية، يتم ادخال الصغير في

مدرسة تقنية تابعة لمنظمة البلماح، ويخضع فيها الطلبة لتدريبات عسكرية شاقة. وهنا يشير الكاتب إلى أن الادارة كانت منذ ذلك الحين تكلفه بالمهمات الصعبة على الصعيد التقني والتنظيمي وتمرُّ الأيام، حتى الحرب العالمية الثانية، وما حملته من نذر لليهود المقيمين في فلسطين، لا سيما بعد انتصارات الماريشال الالماني رومل على جبهة العلمين. في هذا الوقت، يكون الفتى قد صار شاباً مكتمل النمو، فينتظم مع الآلاف من رفاقه الشبان اليهود في كتائب احتياطية تابعة للقيادة البريطانية، مع احتفاظ هذه الكتائب بقياداتها الخاصة التابعة للتنظيمات اليهودية، مثل البلماح والهاغاناه واتسل وغيرها. ولكن سني الحرب تمضي، وتبقى الكتائب اليهودية في صف الاحتياطي، ولا تكلّف بأية مهمات عسكرية عملية.

ومع انتهاء الحرب، تزداد هذه الكتائب قوة، بما يأتيها من عناصر جديدة مجرّبة، تتمثل بالعسكريين اليهود المسرّحين من جيوش الحلفاء. وهنا يشير رابين إلى أنه حتى صدور قرار التقسيم في العام ١٩٤٧، تركزت ضغوط الحركة الصهيونية، محلياً ودولياً، على خرق جدار سياسة الكتاب الأبيض المعروفة للانتداب البريطاني، بغية السماح بادخال المهاجرين اليهود الجدد. ويعرض الكاتب في هذا المجال سلسلة من أحداث استقبال المهاجرين اليهود بحماية العصابات الصهيونية المسلحة، فتبدو سياسة الكتاب الأبيض وكأنها ليست غير انعكاس للتعلية البريطانية المعروفة، لا سيما تجاه تلك الأنظمة المرتبطة ببريطانيا (مصر فاروق والاردن وغيرهما)، تلك الأنظمة التي كانت تتصور أن الكرة لا تدور من دون الانكليز

المفارقات

وعندما يصل رابين إلى حرب ١٩٤٨، وقد شارك فيها بوصفه ضابطاً قيادياً في القوة العسكرية لمنظمة البلماح، يضع أمامنا معلومات هي في غاية الخطورة والأهمية في حينه كان دافيد بن - غوريون، بالاضافة إلى مهامه الاخرى، زعيماً رسمياً لمنظمة البلماح، وكان يظهر على المسرح، إلى جانب موشي شاريت وغيره، بوصفه الرأس السياسي المفكر والمخطط. وبالرغم من بعض المراجع العربية التي تناولت التفاصيل في حرب ١٩٤٨، نظل نجد عند رابين صورة أكثر دقة للمفارقات التي كانت قائمة بين القيادتين اليهودية والعربية. ففي مقابل التماسك والتصميم الكاملين في الجانب الصهيوني، تظهر عقلية التراجع وضعف التنسيق في الجانب العربي، لا سيما بعد انخراط جيوش الأنظمة في الحرب، ابتداء من ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، إذ أصبحت هذه الجيوش تشكل قوة ضاغطة على تنظيمات شعبية مقاتلة، فلسطينية وعربية، كانت تمسك بخناق العدو في مواقع عدة.

كل ذلك أتاح لقوات الحركة الصهيونية القدرة على استفراد هذه أو تلك من الجبهات العربية. ولعل أكثر الأشياء اثارة للدهشة والاستغراب هو قبول القيادة العربية بوقف اطلاق النار، ثم بالهدنة، في الوقت الذي كان فيه اليهود في حالة ضيق تصل حد الاختناق. وهذا ينطبق على الهدنة الاولى، مثلما ينطبق على الهدنة الثانية التي تم بعدها استفراد الجيش المصري في النقب، اثر حصول اسرائيل على كميات كبيرة من الأسلحة التشيكية الحديثة. وتأكيداً لهذه الحقيقة، ننقل ما يرويه الكاتب عن حالة القوة الاسرائيلية المكلفة بفك الحصار عن ثمانين ألف يهودي في القطاع الغربي من القدس.

يشير رابين، بادىء ذي بدء، إلى أن القوة الصهيونية المهاجمة (وهي بقيادة يغئال الون وكولونيل أميركي) وجدت نفسها أمام استحالة اختراق طريق اللطرون الواقعة تحت نيران القوات العربية، فكان عليها مراجعة بن - غوريون لتبديل خطها التكتيكي... وعن هذا، يقول رابين: «بناءً على هذا الوضع أرسلني يغئال الون والكولونيل الاميركي الشهير ميكي ماركوس (قائد الجبهة) لمواجهة بن - غوريون. فقبل تجديد هجومنا على اللطرون أردنا أن نقترح عليه تركيز كل جهودنا على القطاعات المحيطة بها لننفذ إلى الهدف الستراتيجي، بعيداً عن هذا المسرح الخطر، وكانت جهودنا مهيأة على أكمل وجه. كان بن - غوريون ذا مزاج لا يحتمل، وقد تكوّن عندي انطباع بأن اللطرون أصبحت بالنسبة إليه هاجساً حقيقياً، فزمجر في وجهي قائلاً:

« – هل نستطيع مهاجمة اللطرون هذه الليلة؟ نعم أم لا؟

«أجبت

« – ممكن. ولكن حظنا في النجاح قريب من الصفر

« – لماذا لم تعلموني البارحة أنه ليس في نيتكم مهاجمة اللطرون؟

« – إني أجهل الأمر. وأنا مخول فقط من جانب آلون بأن أعرض عليكم هذا المشروع الجديد باسمه وباسم ستون [الاسم الحربي لماركوس] واللطرون ليس شيئاً مقدساً فالسبب الوحيد الذي من أجله نريد الاستيلاء عليها هو حماية خط الاتصال مع القدس. وإذا كنا نقدر على بلوغ النتيجة نفسها عبر وسائل اخرى فلماذ نهرق دماءنا في اللطرون؟

«لكن غضب بن غوريون لم يهدأ . قال

« – لما لم يبلغني آلون بأنه لم يكن ينوي الهجوم؟

«كان هيجانه قد بلغ القمة وراح يصرخ ′آلون يجب أن يقتل رمياً بالرصاص .

«كنت قد أصبحت منهكاً كلياً، فوجدتني اتمتم: ′بن – غوريون... ماذا تقول؟′، لم يسحب كلامه، بل قال: لقد سمعتني جيداً أليس كذلك؟′. وقد أشار بن – غوريون في كتابه ′انبعاث دولة اسرائيل′ إلى هذا الحادث. ومن ناحيتي قرأته جيداً فلم ألحظ فيه شيئاً حول تهديده آلون. وليس من شك بأنه رأى بعد التروي أن أقواله تخطت تفكيره. ومهما يكن من أمر فإن رئيس الوزراء قد هاج خلال ساعتين وأخيراً ترك نفسه يقتنع. ′لم تتركوا لي الخيار إني أعطي موافقتي′. تركت قيادة الأركان وأنا منهك كلياً، ثم اتصلت بمقرنا في الجبهة وأعلمت آلون وماركوس بنجاح مهمتي، قبل أن أخذ الطريق إلى القدس».

بين الهدنتين

وفي مكان آخر يقول رابين «أول هدنة في الحرب كان يجب أن تدخل حيز التطبيق في ١١ حزيران (يونيو) الساعة العاشرة لكننا لم نكن متأكدين من أن العرب ينوون احترامها وقد جاءت الهدنة في الوقت الملائم جداً، لأن قواتنا كانت قد انهكت تماماً وكان من المطلوب (والفوري) اعادة تنظيمها وطوال مدةالهدنة كنا نعد أنفسنا لاحتياز تلك ′الطريق اليتيمة′، آخذين في الاعتبار مسألتين خطيرتين نقص الأسلحة ونقص الرجال إنه يعود للمؤرخين أن يحددوا على من تقع مسؤولية دخول قيادتنا الحرب بهذه الوسائل الضعيفة ورغم ذلك، وفي بداية حزيران (يونيو) ١٩٤٨، راحت جهودنا تعطي ثمارها، إذ حصلنا على كميات جيدة من الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا ومهما كان الحكم الذي يحكم به الشعب اليهودي على بلدان الكتلة الشيوعية، علينا أن نأخذ في الاعتبار أنه لولا الأسلحة التشيكية، التي ما اعطيت لنا إلا بموافقة الاتحاد السوفياتي، لما تسنى لنا أن ننجح في توجيه معركتنا جيداً من أجل استقلال شعبنا أما عن التطوع فكان في سبيله إلى التحسن. وقدمكنا من استغلال الهدنة من أجل دمج المهاجرين القادمين من المعسكرات البريطانية في قبرص في وحدات التدريب. وهذا الحل كان المفضل لخلق وحدات جديدة متجانسة، الامر الذي كان يتعذر علينا عمله خلال المعارك. وأذكر أن المتطوعين اليهود الآتين من أميركا والدول الغربية كانوا نعمة حقيقية. فهم اضافة إلى أنهم جنود من الدرجة الاولى، كانوا يذكروننا ′بأننا لسنا وحيدين في المعركة. وقد الحق قسم منهم بسلاح الطيران والحق آخرون بسلاح المشاه».

ثم يشير الكاتب إلى استئناف القتال وتمكن الجيش الاسرائيلي من احتلال الناصرة والجليل الأوسط وتأمين طريق القدس. وعند حصول الهدنة الثانية، التي لم تكن محددة المدة، كان الاسرائيليون في وضع الغلبة على الجبهتين الشرقية والشمالية، وهذا ما مكنهم من التفرغ لاستفراد الجيش المصري في النقب؛ حيث أوقع قسم منه في الحصار وكل ذلك قاد إلى مفاوضات رودس

الانتصارات المصنوعة

يصبح رابين بعد حرب ١٩٤٨ عسكرياً محترفاً في الجيش الاسرائيلي الذي يتم فيه دمج جميع الفرق، ومنها البلماح، وذلك بالحاح من بن - غوريون وكبار قادة حزب العمل والأحزاب الاخرى. وفي الفترة التي تمتد حتى حرب قناة السويس في سنة ١٩٥٦، ومنها إلى حرب حزيران (يونيو) في سنة ١٩٦٧، يتدرج رابين في الرتب حتى يصل إلى رتبة عقيد قائد وحدة تم جنرال معاون لرئيس الأركان، ثم رئيساً للأركان. وهنا يتوقف الكاتب في فصول عدة عن الحربين، بوصفهما محطتين رئيسيتين عبر المسيرة الصاعدة لاسرائيل، فيكتشف لنا، بعمق، مفهوم القادة الاسرائيليين لمسألتي السلم والحرب. وفي كل الرؤى التي يطرحها رابين، خلال هذه الفترة، يبدو أكثر التصاقاً بنهج بن - غوريون الذي يقضي بألا تكون اسرائيل وحدها في أية مواجهة مع الدول العربية، بل أن تكون دول غربية كبرى إلى جانبها، سواء بالعتاد والرجال أم بمختلف وسائل المساندة، كتقديم السلاح والمعلومات وممارسة الضغط على الجانب العربي. وهذا النهج يرتكز على فكرة قوامها العمل دائماً على اقناع الحلفاء الغربيين، لا سيما اميركا، بأن اسرائيل تخوض معركتهم على ساحة الشرق الأوسط، اما لحماية مصالحهم وإما للوقوف في وجه امتداد النفوذ السوفياتي... إنها فكرة الدولة - الشرطي، التي كانت في أساس مساعدة الغرب للصهيونية على انجاح المشروع الاسرائيلي. ومع حرص القادة الاسرائيليين على الظهور بمظهر المستقل في القرار، فهم لا يبدون كذلك من خلال سلسلة الوقائع التي يوردها رابين. فهو، وإن كان لا يتوقف طويلاً عند مقدمات واحداث حرب ١٩٥٦، أذ لم يكن يومها في موقع القرار، فالصور التي يقدمها لنا تكفي لكي نفهم بأن اسرائيل وجدت في ردود الفعل الفرنسية - البريطانية على تأميم مصر لقناة السويس فرصتها السانحة التي لا تعوض لتطبيق النهج البنغوريوني على أكمل وجه.

أما بالنسبة لحرب ١٩٦٧، فيحاول الكاتب أن يقول أن اسرائيل وإن كانت تفتقد فيها قيادة بن-غوريون (كان ليفي اشكول في رئاسة الوزارة)، إلا أنها لم تعدم القيادة العسكرية المتنبهة والكفوءة وهو إذ يشير إلى المفارقات بين شخص بن - غوريون واشكول، من حيث أن الأول «يفهم على الطاير» بينما الثاني يحتاج إلى أدق التفاصيل، يركز على الدور الذي قام به هو، كرئيس للأركان، إلى جانب كبار معاونيه، في عملية الوصول إلى توجيه الضربة الأسبق ضد الجيش المصري. هنا المسألة تدور كلها على سباق مع الزمن أي مع العشرين يوماً التي كانت تفصل بين قيام الرئيس عبدالناصر بتحريك الجيش المصري إلى سيناء بعد طلب انسحاب القوات الدولية، وبين بدء العمليات من الجانب الاسرائيلي. ومن خلال التفاصيل الكثيرة التي يوردها الكاتب عن اللقاءات والمشاورات (وقد كانت يومية تقريباً) بين القادة الاسرائيليين والأميركيين، كانت اسرائيل تلحّ على أن تقوم هي بالضربة الاولى، وذلك للأسباب التالية

- استغلال المعلومات الأميركية عن واقع الجبهتين المصرية والسورية، من حيث ضعف التنسيق، وكون القيادة السورية (حكم صلاح جديد ونور الدين الأتاسي) تسعى لدفع الرئيس عبدالناصر إلى مزيد من الحرج

- الضغط الأميركي المتواصل على مصر لمنعها من توجيه الضربة الاولى، والذي بلغ حد الاعلان الرسمي عن «إن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي»

- المعلومات الأميركية الكثيفة عن تحرك الجيش المصري، والتي كانت تجمعها طائرات وسفن التجسس

ولا يخفي رابين أن الضربة ضد المطارات المصرية صباح ٥ حزيران (يونيو) كانت باشارة اميركية، وهو يعترف صراحة أن النتائج كانت قد تبدلت لو جاءت الضربة الاولى من القوات المصرية حتى أن كل التفاصيل التي يوردها في هذا الصدد توحي بأن النصر الاسرائيلي مصنوع تماماً وان ماركته واضحة وضوح ماركة سجاير «المارلبورو»

السفير في واشنطن

بعد الحرب مباشرة ينتقل رابين إلى واشنطن كسفير لاسرائيل، وهو في ذروة أمجاده وشهرته التي طبقت دنيا الغرب بوصفه صانع النصر المثير (نصر الستة أيام) لجيش اسرائيل. ومع انتقاله إلى واشنطن كان رابين يدرك أن مهمته ذات شقين الأول عسكري والثاني سياسي. فأما العسكري فيعني الالحاح على تزويد اسرائيل بالمزيد من الأسلحة الحديثة، لا سيما في مجال الصواريخ والطيران وأما السياسي فيعني التركيز على النهج البنغوريوني الذي يقضي بان تبقى اسرائيل أكثر التصاقا باميركا والغرب، وتقنعهما دوما بانها شرطي مصالحهما في الشرق الأوسط، وان معركتها هي معركتهما وقد عاصرت سفارة رابين في واشنطن ثلاثة رؤساء هم جونسون الديمقراطي ونيكسون وفورد الجمهوريان، وارتبط بعلاقات حميمة مع هنري كيسنجر عندما كان رئيساً لمجلس الأمن القومي، ثم وزيراً للخارجية وقد استمرت اقامة رابين في واشنطن مدة خمس سنوات، يذكر أنه دخل خلالها في خلافات ومشاحنات مع الرئيس الأميركي ومعاونيه، دارت كلها حول التسوية في الشرق الأوسط وفي حين كانت طلبات اسرائيل من الأسلحة، تلبّى بسهولة، وتعطى الأفضلية. حتى على الحلف الأطلسي، يشير رابين إلى أن الامور لم تكن هكذا في السياسة، أو على الأقل هذا ما كان يحاول أن يظهر به الاميركيون في اللقاءات العلنية ولا يخفي الكاتب أن الادارة الاميركية غالباً ما تعاملت معه بوجهين اثنين واحد تبدو فيه متضايقة من التطرف الاسرائيلي، وآخر تبدو فيه مرتاحة من هذا التطرف أما هو، رابين، وحكومته، التي رئستها غولده مئير بعد غياب اشكول، فقد كانت الجهود من جانبهما مركزة على افهام الادارة الأميركية دائماً بحدود ما يجمع بين مصالح الولايات المتحدة وسلام الشرق الأوسط، وفقاً للمنطق الاسرائيلي.

رئيس الحكومة

في أواسط العام ١٩٧٣ يعود رابين إلى اسرائيل واضعاً نتائج سفارته في واشنطن «بأنها جعلت ترساناتنا تختنق بأحدث الأسلحة الأميركية» وعندما تجري الانتخابات يصبح الرجل عضواً في الكنيست (البرلمان) ثم تمر الأيام إلى حرب يوم الغفران (حــرب تشرين)، ويذكر الكاتب أنه عرف نبأ الحرب بمحض الصدفة عندما استدعي ابنه الضابط للالتحاق فوراً بوحدته في الجبهة، ولا يخفي رابين امتعاضه المرير من تقصير القيادة العسكرية الاسرائيلية في الحرب المذكورةالتي يصفها بأنها كانت «نصف هزيمة»، لكنه لا يعفي القيادة السياسية من المسؤولية، باعتبار أنها هي التي عينت العسكريين، ويجب أن تتحمل المسؤولية معهم وبعد الحرب يدخل رابين وزارة مئير الثانية كوزير للعمل، لكن هذه الوزارة لم تعمر أكثر من شهر، إذ استقالت تحت ضغط التحقيق الذي جرى حول تلك الحرب وأثبت شراكة القيادة السياسية بالمسؤولية.

وعندما اجتمعت اللجنة المركزية لتسمية رئيس للوزراء، كان رابين ثاني اثنين على قائمة الترشيح أولهما شمعون بيرس، وقد نجح رابين في نيل الأكثرية إلى جانبه ويذكر الكاتب أنه أدخل في الوزارة من الوجوه التقليدية في قيادة حزب العمل، يغئال آلون وشمعون بيرس وعيزر وايزمان ويتوقف الكاتب طويلاً عند الرحلات المكوكية التي قام بها كيسنجر بين القاهرة وتل - ابيب من أجل اتفاق فصل القوات، وهنا ينقل الكثير من تفاصيل المناقشات والمشاحنات التي جرت بينه وبين كيسنجر، ثم بينه وبين الرئيس فورد، وكيف أن الاثنين كانا يصلان إلى حالة من الضيق، يسألان معها «أليس من قاعدة أو حدود للسلام الذي تتصوره اسرائيل؟». ومع ذلك يظل الكاتب يمتدح ادارة الجمهوريين ويكيل المزيد من المديح إلى كيسنجر. وعندما يصل إلى عهد كارتر تكون اتفاقية سيناء قد وقعت وهنا يشير الكاتب إلى ما كان لهذه الاتفاقية من أثر على تهيئة زيارة السادات لاسرائيل في سنة ١٩٧٧، فهي قد أبعدت مصر عن الاتحاد السوفياتي وسوريا، وقربتها من اميركا والسعودية

وحين يصل الكاتب إلى اتفاقية كامب ديفيد يشير إلى أن سياسة بيغن المتطرفة جعلت اميركا تبتعد أكثر عن اسرائيل وبالرغم من أن هذه الاتفاقية سارت بالعلاقات المصرية - الاسرائيلية نحو التطبيع،

إلا أنها وصلت في موضوع الحل الفلسطيني إلى الجدار والآن يوجد واحد من ثلاثة خيارات. الأول هو الحكم الذاتي كما يطرحه بيغن وهو غير مقبول. والثاني هو انشاء سلطة وطنية فلسطينية مستقلة، وهذه ستكون بداية لتدمير اسرائيل وفقاً لمفهوم منظمة التحرير عن الدولة الديمقراطية الفلسطينية. يبقى هناك الخيار الثالث، وهو حل قضية فلسطين بالاتفاق مع الاردن وبمعزل عن منظمة التحرير. ونذكر، هنا، أن رابين يقدم سيناريو كاملاً للحل الاردني - الفلسطيني.

إ. ع.

سهام نصار، **اليهود المصريون، بين اليهودية والصهيونية**،
بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠، ١٦٢ صفحة

يقع الباحث الذي يسعى للحصول على مراجع عربية تعينه على دراسة تاريخ اليهود والحركة الصهيونية وحياة كل منهما ونشاطه في المنطقة والعالم العربي، في حيرة بالغة، وذلك بسبب ندرة الدراسات وقلة الجهود المبذولة في هذا المضمار البالغ الأهمية.

وإذا كان هذا الوضع ينطبق على يهود المنطقة والبلدان العربية بشكل عام، فانه ينطبق على الأخص، فيما يمس يهود مصر، الذين كانوا برغم كثافة حضورهم على شتى الأصعدة في تاريخها المعاصر، محل اهمال غريب وخطير. على مستوى الفكر والثقافة والدارسين الأكاديميين وصنّاع القرار الاقتصادي والسياسي معاً، وهو إهمال تفسره الباحثة **سهام نصار**، صاحبة الكتاب الذي بين أيدينا الآن، **اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية**، تفسيراً نختلف معها فيه، على نحو ما سيرد فيما بعد

على أي حال، يلمس المرء، الآن، محاولات جادة لتغطية هذا النقص المعيب، محاولات فردية على الأرجح لكنها تتزايد باضطراد، وتتجه نحو العمق أكثر فأكثر فخلال العام الماضي وحده، أضيفت للمكتبة العربية ثلاث دراسات مهمة لكتاب مصريين، تغطي جوانباً من هذا القصور؛ وهي، بترتيب ظهورها **النيل في خطر** لنقيب صحافييّ مصر السابق **كامل زهيري**؛ و**مصر وفلسطين** للدكتورة **عواطف عبدالرحمن**؛ وهذا الكتاب الذي بين أيدينا الآن، وربما يكون قد صدرت انتاجات أخرى لم يتيسر وصولها الينا بعد؛ وهي جميعها، تحاول أن تلقي بعض الأضواء على خلفيات التواجد اليهودي والصهيوني في مصر ومن المفهوم، بالطبع، أن إدراك هذه الخلفيات، بالغ الضرورة وذلك لفهم، التطورات السياسية الراهنة ومعاينتها والتعامل معها، ولرسم الخط الصحيح في مواجهتها إضافة إلى هذا، فقد نشطت القوى والاتجاهات والتيارات والشخصيات الوطنية المصرية على مستوى آخر، لمتابعة السير حثيثاً في هذا السبيل؛ الأمر الذي يعكس بداية ادراك فعلي للضرورة القصوى لهذه الجهود. وهذا الذي يحدث جميعه أمر تنبغي متابعته أيضاً، بالنسبة للعالم العربي وأقطاره المتعددة، على نحو ما جرى ويجري في مصر الآن.

ومادة كتاب «اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية»، في الأصل، رسالة ماجستير تقدمت بها الباحثة، وأجيزت، أوائل سنة ١٩٧٩، من كلية الاعلام في جامعة القاهرة، تحت عنوان **صحافة اليهود العربية في مصر**. ولهذا يلمس القارىء خلال رحلته مع الكتاب، تركيزاً أساسياً على متابعة أحوال الصحافة اليهودية المكتوبة بالعربية فقط والصادرة في مصر خلال الفترة الزمنية التي تصدت الباحثة لدراستها ومن أجل المواءمة بين عنوان الكتاب والموضوع الأصلي للبحث، حولت الباحثة التمهيد إلى فصلين كاملين، تحت عنوان **أوضاع اليهود في المجتمع المصري واليهود وظروف مصر السياسية**،

وان كنا نعتقد ان العنوان الأصلي للبحث يظل هو الأصلح، والأكثر دلالة على محتويات الكتاب ومحاور تركيزه الأساسية.

البداية. عصر محمد علي

يرجع الوجود المكثف لليهود في مصر إلى عهد محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٨)، فهذا الوالي الطموح الذي تسلطت عليه الرغبة العارمة في بناء امبراطورية عظمى مركزها مصر، فتح أبواب البلاد أمام كل من كان يطمع، من الأجانب، في القيام بدور في هذه المهمة، أو كان يطمع في نصيب من ثرواتها وبعد وفاة محمد علي بعشر سنوات، أي في سنة ١٨٥٨، سمح للأجانب بامتلاك الأرض واستثمار رأس المال في مصر، وقد شجعت هذه الاجراءات على احتلاب المزيد من الأجانب الذين شكل اليهود فيهم الأغلبية، حتى وصل عدد اليهود، طبقاً لاحصاء سنة ١٩٤٧، إلى نحو ٦٥،٦٣٩ نسمة. وقد تمتعت الجالية اليهودية إلى الحد الأقصى، بامتيازات الحماية الأجنبية التي أتاحتها لهم جنسياتهم الأجنبية الأصلية أو المكتسبة، وبدأت بتنظيم شؤون رعاياها في ظل تسامح مطلق ومناخ مفتوح لحرية العقيدة، ساعد بالتالي على مضاعفة هجرة اليهود إلى البلاد. ويمكن اعتبار الفترة التي امتدت نحو قرن ونصف القرن (من ١٨٠٥، وحتى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بسنوات)، سنوات **العصر الذهبي** لليهود في مصر، إذ عاش اليهود هذه الفترة الطويلة ينعمون بوضعية ممتازة ومتميزة، قل ان توفرت لهم في مكان آخر، واستطاعوا أن يسيطروا سيطرة كاملة على نواحي اقتصادية هامة في البلاد، فكونوا شركات استثمرت مساحات شاسعة من الأراضي، وضاربت بأسعارها (مثل شركة كوم امبو)، وأسسوا البنوك التي تحكمت في توجية عمليات البناء الصناعي والاجتماعي إلى حد كبير، وعملوا بالرهونات وأعمال الربا بصورة واسعة، وعلى امتداد مصر كلها، وكونوا شركات التأمين والتجارة والتسويق، وسيطروا على سوق الأوراق المالية (البورصة) ومصلحة الجمارك. وفي سنة ١٩٤٢، على سبيل المثال، كان الرأسماليون اليهود يديرون جانباً هاماً، من رؤوس أموال ١٠٣ شركات من مجموع ٣٠٨ شركات ويسيطرون عليها، وكذلك فقد خضعت تجارة القطن والمنتجات الزراعية وتجارة الجملة والقطاعي، وصناعة الذهب وغيرها لهيمنتهم وقد استغل اليهود وضعهم المالي والاقتصادي القوي لفرض نفوذهم على الحكام المتتابعين للبلاد، ومنهم من غرق في حمأة الديون، وارتهن لأصحابها، أو على حد ما يذكر **غابرييل شارم**، وهو أحد معاصري عهد **الخديوي اسماعيل** ومؤرخيه، فان «السماسرة ومنهم اليهود، كانوا يدفعون الخديوي اسماعيل إلى عقد القروض المتتالية من بيوت المال اليهودية الأوروبية»، وقد جر هذا الارتباط التبعي بالرأسمالية الأوروبية - والرأسمالية اليهودية في المركز منها - إلى ويلات متتالية على البلاد، ظلت تعاني منها لعشرات من السنين

وعلى المستوى السياسي، فقد تمتع اليهود، عموماً، بوضع مرموق في الحياة السياسية المصرية، إذ اتيحت لهم فرصة المشاركة كنواب في البرلمان، وكمسؤولين في القصر، بل وكوزراء، ولواحدة من أخطر الوزارات وزارة المالية: وذلك حينما عين **سعد زغلول** (باشا) **يوسف قطاوي** (باشا) وزيراً في حكومته سنة ١٩٢٤ (بضغط من الملك فؤاد، كما يذكر مصطفى أمين)، وبعدها وزيراً للمواصلات في حكومة **أحمد زيور** (باشا) سنة ١٩٢٥ وقد شارك **يوسف قطاوي** أيضاً في الوفد المصري الرسمي الذي سافر إلى لندن، سنة ١٩٢٢، للمفاوضة بشأن قضية الجلاء. كما شارك ممثلو الطائفة في وضع الدساتير والقوانين الانتخابية المتتالية ومُثلوا في البرلمانات المتعاقبة دون تمييز، بل ووصل الأمر إلى حد تعيين واحد من غلاة الصهاينة **ليون كاسترو** سكرتيراً **لسعد زغلول**، ومتحدثاً رسمياً باسم الوفد الذي سافر إلى لندن وأوروبا للدعوة «للقضية المصرية»[1]

الحركة الصهيونية: مصر... بوابة فلسطين

وقد استغل قادة الطائفة اليهودية هذه الوضعية الخاصة التي اكتسبوها في المجتمع المصري المتسامح أسوأ استغلال، إذ تستروا خلفها، فيما عدا القلة النادرة منهم، لممارسة النشاط الصهيوني على أوسع نطاق. وكما تذكر الباحثة، فقد «أولت الصهيونية العالمية اهتماماً كبيراً نحو مصر لعدة اعتبارات،

أهمها أن مصر تقع على أبواب فلسطين، وبها طائفة يهودية كبيرة يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في خدمة الأهداف الصهيونية، ولذلك نجد ان بداية النشاط الصهيوني في مصر، واكبت بداية ظهور الصهيونية الحديثة»، ص ٢١

وهكذا، ففي ذات العام الذي أصدر فيه **تيودور هرتسل** كتابه **الدولة اليهودية** ، قدم إلى مصر داعية صهيوني متعصب، هو **جوزيف ماركو باروخ**. وقد استطاع هذا أن يؤسس، قبل أعوام ثلاثة من بداية القرن (من سنة ١٨٩٧)، أول جمعية صهيونية بمدينة القاهرة أسميت **جمعية بركوخبا الصهيونية** التي اتخذت من اسم يهودي قاد تمرداً ضد اليونان رمزاً لها. والملحوظة الهامة، في هذا السياق، تتمثل في أن النشاط الصهيوني، كما ترصد الكاتبة، كان أوضح وأكثر عنفاً وسط طائفة الاشكنازيم (اليهود ذو الأصول الغربية)' ويرجع هذا الامر إلى «ان اليهود السفارديم، الذين ارتبطوا بمصر منذ فترات طويلة، لم يتعرضوا خلالها للاضطهاد، لم يقتنعوا بالحل الصهيوني للمشكلة اليهودية» ص ٢٢. كذلك أنشأ **ليون كاسترو** سنة ١٩١٧ في مصر أول فرع تابع للمنظمة الصهيونية، ثم تابع نشاطه من أجل مد نشاطات المنظمة الصهيونية إلى كل الأماكن التي تواجدت عناصر الجالية اليهودية فيها ويذكر، في هذا السياق، أن الزعيم الصهيوني المتطرف **فلاديمير جابوتينسكي**، أستاذ **مناحيم بيغن** وقائده، قد بذل مساعي حثيثة من أجل اقناع الادارة البريطانية بتكوين فيلق يهودي، خدم في صفوف القوات البريطانية إبان الحرب العالمية الأولى، طمعاً في اكتساب الخبرة القتالية من جهة، وفي ضمانة التأييد الانكليزي لمسعى انشاء الدولة الصهيونية من جهة أخرى وقد كانت مصر معقلاً للنشاط الدائر حول هذه القضية، ومن أجلها زارها **جابوتينسكي**. وعبرها انطلق الفيلق اليهودي إلى فلسطين لكي يلتحق بالجيش البريطاني المرابط فيها' ومن الملفت للنظر، في هذا المجال، أن كبار الرأسماليين اليهود في مصر، شجعوا النشاطات الصهيونية فيها وتزعموها فعندما أعيد تشكيل فرع المنظمة الصهيونية فيها، سنة ١٩٢١، على سبيل المثال، تولى رئاسته **جوزيف شيكوريل**، الرأسمالي المعروف وهكذا . فلم تأت حقبة الثلاثينات إلا وكانت مصر نقطة ارتكاز هامة لنشاط الحركة الصهيونية العالمية، فتوافد عليها كبار زعمائها أمثال **ناحوم سوكولوف**، **وحاييم وايزمان**، **وفيرا كاتمان**، وغيرهم. ومع حلول الأربعينات، تطور مستوى النشاط الصهيوني السري والعلني في مصر وبخاصة مع تدفق جنود الحلفاء، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، إذ كان بينهم الكثيرون من غلاة الصهاينة، ممن وجدت فيهم الحركة الصهيونية، فرصة سانحة لتصعيد حركتها

ومن الملاحظ أن قادة اليهود في مصر - بالرغم من تسامح حزب الوفد في التعامل معهم - قد انحازوا إلى العرش حينما بدأ التحرك لانشاء **حزب الاتحاد**، في مواجهة **سعد زغلول** وزعامته الشعبية' ويشير **أبا ايبن** وزير الخارجية الاسرائيلي الأسبق في مذكراته، إلى ان **حاييم وايزمان** قد اعتاد أن يوقع في سجل الزيارات بالقصر الملكي، وأن يجري محادثات مع كبار رجال الدولة كلما جاء إلى القاهرة... كذلك اشتهرت العلاقات الوطيدة التي ربطت **اسماعيل صدقي**. الرأسمالي الكبير، وجلاد الحركة الجماهيرية بكبار الصهاينة من اليهود المتمصرين.

الصحافة والاعلام سلاح رئيسي

كان النشاط الثقافي، وعلى قمته العمل الصحافي، واحداً من أهم الوسائل التي لجأت إليها الحركة الصهيونية في مصر، للترويج لدعوتها وتجنيد المتعصبين لافكارها، وكذلك لمحاولة التأثير سلبياً، على موقف مصر من الصراع المصيري الدائر بين هذه الحركة وبين الشعب الفلسطيني. وتبدو دعوة جريدة **الشمس** الصهيونية، إلى نبذ الاهتمام بالقضية الفلسطينية من قبل الأحزاب والقوى السياسية المصرية هامة وذات دلالة، في إلقاء الضوء على واحد من أهم الأهداف الصهيونية التاريخية، الا وهو عزل مصر بثقلها البشري والمادي والتاريخي عن المعركة. فجريدة **الشمس**، تحت دعوى زائفة تتمثل باسداء النصح، تفضح هذا التوجه حين تقول **«ليس من مصلحة المصريين أن تكون المسألة الفلسطينية موضع مناقشات حزبية، حيث أن لدى مصر كثيراً من المسائل التي تتطلب بذل الجهود، لتحمل من**

استقلالها المسطور في معاهدة ١٩٣٦ حقيقة ملموسة.. وانه بمقدور مصر أن تعطف على فلسطين بالطرق السياسية. أما ان تغدو مسالة فلسطين سبباً من أسباب النضال الحزبي فليس في ذلك مصلحة مصر» ص٣٨.

كذلك استخدمت الحركة الصهيونية السلاح الاعلامي، على نحو ما توضح الباحثة، بمهارة، من أجل القضاء على الأصوات الحرة التي ارتفعت تندد بجرائمها، ولشراء الانصار والمؤيدين، ومارست شتى أنواع الضغوطات على الجرائد والمجلات ودور النشر التي رفضت الانصياع لإرادتها، مستخدمة في ذلك، **«سلاح الاعلانات والمصروفات السرية»** ومن المثير أن يتكشف واحد من الأساليب التي لجأت إليها الحركة الصهيونية منذ الثلاثينات، في مصر لتحقيق مآربها: إذ أنشأت مكتباً، مهمته المحددة تتركز في مراجعة الصحف والمجلات المصرية جميعها، **«حتى إذا وجد فيها كلمة واحدة تمس اليهود أو صالح اليهود، فمثل هذه الجريدة يُلفت نظرها، فان عادت إلى انتقاد اليهود قطعوا عنها جميع إعلانات المتاجر اليهودية . ولكن لم يقف المكتب اليهودي عند هذا الحد، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ راح يطلب من الجرائد أن تكتب بما يتفق مع سياستهم، وفي مقابل ذلك يزيدون كمية الاعلانات للجريدة، ويقدمون لها إعانات مالية كلما زادت في مناصرتهم»** ص ٤٠· ومن الجدير بالذكر، ان الحركة الصهيونية، والمتمولين اليهود الكبار، قد أنشأوا لهذه الغاية **شركة الاعلانات الشرقية**، التي تولت اصدار العديد من الجرائد والمجلات المصريــة بلغات متعددة وظل هذا الأخطبوط يتحكم في الحياة الصحافية المصرية، وتوجهاتها على امتداد عشرات السنين، إلى أن خضعت الشركة للتأميمات الشاملة في أوائل الستينات

تاريخ الصحافة اليهودية في مصر

أما فيما يخص الصحافة اليهودية الخالصة، فتاريخها في مصر قديم، ويرجع إلى سنة ١٨٧٧ حيما أصدر **يعقوب بن صنوع**، أول مجلة هزلية في مصر تدعى **أبو نضارة زرقا** ، وكانت مجلة انتقادية اجتماعية وسياسية اصطدمت **بالخديوي اسماعيل**· مما أدى لنفي صاحبها الذي راح من باريس، يعيد اصدارها تحت أسماء مختلفة.

وفي بحث **سهام نصار**، اشارة عابـرة إلى أن **ابن صنوع «كـان يؤيد الجهـود التي بذلتهـا الصهيونية لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين»** ص٤٧· واستندت الباحثة، في ذلك إلى إفادة المدعو **نسيم ملول** في كتابه أسرار **اليهود**، الذي ورد فيه أن **يعقوب بن صنوع** كان **«في طليعة المؤيدين له في اصدار هذا الكتاب بما أظهره من دلائل الاعجاب، وأنه قد بعث برسالة إلى والده موسى حاييم ملول من باريس في الأول من ادار (مارس) سنة ١٩١١، يقدر له هدفه في الدفاع عن الأمة الاسرائيلية المشتتة في مشارق الأرض ومغاربها»**، ص ٤٧ غير أننا نرى أن القرائن المطلوبة لاثبات هذا التوجه لدى ابن صنوع ناقصة بشكل مُخل، وكان من الواجب إيلاؤها قدراً أكبر من الاهتمام ، بالنظر خاصة إلى الموقع الذي يحتله **أبو نضارة** في تاريخ المسرح المصري والعربي، والذي يعتبر أحد رواده الأساسيين· وبالنظر أيضاً إلى أن الكاتبة تقر أن بن صنوع **«لم ينشر شيئاً في صحفه عن الصهيونية والوطن القومي»** ص ٤٧، وهو سلوك مستغرب من صاحب جريدة «يؤمن بالصهيونية». وهنا يُطرح مباشرة سؤال لماذا لم يفعل ابن صنوع، علماً بأنه لم يكن يوجد ما يمنعه من ذلك؟!

على أية حال، ومنذ ذلك الوقت توالى ظهور العديد من الصحف التي كان يصدرها اليهود وكان بعض هذه الصحف يصدر بغاية الربح والارتزاق، والبعض الآخر بهدف التزلف للحكام وتملق الأمراء، غير أن أول الصحف اليهودية التي اعتنت بنبش تاريخ اليهود لغايات سياسية، صدرت في الاسكندرية في الأول من شهر آذار (مارس) سنة ١٨٨٩، تحت اسم **الحقيقة** وهي كما تُعرّف عن نفسها «جريدة أدبية علمية تاريخية تصدر صباح كل خميس لصاحبها **فرج مزراحي**» وأخذت الحقيقة على عاتقها استثارة همة اليهود من أجل تنشيط الدعوة للعودة إلى «أرض الميعاد»، وبشرت ببدايات عملية الاستيطان الصهيوني على أرض فلسطين، وتابعت مظاهر انتشار الفكرة الصهيونية، كما قامت بتعريف يهود مصر على أوضاع **«اخوانهم في الشتات»**.

وتشير الباحثة - لدى سعيها إلى كشف النقاب عن تاريخ الصحافة اليهودية في مصر، أواخر القرن الماضي - إلى أن حركة النشر الصهيوني الواسع النطاق، واكبت انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال، سنة ١٨٩٧، إذ صدر من بعده بتأثير من قيادة الحركة وبدفع مَن نتائج المؤتمر، العديد من الصحف والمجلات اليهودية ذات التوجهات الصهيونية وكانت صحيفة **نهضة اسرائيل** أولى المظاهر في هذا السبيل، وإن كان الأمر لم يخل من اصدار صحف ومجلات امتلكها بعض اليهود بغايات الارتزاق والكسب فقط، مثل **الكوكب المصري** و **الميمون** ، وغيرهما، كما أصدرت اللجنة المِلّية لطائفة اليهود القرائين مجلة **التهذيب** ، التي رئس تحريرها **مراد فرج**، وأولت عنايتها لشؤون الطائفة والمسائل الدينية، ولم تقترب من الشؤون الداخلية إلا فيما ندر، وبشكل هامشي.

ومع بدايات القرن الحالي، تطورت الصحافة الصهيونية في مصر، مع تطور الحركة السياسية الداعية لانشاء «الوطن القومي»، فأصدرت جمعية بركوخبا الصهيونية - السابق ذكرها - في سنة ١٩٠١ صحيفة ناطقة بالفرنسية، من مدينة الاسكندرية، أطلقت عليها اسم **الرسول الصهيوني** (Le Messager Sioniste)، وبعدها صدرت أولى الصحف الصهيونية، في القاهرة سنة ١٩٠٤، باسم **مصر** (Misrym). وقد زعم صاحبها **اسحق كارمونا**، في رسالة إلى الاتحاد الاسرائيلي الدولي بشأنها، أنها تجيء رداً على حملات الصحف المصرية المناهضة للسامية، الأمر الذي يدعو إلى وجود «صحيفة يهودية ناطقة بالعربية في مصر تكون بمثابة سلاح يستطيع اليهود عن طريقه مهاجمة اعدائهم، وحماية مصالحهم» ص ٥٤. واستمر صدور الصحف والمجلات اليهودية ذات الطابع الديني الاصلاحي، والتي اهتمت بأوضاع اليهود في مصر، وبرفع مستواهم الاجتماعي، مثل **الارشاد**، و**المجلة الاسرائيلية بمصر** (La Revue Israelite d'Egypte) التي أصدرتها **جماعة أنصار الثقافة العبرية**، حتى انفجار الحرب الكونية الأولى،وما أعقبه من تطورات - خاصة مع صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ - إذ تكون فرع المنظمة الصهيونية برئاسة **ليون كاسترو** في ذلك العام، ولم تمض سنة حتى أصدر الفرع مجلته المسماة **المجلة الصهيونية** (La Revue Sioniste)، ولم تخف هذه المجلة توجهاتها السياسية، بل أعلنتها صراحة فذكرت، «**أن هدفها هو خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين، يتحدث فيه اليهود بلغتهم، ويحققون لأنفسهم بداخله الحرية والعدالة، ويجعلون من القدس قلب اليهودية النابض**» ص ٥٥ ومما يلفت النظر أن هذه الفترة شهدت ميلاد العديد من الصحف اليهودية، الناطقة بالفرنسية والتي جهرت علانية بالدعوة للصهيونية ومن الواضح، أن الحركة الصهيونية رغبت في ألا تصطدم بالشعور القومي لدى الغالبية العظمى للمواطنين الناطقين بالعربية، في هذه المرحلة المبكرة من حركتها، فلجأت إلى الدعاية لمنطلقاتها بلغة لا يفهمها إلا الندرة، وهذه الندرة، على كل حال، من «صفوة المجتمع»، التي تمت، على الأغلب لجنسيات أجنبية أو لثقافات غير وطنية، فلا خوف من ردود أفعالها.

وقد شهدت سنة ١٩٢٠ نقلة كيفية في النشاط الدعائي للحركة الصهيونية في مصر، إذ صدرت في القاهرة والاسكندرية معاً، صحيفة أسبوعية **اسرائيل** بثلاث لغات (العربية والعبرية والفرنسية)، للدعوة إلى الفكرة الصهيونية وبالرغم من توقف الطبعتين الصادرتين بالعربية والعبرية، فقد عاشت الطبعة الفرنسية من جريدة «اسرائيل» نحو عشرين عاماً كما صدرت، في سنة ١٩٢٤، مجلة **الاتحاد الاسرائيلي** لطائفة اليهود القرائين التي أعلنت صهيونيتها منذ الأعداد الأولى التي جاء في أحدها «**ان القرائين في مصر، ضموا صوتهم إلى جميع اليهود في العالم. في أن تكون فلسطين لهم عامة، وكتبوا بذلك كتابة رسمية كانت من جملة الأسانيد التي بُني عليها تأييد رأي بلفور في أن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود، ثم أنهم فضلاً عن ذلك جادوا بما سخت به أيديهم من المال. وبعثوا إلى اخوانهم اليهود في فلسطين، مشتركين معهم في الأمر ماديا، كما اشتركوا أدبياً، وكانوا، وما زالوا، على عهدهم هذا**» ص ٦١، وركزت جريدة **الاتحاد الصهيوني** ، على ابراز ملامح التحركات الصهيونية داخل فلسطين وخارجها، تحت عنوان «أخبار أرض الميعاد»، إضافة إلى الاهتمام بشؤون أبناء الطائفة، وتوجيههم السياسي والاجتماعي والاقتصادي كما سارت على المنوال نفسه جريدة **الشمس** الأسبوعية التي حددت لنفسها خطا

صهيونياً صرفاً منذ العدد الاول لها الذي صدر سنة ١٩٣٤ وبعد عام واحد، تمكن مصدرو الصحيفة من اعداد مطبعة خاصة بها، منشئين «دار التمس» التي وعدت باخراج المؤلفات العلمية والأدبية التي تعمق وعي اليهود بـ «قضيتهم». وقد استعانت الجريدة، في تحريرها، بالعديد من الكتاب الصهاينة في فلسطين مثل **ابراهيم المالح**، و**الياس ساسون**، و**اسحق شموس**، من موظفي الوكالة اليهودية، و**موشي شرتوك**، رئيس القسم السياسي بالوكالة اليهودية، وغيرهم.

وكما سبق وأشرنا، فقد كانت مصر محل اهتمام **فلاديمير جابوتينسكي**، زعيم الحركة التصحيحية، التي دفعت بواحد من غلاة دعاتها، **البير ستراسلسكي**، إلى اصدار جريدة ناطقة بالفرنسية، من مدينة الاسكندرية، اسمها **الصوت اليهودي** والملاحظ على هذه الجريدة، عنفها وتعصبها للدعوة الصهيونية التي كانت محور كل أعدادها. غير أن هذا لم يمنع من استمرار صدور العديد من الصحف الصهيونية الأخرى **المنبر اليهودي** سنة ١٩٣٦)، ومجلة **الشبان القرائين** (سنة ١٩٣٧)، التي حددت أهدافها في «**العمل على نهضة الطائفة ورقيها**»، «**واظهار القومية اليهودية خالدة 'مخلّدة'**».. و«**تكوين وحدة ورابطة قومية للطائفة القرائية**»، و«**ايجاد رابطة متينة بين القرائين في مصر والقرائين في شتى بقاع العالم**»... الخ، وصحيفة **التسعيرة** (سنة ١٩٤٤) التي دافعت عن الفكرة الصهيونية بالرغم من أن مجال اهتمامها الأساسي كان نشر تسعيرة المواد التموينية، ومجلة **الكليم** (سنة ١٩٤٥)، التي حثت اليهود المصريين على الهجرة إلى فلسطين، ولعبت دوراً بارزاً في هذا الشأن وبخاصة عن طريق التحريض السياسي المرتكز على تهويل الخطر النازي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية والجدير بالذكر أن هذه المجلة استمرت في الصدور حتى سنة ١٩٥٧.

ولعل من أهم المجلات والجرائد التي أصدرها اليهود في مصر، سنة ١٩٤٥ واحدة ذات طابع فكري وشهرة كبيرة، تلك هي مجلة **الكاتب المصري** التي استطاع مالكوها، وهم من أسرة **هراري**، بذكاء بالغ استقطاب العديد من المفكرين المصريين اللامعين للكتابة فيها، وقد تم لهم ذلك عن طريق إسناد رئاسة تحريرها إلى الدكتور **طه حسين** وقد ضمت قائمة المساهمين فيها إضافة إليه، وإلى **ابنه مؤنس وابنته أمينة**، أسماء مرموقة **مثل سهير القلماوي، وتوفيق الحكيم وسليمان حزين ومحمد رفعت، وأحمد نجيب الهلالي، وحسين فوزي، ومحمد عوض، وعزيز فهمي، وسلامة موسى، ويحي الخشاب، ولويس عوض، ويحي حقي، وسيد قطب، وشوقي ضيف، ومحمود تيمور، وفؤاد صروف، وريمون فرنسيس** وغيرهم والملفت للنظر، في هذا الشأن أن قائمة الكتاب في هذه المجلة تضم اسم واحد من أهم زعماء حركة الاخوان المسلمين وهو **سيد قطب**، وان ثلاثة من الأسماء المذكورة **توفيق الحكيم**، و**الدكتور لويس عوض**، و**الدكتور حسين فوزي**، كانوا من غلاة المتحمسين للصلح الساداتي – الصهيوني، ومن المؤيدين المرتفعي الصوت لعملية «التطبيع»، كما أن الدكتور **حسين فوزي** زار – وكان من المبادرين إلى ذلك – جامعة حيفا عدة مرات، وألقى فيها محاضرات عديدة. كذلك استكتبت **الكاتب المصري** أقلام كتاب أجانب معروفين، مثل **جان بول سارتر** وآخرين. وكان الطابع الغالب لها **هو** الطابع الأدبي الفكري الليبرالي. **وفيما عدا مقالات قليلة تناولت قضايا الصراع بين العرب واليهود من باب التمييز بين اليهودية كدين، والفكرة الصهيونية كتوجه سياسي**، فان **الكاتب المصري** كانت «**تنشر أخبار فلسطين في باب شهرية السياسة الدولية، وبصورة محايدة**»، **أما** آخر الصحف اليهودية الصادرة، **فقد** كان اسمها **الصراحة**، **وقد أسسها** الزوجان **البرت**، و**صول مزراحي في** ١٦ ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٠. **واستمرت صحيفة «كل حكومة تأتي إلى السلطة»، حتى أنها بعد أن أيدت الوفد ثم انقلبت عليه حينما خرج من الحكم، أصبحت مع ثورة** ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثورية متحمسة، اتخذت لنفسها شعار النظام الجديد **الاتحاد والنظام والعمل**' **وقد** صدر قرار بتعطيلها حوالي منتصف سنة ١٩٥٤.

وتستخلص الباحثة، **سهام نصار**، في نهاية بحثها، أن «**الدعاية الصهيونية من خلال الصحافة اليهودية في مصر، كانت تدور في الاطار الذي رسمته المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية**»

ص١٥٨، وهو استنتاج تدعمه المتابعة المتأنية لتاريخ «الصحافة اليهودية في مصر» ومحتوياتها على النحو السابق ذكره.

جهل أم تواطؤ ؟!

تبقى مجموعة من الملاحظات الأساسية على البحث الذي عرضنا له فيما سلف؛ أولاها ذات طابع فكري وتتعلق بالخلفية الأيديولوجية للباحثة، والتي منعتها من الوصول إلى المسببات الصحيحة لبعض الظواهر التي اعترضتها خلال البحث. فعلى سبيل المثال، حينما تصدت لتفسير التجاهل الغريب الذي تعامل به المسؤولون المصريون مع النشاط الخطر والصريح للحركة الصهيونية في مصر، بل ومشاركتهم المباشرة في الكثير من مظاهره، أرجعت ذلك إلى سبب أغرب، إذ تذكر في آخر صفحات كتابها، ما نصه «وربما تدل طبيعة النشاط الصهيوني في البلاد، على مدى جهل المسؤولين المصريين بأبعاد الحركة الصهيونية وأهدافها» ص١٥٨، وهي تذكر هذا بالرغم من أنها، في الفقرة نفسها، تقرر «أن الدعاية الصهيونية هنا في مصر، كانت تحظى **بصفة رسمية**، وربما قد لا نجافي الحقيقة إذا قلنا أنها كانت تحظى **باعتراف** السلطات المصرية، حيث ان صدور صحف يهودية في مصر كان يتطلب **موافقة** السلطات، وفقاً لما ينص عليه قانون المطبوعات». كما أنها تذكر أيضاً، أن المجلة الصهيونية أكدت، في صدر صفحتها الأولى، **«أنها لسان حال المنظمة الصهيونية في مصر، كما أن السلطات منحت موافقتها لصاحب مجلة، المنبر اليهودي، رغم علمها بأنه من المؤمنين بالفكرة الصهيونية، وبأنه يعمل على ترويجها، ولم يكن مستبعداً أن يستخدمها كمنبر لترويج أفكاره»** ص١٥٨، وقد كان بالطبع.

وواقع الحال ان ما تسميه سهام نصار جهلاً، **هو** في حقيقة الأمر **تواطؤ مكشوف** بين الطبقة البرجوازية المصرية، بشكل عام، وشريحة كبار الرأسماليين منها، بشكل خاص من جهة، وبين البرجوازية اليهودية النافذة الكلمة في البلاد، والمهيمنة على شؤون الاقتصاد فيها من جهة أخرى. وتعاطف البرجوازية المصرية مع الفكرة الصهيونية التي هي التعبير الأمثل عن طموح البرجوازية اليهودية الكبيرة، منذ نهايات القرن الماضي، يمثل جذر الخيانة الساداتية الأصيل فيما بعد. ومما يجدر ذكره أن هذا التعاطف كان ينمو باضطراد مع نمو الحركة الجماهيرية التي هددت استقرار النظام البرجوازي المصري المتحالف مع المستعمر طوال أحقاب عديدة، وتلمس الباحثة بعضاً من ملامح هذا التعاطف، في موقف **اسماعيل صدقي**، عدو الحركة الشعبية الألد، الذي كانت تربطه بكبار الرأسماليين اليهود «علاقات صداقة، وعلاقات عمل»، «لذا وجدناه يتخذ مواقف معادية للفلسطينيين الذين كانوا يقيمون بمصر، ويتبنى موقفاً لا يتسم بأدنى قدر من التعاطف معهم، فقد اعتقل سنة ١٩٢٥، وهو وزير للداخلية، الوطنيين الفلسطينيين، الذين هتفوا ضد **بلفور** أثناء مروره على مصر لحضور الاحتفال بافتتاح الجامعة العبرية وعندما تولى رئاسة الوزارة سنة ١٩٣٠، أغلق جريدة **الشورى** الفلسطينية، لصاحبها **محمد علي الطاهر**، الذي كان من مؤيدي حزب الوفد، في حين أبقى على جريدة 'اسرائيل' الصهيونية» ص ٣٥

فمن الواضح إذن، ان هذا الموقف، وأمثاله كان يتم عن وعي كامل بحقيقة ما يجري لا عن «جهل» كما تفسره **سهام نصار**. ومن السذاجة تصور ان البرجوازية المصرية التي يجسدها **اسماعيل صدقي** كانت تجهل مرامي الحركة الصهيونية، وهي تغض البصر عن نشاطاتها العلنية والسرية في مصر.

أما الملحوظة الثانية، فتتعلق بغياب المراجع التفصيلية للبحث الذي هو، في الأصل، بحث جامعي أكاديمي: ففيما عدا قائمة المراجع العامة المذكورة في نهاية الكتاب، يفتقد القارىء، الا فيما ندر، اسم كل المراجع التي اقتبست الباحثة منها فقرات، أو استشهدت بآراء مؤلفيها وتاريخ صدورها ومكانه. وقد يكون الناشر رأى، في حذفها، نوعاً من التخفيف على القارىء، غير أنه، على كل الأحوال، نقص كان من الواجب تلافيه.

أما الملاحظة الأخيرة، فتتعلق بالجزء الذي تناولت فيه الباحثة، بالرصد والتحليل، مجموعة الجرائد والمجلات اليهودية الصادرة بالعربية في مصر.

فلعل القارىء يلمس بسهولة أن عملية الرصد والتحليل جاءت مختصرة إلى حد كبير، مما جر الباحثة إلى اصدار أحكام متعسفة، أو غير واضحة المبررات بدرجة كافية، بالنسبة للقارىء الموضوعي المدقق، كما أن طبيعة البحث كانت تقتضي اضافة مجموعة من الملاحق المكملة له، تحوي نماذج دالة من كتابات الجرائد والمجلات والصحف التي أشارت إليها سهام نصار في متن الكتاب

لكن هذه الملاحظات وغيرها، لا تقلل من الجهد الملموس الذي بذلته الباحثة وهو جهد واضح ومشكور، يستحق كل ما تستحقه الكتابات الرائدة من ثناء، ويناله كل ما ينالها من نقد، هدفه الأساسي تجاوز نقاط الضعف، من أجل استجلاء أكثر دقة وموضوعية لملامح الصورة جميعها

عرض ونقد: **أحمد المصري**

شهريات

المقاومة الفلسطينية - سياسياً

استقطاب الدعم العربي بعد إفشال التدويل في لبنان وردود الفعل الواسعة على اغتيال نعيم خضر والمؤتمر العام الثاني للجبهة الديمقراطية

يركز هذا التقرير، الذي تمتد فترة تغطيته بين ١٥/٥ و٦/٦/١٩٨١، على أبرز محاور التحرك السياسي الفلسطيني، وهي تتعدد، سيما ما تعلق منها بالوضع اللبناني' حيث واجهت منظمة التحرير مهمة متابعة عملها الرامي إلى اجهاض محاولات التدويل، وإلى استقطاب الدعم العربي للموقف المشترك الفلسطيني - السوري - الوطني اللبناني، وإلى تطوير أشكال التنسيق والعمل المنظم والمركزي في اطار الصف الوطني داخل لبنان هذا، فضلاً عن تضمن التقرير تبتاً لأعمال المؤتمر الوطني العام الثاني للجبهة الديمقراطية ونتائجه، وحادثة اغتيال ممثل المنظمة في بروكسل، الشهيد نعيم خضر، وردود الفعل عليها.

لبنان، استقطاب الدعم العربي وتحصين العمل الوطني

إذا كانت جملة الأنشطة والتحركات السياسية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية، بالتعاون مع سوريا والقوى الوطنية اللبنانية، أواخر نيسان (ابريل) وبداية أيار (مايو) الفائتين، قد أدت إلى قطع الطريق أمام محاولات تدويل الأزمة اللبنانية وأجهضت احتمالات التدخل المباشر أو غير المباشر، عن طريق المنظمة الدولية، وقلصت امكانية الهجوم العسكري الاسرائيلي في الجنوب أو البقاع، فإن النشاط السياسي الفلسطيني قد ارتكز، في الفترة اللاحقة، على ضرورة التشبث باستبعاد التدخلات الخارجية مقابل تحصين الموقف الفلسطيني - السوري - الوطني اللبناني المشترك بدعم عربي جماعي يمده بعناصر جديدة من القوة، ويضع الأزمة اللبنانية في اطار معادلة جديدة أثبتت، في جانبها الجوهري على الأقل، إنها ذات فاعلية ملموسة في درء أخطار التدخلات الخارجية. فضلاً عن تأثير هذا الدعم في مسار الأزمة ذاتها.

ومن ناحية ثانية، فقد استقطبت قضايا الأمن والتنسيق جزءاً مهماً من النشاط الرسمي الفلسطيني في اطار العلاقة القائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية. هذا، فضلاً عن التحرك المتواصل واللقاءات المتتابعة التي اجريت مع القوى والشخصيات السياسية في لبنان ضمن إطار العمل لأجل وحدة الموقف على قاعدة التصدي للقوى الانعزالية ومشروعها التقسيمي المستمد من الرؤية الاسرائيلية للبنان الجديد

ففي اطار التحرك نحو استقطاب التأييد العربي للموقف الفلسطيني - السوري - الوطني اللبناني المشترك من الازمة التي افتعلتها القوى الانعزالية، وما تلا ذلك من تهديدات اسرائيلية بالتدخل، قام رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، بجولة في المغرب العربي بدأت يوم ١٦ أيار (مايو)، وشملت كلاً من الجزائر والجماهيرية الليبية، وقد رافقه في جولته كل من صلاح خلف، هايل عبدالحميد، أحمد اليماني، نايف حواتمه، أحمد جبريل وعصام القاضي وقد تناول البحث، في هذه الجولة، «ضرورة اتخاذ موقف عربي حاسم وسريع لمواجهة الوضع الناجم عن استمرار الاعتداءات والحشود العسكرية الاسرائيلية ضد أبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني وسوريا» (**وفا**، ١٦/٥/١٩٨١)

وفي مهرجان أقيم بذكرى اغتصاب فلسطين، يوم ١٦/٥/١٩٨١، في طرابلس الغرب، تحدث عرفات إلى حشد من جماهير الشعبين الليبي والفلسطيني ورجال الاعلام والصحافة والوفود، مبينا دقة الموقف في لبنان فقال «ان هناك حشودا عسكرية مكثفة تجري حاليا في منطقة الجنوب بانتظار أوامر الادارة الاميركية لاستكمال تنفيذ المخطط الامبريالي بضرب الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية والشقيقة سوريا، إلى جانب ربط الشريط الحدودي بمناطق اخرى يسيطر عليها الفاشيون الانعزاليون» (**المصدر نفسه**)

وفي يوم ١٧/٥/١٩٨١، عقدت اللجنة المركزية لـ «فتح» اجتماعاً استعرضت فيه «كافة التطورات في المنطقة أثر التصعيد العسكري الاسرائيلي»، وصدر عن اجتماعها هذا بيان يدعو إلى عقد اجتماع فوري لوزراء الخارجية العرب، ومما جاء في البيان «ان المجابهة الفلسطينية - السورية - الوطنية اللبنانية للمخطط الاميركي - الاسرائيلي في لبنان تشكل تطوراً حدياً لعملية الصراع العربي - الاسرائيلي، الأمر الذي يجب أن تدعمه كافة الأقطار العربية وهنا تبرز أهمية عقد مؤتمر فوري لوزراء الخارجية العرب لدعم هذه المواجهة الباسلة والذي نستغربه هو المماطلة في عقد هذا الاجتماع، رغم موافقة أغلبية الدول العربية على انعقاده منذ أكثر من اسبوعين، بالرغم من خطورة الموقف والاعتداءات الاسرائيلية المستمرة والمتصاعدة» (**السفير** ١٨/٥/١٩٨١)

وفي يوم ١٩/٥/١٩٨١، وجه عرفات، باسم منظمة التحرير الفلسطينية، برقية للأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي «طلب فيها دعوة مجلس جامعة الدول العربية للانعقاد على مستوى وزراء الخارجية لتحديد موقف عربي جماعي موحد من التهديدات الاسرائيلية بالعدوان على سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ومن حرب الابادة التي يتعرض لها الشعبان الفلسطيني واللبناني» (**وفا**، ١٩/٥/١٩٨١)

وترأس عرفات، يوم ١٠/٥/١٩٨١، وفدا فلسطينياً إلى دمشق ضم كلا من خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وعبدالمحسن أبو ميزر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وصلاح خلف عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، والتقى الوفد بالرئيس الأسد وبحث معه «في التطورات الراهنة في المنطقة العربية على ضوء التصعيد الصهيوني ضد سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وضرورة اتخاذ موقف عربي حاسم وسريع في مواجهة هذا الوضع» (**المصدر نفسه**، ١٠/٥/١٩٨١)

وإذ تقرر عقد اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس يوم ٢٢/٥/١٩٨١، فقد شكلت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، يوم ٢٠ من الشهر نفسه، وفدها إلى هذا الاجتماع برئاسة فاروق القدومي (**المصدر نفسه**)

وفي يوم ٢٢/٥/١٩٨١، وصل عرفات والوفد الفلسطيني إلى تونس، حيث عقدت لقاءات جانبية ثنائية مع الرئيس التونسي بورقيبة وبعض وزراء الخارجية العرب المشاركين في المؤتمر وفي مساء اليوم ذاته التأم الاجتماع، وألقى عرفات، أمام وزراء الخارجية، كلمة مطولة بين فيها الأهداف الاميركية - الاسرائيلية من وراء تصعيد الأزمة اللبنانية، وطالب العرب بتحمل مسؤولياتهم ازاءها

وجاء في كلمته «ان هناك قراراً أميركياً - اسرائيلياً بتصعيد العدو الصهيوني لعملياته العسكرية الاجرامية ضد الشعبين

اللبنـاني والفلسطيني، وينبـغي أن نـدرك أن مـا نواجهـه الآن ليس إلا جزءاً لا يتجـزأ من مؤامرة كامب ديفيد» وألمح إلى التوغل الاميركي في المنطقة العربية بقولـه «للأسف فـإن القواعـد العسكرية الاميركية استطاعت أن تشق طريقها وتصبح حقيقة في أرضنا العربية، في مصر وبربره ومصيره وغيرها، كذلك فهناك الضغوط المستمرة عـلى كل بـلادنا العـربيـة لإعطـاء التسهيـلات والمـزيـد من التنـازلات كي تـزيـد اميـركـا من إحكام قبضتها على امتنا العربية» واستعرض عرفات جوانب الأزمة اللبنانية، مشيـراً إلى أن التصعيد الاسرائيلي ضد قوات الردع حول زحله والتـوتـر الانعـزالي في الجنـوب، ليست سـوى حطوات مترابطـة لاحكام الحصـار على سـوريا والمقاومة والقوى الوطنية اللبنانية، وأبلغ الوزراء العرب عرم المقاومة على متابعة القتال، وطـالـب دولهم بتقديم الدعم للمـوقف الوطني المشتـرك للثـورة الفلسطينيـة وسـوريـا في لبنـان (نص الخطـاب كـامـلاً في **المصـدر نفسـه**، ١٩٨١/٥/٢٣)

هذا، وقد تقدم الوفد الفلسطيني من المؤتمر بورقة عمل تضمنت ما يلي

«١ – التأكيد على أهمية تعـزيز التضـامـن العربي وتجاوز الخلافات الجـانبية أمـام الغزو الصهيوني

«٢ – تحميـل الولايـات المتحدة الاميـركية مسؤولية الممارسـات الاسرائيليـة، وتحنيد كـل الطاقات العربية لتشكيل موقف ضاغط وحازم على الـولايات المتحـدة والـدول الاخـرى الـداعمـة لاسرائيل

«٣ – التأكيد على دعم لبنان وسوريا ومنظمة التحرير بكـل الوسـائل العسكـرية والسيـاسية والمادية

«٤ – ادانـة حـرب الابـادة والتهـديـدات الاسرائيلية

«٥ – دعم جهود الرئيس سركيس بالتعاون مع سوريا لتحقيق الوفاق الوطني في لبنان.

«٦ – دعم قوات الردع العربية في لبنان» كما تضمنـت ورقة العمل بنوداً عديدة اخرى أهمهـا ضـرورة فتح الجبهـات العربيـة أمام المقـاتـل الفلسطيني، وفتح باب التطوع في صفوف الثورة الفلسطينيـة أمام المـواطن العربي (نص ورقـة العمل في **المصدر نفسه**)

وقد جاءت قـرارات مؤتمر وزراء الخـارجية العرب، بعد اختتام أعماله، محققة أغلب ما جاء في ورقتي العمـل الفلسطينية والسـورية لجهـة الالتزام بدعم سوريا والثـورة الفلسطينية بكـل الوسائل في تصديهما لاسرائيل وللقوة الانعزالية التي تلوح بالورقة الاسرائيلية، ثم لجهة ادانه الولايات المتحدة الاميركية والتهديد بمواجهتها في حال استمرار دعمها للعدوان الاسـرائيلي (نص المقررات في **المصدر نفسه**).

ومن تونس، انتقل عـرفات إلى الجمـاهيريـة الليبية، حيث التقى، فور وصوله، العميد أبو بكر يونس، القائد العام للقوات المسلحة الليبية، «وتم خلال الاجتماع البحث في الوضع العسكري في جنوب لبنان وعلى الساحة اللبنانية بوجـه عام» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٥/٢٤)

ثم انتقل إلى رومانيا برفقة عبدالمحسن أبـو ميزر وأحمد عبدالرحمن، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، ليعقد اجتماعا مع الرئيس الروماني تشـاوشيسكو «جرى خلاله عرض شامل للأوضاع في الشرق الأوسط والوضع المتفجر في لبنان في ضـوء التصعيـد العسكـري الصهيـوني ضـد الشعبين الفلسطيني واللبناني والتدخل الاسرائيلي السافر في الشؤون الداخلية اللبنانية» (**المصدر نفسـه**، ١٩٨١/٥/٢٦) وقد صـدر في أعقاب الزيارة بيان مشترك (نصه في **المصدر نفسه**، ملحق خاص)

وفي اطار مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي انعقد في بغداد يوم ١٩٨١/٦/١، ألقى فاروق القـدومي، الذي ترأس الوفد الفلسطيني إلى هـذا المؤتمر، كلمـة أوضح فيهـا أن الشعب الفلسطيني يتعرض لحرب ابادة تتنها اسرائيل بدعم من الولايـات المتحدة الأميـركية، وطـالب بتنفيذ كافة القرارات المتخذة سابقاً في مواجهة اسرائيل وأعمالها العدوانية والتوسعية واقتـرح على المؤتمرين تشكيل لجنة متابعة للاشراف على

تنفيذ هذه القرارات وتعزيز الدعم الاسلامي لمنظمة التحرير الفلسطينية كما أوضح القدومي، موقف المنظمة من الحرب العراقية - الايرانية وطالب باستمرار تحرك لجنة المساعي الحميدة لوقف هذه الحرب وأكد، من جهة ثانية، رؤية منظمة التحرير لمسألة افغانستان مشيراً إلى حق هذا البلد في الاستقلال الكامل دون تدخل خارجي (نص الكلمة في **المصدر نفسه،** ٣/٦/١٩٨١)

إن جملة التحركات هذه، السابق منها لمؤتمر وزراء خارجية الدول العربية واللاحق له، قد اسهمت في تنشيط الدور العربي وإحيائه، ليس في اطار دعم سوريا والثورة الفلسطينية فحسب، بل في اطار التعامل مباشرة مع الأزمة اللبنانية أيضاً وهذا ما تبين من خلال عودة انعقاد لجنة المتابعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في بيت الدين برئاسة الرئيس سركيس، وتوليها مهمة الاسهام في تحقيق الوفاق الوطني على قاعدة دعم السلطة الشرعية والاحتفاظ بحقوق الثورة الفلسطينية بناء على الاتفاقات المعقودة مع السلطة اللبنانية، والتسليم بضرورة انهاء تعامل القوى اللبنانية الانعزالية مع اسرائيل ونبذ المشاريع التقسيمية وإذا كانت الآثار المباشرة لانعقاد اللجنة قد تبدت في تجميد الأزمة وتثبيت وقف النار، فإن الآثار البعيدة لن تستبين إلا بعد عودة اللجنة الى الانعقاد حسب موعدين حُدّد الأول منهما في ٢٤ حزيران (يونيو) الجاري وثانيهما في ٤ تموز (يوليو) القادم

أما في ما يتعلق بقضايا الامن والتنسيق في المناطق الوطنية فقد بذلت القيادة الفلسطينية جهوداً متصلة لردم الثغرات التي أحدثتها الاحتكاكات وأعمال الاغتيال المحدودة التي وقعت بين بعض الأطراف المحسوبة على الصف الوطني. في وحدة القوى الفلسطينية واللبنانية المناهضة للمشروع الفاشي وتلاحمها هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فقد تابعت القيادة الفلسطينية اتصالاتها مع القوى والشخصيات الوطنية اللبنانية لتنسيق المواقف وتوحيدها، سواء في مواجهة تهديدات الحرب أو ازاء تحديات السلام

ففي يوم ١٤/٥/١٩٨١، ترأس عرفات الوفد الفلسطيني الذي شكل لحضور الاجتماع الثلاثي الذي حضره، إضافة إلى المقاومة الفلسطينية، كل من سوريا والحركة الوطنية اللبنانية، وضم الوفد الفلسطيني كلاً من محمد زهدي النشاشيبي، أحمد اليماني، ياسر عبدربه، صلاح خلف، هايل عبدالحميد عصام القاضي وفضل سرورو أما الوفد الوطني اللبناني، فقد ضم كلاً من محسن ابراهيم، جورج حاوي، سمير صباغ، انعام رعد، توفيق سلطان، عبدالرحيم مراد، ونبيه بري عن حركة «أمل» أما عن سوريا فقد حضر وزير الخارجية عبدالحليم خدام «وجرى، في هذا الاجتماع، تدارس الأوضاع الخطيرة التي تمر بها المنطقة في ضوء التصعيد العسكري الصهيوني المدعوم من اميركا ضد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وصمود سوريا بوجه الهجمة الامبريالية الشرسة» (**السفير،** ١٥/٥/١٩٨١)

واجتمع المجلس العسكري الأعلى برئاسة عرفات يوم ١٧/٥/١٩٨١، «لاستعراض التطورات المستجدة في ضوء الحشودات العسكرية الاسرائيلية» وذكر أن المجلس العسكري اتخذ، خلال هذا الاجتماع، عدداً من الاجراءات الكفيلة بمواجهة احتمال قيام العدو الصهيوني بأي عملية عسكرية» (**وفا،** ١٨/٥/١٩٨١)

وفي يوم ١٩/٥/١٩٨١، التقى عرفات محسن ابراهيم، حيث جرى «استعراض الوضع في لبنان وجنوبه بشكل خاص، في ضوء التصعيد الاسرائيلي والتطورات المستجدة في المنطقة». وللغرض نفسه، وفي اليوم ذاته، التقى عرفات رئيس الوزراء اللبناني الأسبق صائب سلام (**السفير،** ٢٠/٥/١٩٨١)

وثمة اجتماع آخر للمجلس العسكري الأعلى تم برئاسة عرفات يوم ١٨/٥/١٩٨١، وذلك «لمتابعة التطورات بعد الاعتداءات المتكررة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني في جنوب لبنان» (**وفا،** ٢٩/٥/١٩٨١)

أما أبرز الأنشطة التنسيقية والأمنية، فيذكر منها اجتماع لجنة التنسيق العليا الذي عقد يوم

٢٢/٥/١٩٨١· وهو اجتماع طارىء عقد لمناقشة الوضع السياسي والعسكري والأمني مع التركيز بخاصة على الوضع في الجنوب، سيما بصدد القرارات والاجراءات الخاصة بامتصاص ذيول الاشتباكات المحلية التي وقعت بين القوى المحسوبة على الصف الوطني «وادانت اللجنة، في قراراتها، كافة الممارسات الاعلامية والاجرائية التي سبقت اجتماعها، مما أدى إلى تعطل نهج التفاهم والتنسيق الذي كان قائماً». واتفق، خلال الاجتماع، على جملة اجراءات والتزامات متبادلة جديدة كان أهمها تشكيل لجنة فرعية للمتابعة، وقصر اصدار البيانات بخصوص الحوادث المؤسفة على اللجنة نفسها (نص القرارات كاملاً في **النهار**، ٢٤/٥/١٩٨١)

واجتمعت اللجنة الأمنية العليا، في اليوم ذاته، حيث دعت المواطنين إلى اتخاذ الاجراءات الوقائية الضرورية في مواجهة القصف الانعزالي العشوائي المتمادي وأكدت أن مهمة تلبية متطلبات اسكان المهجرين منوطة بهيئات مشتركة واستنكرت الاجراءات الفردية بهذا الشأن (**وفا**، ٢٣/٥/١٩٨١)

وفي يوم ٢٩/٥/١٩٨١، عقدت لجنة التنسيق العليا اجتماعاً هاماً برئاسة عرفات وحضور ممثلي كل من حركة «أمل» ومنظمة حزب البعث وجبهة التحرير العربية والحركة الوطنية اللبنانية، وبعد استعراض شامل للوضع السياسي ومتطلبات مواجهة التهديد الاسرائيلي – الانعزالي المشترك، ناقشت اللجنة مهام وحدة الصف الوطني وأسسها، بعد الخلافات التي دبت بين بعض أطرافه، وبالتحديد بين «أمل» من جهة ومنظمة حزب البعث وجبهة التحرير العربية، من جهة ثانية وقد توصلت اللجنة إلى ما اسمي «ميثاق شرف» بين كل الأطراف يتضمن اعلاناً مشتركاً من الفصائل الثلاثة المذكورة بوقف الحملات الاعلامية والدعائية والسياسية والعسكرية وتخويل لجنة التنسيق صلاحية المحاسبة وتنفيذ القرارات المتعلقة بانشاء غرف العمليات المشتركة في الجنوب والبقاع وساحل المتن الجنوبي، والامتناع عن اغلاق أي منطقة بوجه أي فصيل من فصائل القوى الوطنية

وهددت اللجنة باتخاذ موقف حازم وموحد ضد أي طرف يخل بمبادىء «ميثاق الشرف» هذا.

نعيم خضر شهيداً

شكلت حادثة اغتيال ممثل منظمة التحريرالفلسطينية، في بروكسل، حدثاً سياسياً بارزاً على الصعيد الفلسطيني وتعزى أهمية الحدث هذا إلى عوامل عدة، أولها مواصفات الشهيد نفسه ومناقبيته، وثانيها حجم ردود الفعل العربية والدولية الواسعة، وثالثها، ظروف حادثة الاغتيال والغموض الذي يلف هوية مرتكبيها

لقد اتهم فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لـ م ت ف ، الأوساط الامبريالية واسرئيل بأنها تقف وراء هذا النمط من أعمال العداء للشعب الفلسطيني، وأنها ذات علاقة معينة بجريمة اغتيال نعيم خضر (**وفا**، ١/٦/١٩٨١) والحقائق التي تكشفت بعد الحادثة بأيام قليلة، دفعت صلاح خلف إلى القول، أثناء تشييع جثمان الشهيد في بيروت «لا يكفي أن نعدد شهداءنا بل ينبغي أن ندافع عنهم ونثار لهم، وإذا كان الاميركان والصهاينة ومعهم، ويا للأسف، بعض العرب يتصورون العكس فإني أقول لهم، من هنا إن دمنا غال غال وسوف يدفعون الثمن، وإني آمل ألا يترك الأمر للعملاء الصغار بدق الأسافين، خصوصاً وأن الأمر يتعلق بالاغتيال والتصفية وإلا انقلبت ساحاتهم إلى ساحات مواجهة معنا، إننا لا نرضى ولن نقبل أن يستمرهذاالوضع، وعلى الذين يحمون العملاء الصغار أن يتبصروا الأمر جيداً وأن يروا صورة بيغن والسادات وهما يقهقهان» (**المصدر نفسه**، ٥/٦/١٩٨١)

وقد نعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة «فتح» الشهيد نعيم خضر في بيان جاء فيه أنهما «تنعيان الشهيد نعيم خضر ممثل منظمةالتحرير في بروكسل الذي استشهد في الساعة التاسعة من صباح يوم ١/٦/١٩٨١ على يد العصابات المشبوهة المرتبطة بأجهزة المخابرات الامبريالية والصهيونية، باطلاق خمس رصاصات عليه بينما كان يهم بدخول مكتب المنظمة». وتضمن البيان تعهداً لرفاق الشهيد وأسرته «بالاستمرار في طريق النضال الذي قضى الشهيد

على دربه، وتلقين الأيدي الآثمة التي قامت بهذا العمل الجبان ما تستحقه من عقاب الثورة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٦/١ ملحق خاص)

وفور اعلان نبأ الاغتيال، انهالت على بيروت برقيات الشجب والادانة والاستنكار. وزار سفراء بلجيكا وفرنسا الدائرة السياسية لمنظمة التحرير معزين بالشهيد خضر، وأصدرت وزارة الخارجية في كل من فرنسا وبريطانيا بياناً نددت فيه بعملية الاغتيال وأعربتا عن تعاطفهما مع الشعب الفلسطيني في مصابه الجديد. وتوالت برقيات الهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية العربية، فضلاً عن برقيات الملوك والرؤساء العرب. أما في اوروبا فقد طيرت المؤسسات الحكومية والبرلمانية برقيات تعزية، وتنديد بالجريمة الغادرة، وتلقى عرفات برقية البرلمانيين الاوروبيين التي جاء فيها «باسم ٤٥٠ برلمانياً اوروبياً يكنون المحبة والاعجاب والعاطفة للمناضل الفلسطيني الشجاع نعيم خضر نعبر لكم وللشعب الفلسطيني عن لوعتنا الصادقة من جراء هذا الاغتيال الرهيب». كما تلقى عرفات برقيات من حكومات الدول الاشتراكية ومن الاحزاب الشيوعية في مختلف أنحاء العالم (نصوص البرقيات في **وفا**، ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ١٩٨١/٦/٦)

وفي يوم ١٩٨١/٦/٥، حطت في بيروت طائرة خاصة تقل جثمان الشهيد خضر، وكان على رأس مستقبليه في المطار كل من ياسر عرفات وخليل الوزير، وسفير بلجيكا والقائم بالأعمال الايراني والعميد موسى كنعان وحشد كبير من كوادر الثورة الفلسطينية والمئات من أبناء الشعب الفلسطيني الذين حملوا الزهور على امتداد طريق المطار. تم توجه الموكب إلى كنيسة الكبوشية، حيث كان في استقباله صلاح خلف وهايل عبدالحميد. واقيم قداس جنائزي حضره الوزير جوزيف أبو خاطر ممثلاً الرئيس الوزان، والوزير عباس حمدان، ونقولا الشاوي ووفد من الحركة الوطنية اللبنانية، وممثلون عن فصائل المقاومة الفلسطينية وسفراء وممثلون عن سفارات بلجيكا وايطاليا وكوريا الديمقراطية وتونس واليمن الديمقراطية وفرنسا واليابان والجزائر ورومانيا والامارات العربية المتحدة والامم المتحدة. وبعد الصلاة على روح الشهيد، القيت كلمات كل من زوجة الشهيد، برناديت خضر، ورئيس جميعة الصداقة البلجيكية - الفلسطينية وممثل المنظمة في المانيا الغربية، عبدالله الافرنجي، وصلاح خلف (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٦/٥) وفي وقت لاحق، توجه موكب الشهيد خضر إلى عمان

اختتام المؤتمر العام الثاني للجبهة الديمقراطية

في الفترة الممتدة بين ١٩٨١/٥/٢٤ و١٩٨١/٥/٢٧، عقدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مؤتمرها الوطني العام الثاني تحت شعار «في سبيل حرب طليعي جماهيري وفي سبيل انتصار النضال من أجل العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة». وقد حضر المؤتمر ٢٠٥ مندوبين يتمتعون باصوات فعلية و٣٠ مندوباً مراقباً، وذلك بعد انجاز ٧٠ مؤتمراً تحضيرياً لمنظمات الجبهة في الفروع والاقاليم على امتداد الأشهر الأربعة الأخيرة التي سبقت انعقاد المؤتمر

وقد بحث المؤتمر وأنجز جدول اعماله المتضمن:

«١ - التقرير السياسي والتنظيمي المقدم من اللجنة المركزية

«٢ - التدقيقات على البرنامج السياسي

«٣ - التدقيقات على النظام الداخلي

«٤ - تقرير لجنة الرقابة المركزية

«٥ - انتخاب اللجنة المركزية ورئيس لجنة الرقابة المركزية» (**الحرية**، ١٩٨١/٦/١)

وقد صدر البيان الختامي عن أعمال المؤتمر ملخصاً أهم نتائجه على الصعد التنظيمية والسياسية، العربية والدولية والفلسطينية، وموقفه من قضايا عدة هي الشعار المرحلي ومهمات النضال الفلسطيني في الضفة والقطاع وأوضاع منظمة التحرير الفلسطينية ومسألة وحدة اليسار الفلسطيني وشؤون الاتجاه «نحو حزب طليعي جماهيري»

وقد أبرز البيان الختامي، في مقدمته، الطابع الديمقراطي الذي ساد أعمال المؤتمر من حيث النقاش الواسع الذي سادته «روح نضالية عالية تجاه قضيتنا الوطنية» ومن حيث تعبير المداخلات عن «مستوى نضج وانغراس منظمات الجبهة في

صفوف الجماهير، وحيوية العلاقة والتفاعل مع حركة التحرر الوطني العربية وتعمق المشاعر الاممية الناضجة». وقال البيان «بروح عامرة بالمسؤولية انتخب المؤتمر، بالتصويت السري، اللجنة المركزية الثالثة للجبهة الديمقراطية محملاً اياها مسؤولية قيادة مرحلة تطور الجبهة إلى حزب طليعي جماهيري... واجتمعت اللجنة المركزية مباشرة وأعادت انتخاب الرفيق نايف حواتمه أميناً عاماً لها بالاجماع والرفيق ياسر عبد ربه أميناً عاماً مساعداً بالاجماع وانتخبت المكتب السياسي» (**المصدر نفسه**)

وفي التقرير السياسي للمؤتمر، بدا واضحاً أن ثمة تبلوراً لصيغ نظرية سياسية في اطار مفاهيم معينة ومحددة وإذا كانت هذه الصفحات لا تتسع لتبيانها جميعها فإنه من الممكن ابراز نقطتين رئيسيتين، تتعلق اولاهما «بدور البرجوازية الوطنية في قيادة التحالف الوطني» وهي مدرجة في الفصل الرابع من الجزء الثاني، وتتعلق ثانيتهما بمفهوم بناء «الحزب الطليعي الجماهيري» وهي مدرجة في مقدمة الجزء الرابع من التقرير

في النقطة الاولى، يؤكد التقرير أن تغلغل رأس المال الامبريالي «جعل نمو الطبقة العاملة وحجمها ودرجة تمركزها وموقعها في الانتاج تتفوق نسبياً على درجة نمو البرجوازية الوطنية المحلية» ويشير إلى أن ذلك قد تم رغم حملات القمع التي تعرضت لها حركة الطبقة العاملة ومن هذه المقدمة، ينطلق التقرير ليشير صراحة إلى أن الأخطاء الايديولوجية والسياسية هي التي تعرقل قيام توجه استراتيجي يفضي إلى تمكين الطبقة العاملة من النهوض بدورها الطليعي في قيادة الحركة التحررية، ثم يناقش التقرير نظرية التطور اللارأسمالي ونظرية المشاركة بين الطبقات ليؤكد غرابة هذه النظريات عن الماركسية – اللينينية، وليصل إلى نتيجة تقول بعجز البرجوازية الوطنية عن قيادة التحالف الوطني وضرورة تصدي الطبقة العاملة لهذه المهمة

أما النقطة الثانية، وقد أوضحها البيان الختامي بصورة جلية (**المصدر نفسه**، ص ٣٦) تحت عنوان «وحدة اليسار الفلسطيني» فتضمنت إقراراً بأن الظروف الموضوعية ناضجة لبناء الحزب الطليعي الجماهيري فيما أن «الأوضاع الذاتية ودرجة التطور الراهنة للفصائل والفرق الماركسية – اللينينية، التي يمكن أن تتشكل العناصر المكونة لهذا الحزب الموحد ليست ناضجة بعد لإنجاز هذه المهمة»، وخلص التقرير إلى نتيجة مفادها «إن عملية بناء حزب البروليتاريا الطليعي الموحد سوف تكون عملية تاريخية معقدة وينبغي الحذر والابتعاد عن مغريات ايجاد الحلول الشكلية لها بقرارات ارادية ذاتية» (**المصدر نفسه**).

هذا، وعقدت الجبهة الديمقراطية، بحضور عرفات وعدد من قيادات الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وممثلي دول الصمود والمنظومة الاشتراكية، مؤتمراً صحافياً، يوم ٢٩ أيار (مايو) لعرض نتائج المؤتمر الوطني العام الثاني ومقرراته وقد تولى حواتمه عرض هذه النتائج، فيما ألقى عرفات كلمة رحب فيها بنتائج المؤتمر قائلاً «اهنئكم من القلب وقد عقدتم مؤتمركم في ظل ظروف فلسطينية وعربية ودولية ليست بالهينة . وأقول أن ذلك ليس سهلاً سيما وأن مؤتمركم قد تكلل بهذا النجاح وبهذه النتائج التي أنا معها قلباً وقالباً» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٦/٨).

غسان حسام الدين

اسرائيليات

جدل واسع حول «أزمة الصواريخ»

استمرت الأزمة اللبنانية، وما ترتب عنها من تطورات تتعلق بما يسمى «أزمة الصواريخ السورية» في البقاع، تطغي بأهميتها على نشاط المسؤولين الاسرائيليين الرسميين وغير الرسميين خلال فترة شهر أيار (مايو) الماضي (وهي المدة التي يغطي هذا التقرير أحداثها)

فقد تصاعدت الأزمة مع إدخال الصواريخ السورية الدفاعية لحماية قوات الردع العربية العاملة في منطقة البقاع وراح المسؤولون الاسرائيليون يطلقون التصريحات مهددين بتدمير هذه الصواريخ، لأنها تشكل «خطراً على أمن اسرائيل» حسب تعبيرهم وهكذا تسارعت الأحداث، مما دفع الادارة الأميركية لارسال مبعوث خاص إلى المنطقة في محاولة لإجراء تسوية تمنع انفجار الوضع وبدأ المبعوث الأميركي الخاص برحلاته المكوكية بين عواصم الدول المعنية بالأزمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وسط أجواء التصعيد الاسرائيلي المهدّد بالقيام بعمل عسكري وقبل نهاية شهر أيار (مايو)، غادر فيليب حبيب المنطقة متوجهاً إلى واشنطن لتقديم تقرير إلى ادارته لإطلاعها على مدى التقدم الذي وصل إليه في جولته الأولى. وذكرت الأوساط الاسرائيلية أن حبيب وضع خطوطاً عامة لتسوية الأزمة، عرضها على حكومة بيغن قبيل مغادرته المنطقة. وقد تضمنت هذه الخطوط النقاط التالية

* - تسحب سوريا قواتها من جبل صنين.
* - تنهي القوات السورية حصارها لمدينة زحلة وتنسحب قوات الميليشيات المسيحية من المدينة أيضاً، على أن تسيطر قوات الجيش اللبناني على المواقع الاستراتيجية التي سينسحب السوريون منها والكتائب
* - في إطار اعادة التنظيم الجديد للقوات السورية في لبنان، ومن ضمنها منطقة البقاع، تسحب سوريا بالتدريج صواريخ أرض - جو من المنطقة
* - تلتزم اسرائيل بالامتناع عن مهاجمة القوات السورية، وتوقف طلعات سلاح الجو التابعة لها فوق المنطقة الشرقية من لبنان وعلى طول حدود سوريا مع لبنان
* - تحدد طلعات سلاح الجو الاسرائيلي فوق لبنان، لأهداف الاستطلاع فقط» (**معاريف**، ٢٠/٥/١٩٨١)

وتتطابق هذه الخطوط العامة مع المطالب الاسرائيلية المتكررة القائلة بضرورة إعادة الوضع في لبنان إلى ما كان عليه قبل ٢ نيسان (أبريل) ١٩٨١ وهو ما أكدت سوريا على رفضه دائماً، حيث إنها اعتبرت تبني حبيب لمثل هذه المطالب، وكأنه يحاول فرض الشروط الاسرائيلية عليها

وعلى أية حال، فإن ما يهمنا في هذا المجال، ليس رصد تحركات فيليب حبيب ومباحثاته مع أطراف الأزمة، وذلك رغم ما تمتلىء به أعمدة

الصحف الاسرائيلية من تقارير سرية وعلنيـة، دأبت على نشرها يومياً، وبشكل متناقض أحياناً، طوال الفترة الماضية لكننا سنركز الأضواء على النتـائج التي انتهت إليهـا وسـاطـة حبيب في مرحلتها الأولى (من خلال وجهة النظر الاسرائيلية طبعاً)، إضافة إلى تركيزنا عـلى الآراء المختلفة التي يطـرحهـا الاسـرائيليـون بصـدد الأزمـة، وتقييمـاتهم لمواقف مختلف الأطـراف الاقليميـة والدولية، ومدى تأثـير الأوضاع الـداخلية عـلى الأزمة، وخاصة أن الجميع في اسرائيل يريدون استغلال الأزمة بما يتفق والانتخابات البرلمانية القادمة المقرر أن تجري في ٣٠ حزيران (يونيو) من العام الحالي

ماذا حققت الوساطة الأميركية؟ أو بمعنى آخـر، ماذا حقق فيليب حبيب، فعليـاً، قبل أن يغادر المنطقة، في نهاية الجولة الأولى من وساطته؟ في البداية كادت مهمة حبيب تصـل إلى طريق مسدود، لكن الخطوة الأولى في عودة الروح إلى مهمته جاءت عندما ذهب للرياض، حيث تبلـور هناك اقتراح «لتسوية شاملة للمشكلة اللبنانيـة، التي حاول حلها قبل ذلك في سوريا ولبنان دون نجاح» (**المصدر نفسه**، ٢١/٥/١٩٨١) وحسب الاقتراح هذا، يتم حل الأزمة في اطـار عربي، ويكون موضـوع الصواريـخ أحد مكـونات هـذا الحل. وتقول المصادر الاسرائيلية أن حبيب عاد، بعد ذلك، إلى اسرائيل وهو يحمل شعوراً يفيد بـأن الطريق لتسـوية شـاملة قـد فتحت، وأن اسرائيل أعربت له عن «استعدادها بالامتناع عن الطلعات الجوية في أجواء لبنان الشرقيـة، فوق الخطـوط السوريـة واللبنانيـة، وإنهـا مستعـدة للالتزام بعدم مهاجمة الوسائط الجوية السورية، إذا لم تشكل هذه عقبة أمنية لاسرائيل» (**المصدر نفسه**).

لكن مصادر اسرائيلية أخرى تقول إن سفر حبيب إلى واشنطن للتشاور، كما وصفه الرئيس ريغان، إنما هو «وقفة مؤقتـة» للمهمة التي لم تفشل بأي صورة من الصور، والحقيقة هي أن الوسيط الاميركي «بذل كل ما يمكن فعله، ولم يحقـق نتـائـج» (**افتتـاحيـة مـعـاريـف**، ٢٨/٥/١٩٨١). ذلك أنه وصل إلى وضع اضطر فيه للجلوس والانتظار لكي يتم تحريك شيء ما في الجانب السوري، ولكي يظهر أي استعداد، من أي نوع، في دمشق لخلق ظروف يمكن من خلالها الحديث عن اخراج الصواريخ من لبنان مقابل التزامات معينة من جانب اسرائيل «ولم تخلق مثل هذه الظروف، وفقد بقاء حبيب في الشـرق الأوسط كل معنى له. ولم يحدد موعـد نهائي، أيضاً، للوصول إلى نتائج، أو لإعلان الفشل، وكان واصحاً، منذ أيام انه لا يوجد لديه ما يقترحه أو يقدم تقريراً عنه. لقد وصلت جهوده إلى نقطة الجمود» (**المصدر نفسه**).

وإن أمكن الحديث عن انجازات حققهـا في مهمته، فإن ذلك يتلخص بنجاحه في أنه «أجل الصدام العسكري الذي بدا كأمر محتم ولولا وصوله إلى المنطقة لكان من المؤكد أن اسرائيل كانت ستبادر إلى ضربة هدفها اخراج الصواريخ السورية من الأراضي اللبنانية بمعنى أن مهمته أعطت الوقت للطرفين سوريا وإسرائيل، للتفكير جدياً بالنتائج المحتملة لمحـاولة حـل المشكلة بـالطرق العسكرية» (**المصدر نفسه**). ورأى حبيب إنه إذا غاب عن المنطقة، لبضعة أيام، ستتدعم فرصة الانتظار لكن المشكلة الرئيسية لا تزال قائمة، فالسوريون أوجدوا وضعاً «لا تستطيع اسرائيل التسليم به. فمن غير المقبول، لدى اسرائيل، في نهاية الأمر، أن تسلم بوجود الصواريخ السورية في الأماكن الموجودة فيها. وأن سياسة اسرائيل المعلنة تؤكد أنه إذا فشلت الجهود الديبلوماسية، فليس هناك مناص من عملية عسكرية» (**المصدر نفسه**). لقد ترك حبيب وراءه في أعقاب خروجه من المنطقة، وضعاً من الهدوء المؤقت «لا يمكن أن يستمر فترة طويلة. ونأمل أن يتفهم الرئيس ريغان هذا، في الوقت الذي يسمـع فيه تقـرير مبعوثه، ويرسم معه الخطوة القادمـة» (**المصدر نفسه**).

وحتى هذا القدر من مهمـة حبيب، يتساءل أحدهم، من هو الرابح، ومن هو الخاسر في أزمة الصواريخ حتى الآن؟

ويرى المتسائل أن الانطباع السائد الآن، هو أن الرابح الأساسي، في المدى القصير على الأقل، هو الرئيس السوري حافظ الأسد. مع إنه، على المدى الطويـل، يحتمل أن يتغـير الوضـع، لأن

الأزمة ما زالت تخفي داخلها عدة مفاجآت. وفي تعداده للانجازات التي حققها الأسد من أزمة الصواريخ قال

«(أ) لقد أثبت إنه يملك الرد على كل تحد. وإنه قادر على الصمود أمام كل تهديد، حتى في مواجهة اسرائيل، ذات القوة العسكرية الكبيرة بالمقارنة مع جيشه

«(ب) وحول [الأسد] مواجهته في لبنان مع قوات المسيحيين التي رأت فيها الدول العربية، بمدى متزايد، سياسة تهدف للسيطرة والضم. إلى كفاح ضد اسرائيل وبناء على ذلك، فإن أولئك الزعماء العرب الذين يعرفون جيداً حقيقة نوايا الأسد لا يستطيعون إلاّ الانجرار وراءه، والإعلان عن تأييدهم له

«(ج) وضمن الأسد مساعدة السعودية والكويت وبقية البلدان الاخرى في الخليج تلك المساعدة التي تهدف إلى تمويل الاحتفاظ بقوات الردع السورية في لبنان «(أريئيل غيناي، **يديعوت أحرونوت**، ٢٢/٥/١٩٨١).

ويعتقد الكاتب أن سوريا ستخرج الصواريخ من لبنان في اطار الحل العربي المقترح ويستند، في ذلك، إلى الحديث الذي أدلى به الأسد إلى وسائل الاعلام الأجنبية حيث أكد أن الهدف من وضع الصواريخ يأتي لأغراض دفاعية فقط بعد تدمير اسرائيل لطائرتي الهيلوكوبتر السوريتين أي إنها ستخرج عندما لا يكون هناك حاجة لها ورفض الادعاءات التي يطلقها بعض الاسرائيليين والتي تقول أن الأسد يرغب بالحرب' فالرئيس السوري، حسب تقديره، «أنجز بدون حرب كل شيء. أو كل ما يمكن أن ينجزه في الحرب تقريباً» (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل على أزمة الصواريخ

أثارت أزمة الصواريخ، على الصعيد الداخلي، جدلاً واسعاً بين مختلف الأطراف الاسرائيلية. وقد تراوحت ردود الفعل بين مؤيد لحكومة بيغن ومواقفها، وبين معارض لتصرفات الحكومة وكيفية معالجتها للتطورات التي رافقت الأزمة. وتميزت هذه النقاشات بالحدة، نظراً لظروف المنافسة الانتخابية المحتدمة الآن في اسرائيل، حيث يريد كل طرف أن يستغل الأزمة لصالحه في صندوق أوراق الاقتراع وسنحاول، فيما يلي، عرض أهم وجهات النظر والآراء الاسرائيلية بهذا الخصوص.

موقف الحكومة مما لا شك فيه . أن موقف حكومة بيغن من الأزمة، هو من أوضح المواقف في اسرائيل. ولا يحتاج إلى كثير من الشرح والتفسير. فهي حسب قول اسحاق شامير، وزير الخارجية، غير مستعدة للتنازل عن أي موقف لها في هذا الموضوع، وتطالب بإعادة الوضع إلى سابق عهده. ويقول شامير، بهذا الصدد «إن اسرائيل تعارض السيطرة السورية على لبنان، وسيطرة المنظمات الفدائية على أجزاء من الأراضي اللبنانية. وستستمر في معارضتها ذلك. فمثل تلك السيطرة تلحق ضرراً بأمننا ونحن نستعد لمواجهة احتمال مثل تلك السيطرة» (ر. إ. إ. العدد ٢٣٤٧، ٢٢ و٢٣/٥/١٩٨١، ص١٠) ويبدو أن بيغن ليس على استعداد لتليين موقفه، لأنه يريد تحقيق انجازات داخلية على صعيد الانتخابات البرلمانية. وهو الأمر الأساسي الذي يثير معارضة المعارضين لسلوك بيغن وطريقة معالجته «الصاخبة» للأزمة

موقف المعارضة وفي حقيقة الأمر . لا نستطيع نحن أن نميز، عملياً، بين موقف الحكومة وموقف المعارضة بالنسبة للأهداف والنتائج النهائية التي يجب الوصول إليها اسرائيلياً. ونرى أن الخلاف بينهما ينحصر في كيفية الوصول إلى هذه الأهداف، وفي تحديد أسلم الطرق والأساليب المؤدية إلى تحقيق ذلك. وسوف نعرض موقف المعارضة ممثلاً بآراء كبار رموزها.

بيرس و «استراتيجية المفاوضات» يقول شمعون بيرس، زعيم المعارضة العمالية، أن الجهد الديبلوماسي يجب ألّا يقترن بالتصريحات المتطرفة، فمن مميزات الديبلوماسية «أن تتم بهدوء، وبأقل قدر من التصريحات، وبرجاحة عقل. وأن المفاوضات الديبلوماسية العقلية غير المخصصة للإثارة في فترة الانتخابات لها فرصة في النجاح» (ر. إ. إ. العدد ٢٣٥٤، ٣١/٥ و١/٦/١٩٨١، ص١٧)

ويلخص بيرس ما حصل، حتى الآن، بشأن أزمة الصواريخ فيقول إن سوريا استعدت عسكرياً «واحتلت من جديد مكاناً بارزاً في العالم العربي ودخل السوفيات إلى الصورة. كما حظي السعوديون بهيبة وسمعة عظيمتين وأن كل سياساتنا أو على الأقل سياسة السيد بيغن، موجهة نحو الداخل أكثر مما هي موجهة نحو الهدف المنشود» (**المصدر نفسه**، ص١٨)

أما كيف يجب على اسرائيل أن تتصرف؟ فيجيب بيرس بقوله أن عليها أن تمكن الأميركيين من أن «يأخذوا على عاتقهم المهمة الأساسية [وعليها أيضاً] عدم اعفائهم من هذه المسؤولية وعدم طرح مواعيد لا يمكننا التقيد بها» (**المصدر نفسه**). ويضيف أنه لو كان هو في مكان بيغن، لكان وضع توقيتاً معيناً في السر وليس بالتصريحات «أي كنت أحدد لنفسي موعداً، وأجعل الأميركيين يفهمون مدة التوقيت المطلوب» (**المصدر نفسه**) لكن ما حصل، برأي بيرس، شيء آخر، وذلك من جراء التصريحات' «فعندما تتجه للخيار العسكري فيجب ألّا تكشف عن اسلوبك، أو عن المكان والزمان، أو عن السلاح الذي سينفذ ذلك عليك الحفاظ على الهدوء كي تحافظ على عنصر المفاجأة» (**المصدر نفسه**).

واستراتيجية المفاوضات التي يقترحها بيرس، تتمثل في إنه يجب أولاً استنفاد المفاوضات بواسطة الأميركيين الذين دخلوا تلك المفاوضات واتخذوا مواقف لهم من الأزمة، ويجب أن يتحملوا مسؤوليتهم ولا ضرورة لعرقلة هذه المفاوضات «بتصريحات مخصصة لأهداف داخلية. ومن ناحية أخرى يجب أن يكون واضحاً للسوريين تماماً، إنهم سيواجهون بوسائل أخرى في حال غياب الحل الديبلوماسي» (**المصدر نفسه**، ص٢٠).

هرتسوغ، «اسرائيل دفعت إلى مواقف لم تخطط لها» وكتب حاييم هرتسوغ، المندوب الاسرائيلي السابق في الأمم المتحدة، مقالاً حول الازمة، أشار فيه إلى أن الهدف الرئيسي للكتائب اللبنانية كان، دائماً هو دفع اسرائيل إلى حرب مع السوريين. وكانت سياسة اسرائيل، دائماً، تتمثل في مساعدتهم كي يساعدوا أنفسهم، وفي سبيل تحقيق هذا، «قدمت لهم كل المعدات المطلوبة للدفاع عنهم. ولم تحدد أبداً سياسات لتدخل اسرائيل في عملية عسكرية من أي نوع، لصالح المسيحيين. ومنذ انفجار الحرب الأهلية في لبنان قبل ست سنوات، لم تخرج أية حكومة في اسرائيل عن هذا الخط. وتمت المحافظة على هذا الوضع رغم المحاولات المتكررة والمختلفة، التي قام بها المسيحيون لخلق أوضاع تجر اسرائيل إلى حرب ضد رغبتها ومخططاتها» (حاييم هرتسوغ، **معاريف**، ١٩٨١/٥/٨).

وشبه هرتسوغ الوضع الناتج عن ادخال الصواريخ السورية إلى البقاع بالوضع الذي حدث على ضفاف قناة السويس عام ١٩٧٠، بعد وقف اطلاق النار في آب (أغسطس) من ذلك العام' حيث نتج وضع عسكري جديد تماماً على طول القناة وبالنسبة لاسرائيل، فقد كانت تعرف الأهمية الاستراتيجية لبقاء سماء لبنان خالية من الصواريخ السوفياتية والسورية. لذلك، فإن كل خطوة إسرائيلية كان يمكن لها أن تكون سبباً لوضع الصواريخ السورية في لبنان «معناه خطأ حقيقي بالتقدير. والحقيقة أن هذه التطورات خطيرة على إسرائيل. وبالمقدار نفسه الذي حدث سابقاً عندما قصفت إسرائيل عمق مصر في العامين ١٩٦٩ و١٩٧٠» (**المصدر نفسه**)

والفارق الذي يراه هرتسوغ بين الوصفين، يتمثل في كون التدهور، الآن، ناتج عن «تصرف قيادة قوات المسيحيين وليس ثمرة عمل إسرائيل. وكان من الضروري الافتراض مسبقاً أن عمليات المسيحيين يحتمل أن تؤدي إلى وضع خطير جداً تدفعنا إلى مواجهة مع السوريين، مواجهة لا السوريون ولا الاسرائيليون معنيون بها» (**المصدر نفسه**). ويضيف هرتسوغ بأن اسرائيل دفعت إلى لعب لعبة الآخرين، ولم يجر التخطيط المسبق للأزمة حسب مصالحها. وعندما تكون مصالح اسرائيل مطروحة على المستوى نفسه لمصالح المسيحيين، فيجب على اسرائيل أن تعمل وفق مصالحها. لكن إذا كانت «مصالحنا تتعارض مع مصالح المسيحيين، عند ذلك يكون التزامنا الأول والأخير، الاهتمام بمصالحنا» (**المصدر نفسه**). والمصالح الاسرائيلية، هنا، حسب قول

هرتسوغ، هي في «عدم السماح للسوريين بالسيطرة على لبنان، وهذا ليس أقل من عدم السماح للآخرين بأن يرسموا لنا متى وكيف نعمل. وهذا أمر يجب أن يكون توجيهه بواسطة المصالح الاسرائيلية وحسب معيار واحد فقط هل هذا جيد لليهود أم لا» (**المصدر نفسه**)

رابين، «لا يمكن التسليم بوجود الصواريخ» واعترف اسحاق رابين، رئيس الوزراء السابق، إنه، لسبب ما، كان لدى القوات المسيحية برئاسة بشير الجميل شعور يفيد بأن اسرائيل ستقدم التغطية لعمليات توسيع السيطرة المسيحية التي كانت تتم بحيث تشكل تهديداً استراتيجياً على وضع سوريا في لبنان. أي قطع طريق دمشق - بيروت في منطقة زحلة وقد صاعدت هذه العملية من حدة المعارك في لبنان «واستغلت القوات السورية ذلك لتغيير وضعها في لبنان ولضرب المسيحيين» (اسحاق رابين، **يديعوت أحرونوت**، ١٥/٥/١٩٨١)

ويرى رابين أن التدخل الاسرائيلي المتمثل بإسقاط طائرتي الهليوكبتر في زحلة، حطم الاطار العام للتصرفات السورية والاسرائيلية التي كان معمولاً بها طوال السنوات الأخيرة وكان يجب على من قرر القيام بتلك العملية أن يأخذ بالحسبان أن السوريين لن يغضوا الطرف عن ذلك. وكان يجب أن يكون واضحاً لخبراء أجهزة الأمن، أن السوريين سيدخلون بطاريات الصواريخ أرض - جو للدفاع عن قواتهم وفي اللحظة التي جرى فيها ذلك، «نتج وضع جديد، ليس في لبنان فقط، وإنما في منطقة الشرق الأوسط كلها، وقذف وجه اسرائيل بقفاز الأزمة اللبنانية» (**المصدر نفسه**)

واعتبر رابين إدخال الصواريخ السورية إلى لبنان تهديداً لوضع اسرائيل، وبداية «لتحطيم اللعبة العامة المعمول بها منذ سنوات في لبنان ورأى أن التسليم بوجود الصواريخ أمر غير ممكن من قبل اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وعن أساليب العمل الواجب اتباعها يقول رابين، إنه يجب اتباع الطريق السياسي بهدف إخراج الصوارخ من لبنان. حيث إنه في أعقاب التطورات الأخيرة، هناك امتياز سوري على اسرائيل حتى الآن ويتمثل ذلك «بالثمن الذي تتطلبه العملية العسكرية وبالانعكاسات السياسية التي ستحدثها، بالنسبة لتقوية موقف سوريا والاتحاد السوفياتي في المنطقة، والحاق الضرر باتفاق السلام» (**المصدر نفسه**) ونظراً لذلك، يدعو رابين إلى تفضيل الخيار السياسي علماً بأن هناك تكاليف للحل السياسي أما الثمن الذي ستدفعه اسرائيل، فسيكون في «المجال اللبناني» وهو يؤكد أن إسرائيل لن تستطيع الخروج من الأزمة دون الحاق الضرر بموقفها وشبه هذا الوضع بالقصة التي تتحدث عن الفرق بين الذكي والحكيم «فالذكي يجد حلاً للوضع الذي لا يتورط فيه الحكيم» (**المصدر نفسه**)

موشي دايان و «أهداف اسرائيل» أما موشي دايان، وزير الخارجية السابق، فلا يكتفي بالبحث لايجاد حل لأزمة الصواريخ، بل يجد من الضروري توسيع التسوية بشأن القضية اللبنانية ويدعو، من أجل ذلك، إلى أمرين «(أ) استنفاد المفاوضات السياسية طالما سمحت الظروف بذلك، وطالما توجد فائدة منها. (ب) اجراء تلك المفاوضات بواسطة الولايات المتحدة، مع فتح آفاق أوسع لها عبر التشاور مع الاتحاد السوفياتي» (ر. إ إ، العدد ٢٣٤٧، ٢٢ و٢٣/٥/١٩٨١، ص١٢) ولا مانع لديه من مشاركة أطراف أُخرى، إنما المهم أن تبقى نقطة «الانطلاق، في تلك المفاوضات، الأزمة اللبنانية الداخلية» (**المصدر نفسه**).

وبرأي دايان، إنه على المدى الطويل، يجب العمل «لإعادة سوريا إلى حدودها الجغرافية وعدم السماح لها بتحويل لبنان إلى دولة تابعة» (**المصدر نفسه**، ص١٢). والمسألة، بالنسبة له، لا تتمثل في وجود الصواريخ فقط، وإنما بالمدافع والدبابات والطائرات السورية التي تتحرك في الأراضي اللبنانية

ويميز دايان بين موقف اسرائيل إزاء سوريا والأردن وبين موقفها إزاء لبنان، إذ إنه يوجد لها مع الأولين اتفاقيات لوقف النار بينما الأمر ليس كذلك مع لبنان، «نظراً لأن هذه الدولة تسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية باستخدام أراضيها

كمركز لعملياتها ضد إسرائيل» (**يديعوت أحرونوت**، ١٠/٥/١٩٨١).

وانتقد دايان موافقة حكومة اسحاق رابين السابقة، عام ١٩٧٦، على تواجد القوات السورية في لبنان رغم «الخطوط الحمراء التي تمنع تلك القوات من العبور جنوباً». وهو يدعو إلى تصحيح هذا الخطأ عبر إجبار القوات السورية على الانسحاب من لبنان. وعدم استبعاد «اتباع وسائل عسكرية شريطة ألّا يؤدي ذلك إلى حرب شاملة» (**المصدر نفسه**)

الخلافات حول مسألة الاجماع القومي

لقد طرحت حدة الأزمة، وهذا الحوار الذي دار بشأنها بين مختلف الأطراف والاتجاهات، مسألتي الاجماع القومي أثناء الطوارىء، والأطر الملائمة لمناقشة القضايا الحساسة والأساسية وبخاصة تلك التي ترتبط بمسألة الأمن فالائتلاف الحاكم يريد أن يستأثر بكل القرارات والاجراءات من أجل الحصول على الدعم الجماهيري له، بينما يسعى التكتل المعارض إلى سحب هذه الورقة من أيدي الحكومة وفي هذا الاطار، دعا اسحاق شامير، وزير الخارجية، إلى الامتناع عن كل نقاش علني من أجل عدم اضعاف «موقفنا في هذا النزاع وأعتقد أن على القطاعات الشعبية كافة أن تمتنع عن مناقشة كل خطوة وكل اجراء من أجل عدم مساعدة العدو» (ر.إ إ ، العدد ٢٢٤٧، ٢٢ و٢٣/٥/١٩٨١، ص٣). وطالب وزير الخارجية شامير، بأن يحصر النقاش في عمق المعسكر الداخلي.

أما اريئيل شارون، وزير الزراعة، فوصف انتقادات المعراخ للحكومة بأنها «تصرف خياني». ورأى أن المعارضة تعمل ضد الحكومة «لاستغلال الوضع في لبنان من خلال اعتبارات انتخابية، دون الاهتمام بتحطيم المزاج الشعبي» (**معاريف**، ١٨/٥/١٩٨١). وكذلك فعل سيمحا ايرليخ، نائب رئيس الحكومة، عندما وصف أعمال المعراخ بأنها «تنقصها الوطنية».

غير أن المعارضة لا توافق، من جهتها، على رأي الحكومة بشأن حجب المعلومات عن الجماهير. وهي تنادي «بحق الجماهير في الاطلاع على الأمور». ويرى أبا ايبان، المرشح لمنصب وزير الخارجية، أن الخطأ ليس مصدر النقاش «بل مستواه والأجواء التي يدار فيها. فطالما أن الأمر يتعلق بضحايا ودماء، فإننا نريد المشاركة في التفكير لنعطي رأينا .. لأن الشعب يناقش مسألة تتعلق بمصيره، فذلك يعني قمة الديمقراطية» (ر. إ. إ ، العدد ٢٢٤٧، ٢٢ و٢٣/٥/١٩٨١، ص٥).

ويؤكد شمعون بيرس، من جانبه، على ضرورة بقاء النقاش علنياً أثناء السلم، لأنه لم يكن سرياً في أي وقت أما في أوقات الأزمات، فيجب أن تكون الأمور موضوع «مشاورات غير علنية وهذا واجب الحكومة لكن هذه الحكومة لم تستشرنا في ثلاثة مواضيع أساسية، ولا أقول إن عليها أن تأخذ بنصائحنا» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٥٤، ٣١/٥ و١ و٦/١٩٨١، ص ٢٤) واعترف بيرس، أن استطلاعات الرأي العام تظهر ارتفاع شعبية بيغن، لأنه يتوجه، منذ أربعة أسابيع إلى وسائل الاعلام الرسمية بشكل لا مثيل له. وأضاف «أنا لا أفهم ولا أستسيغ كيف يلتقي رئيس الحكومة مع مبعوث مستواه مساعد وزير الخارجية الأميركي وبعد كل لقاء، يقوم رئيس الحكومة بنفسه بالتوجه إلى التلفزيون والاذاعة للإدلاء بتصريح، مرة بارداً وأخرى ساخناً إنني مقتنع لو لم تكن الفترة هي فترة انتخابات لما تصرف السيد بيغن بهذا الشكل» (**المصدر نفسه**. ص ٢٩)

ويرى بيرس أن النتيجة التي يريد بيغن الوصول إليها هي أن يظهر، يومياً، على شاشة التلفزيون ويدلي بتصريحات كما يحلو له «وروايات وحكايات ليس من عادة أي رئيس حكومة أن يرويها»، ويتساءل بيرس أخيراً، هل كان على بيغن أن يقول إن سلاح الجو «كان على وشك قصف الصواريخ وإن الغيوم حالت دون ذلك؟ ولماذا يجب أن نطلع السوريين على أن الغيوم تحول دون تنفيذ القصف؟ إن هذا أمر لا مثيل له» (**المصدر نفسه**).

ورفض موشي دايان الاداعاءات التي تطلقها الحكومة والتي تقول بأنه لم يجر في اسرائيل، سابقاً، نقاش حول موضوع الحرب قبل نشوبها: «فقد جرى مثل هذا النقاش قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢٤٧، ٢٢ و٢٣/٥/١٩٨١، ص٥). إلّا أن دايان أعرب عن

استيائه من النقاش العلني الدائر حول المواضيع الجارية، أو حول القضايا السياسية التي لا يسمح الوضع بكشفها علانية ولم يوافق على أقوال أبا إيبان المتعلقة بفائدة النقاشات العلنية وأضاف محاذير أخرى لتلك التي وضعها أيبان مثل «عدم السماح بمناقشة مواضيع جارية، وعدم السماح باجراء نقاش علني حول قضايا ديبلوماسية يضر بها واقع كشفها» **المصدر نفسه**، ص٦).

وأخيراً، كشف ابيان حقيقة دعوة المعارضة من أجل تحقيق الاجماع القومي، فهي تريد المشاركة في القرار، وتريد منع بيغن من الاستفادة من الوضع في المعركة الانتخابية، وفي هذا السياق، دعا إلى إيجاد اطار دائم للتشاور من أجل تأمين الاجماع الوطني حيال القضايا القومية، حيث توجد بعض الأهداف التي يتفق الجميع عليها مثل «حرية النشاط الجوي فوق الأراضي اللبنانية، وحرية العمل ضد الفدائيين» (**المصدر نفسه**، ص٨)

الموقف الاسرائيلي من الأطراف الاقليمية والدولية المرتبطة بالأزمة على الصعيد الاقليمي

هناك الموقف من الفلسطينيين، والهجوم الذي طال به بيغن السعودية عندما وصفها بأقسى النعوت

فبالنسبة للفلسطينيين، الموقف الاسرائيلي واضح ومعروف، وجرى تأكيدة مرات عدة من قبل المسؤولين الاسرائيليين جميعهم، وذلك في معرض حديثهم عن الأزمة اللبنانية وذكرت المصادر الاسرائيلية أن بيغن أوضح لحبيب أن اسرائيل «سوف تستمر في ضرب الفدائيين كما كانت تفعل قبل مشكلة الصواريخ» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٥٤، ٣١/ ٥ و١/٦/١٩٨١، ص١٢). والتقديرات الاسرائيلية التي نقلها مراسل الاذاعة الاسرائيلية تقول: إن مهمة حبيب لا تهدف إلى إيجاد تسوية شاملة، بل هي ترمي لايجاد حل للأزمة القائمة بين سوريا واسرائيل، و«الفدائيون غير مشمولين ضمن مهمته» (**المصدر نفسه**، ص١٣). وإن اسرائيل أوضحت للولايات المتحدة إنه لا توجد أي علاقة بين عملياتها ضد «الفدائيين والليبيين وبين معالجة أزمة الصواريخ. وهكذا يكون قد رفض في الحقيقة طلب الولايات المتحدة تخفيف أو الكف عن النشاط ضد الفدائيين» (**المصدر نفسه**)

أما بالنسبة للسعودية، فعشية توجه حبيب إلى الرياض، في اطار وساطته بشأن أزمة الصواريخ، اطلق بيغن تصريحاته ضد السعودية، وشكك في قدرتها على القيام بأي دور لتليين موقف سوريا واوضح بيغن إنه لا يعلق أية آمال على الوساطة السعودية في الأزمة لأن السعودية حسب رأيه، غير قادرة على القيام بأي دور مجد في المنطقة لأنها إحدى الدول «الأكثر تشويهاً من بين جميع دول العالم بل هي كما قال أحد السياسيين الأميركيين، ليست دولة، بل هي محرد عائلة والسلطة السعودية ضعيفة يمكن أن تنهار في أي يوم كما حدث في إيران» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٤٣، ١٨ و١٩/٥/١٩٨١، ص٣) ونقلت الصحف الاسرائيلية، نصاً آخر لأقوال بيغن ضد السعودية، بدت فيه هذه الأقوال أكثر عنفاً، فقد وصفها بأنها «عائلة فاسدة، يوجد لها دولة ذات نظام ضعيف، وتعيش في القرون الوسطى» (**معاريف**، ٢١/٥/١٩٨١)

وقد علقت الأوساط الاسرائيلية على أقوال بيغن بقولها إن هذا الكلام لا يساهم في جهود الحل، «والسعودية ليست هي التي طلبت المساهمة بحل الأزمة، وإنما الولايات المتحدة بالذات هي التي طلبت منها ممارسة تأثيرها لدى دمشق» (**المصدر نفسه**) ورأت هذه الأوساط في الطلب الأميركي هذا أول امتحان للسعودية من قبل الادارة الأميركية الجديدة ويبدو أن السعوديين «لا يستطيعون التهرب من الطلب الواضح في هذا المجال وإنهم إن لم يستجيبوا له، سيتسببون في احداث ضرر للعلاقات القائمة بينهم وبين الولايات المتحدة» (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٨١).

والسؤال الذي يطرح، هنا، هو: لماذا تهجم بيغن على السعودية، وحاول في الوقت نفسه، أن يزج بالأميركيين داخل الموضوع، وذلك عندما استشهد بأقوال أحد السياسيين الأميركيين. **الواقع**، أن بيغن، كما ذكرت أوساط اسرائيلية، يخشى الوساطة السعودية لأسباب تتعلق

بالعلاقات مع أميركا. فإذا ما نجحت وساطة السعودية في تليين الموقف السوري ووجدت الأزمة الحالية طريقها للحل، فإن الأمر سوف يسبب، على المدى الطويل، «تدعيم موقف العربية السعودية بنظر الولايات المتحدة ويضاعف هذا الأمر من ارتباط الأميركيين بها. وهذا أمر غير مرغوب فيه من جانب إسرائيل» (**المصدر نفسه**)

وكان بيغن يعرف، مسبقاً، إن هجومه على العربية السعودية سوف ينشر فوراً في الولايات المتحدة، وهو يرغب، في ذلك، «استباقاً للنتائج التي يمكن لها أن تترتب على تدخل السعودية في وساطة السلام التي يقوم بها حبيب. فإذا نجحت مهمة [هذا الأخير] سيوجد في الولايات المتحدة من يبرز مساهمة السعودية (المعتدلة) من أجل السلام وإن أحداً لن يذكر الجهاد ضد اسرائيل، وإنما مساهمتها في إحلال السلام. وهذا هام. كما يفهم، للادارة الأميركية في صراعها من أجل صفقة الأواكس التي ترى اسرائيل فيها خطراً على أمنها» (يوسف حاريف، **معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١).

على الصعيد الدولي

الموقف من الاتحاد السوفياتي تقول التقييمات الإسرائيلية، بالنسبة لتأثير الاتحاد السوفياتي في الأزمة، أن الحقيقة التي أصبحت ثابتة، هي إنه من الصعب «الوصول إلى حل سياسي لأزمة الصواريخ في لبنان طالما أنه يبدو للأسد إنه يتمتع بتأييد غير متحفظ من الاتحاد السوفياتي خاصة وأن التعبير عن هذا التأييد جاء إثر تحرك الأسطول السوفياتي في الحوض الشرقي للبحر المتوسط» (**المصدر نفسه**)

وترى أوساط اسرائيلية أخرى أن الاتحاد السوفياتي يحاول العودة إلى صورة المفاوضات في الشرق الأوسط، وكي يحقق هذا الهدف، «فإنه سيقوم، في نهاية الأمر، بتهدئة السوريين في مجال أزمة الصواريخ في لبنان» (**المصدر نفسه**). وتشير هذه الأوساط إلى أن هذا التقدير قد تبلور في اسرائيل استناداً إلى تقارير مصادر ديبلوماسية في الولايات المتحدة المستندة، أساساً، إلى المباحثات التي جرت مع أناتولي دوبرينين سفير الاتحاد السوفياتي في واشنطن.

وتعتقد تلك الأوساط أن السوفيات يعملون خلف الكواليس، في دمشق، لخلق جو دراماتيكي، ولتصليب الموقف السوري من أزمة الصواريخ، كي «يظهروا في اللحظة الأخيرة، كعامل معتدل. ومقابل هذا، فإنهم يطلبون الدخول، من جديد وبصورة فعالة، في المفاوضات السياسية في الشرق الأوسط، حيث كانوا قد فقدوا موقع التأثير في المفاوضات منذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧» (**المصدر نفسه**) وتستند هذه المصادر، في تقييمها هذا، إلى التقارير الواردة من واشنطن والتي أشارت إلى أن السفير السوفياتي «استخدم لغة مزدوجة، فإلى جانب تصريحاته عن حق السوريين في موضوع صواريخ أرض - جو للدفاع عن النفس أمام العدوان الاسرائيلي، أعرب عن استعداد معين للعمل مع دمشق لتهدئة الوضع» (**المصدر نفسه**)

أما اهتمامات الاتحاد السوفياتي، وفق تقدير المصادر الاسرائيلية، فتتمثل في أنه يريد أن يكون «شريكاً موازياً للولايات المتحدة في البحث عن تسوية للسلام في المنطقة. وإذا نجح، بسبب تأثيره في دمشق، في إنهاء التوتر في المنطقة، فإن تقدمه يكون بالاتجاه الصحيح. وطالما أن الوضع يبقى خطيراً، تبدو مساهمته أكبر بكثير في نظر الأميركيين، وفي نظر الغرب كله الذي يبدي قلقاً كبيراً بشأن الأزمة» (أريئيل عيناي، **يديعوت احرونوت**، ١٠/٥/١٩٨١).

ومهما يكن من أمر، فإن توجه الادارة الأميركية هذا، مكن السوفيات من الظهور أمام العالم، وكأنه «لا يمكن تحقيق تسوية دون مساعدتهم، عندما تنعكس أخطار حقيقية على الشرق الأوسط» (**يديعوت أحرونوت**، ٢٢/٥/١٩٨١)

الموقف من الولايات المتحدة الاميركية تتفق جميع المصادر الإسرائيلية على القول أن الولايات المتحدة فوجئت بتطورات الأوضاع في لبنان. فقد حاول الكسندر هيغ، خلال جولته الأخيرة في المنطقة، تشكيل حلف اقليمي يرمي إلى التصدي «للتوسع السوفياتي»، ولكن الأمور لم تتطور كما ترغب الادارة الأميركية، فقد اضطرت واشنطن للتوجه للاتحاد السوفياتي طالبة منه بذل

مساعيه، لدى دمشق، لتهدئة الموقف فالإدارة الجديدة لا ترغب في مواجهة شاملة في الساحة اللبنانية، لا بين سوريا واسرائيل من جهة ولا بينها وبين الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى، وترى «أن كل التطورات، بين سوريا واسرائيل في لبنان، جاءت في موعد سابق وغير مريح لها» (حغاي ايتند، دافار، ١٣/٥/١٩٨١)

ورغم ذلك، فإن التنسيق الاسرائيلي – الاميركي كان متطابقاً في المواقف فقد أكد الطرفان على أهداف واحدة تتلخص في ضرورة عودة الوضع في لبنان إلى ما كان عليه عشية الأول من نيسان (أبريل) ١٩٨١ وقد جاء أول تأكيد أميركي لدعم اسرائيل عبر رسالة وجهها الرئيس الأميركي ريغان إلى مناحيم بيغن وقد أشار ريغان، في رسالته، إلى أن اسرائيل يمكنها «الاعتماد على تأييد الولايات المتحدة وأن اميركا تعتقد أن واجب سوريا يتمثل في اعادة الوضع إلى ما كان عليه» (يوسف حاريف، **معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١) وقد أكد بيغن من جانبه على مدى الدعم الذي تلقاه حكومته من واشنطن، وذلك عندما ذكر أمام الكنيست، إنه تلقى رسالة من الرئيس ريغان، وأن أي حكومة في اسرائيل «لم تتلق مذكرة ودية إلى هذه الدرجة من أي رئيس اميركي، كتلك التي تلقيتها» (ر. إ. إ، العدد ٢٣٣٧، ١١ و١٢/٥/١٩٨١، ص٧).

ثم جاءت الخطوة الأميركية التالية والتي تمثلت بتحريك قطع الاسطول الأميركي في البحر المتوسط، كتأكيد فعلي على ذلك الدعم، وكشفت المصادر الاسرائيلية، بهذا الخصوص، أن بيغن طلب من المبعوث الاميركي، حبيب، أن تقوم بلاده بتحريك اسطولها في البحر المتوسط، نظراً لأنه لا يقبل بتغيير الوضع القائم وهو يعتبر «تحرك الاسطول السوفياتي تغييراً للوضع القائم» (**معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١). وتضيف تلك المصادر فتقول أن تحرك الاسطول الأميركي استقبل بالترحاب في اسرائيل، لأنه يحمل معاني سياسية أكثر مما يحمله من معاني عسكرية، «فهذا غطاء اضافي للتصريحات الأميركية التي تقول إن واشنطن تقف وراء اسرائيل بطلبها إعادة الوضع في لبنان إلى ما كان عليه دون تحفظ» (**المصدر نفسه**). ويعد هذا بنظر بيغن تأكيداً حقيقياً للأسلوب الجديد المتبع في الادارة الأميركية. وهو الاسلوب الذي يرى أن الولايات المتحدة واسرائيل «حلفاء بصورة علنية».

وفي معرض تأكيدها لتطابق المواقف الاسرائيلية والأميركية بشأن الأزمة اللبنانية، تورد المصادر الاسرائيلية المطلعة بعض الاثباتات. فعندما حاول أحد مرافقي المبعوث الأميركي مناقشة أحد الاقتراحات معه، أجابه حبيب «إن الولايات المتحدة واسرائيل لا يمكنهما الموافقة على ذلك» (يوسف حاريف، **معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١). إضافة إلى ذلك، فإن حبيب كان يوصح، في كل مكان يزوره، الأمر التالي «لا تحاولوا أن تطلبوا الغاء نشاطات اسرائيل الجوية في شمال لبنان كما في جنوبه» (**المصدر نفسه**)

ويبدو إنه ليس مسموحاً في اسرائيل «على الاطلاق، التحدث عن نوع من الاستقلالية عن الولايات المتحدة، مهما كانت هامشية. بل هناك مجال للحديث في اطار واحد ووحيد» وهو اعلان التطابق في الآراء والتحالف الاستراتيجي بين الطرفين ففي معرض رده على اسئلة الصحافيين، قال مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع أن اسرائيل «لا تنسق نشاطاتها في لبنان مع الولايات المتحدة، بسبب أن اسرائيل دولة ذات سيادة وتتصرف وفق مصالحها» (**دافار**، ١١/٥/١٩٨١) وقد أثار هذا التصريح موجة عنيفة من الانتقادات والتوضيحات وتساءل بعضهم، رداً عليه، أي حلف استراتيجي تتحدث عنه حكومة بيغن هو هذا القائم بينها وبين الولايات المتحدة في الوقت الذي «تتورط فيه حكومة اسرائيل في خطوات وعمليات يمكن أن تجرها إلى حرب مع دولة وقعت حلفاً مع الاتحاد السوفياتي، القوة الكبرى المعادية للولايات المتحدة حليفة اسرائيل» (دف ايفل، **دافار**، ١١/٥/١٩٨١). أما فكرة السيادة المطلقة التي يتحدث عنها تسيبوري، فالمعنى العملي لها، تحديد حقوق السيادة المطلقة لعدة أشخاص في حكومة اسرائيل «لاستخدام أساليب تجلب الكوارث من خلال اعتبارات خاطئة وتقديرات غير مدروسة» (**المصدر نفسه**)

ويبدو أن حكومة اسرائيل تريد أن تنفرد

بصداقة أميركا دون أن تأخذ بالاعتبار «مصالح اميركا ودول الغرب الأخرى في المنطقة. فالأميركيون يصرون على رؤية مصر والسعودية والأمارات العربية كحلفاء مفضلين ومهمين، ليس أقل من اسرائيل في نظام الدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**)

وعلى ذلك، فمن يحتاج من في مجال العلاقات القائمة بين اسرائيل والولايات المتحدة؟ فالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تدخلا في الأزمة، وهما موجودان داخلها، وإن إي حل، حتى لو جاء عن طريق عمل عسكري، لا بد من أن يأتي «عبر مفاوضات سياسية تشارك فيها الدولتان الأعظم منذ الآن» (حغاي اتشد، **دافار**،١٣/٥/١٩٨١) لذلك، على اسرائيل أن تنسق مواقفها مع واشنطن، لأن الولايات المتحدة «لا تحتاج إلى موافقة اسرائيل في اتصالاتها مع الاتحاد السوفياتي، ولا حتى في مناقشات مجلس الأمن واسرائيل هي المعنية بأن لا تضعها الولايات المتحدة أمام حقائق سياسية مطلقة وبأن تشاركها في بلورة خطواتها» (**المصدر نفسه**)

وأخيراً، تقول الأوساط الاسرائيلية إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي «يستطيعان كبح جماح أتباعهما. فلا يجرانهما إلى أعمال لا تتلاءم مع حسابات كل منهما لمصالحه وتقديراته، ومنها حسابات داخلية وسياسات عربية وبذلك، يوجد في الوضع عوامل كثيرة جداً، حتى إن التوقع إن لم يكن مستحيلاً فقد أصبح صعباً جداً» (اريئيل غيناي، **يديعوت احرونوت**، ١٠/٥/١٩٨١)

قوة المراقبة في سيناء وفي ظل هذا الوضع، استمرت أطراف اتفاقيات كامب ديفيد، الولايات المتحدة ومصر واسرائيل، في مباحثاتها لتشكيل القوة متعددة الجنسية للمراقبة في سيناء وتشير المصادر المطلعة، في هذا السياق، إلى أن الاميركيين يقترحون «تشكيل قوة يتراوح عددها بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ جندي منظمين في ثلاث كتائب، احداها ستكون كتيبة أميركية مزودة بسلاح خفيف» (**هآرتس**، ٤/٥/١٩٨١). وتقول التقديرات أن مساهمة الولايات المتحدة ستكون بحدود ألف جندي، دون أن يتم ربط ذلك بالحجم النهائي للقوة. أما الدول الأُخرى التي ستشارك في القوة فهي. كندا، نيوزيلنده، استراليا، نيبال، فيجي.

ورغم أن الاتفاق على تشكيل القوة أصبح تاماً، إلاّ أن المصادر المطلعة أشارت إلى استمرار وجود نقاط للخلاف تتمحور حول طلب المصريين أن تكون القوات ذات «طابع مؤقت بانتظار تشكيل قوة أخرى بإشراف الأمم المتحدة بينما تطالب اسرائيل منح القوة صفة الديمومة» (ر. إ. إ، العدد ٢٣٥٠، ٢٦ و٢٧/٥/١٩٨٠، ص٥).

وفي هذا الاطار، عقدت اللجنة العسكرية المصرية- الاسرائيلية المشتركة اجتماعاً لها في القاهرة، يوم ٢٨ أيار (مايو)، وكان على جدول أعمالها ثلاثة مواضيع هي «القوة متعددة الجنسية، اخلاء سيناء كلياً، علاقات القاهرة ومنظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٥٣، ٢٩ و٣٠/٥/١٩٨١، ص٦) وظهر، من خلال الاجتماع، أن هناك خلافات لا تزال قائمة، فإسرائيل تفضل «تشكيل قوة ضخمة تضم ٤٠٠٠ رجل، في حين تفضل مصر الاكتفاء بقوة صغيرة. كما لا تزال هناك خلافات بشأن صلاحيات هذه القوة والهيئة التي ستستمد منها صلاحياتها» (**المصدر نفسه**) اضافة إلى هذا، فقد أعربت مصر عن رغبتها في تنفيذ الجلاء النهائي عن سيناء في وقت أقرب من الموعد المحدد له ويرى الطرفان، بالنسبة لهذه المواضيع، وجود مجال «للقيام بمبادرات تنم عن حسن نية بشكل متبادل» (**المصدر نفسه**) وقد أجل البحث بهذه المواضيع لطرحها في لقاء القمة الذي عقد بين بيغن والسادات يوم ٤ حزيران (يونيو) ١٩٨١.

وأثارت اسرائيل مع مصر، في اطار اللجنة العسكرية المشتركة، ما تسميه بالعلاقات بين القاهرة ومنظمة التحرير الفلسطينية ويطرح هذا الموضوع على ضوء النشاط الفدائي المتزايد في قطاع غزة، لأن مصدر هذا النشاط «يأتي من مصر. اضافة إلى الأنباء التي تتحدث عن فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في العريش» (**المصدر نفسه**). وذكر مراسل اذاعة اسرائيل أن، المندوبين الاسرائيليين، في اللجنة، أعربوا عن

ارتياحهم ورضاهم عن الاهتمام والاستعداد اللذين يبديهما المصريون، وأن الوفد عاد من القاهرة حاملاً معه اتفاقاً يحدد إطار تشكيل القوة متعددة الجنسية: «وستتشكل القوة [وفق هذا الاتفاق] من ثلاث الاف جندي وستضم وحدات برية وبحرية وجوية» (**المصدر نفسه**، ص٧)

لقاءات مصرية اسرائيلية مشتركة وفي اطار تطبيع العلاقات المصرية - الاسرائيلية، تنفيذاً لاتفاقيات كامب ديفيد، قام وفد من البرلمان الاسرائيلي بزيارة إلى مصر في النصف الثاني من شهر أيار (مايو) ١٩٨١، حيث التقى مع مجلس الشعب المصري، وطرحت مواضيع «إيجابية تتعلق بالعلاقات بين البلدين، وبمستقبل مباحثات الحكم الذاتي، وبالوضع في لبنان وبالخطر السوفياتي في المنطقة» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٥١، ٢٧ و٢٨/٥/١٩٨١، ص١٢). وألقى البروفسور موشي أرنس، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، محاضرة مطولة أمام مجلس الشعب المصري، استعرض فيها التطورات الجارية في المنطقة، وطلب من مصر أن تعطي اسرائيل تسهيلات من أجل «استعمال القواعد العسكرية في سيناء، كما طلب بحث امكانية عدم اخلاء المستوطنات في مشارف رفح، وذلك في اطار حل يمكن بموجبه تبادل استعمال الأراضي بين مصر واسرائيل» (**المصدر نفسه**).

شارون في مصر أما الوزير اريئيل شارون الذي عبر قناة السويس، في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، على رأس فرقة مدرعة، فقد عبرها هذه المرة، بدعوة من الرئيس السادات الذي رحب به، أمام وزرائه بالقول «لدينا المياه والأرض، والمزارعون المصريون الممتازون، ولدينا شارون. وبذلك يمكن أن نبدأ العمل فوراً في اطار واسع وسريع» (**معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١). ووضع السادات طائرة خاصة تحت تصرف الوزير شارون للقيام برحلة جوية فوق المناطق القريبة من الصحراء الغربية في مصر العليا، وذلك «لفحص امكانية تنفيذ مشاريع مشتركة، اسرائيلية - مصرية» (**المصدر نفسه**)

وعقد شارون، لدى عودته إلى اسرائيل مؤتمراً صحافياً، تحدث فيه عن نتائج زيارته لمصر، وذكر أنه تم الاتفاق على تنفيذ مشاريع زراعية عديدة تنفذ بمشاركة الدولتين، ومنها «اقامة مزرعة تبلغ مساحتها ٥٠ ألف دونم بالقرب من القاهرة لتربية الأبقار والدواجن، ومشروع لانتاج البندورة في منطقة الاسكندرية كما ستقدم اسرائيل مساعدة فنية في مجال زراعة القطن» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٥٠، ٢٦ و٢٧/٥/١٩٨١، ص٦) ورفض شارون الادلاء بأية تفاصيل عن محادثاته مع الرئيس السادات، لكنه أعرب عن اعتقاده «بعدم وجود مصلحة لمصر في خوض حرب ضد اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ص٧) وأضاف شارون أن قرار الرئيس السادات القاضي باختيار طريق السلام هو قرار صادق، وأن السادات يسعى لتطوير بلاده وانتاج الأغذية لسكانها ويعتقد الوزير شارون أن مصر تواجه، حالياً، «مشكلات داخلية صعبة»، لكنه لم يحدد طبيعة هذه المشكلات الصعبة ويذكر، في هذا السياق، أن شارون أجرى مباحثاته الرسمية، في مصر، على مرحلتين، وقد شاركه في المرحلة الأولى منها إلى جانب الرئيس السادات، بعض الوزراء المصريين، أما المرحلة الثانية من تلك المباحثات، فقد اقتصرت على اجتماع مغلق عقد بين شارون والسادات فقط، ولم يعرف شيء عن مضمون هذا الاجتماع. لكن شارون أكد أن «مضمون المباحثات سيقدم إلى رئيس الحكومة، مناحيم بيغن، قبل كل شيء» (**معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١).

فان دركلاو يزور اسرائيل

قام كريستوفر فان دركلاو، رئيس المجلس الوزاري للسوق الأوروبية المشتركة، في اطار زيارته الاستطلاعية للمنطقة بزيارة إلى اسرائيل يوم ١٠ أيار (مايو)، وعقد لقاءات مع كبار المسؤولين الاسرائيليين وتأتي زيارة دركلاو بناء على تكليف من مجلس وزراء السوق الذي عقد مؤخراً جلسة له، في هولندا، لبحث استكمال المبادرة الأوروبية بشأن الشرق الأوسط والأزمة الأخيرة بين سوريا واسرائيل

ولدى استقبال اسحاق شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي، للمبعوث الأوروبي، أعرب له عن «فرحته» بقدوم صديق قديم من دولة صديقة. ومع ذلك، لم يخف شامير، أمام ضيفه، موقف اسرائيل، عندما قال له «نحن نرفض قرارات

البندقية، وكذلك قرارات اللوكسمبورغ ونعتقد أن تلك المبادىء لا تخدم السلام في المنطقة. بل هي تتعارض معه وتهدد أمن اسرائيل» (و. إ. إ.، العدد ٢٢٣٦، ١٠، ١١/٥/١٩٨١، ص٩).

وأشار مراسل الاذاعة الاسرائيلية إلى أن الردود التي سوف يسمعها فان دركلاو، من المسؤولين لن تكون مختلفة عن تلك التي سمعها سلفه غاستون تورن «فإسرائيل لم تغير موقفها من المبادرة الأوروبية التي قد تدمر حسب اعتقاد اسرائيل عملية كامب ديفيد» (المصدر نفسه، ص١١).

أما بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، فقد كان لدى لقائه مع رئيس مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة، أكثر وضوحاً في مواقفه؛ فقد هاجم المبادرة الأوروبية بشدة، وقال للمبعوث الأوروبي، أثناء لقائهما، «لا يسعكم أن تطلبوا منا قبول مقرراتكم المتعلقة بشؤون أمننا في الوقت الذي لم تنبس أي دولة أوروبية ببنت شفه ضد المجزرة التي ارتكبت بحق شعب لبنان بكامله في لبنان» (المصدر نفسه، العدد ٢٢٣٨، ١٢و ١٣/٥/١٨٩١، ص ١٤) وأدان بيغن اللقاء الذي جرى بين در كلاو وياسر عرفات في وقت سابق، وقال له: «لقد صافحت اليد الملطخة بدم الأطفال الاسرائيليين» (المصدر نفسه). ووقف بيغن بعد خروجه من الاجتماع، يرد على أسئلة الصحافيين، بينما غادر دركلاو مكان الاجتماع «متجهم الوجه، ولم يرد على أية اسئلة» (المصدر نفسه)

محمد عبدالرحمن

وثائق

١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١

المنظمة الصهيونية العالمية
قسم الاستيطان

الاستيطان في «يهودا» و«السامرة»
الاستراتيجية والسياسة والخطط

بقلم: متتياهو دروبلس
رئيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية
القدس، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠

الحالة الراهنة للمستوطنات في «يهودا» و«السامرة»

هناك ٤٤ مستوطنة تم انشاؤها حتى الآن، أو هي قيد الانشاء، في «يهودا» و«السامرة» ٢١ مستوطنة كوميونية، ١٢ مستوطنة مدينية، ٣ موشافات، ٣ كيبوتسات، ٢ قرى صناعية، ومركز منطقة واحد، ومركز صناعي واحد. وبين هذه المستوطنات ٣٥ مستوطنة تم انجازها، أو هي قيد التأسيس، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أي منذ سنة ١٩٧٧ [انظر القائمة الملحقة بمستوطنات «يهودا» و«السامرة»]. ويبلغ عدد السكان اليهود في هذه المناطق الآن زهاء عشرة آلاف نسمة.

إن غالبية مستوطنات «يهودا» و«السامرة» هي من طراز القرى الكوميونية. وهذا النوع من المستوطنات شكل جديد نسبياً من أشكال الاستيطان. ومثل هذه المستوطنة مصممة لكي تستوعب ٢٠٠ أسرة، وذلك لاتاحة المجال لنمو صيغة مكثفة ومنتجة من صيغ الحياة الكوميونية، في ظل مجتمع ريفي مقفل مؤهل لتوليد نوعية من الحياة والخدمات ذات مستوى أرقى من تلك التي تفرزها، في العادة، المجتمعات المدينية الكبيرة والمفتوحة، على الصعيد الاقتصادي نفسه. ففي مثل هذا الطراز من المجتمع الأصغر والمقفل، تتوفر الفرصة للتعاون المتبادل، كما يتهيأ المجال لاتخاذ قرارات ذات طبيعة مبدئية تستلزم، حتماً، بذل جهود أعظم، في سبيل الحفاظ على الطبيعة المحددة للمستوطنة. فجميع أعضاء المستوطنة الكوميونية هم أعضاء في جمعية تعاونية مشتركة. ولكي يتمكن عضو جديد من الانضمام إلى الجمعية، عليه أن يخضع لاجراءات الاستيعاب المسلّم بها، التي تستوجبها المستوطنات الزراعية، وعليه، كذلك، أن ينال موافقة لجنة الاستيعاب التي تتألف من ممثلي قسم الاستيطان والمستوطنة التي [تعمل حسب] التنظيمات التي ترسمها

الجمعية، وبما يتمشى وطبيعة الحركة الاستيطانية المؤسسة؛ هذا من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من التوافق بين الأعضاء، وهو الشرط المسبق لتشغيل وادارة مستوطنة صغيرة بطريقة صحيحة. وتتولى الجمعية جميع الخدمات البلدية (رعاية الحدائق، الطرق، النفايات، المياه، الخ...) والخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الاعانات، الخ...)؛ وكذلك النشاطات الثقافية والاجتماعية والترفيهية، كما تساعد الأعضاء في الحقل الانتاجي - الاقتصادي (التمويل والتسويق)، وتحافظ على طبيعة المستوطنة، وتمثلها في التعامل مع العناصر الخارجية.

ويساعد قسم الاستيطان [في الاتحاد الصهيوني العالمي] في تمويل الاستثمارات العامة واقامة البنية التحتية في المستوطنات الكوميونية. وتأخذ هذه المساعدة شكل قرض طويل الأجل، مثلما هو الحال في التعامل مع المستوطنات الزراعية، من حيث الأحكام والشروط والاجراءات. أما النشاط الانتاجي في المستوطنة فيتولاه أعضاؤها، أو اتحادات يقيمها الأعضاء، مع بقاء المسؤولية ملقاة على كواهل الأعضاء. ويساعد قسم الاستيطان في تمويل الاستثمارات المطلوبة في المنشآت الانتاجية التي يقيمها الأعضاء أو الجمعية، وذلك وفق الاصول والأنظمة المتبعة مع المستوطنات. وهذه المساعدة من جانب قسم الاستيطان لا تقدَّم إلا للمقيمين الدائمين في المستوطنة، العاملين في منشأة معينة، كما لا تقدم إلا بعد قيام خبراء قسم الاستيطان بدرس وتأكيد الجدوى الاقتصادية للمنشأة.

أما القرى الريفية فيساعدها قسم الاستيطان في إنشاء وسائل الانتاج الخاصة بها، مع الحرص على التقليل بسرعة من حاجة المستوطنين لقطع مسافات بعيدة والتنقل الكثير طلباً لمستلزمات الحياة. وهو أمر غير مرغوب فيه من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية كافة.

وينبغي أن نسجل في هذا المقام؛ أنه على الرغم من كون الموارد المستثمرة في وسائل الانتاج ضئيلة نسبياً، فلقد تدبر المستوطنون أمرهم ببناء حياة كريمة: فالوضع الاجتماعي في معظم المستوطنات ممتاز، يغمره السرور والدفء، ويحفل بأنشطة ثقافية واجتماعية عارمة. وبناء على هذا فإن معظم المستوطنات المقامة في «يهودا» و«السامرة» تتمتع بأساس مكين، وتؤدي عملها على نحو سليم طبعاً. لا بد أن نتجاوز مشقات كثيرة في البدء، إنما إذا قورن الحال بالوضع في مناطق اخرى، يتبين أن هذه المستوطنات تمكنت من شق طريقها نحو الانجاز الصحيح، في غضون فترة زمنية قصيرة، وبمتطلبات استثمارية صغيرة نسبياً. لقد كان علينا عند البدايات أن نوفر الماء للمستوطنات بواسطة السيارات الناقلة وحدها، أما الآن فإن الغالبية الساحقة من المستوطنات أصبحت موصولة بشبكات المياه. وجرت أعمال حفر بحثاً عن الماء في العديد من المستوطنات، مثل كدوميم وتسيلوح. لقد أُرسي الأساس السليم للبنية التحتية، وعما قريب سوف تغدو جميع مستوطنات «السامرة» مربوطة بشبكة الكهرباء القطرية. وفي كثير من المستوطنات تقام وحدات سكنية دائمة، انسجاماً مع طريقة «إبنِ لنفسك منزلاً». وإننا سوف نقدم ها هنا لوحة مفصلة للوضع في أربع من المستوطنات الكوميونية التي اقيمت في «السامرة»، كعيّنة تمثيلية للوضع في سائر المستوطنات المشابهة.

١ - عفرا هي أول مستوطنة يهودية أنشئت في «السامرة»، وكان ذلك قبل خمسة أعوام، واقيمت على تلة عالية قريباً من مدينة عفرا القديمة، وعند السفح، تمتد الطريق المؤدية إلى أرض هاميردافيم (المنطقة التي تتعقب فيها قوات جيش الدفاع الاسرائيلي «المخربين») وإلى وادي الأردن وبالقرب من الطريق الجبلية على امتداد الحد الجنوبي «للسامرة».

تعيش في هذه المستوطنة اثنتان وسبعون اسرة حالياً، لديها ثلاثمئة طفل، ويصل العدد الاجمالي للسكان إلى خمسمئة نسمة. وأما الحياة الاجتماعية والثقافية، والخدمات العامة، والصيانة، والنشاط الاقتصادي، كل ذلك، فيدار بطريقة مشتركة من قبل المستوطنة. ولقد تم إنشاء ٧٢ وحدة سكنية مؤقتة حتى الآن، وفي الطريق عشر وحدات سكنية اخرى سينتهي العمل منها هذا العام. أضف إلى ذلك خمسين وحدة سكنية دائمة شارفت على الانتهاء، بحيث سوف

تقيم ثمانون عائلة في عفرا مع نهاية هذه السنة إن زهاء ٨٠ بالمئة من المقيمين في عفرا يكسبون رزقهم من العمل في المستوطنة، أما الآخرون فيعتمدون في معيشتهم على العمل في الجوار.

توجد في عفرا ثلاثة مصانع صلب للفولاذ، وثلاث ورش للنجارة، ومطبعة، ومعسلة. كما أنشيء في المستوطنة مكتب لخدمات الكمبيوتر يعمل فيه ١٨ مبرمجاً ومصمماً يقيمون في المستوطنة نفسها. وبالاضافة إلى ذلك، هناك مدرسة ميدانية تستخدم خمسة عشر من السكان، وكلية للدراسات اليهودية، وبيت للشباب، وكذلك مكاتب للمحاسبة والترجمة يتعامل معها زبائن من القدس، ومكتب لمسح الأراضي. ولقد تولى قسم الاستيطان زراعة ٩٠ دونماً للمستوطنة مزروعة بالكرز والخوخ والمشمش، ومن المقرر هذا العام توسيع المنطقة المزروعة إلى ١٥٠ - ٢٠٠ دونم كما تم إنشاء أبنية المنطقة الصناعية هذا العام على مساحة ٢،١٠٠ كيلومتر مربع، والغاية هي توسيع هذه المنطقة بغية تجميع المشروعات القائمة والموزعة حاليا على عدة مبسات مؤقتة كما أن التصميمات جاهزة لإنشاء أربع حظائر للدجاج في المستوطنة

٢ - **بيت إيل** تقع هذه المستوطنة بالقرب من بيت ايل التوراتية، بمحاذاة قاعدة عسكرية، إلى اليمين من طريق رام الله - نابلس، وعلى بعد حوالي كيلومترين إلى الشمال من مفترق الطرق المؤدي إلى عفرا، وعلى بعد حوالي ٢٠ كلم شمال القدس

لقد وضع السكان أيديهم على المكان منذ نحو عامين ونصف العام، أي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧. تعيش في المستوطنات ٦٥ أسرة لديها ١٧٠ طفلاً، ويناهز مجموع المقيمين الثلاثمئة شخص. ولقد اقيمت ٧٤ وحدة سكنية، وتم إقرار إنشاء ٥٠ وحدة سكنية دائمة، وبدأ العمل فعلاً في إرساء دعائم الهيكل السفلي. هناك مخزن كبير للسمانة، ومستوصف صحي، وطبيب، وعيادة لرعاية الأطفال ستفتح أبوابها قريباً وتوجد أيضاً مكتبة للصغار وللكبار، وناد للشبيبة، وناد آخر لحركة الشبيبة بنا - عكيفا، ونشاط مركز للدراسات الثقافية والتوراتية.

يكسب السكان رزقهم من العمل في المستوطنة ومنطقتها، لكن بعضهم يعمل خارج المنطقة. كما جرى إنشاء معمل للدمى يستخدم ثلاثة مقيمين، ومنشأة لستحضرات التجميل. أما قسم الاستيطان فلقد أنشأ في بيت إيل مبنى للعمل الصناعي يمتد على مساحة ٦٦٠ متراً مربعاً ونيّف، سيضم بين ثلاثة وستة معامل. وبعد أن تمت الموافقة فعلاً، سيبدأ العمل قريباً بانشاء محطة بنزين مع مطعم للوجبات الخفيفة وتسهيلات اخرى. هذا ولا يزال على جدول الأعمال النظر في إقامة مشروعات اقتصادية جديدة في بيت إيل خلال السنة المالية المقبلة.

٣ - **كيدوميم** أنشئت منذ أربعة أعوام ونصف العام، وتقع إلى جانب قرية قدوم، على بعد نحو سبعة كيلومترات إلى الغرب من نابلس. وتعيش فيها ١٢٠ اسرة لديها ٣٦٠ طفلاً، إلى جانب ١٠ عازبين و٦٠ من تلامذة المدرسة الدينية، بحيث يصل مجموع السكان إلى زهاء ٧٠٠ نسمة واقيمت حتى الآن ١٣٠ وحدة سكنية، إلى جانب ١٠ بيوت نقالة تم ان أعمال التأسيس لاقامة المساكن الدائمة، تطبيقاً لشعار «إبن لنفسك منزلاً» ما تزال جارية على قدم وساق وبين المنشآت التي فرع العمل منها حتى الآن كنيس، وقاعة طعام مركزية مع مطبخ، ودار للحضانة، ومكاتب إدارية، ومدرسة تضم تسعة صفوف، ومبنى المدرسة الدينية، وعيادة صحية، ومبنى معدّ ليكون مخزناً كبيراً للسمانة، وثمانية محلات لحوانيت مختلفة لخدمة شتى الاحتياجات اليومية

يعمل ٦٠ بالمئة من السكان في المستوطنة نفسها بما يوفر لهم حياة كريمة. كما انتهى تأسيس بيتين للحضانة، وثلاث حظائر للدجاج، ومصنع للفولاذ، ومعمل لمبيدات الحشرات، وورشة خياطة لثياب الأطفال، ومكتب للمحاسبة، وورشة للآلات الناسخة، ومعمل للورق (بالاشتراك مع مواطن ياباني نصير لاسرائيل)، وورشة للتجارة، ومصنع للدهان وتستخدم «كلية أرض - اسرائيل» ستاً من العائلات، وتقدم دراسات حول منطقة «يهوداء» و«السامرة» خاصة، وحول أرض - اسرائيل عامة.

٤ - **ايلون موريه**: في كانون الثاني (يناير)

١٩٨٠ قامت هذه المستوطنة في موقعها الحالي على «الجبل الكبير»، على بعد زهاء ٤ كلم من نابلس شرقاً. هناك ٣٥ اسرة تقيم في المستوطنة حالياً، لديها ١٣٠ طفلاً، بالاضافة إلى ستة عازبين، فيكون مجموع السكان ٢٠٠ نسمة تقريباً، وتم حتى الآن إنشاء ٤١ وحدة سكنية، بالاضافة إلى سبعة مبانٍ عامة هي: كنيس، وروضة للاطفال (فيها صفّان)، وحضانة (تتألف من ثلاث غرف)، ومدرسة (أربعة صفوف)، وعيادة صحية، ومكاتب إدارية ومخزن كبير للسمانة. كما تم تعبيد طريق عريضة إلى المستوطنة، وتعبيد الطريق الاخرى التي تمر بقرية دير الحطب.

وينشىء قسم الاستيطان في الوقت الحاضر مجمعاً صناعياً على «الجبل الكبير» يمتد على مساحة تزيد على ١٢٠٠ متراً مربعاً. ومن المقرر أن يحتوي المجمع على ورشة لصناعة الأقفال، بالاضافة إلى منشآت اخرى (بينها على سبيل المثال مصنع لمبيدات الحشرات). وهناك خطة جاهزة لانشاء مجمع صناعي آخر. وتتولى المستوطنة إدارة الشؤون المتعلقة بالنواحي التعليمية والثقافية، من خلال الروضة والحضانة والمدرسة، بالاضافة إلى نادٍ للشبيبة. ومن المقرر استيعاب أعداد إضافية من المستوطنين للاقامة في ايلون موريه في العام المقبل بحيث يصل عدد العائلات إلى أربعين تقريباً.

استراتيجية الاستيطان في «يهودا» و«السامرة»

نحن الآن في مواجهة جبهة شرقية رافضة وواسعة، تضم سوريا والعراق وايران والعربية السعودية. هذه البلدان التي تجد في متناول أيديها قدراً من الموارد الهائلة، يوحّد بينها العداء لاسرائيل، وتشكل تهديداً مستمراً لحدودنا الشرقية. ولقد تعلمنا من الحروب السابقة دروساً تفتح أعيننا على وجوب أن تكون حدودنا أبعد ما تكون عن مراكزنا الاقتصادية والصناعية ومدننا الكثيفة السكان على السهل الساحلي، وذلك لكي نوفر لأنفسنا مجالاً مناسباً للتنفس، بغية تعبئة قواتنا العسكرية الاحتياطية التي لا مفر من الاعتماد عليها، نظراً للتفوق العددي البارز الذي تتمتع به الجيوش العربية. وبناء عليه، فإن وجود مسافة كبيرة بين حدودنا الشرقية مع الاردن وبين مراكزنا السكانية، يقدم إسهاماً عظيماً في توفير الأمن لكل دولة اسرائيل.

على أن الوجود العسكري وحده، من الاردن، لا يكفي لتأمين هذه المنطقة الحساسة فالوجود المدني للمستوطنات اليهودية أمر حيوي لأمن الدولة، باعتبار أن جميع المستوطنات المقامة في «يهودا» و«السامرة» ذات مواقع حاكمة فوق الروابي والتلال العالية، وتشرف على محاور مهمة ذات طبيعة من غير اليسير على الدروع أو سواها من العربات أن تسلكها أو تتنقل فيها. وينبغي أن نلاحظ في ضوء الدروس المستقاة من الحرب الأخيرة، أن جميع الاجراءات اللازمة قد اتخذت لتمكين مستوطني المناطق [المحتلة] من الدفاع عن أنفسهم، إزاء احتمال تعرضهم لهجوم مباغت. ويتبين من هذا أنه ليس فقط لن يكون ضرورياً إجلاء المستوطنين في حالة نشوب حرب، بل إن هذه السلسلة الكثيفة من الحلقات الاستيطانية المرشوشة على قمم الهضاب والتلال سوف تكون سداً منيعاً أمام هجمات الجبهة الشرقية المتحدة التي تهدد اسرائيل الآن، أو على الاقل أن تتصدى لها ريثما تتحقق تعبئة قوى الاحتياط وتصبح جاهزة للقتال. كما يعطي هذا الحاجز من المستوطنات شعوراً أقوى بالأمن لمستوطنات وادي الاردن، التي تشكل خطنا الدفاعي الأول شرقاً، ويعطيها الحماية من احتمال تعرضها لخطر الضغط عليها من جانبيها معاً: الشرقي، وكذلك الغربي من جانب السكان «المعادين».

لكن علينا، في ضوء المفاوضات الدائرة حالياً حول مستقبل «يهودا» و«السامرة»، أن نخوض سباقاً مع الزمن. ففي خلال هذه الحقبة، سوف تكون الحقائق والوقائع التي نخلقها على الأرض في هذه المناطق [المحتلة]، صاحبة القرار الرئيسي، أكثر من أية اعتبارات اخرى. لذا، فإن هذا هو الوقت الملائم والضروري لكي نشنّ حملة شاملة من الاستيطان الكثيف، بكل الزخم الممكن، وخصوصاً في أعالي تلال «يهودا» و«السامرة» ذات الطبيعة الوعرة والتي تشرف على وادي الاردن شرقاً وعلى السهل الساحلي غرباً.

لذا فإنه لمن الأهمية بمكان عظيم أن نؤكد اليوم، وبالأعمال أكثر من الأقوال، أن الحكم

الذاتي لا ولن يُطبق على المناطق [المحتلة]، بل على سكانها العرب فقط لا غير. وهذا يجد ترجمته الحقيقية في الوقائع التي نخلقها على الأرض. وبناءً عليه، لا بد من وضع اليد فوراً على كل الأراضي المملوكة للدولة، وعلى كل الأراضي غير المزروعة في «يهودا» و«السامرة»، بحيث نستوطن جميع البقاع الواقعة بين و/حول المراكز السكانية [العربية]، وذلك بهدف التقليل ما أمكن من خطر ولادة دولة عربية إضافية في هذه المناطق مستقبلاً. فطالما أن المستوطنات اليهودية سوف تقطع أوصال هذه المناطق، ستجد الأقلية السكانية [يقصد السكان العرب في الضفة الغربية] صعوبة كبيرة في اقامة أي كيان إقليمي أو سياسي مترابط.

لا ينبغي أن نترك ظلاً من الشك في عزمنا على الاحتفاظ بالمناطق [المحتلة] إلى الأبد. وإلا فإن الأقلية السكانية سوف تتحرك نحو حالة من الاضطراب المتنامي يؤدي بها في النتيجة إلى بذل جهود متواترة لانشاء دولة عربية جديدة في هذه المناطق وأن الطريقة الفضلى، بل الوحيدة، لازالة أي شك في تصميمنا على التمسك إلى الأبد بـ«يهودا» و«السامرة»، هي في تسريع وتيرة الاستيطان وزيادة زخمه في هذه المناطق.

وسيكون الاستيطان الرئيسي في «يهودا» و«السامرة»، في الأراضي المملوكة للدولة، وفي الأراضي القاحلة وغير المزروعة التي لا يملكها أحد، ولن يكون من شأن هذا الاستيطان طرد الناس الموجودة على أرضها، كما أن مثل هذه السياسة تخلق إمكانية معقولة لتعايش سلمي. وأكثر من ذلك، فإن التجاور المعيشي بين اليهود والعرب، جنباً إلى جنب لمدة زمنية طويلة، يقدم الفرصة الوحيدة لتنمية علاقات من حسن الجوار، وذلك مع مرور الزمن، وتزايد الفهم المتبادل والخلق الضروري لمصالح مشتركة. وتقول لنا تجارب التاريخ ان الصلات الشخصية والعلاقات الوثيقة بين الناس المتخاصمين تسهم عادة في خلق حالة من السلم الواقعي، أكثر مما تفعله الاتفاقيات السياسية التي يمهرها الزعماء بتواقيعهم.

سياسة الاستيطان في «يهودا» و«السامرة»

تدل التجربة على وجوب تفادي ترك أية مستوطنة في وضع منعزل في أية منطقة، وذلك لسببين: من ناحية أدنى، بسبب الحاجة للاعتماد على الخدمات المشتركة مع المستوطنات المجاورة؛ ومن ناحية ثانية، بسبب الاعتبار الأمني. ولهذا من الضروري إنشاء مستوطنات إضافية بالقرب من كل مستوطنة موجودة حالياً في «يهودا» و«السامرة»، وذلك لخلق مجموعات أو عناقيد من المستوطنات في مناطق استيطانية متجانسة، ولايجاد الظروف المؤهلة للخدمات المشتركة ووسائل الانتاج المشتركة. وليس من المستبعد أبداً أن يؤدي اتساع ونمو هذه المستوطنات، في بعض الحالات، إلى أن تتخذ القرار الطبيعي بالاتحاد لخلق مستوطنة مدينية واحدة تضم كل مجموعة المستوطنات الكائنة في منطقة معينة.

ولكي يكون نشر المستوطنات على نطاق واسع أمراً ممكناً، ومن أجل بناء مستوطنات تتمتع بمستوى حياتي مرتفع، فإن غالبية المستوطنات التي اقيمت والتي ستقام، ينبغي أن تكون من نمط القرى الريفية – الكوميونية. وسوف يتراوح عدد السكان في كل منها بين ٥٠ و٣٠٠ اسرة في المرحلة الاولى، وسوف تعتمد في معيشتها، أساساً، على الصناعة والسياحة والخدمات، وفي درجة أقل على الزراعة المتطورة، وذلك نظراً لنقص وسائل الانتاج الزراعي في هذه المناطق. وما ترسمه الخطة ويجري به التنفيذ، هو أن تكون الخدمات «المنطقية» في الحقول التعليمية والصحية والثقافية، لكل مجموعة من مجموعات المستوطنات، في احدى المستوطنات المركزية، في المرحلة الاولى. وان التعجيل في توفير هذه الخدمات يسهم في انعاش المستوطنات الجديدة ودعمها.

يسبق إنشاء المستوطنات تأليف مجموعة من المستوطنين المحتملين، وتهيئتهم لمهمة وضع أيديهم على المكان المقصود. وتتولى وحدة الاستيعاب في قسم الاستيطان وضع الاطار اللازم لأنشطة الاستيعاب الاجتماعي بين هؤلاء المستوطنين (الذين يتألفون من المهاجرين الجدد ومن المواطنين القدماء على السواء)، وذلك بالتنسيق الكامل مع مختلف الحركات الاستيطانية. ومن الجدير بالذكر أن هناك امكانية عظيمة للاستيطان في الوقت الحاضر: فهناك سيل

عرم من الطلبات يتقدم بها الناس الراغبون في الاستيطان في «يهودا» و«السامرة»، وهناك عدة آلاف من الاسر سواء في اسرائيل أو في بلدان الشتات، ترغب في الاستيطان في «يهودا» و«السامرة»، إما بانشاء مستوطنات جديدة، أو بالانضمام إلى المستوطنات القائمة.

ومن الضروري أن ننشىء على امتداد السنوات الخمس المقبلة ١٢ - ١٥ مستوطنة قروية ومدينية في «يهودا» و«السامرة» سنوياً، بحيث نضيف إلى المستوطنات القائمة حالياً ٦٠ - ٧٥ مستوطنة جديدة خلال الأعوام الخمسة المقبلة، وبحيث يصل عدد السكان اليهود هناك إلى ١٢٠ - ١٥٠ ألفاً. وهناك تفاصيل أوفى حول هذه الخطة دوّنتها في الكراس الذي قدمته في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٨ إلى الحكومة وإلى اللجنة المشتركة للإستيطان، وكان بعنوان «الخطة الرئيسية لتنمية الاستيطان في يهودا والسامرة للأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٣» والذي قام بنشره قسم الاستيطان القروي التابع «المنظمة الصهيونية العالمية».

قائمة بالمستوطنات التي اقميت أو هي قيد الانجاز في «يهودا و«السامرة»

اسم المستوطنة	نوعها	تاريخ إنشائها	المنطقة/ المجموعة
١ كيدوميم	كوميونة	١٩٧٥	كيدوميم
٢ ايلون غفعون	كوميونة	١٩٧٩	ايلون غفعون
٣ بيت حورون	كوميونة	١٩٧٧	جيفعون
٤ متتياهو	كوميونة	قيد الانجاز	موديعين
٥ ميفوا حورون	موشاف	١٩٧٠	موديعين
٦ حلميش (نيف تزوف)	كوميونة	١٩٧٧	حلميش
٧ سلعيت	قرية صناعية	١٩٧٨	سلعيت
٨ سانور	كوميونة	١٩٧٧	شافيه شومرون
٩ دوتان	كوميونة	قيد الانجاز	ريحان
١٠ شافيه شومرون	كوميونة	١٩٧٧	كرنيه شومرون
١١ كرنيه شومرون (كرنيه شومرون «ب»)	كوميونة	١٩٧٩	كرنيه شومرون
١٢ ياكير (كارنيه شومرون «د»)	كوميونة	قيد الانجاز	كارنيه شومرون
١٣ بيت إيل	كوميونة	١٩٧٧	بيت إيل
١٤ منسبيه يريحو	كوميونة	١٩٧٧	عتسيون
١٥ عفرا	كوميونة	١٩٧٥	بيت إيل
١٦ شيلوح	كوميونة	١٩٧٧	شيلوح
١٧ طابوعاه	كوميونة	١٩٧٨	عتسيون
١٨ تكواع	كوميونة	١٩٧٨	عتسيون
١٩ العازار	قرية صناعية	١٩٧٧	عتسيون
٢٠ كفار عتسيون	كيبوتز	١٩٦٧	عتسيون
٢١ مغدال عوز	كيبوتز	١٩٧٧	عتسيون
٢٢ روش تسوريم	كيبوتز	١٩٧٥	عتسيون
٢٣ كوخاف همشمار	كوميونة (ناحال)	١٩٧٧	بيت إيل
٢٤ ميفوا شيلوح	كوميونة (ناحال)	١٩٧٧	شيلوح

المنطقة/ المجموعة	تاريخ إنشائها	نوعها	اسم المستوطنة
بيت إيل	١٩٧٧	كوميونة (ناحال)	٢٥ ريمونيم
أدوميم	١٩٧٩	كوميونة	٢٦ كفار أدوميم
ريحان	١٩٧٩	موشاف	٢٧ ريحان
حلميش	قيد الانجاز	كوميونة	٢٨ بيت اربيه (ليفوناه)
شافيه شومرون	١٩٧٩	موشاف (ناحال)	٢٩ حوميش (معاليه ناحال)
غفعون	١٩٨٠	كوميونة	٣٠ متسبيه غفعون (الجديدة)
ريحان	١٩٨٠	قرية صناعية	٣١ حينانيت (ريحان «ب»)
(جميع هذه المستوطنات الاحدى والثلاثين يتولاها قسم الاستيطان)			
كرنيه شومرون	١٩٧٧	مدينية	٣٢ كرنيه شومرون
كرنيه شومرون	قيد الانجاز	مدينية (جيش نظامي)	٣٣ كرنيه شومرون «ج»
بيت إيل	١٩٧٧	مدينية	٣٤ بيت إيل «ب»
عتسيون	١٩٦٨	مدينية	٣٥ هار غلبواع
عتسيون	قيد الانجاز	مدينية	٣٦ إفراتا
غفعون	١٩٧٧	مدينية	٣٧ غفعون
أربيل	١٩٧٧	مدينية	٣٨ أربيل (خراس)
حبرون [الخليل]	١٩٦٨	مدينية	٣٩ كريات أربع
أربيل	١٩٧٧	مدينية	٤٠ الكاناه
أدوميم	١٩٧٥	مركز صناعي	٤١ ميشور أدوميم
أدوميم	قيد الانجاز	مدينية	٤٢ معاليه أدوميم
اربيل	قيد الانجاز	مدينية	٤٣ الكاناه «ب»
عتسيون	١٩٧٠	مركز منطقة	٤٤ ايلون شفوت

(جميع هذه المستوطنات المدينية الثلاث عشرة تتولاها وزارة البناء)

المجموع: ٤٤ مستوطنة

ترجمها عن الانكليزية: **محمد النصر**

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

اليوميات الفلسطينيـــة

المجلد الثالث والعشرون

من ١/١/١٩٧٦ إلى ٣٠/٦/١٩٧٦

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو ما يُقال أو يكتب عنها، والصراع العربي-الصهيوني

هاغاناه، اتسل، ليحي

العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة

١٩٣٧-١٩٤٨

تألـــيف

عبدالحفيظ محارب

صَدَر حديثاً عن مركز الأبحاث

اليَوميّات الفلَسطينية

المجلد الثاني والعشرون

من ١/٦/١٩٧٥ إلى ٣١/١٢/١٩٧٥

٧٦٠ صفحة ٦٠ ل.ل.

حزب الإستقلال العَربي في فلَسطين

١٩٣٢ - ١٩٣٣

تأليف

سميح شبيب

١٤٨ صفحة ١٢ ل.ل.

صدرَت الطّبعة الجَديدة من الكُتب التالية

تاريخُ الصهيونيّة، الجزءُ الأول ١٩٦٢ - ١٩١٧

تأليف

صبري جريس

٣٦٨ صفحة ١٥ ل.ل.

يَوميات الحُزنِ العادي

تأليف

محمود درويش

٢٠٨ صفحات ١٢ ل.ل.

القُوات الإسرائيلية المحمولَة جوّاً

تأليف

محمود عزمي

١٧٦ صفحة ٦ ل.ل.

القُوّات المدَرعة الإسرائيلية عبر أربَع حُروب

تأليف

محمود عزمي

٥٢٤ صفحة ١٢ ل.ل.

المُقاطَعة العَربيّة لإسرائيل

تأليف

هاني الهندي

٣٠٨ صفحات ٨ ل.ل.

القِوى السياسيّة في إسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٦٧

تأليف

السيد عليوَهْ حسن

٢٦٠ صفحة ١١ ل.ل.

الإحتلال الإسْرائِيلي للأراضي العربية

دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام

تأليف

د. تيسير النابلسي

٣٤٤ صفحة ١٤ ل.ل.

مَقالات في الدعاية الصهيونيّة وحرب أكتوبر

٦٢ صفحة ٥ ل.ل.

تأليف

محمد علي العويني

والسيد عليوه حسن

وسمير كنعاني

تُرسل طلباتكم من هذه الكتب إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب ١٦٩١، بيروت - لبنان

وترسل القيمة إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي - فرع رأس بيروت، رقم ١٣٣٧

Palestine Affairs

No. 116, July 1981

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor. Bilal El-Hassan

Annual Subscription

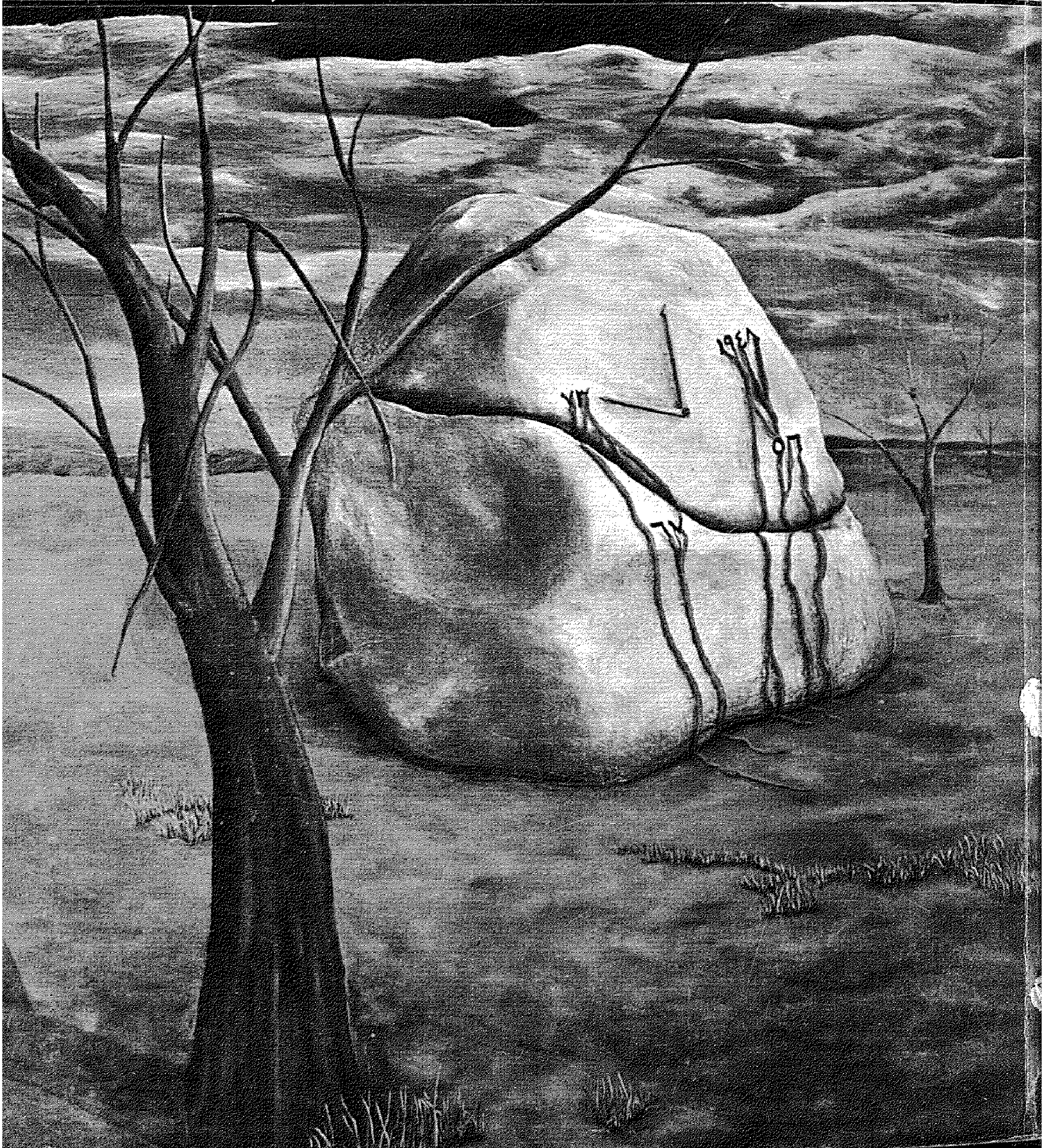
Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).

Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere — L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية

شؤون فلسطينية

١١٧ آب (أغسطس) ١٩٨١



شؤون فلسطينية

١١٧ آب (اغسطس) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان **ضاهر زيدان**

المدير العام صبري جريس * **رئيس التحرير بلال الحسن**

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع (٣٥١٢٦٠)، برقيا مرابحات، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي) ٧٥ ل ل في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم (بريد عادي) ٦٠ ل.ل في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل في جميع الدول غير العربية

الحرب الفلسطينية الاسرائيلية

بلال الحسن

تحتل الغارات الجوية الاسرائيلية المتوالية على جنوب لبنان، والتي بلغت ذروتها بقصف الأحياء المدنية في العاصمة بيروت، مرحلة جديدة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أطلق عليها الاسرائيليون أنفسهم وصف الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية. وهذا الوصف ليس مجازياً على الاطلاق، بل هو تعبير عن حقيقة واقعية. فالعمليات الاسرائيلية استهدفت ضرب الجسور والطرق ومخازن النفط ومقار القيادات الفدائية، ثم تطورت إلى قصف الأحياء السكنية في العاصمة بيروت. وبالمقابل، فإن العمليات الفدائية نجحت في الرد على ذلك كله بعمليات أدت إلى شل الحياة الاقتصادية في المستوطنات الحدودية، وإلى ايقاع عدد من القتلى والجرحى بين سكان تلك المستوطنات. وكما كانت الغارات الاسرائيلية يومية ومستمرة، كانت العمليات الفدائية يومية ومستمرة أيضاً. وقد وصف رئيس الأركان الاسرائيلي نفسه نمو قوة الفدائيين قائلاً: إنهم أصبحوا قادرين على تشكيل «جبهة» ضد اسرائيل، وما نسعى إليه هو منع قيام تلك الجبهة، عن طريق ضرب «البنية» التي تمكنهم من العمل. والاعتراف بنمو قوة الفدائيين هو الذي يدفع القيادة الاسرائيلية لأن تقوم بعمليات هي بمجموعها حرب حقيقية وليست مجرد عمليات للضغط هنا أو هناك. لا بل إنه من الممكن القول، ان ضرب المنشآت الأساسية (الجسور ومخازن النفط)، ثم قصف المدنيين في العاصمة، هو خطوة متقدمة في أي حرب. ويكفي أن نذكر، فقط، أنه، في الحروب العربية الأربع مع اسرائيل، لم تقصف أي عاصمة عربية، كما أنه لم تقصف بالمقابل أي مدينة اسرائيلية. كما يكفي أن نذكر أيضاً ان غارات

الطائرات الأميركية على العاصمة هانوي أثناء الحرب الأميركية ــ الفيتنامية، لم تتم إلا في مراحل الحرب الأخيرة، وعندما حاولت أميركا أن تستعمل كل وسائل ضغطها لعلها تغير مسار الحرب لصالحها.

هذه الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية «الكاملة»، لماذا تنشب الآن، والآن بالذات؟ هل لأن بيغن المتصلب عاد ونجح في الانتخابات الاسرائيلية؟ وهل لأن بيغن المتصلب أقسم للاسرائيليين في مستوطنات الحدود أنه سيقضي على القوة الفدائية التي تشل اقتصاد مستوطناتهم وتدفع بهم للهجرة من جديد إلى مدن الداخل؟ قد تكون هذه هي الأسباب المباشرة، ولكن هناك بالطبع ما هو أعمق من ذلك، وأشد ارتباطاً بالاستراتيجيات المحلية والدولية، وهو ما يمكن أن نوجزه بالأسباب التالية:

١ ــ لقد نمت القوة الذاتية الفلسطينية في السنوات الأخيرة بمستويات تدفع بالقادة الاسرائيليين إلى القلق. وإذا كان يطيب للاسرائيليين أن يتحدثوا عن نمو القوة الذاتية العسكرية للفدائيين فقط، فهم انما يفعلون ذلك للتغطية على نمو عوامل القوة الذاتية الأخرى لدى الفلسطينيين، والتي يزعجهم الاعتراف بها. ومن أبرز هذه العوامل، ذلك التماسك السياسي الملفت للنظر بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي نجح في منع اسرائيل حتى الآن من القيام بأي عملية اختراق، تبعد الجماهير الفلسطينية عن الولاء لمنظمة التحرير، أو توجد قيادة بديلة لها في أوساطهم، يكون وجودها بداية تراجع عن الأهداف المرحلية المعلنة: حق العودة، وحق تقرير المصير، وانشاء دولة فلسطينية مستقلة. يضاف إلى ذلك أن فلسطينيي ١٩٤٨، الذين تظن اسرائيل أنها استوعبتهم ودجنتهم، فاجأوا اسرائيل نفسها، بتحركات وطنية مشهودة، من يوم الأرض، إلى مؤتمر شفاعمرو، تشكل ارهاصات أولية لتحرك سياسي محدد يكون امتداداً وتكميلاً لتحرك الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم، ويمثل اختراقاً لاسرائيل من الداخل، ويحمل في طياته تأثيرات حساسة على مستقبل وضعها الداخلي.

٢ ــ لا يستطيع أحد أن ينكر، أن سياسة كامب ديفيد، قد واجهت فشلاً ذريعاً في جانبها الفلسطيني بالذات. ولم ينشأ هذا الفشل عن الخلاف القائم بين أنور السادات ومناحيم بيغن حول شروط الحكم الذاتي ومواصفاته، بقدر ما نشأ عن فشل كل من مصر واسرائيل في ايجاد فلسطيني واحد يقبل أن يكون طرفاً في المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع. وتدرك اسرائيل تماماً، كما يدرك معها النظام

المصري، أن هذا الموقف الفلسطيني المتماسك، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى وجود منظمة التحرير الفلسطينية، وإلى ثقة الجماهير بها وبقيادتها، وإلى التفافهم حولها بطريقة تتزايد يوماً بعد يوم، بدلاً من أن تخبو وتتناقض بتأثير سياسة الأرهاب والاستيطان المتواصلة.

٣ ـ ان سياسة الادارة الأميركية الجديدة، والتي نقلها الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي إلى زعماء المنطقة، ترمي بثقل الولايات المتحدة، باتجاه التركيز على ما يسمى بخطر الاتحاد السوفياتي، مع دعوة مباشرة لعدم اعطاء الأولوية للقضية الفلسطينية عند بحث هموم المنطقة ومشاغلها. ويمثل هذا الطرح الأميركي أمنية سياسية كبيرة للحاكم الاسرائيلي، يشعر من خلال وجودها، انه قادر على نوع من الحركة ضد الفلسطينيين وضد القضية الفلسطينية.

٤ ـ لقد شكلت أزمة الصواريخ في البقاع، هزيمة سياسية لحكومة بيغن، وتداخل فيها العامل الدولي بصورة جعلت من هزيمة بيغن وسيلة ضغط على مواقع نفوذ الولايات المتحدة. وقد حاول بيغن من جهته أن يعوض هذه الهزيمة بحرب مفتوحة ضد الفدائيين في الجنوب، وحاول ريغان من جهته أن يغطي هذه الهزيمة بالمهمة الديبلوماسية التي يقوم بها مبعوثه فيليب حبيب. وتداخلت تحركات بيغن العسكرية مع تحركات فيليب حبيب السياسية، ليس ضد الفدائيين فحسب، بل ضد لبنان أيضاً. فالمبعوث الأميركي يعمل على جعل اسرائيل طرفاً رسمياً في تقرير أي صيغة مستقبلية للبنان، بينما يرفع بيغن شعار القضاء على الثورة الفلسطينية مترافقاً مع دعوة لعقد معاهدة صلح بين اسرائيل ولبنان، تكون تكميلاً لاتفاقيات كامب ديفيد، وتعويضاً عن الفشل في إقرار الحكم الذاتي الفلسطيني، بحيث يستطيع أن يقول ان سياسته تلاقي نجاحاً ليس مع مصر فقط، بل مع لبنان أيضاً.

والخيط الذي يجمع بين هذه القضايا الأربع كلها، هو هذا الخيط الفلسطيني الذي يقف عقبة أمام نجاح أي بند من هذه البنود، ولذلك فإن تركيز الضغط عليه، لإضعافه أو لحذفه من الخارطة، يشكل ضرورة ملحة، للسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، ولإنجاح مفاوضات الحكم الذاتي، ولفرض هيمنة السياسة الأميركية الجديدة، وأخيراً لجر لبنان إلى نوع جديد من اتفاقيات كامب دُيفيد.

ومن هذا المنظور نستطيع القول، إن الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية هي حرب يخوضها الفلسطينيون نيابة عن العرب جميعاً، ولا يقف معهم فيها سوى المواطن اللبناني الصابر الصامد المعطاء إلى أقصى حدود العطاء.

ومن هذا المنظور نستطيع القول، ان كل تبسيط للحرب الدائرة يركز على أن هجمات اسرائيل انما تتم بسبب هذه العملية أو تلك، وان غياب هذه العمليات سيوقف تحركات اسرائيل، ليس إلا نوعاً من الوهم. فاسرائيل لا تريد ضرب الفدائيين فقط وانما تريد السيطرة على لبنان. واسرائيل لا تقصف بيروت فقط، بل هي أيضاً تقصف بغداد، دون أن تتواجد في بغداد قيادات العمل الفدائي.

إنها الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية، لأن الحرب العربية ـ الاسرائيلية لم تبدأ بعد.

حول نتائج انتخابات الكنيست العاشر
نحو الاستقطاب والتصلب

صبري جريس

جرت في اسرائيل، في ٣٠ حزيران (يونيو) الماضي، الانتخابات العامة للكنيست (البرلمان) العاشر. وأسفرت هذه الانتخابات؛ وهي، كما تدل تسميتها، العاشرة التي تجرى في اسرائيل، منذ اقامتها، عن «تعادل» بين القوتين الرئيسيتين المشاركتين فيها؛ إذ فاز تكتل ليكود، بزعامة مناحيم بيغن، بثمانية وأربعين مقعداً في الكنيست الحالي (من مجموع مئة وعشرين)، مقابل خمسة وأربعين مقعداً في الكنيست السابق (بما في ذلك المقعدين اللذين كانت قد حصلت عليهما قائمة شلومتسيون، برئاسة اريئيل شارون، والتي اتحدت مع ليكود بعد الانتخابات مباشرة)؛ بينما حصل التجمع العمالي (المعراخ) على سبعة وأربعين مقعداً، مقابل اثنين وثلاثين مقعداً في الانتخابات السابقة. كذلك احتفظت قائمة اغودات يسرائيل بالمقاعد الأربعة التي كانت تشغلها في الكنيست السابق. أما المقاعد التي حصلت عليها باقي الأحزاب أو القوائم الانتخابية الأخرى، فقد انخفضت أو بقيت، في احسن الأحوال، على ما كانت عليه سابقاً. فقد انخفضت مقاعد الحزب الديني القومي (المفدال) من اثني عشر مقعداً كانت له في السابق إلى ستة مقاعد حالياً، بينما حصلت قائمة تراث اسرائيل (تامي)، برئاسة الوزير اهرون أبو حتسيره، الذي انشق عن المفدال قبيل الانتخابات، على ثلاثة مقاعد. كذلك انخفض عدد نواب القائمة الشيوعية وحلفائها، وهي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، من خمسة نواب في الكنيست السابق إلى أربعة نواب حالياً. أما قائمة هتحياه (النهضة) الجديدة، التي تضم أعضاء كانوا قد انشقوا عن ليكود/حيروت، احتجاجاً على توقيع معاهدة السلم مع مصر، فقد حصلت على ثلاثة مقاعد. كذلك فازت قائمة التجدد القومي (تيلم)، بزعامة موشي دايان، بمقعدين؛ بينما استطاعت قائمة شينوي (التغيير)، بزعامة امنون روبنشتاين، والتي يمكن اعتبارها بمثابة بقايا القائمة الديمقراطية للتغيير (داش)، بزعامة يغئال يادين، التي تفككت قبيل الانتخابات، الحصول على مقعدين أيضاً (مقابل خمسة عشر مقعداً لداش في الكنيست السابق). كما احتفظت قائمة الحقوق المدنية، بزعامة

شولاميت ألوني، بالمقعد الوحيد الذي كانت تشغله في الكنيست السابق. أما القوائم الخمس الباقية، التي كانت ممثلة في الكنيست السابق؛ وهي الأحرار المستقلون (مقعد واحد)، وبلاتو شارون (مقعد واحد)، وعمال اغودات يسرائيل (مقعد واحد)، والقائمة العربية الموحدة (مقعد واحد)، وشلي التي ضمت زعماء من عرف باسم معسكر السلام الاسرائيلي (مقعدان)، فقد خسرت مقاعدها جميعاً (انظر أيضاً الجدول رقم ١)(١).

وكان قد سبق انتخابات الكنيست العاشر معركة دعاويّة ساخنة بين الكتلتين الكبيرتين، المعراخ والليكود، لم تتوان القوائم الأخرى عن الادلاء بدلوها فيها. كما أن هذه الانتخابات تمت، من حيث المواقف، أو المشكلات التي كانت موضوع المعركة الانتخابية، أو القوى التي شاركت فيها، على أرضية التطورات التي تتفاعل داخل الكيان الصهيوني منذ حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، على الأقل، وبما طرأ عليها من مسارات جديدة، بعضها لم يكن متوقعاً، منذ استلم الليكود السلطة اثر فوزه في انتخابات الكنيست التاسع، في ايار (مايو) ١٩٧٧، ثم توقيع معاهدة السلم المصرية ـ الاسرائيلية في اذار (مارس) ١٩٧٩.

ويمكن القول، من خلال نظرة سريعة إلى نتائج الانتخابات الأخيرة، ومقارنتها بسابقاتها، أن هنالك ظاهرتين بارزتين تميزانها: الظاهرة الأولى هي الاتجاه نحو الاستقطاب الذي يتمثل في بروز القوى السياسية؛ ونتيجتها، كما يبدو، تبلور قوتين سياسيتين رئيسيتين كبيرتين في اسرائيل، هما الليكود والمعراخ، واختفاء الأحزاب أو القوى السياسية الصغيرة أو المتوسطة الحجم، تدريجياً، أو على الأقل تحجيمها وتقليص نفوذها. أما الظاهرة الثانية، فهي الاتجاه نحو التطرف في مواقف الناخبين الاسرائيليين بعامة، كما يستدل بوضوح من التأييد المتزايد الذي تحظى به القوائم الانتخابية ذات النهج المتصلب؛ ومن ثم سيطرة المواقف المتصلبة، على وجه العموم، مقابل انحسار نفوذ من يعرفون بأنهم معتدلون. وكما أن لكل من هاتين الظاهرتين اسبابها ودوافعها الناجمة عن تطورات مختلفة ومسارات متشعبة، جذور بعضها عميقة بعيدة، فإن لكلٍّ منهما، أيضاً، تأثيرها على نظام الحكم في اسرائيل؛ ومن ثم على مواقفه السياسية، داخلية كانت أم خارجية، بمختلف ابعادها.

انتخابات عند الضرورة

جرت انتخابات الكنيست العاشر في موعد مبكر عن ذلك المقرر لاجرائها وفق القانون؛ إذ ينبغي أن «تجري الانتخابات للكنيست في ثالث يوم ثلاثاء من شهر حشفان [وهو الشهر الثاني في السنة العبرية، ويقع عادة خلال شهري تشرين الأول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) من السنة الميلادية] من السنة التي تنتهي فيها خدمة الكنيست السابق [ومدة خدمة الكنيست هي أربع سنوات من تاريخ انتخابه]؛ غير أنه إذا كانت السنة [العبرية] السابقة لها سنة كبيسة [حيث يضاف إليها شهر ثالث عشر، هو آذار الثاني]، فتجرى الانتخابات في أول يوم ثلاثاء من ذلك الشهر [حشفان]»(٢) ووفقاً لهذه التعليمات، وهي ذات مفعول دستوري، كان من المفترض أن تجرى هذه

الانتخابات ليس في التاريخ الذي تمت فيه، أي في ٣٠ حزيران (يونيو) الماضي، بل في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. إلا أن القانون نفسه، الذي يحدد تاريخ عقد الانتخابات على هذا الشكل، يخول أيضاً الكنيست صلاحية حل نفسه قبل انتهاء مدة خدمته، عن طريق إقرار قانون لهذا الغرض، بأكثرية تزيد على نصف عدد أعضاء الكنيست، شريطة أن يتضمن مثل هذا القانون، حكماً، موعد انتخابات الكنيست التالي(٣). وهذا ما حدث في هذه الحالة؛ إذ بعد أن راح عقد حكومة بيغن ينفرط تدريجياً، مع استقالة عدد من الشخصيات وممثلي الكتل المختلفة منها، واحداً بعد الآخر، وبعد أن اتضح أنّ الحكومة قد تفقد الأكثرية البرلمانية التي تؤيدها، سارع رئيسها، قبل أن تتمكن المعارضة من تمرير مشروع لنزع الثقة بها، إلى الإعلان عن موافقته على عقد انتخابات مبكرة. وتم، بعد ذلك، الاتفاق بين الكتل الرئيسية على اجراء الانتخابات في الموعد الذي جرت فيه، وصدر قانون خاص بذلك.

وليست هذه، على كل حال، هي المرة الأولى التي تجرى فيها الانتخابات العامة في اسرائيل في غير موعدها الرسمي؛ فعدا عن انتخابات كل من الكنيست الرابع (١٩٥٩) والسادس (١٩٦٥) والسابع (١٩٦٩)، جرت كافة الانتخابات العامة الأخرى، عملياً، في غير ذلك الموعد. فانتخابات الكنيست الثاني جرت سنة ١٩٥١، أي قبل موعدها بسنتين؛ وذلك نتيجةً لخلاف بين الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي، والتي كان على رأسها مباي والمتدينون، حول التعليم الديني في معسكرات المهاجرين الجدد الذين وفدوا إلى اسرائيل باعداد كبيرة في مطلع الخمسينات، وقد أدى هذا الخلاف إلى سقوط الحكومة وعقد انتخابات مبكرة(٤). كذلك تم تقديم موعد انتخابات الكنيست الثالث (١٩٥٥) بضعة أشهر، نتيجةً لخلاف لم يكن معلناً آنذاك داخل الحزب الحاكم مباي(٥)؛ وقد نجم هذا الخلاف عما عرف فيما بعد باسم «فضيحة لافون»(٦)، وعن إصرار دافيد بن-غوريون على إقصاء زميله في الحزب، موشي شاريت، عن رئاسة الحكومة، بعد عودته للانضمام إليها، إثر إنتهاء فترة «اعتزاله» العمل السياسي التي كانت قد بدأت في أواخر سنة ١٩٥٣. وكانت «فضيحة لافون» نفسها التي ثارت بشكل عنيف وعلني في مطلع الستينات، على ما تبعها من لجان تحقيق حكومية وبرلمانية واتهامات متبادلة وإثارة للضغائن، هي السبب في سقوط الحكومة وحل الكنيست الرابع، واجراء انتخابات الكنيست الخامس سنة ١٩٦١، أي قبل الموعد المقرر لذلك بسنتين(٧). كذلك أدت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ إلى تأجيل إجراء انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣) من الموعد المقرر لإجرائها أساساً، ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، إلى اليوم الأخير من تلك السنة. أما موعد انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧)، فقد تم تقديمه نحو نصف سنة، بعد تضعضع مركز حكومة رابين العمالية، إثر تورط رئيسها وزوجته بارتكاب مخالفة لانظمة الطوارىء الخاصة بمراقبة العملة الأجنبية؛ وقد تمثلت هذه المخالفة باحتفاظهما بنحو عشرين ألف دولار في حساب خاص بهما في احد البنوك الأميركية والامتناع عن تحويله إلى أحد البنوك الاسرائيلية، خلافاً لتلك الأنظمة(٨) (التي قامت حكومة الليكود بتعديلها بصورة جذرية، على كل حال، بعد استلامها السلطة).

وعموماً، يمكن القول ان النظام الاسرائيلي يلجأ إلى إجراء انتخابات جديدة، في الحالات التي تفقد فيها الحكومة قدرتها على الأداء، أو تتأزم الأوضاع السياسية، ويصبح من الصعب الحسم دون العودة إلى الناخبين. أما موعد أية انتخابات جديدة، طارئة، فيحدد وفق ما يتفق عليه، ويقرره، أكثر من نصف أعضاء الكنيست.

نظام القوائم الانتخابية

لعل أحد العوامل الرئيسية الكامنة وراء التقلبات في مواعيد الانتخابات في اسرائيل، أو سقوط حكوماتها، أو تبديل شخصياتها بسرعة نسبياً، ناجم عن طبيعة نظام الانتخاب الاسرائيلي نفسه، الذي يساعد على تشكيل قوائم انتخابية كثيرة، يحصل عدد لا بأس به منها على تمثيل في الكنيست. ونتيجة لذلك لم يحدث مرةً، في تاريخ اسرائيل، أن حصل أي حزب، أو أية قائمة انتخابية، على أكثرية مطلقة، بحيث كانت الحكومات الاسرائيلية كلها مشكلة دائماً من ائتلاف من عدة أحزاب أو كتل؛ مما يزيد من امكانات الخلاف بين المشاركين فيها، وبالتالي من احتمالات سقوطها، ومن ثم إجراء انتخابات جديدة، عندما يتعذر تشكيل حكومة بديلة.

وهذا الوضع ناجم عن طبيعة التعليمات الدستورية المتعلقة بالانتخابات وطرق تطبيقها؛ إذ ينبغي (المادة ٤ من القانون الاساسي: الكنيست) ان «ينتخب الكنيست بانتخابات عامة، قطرية، مباشرة، متساوية، سرية ونسبية، حسب قانون الانتخابات للكنيست...»(٩). وبناء على ذلك، تتم الانتخابات وفق قوائم مرشحين، تدرج اسماؤهم واحداً بعد الآخر بحيث يوضع لكل اسم رقم متسلسل خاص به في القائمة. كما تعتبر اسرائيل باسرها منطقة انتخابية واحدة، حيث تجمع، بعد الانتهاء من عملية الاقتراع، كافة الأصوات الصالحة، وفق القواعد التقنية للانتخابات، التي حصلت عليها قائمة ما، في أي مكان في اسرائيل، وتسجل لصالحها. وكل قائمة تحصل على ما نسبته ١٪ أو أكثر، من تلك الأصوات، أي أنها تتجاوز نسبة الاغلاق، تشترك في توزيع مقاعد الكنيست، حيث تحصل على مقعد واحد، أو أكثر، وفق عدد الاصوات التي كانت من نصيبها(١٠). أما شروط الاشتراك في الانتخابات، فهي سهلة للغاية؛ إذ يكفي أن تقدم القائمة، إن كانت جديدة، إشعاراً عن نيتها خوض معركة الانتخابات إلى لجنة الانتخابات المركزية، مرفقاً بتواقيع ١٥٠٠ شخص من ذوي حق الانتخاب (من بين ما يزيد، حالياً، على مليوني ناخب)، إشارة إلى تزكيتهم إياها، وتدفع وديعة بمبلغ ٢٠ ألف شيكل (ما يقارب من ٢٠٠٠ دولار)، لكي تحصل على حق الاشتراك في الانتخابات. أما بالنسبة للقوائم القديمة، وهي التي كانت ممثلة في الكنيست السابق، فيكفي تقديم الاشعار، مرفقاً بقائمة مرشحيها الجدد(١١).

وكانت اسس هذا النظام الانتخابي قد وضعت، عملياً، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، عندما اتجه المستوطنون اليهود في فلسطين، اثر إصدار وعد بلفور ودخول الجيوش البريطانية إلى البلد، إلى إقامة هيئة منتخبة تمثلهم تجاه السلطات الجديدة، فتم الاتفاق فيما بينهم على إجراء الانتخابات وفق تلك الأسس، لضمان تمثيل كافة فئاتهم

وتنظيماتهم(١٢). وقد اعتمدت هذه الاسس نفسها من قبل اسرائيل؛ وذلك ـــ أيضاً ـــ لطمأنة كافة التيارات السياسية، من حيث وضعها وضمان حرية نشاطها في الدولة الجديدة، وبالتالي حملها على تأييدها(١٣). ولكن هذا النظام الانتخابي، وان بدا أنه «ديمقراطي» للغاية، لأنه يضمن تمثيل معظم التيارات السياسية، ان لم يكن جميعها، ومهما كانت صغيرة الحجم، فانه يؤدي، في الوقت نفسه، إلى توزيع القوى السياسية وتشتتها بين قوائم وأحزاب وكتل عديدة. والنتيجة المترتبة على ذلك هي عدم تمكن أي حزب، أو قائمة انتخابية، من الحصول على أكثرية مطلقة في الكنيست منذ تأسيسه؛ مما اضطر، ويضطر، القائمة الكبرى، عند تكليفها بتشكيل الحكومة، إلى الائتلاف مع كتل أخرى، صغيرة أو متوسطة الحجم؛ مما يمكن الأخيرة من فرض شروطها ويمنحها نفوذاً يفوق حجمها، خاصة إذا أصبحت بمثابة بيضة القبّان، تستطيع ترجيح الكفة لهذه الناحية أو تلك.

ويلاحظ أن ظاهرة تعدد القوائم الانتخابية تلازم الانتخابات العامة في اسرائيل منذ إقامتها. ففي الانتخابات الأخيرة، قدمت طلبات اشتراك من قبل ست وثلاثين قائمة؛ قامت لجنة الانتخابات المركزية بشطب ثلاث منها، لعدم توافر الشروط التقنية فيها، بينما تراجعت اثنتان عن نيتهما بالمشاركة في الانتخابات قبل حصولهما على الموافقة النهائية. وبذلك، بقيت هنالك إحدى وثلاثون قائمة(١٤)، اشتركت جميعها في الانتخابات. ومن بين هذه القوائم، فازت عشر منها بمقاعد في الكنيست، أما القوائم الاحدى وعشرون الباقية فقد فشلت جميعها، لأن أياً منها لم تحصل على ١٪ من مجموع الأصوات الصالحة(١٥). وتجدر الاشارة إلى أنه في كافة الانتخابات السابقة للكنيست، كان هنالك وضع مماثل لذلك، من حيث كثرة عدد القوائم المشاركة في الانتخابات، وان كان هذا العدد أقل نسبياً من ذاك الذي شارك في الانتخابات الأخيرة. ففي انتخابات الكنيست الأول، شاركت ٢١ قائمة نجح منها (١٢) قائمة؛ بينما كان «السجل» بالنسبة للكنيست الثاني: ١٧ (١٥)، والثالث: ١٨ (١٢)، والرابع: ٢٤ (١٢)، والخامس: ١٤ (١١)، والسادس: ١٧ (١٣)، والسابع: ١٩ (١٣)، والثامن: ٢١ (١٠)، والتاسع: ٢٢ (١٣)(١٦). كما أن القوائم الفاشلة، التي لم تحظ بتمثيل في الكنيست، حصلت، من الكنيست الأول إلى العاشر، على التوالي، على ما نسبته ٤,٧؛ ٠,٦؛ ٢,٥؛ ٣,٦؛ ٠,٧؛ ١,٨؛ ١,١؛ ٥,١؛ ٢,٨ و٥,٢ بالمئة، من الأصوات الصالحة(١٧)، التي أُدْلي بها في تلك الانتخابات.

وقد أدى هذا التشتت، من ناحية ثانية، إلى نشوء «حركات» أو تيارات تطالب بتغيير طريقة الانتخابات، ومنها من بذل جهوداً مختلفة في هذا المجال. غير أن جميع هذه الجهود باءت بالفشل. فالمادة ٤ من القانون الاساسي: الكنيست، التي أشرنا إليها، والتي تحدد أسس هذا النظام الانتخابي، هي احدى المواد النادرة «المحصّنة» في القانون الاسرائيلي؛ إذ لا يجوز تغييرها إلا باكثرية ٨٠ صوتاً، أي بثلثي أعضاء الكنيست(١٨)، وهي أكثرية لم يتمكن، لاسباب مختلفة، أي من المطالبين بتغيير طريقة الانتخابات، من تأمينها(١٩).

الجدول رقم ١
نتائج الانتخابات العامة للكنيست (البرلمان) الاسرائيلي *
(عدد النواب لكل قائمة ــ من مجموع ١٢٠)

القائمة (الحزب/ الكتلة)	الكنيست وتاريخ انتخابه									
	الأول (١٩٤٩/١/٢٥)	الثاني (١٩٥١/٧/٣٠)	الثالث (١٩٥٥/٧/٢٦)	الرابع (١٩٥٩/١١/٣)	الخامس (١٩٦١/٨/١٥)	السادس (١٩٦٥/١١/٢)	السابع (١٩٦٩/١٠/٢٨)	الثامن (١٩٧٣/١٢/٣١)	التاسع (١٩٧٧/٥/١٧)	العاشر (١٩٨١/٦/٣٠)
التجمع العمالي (معراخ)[١][٢٢]	—	—	—	—	—	٤٥	٥٦	٥١	٣٢	٤٧
مباي [١][٣]	٤٦	٤٥	٤٠	٤٧	٤٢	—	—	—	—	—
احدوت هعفوداه[١][٣]	—	—	١٠	٧	٨	—	—	—	—	—
مبام[١][٢]	١٩	١٥	٩	٩	٩	٨	—	—	—	—
رافي[١][٣][٤]	—	—	—	—	—	١٠	—	—	—	—
القائمة الرسمية[٤][٦]	—	—	—	—	—	—	٤	—	—	—
قائمة التجدد القومي (تيلم)[٥]	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢
التكتل (ليكود)[٦][٢٤]	—	—	—	—	—	—	—	٣٩	٤٣	٤٨
كتلة حيروت ــ الاحرار (غاحال)[٦][٧]	—	—	—	—	—	٢٦	٢٦	—	—	—
حيروت[٧]	١٤	٨	١٥	١٧	١٧	—	—	—	—	—
الأحرار[٧][٨][٩]	—	-	—	—	١٧	—	—	—	—	—
الصهيونيون العموميون[٨][٩]	٧	٢٠	١٣	٨	—	—	—	—	—	—
التقدميون[٨][٩]	٥	٤	٥	٦	—	—	—	—	—	—
الاحرار المستقلون[٩]	—	—	—	—	—	٥	٤	٤	١	—
المركز الحر[٦][١٠][١٢]	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	—
هتحياه[١١]	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣
الحركة الديمقراطية للتغيير (داش)[١٠][١٢][١٣]	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥	—
شينوي[١٣]	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢
الحزب الديني القومي (مفدال)[١٤][١٥][١٦]		١٠	١١	١٢	١٢	١١	١٢	١٠	١٢	٦
اغودات يسرائيل[١٥]	١٦	٣	٦	٦	٤	٤	٤	٥	٤	٤
عمال اغودات يسرائيل[١٥]		٢			٢	٢	٢		١	—
قائمة تراث اسرائيل (تامي)[١٦][٢٥]	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣
الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي)[١٧][١٩]	٤	٥	٦	٣	٥	١	١	—	—	—
القائمة الشيوعية الجديدة (راكح)[١٧][١٨]	—	—	—	—	—	٣	٣	٤	—	—
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)[١٨]	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٤
موكيد ــ ماكي[١٩][٢١]	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—
هاعولام هازيه[٢٠][٢١]	—	—	—	—	—	١	٢	—	—	—
شلي[٢١]	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—

(تابع الجدول رقم ١)

القائمة (الحزب/ الكتلة)	الكنيست وتاريخ انتخابه									
	الأول (٢٥/١/١٩٤٩)	الثاني (٣٠/٧/١٩٥١)	الثالث (٢٦/٧/١٩٥٥)	الرابع (٣/١١/١٩٥٩)	الخامس (١٥/٨/١٩٦١)	السادس (٢/١١/١٩٦٥)	السابع (٢٨/١٠/١٩٦٩)	الثامن (٣١/١٢/١٩٧٣)	التاسع (١٧/٥/١٩٧٧)	العاشر (٣٠/٦/١٩٨١)
حركة الحقوق المدنية (راتس)[٢٢]	—	—	—	—	—	—	—	٢	١	١
بلاتو شارون[٢٣]	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—
شلومتسيون (شارون)[٢٤]	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—
قائمة السفاراديم[٢٥]	٤	٢	—	—	—	—	—	—	—	—
اتحاد اليمنيين[٢٥]	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—
القوائم العربية[٢٦]	٢	٥	٥	٥	٤	٤	٤	٣	١	—
غيرهم[٢٧]	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—

* **المصدر** آشر تسيدون. **بيت هنفحاريم** (مجلس النواب)، تل أبيب. آحيأساف، الطبعة السادسة، ١٩٧١، ص٤٠ـ٤٢ (بالعبرية)؛ **توتسلّوت هابحيروت لكنيست**.. (نتائج الانتخابات للكنيست...) الرابع والسلطات المحلية، ٣/١١/١٩٥٩، القدس المكتب المركزي للاحصاء، سلسلة نشرات خاصة، رقم ١١١، ١٩٦١، ص٥٥؛ ..والكنيست الخامس، ١٥/٨/١٩٦١، رقم ١٦٦، ١٩٦٤، ص٥٥؛ ...والكنيست السادس والسلطات المحلية، ٢/١١/١٩٦٥، رقم٢١٦، الجزء الأول، ١٩٦٧، ص٧٣؛ ...والكنيست السابع والسلطات المحليـة، ٢٨/١٠/١٩٦٩، رقـم ٣٠٩، ١٩٧٠، ص٤٢؛ ..والكنيست الشـامـن والسلطـات المحليـة، ٣١/١٢/١٩٧٣، رقم ٤٦١، ١٩٧٥، ص٢٤؛ ...والكنيست التاسع، ١٧/٥/١٩٧٧، رقم ٥٥٣، ١٩٧٨، ص٩. أما نتائج الانتخابات للكنيست العاشر فقد أخذت من بيان رسمي للجنة الانتخابات المركزية، كما أوردته **دافار**، ١٠/٦/١٩٨١، ص١.

(١) في الكنيست الخامس تجمع حزبا مباي واحدوت هعفوداه؛ وفي الكنيست السابع ـ العاشر تجمع حزب العمل الاسرائيلي ومبام، وذلك بعد ان كان حزبا مباي واحدوت هعفوداه قد اتحدا، مع بعض أعضاء رافي، سنة ١٩٦٨، وأقاموا حزب العمل الاسرائيلي.

(٢) احدوت هعفوداه كان جزءاً من مبام في الانتخابات للكنيست الأول والثاني.

(٣) انشقت رافي (قائمة عمال اسرائيل)، بزعامة دافيد بن ـ غوريون وموشي دايان عن مباي، بعد ان أقام الحزب التجمع مع احدوت هعفوداه قبيل الانتخابات للكنيست السادس.

(٤) انشقت القائمة الرسمية، بزعامة بن ـ غوريون، عن رافي، بعد أن قام جزء منها بالانضمام مع دايان، إلى حزب العمل الاسرائيلي سنة ١٩٦٨.

(٥) قائمة التجدد الوطني انشأها موشي دايان، الذي كان قد انتخب للكنيست التاسع ضمن قائمة التجمع العمالي، ثم انشق عنها بعد الانتخابات وانضم كوزير للخارجية إلى حكومة الليكود، برئاسة بيغن، ثم استقال منها.

(٦) انشيء التكتل (ليكود)، قبل الانتخابات للكنيست الثامن، بمبادرة من الجنرال اريئيل شارون، وضم غاحال (كتلة حيروت ــ الأحرار) وجزءاً من القائمة الرسمية والمركز الحر ونشيطي أرض ــ اسرائيل الكاملة (وقد أنشأ اولئك، فيما بعد، كتلة لاعام في ليكود).

(٧) اسست كتلة غاحال بعد تحالف حزبي حيروت والأحرار، قبيل الانتخابات للكنيست السادس، وذلك كرد على تحالف مباي وأحدوت هعفوداه في اطار التجمع العمالي (المعراخ).

(٨) أسس حزب الأحرار سنة ١٩٦١، بعد اتحاد حزبي الصهيونيين العموميين والتقدميين.

(٩) انشق الأحرار المستقلون (التقدميون سابقاً) عن الأحرار، بعد تحالفه مع حيروت في اطار غاحال.

(١٠) انشق المركز الحر (وينتمي أعضاؤه سابقاً لحيروت) برئاسة شموئيل تامير عن غاحال سنة ١٩٦٧، ثم عاد وانضم لليكود سنة ١٩٧٣، ثم انشق عنه، قبيل الانتخابات للكنيست التاسع، وانضم إلى الحركة الديمقراطية للتغيير (داش).

(١١) أعضاء من ليكود/حيروت، انشقوا عنه احتجاجاً على توقيع اتفاق السلم المصري ــ الاسرائيلي.

(١٢) اسست الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) قبيل الانتخابات للكنيست التاسع، برئاسة يغئال يادين، وضمت عدداً من «حركات الاحتجاج» التي برزت بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، مثل شينوي وعوديد والتحق بها أيضاً المركز الحر وجماعة من الفهود السود

(١٣) أنشئت قائمة شينوي قبيل الانتخابات للكنيست العاشر، بعد أن تفككت الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) وقررت حل نفسها.

(١٤) اسس الحزب الديني القومي (مفدال) سنة ١٩٥٦، بعد اتحاد همزراحي وهابوعيل همزراحي.

(١٥) شاركت الأحزاب المتدينة في الانتخابات للكنيست الأول بقائمة موحدة. الجبهة الدينية المتحدة. ومنذ ذلك الوقت يخوض حزبا أغودات يسرائيل وعمال اغودات يسرائيل الانتخابات متحدين، من حين إلى آخر

(١٦) انشقت قائمة تراث اسرائيل، برئاسة أهرون أبوحتسيره، عن الحزب الديني القومي (مفدال).

(١٧) انشق الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي)، سنة ١٩٦٥، إلى ماكي «اليهودية» وراكح «العربية».

(١٨) اسست حداش قبيل الانتخابات للكنيست التاسع، وتضم راكح والفهود السود وممثل اتحاد رؤساء المجالس المحلية العربية

(١٩) ضم موكيد ــ ماكي مجموعة من الشيوعيين اليهود وبعض الصهيونيين «اليساريين».

(٢٠) انشقت هاعولام هازيه، قبيل الانتخابات للكنيست الثامن، إلى شطرين، واحد بزعامة شالوم كوهين والآخر بزعامة أوري افنيري، وفشل كلاهما في الانتخابات. وقبيل الانتخابات للكنيست التاسع، انضم أفنيري إلى كتلة شلي.

(٢١) أسست كتلة شلي قبيل الانتخابات للكنيست التاسع، وضمت مؤيدي الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

(٢٢) انشقت حركة الحقوق المدنية (راتس)، بزعامة شولاميت الوني، عن حزب العمل الاسرائيلي، بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣

(٢٣) يهودي هارب من فرنسا، لاتهامه بجرائم مالية هناك. خاض الانتخابات للحصول على حصانة برلمانية تحول دون تسليمه لفرنسا. وقد ادين بتهم تقديم الرشاوى للناخبين للحصول على أصواتهم، كما فشلت قائمته في الانتخابات للكنيست العاشر.

(٢٤) قائمة برئاسة الجنرال اريئيل شارون، الذي اتحد مع ليكود، بعد الانتخابات.

(٢٥) قوائم طائفية من اليهود الشرقيين.

(٢٦) القوائم العربية هي: قائمة واحدة في الانتخابات للكنيست الأول، و٣ قوائم في الكنيست الثاني ــ الرابع، وقائمتان في الكنيست الخامس ــ الثامن، وقائمة في الكنيست التاسع. وكانت كل هذه القوائم مرتبطة بمباي / حزب العمل / التجمع العمالي. أما القوائم العربية الثلاثة التي شاركت في الانتخابات للكنيست العاشر، فقد فشلت جميعها.

(٢٧) قائمة المحاربين من انصار ليحي (جماعة شتيرن) سابقاً (مقعد واحد)، وقائمة المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات (مقعد واحد).

القدامى والجدد

يكاد يبدو، لأول وهلة، استناداً إلى هذا الوصف، وكأن القوى السياسية الاسرائيلية في حالة تغيرّ وتجدد دائمين، وأنها بالتالي غير مستقرة. غير أن الواقع عكس ذلك تماماً، إذ أن ثلاث كتل رئيسية، هي العمال والليكود والمتدينين (بالاضافة إلى القائمة الديمقراطية للتغيير ــ داش، في الانتخابات السابقة، التي اتضح فيما بعد أنها كانت ظاهرة عابرة) تستأثر بأكثرية الأصوات والمقاعد في الكنيست. وفي الانتخابات العامة الخمسة الأخيرة، التي جرت خلال السنوات ١٩٦٥ ــ ١٩٨١، حصلت هذه القوى وحدها على ما يتراوح بين ٩٨ و١٠٣ مقاعد (من بين ١٢٠ مقعداً) في الكنيست، بينما حصلت القوائم الأخرى (٧ ــ ١٠) على المقاعد الباقية، بواقع مقعد واحد حتى خمسة مقاعد لكل منها. (انظر الجدول رقم ١). كما أن هذه القوى، بالاسماء المختلفة التي كانت تعرف بها، من حين إلى آخر، ليست حديثة العهد؛ إذ يزيد عمر «اصغرها سناً» على نصف قرن من الزمن. فجذور التجمع العمالي (المعراخ)، تعود إلى سنة ١٩٠١، مع تأسيس حزب/منظمة بوعالي تسيون (عمال صهيون) في روسيا، الذين أسسوا فرعاً لهم في فلسطين سنة ١٩٠٥. وقد اتحد هذا الفرع، سنة ١٩١٩، مع مجموعة من العمال غير الحزبيين وأقاموا، معاً، حزب احدوت هعفوداه (وحدة العمل)، الذي اتحد بدوره، سنة ١٩٣٠، مع حزب آخر، هو هابوعيل هاتسعير (العامل الشاب)، وأسسا حزب عمال أرض ــ اسرائيل (مباي). ومع اقامته، أصبح مباي أكبر الأحزاب الصهيونية، وهيمن على الكيان الصهيوني في فلسطين أيام الانتداب. وفي سنة ١٩٣٥، انتخب زعيم مباي، دافيد بن-غوريون، رئيساً لادارة الوكالة اليهودية التي كانت آنذاك بمثابة «حكومة» صهيونية في فلسطين؛ ثم أصبح رئيساً لأول حكومة في اسرائيل، عند اقامتها. أما جذور الشريك الثاني، الأصغر، في التجمع العمالي؛ وهو حزب العمال الموحد (مبام)، فتعود إلى السنوات ١٩١١ ــ ١٩١٣، مع تأسيس حركة هاشومير هاتسعير في غاليسيا بألمانيا والتي أسست فرعاً لها في فلسطين، سنة ١٩١٩. وقد اصر اتباع هاشومير هاتسعير على الاحتفاظ بـ«وحدانيتهم»، وراحوا يتجهون نحو تبني وجهة النظر «الصهيونية ــ اليسارية»؛ وذلك خلال فترة الانتداب بأسرها؛ إلى أن اتحدوا، في مطلع سنة ١٩٤٨، مع «الكتلة ب» التي كانت قد انشقت عن مباي سنة ١٩٤٤، وأسسوا حزب مبام.

كما أن جذور معسكر ليكود تعود أيضاً إلى العشرينات من هذا القرن. فالحركة الاصلاحية، بزعامة جابوتينسكي، «معلم» بيغن، كانت قد أسست سنة ١٩٢٥. وعن هذه الحركة انبثقت منظمة اتسل (الأرغون) العسكرية في الثلاثينات، وعنهما معاً انبثقت بزعامة بيغن، سنة ١٩٤٨، حركة حيروت (الحرية)، وهي الشريك الأكبر في ليكود حالياً. أما الشريك الآخر في ليكود، حزب الأحرار، فهو بمثابة استمرار لمجموعات الصهيونيين العموميين التي تعتبر جزءاً من أحزاب المركز، والذين كانوا قد اعلنوا إقامة «تنظيم» خاص بهم في المؤتمر الصهيوني الثالث عشر (١٩٢١).

كذلك فإن أطراف المعسكر الثالث، وهم المتدينون بكافة تياراتهم، ليسوا حديثي العهد أيضاً. فالحزب الديني القومي (المفدال) هو بمثابة الفرع الاسرائيلي لحركة المزراحي

العالمية المتدينة التي كانت قد أسست سنة ١٩٠٢، وأنشأت فرعاً لها في فلسطين سنة ١٩١٨. وكان المفدال قد أقيم سنة ١٩٥٦، بعد اتحاد فرع همزراحي في اسرائيل، مع الفئات العمالية التابعة للمزراحي، هابوعيل همزراحي، التي تكونت خلال العشرينات. أما اغودات يسرائيل، المنظمة الأخرى المتدينة غير الصهيونية، والأكثر تديناً من المزراحي، فقد أسست سنة ١٩١٢؛ والمجموعات العمالية المنبثقة عنها، المعروفة باسم عمال اغودات يسرائيل، خلال الثلاثينات.

كانت هذه المعسكرات الحزبية الثلاثة هي القوى الرئيسية في اسرائيل عند اقامتها، ولذلك لم يكن من المستغرب أن تحصل على الأكثرية الساحقة في الكنيست، في الانتخابات العامة الأولى: ١٠٧ من ١٢٠ مقعداً (انظر الجدول رقم ١). ولا تزال هذه القوى نفسها، وان اختلفت اسماؤها وتركيبتها، تحتفظ بالاكثرية في الكنيست؛ إذ حصلت مجتمعةً، في الانتخابات الأخيرة، على ١٠٥ مقاعد. وذلك ليس سوى برهان واضح على أن التنظيمات والقوى السياسية الاسرائيلية هي، عامة، «محافظة»، شبه مغلقة ومستقرة، وان تلك التي يمكن تسميتها قوى جديدة هي، على وجه العموم، مجموعات طارئة، لم يستطع معظمها الاحتفاظ بقوته لأكثر من ولاية كنيست واحد. كذلك، يلاحظ أن معظم تلك القوى الجديدة تبرز نتيجة لانشقاقات عن الكتل الكبيرة أو لإنسحابات منها (انظر الملاحظات للجدول رقم ١)، ثم لا تلبث شخصياتها أن تختفي من مسرح الحياة السياسية، أو تعود وتنضم إلى احدى الكتل القديمة، وخصوصاً الكبيرة منها. غير أنه يلاحظ، على الرغم من ذلك، أن الحيز الذي تشغله الكتل غير الكبيرة (أي عدا المعراخ والليكود)، قد اتسع تدريجياً، من انتخابات عامة لأخرى، كما ازداد عدد نوابها تدريجياً من ١٣ في الكنيست الأول إلى ٢٥ في الكنيست العاشر الأخير، مما ضاعف من قدرتها على التأثير في مجرى السياسة والمواقف الاسرائيلية، داخلياً وخارجياً؛ خصوصاً عندما تصبح بمثابة بيضة القبّان في الائتلافات الحكومية، وتحسم مسألة تسليم السلطة للطرف الذي تؤيده من بين المعسكرين الحزبيين الكبيرين.

وقد نشأت هذه القوى نتيجة لتغييرات وتطورات مختلفة، سياسية وتنظيمية وسكانية، كانت لها انعكاساتها على الأوضاع الحزبية، والمواقف السياسية في اسرائيل. كما أدت إلى بلورة بعض التجمعات الحزبية «الجديدة». ويلاحظ، عامة، ان اتجاهاً نحو اليمين والتصلب رافق ولادة معظم تلك الأحزاب أو الكتل السياسية.

مسلسل الانشقاقات والاتحادات ـ والتصلب

تبدو ظاهرة الانشقاقات والاتحادات بين القوى السياسية في اسرائيل، أو بين أجنحة منها، أو بين بعض تياراتها، ملازمة للحياة السياسية هناك. وقد برزت هذه الظاهرة بصورة واضحة خلال العقدين الأخيرين، وعلى وجه التحديد منذ منتصف الستينات. فحتى ذلك الوقت، شهد النظام الحزبي الاسرائيلي استقراراً ملحوظاً؛ إذ لم يصب، مثلاً، خلال فترة الخمسينات بأسرها إلّا بـ«هزة» واحدة، وذلك عندما انشق، سنة ١٩٥٤، حزب مبام على نفسه، نتيجة لخلافات حادة داخله حول التقارب من الاتحاد

السوفياتي، باعتباره «الوطن الثاني». فقد انسحب من مبام معارضو التقارب (الذي كانوا بأكثريتهم من مؤيدي، أو أعضاء، «الكتلة ب»، سابقاً، التي كانت قد انشقت عن مباي سنة ١٩٤٤، واتحدت مع هاشومير هاتسعير سنة ١٩٤٨، حيث أقاموا مبام) وأسسوا حزباً جديداً خاصاً بهم سموه أحدوت هعفوداه، راح ينتهج سياسة متصلبة ويقترب من مباي تدريجياً، بينما احتفظ الآخرون، ذوو الاتجاهات «اليسارية ــ الصهيونية»، بالاسم والتنظيم السابقين، مبام، ولا يزالون يحتفظون بها حتى اليوم(٢٠). أما في سنة ١٩٦١، فقد اتحد حزبا الصهيونيون العموميون والتقدميون، وأنشآ حزب الأحرار(٢١).

غير أن تغييراً ملحوظاً طرأ على هذه الأوضاع قبيل انتخابات الكنيست السادس (١٩٦٥)، أدى إلى نشوء نظام حزبي ــ سياسي جديد في اسرائيل، يمكن اعتباره أساساً للوضع القائم هنالك حالياً. وقد جاء ذلك نتيجة لتطورات وعوامل وردود فعل مختلفة. فحتى ذلك الوقت، كان قد طرأ تغيير واضح على التركيب السكاني لاسرائيل، نجم عن استيعابها نحو نصف مليون مهاجر من اليهود الشرقيين (السفاراديم)، وفد معظمهم إليها، خلال الخمسينات، من دول عربية مختلفة (وكانت اسرائيل قد استوعبت، خلال السنوات ١٩٤٨ ــ ١٩٧٢، نحو ٥٨٠ ألفاً من المهاجرين اليهود من الدول العربية، منهم نحو ٣٢٧ ألفاً قدموا من المغرب و١٢٩ ألفاً من العراق، والباقون من دول عربية مختلفة(٢٢)). وحتى منتصف الستينات، كانت عملية استيعاب أكثرية أولئك المهاجرين قد وصلت إلى ذلك المدى الذي مكنهم، ولو من حيث عددَ أصواتهم، من التأثير على نتائج الانتخابات العامة. ولاحظ زعماء الحزب الحاكم، مباي، وهو آنذاك أكبر الأحزاب العمالية، ان نسبة متزايدة من تلك الأصوات تتجه نحو المعارضة. وقد تم ذلك، عامة، من قبيل الاحتجاج على السياسة الحكومية المتبعة تجاههم، والتي لم تؤد إلى استيعابهم كما ينبغي بين السكان الاشكناز من اليهود الغربيين، القدامى والأكثر تقدماً، فتحولوا سريعاً إلى مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة، يعيشون في مستوى منخفض، يندبون حظهم ويضمرون الضغينة للمؤسسة الحاكمة، الاشكنازية قلباً وقالباً؛ مما دفعهم نحو تأييد المعارضة تدريجياً(٢٣). كما ان الشعارات الشوفينية الحادة، والمواقف المتطرفة التي كانت تنتهجها المعارضة، وخصوصاً حيروت، حظيت باستجابة من قبلهم(٢٤). وترتب على هذا التحول انخفاض تدريجي في النسبة المطلقة من الأصوات التي راح الحزب الحاكم يحصل عليها، من انتخابات إلى أخرى، سواء كانت تلك انتخابات الكنيست، أو الهستدروت: النقابة العامة للعمال (والتي لا يزال الجناح العمالي، على كل حال، يحتفظ بالأكثرية المطلقة فيها، منذ تأسيسها سنة ١٩٢٠ وحتى اليوم)؛ ولدرجة يمكن معها القول، على وجه العموم وبتحفظ، ان ناخبي الليكود هم اليهود الشرقيون، بينما يؤيد اليهود الغربيون الجناح العمالي(٢٥). وفي محاولة للاستجابة لهذا التحدي، وبغية الاحتفاظ بمراكز ونفوذ أحزابهم، وبمواقعهم، راح بعض الزعماء العماليين يطرحون فكرة تجميع قوى الأحزاب العمالية الثلاثة القائمة آنذاك، وهي مباي ومبام واحدوت هعفوداه، وتوحيدها في حزب واحد، أو على الأقل، في قائمة انتخابية موحدة، لتدعيم قوة الجناح العمالي بأسره، وتمكينه من التصدي بنجاعة لكافة مناوئيه السياسيين.

وتزامنت هذه الدعوات من ناحية ثانية، مع ازدياد حدة التوتر داخل مباي، وظهور إشارات التصدع عليه، نتيجة تغييرات حدثت في شخصياته القيادية. ففي أواخر سنة ١٩٦٣، أعلن بن ـ غوريون، رئيس حكومة اسرائيل وزعيم مباي، استقالته من منصبيه واعتزاله الحياة السياسية، وهذه المرة «نهائياً»؛ ووقع الأختيار، بموافقته، على ليفي اشكول وزير المالية، خلفاً له. غير أنه لم يمر إلّا وقت قصير حتى دب خلاف بين الرجلين، راح يزداد عمقاً من يوم إلى آخر، وأدى إلى قيام كتلتين داخل مباي، أيدت كبراهما اشكول والقيادة الحزبية المبائية القديمة التي التفت حوله، بينما انحازت الأقلية إلى جانب بن ـ غوريون. ولم تسكت القيادة المبائية على بن ـ غوريون طويلاً، إذ لوحظ، مع اتساع نشاطه المعارض، ان انصاره راحوا «يستقيلون»، الواحد بعد الآخر، من المناصب الحكومية التي كانوا يشغلونها، ويتخلون عن مواقع السلطة، وبعضها مهم، تدريجياً. ومن ناحية أخرى، تشابكت هذه الاختلافات مع المناظرات التي اتسعت آنذاك، وشملت معظم القوى السياسية، حول استراتيجية المستقبل الاسرائيلية برمتها، على أرضية العزلة التي كانت اسرائيل تمر فيها، وتفشي الشعور بالاقتراب من نهاية الطريق المسدود، ان في كيفية «التعامل» مع العرب، أو على صعيد المواقف الدولية.

وخلال صيف ١٩٦٥، وعلى أبواب معركة انتخابات الكنيست السادس، التي جرت في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) من تلك السنة، حسم الوضع. فقد اعلن حزبا مباي واحدوت هعفوداه، وان احتفظ كل منهما بتنظيمه المستقل، عن اتفاق فيما بينهما مفاده توحيد قواهما في تجمع (معراخ) عمالي يخوض معركة الانتخابات المقبلة في قائمة موحدة تضم مرشحي الحزبين. أما مبام، فقد امتنع عن الانضمام إلى هذا التجمع موضحاً أنه سيخوض الانتخابات لوحده[٢٦]. ولكن على الرغم من موقف مبام هذا، الذي ادى إلى إبقاء الجناح العمالي الصهيوني منقسماً إلى شطرين، كان لإقامة تجمع مباي ــ احدوت هعفوداه تأثيره الواضح على معسكر الأحزاب الصهيونية الأخرى المعارضة، التي خشيت من أن تؤدي إقامة ذلك التجمع إلى خلق مجموعة برلمانية قوية في الكنيست، ينجم عنها تحجيم باقي الأحزاب واضعافها؛ ومن ثم، ربما، انحسار نفوذها تدريجياً. ولذلك ما أن أعلن عن اقامة التجمع العمالي، حتى سارع حزبا حيروت والأحرار إلى تأسيس «تكتل» مقابل سموه كتلة حيروت ــ الأحرار (غاحال)، التي أعلنت أيضاً انها ستخوض الانتخابات المقبلة في قائمة انتخابية موحدة. وقد جاءت اقامة غاحال بمثابة خطوة أخرى، مهمة، على طريق الاستقطاب والتصلب. فالأحرار الذين انضموا إلى غاحال، كانوا حتى ذلك الوقت بشطريهما، الصهيونيون العموميون والتقدميون، عبارة عن أحزاب مركز، تتخذ مواقف وسيطة بين مباي من جهة وحيروت من جهة أخرى. كما أن الصهيونيين العموميين، وهم «جماعة» الدكتور حاييم وايزمان، الرئيس السابق للمنظمة الصهيونية العالمية، وأول رئيس لاسرائيل، وأب البرغماتية الصهيونية، كانوا من حلفاء مباي «التاريخيين»؛ إذ شاركوه في معظم الادارات الصهيونية أو الحكومات الاسرائيلية، التي شكلت منذ منتصف الثلاثينات وحتى مطلع الستينات. كما كان التقدميون من «الطراز» نفسه. ولكن اقامة غاحال قلبت هذا الوضع رأساً على عقب؛ إذ سيطرت على الكتلة

الجديدة مواقف حيروت وسياسته المتصلبة، وقد بدا وكأنه ابتلع الاحرار واخضعهم لسيطرته، بعد أن انتقلوا إلى المعارضة، واصبحوا، سياسياً، بمثابة قوة إضافية لحيروت.

نظام القوتين الكبيرتين

مع اقامة التجمع العمالي من جهة، وغاحال من جهة أخرى، أرسيت أسس نظام سياسي اسرائيلي يقوم على وجود قوتين كبيرتين، لا يمكن تشكيل حكومة اسرائيل دون مشاركة أي منهما. غير أن محاولات التوحيد هذه، من ناحية ثانية، لم تمن بنجاح شامل، بالنسبة لأي من الطرفين؛ إذ، كالعادة في الواقع السياسي الاسرائيلي، ما أن ينشأ اتحاد ما حتى يرافقه أيضاً انقسام. فمع اعلان اقامة تجمع مباي ــ احدوت هعفوداه، أعلن بن ـ غوريون، مع مجموعة من «شبابه» (كان من بين أبرزهم شمعون بيرس وموشي دايان واسحق نافون، رئيس اسرائيل حالياً) انشقاقهم عن مباي، وأسسوا قائمة انتخابية خاصة بهم، سموها قائمة عمال اسرائيل (رافي)[٢٧]، خاضت الانتخابات مستقلة وحصلت على ١٠ مقاعد في الكنيست، مقابل ٤٥ مقعداً كانت من نصيب التجمع، و٨ مقاعد من نصيب مبام. وحدث الشيء نفسه بالنسبة للمعسكر الآخر؛ إذ مع اقامة كتلة حيروت ــ الاحرار، أعلن التقدميون سابقاً (الذين كانوا قد اتحدوا مع الصهيونيين العموميين وأقاموا حزب الأحرار، والذين كانوا على استعداد، كما يبدو، لتحمل «طفرات» الصهيونيين العموميين، ولكن ليس «تطرف» حيروت) انشقاقهم عن حزب الأحرار، وأسسوا حزب الأحرار المستقلين. وحصل هؤلاء، في الانتخابات، على ٥ مقاعد في الكنيست، مقابل ٢٦ مقعداً كانت من نصيب غاحال.

ولم تسفر هذه التغييرات، على كل حال، عن تأثير مباشر يذكر على مراكز السلطة في اسرائيل؛ إذ عاد التجمع العمالي إلى الحكم، بعد الانتخابات، مؤتلفاً مع بعض الأحزاب الأخرى، وعلى رأسها ــ كالعادة ــ الأحزاب الدينية، بينما بقيت غاحال في المعارضة. إلّا أن اقامة هذين التجمعين السياسيين الكبيرين وحصولهما، وحدهما، على أكثر من نصف مقاعد الكنيست في الانتخابات، أدت إلى إعادة تشكيل النظام الحزبي ــ السياسي في اسرائيل، وجعلته يتمحور حولهما. وفي المقابل، راح كل منهما يسعى جاهداً إلى توسيع صفوفه، تمهيداً للوصول إلى وضع يستطيع معه تأمين أكثرية برلمانية خاصة به، يستطيع معها الحكم وحده، على ما يجره ذلك من ردود فعل لدى القوى السياسية الأخرى، الأصغر حجماً. كما كان، من جهة أخرى، لإنشقاق بن ـ غوريون في أواخر أيامه، عن حزبه، وهو الذي قضى كل سني حياته يعمل جاهداً لتوحيد المعسكر العمالي الصهيوني وتقويته، تأثيره على المدى الطويل، على «قواعد» التعامل السياسي في اسرائيل، من حيث تقديمه مثلاً للآخرين لإجتياز الصفوف من معسكر حزبي إلى آخر؛ وهو ما تحول إلى ظاهرة جديدة في الحياة السياسية هناك.

وقبيل اجراء انتخابات سنة ١٩٦٥، وفي الوقت نفسه الذي أقيم فيه المعراخ وغاحال، كانت حمى الانشقاق قد أصابت أيضاً الشيوعيين الاسرائيليين، فانقسم الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي) إلى شطرين؛ وذلك أثر الخلاف الذي دب داخله حول الموقف من

الصهيونية والقومية العربية والسياسة الاسرائيلية عامة[٢٨]. وقد وقع الانشقاق وفق أسس عرقية على وجه العموم؛ إذ بقي معظم الشيوعيين اليهود، الذين شكلوا أساساً أقلية في الحزب الموحد، في ماكي، بينما تركت الأكثرية العربية الحزب، وانشأت القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح). وقد اشتركت ماكي وراكاح، منفصلتين، في تلك الانتخابات، فحصلت الأولى على مقعد واحد والثانية على ٣ مقاعد في الكنيست.

وخلال انتخابات سنة ١٩٦٥، برزت أيضاً قوة جديدة صغيرة ممثلة في قائمة هاعولام هازيه، برئاسة أوري أفنيري، صاحب المجلة الاسبوعية المعروفة بهذا الاسم ورئيس تحريرها. وكانت هذه المجلة قد اثارت حنق السلطات، ليس بسبب دعوتها إلى التقارب اليهودي ــ العربي، وفق مفاهيم خاصة بصاحبها فحسب، بل أيضاً نتيجة «تخصصها» في نشر فضائح المؤسسة الحاكمة، مما دفع الأخيرة إلى سن قانون خاص، هو قانون القذف، ضم تعليمات متشددة هدفها تسهيل «التعامل» مع تلك المجلة. فما كان من صاحبها إلاّ أن قرر خوض انتخابات الكنيست، آملاً في النجاح والحصول على حصانة برلمانية تمكنه من الاستمرار في نشاطه السابق، وكان له ما أراد مع فوز قائمته بمقعد واحد، كان من نصيبه.

ولم يتوقف مسلسل الانشقاقات والاتحادات، على كل حال، عند هذا الحد، وإنما استؤنف بهمة ونشاط، بعد مرور أقل من ثلاث سنوات؛ وذلك خلال عهد حكومة التكتل الوطني التي تشكلت عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والتي ضمت كافة القوى الصهيونية في إسرائيل، لتستقيل في صيف ١٩٧٠، بعد قبول الأكثرية العمالية فيها بمشروع روجرز. وعلى صعيد آخر، جاءت إقامة تلك الحكومة، التي عيّن فيها مناحيم بيغن وأعضاء آخرون من حيروت وزراء، وذلك لأول مرة في تاريخ اسرائيل، بمثابة كسر للقاعدة التي كان قد سار عليها بن ــ غوريون في تشكيل حكوماته «بدون الشيوعيين وحيروت».

أدى الانتصار الذي أحرزته اسرائيل سنة ١٩٦٧، إضافة إلى ما أفرزه من آمال وطموحات بشأن إمكانية فرض السلم على العرب من جهة، وتأمين وجود اسرائيل وتوسيع نفوذها في المنطقة من جهة أخرى، إلى بعث الآمال مجدداً في المعسكر العمالي، ودفعه نحو محاولة لتوحيد صفوفه، إستعداداً للتعامل مع الأوضاع الجديدة. ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، أعلن حزبا مباي وأحدوت هعفوداه الوحدة فيما بينهما، وأسسا حزب العمل الاسرائيلي، الذي انضم إليه معظم أعضاء رافي أيضاً، وعلى رأسهم دايان وبيرس ونافون، بعد أن تخلوا عن «معلمهم» بن ــ غوروين، الذي أصر على الرغم من ذلك على المضي وحده. وقبيل انتخابات الكنيست السابع (١٩٦٩)، أنشأ «العجوز» قائمة انتخابية جديدة خاصة به، سماها القائمة الرسمية، ضمت آخر من بقي ملتفاً حوله، وحصلت على ٤ مقاعد في الكنيست. غير أنه لم يمر وقت قصير حتى استقال بن ــ غوريون من الكنيست واعتزل العمل السياسي نهائياً. كما انفرط عقد آخر أنصاره؛ بل انضم بعضهم، مثل يغئال هوروفيتس، قبيل انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣)، إلى... الليكود بزعامة بيغن، عدو بن ــ غوريون اللدود.

أما حزب مبام، فقد امتنع، مرة أخرى، عن الانضمام إلى التنظيم العمالي الجديد أي حزب العمل الاسرائيلي، مفضلاً الاحتفاظ باستقلاليته. ولكنه وافق، بدلاً من ذلك، على إقامة تجمع عمالي جديد، يضم الحزبين. وقد خاض هذا التجمع العمـالي (المعراخ) الانتخابات التي جرت للكنيست، منذ سنة ١٩٦٩ وحتى اليوم، في قائمة موحدة تضم مرشحي الحزبين.

وكان قد وقع أيضاً، قبيل إنتخابات سنة ١٩٦٩، خلاف داخل غاحال، بين أعضاء من حيروت وزعيم الحزب بيغن، أدى إلى إنشقاق أولئك عن غاحال وإقامة تنظيم خاص بهم، هو المركز الحر بزعامة شموئيل تامير، الذي خاض تلك الانتخابات في قائمة مستقلة، وحصل على مقعدين في الكنيست.

وخلال هذه الانتخابات، تمكنت أيضاً قائمة هاعولام هازيه من مضاعفة قوتها، فحصلت على مقعدين في الكنيست، بدلاً من واحد، كان ثانيهما من نصيب شالوم كوهين، المحرر الرئيسي في مجلة هاعولام هازيه.

إنعكاسات حرب تشرين و «إنقلاب ١٩٧٧»

أدت الحرب العربية ــ الاسرائيلية الرابعة، التي نشبت في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، إلى تأجيل موعد إجراء انتخابات الكنيست الثامن، فعقدت في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) من تلك السنة. وعدا عن ذلك، لم يكن للحرب تأثير مباشر يذكر على تلك الانتخابات؛ فقوائم مرشحي كافة الأحزاب لتلك الانتخابات كانت قد أعدت قبل نشوب الحرب، واحتل «نجوم» السياسة الاسرائيلية السابقون أمكنة الصدارة فيها. وكانت قد ارتفعت، خلال الفترة الواقعة بين إنتهاء القتال وإجراء الانتخابات، دعوات لإعادة تنظيم قوائم المرشحين وإضافة أشخاص جدد إليها، وفق ما يتطلبه الوضع الجديد، ولكن أحداً من أصحاب الشأن لم يأبه بذلك؛ فجرت الانتخابات وفق الأسس والأوضاع التي كانت سائدة قبل الحرب، بينما أدخلت بعض التعديلات على البرامج الانتخابية. وكان من أبرزها ذلك التعديل الذي طرأ على برنامج التجمع العمالي والمتمثل بإعلان هذا التجمع «اعترافه» بما سماه «الهوية الفلسطينية» وبدعوته إلى حل القضية الفلسطينية بإقامة «دولة أردنية ــ فلسطينية» إلى الشرق من اسرائيل.

وعند تشكيل القوائم الانتخابية، كان قد طرأ تغيير على قائمة المعارضة الرئيسية، وذلك بمبادرة من الجنرال أريئيل شارون، الذي كان قد سرح من الخدمة النظامية في صيف تلك السنة، وانضم إلى الأحرار في غاحال. ومع دخوله معترك الحياة السياسية، قام شارون بنشاط صاخب لتوسيع صفوف المعارضـة، بضم العناصر التي تؤيـدها، أو المتعاطفة معها، إلى كتلة جديدة كبيرة، تستطيع مواجهة التجمع العمالي الحـاكم. ونتيجة لهذه المحاولات، أعلن عن إنشاء تكتل جديد سمي ليكود، الذي ضم، إضافة إلى غاحال، المركز الحر والقائمة الرسمية ونشيطي حركة أرض ــ اسرائيل الكاملة، الذين كانوا سابقاً أعضاء في الأحزاب العمالية. وقد اتحد هؤلاء، فيما بعد، في كتلة جديدة داخل ليكود سموها لاعام أضيفت إلى كتلتي ليكود السابقتين: حيروت والأحرار.

كذلك حدثت، قبيل تلك الانتخابات، بعض الانشقاقات والاتحادات «الصغيرة». فقد انسحبت النائبة شولاميت ألوني من حزب العمل، نتيجة لمعارضتها للبيروقراطية الحاكمة عامة، ولتعاظم النفوذ الديني في الحكم خاصة، وأنشأت قائمة إنتخابية خاصة بها، هي قائمة الحقوق المدنية (راتس)، التي حصلت على ٣ مقاعد في الانتخابات. كذلك اتحد بقايا أنصار ماكي مع بعض المجموعات «الصهيونية ـ اليسارية»، وأقاموا قائمة جديدة سموها موكيد ـ ماكي، حصلت على مقعد واحد في الكنيست، كان من نصيب مئير باعيل. أما نائبا قائمة هاعولام هازيه، أوري افنيري وشالوم كوهين، فقد اختلف أحدهما مع الآخر، وخاض كل منهما الانتخابات على رأس قائمة منفصلة ففشل الاثنان.

ولكن على الرغم من ذلك التجميع الجديد لقوى المعارضة، لم تؤدي نتائج الانتخابات إلى تغيير يذكر في نظام الحكم، فقد تمكن ليكود، فعلاً، من زيادة قوته مضيفاً إليها ما يساوي نصف ما كان لها سابقاً، إذ فاز في تلك الانتخابات بـ ٣٩ مقعداً، مقابل ٢٦ مقعداً كانت له في الكنيست السابق. ولكن التجمع العمالي بقي الحزب الأكبر؛ إذ عاد إلى الكنيست بـ ٥١ مقعداً، مقابل ٥٦ مقعداً كانت له في الكنيست السابق(٢٩). وقامت رئيسة الحكومة السابقة، غولده مئير، بتشكيل الحكومة الجديدة، بعد الانتخابات.

إلَّا أنه لم يكتب لهذه الحكومة أن تعيش طويلاً، إذ سرعان ما أدى «زلزال» تشرين ـ على حد التعبير الاسرائيلي الذي شاع آنذاك ـ إلى ضعضعة أسس نظام الحكم في اسرائيل، ووضع كبار شخصيات حزب العمل الحاكم في قفص الاتهام، بعد أن اتضح أن «تقصيراً» قد وقع أثناء الحرب، نجم عن «المفهوم» الذي قامت بترويجه الزعامة الأمنية ـ السياسية الاسرائيلية، وهي أساساً عمالية وعلى رأسها موشي دايان وزير الدفاع آنذاك. وخلاصة ذلك «المفهوم» رأي وتقويم مفادهما أنه بعد الانتصار الذي حققته اسرائيل سنة ١٩٦٧، لن تقوم للعرب قائمة، ولن يتجرأوا على شن الحرب مرة أُخرى، وإن «اخطأوا» وقاموا بذلك، «فستكسر عظامهم» مرة أُخرى ـ على حد التعبير الذي كان شائعاً. وقد أدى ذلك إلى تفشي شعور الاستهتار تجاه العرب والاستخفاف بقدراتهم، لدى معظم القيادات السياسية والعسكرية الاسرائيلية، إن لم يكن كلها، فجاءت حرب تشرين مفاجأة لهم، وأوقعت بإسرائيل أضراراً مادية ومعنوية كبيرة، كان بالإمكان، حسب الرأي الاسرائيلي، تلافي بعضها لو كانت القيادات الاسرائيلية أكثر حيطة وحذراً.

وقد تفاعلت نتائج حرب تشرين بشكل عنيف في اسرائيل، خصوصاً بعد توقف العمليات القتالية وتوقيع إتفاق فصل القوات الأول بين اسرائيل ومصر في أواخر سنة ١٩٧٣. ونجم عن ذلك إطلاق الاتهامات والاتهامات المضادة ونشوب المظاهرات المعادية للسلطة، وقيام حركات إحتجاج، ثم لجان التحقيق. ولم يمر وقت طويل حتى راح رموز الحكم، ممن كانت لهم علاقة مباشرة بالحرب، يتساقطون الواحد بعد الآخر. وكان أول أولئك رئيس الأركان دافيد العازار الذي أقصي عن منصبه، في نيسان (ابريل) ١٩٧٤، بعد نشر التقرير الأولي للجنة اغرانات التي عينت للتحقيق في نتائج الحرب؛ فحل محله الجنرال

مردخاي غور الذي كان، لحسن حظه، ملحقاً عسكرياً في السفارة الاسرائيلية في واشنطن، فلم يطله غبار «التقصير». وبعد فترة قصيرة، استقال موشي دايان من منصبه كوزير للدفاع، ثم تبعته حكومة غولده مئير بأسرها. عند هذا المنعطف، وقع إختيار المعسكر العمالي على طاقم جديد لتولي مقاليد الحكم في اسرائيل، لوحظ أن معظم أفراده ينتمون لمن يعرفون، تمييزاً لهم عن جيل الآباء المؤسسين، بجيل الأبناء في حزب العمل. وبذلك أصبح اسحق رابين، الذي شغل حتى ما قبل الحرب بفترة قصيرة منصب سفير اسرائيل في واشنطن، رئيساً للحكومة الاسرائيلية الجديدة، التي شكلت في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، وشمعون بيرس وزيراً للدفاع ويغئال ألون وزيراً للخارجية. كذلك عين حاييم بار ــ ليف، رئيس الأركان السابق، والذي تعرّفه المصادر الاسرائيلية بأنه كان العقل العسكري الذي أدار حرب تشرين فعلياً على الجانب الاسرائيلي، وزيراً للتجارة والصناعة.

غير أنه على الرغم من هذا التغيير في شخصيات الحكم، لم يكن حظ حكومة رابين أحسن كثيراً من حظ سابقتها، وإن بقيت في الحكم نحو سنتين. فخلال ولايتها، استمرت إنعكاسات حرب تشرين في تفاعلها، وأفرزت شروخاً عميقة على أكثر من صعيد. كذلك صعّدت المعارضة نشاطها، بينما دبت الخلافات داخل الحكومة، حديثة العهد في السلطة، خصوصاً بين «الديكين» بيرس ورابين، وأدت إلى ضعضعة هيبتها ومركزها(٣٠). وفي أواخر أيامها، تورط رئيسها في مخالفات مالية أدت إلى إستقالته وتقديم موعد الانتخابات إلى صيف ١٩٧٧.

ولكن الأهم من ذلك كله، على الصعيد السياسي ــ الانتخابي على الأقل، كان إنفضاض قطاعات ومجموعات لا بأس بها، مما يمكن أن يسمى قوى المركز، التي كانت تلتف حول حزب العمل، أو تؤيده إنتخابياً على الأقل، من حوله، بعد أن تضعضع مركزه، ثم إتجاهها إلى إقامة «تنظيمات» أو «منابر» خاصة بها، سعياً وراء لعب دور مستقل في الحياة السياسية. وحدث ذلك بعد أن «يئست» تلك القوى من التجمع العمالي وإمكانات «إصلاحه»، بينما لم تكن، في الوقت نفسه، على إستعداد للسير وراء ليكود أو معه. وقبيل انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧)، وحدت هذه القوى صفوفها، بزعامة الجنرال المتقاعد البروفيسور يغئال يادين، وأقامت الحركة الديمقراطية للتغيير (داش)، التي خاضت تلك الانتخابات في قائمة مستقلة(٣١). وكانت مفاجأة ذلك «الموسم الانتخابي»، التي قلبت الموازين السياسية الاسرائيلية آنذاك، هي فوز هذه الحركة بـ ١٥ مقعداً في الكنيست، اتضح أن معظمها جاء على حساب التجمع العمالي، الذي خسر ١٩ مقعداً، فانخفض عدد نوابه إلى ٣٢ نائباً، مقابل ٥١ نائباً كانت له في الكنيست السابق. ويبدو أن ذلك تم، إلى حد كبير، نتيجة لاتجاه اعداد ملحوظة من ناخبي التجمع العمالي إلى «معاقبته»، بالتصويت لداش بدلاً عنه، لما بدر منه من «تقصير» وتفكك وضعضعة هيبة الحكم، منذ تشرين. أما الليكود فقد زاد من قوته قليلاً، إذا ارتفع عدد نوابه من ٣٩ إلى ٤٣ نائباً؛ ولكنه، مع إنخفاض عدد نواب التجمع إلى ٣٢ نائباً، أصبح القوة السياسية الرئيسية، وتمكن زعيمه بيغن من تشكيل الحكومة الجديدة. وبذلك تحقق ما سمي «إنقلاب ١٩٧٧»، باستلام الليكود السلطة، بعد أن كان قد قضى، مع أجداده، ٥٢ سنة

متواصلة في المعارضة، منذ تأسيس الحركة الاصلاحية سنة ١٩٢٥ وحتى سنة ١٩٧٧؛ بينما انتقل الجناح العمالي إلى المعارضة بعد أن كان قد حكم اسرائيل لمدة ٢٩ سنة متوالية، منذ إقامتها سنة ١٩٤٨ وحتى خسارته الانتخابات سنة ١٩٧٧؛ وكان قبل ذلك قد «حكم» الحركة الصهيونية أيضاً لمدة ١٣ سنة، منذ سنة ١٩٣٥ وحتى سنة ١٩٤٨.

وخلال معركة إنتخابات سنة ١٩٧٧، وكما يبدو، جرياً وراء «موضة» التكتلات والتجمعات الحزبية، شكل أيضاً «تكتلان» جديدان معارضان. فقد غيرّ الشيوعيون الاسرائيليون، في نهاية المطاف، تكتيكهم ووافقوا على التعاون مع عناصر غير شيوعية، على قدم المساواة. ونتيجة لذلك، تحالف راكح مع عدد من رؤساء المجالس المحلية العربية، ومع جزء من الفهود السود، وأقاموا قائمة إنتخابية جديدة، هي القائمة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، التي حصلت في الانتخابات على خمسة مقاعد. كذلك تحالف ما عرف بإسم القوى الصهيونية ــ اليسارية، بزعامة لوفا ألياف ومئير باعيل وأوري أفنيري، وأسسوا قائمة شلي (معسكر السلام الاسرائيلي)، التي حصلت، في الانتخابات، على مقعدين في الكنيست.

انشقاقات عهد الليكود

بدت حكومة ليكود، مع تأسيسها، قوية ومتماسكة. كما ظهر أنها ازدادت رسوخاً مع إنضمام الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) إليها؛ بعد بضعة أشهر من تأسيسها. غير أن هذه الصورة سرعان ما راحت تتغير تدريجياً؛ فتميز حكم الليكود، عما سبقه، بالإنشقاقات العديدة التي أصابت، خلال مدة ولاية الكنيست الذي يتمتع فيه هذا الحكم بالأغلبية، معظم الأحزاب الاسرائيلية، وبمدى فاق ذاك الذي عهده أي كنيست سابق. ولعل ذلك ناجم عن «الانقلاب» الذي أدى إلى تغيير الحزب الحاكم في اسرائيل، لأول مرة في تاريخها؛ بحيث وجد الجميع تقريباً أنفسهم يمرون في أوضاع لم يعهدوها في السابق، وذلك إضافة إلى إنعكاسات معاهدة السلم المصرية ــ الاسرائيلية. فالليكود كان حديث العهد في السلطة، والمعراخ حديث العهد في المعارضة، وداش حديثة العهد في العمل السياسي، واسرائيل بأسرها حديثة العهد في السلم مع مصر. ويبدو أن هذه الأوضاع المستجدة قد دفعت بالعديدين إلى اتخاذ مواقف غير مألوفة، وأدت إلى إتحادات وانشقاقات في القوى السياسية، لم تكن متوقعة.

فمع إعلان فوز الليكود في الانتخابات، سارع شارون، الذي كان قد انشق عنه قبل ذلك وخاض الانتخابات في قائمة مستقلة (شلومتسيون) حصلت على مقعدين في الكنيست، إلى العودة إليه؛ حيث عينّ وزيراً للزراعة في حكومة بيغن، التي أعلنت في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٧. كما ضمت تلك الحكومة موشي دايان الذي انشق عن التجمع العمالي وزيراً للخارجية، رغم إعتباره نفسه «ليبور»، للحصول على تلك الحقيبة. كذلك تميز نصف السنة الأولى لحكومة الليكود بالمفاوضات المتقلبة التي جرت مع الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) من أجل ضمها إلى الحكومة لتوسيع قاعدتها، نتيجة لتمسك الحركة المذكورة بما سمته «مبادئها السبعة». وفي نهاية المفاوضات، انضمت داش إلى الحكومة؛

لكن ذلك زرع في الحركة بذور الانقسام، الذي حصل بعد نحو سنة. ونتيجة لصراع داخلي متواصل، انقسمت الحركة الديمقراطية للتغيير إلى ٣ كتل: الحركة الديمقراطية ولها ٧ مقاعد، وبقيت في الحكومة؛ وحركة التغيير والمبادرة، ولها ٧ مقاعد أيضاً، ولكنها انتقلت إلى المعارضة؛ وكتلة عضو الكنيست آساف ياغوري (قائد مجموعة الدبابات التي شنت أول هجوم على القوات المصرية التي قطعت القناة في حرب تشرين، فدمرت ووقع ياغوري في الأسر) التي أصبحت تعرف بإسم كتلة ياعد[٣٢]. أما الانقسام الثاني، فكان داخل كتلة الليكود، وقد حدث نتيجة لاتفاق كامب ديفيد؛ فقد انقسمت كتلة لاعام (التي ضمت معظم أعضاء الليكود الذين لا ينتمون لحزبي الأحرار وحيروت) في الليكود إلى قسمين: كتلة برئاسة يغئال هورفيتس، غيرت اسمها إلى كتلة رافي، وانسحبت من الحكومة (إلّا أن هوروفيتس عاد وانضم إليها كوزير للمالية، ثم استقال من منصبه)، وكتلة برئاسة الوزير شوستاك، بقيت في الحكومة.

ومع توقيع معاهدة السلم المصرية ــ الاسرائيلية، في آذار (مارس) ١٩٧٩، حدث أيضاً انشقاق آخر؛ فقد انسحبت النائبة غيئولاه كوهين، التي اتهمت بيغن بأنه «خان الصهيونية»، بتوقيعه على ذلك الاتفاق، من ليكود، ثم انضم إليها النائب الكاتب موشي شامير، وكلاهما من غلاة التوسعيين الصهيونيين، وأسسا كتلة هتحياه (النهضة)، التي شكلت معارضة صقرية ذات اتجاه فاشي في الكنيست.

واستمر مسلسل الانشقاقات بعد ذلك أيضاً. فقد انسحب من الليكـود النائب يوسف تامير، الذي كان يشغل في السابق منصب السكرتير العام لحزب الأحرار، وانضم إلى كتلة التغيير والمبادرة المعارضة. وأما اسحق يتسحاقي، العضو الثاني في كتلة شارون (شلومتسيون)، فقد انسحب من الليكود، وانضم كنائب منفرد إلى الائتلاف. وبالمقابل إنضم النائب ياغوري إلى الليكود. كذلك انسحب النائب مردخاي الغرابلي من الحركة الديمقراطية وشكل كتلة مستقلة بإسم عوديد. كما انسحب النائبان، مئير عميت ودافيد غولومب، من كتلة التغيير والمبادرة وانضما إلى المعراخ[٣٣].

وفي الوقت نفسه، وبموازاة تلك الانشقاقات، قدمت أكثر من استقالة من الحكومة، في أوقات مختلفة. فقد استقال من حكومة بيغن، الواحد تلو الآخر ولأسباب مختلفة، كل من وزير الدفاع عيزر وايزمان، ووزير الخارجية موشي دايان، ووزير المواصلات مئير عميت، ووزير المالية يغئال هوروفيتس، ووزير العدل شموئيل تامـير. وقد كـانت هذه الاستقالات والانشقاقات، التي جاءت على أرضية تردي الأوضاع الاقتصادية، بعد أن فشل «الانقلاب الاقتصادي» الذي بدأه سمحه أرليخ، زعيم الأحرار في تكتل ليكود، وأول وزير مالية في حكومة بيغن، ووصل التضخم المالي المستمر والدائم إلى نسب لم تعهدها اسرائيل في السابق، وذلك إضافة إلى تجاوزات السلطة العلنية، في أكثر من مجال، هي الأسباب التي أدت إلى انفراط عقد حكومة بيغن، واضطرارها، من ثم، للموافقة على إجراء انتخابات مبكرة.

الانشقاق الطائفي

ساهمت الانشقاقات التي وقعت خلال عهد الليكود، إلى حد كبير، في تشكيل خريطة القوائم الانتخابية العديدة، التي خاضت الانتخابات الأخيرة[٣٤]. فمن بين الإحدى وثلاثين قائمة التي شاركت في هذه الانتخابات، هناك ١١ قائمة كانت موجودة في الكنيست السابق (وفازت ٦منها بمقاعد في الكنيست الحالي)، و٦ قوائم أخرى كانت قد تكونت خلال ولاية ذلك الكنيست، بعد أن انشقت عن قوائمها الأصلية وتم الاعتراف بها كقوائم مستقلة (وقد فازت ٣منها في الانتخابات). أما القوائم الأربع عشرة الباقية، فهي جميعاً جديدة[٣٥]، عدا واحدة منها هي قائمة تراث إسرائيل (تامي)، والتي كانت الوحيدة من بين هذه القوائم التي فازت، بـ ٣ مقاعد، في الانتخابات. ولعل تشكيل هذه القائمة هو من أبرز ما يلفت النظر في الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة.

شُكِّلت قائمة تراث اسرائيل (تامي) إثر انفجار «قنبلة الموسم» الانشقاقية، وهذه المرة في الحزب الديني القومي (المفدال)، الذي بدا أبعد ما يكون عن الانشقاق، رغم الخلافات التي كانت تثور بين كتله المختلفة، من حين إلى آخر. فهذا الحزب، الذي يتعاطى الدين في سبيل الدنيا، حافظ على تماسكه وقوته في الكنيست (١٠ــ١٢ نائباً) في كافة الانتخابات السابقة، وأصبح، بسبب طبيعة النظام السياسي الاسرائيلي، بمثابة حجر الرحى بين المعسكرين الحزبيين الكبيرين والشريك «الأزلي» في كافة الحكومات الاسرائيلية، الذي يرجح كفة الميزان لصالح الجهة التي يؤيدها. ولم يكن الحزب، بالطبع، يمنح تأييده لهذا الطرف أو ذاك مجاناً؛ إذ كان ذلك يتم من خلال سعي دائم إلى بسط النفوذ الديني على الحياة العامة[٣٦]، وكذلك لقاء منافع مادية ونفوذ سياسي، راحا يتسعان تدريجياً، مع ازدياد الحاجة للحزب كشريك في الائتلافات الحكومية[٣٧]. ونتيجة لهذا النهج، إكتسب الحزب نفوذاً واسعاً، لا يتناسب مع حجمه أو قوته، كما أثرت مواقفه، على المدى الطويل، في نواح مهمة من تركيبة الكيان الصهيوني. ولعل أبرز ما يمكن ذكره، في هذا الصدد، هو أن سيطرة الحزب على قطاع التعليم الديني[٣٨]، ثم على التعليم عامة، بعد أن عين أحد أعضائه وزيراً للمعارف والثقافة، أدت إلى تفشي التطرف لدى الأجيال الناشئة، وبخاصة بين الشباب المتدين، وأفرزت مجموعات وتنظيمات متصلبة للغاية، كغلاة التوسعيين المتدينين، منظمي الغزوات الاستيطانية في الضفة الغربية من اتباع غوش ايمونيم (كتلة المؤمنين)، على سبيل المثال.

وانطلاقاً من وضعه هذا الذي يجعله كبيضة القبان، لم يكن من المتوقع أن يحدث انشقاق في المفدال، مهما بلغت حدة الخلافات داخله، لأن من شأن أي انشقاق أن يحد من قوة الحزب، بكافة كتله، ويضعف آلية الابتزاز الديني، مما قد يقلص نفوذ المتدينين، ويحد من المنافع التي قد يستطيعون الحصول عليها. غير أنه حدث ما لم يكن متوقعاً. فخلال السنة الأخيرة، تجمعت لدى الشرطة الاسرائيلية أدلة مختلفة تشير إلى أن أحد نواب المفدال، وزير الأديان اهرون أبوحتسيره، أساء استعمال صلاحياته كوزير، وكرئيس لبلدية الرملة سابقاً، وتورط في قبض الرشاوى وتقديمها للآخرين أيضاً؛ فطلب المستشار القضائي للحكومة تجريده من حصانته البرلمانية، بغية تقديمه للمحاكمة، وهو

ما حدث فعلاً. ولكن محاكمة أبو حتسيره، وهو سفارادي (من أصل مغـربي)، أثارت استياء بالغاً لدى قطاعات من اليهود المغاربة في اسرائيل، الذين يقدر عددهم حالياً، مع أبنائهم، بنحو ٧٠٠ ألف نسمة، باعتبار الوزير ابن طائفتهم مصدر اعتزاز وفخر لهم، فانبرى بعضهم للدفاع عنه جرياً وراء القول المأثور «أنصر أخاك ظالماً أو مظلومـاً»، خصوصاً وانه، حسب رأيهم، يتعرض لمؤامرة اشكنازية هدفها تحطيم زعماء اليهـود الشرقيين. وكان بعض مناصري أبو حتسيره قد طلبوا، خلال التحقيق في التهم الموجهة إليه، من وزير الداخلية يوسف بورغ، وهو زعيم المفدال، الإيعاز إلى الشرطة، التابعة إدارياً لوزارته، بإيقاف التحقيق، إلا أن بورغ رفض ذلك[٣٩]. واستمرت إجراءات محاكمة أبو حتسيره وقتاً غير طويل، وصدر، في نهايتها، حكم بتبرئته قضائياً، وإن كانت الحيثيات تدينه أخلاقياً ومعنوياً. وعلى الأثر، أعلن أبو حتسيره، مع زميل له في المفدال، هو بن ــ تسيون روبين، وهو الآخر من أصل سفارادي، انشقاقهما عن المفـدال، لأنه «حـزب اشكنازي»[٤٠]، وأنشآ قائمة مستقلة خاصة بهما، هي حركة تراث اسرائيل (تامي)، إنضم اليها وزير الزراعة السابق، اهرون اوزان (من أصل تونسي)، الذي انشق أيضاً عن المعراخ، بعد أن عمل لصالحه نحو ٣٠ سنة[٤١]. ولوحظ أن كافة مرشحي هذه القائمة، التي فازت بثلاثة مقاعد في الانتخابات، هم من اليهود الشرقيين.

الجدول رقم ٢

اصحاب حق التصويت، المصوتون والممتنعون عن التصويت ونسبهم*

الكنيست	السادس (١٩٦٥)	السابع (١٩٦٩)	الثامن (١٩٧٣)	التاسع (١٩٧٧)
اصحاب حق التصويت	١,٤٩٩,٧١٢	١,٧٤٨,٧١٠	٢,٠٣٧,٤٧٨	٢,٢٣٦,٢٩٣
منهم: يهود	١,٣٧٤,٥٠٥	١,٦٠٢,٦٩٢	١,٨٦٤,٥٩٤	٢,٠٣٠,٧٣٤
عرب (اجمالي)[١]	١٢٥,٢٠٨	١٤٦,٠١٨	١٧٢,٨٨٤	٢٠٥,٥٥٩
صوتوا فعلاً	١,٢٤٤,٧٠٦	١,٤٢٧,٩٨١	١,٦٠١.٠٩٨	١,٧٧١.٧٢٦
النسبة المئوية للمصوتين	٨٣,٠	٨١,٧	٧٨,٦	٧٩,٢
عرب (في المناطق العربية)[٢]	١٠٨,٥١١	١٢٦,١٩١	١٤٩,٥٠٠	١٧٤,٠٧٤
صوتوا فعلاً	٩٢,٠٢٥	١٠٥,٩٤٨	١١٩,٦٢٧	١٣٢,٢٢٤
النسبة المئوية للمصوتين	٨٤,٨	٨٤,٠	٨٠,٠	٧٦,٠

* انظر المصدر للجدول رقم ١ أعلاه، «نتائج الانتخابات للكنيست...»، رقم ٥٥٣، ص٤٩ــ٥١؛ رقم ٤٦١، ص٤٦ــ٤٧؛ رقم ٣٠٩، ص٦٠ــ٦٢ ورقم ٢١٦، ص٩٦ و٩٨ و١٠٠ و١٠٢.

(١) يضم عدد أصحاب حق التصويت العرب في كافة انحاء اسرائيل.

(٢) يضم عدد أصحاب حق التصويت العرب في التجمعات العربية فقط، ودون أصوات العرب في المدن المختلطة (حيفا، عكا، يافا، اللد والرملة)، حيث تختلط أصوات اليهود والعرب ببعضها البعض في صناديق الاقتراع، ولا يمكن معرفة عدد المصوتين من أي منهما.

أثار إنشاء قائمة تراث اسرائيل (تامي)، السفارادية الطابع، إستنكاراً واستهجاناً واسعين في الصحافة الاسرائيلية، الاشكنازية قلباً وقالباً[٤٢]، لأن تبلور القائمة أبرز مشكلة التفاوت الطائفي بين اليهود الغربيين والشرقيين في اسرائيل[٤٣] مجدداً، وأعطاها بعداً سياسياً، قد تكون له انعكاساته السلبية مستقبلاً. وليست هذه، على كل حال، هي المرة الأولى التي يحاول فيها اليهود الشرقيون إنشاء قوائم إنتخابية خاصة بهم، علّ ذلك يساعدهم في التأثير على الجهاز الحاكم، ويتمكنون من تحسين أوضاع طوائفهم[٤٤]، ولكن هذه هي المرة الأولى، منذ ما يزيد على ٢٥ سنة، التي تفوز فيها واحدة من هذه القوائم في الانتخابات وتحظى بمقاعد في الكنيست. فعدا عن انتخابات الكنيست الأول (١٩٤٩)، والثاني (١٩٥١)، حيث فازت قائمتا السفاراديم واليمنيين بمقاعد فيهما، لم تفز أي من القوائم الطائفية التي شاركت في الانتخابات التالية، للكنيست الثالث (١٩٥٥) والرابع (١٩٦١) والثامن (١٩٧٣) والتاسع (١٩٧٧)، بأي مقعد[٤٥]. كذلك كان الفشل من نصيب أربع قوائم طائفية أخرى لليهود الشرقيين، عدا تامي، شاركت في الانتخابات الأخيرة.

إن النتيجة الواضحة، المترتبة على هذه الوقائع، هي أن معظم اليهود الشرقيين، رغم شعور قطاعات واسعة منهم بالغبن الطائفي، فضلوا التصويت لصالح أحزاب المؤسسة الاسرائيلية، الحاكمة أو المعارضة، التي تسيطر على مقدراتهم؛ وذلك من خلال الاتجاه أكثر فأكثر نحو تأييد المعارضة. كما أن تلك الأحزاب، من ناحيتها، لجأت إلى استعمال المسكنات وكافة الألاعيب الانتخابية لجذب أكبر عدد من أصوات اليهود الشرقيين اليها، ومن بينها ترشيح «ممثلين» عن أولئك اليهود في قوائمها الانتخابية. ويلاحظ، مثلاً، أن المرشح رقم٢ بالذات في معظم القوائم الانتخابية، الاشكنازية الجوهر أساساً، هو يهودي شرقي: دافيد ليفي في قائمة مرشحي حيروت في الليكود؛ موشي نسيم في الأحرار/ليكود؛ شوشانه اربيلي ــ الموزيلينو في العمل/المعراخ؛ فيكتور شمطوف في مبام/المعراخ (وقد ضمت قائمة المعراخ لإنتخابات الكنيست الأخيرة سبعة مرشحين سفاراديم من بين الخمسة وأربعين مرشحاً الأوائل[٤٦])؛ غيئولاه كوهين في هتحياه، مردخاي بن ــ بورات في تيلم (قائمة دايان)؛ ميرون بنبنيستي في قائمة الحقوق المدنية؛ نسيم اليعاد في الأحرار المستقلين؛ ران كوهين في شلي. والقائمتين الأخيرتين كانتا من بين القوائم التي فشلت في الانتخابات الأخيرة. وحتى راكح/حداش واغودات يسرائيل كان لهما مرشحيهما السفاراديم: شارلي بيطون، المرشح رقم٣ في قائمة حداش، ويوسف ميلاميد، المرشح رقم٥ في قائمة اغودات يسرائيل[٤٧]. ومما يلفت النظر في هؤلاء المرشحين أن المركز أو النفوذ أو، بشكل خاص، الكفاءة التي يتمتع بها أي منهم، بالمقارنة مع زملائهم في قوائمهم، لا تؤهلهم لأن يحتلوا المكان رقم٢ في تلك القوائم. والواضح أن ذلك تم من قبيل التزلف، من قبل تلك الأحزاب، للناخبين من بين اليهود الشرقيين، ومحاولة جذب أصواتهم، التي تقدر بنحو ٤٠ بالمئة من أصوات أصحاب حق الانتخاب في اسرائيل بأسرها.

في ضوء هذا التنافس الشديد على أصوات الناخبين من اليهود الشرقيين من جهة، و«الحصار» الذي تجابه به القوائم الطائفية من جهة أخرى، يلفت النظر فوز قائمة تامي بثلاثة مقاعد في الكنيست، مقابل الفشل النسبي الذي منيت به معظم القوائم الصغيرة الاخرى؛ خصوصاً وان تامي شكلت في آخر ساعات المهلة القانونية المحددة لتقديم القوائم الانتخابية. أي، بعبارة أخرى، لم يكن لديها ما يكفي من الوقت لتنظيم نفسها كما ينبغي. ويبدو أن هنالك أكثر من عامل ساعد على نجاح هذه القائمة؛ فمرشحها الأول هو وزير في الحكم حالياً، والثاني وزير سابق، ولكل منهما، بحكم وضعه هذا، مؤيدوه ودوائر نفوذه. كما أن القائمة حظيت بتأييد بين اليهود المغاربة، وهم أكثر الطوائف اليهودية الشرقية تماسكاً، ويسكن العديد منهم في مستوطنات، أو أحياء في المدن الكبرى، خاصة بهم. بل أن سكان عدد مما يسمى مدن التطوير، مثل اوفكيم، أور يهودا، أور عكيفا، اشكلون، اشدود، بئير يعقوب، بئر السبع، بيت شيمش، ديمونه، يفنه، كريات شمونه، يكادون يكونون بأسرهم من أولئك اليهود، مما يساعد على تماسكهم وخلق «جو» و«تراث» خاصين بهم، يظهران بوضوح، مثلاً، في احتفالات خاصة بهم، مثل احتفالات الميمونه، التي تقام سنوياً إحتفالاً بذكرى الحاخام موسى بن ميمون، أحد كبار علماء اليهودية، والسفارادي الأصل.

ومما يلفت النظر في قيام قائمة تامي ونجاحها في الانتخابات الأخيرة ذلك الدعم المادي والمعنوي الكبيرين، اللذين حصلت عليهما القائمة علناً من نسيم غاؤون، رئيس الاتحاد العالمي للطوائف السفارادية، ومن باقي فروع هذا الاتحاد، وخصوصاً فرعي نيويورك وكيب تاون في جنوب افريقيا، مع ما قد يجره ذلك من انعكاسات سياسية. وغاؤون هو، بالطبع، يهودي سفارادي، ولد في الخرطوم وعاش في السودان حتى سنة ١٩٥٧، عندما هاجر إلى سويسرا حيث عمل في تجارة الحبوب؛ وأصبح مليونيراً[٤٨]. وهو يشغل حالياً، إضافة إلى منصبه كرئيس الاتحاد العالمي للطوائف السفارادية، عدة مناصب أخرى فهو: الرئيس الدوري للطائفة اليهودية في جنيف، ورئيس الجباية اليهودية الموحدة في سويسرا، ورئيس مشروع البوندس (سندات القروض) هناك أيضاً، ونائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، وعضو مجلس أمناء الوكالة اليهودية[٤٩]. وغاؤون يهودي «معتدل»، يطالب اسرائيل بالتفاوض «مع جميع أعدائها ... حتى مع م.ت.ف... لأنه حتى اذا لم تتوصل إلى اتفاق مع عدوك، فإن مجرد حقيقة المفاوضات معه ستغير صورة القتال في المستقبل، بحيث يصبح أقل قسوة»[٥٠]. كما انه «يحب اليهود السفاراديم الناجحين». ويطالب النظام الاسرائيلي بمساواة الطوائف الشرقية مع غيرها، أو ضم ممثليها إلى الحكم[٥١]. ويقدم غاؤون التبرعات لجهات ومشاريع مختلفة في اسرائيل، باستمرار، ولكنه كمن يدرك أسس اللعبة جيداً يخص الأحزاب السياسية بالجزء الأكبر من تبرعاته[٥٢]، مما يمنحه نفوذاً خاصاً. وكان قد بدأ بدفع تبرعاته إلى حيروت بالذات، ثم انتقل إلى حزب العمل، بعد أن تعرف إلى اهرون أوزان[٥٣]، الذي أختير رئيساً للاتحاد السفارادي في اسرائيل. وعندما أقيمت تامي، وانضم أوزان اليها، سارع غاؤون إلى تأييدها، وتقديم دعم مالي وفير لها. وتجدر الاشارة إلى أن تقديم مثل هذا الدعم مسموح به قانونياً في اسرائيل؛ إذ أن قانون تمويل الأحزاب لسنة ٥٧٣٣ ـــ ١٩٧٣[٥٤]، الذي ينظم هذا

المجال، والذي يقضي بتحميل أعباء تمويل الأحزاب لخزينة الدولة (وكانت الخزينة قد صرفت لهذه الغاية، مثلاً، خلال سنة، من ١/٦/١٩٧٩ إلى ٣١/٥/١٩٨٠، ما مجموعه ٨,٧٥٠,٠٠٠ شيكل تقريباً، أي ما يساوي ٨٧٥,٠٠٠ دولار(٥٥))، يسمح أيضاً للاحزاب نفسها بقبول التبرعات من أشخاص في داخل اسرائيل ومن شخصيات إعتبارية خارجها. كما أن في القانون نفسه ثغرات أخرى يمكن النفاذ منها وجمع الأموال للأحزاب بطرق مختلفة(٥٦). وكان مراقب الدولة قد طالب بسد تلك الثغرات، بواسطة إدخال تعديلات مناسبة على القانون، ولكن دون جدوى(٥٧).

ونتيجة لنشاطه هذا، إتهم غاؤون من قبل وسائل الاعلام الاسرائيلية بإثارة التفرقة والنعرات الطائفية. وقد رد على هذه الاتهامات ببيان ــ يوضح إلى حد ما طبيعة تفكير الزعماء السفاراديم وتطلعاتهم ــ جاء فيه: «أن في اسرائيل ١٩٨١ شعبان [أي اليهود الغربيون والشرقيون] بدلاً من واحد... ولأن اسرائيل تزعم بأنها تتصرف وفق [قيم] المجتمع الغربي، فإنها تخشى التأثير الشرقي للسفاراديم من شمال افريقيا. ان الأحزاب [الاسرائيلية] تريد الاستمرار في سيطرتها، واستغلال يهود آسيا وشمال افريقيا كأنهم جنودها الخاصون بها. وهي تسعى عملياً، إلى صهرهم في حضارتها الغربية المزعومة، واستئصالهم من تراثهم وحضارتهم... أن التفرقة هي من ثمار نشاط تلك الأحزاب نفسها، فهي التي زرعت الفرقة والحواجز بين [اليهود] المغاربة والعراقيين واليمنيين، وكأنهم أدوات على لوحة شطرنج بدلاً من أن تعتبرهم، ببساطة، مواطنين اسرائيليين... إن هذه بالنسبة لي لا سامية يهودية... فالمؤسسة السياسية [الاسرائيلية] رأت في السفاراديم مواطنين من الدرجة الثانية مصيرهم الفشل دائماً»(٥٨).

والسؤال الذي يطرح نفسه هُنا هو هل تصمد قائمة تامي وتكبر وتتحول إلى ممثلية لليهود الشرقيين، على ما قد يجره ذلك من تأثير على نظام الحكم في اسرائيل، قد تتبعه إنعكاسات وتحولات سياسية عميقة، أم ان المؤسسة الاشكنازية سرعان ما ستدجنها وتجعلها تدريجياً جزءاً منها، بعد إفراغها من مضمونها؟ إنه سؤال يحتاج إلى وقت للاجابة عليه.

الأصوات العربية

إضافة إلى بروز الشرخ الطائفي، يلفت النظر، في نتائج الانتخابات الأخيرة، ذلك التحول الذي طرأ على اتجاه أصوات الناخبين العرب، والذي يبدو كأنه لا يخلو من مضامين ومواقف سياسية جديدة. وقد بلغ عدد أصحاب حق الانتخاب العرب نحو ٢٣٥,٠٠٠، وعدد أصحاب حق الانتخاب كافة نحو ٢,٤٩٠,٠٠٠، من بين عدد السكان العام البالغ نحو ٤,١٦٥,٠٠٠ نسمة(٥٩). وكان قد صدر في السنة الماضية تعديل لقانون الجنسية الاسرائيلي منحت بموجبه الجنسية، وبالتالي حق التصويت، لتلك الأقلية من بين السكان العرب في اسرائيل التي لم تكن قد حصلت عليها سابقاً، بحيث أصبح جميع العرب المقيمين في اسرائيل منذ سنة ١٩٤٨، مع أبنائهم، دون استثناء، مواطنين اسرائيليين، يحق لهم بالتالي التصويت للكنيست(٦٠).

وقصة الأصوات العربية في انتخابات الكنيست تكاد تكون مشابهة لقصة أصوات اليهود الشرقيين، من حيث تهافت الأحزاب الاسرائيلية عليها والسعي إلى كسبها وإن اختلفت الوسائل لذلك؛ ولم يتغير هذا الوضع في الانتخابات الأخيرة[٦١]. وخلال العقد الأول لقيام إسرائيل، كانت هذه الأصوات، بأكثريتها، حكراً على الحزب الحاكم مباي، المسيطر على المناطق العربية بواسطة جهاز الحكم العسكري الذي كان يرسم ويحكم آنذاك في تلك المناطق. ولجأ مباي، لكسب تلك الأصوات، إلى أسلوب إقامة قوائم انتخابية عربية مرتبطة به كان يراعي، عند تشكيلها، ضم ممثلين محليين نافذين إليها، كان اختيارهم يتم على أساس طائفي، من مسلمين ومسيحيين ودروز، لجذب أكبر عدد ممكن من الأصوات العربية. وفي انتخابات الكنيست الأول (١٩٤٩)، اشتركت قائمة واحدة من هذا النوع، ثم ارتفع العدد إلى ثلاث قوائم في كل من انتخابات الكنيست الثاني (١٩٥١) والثالث (١٩٥٥) والرابع (١٩٥٩). كذلك اتجهت بعض الأحزاب الصهيونية الأخرى، وعلى رأسها مبام، إلى القيام بنشاط مماثل بين العرب، وإن تم ذلك على نطاق محدود. أما في الكنيست، فقد كان النواب العرب، الذين ينتخبون من قبل تلك القوائم، يعتبرون بمثابة قوة تصويت إضافية للأحزاب الحاكمة، دون أن تكون لهم حقوقها، مكتفين بالنزر اليسير من المنافع المادية أو المعنوية، التي تقدم لهم أو لناخبيهم، من قبل السلطة، من حين إلى آخر.

وفي مقابل هذه المجموعة من أحزاب السلطة أو المعارضة الصهيونية، والنواب العرب المرتبطين بها، وفي غياب أي حزب أو تنظيم عربي مستقل، على صعيد قطري، كان بإمكانه أن يتحول إلى ممثل للعرب، وهو ما عارضته السلطة بشدة دائماً، راح الحزب الشيوعي الاسرائيلي، وهو الحزب غير الصهيوني الوحيد المسموح له بالعمل في اسرائيل قانونياً، والذي يضم أساساً أكثرية عربية، يلعب دور حزب المعارضة الرئيسي بين العرب[٦٢].

ومع ترسيخ سياسة الاضطهاد القومي، العلني أو المقنع، التي انتهجتها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، من جهة، وتنامي الوعي القومي وتعاظم المشاعر الوطنية لدى العرب في ضوء التطورات التي مر فيها العالم العربي وبروز الحركة الوطنية الفلسطينية مجدداً[٦٣]، من جهة أخرى، راح المزيد من الأصوات العربية يتجه، في الانتخابات، نحو القائمة الشيوعية؛ ولو تم ذلك، إلى حد ما، من قبيل الشعور بضرورة التصويت «ضد الحكومة»[٦٤]. ويتضح بجلاء من نتائج انتخابات الكنيست، في المناطق العربية الصرفة، خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، أن النسبة التي حصل عليها الشيوعيون بين العرب، في كافة قطاعاتهم، كانت في ارتفاع مستمر، ووصلت في الانتخابات ما قبل الأخيرة سنة ١٩٧٧، إلى ما يزيد على النصف، بينما خفت، تدريجياً، النسبة التي حصلت عليها كافة الأحزاب الأخرى (أنظر الجدول رقم ٣).

وتجدر الاشارة، هنا، على هامش النشاط الانتخابي، إلى نشوء تيار جديد بين العرب نشط بشكل خاص منذ حرب تشرين، وراح دعاته، من أمثال جماعة أبناء البلد والحركة الوطنية التقدمية[٦٥]، يروجون علناً لفكرة مقاطعة الانتخابات وحث العرب على عدم

الجدول رقم ٣

توزيع أصوات الناخبين العرب، في المناطق العربية، حسب التجمعات السكانية والقوائم الانتخابية*

الكنيست	السادس (١٩٦٥)		السابع (١٩٦٩)		الثامن (١٩٧٣)		التاسع (١٩٧٧)	
	أصوات	٪	أصوات	٪	أصوات	٪	أصوات	٪
مدن عربية[٤]								
كل الأصوات[١]	١٤,٠٧٢	١٠٠,٠	١٥,٧٩٨	١٠٠,٠	١٧,٢٣١	١٠٠,٠	٢٠,٠٤٠	١٠٠,٠
القوائم العربية[٢]	٤,٩١٣	٣٤,٩	٦,١٤٣	٣٨,٩	٤,٦٦٢	٢٧,١	٢,٩٢٢	١٤,٥
الشيوعيون[٣]	٥,٩٠٨	٤٢,٠	٧,٢٤٩	٤٥,٩	٩,٤٩٤	٥٥,١	١٤,١٨٢	٧٠,٨
القوائم الاخرى	٣,٢٥٢	٢٣,١	٢,٤٠٦	١٥,٢	٣,٠٧٥	١٧,٨	٢,٩٣٦	١٤,٧
بلدات عربية[٥]								
كل الأصوات	٦,٣٩٥	١٠٠,٠	٧,٥٥١	١٠٠,٠	٤٠,٢٩٢	١٠٠,٠	٤٣,٨٩٦	١٠٠,٠
القوائم العربية	٢,٧٥٩	٤٣,٢	٢,٥٠٤	٣٣,١	١١,٦٨٨	٢٩,٠	٦,٠٨٣	١٣,٩
الشيوعيون	٢,٦٤٤	٤١,٣	٣,٨١١	٥٠,٥	١٧,٩٢١	٤٤,٥	٢٥,٩٩٣	٥٩,٢
القوائم الأخرى	٩٩٢	١٥,٥	١,٢٣٦	١٦,٤	١٠,٦٨٣	٢٦,٥	١١,٨٢٠	٢٦,٩
قرى عربية كبيرة[٦]								
كل الاصوات	٣٩,٧٣٧	١٠٠,٠	٥٠,٨٦٥	١٠٠,٠	٣٣,١٥٨	١٠٠,٠	٣٨,٢٧٠	١٠٠,٠
القوائم العربية	١٧,٥٥٩	٤٤,٢	١٩,٢٩٢	٣٧,٩	١١,١٥٧	٣٣,٦	٨,٦٠٧	٢٢,٤
الشيوعيون	٩,١٨١	٢٣,١	١٦,١٠٣	٣١,٧	١٢,٠٤٥	٣٦,٣	١٩,١٩١	٥٠,١
القوائم الأخرى	١٢,٩٩٧	٣٢,٧	١٥,٤٧٠	٣٠,٤	٩,٩٥٦	٣٠,١	١٠,٤٧٢	٢٧,٥
قرى عربية صغيرة[٧]								
كل الاصوات	١٩,٨٢١	١٠٠,٠	١٦,٧٨٤	١٠٠,٠	١٢,٩٦١	١٠٠,٠	١٥,٤٠٨	١٠٠,٠
القوائم العربية	٨,٥٤٠	٤٣,١	٨,٠٥٥	٤٨,٠	٦,٥٢٠	٤٦,٧	٤,١٠٦	٢٦,٦
الشيوعيون	٢,٥٩٣	١٣,١	٢,١٩٧	١٣,١	٢,٤٧٥	١٧,٧	٤,٤٩٦	٢٩,٢
القوائم الأخرى	٨,٦٨٨	٤٣,٨	٦,٥٣٢	٣٨,٩	٤,٩٦٦	٣٥,٦	٦,٨٠٦	٤٤,٢

(تتمة الجدول رقم ٣)

قبائل بدوية

كل الأصوات	٨,٠٧٦	١٠٠,٠	١٠,١١١	١٠٠,٠	١٠,٨٠٨	١٠٠,٠	١١,٢١٠	١٠٠,٠
القوائم العربية	٤,٠٢٨	٤٩,٩	٥,٢١١	٥١,٥	٧,٤٩٨	٦٩,٤	٥,٩٦٥	٥٣,٢
الشيوعيون	٣٦٥	٤,٥	٥١٥	٥,١	٧٠٧	٦.٥	١,٣٩١	١٢,٤
القوائم الأخرى	٣,٦٨٣	٤٥,٦	٤,٣٨٥	٤٣,٤	٢,٦٠٣	٢٤,١	٣,٨٥٤	٣٤,٤

المجموع[٨]

كل الأصوات	٨٨,١٠٢	١٠٠,٠	١٠١,١٠٩	١٠٠,٠	١١٥,٤٥٠	١٠٠,٠	١٢٨,٨٢٤	١٠٠,٠
القوائم العربية	٣٧,٧٩٩	٤٢,٩	٤١,٢٠٥	٤٠,٨	٤١,٥٢٥	٣٦,٠	٢٧,٦٨٣	٢١,٥
الشيوعيون	٢٠,٦٩١	٢٣,٥	٢٩,٨٧٥	٢٩,٥	٤٢,٦٤٢	٣٦,٩	٦٥,٢٥٣	٥٠,٧
القوائم الأخرى	٢٩,٦١٢	٣٣,٦	٣٠,٠٢٩	٢٩,٧	٣١,٢٨٣	٢٧,١	٣٥,٨٨٨	٢٧,٨

* انظر المصدر للجدول رقم ١ أعلاه: «نتائج الانتخابات للكنيست...»، رقم ٥٥٣، ص٤٩ــ٥١؛ رقم ٤٦١، ص٤٦ــ٤٧؛ رقم ٣٠٩، ص٦٠ــ٦٢ ورقم ٢١٦، ص٩٦ــ١٠٢

(١) الأصوات الصالحة، وفقاً لقواعد الانتخابات التقنية. وتشكل هذه الأصوات ٩٥.٧٪ من مجموع أصوات الدين اقترعوا، في تلك المناطق، في الانتخابات للكنيست السادس (٩٢,٠٣٥ صوتاً) و٩٥.٤٪ للكنيست السابع (١٠٥,٩٤٨ صوتاً) و٩٦.٥٪ للكنيست الثامن (١١٩,٦٢٧ صوتاً) و٩٧.٤٪ للكنيست التاسع (١٣٢,٣٢٨ صوتاً)

كما ان مجموع هذه الأصوات، للذين اقترعوا فعلاً في الانتخابات، يشكل ٨١.٢٪ من أصحاب حق التصويت، في تلك المناطق، للكنيست السادس (١٠٨,٥١١ ناخباً) و٨٠.١٪ للكنيست السابع (١٢٦,١٩١ ناخباً) و٧٧.٢٪ للكنيست الثامن (١٤٩,٥٠٠ ناخباً) و٧٤.٠٪ للكنيست التاسع (١٧٤,٠٧٤ ناخباً)

(وانظر أيضاً الجدول رقم ٢ أعلاه)

(٢) قائمتان في الكنيست السادس ــ الثامن، وقائمة واحدة في الكنيست التاسع وكانت كل هذه القوائم مرتبطة بالتجمع العمالي (المعراخ).

(٣) في الكنيست السادس ــ الثامن، راكح؛ وفي الكنيست التاسع، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)

(٤) الناصرة وشفا عمرو

(٥) صنفت بلدات تلك القرى التي يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة، كما كان في ١٩٧٣/١٢/٣١.

(٦) يتراوح عدد سكانها بين ٢٥٠٠ ــ ٥٠٠٠ نسمة

(٧) يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة

(٨) يشكل مجموع هذه الأصوات الاجمالي ٧٠.٤٪ من أصحاب حق الانتخاب العرب كافة للكنيست السادس (وهم ١٢٥,٢٠٨ ناخبين) و٦٩.٢٪ للكنيست السابع (١٤٦,٠١٨) و٦٦.٨٪ للكنيست الثامن (١٧٢,٨٨٤) و٦٢.٧٪ للكنيست التاسع (٢٠٥,٥٥٩).

(وانظر أيضاً الجدول رقم ٢ أعلاه)

الاشتراك فيها، من قبيل الاعلان عن «عدم اعترافهم» باسرائيل؛ وهم يشنون الحملات الشعواء على السلطة من جهة والشيوعيين من جهة أخرى. ويبدو أن لهذا التيار نفوذه، إذ يلاحظ أن نسبة العرب المتنعين عن التصويت آخذة في الارتفاع، من انتخابات إلى أخرى، ووصلت في الانتخابات ما قبل الأخيرة، إلى نحو ربع أصحاب حق الاقتراع في المناطق العربية الصرفة، وزادت عن مثيلتها بين اليهود (أنظر الجدول رقم ٢)؛ وهو ما لا يخلو من مضامين سياسية(٦٦). وكانت هذه الجماعات قد أصدرت قبيل الانتخابات الأخيرة، بياناً دعت فيه العرب إلى الامتناع عن التصويت «للبرلمان الصهيوني»، لأنه ليس لهم ما يفتشون عنه، أو من يمثلهم، هناك(٦٧). ويبدو أن أولئك كانوا قد حاولوا مؤخراً إعادة تنظيم أنفسهم بإقامة هيئة تمثلهم جميعاً، إلّا أن بيغن، بصفته وزيراً للدفاع، سارع إلى إصدار أمر وفق أنظمة الطوارىء باعتبار الهيئة الجديدة المقترحة منظمة غير شرعية، وحظر قيامها(٦٨). كما كان قد اتخذ إجراءاً مماثلاً، خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، بحق مؤتمر الشعب العربي، الذي حاول الشيوعيون تنظيمه، وحظر قيامه(٦٩).

أما نتائج الانتخابات الأخيرة، فتشير، كما يبدو، إلى أن تحولاً قد طرأ على موقف اعداد من الناخبين العرب، أدى إلى فشل كافة القوائم العربية المحلية التي خاضت الانتخابات، وخفض نسبة الأصوات التي حصل عليها الشيوعيون، بينما ارتفعت النسبة التي كانت من نصيب المعراخ بالذات (أنظر الجدول رقم ٤). وقبيل بدء معركة الانتخابات الأخيرة، كانت خمس قوائم عربية قد أعلنت عن نيتها في الاشتراك فيها، وهي: القائمة العربية الموحدة، بزعامة سيف الدين الزعبي وجبر معدي، وهي آخر من تبقى من القوائم العربية التقليدية القديمة؛ والقائمة العربية الاسرائيلية برئاسة الشيخ البدوي محمد حسين غدير؛ وحركة المواطنين العرب في اسرائيل، برئاسة نوري العقبي؛ وقائمة الاخوة العربية برئاسة حنا حداد؛ وقائمة العدالة برئاسة يعقوب إيليا(٧٠). وقد شطبت لجنة الانتخابات المركزية قائمة غدير، لعدم توافر الشروط القانونية فيها، بينما تراجعت قائمة إيليا عن عزمها على الاشتراك في الانتخابات(٧١). وخاضت القوائم الثلاث الباقية الانتخابات فعلاً، إلّا أن أياً منها لم تستطع تجاوز نسبة الاغلاق، أي أنها لم تحصل على ١٪ من مجموع الأصوات الصالحة، ففشلت جميعاً. ومع فشل هذه القوائم، وبخاصة القائمة العربية الموحدة، تختفي القوائم العربية من الكنيست، وذلك لأول مرة في تاريخه، وتغيب عنه تلك الوجوه التقليدية، من أمثال الزعبي ومعدي، التي رافقته منذ قيامه تقريباً.

وإذا لم يكن هنالك من غرابة في سقوط القوائم العربية، خصوصاً بعد أن استنفذت دورها ولم يعد من حاجة لها، بعد أن راحت الأحزاب الاسرائيلية المعنية بالأصوات العربية، تدخل مرشحين عرباً إلى قوائمها، فإن إعراض عدد من الناخبين العرب عن تأييد الشيوعيين وازدياد نسبة المصوتين للمعراخ بالذات يثير الانتباه. ولعل تفسير ذلك يعود إلى أن أولئك الناخبين قرروا التصويت للمعراخ «نكاية» بالليكود. فنتيجة لضغوط الليكود على العرب عامة وبسبب من استفزازه لهم، خلال السنوات الأربع

الأخيرة، أو إهمالهم على الأقل، قارن أولئك بين حكمه وحكم المعراخ، واختاروا أهون الشرين، المعراخ، وقرروا التصويت له، باعتبار أن مثل هذا التصويت قد يؤدي إلى تغيير الحكام، فيما لو نجح المعراخ؛ بينما زيادة نائب للشيوعيين في الكنيست أو نقصانه لن يقدم أو يؤخر في شيء[٧٢]. ويلاحظ أيضاً أن هذا الاتجاه لدى الناخبين العرب قد برز أيضاً خلال انتخابات الهستدروت التي جرت خلال شهر آذار (مارس) الماضي[٧٣]. وذلك على الرغم من نداءات دوائر معينة في منظمة التحرير الفلسطينية إلى العرب في اسرائيل للتصويت لصالح الشيوعيين دون غيرهم.

وبناء على نتائج الانتخابات، سيكون هنالك، خمسة نواب عرباً في الكنيست؛ وهو أقل عدد من النواب العرب منذ الكنيست الثاني (١٩٥١). وهؤلاء النواب هم: توفيق طوبي (وهو عضو في الكنيست منذ تأسيسه، سنة ١٩٤٩)، وتوفيق زياد عن حداش/راكح؛ ومحمد وتد[٧٤] عن المعراخ/مبام (المرشح رقم ٢٦ في القائمة)؛ وحمد خلايله عن المعراخ/العمل (المرشح رقم ٤٧)؛ وأمل نصر الدين عن الليكود/حيروت (المرشح رقم ٣٣).

كنيست متصلبين، وحكم غير مستقر

تشير نتائج انتخابات الكنيست العاشر، برمتها، إلى اتجاه واضح نحو التصلب في موقف الناخب الاسرائيلي عامة، وبمدى يفوق ذلك الذي عهده أي كنيست سابق. فالفوز في الانتخابات كان حليف القوائم ذات المواقف المتشددة، على وجه العموم، بينما كان التقهقر من نصيب أولئك الذين تشتم منهم روائح الاعتدال أو المواقف المستقلة، وذلك دون استثناء. بل يكاد يبدو أن الجديد في هذه الانتخابات كان في التنافس على الأصوات بين المتشددين والأكثر تشدداً، وعلى حد تعبير أحدهم، «على الخريطة الصهيونية الكل يزاحم نحو اليمين، حيث المكان هناك مكتظ للغاية»[٧٥].

فالليكود، على الرغم من الحملات الشعواء التي شنتها المعارضة العمالية عليه، وعلى الرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية خلال حكمه، بصورة لا مثيل لها في السابق، تمكن من زيادة عدد مقاعده بـ ٣ مقاعد، وذلك أساساً نتيجة للمواقف الصقرية التي اتخذها على صعيد سياسته الخارجية. ويتضح من استعراض نتائج الانتخابات في أماكن مختلفة، ذات طابع سكاني مميز لكل منها، أن مؤيدي الليكود هم الطبقات الشعبية واليهود الشرقيون والمجموعات المحافظة، من حيث التقاليد أو النظرة الدينية. وهذه، هي، على كل حال، الطبقات التي أيدت الليكود في الماضي أيضاً، ويبدو أن تأييدها له يزداد. وليس من شك في أن شخصية «الزعيم» مناحيم بيغن تلعب دوراً مهماً في اجتذاب أصوات هذه المجموعات من السكان. كما أن الليكود حظي بتأييد واضح لدى الأجيال الناشئة، وفي الجيش؛ ولكنه، في مقابل ذلك، فقد نسبة لا بأس بها من أصوات المثقفين والطبقة الوسطى واليهود الغربيين عامة. وجاءت الزيادة في أصوات الليكود، بشكل عام، على حساب المفدال وقائمة بلاتو شارون[٧٦].

الجدول رقم ٤

نموذج توزيع أصوات الناخبين العرب، في المناطق العربية، في الانتخابات للكنيست العاشر (١٩٨١)*

القائمة	الشيوعيون[١]	التجمع العمالي[٢]	القوائم العربية[٣]	غيرهم[٤]	المجموع
مدن عربية[٥]	١١,٠٦٤	٣,٦٢٩	٤,٠٦٦	٢,٤٢٦	٢١,١٨٥
نسبة مئوية	٥٢,٢	١٧,١	١٩,٢	١١,٥	١٠٠,٠
بلدات عربية[٦]	٨,٦١٦	٣,٢٩٤	١,٣٩٧	٢,٩٨٠	١٦,٢٨٧
نسبة مئوية	٥٢,٩	٢٠,٢	٨,٦	١٨,٣	١٠٠,٠
قرى عربية كبيرة[٧]	٨,٤٣٦	٤,٣١٥	٥,٠٧١	٣,٨٢٣	٢١,٦٤٥
نسبة مئوية	٣٩,٠	١٩,٩	٢٣,٤	١٧,٧	١٠٠,٠
قرى عربية صغيرة[٨]	٦,٢١٨	٧,٩٦٩	٤٩٩	١٠,٤٩١	٢٥,١٧٧
نسبة مئوية	٢٤,٧	٣١,٧	١,٩	٤١,٧	١٠٠,٠
قبائل بدوية	٢٤٤	٢,٠١٦	٦٣١	٩٢١	٣,٨١٢
نسبة مئوية	٦,٤	٥٢,٨	١٦,٦	٢٤,٢	١٠٠,٠
المجموع[٩]	٣٤,٥٧٨	٢١,٢٢٣	١١,٦٦٤	٢٠,٦٤١	٨٨,١٠٦
نسبة مئوية	٣٩,٢	٢٤,٢	١٣,٢	٢٣,٤	١٠٠,٠

* استناداً إلى بيانات غير رسمية عن نتائج الانتخابات في نحو ٧٠ قرية ومدينة عربية، وعدد من القبائل البدوية، يشكل عدد سكانها نحو نصف عدد الناخبين العرب، في المناطق العربية الصرفة

وقد نشرت هذه البيانات في **معاريف**، ١/٧/١٩٨١، ص٨؛ **يديعوت احرونوت**، ١/٧/١٩٨١، ص٥؛ **دافار**، ٢/٧/١٩٨١، ص١١؛ **عل همشمار**، ٢/٧/١٩٨١، ص٧؛ و**هآرتس**، ٣/٧/١٩٨١، ص٢١

(١) قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش).

(٢) تجمع حزب العمل الاسرائيلي ومبام (المعراخ).

(٣) ٣ قوائم، وهي القائمة العربية الموحدة، حركة المواطنين العرب في اسرائيل وقائمة الاخوة العربية.

(٤) تضم ٤ قوائم حصلت على نحو ثلاثة أرباع هذه الأصوات وهذه القوائم هي ليكود ٥,٣٣٨ صوتاً (٦,١٪)؛ المفدال: ٤,٣٩٠ (٥٠٪)؛ شينوي ٤,١٣٧ (٤,٧) وشلي ١,٠٩٧ (١,٢٪).

(٥) الناصرة وشفا عمرو.

(٦) صنفت بلدات تلك القرى التي يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة، كما كان في ٣١/١٢/١٩٧٢

(٧) يتراوح عدد سكانها بين ٢٥٠٠ ــ ٥٠٠٠ نسمة.

(٨) يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة

(٩) مجموع الأصوات الصالحة، وفق القواعد التقنية للانتخابات، التي تم الادلاء بها.

وقد ارتفعت نسبة الاصوات التي حصل الليكود عليها، وازداد عدد مقاعده في الكنيست على الرغم من مزاحمة قائمة هتحياه، السوبر توسعية، له، والتي حصلت بدورها على ثلاثة مقاعد؛ مما يدل على مدى انتشار الآراء المتصلبة بين الناخبين الاسرائيليين عامة. وكانت هتحياه قد فازت بمقعدها الثالث، الذي جاء من نصيب حنان بورات، زعيم جماعة غوش ايمونيم، بعد أن تم فرز صناديق الاقتراع الخاصة بالجيش الاسرائيلي، حيث اتضح أنها حصلت هناك على نسبة من الأصوات تفوق تلك التي أحرزتها بين المدنيين، مما يدل على اتساع التأييد للسياسات التوسعية بين الجنود خصوصاً. أما المفدال، فقد خسر نصف قوته (٦ مقاعد)، كان جزء منها من نصيب قائمة تامي، التي انشقت عنه، بينما ذهب الجزء الآخر إلى الليكود وهتحياه، الأكثر «أصالة» من المفدال في التصلب. والواضح أن الليكود وهتحياه نجحتا في جذب أصوات قطاعات لا بأس بها من بين المتدينين ـــ المحافظين، والتي لم يستطع صقور المفدال، المسيطرون عملياً على الحزب، كسبها.

وفي مقابل ذلك، فقدت حداش/راكح، واحداً من مقاعدها الخمسة التي كانت لها في الكنيست السابق، وذلك أساساً نتيجة لتراجع التأييد لها بين الناخبين العرب؛ بينما فقدت شلي، قائمة «معسكر السلام الاسرائيلي»، مقعديها الاثنين. ويدعو البرنامج السياسي لكل من هاتين القائمتين إلى العمل على تسوية سلمية للصراع العربي ـــ الاسرائيلي، تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بشكل أو بآخر، وكلتاهما خسرتا. كذلك فقد الأحرار المستقلون، وهم بقايا من يمكن وصفهم بأحزاب المركز التقليدية، مقعدهم الوحيد؛ بينما لم تتمكن قوى المركز «الجديدة»، من أمثال شينوي (وهي ما تبقى في الكنيست الحالي من الحركة الديمقراطية للتغيير ـ داش)، وحركة الحقوق المدنية، إلاّ من تأمين ٣ مقاعد؛ وذلك على الرغم من انضمام قطاعات من حركة «السلام الآن»، والتي تفككت هي الأخرى[٧٧]، لهما. وكذلك كان الفشل نسبياً من نصيب موشي دايان، الذي عرض نفسه كأنه «ساحر» سياسة، فحصلت قائمته على مقعدين فقط. ولا شك بأن دايان تأخر في دخول معترك السياسة على رأس قائمة خاصة به. ففي الماضي، كان بإمكانه القيام بذلك في أكثر من مناسبة، ولكنه لم يقرر السير على هذه الطريق إلاّ بعد أن «بهت بريقه»، في أعقاب حرب تشرين[٧٨]، ونتيجة لمواقفه المتقلبة أيضاً[٧٩]، فلم يكن النجاح حليفه.

وينطبق الاتجاه الذي أشرنا إليه على النتائج التي حصل عليها المعراخ العمالي أيضاً. فقد كان المعراخ، نسبياً، الرابح الأكبر في الانتخابات الأخيرة، إذ تمكن من زيادة عدد مقاعده بنحو نصف ما كانت عليه في الكنيست السابق، وعاد إلى حجمه «العادي» القديم. ويتضح من نتائج الانتخابات التي جرت بين قطاعات سكانية مختلفة أن أكثرية أبناء الطبقة المتوسطة والأكاديميين واليهود الغربيين تؤيد المعراخ الذي استمر، في مقابل ذلك، في فقدان قوته في الأحياء الفقيرة ومدن التطوير، وهذه أكثرية سكانها من اليهود الشرقيين. والواضح أن عدم استطاعة المعراخ، الذي ترتكز قيادته السياسية على «طاقم» أشخاص، من أفراز «زعيم» له، يستطيع منافسة بيغن، كما كان الوضع أيام

بن ـ غوريون، مثلاً، ساهم في ضعف التأييد له بين اليهود الشرقيين. وقد جاءت الزيادة في أصوات المعراخ، عامة، من بين ناخبي حركة داش سابقاً، الذين كانوا قد انفضوا من حوله في الانتخابات السابقة، وكذلك على حساب كل من الأحرار المستقلين وشلي وحداش[80]. ولا بد من الاشارة إلى أن الاتجاه العام نحو التصلب لم يتجاوز المعراخ أيضاً، إذ يوجد بين مرشحيه الخمسين الأوائل في انتخابات الكنيست الأخير، ومنهم ٤٧ فازوا في هذه الانتخابات وأصبحوا أعضاء في الكنيست، ٢٢ مرشحاً من الصقور، مقابل ١٢ مرشحاً يصنفون بأنهم حمائم، بينما يقف الباقون في الوسط[81]. وكان زعيما معسكر الحمائم في حزب العمل، يرمياهو يوفال وزئيف شطرنهيل، قد استبعدا من قائمة مرشحي الكنيست عند تشكيلها[82].

وهذه الأكثرية ذات الاتجاهات الصقرية بين أعضاء كافة الأحزاب في الكنيست الجديد، لا بد من أن يكون لها تأثيرها على مواقف الحكومة الاسرائيلية المقبلة وسياستها، أياً كانت الجهة التي ستنتج في تشكيلها. ففي ضوء تعادل القوى بين المعسكرين الحزبيين الكبيرين، المعراخ والليكود، وبالتالي اشتداد التنافس الناجم عن ذلك، لا يبدو أن هنالك إمكانية لتشكيل حكومة تتمتع بتأييد أكثرية برلمانية ملحوظة، يمكن أن تؤمن لها استقراراً، إذ لن تزيد الأكثرية التي ستحصل عليها أي حكومة قد يشكلها الليكود أو المعراخ على ٣ ـ ٤ نواب، بينما ستكون قوة المعارضة أكبر مما كانت عليه سابقاً. ومثل هذا الوضع لن يؤدي إلا إلى قيام حكومة غير مستقرة، قد لا تستطيع الحكم طويلاً، بحيث يضطر الكنيست إلى حل نفسه، قبل انتهاء فترة ولايته، وإعلان إجراء انتخابات مبكرة جديدة؛ أو أنها ستكون منهمكة دائماً في الاهتمام بالمحافظة على وجودها، وبالتالي الامتناع عن اتخاذ قرارات مصيرية ذات طابع خلافي، على ما قد يجره ذلك، من ناحية أخرى، من تصلب أو محاولة صرف الأنظار عن المشاكل الداخلية بالاتجاه نحو المغامرات الخارجية.

---

(١) للاطلاع على نتائج الانتخابات للكنيست عامة، منذ الكنيست الأول وحتى العاشر، الأخير، انظر آشر تسيدون، **بيت هنفحاريم** (مجلس النواب)، تل أبيب أحيآساف، الطبعة السادسة، ١٩٧١، ص٤٠ ـ ٤٢ (بالعبرية)؛ وكذلك **توتساؤت هابحيروت لكنيست** .. (نتائج الانتخابات للكنيست...) الرابع والسلطات المحلية، ٣/١١/١٩٥٩، القدس المكتب المركزي للاحصاء، سلسلة نشرات خاصة، رقم ١١١، ١٩٦١، ص٥٥؛ ... والكنيست الخامس، ١٥/٨/١٩٦١، رقم ١٦٦، ١٩٦٤، ص٥٥؛ .. والكنيست السادس والسلطات المحلية، ٢/١١/١٩٦٥، رقم ٢١٦، الجزء الأول، ١٩٦٧، ص٧٣؛ .. والكنيست السابع والسلطات المحلية، ٢٨/١٠/١٩٦٩، رقم ٣٠٩، ١٩٧٠، ص٤٢؛ ... والكنيست الثامن والسلطات المحلية، ٣١/١٢/١٩٧٣، رقم ٤٦١، ١٩٧٥، ص٢٤؛ .. والكنيست التاسع، ١٧/٥/١٩٧٧، رقم ٥٥٣، ١٩٧٨، ص٩. أما نتائج الانتخابات للكنيست العاشر فقد جاءت في بيان غير رسمي صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، كما نقلته ر.إ.إ، العدد ٢٢٨٤، ٥ و٦/٧/١٩٨١، ص٣.

(٢) انظر نصوص المادتين ٨ و٩ من القانون الأساسي: الكنيست، في الوقائع الاسرائيلية، **كتاب القوانين**، العدد ٢٤٤، ٢٠/٢/١٩٥٩، ص١١٩؛ وكذلك القانون الأساسي الكنيست (تعديل

رقم ١)، **المصدر نفسه**، العدد ٢٨٥، ١٩٥٩/٧/٣٠، ص٢٢٣.

(٣) راجع نصوص المادتين ٣٤ و٣٥ في **المصدر نفسه**.

(٤) انظر، للتفاصيل، تسيدون، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٢٢–٣٢٥.

(٥) **المصدر نفسه**، ص٣٢٧–٣٢٩.

(٦) انظر، للتفاصيل حول «فضيحة لافون»، صبري جريس، «نهجان في العداء الاسرائيلي للعرب: قراءة في يوميات موشي شاريت، ١٩٥٣–١٩٥٧»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٥، آب (اغسطس) ١٩٨٠، ص٥٤–٥٦.

(٧) تسيدون، ص٣٣٢–٣٣٤.

(٨) انظر، للتفاصيل، آريبه أفنيري، **هامابوليت** (الانهيار)، تل أبيب، رفيفيم، ١٩٧٨ (؟)، ص٦٠٤–٦٤٠ (بالعبرية).

(٩) انظر الملاحظة رقم (٢) أعلاه.

(١٠) انظر، للتفاصيل، قانون الانتخابات للكنيست (نص موحد) لسنة ٥٧٢٩ – ١٩٦٩، الوقائع الاسرائيلية، **سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد رقم ٥٥٦، ١٤/٤/١٩٦٩، ص١٠٣ – ١٢٨ (بالعبرية)، والتعديلات المختلفة التي ادخلت عليه.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) موشي أطياس (محرر) **سيفر هاتعودوت شل كنيست يسرائيل بأيرتس يسرائيل، ١٩١٨ – ١٩٤٨** (كتاب الوثائق للمجلس الملي اليهودي في أرض – اسرائيل، ١٩١٨ – ١٩٤٨)، القدس مطبعة رفائيل حاييم هاكوهين، ١٩٦٣، طبعة ثانية موسعة، المقدمة، ص ي ب (١٢)، وص٣ (بالعبرية).

(١٣) انظر، لمزيد من التفاصيل، غاد يعقوبي وأيهود غيرا، **هاحوفيش لبحور** (الحرية في الانتخاب)، تل أبيب: عام عوفيد، ص٤٥–٥٧ (بالعبرية).

(١٤) انظر السجل باسماء هذه القوائم واسماء مرشحيها، كما نشر في **معاريف**، ٢٦/٥/١٩٨١، ص٢، و٢٧/٥/١٩٨١، ص١١، و**عل همشمار**، ١١/٦/١٩٨١، ص١

(١٥) **المصدر نفسه**؛ وانظر أيضاً ر.إ.إ.، العدد ٢٣٨٤، ٥ و٦/٧/١٩٨١، ص٣.

(١٦) المعطيات في تسيدون، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٠–٤٢؛ و«نتائج الانتخابات للكنيست...»، **مصدر سبق ذكره**، رقم ١١١، ص٥٥؛ ورقم ١٦٦، ص٥؛ ورقم ٢١٦، ص٧٣؛ ورقم ٣٠٩، ص٤٢؛ ورقم ٤٦١، ص٢٤؛ ورقم ٥٥٣، ص٩.

(١٧) النسب مستخرجة من المعطيات التي وردت في **المصدر نفسه**.

(١٨) انظر الملاحظة رقم (٢) أعلاه. المادتان ٤٤ و٤٥ من القانون الأساسي: الكنيست؛ وكذلك المادة ٤٦ من القانون الأساسي الكنيست (تعديل رقم ٣)، الوقائع الاسرائيلية، **كتاب القوانين**، العدد ٢٩١، ١٦/٨/١٩٥٩، ص٣٢٦.

(١٩) يعقوبي وغيرا، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٨ – ١٠٦.

(٢٠) شلومو يوفال، **هامشطار بمدينات يسرائيل** (نظام الحكم في دولة اسرائيل)، تل أبيب عام عوفيد، ١٩٧٩، ص١٩٢ (بالعبرية). ولمزيد من التفاصيل حول النظام الحزبي في اسرائيل عامة، انظر عمانوئيل غوتمان، «احزاب ومعسكرات – استقرار وتغيير» في موشي ليساك وعمانوئيل غوتمان، **هامعريخيت هابوليطيت هايسرائيليت** (النظام السياسي الاسرائيلي)، تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٧، ص١٢٢ – ١٧٠ (بالعبرية)

(٢١) يوفال، **المصدر نفسه**، ص١٩٤.

(٢٢) انظر، للتفاصيل، *Immigration to Israel 1948-1972;* Part 1: Annual Data (Jerusalem : Central Bureau of Statistics, 1973), Speical Series No. 416, Table 3, 13-14.

(٢٣) انظر أيضاً مقالة يورام بيري، «**صعود وسقوط وصعود القوائم الطائفية**»، **دافار**، ٢٩/٥/١٩٨١، ص٩.

(٢٤) انظر أيضاً المقابلة مع الدكتور يهودا نيني، «طوائف على بركان»، **حوتام**، ١٢/٦/١٩٨١.

(٢٥) استناداً إلى مقابلة مع الدكتور تسيونه تسيماح، **يديعوت احرونوت**، ٢/٦/١٩٨١، ص١٠؛ وانظر أيضاً مقالة دان هوروفيتس، «سفارادييم واشكناز في المعركة الانتخابية»، **دافار**، ١٩/٦/١٩٨١، ص١٤.

(٢٦) للاطلاع على النقاش حول إقامة التجمع العمالي ودوافعه، انظر بيرتس مرحاف، **تولدوت تنوعات هابوعاليم بأيرتس يسرائيل** (تاريخ حركة العمال في أرض – اسرائيل)، مرحفياه: سفريات بوعاليم، ١٩٦٧، ص٢٨٨ – ٣٠٦

(بالعبرية).

(٢٧) انظر أيضاً **المصدر نفسه**، ص٢٠٧ ــ ٢٢٤.

(٢٨) للاطلاع على وجهات نظر كل من ساكي وراكح في اسباب الخلاف بينهما ومواقف كل منهما، انظر أيضاً **المصدر نفسه**، ص٨٩ ــ ١٠٠.

(٢٩) انظر، لمزيد من التفاصيل، صبري جريس، «حول نتائج الانتخابات للكنيست الثامن: اربعون عاماً من الاستقرار السياسي داخل الكيان الصهيوني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٠، شباط (فبراير) ١٩٧٤، ص٥٩ ــ ٧٤.

(٣٠) انظر، للتفاصيل، أفنيري، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٠ ــ ١٠٩ و١٢٥ ــ ١٥١ و٣٧٠ ــ ٣٨٤ و٤٣١ ــ ٤٤٤.

(٣١) حول صعود داش وسقوطها، انظر حنه شاهين، «فشل تجربة الحركة الديمقراطية للتغيير كحزب وسط كبير في اسرائيل»، «**شؤون فلسطينية**، العدد ١١٤، ايار (مايو) ١٩٨١، ص٥٩ ــ ٦٩.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) لعرض الانشقاقات التي وقعت في الكتل المختلفة في الكنيست السابق، انظر مقالة ايلي تابور في **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/١/٢٣ وانظر أيضاً ر.إ.إ، العدد ١٠٤٨ ٥ و١٩٨١/٥/٦، ص١٥ ــ ١٦.

(٣٤) حول خلفية تشكيل القوائم الانتخابية للكنيست الأخير، انظر حنه شاهين، «القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٦، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص٢١ ــ ٣٤.

(٣٥) انظر السجل بهذه القوائم في **عل همشمار**، ١٩٨١/٦/١١، ص١.

(٣٦) انظر، مثلاً، لمزيد من التفاصيل، شولاميت الوني، **هاهسدير. ممدينات حوك لمدينات هلخاه** (التسوية من دولة قانون إلى دولة شريعة)، تل أبيب: اوتياز، ١٩٧٠، ص٤١ ــ ١١٥ (بالعبرية).

(٣٧) انظر أيضاً دراسة عمانوئيل غوتمان، «الدين في السياسة الاسرائيلية ــ عامل موحد ومفرق» في ليساك وغوتمان، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٩٧ ــ ٤١٠.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل حول جهاز التعليم الديني، انظر اليعيزر دون ــ يحيا، **هادات بيسرائيل** (الدين في اسرائيل)، القدس: مركز الاعلام/هيئة النشر، ١٩٧٥، ص٥٩ ــ ٧٩.

(٣٩) من مقابلة مع الوزير يوسف بورغ في **معاريف**، ١٩٨١/٦/٥، ص٢٦.

(٤٠) من مقابلة مع الوزير اهرون أبوحتسيره في **معاريف**، ١٩٨١/٥/٢٩، ص١٤.

(٤١) انظر أيضاً نص المقابلة مع اهرون أوزان، بعنوان «ريشة اهرون اوزان الذهبية» في **ملحق هآرتس**، ١٩٨١/٦/١٢، ص١٦.

(٤٢) انظر، مثلاً، مقالة حانوخ برطوف في **معاريف**، ١٩٨١/٥/٢٩، ص١٤، وعوزي بنجيمان في **هآرتس**، ١٩٨١/٥/٢٨، ص٩، وكذلك مقالة أوري أفنيري، «الثورة السفارادية» في **هاعولام هازيه**، ١٩٨١/٦/٣، ص٣٠ ــ ٣١.

(٤٣) عن مشكلة التفاوت الطبقي بين اليهود الغربيين والشرقيين في اسرائيل عامة، انظر، مثلاً، يوحنان بيرس، **يلحاسي عيدوت بيسرائيل** (علاقات الطوائف في اسرائيل)، تل أبيب: سفريات بوعاليم وجامعة تل أبيب، ١٩٧٨، الطبعة الثانية، ص١٠١ ــ ١٣٤ (بالعبرية)، وانظر أيضاً ابراهام شطال، **ميتاحيم عيداتييم بيعام يسرائيل** (التوتر الطائفي بين اليهود)، تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٩، ص٣٩ ــ ١٠٥ (بالعبرية).

(٤٤) انظر، لمزيد من التفاصيل، مقالة ايلي تابور بعنوان «الطوائف والانتخابات» في **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/٧، ص٥.

(٤٥) انظر أيضاً مقالة يورام بيري، «صعود وسقوط وصعود القوائم الطائفية» في **دافار**، ١٩٨١/٥/٢٩، ص٩.

(٤٦) يورام بيري في **دافار**، ١٩٨١/٥/٢٨، ودانييل بلوخ في **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٥/٢٩.

(٤٧) انظر سجل اسماء مرشحي القوائم الانتخابية للكنيست العاشر، كما أوردته **معاريف**، ١٩٨١/٥/٢٦، ص٢، و١٩٨١/٥/٢٧، ص١١، وانظر أيضاً مقالة توم سيغف في **ملحق هآرتس**، ١٩٨١/٦/٥، ص٧.

(٤٨) شلومو نكديمون، «الائتلاف المقبل»، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/٥، ص٣.

(٤٩) من مقابلة مع نسيم غاؤون في **معاريف**، ١٩٨١/٦/٥، ص١٥.

(٥٠) **المصدر نفسه**.

(٥١) **المصدر نفسه**.

(٥٢) يوفال اليتسور، «ما الذي يحرك نسيم غاؤون»، **معاريف**، ١٠/٦/١٩٨١، ص٥.

(٥٣) **المصدر نفسه**، وانظر أيضاً الملاحظة رقم (٤٩) أعلاه.

(٥٤) راجع نص القانون في الوقائع الاسرائيلية، **سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد ٦٨٠، ١/٢/١٩٧٣، ص٥٢، وكذلك التعديل رقم ١ للقانون في **المصدر نفسه**، العدد ٧٦٢، ٢٧/٣/١٩٧٥، ص٨٤، والتعديل رقم ٢ في **المصدر نفسه**، العدد ٩٧٩، ١/٨/١٩٨٠، ص١٨٣.

(٥٥) كما أوردها أرييه أفنيري في مقالته «المال يجري على جانب القانون ــ لتشحيم عجلات معركة الانتخابات»، **يديعوت احرونوت**، ٥/٦/١٩٨١، ص١١، نقلاً عن تقرير مراقب الدولة

(٥٦) **المصدر نفسه**، وانظر أيضاً، لمزيد من التفاصيل، حول كيفية جمع الأموال للأحزاب الاسرائيلية، سلسلة مقالات آفي بتلهايم وشاؤول عفرون، «كيف تجمع الملايين؟» في **معاريف**، ٢٢ و ٢٣ و ٢٤/٦/١٩٨١، ص ٢١.

(٥٧) انظر الملاحظة رقم (٥٥) أعلاه.

(٥٨) من نص بيان لنسيم غاؤون، في **هآرتس**، ٢٦/٦/١٩٨١، ص١٨

(٥٩) من مقابلة مع الدكتور موشي شوحام، عضو لجنة الانتخابات المركزية للكنيست العاشر، كما أوردتها و.إ.إ، العدد ٢٧٧٣، ٢٢ و٢٣/٦/١٩٨١، ص٩ ــ ١٠، والعدد ٢٣٧٨، ٢٨ و ٢٩/٦/١٩٨١، ص٨.

(٦٠) انظر، للتفاصيل، صبري جريس، «الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية: معالجة قانونية سياسية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٢، آذار (مارس) ١٩٨١، ص١٧ ــ ٢٢.

(٦١) انظر، للتفاصيل، مقالة عطا الله منصور، «السباق وراء الصوت العربي»، **هآرتس**، ٢/٦/١٩٨١، ص١٢، وكذلك مقالة توفيق خوري في **دافار**، ١/٦/١٩٨١، ص١١.

(٦٢) انظر، لمزيد من التفاصيل، حول الأوضاع السياسية بين العرب في اسرائيل، خلال تلك الفترة، صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، الطبعة الثانية، ص٢٧١ ــ ٣٤١، وانظر أيضاً أوري شطاندل، **ميعوطيم** (اقليات)، القدس: مركز الاعلام/هيئة النشر، ١٩٧٢، ص٩٣ ــ ١٣٦ (بالعبرية).

(٦٣) انظر أيضاً محمد عبدالرحمن، «العرب في اسرائيل: اتجاهات جديدة للتماثل مع نضال الشعب الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٢، آذار (مارس) ١٩٨١، ص٣٦ ــ ٥٩.

(٦٤) انظر، للتفاصيل، صبري جريس، «العرب في اسرائيل، ١٩٧٣ ــ ١٩٧٩»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٨٩، نيسان (ابريل) ١٩٧٩، ص٨٧ ــ ١١٨.

(٦٥) **المصدر نفسه**.

(٦٦) انظر الملاحظة رقم (١) أعلاه، «نتائج الانتخابات للكنيست الثامن..»، رقم ٤٦١، ص ك د (٢٤) (المقدمة)

(٦٧) و.إ إ.، العدد ٢٣٦٩، ١٧ و١٨/٦/١٩٨١، ص١٣ ــ ١٤.

(٦٨) **هآرتس**، ١٥/٤/١٩٨١، ص٢.

(٦٩) الوقائع الاسرائيلية، **يلكوط هابرسوميم** (مجموعة النشرات)، العدد ٢٦٧٦، ١/١٢/١٩٨٠، ص٧٠٠ (بالعبرية).

(٧٠) يوئيل دار، «المعركة الانتخابية في القطاع العربي والدرزي»، **دافار**، ٢١/٦/١٩٨٠، ص٧.

(٧١) **معاريف**، ٢٧/٥/١٩٨١، ص١١، **عل همشمار**، ١١/٦/١٩٨١، ص١.

(٧٢) انظر أيضاً مقالة يهوشواع تدمور، «المفاجأة في الشارع العربي»، **دافار**، ٢/٧/١٩٨١، ص١٤، وكذلك مقالة عطا الله منصور، «الانقلاب العربي»، **هآرتس**، ٣/٧/١٩٨١، ص١٤.

(٧٣) عطا الله منصور في **هآرتس**، ٢/٦/١٩٨١، ص٧.

(٧٤) للاطلاع على آراء النائب الجديد محمد وتد ومواقفه، انظر المقابلة معه في **حوتام**، ١٢/٦/١٩٨١، ص٨.

(٧٥) من مقابلة مع مئير باعيل، **يديعوت احرونوت**، ٢٤/٦/١٩٨١، ص٩.

(٧٦) انظر أيضاً مقالة شيفح فايس، «انتخابات ١٩٨١ ماذا تقول النتائج؟»، **يديعوت احرونوت**، ٢/٧/١٩٨١، ص٩، ومقالة دانيئيل

بلوخ، «ماذا تغير في الانتخابات للكنيست العاشر»، **دافار**، ١٩٨١/٧/٢، ص٧.

(٧٧) انظر، للتفاصيل، مقالة عكيفا الدار، «السلام على السلام الآن؟»، **هآرتس**، ١٩٨١/٣/٢٧، ص١٥، وكذلك مقالة بنكو آدار، «دكتاتورة راتس»، في **حوتام**، ١٩٨١/٦/١٢، ص٦.

(٧٨) انظر، للتفاصيل، مقالة شموئيل شنيتسر، «تراجع تيلم»، **معاريف**، ١٩٨١/٦/١٥، ص١٥.

(٧٩) دانيئيل بلوخ، **دافار**، ١٩٨١/٧/٢، ص٧.

(٨٠) انظر الملاحظة (٧٦) أعلاه.

(٨١) **هاعولام هازيه**، ١٩٨١/٦/١٢، ص١٣.

(٨٢) **المصدر نفسه**.

الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية

د. مصطفى جفّال

تعوّد المعلقون السياسيون الاسرائيليون، في تحليلهم لنتائج الانتخابات الاسرائيلية، أن يؤكدوا أن نتائج الانتخابات في الوسط العربي، تدل، في كل مرة، على انعطاف نحو اليسار، وعلى تزايد نسبة المصوتين لراكح، ومن ثم «للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» ـ التي تضم، بالاضافة لراكح، الفهود السود وشخصيات عربية، إلّا في انتخابات الكنيست العاشرة، والتي جرت في الثلاثين من حزيران (يونيو) الماضي، حيث بدأ هؤلاء بالحديث عن «الانقلاب في أوساط جمهور الناخبين العرب، مواطني اسرائيل»، وحيث أجمعت تعليقاتهم على القول، إنّ الانعطاف نحو المعراخ، وتقلص قوة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة «حداش» هو اتجاه غير قابل للنقاش(١).

فما مدى صحة هذا القول؟ وكيف توزع الصوت العربي في الانتخابات الأخيرة؟ وما هي العوامل التي لعبت، أكثر من غيرها، دوراً مقرَّراً في الوسط العربي؟

وقبل محاولة الإجابة على هذه الأسئلة، لا بد من التوقف عند العوامل الحاسمة التي حددت مسار التصويت العربي، وأدت إلى الانعطاف نحو اليسار، الذي عرفته الجماهير الفلسطينية، في مناطق عام ١٩٤٨، على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة، لنرى إلى أي حد انسجم التصويت العربي، في الانتخابات الأخيرة، مع هذه العوامل والتطورات.

أولاً: العوامل الحاسمة في التصويت العربي

تصويت «الأقلية» العربية، على امتداد الانتخابات الاسرائيلية المتتالية، كان محكوماً بمجموعة من العوامل التي لعبت دوراً حاسماً في مساره، وأبرزها:

ـ التحول في البنية الاجتماعية لهذه الجماهير، والدور المتعاظم الذي يلعبه العمال والمثقفون داخل صفوفها.

ـ سياسة التمييز العنصري والاضطهاد القومي، التي مارستها الحكومات الاسرائيلية المتتالية، ازاء حقوقها القومية والديمقراطية واليومية.

ـ ارتباط نضالاتها بالنضال الوطني الفلسطيني، وتأثره بالانتصارات التي حققتها الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة.

التحول في البنية الاجتماعية: لقد جاءت نتائج الانتخابات الاسرائيلية، خاصة على امتداد العقدين الأخيرين، لتعكس، قبل كل شيء، التغيّرات التي طرأت على البنية الاجتماعية الطبقية للجماهير العربية في مناطق ١٩٤٨، والدور المتعاظم الذي بدأت تلعبه الطبقة العاملة، والمثقفون التقدميون، الذين أصبح وزنهم كبيراً ضمن هذه البنية.

فقد ارتكزت سياسة السلطات الاسرائيلية، منذ قيام اسرائيل، على اعاقة وتشويه التطور الاقتصادي والاجتماعي للجماهير العربية. وهكذا أدت سياستها العنصرية، ليس فقط إلى تدمير أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية، وإنما أيضاً إلى تدمير غالبية عناصر وأسس انتاج الرأسمالية العربية، حيث اضطرت المشاريع الصناعية القليلة التي كانت قائمة (مثل مصنع السجاير في الناصرة والمعلبات في باقة الغربية، ومصنع الحديد في يركا الذي تعرض لمضايقات عديدة، تستهدف القضاء على ما للعرب من أسهم)، اضطرت إلى اقفال أبوابها، بسبب عدم قدرتها على منافسة الشركات الاحتكارية الاسرائيلية، وعدم حصولها على المعونات المالية، التي بدونها لا يستطيع أي مصنع في اسرائيل الانتاج أو البقاء.

وفي الوقت نفسه، أدت سياسة التمييز الاجتماعي على أساس قومي، وقوانين المزاحمة الرأسمالية، إلى سد الطريق بوجه أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة، من العرب، لإقامة وتطوير صناعة عربية في أماكن سكنهم.

ومن جهة أخرى، ونتيجة للنهب المستمر لأراضي الفلاحين العرب الصالحة للزراعة، ونتيجة للعراقيل الكثيرة التي تضعها السلطات الاسرائيلية في وجه الزراعة العربية، اضطر الآلاف من المزارعين العرب، خاصة من الشباب، إلى ترك أراضيهم بحثاً عن العمل في المدن اليهودية.

وأدت حاجة الاقتصاد الاسرائيلي المستمرة للأيدي العاملة العربية الرخيصة، بالدرجة الرئيسية، إلى نمو عنصر رئيسي واحد من عناصر قوى الانتاج الرأسمالية المحلية، هو الطبقة العاملة، على حساب كافة عناصر الانتاج الأخرى. وأدت هذه الظاهرة إلى تغيّر جذري في نسبة القوى الاجتماعية بين السكان، لصالح الطبقة العاملة.

كما نتج عن ذلك، انتقال مصادر دخل المواطنين العرب من الزراعة والعمل، كمُلّاك صغار، إلى العمل المأجور، حيث أدت الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجماهير العربية، في بداية خلق اسرائيل، وعدم قدرة الاقتصاد المحلي على تجاوزها، بسبب من سياسة التمييز والخنق، إلى اندفاع المواطنين العرب نحو سوق العمل اليهودية، التي كانت بدورها بحاجة إلى قوة عملهم الرخيصة. وهكذا أصبح القسم الأكبر من قوة العمل العربية، يعمل بأجر في قطاعات البناء والصناعة والزراعة.

وقبل توضيح هذا التطور، سنتوقف قليلاً عند التوزع السكاني للأقلية العربية في اسرائيل.

(أ) التوزع السكاني للمواطنين العرب: رغم أن الاحصائية الاسرائيلية، لا تذكر المواطنين العرب بالاسم، وإنما تردُ الاحصائيات الخاصة بهم تحت عنوان «غير اليهود» فقد تبين أنّ عدد المواطنين العرب في اسرائيل، في أواخر سنة ١٩٧٩، بلغ ٨٧ و٦١٧ ألفاً، منهم ٣١٣ ألفاً من الذكور، و٣٠٤,٨ آلاف من النساء (بما في ذلك سكان القدس العربية المحتلة، الذين يبلغ عددهم حوالي ١١٢ ألفاً)، ونسبتهم من مجموع السكان في اسرائيل حوالي ١٦,٢ بالمئة، وإذا ما علمنا أن حوالي ١٠ بالمئة من يهود اسرائيل يقيمون خارجها، فإن نسبة المواطنين العرب بالنسبة للسكان المقيمين في اسرائيل تتجاوز الـ ١٨,٥ بالمئة.

وبلغ عدد أفراد القوة البشرية في سِنّ العمل (أي مجموع الأشخاص البالغين ١٤ سنة فما فوق)، في الفترة نفسها ٣٢٩,٩ ألفاً أي ما يعادل ٥٢ بالمئة تقريباً، من مجموع المواطنين العرب، بينما بلغ افراد القوة العاملة (مجموع الأشخاص من البالغين، ١٤ سنة فما فوق، والذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً أياً كان، بغض النظر عن دورهم في الانتاج، من عمال وبرجوازية صغيرة، الـخ) في الفترة نفسها أيضاً ١٢٥ ألفاً، أي ما يعادل ٣٨ بالمئة تقريباً، من مجموع القوة البشرية في سِنّ العمل، بينما بلغ عدد أفراد الطبقة العاملة (العمال الذين يعملون لقاء أجر، والذين يعتمدون في معيشتهم، بشكل رئيسي، على الاجور التي يحصلون عليها لقاء بيعهم لقوة عملهم) ٩٤ ألفاً، أي حوالي ٧٥,٨ بالمئة من مجموع القوة العاملة، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم ١

توزع السكان في سن العمل[٢]

	المجموع				الذكور			
	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
مجموع القوة البشرية في سن العمل	٢٩٠,٥	٣٠٣,٨	٣١٥,٤	٣٢٩,٩	١٤٥,٣	١٥١,٧	١٥٧,٩	١٦٥,١
القوة العاملة	١١٢,٧	١١٧,٧	١٢٤,٢	١٢٥,٠	١٠١,١	١٠٣,٨	١٠٦,١	١٠٥,٦
نسبة القوة العاملة إلى القوة البشرية في سن العمل بالمئة	٣٨,٨	٣٨,٧	٣٩,٤	٣٧,٩	٦٩,٦	٦٨,٤	٦٧,٢	٦٤,٠
نسبة المستخدمين من مجموع القوة العاملة بالمئة	٩٦,٤	٦٧,٧	٩٦,٧	٩٨,٠	٩٦,٢	٩٧,٨	٩٦,٥	٩٧,٩
غير المستخدمين بالمئة	٣,٦	٢,٣	٣,٣	٢,٠	٣,٨	٢,٢	٣,٥	٢,١

وتؤكد هذه الأرقام ما يلي:

☐ انخفاض نسبة القوة البشرية في سن العمل، إلى مجموع السكان (٣٢٩,٩ من أصل ٦١٧,٨ عام ١٩٧٩)، بمعنى أن حوالي ٤٧ بالمئة من المواطنين العرب هم دون الرابعة عشر. وهذا يشير إلى فتوّة التركيب العُمْري للمجتمع العربي، التي سيكون لها آثار ايجابية، في السنوات القادمة، على زيادة وزن العمال العرب نوعياً، بسبب أجيال الشباب التي تنضمّ لصفوف الطبقة العاملة سنوياً:

☐ انخفاض نسبة النساء العاملات، حيث ان الغالبية العظمى من النساء القادرات على العمل، ما زلن خارج الانتاج، ويعود ذلك لأسباب عديدة، أهمها التقاليد والعادات التي تقف عائقاً في وجه مشاركة المرأة في العمل المأجور، إضافة إلى ابتعاد أماكن العمل عن أماكن سكن المرأة العربية، بسبب حرمان القرى والمدن من صناعات أساسية تستوعب اليد العاملة العربية، وخاصة النسائية منها. ففي الوقت الذي تُشكِّل فيه النساء العاملات حوالي ثلث القوة العاملة اليهودية، فإن هذه النسبة لم تتجاوز سنة ١٩٧٩ نسبة ٨ بالمئة عند النساء العربيات، أي حوالي ٢٤,٥ ألف امرأة عاملة.

☐ ارتفاع نسبة القوة العاملة إلى القوة البشرية في سن العمل لدى الرجال. ففي الوقت الذي بلغت فيه هذه النسبة ٣٧,٩ بالمئة لدى الرجال والنساء عام ١٩٧٩، كان من بينهم ٦٤ بالمئة لدى الرجال وحدهم وهي نسبة مرتفعة جداً.

☐ إنّ معدلات البطالة بقيت ثابتة تقريباً، وبقيت آثارها محدودة، بالتالي، بنمو حجم الطبقة العاملة وزيادة وزنها؛ وذلك لسببين:

أ ــ قدرة العمال العرب على التكيُّف، مع هذه الظاهرة، والانتقال من قطاع اقتصادي إلى آخر، خاصة وأن نسبة كبيرة منهم تعمل في الدرجات الدنيا من سلّم العمل الاسرائيلي.

ب ــ الزيادة السنوية الكبيرة في القوة العاملة العربية، والتي تصل إلى حوالي ٤ بالمئة سنوياً، وهذا يعود لفُتُوَّة التركيب العُمْري للعرب، التي تتميز بها الأقلية العربية، في اسرائيل، بمعنى أن الزيادة في حجم القوة البشرية في سن العمل، ومن ثم في حجم القوة العاملة، ستكون أكثر ارتفاعاً في كل سنة، من السنة التي سبقتها، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم ٢

توزع السكان حسب العمر في ٣١/١٢/١٩٧٩[٣]

العدد / فئة العمر	العرب واليهود	العرب
	٣,٨٣٦,٢	٦١٧,٨
٠ ـ ١٤ سنة	١,٢٧٦,٢	٢٩٦,٨
١٥ ـ ٢٩ سنة	١,٠٠١,٠	١٨٠,١
٣٠ ـ ٤٤ سنة	٦٢٩,٣	٧٩,٥
٤٥ ـ ٦٤ سنة	٧٣٢,٥	٥٧,٠
٦٥ سنة فما فوق	١٩٧,٢	١٣,٦

يتضح من هذا الجدول أنه في الوقت الذي شكل فيه العرب، ١٦,٢ بالمئة من مجموع السكان عام ١٩٧٩، فإن نسبتهم قد وصلت إلى ٢٣,٢ بالمئة من مجموع السكان في الفئة التي يقل عمرها عن ١٤ سنة، في الوقت الذي لم تبلغ فيه نسبة اليهود في هذه الفئة سوى ٧٦,٩ بالمئة، علماً أنهم شكلوا ٨٣,٨ بالمئة من مجموع السكان. وهذا يبين أنّ معدّل الزيادة، في عدد القوة العاملة، سيستمر في الارتفاع في السنوات القادمة. أما في الفئة بين ١٥ ـ ٢٩ سنة، فإنّ العرب يشكلون حوالي ١٨ بالمئة.

وتشكل هذه الظاهرة مصدر قلق بالنسبة للسلطات الاسرائيلية. ففي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الزيادة الطبيعية لدى العرب حوالي ٤,٢ بالمئة، فإنها تقل لدى اليهود عن ١,٥ بالمئة، ومن أجل التخفيف من الآثار المستقبلية لهذه الظاهرة، تتسابق الأحزاب الصهيونية على تقديم الحلول المبكرة، فبينما تدعو احزاب أقصى اليمين «لطرد العرب» من وطنهم، تتركز جهود «المعراخ» على تجنب احتمالات الدولة «ثنائية القومية»، لضمان النقاوة اليهودية.

(ب) مجتمع من العاملين بأجر: لقد كان التطور الأبرز، على صعيد البنية الاجتماعية للأقلية العربية في اسرائيل، هو الزيادة الهائلة في نسبة العاملين بأجر، حيث تجاوزت ٧٥ بالمئة، من مجموع العاملين فعلاً، من العرب، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم ٣
حالة العمل لدى «القوة العاملة من العرب»(٤)

حالة العمل	١٩٧٧ بالمئة	١٩٧٨ بالمئة	١٩٧٩ بالمئة
عاملون باجر	٧٠,٨	٧٦,٥	٧٥,٨
أصحاب عمل، وعاملون لذاتهم	٢٤,٠	٢٠,٩	٢٠,٤
عاملون لدى ذويهم	٥,٢	٢,٦	٣,٨

وتؤكد هذه الأرقام حقيقة التدمير الذي لحق بعناصر الانتاج الأخرى، لصالح الطبقة العاملة. فنسبة العرب الذين يملكون عملاً ويديرونه (معظمها مناجر و«محادد»، لإنتاج البلوكات، ومعاصر زيت ومصانع رخام، الخ) إضافة للعاملين، لدى ذويهم وغالبيتهم من الذين يمارسون الفلاحة وتربية ورعي المواشي وأصحاب دكاكين صغيرة، الخ)، لم تتجاوز الـ ٢٠,٤ بالمئة من مجموع العاملين من العرب. وعدد هذه الفئة في تناقص مستمر، لصالح الطبقة العاملة، ويكفي أن نعرف أنه حتى عام ١٩٥٧، كانت هذه الفئة تشكل نصف العاملين من العرب تقريباً كما شكلت ٣٠ بالمئة تقريباً عام ١٩٦٧. وفي حين كانت نسبة العرب الذين يعتمدون على الزراعة عام ١٩٥٤ حوالي ٥٨ بالمئة من مجموع السكان، فإن هذه النسبة قد تقلصت بسبب اتجاه أغلبية العاملين العرب نحو العمل المأجور، ولا يعتاش من الزراعة أكثر من ١٠ بالمئة من العائلات (٤٥٠٠ عائلة فقط)(٥).

أما نسبة العاملين لدى ذويهم، فهي الأخرى في تناقص، بحيث لم تتجاوز، عام ١٩٧٩، ٣,٨ بالمئة من مجموع العاملين من العرب.

وبالمقابل، فإن نسبة العاملين بأجر، في ارتفاع مستمر، بحيث شكلت ٧٥,٨ بالمئة من مجموع القوة العاملة من العرب. علماً أن هذه النسبة قد بلغت ٧٠,٨ بالمئة فقط عام ١٩٧٧.

ونتبين من الجدول رقم ٣، أيضاً، الحجم المطلق للطبقة العاملة، وتضخم حجمها، فمن أصل ١٢٢,٥ ألف مواطن عربي شاركوا في الانتاج عام ١٩٧٩، بلغ عدد العاملين باجر أكثر من ٩٤ ألفاً. علماً أن هذا الرقم لم يكن يتجاوز ٧٧ ألفاً عام ١٩٧٦ و٦٤ ألفاً عام ١٩٧٠.

كما نتبين، أيضاً، زيادة نسبة الطبقة العاملة إلى مجموع السكان، ومجموع القوة البشرية في سن العمل. وهكذا يتضح لنا أن الطبقة العاملة تشكل الأغلبية بالنسبة للطبقات الأخرى. ففي الوقت الذي شكلت الطبقة العاملة عام ١٩٧٩ حوالي ٧٥,٨ بالمئة

من مجموع القوى العاملة، لم تتجاوز نسبة الطبقات الأخرى، بما فيها البرجوازية الصغيرة، أكثر من ٢٤,٢ بالمئة تقريباً. وهذا يعكس التغيير الكبير في ميزان القوى بين الطبقات لصالح الطبقة العاملة، بحيث يترك تأثيراً واسعاً على نضالات الجماهير الفلسطينية في مناطق١٩٤٨. وهذه الجماهير التي تخزن في داخلها طاقات انتاجية كبيرة، إذ من المتوقع أن يزداد وزن العمال العرب نوعياً وكمياً في السنوات القادمة، حيث تدخل أجيال جديدة من الشباب إلى ميدان العمل سنوياً، وأن تتحسن مزاياهم الداخلية من حيث زيادة نسبة العمال الصناعيين بينهم والثبات في العمل والمهارة والتمركز والثقافة، الخ، كما نستدل من الجدول التالي:

جدول رقم ٤

توزع العاملين باجر حسب قطاعات العمل[٦]

	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
العدد بالآلاف	١١٥,٠	١٢٠,١	١٢٢,٥
	بالمئة	بالمئة	بالمئة
عمال الخدمات	٨,٢	١٠,٠	٩,٩
عمال الزراعة	١٧,٤	١٣,٣	١٢,٣
عمال الصناعة والبناء	٥٣,٠	٥٢,٢	٥٤,٦

ويشير هذا الجدول إلى التحول الذي طرأ على بنية الطبقة العاملة الفلسطينية، في مناطق ١٩٤٨. حيث ساهمت، في تعزيز صلابة التكوين الداخلي للطبقة العاملة، الزيادة الكبيرة في عدد العمال الصناعيين، وزيادة نسبتهم إلى مجموع الطبقة العاملة. ففي الوقت الذي لم يتجاوز فيه عدد عمال الانتاج (الصناعة والبناء والأشغال العامة، التي يخضع فيها العاملون لشروط شبيهة تقريباً بالعمال الصناعيين)، ٤٩ ألفاً عام ١٩٧٣، ارتفع عددهم إلى ٥١ ألفاً عام ١٩٧٦، أي ما يعادل ٤٧ بالمئة فقط من مجموع العاملين العرب لهذا العام، وقد وصل عددهم إلى أكثر من ٦٠ ألفاً عام ١٩٧٧ وإلى حوالي ٦٥ ألفاً عام ١٩٧٩، أي ما يعادل ٥٤,٦ بالمئة من مجموع العاملين العرب (هذا بدون العمال الزراعيين، الذين يعمل جزء منهم في شروط مشابهة للعمال الصناعيين). وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً، ولها أثر كبير على نمط حياة العمال واكتسابهم نمط حياة جديدة وما يعنيه ذلك من تخلّصهم من أنماط التفكير والحياة، التقليدية منها والبرجوازية الصغيرة، واكتسابهم لتقاليد بروليتارية، وما لذلك من أثر على دور الطبقة العاملة، في نضالات الجماهير الفلسطينية في مناطق ١٩٤٨.

ويتصف عمل عمال الانتاج، وإلى حد ما عمال الخدمات والعمال الزراعيين، بالتمركز، حيث تستخدم بعض المصانع والوُرَش الاسرائيلية المئات من العمال العرب،

الذين أخذ عددهم يفوق في بعض الأحيان العمال اليهود في هذه المشاريع. وقد ارتفعت نسبة العمال الـمَهَرَة، بشكل كبير. فمن بين مجموع عمال الصناعة والبناء، بلغت نسبة العمال المهرة أكثر من ٧٥ بالمئة من مجموع العمال في هذين القطاعين، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم ٥

توزع عمال الصناعة والبناء حسب المهارة(٧)

مجال المهنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
عمال الصناعة والبناء المهرة	٣٩,٩	٣٧,٦	٤٠,٦
عمال الصناعة والبناء والنقل غير المهرة	١٣,١	١٤,٦	١٣,٧

فمن بين مجموع العاملين، بلغت نسبة عمال الصناعة والبناء المهرة، ٤٠,٦ بالمئة عام ١٩٧٩، بينما لم تتجاوز نسبة غير المهرة ١٣,٧ بالمئة في السنة نفسها؛ حيث يعود هذا الارتفاع في نسبة العمال المهـرة، لالتحاق أعـداد كبيرة من الشبـاب المتعلمين، ومعظمهم من متخرجي المدارس المهنية، بصفوف الطبقة العاملة، خاصة أمام انغلاق أبواب الادارات والمؤسسات الرسمية والخاصة في وجوههم.

وهذه الصفات المتقدمة للطبقة العاملة، من تماسك وصلابة ووحدة داخلية، عكست نفسها على المجتمع بأسره. ولا نبالغ إذا قلنا، انّ آلية إعادة التشكيل التي عرفها المجتمع العربي الفلسطيني في مناطق ١٩٤٨، بعد عمليات التشويه التي لحقت به منذ قيام اسرائيل، قد تمّت بشكل رئيسي على قاعدة بروليتارية. وانّ تماسُك وصـلابة البنيـة الداخلية للطبقة العاملة قد عكس نفسه في المجتمع الذي «تبلتر» وتحول إلى مجتمع عمال، مما أدى إلى تغيرات عميقة في بنية هذا المجتمع، عكست نفسها في شتى مجالات حياته:

ــ فعلى صعيد القرية، وقد كانت تعتبر بمثابة الاطار الاجتماعي التقليدي، أدّت هذه العملية إلى اختفاء نمط الحياة القديم، وإلى تغيرٌ عميق وسريع في بنيانها الاجتمـاعي الداخلي التقليدي وتقلص دور الحمائل ورؤساء الحمائل، والذين حوّلَت الحياة الجديدة غالبيتهم إلى عاملين بأجر، وغادرها الفلاحون، من معدمين وملاّكين صغار، إلى سوق العمل المأجور، حيث كانوا يرتطمون هناك بجدار التمييز العنصري والاضطهاد القومي، وبفعل هذه العوامل بدأ العمال العرب، وبشكل متسارع، يشكّلون قاعدة هامة للنضال من أجل حقوقهم القومية واليومية.

وعلى صعيد المـدن ــ سواء منهـا العربيـة الصرفـة، كالنـاصرة وشفـا عَمْـرو، أو المختلطة ــ فقد تمت عملية «البلترة» وبشكل أسرع، حيث اندفع سكانها إلى سوق العمل اليهودي، نتيجة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عرفتها هذه المدن، بعد قيام

اسرائيل، وبسبب انعدام الصناعة العربية القادرة على استيعاب مئات الأيادي العاطلة عن العمل.

ــ وحتى مضارب البدو، فقد عرفت بدورها تغييراً عميقاً في بنيتها الاجتماعية، بعد أن بدأ العديد من الرجال والنساء يعملون كأجراء زراعيين، بشكل جزئي أو كامل، في المستوطنات اليهودية المجاورة، حيث عانوا، هم أيضاً، من ظروف التمييز والاضطهاد والاستغلال.

وهذا التطور في التكوين الداخلي للطبقة العاملة الفلسطينية، في مناطق ١٩٤٨، واكتسابها للصفات المتقدمة، والذي تحقق في ظروف القهر والتمييز القوميين، والاستغلال الطبقي المكثف، قد عكس نفسه، أيضاً، وبشكل بارز في وعي هذه الطبقة، محوّلاً إيّاها إلى طليعة حقيقية للجماهير الفلسطينية في مناطق ١٩٤٨، ومضيفاً إليها وزناً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً هاماً، في الدفاع عن حقوقها ومصالحها، جاعلاً منها قوة مؤثّرة فعالة على الساحة السياسية في اسرائيل، وقد أعطى لنضالها محتوى جديداً، كأقلية قومية تناضل ضد سياسة التمييز العنصري والقهر القومي، ومن أجل المساواة في الحقوق القومية واليومية وحقها في الانخراط المنظّم في الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني؛ حيث تم التعبير عن هذا الوعي وترجمته من خلال أشكال عديدة: تقوية الانتماء القومي لهذه الجماهير، ومشاركتها في النضال الوطني الفلسطيني، ونضالاتها من أجل حقوقها القومية، وتحالفها مع القوى التقدمية والديمقراطية اليهودية ــ كما اتضح ذلك من خلال نتائج الانتخابات الاسرائيلية المختلفة ــ ونضالها من أجل حقوقها الديمقراطية اليومية(٨).

٢ ــ **سياسة التمييز العنصري والقهر القومي**: إضافة لهذه التطورات العميقة التي طرأت على صعيد البنية الاجتماعية لعرب ١٩٤٨، فقد ساهمت سياسة السلطات العنصرية، القائمة على التمييز العنصري والقهر القومي «في تسريع عملية وعي الأقلية العربية لحقوقها ومصالحها، واندفاعها للنضال»، وأصبحت تعرف سياسة سلطات الاحتلال، الرامية للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي العربية في الجليل والمثلث والنقب بهدف الاستيطان. وبعد أن فقدت الأغلبية الساحقة من الزارعين العرب أرضها في حرب ١٩٤٨، وبعد أن استولت السلطات الاسرائيلية، بموجب الأنظمة والقوانين والتشريعات المختلفة التي سنّتها، منذ الأشهر الاولى لقيام اسرائيل، على حوالي مليون ونصف مليون دونم، أي حوالي ٦٠ بالمئة من أراضي المواطنين العرب الذين لم يغادروا وطنهم، فإنّ شهية هذه السلطات ما زالت على أشدّها. ويمكن التذكير هنا بمشروع «تطوير الجليل»، الذي استهدف اعادة توزيع السكان اليهود لمقتضيات تهويد الجليل، من خلال نقل سكان يهود من وسط اسرائيل لإسكانهم في المستوطنات الجديدة في مناطق الحدود، ونقل السكان العرب إلى الداخل وتحويلهم إلى أيدٍ عاملة رخيصة مشتتة في المدن، وذلك نظراً للموقع الاستراتيجي الهامّ لهذه المنطقة، ولوضعها السياسي الخاصّ، لكونها لم تكن

تابعة لإسرائيل، في خارطة التقسيم التي أقرتها الجمعية العمومية للامم المتحدة في ١٩١٧/١١/٢٩. حيث قررت السلطات الاسرائيلية بموجب المشروع المذكور، مصادرة حوالي ٣٠ ألف دونم ونزع ملكية أصحابها عنها، فاصطدمت بمقاومة متصاعدة كانت ذورتها تحركات «يوم الارض»، في ١٩٧٦/٣/٣٠، والتي تمكنت فيها جماهير الجليل والمثلث والنقب وقواها الوطنية والتقدمية، من تحقيق انتصارات مهمة بإفشالها وثيقة كينغ وإجبارها سلطات الاحتلال على التراجع عن مخططاتها.

كما تصاعدت التحركات في وجه سياسة الليكود، القائمة على «اليد الحديدية»، والتي تجسدت في هدم المنازل والاستيلاء على أراضي عرب النقب.

وعلى صعيد المجالس المحلية العربية، فقد مارست السلطات الاسرائيلية، سياسة ترتكز على التمييز العنصري ضد المواطنين العرب وسلطاتهم المحلية، لكبت تطور فلسطينيي مناطق ١٩٤٨، اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً وسياسياً، وتجسدت هذه السياسة في الهبات الشحيحة التي تقدمها هذه السلطات للمجالس المحلية العربية، وحرمانها من المشاريع الصناعية والزراعية والاعمارية، اضافة إلى محاربة الأصوات التقدمية والديمقراطية فيها.

ويعاني طلاب «الشبيبة العربية» من سياسة التمييز العنصري والقهر القومي، من خلال سياسة التجهيل القومي في المدارس، ومن خلال محاولات السلطات الاسرائيلية قطع صلة الأجيال الصاعدة بالتاريخ والحضارة القومية، إضافة إلى مشاكل الطلاب الثانويين والجامعيين والمتخرجين، حيث لا تصل نسبة الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية إلى ٣,٥ بالمئة، مع أن نسبة المواطنين العرب تتجاوز ١٦ بالمئة. ويعاني هؤلاء من مشكلات القبول والسكن والعمل بعد التخرج. وفي مواجهة هذه السياسة، عرفت الساحة الطلابية والشبيبة تحركات واسعة تعرضت لشتى أشكال القمع والملاحقة.

ولعل أبرز أشكال هذه السياسة، هو ما يعاني منه العمال العرب، من مظاهر الاستغلال المكثف والمزدوج، وهو ما نحاول التوقف عنده، لكون الأشكال الأخرى، من التمييز والاضطهاد، لقيت اهتماماً أكبر من قِبَل الباحثين والدارسين. ويوضح الجدول التالي، نتائج تلك السياسة التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ازاء الجماهير الفلسطينية في الجليل والمثلث والنقب، ومدى تأثيرها على توزّع العاملين العرب في مجالات العمل المختلفة.

جدول رقم ٦
توزع القوة العاملة حسب المهن المختلفة(٩)

السنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
العدد بالآلاف	١١٥٠،٠	١٢٠،١	١٢٢،٥
النسبة / مجال المهنة	بالمئة	بالمئة	بالمئة
ذو مهن علمية وأكاديمية	٠،٩	١،٥	١،٧
ذو مهن اخرى حرة وفنية	٨،٢	٩،٦	٨،٥
مدراء وموظفون كبار	٠،٤	٠،٧	١،٠
عاملون لدى ذويهم	٤،٠	٤،٧	٥،٥
عاملون في البيع	٨،٠	٨،٠	٦،٥
عمال الخدمات	٨،٢	١٠،٠	٩،٩
عمال الزراعة	١٧،٤	١٣،٣	١٢،٣
عمال الصناعة والبناء والنقل المهرة	٣٩،٩	٣٧،٦	٤٠،٦
عمال الصناعة والبناء والنقل غير المهرة	١٣،١	١٤،٦	١٣،٧

يظهر من هذا الجدول، أنّ هناك تمييزاً صارخاً، في توزيع العاملين العرب على المهن المختلفة. فمن أصل ١٢٢،٥ ألف عربي شاركوا في فرعي الانتاج والخدمات عام ١٩٧٩، عَمِلَ ٥٣،٩ بالمئة منهم في قطاعي الصناعة والبناء. وفي قطاع البناء والأشغال العامة وحده، عمل ٢١،٦ بالمئة منهم. وفي الوقت نفسه لم يتجاوز عدد اليهود العاملين في البناء نسبة ٦ بالمئة، من مجموع الأيدي العاملة اليهودية، ففي عام ١٩٧٦، عمل في هذا القطاع ٦٢،٨ ألف عامل من أصل ١،٠١٨،٤٠٠ عامل يهودي، والجدير بالذكر أنّ قسماً كبيراً من العمال اليهود العاملين في هذا القطاع يعملون في المجالات الفنية والادارية. ويمكن تفسير ظاهرة ارتفاع نسبة العمال العرب، العاملين في قطاع البنـاء والأشغال العامة، بصعوبة وقساوة العمل الممارس في هذا القطاع، وباضطرار أرباب العمل اليهود لاستخدام العمال العرب، بسبب إحجام العمال اليهود عن العمل في هذا القطاع الهامّ من قطاعات الانتاج والضروري من أجل اقامة المساكن لاستيعاب المهاجرين الجدد وتشييد المشاريع الانتاجية والمستوطنات.

أما نسبة العاملين في الصناعة التحويلية الاستخراجية، فهي آخذة في الارتفاع، ويحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من الأهمية، من حيث عدد العمال العرب العاملين فيه،

حيث بلغ عددهم ١٦,٢ ألف عامل عام ١٩٧٣. أي ما يعادل ١٥,٤ بالمئة من اجمالي العرب فعلاً. وارتفعت هذه النسبة إلى ١٨,٣ بالمئة عام ١٩٧٦ حيث عَمِلَ ١٩,٩ ألف عامل من مجموع العاملين العرب والذي بلغ ١٠٨,٦ ألف عامل علماً أنَّ النسبة لم تتجاوز ١٢,٥ بالمئة عام ١٩٧٣*(١٠). وهذا يؤكد أنَّ عدد العمال العرب العاملين في هذا القطاع آخذ بالازدياد، عاماً بعد عام، رغم العراقيل المختلفة التي تضعها السلطات الاسرائيلية في وجه العمال العرب، ويعود ذلك، بشكل رئيسي، لازدياد عدد العمال المهرة والفنيين بين صفوفهم. فقد ارتفعت نسبة العاملين في هذا القطاع من ١٧,٧ بالمئة عام ١٩٧٧ إلى ١٩,٤ بالمئة عام ١٩٧٨، و٢١,٥ بالمئة عام ١٩٧٩، من مجموع العاملين من العرب.

وفي هذا القطاع، كما في القطاعات الأخرى، تتضح، بشكل سافر، سياسة الاضطهاد القومي والتمييز العنصري، من قِبَل السلطات الاسرائيلية. فإذا ما استعرضنا الفروع الصناعية، التي يعمل فيها العمال العرب، نجد أنَّ القسم الأكبر منهم يعمل في الاعمال التي تتطلب جهداً جسمياً خارقاً، مثل المحاجر والصناعات المرتبطة بأعمال البناء، كالحديد والكسّارات، إلى جانب الصناعات الخفيفة مثل النسيج والمواد الغذائية(١١). وبالمقابل، بلغ عدد اليهود العاملين في هذا القطاع عام ١٩٧٦، حوالي ٢٥ بالمئة من مجموع العمال اليهود، ويشكل العمال اليهود حوالي ٩٢ بالمئة من مجموع العاملين الممارسين لهذا النشاط الاقتصادي، بينما يشكل اليهود حوالي ٨٣,٨ بالمئة فقط من سكان اسرائيل.

ويحتل قطاع الزراعة المرتبة الثالثة في الأهمية، من حيث عدد العمال العرب العاملين فيه فعلاً، فقد بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ٢٧,٤ ألف عامل عام ١٩٧٣، أي ما يعادل ١٩,٤ بالمئة من مجموع العاملين العرب في هذا العام، وتناقص العدد إلى ١٦,٥ ألفاً، أي ما يعادل ١٥,٤ بالمئة من مجموع العمال العاملين عام ١٩٧٦. ويعود هذا الانخفاض المستمر، في عدد العاملين العرب في الزراعة، أساساً، لتقلّص رقعة الأرض العربية الصالحة للزراعة، نتيجة لسياسة النهب المستمر لأراضي الفلاحين العرب، وللتضييق المستمر على الزراعة العربية. وهكذا انخفضت نسبة العاملين في الزراعة من بين مجموع العاملين من العرب، ١٧,٤ بالمئة عام ١٩٧٧ إلى ١٢,٣ بالمئة عام ١٩٧٩.

ومع ذلك فإن نسبة العمال العرب، في هذا القطاع، قد شكلت ٢٢,٨ بالمئة عام ١٩٧٦، من كافة العاملين، في اسرائيل عرباً ويهوداً، في الزراعة حيث يتضح، هنا أيضاً، التشويه في التوزيع. إذ لم يتجاوز عدد العمال اليهود العاملين سنة ١٩٧٦ في هذا القطاع ٥٥,٨ ألفاً من أصل ١,٠١٨,٤٠٠ عامل شكّلوا القوة العاملة اليهودية لهذا العام أي نسبة ٥,٤ بالمئة فقط، وفي هذا القطاع يتركز معظم العاملين اليهود في المجالات الادارية والفنية(١٢).

---

* قورنت هذه الارقام مع أرقام ١٩٨٠، فلم يُلاحظ أيُّ تغيُّر ملموس.

أما قطاع التمويل والخدمات التجارية والأعمال، فيتصف بضآلته، حيث بلغ عدد المواطنين العرب العاملين فيه حوالي ٢٠٠٠ عامل عام ١٩٧٣ أي ما يعادل ١,٩ بالمئة من مجموع العاملين العرب ما قبل (٧,٣ بالمئة عند اليهود). ويعكس هذا واقع سيطرة اليهود على المؤسسات المالية والتجارية ومؤسسات خدمات الاعمال.

وتتضح، من هذه الأرقام، حقيقة كـون العمال الفلسطينيـين في مناطق ١٩٤٨، يشكلون قوة أساسية في مجالات هامة من الانتاج والخدمات، خاصة قطاعات البناء والزراعة والخدمات. كما تتضح، أيضاً، حقيقة التشويه الواقع في توزيع العاملين العرب على فروع الانتاج والخدمات المختلفة. إلّا أنّ سياسة الاضطهاد والتمييز العنصري، لا تقتصر على توزيع العاملين العرب على فروع العمل وإنّما تمس أيضاً التركيب المهني للأيدي العاملة العربية. إذ مقابل ارتفاع نسب العاملين العرب، في هذه القطاعات، نلاحظ تدني نسب العرب من أصحاب المهن العلمية والأكاديمية والفنية والأخرى (يدخل في هذه الفئة العلماء، المهندسون، الأطباء، الاقتصاديون، المحاسبون، رجال القانون والكتّاب).

فقد عملت السلطات الاسرائيلية، منذ قيام اسرائيل، على ابقاء الأيدي العاملة العربية أيدٍ عاملة رخيصة وضعيفة الامكانيات التقنية والفنية، بهدف تحقيق المزيد من الأرباح لحساب أرباب العمل والشركات الاسرائيلية، من خلال تكثيف استغلالها، عن طريق تشويه التركيب المهني للأيدي العاملة العربية؛ إذ أنّ ذوو المهن العلمية والاكاديمية لم تتجاوز نسبتهم ١,٧ بالمئة من مجموع العاملين العرب عام ١٩٧٩.

ويتضح التمييز العنصري أكثر، إذا علمنا أن هذه الأرقام تضم، أيضاً، سكان القدس العربية التي يتواجد فيها ٢٥ بالمئة تقريباً، من مجموع المصنفين في هذه الفئة، حيث يتبيّن لنا أنّ نسبة أقل من العاملين في مناطق ١٩٤٨ هم من أصحاب المهن العلمية والمهن الفنية الأخرى، ويعود ذلك إلى سياسة السلطات الاسرائيلية التي أغلقت، في وجوه الطلاب العرب، أبواب الجامعات والكليات والمعاهد العلمية، كما أغلقت ابواب العمل أمام المتخرجين منهم.

ويمكن قول الشيء نفسه في ما يتعلق بذوي المهن الحرة الأخرى والفنية (المعلمون، المرضون، الرسامون المصورون، الخ)، والذين شكّلوا، عام ١٩٧٣، حوالي ٦,٧ بالمئة من إجمالي المصنَّفين في هذه الفئة إذ هبطت نسبتهم إلى ٥,٦ بالمئة، عام ١٩٧٥، حيث بلغ مجموع العرب الداخلين في هذه الفئة، في هذا العام، ٧٨٠٠ من أصل ١٣٩,٤ ألفاً شكّلوا إجمالي المصنَّفين في هذه الفئة، ونقصت هذه النسبة إلى ٥,٥ بالمئة عام ١٩٧٦. وتتضح سياسة التمييز العنصري، بشكل سافر، إذا علمنا أنّ أكثر من نصف العرب، المصنَّفين في هذه الفئة، هم من المعلمين وأنّ نسبة هذه الفئة لا تتجاوز ٧,١٨ بالمئة من مجموع العاملين العرب عام ١٩٧٦، بينما ترتفع عند اليهود العاملين إلى حوالي ١٣,٢ بالمئة من مجموع اليهود العاملين للعام نفسه.

ونعرف، من الجدول رقم ٦ أيضاً، أنّ نسبة المدراء والموظفين الكبار بين العرب، لا تتجاوز واحد بالمئة من مجموع المصنَّفين في هذه الفئة. فمن أصل ٤٣,٨ ألفاً إجمالي المصنَّفين فيها عام ١٩٧٦، بلغ عدد العرب منهم ٤٠٠ فقط. ولا يوجد ضمنهم أية امرأة، في الوقت الذي تُشكِّل فيه المرأة اليهودية ١٠ بالمئة، من نسبة المصنَّفين في هذه الفئة، ويعود ذلك، بشكل رئيسي إلى اغلاق الادارة الحكومية أبوابها في وجه المتخرّجين العرب. إنّ مجمل هذه الأرقام يُبيِّن ظاهرة تركُّز العاملين العرب، في الدرجات المنخفضة من سلم التشغيل، وتحوُّل أعداد كبيرة (حوالي ٢٠ بالمئة)، من العاملين اليهود إلى فئة «راقية» من المدراء وأصحاب «الياقات البيضاء»(١٣).

٣ ــ اتجاه مترافق مع الصعود الوطني الفلسطيني: لقد ارتبطت نضالات الجماهير الفلسطينية في مناطق ١٩٤٨، بشكل كبير، بالانتصارات التي حققتها الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، وخاصة، منذ تسلح الشعب الفلسطيني ببرنامج نضالي مرحلي، من أجل تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وإذا كان الشارع اليهودي قد اتجه نحو اليمين، بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، فإن الشارع العربي قد اتجه، وبشكل واضح نحو اليسار، وقد اتضح هذا من خلال تجذير وتوضيح نضالات الأقلية العربية وشمولها لمختلف الجبهات، ومن خلال المحتوى الجديد الذي اكتسبته، من زيادة وحدة تماسك الجماهيرالفلسطينية، في مناطق ١٩٤٨، المرتكزة على تماسك ووحدة الطبقةالعاملة الفلسطينية، في هذه المناطق، وصلابة تكوينها الداخلي، ومن قوة الانتماء القومي لهذه الجماهير، كجزء من الشعب العربي الفلسطيني، ومن ازدياد مشاعر تلاحمها القومي وشعورها بوحدة مصير الشعب الفلسطيني وحقوقه، في الوقت الذي حافظت فيه على شخصيتها القومية المستقلة، كأقلية قومية، وقاومت كافة محاولات الدمج والتذويب الصهيونية، ودافعت عن حقوقها القومية والديمقراطية في وجه سياسة الاضطهاد والتمييز العنصري الرسمية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة، تسريعاً وتكثيفاً في المعارك القومية، للجماهير الفلسطينية في مناطق ١٩٤٨، والتي ارتبطت، بشكل كبير، بنضالات الحركة الفلسطينية وبالانتصارات والتطورات التي عرفتها على أكثر من صعيد. حيث لعبت، هذه الانتصارات والتطورات، دوراً مباشراً في اكساب النضالات الجماهيرية، في هذه المناطق، مدلولات أكثر عمقاً ووضوحاً. وحيث جاءت لتؤكد أنه على الرغم من خصوصيتها، فإنّ حركة الشعب الفلسطيني، في هذه المناطق، تسير بشكل وثيق مع حركة بقية الشعب الفلسطيني، في كافة أماكن تواجده، نحو التكامل والتوحُّد.

وكانت ذروة هذه التحركات الجماهيرية، ما تم في نطاق «يوم الأرض»، حيث عبَّرت الجماهير، في هذه المناسبة عن رفضها لكافة أشكال التمييز والقهر القوميين، ولمحاولات التهويد ومصادرة الأراضي، معلنة عن تمسكها بأراضيها واستعدادها للدفاع عنها مهما

كان الثمن. وما أعلنه مؤتمر شفا عمرو الذي عقد في السادس من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠، وضم ١٥٠ مندوباً عن فلسطينيي مناطق ١٩٤٨، وبوضوح ، إن فلسطينيي هذه المناطق هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب.

وتتواصل هذه المعارك، منذ ذلك التاريخ، متلاحمة ومتناسقة، مع نضالات الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة وأقطار الشتات، من أجل انتصار الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، حيث تعاونت الجماهير العربية مع القوى التقدمية والديمقراطية اليهودية، من خلال معارك الانتخابات الاسرائيلية والتفاف نسبة كبيرة من هذه الجماهير حول «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة».

ولقد أصاب المعلقون السياسيون الاسرائيليون حين قالوا أنه «منذ قيام اسرائيل والاقتراع، لصالح الأحزاب الصهيونية في الأوساط العربية، آخذ في الانخفاض، بينما تزداد قوة راكح المعادية للصهيونية»، وأن «الشارع العربي قد اتجه وبشكل واضح نحو اليسار»(١٤). ومنذ قيام اسرائيل، وحجم الطبقة العاملة العربية يتنامى، على حساب الطبقات الأخرى، ونسبتها في تزايد، بالنسبة لمجموع السكان، مشكّلة بذلك القاعدة الرئيسية للنضال السياسي لجماهير ١٩٤٨، ومتسببة في اضمحلال الطائفية والعشائرية ونمط الحياة التقليدية القديمة، التي توفر القاعدة المادية للأحزاب الصهيونية من أجل اقتناص أصوات العرب.

وهكذا، يمكن إيجاز العناصر التي ساهمت في تمييز الموقف العربي، بتخليصه من آثار الطائفية والعائلية من جهة، ودفعه للرمي بثقله، إلى جانب القوى الديمقراطية والتقدمية في اسرائيل ما يلي:

□ التغييرات التي طرأت، على صعيد المجتمع، والتي أدت إلى زيادة وزن العمال والمثقفين، وإلى اضمحلال الطائفية والعائلية، وغروب نجم الزعامات التقليدية.

□ سياسة القمع والقهر والاضطهاد التي اتبعتها الحكومات الاسرائيلية المتتالية، ضد الحقوق القومية والديمقراطية واليومية للمواطنين العرب.

□ المحتوى الجديد الذي اكتسبته نضالات عرب ١٩٤٨، كأقلية قومية، ضد سياسة التمييز والقهر القوميين، هذه النضالات التي ارتبطت بنضالات باقي الشعب الفلسطيني.

□ الموقف المبدئي الداعم، الذي وقفه راكح (الحزب الشيوعي الاسرائيلي) وحداش، من الحركة الوطنية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً: الصوت العربي

كان عدد السكان العرب، في سنة ١٩٤٨ (أي بعد قيام اسرائيل)، ١٥٦ ألف

نسمة؛ وكانت نسبتهم من مجموع السكان ١٨ بالمئة. وكان عددهم سنة ١٩٦١، ٢٤٧ ألف نسمة، ونسبتهم ١١,١ بالمئة. وفي سنة ١٩٧٦ أصبح عددهم ٥٤٠ ألفاً (بما في ذلك سكان القدس العربية المحتلة)، ونسبتهم ١٥,٢ بالمئة. وبلغ عددهم عام ١٩٧٩، ٦١٧,٨ ألفاً، ونسبتهم ١٦ بالمئة. وارتفع عدد أصحاب حق الاقتراع بين العرب من ٣٤ ألفاً (٦,٨ بالمئة) في الكنيست الأول، إلى ١٩٧ ألفاً (٨,٨ بالمئة)، في الكنيست الثامن، إلى ٢٢٠ ألفاً (٩ بالمئة)، في الكنيست التاسع ثم ٢٤٠ ألفاً (١٠ بالمئة) في الكنيست العاشر.

وهكذا تميزت الفترة اللاحقة لحرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، بالدور المتعاظم لفلسطينيي ١٩٤٨، على صعيد الحياة السياسية في اسرائيل، كأقلية قومية تناضل من أجل حقوقها اليومية والوطنية، كون هذه الأقلية تملك أصواتاً تكفي، حسب التقديرات الرسمية، لانتخاب ١٢ نائباً للكنيست، إذ كانت نسبة المصوتين حوالي ٨٠ بالمئة من الذين لهم حق التصويت من بينهم. وفي أسوأ الأحوال، ستضمن هذه الأقلية إنجاح ١٢ نائباً من أصل ١٢٠، أي ١٠ بالمئة من أعضاء الكنيست. وهذا ما يفسر عملية «الغزو» التي يقوم بها نشطاء الأحزاب الصهيونية للقوى العربية، ومعهم هذه المرة، بالاضافة لأطنان الوعود، بخصوص تحسين حياتهم ومساواتهم باليهود، تأكيدات من نوع جديد، حول رغبة أحزابهم في السلام، لمعرفتهم لصدى هذا الشعار في نفوس العرب، وذلك سعياً وراء الفوز بقسم من الأصوات العربية في الأنتخابات القادمة.

ومع أنّ السلطات الصهيونية عملت، بشتى الوسائل الإرهابيـة، لتسلُّم فلسطين خالية من أهلها، إلاّ أنها وجدت نفسها أمام حقيقة بقاء قسم من عرب فلسطين فوق أرضه، رغم كافة المجازر والجرائم، وقد بلغ عدد هؤلاء عام ١٩٤٨، ١٥٦ ألف شخص، وبلغ عدد الذين حقٌ لهم الاقتراع، في انتخابات الكنيست الأول عام ١٩٤٩، حوالي ٣٤ ألف شخص(١٥).

وأمام هذه الحقيقة، وانطلاقاً من موقفها الرافض للاعتراف بالشعب الفلسطيني، عملت السلطات الاسرائيلية على محاور مختلفة أهمها:

□ منع العرب من تشكيل أي حزب أو تجمع سياسي مستقل، بهدف منعهم من ايجاد شكل يعبِّر تعبيراً وافياً عن شخصيتهم الوطنية المستقلة.

□ محاولة امتصاص نقمتهم، من خلال إيصال البعض منهم إلى الكنيست، على أساس أن يكونوا ممثلين لطوائف وعشائر.

وهكذا تعاملت السلطات الاسرائيلية، وخاصة حزبها الحاكم مباي، مع الأقليـة العربية انطلاقاً من حاجتها للصوت العربي، وسمحت، انطلاقاً من هذا، بإيصال عدد من عملائها إلى قاعة الكنيست، نظراً لما لهذا الصوت من أهمية في اقرار سياسة الحكومة، خاصة وأن أي حزب سياسي في اسرائيل لم يستطع، حتى الآن، تشكيل الحكومة دون الائتلاف مع أحزاب أخرى.

وعلى الرغم من كافة محاولات التدجين هذه، وبسبب ازدياد الوعي القومي لدى

فلسطيني ١٩٤٨ من جهة، وبسبب سياسة التمييز والقهر القوميين التي انتهجتها السلطات الصهيونية من جهة ثانية، فقد صوّت هؤلاء، وفي الانتخابات المختلفة، لأكثر الأحزاب عداءاً لسياسة التوسع والاضطهاد القومي، وأكثر دفاعاً عن حقوقها اليومية والقومية.

ويبين لنا الجدول التالي توزيع أصوات الناخبين العرب حسب القوائم الانتخابية في المناطق العربية فقط:

الجدول رقم ٧

	الكنيست السادس (١٩٦٥)	الكنيست السابع (١٩٦٩)	الكنيست الثامن (١٩٧٣)	الكنيست التاسع (١٩٧٧)
القوائم العربية المرتبطة بحزب العمل	٤٢ بالمئة	٤٠,٨ بالمئة	٣٠ بالمئة	١٧,٥ بالمئة
راكح ــ حداش	٣٣ بالمئة	٢٩,٥ بالمئة	٣٧,٥ بالمئة	٤٩ بالمئة
المعراخ	٢١,٦ بالمئة	١٤,٣ بالمئة	١٣ بالمئة	٧ بالمئة
الأحزاب الدينية	٥,٥ بالمئة	٨,٧ بالمئة	٧ بالمئة	٦ بالمئة

ويلاحظ من هذا الجدول أيضاً، أن أصوات العرب، في كل انتخابات، كانت تعكس علاقات السلطات الصهيونية بهذه الأقلية، وبوضع الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية بشكل عام، وتراجع أو تصاعد المد الثوري لهذه الحركة. إذ استنتجت الأحزاب الصهيونية التاسعة على ضوء نتائج هذه الانتخابات النتائج التالية:

١ ــ ازدياد قوة الحزب الشيوعي الاسرائيلي بين العرب.

٢ ــ إن العائلية والطائفية بدأت بالغروب، وبدأت تغرب معها الزعامات التقليدية التي فقدت أكثرية قاعدتها الاجتماعية.

٣ ــ إن الشباب الذين سُمِح لهم بالتصويت، لأول مرة، قد صوّتوا، بغالبيتهم، لقائمة راكح؛ حيث صوّت أكثر من ٨٠ بالمئة منهم لهذه القائمة. وهذا الحقيقة تصبح مقلقة أكثر، إذا علمنا أنّ أكثر من ٦٥ بالمئة، من عرب ١٩٤٨، هم من الشباب.

ولهذا السبب استحقت الأصوات العربية «اهتماماً» كبيراً، من جانب الأحزاب الصهيونية المختلفة، بهدف اقتناصها، وخاصة من جانب المعراخ، الذي رأى فيها وسيلة لترجيح كفّته في مواجهة الليكود؛ حيث أعطت استطلاعات الرأي العام، حظوظاً متساوية للحزبين عشية الانتخابات.

ثالثاً: انتخابات ١٩٨١

وانسجاماً مع كافة هذه التطورات، التي تعمقت، في الفترة بين انتخابات الكنيست التاسع، وانتخابات الكنيست العاشر، كان متوقعاً أن يحافظ الصوت العربي على نفس المنحى الذي نحاه، خاصة في العقدين الأخيرين، بمعنى انخفاض نسبة المصوِّتين للأحزاب الصهيونية، وزيادة نسبة المصوِّتين للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، غير أن تغييراً طفيفاً قد طرأ هذه المرة. فحداش لم تواصل حركة الصعود الذي عرفته في الانتخابات السابقة، بل شهدت تراجعاً، بفقدانها مقعداً من المقاعد الخمسة التي كانت لها في الكنيست السابق، بسبب خسارتها لحوالي ٩ بالمئة من قُوَّتها في الوسط العربي.

فما هي حقيقة ما حصل في الانتخابات الأخيرة، وكيف تَوزَّعَ الصوت العربي؟ وما هي العوامل التي لعبت دوراً حاسماً في التصويت هذه المرة؟

١ ــ **تراجع حداش الطفيف**: تجدر الاشارة، في البداية، إلى أن أجهزة الاعلام الاسرائيلية، قد ضخَّمت من حجم خسارة حداش وبدأت تتحدث عن «انقلاب» في الوسط العربي، لصالح المعراخ. والتدقيق في نتائج الانتخابات وتوزع الصوت العربي فيها، يدحض مثل هذا الادعاء. فصحيح أن نسبة المصوِّتين من العرب لصالح حداش قد تراجعت، مقارنة بانتخابات عام ١٩٧٧، غير أن هذا التراجع بقي محدوداً.

ففي انتخابات الكنيست التاسع، التي جرت يوم ١٩٧٧/٥/١٧، حصلت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة على ٥١ بالمئة من مجموع أصوات الناخبين في القرى العربية، وعلى أكثر من ٤٠ بالمئة من أصوات العرب في المدن المختلفة. وبالأرقام المطلقة، نالت حداش في سنة ١٩٧٧، نحو ٦٥ ألفاً من أصل نحو ١٢٨ ألف صوتٍ صالحة في القرى العربية، وكذلك نحو ٦٠٠ صوت من أصل ١٦,٥٠٠ صوت في المدن(١٦). كما، حصلت حداش في ٤٣ قرية عربية على أكثر من ٥٠ بالمئة من الأصوات، بما في ذلك كل البلدات الكبيرة؛ حيث ترتفع نسبة العمال والمثقفين. وحصلت في ٢٩ قرية من هذه القرى، على أكثر من ٦٠ بالمئة من نسبة الأصوات، وفي أكبر ١٧ قرية ومدينة منها، على أكثر من ٧٠ بالمئة من نسبة الأصوات. وحصلت حداش على ٧١,٧٠٠ صوت، أي ما يعادل ٤٩ بالمئة من اجمالي المشاركين في الاقتراع، مقابل ٤٨ ألف صوت، أو ما يعادل ٣٧,٥ بالمئة عام ١٩٧٣(١٧). وفي الانتخابات الأخيرة لم تحصل حداش إلّا على نحو ٦٥ ألف صوت عربي، أي أنها خسرت حوالي ٩ بالمئة من قوّتها بين العرب، وإذا عرفنا أن نسبة المقترعين في الوسط العربي قد انخفضت من ٧٥ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة من أصحاب حق الاقتراع لاتَّضحت لنا محدودية هذا التراجع، الذي يؤكده حِفاظُ حداش على قوتها، في مراكز التجمع الرئيسية في الجليل والمثلث، حيث نسبة العمال والمثقفين، كما يبين لنا الجدول التالي:

جدول رقم ٨

توزع الأصوات العربية بين حداش والمعراخ في أكبر ٢٠ بلدة وقرية عربية(١٨)

البلدة	حداش	المعراخ
الناصرة	٨٢٠٥	٣٠٠٣
شفا عمرو	٢٨٥٩	٦٢٦
الطيرة	٢٥١٠	٨٦٢
دير حنا	١١١٩	١٦٣
كفركنا	١٠٦٣	٣٠٣
الطيبة	١٠٢٤	٣٣١
أبو سنان	٩٨٨	٢٠٤
قلنسوة	٩٦٥	٣٠٩
كفر قاسم	٨٩٦	٣٠٩
كفر مندا	٨٩١	٢٨٠
طرعان	٨٦٨	٢٨٠
اكسال	٨٦٨	٤٢٠
الرينة	٨٤١	٤٦٥
عين ماهل	٧٤٢	٤٠٣
البعنة	٦١٦	١٣٦
مكر	٥٢٩	٣١١
شعب	٤٣١	٢٨٤
دبوريا	٤١٩	٤٣٠
نحف	٣٩٩	٣٤٤
عرعرة	٣٨٢	٢٠٤

ويؤكد هذا الجدول تقدم حداش على المعراخ، بنسب كبيرة جداً في أهم المدن والقرى العربية، وحفاظها على النسب نفسها التي حصلت عليها عام ١٩٧٧، وتحسينها لهذه النسب في بعض المواقع.

ومثل هذه النتيجة تنسجم مع المنحى العام للصوت العربي، حيث تحصل «الجبهة الديمقراطية»، على غالبية الأصوات في مراكز السكن الكبيرة، والتي عرفت عملية «بلترة» أسرع من القرى الصغيرة، فكلما كانت نسبة الطبقة العاملة أكبر، وكان المركز السكني متطوراً أكثر والمستوى الثقافي والاجتماعي متقدماً كلما كانت نسبة التصويت للجبهة أكبر.

وكان القادة الصهاينة قد تنبهوا إلى خطورة هذه الظاهرة فكتب يوسف الموغي، وزير العمل السابق والرئيس السابق للوكالة اليهودية، أنه «حان الوقت للحيلولة دون

زيادة نسبة العرب العاملين في اسرائيل، ان الكمية تتحول إلى كيفية، وإذا ارتفعت هذه النسبة نكون زرعنا لأنفسنا لغماً موقوتاً، يشكل خطراً على مجتمعنا(١٩).

كما جاءت نتائج الانتخابات الأخيرة لتؤكد، كما في الانتخابات السابقة، غروب شمس الطائفية التي قسمت السلطات الاسرائيلية عرب ١٩٤٨ على أساسها (مسلمون ومسحيون ودروز) حيث حصلت الجبهة الديمقراطية على نسبة أكبر، في المراكز السكنية المختلطة، من كل الطوائف، وهذا ما يؤكد أيضاً، عمق التغييرات التي عرفتها البنية الاجتماعية لفلسطينيي ١٩٤٨، فكافة القوائم التي تشكلت على أساس طائفي أو عائلي فشلت، حتى في إيصال عضو واحد إلى الكنيست.

وارتفعت نسبة المصوتين للجبهة الديمقراطية، بين البدو، وهذه الظاهرة تعكس مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي، الذي بدأ يعرفه البدو، بعد زيادة نسبة العمال الأجراء، خاصة الزراعيين بين صفوفهم، وتعود كذلك لسياسة السلطات الاسرائيلية في مصادرة أراضيهم.

وجاءت، تلك النتائج، لتسجل فشل كافة الأحزاب الصهيونية والعرب العمـلاء، المرتبطين بها بما فيهم شلي (اليسار الصهيوني)؛ حيث كشفت الجماهير العربية خداع وكذب وانتهازية هذه الأحزاب، وحتى التي تدعي اليسارية منها، فكلها معادية لحقوقها القومية والديمقراطية، ولكن بنسبٍ متفاوتة.

وهذه المعطيات، تبين زيف «الانقلاب» المزعوم في الوسط العربي، والذي فبركته أجهزة الاعلام الاسرائيلية.

٢ ــ **دوافع التصويت العربي**: والسؤال الصحيح، الذي يمكن أن يُطرح بالتالي هو: لماذا لم تتمكن حداش من مواصلة التقدم الذي عرفته، في كافة الانتخابات السابقة؟ ولماذا نجح المعراخ الذي لا تختلف سياسته، من حيث الجوهر، عن سياسة الليكود، في مضاعفة أصواته العربية. حيث نال نحو ٣٧ ألف صوت، مقابل ١٦ ألف صوت عربي سنة ١٩٧٧؟

إن فترة حكم الليكود، خلال السنوات الأربع الماضية، تساعد في تقديم جواب على ذلك.

فقد جاء صعود الليكود والقوى الصهيونية الأكثر تطرفاً، إلى السلطة في اسرائيل، ليزيد في السياسة الاسرائيلية تجاه «الأقلية» العربية تطرفاً وشوفينية؛ حيث بدأت حكومة الليكود تمارس، إزاء هذه «الأقلية»، ما أسمته سياسة «اليد الحديدية»، معتقدة أن ذلك سيمكنها من قمع وتفتيت نضالات جماهير الشعب الفلسطيني في مناطق ١٩٤٨؛ وحيث، شنت، وممثلوها، حملة عنصرية شرسة ومتصاعدة، إزاء نضالات هذه الجماهير، تجسدت في حملات الاستفزاز والارهاب والتخويف، والتضييق عـلى المجالس البلـدية والمحليـة الوطنية، وهدم مساكن المواطنين العرب وزج العشرات منهم في السجون، وبحجج واهية. وتَواصَلَ هذا النهج، خلال سنوات حكم الليكود الأربع، بحيث تحول، شعار «إسقاط

الليكود بأي ثمن»، إلى مطلب لأوسع الجماهير العربية. وفي ظل غياب بديل غير صهيوني، لم يكن لدى المواطنين العرب سوى الاختيار بين أهون الشرّين: شر حزب العمل وشر الليكود.

أما نتائج السياسة الاقتصادية الليكودية، والتي تجسدت، في التضخم والارتفاع الجنوني للأسعار وفي البطالة وتدهور مستوى المعيشة بحيث كانت أشد وطأة على المواطنين العرب، منها على اليهود، لأن العرب لا يتلقون مخصصات لأطفالهم، مساوية لتلك التي يتلقاها اليهود من التأمين القومي، كما أن عدد المعيلين في الأسرة العربية، يقل عنه بالنسبة للأسرة اليهودية، لأن النساء العربيات لا يشاركن، بشكل واسع، في العمل المأجور. وهنا يمكن القول ان دوافع التصويت العربي كانت التالية:

□ إنّ الناخب العربي صوّت ضد الليكود وضد سياساته العدوانية والاستيطانية والقمعية ــ الشوفينية، أكثر من تصويته للمعراخ. فمن الشرّين، اختار أهونهما، فإذا كان الاثنان لا يختلفان، من حيث الجوهر، في أمور «الأمن» والسياسة الخارجية وفي نظرتهما إلى الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، فإنهما يختلفان اختلافاً، طفيفاً على الأقل، في القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

□ إنّ الناخب اليهودي قد صوّت انطلاقاً من الاعتبارات «الأمنية» واعتبارات السياسة الخارجية، وهذا ما يفسّر ترجيحه لكفّة بيغن، الذي فشل في سياسته الداخلية ونجح، في قلب كافة التوقعات، بسبب نجاحه في مجالات الاستيطان والعدوان والتطرف، خاصة في الفترة التي سبقت الانتخابات، أما الناخب العربي فقد صوّت أساساً انطلاقاً من الاعتبارات المعيشية.

□ إنّ التصويت العربي انطلاقاً من الامور المعيشية والمباشرة، لا يعني أنّ هناك تراجعاً أو تبدّلاً في موقف الجماهير الفلسطينية في مناطق ١٩٤٨، ويكفي التذكير هنا بكافة التحركات الواسعة التي شهدتها هذه المناطق، وأبرزها مؤتمر شفا عمرو، الذي أشرنا إليه سابقاً.

ومثل هذه الخلاصات أكدتها الصحف الاسرائيلية. فقد ذكرت صحيفة هآرتس، أن «العمل الحاسم وراء الانقلاب في الشارع العربي، كان الخشية من استمرار حكم الليكود... لقد ألحق حكم الليكود، ضرراً بمشاعر عرب اسرائيل، حيث كرر رؤساء الليكود، لغة مفاهيم تتجاهل حقيقة وجود عرب اسرائيل، وإخوانهم وراء الحدود. ومن ناحية أخرى، رفضت حكومة بيغن الأخذ بنظر الاعتبار وضع العرب الاسرائيليين الاقتصادي وميولهم الثقافية»(٢٠).

واضافة لهذه الأسباب الرئيسية، هناك أسباب أخرى، أقل أهمية، أبرزها:

□ تدني نسبة المشاركين في التصويت من العرب، ومع أن هذه الظاهرة ميّزت كافة الانتخابات الاسرائيلية، منذ أواخر الخمسينات، إلاّ أنّها وصلت هذه المرة إلى أدنى معدل

لها، بحيث لم تصل نسبة المقترعين إلى ٧٠ بالمئة؛ وهذا التدني في نسبة العرب الذين مارسوا حق التصويت لا يعود، لخيبة الأمل وقلة الاهتمام، واللامبالاة، وإنما كذلك لحملات المقاطعة التي نظّمتها بعض القوى والتنظيمات في القرى العربية. ففي قرية أم الفحم، على سبيل المثال، حيث نشأت حركة «أبناء البلد»، وصلت نسبة المقترعين إلى ٥٠ بالمئة تقريباً. حيث نُظِّمت فيها حملة، طالبت بمقاطعة الانتخابات. وفي اجتماع عقد في بلدة الطّيبة، أشاد أحد زعماء «حركة النهضة»، بارتفاع نسبة المواطنين العرب، الذين قاطعوا الانتخابات للكنيست العاشر في البلدة، والتي بلغت ٤٨ بالمئة(٢١).

وهناك أسباب مباشرة للتصويت العربي، تعود لتكتل المعراخ نفسه وأبرزها:

□ عدم تأييد حزب العمل لقوائم عربية منفصلة، مرتبطة به، وإنما اكتفى بوضع محمد وتد (مبام) في مكان مضمون على لائحته، وأحمد خلايلة، في المكان ٤٧؛ حيث وجاء آخر من انتخب على قائمة المعراخ للكنيست، التي حصلت على ٤٧ مقعداً.

ولقد عمدت الأحزاب التي شكلت حزب العمل، وخاصة حزب مباي، وبعد ذلك حزب العمل عند تشكلّه عام ١٩٦٨، ثم المعراخ الذي يضم حزب العمل وشريكه الصغير حزب مبام، طوال السنوات الماضية، عمدت هذه الأحزاب إلى تشكيل قوائم عربية مرتبطة بها، على رأسها عملاء معروفون بخدماتهم التي قدّموها للأحزاب الصهيونية والحكومات الاسرائيلية، غير أن الحزب غيَّر من تكتيكه في الانتخابات الأخيرة. فحصل المعراخ على الجزء الرئيسي من الأصوات، التي كانت تذهب للقوائم المرتبطة به. فالقائمة العربية الموحدة، التي نالت ٢٤ ألف صوت، في الانتخابات السابقة، لم تحصل في الانتخابات الأخيرة إلّا على حوالي ١٠ آلاف صوت، وذهبت الأصوات الباقية للمعراخ.

□ حملة المعراخ في الوسط العربي والتي ارتكزت على شعار «من أجل صوت مفيد» و«كل شيء إلّا الليكود» وأن «إضعاف المعراخ سيقوي الليكود... وعلى الناخب العربي أن يصوّت للمعراخ إذا أراد السلام».

□ إنّ المعراخ خاض الانتخابات هذه المرة ــ وللمرة الاولى ــ من موقع المعارضة، وحاول خلال السنوات الأربع الماضية مد جسور مع العرب، ووعَدَهَم إبان الحملة بأنه إذا عاد إلى الحكم، فسيحاول عدم تكرار أخطائه السابقة. لقد استفاد المعراخ من الحصيلة السوداء لحكم الليكود، فركّز، خلال السنوات الماضية، على «العمل الحزبي» في الوسط العربي، حيث عمل على جذب شباب عرب لصفوفه، وسعى لإيجاد هيكلية حزبية له في الوسط العربي.

وقد قال رعنان كوهين، رئيس القسم العربي في حزب العمل، بهذا الصدد: «إن الذي حدث كان نتيجة السياسة الجديدة، التي تبنيناها تجاه العرب بعد عام ١٩٧٧، فقد نظّمناهم داخل الحزب ووضعنا اثنين منهم في المراكز المتقدمة في قائمتنا... بدأنا نعطي العرب حقوقاً مساوية داخل الحزب، وأخذنا نتحدث مع الشبان والمتعلمين، الذين سيتولون القيادة من أيدي التقليديين، وعرفنا أنهم يريدون التخلص من الليكود،

فأخبرناهم أنهم إذا صوّتوا للشيوعيين فسيزيدون من قوة الليكود، وأدرك العرب أنه ليس سهلاً علينا أن نفوز ونغيِّـر الحكومة، ولذلك فقد حصلنا على ثقة رجل الشارع وكنا الحزب الوحيد الذي يستطيع أن يحقق له شيئاً»(٢٢).

وساهم الليكود بدوره في محاولة إضعاف حداش، من خلال السياسة التي اتّبعها، بالحدّ من ميزانيات المجالس التي يشرف عليها أنصارها. وهو ما أكده بنيامين غور ــ آرييه مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، بقوله: «إن سياسة الحكومة كانت السبب في انخفاض أصوات الشيوعيين»(٢٣).

وهناك أسباب أخرى تعود لراكح نفسه. فبالرغم من مواقفه المبدئية المتقدمة، إزاء الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المرحلية، إلاّ أنَّ مـواقفه إزاء المسـألة القـومية الفلسطينية بكافة عناصرها، وخاصة حلّها لنهائي، لا تزال بحاجـة لحسم أو تطويـر، وهو ما يشكل سلاحاً في أيدي بعض المجموعات والمنظمات القومية، في مناطق الجليل والمثلث من أجل الدعوة لمقاطعة الانتخابات، الأمر الذي يستدعي من راكح قبل غيره، وقفة جدية أمام هذه المسألة الهامة بالنسبة للجماهير الفلسطينية في مناطق ١٩٤٨، لكونها جزءاً من المعركة الموحّدة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ولتكن نتائج التصويت العربي، في انتخابات الكنيست العاشر، مناسبة من أجل حسم هذه المسألة بما ينسجم مع مواقف الغالبية الساحقة من جمهور وقواعد وكوادر راكح.

---

(١) **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٣.

(٢) *Statical Abstract of Israel (S.A.I.), 1980*, p.312.

(٣) *Ibid.*, p.54.

(٤) *Ibid.*, p.313.

(٥) **الاتحاد** (القدس) ١٩٧٩/٣/٢٨.

(٦) (S.A.I.), *Op. Cit.* p.313.

(٧) *Ibid*.

(٨) **الحـريـة** (بيـروت)، العـدد ٨٥٨، ١٩٧٨/٤/٣.

(٩) *(S.A.I.) Op. Cit., 1980*, p.313.

(١٠) **المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعـام ١٩٧٧**.

(١١) الاتحـاد، مصـدر سبـق ذكـره، ١٩٧٧/٤/٢٩.

(١٢) المجموعة الاحصـائية الاسـرائيلية لعام ١٩٧٧، مصدر سبق ذكره.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) **يديعوت احرونوت**، ١٩٧٤/٢/٢٢.

(١٥) المجموعة الاحصائية الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره، السنوات: ١٩٦٠، ١٩٦٨، ١٩٧٧ و١٩٨٠.

(١٦) **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٣.

(١٧) **دافار**، ١٩٧٧/٦/٣.

(١٨) «حـول تـوزع الصـوت العـربي»، عـل همشمار، ١٩٨١/٧/٢.

(١٩) **معاريف**، ١٩٧٢/٩/٢٢.

(٢٠) عطاالله منصور، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٣.

(٢١) **فلسطين الثورة** (بيروت)، ١٩٨١/٧/١١.

(٢٢) **الفلاربيلن**، ١٩٨١/٧/٥.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

الحزب الشيوعي السوداني والقضية الفلسطينية

عبدالقادر ياسين

في آذار (مارس) عام ١٩٤٦، جرى الاعلان، ضمناً، عن قيام أول منظمة شيوعية في السودان؛ وذلك خلال مظاهرة عمالية طافت شوارع السودان في السادس من الشهر المذكور. وحملت هذه المنظمة الشيوعية السرية اسم «الحركة السودانية للتحرر الوطني»، وعُرفت باسمها المختصر «حستو»، تيَمُّناً بـ «حمتو»؛ المنظمة الشيوعية المصرية الشهيرة التي يُعتبر اسمها هذا اسماً مختصراً لـ «الحركة المصرية للتحرر الوطني»، التي تربى معظم قادة «حستو» في كنفها.

وكان قيام «حستو» تعبيراً عن تطور حركة المثقفين والحركة العمالية في السودان، والتقاءً لطليعتي هاتين الفئتين الجديدتين في التنظيم الثوري الجديد، بعد أن أعياهما البحث عن طريق جديد، بسبب مالقيتـاه وما اعترضهما من طرق مسدودة عند الحركات الطائفية (الأنصار، والختمية)، وعند حزب الأمة، المعبِّر السياسي عن الطائفة الأولى، والأحزاب الاتحادية* التي عبَّرت، سياسياً، عن طائفة الختمية، وكان الحزب الأول يصدر عن أفكار اقطاعية سلفية، فيما نهلت الأحزاب الاتحادية من الفكر البرجوازي، وعبَّرت مواقفها عن البرجوازية الوطنية السودانية، في حينه.

ولسنا بصدد سرد مواقف الحزب الشيوعي السوداني إزاء مختلف القضايا، فهنا،

* الأحزاب الاتحادية هي تلك التي نادت بوحدة وادي النيل (مصر والسودان) تحت التاج المصري، وأبرزها كان «حزب الأشقاء». وقد اتحدت هذه الأحزاب جميعاً، عام ١٩٥٣، في حزب واحد هو «الحزب الوطني الاتحادي».

ليس مجال رصد مثل هذه المواقف. على أن الأمر يقتضي أن ننوه بالدور الهام الذي لعبه الحزب الشيوعي السوداني، وحستو من قبله، في تحقيق الاستقلال السياسي للسودان*. كما أنه ينبغي التطرق إلى مساهمة هذا الحزب في تعميق الحياة الديمقراطية في السودان خلال الفترة الليبرالية القصيرة التي عاشها السودان. فقد لجأت القوى الرجعية السودانية إلى تسليم السلطة للشريحة العليا من ضباط الجيش، فقفز هؤلاء إلى الحكم في انقلاب عسكري نظموه يوم ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨.

وعلى الرغم من أن القوى الرجعية كانت تستأثر بالمناصب الوزارية كلها عشية الانقلاب، فضلاً عن الأغلبية البرلمانية، إلا أنها لم تخفِ فزعها من النهوض الثوري الذي اجتاح المنطقة العربية برمتها، في أعقاب الانتصار الذي حققه النظام الناصري في مصر ضد قوى العدوان الثلاثي (بريطانيا، فرنسا، واسرائيل)، في خريف العام ١٩٥٦، والذي توّج بتحقيق الوحدة المصرية — السورية، وقيام الجمهورية العربية المتحدة والذي تعزز بالاطاحة بالنظام الملكي الرجعي في العراق، في ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

وقد عبّر هذا النهوض عن نفسه في السودان. فعلى الرغم من امتلاك حزب الأمة الأغلبية الساحقة في البرلمان السوداني، إلا أنه عجز عن تمرير اتفاقية المعونة الاميركية، تحت ضغط الشارع السوداني والنقابات العمالية والمهنية حيث تصدّر الشيوعيون هذه المؤسسات ولعبوا الدور الأول في تجذيرها، وقيادة نشاطاتها.

وقيل ان عبدالله خليل، رئيس الحكومة آنذاك (عن الأمة)، هو الذي أوحى لابراهيم عبود باشا، قائد الجيش، القيام بهذا الانقلاب العسكري، باعتباره الوسيلة الوحيدة القادرة على تغييب الديمقراطية وتمرير اتفاقية المعونة الاميركية وغيرها من المشاريع الاستعمارية، فضلاً عن اغتيال حركة الجماهير وتصفية الحزب الشيوعي السوداني الذي بدأ نفوذه يتغلغل في كل مكان من السودان. لذا، لم يكن مستهجناً أن يكون التوقيع على اتفاقية المعونة الاميركية هو أول ما فعلته حكومة الانقلاب، كما بادرت هذه الحكومة إلى حل الأحزاب القائمة**، بما في ذلك «الجبهة المعادية للاستعمار» التعبير العلني للحزب الشيوعي السوداني منذ اتفاقية القاهرة سالفة الذكر (شباط ١٩٥٣)، وحتى قيام انقلاب عبود العسكري.

وتناثرت الأحزاب وكأنها بناء من قش، فيما عدا الحزب الشيوعي، الذي حافظ على منظماته وأجهزته الطباعية السرية. وتصدى، منذ اليوم للانقلاب، لحكومة «ذوي القبعات

---

* في شباط (فبراير) ١٩٥٣، عقدت الحكومة المصرية معاهدة مع الحكومة البريطانية، مُنح بموجبها الشعب السوداني حق تقرير المصير، بعد فترة انتقال، استمرت، فعلاً، حتى أول العام ١٩٥٦، حيث نال السودان استقلاله السياسي.

** كانت تقوم في السودان، حينذاك، الأحزاب العلنية التالية: الوطني الاتحادي، الشعب الديمقراطي، الأمة، الجبهة المعادية للاستعمار والاخوان المسلمون.

الحمر». وحين سقط الانقلابيون، بعد نحو ست سنوات، في ثورة تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٤، كان مردود نضال ست سنوات ضد دكتاتورية عبود على الحزب الشيوعي السوداني عكس ما توقعه الرجعيون؛ إذ تضاعف حجم الحزب عشرة أضعاف حجمه عند وقوع الانقلاب، كما ازداد نفوذه الأدبي في مختلف الأوساط السياسية السودانية.

بداية الاهتمام بفلسطين

بسبب بعد السودان الجغرافي النسبي عن فلسطين، وبسبب استغراق حستو، والحزب الشيوعي السوداني من بعدها، بتحقيق الاستقلال السياسي للسودان، ولأن الفكرة العربية كانت ضعيفة، عموماً، في السودان، كان طبيعياً أن لا تحظى القضية الفلسطينية باهتمام الحزب وسلفه حستو. كما أن نكبة السودان بالدكتاتورية العسكرية، طوال ست سنوات، دفعت بقضية تحرير السودان من هذه الدكتاتورية إلى الصف الأول. وحين خلّصت ثورة تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٤، الشعب السوداني من الدكتاتورية، كانت جملة أمور قد تغيرت ومهدت السبيل لاهتمام الحزب الشيوعي السوداني بقضية فلسطين، بمعدل أكبر من ذي قبل. ذلك أن القضية الفلسطينية بدأت تتقدم اهتمامات الشعوب العربية، فضلاً عن القوى التقدمية العربية، وبعض الحكومات العربية، وبخاصة بعد أن بدأت اسرائيل، منذ العام ١٩٦٣، في تحويل مجرى نهر الاردن؛ مما دفع الأنظمة العربية إلى الاتفاق على السماح بظهور «الكيان الفلسطيني»، فكانت منظمة التحرير الفلسطينية التي عقدت مؤتمرها الأول، في القدس، في أيار (مايو) من العام ١٩٦٤.

وعقب نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مباشرة، دعا الحزب الشيوعي السوداني إلى عقد مؤتمر يضم كل الأحزاب التقدمية العربية من أجل البحث عن صيغة توحد هذه الأحزاب وتحشد قواها لإزالة العدوان الصهيوني الامبريالي. وفي أوائل العام ١٩٦٨، بادر الحزب الشيوعي السوداني مع غيره من الأحزاب الشيوعية العربية، إلى الدعوة لوحدة كل القوى الوطنية والتقدمية العربية كطريق أساسي لتحرير الأرض.

وقد جاءت هذه النكسة في الوقت الذي كان الحزب الشيوعي السوداني يعد فيه لمؤتمره العام الرابع، الذي يعتبر، بحق، منعطفاً هاماً في حياة الحزب، سياسياً وفكرياً وتنظيمياً؛ لما تضمنته الوثائق الصادرة عنه من تحليلات عميقة للواقع السوداني وللقضايا العربية، وبضمنها القضية الفلسطينية، ولما تخلله من نقاشات ومداخلات، وما تمخض عنه من مقررات ودستور جديد للحزب، ضم البرنامج السياسي والنظام الداخلي؛ بعد أن أدخل عليهما المؤتمر تعديلات ذات شأن.

وفي الباب الثاني من التقرير العام الصادر عن المؤتمر الرابع، جرى الحديث عن العالم العربي تحت العناوين التالية: «حركة التحرر العربية تواجه قضية الثورة الاجتماعية»، «الوحدة العربية ومضمونها الجديد»، «اتحاد القوى الثورية العربية»، «الوجود الاسرائيلي»، «دور الديمقراطيين الثوريين». وإن كان «الوجود الاسرائيلي» هو ما يهمنا في مقالنا هذا فسنركّز عليه؛ وهو الذي شغل زهاء ثماني صفحات من التقرير المذكور ذي المئتين وستين صفحة من القطع المتوسط.

يعتبر التقرير الوجود الاسرائيلي «كحصان طروادة ـ خطر حقيقي لضرب الثورة العربية التحررية من الداخل. فمنذ تقسيم فلسطين العربية وقيام دولة اسرائيل، صارت هذه القاعدة الاستعمارية سلاحاً بيد الاستعمار. فقد استخدمت عام ١٩٤٨ لوقف المد الثوري، الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، واستخدمت عام ١٩٥٦ لضرب مصر بعد تأميم قناة السويس، واستخدمت عام ١٩٦٧، بعد فشل الردة الرجعية السياسية، لوقف حركة التغيير الاجتماعي». ويصل التقرير إلى اعتبار اسرائيل «كأداة للثورة المضادة في المنطقة»(١).

ويعود التقرير إلى أساس المشكلة الفلسطينية، فيتساءل: «... وهل هناك أساس علمي يبرر قيام دولة اسرائيل كوطن قومي لليهود؟». ثم لا يترك السؤال بلا جواب، بل يرد رداً تاريخياً علمياً، فيقول: «إن مشكلة اليهود لم تنشأ في فلسطين، ولا في العالم العربي، ولكنها نشأت في اوروبا، مع نشأة الرأسمالية، وتفاقمت بتفاقم الحياة في المجتمعات الاوروبية الرأسمالية». وعن الصهيونية يقول مؤتمر الحزب الشيوعي، في تقريره، انها نشأت «على أساس التزاوج بين النعرة الدينية والمصالح الاقتصادية البرجوازية اليهودية؛ كرد فعل للحركة المعادية للسامية، التي انتشرت في اوروبا، في بداية القرن العشرين. فالمجتمعات الرئيسية المغلقة المعروفة باسم 'الغيتو' كانت مصدر عمل رخيص بالنسبة للطبقة البرجوازية اليهودية (ومن أرباب المال والصناعة والربا) التي كانت تستغل أفراد المجموعة اليهودية بأبخس الأثمان مما يخفض تكاليف الانتاج، ويجعلها في مركز ممتاز للمنافسة. فتلك النزعة الرجعية، التي لم تنشأ بدوافع قومية، تطورت على نفس الأسس الاقتصادية التي استندت عليها. وبتحول الرأسمالية إلى مرحلة الاحتكار، واحتلال اليهود مراكز في أضخم الاحتكارات العالمية، تطورت إلى حركة عامة، هي الصهيونية ذات المطامع الاستغلالية على النطاق العالمي»(٢).

ويكشف التقرير مدى زيف السند الديني للصهيونية؛ فيؤكد أنه حتى في المؤتمر الصهيوني الأول، المنعقد في بال بسويسرا، في العام ١٨٩٧، «والذي أقر أن تكون فلسطين مقر الدولة اليهودية، لم تكن الحركة الصهيونية تتمسك بفلسطين، ولا بنوع من الدولة يقوم على أساس الدين اليهودي، بل كان تيودور هرتسل ومفكرو الحركة يفضلون قيام دولة علمانية». كما أعاد الحزب، في تقرير مؤتمره الرابع، التحالف الحميم بين الامبريالية العالمية والحركة الصهيونية، وتأييد الامبرياليتين الاميركية والبريطانية فكرة الوطن اليهودي في فلسطين إلى «تأثير التشابك بين الاحتكارات الصهيونية والانكليزية والاميركية». وأن ذلك التأييد اتخذ «شكلاً عملياً بوعد بلفور، عام ١٩١٧، وبعدها انتظم تزايد الهجرة إلى فلسطين؛ بتشجيع الاحتكارات الصهيونية وتغذيتها نشاط العصابات اليهودية المسلحة في فلسطين، لطرد العرب عن أراضيهم، حتى اتخذت شكل أول صدام كبير عام ١٩٤٧؛ لتهيئة الشروط المناسبة لاقتسام الوطن العربي وإنشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، تجسيداً لتحالف استعماري صهيوني فوق أرض عربية»(٣).

وينفي التقرير عن اليهود صفة القومية؛ فالقومية «مقومات تاريخية واجتماعية، تتمثل في الأرض والحياة الاقتصادية المشتركة والتاريخ المشترك واللغة الواحدة والطابع النفسي المعبِّر عنه في الخطوط الرئيسية المميزة في الثقافة الوطنية». ويتساءل، بعد هذا التعريف العلمي الدقيق والمختصر للقومية باستنكار فيقول: «فهل يمكن الزعم بأن فلسطين هي الأرض التي نشأت عليها تلك العناصر، وخلقت قومية يهودية، في يوم ما؟». ويرد بمقتطف من رسالة للمفكر الشيوعي الرائد فردريك انجلز، يعود تاريخها إلى العام ١٨٥٣، وفيها يؤكد أن «اليهود أنفسهم لم يكونوا سوى قبيلة صغيرة من البدو، كبقية القبائل وضعتها ظروف محلية، كالزراعة وغيرها، في معارضة مع القبائل الأخرى». ويردف التقرير بأن ليس «هناك في تاريخ اليهود ما يثبت أن اليهود، فيما بعد، صاروا قومية مميَّزة في أرض فلسطين أو غيرها، وقد يقول زاعم بأن اكتساب دولة اسرائيل أرض فلسطين سيكمل عناصر الأمة اليهودية. غير أن هذا ينافي العلم، ويعزل الأرض، كعنصر لتكوين الأمة، عن العوامل الاخرى الاجتماعية والتاريخية التي تكوِّن الأمة». ويستشهد كاتبو التقرير، على ذلك، بما أكده لينين، من أن اليهود لا يشكِّلون أمة، وأنه تم تمثلهم أكثر من غيرهم، وأنهم ليسوا «سوى فئة مغلقة ومعزولة». ويزيد التقرير الأمر وضوحاً ويصل إلى تأكيد غياب سمات مشتركة بين اليهود المقيمين في مختلف أنحاء العالم، مما لا يجعل منهم أمة واحدة تناضل في سبيل وطن قومي. ويرى التقرير الشيوعي السوداني «أن اليهود يعيشون في مختلف بلدان العالم كأقليات، ومشكلتهم ترتبط بمشكلة الأمم التي يعيشون بينها، وتحررهم هو تحرر تلك الأمم، سواء من القهر القومي أو الطبقي؛ حيث تزول الفروقات الداخلية ويندمجون فيها»(٤).

ويعيد التقرير المذكور التمييز العنصري في اسرائيل، بين السيفارديم والأشكنازيم، إلى «المفهوم الرجعي العنصري». ثم يقفز إلى السؤال القديم الجديد عن امكانية التغيير الاجتماعي في اسرائيل من الداخل. ويصف توقع مثل هذا الحل بأنه وهمي «لا يأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة التي أدت لقيام دولة اسرائيل، وهي تفتقد السمات الأساسية للدولة الوطنية. فلقد قامت دولة اسرائيل المصطنعة على أساس اغتصاب مسلَّح، وهي لا تعترف بحدود معينة، وتبني سياستها على أساس المطامع التوسعية في الوطن العربي، وشعارها ليس لليهود أرض محدودة لإقامتهم'. ويتبع ذلك افتقار مثل هذه الدولة لشعب معين، له خصائصه المشتركة. فاتساع الغزو لأراضي الغير، مع اتساع الهجرة، يجعل من دولة اسرائيل مجرد أداة للقهر الاستعماري والعنصري، وخليطاً من سكان لا تربط بينهم روابط قومية. ويكشف الوضع الاقتصادي لإسرائيل طفيلية وجودها، كدولة ليست لها مقومات الوطنية». وفي تدليله على المقولة الأخيرة، يشير التقرير إلى أن اسرائيل تعتمد «على اقتصاد غير منتج، أساسه الخدمات والبناء، اللذان يستوعبان ٦٧٪ من الناتج القومي، ويشغلان ٦٠٪ من القوى العاملة. تعتمد اسرائيل على التحويل الخارجي... ولم تساهم المدخرات المحلية بشيء يستحق الذكر في تكوين رأس المال اللازم لتنمية اقتصادها. إن طفيلية اقتصاد اسرائيل تتجلى في الطابع العسكري للحياة فيها، وسيطرته التامة على الحياة المدنية؛ بحيث يصبح سكانها، من اليهود القادرين على حمل السلاح،

جيش احتلال قائم، مستعد، في أي وقت». وبعد هذه المعطيات، يصل التقرير إلى «أن الحديث عن التغيير الاجتماعي في اسرائيل، حيث تفتقد مقومات الحياة الاجتماعية المستقرة والمكونة تاريخياً، حديث ينافي عِلْم الثورة». وتأسيساً على ما سبق، فإن الحزب الشيوعي السوداني يصل إلى نتيجة، تفتقر إلى المجاملة غير المبدئية حيال الاحزاب الشيوعية العربية؛ إذ يقرر بأن «القوى الاشتراكية مواجهة بتساؤل حول صحة قرار التقسيم عام ١٩٤٧». ولا يترك الحزب التساؤل معلقاً، مكتفياً بما توحيه صياغة التساؤل من إدانة للموافقة على التقسيم، بل يردف، في تقريره: «... والتجربة العلمية، أيضاً، أثبتت خطأ الافتراضات التي بررت التقسيم، واعتباره حلاً لتحقيق التعايش السلمي بين الأقليات اليهودية والعرب في فلسطين». وينتقل التقرير، بعد ذلك، من عرض المعطيات وتأييد مواقف سابقة وادانة أخرى، إلى صياغة مواقف واضحة ومحددة. إذ نجده يقرر «أن الحركة الاشتراكية العربية والعالمية تواجه، الآن، حقيقة الوجود الاسرائيلي؛ كتجسيد للتحالف الاستعماري الصهيوني غير الشرعي في المنطقة، والموجه، في الأساس، لضرب الحركة الثورية والتقدمية في المنطقة العربية ونقطة انطلاق للاستعمار الحديث نحو القارة الافريقية». وتجاوزاً لمجرد الادانة، فإن تقرير الحزب الشيوعي السوداني يطالب بإعادة النظر «في قرار ١٩٤٧»؛ فذلك «يجلي الكثير من الضباب الفكري، الذي أحاط بهذه القضية، مما عزل عنها قوة عالمية ضخمة، كان يمكن كسبها لصالح الحركة الثورية العربية ومطلب الشعوب العربية العادل في إزالة الوجود الاسرائيلي الطفيلي»(٥).

وعلى الرغم من أن كافة القوى التقدمية اكتفت برفع شعار «إزالة آثار العدوان»، تحت تأثير الهزيمة القاصمة التي لحقت بالأمة العربية في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، إلا أن الحزب الشيوعي السوداني ظل يتمسك بتحرير الوطن الفلسطيني؛ متجاوباً مع نبض الشارع العربي الذي يرفض منطق الهزيمة، كما أن هذا الحزب كان يعي ضرورة تباين موقف دولة تقدمية، مثل مصر الناصرية، عن موقف حزب تقدمي كالحزب الشيوعي السوداني. لذا نجد الحزب يؤكد في تقريره «أن قضية تحرير وطن طرد منه سكانه الأصليون، واقيمت عليه دولة تمثل قاعدة للعدوان الاستعماري على النظم التقدمية العربية والثورة العربية بأسرها، هي ــ في محتواها ــ قضية صراع طبقي بين الاستعمار الحديث، بكل أدواته العسكرية والرجعية في المنطقة، وليست قضية نزاع ديني أو عنصري». ويعي الحزب الشيوعي السوداني مدى العلاقة الوثيقة القائمة بين القوى التقدمية العربية وبين قضية فلسطين، فالأخيرة هي قضية منوط حلها بهذه القوى التقدمية، أساساً. لذا نجد الحزب يقول: «وتقترب تلك القضية من الحل بمقدار ما تتعزز الأنظمة التقدمية، وتتطور حركة النضال الثوري في العالم العربي عامة، وفلسطين خاصة»(٦).

وينفض الحزب الشيوعي السوداني التراب عن شعار هجرته الحركة الشيوعية الفلسطينية منذ قبلت بالتقسيم، في شباط (فبراير) ١٩٤٨، وهو شعار «الدولة الديمقراطية». وهذا تقرير الحزب الشيوعي السوداني يقرر «أن قيام الدولة العربية

الديمقراطية فوق أرض فلسطين يصحح الوضع الشاذ الذي نشأ منذ عام ١٩٤٨». وفي تفسير معنى شعار الدولة العربيةالديمقراطية، نرى التقرير يردف أنه «داخل هذه الدولة الفلسطينية العربية سيجد المواطنون الأصليون، عرباً وأقلية يهودية، حقوقهم الكاملة. ويكامل حقوقها المشروعة في السيادة، تُصفّي آثار الاضطهاد الصهيوني الاستعماري، وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين العرب والهجرة اليهودية. فعلى أساس التحديد الواضح لما هو المواطن الفلسطيني، تجري إعادة تسكين اللاجئين، وتحفظ الحقوق الوطنية لليهود الفلسطينيين. أما المهاجرون من الجنسيات الأخرى؛ فالدولة العربية الفلسطينية هي التي تحدد مصيرهم»(٧).

وهكذا، تخطى الحزب الشيوعي السوداني القيود الامية البروليتارية؛ تلك التي تحتم على الأحزاب الشيوعية أن يتركوا لحزب القطر المعني صياغة برنامجه السياسي، وفق ما يرتئيه هو، وعلى ضوء دراسته للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لقطره. على أن ما دفع الحزب الشيوعي السوداني إلى هذا التجاوز المحمود، هو ادراكه بأن حزباً شيوعياً فلسطينياً لم يخرج إلى الوجود بعد، منذ النكبة الفلسطينية الأولى، في العام ١٩٤٨؛ فهناك «الحزب الشيوعي الاسرائيلي» و«الحزب الشيوعي الاردني» و«الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة». وفي حين لم يكن الحزبان الأولان يوليان القضية الفلسطينية الاهتمام الأول في نشاطهما السياسي والفكري والتنظيمي، فإن الحزب الثالث كان غير معترف به من قبل الحركة الشيوعية العالمية، بما يجعلني أرجح أن لا يكون الحزب الشيوعي السوداني قد سمع، بعد، بوجود هذا الحزب، أصلاً!

ويصدر عن المؤتمر العام الرابع للحزب دستور يحوي برنامجاً سياسياً ونظاماً داخلياً. وفي البرنامج السياسي، جرى الحديث عن اعتبار حركة التحرر الوطني السودانية جزءاً من حركة التحرر الوطني العالمية، وأشار البرنامج إلى: كيف «تواجه شعوبنا مشكلة البقاء الاسرائيلي». ويقدم برنامج الحزب التحليل نفسه الوارد في تقرير المؤتمر الرابع عن اسرائيل؛ باعتبارها قاعدة استعمارية، هدفها اغتيال حركة التحرر الوطني العربية، ويصل إلى أن «بقاء اسرائيل يهدد، مباشرة، الثورة العربية». ومن هذه النتيجة، يستخلص الحزب الشيوعي السوداني هدف المواجهة مع اسرائيل؛ وهو النضال «بحزم، وبين الجبهة الواسعة المناوئة للاستعمار العالمي، لتهيئة الظروف المناسبة لتصفية هذا الكيان، وليتمتع شعب فلسطين بحقوقه الثابتة على أراضيه، بقيام دولة عربية تقدمية على أرضه»(٨).

وبقي الحزب الشيوعي السوداني متميّزاً في موقفه هذا حتى عن بقية الأحزاب الشيوعية، بما فيها الأحزاب الشيوعية العربية، على الرغم من بعد القطر السوداني عن خطوط المواجهة مع اسرائيل، عشرات المئات من الأميال.

وظل الحزب الشيوعي السوداني متمسكاً بموقفه هذا تجاه القضية الفلسطينية. واتسم موقفه من العدوان الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والهزيمة الساحقة التي

ألحقها هذا العدوان بالعرب، بالايجابية الفاعلة. فحين زار الزعيم العربي الراحل جمال عبدالناصر الخرطوم، بعد نحو شهرين من هذا العدوان؛ لحضور مؤتمر القمة العربي هناك، أصر عبدالناصر على أن يصل الخرطوم في وقت مغاير لوصول بقية الملوك والرؤساء العرب، وحين نزل من الطائرة وجد استقبالاً شعبياً ضخماً في انتظاره. وفي هذا الاستقبال الاستثنائي، أعطى الشعب السوداني صوته للزعيم الجريح. وغني عن القول انه قد اشترك في حشد هذا الاستقبال كل من الحزب الشيوعي السوداني وحزب الشعب الديمقراطي. وسرعان ما بادر الحزب الشيوعي بتشكيل «لجنة الدفاع عن الوطن العربي»، وأخذت هذه اللجنة على عاتقها الدعاية للقوى التقدمية العربية وللنظام الناصري بالذات، ومؤازرة العمل الفدائي الفلسطيني سياسياً ومالياً؛ فقامت بتنظيم الندوات الشعبية لتعبئة الشعب السوداني بخط الحزب حول القضية الفلسطينية عموماً، وبصدد العمل الفدائي الفلسطيني خصوصاً، كما توسعت في جمع التبرعات المالية للمنظمات الفدائية الفلسطينية.

ومعروف أن هذه اللجنة ظلت تمارس نشاطها إلى حين بادر بحلها جعفر نميري، الذي قفز إلى الحكم بانقلاب عسكري دبره الضباط الأحرار، في الخامس والعشرين من أيار (مايو) ١٩٦٩.

الانقلاب يغرق الشيوعيين بالعرق والدماء

بوصول الضباط الأحرار إلى السلطة في السودان، بدأ هامش الحريات الديمقراطية يضيق، شيئاً فشيئاً، في البلاد، وتوترت العلاقة بين الانقلابيين والحزب الشيوعي السوداني، بعد أن أعرب هذا الحزب عن جملة تحفظات على هذا الانقلاب. فالحزب الشيوعي، أساساً، ضد فكرة الانقلاب العسكري البديلة للثورة الشعبية، وهو مع التطور الديمقراطي، الذي كان بمثابة مباراة كان الحزب الشيوعي يكسب فيها، يومياً، أرضاً جديدة، على حساب الطائفية والبرجوازية الوطنية، في آن معاً.

وصح تقدير الحزب، إذ على الرغم من أن الانقلابيين أشركوا خمسة وزراء شيوعيين في الحكم، إلا أن نميري سرعان ما طالب بحل الحزب وانضواء الشيوعيين، بعد حل حزبهم، تحت لواء «الطليعة الجديدة» (قيادة الانقلاب).

وكان طبيعياً أن يرفض الحزب الشيوعي هذا الاقتراح. وفشل الانقلابيون في خطتهم. لكن فشلهم لم يكن تاماً، إذ نجحوا في استقطاب بعض المستوزرين من الشيوعيين، ونجح هؤلاء في استقطاب نحو من مئتي عضو انشقوا بهم على الحزب، وشكلوا حزباً شيوعياً موازياً، وضع هدفاً له الدعوة لفكرة نميري القائلة بتشكيل تنظيم جديد بقيادة الانقلابيين، بعد حل الحزب الشيوعي.

وحين قبل عبدالناصر مبادرة روجرز *، في خطابه الجماهيري في ٢٣تموز (يوليو)

---

* مبادرة روجرز: نسبة إلى وليم روجرز، وزير خارجية اميركا الأسبق، الذي تقدم، في تموز (يوليو) ١٩٧٠، بمشروع لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يشترط وقف اطلاق النار على الجبهة المصرية ـ الاسرائيلية.

١٩٧٠، أصدر الحزب الشيوعي السوداني بياناً، أعلن فيه أنه، وإن كان يقبل العمل السياسي كمكمِّل للعمل العسكري، إلا أنه حذَّر من أن يؤدي قبول المشروع إلى تجميل في وجه الامبريالية الأميركية، وإلى «اطلاق يد الرجعية العربية لتصفية المقاومة الفلسطينية، وإلى الاعتراف باسرائيل أو التفاوض معها، كما حذَّر من أن يتحول قبول المبادرة أو رفضها إلى صراع ضد هذا النظام الوطني العربي أو ذاك، وإلى اضعاف تحالفنا مع صديقنا الأعظم الاتحاد السوفياتي». وطالب البيان بتوفير الديمقراطية للجماهير الشعبية بغية إطلاق طاقاتها الهائلة التي تشكل وحدها السد اللازم ضد السلبيات. وفي ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، غاب عبدالناصر إلى الأبد. وبوفاته فقد الحزب الشيوعي السوداني مانعاً قوياً ضدّ الصواعق. إذ طالما لعب عبدالناصر دوراً فاعلاً في تهدئة الصراعات بين الحزب الشيوعي والانقلابيين. وهو الذي أقنع نميري بضرورة إعادة عبدالخالق محجوب، أمين عام الحزب الشيوعي السوداني، إلى السودان، بعد أن كان قد نفاه إلى القاهرة، في آذار (مارس) ١٩٧٠، على الطائرة نفسها التي حملت الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة، إلى خارج السودان، بعد محاولة التمرد التي نظمها الأنصار وحزب الأمة في جزيرة آبا، آنذاك.

وعاد محجوب، في تموز (يوليو) من العام نفسه، إلى الخرطوم، وعقد الحزب اجتماعاً تداولياً، في الشهر التالي، انتهى بدحر المستوزرين الشيوعيين، حتى أنهم عجزوا عن كسب مندوب واحد من المندوبين الذين حضروا الاجتماع المذكور، وهو الذي ضم زهاء ثمانين مندوباً، وظل المنشقون وقفاً على ثمانية من أعضاء اللجنة المركزية فحسب. وهنا اندفعوا إلى الانشقاق.

واستفحلت الخلافات بين الحزب الشيوعي والانقلابيين، وانتهز هؤلاء، وفاة عبدالناصر ليعبروا عن أحقادهم على الحزب، فأخرجوا ثلاثة من قادة الانقلاب هم: المقدم بابكر النور والرائد هاشم العطا والرائد فاروق حمد الله؛ وهم الذين عرفوا، من دون قادة الانقلاب الآخرين، بالميول الديمقراطية والتعاطف مع الحزب الشيوعي. وكان ذلك في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، كما اعتقل الانقلابيون، في اليوم نفسه، عبدالخالق محجوب، وأخذوا يضيقون الخناق على الحزب الشيوعي ويقمعون نشاط أعضائه.

ثم كانت حركة الرائد هاشم العطا، في ١٩ تموز (يوليو) ١٩٧١، التي أطاح بها بنظام نميري والتي نجح السادات، بعد ثلاثة أيام، في إفشالها بدباباته الجاثمة في جبل الأولياء وطائراته القابعة في وادي سيدنا، وهما القاعدتان المحيطتان بالخرطوم. والذي يبدو أن الحزب الشيوعي السوداني وهاشم العطا لم يدر بخلدهما أن هذه القوات «الشقيقة» يمكن أن تغرق السودان بالدماء، وتتدخل في أشد الامور داخلية في السودان، وهي التي جاءت تحتمي من الغارات الاسرائيلية على مصر!

إن هدفي من هذا السرد الذي يبدو أنه خارج مسار هذا المقال، هو الاشارة إلى أن انقلاب أيار (مايو) ١٩٦٩ أغرق الحزب الشيوعي في مشاكل مصيرية، انتهت بمذبحة بشعة نظمها نميري في السودان وقتل فيها ثلاثة من أبرز قياديي الحزب الشيوعي

(عبدالخالق محجوب، الشفيع أحمد الشيخ، وجوزيف قرنق)، عدا تنفيذ حكم الاعدام السريع باثني عشر ضابطاً ديمقراطياً، بعد محاكمات صورية، صـدرت عنها أحكـام تعسفية جائرة، كما اكتظت المعتقلات بآلاف الشيوعيين والديمقراطيين السودانيين. ومن يومها عاش الحزب الشيوعي السوداني أياماً عصيبة، بدأ فيها يضمّد جراحه، ويلملم أشلاءه، ويحاول أن ينهض من جديد، بعد الضربة الغادرة القاصمة التي تلقاها في تموز (يوليو) ١٩٧١.

من تحت الأرض والأنقاض

وبعد مرور أقل من عام واحد على هذه الضربة، تمكن الحزب من التكيف مع الأوضاع السوداء الجديدة، ومن التعامل معها باقتداره المعروف، فنزل بكوادره وأعضائه، الذين أفلتوا من القتل أو الاعتقال، تحت الأرض، ونجح في إعادة الاتصال بكل مناطق السودان. وعادت مشاركته في القضايا العربية تظهر من جديد، عبر بياناتـه ومجلته السرية «الميدان» والتقارير الصادرة عن دورات لجنته المركزية.

وفي أيار (مايو) ١٩٧٢، أصدرت اللجنة المركزية للحزب تحليلاً عن الأوضـاع العربية حينذاك. تضمن وجهات نظر صائبة وتنبؤات أثبتت الوقائع دقتها وصدقها. إذ يبدأ التحليل بالتأكيد على «أن مواجهة العدوان الامبريالي ــ الصهيوني، وإزالـة عار الاحتلال، تعتمدان، قبل كل شيء، على نهوض الجماهير العربية، ووحدتها، واحتشادها في المعركة، وعلى تحالفها الوثيق مع القوى التقدمية العالمية المعادية للامبريالية، وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي». وأظهر التحليل كيف أن التجارب المريرة «قد أكدت فشل كل طريق غير هذا الطريق، وأثبتت عقم سياسات التردد والاحجام، ورسمت معالم الوضع العربي الراهن، في خطوط جلية بارزة. فقد فشلت النظريات الانهزامية القائلة بأن الحل في يد الولايات المتحدة، متعامية عن أن القضية، في جوهرها، هي صراع بين حركة التحرر العربية والامبريالية، بزعامة أميركا، وأن الولايات المتحدة هي سند اسرائيل، ومحرضتها، وأنها عدونا الأول. وفشلت، أيضاً، سياسات التصالح مع الحكومات العربية الرجعية، و(الطبطبة) على ظهرها، والتوجه إليها بشعار قومية المعركة. فموقف الرجعية العربية، كما أثبت الملك العميل حسين، بكل وقاحة، هو العداء السافر لحركة التحرر العربية، والسعي لهزيمتها بكل السبل، بما في ذلك اضعاف المعركة ضد العدو الامبريـالي الصهيوني. وفشلت، أيضاً، سياسة الاستعانة بحكومات الدول الاسلامية؛ لأن القضية ليست دينية، ولأن أغلبية هذه الحكومات (مثل باكستان وتركيا وايران* والملايو وغيرها) مرتبطة مع الامبريالية، بأحلاف عسكرية، موجهة، في الأساس، ضد القوى المعادية للاستعمار، ولن تضحي بارتباطاتها هذه لحماية مقدسات الاسلام والمسلمين. وفشلت سياسة المبالغة في دور الديبلوماسية الفوقية، وخاصة مع حكومات اوروبا الغربية، والاعتقاد بجدية وقدرة هذه الحكومات على إجبار اسرائيل على الانسحاب، أو إجبار أميركا على حجب مساندتها عن

* يقصد التحليل ايران زمن الشاه وقبل الثورة الاخيرة التي أطاحت بالشاه.

اسرائيل، كما فشلت سياسات معاداة الاتحاد السوفياتي، والتشكيك في صداقته ومساعداته للشعوب العربية، واللعب على الخلافات السوفياتية ـ الصينية». ولا يكتفي التحليل بايراد هذه السياسات، بل يلاحق التصورات أيضاً، إذ يرى أن كل يوم تتبين «منزلقات التصور الخاطىء، والناجم عن التردد والاحجام، بأن مواجهة العدو تعتمد على تحقيق (توازن) في التسلح، وبضرورة الحصول على مزيد من السلاح، في مقابل كل زيادة تحصل عليها اسرائيل... كما انفضحت سياسة العودة إلى أسلوب المزايدات والتهديدات الجوفاء والتصريحات عن (العام الحاسم) و(عام الحسم)، تعلقاً بالأمل الساذج في وعود وزير خارجية أميركا ونائبة سيسكو». على أن اندحار هذه السياسات والتصورات لم يجعل بعض الأنظمة العربية ييأس من «محاولات شل الشعوب العربية... هناك دوائر تسعى لبعث الأمل، من جديد، في وعود اميركا، بل تدعوها، من طرف خفي، إلى حل المشكلة (لإنهاء الوجود السوفياتي)، وبعضها، بالمشاركة النشطة من قادة الصين، يمضي في تنفيذ مؤامرة عزل الشعوب العربية عن الاتحاد السوفياتي، بتصويره وكأن دوافعه صراع القوى الكبرى ومواقع النفوذ. وبعضها يرفع شعار الابتعاد عن الدول الكبرى والتعامل مع اوروبا الغربية، متعامياً عن الطبيعة الامبريالية لهذه الدول وروابطها الحميمة مع الامبريالية الاميركية، والبعض يغطي عجزه وانسحابه من المعركة بادعاء أن الحل خرج من يد الشعوب العربية، وأصبح في يد الدول الكبرى، بينما يلجأ البعض الآخر، صراحةً، إلى نشر اليأس والتبشير باستحالة استعادة شيء إلا برضاء اسرائيل و(التفاهم) معها».

ويمضي تحليل الحزب الشيوعي السوداني في الحديث عن عداء الولايات المتحدة السافر للشعوب العربية مقابل دعمها المطلق، مادياً وسياسياً، لإسرائيل. كما يشير التحليل إلى إمعان اسرائيل في تهويد الأرض المحتلة والتنكيل بالطلائع الفلسطينية المناضلة، ومواصلة اعتداءاتها على لبنان، وتحريضها الرجعية اللبنانية ضد المقاومة الفلسطينية، الأمر الذي يلحق أضراراً فادحة بحركة التحرر العربية، «ويساعد على تغبيش وعي الجماهير العربية، واشاعة السلبية بينها، وعلى تفكيك وتشتيت قواها الوطنية والتقدمية. وهذا ما مكّن الامبريالية والرجعية من شن هجوم واسع وتوجيه ضربات شديدة لحركة التحرر العربية». ويضرب التحليل مثالاً لذلك، المجازر التي نظمتها السلطة الاردنية للمقاومة الفلسطينية، بينما وقفت «الحكومات العربية الموالية للاستعمار مشلولة: إما بالمزايدات التافهة أو بانتظار معجزة موقف موحّد تتخذه كل الحكومات العربية. وازداد الملك الخائن جرأة، فطرح مشروعه الرامي إلى تصفية القضية الفلسطينية نهائياً: باقتسام فلسطين مع الصهيونية، تحت سيطرة وحماية الامبريالية الأميركية ». ويطالب التحليل بضرورة «النضال الحازم لهزم هذه السياسات، التي لن تؤدي إلا إلى ازدياد تفكيك وتشتيت القوى التقدمية والوطنية العربية، وإضعافها». ويعرب الحزب الشيوعي السوداني عن ثقته في أن القوى الوطنية والتقدمية العربية تستطيع ، باتحادها وتلاحمها، أن تصحح مسار النضال العربي، وأن تقلب ميزان القوى لصالح انتصارها ضد أعدائها. ويقدم الحزب تصوره لأسس التصدي فيذكر أنها: «أولاً: إن جذر القضية

هو الصراع الدائر بين حركة التحرر الوطني العربية، بمحتواها الديمقراطي وبقواهـا الاجتماعية ومستوياتها الجديدة من جهة، والامبريالية وعملائها من الصهاينة والرجعية العربية من جهة أخرى. في حدود هذا الاطار، فقط، يكون شعار قومية المعركة مفهوماً وثورياً ومقبولاً؛ لأنه في هذا الاطار، فقط، يمكن استنهاض الجماهير العربيـة في كل أقطارها للنضال العارم، لا لكنس الاحتلال الاسرائيلي وحسب، وإنما لكنس كافة مظاهر التخلف والنفوذ الاستعماري؛ ثانياً: مهما اختلفت ميادين النضال، عسكرية أو سياسية أو ديبلوماسية، ومهما اختلفت أشكال حرب التحرير، نظامية وغير نظامية، فإن الدور الحاسم يبقى بيد الجماهير العربية... [التي] لن تستطيع إنجاز دورها هذا بدون وحدة صفوفها، وبدون الديمقراطية التي تطلق طاقاتها ومبادراتها الهائلة؛ ثالثاً: ان المقاومة الفلسطينية ليست أداة للضغط، وليست دون سن الرشد، حتى تفرض عليها الوصاية، بل هي فصيل متقدم من فصائل الثورة الديمقراطية العربية، والممثل الشرعي لشعب فلسطين ولنضاله من أجل استعادة أرضه، دولة ديمقراطية، يتمتع فيها مواطنوها، على اختلاف أديانهم، بحقوق وواجبات متساوية؛ رابعاً: إن الاتحاد السوفياتي ليس سنداً مؤقتاً لحركة التحرر الوطني العربية، وإنما هو صديق وحليف لها». ولأن الموقف من الحليف لا يمنع من الصراع في هيئة حوار أو انتقاد، ولأن الأوضاع الداخلية في الأقطار العربية المحكومة بأنظمة وطنية تؤثر، تأثيراً كبيراً، على الجهود المبذولة لوحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية، فإن الحزب الشيوعي السوداني يرى «من الضروري توجيه النقد الحازم، دون حساسية، ضد السلبيات المعوقة في تلك البلدان. ومن أهم تلك السلبيات إنفراد الطبقة الوسطى بالسلطة، واحتكارها لها؛ بالدكتاتورية وأداتها المعروفة، الجمهورية الرئاسيـة. ومنها، أيضاً، اتجاه بعض الدوائر الحاكمة إلى توفير رفاهية المجتمع الرأسمالي الاوروبي لنفسها، ووراثة امتيازات الطبقة القديمـة، والاستحـواذ على كل ناتج كدح الجمـاهير العاملة. ذلك الاتجاه الذي يؤدي، بالضرورة، إلى خلق قوى اجتماعية مصلحتها تجميد التحولات التقدمية والديمقراطية؛ لفتح الباب لتغلغل الاستعمار الحـديث في الاقتصاد الوطني، تحت ستار (التعاون الاقتصادي). إن هذه السلبية من شأنها اضعاف الجبهة الداخلية في البلدان المعادية للاستعمار، وبالتالي اضعاف مجموع جبهة القوى الوطنية والتقدمية العربية». وعن الصيغة الأكثر ملاءمة لوحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية، يقول التحليل انها «التحالف الاختياري بين القوى والنظم التقدمية والوطنية، على أساس المساواة والاحترام المتبادل، للنضال من أجل الأهداف المشتركة والمرتضاة من الجميع، والمتمثلة في تحرير الأرض العربية من الاحتلال الاسرائيلي، وفي صد تغلغل الاستعمار الحديث، وفي الديمقراطية والتقدم الاجتماعي... إن الأساس الواقعي لهذه المعادلة يكمن في نبذ سياسة معاداة الشيوعية، وفي كفالة الديمقراطية للجماهير الثورية، وضمان حرية العمل السياسي للأحزاب الشيوعية العربية، ولسائر الأحزاب والمنظمات التقدمية، على قدم المساواة والتكافؤ». وينتهي التحليل بتحية كل من «وحدة القوى الوطنيـة والتقدميـة العربية»، و«التحالف العربي-السوفياتي المعـادي للاستعمـار والصهيونيـة والعدوان»، و«النضال الذي لا يعرف التردد، من أجل تحرير كل الأرض العربية، واسترداد فلسطين، ومن أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي»[٩].

وحين نشبت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، العربية ــ الاسرائيلية، سارع الحزب الشيوعي السوداني إلى اصدار بيان، بهذه المناسبة، حيّا فيه هذه الحرب ودور الشعب فيها، كما حذّر من أخطارها؛ فكان كمن يقرأ المستقبل. فمعارك تشرين الأول (اكتوبر) هي «معارك وطنية تحريرية لاسترداد الأرض المغتصبة في حرب ١٩٦٧، ولاستكمال السيادة القومية والاستقلال الوطني. إنها الشكل العسكري الحربي لنضال الشعوب العربية ضد الاستعمار الحديث، بقيادة اميركا في المكان الأول والكيان الصهيوني المتفرع عنها، ويمثل وجودها على أرض فلسطين. معارك الجولان وقناة السويس حلقة من سلسلة معارك الثورة والوحدة العربية الديمقراطية». ويرى الحزب الشيوعي السوداني، في بيانه، أن شروط النصر في المعارك العسكرية «تعتمد، وبدرجة حاسمة»، على: «ــ توفير الديمقراطية كاملة للجماهير...؛ ــ تسليح الجماهير، وتوجيه أجهزة التجسس والارهاب والقمع ضد دوائر الاستعمار وعملائه والقوى الرجعية الموالية له...؛ ــ تفجير طاقة الجماهير، وتوحيد صفوفها...؛ ــ اليقظة العالية تجاه مخططات الحكومة الرجعية...، ــ احتياج المعركة لكل امكانيات وطاقات العرب، يجب الا يمسح الخط الفاصل بين الشعوب والرجعية؛ ــ تصحيح كل الأخطاء التي وقعت بحق المقاومة الفلسطينية في دول المواجهة وكل البلدان العربية، وأن تتوفر لفصائلها حرية الحركة، بالرجال والعتاد والسلاح، وحقها في الاستقلال، ورفض أي شكل من أشكال الوصاية عليها؛ ــ رفض المناهج الانتهازية للحكام العرب، الذين يسعون إلى تجريد الجماهير من حقوقها السياسية والاجتماعية، ومن حقها في التنظيم والتوجيه والمشاركة الفعلية في المعركة وصنع الأحداث وادارة شؤون البلاد تحت ستار الشعارات المزيفة: (الوحدة القومية) و(قومية المعركة) و(الحرب النفسية ومؤامرات العدو)، واتهام كل صوت شجاع يرفض الممارسات والسياسات الخاطئة بالخيانة والعمالة وتفتيت وحدة الصف؛ ــ رد الاعتبار للصداقة العربية ــ السوفياتية، وإزالة الشوائب التي لحقت بها، بوصفها السند الخارجي الوحيد، والذي لا غنى عنه للصمود ومواصلة المعركة وتحقيق النصر في الصراع العسكري ــ السياسي ــ الاقتصادي ضد دوائر الاستعمار الحديث واميركا وقاعدتها في قلب الوطن العربي: اسرائيل، وما تجده من دعم عسكري-اقتصادي وديبلوماسي من حكومات المانيا الغربية وبريطانيا». وحتى لا يقع في روع المواطن العربي أن السذاجة السياسية وصلت بالحزب الشيوعي السوداني حدّ مناشدة الأنظمة العربية منح شعوبها هذه المكاسب، نجد الحزب، في بيانه، يشير إلى أن «توفر هذه الشروط لن يأتي منحة من الحكومات العربية، بل لا بد من أن تتقدم الجماهير الحقيقية، وتستعيد، وتنتزع حقها في النشاط السياسي؛ كحق الاجتماع والتظاهر والتنظيم وإبداء الرأي». ويقطع بيان الحزب بانه «بتوفّر هذه الظروف، تقطع الشعوب العربية طريق التردد والمساومة على الدوائر اليمينية في الحكومات العربية، التي ستلجأ، حتماً، لتصفية المعركة في منتصف الطريق، واستغلال النصر العسكري كمظلة لتهريب الحلول الاستسلامية والتصفوية؛ مثل (تحريك القضية ديبلوماسياً)، والبحث عن صيغة جديدة للاعتراف باسرائيل، بهذا الشكل أو ذاك، وتصفية قضية تحرير فلسطين، وإلغاء وجود المقاومة ودورها، ورفض سيادة تحالف يميني جديد على العالم العربي». وفي مرارة

ملموسة، يسجل بيان الحزب الشيوعي السوداني حقيقة سلبية، وهي أن الجماهير العربية «تتابع الأحداث والمعارك وكأنها فوجئت بها». ويردف البيان أن هذه الجماهير لن يُشفي غليلها «تكرار الشعار السطحي: (لا صوت يعلو على صوت المعركة)».

«لكيما يلعب السودان دوره في المعركة العربية بجدية تليق بتقاليد شعبنا»، دعا الحزب الشيوعي السوداني كافة القوى الشعبية والسياسية، على اختلاف انتماءاتها، إلى توحيد جهودها، باخلاص واصرار، لاتخاذ الخطوات التالية: «ــ تطهير الجيش من عناصر الأينانيا، التي نالت تدريبها العسكري في اسرائيل، وفي مقدمتها اللواء جوزيف لاقو، وإبعاد الجواسيس عن مواقع المسؤولية...؛ ــ إبعاد الخبراء العسكريين البريطانيين من مدرسة القادة والاركانحرب [الأركان حرب] ومدرسة المشاة في جبيت وصلاح الأسلحة، وإنهاء زيارة نائب رئيس هيأة الأركانحرب [هيئة الأركان حرب] البريطاني للبلاد فوراً. ــ قفل ميناء بورتسودان والمياه الاقليمية في البحرالأحمر على سواحل السودان. ــ اطلاق سراح ثوار منظمة ايلول الفلسطينية، وشطب القضايا ضدهم، وفتح الأرض السودانية لنشاط حركة المقاومة. وإعادة صوت فلسطين من الاذاعة السودانية. ــ ضرب المصالح الاميركية في السودان، بإلغاء المعونة الاميركية، وطرد خبراء البنك الدولي، وتصفية أجهزة وكالة المخابرات الاميركية في السودان، وتقييد نشاط وحركة سفارة اميركا والمانيا الغربية. ــ إعادة الجنود وضباط الصف والضباط المسرّحين إلى الخدمة. ــ اطلاق سراح كل السجناء والمعتقلين السياسيين، وشطب القضايا، ووقف المحاكم الخاصة، وإلغاء قانون أمن الدولة. ــ انتزاع حق الجماهير في تكوين لجانها الشعبية، لدعم المعركة واسترداد حريتها الديمقراطية في التنظيم والتظاهر والتبرع والتطوع، دون وصاية الدولة». وانتهى البيان بشعاري: «النصر المؤزر لنضال الشعوب العربية، من أجل استرداد الأرض وتحرير فلسطين»، و«عاشت الثورة والوحدة العربية الديمقراطية»[١٠].

وتأتي القيمة الكفاحية والتاريخية لهذا البيان، في كونه لم يُخدع بصوت القذائف والصواريخ، كما حدث لبعض التقدميين العرب؛ حين انزلقوا إلى ممارسة النقد الذاتي عما ذهب بهم خيالهم من تشكيك في السادات ونظامه قبل الحرب. بل إن الحزب الشيوعي السوداني حافظ على الاتجاه، ولم تتقاذفه أمواج تشرين الأول (اكتوبر)، ولا زعم التحرير، كما أن الحزب نفسه مزج، مزجاً سليماً، بين المحلي والعربي والعالمي في بيانه هذا، مما جعله يضع يده على الثغرات التي سدتها أجهزة دعاية السادات بسدادات من خرق بالية. واليوم، بعد مرور نحو ثماني سنوات على صدور هذا البيان، نلمس مدى وضوح الرؤيا لدى هذا الحزب المناضل والمجرّب.

ولم يكتف الحزب بهذا البيان، بل سارع إلى عقد دورة اللجنة المركزية للحزب، على الرغم من الأخطار المحدقة بمثل هذه الدورة، في وقت بث فيه نظام نميري عيونه وجواسيسه في معظم أرجاء البلاد، في محاولة لتقديم رأس الحزب إلى شيطان الثورة المضادة.

وفي هذه الدورة، استشرفت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني «آفاق الوضع العربي بعد حرب اكتوبر». وخرجت بتحليل تضمن رؤيا مستقبلية؛ فقد أكد التحليل أن كل اليمين العربي يتآمر «لإبعاد القوى الثورية، وحصرها في موقف المتفرج: إما أن تتبع أو تعيش صقيع العزلة. إما أن تبارك أو تتهم بالخيانة. كل سمات الموقف الانقلابي... وهذا طبيعي لأن حرب [تشرين الأول] اكتوبر، وما بعدها، كان انقلاباً حقيقياً من الدوائر الحاكمة في مصر على استراتيجية النضال الوطني والتقدمي من أجل استعادة الأرض المحتلة والسلبية ومواصلة الثورة الاجتماعية». وتجمل اللجنة المركزية، في تحليلها، تقدير الحزب للموقف العربي، فتذكر أنه «مسترشداً بنظرته الطبقية، ومتجنباً طرح مجرد تحليلات عابرة للأحداث، واهتداءً بالماركسية اللينينية توصل للتالي: **أولاً**، إن حركة التحرر العربية ولجت مستويات متقدمة من تطورها، وانتقلت من حيّزها الوطني إلى التصدي لمهامها الاجتماعية؛ إلى الثورة الديمقراطية... الحليف الثابت والمخلص... هو المعسكر الاشتراكي وحركة الطبقة العاملة العالمية... ولقد أفرزت حركة التحرر العربية، خلال نضالها المديد، أدوات نضالية يعتمد على وجودها وفعاليتها مستقبل تلك الحركة. فهناك الأنظمة الوطنية... وهناك الطبقة العاملة وتنظيماتها الشيوعية، وهناك المنظمات الديمقراطية الثورية، وهناك المنظمات الثورية المسلحة الفلسطينية. **ثانياً**، ... خطّط الاستعمار الردة في المنطقة العربية بأساليب مختلفة... **ثالثاً**، الأسباب الأساسية للهزيمة كانت تكمن في عدم وصول التحولات الاجتماعية إلى مستوى تصفية العناصر المعادية للثورة في النظم الوطنية، بل واحتلال هذه العناصر لأخطر المواقع في المنظمات الجماهيرية وجهاز الدولة والقوات المسلحة، كما كانت هذه الأسباب تكمن في عدم اكتمال وحدة القوى الثورية على النطاق العربي». وأكدت اللجنة المركزية، من جديد، المواقف الأساسية للحزب من القضية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، موضحة أن الانتصار في قضية فلسطين «ليس حلماً عابثاً، بل هو هدف يقترب من التحقيق، بمقدار ما تتعزز الأنظمة التقدمية والوطنية العربية، وتتطور حركة النضال الثوري العربي عامة، والفلسطيني خاصة». وتتمسك اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني بوحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية، وترفض «الدعوة الماكرة إلى (المصالحة القومية)... فقد وجدنا أن هذه الدعوى تقوي الاتجاهات التي تشكك في طريق الثورة الديمقراطية، وتمثل تراجعاً عن أهداف الثورة العربية أمام القوى اليمينية المرتبطة بالاستعمار». كما ترفض اللجنة المركزية «سياسة المحاور التي تمزق وحدة النظم الوطنية والتقدمية...» وتقول: «وقد أعطى حزبنا اهتماماً كبيراً للظاهرة الايجابية التي نتجت عن عدوان عام ١٩٦٧، وهي استيقاظ أقسام واسعة من الجماهير العربية على حقيقة الامبريالية الاميركية، وعمل على تنمية هذه اليقظة، باعتبارها بين أهم العوامل لكسر الهجوم الامبريالي الأميركي على الشعوب العربية. وحارب حزبنا الأوهام التي ظلت الدوائر اليمينية تبثها؛ لاخفاء العلاقة بين الامبريالية العالمية بأسرها واسرائيل، وخاصة محاولات تبرئة اميركا وتجميل صورتها، وتقديم اسرائيل وكأنها الدولة المتحكمة في سياسة الولايات المتحدة والامبريالية». وأشارت اللجنة المركزية للحزب إلى أنها ظلت تأخذ في الحسبان الامكانيات الواقعية لحركة التحرر الوطني العربية، «كما رفض حزبنا الحلول الاستسلامية، وقاومها، قدر استطاعته. ولكنه انتقد، في نفس

الوقت، اتجاهات التطرف، التي لم تكن ترى غير الحل العسكري. ومن جانبنا دعونا إلى استخدام كافة الوسائل السياسية والعسكرية». وتحدث تقرير اللجنة المركزية عن الصراع المتنوع الذي شمل الساحة العربية كلها، خلال السنوات الست السابقة على حرب اكتوبر. وانتقل للحديث عن المقاومة الفلسطينية التي ظهرت «وفرضت نفسها قوة نشطة، ومؤثرة في مجموع النضال الثوري العربي. وكان أبرز نتائجها الايجابية أنها استردت حق التعبير عن شعب فلسطين من المتاجرين بقضيته، وطرحت، بصورة جادة وملموسة، قضية تقريره لمصيره على أرضه السليبة. وساهمت الجماعات التقدمية الثورية منها في فضح فكر البرجوازية الصغيرة، وممارساتها». ثم تتحدث اللجنة المركزية عن مضي «جمهورية اليمن الديمقراطية، بحزم، على طريق الثورة الديمقراطية»، وعن الانتفاضات العمالية والطلابية التي شهدتها مصر، في بداية عام ١٩٦٨. وتنبأ تقرير اللجنة المركزية بأن تنهض حركة ديمقراطية في مصر، «بمعاركها الشجاعة من أجل وجودها، واستقلالها، واستمرارها، وموقفها الناقد من الفكر التآمري، واقترابها من الماركسية اللينينية، وسعي طلائعها للاتحاد في حزب شيوعي». وأشاد بتأميم العراق لنفطه و«بوضع موارده في يد الشعب، بمساعدة الاتحاد السوفياتي وجمهورية المجر الاشتراكية»، وحيّت اللجنة نضال الجماهير العربية «من أجل التمسك بالتحالف الوثيق مع المعسكر الاشتراكي». ولم يمنع وهج الانتصار المصري الجزئي في حرب اكتوبر، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني من ادانة السادات ودوائره بسبب استجابتهم «لضغوط الاستعمار والاقطاع العربي»؛ مما جعل «الدوائر الحاكمة المصرية» تضطلع «بدور البلدوزر في فتح أبواب سياسة التراجع... وتدريجياً أصبح (الحل السلمي) هو الحل الوحيد، والذي لا حل سواه، والذي تسخَّر كل الامكانيات العسكرية والسياسية لتحقيقه». وعن سياسة الامبريالية، والأميركية منها بخاصة، تقول اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني انها «تسعى لتصفية القضية الفلسطينية، نهائياً، وللابقاء على اسرائيل قاعدة دائمة لها، دون تهديد، ولدفن هدف الوحدة العربية الديمقراطية. وتدبِّر الامبريالية المؤامرات لتمزيق وحدة القوى المعادية لها ولقلب الأنظمة (العنيدة)... وتسعى لدق اسفين بين الشعوب العربية والمنظومة الاشتراكية... وإذ تلوِّح أميركا بهراوتها الاسرائيلية وبأسطولها في البحر المتوسط والمحيط الهندي وبتسليح ايران [زمن الشاه]، فإن اغراءاتها للبرجوازية الحاكمة لم تتجاوز الوعد بانسحابات اسرائيلية غامضة، وفتح قناة السويس، وبعض المعونات الاقتصادية والمالية، كثمن لإعادة ترتيب اميركية في المنطقة». وبهذا المسح تكون اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني قد عرضت لظروف نشوب حرب اكتوبر، ورأت أن كل وطني «لا يمكنه أن يرى في حرب اكتوبر إلا حرباً عادلة من أجل استعادة أرض مغتصبة، ومن ثم لا يسعه إلا أن يؤيدها، ويمنحها كل مساعدة». وتعود اللجنة المركزية فتشير إلى «أن بداية القتال، وسير الحَرب، ثم وقف اطلاق النار، والتطورات اللاحقة، كلها تؤكد أن هدف الدوائر الحاكمة لم يكن أكثر من شن حرب محدودة واستخدامها لدفع وتنشيط الحل السلمي الاستسلامي للقضية».

وتزيد الأمر وضوحاً، حين تقرر «أن التخطيط لحرب محدودة المدى والأهداف يتأكد من التقديرات العسكرية الخطيرة، كما كشف عنها السادات في خطبه وتصريحاته الأخيرة،

وتجاهل القدرات العسكرية للعدو الاسرائيلي والافتراض المدهش بأن اسرائيل يمكن أن تحارب وحدها، وأن اميركا لن تخفّ لمعاونتها، بكل آلتها العسكرية، وضعف الاستعداد العسكري الذي فضحته ثغرة الدفرسوار، ثم خطاب السادات المتباهي بالنصر، يوم ١٦ [تشرين الأول] اكتوبر، واعلان برنامج سلام، يتحدث عن فتح القناة، ويشير إلى الاستعداد لوقف القتال وعقد مؤتمر للسلام. مما كان قميناً بأن يصب الماء البارد على حمية المقاتلين». ويدلل تقرير دورة اللجنة المركزية على التخطيط لحرب محددوة «من قول السادات في مؤتمره الصحفي، في أول [تشرين الثاني] نوفمبر. ـ واحتمال استئناف القتال ضد اسرائيل ما زال وارداً ـ 'أنا مش مستعد أصدر أمر للجيش المصري بمحاربة أميركا . وفي هذه العبارة الموجزة، لخص السادات كل عجز تحالف الفئات ذات التطلع الرأسمالي، وتهافتها، والتناقض الصارخ بين أقوالها وأفعالها، وكل الموقف الطبقي للبرجوازية المصرية والعربية من معركة التحرير وقضية فلسطين». وما لبث السادات «أن مضى خطوة أبعد، حين وصف موقف اميركا من الصراع في الشرق الأوسط بأنه بنّاء، وخطوة أخرى حين أعلن عن إعادة العلاقات معها، قبل انسحاب اسرائيل، ولو إلى خط وقف اطلاق النار». كما تأكد التخطيط لحرب محدودة «في الحرص البالغ على ألا يتجاوز القتال الجيوش النظامية، إلى الشعوب العربية وقواها الثورية». حيث تم التركيز على «التحرك المحسوب لدول البترول، والتحرك الديبلوماسي المكثّف من منظمات ونحو غايات يمينية. وخلال مجرى القتال كله، وجدت القوى الوطنية والتقدمية نفسها في موقف المتفرج... وأخيراً، يتأكد التخطيط لحرب محدودة في خفوت أو انعدام الحديث عن التحالف العربي ـ السوفياتي». ووصلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني إلى أن «وقف اطلاق النار، هذه المرة، كان محسوباً، قبل أن يبدأ القتال... منذ البداية كان هدف الحرب هو خلق مجابهة عسكرية محدودة، بأقل مشاركة من الشعوب العربية، بأقل صدام مع الامبريالية الاميركية، بأكبر مساحة من التحالف مع الاقطاع العربي، وبأضيق مساحة من التحالف مع المعسكر الاشتراكي؛ وذلك قصد التوصل إلى مساومة، على حساب حركة التحرر العربية والشعب الفلسطيني». ويحذر الحزب الشيوعي السوداني الشعوب العربية من أن المرحلة القادمة ستعيش تحالفاً اقطاعياً ـ رأسمالياً على ساحة الوطن العربي. ويطالب بتحديد «قوى حركة التحرر الوطني العربية وقوى أعدائها، بوضوح» من أجل وضع برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية موضع التنفيذ، والذي يتضمن: ضرب مواقع النفوذ الأجنبي، والتحالف المتكافىء بين قوى الثورة في جبهة وطنية ديمقراطية، مع تحديد القوى الثورية العربية لمفهوم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحسم الموقف من الحركة الديمقراطية في مصر، ودعمها، والتضامن معها، ذلك «أن الاتحاد الاشتراكي العربي ليس إلا تنظيماً يعبِّر عن مصالح تحالف فئات البرجوازية الصغيرة، العسكرية والمدنية اليمينية، وفكرها، وانفرادها بالسلطة، ودكتاتوريتها»، مع الاقتناع بأن «القوة الاجتماعية الوحيدة القادرة، في الفترة الراهنة، على قيادة الثورة الديمقراطية إلى النصر، دون وهن أو تردد، هي الطبقة العاملة». و«نبذ الأوهام والنظريات الزائفة، التي تهوِّل من دور البرجوازية الصغيرة»، مع الحاجة إلى صيغ جديدة للتحالف مع الحركة الثورية العالمية[١١].

وبعد نحو سنتين من اندلاع الحرب اللبنانية، وبعد وصول المجموعة العربية الرسمية إلى اتفاق الرياض بنحو تسعة أشهر، عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني دورة لها. ورأت «أن اختيار لبنان في اطار هذه الهجمة، واختيار شكل المواجهة فيه واسلوبها، لم يكونا صدفة، فلبنان أرض استقطاب طبقي حاد بين أركان نظام (المبادرة الحرة) القائم على قواعد اقتصادية وثقافية للعالم الرأسمالي بتحالف مع شبه الاقطاع وزعماء الطوائف والفئات الرأسمالية الكبيرة من جهة، والعمال والفلاحين والفئات المتوسطة الديمقراطية من جهة أخرى... [و] نشأ على أرض لبنان وضع يتعارض، تماماً، مع المخطط الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي، يتمثل في نموذج حي لتحالف وطني ديمقراطي، يقوم على برنامج نضالي منبثق من معارك جماهيرية، وعلى التكافؤ والتشاور، كما يتمثل في منبر لحركة التحرر العربية، بأشكال وأهداف تتجاوز المحاور والصيغ القديمة، بقصورها وسلبياتها المتعددة. لمواجهة هذا الوضع، وتصفيته، نسقت الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية جهودها ونشاطها، مستخدمة الانعزاليين اللبنانيين أداة مباشرة لتنفيذ مخططها... إن معارك لبنان لم تكن، في قاعها، سوى مواجهة طبقية ــ سياسية ــ عسكرية بين الحلف الامبريالي الرجعي من جهة وحركة التحرر العربية وحلفائها من الجهة الأخرى». وحين تتحدث اللجنة عن فلسطين، ترى «أن المؤامرة الدامية في لبنان لم تكن سوى حلقة في سلسلة المؤامرات التي هدفت إلى ضرب الثورة الفلسطينية. وذلك أن التحالف الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي يدرك أن الثورة تحتل موقعاً رئيسياً في حركة التحرر العربية، وتمثل نقطة التقاء، تتجمع عندها القوى الوطنية والتقدمية العربية، وتتوحد، لا حول القضية الفلسطينية وحسب، وإنما حول كل القضايا المصيرية للشعوب العربية. وخلال السنوات الأخيرة، جمعت الهجمة الصهيونية ــ الامبريالية ــ الرجعية مساعي التصفية البدنية للثورة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها، إلى مجموعة من المساعي لتصعيد الخلافات بين فصائل المقاومة إلى نزاعات تناحرية، ولنشر الاتجاهات التصفوية والتراجعية والاستسلامية بينها، ولفرض قيادات متهاونة على منظمة التحرير»(١٢).

«بزيارة السادات للقدس المحتلة، وما تلاها من تطورات، اكتملت في الساحة العربية ملامح فترة سياسية جديدة»، هذا ما افتتحت به اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني بيانها، في أول آذار (مارس) ١٩٧٨، عن الوضع العربي. واعتبرت اللجنة زيارة السادات «دوره المرسوم في عملية خاصة، خططت لها اميركا... لاستكمال هزيمة العرب العسكرية بهزيمة سياسية شاملة... وأرادت الحكومة الاميركية، بضربة واحدة، أن تتجاوز تلك المقاومة [التي تبديها الشعوب العربية]... وكان من الطبيعي اختيار السادات؛ فهو أصدق معبِّر عن الفئات الرأسمالية المصرية التي استمالتها التكتيكات الأميركية، منذ هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تلك الفئات النهمة المتحرقة إلى تعويض ما فاتها، والمستعدة لارتكاب أية خيانة وطنية وقومية، في سبيل تحقيق أطماعها... وكان حساب الخطة الاميركية أن يختل توازن الشعوب العربية... وتترك التسوية الانهزامية تمر دون مقاومة... وعندما يعلن السادات، في ظل هذه الظروف، ومن منبر المحتلّ الغاصب، أنه لن

تكون حرب خامسة، فذلك لا يعني سوى أنه استسلم، تماماً، وأنه يتفاوض، فقط، حول الشكل الذي تتم به عملية الاستسلام». وترى اللجنة المركزية أن رحلة السادات للقدس وتنازلاته المتوالية للعدو ليست «سوى امتداد وتتويج لمجمل سياسته التي قامت على خيانة المصالح الوطنية للشعب المصري والمصالح القومية العربية، والتنكر لنضال وتضحيات الشعوب العربية، عبر عشرات الأعوام، والتواطؤ مع الامبريالية الاميركية والمؤسسة الصهيونية للتسليم باغتصاب فلسطين والاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني وقبوله في قلب الأرض العربية، أداة سياسية وعسكرية، لتهديد وابتزاز شعوبنا، وبسط السيطرة الامبريالية عليها، وإعاقة نهوضها ضد هذا المخطط الكالح». وان ممارسات السادات الاستسلامية «جزء من مخطط شامل لإخضاع البلدان العربية للأمبريالية ولاحتكاراتها، ولفرض طريق الرأسمالية والتبعية على شعوبها». ويعيد بيان اللجنة النشاط الامبريالي المكثّف في المنطقة العربية إلى الهزائم المتوالية التي لحقت بالامبريالية وبخاصة في فيتنام. و«وضعت في التطبيق فكرة كيسنجر، القائلة بأنه، في ظروف التوازن العالمي الراهن، وتعاظم القدرة العسكرية السوفياتية. فقد صار مستحيلاً على اميركا والدول الامبريالية الأخرى ممارسة عدوانها السافر أو فرض سيطرتها المباشرة علـى الشعوب، ومن ثم أصبحت في حاجة لأن تصنع لنفسها أدوات تؤدي عنها هاتين المهمتين، في شكل تجمعات سياسية ــ اقتصادية ــ عسكرية من الدول الرجعية التابعة لها، تمدها بالسلاح والدعم السياسي». وأشارت اللجنة في بيانها إلى تدخل القوات العسكرية المصرية والمغربية في الكونغو، من أجل قمع انتفاضة شابا (آذار -مارس ١٩٧٧) لحساب اميركا وفرنسا، فقالت:

«وأمام أعيننا، يتشكل في منطقتنا، تجمع سياسي ــ اقتصادي ــ عسكري رجعي، بقيادة الحكام السعوديين، يتولى تنفيذ عمليات لحساب الامبريالية في البلدان العربية والافريقية». ولا تترك اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني الجماهير نهباً للتشاؤم من استحالة دحر المشروع الامبريالي، ذلك أنها ترى في تقريرها أنّ «التسوية التي تسعى الامبريالية الاميركية لفرضها، تتناقض، جملةً وتفصيلاً، مع الحقوق التاريخية والطبيعية للشعوب العربية، ومن ثم فهي تحمل في باطنها، مثل كل التسويات المفروضة في التاريخ، عناصر انفجارات، أشد هولاً على السلم في المنطقة والعالم». على أن تقرير اللجنة المركزية لا يترك الأمر وكأن الأرض مفروشة بالورود أمام انتصار شعوب المنطقة، إذ يستدرك التقرير بأن «الأوضاع الجديدة، التي عبَّرت عنها رحلة السادات للأرض المحتلة، ستترك، بالضرورة، أثرها على أشكال وأساليب النضال اللاحق لحركة التحرر العربية... إننـا، في الواقع، أمام ترتيب جديد في مواقع القوى الطبقية والاجتماعية، له أسسه وأسبابه المادية». ويرصد تقرير اللجنة المركزية النشاط الاقتصادي والسياسي المتنامي للدول البترولية، بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر)، واتساع نشاط الاحتكارات الامبريالية في أكثر من قطر عربي، في الوقت نفسه. «وتحت تأثير ودفع هذه العوامل، نمت مواقع الرأسمالية في البلدان العربية، بعد اعلانها(الانفتاح الاقتصادي)، سياسة لها... كما يتأثر بها شعب فلسطين، رغم ظروفه الراهنة... [وذلك بنشوء] فئـات اجتماعيـة تتشابـك

مصالحها، تشابكاً وثيقاً، مع مصالح الاحتكارات الامبريالية وأصحاب الأموال البترولية. ومن الطبيعي أن يشمل هذا التشابك مصالح المؤسسة الصهيونية». وتعلن اللجنة المركزية، في تقريرها، ارتداد بعض فئات البرجوازية الوطنية العربية «التي شاركت في النضال ضد الاستعمار الحديث» وأصبحت، الآن «تسلك الطريق الرأسمالي تحت دفعه وقيادته. والتحالفات التي رفعت لواءها، أيام صعودها للسلطة في الخمسينات، مع الاتحاد السوفياتي، والتي كانت، رغم قصورها ومحدوديتها، عاملاً هاماً في مسار حركة التحرر العربية، انقلبت عليها، الآن، لتتحالف مع الدول الامبريالية واحتكاراتها ضد مصالح أوطانها وشعوبها. وبعد أن كانت تحارب الشعوذة والغيبيات، صارت تجد فيها سلاحاً لحماية مصالحها. وشعارات الوحدة العربية، التي ظلت ترتقي مع ارتقاء المحتوى الاجتماعي لحركة شعوبنا التحررية حتى صارت قوة رافعة أساسية لها، نبذتها قوى الرأسمالية والتبعية، وأخذت تستبدلها بشعارات التضامن المطاطة، في الوقت الذي تنسف فيه أدنى قواعد التضامن ضد العدوان الامبريالي الصهيوني، وتشحن الجماهير بالنزعات الانفصالية والانعزالية. حتى شعار استعادة فلسطين عربية أصبح (غير واقعي)، لا بالمعنى المؤقت، وإنما كحقيقة نهائية دائمة، أي أن ذلك الشعار لم يعد يتناقض، فقط، مع مصالح الامبريالية والصهيونية، وإنما أيضاً، ولذلك السبب، مع مصالح قوى الرأسمالية والتبعية العربية، بمن فيها بعض الفئات الرأسمالية الفلسطينية». وبغية التصدي لمهام المرحلة الجديدة، يدعو الحزب الشيوعي السوداني إلى إعطاء الأولوية لبناء أوسع جبهة عربية: «لإحباط مرامي زيارة السادات للقدس المحتلة، وسائر المخطط الانهزامي، ومواصلة النضال من أجل تحرير الأرض العربية المحتلة، واستعادة حق شعب فلسطين في أرضه ودولته الوطنية المستقلة». ودعماً وتطويراً لما بدأ في طرابلس*، قدمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني المقترحات التالية: «ــ نرى أن تضم تجمعات الصمود كل القوى الوطنية والتقدمية العربية، دون رواسب تحفظات أو حساسيات... ــ... إن الصيغة المثلى لوحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية على أسس صلدة هي... تكافؤ أطرافه [التحالف] والاحترام لاستقلالها، والتشاور الديمقراطي فيما بينها، واتفاقها الاختياري على برنامج محدد، وملزم لها جميعاً... ــ تحتل قضية الديمقراطية مركزاً أمامياً... ــ... بناء حركة نشطة، على امتداد الساحة العربية، ترفض وتقاوم مصادرة الحقوق والحريات الديمقراطية في أي بلد عربي... [بما في ذلك] في النظم الوطنية... رفع الحظر عن نشاط الأحزاب التقدمية في بعض البلدان الوطنية، وإنهاء النفي الاجباري ومصادرة حرية الحركة...». ثم تنتقل اللجنة المركزية إلى الحديث عن قيام بعض الاتحادات النقابية العربية بطرد الاتحادات النقابية المصرية من عضويتها، وبنقل معظم مقار الاتحادات العربية من القاهرة، وترى اللجنة في بيانها أن «الحل

---

* المقصود هو مؤتمر دول الصمود والتصدي، المنعقد في طرابلس الغرب، أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، وضم كلاً من سوريا وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما يقصد دورة مؤتمر الشعب العربي، المنعقدة في طرابلس أيضاً، أوائل كانون الاول (ديسمبر) من السنة نفسها لمجابهة «مبادرة» السادات.

الحقيقي ليس طرد هذه المنظمة أو تلك، ولا نقل مقرها من هذه العاصمة العربية أو تلك، وإنما التمسك بمبدأ ديمقراطية المنظمات وجماهيريتها واستقلالها، في كافة البلدان العربية؛ حتى تستطيع أن تعبِّر عن ارادتها الحرة في رسم سياساتها، وتحديد مواقفها، واختيار القيادات التي تمثل مصالحها، دون تدخل أو وصاية من سلطة أو حزب، أو أي جهة أخرى». ويطالب التقرير الشيوعي السوداني بتوفير الضمانات للتحولات الاجتماعية، وعلى رأس هذه الضمانات الحريات الديمقراطية. كما يطالب بمحاربة «المخطط الامبريالي في شموله»، و«تصحيح كثير من مفاهيمنا وممارساتنا في ميدان التحالف مع الحركة الثورية العالمية»؛ بسبب ضآلة حجمه ومدى التضامن الذي تقدمه لها، «وتنظيم وتنشيط التضامن مع الشعوب الافريقية»، وتوسيع وتمتين «علاقات المنظمات النقابية والاجتماعية والثقافية العربية برصيفاتها العالمية»[١٣].

وبعد،

فإن هذه المواقف المتسمة بالوضوح والجرأة تليق بالحزب الشيوعي السوداني، صاحب التاريخ النضالي العريق، والشعبية العريضة، والفهم العميق للماركسية ــ اللينينية، والالمام بالجوانب المختلفة للواقع السوداني والعربي، في آن معاً.

---

(١) الحزب الشيوعي السوداني، **الماركسية وقضايا الثورة السودانية** (نص التقرير العام المجاز في المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني (تشرين الاول ــ اكتوبر ١٩٦٧)، الخرطوم، د.ت.، ص ٥٦.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٥٦ و٥٧.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٧ و٥٨.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٨ و٥٩.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٩ ــ ٦٢.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٦٢ و٦٣.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٦٣.

(٨) **دستور الحزب الشيوعي السوداني**، المقر في مؤتمره الرابع، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٧، الخرطوم، د.ت.، ص ١٦ ــ ١٨.

(٩) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، **الوضع العربي الراهن ووحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية**، أيار (مايو) ١٩٧٢.

(١٠) سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، **لنواصل تقاليد شعبنا في دعم الجبهة العربية** ٨/١٠/١٩٧٣.

(١١) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، **آفاق الوضع العربي بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣**، ص ١ ــ ١٣.

(١٢) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، **دورة يوليو ١٩٧٧**، ص ٣٦ ــ ٣٩.

(١٣) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، **بيان حول الوضع العربي الراهن**، أول آذار (مارس) ١٩٧٨.

المنطلقات الأساسية في الفكر الإعلامي الصهيوني

محمود اللبدي

مقدمة

لقد أصبح معروفاً تأثير الدعاية الصهيونية على الرأي العام العالمي، ومدى سيطرتها على وسائل وأجهزة الإعلام الغربية. وقد أدى ذلك إلى عزل القضية الفلسطينية، وطمس معالمها حتى أصبحت كلمة فلسطين بعيدة عن الأذهان، وغريبة الوقع في الآذان. وسيطرت الدعاية الصهيونية على عقول الغربيين، حتى أصبحت كلمة فلسطايني تعني إرهابياً أو مجرماً. ولا بد لنا، في هذا البحث المتواضع، أن نضع أمام القارىء العربي محاولة لفهم العقل الإعلامي الصهيوني وأساليبه المتنوعة.

لقد تفهم الصهاينة تأثير الرأي العام في البلدان الغربية، وخصوصاً ذات النظم البرلمانية والانتخابات الحرة، ودوره في التأثير على القرار السياسي في هذه البلدان. ولهذا فقد جعلوا من الرأي العام شغلهم الشاغل، حيث أغرقوه بالمعلومات التي تبشر بآرائهم وأفكارهم السياسية، حتى أصبحت تلك المجتمعات حكراً عليهم ومغلقة أمام خصومهم. والأنكى من ذلك، أنهم جعلوا من تلك المجتمعات بوقاً لافكارهم مُدافعاً عن أطماعهم وتطلعاتهم.

ونجح الصهاينة بأساليبهم الإعلامية المختلفة، وبالوسائل المتاحة لديهم، في أن يحققوا أكبر عملية غسل دماغ بشرية في التاريخ لصالح قضيتهم التي عملوا من أجلها، آلا وهي تهويد فلسطين وتغيير معالمها العربية والمحافظة عليها يهودية صهيونية أطول قدر ممكن من الزمن. ويعود سبب هذا النجاح الإعلامي الصهيوني إلى عدة عوامل ذاتية وموضوعية سخّرها الصهاينة لإنجاح فكرتهم. ولقد سهّل ذلك عليهم، جذورهم الاوروبية،

وفهمهم لطبيعة المجتمعات التي عاشوا بينها، والعقلية السائدة لدى هذه الشعوب واللغات التي يتحدثون بها. كما جعلوا من انتشارهم شرقاً وغرباً قوة تؤثر على عقول الآخرين وأساليب تفكيرهم، مستفيدين من كافة الإمكانات والنفوذ السياسي والمالي، الخ... في سبيل ادّعاءاتهم حول ما يدّعونه من حقٍ في فلسطين.

أ ــ الادّعاء الصهيوني في فلسطين

ادّعى الصهاينة أن لهم حقاً في فلسطين، وأنّ حقهم قديم قدم الزمن، (أي قِدَم التوراة أو العهد القديم) حيث استنبطوا هذا الادعاء من الكتاب المقدس بطريقة خاصة بهم، وقد وضعت الحركة الصهيونية هذا الادعاء في أطر عملية في مؤتمر بازل الصهيوني الذي عقد سنة ١٨٩٧ في سويسرا. وذلك بدعوة من مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتسل اليهودي النمساوي الأصل. وبهذا المؤتمر أرادت الحركة الصهيونية أن تضع حداً للنقاش الدائر بين اليهود الأوروبيين، في ذلك الوقت، حول فكرة اندماج اليهود في المجتمعات الأخرى والنضال مع هذه المجتمعات اجتماعياً وطبقياً، كما طرحها الفكر الماركسي، لتحرير هذه المجتمعات المضطهدة من العبودية والاستغلال، وكحل جذري للمسألة اليهودية(١). ورسخ الصهاينة فكرة تأسيس دولة يهودية في فلسطين وهجرة اليهود إلى هذه الدولة بدلاً من الاندماج والانخراط في مجتمعات اوروبا.

ومنذ ذلك الوقت، دأبت الحركة الصهيونية تعمل، بجد ونشاط، على كسب عطف وإقناع الدول المسيطرة ومجتمعاتها بالفكرة الصهيونية. هذا بالإضافة إلى العمل داخل التجمعات اليهودية لحث اليهود على الهجرة كحل وحيد للمسألة اليهودية. وإذا كانت الحركة الصهيونية قد حققت نجاحاً كبيراً في انتزاع وعد بلفور من حكومة جلالة ملكة بريطانيا سنة ١٩١٧، إلا أن الحركة النازية قد ساهمت، بشكل مباشر وغير مبشار، في إنجاح الفكرة الصهيونية. إذ أن زج هتلر النازي لمئات الآلاف من اليهود في معسكرات الاعتقال وأفران الغاز، قد أعطى الفكرة الصهيونية دفعاً كبيراً إلى الأمام. حيث استفادت الحركة الصهيونية من ذلك، سواء بالتعاون المباشر مع الحركة النازية(٢) التي كانت ترفض اليهود وتريد التخلص منهم، أو غير المباشر عندما هرب كثير من اليهود الالمان إلى فلسطين أو إلى أميركا، فالمانيا النازية ترفض اليهود وتريد طردهم. والصهاينة يريدونهم ليشكلوا مادة أساسية لبناء دولتهم الصهيونية في فلسطين. وتجدر الإشارة هنا أن نسبة الهجرة اليهودية إلى فلسطين قد وصلت ذروتها إبان الحكم النازي الذي استمر منذ ١٩٣٣ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. حيث ارتفع عدد المهاجرين اليهود من ٢٠٠ ألف عام ١٩٣٢ ــ إلى ٦٠٠ ألف عام ١٩٤٧، وذلك في فترة قصيرة نسبياً، بينما لم يستطيعوا تهجير إلاّ ٢٠٠ ألف منذ نهاية القرن الماضي وحتى بداية عهد الحكم النازي.

كما استفادت الحركة الصهيونية من النازية، بزيادة كميةالهجرة اليهودية من اوروبا إلى فلسطين وبكسب مزيد من العطف الدولي لصالح الفكرة الصهيونية القائلة بانشاء وطن قومي لليهود كحل للمسألة اليهودية في اوروبا. ولا بد هنا من الاشارة إلى أن إجماع

الدول الكبرى المسيطرة في ذلك الوقت، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية (الدول المنتصرة على الحلف النازي الفاشي الياباني: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيـاتي) إن إجماع تلك الدول على الحل المذكور للمسألة اليهودية، هو الذي مهد الطريق، بشكل أو بآخر، إلى تأسيس الدولة الصهيونية في فلسطين.

ولقد جاءت مذابح النازية لليهود، لكي تصب في طاحونة الحركة الصهيونية التي استفادت فاستثمرت هذه المآسي الإنسانية لصالح أهدافها. ولم تقف عند هذا الحد، بل طرقت كل الأبواب واستفادت من كل الوسائل المتاحة لها، وطوّرت لنفسها ميكانيكية خاصة وفريدة من نوعها للتأثير على عقول البشر، وجعلتهم يفكرون ضمن أُطُر تخدم الفكرة الصهيونية. كما نصّبت نفسها وكأنها صاحبة حق في فلسطين يحق لها أن تعمل كل شيء: تقتل وتذبح، وتحتل الأراضي وتتوسع، وتطرد وتعاقب وتنكّل، وتقوم بأعمال لا إنسانية ضد أناس لا ذنب لهم ولم يرتكبوا ذنباً بحق أحد، من اليهود ولا من غيرهم، ألا وهم الشعب الفلسطيني. كل ذلك على مرأى ومسمع العالم، ودون أدنى شعور بالذنب. وكأن ما يجري أمر طبيعي.

ب ــ القواعد الأساسية للإعلام الصهيوني

يرتكز الإعلام الصهيوني على قواعد أساسية لتثبيت أقواله وادعاءاته ومزاعمه. فلقد طور الإعلام الصهيوني بعض الحجج الارتكازية منذ مراحل نشاطه الأولى، أي قبل تأسيس الدولة الصهيونية في فلسطين، واعتمدت الدعاية الصهيـونية الجـانب الديني التوراتي، حيث استخدمها الصهاينة بأسلوب تعبوي وتحريضي بين الجاليات اليهودية في اوروبا، لإقناعهم بالفكرة الصهيونية وحثهم على الهجرة إلى فلسطين. كما استخدمت هذه الحجج الدينية المعتمدة على التوراة بـين المسيحيين في اوروبـا، وذلك لكسب عطفهم وتأييدهم للفكرة الصهيونية «إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين».

وبما أن الحركة الصهيونية هي وليدة عصر القـوميات في اوروبـا، فقد طـرح الصهاينة أنفسهم كأنهم حركة قومية تناضل نضالاً قومياً، كالقوميات الأخرى، من أجل التحرر والاستقلال.

ويقول ديفد كرافيت أحد منظِّري الإعلام الصهيـوني في مقال لـه في جريـدة الجيروزالم بوست الاسبوعية إن حجر الزاوية في وسائل إعلامنا، قبل تأسيس الدولة، كان الهولوكوست. أما بعد تأسيس الدولة فقد أصبح حجر الزاوية في إعلامنا هو الكفاح البطولي للدولة من أجل العيش(٣).

فبعد أن حقق الصهاينة حلمهم في تأسيس الدولة الصهيونية، استعملوا حججاً اعلامية جديدة بالإضافة إلى الافكار الارتكازية الاولى. حيث استعملوا حججاً مثل، حق الأجيال، وتعمير الصحراء، أو حجة، اسرائيل للمكافحة من أجل العيش في وسط المحيط العربي المعادي، وعملت الدعاية الصهيونية على ترويج تلـك الحجج، ليس في الغـرب فحسب، بل وفي الشرق أيضاً، وحول العالم كله. وقد نشرت الدعاية الصهيونية النشيطة

هذه الحجج وأشبعت بها تفكير عامة الناس حتى أصبح معظم الغربيين يتبنون هذه الحجج ويطرحونها على المقاومة الفلسطينية وعلى العرب بشكل عام، وكأنها من حججهم هم وأفكارهم. وهذا دليل واضح على نجاح الدعاية الصهيونية.

١ ــ **الحق التاريخي أو التوراتي**: عزل اليهود أنفسهم في «الغيتو» أي في أحياء خاصة بهم، إما نتيجة لتصوراتهم الدينية المميزة، إذ أنهم وقعوا فريسة لمقولة «شعب الله المختار»، إما لأنهم عُزلوا في المجتمعات المسيحية في اوروبا لأسباب دينية بسبب مقولة «صالبي المسيح»، أو لأسباب اقتصادية احتكارية، وذلك لرفضهم العمل اليدوي وامتهانهم التجارة أو الصياغة والمراباة بالنقود والذهب. ولهذا لم يشارك اليهود في اوروبا المجتمعات التي عاشوا بينها أفراحها وأتراحها. وبالرغم من أن اليهود «الاشكناز»، أي اليهود المتحدرين من أصل اوروبي، ينتمون، أصلاً، إلى قبائل الخزر(٤) التي اعتنقت الدين اليهودي في القرن الثامن الميلادي، إلا أنهم حافظوا على الرابطة الروحية بينهم وبين البلاد المقدسة. ولا تزال جملة «العام القادم في أورشليم» تتردد في نهاية صلواتهم إلى الرب يهوه. ولا شك أن لهذه الجملة في صلواتهم رومنسية وجاذبية خاصتين، مما طبع في أذهان الأجيال اليهودية أن أصلها يعود إلى فلسطين، أو إلى القدس ــ اورشليم.

وربط اليهود مصيرهم بالقدس، وبالمعبد الذي هدمه القائد الروماني تيتوس في عام ٧٠م حيث دمر هيكل سليمان واقتاد ما به من يهود أسرى إلى روما(٥). ومنذ ذلك الوقت بقيت فلسطين والقدس في ظل سيطرة الأمبراطورية الرومانية، التي اعتنقت، فيما بعد أي في القرن الرابع الميلادي، الدين اليهودي. وفي عام ٦١٤م اجتاح البلاد الغزو الفارسي، حيث تم تهديم الكنائس وقتل السكان. وظلت البلاد على هذا الحال حتى عام ٦٣٨م. حيث فتحها عمر بن الخطاب. ودخلت البلاد، منذ ذلك الحين، ضمن السيطرة العربية الإسلامية.

واستطاع كاتبو العهد القديم، التوراة، أن يشدّوا أتباع الدين اليهودي إلى اورشليم وإلى البلاد المقدسة، وقد اعتمدت، من خلال ذلك الحركة الصهيونية كحركة سياسية، التوراة بمثابة صك الملكية لفلسطين؛ ومنها طوّروا فكرة الحق التاريخي أو الديني المدعم بكتاب مقدس(٦). واستطاعت الحركة الصهيونية بدعايتها النشطة أن توهم الناس ان تاريخ فلسطين يبدأ مع التوراة، متجاهلة القبائل الكنعانية والهجرات الكنعانية المختلفة التي سكنت البلاد، منذ ألفي سنة على الأقل، قبل الهجرة اليهودية الأولى إلى فلسطين والتي جاءت مع موسى عبر صحراء سيناء من مصر إلى فلسطين.

ولم يقتصر هذا التوجه السياسي الإعلامي على مخاطبة الجاليات اليهودية فحسب، بل انطلق الصهاينة إلى المجتمعات الاوروبية المسيحية لإقناعها بمساعيها من أجل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. ومن أجل ذلك أبرز الصهاينة الفقرات الخاصة بذلك من العهد القديم لكي تساعدهم في تثبيت ادعائهم ذاك. وقد نشطت بعض الحركات الدينية المسيحية في اوروبا وأميركا لتبني هذا الادعاء وللمدافعة عنه مشوّهة بذلك الوجه

الصحيح للدين المسيحي في الغرب، والذي هو دين المحبة والتسامح والحق. وقد غالت بعض الكنائش البروتستانتية في اميركا، وهي كثيرة التشعب، مثل طائفة الفندامنتالست والمعمدانيين، فصوّروا اسرائيل وكأنها تجسيد لإرادة الله على الأرض، وأصبحوا يدعون، في قدّاسهم أيام الآحاد والأعياد الدينية، إلى اسرائيل التي تجسد حسب الفكرة الصهيونية نبوءة العهد القديم وتحقيقاً للإرادة الالهية.

إن المذاهب البروتستانتية، في أميركا، تمثل الأكثرية الغالبة للشعب الاميركي وفيها تكمن أكثر مصادر النفوذ السياسي. وتعتبر الصلة بين دولة اسرائيل المعاصرة واسرائيل التوراتية حجر الزاوية في صرح الدعم الشديد، من المسيحيين البروتستانت، لاسرائيل. وصلة الوصل هذه هي أساساً فكرة صهيونية روّجها الصهاينة واعتمدوا عليها كأحد ركائزهم الإعلامية.

والتعصب عند المسيحيين ليس موجوداً عند البروتستانت الفندامنتالست (Fundamentalist) المتعصبين للحرف التوراتي فحسب، بل نجد ذلك أيضاً في الآراء والكتابات الدينية والسياسية عن المسيحيين (البرسبتاريان)، واللوثريين، والاسقفيين، والكاثوليك. إذ ينشر هذا الفكر الصهيوني على شكل مواعظ في الكنائس أو في التدريس في مدارس الأحد، كما نجده في المجلات الدينية والنشرات التي توزع مجاناً، وفي إعلانات غالية الثمن في الصحف الواسعة الانتشار ثم نجده بصورة مكثفة في برامج خاصة على شاشة التلفاز وفي الراديو(٧).

وهذه تدعو إلى مساعدة اسرائيل ودعمها معنوياً واقتصادياً، وأحياناً بالتلميح والإيماء، وأحياناً أخرى بصراحة ووضوح «لإبداء الحب لليهود ولدولة اسرائيل».

كما رسّخت الدعاية الصهيونية موضوعة الحق التوراتي أو التاريخي في فلسطين بواسطة المقولة السحرية الاخرى، أي جملة «الأرض الموعودة» أو «أرض الميعاد»، لقد وعد الرب يهوه شعبه المختار بالأرض في فلسطين، فمن يستطيع، إذن، أن يخالف هذه الإرادة الالهية؟ إن الله يأمر، وان للتوراة صفة الأمر وما على المؤمنين إلا الطاعة، أي ليس للتوراة الصفة التأثيرية فحسب بل الصفة الآمرة.

وعلى هذه الأسس الدينية والتاريخية، اعتمدت الصهيونية في دعايتها لتحويل اليهودية من دين إلى حركة سياسية، لتخلق منهم أمّة يهودية لها طابعها السياسي ضمن أرض فلسطين. إلا أن فريقاً كبيراً من يهود العالم، ظل، على الرغم من قيام دولة اسرائيل لا يعتبرها الموطن الطبيعي الذي يتوقف عليه مصيره وكيانه، فيهود ناتوري كارتا أو اليهود الاورثوذكس رفضوا المزاعم الصهيونية في تسييس الدين اليهودي.

٢ ــ حق العودة: تعتبر مقولة «حق العودة» من الحجج الصهيونية المدعمة توراتياً وتاريخياً؛ كما أنها مقبولة عاطفياً أيضاً، لانه من حق «المطرود» من أرضه ووطنه أن يعود اليه. وتعتبر هذه المقولة سارية المفعول، هذا إذا اعتبرنا فعلاً أن اليهود الحاليين والموجودين حول العالم هم من اليهود المطرودين من فلسطين، أو أبناء وأتباع أولئك

اليهود الذين طُردوا من فلسطين منذ ألفي عام. ولكن الحركة الصهيونية استعملت هذه الحجة بذكاء ودهاء وصورت للرأي العام العالمي، وخصوصاً الرأي العام المسيحي المتدين أنهم طردوا من فلسطين على يد الرومان وأن لهم الحق في العودة اليها. أما العرب، أو الفلسطينيون سكان البلاد الأصليون فقد صورتهم الدعاية الصهيونية أنهم غزاة جاؤوا إلى البلاد من الخارج وهم دخيلون عليها، أو أنهم عرب رُحّل أو بدو مثل بدو الصحراء في بئر السبع الذين صورتهم الدعاية الصهيونية يرتحلون في الصحراء شرقاً وغرباً ولا جذور لهم فيها.

وبما أن الفكرة الصهيونية «بالعودة» قد بدأت تنتشر بين اليهود في اوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، وهو نهاية عصر الاستعمار وبداية عصر القوميات، فقد تحاشوا، لأسباب إعلامية وسياسية، وابتعدوا عن استعمال كلمة «استعمار فلسطين» أو «الاستيطان في فلسطين» لأن هذه الاصطلاحات تدل على أنهم غرباء أو مستعمرون لأرض ليست ملكهم. وكرسوا استعمال كلمة العودة والتي أطلقوا عليها بالعبرية كلمة «عليا» (ALIA)، وتعني الصعود لما لهذه الكلمة من جاذبية وسحر ديني وتوراتي، إذ تعني الصعود إلى أورشليم، أي إلى الله، أو إلى الطهارة والنقاء، وبذلك ربطوا العودة بالدين لتشجيع اليهود المترددين على الهجرة إلى فلسطين لأن في ذلك تقرباً إلى الله.

أما بعد تأسيس الدولة الصهيونية بعد عام ١٩٤٨، فقد نشطت الدعاية الصهيونية لنشر مقولة «العودة» بين المجتمعات المسيحية في اوروبا واميركا، لكسب تأييدهم لفكرة العودة إلى «الوطن الأصلي» لليهود، الذي وعدهم به الرب يَهوه، وكاتبو العهد القديم. واستطاع الصهاينة التغلغل بين الأوساط المسيحية في الغرب لتفسير المغزى الديني لعودة «شعب الله المختار» إلى الأرض الموعودة، وأهمية تلك العودة للبرهان على صدق التوراة وعلى اكتمال الزمان وعودة المسيح(٨).

ومن الطبيعي أن تلاقي هذه المقولة آذاناً صاغية واستحساناً لدى المجتمعات الغربية المسيحية، التي أرادت أن تتخلص من أقلياتها اليهودية «فأشفقت» عليهم لما حل بهم من ويلات ومآسي إبان العصور الغابرة، من محاكم التفتيش في اسبانيا، في القرن الخامس عشر، إلى البوغروم في روسيا إلى أفران الغاز في المانيا النازية.

ومما لا شك فيه أن قضية «العودة» هذه تستمد قوتها وفعاليتها من الوعد الالهي «لشعب الله المختار» أو شعب يهوه المختار(٩). وقد استمدت الحركة الصهيونية دعماً وتأييداً من هذه المقولة، وارتكزت عليها لمخاطبة اليهود المتدينين وإقناعهم بالهجرة إلى الأرض «الموعودة».

كما استفاد الصهاينة من هذا الشعور الديني الكامن في صدور اليهود عبر الوعد التوراتي، من جهة، أو من خلال معاناتهم في المجتمعات التي يعيشون بينها في اوروبا المسيحية. واستعملوا هذه المشاعر لتثبيت ادعائهم، ليس لدى اليهود فحسب بل لدى المسيحيين الاوروبيين، وذلك من خلال عملية الربط بين الدين اليهودي والدين المسيحي.

حيث أصبح الدين المسيحي يسمى بالدين اليهودي المسيحي لدى الغربيين. وما من شك أن عبارة «لتشل يميني إذا نسيتك يا اورشليم»، والتي وردت في المزامير ١٣٧ ــ ٤، ٦٠، قد استُخدمت لتأجيج المشاعر الدينية لليهود لحثهم على الهجرة إلى فلسطين. ومن الجدير بالذكر أن هذه العبارة يجب أن تتردد ثلاث مرات في صلوات اليهود بشكل يومي(١٠). اضف إلى ذلك، العبارة المعروفة وهي «العام القادم في القدس»(١١). وهي عبارة يستخدمها الصهاينة بكثرة، لأنها عبارة قصيرة، وذلك لتثبيت حقهم أو ادعائهم بأن القدس هي عاصمتهم، حيث ترد هذه العبارة في أعياد الفصح.

أما فيما يخص عودة الفلسطينيين إلى أرضهم، والذين طُردوا منها منذ فترة قصيرة، أي منذ ثلاث وثلاثين عاماً فقط، حتى الآن، فهذا ليس وارداً في قاموس الدعاية الصهيونية. وقد صورت الدعاية الصهيونية العرب الفلسطينيين على أنهم دخلاء على البلاد، هاجروا اليها حديثاً إبان الاستعمار البريطاني من البلاد العربية المجاورة. وهذا كله للدلالة على أن فلسطين لم تكن مأهولة من بعدهم. وأن حق العودة هو لهم وحدهم وليس لغيرهم.

٣ ــ وحدة الدين والقومية: إن وحدة الدين والقومية هي إحدى الدعائم الأساسية للفكر الصهيوني. ولا شك أن الحركة الصهيونية قد نجحت إلى حد كبير في إقناع اليهود بأنهم أتباع دين واحد وقومية واحدة في آن معاً. يقول أحاد هاعام، وهو من أبرز المنظرين للحركة الصهيونية، في رسالة أرسلها إلى الدكتور ج.ل. ماغنس في ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩١٠: «إن الدين اليهودي يقوم على القومية، ويدل على ذلك أن جميع الجهود التي قام بها المصلحون، لفصل الدين اليهودي عن إطاره القومي، لم تؤد إلا إلى هدم الدين والقومية معاً. وأنا اؤمن أن ديننا قومي، أي أنه ناجم عن روحنا القومية. وعكس ذلك ليس صحيحاً»(١٢).

وفي مجال آخر يقول الكاتب الصهيوني المتدين، يحيل ميخائيل باينس: «ما هي تلك القومية اليهودية المنفصلة عن الدين اليهودي؟ إنها قاعدة جوفاء ليس فيها تعابير منمقة. وبعد ما هي 'القومية' إن لم تكن فكرة، أو بكلام آخر صورة فكرية؟ ولكن أية صورة فكرية هي مجرد خداع إذا لم يكن لها أساس في الواقع. وبالنسبة للصورة الفكرية للقومية اليهودية، أي أساس سيكون لها في الواقع عدا وحدة الشعب اليهودي مع توراته ودينه؟»(١٣).

وبما أن الفكرة الصهيونية هي وليدة الفكر الاوروبي، فقد يكون منظّرو الحركة الصهيونية على حق فيما يخص الانتماء القومي لليهود الأشكناز المتحدرين من أصل اوروبي أو من أصل واحد، والذين ينتمون إلى قبائل الخزر، كما ذكرنا، والتي اعتنقت الدين اليهودي في القرن الثامن الميلادي. ولكن الواقع الحقيقي لليهود بشكل عام يختلف تماماً عن الواقع الاوروبي. إنه مخالف للعلم أن يكون اليهود الشرقيون، السفارديم واليهود الأفارقة من أصل واحد أو أنهم ينتمون إلى عرق واحد. وعلى سبيل المثال فإن

يهود الحبشة، المعروفين باليهود الفالاشا يتحدرون من أصل افريقي، وبشرتهم سوداء وجمجمة الرأس هي من الأصل الافريقي. واليهود الفالاشا هم من الذين اعتنقوا الدين اليهودي منذ أكثر من الفي سنة ولا يزالون يعيشون في الحبشة منذ ذلك الوقت(١٤). وهؤلاء هم اليهود الذين رفضت اسرائيل أن تستوعبهم لأنهم أفارقة أو زنوج، وقد أحدث هذا ضجة كبيرة منذ عامين تقريباً.

وبالإضافة إلى اختلاف الأجناس لدى اليهود، أي من اليهود الاوروبيين (الأشكناز) إلى اليهود الشرقيين (ألسفارديم) إلى الأفارقة إلى اليهود الصينيين والهنود، فإن هناك اختلافاً في اللغات والحضارات. وقد تأثرت الجاليات اليهودية بحضارات البلدان التي عاشت بينها، أو كانت من صلب تلك المجتمعات التي عاشوا بينها، حيث اعتنقت الدين اليهودي فقط. فعلى سبيل المثال عندما هاجر اليهود اليمنيون إلى دولة سرائيل، في أوائل الخمسينات، كان بعضهم يحضر زوجاته الأربع معه، وقد قوبل ذلك باستغراب من قبل اليهود المتحدرين من أصل اوروبي.

وهكذا فإن هذه الفروقات الكبيرة بين أتباع الديانة اليهودية تثبت بوضوح أن اليهود ليسوا «شعباً واحداً»، كما طرحت الحركة الصهيونية، وإن مقولة الشعب الواحد الذي ينتمي إلى قومية واحدة ما هي إلا مقولة قد تنطبق على يهود اوروبا فقط، وهذا مما يدل على جهل منظري الحركة الصهيونية باليهود وقضاياهم ومشاكلهم؛ حين اعتقدوا أن دولتهم المنشودة ستكون ليهود اوروبا فحسب، وهـذا ما جعـل تيودور هـرتسل يعـد الامبراطور الالماني أن تكون فلسطين، دولة اسرائيل، ناطقة بالالمانية وأن تكون رأس جسر متقدم لاوروبا في الشرق «البربري» المتخلف. وإذا كان الفضل الأكبر لنشـوء وتطور الحركة لصهيونية يعود إلى اللاسامية أي المعاداة للسامية أو المعاداة لليهود، فإن هذه الحركة اللاسامية لم تكن موجودة في الشرق ولم يكن اليهود ملاحقين في المشرق كما كان عليه الحال في الغرب.

وعلى كل حال، فإن الحركة الصهيونية قد دأبت على ترويج هـذه الأفكار بـين المجتمعات الغربية، خصوصاً في الولايات المتحدة، ونجحت في الحصول على امتيازات بهذا الاتجـاه. فعلى سبيـل المثال يستطيـع اليهودي الاميـركي أن يحصل عـلى الجنسية الاسرائيلية على أن يحتفظ بجنسيته الأميركية. وهذا ليس في الولايات المتحدة فحسب، بل في بلدان أخرى، كما يستطيع اليهودي الصهيوني أن يجاهر في المناقشات العلنية بقوله «أنا الماني يهودي القومية»، أو «أنا بريطاني يهودي القومية». في محاولة للدلالة على وحدة القومية والدين، كما روجتها الحركة الصهيونية.

٤ ـ الصهيونية حركة قومية وحركة تحرر وطني: يقول مناحيم بيغن في يومياته: «كان الهدف الأول في خطة ثورتنا هو الحكومة البريطانية. وفي جميع مراحل ثـورتنا استرسلنا في توجيه الضربات إلى هيبة الحكومة البريطانية بتصميم عنيد وبلا انقطاع. ومن المؤكد أن وجود حركة مقاومة سرية كفيلة في النهاية بدك نظام استعماري يعيش على أسطورة قوته الكبيرة»(١٥).

أما ديفيد بن-غوريون مؤسس الدولة الصهيونية فيقول: «إن معنى الثورة اليهودية يكمن في كلمة واحدة: الاستقلال. الاستقلال للشعب اليهودي في وطنه»[١٦].

وهكذا طرحت الحركة الصهيونية نفسها على أنها ثورة، وعلى أنها حركة وطنية أو قومية، أو حركة تحرر وطني تقاتل ضد الاستعمار البريطاني من أجل الحصول على الاستقلال الوطني في فلسطين. أما مناحيم بيغن فإنه يطرح نفسه على أنه حركة مقاومة سرية، وهذا، طبعاً، طرح غريب وبعيد عن الحقيقة. لأن الحركة الصهيونية قد نشأت في اوروبا ولم تنشأ في فلسطين، ثم بعد نشأتها في اوروبا هاجرت إلى فلسطين متحالفة مع الاستعمار البريطاني. ولا داعي هنا إلى الاشارة إلى وعد بلفور الذي قطعته بريطانيا للحركة الصهيونية، إبان الحرب العالمية الاولى في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧. وما حدث في فلسطين هو استبدال الاستعمارالبريطاني الذي كان عبارة عن استعمار تقليدي بالحركة الصهيونية والتي هي، ولا تزال، حركة استعمارية من نوع أسوأ — وهو الاستعمار الاستيطاني وذلك بعد طرد السكان الأصليين، وتغيير المعالم التاريخية والحضارية والديموغرافية للبلاد.

وأي استقلال هذا الذي يتحدث عنه بن-غوريون وديفيد غرين الأوكراني الأصل؟ فبدلاً من أن يستقلا في بلديهما الأصليينْ يأتيان ليستقلا في مستعمرة اسمها فلسطين، وذلك بمساعدة الدول الكبرى وخصوصاً بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية.

ويعترف ماكس نورداو أحد كبار مفكري الحركة الصهيونية أنه: «بالنسبة للعالم الخارجي فلقد نجمت الحركةالصهيونية عن دافعين خارجيين: أولاً: مفهوم القومية، ذلك المفهوم الذي سيطر على الفكر الاوروبي لمدة نصف قرن وقرر سياسة العالم. ثانياً: اللاسامية التي يعاني منها إلى حد ما كل يهودي»[١٧].

وهذا دليل واضح واعتراف صريح بأن الحركة الصهيونية ما هي إلا نتاج للفكر الاوروبي وللمواقف الأروروبية تجاه اليهود. إذ أن الحركة الصهيونية قد طرحت نفسها منذ البداية على أنها حركة قومية لليهود في اوروبا، ولكنهم حاولوا أن يعمموها على يهود العالم أجمع.

ولئن كانت الحركة الصهيونية قد تأسست في اوروبا الغربية، فإن جذورها تعود إلى اوروبا الشرقية، حيث عبّرت عن مطامح طبقات المواطنين اليهود. «إن التغييرالذي طرأ على المجتمعات الاوروبية الشرقية بسبب الدخول المتأخر للعصر الرأسمالي إلى تلك المناطق، قد حد من المساواة ومن التحول البروليتاري لقطاعات كبيرة من الجماهير اليهودية. ولم تكن الصهيونية إلا عبارة عن ردة فعل صغار البرجوازية اليهودية التي شعرت بالضغط عليها في ذلك العصر، ولذلك لا يمكن مساواتها بحركات اوروبية أو قومية، كالتي نشأت في مرحلة نمو وتطور الرأسمالية»[١٨].

ولا شك أن قادة الحركة الصهيونية يعرفون ذلك تماماً ولكنهم يطرحون أنفسهم إعلامياً، لكي يكسبوا عطف وتأييد المجتمعات الاوروبية التي عاشوا فيما بينها. وكانوا،

دائماً، يعملون لكي يصبحوا مقبولين من هذه الشعوب ولكي تؤيدهم في مساعيهم وطروحاتهم، على أنهم أقلية قومية تمتلك حركة قومية تناضل من أجل التحرر القومي والاستقلال الوطني. وهكذا فقد تم الأمر الأول في اوروبا. أما الأمر الثاني فيحاولون إتمامه في فلسطين.

٥ ــ **الأرض الخالية من السكان:** قال حاييم وايزمان، أول رئيس للدولة الصهيونية في مستهل خطاب ألقاه أمام اجتماع صهيوني عقد في باريس: «لقد كانت الصهيونية في مراحلها الاولى، كما أسسها الرواد، عبارة عن حركة تعتمد كلياً على عوامل ميكانيكية: هناك بلد اسمه فلسطين، وهو بدون شعب، ومن ناحية اخرى هناك الشعب اليهودي وهو بدون بلاد. اذن فمن الضروري وضع الجوهرة في الخاتم، أي جمع الشعب اليهودي في الأرض»(١٩).

وتُعتبر مقولة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» من القواعد الأساسية التي اعتمدت عليها الحركة الصهيونية لإقناع اليهود بالهجرة إلى فلسطين، أي إلى الأرض الخالية، التي لا يسكنها أحد. كما تعتبر هذه المقولة، أيضاً، من المقولات المؤثرة والفاعلة لإقناع المجتمعات المسيحية الغربية لأخذ موقف مؤيد من الحركة الصهيونية وأهدافها. ويوحي هذا الشعار بأن فلسطين بقيت خالية من السكان منذ أن طُرد اليهود منها على يد الرومان قبل ألفي عام تقريباً. ولذلك فإن من حقهم العودة إليها والاستيطان فيها وتعميرها بصفتها غير مأهولة.

فقد لاقت هذه المقولة سحراً خاصاً لدى اليهود الذين عُبِّئوا تعبئة كبيرة والذين شُجِّعوا على السفر للاستيطان في الأرض واستثمارها وزراعتها، لأنها هي الأرض الوحيدة التي تستحق أن يعمل فيها اليهودي بجهده وعرقه. حيث كان من المعروف في اوروبا، أن اليهودي لا يعمل في الزراعة ولا يرغب في العمل اليدوي. وقد دُفعت الأموال لليهود لحثهم على الهجرة والاستيطان في الأرض الخالية من السكان.

ولو كان عامة الناس من اليهود في اوروبا يعلمون أن فلسطين كانت مأهولة بأصحابها لعدلوا عن فكرة الهجرة، ولاقتصرت الهجرة على فئة قليلة من الشبان المغامرين أو من الشيوخ الذين يأتون إلى البلاد المقدسة لقضاء آخر أيامهم فيها. ولكن الحركة الصهيونية حجبت الحقائق عن الجماهيراليهودية في أوروبا، فباتوا لا يعرفون ما ينتظرهم، في فلسطين، من مقاومة على يد السكان الأصليين.

وظلت هذه المقولة من الشعارات الاكثر رواجاً وشيوعاً في الغرب، لأنها تعطي لإسرائيل صفة الشرعية الدولية، وروجتها الدعاية الصهيونية حتى بعد تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين. ولا زالت الدعاية الصهيونية تنكر الوجود الفلسطيني وتتصرف وكأن الشعب الفلسطيني لم يكن موجوداً أصلاً. يدل على ذلك تصريح رئيسة الوزراء الاسرائيلية غولده مائير عندما قالت في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٩: «لا يوجد هناك شيء اسمه الفلسطينيون، لم يكن الحال وكأن هناك شعباً فلسطينياً في فلسطين يعتبر نفسه كشعب

فلسطيني، ثم جئنا وطردناهم وأخذنا بلدهم منهم. لم يكن لهم وجود». لقد صرّحت بذلك غولده مئير إلى صحيفة الصنداي تايمز اللندنية وذلك للرد على سؤال حول نمو حركة المقاومة الفلسطينية كعامل جديد في معادلة الشرق الأوسط.

ولا شك أن هذه العقلية الصهيونية لا تزال سائدة في اسرائيل، وخصوصاً لدى الجيل القديم أو جيل الرواد. والجيل القديم شرّب تلك الأفكار العنصرية إلى الجيل الجديد أو ما يسمى بالصبرا، أي الذين يولدون في فلسطين.

٦ ــ **فلسطين صحراء قاحلة**: طرح الصهاينة مقولة فلسطين الصحراء غير المعمّرة، وهي مقولة تُكمِل التي سبقتها «أرض بلا شعب...»، وقد روجتها الحركة الصهيونية بين اليهود في اوروبا، والغرب بشكل عام، لحثهم على الهجرة إلى فلسطين والاستعمار والاستيطان في «أرض الآباء والأجداد». ويقول المنظر الصهيوني الاميركي الأصل لويس دمبيتز برانديس: «لقد كانت الأرض قاحلة بدون أشجار منهكة نتيجة لقرون من الإهمال، وموبوءة بمرض الملاريا. إن هذه الأرض التي كانت غير مشجرة منذ جيل مضى، قد برهنت الآن، أي بعد قدوم المستوطنين الصهاينة، أنها أرض باستطاعتها أن تصبح مرة أخرى «أرض الحليب والعسل» ويمكنك الآن أن تشاهد مزروعاً فيها البرتقال والعنب والزيتون واللوز والقمح وحبوباً اخرى»[٢٠].

ولقد اعتمدت الحركة الصهيونية على جهل اليهود في الغرب بطبيعة البلاد التي ينوون الاستيطان فيها، كما اعتمدت على جهل المجتمعات الاوروبية والغربية بشكل عام لكي تكسب عطفهم وتأييدهم لفكرة الاستيطان في فلسطين من أجل تعميرها. وإذا تصورنا أن هذه المقولة قد طُرِحت في عام ١٩١٥ على اليهود الاميركيين وعلى الشعب الاميركي بشكل عام لإقناعم وكسب تأييدهم، فإننا نعي تماماً عمق وتأثير الدعاية الصهيونية وأفكارها المبيتة التي كانت تعمل على وضع الرأي العام الدُّولي ضمن بوتقة التفكير والدعاية الصهيونية.

ولا داعي هنا لدحض طروحات ومزاعم لويس برانديس والحركة الصهيونية، لأن فلسطين كانت مليئة بالأشجار وخصوصاً الزيتون واللوز والعنب، وذلك منذ القدَم أي منذ آلاف السنين. ويعترف برانديس في نفس المقالة فيقول: «لم يكن المستعمرون غير عارفين بطبيعة البلاد فحسب ولكنهم كانوا يجهلون حياة الزراعة التي كان عليهم أن يحيوها هناك»[٢١] وهذا الكلام يناقض الحديث الذي قبله، خصوصاً وأن المستوطنين قد تعلموا الزراعة من السكان الأصليين أي من الفلسطينيين العرب. ولكنّ الفكر الصهيوني عرف كيف يختار الكلمات المنمقة والرنانة حيث قالوا فيما بعد ان «الصحراء» قد تحولت إلى «حزام أخضر» وذلك بفضل نشاطهم وعبقريتهم.

ومن الطبيعي أن يحجب الإعلام الصهيوني المعلومات الصحيحة التي لا تخدمه عن الرأي العام الغربي، متجاهلاً أن فلسطين كانت أكثر بلدان الشرق تقدماً في الزراعة، وأن تصدير الحمضيات والبرتقال لم يبدأ مع قدوم الهجرات الصهيونية الاولى إلى

فلسطين، بل بدأ قبل ذلك بخمسين سنة على الأقل. وطبيعي أيضاً أن يركِّز على ما يخدم أهـدافــه مثـل: «إن الأرض لمن يعمرها». وبما أنهم عمروا الصحراء التي كانت قاحلة قبل مجيئهم، حسب ادعائهم، فهذا يعطيهم الحق في امتلاكها.

واستمروا في ترويج هذه المقولة، حتى بعد تأسيس دولة اسرائيل التي سارت على النهج الإعلامي نفسه. وفي مقابلة أجراها رئيس وزراء اسرائيل ليفي اشكول مع مجلة نيوزويك الأميركية في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٦٩ قال: «لقد كانت صحراء ــ أكثر من كونها متخلفة، لا شيء. وإنه فقط بعدما جعلنا الصحراء تزهر ومأهولة بالسكان أصبحوا مهتمين بأخذها منا».

ولقد كان الصهاينة يعلمون أن فلسطين لم تكن لا صحراء ولا قاحلة ولكنهم روجوا هذه الأقاويل والادعاءات لإقناع اليهود بالهجرة ولكسب تأييد الغربيين. فعلى سبيل المثال يقول الكاتب الصهيوني المعروف احاد هاعام: نحن في الخارج لدينا طريقة في التفكير بأن فلسطين تكاد تكون صحراء، وغابة متوحشة، وأن كل من يريد شراء أرض هناك يمكنه عمل ذلك كما يحلو لقلبه. ولكن في الحقيقة أن هذا ليس هو الحال. إنه من الصعب وجود أية قطعة أرض غير مزروعة في البلاد... نحن في الخارج نعتقد بأن العرب كلهم متوحشون، وعلى مستوى الحيوانات ولا يعون ما يدور حولهم. ولكن هذا خطأ تام. العرب وخصوصاً سكان المدن يعرفون نشاطاتنا في بلادهم وأهدافنا، ولكنهم يصمتون ولا يقومون بأية إشارة، لأنه في الوقت الحاضر لا يتنبأون بخطر على مستقبلهم. ولكن عندما يأتي الوقت الذي يطور فيه شعبنا حياته في فلسطين فإن السكان الأصليين سوف يشعرون بشكل أو بآخر بالخطر، وعندها سوف لن يفتحوا لنا الطريق بسهولة»[٣٢].

أما قصة البرتقال، والتي يدعي الصهاينة أنهم هم الذين زرعوه في فلسطين، فإن هذا غير صحيح، فإن برتقال يافا معروف لفترة طويلة قبل الحرب العالمية الاولى في بريطانيا، في هال ولفربول. وفي عام ١٩١٢ بلغت قيمة التصدير للمواد الزراعية من فلسطين، والتي يبلغ ٩٠ بالمئة منها من الحمضيات، حوالي مليون ومابة وخمسين ألف جنيه فلسطيني[٣٣]. ويقول ناجي علوش في كتابه المقاومة العربية في فلسطين أن إنتاج الحمضيات في فلسطين في عام ١٩١٣/١٩١٤ بلغ حوالي مليون وخمسماية وثلاثة وخمسين ألف وثمانماية وواحد وستين صندوق برتقال (١٥٥٣٨٦١، ١)[٣٤].

ولا شك أن هذه الاحصاءات تثبت أن فلسطين لم تكن صحراء قاحلة، كما أن سكانها لم يكونوا بدواً رُحّلاً يعيشون في الخيام، وإنما كانوا يسكنون في مدن وقرى معروفة منذ العصر اليوناني والروماني الذي غزا البلاد واستوطن فيها لمئات السنين، وهذا قبل قدوم الهجرات اليهودية التي جاءت من مصر على يد موسى ودخلت فلسطين على يد يشوع بن نون. كما أن الساحل السوري أو الساحل الفلسطيني معروف بمدنه العريقة، مثل عكا ويافا وغزة، وغيرها من المدن الساحلية الفلسطينية المعروفة.

٧ ــ **حق الولادة والاجيال**: طُرِحت هذه المقولة في السنوات الاولى من العمل

الإعلامي الصهيوني، وذلك عندما كانت اسرائيل في مراحلها الاولى، حيث كان الإعلام الصهيوني يسعى لاستنباط واكتشاف قواعد إعلامية يتحرك من خلالها. وللرد على مقولة الاستيطان والمستوطنين الذين يأتون من الخارج طرح الإعلام الصهيوني ما يسمى بحق الأجيال التي تولد في اسرائيل أن تعتبر اسرائيل أو فلسطين وطناً لها.

فمن الطبيعي أن من يولد في أرض ويترعرع فيها تصبح هذه الأرض وطناً له أو وطنه الأم. والصهاينة قد زوروا أو غيروا أسماءهم الاوروبية الأصل إلى أسماء توراتية كما زوروا شهادات ميلادهم وخصوصاً الذين ولدوا في بولندا أو روسيا أو أميركا. فمن يولد في الأرض تعتبر وطناً له ولا يحق لأي قانون أن يطرده منها. وأية محاولة لطردهم تعتبر عملية عدوانية وضد حقوق الإنسان اليهودي. والانسان العربي الفلسطيني لم يكن موجوداً أو ليس له ذكر في قاموسهم، ولهذا جاز طرد الفلسطينيين من وطنهم عام ١٩٤٨.

وتغنّي الإعلام الصهيوني بشكل ملحوظ بالأجيال التي وُلِدت في اسرائيل لأن ذلك يعتبر امتيازاً لهؤلاء الشباب والفتيان المولودين في الدولة الصهيونية المستقلة. ومن يولد في اسرائيل أطلقوا عليه لقب «صبرا» ونشط الإعلام الصهيوني في تفسير كلمة «صبرا». وحسب تفسير دعايتهم أن من يولد في فلسطين هو مثل كوز الصّبير، حلو ولذيذ من الداخل وشوكي جارح في الخارج. وهذه صفة تعتبر من صفات الشجاعة والشدة للذين يولدون داخل اسرائيل. والذين يعتبرون أن اسرائيل هي وطنهم الأصلي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الإعلام الصهيوني يعي تماماً، أن هذه الأجيال التي تولد في اسرائيل تعطي الدولة الصهيونية شرعية وحقاً في الوجود في أن تستمر في المنطقة أطول مدة ممكنة. والصهاينة يعون ذلك جيداً ولذلك فهم ينشرون ويروجون هذه الحجج للتأثير على عقول الغربيين وكسب تأييدهم.

ويقول بعض الصهاينة الجدد، القلقين على استمرارية اسرائيل في المنطقة العربية، أن هناك أمة جديدة قد تكونت عبر الثلاثين سنة الماضية لها خصائصها القومية، ولها لغتها الخاصة بها، يمكن أن نطلق عليها «الامة العبرية أو الاسرائيلية»... فكيف العمل؟ ألا يمكن الاعتراف بها كأمة في الشرق الأوسط؟

وهذه ورقة ذكية يطرحها الصهاينة الجدد لكسب تأييد الرأي العام الدولي وعطفه، بالإضافة إلى محاولة إقناع العرب عامة والفلسطينيين خاصة بالاعتراف بالدولة الصهيونية.

٨ ــ **اسرائيل الصغيرة**: ومن الحجج الصهيونية، الأكثر استعمالاً من قِبَل الدعاية الصهيونية، وخصوصاً بعد تأسيس الدولة الصهيونية، حجة «اسرائيل الصغيرة» أو اسرائيل ذات المساحة الصغيرة، هذا إذا قورنت بالمساحات الشاسعة التي يسكنها العرب، من المحيط إلى الخليج. ويقول المنطق الصهيوني مخاطباً الغرب: لماذا لا يتنازل العرب عن هذه القطعة الصغيرة من الأرض لليهود المساكين، الناجين من معسكرات الاعتقال النازية؟ وحرص الصهاينة، عن سبق إصرار، أن يتحاشوا ذكر كلمة فلسطين

أو الشعب الفلسطيني أو حتى الفلسطينيين في إعلامهم. وتكلموا دائماً عن العرب أو عرب «أرض اسرائيل» حتى لا يعطوا للفلسطينيين صفة مميزة كشعب له حقوق وله انتماء إلى أرض معينة. وضمن هذا المنطق الصهيوني، وما دام كل العرب عرباً فلماذا لا يحلّون مشكلة اللاجئين العرب ويستوعبونهم في هذه البلاد العربية الواسعة؟ ومن أجل سرعة الإقناع يلجأون إلى المقارنة، فهم يدرجون مثل الالمان الذين فروا أو هاجروا من المقاطعات الشرقية من المانيا، إبان وبعد الحرب العالمية الثانية، واستوعبتهم حكومة المانيا الغربية متنازلة عن المناطق الشرقية. فكما استوعب الالمان في المانيا الغربية المانهم من المقاطعات الشرقية، يقول المنطق الصهيوني: لماذا لا يستوعب العرب عربهم الذين هربوا أو لجأوا إليهم من أرض-اسرائيل أو من فلسطين ويوطنونهم في تلك الأراضي العربية الشاسعة. ويخاطب الاعلام الصهيوني الشعوب الغربية قائلاً: وكما تنازل الألمان عن مقاطعاتهم الشرقية، فلماذا لا يتنازل العرب عن فلسطين؟.

والإعلام الصهيوني يخاطب العالم، ولا يخاطب نفسه كما هو الحال في الإعلام العربي. فللرد على مقولة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم أو إعادتهم إلى أرضهم، يجيب الإعلام الصهيوني قائلاً: لقد استوعبت اسرائيل آلاف اليهود الشرقيين من البلاد العربية فلماذا لا يكفُّ العرب عن المهاترة ويستوعبون الفلسطينيين ويحلون مشاكلهم. فاسرائيل ترى أن لا مكان للفلسطينيين في فلسطين أو «اسرائيل» لأن ذلك سيخل بالتوازن السكاني لدولة اسرائيل اليهودية التي يجب أن تحافظ على الطابع اليهودي للدولة الصهيونية. وهم يجاهرون بذلك ويرددونه بالرغم من أن هذا الطرح يفضح التوجهات العنصرية والفاشية للفكر الصهيوني.

وعندما يتحدث العرب والإعلام العربي والفلسطيني عن الفلسطينيين أو العرب المضطهدين في الأراضي المحتلة، يطرح الإعلام الصهيوني مقولة يهود البلاد العربية وخصوصاً يهود سوريا. وقد حاول الإعلام الصهيوني أن يشنَّ حملة قوية على سوريا وإرسال البعثات الدينية والإنسانية لتقصّي الحقائق حول وضع اليهود في سوريا. وليس الموضوع بالنسبة لإسرائيل هو اهتمامها بيهود سوريا، بقدر ما تهمها المناورة السياسية الإعلامية للفت الأنظار إلى القضايا التي تهمهم وتحويل الأنظار عن القضايا التي تحرجهم وتفضح ممارساتهم العنصرية ضد المواطنين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة.

ويجب ألّا يفوتنا أن هناك موضوعة اخرى في طرح الإعلام الصهيوني حول قضية اسرائيل الصغيرة. وبما أنها صغيرة فمن الطبيعي أن يتبنى العالم ضرورة تكبيرها، وعندما يطرحونها صغيرة فمن الطبيعي أن يتعاطف الإنسان مع الصغير حتى يكبر. ولقد طرح الإعلام الصهيوني قضية الحدود الاسرائيلية، وخصوصاً قبل حرب عام ١٩٦٧ أي قضية تعديل الحدود خصوصاً عند بلدة قلقيلية التي تبعد عن البحر مسافة تعادل اثني عشر كيلومتراً فقط. ولا يزال الصهاينة يطرحون مسألة تعديل الحدود لأن اسرائيل بحاجة إلى ذلك لأن مساحتها صغيرة. وضمن هذا المنطق فإن التوسع الذي تمارسه اسرائيل مبارك بسبب صغر حجمها.

٩ ـ **الهولوكوست**: تعتبر مقولة الهولوكوست من القواعد الاساسية التي اعتمد عليها الإعلام الصهيوني لشرح وُجهة نظره في ضرورة إقامة الدولة الصهيونية في فلسطين. ولكنها لم تكن الحجة الوحيدة أو التبرير الوحيد لإقامة الدولة اليهودية. ولكن مقولة الهولوكوست كانت بمثابة المفتاح الرئيسي للإعلام ، أي أنها تمثل «الخط القاعدي»، وتعتبر السبب الرئيسي لتبرير إقامة الدولة. إن الهولوكوست جاء ليطغى على كل الحجج ولم يعد هناك مبرر لإقناع الناس بضرورة إقامة الدولة اليهودية وخصوصاً بعد اوشفتس(٢٥) (معسكرات الاعتقال النازية لليهود في أوروبا)وتعتبر مقولة الهولوكوست بمثابة سوط مسلط على رقاب الغربيين أيضاً، وذلك لتذكيرهم بالماضي الأليم لليهود.

وقد استطاع الإعلام الصهيوني أن يحافظ على مقولة الهولوكوست حية في ضمائر الغربيين حتى لا ينسوا. إذ يقول الفرد ليلينتال: وكما استغل هتلر اليهود، فإنه لمن الغريب أن يستغل بعض اليهود هتلر في خدمة الدعاية الصهيونية. لقد حاولت الدعاية الصهيونية أن تجعلنا نعيش وكأننا في حقبة ١٩٤٠ ــ ١٩٤٥ أي فترة الحرب العالمية الثانية، وهدف اللعبة كان ولا يزال إبقاء هتلر على قيد الحياة(٣٦). وذلك حتى لا تغيب صورة المذابح النازية عن أذهان الناس. ومن أجل ذلك وكلما هدأت الأمور بين فترة وأخرى كان الإعلام الصهيوني يطلق الإشاعات ويروجها عبر وسائله الإعلامية، بأن هتلر لا يزال حياً يُرزق ، أو أنه شوهد في أميركا اللاتينية، أو من خلال إغراق الأسواق بكتب عن النازية وعن هتلر.

وإذا ما غضب الاعلام الصهيوني على أحد من الزعماء، سواء كان من العرب أو غيرهم، فإنه يسعى إلى تصويره أو يهاجمه، على أنه هتلر جديد، كما حدث مع الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، الذي قورن مراراً بهتلر واتُّهم بأنه يعتزم ذبح اليهود. كما شبِّه الرئيس الليبي معمر القذافي على أنه هتلر وكما وصفوا الرئيس ياسر عرفات بأنه أحد تلامذة هتلر. والهدف من ذلك، كما ذكرنا، هو إبقاء اسطورة هتلر حية في أذهان الغربيين لإستغلالها والاستفادة منها وكأن اسرائيل مهددة. ولا شك أن أسطورة الهولوكوست هذه، قد عُزِّزت ، عبر الخمس والثلاثين سنة الماضية، بشتى الوسائل الإعلامية، سواء عبْـر الأفلام السينمائيـة أو التلفزيـونية، أو عبـر المسلسلات الصحـافية في الصحف والمجلّات العالمية.

ويخيل للمرء، أحياناً، أن اسرائيل تعيش في اوروبا، ولا تعيش في الشرق الأوسط. ولهذا فإنهم يخاطبون في توجههم الإعلامي الشعوب الاوروبية والغربية بشكل عام أكثر مما يخاطبون به جيرانهم من شعوب الشرق الأوسط. والاعلام الصهيوني في نشاطه الموجه إلى المستوطنين الصهاينة داخل دولة اسرائيل يخاطبهم على أن هتلـر لا يزال موجوداً، وأن الهولوكوست قد يعود ثانية من خلال هتلر جديد. ومن أجل ذلك يجب أن يكون اليهود في اسرائيل أداة طيعة بيد الدولة الصهيونية. وذلك بسبب الخطر الذي يهددهم من هتلر مزعوم قادم، من العرب. وعـزز الاعلام الصهيـوني ذلك بـاسطورة ما يسمى «بعقدة الماسادا» أو عقدة مسعدة، حيث يدّعون أن قِلّة من اليهود المتعصبين

قاوموا الرومان، ولم يستسلموا حتى ذُبِحوا جميعاً على يد الرومان في القرن الأول الميلادي(٢٧).

ومسعدة هذه هي قلعة قديمة وُجدت آثارها بجانب البحر الميت. وقد ربط الإعلام الصهيوني عقدة مسعدة القديمة بعقدة الهولوكوست الحديثة للاستفادة منها وتسخيرها في خدمة الأطماع الصهيونية في فلسطين. وتشبِّه اسرائيل في الإعلام الصهيوني ببلد محاصر مثل قلعة مسعدة، وأن اسرائيل علىاستعداد للانتحار ولن تستسلم للعرب الذين تشبِّههم الدعاية الصهيونية بالرومان الذين لديهم نوايا «إبادة اسرائيل» أو بالنازيين.

وأكيد طبعاً. أن لا علاقة للإنسان العربي بالهولوكوست الحديث، كما أنه لا علاقة له بعقدة الماسادا القديمة. فالقديم حدث على يد الرومان وهم اوروبيون، والهولوكوست الحديث حدث على يد النازيين وهم اوروبيون أيضاً. ويقف الانسان العربي والفلسطيني حائراً أمام المنطق الصهيوني. فإذا كانت الصهيونية من نتاج اوروبي، والحركة اللاسامية قد قامت في اوروبا، والنازية أيضاً اوروبية، إذن فما شأن فلسطين في كل ذلك؟ وما شأن الانسان العربي بمذابح هتلر؟ بالرغم من أنه لا بد من التذكير بأن الامة العربية والشعب الفلسطيني لم ولن يقبلوا أو يوافقوا على مذابح النازية لأنها تتعارض مع المُثُل والمبادىء الانسانية والقيم العربية. والامة العربية التي احتضنت اليهود الفارين من مذابح هتلر وأفران الغاز لن توافق على قتل وذبح أي إنسان ، بسبب لونه أو دينه أو عرقه، لأن ذلك لم يعرفه التاريخ العربي منذ آلاف السنين وحتى أيامنا هذه.

والسؤال الذي يتبادر إلى ذهن الإنسان العربي هو: لماذا يجب أن يدفع الفلسطينيون والعرب ثمن مذابح النازية؟ ولماذا يجب أن يسدِّدوا فواتير اوروبا بدمهم ووجودهم ومستقبلهم؟

وما من شك في أن الحركة الصهيونية تعرف ذلك جيداً، ولكنها لا تجاهر بـه ولا تعترف، وذلك حتى لا يفضحوا انفسهم أمام الغرب حليفهم، وحتى لا يعطوا للفلسطينيين حقاً شرعياً بمزيد من المقاومة لاحتلالهم وتوسعهم واستطيانهم.

ولا بد من الإشارة إلى أن الحركة الصهيونية قد استغلت موضوع الهولوكوست، واستثمرته لخدمة أهدافها، بينما لم تستغله الشعوب الأخرى، علماً أن عدد الضحايا الذين سقطوا إبان الحرب العالمية، قد وصل إلى حوالي ستين مليوناً. وأن معسكرات الاعتقال النازية لم تقتل اليهود فقط، بل زُجَّ فيها عناصر كثيرة من القوى التقدمية والديمقراطية والقوى المعادية للفاشية هذا بالاضافة إلى القوى الشيوعية.

فلقد خسر الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية حوالي عشرين مليوناً من البشر بين مدنيين وعسكريين. وخسرت بولندا حوالي ستة ملايين من بينهم حوالي ثلاثة ملايين يهودي بولندي، وخسرت المانيا حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون. كما خسرت، من أبنائها، شعوب اخرى، مثل اليابان والصين ويوغوسلافيا وبريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة وغيرهم(٣٨).

وأثناء زيارة وفد الشبيبة الفلسطيني الذي زار النمسا، في مطلع شهر حزيران (يونيو) ١٩٨١، للاشتراك في احتفالات شبيبة الاممية الاشتراكية في فيينا، قام الوفد الفلسطيني بزيارة لأحد معسكرات الاعتقال لوضع إكليل من الزهور على ضريح الضحايا اليهود في معسكر ماوتهاوزن، فتبين لهم أن عدد الذين قتلوا من اليهود في معسكرات الاعتقال النازية في النمسا بلغ (١٣٧٠١) يهودياً، بينما وصل عدد مجموع القتلى من المناضلين من جنسيات أخرى، من الشعوب المختلفة، ٧٥٤، ٧٨ قتيلاً. وقد فوجئوا عندما شاهدوا أعلام البلدان التي قدمت المناضلين الذين أبيدوا على يد النازيين.

ولا نقصد بذلك التقليل من أهمية اليهود القتلى، بل المقصود هو لفت النظر إلى أن النازية لم تلاحق اليهود فحسب ولم تقتل اليهود فقط. وإلى أن الاهتمام والتضخيم الإعلامي لم يحدثا إلا من أجل اليهود، فلماذا أُهملت الضحايا الأخرى؟!

١٠ ـ اسرائيل المكافحة من أجل العيش: تعتبر هذه الحجة من الدعامات الأساسية للإعلام الصهيوني، وهي من الدعامات الحديثة العهد. حيث تستعمل هذه الحجة من أجل تبرير كافة اعتداءات اسرائيل وحروبها، ضد الامة العربية وضد الفدائيين الفلسطينيين. فكل ما تقوم به اسرائيل من اعتداءات، هو مبرَّر ما دامت اسرائيل تكافح من أجل العيش أو ما يسمى بـ (Survival). ويحاول الإعلام الصهيوني أن يضع اسرائيل في صورة المهدَّدة بشكل يومي، وأن وجودها مهدد من قبل العرب أو حتى من قبل الفلسطينيين «الإرهابيين». واسرائيل هذه المكافحة من أجل وجودها المهدد بخطر الزوال، تصور نفسها «بطلاً» في هذا المحيط العربي «الشرير» ولهذا فهي تمتلك الحق في أن تضرب في عمق الأراضي العربية. فحروب اسرائيل، تصوَّر وتبرَّر على أنها حروب وقائية أو دفاعية. وحتى أن ضرب المفاعل الذري العراقي في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٨١ الذي ضربته الطائرات الاسرائيلية الاميركية الصنع، والذي يبعد ما يزيد عن ألف ميل عن حدود اسرائيل، ضربته اسرائيل لأسباب أمنية وقائية ولأنه قد يهدد امن ووجود اسرائيل مستقبلاً. وهكذا برَّرت أجهزة الإعلام الصهيوني هذه العملية المتغطرسة.

أما الصواريخ السورية ذات الطبيعة الدفاعية والتي لم تنصبها سوريا في البقاع إلّا لحماية قواتها العاملة في لبنان ضمن إطار قوات الردع العربية، فقد حاول الإعلام الصهيوني أن يصورها على أنها تهدد أمن اسرائيل. وضمن هذا التبرير، فإنه يحق لإسرائيل «المكافحة من أجل العيش» أن تحافظ على أمنها وأن تضرب هذه الصواريخ السورية. ولا يحق لغيرها أن يحافظ على أمنه وعلى حياته.

ومن هذا المنطق التبريري، أيضاً، فإنه يحق لإسرائيل أن تطرح نفسها على أنها البلد المناضل المكافح البطل، الذي يستحق العطف والتأييد، ما دامت كل ما تقوم به هو من أجل العيش الـ (Survival) ومن أجل الوجود.

وضمن مقولة اسرائيل المكافحة تبرز نظرية الأمن الاسرائيلية. فهي تصادر الأراضي العربية وتبني المستوطنات داخل الأراضي المحتلة، لأسباب أمنية. وهي تضرب

جنوب لبنان بشكل يومي وتقول لاسباب أمنية وقائية. وهي تدمّر المخيمات الفلسطينية وتقول لاسباب أمنية ثم هي تطرد الفلسطينيين عبر الحدود وتقول لاسباب أمنية. وحسب برنامج حزب العمل الاسرائيلي الأخير الذي صدر في نهاية العام الماضي فإنه يحق لاسرائيل الملاحقة الساخنة للفدائيين الفلسطينيين خلف الحدود وذلك لأسباب أمنية كما صرّح بذلك رتشارد ألن المستشار القومي لشؤون الامن في الإدارة الاميركية الجديدة بتاريخ ٢٨ آذار (مارس) ١٩٨١. وهم يستعملون بذكاء، في برنامج حزب العمل الاسرائيلي، عبارة «الدفاع النشط ضد م.ت.ف. في المجال الديني والايديولوجي والسياسي»(١٢٩).

وبالرغم من أن اسرائيل تمتلك قوة عسكرية ضاربة في الشرق الأوسط وبالرغم من أن اسرائيل تمتلك الأسلحة النووية، وأن مفاعل ديمونا الذري الموجود في صحراء النقب قد أنشيء على يد خبراء المان غربيين منذ أكثر من عشرين عاماً، فهي لا تزال تطرح نفس الطروحات القديمة، أي اسرائيل الضعيفة الصغيرة المكافحة من أجل العيش ضمن محيط عربي معادٍ ومتفوق عليها بالعدد والعدة. وهي تبالغ في تكرار ذلك بالرغم من أنها تعرف أنها متفوقة على العرب في السلاح والتكنولوجيا العسكرية.

واسرائيل هذه، المكافحة من أجل العيش بحاجة إلى ضمانات دولية لحماية وجودها وهي تريد أن تستغني عن تلك الضمانات لأنها تريد الاعتماد على قواها الذاتية لحماية نفسها كما صرح بذلك مراراً زعماء الصهاينة. إنها كما يدّعون مهددة من «الإرهابيين الفلسطينيين» وهذه المسكينة مهددة من قبل العرب جميعاً. فكيف يمكن أن تقبل اسرائيل بالفلسطينيين وبدولة فلسطينية، خصوصاً وأن الميثاق الوطني لـ م.ت.ف. ينص على «تدمير دولة اسرائيل». ولذلك يشن الإعلام الصهيوني حملة إعلامية على الميثاق الوطني للضغط على م.ت.ف. من أجل تغييره أو إلغائه أو من أجل شطب الفقرات التي تنص على تدمير «دولة اسرائيل» في محتواه. أو من أجل مزيد من العزلة لـ م.ت.ف. وضمن حملة اسرائيل «المهددة والمكافحة من أجل العيش» ترفض اسرائيل أن يكون للفلسطينيين دولة لانها ستكون «قاعدة للإرهاب». وطبعاً عند ذلك ستهدد وجود دولة الصهاينة. وأيضاً ترفض اسرائيل الدولة الفلسطينية لأنها ستكون قاعدة جديدة لموسكو في الشرق الأوسط أو كوبا في العالم، حسب ادعائهم، مما يهدد دولة الصهاينة والنفوذ الغربي في المنطقة.

ومن المفيد جداً أن نعرف أن الإعلام الصهيوني لا يطرح نظرية للأمن في طروحاته ومخاطبته للرأي العام الدولي. لأن طرح نظرية الأمن على أنها نظرية للأمن، يصورها على أنها دولة عظمى كالاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة. ولهذا فهم يتحاشون التحدث عن ذلك. وكل ما يمارسونه ضمن نظرية الأمن يقع تحت شعار اسرائيل المكافحة من أجل العيش والبقاء. ولهذا فإن كل ما تقوم به من أعمال عدوانية وتوسعية ما هو إلا للمحافظة على بقائها وعيشها. وهذا طرح إعلامي ذكي يستطيع أن يستقطب حوله العطف والتأييد بالرغم من الممارسات العدوانية والتوسعية.

الخاتمة

وبهذا الطرح قلبت اسرائيل الآية وقلبت المفاهيم. فالحقيقة أن الإعلام العربي

وبالرغم من كون الدول العربية أضعف من الناحية العسكرية من اسرائيل إلا أن الإعلام العربي يطرح القضية العربية بشكل مغلوط ومخالف للواقع. وهو غالباً ما يعيش في أوهام وأحلام الماضي: على أمجاد صلاح الدين وخالد بن الوليد، بدلاً من أن يكون العرب اليوم أحفاداً حقيقيين لأولئك الأبطال الذين صنعوا الأمجاد لأمتهم.

والإعلام الفلسطيني لا يعيش الواقع ولا يتعامل معه. فالثورة الفلسطينية، بالرغم من كونها حركة تحرر وطني ضعيفة، تقاوم أكبر قوة في المنطقة، قوة تكبرها، عدة وعدداً مرات عديدة، ومع ذلك فإن الإعلام الفلسطيني يطرح قضيته وكأن العكس هو الصحيح. فهو يطرح نفسه وكأن اسرائيل هي المهددة بالزوال من شدة الضربات الفلسطينية اليومية المتلاحقة. وهذا غير واقعي وغير منطقي. فلا بد من وضع الامور في نصابها الصحيح. إن الثورة الفلسطينية هي التي تقاوم وهي في موقع الدفاع الاستراتيجي وأن هناك عمليات هجومية ذات طابع دفاعي أو تكتيكي هجومي.

ولا يعني هذا الطرح إننا سنكون مستسلمين أو متنازلين عن حقوقنا أو منبطحين، ولكن هذا يعني أننا نفهم الامور على حقيقتها ونطرحها كما هي حتى يفهنا الرأي العام الدولي على حقيقتنا ويتعاطف معنا. نحن أصحاب قضية عادلة ندافع عن قضيتنا ولسنا معتدين، سواء كأمة عربية أو كشعب فلسطيني. نحن في حالة الدفاع ولسنا في حالة الهجوم وحتى وإن تغيرت الموازين المحلية وقمنا بعملية هجوم على اسرائيل فإنه لا يزال من أجل استرداد الحقوق المغتصبة والتي ضاعت بسبب التفوق الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن.

ولئن قال البعض أن اسرائيل ليست لوحدها، وأننا نحارب اميركا، فهذا لا يغير من الأمر في شيء. اسرائيل قوية بقوة اميركا أو بغيرها فهي قوية وفارضة نفسها علينا بقوة السلاح، سواء كان اميركياً أم لا. والاحتلال قائم ولا يزال، ونحن كأمة عربية أو كثورة فلسطينية لا زلنا عاجزين عن تحرير أراضينا المغتصبة، سواء كانت القديمة منها أم الجديدة.

هذا هو الواقع ولا بد من التعامل معه وفهمه رغم مرارته، وذلك لطرحه على الآخرين حتى يفهموا قضايانا ويتفهموا نضالنا العادل من أجل الحرية والتحرر واسترداد الحقوق المغتصبة. فإذا فهم العالم قضايانا وعدالتها فإنه حتماً سيؤيِّد كفاحنا المسلَّح ومقاومتنا العسكرية. ويجب ألاّ يغيب عن الذهن أن النصر الاعلامي يمهد لنصر عسكري ويفتح افاقاً عسكرية وخيارات عسكرية جديدة أمام المقاتلين والعسكريين.

---

(١) OTTO HELLER, *Der Untergang des Judentums Reprint,* 1975 p.15.

(٢) FARIS YAHYA, *The Zionist Relation with Nazi-Germany,* Beirut: research centre, P.L.O., January 1978, p.19.

(٣) DAVID CRAVIT, *Selling Israel's Image to the World Jerusalem Post,* International Edition September 28-October, 1980, p.8.

(٤) ARTHUR KOESTLER, *The Thir-*

teenth Tribe, The Khazar Empire and its Heritage, London, 1976, p.14, 15, 16.

(٥) MENUHIN MOSHE, *The Decadence of Judaism In our Time,* IPS, Beirut, 1969 p.11, 12.

(٦) جورجي كنعان، **وثيقة صهيونية في العهد القديم**، بيروت، ١٩٧٧.

(٧) حسني حداد، «الصهيونية المسيحية في اميركا، العامل الديني في سياسة اميركا الشرق اوسطية». **شؤون فلسطينية**، مركز الأبحاث، م.ت.ف.، العددان ٩٢ و٩٣، تموز (يوليو) وآب (اغسطس) ١٩٧٩.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) G.H. JANSEN, *Zionism, Isreael and Asian Nationalism,* Beirut: I.P.S., 1971 p.15.

(١٠) *Ibid,* p.15

(١١) *Ibid,* p.16

(١٢) أحاد هاعام ١٨٥٦ ــ ١٩٢٧، «القومية والدين» **الفكرة الصهيونية النصوص الاساسية**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، حزيران (يونيو) ١٩٧٠، ص ١٥٣ و١٥٤.

(١٣) يحيل ميخائيل بانيس ١٨٤٢ ــ ١٩١٢، «الاصلاحات الدينية»، **المصدر نفسه**، ص ٢٩.

(١٤) Remember the Falashas, *in Israel Horizons,* Vol. 3/4 March & April 1980, 150 FIFTH Ave New York.

(١٥) مناحيم بيغن، **يوميات الإرهابي بيغن** (العنوان من وضع المترجم معين أحمد محمود)، بيروت دار المسيرة، ١٩٧٧، ص ٣٣.

(١٦) دافيد بن ــ غوريون، الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧٧.

(١٧) «ماكس نورداو»، **المصدر نفسه**، ص ١٣٧.

(١٨) Jogn Bunzl, *Klassenkampf in der diaspora, Zur Geschicte der* Gudischon *Arbeiterbewegung,* Europaverla Wien, 1975, s.103.

(١٩) «حاييم وايزمان ١٩٥٢ ــ ١٩٧٤»، **الفكرة الصهيونية، النصوص الاساسية، مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٤.

(٢٠) لويس دمبيتز برانديس، المسألة اليهودية وكيفية حلها في الفكرة الصهيونية، **المصدر نفسه**، ص ٣٨٨.

(٢١) **المصدر نفسه**.

(٢٢) Am Scheidewege, *Judischer Verlag,* Berlin. Vol. I p.86, F.F. Quoted in, Nationalism in the East, London, 1923, p. 126.

(٢٣) A. Bonne, *Palastina Land U. Wirtschaft Leipzig,* 1933, p.195.

(٢٤) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ص ١٤.

(٢٥) David Cravit, *Selling Israel's Image to The World,* Jerusalem post, International Edition, September 28-October 4, 1980, p.8.

(٢٦) Alfred Lilienthal, *The Zionist Connection,* Ney York, 1978, p. 461.

(٢٧) Alfred lilenthal, *Ibid,* p. 143

(٢٨) *The New Encyclopaedia Brtannica,* Vol. 19, Founded 1768, 15th Edition, p.1013.

(٢٩) «برنامج حزب العمل الاسرائيلي، المؤتمر الثالث ١٩/١٢/١٩٨٠ ــ الفقرة ١٨»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، السنة الحادية عشرة، العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص ٥٣.

العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة
٣ ــ السياسة الاسرائيلية والعمل العربي في اسرائيل

روز مصلح

يزداد نقاش السياسة التي يجب ان تتخذها السلطات الاسرائيلية تجاه العمال القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة يوماً بعد يوم، وذلك بعد أن اصبحت فروع بكاملها تعتمد على طاقة العمل العربي، وبعد أن صار التغيب عن العمل، من قبل العمال العرب، من شأنه ان يشل تلك الفروع.

وقد أثار «العمل العربي»، في أوساط حزب العمل، منذ بداية سنة ١٩٦٨، نقاشاً مشابهاً للذي تم قبل قيام الدولة الصهيونية. وإن جاءت نتائج النقاش الاول لصالح دعاة نقاوة العمل العبري، فقد كانت الغلبة، في النقاش الثاني، لدعاة الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة؛ حيث اتخذ، في كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٦٨، قرار بالسماح لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة بتزويد الاقتصاد الاسرائيلي بالطاقة البشرية التي تنقصه، على أن «لا يؤثر ذلك على المواطنين الاسرائيليين» (١) . وترتب عن ذلك القرار تحديد نسبة لا ينبغي تجاوزها للقوة العاملة العربية التي يسمح لها بالعمل في السوق الاسرائيلية. وبناء على ذلك، تم فتح مكاتب في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، من اجل استخدام العمال العرب، إضافة الى انشاء مراكز للتأهيل المهني تنحصر مهمتها في إعداد الايدي العاملة المطلوبة للاقتصاد الاسرائيلي. وبذلك يتم السيطرة على كمية القوة العاملة العربية وعلى نوعيتها، وضبط حركتها.

وقد حدد العدد الامثل للعمال العرب الذي لا ينبغي تجاوزه، على حد تعبير وزير العمل يوسف الموجي، بـ ٤٠ الف عامل (٢) . كما حددت نوعية المهارات المطلوب توافرها لسد النقص في فروع البناء والحدادة والميكانيك واللحام وتصليح السيارات والخياطة (٣) . وقد كانت الاولوية لقطاع البناء؛ حيث تم تقديم علاوات للمتدربين في الدورات «التأهيلية» تعادل ٢,٥ ليرة اسرائيلية لكل يوم دراسي مقابل ١,٧٥ ليرة اسرائيلية تدفع للمتدربين في المجالات الاخرى (٤) . كما منح العاملون، عبر مكاتب الاستخدام، منذ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٧٠، امتيازات واضحة كالاجازات المدفوعة التي تعادل قيمتها ٣,٥٪ من

دراسة قُدمت من قبل مركز الأبحاث، م.ت.ف.، إلى «الندوة العلمية الثالثة للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل» حول «تغلغل الرأسمال الأجنبي وأثره في تحطيم البنية التقليدية للمجتمعات العربية». الجزائر، من ٢١ - ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٨١

الاجر السنوي، اضافة الى التأمين ضد الحوادث التي تقع في الطريق الى العمل(٥)، والتأمين الصحي وحقوق التقاعد(٦).

وقد اعتبرت مثل هذه الخطوات اغراءات ضرورية لتوجه العمال نحو مكاتب الإستخدام التي تقوم بدورها بتزويد القطاعين العام والخاص بالاعداد التي تراها مناسبة ومن منظور سياسي محدد. الا ان ارباب العمل، في القطاع الخاص، والذين ينظرون الى الامور من زاوية الربح المجرَّد، يطالبون، باستمرار، بتزويدهم بمزيد من العمال، ويحتجون على مكاتب الاستخدام لماطلتها في تلبية متطلباتهم(٧). ولذلك، فهُم يتوجهون الى متعهدي العمال لتأمين العدد المطلوب. وبهذه الطريقة، يتم لهم تحقيق أرباح مضاعفة؛ وذلك نتيجة للتهرب من دفع الضرائب المستحقة، إضافة الى عدم التقيد بالأجور المعمول بها.

وقد نتج عن هذا الوضع موقفان تجاه العمل العربي، يعبر أحدهما عن الرؤيا الايديولوجية للدولة الصهيونية، ويعكس الآخر النظرة الاقتصادية البحتة للقطاع الخاص.

وفي أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٢، طرحت، من جديد، للنقاش، في سكرتارية حزب العمل، مشكلة العمال العرب القادمين من المناطق المحتلة. وقد برز، خلال النقاش، موقفان الأول منهما يؤيد الدمج الاقتصادي والآخر يعارض ذلك. وقد كان وزيرا العمل والزراعة، يوسف الموجي وحاييم جفني يعارضان زيادة قوة العمل العربية، وقد بررا معارضتهما بأن «عدد العمال العرب [بلغ] الحد الاقصى المستحب»، وان أية زيادة سوف «تهيء لغماً موقوتاً»(٨). وقد طالب الموجي بضرورة إنقاص عددهم، لما لذلك من أثر على تغيير البنية الطبقية للمجتمع الاسرائيلي؛ حيث «لم يصل توزيع الاشغال بين السكان اليهود في اسرائيل الى التوازن المطلوب، وان الانقسام المهني غير المتوازن بين اليهود والعرب من المناطق، يزيد المشكلة تعقيداً وخطورة»(٩). فالعمل العربي، كما عبر عنه جفني، «يهدد صميم شبكة العلاقات الاجتماعية في اسرائيل، فالمجتمع اليهودي، نتيجة لعلاقات الانتاج التي تربط اليهودي كرب عمل مع العربي كعامل، يصبح مجتمع اسياد، وتنتفي بذلك الصفة اليهودية للدولة، حيث تتشكل قاعدتها من العرب باعتبارهم الطبقة المستغَلة»(١٠).

وقد أدركت القيادة الصهيونية اهمية خلق بنية اجتماعية متماسكة يقوم اليهود، فيها، بمهام الانتاج الاولية من اجل خلق طبقتي عمال وفلاحين، وجسدت ذلك بالتركيز على بناء المصانع الكبيرة في المدن، وعلى توزيع المستوطنات لتغطي المناطق الصالحة للزراعة في البلاد. ولذلك، فإن الموقف المعارض للعمل العربي نابع من كون هذا العمل، باعتقاد القيادة الصهيونية يبعد اليهود عن القطاعات المنتجة ويعيدهم الى قطاع الخدمات. وقد عبر، عن ذلك، يتسحاق بن – آهارون، السكرتير السابق للهستدروت، بقوله: لقد خلقنا نوعاً من طبقة افندية جديدة بالنسبة للعمال العرب. ان العمال اليهود يهجرون العمل اليدوي ليحتله العرب»(١١) وقد عبرت كلمات بن – آهارون هذه عن القلق المشترك للكثيرين على امكانية حدوث تغيير في بنية المجتمع الاسرائيلي نتيجة للتطورات التي يمر بها منذ حرب سنة ١٩٦٧. حيث طالب بجعل موضوع العمل العربي المقياس الحاسم

لتحديد سياسة اسرائيل في المستقبل؛ وذلك لان غمر الاقتصاد الاسرائيلي بالعمل العربي شديد الخطورة، ويسيء الى صورة المجتمع، الى حد أنه من واجب الحكومة، بقيادة حزب العمل، تحديد سياستها، فيما يتعلق بمستقبل المناطق، وفقا لذلك(١٢).

أما الهدف المعلن للهستدروت من إجرائه مناقشة لموضوع العمال العرب، في نهاية سنة ١٩٧٢، بحجة دراسة إمكانية ضمهم الى الهستدروت، فلم يكن القصد منه الاهتمام بالعمال العرب رغم محاولة تغليف ذلك بشعارات ايديولوجية واجتماعية كما طـرحها يروحام ميشيل،القائم باعمال السكرتير العام للسهتدروت(١٣). انما الرغبة في الحصول على الدخل المادي لاكثر من ٥٠ الف عامل عربي يعملون في اسرائيل. وكما يقول أمنون برزلاى، فان القصد الدفين هو «السيطرة على حوالي ١٣٠ مليون ليرة اسرائيلية تجمعت في صنـدوق التشغيل للعمـال العرب في المنـاطق، ونقلها الى عـدة صنـاديق ضمـان هستدروتية» . ولذلك، فقد طرح بن – آهارون المسألة بطريقة لا تتناقض، نسبيا، مع وجهة نظره الرافضة كليا لعمال المناطق المحتلة، بقوله: «ان الهستدروت العامة مفتوحة في وجه كل عامل يعمل في الاقتصاد الاسرائيلي المنظم، ولو أن عمال المناطق، من ناحيتهم، ليسوا على استعداد للارتباط بمنظمة عمالية اسرائيلية بسبب انعكاسات ارتباطات كهذه في المجال السياسي»(١٥). ولذلك، فإن اقتراح يروحام ميشل القائل ان العمال القادمين من المناطق «يصبحون اعضاء في التنظيم المهني دون ان يكونوا اعضاء في الهستدروت»(١٦) جاء مخرجا للتوفيق بين الموقف السياسي للهستدروت والرغبة في الحصول على مليون ليرة اسرائيلية سنويا.

وينعكس الخوف من تزايد اعداد العمال العرب، على صفحات الصحف، ففي مقال إبراهيم نافيه «ماذا يحدث لو توقف العمال العرب عن العمل» المنشور في هآرتس بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٥، تساؤل قلق «من يحرث الأرض، ومن يقطف المحصول، من يشق الطرق، ومن يعبدها، من يكنس الشوارع، من يعمل في محطات البنزين؟ العرب. والذي قدم لك الطعام، والذي جلى الصحون، وان كنت لم تره، والذي باعك الفلافل، ولا تغريك فلافل حام، ومن شيد المباني، ومن قطع الاشجار، ومن ومن.. من بنى الكنيست؟ وخلال ثلاثين عـاماً، ومنـذ أن بقي عرب في هـذه البلاد، كـل شيء تحـول، عكس مـا خطط لـه، واليوم تكرر القصة مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة(١٦). وقد وصل هذا القلق الى حد أن الصحافي دان بتيتكين قال: «بين هدف السيطرة الاقليمية على ارض اسرائيل المتكاملة، وبين هدف اقامة دولة يهودية في جزء من ارض اسرائيل، فاني اعلق على الهدف الثاني اهمية اكبر، انني مستعد للتنازل عن الحق في السيادة على الخليل من اجل عدم المس بالهدف الأكثر اهمية وهو دولة يهودية»(١٧).

والواضح ان الحل الذي طرحه وزير الزراعة، سنة ١٩٧٢، والقـاضي بضرورة الاعتماد على الشباب الاسرائيلي وعلى المهاجرين الجدد(١٨) لم يتم تحقيقه؛ حيث ثبت، عمليـا، ان الشباب الاسـرائيلي لا يحب العمـل في الزراعـة، ولا تهمه الايـديولـوجية الصهيونية القائمة على العمل العبري، ويفضِّل العمل في قطاع الخدمات على العمل في

القطاعات المنتجة، إضافة الى ان الهجرات التي كانت توفر للاقتصاد الاسرائيلي الايدي العاملة الضرورية لهذه القطاعات قد توقفت. ومنذ حرب تشرين، قل عدد المهاجرين الى اسرائيل؛ مما جعل الاستغناء عن العمال العرب من المناطق المحتلة امراً في غاية الصعوبة. عدا عن اعادة الشباب اليهود من قطاع الخدمات الى القطاعات الرئيسية المنتجة أصبحت اكثر تعقيداً. كما أن المساعدة الاجتماعية الممنوحة للعائلات اليهودية تشكل عائقاً امام امكانية البحث عن مجالات للعمل ضمن هذه القطاعات فالميل لاعمال الياقة البيضاء والنفور الطبقي من فروع «العمل العربي» التي تتدنى فيها الاجور، أدى الى زيادة تمركز العمال العرب في مثل هذه القطاعات، والى انخفاض التنافس بين الايدي العاملة العربية والاسرائيلية. وبدلاً من أن يشكل العمال العرب، كما كان مخططاً لهم، صمام أمان للاقتصاد الإسرائيلي ينقذه من أزماته؛ حيث يكونوا أول المفصولين، فقد حدث العكس تماماً؛ إذ لم يمس الشغيلة العرب، في القطاعات التي يتمركزون فيها، كما حدث مع العمال اليهود(١٩). فقد ازداد العاطلون عن العمل في اسرائيل، كما ان العمال اليهود الذين تخلوا عن القطاعات المنتجة، للعمل في قطاع الخدمات لم يعودوا اليها رغم البطالة المتزايدة في الاقتصاد الاسرائيلي.

وعلى سبيل المثال، التحق اكثر من ١٠ آلاف عامل بناء يهودي في قطاع الخدمات، في فترات التباطؤ الاقتصادي، الا انهم، في سنوات الازدهار لم يعودوا اليها كما كان متوقعاً. كما ان القسم الأكبر من الطاقة البشرية التي الحقت بالاقتصاد الاسرائيلي خلال العقد الماضي انضمت الى فروع لا تؤثر في تحسين ميزان المدفوعات؛ حيث استوعبت الخدمات العامة ٩٢,٢٪ من المستخدمين بينما بقيت الصناعة على حالها(٢).

والامثلة على ارتفاع نسبة البطالة في اسرائيل المقرونة بازدياد النقص في الايدي العاملة فيها كثيرة؛ مما يزيد من ارتباط الاقتصاد الاسرائيلي بالايدي العاملة من المناطق المحتلة. فعلى سبيل المثال، نذكر أنه، في مصنع النسيج: أدب – أر، في اوفقيم، فصل ثلاثون عاملا، من قطاع غزة، عندما وصل إلى المدينة* مهاجرون من جورجيا؛ وذلك بغية دمج هؤلاء في المصنع المحلي. ولكن سرعان ما ترك الجيورجيون أدب – أر – مما اضطر صاحب المصنع للبحث عن عماله العرب، ولكن هؤلاء كانوا قد التحقوا بأعمال أخرى(٢١) وفي مصنع آخر للنسيج قال صاحبه، عاموس ويتنبرغ «ان عدد العمال العرب قليل نسبياً ولكن المشكلة انهم هم الذين يقومون بالعمل الاسود، فأي عامل يهودي يوافق على القيام بالأعمال الوسخة»(٢٢).

وما زالت نتائج حصار مدينة الخليل حاضرة في الذهن؛ حيث أغلقت اقسام من مصنع البولفان للنسيج عندما تغيب ٣٠٠ عامل عن العمل بسبب حصار المدينة(٢٣)، مما جعل مدير المصنع يتوجه الى وزير الدفاع الاسرائيلي طالباً منه السماح للعمال العرب بمواصلة اعمالهم.

هذه الامثلة، تشير الى اهمية الايدي العاملة العربية لاستمرارية أي مصنع وضمان ربحه، وليس غريباً أن يصبح انشاء مصانع جديدة في اسرائيل مرتبطاً بمدى توفر

الايدي العاملة العربية. ففي رسالة لرئيس مصلحة الاستخدام في المنطقة الجنوبية، رؤوبين ايل، الى وزير العمل يوسف الموجي، جاء ما يلي ان ممثلي ارباب العمل يربطون اقامة مصانع، في المنطقة الجنوبية، بإيجاد طاقة بشرية ملائمة، وكافية للعمل في هذه المصانع(٢٤). ولذلك فان استجابة وزير العمل الى دعوة ممثلي ارباب العمل والعمال يعني الموافقة بالضرورة على زيادة العمال العرب في المناطق للعمل في الجنوب.

غير أن معارضة وزير العمل، والمجالس العمالية، ومكاتب الاستخدام لزيادة عدد العمال من المناطق المحتلة لم يترك مجالاً امام ارباب القطاع الخاص سوى التوجه نحو العمل العربي غير المنظم، أو التوقف عن العمل، كما حصل في مصانع المعلبات التي فشلت في تأمين الايدي العاملة الضرورية لسد حاجتها(٢٥). ورغم القوانين التي سنت من أجل تحديد عدد العاملين من المناطق المحتلة، وتوجيههم نحو العمل، من خلال مكاتب الاستخدام، بالترغيب من خلال الحواجز التي قدمت، او بالترهيب من خلال الملاحقة لمنتهكي هذه القوانين، واعتقال العشرات منهم؛ الا ان عدد العاملين، بصورة غير رسمية، ظل في تزايد؛ وذلك نسبة للمسجلين رسمياً، إذ ان رب العمل الذي تسيره قوانين الربح يرى الأمور من منظار معادلة الربح الاقصى بالتكلفة الاقل، وهذه المعاملة تتحقق من خلال استخدام اكبر عدد ممكن من عمال المناطق المحتلة؛ حيث الاجور أقل والانتاجية أعلى، وحيث العامل محروم من أية حماية سياسية او نقابية ويمكن فصله دون اثارة اية مشاكل.

ومنذ بداية سنة ١٩٧٢، وخلال سبعة أشهر، تم تقديم ٥٩٥ شكوى ضد أرباب عمل، في اسرائيل، استخدموا عمالاً غير منظمين. وقد صدر، في تلك الفترة، نحو ٢٦٠ قراراً من المحكمة تتعلق بغرامات ضد ارباب العمل، إضافة الى نحو ٢٠٠ محاكمة جرت لعمال من الضفة الغربية عملوا دون تصاريح(٢٦).

واكثر ما يقلق السلطات الاسرائيلية هو مبيت العمال العرب في اماكن عملهم في اسرائيل وبخاصة عمال الفروع الزراعية، حيث يبقى معظم هؤلاء في المستوطنات(٢٧). وعندما تقوم دوريات الجيش والشرطة بالتفتيش عن العمال العرب المقيمين في المستوطنات، فان بعض السكان يقومون بمساعدة العرب على الاختباء في البساتين المجاورة الى ان ينتهي التفتيش فعلى سبيل المثال نذكر انه عندما قامت قوات الجيش والشرطة بتفتيش منطقة لخيش، حيث يقيم مئات من ابناء قطاع غزة في منازل، قاموا ببنائها، بموافقة المستوطنين في هذه المنطقة، لم تجر أية اعتقالات بين العمال العرب؛ وذلك لأنهم لم يكونوا موجودين في المنطقة(٢٨). والجدير بالذكر، أن الشرطة قامت بالمداهمة بعد ان رفض المزارعون الاستجابة لانذار سابق لحركة الموشافيم بمنع التعامل مع العمال العرب.

وتوجد أمثلة يومية تؤكد اهمية العمل العربي للاقتصاد الاسرائيلي، فمثلاً، قدمت إدارة مصنع سيفي ديمونه شكوى الى الشرطة من أجل التدخل ضد العمال اليهود الذين يمنعون دخول العمال العرب، الا ان الشرطة التي التزمت بموقف السلطة السياسي

لم تتدخل. مما أدى الى انخفاض القدرة الانتاجية للمصنع الى ٤٠٪، والى خسارة تقدر بعشرات الالوف من الليرات الاسرائيلية يوميا. والاهم من ذلك أن هناك مجموعة من المصانع تقدر بـ ١٠٠ مصنع تحتـاج الى ما ينتجـه مصنع سيفي ديمونه من اجل الاستمرار في عملها. وقد اوضح ايتان تسور، المدير العام للمصنع، ان فصل ٣٤٥ عاملاً يهوديا من قسمي النسيج وخيوط الغزل عائد الى الخسارة المستمرة في هذين القسمين. اما العمال العرب الذين يطالب اليهود بفصلهم واستبدالهم بالعمال اليهود المفصولين فهم يعملون في قسم آخر[٢٩]، يحقق ارباحاً عالية. ولذلك فان استبدال العمال العرب باليهود المفصولين سوف يشكل خسارة جسيمة لرب العمل.

وبالرغم مما تقدمه الحكومة من مساعدات لانشاء مصانع في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما تمنحه من تسهيلات، من حيث الاعفاء من الضرائب والجمارك، والتي تمنح عادة عندما يقوم المصنع بالتصدير للخارج فقط، الا ان مشكلة النقص، في الايدي العاملة، جعلت هذه المصانع تتخبط. فعلى سبيل المثال، نذكر انه يوجد في مشغل الخياطة، في مستوطنة كريات أربع قرب الخليل، عاملة يهودية واحدة فقط، بالرغم من حاجة المشغل المذكور الى عشرين عاملاً آخـرين. أما، مشغـل الموبيليا، فلا يعمل سوى عامل يهودي واحد مقابل أحد عشر عربيا. وبموجب حسابات وزارة التجارة والصناعة، فإن مصانع كريات اربع تستطيع إستيعاب اكثر من ٣٠٠ عامل، منهم على الأقل ٢٥٠ يهوديا، غير أنه لا يعمل، فيها سوى أقل من $\frac{١}{١٠}$ هذا العدد[٣٠]. وقد توقع ضابط كبير في الجيش، عند البدء في اقامة مستوطنة كريات اربع، أنه، في حال الانتهاء من بنائها، «سيعمل الرجال في القدس، وسيضطر الجيش للمحافظة على المكان[٣١]». وما حدث كان شبيه بالتوقع؛ حيث يعمل في المستوطنة اقل من نصف ارباب العائلات، أما الباقون فيعملون في القدس.

ويشتد قلق الحكومة الاسرائيلية من تسلل العمل العربي الى المستوطنات، والى الزراعية التعاونية منها، فهذه بخاصة تعد نواة «الدولة اليهودية». وقد عبر عن ذلك وزير الزراعة حاييم جفني، في خطاب له في الكنيست، قال فيه: «لا أهتم بالعمل المستقل في الطيرة، ولكن هذا العمل تسرب عميقاً الى الكيبوتسات والمستوطنات على السواء، وبمدى مختلف، وبظروف مختلفة، والسؤال هو ، هل نشعر جميعاً بالخطر النابع من ذلك على مستقبل الاستيطان في البلاد»[٣٢]. وهذا القلق له ما يبرره؛ ففي تقرير نشرته صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٧٢/٨/٤، اعترف اعضاء حركة المستوطنات التعاونية، امام رئيسة الحكومة غولدا مئير، بأنهم وصلوا الى حد لا يستطيعون فيه تحقيق الانتاج دون عمل عربي مأجور[٣٣]. والأهم من ذلك أنه، منذ بداية الاحتلال، بدأ المزارعون اليهود بتأجير الاراضي التي استأجروها هم بدورهم، اما من «الكيرن كايميت» (الصندوق القـومي) او من مدير أراضي اسرائيل، الى مزارعين عرب. وقد اقرت السلطات الاسرائيلية، سنة ١٩٦٨، قانون الاستيطان الزراعي بهدف منع نقل الأراضي الزراعية إلى أيدٍ عربية. وقد تم تنفيذ القانون لاول مرة في ايار ١٩٧١. الا ان ظاهرة تـأجير الاراضي ظلت مستمرة؛ حيث اشار وزير الزراعة الاسرائيلية «أن هناك عشرات المستوطنات تقوم بتأجير

الاراضي القومية التي سلمت لها للعرب من اجل العمل بها»كما اشار الى عيبوتسات قامت بتأجير مئات من الدونمات الى اجراء عرب مقابل ٥٠٪ من المحصول(٣٤).

يتبين مما سبق ان هناك وجهتي نظر تجاه العمل العربي في اسرائيل؛ وجهة النظر الرسمية التي تحاول ضبط كيفية الاعداد المطلوبة وكميتها للحيلولة دون حدوث تغيير في بنيَة المجتمع الاسرائيلي، ووجهة نظر ارباب العمل الذي ينظرون الى الامور من منظار تحقيق اكبر فائض للقيمة. ورغم محاولات السلطات الحكومية منع تشكيل ظاهرة نشوء طبقة الافندية، وطبقة مؤجري الأراضي من اليهود إلا انه قلما نجد «عاملاً يهوديا مستعدا لقطف البندورة»، حيث اصبحت كلمة مزارع تعني في الحقيقة «من يراقب عماله وعاملاته من العرب»(٣٥).

العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل

لا توجد احصائيات دقيقة عن عدد العاملين من المناطق المحتلة في اسرائيل، حيث لا تقدم مكاتب الاستخدام الاسرائيلية سوى أعداد العمال المسجلين لديها، أي تلك الفئة التي صرح لها بالعمل في اسرائيل، وتحمل بطاقة عمل؛ وهذه لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع العاملين. وهناك فئة ثانية يعتبر عملها مشروعاً داخل اسرائيل لحصولها على بطاقات تخوّلها العمل هناك، إلا أنها غير مسجلة لدى مكاتب الاستخدام. وهذه الفئة أكبر عدداً من الأولى. غير أن غالبية العاملين من المناطق المحتلة في اسرائيل لا تعمل بناءً على تصاريح أو بطاقات. وهذه الغالبية الممنوعة رسميا من العمل(٣٦) يشتدّ عليها الطلب أكثر من الفئتين الأخريين من قبل القطاع الخاص للاقتصاد الاسرائيلي. وعليه فإن الأرقام الرسمية لأعداد العاملين في اسرائيل والتي تم اعتمادها، في الفصل السابق، أقل بكثير من الأعداد الفعلية.

وقد جاء، في تقرير لوزارة العمل صادر عن إدارة شعبة المناطق المحتلة، أن هناك أربعة يعملون بطرق غير رسمية مقابل كل خمسة عمال مسجلين، رسميا، لدى مكاتب الاستخدام(٣٧). وبتقدير حانوخ سميث، مدير مركز التخطيط لدى وزارة العمل، فإن العاملين بطرق غير رسمية يزيد عن ضعفي العدد الرسمي(٣٨). ويعمل أكثر من ٧١٪ من هؤلاء في تل – أبيب*. والجدير بالذكر، أن هذه التقديرات لا تشمل اعداد العاملين من القدس لاعتبارات سياسية**. وبناء على هذا، يمكن تقدير اعداد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة بما لا يتجاوز الـ ١٣٥ ألفا، باعتبار أن عدد المسجلين في سنة ١٩٧٨ بلغ ٦٥,٤ ألف عامل.

ومنذ بداية ١٩٧١، أخذ تزايد أعداد العمال غير المسجلين من المناطق المحتلة يشكّل مصدر قلق للسلطات الاسرائيلية، وذلك بسبب صعوبة حصر عددهم، وما يترتب

---

* حسب تقدير تيومان مفوض الشرطة في تل – أبيب أن خمسين ألفا من بين سبعين ألفا يعملون في تل – أبيب وحدها(٣٩).

** بلغ عدد العمال المنتظمين في مجلس عمال القدس ٦٥٠٠ عامل وهؤلاء يشكلون نصف مجموع العاملين من القدس في اسرائيل في سنة ١٩٧١(٤٠).

على ذلك من عجز عن السيطرة على كيفية مساهمتهم في الانتاج وكميتها. ولهذا، فقد أعدّت دائرة الاحصاء الاسرائيلية دراستين تم فيهما إحصاء ٦٠ألف عامل من الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا يعملون في اسرائيل في العام ١٩٧٢، في الوقت الذي كان فيه عدد المسجلين رسمياً، آنذاك، ٥٢ألف نسمة(٤١). وتشير نتائج الدراسات إلى أن العدد الفعلي للعاملين كان أكثر من ذلك؛ حيث أنه مقابل كل مئة عامل تم إحصاؤهم من قطاع غزة، وهم يتوجهون للعمل يوميا في اسرائيل، كان هناك ثمانون آخرون لم يشملهم الاحصاء لأنهم اعتادوا المبيت في أماكن عملهم(٤٢). فإذا كان عدد العاملين من قطاع غزة، في ذلك العام، ٢٥ألف شخص، فإن هناك، بالمقابل، عشرين ألفا آخرين لم يشملهم الاحصاء. وبذلك يكون مجموع العاملين من قطاع غزة وحده، سنة ١٩٧٢، يعادل ٤٥ألف شخص.

وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في عدد العاملين غير الرسميين على حساب العاملين عن طريق مكاتب الاستخدام، حيث يفضل العمال العرب العمل بواسطة المتعهدين، بدلاً من توقيع اتفاقيات العمل التي تفرضها هذه المكاتب. فمكتب الاستخدام الذي يستلم الأجر من رب العمل لا يسلمه إلى العامل إلا بعد اقتطاع الضرائب والحسومات التي ينص عليها القانون الاسرائيلي إضافة إلى رسوم المعاملة التي يجريها المكتب(٤٣). ويعزو مكتب الاستخدام، في قطاع غزة، الانخفاض المستمر في الأعداد المسجلة لديه، إلى التأخر في تسديد الأجور؛ مما يدفع العمال العرب للاتفاق مع المتعهدين الذين يلتزمون بدفع الأجور في أوقاتها وبمعدلات أعلى. وطالما أنه لا توجد ضمانات مستقبلية للعمال تتعلق بإمكانية الاستفادة من الحسومات الخاصة بالتأمين الصحي والشيخوخة والتقاعد، فإن العمل عبر المتعهدين، يصبح، مرحلياً، أكثر مردوداً.

يتضح مما سبق، أن التقديرات الرسمية الاسرائيلية لا تشير إلى الأعداد الفعلية للعمال العرب. وهذه الدراسة، إذ تعتمد الأعداد المسجلة رسمياً، فإنما تفعل ذلك بسبب عدم توفر أرقام دقيقة عن أعداد العاملين من الضفة والقطاع بطرق غير رسمية.

ورغم المحاولات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية للحد من تزايد العمال العرب بحيث لا يتجاوز الـ ٤٠ ألف عامل، وهو الحد الأقصى المستحب، فقد تخطت أعداد العاملين هذا السقف منذ نهاية سنة ١٩٧١، فبلغت في نهاية سنة ١٩٧٤، حوالي ٦٩ألف عامل، كما يبين الجدول رقم٢٢، وقد بلغ عدد العاملين من الضفة الغربية، سنة ١٩٧١ ٧١٪ من مجموع العاملين من المنطقتين في اسرائيل. إلاأنه، وبسبب الأزمة التي عانى منها الاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب تشرين، انخفضت نسبتهم إلى ٥٤٪، في نهاية ١٩٧٨، ذلك عائد إلى سهولة سفر عمال الضفة الغربية للعمل في الخارج.

وإن كانت الأزمة الاقتصادية، في اسرائيل، قد انعكست على أعداد المسجلين، رسمياً، في مكاتب الاستخدام، لكون هذه المكاتب تلتزم بالنسبة المقررة من قبل السلطات الحكومية، فيما يتعلق باعداد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث لا يتم

الجدول رقم ١

العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل

للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٨ (بالآلاف)(٤٤)

	المجموع	من الضفة الغربية	من قطاع غزة
١٩٧٠	٢٠,٦	١٤,٧	٥,٩
١٩٧١	٣٣,٨	٢٥,٦	٨,٢
١٩٧٢	٥٢,٤	٣٤,٩	١٧,٥
١٩٧٣	٦١,٣	٣٨,٦	٢٢,٧
١٩٧٤	٦٨,٧	٤٢,٤	٢٦,٣
١٩٧٥	٦٦,٣	٤٠,٤	٢٥,٩
١٩٧٦	٦٤,٩	٣٧,١	٢٧,٨
١٩٧٧	٦٣,٠	٣٥,٥	٢٧,٥
١٩٧٨	٦٨,٢	٣٦,٨	٣١,٤

استخدام عمال عرب على حساب عمال يهود، فإن ذلك لا يعني إطلاقا، حدوث تناقض مماثل في اعداد العاملين بطرق غير رسمية، فحسب تقرير بنك اسرائيل، فإن الانخفاض في اعداد المسجلين رسميا اقترن بزيادة في اعداد العامين بطرق غير رسمية، حيث مست الأزمة الاقتصادية العمال اليهود أكثر مما مسّت العمال العرب(٤٥).

ميزات العمل العربي في اسرائيل

تنبع أهمية العمال العرب، من الضفة الغربية وقطاع غزة، بشكل أساسي، من أهمية مساهمتهم في القطاعات المنتجة، وذلك على الرغم من تدني نسبتهم من مجموع العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي. كما يتميزون بقدرتهم على الحركة والتكيف حسب متطلبات السوق وبانخفاض أجورهم، مقارنة بأجور العمال اليهود والعمال العرب من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨، حيث أنهم يتمركزون في القطاعات والمهن وفي المؤسسات التي تتدنى فيها الأجور إضافة إلى الحرمان من الحماية السياسية والنقابية والمساعدات الحكومية التي يتمتع بها العمال اليهود.

توزع العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل: رغم أن نسبة المستخدمين بأجر من الضفة الغربية وقطاع غزة لا تتجاوز ٦٪ من مجموع العاملين من هذه الفئة في اسرائيل، كما يبين الجدول رقم ٢، إلا أنه، إذا ما اعتبر عدد المستخدمين العرب من القدس والمستخدمين بطرق غير رسمية، فإن هذه النسبة تصل إلى أكثر من ضعفي ذلك.

الجدول رقم ٢
العاملون بأجر من الضفة الغربية وقطاع غزة
ومجموع العاملين بأجر في اسرائيل
للسنوات ١٩٧٦ - ١٩٧٨ (بالآلاف)

	مجموع العاملين[٤٦]	من الضفة والقطاع[٤٧]	نسبة العاملين من الضفة والقطاع من مجموع العاملين
١٩٧٦	١,٠٠٤,٣	٦٣,٢	٪٦,٣
١٩٧٧	١,٠٣٤,١	٦٢,٠	٪٦
١٩٧٨	١,٠٦٥,٦	٦٧,٢	٪٦,٣

وما يقلق السلطات الاسرائيلية أكثر ليست زيادة العاملين من العرب في الاقتصاد الاسرائيلي وإنما توزع هؤلاء حيث يتمركز في قطاع البناء حوالي نصف القوة العاملة القادمة من الأراضي المحتلة، وأكثر من خمسها في قطاع الصناعة، وحوالي سدسها في قطاع الزراعة كما يبين الجدول رقم ٣.

الجدول رقم ٣
توزع العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة
في اسرائيل حسب القطاع الاقتصادي
للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٨[٤٨]

	مجموع		زراعة	صناعة	بناء	أخرى
	بالألف	٪				
١٩٧٠	٢٠,٦	١٠٠,٠	٢٤,٤	١١,٦	٥٤,٣	٩,٧
١٩٧١	٣٣,٨	١٠٠,٠	٢٢,٣	١٤,٨	٥٢,٣	١٠,٦
١٩٧٢	٥٢,٤	١٠٠,٠	٢٣,١	١٧,١	٤٩,٥	١٠,٣
١٩٧٣	٦١,٣	١٠٠,٠	١٩,٣	١٨,١	٥١,٧	١٠,٩
١٩٧٤	٦٨,٧	١٠٠,٠	١٩,١	١٧,٥	٥٢,٥	١٠,٩
١٩٧٥	٦٦,٣	١٠٠,٠	١٤,٣	١٨,٤	٥٤,٤	١٢,٩
١٩٧٦	٦٤,٩	١٠٠,٠	١٥,٤	١٩,٧	٥٠,٣	١٤,٦
١٩٧٧	٦٣,٠	١٠٠,٠	١٦,٢	٢١,٣	٤٥,٣	١٧,٢
١٩٧٨	٦٨,٢	١٠٠,٠	١٦,٨	٢٢,٢	٤٤,٨	١٦,٢

* تضم العاملين بأجر من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويتضح من الجدول المذكور ميل العمال العرب نحو القطاعات الانتاجية الرئيسية، وبشكل خاص نحو قطاع الصناعة الذي تضاعفت نسبة العاملين فيه من مجموع قوة العمل من المناطق المحتلة في اسرائيل في الفترة التي يبينها الجدول رقم ٣. وإذ تعكس هذه النسب توزع العاملين بطرق رسمية، فإن المعلومات تفيد أن معظم الذين يعملون بطرق غير شرعية يتمركزون عادة في قطاع الزراعة، حيث يعملون في الغالب بشكل موسمي.

الجدول رقم ٤

توزع العاملين اليهود في اسرائيل

حسب القطاعات الاقتصادية

للسنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٩ بالآلاف[٤٩]

	مجموع	زراعة	صناعة	كهرباء ومياه	بناء	مواصلات	مالية وخدمات	خدمات عامة	خدمات شخصية	غير محدد
١٩٧٤	٩٩٤,٣	٥٧,٤	٢٦٠,٢	٩,٦	٦٥,٣	٧٥,٩	١٠٢,٤	٢٦٩,٣	٦٥,٤	٤,٦
١٩٧٥	١,٠٠٦,٩	٥٤,٠	٢٥٥,٦	١٠,٧	٦٥	٧٢,٣	٧١,٩	٢٨٦,٢	٦٠,٦	٣,٨
١٩٧٦	١,٠١٨,٤	٥٥,٨	٢٥٤,١	١١,٤	٦٢,٦	٧١,٤	٧٤,٤	٢٩٣,٧	٦٢,٧	٤,٤
١٩٧٧	١,٠٤٤,١	٥٣,٧	٢٥٧,٨	١٢,٦	٥٩,٧	٧٣,٢	٨٠,٧	٣٠٦,١	٦٧	٦
١٩٧٨	١,٠٩٢,٩	٥٨,٨	٢٦٢,٥	١٢,٦	٥٦,٥	٧٥,٥	٨٩	٣٢٨,٤	٧١,١	٩,٣
١٩٧٩	١,١١٨,٥	٥٧,٥	٢٧٢,٨	١٠,٩	٥٦,٦	٧٧,٦	٩٣,٢	٣٤١,٥	٦٨,١	٨,٦

وتبلغ نسبة العاملين في القطاعات المنتجة من مجموع العاملين من المناطق المحتلة في اسرائيل ٨٤٪، بينما لم تتجاوز نسبة العاملين اليهود، في هذه القطاعات ٣٨٪ من مجموع القوة العاملة سنة ١٩٧٥. وانخفضت إلى ٣٤,٨٪ سنة ١٩٧٨ كما يبين الجدول رقم ٤. وارتفعت إلى ٣٥,٦٪ سنة ١٩٧٩، بعد أن حدث تحسن بسيط في الاقتصاد الاسرائيلي في تلك السنة*.

الجدول رقم ٥

العاملون العرب من الضفة الغربية وقطاع غزة

حسب القطاع الاقتصادي في اسرائيل (بالآلاف)[٥٠]

	عاملون من الضفة والقطاع			
١٩٧٤	مجموع	زراعة	صناعة	بناء
١٩٧٥	٦٦,٣	٩,٣	١١,٢	٣٦,١
١٩٧٦	٦٤,٩	١٠,٠	١٢,٨	٣٢,٦
١٩٧٧	٦٣,٠	١٠,٣	١٣,٤	٢٨,٥
١٩٧٨	٦٨,٢	١١,٥	١٥,١	٣٠,٦

* تنخفض هذه النسبة عن التي أعطيت سابقاً للعاملين بأجر لأن ٩٧٪ من المستخدمين من المناطق المحتلة في اسرائيل هم عاملون بأجر.

ولدى مقارنة توزع القوة العاملة العربية من المناطق المحتلة، في الجدول رقم٢٦، بتوزع قوة العمل اليهودية، في الجدول رقم ٢٥، يتضح أنه رغم أن نسبة العمال العرب لم تتجاوز ٦٪، سنة ١٩٧٨* من مجموع العاملين في اسرائيل، إلا أنهم يشكلون ١٩٪ من العاملين في قطاع الزراعة، و٥,٧٪ من العاملين في قطاع الصناعة و٥٤٪ من العاملين في قطاع البناء. كما يتبين أن هناك انخفاضا في عدد العاملين اليهود في قطاع الزراعة يعادل ٣,٧ ألف عامل منذ سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٧٧ في مقابل انخفاض يعادل ٢,١ ألف عامل من المناطق المحتلة في القطاع نفسه. هذا، إضافة إلى نقص يعادل ٢,٤ ألف من العمال اليهود في قطاع الصناعة، في الوقت الذي حصلت فيه زيادة في عدد العمال من المناطق المحتلة تعادل ٩٠٠عامل في هذا القطاع. أما قطاع البناء الذي كان أكثر القطاعات تضرراً في اسرائيل، من حيث استخدامه للقوة العاملة، فقد خسر ٥,٦ألف عامل من اليهود مقابل خسارته ٢,٩ألف عامل من المناطق المحتلة. ويوضح الجدول رقم٢٥ ارتفاع نسبة اليهود العاملين في قطاع الخدمات على حساب القطاعات المنتجة، فقد حصلت، في هذا القطاع، زيادة تعادل ٣٦,٨ألف عامل في الفترة ما بين سنتي ١٩٧٠و١٩٧٤؛ الأمر الذي يشير إلى توجه العمال اليهود نحو القطاعات غير المنتجة.

ورغم أن أرقام سنة ١٩٧٨ تشير إلى تحسن في وضع الاقتصاد الاسرائيلي إلا أن قطاعي الزراعة والصناعة لم يستعيدا سوى ٦,٦ألف عامل من اليهود في تلك السنة من مجموع ١١,٧ألف عامل تركوا هذين القطاعين منذ سنة ١٩٧٤. كما أن قطاع البناء خسر أيضا في تلك السنة ٣,٢ألف عامل من اليهود. أما العمال العرب الذين تركوا هذه القطاعات والذين تجاوز عددهم ٤,١ألف عامل، سنة ١٩٧٤، سرعان ما استوعبوا جميعا سنة ١٩٧٨، عدا عن أكثر من ألف عامل آخرين انضموا إلى هذا القطاع.

ويبين الجدول رقم ٢٥ أيضا تزايداً في توجه العمال اليهود نحو قطاع الخدمات، حيث ارتفع العدد سنة ١٩٧٩ بمقدار ٢٢,٣ ألف عامل.

يتضح، مما سبق، أن العمال العرب يتمركزون في قطاعات الانتاج الرئيسية، ويزداد تمركزهم في هذه القطاعات، على حساب العمال اليهود، مما يشير إلى أن القاعدة الانتاجية للمجتمع الاسرائيلي تقوم على أكتاف العمل العربي، وهذا يجعل لأي تغيب لهؤلاء العمال، أكبر الأثر على الاقتصاد الاسرائيلي بأكمله.

الأجور وظروف العمل: أدى تمركز العمال العرب في قطاعات محددة إلى تدني أجورهم، مقارنة بالأجور التي تمنح في القطاعات الأخرى، حيث ينخفض مستوى الأجور، في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء، عنه في قطاع الخدمات. ورغم الحاجة الماسة إلى

---

* لم يتم احتساب قوة العمل العربية من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨، من أجل حصر نسبة العمال العرب من الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بالعمال اليهود، وتقدير أثر العمال العرب على الاقتصاد الاسرائيلي.

القوة العاملة العربية، في هذه القطاعات، إلا أن افتقارها للتنظيم يجعل من تمركزها سبباً إضافياً لتدني أجورها؛ حيث يزداد العرض في هذه الفروع، من الأيدي العاملة العربية على الطلب من قبل السوق الاسرائيلية.

جدول رقم ٦(٥١)

الطلبات المعبأة من خلال مكاتب الاستخدام

	مجموع	فنيين	كتبة	صناعة	بناء	مواصلات	خدمات	عمال غير مهرة
١٩٧٧	٣٢٦٠	١	١	٣٠	٣٧٣	٤	٣٩	٢٨١٢
١٩٧٨	٣٧٢١	١	١	٤٧	٤٧٣	٢	١٦	٣١٨١
١٩٧٩	٣٨٤٢	—	—	٢٤	٢٩٦	٤	٢٩	٣٤٨٩
الطلبات غير المعبأة								
١٩٧٧	٥,٩٨٤	١٤٢	٣٣٤	١٤,٨	٣٤٧	٤٠	٢٤٩	٣٤٦٤
١٩٧٨	٨,٦٥	٢٣٣	٥١٢	٢,١٧٦	٣٨٠	٧٣	٢١٥	٤٥٧٥
١٩٧٩	٧,٧٢٥	٢٢٠	٤٦٥	٢,٠٨٣	٤٤٣	٦٧	٢٦٢	٤١٨٥
الحاجة في اسرائيل								
١٩٧٧	٢٣,١٠٣	٣٦٦	٢,٥٦٧	٢,٥١٥	١,٠٩٦	٣٠٠	٧٩٤	١٥,٤٦٩
١٩٧٨	٢٥,٤٦٦	٤٢٤	٣,٠٦٨	٣,١١٠	١,٠٥٥	٣٢٧	٧٠١	١٦,٧٨١
١٩٧٩	٢٥,٦٥٧	٤٠٠	٢,٩٥٧	٣,١٥٠	٩٢٢	٣٣٧	٨٠٣	١٧,٠٨٨

ويبين الجدول رقم ٦ تزايد الحاجة، في اسرائيل، للأيدي العاملة وبخاصة غير الفنية منها. حيث ارتفع عدد الطلبات غير المعبأة من قبل العمال اليهود رغم ازدياد الطلبات. بينما ارتفع عدد الطلبات المقدمة من قبل العمال العرب. أي أن هناك حاجة إلى ما يقارب ثمانية آلاف عامل في اسرائيل، حوالي نصفهم كعمال غير مهرة، وأكثر من ربعهم في قطاع الصناعة. ورغم وجود أكثر من ١٠٩٠٠ عاطل عن العمل، في اسرائيل، فضلاً عن وجود ٣٤٤٢١ باحث عن عمل حتى شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٨٠(٥٢) فقد ظل هناك نقص في الأيدي العاملة ضمن فروع الانتاج الرئيسية. أي أن هناك عاطلين عن العمل من جهة وفائضاً في الأيدي العاملة من جهة أخرى. والواضح أن اعداد الطلبات المعبأة، من قبل العمال العرب، عبر مكاتب الاستخدام، كما يبينها الجدول رقم ٦، أقل من الأعداد المطلوبة لسد حاجة الاقتصاد الاسرائيلي؛ حيث يتجاوز الطلب ضعفي العرض. وقد تخوف يوفال اليتسور من حدوث هذه الظاهرة فأشار إلى أنه في اللحظة التي يتوقف فيها التوسع الاقتصادي سوف تواجه اسرائيل عاطلين عن العمل، من جهة، ونقصاً في العمال من المناطق من جهة أخرى(٥٣).

ومنذ بداية سنة ١٩٧٩، حيث ازدادت الأزمة الاقتصادية في اسرائيل، توقف كثير من المؤسسات عن العمل؛ مما قلل الحاجة إلى الأيدي العاملة كما يظهر من مقارنة سنتي ١٩٧٩و١٩٨٠.

الجدول رقم ٧

الطلب على العمال[٥٤]

الحاجة

	مجموع	فنيين	كتبة	صناعة	بناء	مواصلات	خدمات	عمال غير مهرة
١٩٨٠ ١	١٩,٥٤٠	١٩٦	١,٣٨٣	٢,٣٧٧	٩٧٧	٢١١	٣٩٢	١٣,٨٠٤
٢	١٦,٣٦٦	٢٠١	١,٢٨٣	٢,١٧٠	٨٣٨	٢٤٠	٦٠٣	١١,٠٣١
٣	١٥,٣٠٥	٢٢٤	١,٣٥٣	١,٩٧٤	٧٠٣	١٨٥	٨٢١	١٠,٠٤٥
٤	١٦,٧٣٩	١٨٨	١,٨١٥	١,٩٩٠	٧٣٠	٢١١	٥٥٦	١١,٢٤٩
٥	١٨,١١٩	٢١٩	٢,١٣٤	٢,٠٣٣	٨٣٤	٢٢٤	٦٤٨	١٢,٢٢٧
٦	١٨٤٨٤	٢٢١	٢,٢٩٧	١,٨٤٨	١,٠٣٢	١٩٩	٦٩١	١٢,٢٥٨
٧	١٦٥٧٤	٢٨٧	٢,٣٦٥	١,٧٣٦	٧١٦	٢٤٢	٧٧٠	١٥,٤٥٨
٨	١٨,٥٠٦	٢٤٥	٢,٤٢٤	١,٨٥٠	٩٣٢	٢٤٠	٨٣٨	١١,٩٧٧
١٩٧٩ ١	٣٠,٥٣٦	٥٣٢	٣,٣٤٨	٤,٠٢٥	١,٢٤٢	٣٢٦	٨٣٨	٢٠,٢٢٥
٢	٢٦,٨٥٥	٤٩٢	٣,٢٠٩	٣,٧٨٠	١,٠٩١	٧٨٧	٨٢٨	١٧,١٦٨
٣	٢٦,٥٧٨	٥١٣	٢,٧٦٤	٤,٠٦٩	٩٧٦	٤٠١	٩٥٦	١٦,٨٩٩
٤	٢١,٥٤٦	٣٩٠	٢,٣٠٢	٣,٤٠٤	٧٥٥	٣٤١	٦٩٧	١٣,٦٥٧
٥	٢٦,٤٦٦	٥٣٠	٢,٨٨٦	٣,٦٢٦	١,٠٦٣	٣٧٤	٧٧٦	١٧,٢١١
٦	٢٦,٠٣٠	٤٠١	٢,٩٢٥	٣,٢٥٣	١,٠٤١	٣٣٦	٨٩٤	١٧,١٨٠
٧	٢٥,٣٩٠	٤٢٩	٣,٥٤٤	٢,٩٢٣	٦٧٩	٣٦١	٧٩٠	١٦,٦٦٤
٨	٢٣,٩٣	٣٥٢	٣,٢٤١	٢,٤٧٧	٧١٤	٣٤١	٨٣١	١٤,٩٧٤

ويبين الجدول رقم٧ أن الطلب على الأيدي العاملة، في اسرائيل، انخفض من ٣٣٩٣٠عاملاً في آب (اغسطس) ١٩٧٩، إلى ١٨٥٠٦ عمال في الشهر نفسه للسنة التالية. والواضح أن هذا الانخفاض شمل القطاعات كافة دون استثناء وبخاصة قطاع، الصناعة والمهن التي لا تتطلب مهارة فنية.

الجدول رقم ٨
العاملون بأجر حسب القطاع الاقتصادي في اسرائيل
للأشهر الستة الأولى، سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠
(تضم الضفة والقطاع) اعتبر سنة ١٩٧٨ سنة اساس[٥٥]

	مجموع منها	زراعة	صناعة	بناء	خدمات عامة
١٩٧٠					
١	١٠٤,٩	١١١,٠	١٠٣,٠	١٠٥,٣	١٠٦,٤
٢	١٠٤,٠	١١٣,٥	١٠٢,١	١٠٢,٥	١٠٤,٩
٣	١٠٤,٨	١١٤,٣	١٠٢,١	١٠٤,٠	١٠٥,٥
٤	١٠٢,٦	١١٠,٤	١٠٠,٦	١٠١,٤	١٠٣,٩
٥	١٠٣,٥	١٠٤,٣	١٠١,٨	١٠١,٤	١٠٤,٥
٦	١٠٤,٦	٩٥,٧	١٠٢,٨	١٠٧,١	١٠٦,٠
١٩٨٠					
١	١٠٣,٥	١٠٧,٤	٩٨,٥	١٠٤,٧	١٠٦,٢
٢	١٠٢,٧	١١٢,١	٩٨,٣	١٠١,٤	١٠٥,٦
٣	١٠٤,١	١١٣,٨	٩٨,٩	١٠٥,٣	١٠٦,٥
٤	١٠١,٥	١٠٧,٧	٩٦,٥	١٠٠,٥	١٠٤,٦
٥	١٠٢,١	١٠٠,٥	٩٧,٣	١٠٤,١	١٠٤,٧

ولدى مقارنة الجدول هذا بالجدول رقم ٨، يتضح أن الانخفاض كان في الطلب على العاملين بأجر؛ حيث حصل انخفاض في عدد هؤلاء منذ أيار (مايو) سنة ١٩٧٩، وحتى الشهر نفسه من العام ١٩٨٠، يعادل ٢,٥ألف عامل. ويبين الجدول أيضاً أن الانخفاض شمل الفروع الاقتصادية كافة، وبخاصة قطاع الصناعة. وقد ترافق انخفاض القوة العاملة اليهودية في القطاعات الرئيسية المنتجة. بزيادة تمركز العمال العرب في هذه القطاعات نظراً لازدياد حاجة الاقتصاد الاسرائيلي للعمال غير المهرة، وقد بينت مكاتب الاستخدام أن حاجة اسرائيل من هذه الفئة قد وصلت إلى ٧١٪ في بداية سنة ١٩٨٠ من مجموع الحاجة إلى الأيدي العاملة بعد أن كانت ٦٦٪ فقط في سنة ١٩٧٩، وذلك على الرغم من الانخفاض في الطلب على الأيدي العاملة الذي تجاوز ١٠آلاف عامل في بداية سنة ١٩٨٠، نتيجة للتباطؤ في الاقتصاد الاسرائيلي.

يتبين مما سبق، أن العمال العرب أمامهم فرصة لفرض شروطهم بغية تحسين ظروف عملهم وزيادة أجورهم، غير أن عدم تنظيمهم يحرمهم من أية امكانية لتحقيق ذلك. بعكس قوة العمل اليهودية التي تتمتع بالحماية النقابية والسياسية. وقوة العمل العربية،

إضافة لافتقارها إلى التنظيم، مجزأة، وتعمل السلطات الاسرائيلية باستمرار على تعميق هذه التجزئة بكافة الوسائل الممكنة، ويظهر هذا، مثلاً، في التفريق في الأجور بين العاملين من الضفة الغربية والعاملين من قطاع غزة كما يبين الجدول. هذا، عدا عن فارق الأجور بين العاملين من هاتين المنطقتين والعاملين العرب من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨.

ونظراً لعدم وجود تمثيل نقابي للعمال العرب يتولى مسؤولية تنظيم العمال والدفاع عن حقوقهم، يظل هؤلاء العمال عرضة لتحكم رب العمل. فعلى سبيل المثال نذكر أنه عندما أضرب عشرون عاملاً في منطقة رام الله احتجاجا على الأجور التي يدفعها رب العمل الاسرائيلي، فصلوا من العمل(٥٦). كما فصلت شركة مركار اكلال الاسرائيلية عدداً كبيراً من العمال العرب دون تعويض لأنهم رفضوا العمل لساعات إضافية(٥٧). وقد امتنع هؤلاء عن العمل لأن يوم العمل لهم يتجاوز ١٢ساعة يوميا إذا ما حسب الوقت الذي يصرف في الطريق إلى العمل(٥٨). وفي حالات كهذه، لا يستطيع العمال العرب الاحتجاج على المعاملة التعسفية أو حتى المطالبة بأية تعويضات في حال فصلهم عن العمل، حيث يتمكن رب العمل من التخلص من أية التزامات تجاه العمال العرب كالتي يفرضها الهستدروت نحو العمال اليهود. كما أن إمكانية الفصل، القائمة باستمرار، تضيف ضغطاً آخر على العمال العرب من أجل إثبات مدى التزامهم بالعمل؛ مما يضطرهم، في كثير من الأحيان، للموافقة على العمل لساعات إضافية، وعدم التغيب في أقسى الظروف. ويصل استغلال العمال إلى ذروته في الأقسام التي ترتفع فيها نسبة العمال العرب، حيث يستطيع رب العمل زيادة الانتاج بأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي يصعب تحقيقه مع العمال اليهود. فعلى سبيل المثال نذكر أنه في مصنع للنسيج، حيث يشكل العرب ٨٠٪ من مجموع العاملين في قسمي الغزل والنسيج ازدادت ساعات العمل له كما تضاعف الانتاج(٥٩). وليس غريباً أن يفضل رب العمل تشغيل العامل العربي على العامل اليهودي وبخاصة في المهن التي لا تتطلب مهارة فنية لما يحققه هذا من فائض في القيمة. كما كان الحال في مصنع سيفي ديمونه حين تم فصل ٣٤٥عاملاً يهوديا من قسمي الغزل والنسيج، ولم يرضخ رب العمل للضغوط التي استخدمت من أجل استبدال العمال العرب بالعمال المفصولين. فالعمال العرب يعملون ضمن الظروف التي يفرضها رب العمل، وبأجور أقل دون تعويضات، ويمكن تسريحهم بسهولة دون إثارة مشاكل. أما العمال اليهود، «المدللين» من قبل الدولة، فإنهم يستعملون الاضراب وسيلة ضغط لتحقيق مطالبهم، بمباركة الهستدروت ودعمه، في كثير من الأحيان؛ وقد خسر الاقتصاد الاسرائيلي أكثر من ٥٣٥يوم عمل في ١١٨اضرابا كاملاً وقعت في اسرائيل، سنة ١٩٧٩. أي أن عدد الاضرابات، في هذه السنة، قد ازداد بارتفاع قدره ٣٩٪ عن السنة التي سبقت؛ حيث حصل ٨٥اضرابا كاملاً(٦٠). عدا عن الاضرابات الجزئية، حيث شارك نحو ١٥٠ألف عامل في ٩٨اضرابا جزئيا، سنة ١٩٧٩، مقابل ٥٥اضرابا جزئيا شارك فيها ٣٤ألف عامل في السنة التي سبقت. ومن الجدير بالذكر، أن ٥٢٪ من الاضرابات الكاملة كانت في القطاع العام و٢٩٪ منها كانت في القطاع الخاص، و١١٪ منها كانت في القطاع الهستدروتي(٦١). ومن الجدير بالذكر، أن أجور العمال اليهود، في القطاع العام، ترتفع

عنها في القطاع الخاص، حيث تستخدم في الغالب، عمالا يهودا، ومن أجل ذلك فإن نسبة الاضرابات، في القطاع العام، مرتفعة عنها في القطاع الخاص الذي يتوجه نحو مزيد من استخدام الأيدي العاملة العربية المحرومة من أي تنظيم، ومن أية حماية سياسية، والتي لا تملك حق الاضراب والعاجزة عن فرض شروطها.

كما أدى تمركز العمال العرب في القطاع الخاص، إلى تدني أجورهم؛ حيث أن معظم المؤسسات، في هذا القطاع، يقل فيها عدد العمال كما تنخفض فيها الأجور بعكس القطاع العام والهستدروتي الذي يستخدم يهوداً في الغالب. ومن الجدير بالذكر، أن ٥٠٪ من قوة العمل اليهودية، في الصناعة الاسرائيلية، تعمل في هذه المؤسسات، مثل مؤسسات الصناعة الكيمياوية ومؤسسات البحر الميت والصناعة الجوية ومؤسسة كور[٦٢] ، أما المؤسسات الخاصة الكبيرة فتكون عادة مرتبطة بالصناعة الحربية مثل تاديران وغيرها من المؤسسات الالكترونية [٦٣] .

الجدول رقم ٩
الأجور في اسرائيل حسب حجم المؤسسة
للعام ١٩٧٦ [٦٤] باللیرة الاسرائيلية

عدد المستخدمين	الأجر الشهري
١٠٠ وأكثر	٣٣٠٠
٥٠ – ٩٩	٢٦٠٠
٢٠ – ٤٩	٢٥٠٠
٥ – ١٩	٢٢٠٠
١ – ٤	١٨٠٠

ويبين الجدول رقم ٩ العلاقة القائمة بين حجم المؤسسة والأجر الشهري؛ حيث يقل الأجر الشهري كلما صغرت المؤسسة. وبما أن العمال العرب لا تتوفر لهم فرص العمل إلا في المؤسسات الصغيرة، والتي تستخدم أقل من عشرين عاملاً، فإن أجورهم تنخفض عن أجور العمال اليهود الذين يتمركزون في المؤسسات الكبيرة.

ويفضل أرباب المؤسسات الصغيرة، في القطاع الخاص، استخدام العمال العرب لأن غالبية هؤلاء تعمل على أساس المياومة، مما يمكنهم من التحايل على ضريبة الدخل والحسومات الأخرى التي يفرضها القانون الاسرائيلي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتم تحقيق أقصى الأرباح باستخدام العمال العرب على هذا الأساس.

الجدول رقم ١٠
معدل أيام العمل للعاملين بأجر من الضفة الغربية وقطاع غزة
في اسرائيل (٦٥)

	الضفة الغربية	قطاع غزة
١٩٧٥	٢٢,١	٢٠,٣
١٩٧٦	٢٢,٥	٢٠,٦
١٩٧٧	٢٢,٨	٢١,١
١٩٧٨	٢٢,٩	٢١,٣

ويبين الجدول رقم ١٠ أن العامل العربي يتقاضى ما مجموعه ٢٠ - ٢٣ يوما بدلاً من الأجر الشهري، رغم أن أيام عمله تزيد، بثلاثة أيام، في الشهر، عن العامل اليهودي الذي يتقاضى، رغم ذلك، أجراً يفوق ما يدفع للعامل العربي.

الجدول رقم ١١
الأجر الشهري للعامل اليهودي والعامل العربي من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل
للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٨ بالليرات الاسرائيلية

	للعامل العربي (٦٦)	للعامل اليهودي (٦٧)
١٩٧٥	٨٨٩	٢,١٤٤
١٩٧٦	١,١٣٠	٢,٨٤٩
١٩٧٧	١,٥٤٣	٤,٢٣٠
١٩٧٨	٢,٤١٢	٦,٥١٢

ويزداد الفرق سنويا بين أجور العمال العرب والعمال اليهود، كما يبين الجدول رقم ١١، فبعد أن كان أجر العامل العربي يساوي ٤١,٥٪ من أجر العامل اليهودي، سنة ١٩٧٥، انخفض إلى ٣٧٪ سنة ١٩٧٨. وهذا يبين مدى الربح الذي يحققه رب العمل لدى استخدامه للعمال العرب على أساس المياومة يضاف إلى كل هذا أن العمل على هذا الأساس يحرم العامل من أية تعويضات ممكنة رغم ما يقتطع من أجور العمال مقابل ضريبة الدخل، وضريبة الضمان الاجتماعي التي تعادل ٣٠٪ من الراتب الشهري، ورسوم التأمين التي تعادل ٤,٤٪ منه. كما يقتطع من أجر العامل نفقات النقليات التي

تصل في بعض الأحيان إلى ٢٨٪ من الأجر (٦٨) .ويدفع العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة، سنويا من الضرائب أكثر من ضعفي ما يصرف عليهم. فعلى سبيل المثال نذكر أنه دفع مبلغ ١٧١مليون ليرة اسرائيلية كضريبة دخل، خلال سنة ١٩٧٨، رغم أن ما صرف على العمال العرب بالمقابل لم يتجاوز، في تلك السنة، ٨٠,٩ مليون ليرة موزعة كما يلي (٦٩)

- ٢,٤ مليون ليرة اسرائيلية بدل اجازات مرضية.
- ٢٥ مليون ليرة ليرة اسرائيلية بدل اجازات سنوية.
- ٢٩ مليون ليرة اسرائيلية بدل خدمات طبية.
- ٢٤,٥ مليون ليرة اسرائيلية بدل أعياد وملابس وغيرها.

إضافة إلى ضريبة الدخل المفروضة على العمال العرب فقد جبت الدولة مباشرة من أرباب العمل الذين يستخدمون عمالاً من الضفة الغربية وقطاع غزة مبلغ ٢٥٠٠مليون ليرة اسرائيلية والتي من المفروض أن تنفق على تحسين أوضاع العمال المعيشية.

وقد أشار جدعون كيسلر في اطروحته «ديناميكية جالية الأقليات» المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه من الجامعة العبرية في سنة ١٩٧٢، إلى أن متعهدي الأعمال الزراعية يقتطعون ٥٠٪ من أجر العامل دون أن يتلقى هذا الأخير أي مقابل (٧٠) . كما أشارت تمار جوغنسكي إلى مدى الاستفادة التي تجنيها مؤسسة التأمين الوطني، في اسرائيل، من العمال العرب؛ حيث تقوم هذه المؤسسات، في كثير من الأحيان، باقراض الحكومة (٧١) .

الجدول رقم ١٢

معدل الأجر اليومي للعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة (٧٢)

في اسرائيل للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٨

	الضفة الغربية	قطاع غزة
١٩٧٠	١١,٨	١١,٧
١٩٧١	١٣,٥	١٢,٩
١٩٧٢	١٧,٠	١٧,٦
١٩٧٤	٢٨,٧	٣٠,٤
١٩٧٥	٤٤,٦	٤١,٩
١٩٧٦	٥٣,٥	٥٣,٥
١٩٧٧	٧٢,٠	٦٩,٨
١٩٧٨	١١٢,١	١٠٩,٢

ويبين الجدول رقم ١٢ أن هناك زيادة مستمرة في أجور العاملين من الضفة الغربية

وقطاع غزة ولكن إذا ما أخذ الانخفاض المستمر في قيمة الليرة الاسرائيلية بعين الاعتبار، تكون الأجور حقيقة في انخفاض. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الأجور إلى تسعة أضعاف ما كانت عليه تقريباً، انخفضت القيمة الشرائية لليرة الاسرائيلية بالنسبة نفسها. وفي الوقت الذي لا يجد العامل العربي فيه مؤسسة واحدة تدافع عن حقوقه، يتمتع العامل الاسرائيلي بمساندة الهستدروت في تدعيم مطالبه بزيادة الأجور، وتحسين ظروف العمل، ودفع علاوات غلاء المعيشة. كما يتلقى العامل الاسرائيلي، من الحكومة، مساعدة مالية تفوق الأجر الصافي للعامل العربي، مقابل انجازه الخدمة العسكرية التي تكون عادة لغير العرب.

مرونة العمل العربي: تنبع مرونة العمل العربي وقدرته على التكيف، حسب متطلبات السوق الاسرائيلية، من الخاصّتين السالفتي الذكر وهما:

- تمركز العمال العرب في القطاعات والمهن التي لا تتطلب مهارة أكاديمية أو فنية محددة، وهذا يسهل الانتقال من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى اخرى.

- طبيعة ظروف عمل العمال العرب في اسرائيل؛ إذ تعمل غالبيتهم على أساس المياومة؛ وهم يفضلون الأجر الآني المرتفع على الأجر الثابت والشهري الذي تحسم منه رسوم التأمين والشيخوخة والتقاعد التي، كما هو معلوم، لا يستفاد من الضمانات التي تحسم هذه الرسوم من أجل توفيرها.

ويفضل أرباب العمل، في القطاع الخاص، استخدام العمال على أساس المياومة، إذ إن هذا الاستخدام يوفر فرصة للتخلص من دفع الضرائب المستحقة؛ وذلك من خلال التلاعب بتسجيل العدد الحقيقي للعمال، الأمر الذي يمكن تحقيقه عن طريق تشغيل العمال العرب. أما العمال اليهود، فهم يفضلون العمل الثابت والشهري.

ويفضل أرباب القطاع الخاص تشغيل العمال العرب لسبب آخر يتعلّق بسهولة تسريحهم الذي يتم دون إثارة مشاكل، بعكس فصل العمال اليهود الذين ينالون تعويضات يلزم الهستدروت أرباب العمل بتقديمها لهؤلاء العمال.

وهناك سبب آخر هام لمرونة العمل العربي وهو أن العمال العرب، من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل، يعملون جميعاً خارج مناطقهم السكنية، منهم مضطرون لدفع تكلفة التنقل فضلاً عن هدر الوقت، ذهاباً وإياباً، للوصول إلى عملهم، مما يجعل مجالات العمل جميعها متماثلة، من حيث بعدها عن مكان السكن. وتمنع السلطات الاسرائيلية العمال العرب من المبيت في اماكن عملهم خوفاً من أن تغدو هذه الاقامة دائمة.

الجدول رقم ١٣
العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة
في اسرائيل حسب مرات العودة إلى البيت [٧٣]
(لعام ١٩٧٨)

	العاملون في اسرائيل				
	المجموع	١ - ٢	٢ - ٤	٤ - ٦	٦ فما فوق
بالآلاف	٥٩,٥	٩,٣	١٧,٦	١٥,٤	١٦,٥
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
يوميا	٧٩,٤	٧٧,٣	٧٦,٢	٨٠,٢	٨٢,١
أسبوعيا	١٤,٣	١٥,٩	١٦,٠	١٣,٤	١٣,٧
غير محدد	٦,٣	٦,٨	٧,٨	٦,٤	٤,٢

ويبين الجدول رقم ١٣ أن حوالي ٨٠٪ من مجموع العمال العرب يعودون يوميا إلى بيوتهم. كما يتبين أن الذين يضطرون للمبيت في أماكن عملهم تقل نسبتهم كلما طالت مدة عملهم في اسرائيل. والواضح أن العمال العرب الذين تسمح لهم السلطات الاسرائيلية بالمبيت في أماكن العمل، لا يتجاوز ٨٥٠٨ عمال، إلاّ أن الذين يبقون، بطرق غير رسمية، في أماكن عملهم، هم أكثر من ذلك بكثير؛ وهؤلاء معرضون للطرد والاعتقال من قبل الشرطة الاسرائيلية في أية لحظة.

الجدول رقم ١٤
توزع العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل
حسب سنوات العمل، والاقدمية عند رب العمل الأخير [٧٤]

		العاملون في اسرائيل				
		المجموع	١ - ٢	٢ - ٤	٤ - ٦	٦ فما فوق
المجموع	بالآلاف	٥٩,٥	٩,٣	١٧,٦	١٥,٤	١٦,٥
	٪	١٠٠٠,٠	٪١٠٠٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
الاقدمية	سنة	٤١,٤	٧٨,٢	٤٣,٨	٣٢,٤	٢٦,٢
عند	١ - ٢	١٦,٩	٢١,٨	٢١,٠	١٣,١	١٣,٣
رب العمل	٢ - ٣	١٤,١	—	٢١,٠	١٧,٠	١٢,١
الأخير	٣ فاكثر	٢٧,٦	—	١٤,٢	٣٧,٥	٤٨,٤

ويبين الجدول رقم ١٤ مدى حركية العمل العربي؛ إذ لم يزد ما مكثه ٤٠٪ من العاملين عن سنة واحدة عند رب العمل الأخير. كما أن أكثر من ٧٢٪ من مجموع العمال لم يستمر في العمل لاكثر من ٣ سنوات رغم ان أكثر من ٨٣٪ من مجموع العاملين العرب في اسرائيل، قد مضى على عملهم أكثر من سنتين (٤٩,٥ ألف عامل). ومن بين الذين عملوا في اسرائيل لمدة تقل عن سنتين، استمر ٧٨,٢٪ منهم لمدة سنة واحدة فقط عند رب العمل الأخير. أما الذين مضى على عملهم، في اسرائيل، ما بين سنتين وأربع سنوات، فإن ٤٣,٨٪ منهم عملوا لمدة سنة واحدة عند رب العمل الأخير. أما الذين عملوا لمدة تزيد عن ثلاث سنوات، فلا يتجاوز عددهم ٢٤٠٠ عامل، والملفت للنظر أن ٣٧,٥٪ من العاملين لفترة ٤ – ٦ سنوات، في اسرائيل، قد عملوا لمدة تزيد عن ثلاث سنوات عند رب العمل الأخير، أي ما يعادل ٥٧٧٥ عاملاً. وهذا يزيد بمقدار ٧٨٦ عاملاً عن الذين لم يستمروا سوى سنة واحدة. كما أن هناك ٧٩٨٦ عاملاً من الذين عملوا لمدة تزيد عن ست سنوات في اسرائيل قد استمروا لأكثر من ثلاث سنوات عند رب العمل الأخير. كما يبين الجدول رقم ١٤: مما يشير إلى توجه العمال نحو الثبات بعد مضي فترة من الزمن. وهذا، في الغالب، عائد إلى إمكانية العثور على عمل مناسب الأجر بعد التنقل المتواصل من عمل إلى آخر. أو لارتفاع سن العمال بعد مضي فترة من الزمن؛ حيث يبدأ العمال بالتفكير بالاستقرار. ويبلغ عدد العمال الذين عملوا لمدة تزيد عن ثلاث سنوات عند رب العمل الأخير، ١٦٤٢٢ عاملاً، منهم ٧٩٨٧ عاملاً عمل لمدة تزيد عن ست سنوات في اسرائيل. وفي حين عمل ٤٣٢٣ عاملاً للفترة نفسها في اسرائيل لم يمكثوا لأكثر من سنة واحدة عند رب العمل الأخير. ويتضح أنه من مجموع العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة تزيد عن ٦ سنوات، هناك ١٣,٤٪ منهم عملوا لمدة تزيد عن ثلاث سنوات عند رب العمل الأخير. وإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن العمال المسجلين،

الجدول رقم ١٥

توزع العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل حسب سنوات العمل في اسرائيل والجنس والعمر [٧٥]

		العاملون في اسرائيل				
		المجموع	١ – ٢	٢ – ٤	٤ – ٦	٦ فما فوق
المجموع	بالآلاف	٥٩,٥	٩,٣	١٧,٦	١٥,٤	١٦,٥
	٪	١٠٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,
الجنس	ذكور	٩٧,٠	٩٧,٠	٩٥,٩	٩٧,٠	٩٨,٨
	إناث	٢,٩	٣,٠	٤,١	٣,٠	١,٢
العمر	١٤ – ٢٤	٤٣,٩	٧٤,١	٦٠,٤	٣٧,٥	١٤,١
	٢٥ – ٣٤	٢٢,٧	١١,٩	١٧,٤	٢٦,١	٣١,٦
	٣٥ – ٥٤	٢٨,٠	١٠,٦	١٨,٦	٣٠,٩	٤٥,٦
	٥٥ +	٥,٤	٣,٤	٣,٦	٥,٥	٨,٧

لدى مكاتب الاستخدام التي تعتمدها هذه الدراسة، هم أكثر ثباتا واستقرارا في العمل من العاملين بطرق غير رسمية، وعلى أساس للمياومة، يتضح مدى تنقل العمال العرب ومرونة حركتهم.

ونظراً لأن غالبية العمال العرب في اسرائيل هم من الذكور الذين يشكلون ٩٧٪، كما يبين الجدول رقم ١٥، من مجموع العاملين من الضفة الغربيـة وقطاع غـزة في اسرائيل، فإن تنقلهم، من مكان إلى آخر، غير مقيد، كما هو الحال في عمل المرأة. ولذلك يتركز عمل المرأة، في المصانع، أو في الزراعة في مواسم القطاف. كما تفضل العاملات العمل في المستوطنات القائمة في المناطق المحتلة على التوجه للعمل في اسرائيل. ويغلب على عمل المرأة، في المناطق المحتلة، العمل، حتى ولو كان ذلك بأجور أقل، بالقطعة. وهن في منازلهن دون الاضطرار، أصلاً، للانتقال إلى أماكن عمل بعيدة عن أماكن السكن خاصة في النسيج والخياطة والتطريز.

ويبين الجدول رقم ١٥ أن نسبة الاناث ترتفع للعاملات في اسرائيل لمدة ٢ – ٤ سنوات (٧٢١ عاملة) تبدأ بعدها بالانخفاض؛ وذلك لأن معظم الفتيات اللواتي يتزوجن يتوقفن عن العمل. وهذا واضح من إنخفاض نسبة العاملات لفترة تزيد عن ست سنوات حيث لا يتجاوز العدد ١٦٥ عاملة فقط.

وترتفع نسبة العاملين من فئة العمر ١٤ – ٢٤ سنة، حيث يشكل هؤلاء ٤٣,٩٪ من مجموع العاملين، أي ٢٦١٢٠ عاملاً؛ وهؤلاء أكثر قدرة على بيع قوة عملهم، ويعملون، عادة، على أساس المياومة، وهم أكثر قدرة على تلبية تقلبات السوق. ولذلك فإن نسبة العاملين منهم في اسرائيل لمدة تقل عن سنتين ترتفع عنها في الفئات الأخرى، بينما ترتفع نسبة العاملين لمدة تزيد عن ست سنوات فما فوق لفئة العمر ٣٥ – ٥٤؛ حيث تفضل هذه الفئة الاستقرار في العمل على التنقل من مكان إلى آخر. وفي الوقت الذي تنخفض فيه نسب العاملين من فئة العمر ١٤ – ٢٤ سنة كلما طالت فترة العمل في اسرائيل، ترتفع، بالمقابل، نسبة الفئات الأخرى، كما يبين الجدول رقم ١٥.

الجدول ١٦

توزع العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل
حسب سنوات العمل والوضع العائلي [٧٦]

		العاملون في اسرائيل				
		المجموع	١ – ٢	٢ – ٤	٤ – ٦	٦ فما فوق
المجموع	بالآلاف	٥٩,٥	٩,٣	١٧,٦	١٥,٤	١٦,٥
	٪	١٠٠	١٠٠,	١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠,
الحالة الاجتماعية	متزوج	٦٨,٥	٣٠,٨	٥٥,٩	٧٩,٠	٩٣,٣
	أعزب	٣٠,٣	٦٨,٣	٤٣,٢	١٩,٣	٥,٥
	غيره	١,٢	٠,٩	٠,٩	١,٧	١,٢

ويبين الجدول رقم ١٦ أن ثلثي العاملين في اسرئيل هم من المتزوجين، إلاّ أن ثلثي العاملين لمدة تقل عن سنتين هم من غير المتزوجين. وتبدأ نسبة المتزوجين بالارتفاع كلما طالت مدة العمل في اسرائيل بعكس نسبة غير المتزوجين. وذلك عائد إلى توجه المتزوجين، من العمال، نحو العمل الثابت، كما يفضل المتزوجون، بسبب ارتباطاتهم بأسرهم، العمل في اسرائيل على الهجرة نهائيا من المناطق المحتلة.

وقد أدت مرونة حركة العمال العرب، وانتقالهم السريع من عمل إلى آخـر، إلى صعوبة تنظيمهم إضافة إلى أنه لم تجـر محاولات جدية من أجل تأطيرهم، حتى سنة ١٩٧٩، في النقابات المهنية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. مما جعلهم، باستمرار، خاضعين لما تمليه عليهم شروط العمل. ولم تستثمر إطلاقا أهمية العمل العربي للاقتصاد الاسرائيلي والمـرات القليلة التي لم يتوجه فيها العمال العرب للعمل في اسرائيل والتي كانت بدوافع وطنية. أدت إلى شل فروع اقتصادية بكاملها.

خاتمة

يتبين مما سبق أن اقتصاد المناطق المحتلة قد تكيف بما يتناسب وحاجة السوق الاسرائيلية، بما في ذلك القوة العاملة؛ حيث تم استيعاب الضروري منها لسد النقص في الأيدي العاملة الاسرائيلية، أما الفائض عن الحاجة، فقد أكره على الهجرة للبحث عن عمل.

وبتفريغ المناطق المحتلة من أهم ثرواتها؛ وهي الفئات الشابة التي هي في سن العمل تكون اسرائيل قد حققت السيطرة على المناطق المحتلة وتمكنت من إخضاعها من خلال حرمانها من أية إمكانية للتنظيم. كما أن السعي المتواصل للبحث عن فرص عمل مناسبة خارج إقتصاد المناطق المحتلة نفسها، أدى إلى عدم ثبات واستقرار في القوة العاملة، في هذه المناطق، وزاد من إمكانية إعتمادها على الأطفال والنسـاء؛ مما يعيق إمكانية تشكيل طبقة عاملة فلسطينية. والواضح إن تحقيق ذلك مرهون بتطوير اقتصاد المناطق المحتلة نفسها، وقدرته على الحفاظ على القوة العاملةُ التي يستخدمها، واستيعاب القوة المستجدة على سوق العمل. ومن هنا، تأتي أهمية تدعيم قطاعيّ الزراعة والصناعة في المناطق المحتلة. وإقامة المشاريع والمنشآت بخاصة التي تعتمد على العمل اليدوي المكثف بحيث يمكن إستخدام أكبر عدد من القوة العاملة. مما يمكن أن يقلل من الأعداد المتدفقة للعمل في سوق العمل الاسرائيلي أو المهاجرة للبحث عن عمل مناسب.

ورغم ارتفاع الأجور في كل من اسرائيل ودول الخليج والأردن مقارنة بالأجور في المناطق المحتلة، إلاّ أنه إذا ما توفرت فرص عمل ثابتة ودائمة، للعاملين من هذه المناطق، فـهم يفضلون البقاء، حتى ولو بأجور أقل خصوصا، وإن معظم العاملين العـرب في اسرائيل يعملون على أساس المياومة وبشكل موسمي. فضلاً عن الوقت الذي يصرف في التنقل، إضافة إلى نفقات السفر.

وبدلاً من توجيه اللوم لهؤلاء العمال يجب العمل على توفير فرص صمودهم، وعلى تنظيمهم في نقابات؛ بحيث يمكن تحويل الطاقة البشرية المستغلة من قبل العدو إلى سلاح فعّال يمكن استثماره في إضعاف القاعدة الانتاجية للاقتصاد الاسرائيلي.

---

(١) جميل هلال، **الضفة الغربية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي، ١٩٤٨ — ١٩٧٤**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤.

(٢) شاؤول افرون، **معاريف**، ١٤/٧/١٩٧١.

(٣) هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤٣.

(٤) Sheila Ryan, «Israel Economic Policy in the Occupied Areas», *MERIP Reports*, No 24, January 1974, p 13

(٥) **هارتس**، ١٤/٣/١٩٧١، ص١٨.

(٦) افراهم كوشينر، **دافار**، ١٥/٨/١٩٧٢، ص١٠.

(٧) شارون افرون، **معاريف**، ١٤/٧/١٩٧١.

(٨) من مقابلة لمراسل دافار دان باتير مع وزيري العمل والزراعة، **دافار**، ٢٢/٩/١٩٧٩، ص٢.

(٩) دان باتير، **المصدر نفسه**، ٢٢/٩/١٩٧٢، ص٢

(١٠) تيدي فرويس، **المصدر نفسه**، ٢٩/٩/١٩٧٢، ص١١.

(١١) هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٥، عن هارتس ٢٣/٥/١٩٧٢.

(١٢) شلمو افنيري، **دافار**، ٢٩/١/١٩٧٣.

(١٣) من مقابلة اجراها يشعياهو افيعام في **معاريف**، ١٦/١١/١٩٧٢، ص٢١.

(١٤) **هارتس**، ١٣/٥/١٩٧٣، ص١٤.

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) يشعياهو افيعام، **معاريف**، ١٦/١١/١٩٧٢، ص٢١.

(١٧) سميح غنادري، «اسرائيل سوق نخاسة للأطفال العرب»، **الغد** (حيفا)، العدد السابع، ايلول ١٩٧٨، ص ٢٦.

(١٨) دان بتكين، **دافار** ٢١/٧/١٩٧٢، ص١٢.

(١٩) من مقابلة اجراها اهارون شتينر مع وزير العمل يوسف الموجي، **جروزاليم بوست**، ١٩/١٠/١٩٧٢.

(٢٠) عمانوئيل فراجون، **دور العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الاسرائيلي، تقرير خاص**، بيروت، مركز التخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٥/٨/١٩٧٩، مترجم عن **نشرة أنباء الداخل** (باريس)، العدد ١١، نيسان (ابريل)، ١٩٧٩ ص٢٤.

(٢١) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، (م.د.ف.) بيروت، ١٩٧٧، عدد٢٣، ٢٤، نقلاً عن **معاريف**، ٣/٩/٧٧.

(٢٢) يوفال الينسور **معاريف**، ١٢/٥/١٩٧٢.

(٢٣) غنادري، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٦.

(٢٤) **الطليعة** ٢٢/١٥/١٩٨٠.

(٢٥) **هارتس**، ١٩/١٢/١٩٧٢، ص٤.

(٢٦) **دافار**، ١٩/٧/١٩٧١.

(٢٧) كوشنير، **المصدر نفسه**، ١٥/٨/١٩٧٢، ص١.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص٣.

(٣٠) **هارتس** ٢٣/٨/١٩٧٤، ص١.

(٣١) يهودا ليطاني، **هارتس**، ١١/٣/١٩٧٣.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) **الدرب**، عدد٤، آب (اغسطس) ١٩٧١. عن **دافار** ٦/١١/١٩٧٠.

(٣٤) نزيه قورة، «ملاحظات حول العمل العربي في الزراعة الاسرائيلية» **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٨، ايار (مايو) ١٩٧٨.

(٣٥) **المصدر نفسه**.

(٣٦) **المصدر نفسه**.

(٣٧) **المنار الاسبوعية** (لندن)، ٤/٣/١٩٧٨.

(٣٨) عن تقرير لبنك اسرائيل سنة ١٩٧٦، فراجون، **مصدر سبق ذكره** ص٢٢.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص٢١.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص٥٧.

(٤١) يوسف تسوريال، **معاريف**، ٢١/١١/١٩٧٣.

(٤٢) *Statistical Abstract of Isreal 1979 (SAI)*, No. 29, Jerusalem; Central Bureau of Statistics, Tab. XXVII p. 240.

(٤٣) داني روبنشتاين، **دافار**، ١٥/٢/١٩٧٣، ص٧

(٤٤) **الاتحاد، صحيفة الحزب الشيوعي الاسرائيلي**، ٢٣/٥/١٩٨٠.

(٤٥) *Sal 1979*, Tab. XXVII/22, p. 740

(٤٦) **فراجون، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.**

(٤٧) *Monthly Bulletin of Statistics, Jerusalem;* Israel Central Bureau of Statistics, *Jerusalem:* Israel Central Bureau of Statistics, Vol. XXXI, No. 7, July 1980, Tab. K/5, p. 53.

(٤٨) *SAI 1978,* Tab. XXVII/25, pp. 792, 744

(٤٩) *SAI 1979,* Tab XXVI/22, p. 740

(٥٠) *Monthly Bulletin of Statistics, Supplement,* Vol. XXXI, No. 5, May 1980, Tab 2, p. 84.

(٥١) *Administered Territories Statistics Quarterly,* Jerusalem; Isreal Centeral Bureau of Statistics, 1979, Vol. IX, No. 2, Tab. 16, P. 140.

(٥٢) Monthly Bulletin..., *op. cit.*, No. 10, October 19801, Tab. K/15, p. 60.

(٥٣) يوفال اليتسور، **معاريف**، ١٢/٥/١٩٧٢، ص١٥.

(٥٤) Monthly Bulletin..., *op. cit.*, No. 10, Tab. K/18, p. 63.

(٥٥) *Ibid*, Tab. K/19, p. 63.

(٥٦) *Ibid.*, Tab. K/5, p. 5.

(٥٧) عادل سمارة، **اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع**، دراسة غير منشورة، ص١٤١.

(٥٨) **المصدر نفسه**، ص١٥٩.

(٥٩) **المصدر نفسه، الطليعة** ٣١/١/١٩٨٠

(٦٠) **الدرب**، عدد ٤/آب ١٩٧١، ص٣٦.

(٦١) **نشرة** م.د.ف.، العدد ١٠، ٣٠/٥/١٩٨٠.

(٦٢) **المصدر نفسه.**

(٦٣) فراجون، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٤.

(٦٤) **المصدر نفسه.**

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص٧٥.

(٦٦) Administered Territories..., *op. cit.*

(٦٧) مستخرج من الجدولين ٣١ و٣٣.

(٦٨) Monthly Bulletin..., *op. cit*, No. 6, June 1980, Tab. 5, p. 52.

(٦٩) فراجون، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٦.

(٧٠) **الطليعة**، ٢٧أيلول، ١٩٧٩.

(٧١) فراجون، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٧.

(٧٢) **الطليعة**، ٢٦/٤/١٩٧٩.

(٧٣) *SAI 1979*, Tab. XXVII/25, p. 744.

(٧٤) Administered Territories..., *op. cit.*, 1978. No 2, Tab. 2, p 105.

(٧٥) *Ibid.*

(٧٦) *Ibid.*

(٧٧) *Ibid.*

نشأة الحركة العمالية العربية في فلسطين ودوافعها الموضوعية والذاتية

حيدر رشيد

إرهاصات الولادة التاريخية

حمل الاحتلال البريطاني لفلسطين مجموعة من التغيرات الهامة التي أحدثها على أرضية الواقع الفلسطيني، وبشكل خاص، على واقعه الاقتصادي. ومن هذا الموقع، مثّل الاحتلال بداية مرحلة جديدة في تاريخ شعب تلك المنطقة، وقد اتخذت هذه المرحلة إتجاهين. ففي الاتجاه الأول، دفع الاحتلال إلى الامام تطور القوى المنتجة في المجتمع الفلسطيني، بقطاعيه العربي واليهودي، وساهم بذلك في تغيير نمط العلاقات الاجتماعية، وفي إحلال علاقات وأذواق وأنماط معيشة جديدة ظهرت مع التغيرات المختلفة التي حدثت في المجتمع. هذا إضافة إلى مجموعة التطورات الاقتصادية والديمغرافية التي سنتناولها بالتفصيل في سياق هذا الفصل. وفي الاتجاه الثاني، سجل الاحتلال بداية النشاط المبرمج والمخطط لتحويل فلسطين إلى قاعدة استعمارية عن طريق حقنها بآلاف المهاجرين اليهود، وذلك في الوقت نفسه الذى استمر فيه العمل على تحويل هؤلاء المهاجرين بطرق مختلفة إلى مجموعة بشرية متجانسة، ليمكن بعد ذلك خلق مجتمع يهودي متكامل داخل المجتمع الفلسطيني، كخطوة على طريق تحويل فلسطين بكاملها إلى دولة يهودية.

إلا أن ذلك يجب ألّا يحجب عن أعيننا حقيقة هامة تتعلق بالاحتلال البريطاني لفلسطين؛ وهي أن هذا الاحتلال، وان كان بداية لمرحلة جديدة، فقد مثّل، أيضاً، في الوقت نفسه نهاية لمرحلة سابقة بلغت فيها التفاعلات المختلفة حداً بدأ بإفراز أوضاع جديدة على صعيد العمل السياسي والعمالي والوطني، وعلى كافة الأصعدة الأخرى. وقد تمثلت هذه التغيرات، بشكل خاص، بالأمور التالية: التمايز الذي حدث داخل المنظمات العمالية اليهودية، بين العمل السياسي الذي خلق منظمات سياسية صهيونية وبين العمل النقابي الذي خلق المنظمة النقابية الصهيونية (الهستدروت)؛ وتشكل القوى السياسيّة الثورية اليهودية وانفصالها عن المنظمات الصهيونية وتشكيلها لمنظماتها المستقلة؛ وظهور، أو بروز، الأشكال الأولية لمقدمات توجه العمال العرب نحو العمل النقابي والمساهمة فيه،

وسنرى كيف لعبت بعض هذه التغيرات دوراً هاماً؛ وذلك كعوامل ساعدت على ظهور الحركة العمالية العربية وبلورتها ودفعها إلى الأمام.

مما تقدم، يبدو من المنطقي التأكيد على استنتاج هام يتعلق بمحاولة البحث في أوضاع الحركة العمالية الفلسطينية وتشكلها، وهو أن هذه الحركة لم تخرج من الفراغ عندما ظهرت بأشكالها المختلفة بعد الاحتلال البريطاني. كما أن البداية الحقيقية لظهور هذه الحركة لم تكن، فقط، عندما ظهرت على شكل منظمات عمالية في تلك الفترة؛ بل ان ظهور هذه المنظمات كان نتيجة طبيعية للتطورات المختلفة التي شهدها المجتمع الفلسطيني قبل ذلك. وقد جاء الاحتلال البريطاني لفلسطين ليفجر الامكانيات الحقيقية لظهور هذه الحركة، ولظهور الطبقة العاملة الفلسطينية، موضوعياً، قبل ذلك. وينطبق على هذه الحالة، تماماً، ما ذكره الدكتور ماهر الشريف من «ان وجود الطبقة العاملة الموضوعي يسبق، تاريخياً، وجودها الذاتي. وان الطبقة العاملة القائمة، موضوعياً، لا تظهر كطبقة فعلاً على المسرح الاجتماعي إلا بعد أن تعي ذاتها»، أي «اكتشافها لذاتها والتعبير عن هذه الذات على شكل منظمات سياسية ونقابية»(١). ويعني هذا أننا لن نستطيع تبينّ الأشكال العملية، أو المادية، لهذا الوجود إلا من خلال هذه المنظمات، ولذلك يبقى تشكيلها مهماً جداً باعتباره المظهر المادي لوجود الطبقة العاملة وبداية نضالها السياسي والمطلبي. إلا أن عدم تشكيل هذه المنظمات، في مرحلة من المراحل، لا يعني أن الطبقة العاملة بذاتها غير موجودة، موضوعياً، وان هذه الطبقة فاقدة للتوجهات الطبقية والنزعات المطلبية، وغير قادرة على تلمس القهر الطبقي ومواجهته.

لقد تزامن الانتداب البريطاني لفلسطين، بخطواته المختلفة، مع بداية ظهور المنظمات النقابية العربية. وإن كانت هذه البداية قد تبلورت على شكل تعاوني وخيري، وعلى شكل مساهمة العمال العرب في العمل النقابي، من خلال المنظمات النقابية اليهودية القائمة، فهل يعني ذلك أن الاحتلال البريطاني كان السبب في ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين؟ إن المقولة السابقة المتعلقة بتأخر الوجود الذاتي للطبقة العاملة ومنظماتها عن الوجود الموضوعي، تؤكد أن الاحتلال البريطاني لفلسطين كان السبب في إحداث تغييرات موضوعية في الواقع الفلسطيني أدت إلى ظهور الوجود الذاتي، أو المادي، للطبقة العاملة العربية في فلسطين ولحركتها العمالية، أو ساعدت على ذلك. وهو بذلك كان عاملاً من العوامل ليس إلا، «ولكنه عامل هام» في ظهور هذه الحركة. ويعني هذا بالضرورة، أن هناك عوامل مختلفة أخرى، إضافةً لهذا العامل، ساعدت على نشوء الطبقة العاملة العربية، وعلى ظهور الحركة العمالية العربية. ويقودنا البحث في هذه القضية إلى الاستشهاد بعملية ظهور التنظيم السياسي للطبقة العاملة العربية في فلسطين، لأن محاولة معرفة كيفية ظهور هذا التنظيم، والمراحل المختلفة التي مر بها قبل تبلوره بشكله النهائي، كطرف أساسي من أطراف الحركة الوطنية العربية، يؤدي إلى النتائج والاستنتاجات نفسها التي نتجت عن المقولات السابقة.

لقد توسعت الطبقة العاملة العربية في فلسطين واشتد ساعدها وكبر حجمها نتيجة عوامل عدة مختلفة، كان أهمها التطور الاقتصادي الذي أحدثه الاحتلال البريطاني، إلا أن هذه الطبقة بقيت، من الناحية العملية، دون حزب سياسي أو طليعة ثورية عربية حتى أواخر العشرينات؛ فهل يعني ذلك أن هذه الطبقة لم تكن موجودة حتى ذلك الحين؟ ان الجواب الحاسم والسريع على ذلك هو ان هذه الطبقة كانت موجودة فعلاً، وفي الوقت نفسه الذي قام فيه الثوريون اليهود بدور الطليعة السياسية لها من خلال تبنيهم والتزامهم، بشكل واضح لشعاراتها؛ هذا التبني الذي برز، بشكل خاص، في الجوانب الاقتصادية والطبقية، من خلال دفاعهم عنها بكل قوة. بل حتى، أنهم بذلوا الجهود في سبيل خلق الطليعة الثورية العربية ودفعها للانضمام إلى الحزب السياسي الذي تحول إلى حزب الطبقة العاملة في فلسطين. ومن ثم عملوا على تحويل الأكثرية في داخله إلى أكثرية عربية ليكون ممثلا لحركة التحرر الوطني في فلسطين التي كانت الجماهير العربية الكادحة مادتها الأساسية، ومتطلبات هذه الجماهير شعاراتها الحقيقية.

إن ظهور الطبقة العاملة العربية في فلسطين إلى حيز الوجود ومباشرتها لمهامها التاريخية المتمثلة في الدفاع عن نفسها أمام العدو الاقتصادي الاجتماعي المتمثل بالرأسماليين والاقطاعيين، على اختلاف قومياتهم، والمساهمة بأشكال متعددة ونسب مختلفة في المعركة القومية الوطنية ضد الاحتلال البريطاني الكولونيالي وضد الأطماع الصهيونية الاستيطانية، ومن ثم تشكيل منظماتها السياسية والنقابية وتطور هذه المنظمات ونموها؛ هذا كله، كان يتطلب أكثر من عامل واحد. وقد تم هذا، فعلاً، عبر مجموعة متعددة من العوامل الذاتية والموضوعية التي لا بد من تناولها بالتفصيل رغم إشارتنا لبعضها أعلاه.

الاحتلال البريطاني والتغيرات المختلفة في بنية المجتمع الفلسطيني

كان لا بد للاستعمار البريطاني، تماماً كغيره من القوى الاستعمارية التي ابتليت بها الشعوب العربية في تلك الفترة، من أن يمهد لبسط سيطرته وتثبيتها على المناطق التي احتلها، ولتعزيز نفوذه العسكري فيها. ولم يكن ذلك ليتم دون إجراء مجموعة من التغيرات الجذرية التي تمكنه من تحقيق مهمته. ولكن هذه التغيرات كانت تؤدي، في الوقت نفسه، إلى إحداث تطورات هامة في قلب تلك المجتمعات. ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على فلسطين وحدها، بل كانت ظاهرة عامة في كافة الدول الشبيهة بها؛ فنتيجة لسيطرة الدول الاستعمارية، تميزت بداية القرن العشرين بالامتداد الواسع للعلاقات الاقتصادية المتميزة بتبادل البضائع بواسطة النقد. وأدى هذا إلى انهيار الاقتصاد التقليدي المتميز بالأسواق القروية المغلقة على نفسها، وبدلاً من هذه الأسواق، ظهرت الأسواق الداخلية كنتيجة طبيعية للتخصص في الزراعة وبداية عملية التصدير إلى الخارج. وقد حدث هذا، فعلاً، في فلسطين بعد الاحتلال. وفي فلسطين أيضاً، ونتيجة لتشجيع سلطات الانتداب البريطاني للتصنيع، وبشكل خاص للمستثمرين اليهود، ظهرت

البروليتاريا العربية، وانبثقت المنظمات العمالية العربية التي لم تناضل من أجل التحرر الوطني فقط، بل من أجل الانعتاق الطبقي أيضاً.

وقد أدى توسع القطاع الصناعي إلى انتشار استخدام الوسائل الحديثة في مجال الإنتاج الزراعي والصناعي، وكان لا بد، نتيجة لذلك، من أن يتأثر قطاع التجارة وتزداد أهميته. كما كان لا بد من أن يدخل نمط الانتاج الرأسمالي، كما ذكرنا، إلى الزراعة، وأن ترتبط هذه، وبشكل خاص زراعة الحمضيات وتصديرها، بالتجارة الخارجية. وقد نتج عن ذلك الانحسار التدريجي للانتاج الحرفي المترافق مع تمركز العمالة ورأس المال ضمن المؤسسة الواحدة، وضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة. وكنتيجة حتمية لتوسع القطاع الصناعي، كان لا بدّ من أن يتراجع دور القطاع الزراعي في الحياة الاقتصادية؛ حيث أظهر إحصاء سنة ١٩٢٢ ان نسبة عدد المعتمدين على الزراعة انخفضت، في تلك السنة، إلى ٥٤٪(٢) من سكان البلاد، مقابل ٧٠٪ بلغتها هذه النسبة في بداية القرن العشرين(٣). وقد استمر توسع القطاع الصناعي، فإضافةً للمؤسسات الصناعية التي أسست في البلاد قبل الحرب، واستمرت في العمل حتى سنة ١٩٢٧، والبالغ عددها ١٢٣٦ مؤسسة، منها ٩٢٥ مؤسسة عربية أي ٧٥٪ من المؤسسات، و ٣٠٠ مؤسسة يهودية، أي ٢٤٪ من المؤسسات، توسع القطاع بشكل عام، وبخاصة الجانب المتعلق باليهود كما سنلاحظ(٤).

وقبل الاحتلال البريطاني، كان غياب وسائل النقل الحديثة يحول دون توسع عمليات التسويق والتبادل، وكان غياب السياسة الجمركية لا يحمي المنتجات الصناعية المحلية. أما الانتداب البريطاني فقد وضع، بعد تثبيته، القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، كالنقل والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية، تحت سيطرته، وقام ببناء ميناء حيفا وعمل على تحسين ميناء يافا الطبيعي، وأدخل الهاتف والبرق إلى البلاد(٥). وقد ساعد هذا، إضافةً إلى تدفق المهاجرين اليهود وحاجتهم إلى الأحياء السكنية الجديدة وحاجة الاحتلال إلى شبكة مواصلات كبيرة وبشكل خاص سكك الحديد التي تضاعفت خطوطها بعد الاحتلال، في تشغيل آلاف العمال العرب(٦). أما في قطاع البناء، فقد زاد النشاط وتطورت الصناعات المرتبطة بهذا القطاع بشكل عام، كصناعة الأثاث والطابوق ومشاغل الإقفال والزجاج والأدوات المنزلية والمعدنية(٧). وإضافة إلى هذا، تم تأسيس مصنع الاسمنت نيشر. وفي سنة ١٩٢٣، تم تشغيل محطة الكهرباء الفلسطينية التي ساعد تشغيلها على تطور الصناعة بشكل عام(٨). كما جرت إقامة مشاغل حديثة لاستيراد السيارات وتصليحها. وعلى مستوى فلسطين بكاملها، تأسس بين الحرب العالمية الأولى وحتى سنة ١٩٢٥ حوالي ١٥٠ مشروعاً اقتصادياً وظفت، فيها، رساميل بلغت قيمتها ١٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كان للعرب منها ١٠٠٠٠٠ جنيه فقط(٩). وقد تنامى تطور الاقتصاد الفلسطيني بعد ذلك، ففي سنة ١٩٢٩ أمكن تصدير ما يزيد عن حاجة الأسواق المحلية بأسعار مناسبة للبلاد العربية المجاورة(١٠). وفي تل أبيب وحدها، انشىء ما يزيد على ٧٠ مصنعاً(١١). وارتفعت قيمة الصادرات، بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٤، من ١٣٦١٠٠٠ جنيه الى ١٩١٨٠٠٠ جنيه(١٢). هذا، إضافة الى زيادة قيمة الواردات. وقد أدى هذا التوسع في الصناعة إلى تشغيل العمال العرب وزيادة عددهم، خاصة أن أبواب المصانع اليهودية

لم تغلق في وجه هؤلاء العمال بشكل رسمي إلا في بداية الثلاثينات، وذلك مع تحول العمل العبري إلى سياسة معتمدة من قبل المنظمات الصهيونية. فكان من نتائج ذلك نشوء برجوازية تجارية وصناعية عربية تمسّحت بالاحتلال البريطاني، واندفعت للتعاون معه. ولكن هذه البرجوازية تعرضت لمنافسة حقيقية من الرأسمالية اليهودية المتعاونة تعاوناً أوثق، والمرتبطة موضوعياً بالاحتلال الانكليزي؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع الرأسماليين العرب ومنشآتهم وإلى إفلاس بعض هذه المنشآت[13]. وفي المقابل، استفادت البرجوازية اليهودية من ظروف التورط البريطاني في الحرب لتشجيع الانتاج الحربي الصناعي الرامي إلى دعم القوات البريطانية في المستعمرات، فقفز الانتاج بشكل عام.

إلا أن هناك حقيقة هامة يجب ملاحظتها، وهي أن التأثيرات التي أحدثها الاحتلال البريطاني، وأدت، بالتالي، إلى ظهور الطبقة العاملة العربية واشتداد ساعدها، كانت عبارة عن نتائج جانبية غير متوخاة أصلاً من قبل الاحتلال. أما النتائج الحقيقية والمستهدفة، فقد حدثت باتجاهين أساسيين هما: مصلحة الاحتلال البريطاني وأهدافه الاستعمارية الاقتصادية، مصلحة الحركة الصهيونية ومخططاتها الاستيطانية. فمنذ البداية دأب الاحتلال البريطاني على تثبيت سيطرته الاقتصادية، ومنذ البداية، أيضاً، احتفظ الرأسمال الانكليزي لنفسه بنصيب الأسد في الاستثمارات في فلسطين، وكان يسيطر على مواردها الأساسية. ولعل هذا الجانب يبرز، بشكل واضح، في حصول المستثمرين الانكليز على اعتمادات دائمة لاستيراد حاجيات المجتمع الفلسطيني بالعملة الانكليزية[14]. وقد بدأت هذه الواردات تزداد وتتضخم على حساب الصادرات، مما أدى إلى استفادة الاحتلال الانكليزي والرساميل العائدة له استفادة ذات اتجاهين: أولهما زيادة الصادرات الانكليزية إلى فلسطين، وهذه كانت تعود أرباحها على المصدرين الانكليز في بريطانيا وعلى المستثمرين والمستوردين الانكليز في فلسطين. وثانيهما زيادة الحصيلة الجمركية للاحتلال البريطاني، هذه الحصيلة التي تطورت من ٦،٣ مليون ليرة فلسطينية سنة ١٩٢٥ إلى ١٣،٥ مليون ليرة سنة ١٩٣٥[15]، أي إلى ما يساوي الضعف خلال عشر سنوات، وعندما نعلم أن حصيلة الجمارك سنة ١٩٢٠ كانت ٢٣٪ من إيرادات الحكومة وإنها ارتفعت سنة ١٩٢٥ إلى ٥٠٪[16]، ندرك مدى التأثير الذي أحدثه الاحتلال البريطاني في ربط فلسطين به من الناحية الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، فقد نفذ الاحتلال البريطاني المهمة التاريخية التي تعهد بها؛ وهي تثبيت دعائم الحركة الصهيونية، ليس سياسياً فقط بل اقتصادياً واجتماعياً أيضاً. فمنذ بداية الاحتلال، ومع تعيين الصهيوني هربرت صموئيل مندوباً سامياً، بدأت السياسة المنحازة لليهود والصهاينة تأخذ إتجاهاً صاعداً. فقد قدم هربرت صموئيل أكثر من ١٠٠ ألف دونم من أراضي الدولة التي يستغلها العرب إلى المؤسسات الصهيونية، ونقل بموجب تشريعات جديدة ملكية ٢٢ قرية من الحولة ومرج ابن عامر إلى الدولة، ومن ثم فوضت إلى اليهود وأخرج سكانها، وهم أكثر من ٢٥ ألف نسمة. وحجزت أراضي العرب الذين عجزوا عن تسديد الضرائب ومواشيهم[17]. وفي سنة ١٩٢٢، قدمت السلطات البريطانية قرضاً لليهود لإنشاء طريق ريشون رهفوت. وقد كان العمل، في إنشاء هذا

الخط، مقصوراً على اليهود الذين كانوا يعطون أجوراً أعلى من تلك التي تعطى لأمثالهم من العرب، علماً بأن هذا الطريق يعود بالفائدة على المستعمرات اليهودية[١٨].

وتتويجاً لمواقف سلطات الانتداب في هذا الاتجاه، منحت امتيازات استثمار المصادر الرئيسية للطاقة في البلاد لرأس المال الصهيوني، كالامتياز الذي منح للصهيوني روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها في أغلب فلسطين ما عدا منطقة تقع حول مدينة القدس؛ والامتياز الذي منح للرأسمالي الصهيوني تدفومسكي وشريكه الماجور طولوخ أحد الرعايا البريطانيين لاستخراج الأملاح من مياه البحر الميت[١٩].

أما الميدان الرحب الذي برز فيه دعم الاحتلال البريطاني للحركة الصهيونية، فقد تجلى في مساعدة هذه الحركة على تهجير الصهيونيين إلى فلسطين، الأمر الذي كان له تأثيرات كبيرة على الواقع الديمغرافي والاقتصادي للبلاد؛ فمنذ البداية، سهلت التشريعات التي سنتها الحكومة البريطانية عملية تدفق المهاجرين اليهود. وقد سمح المندوب السامي البريطاني صموئيل في ٢١ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٠ بدخول ١٦٥٠٠ مهاجر يهودي خلال سنة واحدة، وكانت حجته في ذلك، أن هؤلاء سيكونون من الأغنياء ومن أصحاب المهن، وسيأتون برؤوس أموالهم لإنماء الثروة وتحسين الحالة الاقتصادية[٢٠]. وحتى بداية سنة ١٩٢٩، فاق عدد من دخل البلاد، رسمياً، من اليهود ١٠٠ ألف مهاجر، عدا آلاف المتسللين غير الشرعيين[٢١]. وكان لا بد لهذا من أن يؤثر على التوزيع الديمغرافي للسكان في فلسطين؛ ففي الوقت الذي كان فيه عدد السكان اليهود يساوي، سنة ١٩٢٢، حوالي ٨٣٧٩٠ نسمة[٢٢]، إرتفع هذا العدد، سنة ١٩٢٩، إلى ١٦٤ ألف نسمة، مقابل ٧٥٧ ألف نسمة من السكان العرب[٢٣]. أي ما يعادل ٢١,٦٦٪ من عدد السكان، علماً بأن الحركة الصهيونية واجهت، سنة ١٩٢٧، رجحان كفة الهجرة الصهيونية إلى الخارج على الهجرة إلى الداخل، ولم تتطور سيطرة اليهود والمنظمات الصهيونية على المواقع الاقتصادية وعلى ملكية الأراضي وغيرها من جوانب السيطرة والنفوذ، طبقاً لهذه النسبة فقط، بل فاقتها بكثير، مما يدل على أن الاتجاه الرئيسي الذي عملت الصهيونية، بدعم من الاحتلال البريطاني، على تثبيته كان يتمثل في السيطرة الاقتصادية والبشرية على مواقع العمل والقيادة وملكية الأرض. وقد اتسعت رقعة الأراضي التي يملكها اليهود، بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٨، من ٤٢٠ ألف دونم إلى مليون دونم[٢٤]. وبلغت هذه الملكية، سنة ١٩٢٢، ما يعادل ٩٥٤ ألف دونم[٢٥]. ويدل هذا على أن ملكية اليهود للأراضي ارتفعت، خلال عشر سنوات، بما يعادل الضعف تقريباً، كما زاد عدد المستعمرات اليهودية، بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٤٤، من ٧١ مستعمرة إلى ٢٥٩ مستعمرة[٢٦].

وعلى المستوى الصناعي، حقق الصهيونيون تقدماً ملموساً؛ ففي سنة ١٩٢٥ بلغ عدد المنشآت الصناعية اليهودية حوالي ٥٣٦ مؤسسة، يعمل فيها ٤٨٩٤ عاملاً، وتستثمر ١,٥ مليون جنيه فلسطيني[٢٧]. وفي سنة ١٩٣٠ بلغ عدد هذه المؤسسات ٦٢٣ مؤسسة[٢٨].

لقد أحدثت هذه التغيرات التي طرأت على المجتمع الفلسطيني تطورات مدمرة، كان

من نتائجها حدوث نكبة فلسطين في النهاية. إلا أن هذه التغيرات أحدثت، كما هي حال الاحتلال البريطاني، تغيرات هامشية ساعدت في ظهور الطبقة العاملة العربية، وفي ظهور الحركة العمالية العربية أيضاً؛ وذلك من خلال توسيع قاعدة العمال العرب وزيادة عددهم وتطور وعيهم الطبقي وتوجههم نحو العمل النقابي. وقد كان من التأثيرات التي نتجت عن الهجرة إستيلاء المهاجرين الصهاينة على الأراضي العربية. ونتج عن هذا تفاقم الأزمة الاجتماعية في الريف وتهجير الفلاحين العرب إلى المدن، وتحويلهم إلى عمال يعرضون قوة عملهم في السوق، وبالتالي، يخضعون للتأثيرات والظروف المختلفة التي تسود فيه.

أما في الاتجاه الآخر، فقد حملت الهجرة الصهيونية أعداداً كبيرة من اليهود الذين يتمتعون بخبرات عملية ومهنية عالية المستوى، ومن الذين يملكون رؤوس أموال استثمرت سريعاً وبشكل كفؤ في الحرف والصناعات اليهودية. وقد حمل المهاجرون اليهود، الذين دخلوا فلسطين حتى سنة ١٩٣٦، مبالغ تتراوح بين ٩٠ و ٩٥ مليون جنيه(٢٩).

بعد كل ما تقدم، نعود للقضية الهامة التي نتوخى الوصول إليها؛ وهي معرفة تأثير كافة هذه التطورات المختلفة على العمالة العربية، وعلى دورها في تبلور الطبقة العاملة العربية وتوسعها، وتأثير ذلك في ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين.

تشير الاحصائيات والدراسات التي وقعت خلال العشرينات إلى أن التطورات المختلفة التي تمت داخل المجتمع الفلسطيني، أدت، بشكل واضح، إلى زيادة عدد العمال المأجورين من العرب واليهود ونموهم. وتظهر الدراسة التي وضعها جوزيف بيرغر، سنة ١٩٢٦، أن عدد العمال العرب ارتفع من ٢٥٠٠٠ عامل، سنة ١٩١٩، إلى ٤٥٠٠٠ عامل سنة ١٩٢٣، ثم إلى ٥٥٠٠٠ عامل سنة ١٩٢٦. أما عدد العمال اليهود، فقد ارتفع خلال السنوات نفسها من ٤٠٠٠ عامل إلى ١٥٠٠٠ عامل ثم إلى ٢٥٠٠٠ عامل يهودي(٣٠). وتدل هذه الأرقام، لدى تحليلها، على أن نسبة زيادة عدد العمال العرب بلغت، بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٦، حوالي ١٢٠٪، في حين بلغت هذه النسبة بين العمال اليهود حوالي ٥٢٥٪ ويعكس ذلك مستوى زيادة عدد العمال اليهود وتوسعهم نتيجة لتوسع الصناعة اليهودية، ولسياسة العمل العبري المتبعة.

أما بالنسبة لتوزيع العمال العرب بين قطاعات العمل، فيمكن القول إنهم كانوا موزعين على قطاعات مختلفة، أهمها القطاع الزراعي؛ ففي كلمة محمد علي قليلات، رئيس مؤتمر العمال العرب الأول الذي عقد في فلسطين سنة ١٩٣٠ التي ألقاها في افتتاح المؤتمر، تعرض إلى ذكر عدد العمال العرب في فلسطين، في تلك الفترة وحتى نهاية العشرينات، وإلى ذكر القطاعات المختلفة التي كانوا يعملون بها. وقد جاء فيها: ان عدد العمال في فلسطين يبلغ ٧٠ ألف عامل، منهم ٢٠ ألف عامل يهودي. وقد ذكر أن العمال العرب كانوا موزعين بين القطاعات المختلفة، بالشكل التالي: أعمال الفلاحة (العمال الزراعيون المأجورون)، وعددهم حوالي ١٥٠٠٠ عامل تقريباً؛ عمال البناء والأشغال العمومية وعددهم ١٥ ألف عامل؛ عمال الفبارك والمعامل (الصابون والدخان والنجارة والحدادة)، وعددهم حوالي ٧٠٠٠ عامل؛ عمال السكة الحديدية ٣ آلاف عامل؛ عمال المرفأ ألفا عامل؛ سائقوا

السيارات ألفا سائق؛ الموظفون البسطاء ألف موظف. أما عمال العتالة والكندرجية والخياطون والعاملون في سائر الصناعات المختلفة فقد بلغ عددهم ألفي عامل(٣١). فعلام يدل هذا التوزيع؟

إن أول ما يظهره هذا التوزيع هو أن القطاع الزراعي بقي، حتى ذلك الوقت، محافظاً على أهميته بين القطاعات الأُخرى، وأنه لا يزال قطاعاً أساسياً؛ وهذا يتضح، من خلال عدد العمال المأجورين الذين كانوا يعملون فيه. ويعكس هذا حقيقة هامة هي أن الآفاق التي فتحها الاحتلال البريطاني والظروف المختلفة التي نشأت عنه، وأدت، في الأساس، إلى نمو برجوازية عربية تجارية وصناعية، وإلى توسع قاعدة العمالة العربية، لم تكن آفاقاً رحبة بالقدر الكافي لدفع هذه المتغيرات إلى المستوى الذي تصبح فيه قادرة على القيام بدورها المطلوب في مواجهة المخططات الاستعمارية البريطانية. وإن العمل على خنق البرجوازية العربية، لحظة ولادتها، كان يعني الإصرار على منعها من التحول إلى قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية قادرة على المساهمة بدورها التقدمي المطلوب، وذلك بعد وصولها إلى مرحلة معينة من النمو تؤهلها لتفجير التناقض بينها وبين الاستعمار الاقتصادي العسكري انطلاقاً من بحثها عن مصالحها الخاصة. هذه المصالح التي دفعت، فعلاً، البرجوازيات العربية النامية، في المناطق العربية الأُخرى، كسوريا ولبنان، لأن تلعب دوراً نضالياً في مقاومة الاستعمار الفرنسي والتصدي له من خلال التحالف مع جماهير الشعب، بطبقاته وفئاته المختلفة. أما بالنسبة للطبقة العاملة العربية، فإن نموها وتوسعها اللذين كانا يتمان بلا ضوابط، وفي ظل معوقات من الاستعمار والصهيونية، كان يعني مزيداً من التقدم لهذه الطبقة ومنظماتها من موقع توجيه الجماهير الشعبية وقيادتها لمقاومة الاحتلال والصهيونية طبقياً وقومياً. ولذلك، نلاحظ، وطوال المسيرة التاريخية للشعب الفلسطيني والممتدة حتى قرار التقسيم، أن زيادة حجم الطبقة العاملة العربية واستيعابها في المشاريع الاقتصادية الحكومية كان محكوماً بظروف الاحتلال البريطاني، ولم يكن ناتجاً عن قناعاته. هذه القناعات التي انسجمت مع توجهات الحركة الصهيونية الرامية إلى دفع العمال العرب خارج عملية الانتاج الحقيقية، على صعيدي الزراعة والصناعة. ولذلك، بقي نمو الطبقة العاملة العربية محدوداً ومحكوماً بمؤشرين هامين يتمثل أولهما بموقف الاحتلال البريطاني من نمو البرجوازية العربية وتطورها، وإصراره على إعاقة تطور علاقات الانتاج في القطاع العربي من المجتمع الفلسطيني، وحيلولته دون تحولها من علاقات إنتاج إقطاعية وشبه إقطاعية متأخرة إلى علاقات إنتاج رأسمالية. وهذه العلاقات، الأكثر تطوراً، تحمل في أحشائها آفاق نمو وتطور للقوى العاملة والفئات الاجتماعية المختلفة الصاعدة. وإن كان يسمح بشيء من التطور فلم يكن ذلك يحدث إلا بالقدر الذي يحقق فيه مصالحه كقوة استعمارية كولونيالية. أمّا ثانيهما فيتمثل بتوجهات الحركة الصهيونية ومبادئها الأساسية، كالعمل العبري واحتلال العمل، التي أدت إلى خنق إمكانات توسع الطبقة، العاملة العربية وبشكل خاص الفئات البروليتارية بالقدر الذي تحقق في القطاع اليهودي. وقد كان من نتائج ذلك استمرار الأهمية النسبية للقطاعين الزراعي والحرفي، واستمرار تفتت العمالة وعدم تمركزها في فلسطين، بشكل

عام، وبين العرب بشكل خاص؛ حيث بلغت نسبة المؤسسات التي تستخدم ٥٠ عاملاً فما فوق، سنة ١٩٢٨، حوالي ٤٪ فقط من مجموع المؤسسات حينذاك، أي حوالي ١٦ مؤسسة. أما المؤسسات التي تستخدم ١٠٠ عامل فما فوق، فقد بلغت نسبتها حوالي ٣٪ فقط، أي ما يعادل ١٢ مؤسسة لا غير(٣٢). ويعني هذا أن هذه النسبة من التمركز لم تكن لتتيح إمكانيات حقيقية لتطور العمل النقابي وقدرته على طرح قضاياه الوطنية والطبقية، وعندما نعلم أن المنظمات النقابية الصهيونية كانت في ذلك الوقت جزءاً لا يتجزأ من السلطة الرسمية من حيث التحالف، وإن العمال العرب، بمنظماتهم النقابية وتجمعاتهم، كانوا خارج هذه السلطة، بل خارج هدفها وميدان ممارسة دورها ونفوذها، ندرك كم كان من الصعب على هذه التجمعات أن تتطور ذاتياً في الوقت الذي كانت فيه محكومة ومضطهدة موضوعياً من قوى ذات طابع استيطاني استعماري.

ضغط الواقع الاقتصادي والاجتماعي وأثره في تنمية التوجهات المطلبية والطبقية

تعد صادقة، بحكم الحقيقة العلمية، تلك المقولة التي تربط بين حجم العنف والاضطهاد اللذين يتعرض لهما العمال، وبين مستوى استعدادهم الثوري وتوجههم للانخراط في العمل النقابي والتكتل من أجل التخلص من هذا الواقع. ويتحقق الربط هذا عندما تتوافر العوامل المساعدة على تنفيذ ذلك، كوجود البؤرة الثورية داخل مجموعات العمال وتوفر القيادة الحقيقية القادرة على استثمار هذه الامكانات واستخدامها لتحقيق انتظام العمال في المنظمة النقابية وبلورة هذا الانتظام إلى مواقف عملية، سواء تم ذلك من خلال حركة الاضرابات أو من خلال عملية التكتل بحد ذاتها، لتحقيق النتيجة الحتمية، وهي بروز المنظمات النقابية العمالية وظهورها وتطورها إلى الامام. ولذلك، يمكن القول سلفاً أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد أوساط الشعب العربي الفلسطيني، خلال فترة العشرينات، لعب دوراً كبيراً في دفع قطاعات هذا الشعب كافة إلى التململ والتحرك لتغيير هذا الواقع.

وليس أدل على تأثير هذا الواقع على العمال العرب وعلى زيادة وعيهم الطبقي، من رغبتهم في الاحتفال لأول مرة بعيد الأول من أيار (مايو) سنة ١٩٢٥(٣٣)، ويعتبر رفض سلطات الانتداب لذلك دليلاً أكيداً على خوفها من بداية هذا التوجه الطبقي لديهم. وحول هذا الموضوع كتب إيليا زكا صاحب مجلة حيفا الصادرة باللغة العربية في حيفا، مهاجماً موقف سلطات الانتداب، وذلك في العدد ١٢٥: «ان السلطة المسيطرة تثبت أنها والرأسماليين والاقطاعيين على وفاق مكين واتحاد متين ضد قوى الشعب، جماهير العمال والفلاحين، سلالة من دكوا أركان الباستيل... ان السلطات وافقت في البداية على الاحتفال بأول أيار، ثم تراجعت؛ وهل من العدل والمساواة أن يجتمع الصهيونيون ويتلون الخطب في المسارح ويمنع العمال العرب من الاشتراك بهذا العيد مع عمال العالم لأول مرة في هذه البلاد»(٣٤).

إضافة لذلك، كان يمكن، في تلك السنة، ملاحظة اشتداد وضوح القوى الاجتماعية العاملة في الميدان السياسي والاقتصادي العربي في فلسطين، والتمايز في المواقف بين كتل المحافل القيادية في الحركة القومية. وقد بشر هذا بظهور الجناح اليساري في الحركة القومية العربية الفلسطينية (جناح حمدي الحسيني).

وقد ترافقت هذه التطورات مع تدهور الواقع المر الذي كان يعيشه العامل العربي في فلسطين في تلك الفترة؛ فإضافةً إلى تحول أعداد هائلة من الفلاحين العرب إلى عمال غير مهرة في سوق العمل، نتيجة احتلال الأراضي العربية من قبل الصهاينة، كما ذكر سابقاً، فإن العمال العرب بكاملهم تعرضوا، أيضاً، إلى محاربة بشعة من قبل الحركة الصهيونية ومن قبل منظماتها المختلفة، وعلى رأس هذه المنظمات الهستدروت. وفي الوقت الذي كان العامل العربي فيه يستطيع الحصول على عمل معين، فإن أجره كان أقل حتماً من أجر مثيله اليهودي. وقد كتب أحد قادة الحركة الصهيونية في فلسطين سنة ١٩٢٦ معترفاً بهذا التمييز فقال: «في كل مكان في البلاد حيثما وجد ساعد العامل العبري ممسكاً بالفأس والمحراث والشاكوش نجد العامل العربي الرخيص يرافقه كالظل. لقد اصطدم العامل العبري ذو المستوى الاستهلاكي الأوروبي، في كل خطوة وشبر، بمنافسه البدائي ابن الشعب الجار الذي تزيد متطلبات حياته قليلاً عن الصفر. فإلى جانب اليهودي الذي يعمل ثماني ساعات بأجر يومي يتراوح بين ١٧,٥ إلى ٣٥ قرشاً مصرياً، مقابل العمل الأسود [غير الفني]، نجد عاملاً يشتغل من ١٢ إلى ١٤ ساعة، ولا يتجاوز أجره الذي يتلقاه لقاء عمله حدود ٨ - ١٢ قرشاً مصرياً»[٣٥].

وفي سنة ١٩٢٩، ورغم بعض المساواة في الأجور بين العمال العرب واليهود في قطاع الصناعة، إلا أن عامل البناء العربي كان يحصل على أجر يومي يتراوح بين ٢٠ - ٣٠ قرشاً، في حين كان العامل اليهودي يحصل على أجر يومي يتراوح بين ٢٥ - ٣٦ قرشاً. وكان هذا الفارق أكثر اتساعاً في مجال العمال غير المهرة؛ حيث كان العامل العربي يحصل على أجر يومي يتراوح بين ١٠ - ١٦ قرشاً، في حين كان العامل اليهودي يتقاضى بين ١٠ - ٣٠ قرشاً[٣٦]. ويعطي محمد علي قليلات صورة أكثر وضوحاً عن تلك الفترة، وذلك في خطابه الذي افتتح به المؤتمر، فهو يقول: «بأن ضآلة الأجور وقلتها [أمر] مخصص للعمال العرب فقط، ويظهر ذلك من مقايستها بأجور العمال اليهود الذين يتقاضون ١٧,٥ قرشاً في القرية وفي المدينة لا أقل من ٣٠ قرشاً للعامل البسيط، ساعات العمل عند العمال العرب غير محدودة ومنهم من يشتغلون ١٠ - ١٥ ساعة في اليوم، بخلاف العمال اليهود، فإنهم يشتغلون ثماني ساعات فقط» ، ويقول: «ان جميع أصناف العمال العرب بصورة عامة يشتغلون تحت شروط من العمل القاسية، وهم بحالة سيئة جداً؛ فعامل الفلاحة يتعاطى من ٦ - ١٢ قرشاً في اليوم، والنساء والأولاد يشتغلون بـ٣ قروش. وعمال البناء (الفعلة) يأخذون من ٧ - ١٤ قرشاً، أما عمال الفبارك والمعامل فأكثرهم يتناول من ٣ - ١٠ قروش، مثال ذلك عمال (فابريكة) مبروك ومعامل الصابون في نابلس، و(فابريكة) الشحاط نور في عكا»[٣٧].

وحول ظروف العمل الأخرى، يقول في الخطاب نفسه: «في أحوال العطل والمرض يطرد العامل دون تعويض. ولو أردنا أن نبحث عن قانون يكون أصحاب العمل مسؤولين تجاهه عن معاملة العمال لما وجدنا شيئاً من ذلك، حتى ولا فيما يشبه قانون الرفق بالحيوان، وذلك لأن العمال عرضة للطرد في كل آن ودون سبب، كما أنهم عرضة للسب والشتم والإهانة. وإذا مرض فرد من أفراد عائلة أحد العمال فإن العائلة بأسرها تقع في حالة البؤس والشقاء. هذه هي حالة العمال الذين يشتغلون، وأما اولئك العاطلون عن العمل فإن حالتهم أصعب جداً فهم لا ينالون مساعدة من أي مصدر، حكومياً كان أو أهلياً».

وفي مكان آخر، نجد إشارات أخرى تدل على سوء الأوضاع التي عاشها عمال فلسطين خلال فترة الثلاثينات، فمجلة «إلى الامام»، لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، تصف حالة العمال العرب في بيارات البرتقال، فتقول: «لا شك أن عمال البرتقال، في هذه السنة، في حالة يرثى لها، فإنهم بالرغم عن شغلهم من ١٢ – ١٤ ساعة في اليوم، وبالرغم من أنه ليس لهم وقت يأكلون فيه الطعام، وبالرغم من تغطرس الوقاف عليهم وسبهم وشتمهم وعدم التصريح لهم بالأكل إلا لمرة واحدة في اليوم مدة لا تتجاوز دقائق معدودة. بالرغم من كل هذا، لا يتناولون أجرتهم إلا بشق الأنفس». و«لا يخفى أن موسم البرتقال هو في الشتاء، وإنه يصدف أشهر لا يشتغل فيها إلا عشرة أيام كما حدث ذلك في الشهر الماضي، وأيام الشتاء غير محسوبة لهم، ويصدف أن ينزل المطر أثناء العمل فيصرفهم الوقيف، ويحسب لهم نصف الأجرة، وعلى هذه الحال بين عدم شغل بالمرة وخصم انصاف لا يبقى لهم آخر السنة إلا حساب عشرة أو خمسة عشر يوماً».

وعن حال العمال في «فابريكة» مبروك للدخان تقول المجلة نفسها: «يشتغل الآن في «فابريكة» مبروك ما يقارب ٤٠٠ عامل، ثلثهم أولاد والباقي عمال كبار وشبان وقليل من النساء، لا يوجد لهم قانون لحمايتهم ولا توجد لهم نقابة يمكنها بالفعل أن تنظمهم وتدافع عن حقوقهم. فشروط العمل في هذه الفابريكة كما يأتي: – ساعات العمل من السابعة صباحاً حتى الخامسة والنصف مساءً للرجال والشبان، وثمانية ساعات للأولاد والصغار. والأجور من ٦ – ١٦ قرش للكبار ومن ٣ – ٥ للأولاد، ويوجد بين العمال من يأخذون مضاعف ما يأخذه العمال الآخرون، مع أنهم في الوقت نفسه يشتغلون بشغل واحد. فالسبب أن صاحب 'الفابريكة' لأجل أن يضعف اتحاد العمال ويفرق كلمتهم يعمل تمييزاً للبعض منهم بزيادة الأجرة لهم ليكونوا من طرفه لمقاومة العمال إذا حصل منهم اعتصاب [إضراب] يوماً ما»[٣٨].

وبالمقابل، تشير الأحداث التي شهدتها فلسطين في تلك الفترة إلى أن الاحتلال لم يقف موقفاً معادياً من العمال العرب فقط، بل وقف هذا الموقف من كافة القطاعات، بما فيها البرجوازية العربية الصغيرة الصاعدة. ففي الوقت الذي كان التجار العرب فيه

يدفعون رسوماً جمركية تتراوح نسبتها بين ٧ – ١٠٪ من قيمة البضاعة المستوردة، ولعدة مرات، خلال مرور هذه البضاعة من دوائر الجمارك المحلية، كان التجار الأجانب واليهود يدفعون رسوماً. تبلغ نسبتها ٣٪ فقط، ولمرة واحدة في السنة*(٣٩). كما كان الاحتلال يتقصد ضرب الصناعات العربية والقضاء عليها، ففرض الضرائب الباهظة جداً على الصابون الفلسطيني المصدّر إلى الخليج في الوقت الذي سمح فيه باستيراد الصابون الأجنبي برسوم ضئيلة جداً مما أفقر هذه الصناعة الوطنية وخنقها(٤٠). أما الفلاح الفلسطيني، فقد تحمل أعباء ضخمة؛ حيث تشددت الحكومة في جمع الضرائب المتراكمة عليه وعلى الملاكين المتوسطين من العرب أيضاً، ورفضت إنشاء بنك زراعي لإقراض الفلاحين العرب، في الوقت الذي كانت تقدم فيه القروض للمستثمرين الصهاينة. كما أهملت القرى العربية، واعتنت بالمستعمرات الصهيونية، وأقامت محطات سكك الحديد بعيداً عن القرى العربية، بهدف تخفيض أثمان الأراضي المملوكة من العرب(٤١).

لقد دفعت هذه السياسة التي مورست تجاه العرب، بشكل عام، والعمال منهم بشكل خاص، قيادات الحركة القومية الاصلاحية، حينذاك، إلى التحرك، ولو لذر الرماد في العيون، باتجاه تبنّي قضايا العمال ومشاكلهم. ولم يتم ذلك في الواقع العملي بل من خلال تضمين برامج منظماتهم البرجوازية فقرات تشير إلى مثل هذا التبني. وهذه الفقرات لم تكن تعني أبداً الاستعداد الحقيقي، لدى هذه المنظمات القومية، للدفاع عن العمال وتبني مصالحهم، بل كانت تعني أن هذه المطالب والمصالح أصبحت في مستوى لا يمكن معه تجاهلها، وذلك نتيجةً لتوسع قاعدة الطبقة العاملة العربية وللدور الذي بدأ العمال يلعبونه في حياة المجتمع بشكل عام. ومن هنا جاء، مثلاً تعهد مؤتمر الحزب الوطني المنعقد في الفترة ما بين ٩ – ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢٣، في مقرراته، بالمطالبة بإنعاش الفلاح والعامل علماً وسياسة واقتصاداً وإدارة(٤٢). ولم تقف هذه الظاهرة عند الأحزاب السياسية فقط، بل تعدتها إلى الجمعيات، فقد وافقت الجمعية الاسلامية المسيحية في فلسطين، سنة ١٩٢٥، على أن يدعى أصحاب كل حرفة إلى دار الجمعية لإعطاء أصواتهم لمن يختارون(٤٣)، ويلاحظ هنا الاهتمام بالجانب الانتخابي فقط. أما الجمعية الاسلامية في نابلس، فقد كانت أكثر ديمقراطية؛ حيث عملت على اختيار ممثلين للنقابات اشتركوا مع غيرهم في اختيار الهيئة الادارية للجمعية(٤٤)، وليس في الوصول إلى هذه الهيئة. وفي مدينة نابلس أيضاً، تأسس حزب العمال، ولم يكن يضم أي عامل، بل

---

* في كتاب **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨** لعبد القادر ياسين أورد الكاتب الأرقام نفسها نقلاً عن المصدر نفسه، إلا أنه يبدو أن خطأً مطبعياً قد وقع في الطباعة فجاءت الأرقام مغلوطة بالشكل التالي «. وضع التجار المحليين في موقع غير متكافىء في الحقوق مع التجار الأوروبيين الذين كانوا يدفعون رسوماً جمركية تبلغ ٣٠٪ من قيمة البضاعة / بينما كان التجار الأجانب يدفعون رسوماً تتراوح نسبتها من ٧ – ١٠٪ وكان التجار الأجانب يدفعون رسوماً جمركية تفرض على بضائعهم مرة واحدة عند دخولها البلاد فقط. أما التجار المحليون فكانوا يدفعون الرسوم مرات عديدة».

كان وقفاً على كبار الملاكين والبرجوازيين*(٤٥). وسنأتي إلى استعراض محاولات هذا الحزب، وأحزاب أخرى لتأسيس نقابات تابعة لهم لأغراض مختلفة. أما حزب الاحرار العربي الفلسطيني، فقد تضمن برنامجه إشارة إلى ضرورة تنظيم حركة الطلبة والشباب والعمال وأصحاب الصناعات الحرة والزُراع على أساس النقابات وما شاكلها(٤٦). وفي سنة ١٩٢٨، اتخذ المؤتمر العربي السابع قراراً يقضي بالاحتجاج على تفضيل العمال اليهود على العمال العرب في الأشغال الحكومية(٤٧)، وذلك رغم هزالة المؤتمر وضعفه.

لقد حكم هذا الواقع الذي عاشه الشعب العربي الفلسطيني، وعماله بشكل خاص، خلال فترة العشرينات، توجهات العمال التي كان لا بد من أن تأخذ مسارها الطبيعي لتتبلور على شكل توجهات طبقية ومطلبية. وقد ساعد ذلك الواقع المر الذي عاشوه على تبلور أرقام ذات دلالات عميقة ومعاني هامة في مجال البطالة العربية واليهودية أيضاً. ففي مثل ذلك المناخ الذي عاشته البلاد، لم يكن من الممكن أن تحقق الصهيونية أهدافها بالكامل في تفريغ المؤسسات الصناعية والمرافق العامة والحكومية من العرب وتستبدلهم بعمال يهود، بحيث تعصف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بالعمال العرب فقط. بل كان لا بد من أن تشمل هذه الأزمات العمال عرباً ويهوداً، خاصة وان الهجرة اليهودية إلى فلسطين كانت علنية وسرية وغير مخططة. ومن هنا، عصفت الأزمات الاقتصادية، فعلاً، بشعب تلك المنطقة وعمالها، وانعكس ذلك على ازدياد حدة البطالة التي سادت بينهم في ذلك الوقت، إلا أن التنسيق والارتباط اللذين كانا قائمين بين الحركة الصهيونية ومنظماتها وعمالها، وبين السلطة الرسمية (الانتداب)، وسيطرة الاتجاهات الشوفينية القومية على العمال اليهود، كان يعطي القضية شكلاً آخر؛ حيث كانت ظاهرة البطالة، بين العمال العرب، أشد خطراً على سلطات الانتداب. ومن هنا، كانت التحذيرات المستمرة التي أطلقها العديد من المسؤولين حول هذه الظاهرة، وحول خطورة الأزمات الاقتصادية المختلفة؛ ففي سنة ١٩٢١، وزع تشرشل تقريراً تلقاه من ج.س. سايمز حاكم حيفا يقول فيه: «ان الظروف الاقتصادية كانت سيئة جداً في منطقته في ذلك الوقت، الأمر الذي جعل القرويين يتجاوبون مع التحريفات المناوئة للحكومة»(٤٨)، كما حذرت تقارير عدة من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، ومن تأثير الهجرة اليهودية على أوضاع العمال العرب ومن مزاحمة العمال المهاجرين من اليهود للعمال العرب.. وقد ورد ذلك في تقرير لجنة التحقيق في أحداث أول أيار (مايو) سنة ١٩٢١، والمشكلة برئاسة قاضي القضاة توماس هيكرافت، كما جاء مثل ذلك في تقرير جون هوب سمبسون في تشرين الثاني (نوفمبر)

* وحول هذا الحزب وردت وثيقة (تقرير) في كتاب الدكتور موسى البديري حول افتتاح نادي حزب العمال في نابلس، ويمكن التعرف مما ورد في التقريرعلى طبيعة هذا الحزب البرجوازي والبعيد عن المصالح الحقيقية للعمال؛ حيث ورد في التقرير: «إحتفل حزب العمال يوم ٢٨ الماضي بافتتاح ناديه، فغص النادي بجمهور كبير من التجار والأعيان وجميع عمال نابلس على اختلاف طبقاتهم ومهنهم حتى ضاق المكان بهم، وبعد الانتهاء من الخطب أديرت القهوة والحلويات على المدعوين، فتبرع المدعوون بمبالغ مختلفة بلغت ثلاثين مصرياً ونيف، ثم انصرف الجمهور وكلهم ألسنة ناطقة تلهج بحسن مبادىء حزب العمال، والخير الذي يعود فيه على الوطن والأمة».

١٩٣٠، حيث لاحظ وجود البطالة في الميدان العربي ووصفها بأنها خطيرة، وكتب في تقريره: «ان من الخطأ ان يأتي يهودي من بولونيا أو لتوانيا أو اليمن ليملأ مكاناً شاغراً في فلسطين، في حين أن هناك عاملاً محلياً يستطيع أن يملأه[٤٩]. وفي سنة ١٩٢٦، قدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي ٦٠٠٠ عامل[٥٠]، وزاد هذا العدد، سنة ١٩٢٧، زيادة جدية؛ وذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد، وذلك بالرغم من زيادة عدد اليهود المهاجرين إلى الخارج عن عدد الذين دخلوا إلى البلاد. وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل من العرب في تلك السنة ١٦٠٠٠ عامل ومن اليهود ٨٤٤٠ عامل[٥١]. وفي تلك السنة نفسها وبتأثير من الأزمة الاقتصادية، أيضاً، وبسبب معارضة العمال اليهود تشغيل العمال العرب في قطف البرتقال الذي ابتاعه التجار العرب من البساتين اليهودية في ملبس، حدثت صدامات دامية بين العمال العرب واليهود[٥٢]. وقد استمر هذا الوضع المتدهور حتى سنة ١٩٢٩ وتفاقم. ففي تلك السنة، تراكم جيش من العاطلين عن العمل بين العمال العـرب،وقد قدر المجلس الاسلامي الأعلى عددهم بين ٣٠ – ٣٥ ألف عامل[٥٣]. أما المصادر البريطانية فقد اعترفت بذلك حيث جاء في تقرير سمبسون: «أن البطالة منتشرة انتشاراً هائلاً في القدس بين أرباب الحرف من العرب، وان البطالة ليست موجودة بين العرب فحسب بل أنها خطرة وشائعة»[٥٤].

ولعل أفضل وصف لحالة العمال العرب والوضع الاقتصادي في تلك الأيام، إضافة لما ذكر سابقاً، ما جاء في التقرير الذي كتبه مراسل صحيفة الانترناشيونال برس في ٩/١/١٩٣٠، أي قبل عقد مؤتمر العمال العرب الأول بيومين، والذي جاء فيه: «... هنالك حركة نامية بين العمال العرب في فلسطين، عدد البروليتاريين في المدن والقرى يزداد... يوجد زراعات بكميات كبيرة للبرتقال والموز، وازداد عدد المصانع (السجاير، مصانع الصابون،.. إلخ)، يشتغل العمال بالصناعات النقلية (المرافىء وسكك الحديد)، وتستخدم النساء أيضاً. ومن الجدير بالذكر أن رأس المال الذي جلب إلى فلسطين من قبل الصهيونيين يزيد ويعجل في إفقار الطبقة العاملة الكادحة والفلاحين العرب الفقراء وزيادة عددهم، وفي الوقت نفسه يزداد أصحاب المصانع، بينمـا تستوعب الصنـاعة الصهيونية نسبة مئوية بسيطة من العمال العرب. والطبقة العاملة العربية أصبحت ظاهرة واضحة، ويقدر عدد العمال من خمسين إلى ستين ألفاً، وهذه طبقة بروليتارية ليس لها حقوق وخاضعة لاستغلال لا حدود له، وهي خاضعة للبرجوازية العربية الصغيرة التي تستفيد من عمل النساء والأطفال بدون حدود ولا قيود، وتدفع أجوراً ضئيلة تميت جوعاً ولا تعرف أي وقت للعمل، عدا من الفجر إلى الغروب، وهي مسخرة للانتداب الانكليزي، ويحول العمال على السكك الحديدية والطرقات إلى عبيد يعملون بأجور بسيطة، وتأثير التنافس على سوق العمل الناتج عن الفقر بالجملة على سياسة الأنجلو – صهيونية أصبح عظيماً، حتى ان الأجور انخفضت إلى أقصى حد، ولا يوجد قانون لحماية العمال وتأمينهم»[٥٥].

يستدل مـمـا تقدم كله أن فترة العشرينات شهدت مرحلة من المراحل الهامة في حياة الشعب العربي الفلسطيني وطبقته العاملة بشكل خاص. ففي تلك الفترة عاني

هؤلاء العمال من الاضطهاد المتعدد الجوانب؛ فالاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية بخطرها على الوطن بكامله من جهة، وشظف العيش والاضطهاد الطبقي من جهة ثانية، ومحاربة الحركة الصهيونية، بمنظماتها المختلفة وعلى رأسها الهستدروت، من جهة ثالثة. وقد كان لا بد لهذا كلّه من أن يؤدي إلى تطور جديد، كان لا بد لهذه الظروف التي سادت في فلسطين، منذ بداية العشرينات، وتفاقمت في نهايتها من أن تؤدي إلى النتيجة الحتمية. وفي تلك الفترة، أيضاً، كان لا بد لهؤلاء العمال من أن يكتشفوا الطريق الحقيقي التي تؤدي إلى تحقيق مصالحهم الاقتصادية. ومما لا يخفى أن هذه الطريق تتمثل بالانتظام في النقابات العمالية، فكان ذلك. وقد قام العمال العرب، من خلال هذه المنظمات، بمجموعة من التحركات المطلبية والاضرابات المختلفة من أجل تحصيل حقوقهم الاقتصادية.

تبلور التيارين الثوري والشوفيني بين اليهود وأثره في ظهور الحركة العمالية العربية

مثلت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي حصلت في المجتمع الفلسطيني، بعد الاحتلال البريطاني وبسببه، مجموعة العوامل والظروف الموضوعية التي ساعدت على ظهور الطبقة العاملة العربية. ولكن هذه العوامل لم تكن كافية وحدها لتعزيز وجود هذه الطبقة ودفعها للتعبير عن ذاتها من خلال منظماتها المختلفة، بل كان لا بد لذلك من ظروف مساعدة لتسارع في ذلك. وقد لعب تبلور النشاط اليهودي، باتجاهاته المختلفة، دوراً مهماً في تحقيق ذلك، ففي سنة ١٩١٩ وفي شهر آذار (مارس) عقد المؤتمر العام لجميع العمال اليهود العاملين في المدن والأرياف الفلسطينية، وذلك من أجل تأسيس اتحاد العمل (احدوت هعفودا)[٥٦]. ويمكن اعتبار انعقاد هذا المؤتمر علامة بارزة في نشاط الحركة العمالية اليهودية لأكثر من سبب؛ وأول هذه الأسباب يعود إلى أن هذا المؤتمر كان الأول من نوعه باعتباره المحاولة الجدية الأولى في فلسطين الرامية لتجميع المنظمات العمالية اليهودية وتوحيد نشاطاتها لتتمكن من تحقيق أهدافها بشكل أكثر كفاءة؛ وثانيها ان هذا المؤتمر كان محاولة لتحويل المبادىء الصهيونية إلى مبادىء رسمية لكافة المنظمات اليهودية التي كانت قائمة في حينة؛ وثالثها ان هذا المؤتمر جمع كافة الأطراف السياسية المختلفة في المنظمات اليهودية التي كانت تعمل في الساحة الفلسطينية حينذاك؛ ورابعها ان هذا المؤتمر كان الأول والأخير الذي يعقده مثل هذا التجمع؛ حيث شهد هذا المؤتمر نفسه، وبعد تأسيس اتحاد العمل، التمايز الهام الذي أدى إلى خروج التيار اليساري اليهودي واستقلاله في العمل ورفضه الاستمرار في العمل مع التيار الصهيوني المتطرف. وكان هذا الموقف، من قبل التيار اليساري، محاولة منه للتوفيق بين تطلعاته الأممية ومبادىء الصهيونية البروليتارية التي كان لا يزال يعيش تحت أوهامها. وقد كانت هذه الخطوة من أهم الأحداث التي أدت، في المستقبل، إلى دفع العمال العرب وتحريضهم للانضمام إلى العمل النقابي والمساهمة فيه بطرق مختلفة من قبل هذا التيار. كما كان المؤتمر، بحد ذاته، حدثاً هاماً في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني والحركة الصهيونية، وذلك بسبب كونه، كما ذكر، بداية للعمل الصهيوني

المنظم الذي أدى، بعد ذلك بفترة بسيطة، إلى تشكيل المنظمة النقابية الصهيونية (الهتسدروت)، والتي لعب وجودها أيضاً دوراً مهماً في المساعدة على توجه العمال العرب نحو العمل النقابي.

لقد تبع انسلاخ الأقلية اليسارية داخل العمال اليهود عن المؤتمر الأول قيام هذه الأقلية، بمساعدة مجموعات اشتراكية صغيرة أخرى، بتأسيس حزب العمال الاشتراكي (M.P.S.)(٥٧). وكان تأسيس هذا الحزب خطوة هامة لعبت دوراً إيجابياً، بعد ذلك، في نضال العمال العرب، ومنذ اللحظة التي تأسس فيها الحزب رسمياً، وطيلة تاريخه بعد ذلك، بما تبعه من انشقاقات مختلفة وحتى وصوله إلى شكله الطبيعي، أي تحوله إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني. وبعد ذلك، استمر هذا الحزب في القيام بهذا الدور، ففي قرارات مؤتمره التأسيسي دعا الحزب جماهير العمال اليهود إلى السير سوية مع كل جماهير العمال في البلاد دون فرق في القومية، وطالب بالعمل على إيجاد طريقة للتقارب والتفاهم بين العمال العرب والكادحين اليهود.

أما في مؤتمره الثاني الذي عقد في حيفا، في شهر تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٢٠(٥٨)، فقد استمر الحزب في نهجه ومواقفه؛ حيث ندد المؤتمر بالسياسة التي انتهجتها قيادة الحركة العمالية الصهيونية في فلسطين، تلك القيادة التي عارضت إقامة مؤسسات اقتصادية وسياسية مشتركة. وقد طالب المؤتمر قيادة الحزب (حزب العمال الاشتراكي) بالعمل على إقامة مثل هذه المؤسسات.

وبعد حوالي ستة أشهر من هذا التاريخ، انعقد المؤتمر الثالث لهذا الحزب في مدينة يافا، وقرر تسمية الحزب بالحزب الشيوعي اليهودي. وكان اسمه قد تغير بعد المؤتمر الثاني إلى: حزب العمال الاشتراكي العبري. وفي مجال العمل النقابي، تضمنت قرارات المؤتمر توجهات هامة معادية للصهيونية وأهمها الموقف من الهستدروت التي كانت قد تشكلت قبل ذلك بفترة بسيطة. وقد جاء في قرارات المؤتمر: «ان الهستدروت منظمة نقابية غير مهمة بالنسبة للعمال، بل انها تمثل إطاراً جديداً للمضي ضد مصالحهم». ودعا المؤتمر جماهير العمال في فلسطين إلى النضال في سبيل تحطيم الأحزاب الخائنة وتدمير الهستدروت، والعمل على إقامة منظمات نقابية حقيقية مكانها. وأكد القرار أن الهستدروت يلعب دوراً مماثلاً لدور الحكومة داخل التجمع اليهودي في فلسطين، وهو بمثابة المعبر عن المصالح الطبقية لفئات البرجوازية الصغيرة والمستوطنين اليهود، وانه أداة طيعة في أيدي المنظمات الصهيونية(٥٩).

وفي السنة نفسها، كان للحزب دور أساسي في تنظيم تظاهرة الأول من أيار (مايو) التي تحولت، بعد ذلك، إلى صدامات دامية بسبب موقف سلطات الانتداب، وإصرارها على منع تظاهرة الحزب، وذلك في الوقت الذي سمحت فيه بقيام تظاهرة إتحاد العمل الصهيونية. وفي تلك المناسبة، وبسبب الاحتكاك الذي حدث بين المتظاهرين من الفئتين، وزع الحزب بيانات باللغات العربية والعبرية واليديشية، أكد فيها، وبشكل خاص في البيانات العربية، على موقفه الطبقي، حيث جاء في البيان الموجه للعمال العرب: «أيها الزملاء، إن العمال في

جميع بلاد العالم يسيرون في معركة هائلة ضد الذين جعلوا السيف والنار وسيلة للقضاء على توسلات العامل الواقع في العبودية، وإن هذه المعركة هائلة، ولكن الشجاعة التي يتحلى بها العامل تمكنه من السير إلى الأمام، لأنه يعرف أنه وحيد في مهمته وليس له غير ذراعين لتشييد حالة اجتماعية جديدة». وجاء في البيانات نداء للعمال: «ارفعوا رؤوسكم واستولوا بأيديكم على السلطة»، و«نناديكم للجهاد ضد الأغنياء الذين يبيعون البلاد وأهاليها للأجانب»(٦٠).

وفي سنة ١٩٢٢، تم الانشقاق داخل الحزب بين التيار الذي بقي يمثل النزعات الصهيونية داخل الحزب، والذي أسس حزباً جديداً أسماه الحزب الديمقراطي الاشتراكي اليهودي ولم يلبث أن حل نفسه، والأقلية الثورية التي بقيت في الحزب وأطلقت عليه اسم الحزب الشيوعي اليهودي، والذي انقسم بدوره إلى حزبين أحدهما سمى نفسه بالحزب الشيوعي في فلسطين (ك.ب.ب.). وكان أكثر ثورية وأشد رفضاً للمساومة مع الصهيونية، ودعا لقطع كل العلاقات مع احدوت هعفودا. أما الطرف الآخر فقد رتب أموره التنظيمية وأعلن عن تشكيل حزب شيوعي آخر هو الحزب الشيوعي الفلسطيني (ب.ك.ب.)، وقد لعب هذان التنظيمان دوراً فعالاً في النضال العالمي، كما سنرى، وبخاصة بعد الانقسام الذي حدث بين أعضاء هذين الحزبين داخل الهستدروت والذي نتج عنه تشكيل المنظمتين النقابيتين فراكتسيا (كتلة) العمال التابعة إلى ب.ك.ب.، والفراكتسيا (الكتلة) البروليتارية التابعة إلى ك.ب.ب.(٦١).

إلا أن الانقسام داخل الحزب لم يدم طويلاً، ففي سنة ١٩٢٣ ونتيجة للمفاوضات المستمرة بين الطرفين: الحزب الشيوعي الفلسطيني والحزب الشيوعي في فلسطين، انتهت المفاوضات بإعلان وثيقة الوحدة من جديد. وقد تضمنت الوثيقة الخط السياسي للحزب الجديد الذي اتفق على أن يحمل اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني، واعتبر الاجتماع الذي انبثق عنه الحزب الجديد بمثابة المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي الفلسطيني(٦٢).

في السنة نفسها، قام الحزب بخطوة ذكية؛ بحيث أنشأ، بعد توحيده، قسم الشغيلة (فراكتسيا العمال) التي انتسبت إلى الأممية النقابية الحمراء داخل الهستدروت لفصل الدور التعاوني الاقتصادي عن النقابات، وفصل هذه الأخيرة عن الصهيونية(٦٣). وقد برز قسم الشغيلة عن طريق معارضته لقادة عماليين معترف بهم، وحرض ضد البطالة وناضل من أجل الوحدة مع العرب، وفي كل المظاهرات والمشاكل العمالية الناجمة عن البطالة نشط أعضاؤه كمنظمين ومحرضين.

وفي بداية سنة ١٩٢٤، ضاعف هذا القسم الذي سمي بالكتلة العمالية من نشاطه، وشددت عناصره من حملتها ضد قيادة الهستدروت مطالبة بتغييرات جذرية بهدف قلب الاتحادات وتحويلها إلى تنظيمات لجميع العمال دون اعتبار للانتماء الحزبي والسياسي والقومي. واشتركوا في الانتخابات لجميع المؤسسات العمالية(٦٤).

ولعله من المهم الاشارة، في مجال الحديث عن دور التيار الثوري اليهودي في ظهور الحركة العمالية العربية وتطورها، إلى عدد من الملاحظات الهامة. وأول هذه الملاحظات ان هذا الموقف من جانب هذا الحزب كان ينسجم مع موقف الأممية الشيوعية (الكومنترن) التي كانت تتابع، بشكل دقيق، مجريات الأمور وتطوراتها في فلسطين في تلك الفترة، وكان الكومنترن يأخذ موقفاً واضحاً وصريحاً في قضية الموقف من العمال والجماهير العربية. وفي أكثر من مناسبة، أعلن الكومنترن عن مواقفه تلك، بل انه حدد موقفه من التنظيمات الاشتراكية المختلفة على ضوء موقفها من تلك القضيـة ومن الموقف من الصهيـونية أيضاً(٦٥).

ومن الناحية الثانية، فقد انسجم هذا الموقف مع موقف المنظمة النقابية العالمية التي تشكلت سنة ١٩٢١؛ وهي الأممية النقـابية الحمـراء التي وجهت في ٢٠ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٤ نداء إلى العمال العرب جاء فيه: «أيها العمال العرب... ان الأممية النقابية الحمراء التي تضم في صفوفها ١٥ مليون عامل ثوري من مختلف القوميات والتي تخوض نضالاً حاسماً ضد الاستغلال الرأسمالي، وتـدعم كل حـركة ثـورية معـادية للاضطهاد القومي، تتوجـه إليكم بهذا النداء، وتدعوكم للنضال في سبيل تحرركم، يا عمال فلسطين العرب. ان للأممية النقابية الحمراء أنصاراً في بلدكم فلسطين، إنهم مناضلو الكتلة العمالية داخل الهستدروت، يناضلون منذ وقت طويل ليس في سبيل المصلحة القومية اليهودية، وإنما في سبيل المصالح الطبقية، في سبيل مصـالح العمـال اليهود والعرب، ان الكتلة العمالية تسعى لإقامة تحالف بينكم وبين العمال الثوريين اليهود، بهدف النضال على جبهة واحدة ضد المستعمرين والمستوطنين الأغنياء... أيها العمال العرب عليكم أن تجابهوا تحالف رأس المال الانجليزي - الصهيـوني مع الشيـوخ والأفندية العرب بالتضامن الكفاحي لجميع العمال الثوريين في فلسطين...»(٦٦).

إضافة لذلك، يبدو من الضروري الاشارة إلى أن دور التيار الثوري اليهودي بين العمال العرب وتجاه الطبقة العاملة العربية لم يحقق نتائج مباشرة، ولم يؤد الغرض المطلوب حتى سنة ١٩٢٤، ما عدا النشاط الذي تم في نقـابة عمـال سكك الحـديد (الترانسبورت)، وقد بقي نشاط التيار الثوري اليهودي ذو دلالات إيجابية هامة، وذلك في مجال تأكيد الخط السياسي العمالي الصحيح والتوجهات الطبقية ولكن دون أن يساهم بتحقيق إنجازات حقيقية على الصعيد العملي، إلا أنه كان من الواضح أن نتائج هذا النشاط بدأت تظهر وتتكثف مع بداية نجاح الحزب في جذب العمال العرب والجماهير العربية إلى صفوفه؛ حيث برزت، من خلال هذه الصفوف، القيادات العمالية العربية الثورية التي لعبت دوراً قيادياً في الحركة العمالية العربية بعد ذلك، مثل محمد علي قليلات وكامل عودة وابراهيم العمري ورضوان الحلو.

ومن الناحية الثالثة، تجدر ملاحظة الأساليب التكتيكية والعملية عالية المستوى التي لجأ إليها الحزب الشيوعي في تلك الفترة، وذلك ليتمكن من تحقيق أهدافه والوصول إلى العمال والجماهير العربية، وبشكل خاص، قدرته على التوصل إلى التعبير عن مواقفه من خلال مجلة حيفا، والنجاح الكبير الذي حققه بعد ذلك بتشكيله لنظمـة الوحـدة

(ايحود) والدور الكبير الذي لعبه من خلال الهستدروت وخارجه، وفي مجال تنظيم العمال العرب في نقابات مستقلة ومشتركة مع اليهود.

على أن المهم، في هذا المجال، هو الاستمرار في التأكيد على أن هذا الحزب - سواء في الفترة التي سبقت الانشقاقات التي حدثت فيه، أو بعد ذلك، عندما أخذ شكل الحزب الشيوعي الفلسطيني بعد المؤتمر الخامس - بقي محافظاً، طيلة الوقت، على موقفه المبدئي من قضية دعم العمال العرب ودفعهم إلى العمل النقابي، وإلى تشكيل منظمات مشتركة مع العمال اليهود، وفي مقاومة الاتجاهات الشوفينية والصهيونية والانتهازية العمالية على كافة الأصعدة.

لقد تركز نشاط الشيوعيين، في تلك الفترة، على قضيّة أساسيّة هي الدعوة المستمرة بلا كلل إلى ضرورة تشكيل النقابات العمالية على أساس طبقي وأممي وليس على أساس قومي، مع التأكيد المستمر على الدور الرجعي للهستدروت وضرورة إحباط هذه المنظمة الصهيونية والعمل على معارضتها بكافة الوسائل، سواء تم ذلك من داخلها أو من خارجها.

وحول هذه القضية الهامة، يبدو من الضروري الاشارة إلى أن موقف الحزب لم يكن واحداً خلال المراحل العديدة التي مرت عليه، بل تغير بين فترة وأخرى، وذلك حسب الاستنتاجات المختلفة التي كان يخرج بها. ففي المؤتمر التأسيسي الأول المنعقد سنة ١٩٢٠، ساهم حزب العمال الاشتراكي العبري بأعمال المؤتمر، وحصل نتيجة الانتخابات على الحق بإيفاد ٦ مندوبين من أصل ٨٧ مندوباً إلى المؤتمر، وذلك من خلال حصوله على ٣٠٣ أصوات من أصل ٤٤٣٣ صوتاً(٦٧). وفي هذا المؤتمر نفسه، أكد الحزب على توجهاته الطبقية، وان كان لا يزال يعيش تحت أوهام الصهيونية البروليتارية؛ حيث حدد أحد ممثليه، من خلال برنامج الحزب النقابي المقدم للمؤتمر، المنطلقات الأساسية له والتي تضمنت التأكيد على ما يلي: (١) يجب أن تمثل الهستدروت تجمعاً نقابياً مهنياً، قائماً فوق الأحزاب السياسية، يجمع كافة عمال فلسطين بغض النظر عن الانتماء القومي لهم. (٢) يجب أن تكون الهستدروت بمثابة البرلمان الأممي والناطق السياسي باسم الطبقة العاملة اليهودية - العربية في فلسطين(٦٨).

ومن جانب آخر، طالب ممثلو الحزب بالسماح للعمال العرب بالانضمام إلى الهستدروت، وأكدوا على أنه ما دام العامل العربي غير منظم فلن يتوفر الحل أيضاً لقضية العامل اليهودي.

إلا أن هذا الموقف لم يستمر؛ فبعد انتهاء المؤتمر تولدت قناعات جديدة لدى الحزب، وأعلن عن تخلي كتلته في المؤتمر عن عضويتها، وذلك نتيجة للأوضاع التي تعرضت لها. وفسر الحزب هذا الموقف كما يلي: «لأننا لا نريد تحمل جزء من المسؤولية في نشاطات الهستدروت، التي بدلاً من أن تهتم بالنشاطات النقابية والجماعية فإنها تمارس سياسة برجوازية صهيونية، وتتحول بذلك إلى منظمة صفراء متخاذلة تخون جذرياً

مصالح العمال، ولهذا فقد قررنا بعد التشاور داخل حزبنا الانسحاب من الهستدروت والقيام بنشاط نقابي مستقل على جميع الأصعدة[٦٩]». على ان هذا الموقف لم يستمر كما هو بعد ذلك؛ فبعد حدوث الانقسام في الحزب وبعد تشكيل الجناحين المستقلين، الحزب الشيوعي في فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني، اتخذ كل منهما موقفاً مختلفاً عن الآخر من قضية العمل داخل الهستدروت؛ ففي الوقت الذي رفض فيه الحزب الشيوعي في فلسطين (ك.ب.ب.) المشاركة في أعمال المؤتمر الثاني للهستدروت المنعقد بين ٧ - ٢٠/١/١٩٢٣ منطلقاً من أن المقاطعة هي طريق الوصول للجماهير العربية، ومؤكداً على ضرورة هدم الهستدروت كشرط لبناء تنظيم عمالي ذي وعي طبقي[٧٠]، شارك الحزب الشيوعي الفلسطيني في المؤتمر وتمكن من الفوز بثلاثة مقاعد من أصل ١٣٠ مقعداً[٧١]. ولم يستمر هذا الموقف أيضاً؛ ففي انتخابات مجالس العمل المحلية شاركت التنظيمات في الانتخابات وفي العمل على إيصال مندوبيهما، حيث حقق الحزب الشيوعي في فلسطين نجاحاً تمثل بإيصال مندوب عن القدس ومندوبين عن حيفا.

بعد ذلك ومع إعادة توحيد الحزب، استقر الموقف من العمل داخل الهستدروت، وتم التأكيد على ذلك. ويمكن القول أن هذا الموقف جرى تثبيته، فيما بعد، إلى النهاية، واعتمد كخط رسمي للحزب ترافق مع الادانة المستمرة لقيادة الهستدروت وللاتجاه العام لنشاطها والنضال ضده. ففي سنة ١٩٢٨، هاجم الكونفرنس الثالث للحزب الشيوعي الفلسطيني قادة الهستدروت الذين يسعون إلى تسلّق السلم الطبقي بعد أن خانوا المصالح العمالية على مذبح هيكل الصهيونية، وقد انتقد الكونفرنس محاولة الهستدروت تنظيم هجرة جديدة في الوقت الذي تعاني فيه أكثر من ٦٠٠ عائلة في تل - أبيب وحدها من آثار البطالة[٧٢]، وأكد الكونفرنس على أهمية تنامي الاتجاه لتنظيم العمال العرب.

في الجانب الآخر وفي المعسكر الصهيوني، أدى تأسيس احدوت هعفودا سنة ١٩١٩، وانسلاخ الأقلية اليسارية إلى بلورة الاتجاهات الصهيونية بشكل محدد، وأظهر الصهيونيون ضرورة الفصل بين المنظمات السياسية الصهيونية والمنظمات النقابية الصهيونية، وذلك لتحقيق التخصص وخلق أكبر الامكانيات المكنة لتحقيق الأهداف والتوجهات الصهيونية بكفاءة عالية. ولم تمض مدة طويلة حتى تم تأسيس الهستدروت وتم ذلك في المؤتمر التأسيسي الذي عقد في حيفا بين ٢٥ - ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٠. وقد أدى تأسيس الهستدروت إلى المساهمة في دفع العمال العرب نحو العمل النقابي وإلى وعيهم بضرورته. وكان ذلك لعدة أسباب، منها الامتيازات التي بدأ الهستدروت بتحقيقها للمنضمين إليه، مما أدى بالقوى العاملة العربية إلى الشعور بالحاجة للتنظيم النقابي وذلك للحصول على مثل هذه الامتيازات؛ وهذا ما جعلها تندفع للانتظام في تنظيم نقابي وذلك باتجاهين مختلفين: أولهما محاولة المشاركة في المنظمات العمالية التابعة للهستدروت؛ وثانيهما العمل على تشكيل منظماتها المستقلة للوصول إلى النتائج نفسها التي يحققها انضمامها لمنظمات الهستدروت. أما بالنسبة لقيادة الهستدروت، فإن بقاء العمال العرب بأعداد كبيرة في سوق العمل كان يؤدي إلى تخفيض الأجور التي يمكن أن يحصل عليها العمال اليهود المنضوون تحت لوائه هذا من جهة،

ومن جهة ثانية، فإن بقاء هؤلاء العمال خارج الهستدروت، كان يتركهم عرضة لتشكيل نقابات عمالية عربية مستقلة أو الانضمام إلى ما تم تشكيله منها، وهو ما تخشاه المنظمة النقابية الصهيونية. ولذلك توجه الهستدروت نحو تنظيم العمال العرب، ولكن ليس من خلال منظمات مشتركة مع العمال اليهود، بل في منظمات مستقلة تعتبر فروعاً عربية للهستدروت ودون إعطائهم الحقوق نفسها المعطاة لليهود، ومع بقائهم خاضعين للقيادة الصهيونية.

إن مجمل الظروف التي واكبت عملية تشكيل الهستدروت وتبلور التوجهات الصهيونية، أدت بالضرورة لان يكون تأسيسه عاملاً من العوامل المساعدة على دفع العمال العرب وتوعيتهم بضرورة الانخراط في العمل النقابي باتجاهاته المختلفة، الأمر الذي تحقق فعلاً.

---

(١) د. ماهر الشريف، «مساهمة في دراسة آلية نشوء الحركة العمالية العربية في فلسطين»، **صامد الاقتصادي** (بيروت)، العدد ١٨، ١٩٨٠.

(٢) هاني حوراني، «ملاحظات حول أوضاع الطبقة العاملة العربية في فلسطين في عهد الانتداب»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر)، ١٩٧١.

(٣) **المصدر نفسه**.

(٤) سعيد حمادة، **النظام الاقتصادي في فلسطين**، بيروت مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٣٩، الفصل الخامس الصناعة. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩،

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٦.

(٦) عبدالقادر ياسين، «التطور الصناعي في فلسطين حتى عام ١٩٤٨»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٨٠، تموز (يوليو) ١٩٧٨.

(٧) د. ماهر الشريف، **مصدر سبق ذكره**.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) سميح سمارة، **الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية**، بيروت. دار الفارابي، ١٩٧٩، ص ١٠٣.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٠٤.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) د. إميل توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨، ص ٧٩.

(١٤) د. رفعت السعيد، **اليسار المصري والقضية الفلسطينية**، بيروت دار الفارابي، ١٩٧٤، ص ١٣٢.

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١٣٣.

(١٧) شفيق رشيدات، **فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً**، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨، ص ٩١ و٩٢.

(١٨) عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠، ص ١٩٤.

(١٩) سميح سمارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٤، نقلاً عن تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات فلسطين.

(٢٠) عبدالقادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ٥٩.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٨٩.

(٢٢) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، جدول إحصائي رقم ٢، ص ٤١٣.

(٢٣) د. إميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، بيروت. مركز الابحاث، م.ت.ف.، ص١٢٨.

(٢٤) د. إميل توما، «ستون عاماً...»، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٨.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ١٦٩.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) **المصدر نفسه.**
(٢٨) **المصدر نفسه.**
(٢٩) سعيد حمادة، **مصدر سبق ذكره،** ص ٢٩٠.
(٣٠) د. ماهر الشريف، **مصدر سبق ذكره.**
(٣١) **مؤتمر عمال العرب الأول** (كراس صادر حول أعمال المؤتمر الذي عقد في حيفا، في ١١ كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٩٣٠)، فلسطين. المطبعة الأهلية التجارية، والجزء الأساسي من الكراس المنشور في كتاب الدكتور موسى البديري، **تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين،** القدس، ١٩٧٩.
(٣٢) عبدالقادر ياسين، **تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨،** بيروت مركز الأبحاث، م.ت.ف.، جدول رقم ٧، ص ٦١.
(٣٣) د. إميل توما، «ستون عاماً...»، **مصدر سبق ذكره،** ص ٥٦.
(٣٤) **المصدر نفسه.**
(٣٥) عبدالقادر ياسين، «الطبقة العاملة الفلسطينية ضحية التمييز في الأجور»، **آفاق عربية** (بغداد)، ١٩٧٩.
(٣٦) **المصدر نفسه.**
(٣٧) مؤتمر العمال العرب الأول، **مصدر سبق ذكره**
(٣٨) د. موسى البديري، **مصدر سبق ذكره.**
(٣٩) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث،** موسكو: دار التقدم، الفصل الأول، ص ٢٢.
(٤٠) ياسين، «كفاح الشعب الفلسطيني...»، **مصدر سبق ذكره،** ص ٥٦.
(٤١) **المصدر نفسه،** ص ٥٤.
(٤٢) عبدالقادر ياسين، «الطبقة العاملة والحركة السياسية في فلسطين»، **شؤون فلسطينية،** العدد ٥٦، نيسان (ابريل) ١٩٧٦ .
(٤٣) **المصدر نفسه.**
(٤٤) **المصدر نفسه.**
(٤٥) **المصدر نفسه.**
(٤٦) **المصدر نفسه.**
(٤٧) د. إميل توما، «ستون عاماً...»، **مصدر سبق ذكره،** ص٥٦
(٤٨) الكيالي، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٩٢.
(٤٩) د. توما، «جذور القضية...»، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٧٢.
(٥٠) د. توما، «ستون عاماً...»، **مصدر سبق ذكره،** ص ٦٢.
(٥١) نجيب صدقة، **قضية فلسطين،** بيروت: دار الكاتب، ١٩٤٦، ص ١٠٣.
(٥٢) الكيالي، **مصدر سبق ذكره،** ص ٢٢٧.
(٥٣) سميح سمارة، «الطبقة والشعب...»، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٥٢، نقلاً عن تقرير سمبسون.
(٥٤) **المصدر نفسه.**
(٥٥) د. موسى البديري، **مصدر سبق ذكره** (التقرير وارد باللغة الانكليزية).
(٥٦) د. سليمان بشير، **المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية،** القدس، (بلا دار نشر)، ١٩٧٧، ص ٩١ و ٩٢.
(٥٧) د. ماهر الشريف، **الأممية الشيوعية وفلسطين،** بيروت. دار ابن خلدون، ١٩٨٠، ص ٩٠.
(٥٨) **المصدر نفسه،** ص ١٣٦.
(٥٩) **المصدر نفسه،** ص ١٤٣.
(٦٠) د. سليمان بشير، **مصدر سبق ذكره،** الملاحق.
(٦١) **المصدر نفسه،** ص ١٠٥.
(٦٢) **المصدر نفسه،** ص ١٠٦.
(٦٣) موسى خليل، «الحزب الشيوعي الفلسطيني ١٩١٩ - ١٩٤٨»، **شؤون فلسطينية،** العدد ٣٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤.
(٦٤) د. سليمان بشير، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٤٨.
(٦٥) **المصدر نفسه.**
(٦٦) سميح سمارة، «الطبقة والشعب ...»، **مصدر سبق ذكره،** ص ٩٦.
(٦٧) د. ماهر الشريف، الأممية الشيوعية ...»، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٣٩
(٦٨) **المصدر نفسه،** ص ١٤٠.
(٦٩) **المصدر نفسه،** ص ١٤٢.
(٧٠) سميح سمارة، «الطبقة والشعب...»، **مصدر سبق ذكره،** ص ٨٨ و ٨٩
(٧١) د. سليمان بشير، ص ١٠٦.
(٧٢) د. ماهر الشريف، «الحزب الشيوعي الفلسطيني وهبة البراق»، **شؤون فلسطينية،** العدد ٦١، كانون الأول (ديسمبر)، ١٩٧٦.

التطور الديمغرافي للعرب في اسرائيل
واقع... وتوقعات
٢ - تطور... أم زيادة تخلف؟

محمد سليمان

جاء في ورقة العمل الأولى التي عرضت على مؤتمر البرلمانيين العالمي للسكان والتنمية الذي عقد بمدينة كولومبو، عاصمة سيريلانكا، خلال الفترة الممتدة من ٢٨ ايلول (سبتمبر) لغاية ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٩، بالتعاون مع كل من صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية والاتحاد الدولي للبرلمانيين. «... ان الثلث الاخير من هذا القرن شهد تصاعداً لا مثيل له في عدد السكان، فقد ازداد عدد سكان العالم الكلي من ٢٥٠٠ مليون نسمة، في عام ١٩٥٠، إلى ٤٠٣٢ مليون نسمة في عام ١٩٧٥».

وبينما كان معدل الزيادة السنوية التقديري للعالم كله خلال تلك الفترة ١,٨٪، فان معدل زيادة الدول الأكثر تقدماً بلغ ١,١٪، بينما بلغ ٢,٢٪ في الدول الاقل تقدماً، غير أن هناك دلائل ومؤشرات تدل على أن الزيادة التي لم تحدث في التاريخ من قبل، قد بدأت الآن في الاعتدال. هذا على الرغم من أنه، في بعض البلاد النامية، لا يزال نمو عدد السكان مرتفعا(١).

واتجاهات النمو السكاني هذه، تعكس تباين اتجاهات المواليد في المناطق المختلفة من البلدان المتخلفة. ولأن هناك انخفاضاً في معدل الوفيات، بشكل عام، فان زيادة معدلات النمو تدل على أن معدلات المواليد إما أنها بقيت ثابتة أو أنها انخفضت بشكل طفيف.

وفي البلدان الصناعية المتطورة، يدل انخفاض معدلات النمو السكاني على انخفاض في معدلات المواليد؛ وذلك نظراً «لحدوث ارتفاع طفيف في معدلات الوفيات في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣، والفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥، والفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠. فمتوسط النسبة المئوية للزيادة السنوية للسكان، في الولايات المتحدة الاميركية واميركا الشمالية، في الفترة الممتدة من ١٩٦٥ لغاية ١٩٧٠، كانت ٠,٩٤. ومتوسط النسبة المئوية للزيادة، خلال تلك الفترة، كانت في اليابان، ١,٠٧؛ وفي الاتحاد السوفياتي ١,٠٠، وفي استراليا ونيوزيلنده ١,٨٥؛ وفي شرقي أوروبا ٠,٥٧؛ وشمالي اوروبا ٠,٤٤؛ وجنوب اوروبا ١,١٠؛

وغرب اوروبا ٠,٧١. أما متوسط النسبة المئوية للزيادة السنوية للسكان، في الفترة الممتدة من ١٩٧٠ ولغاية ١٩٧٥، فكانت، في اميركا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية ٠,٩٠؛ واليابان ١,٣٣؛ شرقي اوروبا ٠,٦٢؛ شمال اوروبا ٠,٣٠؛ جنوب اوروبا ١,٣٣؛ غرب اوروبا ٠,٥٤؛ الاتحاد السوفياتي ٠,٩٤؛ استراليا ونيوزيلنده ١,٦٧. وأما ذلك المتوسط للزيادة في الفترة الممتدة من ١٩٧٥ لغاية ١٩٨٠، فكان، في اميركا الشمالية ٠,٧٤؛ اليابان ٠,٨٤؛ شرق اوروبا ٧٠؛ شمال اوروبا ٠,٠٦؛ جنوب اوروبا ١,٠٩؛ غرب اوروبا ٠,٠٦؛ استراليا ونيوزيلنده ١,١٤؛ الاتحاد السوفياتي ٠,٩٥»[٢].

ان المقارنة العامة بين معدلات النمو في البلدان المتخلفة تظهر، في الواقع، ان الفروق تسير نحو الزيادة. ففي افريقيا واميركا الوسطى وجنوب اميركا التي تتسم بالجو الاستوائي، وفي وسط جنوب آسيا وماليزيا، في المنطقة المحيطية، تزيد المعدلات التقديرية للنمو السكاني خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٥ لغاية ١٩٨٠ عن مثيلاتها في الفترة الممتدة من ١٩٧٠ لغاية ١٩٧٥، وهي تتراوح ما بين ٢,٤ بالمئة، في وسط جنوب آسيا، إلى ٣,٢٦ بالمئة في اميركا الوسطى. وهناك اربع مناطق فقط يبلغ فيها النمو السكاني التقديري أقل من ٢٪، وهي منطقة الكاريبي والجزء الجنوبي من اميركا اللاتينية والصين، وميكروتيزيا وبولينيزيا في المنطقة المحيطية. وتبعاً لتقديرات عام ١٩٧٨، فان متوسط النسبة المئوية لزيادة السكان السنوية خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٥ لغاية ١٩٧٠ قد بلغت: في افريقيا ٢,٤٨٪؛ وفي اميركا اللاتينية ٢,٣٦٪؛ وفي الصين ومناطق أخرى في شرقي آسيا ٢,٠٥٪؛ وفي جنوب آسيا ٢,٦٧٪؛ وفي المنطقة المحيطية من آسيا بلغت النسبة ٢,٤١٪.

أما متوسط تلك النسبة المئوية للزيادة، خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ لغاية ١٩٧٥ فقد بلغت: في افريقيا ٢,٦٥٪؛ وفي اميركا اللاتينية ٢,٣٤٪؛ وفي الصين ومناطق أخرى في شرق آسيا ١,٩١٪؛ وفي جنوب آسيا ٢,٧٢٪؛ وفي منطقة آسيا المحيطية بلغت النسبة المئوية للزيادة ٢,٢٨٪.

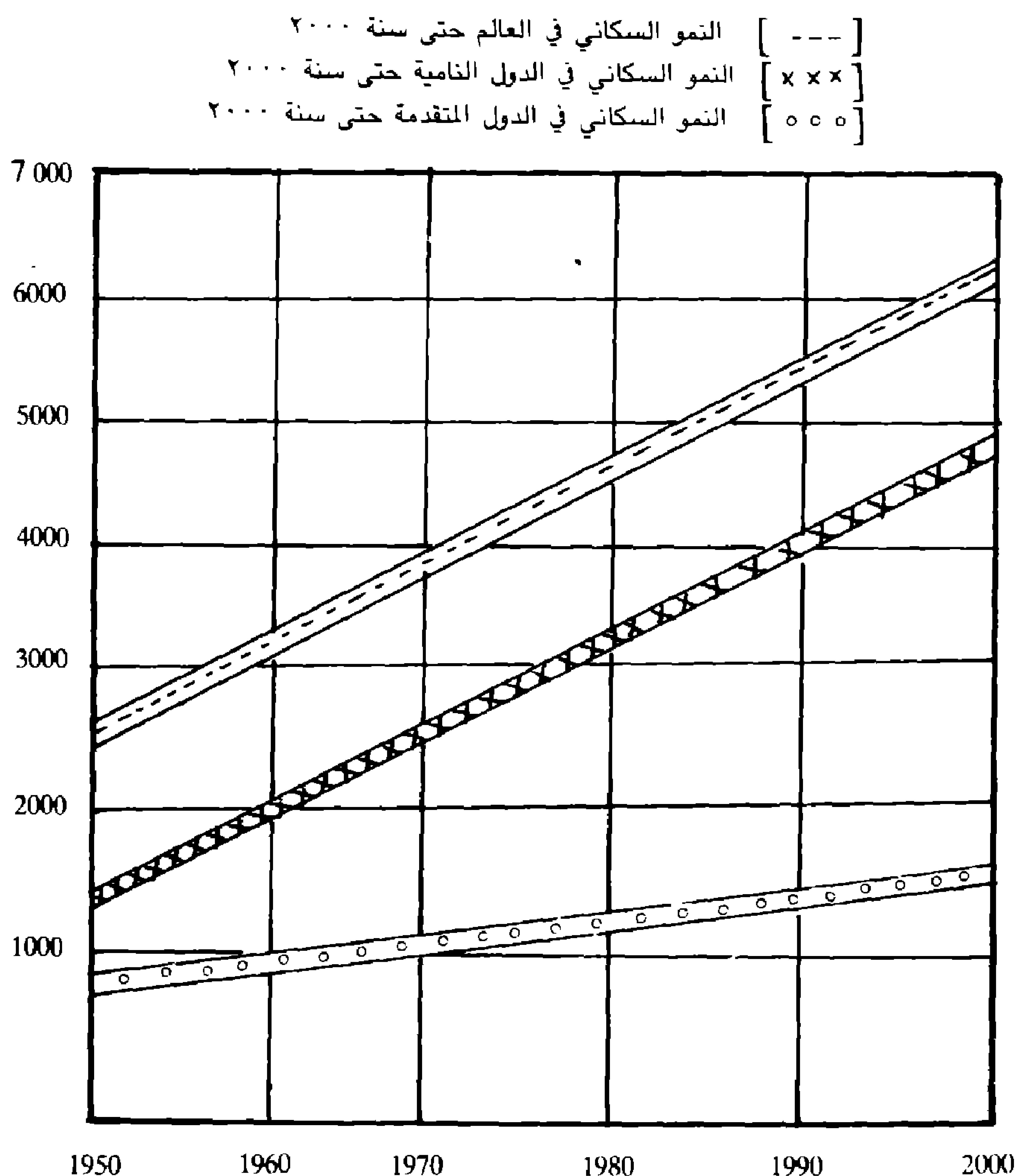
وفي الفترة الممتدة من ١٩٧٥ لغاية ١٩٨٠، بلغت النسبة المئوية للزيادة السنوية في افريقيا ٢,٨٦٪؛ وفي اميركا اللاتينية ٢,٣١٪؛ وفي الصين ومناطق أخرى في شرق آسيا ١,٧٠٪؛ وفي جنوب آسيا ٢,٧٥٪؛ بينما بلغت النسبة المئوية للزيادة السنوية في ماليزيا وميكرونيزيا وبولينيزيا المنطقة المحيطية في آسيا ٢,٢٥٪...[٣].

وفي حين «كان ثلثا سكان العالم يعيشون في البلدان المتخلفة سنة ١٩٥٠، بينما يعيش ثلث سكان العالم في البلدان المتقدمة...»[٤]، فانه، بحلول عام ١٩٧٥، «كان ثلاثة ارباع سكان العالم يعيشون في البلدان النامية، بينما يعيش الربع فقط في البلدان المتقدمة. ومن ناحية توزيع السكان، فقد كان يعيش ٥٦٪ منهم في آسيا، و١٠٪ في افريقيا و١٣٪ في اوروبا و٨٪ في اميركا اللاتينية و٦٪ في اميركا الشمالية وأقل قليلاً من ٦٪ في انحاء الجمهوريات السوفياتية، و٠,٥٪ تقريباً في المناطق المحيطية...»[٥].

وبعطف هذه المعطيات، من النسبة المئوية للزيادة السنوية للسكان في أرجاء العالم،

على النسبة المئوية للزيادة السنوية للسكان الفلسطينيين في اسرائيل والتي تزيد على ٤٪ سنويا، نجد أن هذه النسبة هي أعلى نسبة تكاثر وزيادة سكان طبيعية في العالم.

وحيث أن أبحاث الأمم المتحدة قد أظهرت ان التوقعات المنتظرة لعدد سكان العالم تفيد أن هذا العدد سيبلغ ٦,٢ ألف مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم ٩)، وسيصاحب ذلك انخفاض في المعدل العام للنمو من ١,٨٪ سنوياً، وهي النسبة التي بلغها الآن، إلى ١,٥٪ سنوياً في آخر القرن، فان هذا الانخفاض سيعكس نفسه على معدلات النمو في البلدان المتخلفة من ٢,٢٪ في السنة، كما هو حالياً، إلى ١,٨٪ في السنة، في آخر القرن الحالي. وإن هذا الانخفاض، في البلدان المتقدمة، سيصل من ٠,٧٤٪ سنوياً، كما هو الآن، إلى ٠,٥٥٪ سنوياً في تلك الفترة[٦]. ولما كان الفلسطينيون في



اسرائيل هم جزء من الشعب الفلسطيني الذي ينتمي إلى البلدان المتخلفة الآسيوية ذات النمط الخاص في الاقتصاد، والتي تتشابه مع البلدان المتخلفة الأخرى من حيث ارتفاع النسبة المئوية لزيادة عدد السكان. وهم يتمسكون، بأصالة، بهذا الانتماء أكثر من باقي أجزاء الشعب الفلسطيني في مناطق توزعه الأخرى، وذلك على الرغم من تعايشهم بشكل قسري مع المجتمع الصهيوني. فهل سيتأثر الفلسطينيون في اسرائيل بالاسقاطات المنتظرة للنمو السكاني؟! ولماذا؟

ان الاختلافات المتوقعة في أنماط النمو داخل آسيا، بكل مجموعاتها التصنيفية السكانية، هي النتيجة المنطقية للتباين الكبير الكائن داخل كل مجموعة ديمغرافية؛ وهذا التباين يعكس بدوره التحولات التي تحدث في معدلات الخصوبة والوفيات.

وحقيقة الأمر ان خفض متوسطات الوفيات هو أمر سهل عند مقارنته بخفض المتوسطات العامة للخصوبة، حيث أنه يمكن التأثير على متوسطات الوفيات بالتحكم في بعض العوامل الخارجية، كمضاعفة الاهتمامات المادية والمعنوية المتعلقة بالعناية العامة صحياً واجتماعياً وبيئياً؛ وهذا الأمر كفيل بالتحقق في ظل التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وحتى في تلك البلدان التي تتسم بمعدلات وفيات مرتفعة، يصبح من الممكن جداً حدوث زيادة في معدلات نمو السكان فيها.

لكن الفلسطينيين في اسرائيل يعيشون وضعاً مختلفاً، فمعدلات الوفيات بينهم، كما اسلفنا سابقاً، متدنية بالقياس إلى عدد الولادات الأحياء وإلى عدد الوفيات بين الأطفال، حتى في ظل واقع اقتصادي واجتماعي غير متماثل مع محيطه بسبب من السياسة العامة للصهيونية تجاه الفلسطينيين. هذا أولاً، وثانياً فان المعدلات الكلية للخصوبة مرتفعة والمجتمع شاب وحيوي. وثالثاً هناك صراع ديمغرافي يواجهه الفلسطينيون بسبب السياسة السكانية للكيان الصهيوني ذات الأثر الابادي ضدهم.

لذلك، فان أي إستقراء تفصيلي لمستقبل التطور الديمغرافي للفلسطينيين يجب أن يأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار، قبل إسقاط المقولات النظرية الناجزة في علم الديمغرافيا عليها، إضافة إلى التوقعات التي يفترضها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية على ضوء السياسة السكانية التي يجري العمل من أجل تحقيقها دولياً.

صحيح أن واقع الصهيونية في اسرائيل هو استمرار تلقائي للمقومات الرئيسية لصيغة المجتمع الفلسطيني التي كانت قائمة أيام الانتداب البريطاني، والتي كانت محكومة بعلاقات انتاج شبه إقطاعية؛ فعلى الرغم من أن علاقات التبادل النقدي قد سادت هذا المجتمع منذ العشرينات، إلا أن المجتمع الفلاحي القروي، حيث يعيش أكثر من ٣٠٪ من السكان، ظل يحتفظ بسماته العامة، فهو مجتمع تسوده علاقات الانتاج شبه الاقطاعية، ويسوده أيضاً الانتاج البضاعي البسيط، والانتاج من أجل الاكتفاء الذاتي.

وصحيح، أيضاً، أنه نتيجة قيام (دولة اسرائيل) في ١٥ ايار (مايو) سنة ١٩٤٨، كبناء فوقي لمجتمع رأسمالي متطور ومرتبط بآلية الحركة الامبريالية كأعلى مرحلة من

مراحل الرأسمالية المعاصرة، كان لا بد للفلسطينيين الذين استطاعوا البقاء في الأرض، لسبب أو لآخر، وهم يحملون الملامح المجتمعية شبه الاقطاعية، أن ينتقلوا للعيش مع مجتمع آخر يتسم بخصائص أخرى، وأن يضطروا للتعايش مع هذا المجتمع بسماته الاجتماعية والاقتصادية. وإزاء ذلك، كان من الطبيعي جداً أن يحدث التقاء المجتمعين تغييراً كبيراً في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية للمجتمع الفلسطيني. غير أن هذه التغيرات لا تحدث تغييرات في وعي الناس وأعرافهم وسلوكهم بميكانيكية بحتة، وبنفس مستوى السرعة التي تحدث فيها التغيرات الاقتصادية نفسها؛ فغالباً ما تكون عملية التحول، في وعي الناس، أبطأ، على الأخص وان وعي الناس لا يتعرض فقط للتغيرات الاقتصادية وحدها، لكنه عرضة، دائماً، لتأثير مجمل التحركات الأخرى سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية.

يقول رفائيل سالاس، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة: «... ان معدل نمو السكان السنوي في البلدان الأقل تقدماً سوف يظل أعلى من ٢٪ حتى نهاية العقد الحالي، وان عدد سكان العالم سوف يزيد، خلال العقدين المتبقيين من هذا القرن، ما يقرب من بليوني نسمة. وسوف يكون ٩٠٪ من هذه الزيادة في البلدان الأقل تقدما.

«وحتى سنة ٢٠٠٠، سوف تحدث أكبر زيادة في عدد السكان في المناطق التي حدثت فيها منذ سنة ١٩٥٠ لغاية سنة ١٩٨٠، اي في المناطق التي تعتبر الأفقر في العالم...»[٧].

وما هو متعارف عليه، وهو ما يقرّه علم الديمغرافيا، ان الزيادة السكانية الطبيعية هي احدى السمات الرئيسية للمجتمعات المتخلفة، وانها تركة ثقيلة الوطأة ورثتها هذه المجتمعات عمن قبلها. فمجتمعات ما قبل الرأسمالية التي تميزت بمستويات متدنية لوسائل الانتاج، كان الأولاد وسيلة انتاج أساسية فيها، كما أنهم يمثلون، في مثل تلك المجتمعات، الضمانة الاجتماعية للأبوين عند الشيخوخة، وعنصر أمن رئيسياً للعائلة في المجتمعات القبلية التي يتحدد مقدار وجاهتها على عدد ما فيها من الرجال، وقد اكتسبوا هذه المكانة بسبب سيادة قانون الصراع القبلي وانعدام السلطة المركزية. لكن هذه المجتمعات المتخلفة إقتصادياً واجتماعياً، بفضل علاقتها مع الاستعمار ومع الدول الرأسمالية، اكتسبت، حتى في ظل هذه العلاقة الاستغلالية، ملامح تطور ملحوظ. وهذا التطور الذي نجم بفعل علاقات أملتها عوامل خارجية، أخذ يضعف معوقات الزيادة الطبيعية في السكان، ذلك ان تحسن الأوضاع الاقتصادية والصحية يقلل، بشكل كبير، من عدد وفيات الأطفال، ويسمح بالتالي بحدوث نسبة عالية في الزيادة السكانية الطبيعية. وهذا الأمر يفسره رافائيل سالاس، ومجمل تقارير صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، لكن، إضافة إلى هذه الأسباب المتعارف عليها علمياً، توجد للزيادة المضطردة في عدد الفلسطينيين في اسرائيل أسباب أخرى ذات أثر فعلي في هذه العملية.

ان للقوانين العامة لتفسير الزيادة الطبيعية في عدد السكان، مقاييس أقل وزناً مما

هو مطلوب لمعرفة العوامل الفعلية التي تسهم في إستمرار هذه الزيادة بين السكان الفلسطينيين في اسرائيل، فما هي الأسباب الفعلية للزيادة وما هو مستواها الاجتماعي - الاقتصادي؟ ومن ثم ما هي عوامل تفجرها واستمرارها؟

معطيات الواقع تشير إلى أنه، بالاضافة إلى مجموع القوانين العامة في علم السكان لتفسير أسباب الزيادة الطبيعية ومعرفتها، هناك عوامل وطنية وقومية تاريخية، وعوامل نفسية وتربوية أسهمت بشكل بارز، يصل إلى مستوى الدور الرئيسي، في إملاء هذه الزيادة كضرورة موضوعية، إقتضتها ظروف المواجهة الحادة دفاعاً عن الذات، ومن أجل المساواة الاجتماعية ورفع حيف التمييز العنصري، ومن أجل التحقق الوطني والقومي.

ان الفلسطينيين يشعرون بالتحدي المستمر الذي تفرضه عليهم السلطات الصهيونية، من أجل القضاء على هويتهم الوطنية الفلسطينية وانتمائهم لمحيطهم العربي بما يحقق ديمقراطياً قوميتهم العربية، ومن أجل طردهم من وطنهم ليعيشوا مع باقي الشعب الفلسطيني لاجئين في خارج فلسطين، هذا حينا. وفي أحايين كثيرة أخرى، يشعر الفلسطينيون بالتحدي الصهيوني؛ وذلك نتيجة التجاهل الكامل من قبل السلطات الصهيونية لوجودهم، أو نتيجة التجاهل لدورهم في المجتمع وأثرهم فيه، رغم ما يقومون به من دور اقتصادي واجتماعي، وما يمثلونه من نسبة لا بأس بها من عدد السكان في اسرائيل.

وتجاه هذه الأهداف الصهيونية، وما تمارسه السلطات على طريق تحقيقها، أو تأكيد موقفها منها لكي تؤول في المستقبل إلى حقيقة، يشعر الفلسطينيون في اسرائيل بأنهم مضطرون دائماً لاثبات وجودهم الوطني والقومي، وكقوة فاعلة وذات أثر في واقع المجتمع الاسرائيلي، وسيكون لها آثار كبيرة في رسم مستقبله، ويستخدمون من أجل تثبيت هذا الوجود وتأكيد دوره كل السبل الممكنة، وبضمنها الزيادة الطبيعية في عدد السكان، كرد طبيعي وعفوي.

ان السلاح هذا، المستخدم في تأكيد التحقق الوطني هو ملمح هام من الملامح التي نقلها الفلسطينيون من حقائق مجتمعهم الفلسطيني أيام الانتداب البريطاني، عندما آلت مواطنيتهم للدولة الاسرائيلية بعد قيامها. فقد استخدم الفلسطينيون، وبشكل عفوي أيضاً، هذا السلاح ضد بريطانيا أيام فترة انتدابها على فلسطين وتواطئها مع الحركة الصهيونية من أجل تغيير معادلة الواقع الديمغرافي في فلسطين، بالتسهيل لوصول أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود إليها. وقد «بلغت الزيادة الطبيعية السكانية لعرب فلسطين في أثناء الانتداب البريطاني نسبة مماثلة، وكانت بالمتوسط السنوي ٤٪ أيضا...»(٨).

وجاء في «كتابات عن العرب في اسرائيل» الذي أعده العازار تسفرير في شباط (فبراير) سنة ١٩٦٩ وأصدرته «دائرة التأمين القومي»، نقلاً عن دراسة لشولاميت كرمي وهنري روزنفلد حول تحول القرويين العرب إلى بروليتاريا: «ان المعطيات التي تتعلق بالفترة الانتدابية تدل على أن الأهلين العرب قد **ضاعفوا عددهم في عقدين من الزمن**.

ففي عام ١٩٢٢، عاش في البلاد ٦٦٠,٥٤١ مواطناً عربياً، وفي عام ١٩٤٤، بلغ عددهم مليوناً وواحداً وستين ألفا ومئتين وسبعا وسبعين نسمة...»(٩).

ويكاد الفلسطينيون في اسرائيل جميعهم يستلهمون المفهوم الجديد لمعنى ضرورة الزيادة الطبيعية في عدد السكان كسلاح من أجل الوجود... من أجل البقاء والاستمرار ومن أجل المستقبل، قافزين، بشكل كامل، عن المعنى المتخلف لذلك التمثل في الازدياد التراكمي الديمغرافي بسبب عدم فهم خطورة ذلك على النقص في الضرورة الحياتية، وتقصير أمد البشر، أو بسبب عدم القدرة على تنظيم واقع الغرائزية القبلية في الانتاج، وما إلى ذلك... فعلى سبيل المثال نذكر:

المواطن الفلسطيني صلاح خلايله من دير حنا يقول: «... نحن **عائلة تتكون من ٢٠٠ نسمة**، هم أخواني وأولاد عمي اللزم وأولادهم... ونحن نملك مساحة كبيرة من الأراضي التي صودرت. وكان آباؤنا وأجدادنا من قبلهم قد زرعوا لنا فيها الزيتون والعنب والتين... وأنا من دير حنا. وأبويّ من دير حنا. وجدي كمان من دير حنا. وجد جدي إنولد وإندفن في الجليل. وجدي الله يرحمه، اللي توفىّ سنة ١٩١٨، قال إنو بيعرف كل واحد بيملك حجر في دير حنا، وعمرو ما سمع إنو فيه حدا غريب أو من برا البلد، إلو فتر أرض في دير حنا. وأنا شخصياً... وأبويّ... وجدي... وجد أبوي. ما بنتذكر إلا أن هذه الأرض أرضنا... وفيها إندفنت كل السلالات والأسلاف التي سكنت دير حنا في الجليل والتي نحن أحفادها...»(١٠).

والمواطن الفلسطيني توفيق علي دغش هو الآخر من دير حنا يقول:

«... **عندي عائلة مكونة من ١١ نفر، هم أولادي**، وأنا صاحب أرض، أملكها أباً عن جد، عن جد، عن جد. ونعيش في هذه الأرض التي عاش فيها ومنها الآباء والأجداد من قبل، وقدموا في استصلاحها وزراعتها بالزيتون والكرمة والتين عرقهم وكدحهم حتى أحالوها إلى أرض معطاءة، وحملوا مسؤولية العناية بها، وحمايتها والدفاع عنها، بأمانة متوارثة ينقلها السلف إلى الخلف، والأجداد إلى الأبناء فالأحفاد...»(١١).

ان نظرة سطحية إلى أقوال المواطنين الفلسطينيين المذكورين، على قاعدة المفاهيم العامة لقوانين التطور الديمغرافي، تشير إلى ان ازدياد عدد أفراد أسرة جد جد المواطن صلاح خلايله لأبيه، ووصولهم إلى ٢٠٠ نسمة، وكذلك إمتلاك المواطن دغش لعائلة مكونة من ١١ نسمة هم أولاده، قد جرى وفق عملية انسجام كبيرة مع المفاهيم القبلية للتطور الديمغرافي في مرحلة ما قبل الرأسمالية، حيث تقتضي ضرورة حفظ أمن العائلة وامتلاكاتها من الأرض الانجاب الغزير، على الأخص وأن كليهما قد قرنا، في حديثهما مباشرة أو بما يفيد، بأن هذه الزيادة في عدد أفراد أسرتيهما ضرورات أبرزها الدفاع عن الأرض، من خلال التأكيد على أن أسرة خلايله «تمتلك مساحات كبيرة من الأرض التي صودرت» مع انها أرضه التي ورثها عن آبائه وأجداده، وان مصادرتها عملية سطو عدوانية مفضوحة لأن جده قد قال: «عمرو ما سمع إنو فيه لحدا غريب أو من برا البلد، فتر أرض في دير

حنا...». وهي أيضاً واضحة من خلال التأكيد على أن أجداد وآباء اسرة داغش قد حملوهم مسؤولية العناية بالأرض وحمايتها والدفاع عنها بأمانة متوارثة...

لكن، هذه الزيادة، على ضوء رؤية الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون في اسرائيل ومستويات العلاقة بينهم وبين المجتمع الصهيوني بشقيه كليهما: بناؤه الفوقي والتحتي أيضاً، هي نتيجة للسياسة العنصرية التي تفرضها الصهيونية على الفلسطينيين. وهي تصبح في انسجام كامل مع توجهات السياسة السكانية لصندوق الأمم المتحدة، وتتوافق، إلى حد بعيد، مع اغلبية المقررات الهامة لمؤتمر كولومبو السكاني وإعلانه الشهير الصادر في تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٧٩. فالاستمرار في التأكيد على البقاء، والحفاظ على الوجود الوطني القومي المعتمد، من قبل الفلسطينيين في اسرائيل، إلى الحفاظ على نسبة مرتفعة من الزيادة الطبيعية للسكان، هما ضرورة موضوعية أملتها وقائع التهديد اليومي الصهيوني المباشرة بالفناء أو الذوبان، وهي بالتالي (أي الزيادة) فقرة صغيرة وردت في صياغة مقولة فلسطينية كبيرة وديمقراطية حول تقرير المصير، وهي المقولة التي أقرتها **الفقرة** ١٨ من بند نداء الوارد في إعلان كولومبو، حيث نصت على المناشدة بتقوية البرامج الاجتماعية والاقتصادية والتوسع فيها وصياغة سياسات سكانية مناسبة، وذلك على أساس أنها جزء متكامل من أهدافها وخطتها القومية والتي تتفق مع آمالها وتطلعاتها... مع التسليم بان **السياسة السكانية هي حق من حقوق السيادة القومية**. وحيث أنه يوجد في اسرائيل قوميتان: **يهودية وعربية فلسطينية**، وان اليهودية عنصرية ومتسلطة وتغبن العربية الفلسطينية حقوقها، بما في ذلك السكانية منها، فان لهذه القومية ممارسة هذا الحق في سياسة سكانية خاصة بها على اعتبار أنها احد الحقوق القومية غير المنازع فيها.

وإزاء هذا الأمر، فان إفادة كل من المواطنين: دغش وخلايله، حول أسرة كل منهما ذات الأنفار الكثيرة، وربط ذلك بالأرض والدفاع عنها، هي في صلب الرؤية المتطورة لمعالجات حالات ديمغرافية خاصة في أوضاع اجتماعية اقتصادية خاصة، تحت تأثير وقائع سياسية خاصة أيضاً. فمصادرة الأرض ومنع استغلالها، أو استعمالها من قبل المصادرين بطرائق ذات علاقة بالعمل العسكري العدواني ضد شعوب أخرى، وحرمان أصحابها منها، هي استلاب للموارد القومية للفلسطينيين ومقاومة لاعاقة تطويرهم وتنميتهم، الأمر الذي ينص عليه اعلان كولومبو. كما أنه حتى لو جرى اعتبار ذلك كجزء من خطة للتنمية الاسرائيلية العامة، فان ذلك يتناقض مع التفصيله (د) من الفقرة (١٨) من بند (نداء) في (اعلان) كولومبو، التي تنص على «توجيه أكبر قدر ممكن من الموارد إلى القطاعات الريفية، حيث تسكن الأغلبية العظمى من السكان، وذلك لضمان توزيع عادل ومتزن لثمار التنمية» حيث أن السلطات تمارس سياسة تمييز عنصرية فظيعة تجاه العرب. وعلى الرغم من أن القسم الأكبر من الفلسطينيين في اسرائيل يعيش في مناطق ريفية، في قرى وبلدات ومدن صغيرة، إلى جانب عدد من المستوطنات الصهيونية التي أقيمت في مناطق تواجده، في الجليل والمثلث والنقب، فان مجمل المساعدات ومشاريع

التنمية والتطوير التي تقدمها السلطات للريف تنال أغلبها المستوطنات، فيما تحرم القرى والبلدات العربية من مثل هذه المساعدات ومشاريع التطوير. والواقع ان المواطنين الفلسطينيين لم يعرفوا أي معنى انساني لكلمة (تطوير) في لغة الدولة الصهيونية سوى مصادرة الأراضي وطرد أصحابها منها، وهذا الأمر تكشفه مجمل الحقائق اليومية التي تمارسها السلطات ضد الفلسطينيين. ويمكن إيراد أمثلة لا حصر لها على ذلك، سواء على صعيد مديني (مقارنة ما تقدمه السلطات لمدينة الناصرة العربية بمدينة نازريت عليت اليهودية...الخ)، أم على صعيد قروي، فمثلاً: المجلس المحلي في قرية المغار أعلن إضراباً عن العمل نتيجة لسياسة التمييز العنصري تجاه القرية وحرمانها من المخصصات المالية التي تعطى للمجالس في القرى والكيبوتسات. وقد أعلن رئيس المجلس السيد أمين عساقلة أن هذا الاضراب سيستمر لحين قيام السلطات بتسديد المبالغ التي للمجلس والتي بلغت خمسة مليارات ليرة اسرائيلية. وذكر السيد عساقلة ان حاكم اللواء الشمالي لا يستبد بقرية المغار وحدها، وإنما يمارس سلطته العنصرية على القرى العربية جميعها. وأنه يمارس ضدنا تفرقة عنصرية بذيئة(١٢).

وقرية دير حنا (التي منها دغش وخلايله) يبلغ عدد سكانها أربعة آلاف نسمة، **يملكون من الأرض ما مساحته ١٦٨٠٠ دونم**. لكن هذه الملكية تقلصت بنسبة ٤٠٪. كما تم نزع ملكية ٦٠٠٠ **دونم منها بتشريعات تسوية في عامي ١٩٥٦ و١٩٧٥**. وحددت مساحة الأرض الملحقة بمجلس القرية المحلي بثلاثة آلاف وتسعمئة دونم، حددت منها مساحة ٤٦٥ دونما للبناء فقط. لكنه حظر على المجلس السماح لمواطنيه بالبناء في ٣٠٠ دونم منها، وذلك لأن ادارة اراضي اسرائيل تملك قسماً من هذه الأراضي. وبسبب من ضيق المسطح العام للقرية، فانه يحظر على الأهالي البناء تلقائياً. لكن حاجة الناس الملحّة للبناء تدفعهم للسؤال عن تراخيص للقيام به، فترفض السلطات ذلك، إلا إذا قبل المواطنون بمساومة تقوم على قبول المواطن مساحة ٤٠٠م٢ من ادارة **أرض-اسرائيل**، مقابل تنازله عن أرضه الزراعية في منطقة ما من أراضي القرية... ولكن السكان يرفضون ذلك فتمنع عنهم رخص البناء.

لكن وطأة الحاجة إلى التوسع تفرض على المواطنين البناء بدون ترخيص، فتبدأ معركة جديدة حول أحقية ذلك وحول ضرورة هدم البناء أم إبقائه، وتظل الأبنية المقامة وفق هذا النمط مهددة بالهدم في أي وقت. وخلال عام ١٩٧٨، هدمت ستة منازل من هذه الفئة، أحدها جرى هدمه في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٧٨ وكان يخص عائلة الأرملة عفاف أبو الخوف.

ويوجد في دير حنا، حتى اليوم، من هذه الفئة من المنازل، ١٢٠ منزلاً؛ وهي جميعها معرضة للهدم.

وقرية عقبرة تقع قرب مدينة صفد، غير أنه لا يربطها بها طريق معبد. وسكانها البالغ عددهم ٤٠٠ نسمة، محرومون من أي خدمة عامة، فلا عيادة ولا مركز بريدي أو

هاتفي، ولا شوارع معبّدة أو حتى مسواة، والأهالي يذهبون إلى اعمالهم في صفد كل يوم ويعودون مشياً على الأقدام. ومجارير مدينة صفد تصب بالقرب من القرية، ومياه النبع الذي يستقون منه ملوثة، وبعض الأهالي إنتابتهم الأمراض المعوية من جراء ذلك.

ومدرسة القرية ليست جديرة بالاسم. فهي عبارة عن ثلاثة أكواخ من الزينكو والخشب، وذلك رغم أن عدد تلاميذها يزيد على المئة، وترفض السلطات مجرد النظر بأوضاع هذه المدرسة. كما ان السلطات تحظر على الأهالي بناء أية براكيات تنك اضافية، أو حتى توسيع البراكيات القائمة، رافضة بذلك أية صيغة لتنمية هذه القرية.

ويكاد يكون واقع كل مدينة وبلدة وقرية فلسطينية مثالاً صارخاً على مستوى عنصرية برامج التنمية والسياسة السكانية الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين في اسرائيل؛ الأمر الذي يجعل من استمرار الزيادة الطبيعية للسكان، بنسبة عالية سنوياً، عامل تطور لا تخلف، ويتمسك الفلسطينيون به كسلاح ثوري، فمثلاً: في ندوة لينينغراد العالمية (٢١ - ١٩٧٧/١١/٢٦) حول ثورة أكتوبر والشباب، تحدث المواطن الفلسطيني عمر السعدي (الشخصية الاجتماعية البارزة في منطقته وفي بلدته عرابة، وعضو المجلس المركزي للشبيبة الشيوعية الاسرائيلية) حول واقع الاضطهاد الذي يعيشه العرب في اسرائيل، وذكر، في المجال الديمغرافي من حديثه، «ان السلطات تصنف ارتفاع نسبة التكاثر الطبيعي بين شعبنا تخلفاً، على اعتبار ان ذلك أحد السمات الرئيسية للتخلف في بلدان العالم الثالث، ويردون ذلك إلى أسباب الجهل والفقر، وينسون أمراً رئيسياً يفوق، في تأثيره، كل العوامل الأخرى. صحيح ان شعبنا مستغل ومضطهد وفقير... وصحيح ان اعداد الحاصلين على التأهيل العالي بين صفوف أبناء شعبنا محدودة جدا. وان المستوى الصحي والاجتماعي في واقعنا العربي منخفض. ولكن من المسؤول عن ذلك؟

«بالتأكيد إنها ليست مسؤولية شعبنا، إنما هي مسؤولية سياسة التميز والاضطهاد القومي والعنصرية التي تمارسها السلطات ضده. كما ان الفقر لم يكن في يوم من الأيام غاية المسحوقين والمضطهدين، لكنه غاية وهدف المستبدين والمستغلين، لذلك فان وجوده مظهر من مظاهر النظام الاجتماعي الذي يسود في البلاد التي هو قائم فيها.

«لكن الأصح أكثر ان سياسة الاضطهاد التي تمارس ضد شعبنا في إطار تصنيف: إننا اقلية حيناً، وغرباء حيناً، ومعتدون على وجود أراضي الدولة حيناً ثالثاً، كرس لدى ابناء شعبنا مفاهيم جديدة، مفاهيم حفظ البقاء المهدد بخطر هذه السياسة، مفاهيم تكريس الوجود. وكان الانجاب والتكاثر الطبيعي احدى الوسائل إلى ذلك إذا لم يكن ابسطها عندنا. على الأخص وان لذلك جذوراً عندنا، فلم تنمح من الذاكرة بعد مقولة راوينا: (جوزوا الولد بيجيب ولد... وبتكبر العيلة).

«إلا ان ذلك لا يمكن ان يعني تخلفاً أو انعكاساً لواقع جهل نعيشه. فالجماهير العربية التي تستوعب شروط النضال الوطني، وتستوعب ضرورات المواجهة السياسية للاضطهاد والتمييز والعنصرية، وتتفهم قواعد الصراع الطبقي وتستلهم التجارب

التاريخية العديدة فيه، لا يمكننا ان نسميها متخلفة حتى لو انجبت أطفالاً كثيرين، ذلك لأنه في ظل انتفاء تحويل شعبنا إلى حمالين وسكافين وسقاة وحطابين، كما يريد أرباب الصهيونية، بسبب من وعينا لأهداف السياسة العنصرية ضدنا، وردنا على تلك السياسة بتمسكنا بوحدتنا، وتعميق انتمائنا، وترسيخ جذورنا في بطن ارض الآباء والأجداد، وقدرتنا على خلق الاطارات الممكنة في ظل ظروفنا من أجل تنظيم وتعبئة وتوعية شعبنا، لاحظنا ان ذلك قد انعكس بشكل كامل، حتى على واقع التقدم العلمي لأبناء شعبنا، كما أنه أسهم في تطوير المفهوم العلمي للزيادة الطبيعية في السكان بشكل يستجيب لبديهية أن 'شعبنا أكبر من ان ينتهي ويذوب في الشعب الآخر' ... فمع ازدياد عدد شعبنا ترسخت اكثر الشخصية الوطنية، واخذت تتجذر بمفهوم تقدمي بين الأجيال الفتية من ١٨ - ٣٠ سنة، كما ازدادت وتائر تطور وعيه ارتفاعاً، على الأخص بعد عام ١٩٦٧... فخلال سنوات قليلة، أصبح في المدارس الثانوية أكثر من ٢٠ الف طالب وأكثر من ثلاثة آلاف طالب جامعي يدرسون في جامعات اسرائيل وفي الخارج. وهناك أكثر من ١٩٠ الف طالب في المراحل التعليمية المختلفة، ومن بين طلبة المعاهد والجامعات نسبة كبيرة متزوجة، وتنجب أطفالاً أيضا... وتعيش مع الأسرة في بيت واحد، وهو بيت الأبوين...»(١٣).

من هنا نرى ان السياسة الإسرائيلية الاسكانية، بما تتسم به من خصائص عنصرية، هي السبب الرئيسي في هذه الزيادة المضطردة للسكان الفلسطينيين في اسرائيل. وان انتهاج سياسة التجهيل والتفقير التي تعتمدها السلطات تكاد تكون سبباً رئيسياً في ذلك، فعلى سبيل المثال نذكر ان «دخل العائلة الفلسطينية في المدينة لا يتجاوز معدله العام سنوياً ٢٣ الف ليرة اسرائيلية، بينما يصل متوسط دخل العائلة اليهودية إلى ٢٤ الف ليرة، مع العلم ان متوسط عدد افراد العائلة الفلسطينية يساوي أكثر من مثيله في العائلة اليهودية من جهة، ومن جهة اخرى، فان المعدل العام لدخل العائلة الفلسطينية غير قابل للزيادة بسبب من التمييز في المعاملة بين عربي ويهودي. بينما معدل دخل العائلة اليهودية قابل للزيادة وليس للنقصان. يضاف إلى ذلك ان العائلة الفلسطينية محرومة من تلك الامتيازات التي تقدم للعائلة اليهودية. ومن هنا، يمكننا ان نلاحظ، ليس الغبن في فروقات المداخيل فحسب، وإنما التفاوت بين مستويات العائلة الفلسطينية والعائلة اليهودية في المدينة، على الرغم من اقتراب أو حتى تلامس المداخيل، الأمر الذي يترتب عليه ان لا تستطيع العائلة الفلسطينية الانفاق على تعليم أبنائها في كل مستويات الدراسة، فنجد ان اعداداً كبيرة ينقطعون عن مواصلة تعليمهم في المرحلة الثانوية، فيبحثون عن العمل مبكراً، وبالتالي يتزوجون مبكراً، وينجبون مبكراً...»(١٤).

ومن ناحية أخرى، فان انخفاض عدد المتعلمين العرب يعود إلى صلب سياسة الاضطهاد القومي وإلى صميم سياسة التجهيل المتعمدة ضد الفلسطينيين. فمع ان التعليم الابتدائي إلزامي في اسرائيل، إلا ان الالزامية أحادية الجانب في التطبيق العملي ولمصلحة اليهود طبعاً. حيث القانون يعاقب اليهودي الذي يتأخر عن إرسال إبنه إلى المدرسة في السن المحددة، بينما لا تتذكر السلطات ذلك تجاه الفلسطينيين ابدا. بل وأكثر

من ذلك، فهي تستغل حاجة العرب المادية لتجهيل ابنائهم، فتفسح المجال في تشغيل الأحداث بأجور زهيدة طبعاً، وفي ظروف عمل غير انسانية؛ الأمر الذي يترتب عليه في المستقبل تحول أولئك الأحداث تدريجياً إلى عمال تعود عليهم مداخيل إسبوعية، أو نصف شهرية، أو شهرية، فيتزوجون باكراً، وينجبون باكرا. ويمكن استكشاف هذا الأمر بسهولة في القرى والبلدات الفلسطينية التي تعرضت أراضيها للمصادرة أكثر من غيرها. فمثلاً، في أم الفحم التي تعرضت اراضيها للمصادرة بشكل أكبر من غيرها بكثير، كانت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان فيها قد بلغت ٦٪. بينما كانت الزيادة في قرية الطيبة ٥,٥٪، وفي الطيرة ٤,٣٪.

وأما في قرى كفرقاسم، وسخنين، وكفرمندا، ودبوريه، فقد زادت نسبة التكاثر الطبيعي عن ٦٪، في حين ان نسبة الاناث فيها تقل عن نسبة الذكور..(١٥).

ورغم طبيعة هذا المستوى للتطور الديمغرافي وموقعه بمنظور المفهوم العام للتنمية والتطور السكاني دوليا. ورغم السمة الخاصة التي يتمتع بها بسبب من الدوافع الرئيسية له، فان السلطات الاسرائيلية تواصل تمسكها بسياسة عدم الاستجابة لمتطلبات هذه الزيادة الطبيعية للسكان، كتحسين وسائل التعليم العربي ومستوياته، وتأمين فرص العمل للخريجين، وتغيير منهجها في توظيف الخريجين، وذلك باعتماد الدرجة العلمية، وليس تقرير الأمن والمخابرات كمؤهل للوظيفة، وإعادة تخطيط المدن والبلدات والقرى العربية، وتوسيع خرائط مسطحاتها... والخ. كما تواصل، في الوقت نفسه، القفز عن حقيقة مفادها ان الزيادة الطبيعية العربية اسهمت، بشكل كبير، في تقديم صورة المجتمع الاسرائيلي على أنه مجتمع فتي، وذلك من خلال التعامل مع معطيات الأعمار العربية، في سياق النظر إليها، من بين مجموع الأعمار في اسرائيل ككل على اعتبار ان الفلسطينيين مواطنون في اسرائيل، حيث ان متوسط اعمار الفلسطينيين في اسرائيل يبلغ ١٥,٢ سنة، الأمر الذي يعني ان ٥٠٪ منهم ولدوا في الستينات، ولما كانوا يشكلون ١٦٪ من سكان اسرائيل فقد انعكس ذلك على تحسين نسبة معدلات الأعمار في اسرائيل، على الأخص اذا عرفنا ان معدل أعمار اليهود هو ٣٠ سنة، فاننا نجد ان المعدل العام لأعمار الاسرائيليين (بفعل دخول معدل عمر الفلسطينيين ١٥,٢ سنة كعامل مؤثر) قد خفض النسبة إلى ٢٢,٦ سنة.

وتولي السلطات الصهيونية، في الوقت نفسه، وبشكل يومي، هذه الزيادة أهمية تثير القلق، وتجعل ارباب الحكم في وضعية المراهنين الدائمين على مصير الدولة، الأمر الذي تعكسه حملة تصريحاتهم اليومية حول هذا الأمر، أو متفرعاته، وابرز الأمثلة على ذلك الخوف الشديد الذي يبديه الصهاينة من الخطورة التي تنتظر الجليل في المستقبل، على ضوء اختلال قاعدة التوازن الديمغرافي بين العرب واليهود فيه، والرعب من تواصل اهتزاز هذه القاعدة لمصلحة زيادة السكان العرب. لذلك نجد ان شارون غول قد طالب بالاسراع في إنجاز مشروع تطوير الجليل وبدون إبطاء، متعللاً بان «... هناك الكثير من الأجانب الذين يسيطرون اليوم على الأرض في الجليل. كما ينتهك القانون في تلك المنطقة يومياً، وباستمرار، وبدونما رد فعل... **واستيطان الجليل من غير اليهود** بشكل مذهل يهز كياننا...»(١٦).

وقد أدلى اسحق بيريتس، نائب وزير الصناعة، ببعض مخاوفه وقلقه حول ذلك قائلاً: «... ان عدد السكان اليهود في الجليل انخفض بنسبة ٢٪ عنه في مثل هذا التاريخ من العام الماضي ١٩٧٦، حيث كان اليهود يشكلون ٥٢٪ من مجموع السكان، فيما كان العرب يشكلون ٤٨٪ فقط، وهذا نذير خطر واضح، حيث أنه طالما ان هذا الاتجاه لم يتوقف، فان منطقة الجليل كلها، سيتساوى فيها، في نهاية عام ١٩٧٧ الحالي، عدد اليهود مع عدد العرب...»(١٧).

ان لواء الجليل تضم اقضيته ٣٠٦ آلاف يهودي، في حين ان مساحته تبلغ ٣٢٠٠ كم٢. والكثافة السكانية فيه تبلغ ١٦٣ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد. وقد ذكر انيئيل بلوخ أنه تسكن في الجليلين الأعلى والأدنى - باستثناء الناصرة - أكثرية يهودية، بينما تسكن في الجليلين الأوسط والغربي أكثرية عربية، الأمر الذي يبعث الخوف على مستقبل الاستيطان في الجليل... فمدينة كرمئيل التي انقضت عشر سنوات على قيامها لم يزد سكانها حتى اليوم عن ٨ آلاف نسمة. ولم يزد عدد سكان معلوت، بعد عشرين سنة من تأسيسها، عن ٣٥٠٠ نسمة. وأما شالومي فلم يزد عدد سكانها حتى اليوم عن ٢٢٠٠ نسمة. وكذلك نشيرت علييت (الناصرة العليا) لم يتجاوز سكانها ١٩ الف نسمة(١٨)... وهذا يعني ان الاستيطان لم يسر وفق الخطة المرسومة له، الأمر الذي يشكك في القدرة على تحقيق تلك الخطة، والغاية المرجوة منها. وتلافياً لذلك، وكملحق لمشروع تطوير الجليل، تشكلت «لجنة العمل من أجل تهويد الجليل»، حيث أنيطت بها مهمة دراسة الوضع من مختلف جوانبه، وتقديم التوصيات اللازمة لذلك، كما صدرت التعليمات إلى الجهات ذات العلاقة بتقديم كل التسهيلات للجنة من أجل إتمام مهامها.

وعبر دراسة ميدانية، اتضح، لدى اللجنة، ان سكان معظم المستوطنات التي اقيمت في الجليل هم كبار في السن. ورغم قلة عددهم، فهم موزعون على مساحة جغرافية واسعة، والمستوطنات نفسها صغيرة، والزراعة فيها بدائية في أرض جبلية لا تصلح للزراعة ذات الغرض الانتاجي.

ولدى مقابلة اللجنة لرئيس المجلس البلدي في بيسان، اسحق كينان، إشتكى هذا الأخير من ان السكان في مدينته على حالهم باقون ولم يتغير من واقعهم شيء منذ ١٥ عاماً حتى اليوم.

كما اتضح، لدى اللجنة، ان من الأسباب الرئيسية لخلل قاعدة التوازن الديمغرافية في الجليل، عدم وجود أراضٍ فيه صالحة لاقامة المدن. وبعده عن مركز البلاد، وبعده بشكل عام عن مراكز الصناعة والتجارة والادارة والخدمات، الأمر الذي لا يشجع على استيطانه.

وتبين للّجنة أيضاً ان نسبة السكان اليهود في الجليل الأدنى لم تزد البتة خلال العشر سنوات الماضية. كما ان عدد السكان اليهود قد زاد بين سنوات ١٩٤٨ و١٩٥٥.

غير أنه، بعد عام ١٩٥٥، لم يزد ابداً. أما ما كان أتعس، بالنسبة للجنة، من ذلك هو ان ١٢ الفاً من السكان قد انتقلوا من الجليل للسكن في وسط البلاد وفق حركة ديمغرافية سلبية(١٩). في حين ان السكان العرب يتزايدون بوتائر منتظمة ومتسارعة. وقد ذكر تسفي الدوروتي، عضو المجلس الخاص بتطوير الجليل، رئيس المجلس المحلي في مجدال هعيمق «... ان عدد السكان اليهود الذين اضيفوا إلى سكان الجليل في عام ١٩٧٤ كانوا ٧٩٥ نسمة، بينما كانت الزيادة العربية الطبيعية في الجليل وفي السنة نفسها ٩٠٠٠ نسمة»(٢٠). واتضح للجنة ان اليهود يرفضون السكن في الجليل رغم كل المغريات المادية التي تقدم لهم، والرواتب الضخمة التي تصرف لذوي الاختصاص منهم كالمهندسين والأطباء وخلافهم، والاعفاءات من الضرائب على مداخيلهم، إلى حد أن مستشفيات الجليل تضطر إلى تشغيل أطباء عرب فيها ومن بينهم أناس تخرجوا من الاتحاد السوفياتي والبلدان الشيوعية الأخرى، وذلك بسبب النقص في عدد الأطباء، واحجام الأطباء اليهود عن العمل في مستشفيات الجليل.

وقد أوصت اللجنة، على ضوء اطلاعها على الوضع، بانتهاج سياسة تشجيع للسكان اليهود القدامى للانتقال إلى الجليل بالرضى أو بالاكراه، وبضرورة توجيه رؤوس الأموال العامة والخاصة إلى الجليل، وشد المهاجرين الجدد إلى (المستقبل السعيد) الذي ينتظرهم هناك، عبر جهود إضافية من التوعية والاقناع وتخصيص ميزانية خاصة لهذه المنطقة.

وكانت استجابة الحكومة لتوصيات اللجنة ايجابية وسريعة، فتقدمت وزارة الاسكان بمشروع إلى الحكومة يقضي بتخصيص ٣٢٪ من ميزانية الانشاءات فيها للأبنية الرسمية في الجليل، وذلك في إطار خطة اعمار الجليل، وقد وافقت الحكومة على ذلك. كما اقترح ابراهام جيبلبر، عضو الكنيست من المعراخ، استعجال نقل المصانع القائمة على العمل العبري من أواسط البلاد إلى الجليل. فنقل مثل هذا النوع من المصانع سيرافقه انتقال آلاف العمال وعائلاتهم إلى هذه المنطقة. وهذه المصانع وما سيتبعها من أعمال خدمات ستلحق بها وتقام حولها، ستحدث تغييراً كبيراً في معادلة التوزيع الديمغرافي للسكان هناك.

وقد اكدت اللجنة ان الهدف الفعلي من التوصيات هو «ان يصل عدد اليهود في شمالي البلاد، خلال عام ١٩٨٥، إلى ٤١٦ الف يهودي مقابل ٢٩٠ الف عربي. أي ان يصبح ٦٠٪ من سكان اللواء الشمالي يهودا و٤٠٪ عربا»(٢١).

لكن ورغم كل ما قامت به الحركة الصهيونية، وحاولت القيام به، فان ارقام الاحصائيات، في سنة ١٩٧٦، اشارت إلى ان عدد السكان في اللواء الشمالي (الجليل) قد بلغ ٥٠٨ آلاف نسمة، بينما كان عدد السكان الفلسطينيين في اسرائيل جميعهم ٦٠٠ الف نسمة(٢٢).

واعتماداً على الأرقام والمعطيات التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للنشاطات

السكانية، فان أغلبية الباحثين يقرون بأن **نسبة الزيادة الطبيعية للفلسطينيين هذه، هي اعلى نسبة في العالم** كما سبق وقلنا، وأنها تبشر **بانقلاب ديمغرافي** بين السكان في اسرائيل.

وبسبب من خطورة هذه الاستنتاجات والتوقعات، كانت مخاوف الصهاينة، كما مر معنا، وعلى أساسها بنى يسرائيل كينغ، حاكم اللواء الشمالي، وثيقته العنصرية الشهيرة التي أخذت هذا الأمر بعين الاعتبار، حيث يقترح كينغ اتخاذ اجراءات عنصرية وفاشية تؤدي إلى تقليل الجماهير العربية في اسرائيل .. وتماماً مثل وصْف النازيين للعنصر اليهودي بأنه منحط، يتكلم كينغ عن الطابع العربي الشرقي والسطحي غير المتعمق، وعن الخيال الذي يطغى على المنطق والمعقول...

ويورد في مذكرته: «...في تكاثر العرب في الجليل يكمن الخطر... وهناك ثمة خوف جدي من أنه، خلال العقد القادم، سوف تتم سيطرة عربية ديمغرافية وسياسية على عكا ومنطقة الناصرة». وكعلاج لمكافحة الولادة بين العرب يقترح «...**فحص امكانية تخفيف** كثافة التجمعات العربية السكانية القائمة...»(٢٣). كما يدعو إلى الحد من التكاثر العربي بواسطة التشديد في اضطهادهم وترسيخ التمييز القومي ضدهم، وتقليص إعانات الشؤون الاجتماعية عنهم.

ولم يقتصر الأمر على تصريحات الرسميين، وإنما جرى التعبير عن هذه المخاوف، أيضاً، من قبل كل المستويات في المجتمع، كما أفردت لها وسائل الاعلام المقروءة حيزاً واسعاً في صدر صفحاتها، فمثلاً يسرائيل كراجمان (وهو حمائمي، ومن المناهضين لجماعة «**أرض ـ اسرائيل الكبرى**» وغيرها من دعوات الضم والتطرف الجغرافي، ليس لانه من المعادين لسياسة اسرائيل والمؤيدين للشعب الفلسطيني، بل لحرصه على واقع اسرائيل وخوفه على مستقبلها من تلك السياسة) كتب، بمنظور ديمغرافي، عن خطورة استمرار تمسك اسرائيل بالأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، محذراً من مغبة تلك الخطورة على دولة اسرائيل، ما يلي: «علينا ان نعيد النظر في سياستنا الراهنة، وان نرسم سياستنا اللاحقة بما يخدم مستقبل بقاء هذه الدولة؛ ذلك **أنه**، وفق السياسة المتبعة الآن، سنصل ذات يوم إلى وضع حرج، نكون فيه أقلية في هذه الدولة، والتي **من المحتمل أن يصبح لها اسم آخر**، غير اسم اسرائيل. فضم الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ يعني أن اليهود سيصبحون بواسطة الهجرة وبالتكاثر الطبيعي أيضاً في سنة ١٩٨٢ حوالي ٣,٤٧٣,٩٠٠ نسمة، بينما الفلسطينيون وبالتكاثر الطبيعي فقط ٢,٣١٦,٠٠٠ نسمة، اي ما نسبته ٤٠٪ من سكان اسرائيل الكبرى (اسرائيل الحالية + الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧). أما في سنة ١٩٨٨، فسيصبح عدد اليهود بالوسيلتين معاً ٣,٧٩٠,٠٠٠ نسمة، بينما سيصبح الفلسطينيون بالتكاثر الطبيعي فقط ٢,٨٥٥,٠٠٠ نسمة. اي ما نسبته ٤٤٪ من سكان اسرائيل. وفي سنة ١٩٩٣ سيصبح عدد اليهود بالوسيلتين معاً ٤,١١٠,٠٠٠ نسمة، بينما سيصبح عدد الفلسطينيين بالتكاثر الطبيعي فقط ٣,٥١١,٠٠٠ نسمة، اي ما نسبته ٤٦٪ من سكان اسرائيل. وفي سنة ٢٠٠٠ سيصبح العرب أغلبية سكانية»(٢٤).

أما الصحافي الاسرائيلي، يورام لاس، فكان هو الآخر من بين الأكثر صراحة، ممن تناولوا هذا الموضوع. فقد تطرق، في بداية حديثه، إلى الأسباب الحقيقية التي دعته لتناول هذا الأمر، مؤكداً أنها ليست سوى الخوف على المستقبل بفعل «هذه الزيادة التي تبلغ ٤٪ وتمثل أعلى نسبة تكاثر طبيعي في العالم... وتبدو خطورتها أكثر بمقارنتها مثلاً مع مصر. فنجد أنه في مصر يموت ولد واحد من بين كل خمسة أولاد حتى سن ١٤ سنة. بينما نجد ان هذه النسبة عند العرب في اسرائيل دون ذلك بكثير وقد تصل إلى $\frac{١}{١٠}$ من تلك النسبة التي في مصر». ويعيد لاس اسباب هذه الزيادة إلى «... التزاوج المثمر بين الطب اليهودي وقابلية التكاثر لدى العرب...»(٢٥)، متنكراً بذلك إلى حقيقة التمييز العنصري الذي تمارسه السلطات الصهيونية ضد العرب في المجال الصحي سواء على صعيد الأجهزة الطبية والصحية العاملة في المدن والقرى العربية، أم على صعيد المعاملة والتشخيص والعناية للمواطنين العرب أثناء مراجعتهم للأجهزة الطبية والصحية العاملة في الوسط اليهودي البحت أو الوسط المختلط من اليهود والعرب.

ويظهر المعنى الحقيقي لخطورة ارتفاع نسبة تكاثر الفلسطينيين في اسرائيل، لما ستحدثه من أثر عام مستقبلي، في ما كتبه يوئيل دار عن الوضع الديمغرافي في الجليل بقوله. «... ان قاعدة التوازن السكاني في الجليل تتغير بسرعة خاطفة، وهنالك ثمة خطر عدم بقاء اليهود أكثرية، خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة. فوفق البيانات الرسمية، شكل السكان اليهود، في سنة ١٩٧٥، ما نسبته ٥٢,٣٪ من مجموع السكان في الجليل، في حين كان العرب يشكلون نسبة ٤٧,٧٪ فقط. لكن عام ١٩٧٦ شهد قضماً فعلياً جديداً في نسبة الأكثرية اليهودية، الأمر الذي يشير إلى تغييرات ديمغرافية سريعة وخطيرة تحدث في شمال البلاد، فقد بلغ عدد سكان المنطقة الشمالية، وفق الاحصائيات الرسمية في العام الماضي، ٥٥٠ الف نسمة، منهم ٢٨٥٧٠٠ مواطن يهودي (٥٢٪) والباقي ٢٦٤٣٠٠ مواطنون عرب (٤٨٪)، وان هذه الأرقام بالمقارنة مع احصائيات السنوات السابقة، تشير إلى أنه كانت هنالك زيادة في تعداد السكان العرب مقدارها ٩٤٠٠ نسمة مقابل ٤٧٠٠ نسمة زيادة في تعداد المواطنين اليهود، وفي نهاية عام ١٩٧٧، سيتعادل عدد المجموعتين السكانيتين.

«وفي مثلث سيجف – معالوت – كرمئيل، تعتبر النسبة بين اليهود والعرب واحداً إلى $\frac{٢}{٧}$ لمصلحة العرب، بينما يبلغ التناسل عند العرب ضعفه عند اليهود. وما يعزز ارتفاع تلك النسبة لصالح العرب أكثر، ان نسبة الانتقال السكاني عند اليهود، من هذا المثلث إلى وسط البلاد وأماكن اخرى، مرتفعة جداً، لكنها عند العرب تكاد لا تذكر، وأن هذا الأمر يجب النظر إليه بجدية، وبذل كل الجهود لمعالجته، من خلال اعتماد سياسة استيطان صارمة، تقوم على انشاء مستوطنات من نمط خاص فيها كل وسائل الاغراء، وزيادة عدد السكان خلال العام المقبل من ٢٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ عائلة، وذلك للحيلولة (في البداية على الأقل) دون المزيد من انخفاض عدد السكان اليهود، ولوضع اسس التفوق اليهودي السكاني في هذه المنطقة الحساسة...»(٢٦).

وإضافة إلى مجموع هذه التوجهات التي تعكس صميمية الموقف الصهيوني من هذا الحق الفلسطيني الطبيعي والعادل في التكاثر بما يتلاءم وضرورات التقدم والتطور في منطقة الشرق الأوسط، وبما ينسجم وإعلان كولومبو، فان السلطات كانت قد اقدمت على تشريع مجموعة من القوانين والأنظمة ذات العلاقة المباشرة بالتكاثر السكاني، تخدم موقفها، وتتحدى بشكل سافر روحية تقاليد الأغلبية العظمى من الفلسطينيين في اسرائيل، كقانون «الزواج الأحادي»، الذي يحظر على الفلسطيني المسلم * الزواج من أكثر من امرأة، في آن واحد. ومع ان العقيدة الدينية الاسلامية تجيز له أكثر من ذلك، غير أن نسبة قليلة جداً من الفلسطينيين، تنحصر في الفئة الاجتماعية المتخلفة، تقبل بتعدد الزوجات، إلا ان صدور ذلك القانون كان يعني استفزازاً لأحاسيس تلك الأغلبية من الفلسطينيين ومشاعرها، وذلك بسبب ما ينطوي عليه من أغراض لا انسانية، أساسها كبح امكانيات التكاثر الطبيعي للفلسطينيين.

ولما كان هذا القانون يستند إلى فرضية خاطئة، تعتمد تعدد الزوجات لدى الفلسطيني كعامل رئيسي في زيادة عدد السكان، فان النتائج التي توصلت إليها السلطات من فرضه كانت بعكس ما توخته، ولم تؤثر على المعدل العام لنسبة التكاثر الطبيعية للفلسطينيين: الأمر الذي أجبر أولئك المشرعين على الاعتراف بأن نسبة تلك الزيادة لم تتأثر. وقفزاً على الحقيقة كالمعتاد، عزوا ذلك لأسباب أخرى لخصها دوف بن مائير في كتابه: أزمة في المجتمع الاسرائيلي، بقوله: «... وقد أدى قانون الزواج الأحادي إلى تقليل معدل عدد الأطفال لدى العائلة، إلا أنه لم يقلل من مجمل عدد الولادات. فقد أدى مستوى المعيشة المتحسن إلى تخفيض معدل سن الزواج لدى الرجل العربي، لتمكنه من دفع مهر العروس في سن مبكر، كما ان المستوى العام الصحي المتحسن يتيح زيادة عدد الولادات من المرأة الواحدة»(٢٧).

وكانت السلطات قد أصدرت، بناء على عدد من توصيات ايديولوجيي الحركة الصهيونية، جملة من التوجهات الديمغرافية، تسهم، إلى جانب الالحاح المتواصل على ضرورة الهجرة إلى اسرائيل من الخارج، بتسوية الثغرات الديمغرافية في متطلبات إنجاز الصياغة المجتمعية في الكيان الصهيوني، وتضمن تنامياً مضطرداً في عدد السكان حتى لو تناقصت أعداد المهاجرين، ولم تنتظم من حيث حدها الأدنى العددي في كل سنة. وعلى هدى تلك التوجهات، ذكر حبيب قهوجي، في كتابه: العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي، ان بن ــ غوريون كان قد أصدر قراراً يقضي بمنح كل ام تلد عشرة اولاد جائزة نقدية من الدولة... ولما تبين، بعد فترة، أنه لن يستفيد من هذه الجائزة سوى الأمهات العربيات، وان نتيجة هذا القرار هي نقيض هدفه بالكامل، وفي محاولة لمنع الامهات العربيات من

* ضرورة الخصوصية والتمييز اقتضت استخدام هذه المفردة ومشتقاتها الدينية، كما ان ضرورة التمييز نفسها أجبرتني على استخدام مفردات مثل يهود، يهودي، اليهود، اليهودية... الخ، وهذه الكلمات ومثيلاتها ذات المعنى المتداول دينياً في الوسط العام لا تعني بالنسبة لي سوى مفردات تمييز، انا آسف لاستعمالها مكرهاً، لذلك اقتضي التنويه.

الاستفادة من هذا الامتياز الذي أجيز لهن بموجب ذلك القرار، أصدر بن-غوريون ملحقاً يحدد شرط الفائدة من ذلك القرار بأن يكون أحد أولئك الأبناء العشرة قد خدم في الجيش أو الشرطة.

ويضاف إلى مجموع هذه الممارسات الصهيونية الهادفة إلى إعاقة الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين من منظور عنصري، تقييد الحريات الأساسية للمواطنين العرب، وإقفال فرص العمل أمامهم بهدف إرغامهم على الرحيل والهجرة إلى الخارج. واللجوء من جهة أخرى، إلى «تعقيم مياه الشرب بهرمونات ضد الانجاب، الأمر الذي كشفه الوفد الاسرائيلي في المؤتمر الطبي الذي عقد في القاهرة في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٨»[٢٨].

ومن جهة ثالثة، تبذل السلطات الصهيونية محاولات حثيثة لتشجيع النساء العربيات على استخدام وسائل تحديد النسل، عبر حملة مكثفة تستخدم السلطات فيها كل الوسائل الممكنة، بدءاً من الايحاء بأن زيادة النسل مظهر تخلف لا عصرنة، مروراً بتوجيه النساء إلى ان زيادة الحمل، تفقد المرأة رشاقتها، وتمسخ جمالها الطبيعي بشكل يمنع تعويضه عبر وسائل التجميل المعروفة، ذلك لأنه يحدث تغييرات في تركيب البنية العامة للجسم كخسف الساقين من الأسفل، وانتفاخها من الأعلى، واتساع الردفين...الخ.

ويترافق ذلك بمحاولات ادخال النساء الفلسطينيات إلى سوق العمل في مختلف القطاعات. في الخدمات وفي الزراعة وفي الصناعة التحويلية...الخ. وبنتيجة الضغط المعيشي والاستغلال البشع، فقد وجدت اعداد كبيرة من النساء انفسهن مجبرات على الانغماس الكلي في العملية الانتاجية ككادحات ومقهورات وطنياً وقومياً وطبقيا. واعتماداً على الاحصائيات الاسرائيلية لسنة ١٩٧٧، فان عدد العاملات ممن تجاوزن سن ١٤ سنة في تلك السنة قد بلغ ١٣٥٠٠ عاملة توزعن على العمل في قطاعات الزراعة والغابات والصيد (٣٢٠٠عاملة)، والصناعات التحويلية (٣٢٠٠ عاملة)، واشغال البناء العامة (٢٠٠ عاملة)، وفي التجارة والمطاعم والفنادق (١٢٠٠ عاملة)، وفي قطاع النقل والمواصلات (٦٠٠ عاملة)، وفي الخدمات العامة (٤٠٠ عاملة)، وفي مجال الخدمات الشخصية وغيرها (٨٠٠ عاملة). ويعادل عدد العاملات الفلسطينيات هذا ما تساوي نسبته ١١،٥٪ من مجموع العاملين الفلسطينيين في اسرائيل، وما تساوي نسبته ٩،٢٪ من مجموع النساء الفلسطينيات في اسرائيل ممن هن فوق سن الرابعة عشرة...[٢٩].

ومقارنة مع عدد العاملات، سنة ١٩٧٥، ممن تجاوزن سن ١٤ سنة، نجد ان السلم البياني لاستجابة النساء الفلسطينيات للعمل يرتفع تدريجياً بشكل ملحوظ، فقد كان عدد العاملات الفلسطينيات، في تلك السنة، ١١ الف عاملة توزعن على العمل في قطاعات الزراعة والغابات والصيد (٢٢٠٠ عاملة) الصناعات التحويلية (٢٨٠٠ عاملة)، واشغال البناء العامة (٤٠٠ عاملة)، والتجارة والمطاعم والفنادق (٦٠٠ عاملة)، وفي النقل والمواصلات (٤٠٠ عاملة)، وفي قطاع الخدمات العامة (١٠٠ عاملة)، وفي مجال الخدمات

الشخصية وغيرها (٤٠٠ عاملة). وقد كان عدد العاملات في تلك السنة: يعادل ما نسبته ١٠,٤٪ من مجموع العاملين الفلسطينيين في اسرائيل ممن هم في سن فوق ١٤ سنة...[٣٠].

ويمكن القول ان هذه الزيادة الملحوظة في عدد العاملات كانت استمراراً لتواصل الارتفاع في العدد نتيجة للتشجيع المتوالي من قبل السلطات للمرأة العربية للانخراط في آلية العمل اليومي الاسرائيلية وابعادها عن مهمة القيام بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال.

وتقول آمال صامد في مقالة بمجلة دراسات فلسطينية: «المرأة الفلسطينية تصبح بروليتاريا» انه، منذ عام ١٩٦٧، تصاعدت عملية تحويل النساء إلى بروليتاريا. ومن الجدير بالملاحظة ان هناك اعداداً كبيرة من النساء تخلت عن القيام بالأعمال المنزلية والزراعية، والتحقت بالقوة العاملة الاسرائيلية غير المنظمة... وان تشجيع السلطات الاسرائيلية للنساء العربيات على العمل والمشاركة في كسب الأجور يهدف إلى تخفيض معدلات الاخصاب، عن طريق رفع سن الزواج، وتخفيض الوقت المعطى للعناية بالطفل...[٣١].

ان حقائق الواقع النظرية تشير إلى ذلك تماماً، لكن معطياتها، في التطبيق العملي، تشير إلى العكس، فرغم ازدياد نسبة عدد العاملات الفلسطينيات، فان معدلات الاخصاب حافظت على منسوبها المطرد، كما ان نسبة اعمار الزواج بقيت هي الأخرى مبكرة، الأمر الذي تشير إليه التتابعية في اضطراد نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فان المرأة اليهودية هي الأخرى تعيش تحت كوابيس الاستغلال الطبقي في العمل اليومي ولمدة ثمانية ساعات عمل متواصلة. وبسبب من الفارق بين تركيبتها السوسيولوجية والمجتمعية عموماً، فان معدل اهتمامها بما يسمح به وقتها، بعد العمل، للأمومة والعمل المنزلي سيكون أقل بكثير من ذلك الممكن لدى المرأة الفلسطينية. ولهذا، فان نسبة معدلات الاخصاب في الوسط الفلسطيني في اسرائيل، ستظل محافظة على تفوقها على نسبة معدلات الاخصاب عند اليهود، وستظل نسبة التوازن الديمغرافي في اسرائيل مختلفة، في آفاق تطورها، لصالح الفلسطينيين، وليس لصالح اليهود. وهذا الأمر يعيه أرباب الحكم في اسرائيل أكثر من غيرهم.

إن نظرة عامة، ومسطحة، ومن منطلق يعدّ المجتمع الاسرائيلي مثل كل المجتمعات الأخرى، تشير إلى ان هناك انفجاراً سكانياً هائلاً وخطيراً يعيشه الواقع العربي في اسرائيل في كل تجمعاته الصغيرة والكبيرة. ورغم تأكيدنا بأن ما يمكن ان يسمى بالانفجار السكاني، تعميماً، لا ينطبق على حقائق التطور الديمغرافي للفلسطينيين في اسرائيل، ولا يعكس أية مناخ تخلفية كما أثبتنا، إلا انه، حتى لو كان كذلك، فان المسؤولية المباشرة لذلك تقع على عاتق السياسة العنصرية التي تمارسها اسرائيل ضد العرب.

فالسلطات الاسرائيلية، صادرت أكبر مساحات ممكنة من الأراضي العربية. وعلى الرغم من أن نسبة الأراضي المصادرة تفوق عشرات اضعاف الأراضي التي لا تزال في حوزة اصحابها، إلا ان هذه الأخيرة لا تزال موضع اطماع السلطات ومخططاتها الاستيطانية. وكان بمقدور تلك الأراضي لو انها بقيت لأصحابها الشرعيين، ان تشكل احتياطياً هائلاً لاستيعاب أية تطورات ديمغرافية طبيعية.

ويضاف إلى ذلك انه من اسباب الضغط السكاني الذي تعاني منه القرى والتجمعات العربية ان أعداداً كبيرة من السكان الذين طردوا من أراضيهم وقراهم سنة ١٩٤٨ وما تلاها، وجدوا أنفسهم مضطرين للاقامة في القرى التي لم يشرد أهلها مشكلين بذلك عبئاً سكانياً اضافياً عليها، تتفاقم وطأته في ظل انعدام برامج تخطيط لتوسيع القرى العربية بما في ذلك الكبيرة منها.

وفي هذا المجال، يمكننا القول انه، لغاية الآن، ليس هنالك من خرائط لمسطحات القرى والبلدان العربية مصادق عليها بحيث تمكن من توسع امتداد القرية وتخفف من حدة الضائقة السكانية فيها، بينما هنالك اكداس من الطلبات المتكررة من المدن والقرى العربية تطالب بتوسيع مسطحاتها، وهناك آلاف الطلبات للتراخيص بالأبنية في القرى العربية وضمن خرائطها الهيكلية، لكنه لم يستجب لها. وفي الوقت نفسه، فان المدن والمستوطنات الصهيونية المجاورة تملك الخرائط الهيكلية لمسطحاتها وفق تصورات ديمغرافية لعشرات السنين القادمة. كما أنها لا تشكو من أية ضائقة استيعاب سكانية وهي مليئة بمئات الشقق والمنازل الجاهزة للبيع والاستئجار.

وما يضاعف هذه المشكلة تعقيداً ان فرص الهجرة من القرية إلى المدينة معدومة. وبرغم ان القسم الأكبر من الأيدي العاملة العربية يعمل في المدن والمستوطنات الصهيونية، إلا ان السلطات الصهيونية لا تسهل لأولئك العاملين الانتقال للعيش من القرية إلى المدينة، ويكاد لا يزيد عدد العرب العاملين الذين تمكنوا من الانتقال من الريف إلى المدينة، حتى الآن، عن ٤٪ من مجموع العاملين.

ان الآفاق المتوقعة للزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين تشير إلى تواصل ارتفاع تلك النسبة... لكن تلك الزيادة هي في صميم ما أقره اعلان كولومبو للسكان، لأنها ذات علاقة ميكانيكية اساسية بتقرير المصير، لذلك فان هذه الزيادة الديمغرافية فلسطينية الأثر ايجابياً، واذا كان لها من سلبية، فهي مشكلة اسرائيلية... أوليست اسرائيل هي التي تمنع الفلسطينيين من تقرير المصير!؟

---

(١) populi, Vol , No. 3, 1980, p.p. 5-10.

(٢) **سكانيات**، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، العدد الثالث، ١٩٨٠، ص ٧.

(٣) *Demographic Eatimates and projections for the world,* 1978, prepared by the population Division, U.S. Newyork: provisional report, Jan. 1979.

(٤) محمد سليمان، «الملامح الديمغرافية في البلدان المتخلفة»، مجلة **صوت عمال الاردن** (عمان)، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣.

(٥) سكانيات، **مصدر سبق ذكره**، ص٦.
(٦) **المصدر نفسه**، ص ٨، وبخصوص الجدول انظر، ص ١٢.
(٧) **الموقف السكاني العالمي لسنة ١٩٨٠**، صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، ص ١٠
(٨) **الجديد** (حيفا)، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٧٥، ص ٤٧.
(٩) **المصدر نفسه**، ص٤٧ - ٤٩.
(١٠) محمد سليمان، **ارضنا**، منشورات فلسطين الثورة، الاعلام الفلسطيني الموحد، ١٩٧٧ ص ١٨١.
(١١) محمد سليمان، «الملامح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٨٢.
(١٢) **همودياع**، ١٤/١٠/١٩٨٠
(١٣) **فلسطين الثورة** (العدد السنوي)، ١/١/١٩٧٨، ص٧٩.
(١٤) **المصدر نفسه**، ص٧٩.
(١٥) **المصدر نفسه**، ص٧٨.
(١٦) **عل همشمار**، ٨/٩/١٩٧٧.
(١٧) **وكالة الصحافة الفرنسية**، ٣١/٨/١٩٧٧.
(١٨) لمزيد من التفاصيل انظر: **دافار**، ٢٢/١/١٩٧٦
(١٩) **المصدر نفسه**.
(٢٠) **المصدر نفسه**، ٧/١/١٩٧٦.
(٢١) **المصدر نفسه**، ١٨/١/١٩٧٦.
(٢٢) **الثورة** (دمشق)، ١/٩/١٩٧٧.
(٢٣) **الوحدة في النضال ضد الاحتلال**، وثائق المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي **(راكح)**، دائرة الاعلام والتوجيه القومي، م.ت.ف.، **بلا تاريخ**، ص ٦٨.
(٢٤) **يديعوت احرونوت**، ١٥/٢/١٩٧٨.
(٢٥) **هآرتس**، ١١/١٠/١٩٧٧.
(٢٦) يوئيل دار، **دافار**، ١٥/١١/١٩٧٧.
(٢٧) حبيب قهوجي، **عرب فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨: انتماء وصمود**، دمشق، مؤسسة الأرض، ١٩٧٦، ص ١٤.
(٢٨) **الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان**، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مكتب الأرض المحتلة، قسم الدراسات، التقرير الشهري ٨/١.
(٢٩) **المجموعة الاحصائية الفلسطينية**، م.ت.ف.، الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني، العدد الأول ١٩٧٩، ص١١٥ ـ ١١٦.
(٣٠) **المصدر نفسه**.
(٣١) د. ايليا زريق، «تحويل البنية الطبقية للعرب في اسرائيل»، **صامد الاقتصادي**، العدد ١٥، نيسان (ابريل) ١٩٨٠، ص ١٣ و١٤.

راشد حسين... ملامح من حياته وشخصيته

د. حسني محمود حسين

مأساة النشأة الأولى

عندما حاقت النكبة بالوطن في منتصف عام ١٩٤٨ لم يكن راشد بلغ الثانية عشرة من عمره، ولم يكن أنهى الصف الثالث الابتدائي في مدرسة إحدى القرى المجاورة لقرية (مصمص)، قريته المغمورة في بداية منطقة المثلث. فقد كان والده حسين محمود إغباريه بشر بابنه البكر في يوم الاثنين ١٩٣٦/١٢/٢٨، إبان الثورة الشعبية في فلسطين. وسمي ذلك المولود «حاتم»[١]، وسجل خطأ في شهادة الميلاد باسم «راشد»، وبه عرف، وان ظل ينادى بين أهله باسمه الأسبق «حاتم». ويبدو أن خلو القرية من المدرسة، دليل صغرها وضآلة مركزها آنذاك، وظروف الحرب العالمية الثانية قد أخرا إطلالة راشد على نعمة الحرف وعالم الكلمة المكتوبة سنتين، حيث لم يلتحق بمدرسته الأولى إلا وهو ابن تسع سنوات. وكان يذهب كل يوم مشياً إلى مدرسته في قرية «أم الفحم» ليتعلم مع قرويين آخرين يكبرونه سناً وبوسائل بدائية[٢]. وهكذا نستطيع أن ندرك كيف يمكن أن يكون ذهن الصبي عند وقوع النكبة خالياً من معنى الكارثة الوطنية وآثارها وأبعادها. ومع ما يمكن أن يكون لحق بالتعليم والدراسة بين العرب في الأرض المحتلة، بعد النكبة مباشرة من تعطل وإهمال، كما سنشير فيما بعد. فقد تابع راشد دراسته **الابتدائية**، وكان يقضي معظم وقت فراغه بعد المدرسة في دكان والده في القرية، حيث يلتقي بالقرويين الكبار، ويستمع إلى أحاديثهم وتهامسهم حول موضوعات حياتهم: الاحتلال والدولة الجديدة الغريبة، ومصادرتها أراضي القرية، ونسف بعض القرى في فلسطين، وتجاهل السلطات مطالب أهالي القرية بنقل معسكرات تدريب الجيش من حول القرية بسبب ما يلحق قريتهم كل يوم من أضرار وخسائر نتيجة التدريبات العسكرية، الأمر الذي نمّا اهتمامه بالنماذج التاريخية وبمجريات الأحداث السياسية.

وإذا كان لا بد لمثل راشد أن يقع تحت تأثير بيئته القروية في منطقة المثلث التي كان يتحكم في حياة سكانها قدر من الجهل والعلاقات الأسرية إلى حد كبير، فإن انتقال

الفتى الريفي إلى مدينة الناصرة في شمال فلسطين لإكمال دراسته الثانوية، كان له أثره الفعال في تفتح وعيه الحياتي والسياسي بخاصة، فمدينة الناصرة تعتبر مركز نشاط حيوي بين الأقلية العربية في فلسطين المحتلة، لكونها مركز نشاط الشيوعيين العرب في فلسطين*(٣)، خصوصاً في ذلك الوقت المبكر الذي تلا النكبة في مطالع الخمسينات، وقد بدأ العرب هناك يتململون للخروج من (مرحلة البيات)(٤) التي فرضتها عليهم ظروف الحياة الجديدة. وكانت مدينة الناصرة مركز الشعور بالشخصية العربية في قلب (الدولة الصهيونية)، وفيها راح راشد الطالب «يقضي جزءاً كبيراً من وقته في غرفة صغيرة استأجرها، في القراءة والكتابة. وراح يلاحظ كيف يرقص أهل الناصرة الدبكة الشعبية بإيقاعاتها مع استعمال الألفاظ التي تعبر عن المعارضة والتحدي السياسي»(٥). ونستطيع أن نقدر ظروف نشأة الفتى وحياته المحافظة التي ربما حالت دون انتسابه المبكر إلى الحزب الشيوعي. ولقد يكون لأثر الاذاعات العربية في هذا الوقت من الخمسينات، وخصوصاً إذاعة «صوت العرب» وما كانت تعكسه من مد حركة القومية العربية بتأثير جمال عبدالناصر ونفوذه القومي ما آزر عنصر النشأة وظروف الحياة في الحيلولة دون هذا الانتساب**(٦)، وإن لم يجد الشاب أمامه، مثل كثيرين من الشباب العرب، فيما عدا الشيوعيين، أي مجال مفتوح ينظم من خلاله طاقاته ونشاطه الوطني. ومع ذلك، «فلم يكن أي اجتماع وطني، سواء كان شيوعياً أم قومياً، يمكنه أن يتم دون حضور الشاعر ابن الثامنة عشرة. وكان قد كتب قصيدته 'من آسيا انا'(٧) وهو طالب في المدرسة العليا، وأصبح مشهوراً. وكان يلقي قصائده على قارعة الطريق وفي المقاهي وساحات القرية والتجمعات الوطنية وتعكس أشعاره حقيقة انه كان مأخوذاً بآلام التضحية بالنفس والاحتمال والموت بالنسبة لأعمال التسلل والفدائيين في تلك الفترة من الخمسينات»(٨). يقول محمود درويش في ذكرى راشد حسين

كان يرمي شعره في مطعم (خريستو)
وعكا كلها تصحو من النوم
وتمشي في المياه
.. منذ عشرين سنة
وهو يرمي لحمه للطير والأسماك في كل اتجاه(٩).

---

* يقول حبيب قهوجي مشيراً إلى أن معظم النشاطات العربية الثقافية والسياسية كانت في منطقة الجليل في شمال فلسطين: «كانت قرى المثلث ترتبط ثقافياً مع يافا وطولكرم وجنين ونابلس، لكن يافا لم يبق فيها سوى خمسة أو ستة آلاف عربي، وانقطعت صلة قرى المثلث الصغير، أي نابلس وجنين وطولكرم، فبقي مجتمع عرب المثلث مقطوعاً عن جذوره وارتباطاته الثقافية... ثم ان مجتمع المثلث مجتمع أسري، يؤثر فيه رب الأسرة على أبنائه وأحفاده ويلزمهم، مثلاً، بالتصويت للماباي للحصول على مكاسب عائلية، وذلك بعكس الوضع في الشمال». كما يذكر، أيضاً، أن قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، من الشمال، وبالذات من حيفا والناصرة وعكا.

** يذكر أوري افنيري أن راشداً كان يزدري الشيوعية، وأنه قال له ذات مرة: «من المستحيل أن تصدقهم. إن الشيوعي يختلف عن أي إنسان آخر. إنه إنسان تابع إنه يفكر فقط حسب خط يرسمه له الآخرون».

وكتب توفيق فياض الروائي الفلسطيني البارز الذي يقيم حالياً في بيروت، يقول: «كنت في الرابعة عشرة حين كان راشد يتأجج. كان طرفة بن العبد ــ لا أدري لماذا ــ يطل في الذاكرة القروية كلما أطل راشد حسين من على صفحات الجرائد ومن عيون الصبايا». ويشير توفيق إلى مظاهرة احتجاج على الاعتداء الصهيوني آنذاك على مستشفى غزة، وإلى شاعر المظاهرات راشد حسين، «ولكن قصيدته أخذتني من يدي ورمتني في المظاهرة، إلى أن فرقتنا هراوات الشرطة العسكرية والغاز المسيل للدموع... وكان راشد قد أصبح جزءاً من هموم الناس، وجزءاً من فلسطين الصغيرة الكبيرة. يتحدث عنه الفلاح والعامل ويعيش الطلبة على قصيدته القادمة، وعلى مقاله الأسبوعي الساخن. كان الوطن العربي يهب ويغلي ويثور، وكانت الناصرة، مظاهرات ودماً يسيل على الشوارع، وراشد حسين ينشد للنيل والاوراس وبردى، وليافا والقدس»[١٠]. ويتأكد هذا القول في كلمة «أبناء البلد» في تأبين راشد، فقد «كان منبره كل مكان يوجد فيه شعبه... كان جمهوره كل شعبه في هذه البلاد. وفي وقت قصير جداً أصبح راشد ظاهرة قومية متألقة في حياة عرب هذه البلاد. كان وحيداً ومحاصراً، ولكنه استطاع أن يحفر صورته وصورة شعبه بخطوط عميقة على واجهة الحصار»[١١]. وهكذا صار راشد «في أواخر الخمسينات سيد المنابر في الأرض المحتلة»[١٢].

وإذا كان لكل من هذه العوامل أثره وفاعليته في تكوين راشد بدرجة أو بأخرى، فإن هناك عاملاً آخر كان له، دون شك، أثر في حياته وتكوين نظرته للأمور، وبلورة رؤيته في الحياة، أعني بذلك عمله بعد تخرجه من المدرسة العليا في التعليم، في مدرسة ابتدائية في إحدى القرى في الوسط العربي. ويمكننا أن نقدر لهذا العامل تأثيرين متناقضين: فمن ناحية نستطيع أن نقدر مدى الحذر الذي كان راشد المعلم يلجأ إليه وهو يخرج على تعليمات السلطات الاسرائيلية، التي تقضي بتحريم استعمال الكتب العربية ليدرس تلاميذه شفوياً[١٣]. ولم يكن هذا كله إلا بدافع الغيرة القومية والشعور بالوطنية. ومن ناحية ثانية، يمكننا أن نتفهم دوافعه الطبيعية للاستمساك بهذه الوظيفة، حيث لم يكن سهلاً، بالاضافة إلى صعوبة الحصول عليها، على الشباب المثقفين من العرب، أن يجدوا عملاً سواها على الرغم من مساوىء المدرسة في المناطق العربية في الأرض المحتلة. «فقد كانت مجهزة تجهيزاً فقيراً، وكانت الشروط الصحية فيها متدنية، فالصفوف تكتظ بالأطفال القرويين الحفاة، ولم تكن تتوفر لهم الوسائل التعليمية... وكان الجيران يقدمون بيوتهم لتوفير حاجات المعلمين والتلاميذ»[١٤].

ونستطيع أن نتصور شاعرنا الشاب بين الشعراء الرواد بعد النكبة من أمثال حنا أبي حنا وتوفيق زياد وحبيب قهوجي وعصام عباسي يشاركهم في النشاطات الشعرية في أواسط الخمسينات وهو أصغرهم سناً. وتمثل هذه النشاطات الثقافية بداية الحركة الوطنية بين العرب في الأرض المحتلة في هذا الوقت. وهكذا يتعرض ابن الثامنة عشرة لهذه المؤثرات المتناقضة، ويلفت إليه الأنظار بما يظهر من قدرة واستعداد. يلفت، في وقت واحد أنظار الجماهير العربية، وأنظار رجال السلطة إلى درجة جعلت أحد المسؤولين

العسكريين يقول ذات مرة، غاضباً ومتعجباً: «من هو هذا الصبي؟»[١٥]. ويروي اوري افنيري الرواية التالية التي تشير إلى بداية التماع راشد الشاعر، يقول: «ذكر لي مراسل 'هوعولام هازيه' الذي غطى أخبار اجتماع المثقفين العرب في يناير ١٩٥٨ في الناصرة، انه شهد حدثاً فذاً، شاباً قروياً يلبس كوفية، وقد ألقى قصيدة ألهبت حماسة الجميع، وأن ذلك الصبي يستحق أن يبحث عنه، فهو شاعر حقيقي، أول شاعر يولد بين العرب الاسرائيليين. وأخبرني أن اسمه ــ راشد حسين ــ». وقد لقيه افنيري وتعرف عليه وكتب أول مقالة عنه لتظهره في الصحافة الاسرائيلية، وكان عنوانها «من آسيا انا»[١٦]. كما يروي أيضاً حكاية استدعاء راشد إلى مكتب الحاكم العسكري الذي قال له بلهجة أبوية: «انك تكتب شعراً جيداً... وبعد أسابيع قليلة سيكون يوم الاستقلال، وقد نظمت استقبالاً لشخصيات عربية في منطقة المثلث، وأريدك أن تكتب قصيدة جيدة تحيي فيها دولة اسرائيل كي تلقيها في الاجتماع». ويقول افنيري: «كان راشد رجلاً حساساً، وربما أكثر رجل قابلته في حياتي حساسية. لقد أحس بالإهانة في أعماق روحه، فأجاب في كبرياء وتصميم، 'إنني لا أكتب الشعر بالطلب'. ولما لم تجد وعود الحاكم ولا وعيده كي يظهر الشاعر 'حبه للدولة'، قال للحاكم: 'انني ضد الحكم العسكري وضد كل ما تقوم به. إن الحكومة سرقت أرضنا، وانها تمنعني من السفر من البلاد دون تصريح سفر. إن وجود الحكم العسكري ذاته يمثل اضطهاد الأقلية العربية في اسرائيل، وهل تريدني أن أنظم الشعر في مديح الحكم العسكري؟ هل تظنني عاهراً؟'. وبرغم تهديدات الحاكم العسكري بصلاحياته الظالمة، فقد ظل راشد ثابتاً في رفضه، مع ما يمكن أن يجلبه ذلك على عمه المختار وعلى أسرته، وربما على أهل قريته، فقد كان مثالياً، وشاعراً تتلمذ لشعراء عرب قوميين. ويصف افنيري أثر تهديدات الحاكم العسكري لأسرة راشد باعتبار ابنها عدواً للدولة، وكيف أثرت أسرته عليه من خلال مظاهر محزنة بسبب أخطار الانتقام منها، الأمر الذي جعل راشد يتمزق بين إخلاصه لعائلته وإخلاصه لنفسه ولمثله وضميره، وكيف خضع أخيراً لتوسلات الأسرة، فكتب أبياتاً من الشعر قدمها للحاكم. ويعلق افنيري على هذه الواقعة بقوله: «في ذلك اليوم مات راشد حسين. كانت السنوات العشرون اللاحقة غمة مظلمة هزت راشد، كالرجل المشدود باحبولة الجلاد تضيق عليه ببطء»[١٧].

وكان راشد، بسبب نشاطاته، من بين من يراقبهم البوليس السري باعتبارهم مصدراً محتملاً لتهديد أمن الدولة، فكثيراً ما كان وكلاء البوليس يفتشون بيت راشد ويتركون كل شيء مبعثراً كما لو كان في مجزرة، ويصادرون الكتب والشعر والمقالات غير المنتهية. وقد اعتقل مرة ضمن (٥٠٠) آخرين بعد الاشتراك في اجتماع المسرح الامبراطوري في الناصرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨. ومنذ هذا اليوم عرف راشد أن أيامه في الوظيفة باتت معدودة، الأمر الذي تحقق فعلاً بطرده من عمله لمشاركته في نشاطات الجبهة التقدمية بين الشيوعيين والقوميين[١٨]. وتشير كلمة «أبناء البلد» في كتاب التأبين، إلى اشتداد الإرهاب في ذلك الوقت إلى درجة الخطر، حيث كان «جنود مجهولو الهوية يقتحمون بيت والديه في الساعات المتأخرة من الليل بحثاً عنه، وشقته تغتصب في غيابه مرّات في الشهر، ورسائل التهديد من أشخاص مجهولين لا تكاد تنقطع» [١٩].

ونحس في هذه الفترة ان السلطات الاسرائيلية بدأت تضيق بما يحققه ائتلاف القوميين والشيوعيين من وزن سياسي مؤثر في الوسط العربي، فيبدأ حزب المابام، وهو حزب صهيوني راديكالي، حملة موجهة بين العرب لكسب أصوات الناخبين منهم من ناحية، ولخلق الانقسامات بينهم من ناحية أخرى، فينشىء (شركة الكتاب العربي)، لإعادة طبع بعض الكتب العربية الصادرة في الخارج، ويؤسس مجلة أدبية لتنافس مجلة «الجديد» الشيوعية وقد وجد الجو مهيأ في هذه الفترة بعد خلافات جمال عبدالناصر في مصر مع عبدالكريم قاسم والاحزاب الشيوعية العربية في العراق والمشرق العربي، الأمر الذي جعل راشد يختلف مع الحزب الشيوعي الاسرائيلي. ويستغل المابام ظروف راشد، ويوسط لديه صديقه عبدالعزيز الزعبي نائب رئيس بلدية الناصرة، فيقبل رئاسة تحرير هذه المجلة التي أطلق عليها اسم «الفجر»، وهو مستوحى من اسم ديوان راشد الأول «مع الفجر» الذي صدر عام ١٩٥٧. ويشارك أيضاً في تحرير القسم العربي من «المرصاد»، الجريدة العربية للحزب، وكان له فيهما بابان ثابتان، باب أسبوعي تحت عنوان «كلام موزون»، في «المرصاد»، وباب شهري تحت عنوان «حكايات وآراء» في «الفجر»[٢٠]. كما كان ينشر بعض كتاباته باللغة العبرية في مجلة «هاعولام هازيه» (هذا العالم)[٢١].

وفي ظروف عمله الجديد يسكن راشد في مدينة تل ــ أبيب في دار استأجرها حزب المابام للعرب العاملين في المجلة، لأنه كان مستحيلاً في هذا الوقت ان يجد العربي أحداً يؤجره بيتاً في تل ــ أبيب. «وتعرف راشد في تل ــ أبيب إلى جيل جديد من المثقفين اليهود، فكان يقضي ساعات كثيرة معهم، بعد العمل، في المقاهي أو في الحانات. وأصبح صديقاً حميماً لأوري افنيري وعاموس كينان، وهما كاتبان إسرائيليان»[٢٢].

ولربما استطعنا، منذ هذا الوقت المبكر، أن نتلمس عناصر جديدة بدأت تؤثر في حياة راشد وتفعل فعلها، فالقروي الوسيم، ابن الاثنين والعشرين ربيعاً يطل على مجتمع تل ــ ابيب الصاخب من خلال عمله في الصحافة وصداقته لبعض الصحفيين، الأمر الذي جعله ينغمس في حياة جديدة، ويرتبط بعلاقات كثيرة، لا يستغرب أن يكون بعضها مرتباً له، لدفع الصحفي الشاب وتوجيهه ليقع تحت تأثيرات معينة كي يؤدي أغراضاً محددة، فليكثر إذن من الشرب إلى حد الإدمان، ولتتعدد علاقاته النسائية. «وقبل نهاية العام اتخذ راشد وسيلة لتنظيم اجتماع بين الكتاب العرب واليهود. وعقد الاجتماع في بيت بنيامين تموز، وحضره من الكتاب العرب حنا أبو حنا، وحبيب قهوجي، وعصام عباسي، وجبرا نقولا. ومن الاسرائيليين اهارون مجيد، وحاييم غوري. وقرأ بنيامين تموز في الافتتاح أشعاراً لراشد مترجمة إلى العبرية. وفي هذه الأثناء كان راشد يذهب إلى القرى العربية يلقي أشعاره على الناخبين الذين كانوا يحفظون كثيراً من هذه الأشعار. ودرّس مساقاً عن الفولكلور الفلسطيني لليهود في كيبوتز المابام هاشومير هاتزائير»[٢٣]، وصدر له في هذه السنة ١٩٥٨، ديوانه الثاني «صواريخ».

ولما كانت الأحداث في الوطن العربي تنعكس آثارها الإيجابية والسلبية على عرب

الأرض المحتلة، فقد انعكست عليهم خلافات جمال عبدالناصر مع عبدالكريم قاسم والشيوعيين العرب في عام ١٩٥٩، وأدى ذلك إلى انقسام صفوفهم وانحلال الجبهة التقدمية. ولما لم يكن راشد منظماً في الحزب الشيوعي، فقد ظل ميله ناحية القوميين، وراح يهاجم في مجلة «الفجر» الأحزاب الشيوعية، ويتهمها بالتبعية لموسكو. ولم يقدر لي أن أطلع على شيء من هذه الكتابات، ولكنني اطلعت على بعض ردود حنا أبي حنا عليه، فقد تصدى له في مقالات عنيفة على صفحات «الجديد»، مجلة الحزب الشيوعي، وذلك في زاوية بعنوان «أضواء وظلال»(٢٤).

وشكل أصحاب الاتجاه القومي في هذه الفترة تنظيماً يعكس تطلعاتهم، وأصدروا نشرة تعبر عن هذه التطلعات وتجسد آراءهم. وانتشرت أخبار منظمة «الأرض»(٢٥) العربية الجديدة التي قام على تأسيسها حبيب قهوجي ومنصور كردوش وصالح برانسي. ويبدو أن راشداً أقام علاقات طيبة مع هذه الجماعة، فشارك في تحرير نشرتها الخاصة، وكان يمد الجماعة بكثير من المواد العربية التي لم يكن يتاح لسواه الوصول اليها. وبصفته رئيس تحرير «الفجر»، كانت هذه المواد تأتيه من خارج البلاد. وهذا ما ينقله زاهي اسكندر عن منصور كردوش، في مقابلة معه، عن دور راشد مع جماعة الأرض، مع أنه لم يكن مشاركاً في العمل التحضيري لإقامتها، حيث يقول كردوش: «ان هناك حقائق لم يأت وقت كشفها بعد»(٢٦). وقد أخبرني بمثل ذلك حبيب قهوجي، في بعض مقابلاتي معه، في دمشق. وأتيح لراشد أن يسافر إلى خارج البلاد مرتين، كانت المرة الأولى في صيف عام ١٩٥٩، وذلك لحضور المؤتمر السابع للشباب العالمي في فينّا، وقد رأس وفد المجلة، وكانت المرة الثانية في صيف ١٩٦١ لحضور المؤتمر الثامن في بلغراد. وقد أثارت الزيارتان عواصف قوية في وجهه من قبل أعضاء الوفود العربية المشاركة في المؤتمر، فعاد في المرة الأولى مكسور القلب إلى تل ـ ابيب(٢٧). وعاد في المرة الثانية ليجابه، بين عرب الأرض المحتلة، الاتهام بأنه عميل لحزب المابام، كما حصل في عام ١٩٦٨، حيث واجه محمود درويش وسميح القاسم اتهامات عنيفة من الصحافة العربية لاشتراكهما في هذا المؤتمر، الذي عقد في صوفيا ببلغاريا(٢٨). وقبل نهاية العام أوقف الحزب إصدار المجلة وعاد راشد مرة ثانية دون عمل.

كان كثير من مقالات راشد يلاقي قبولاً واستجابة واسعة عند العرب، خصوصاً عندما يكتب في الموضوعات التي تهمهم مباشرة، كما حدث عندما كتب(٢٩) في حادث تعذيب خمسة من الشباب العرب وقتلهم بعد أن حاولوا الهرب من البلاد، فقامت المظاهرات في الناصرة، وانتشرت إلى حيفا وعكا. وكما كتب مرة حول فيلم (اكسودس) الذي يحقر الشخصية العربية ويحط من قيمتها. وكان الفيلم قد قدم في عرض خاص على الصحفيين قبل عرضه أمام الجمهور، فقامت المظاهرات في الناصرة ضد الفيلم بعد أن كتب راشد عنه منتقداً اللقطات التي تصور صبياً عربياً يعرض أخته على سائح أميركي، واضطرت الجهات المسؤولة إلى قطع هذه اللقطات من الفيلم(٣٠). هذا، وقد ظل راشد يظهر نشاطات واسعة في سبيل الدعوة إلى التقارب بين اليهود والعرب، فكان يشارك في

إقامة الاجتماعات العامة التي يلتقي فيها كتاب عرب ويهود. وشارك في تنظيم بعض المظاهرات، حتى في تل ـ ابيب، في سبيل الدعوة إلى إلغاء الحكم العسكري في المناطق العربية، وكان يقرأ في بعض هذه الاجتماعات، وعلى مستمعين يهود، قصائده في الثورة الجزائرية. وقد حيرت كتاباته ونشاطاته هذه حزب المابام(٣١).

وحدث أن التقى راشد في سنة ١٩٦٢ باليهودية الاميركية (ANN LAVEE) زوج أحد ضباط الجيش الاسرائيلي، وتحابا. وقد دعاها لزيارة أسرته في مصمص. وتعذب راشد بحبه النامي لهذه الإمرأة المتزوجة. وزاد نشاطه في هذه الفترة في محاولة بناء الجسور بين العرب واليهود، وزادت كتاباته في مجلة «هاعولام هازيه» اليهودية. وبدأ في عام ١٩٦٣ يترجم مختارات من شعر ونثر حاييم نحمان بياليك(٣٢) الشاعر الصهيوني من العبرية إلى العربية، حيث نشرت تحت عنوان «حييم نحمان بياليك» ـ نخبة من شعره ونثره. وكتبت المقدمة في آذار (مارس) ١٩٦٦.كما قام بالتعاون مع أحد الشعراء اليهود (ناتان زاخ)، بترجمة مجموعة من الأغاني الشعبية العربية، نشرت تحت اسم (النخيل والتمر)(٣٣). ويشير علي رافع إلى ان راشد ترجم كتـاب صبري جـريس «العرب في اسرائيل» في جزأين، وكان قد كتب باللغة العبرية * . وفي عام ١٩٦٥ فكر اوري افنيري رئيس تحرير هاعولام هازيه في تأسيس حزب جديد(٣٤) يعبر عن الفكر اليهودي المحبط، ولينافس الحزب الشيوعي في كسب أصوات الناخبين العرب، وطلب من راشد أن يستمر معه وان يشاركه في قائمة هاعولام هازيه الانتخابية ممثلاً مستقلاً للوسط العربي(٣٥)، ولكن راشد كان متردداً في توريط نفسه خشية ألا يستطيع التأثير في تغيير سياسي، دون أن يفقد أصدقاءه، فتطوع لمساعدة صديقه في دعوته الانتخابية في القرى العربية دون أن يكون منتظماً في الحزب، وقد أكسبه مقعده في الكنيست (البرلمان الاسرائيلي).

وفي هذه الأثناء غادرت (ANN LAVEE) إلى الولايات المتحدة بعد أن تركت زوجها، وظل راشد وحيداً كسير القلب(٣٦) في تل ـ ابيب. وتشير كلمة «أبناء البلد» في تأبين راشد إلى قسوة الحصار الذي ضرب عليه في هذه الفترة، فقـد بلغ أقصـاه، «واستقطب كل المتضررين، بحيث تعذر عليه إيصال صوته. لقد أغلقت في وجهه حتى المنابر النضالية (المفبركة) ** التي حاولت استغلاله و(فبركته) فاذا به (يفبركها) هو ويحولها إلى منابر نضال حقيقي من أجل القضية. وأصبح عليه أن يختار بين الصمت وبين النضال (المفبرك) الذي لا يستهدف أية مصلحة قومية، بل على العكس يطالب

* نشر الكتاب في جزأين عن مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٧؛ ثم نشر مؤخراً في طبعة ثانية كاملة عن الأصل العبري لمخطوطاته، كما يقول المؤلف، حيث كانت سلطات الاحتلال قد حذفت منه كثيراً. وقد صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في عام ١٩٧٣.

** يبدو لي أن المقصود بالمنابر النضالية (المفبركة)، هو صحف الحزب الشيوعي الاسرائيلي ومجلاته على الاقل أكثر مما قصد بها مجلة «هاعولام هازيه»، وذلك بدليل الإشارة إلى طلبها تجاوز النضـال القومي لمصلحة النضال الاجتماعي والطبقي، دعوة الحزب الشيوعي.

بتجاوز النضال القومي لمصلحة النضال الاجتماعي، بحيث يبدو عرب هذه البلاد وكأنهم جزء من كل يمارس نضالاً طبقياً لا غير... وهذا هو أقصى ما حلم به المسؤولون».

«كان الخيار الأول - الصمت - صعباً.

وكان الخيار الثاني مستحيلاً، فلم يكن راشد ممن يتعاملون مع أنصاف الحقائق... وكان هناك اختيار ثالث (...) الرحيل»[٣٧].

وقرر راشد أن يغادر البلاد، وقد بدأ يحس بالضيق لسفر عشيقته، وبالحصار، إذ لم يكن مقتنعاً بأن للعرب مستقبلاً في (اسرائيل)[٣٨]. وقد ساعد أستاذ يهودي اميركي، للغويات في جامعة بنسلفانيا، وكان عضواً في جمعية أميركية لمؤازرة المابام، راشداً في الحصول على منحة وتأشيرة سفر إلى الولايات المتحدة. وذات يوم، يقول توفيق فياض، وقد كان يقيم ومحمود درويش في شقة واحدة بحيفا: «جاءنا راشد وقد كان ينوي السفر. سهرنا الليل كله، وحاول محمود درويش أن يثنيه، ولكن راشداً كان يصمت... تغيب عيناه في الكأس، ويغالب الحنين إلى العاصفة. ضاقت به الناصرة، ضاقت به يافا وتل ـ ابيب، واجتاحه الشوق إلى المغامرة. وقال في الصباح وداعاً، وغاب»[٣٩]. وسافر راشد في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ إلى اميركا[٤٠]. وبذلك تبدأ دورة جديدة ومرحلة مأسوية قاسية في حياة راشد بعيداً عن أرض الوطن.

مأساة الاغتراب

وصل راشد إلى نيويورك عن طريق باريس في شهر كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩٦٦، وغادرها سريعاً إلى كولومبوس أوهايو ليلقى (ANN) حيث كانت تدرس في جامعة اوهايو. وقضى معها فصل الشتاء، وعاد بعد ذلك إلى نيويورك حيث كان شغوفاً بلقاء أصدقائه الاسرائيليين فيها. وكان يفرح بلقاء أفراد الجالية العربية هناك حيث يرى نفسه من خلالهم في أرض الوطن. وعاش في البداية على المنحة التي كانت تقدم اليه. فلم يكن في حاجة إلى البحث عن عمل وظل وهو في نيويورك يشغل نفسه بأخبار الوطن والشرق الأوسط. وما ان حلت كارثة ١٩٦٧ بأمته، وشاهد بعينيه، وعاش بأعصابه ردود فعل الهزيمة العربية على يهود نيويورك بارتفاع معنوياتهم، وعلى أميركا من خلال المساعدات التي قدمتها لإسرائيل، حتى صعقته الهزيمة، فعاد إلى كولومبيا وهو في حال شديدة من الكآبة والإحباط. «فاقترحت عليه (ANN) الابتعاد عن شاشة التلفاز، وسافرا إلى مونتريال وشلالات نياغارا وواشنطن د. سي حيث أقاما مع أقاربها هناك. ثم عادا إلى كولومبيا، وأعلن راشد في ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) عقد قرانه على (ANN)»[٤١].

وفي مطلع ١٩٦٨ توقفت المنحة التي كان يحصل عليها، فاضطر إلى العمل بائعاً في قسم الرجال بأحد محلات المدينة. وظل في هذه الفترة مشدوداً إلى أخبار الوطن. وعاد مع زوجه إلى نيويورك، وسجل نفسه طالباً في جامعتها، بينما عملت زوجه في جامعة برنستون، وراح هو، بالإضافة إلى دراسته يبحث عن عمل إضافي. وتطوع بخدماته لمنظمة التحرير الفلسطينية ومكاتب جامعة الدول العربية في مانهاتن. ويبدو أن اهتمامه

بالسياسة قد صرفه عن الدراسة وعن العمل معاً. وأصبح يكسب دخلاً غير منتظم من أجل العيش، بالعمل الإضافي في الترجمة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولمكاتب الجامعة العربية في نيويورك. وشغل في هذه الأثناء بالمناقشات العامة ولقاء الجماهير، وشارك في عام ١٩٧١ في مؤتمر رابطة الطلاب العرب في الجامعات الاميركية في بوسطن. وكان يظهر عليه الإدمان على الشرب. ويبدو انه لم يكن مقتنعاً بالحياة في نيويورك. ولفشله في التوائم مع عمله السياسي، فقد راح يفكر في رحلة إلى البلاد العربية، وشجعه صديقه القديم صبري جريس على ذلك.

وفي منتصف كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٧٢ سافر وحيداً إلى بيروت، ليكتشف إمكان استقراره مع (آن) في بلد عربي، حيث اقتنع أن أمريكا ليست المكان المناسب له. وزار في هذه الرحلة بيروت ودمشق والقاهرة، وأحيا فيها أمسيات شعرية ولقاءات جماهيرية عديدة. ويبدو انه، بالإضافة إلى خيبة أمله*(٤٢) في البلاد العربية كان قد أحس باستحالة النجاح في الحياة بأميركا. واستغرقت هذه الرحلة حوالي الشهرين عاد بعدهما إلى اميركا ليجد زوجه قد أصبحت أكثر تعلقاً بعملها في برنستون. وبدا هو الآخر أكثر تعلقاً بذكرياته عن رحلته في البلاد العربية. وهكذا أصبح وحيداً مع أفكاره حيث لم يكن لدى (ANN) أية رغبة في السفر إلى أي بلد عربي. وبدأ يحسان بالانفصام وانهما يعيشان في عالمين مختلفين تحت سقف واحد إلى أن تركته (ANN) في نيسان (ابريل) ١٩٧٢، الأمر الذي صعق راشد ودفعه إلى الإيغال في الإدمان على الشرب. وساءت حاله النفسية والمادية حتى اضطر صاحب الملك إلى طرده من البيت لأنه لم يدفع اجرته. ويزداد في هذه الفترة إحساس راشد بالضياع، ويتعرف على بعض الشباب والطلاب العرب. ولا يزيده ذلك إلا إغراقاً في الضياع والمهانة... ويغرق في الشرب وتقل فرص العمل أمامه، ويقتنع بأن قدومه إلى اميركا كان خطأ فادحاً. وزاد في محنته وشعوره المأسوي، انه لا يستطيع العودة إلى فلسطين المحتلة بسبب رحلته تلك إلى البلاد العربية. واقترح عليه بعضهم أن يسافر إلى دمشق للعمل في مركز للدراسات الفلسطينية كان صديقه حبيب قهوجي على وشك تأسيسه عام ١٩٧٢. وعمل في المركز مترجماً من اللغة العبرية إلى اللغة العربية، وشارك في تحرير نشرة يصدرها المركز باسم «الأرض». وخلال حرب ١٩٧٣ كان يكتب تعليقات ضمن البرنامج العبري في الاذاعة السورية. وفي إحدى الليالي في أواخر ١٩٧٣ رحّلته السلطات السورية فعاد إلى نيويورك، حيث عاد مرة أخرى إلى حياة الضياع والبؤس. وعاش في الغالب على إحسان بعض الناس الذين كانوا يحبونه ويرثون لحاله. وقبل انتهاء سنة ١٩٧٤ عمل في مكاتب (وفا) وكالة الأنباء الفلسطينية في نيويورك. وبالرغم من ذلك، فانه لم يعد قادراً على تنظيم حياته وضبط نفسه عن الشرب. وزاد في

---

* يذكر محمود درويش لقاءهما في القاهرة، فيقول:
والتقينا بعد عام في مطار القاهرة.
قال لي بعد ثلاثين دقيقة:
«ليتني كنت طليقاً
في سجون الناصرة».

مأساته تعرفه على بوب حداد، وهو كاتب مسرحـي اميركي من أصل عربي، عرفه على عالم جديد من حياة الليل في نيويورك بعيداً عن الدوائر العربية، الأمر الذي أفسد حياته تماماً، وجعله متعباً لزملائه وأصدقائه. وقد ذكر لي حبيب قهوجي في احدى مقابلاتي معه في دمشق انه رتب له مع بعض معارفه من الأطباء العرب في أميركا إجراء عملية تنقية دم من آثار المشروبات، وقد قضى أشهر الشتاء في مركز علاج في فلوريدا، حيث غادره إنساناً جديداً. وفي طريق عودته إلى نيويورك عرج على كولومبيا ليرى (ANN) التي كانت تحضر للدراسات العليا في جامعة اوهايو، وكانت المواجهة بينهما مؤلمة(٤٣). وعاد إلى نيويورك ليستمر في عمله مراسلاً لوكالة (وفا) في الأمم المتحدة. ولكن، من المحزن، ان راشداً سرعان ما عاد إلى الإغراق في الشرب... وعاد سيرته الأولى.

وفي هذه الأثناء كان قد صدر ديوانه الثالث «أنا الأرض لا تحرميني المطر»، وقد نظم قصائده وقدم لها الشاعر عزالدين المناصرة. وطبع في بيروت باسم الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين سنة ١٩٧٦. وبعد أشهر من العام نفسه أعيد طبعه مرة ثانية في واشنطن تحت إشراف دار فلسطين الحرة، ثم طبع مرة ثالثة في القدس.

وكان إحساس رائد بمأساة حياته قد تعمق في نفسه إلى حد عظيم عبر عنه في قوله لفوزي الأسمر في احدى الليالي، وعلى طريق بيته: «أشعر انني أشبه شجرة اجتثت من تربتها الطبيعية، وانها تتنفس هواء غريباً، وتسقى ماء نجساً. أحس ان كل شيء قد انتهى ولو سمح لي أن أعود إلى الوطن الآن، لما ترددت لحظة واحدة»(٤٤).

وفي مساء يوم الثلاثاء أول شباط (فبراير) ١٩٧٧، وبعيد الساعة التاسعة مساء، وجد راشد ميتاً على أرض غرفته في بيته الكائن في رقم ٣٣ الشارع السادس والأربعين من شرقي جزيرة مانهاتن - نيويورك، وذكر أن حريقاً دب في فراشه بسبب لفافة تبغ، وانه مات مختنقاً بالدخان. وذكر لي أحد أصدقائه في اميركا، ويعمل حالياً في جامعة اليرموك، ان حقيقة موته غامضة، إذ ان الحريق المشار اليه لم يكن يتعدى رقعة صغيرة من قماش فراشه، وان السلطات منعت تشريح جثته. وهكذا انتهت حياة راشد المأسوية دون أن تعرف أسباب وفاته الحقيقية. وبعد اتصالات كثيرة تم ترتيب نقل جثمانه إلى مسقط رأسه. ووصل جثمانه صباح يوم الاثنين ٧ شباط (فبراير)، وتم دفنه، على احدى روابي قريته المغمورة بحضور حشود غفيرة من العرب في الأرض المحتلة. وذكر «أن لجنة إحياء تراث راشد حسين تسعى لتغيير اسم قرية المرحوم راشد وهي قرية 'مصمص' إلى 'الراشدية' تخليداً لذكراه»(٤٥).

وليس أدل من هذه الكلمات البسيطة في رثائه:

صديقي العزيز
يا عائداً بالحب، والوفاء، والكنوز
قضاؤنا الموعود
.. يا حسرتي
نموت كي نعود(٤٦).

إن أسهل ما في راشد حسين نفسه البسيطة السمحة، فقد نما فيه الطفل القروي

وكبر الفتى، وظل الرجل الريفي البسيط أقرب إلى فطرة الريفيين وأدنى إلى عفوية أهل القرى في فلسطين وبراءتهم. ولا غرو في ذلك، وهو سليل أسرة قروية متواضعة، وابن قرية صغيرة فقيرة لم يحاول أحد من أبنائها، سوى راشد، أن يرفعها من مهاوي انغمارها. وبموته وصل بها إلى دائرة السمع، وقريباً من حدود أن تعرف، ولا أقول أن تشتهر. وأكبر القرى حولها في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ هي «أم الفحم» تظل قرية كبيرة. ومثلها مثل غيرها من القرى، بل من بعض المدن الفلسطينية، تحس ان أهلها، بحكم ظروف حياتهم تحت الاحتلال، وبحكم عدم قيام الفوارق الواسعة بين الريف والمدينة في فلسطين، أميل إلى الإبقاء على روح القرية فيهم والحفاظ على الروح الشعبية، تشبثاً بجذورهم، وحماية لوجودهم أمام الغزو الصهيوني وأهداف الدولة الاسرائيلية في تذويب أهل البلاد في بوتقة الحياة اليهودية الغربية. وتنعكس هذه الروح بوضوح في حياة شعراء المقاومة في الأرض المحتلة وفي نتاجهم الأدبي، حتى لدى أبناء المدن منهم. والأدباء هناك مقسومون قسمين، قسم استغرقه النضال منذ نعومة أظفاره، فكان عليه أن يفولذ هذه الأظفار مبكراً بالنضال الحزبي وبالعمل الوطني، وقسم انجرف مع هوى السلطات وتوجيهها فتحولوا إلى «العكاكير الثقافية التي حاولت السلطة الاعتماد عليها»[٤٧]. ويقف راشد حسين نموذجاً مختلفاً بين أولئك وبين هؤلاء، فقد ظل على نقاء نفسه وبساطتها الريفية، فلم تتعقد نفسه، وإنما تعقدت حياته فحسب. وبقي محافظاً على هذا التوازي بين بساطة نفسه وتعقد حياته المتعاظم، حتى في قلب الحياة الاميركية، فظل جوهر هذه النفس يتلألأ نقياً صافياً في غمرة هذه الحياة دون أن يصدأ أو يتفتت، وهو واع، برغم سكره، على هذه الحال الفريدة... ومن هنا كانت مأساة حياته. وقد انفرد بذلك بين شعراء الأرض المحتلة، فشعراء المقاومة ظلت نفوسهم نقية وصافية كما ظلت حياتهم، وان تعقدت، على نمط واحد خلال تبعات النضال والعمل الحزبي والوطني وما ترتب على ذلك من مواقف السلطة وعنتها، مما زاد في نقائهم وصدقهم وتفانيهم، وهم بهذا النمط من الحياة راضون، وعليه واعون. أما الشعراء الآخرون، فقد تعقدت حياتهم وفسدت مع تعقدها نفوسهم. ومع وعيهم على ذلك، فهم أيضاً راضون قانعون. أما راشد، وقد وقفنا على بعض ملامح من حياته، ورأينا صلته، وهو لا يزال طالباً في المدرسة الثانوية، مع الحركة الوطنية في الناصرة، والجماهير العربية في المدن والقرى، فقد أجبر منذ وقت مبكر، كما عرفنا، على علاقة مع الحكم العسكري، ربما كانت هي التي أفرخت، فيما بعد، بتوجيه وتخطيط مدبرين، صلته بالعمل في الصحافة الاسرائيلية التي غرق عن طريقها في حياة المدينة اليهودية بما فيها من شرب ونساء، فقد اختطف من حيث بدأ يبرز ويعرف بين الجماهير العربية في فلسطين المحتلة. ربما كان ذلك كله مخططاً له، ولكن راشداً، وان غرق في هذه الحياة، فقد ظل الشاب القروي الذي لم تفسد نفسه، فهو، وإن وجد في تلك الحياة متعته أو بعضها، فإنه لم يكن مقتنعاً بها ولا راضياً عنها في أعماق نفسه. ومن هنا كان هذا الانفصام الظاهري أو الازدواجية في حياته، فهو صحفي في الدولة، وإن كان في صحافة حزب معارض، وفي الوقت نفسه له علاقة مع الحركة الوطنية في البلاد من خلال الجماهير وجماعة الأرض ورجالاتها ونشراتها، وحتى مع الحزب الشيوعي ودورياته في بعض الأحيان، على الرغم من اختلافه معه... يعمل سراً ويكتب بأسماء فنية مستعارة.

وربما كان راشد مختلفاً عن شعراء المقاومة الآخرين في ناحية أخرى قد يكون لها قيمتها، فهو يأتي متفرداً برأسه بينهم من حيث تمثيله الجيل المتوسط بين جيل شعراء المقاومة الرواد، من أمثال حنا أبي حنا وتوفيق زياد وحبيب قهوجي، وبين جيل شعراء المقاومة الشباب في ذلك الوقت، من أمثال سميح القاسم ومحمود درويش وسالم جبران وغيرهم. فالأولون كانت قد تفتحت أزهار شبابهم مع النكبة فوعوا ما حدث، والآخرون كانت هذه الأزهار منهم تتفتح في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات، وقد طعم عرب الأرض المحتلة مرارة الحكم الصهيوني وخبروا أساليب المجابهة معه، فسقط من الأدباء والشعراء من سقط في شراك السلطة، وثبت من ثبت منهم ضدها. أما راشد، فقد تفتحت أزهار وعيه في فترة متوسطة بين المرحلتين في مطالع الخمسينات وأواسطها، مع بداية تململ الشخصية العربية الفلسطينية وخروجها من مرحلة البيات التي فرضت عليها بضع سنين في أعقاب النكبة. هذا، ودون أن يجد راشد حماية حزب أو جهة منظمة يفيء إلى قوتها من عداء السلطة. ومن هنا لحق بحياته في هذه الظروف شيء من الخلل والاضطراب لم يحمه من إفسادهما إلا نفسة الريفية ببساطتها ونقائها واخلاصها، فما تعقدت وما خربت، وظلت هادية ومرشدة، وبحساسيتها استحالت حياته، في كل هذه الظروف، إلى مأساة حقيقية حتى من قبل أن يرحل عن أرض الوطن. وبالدور المزدوج الذي قام به راشد من خلال علاقته الأساسية التي ارتضاها مع الجماهير والحركة الوطنية وشعراء المقاومة، وعلاقته التي فرضت عليه، ووجد نفسه يمارسها مع بعض الجهات الاسرائيلية، وإن لم يبلغ فيها مبلغ الشعراء الذين تعاونوا في كل شيء مع السلطات الصهيونية وعاشوا مغمورين بين العرب، فإنه لم يشتهر اشتهار الشعراء الأولين، ولم ينغمر انغمار الشعراء الآخرين. وجاء موته في الغربة، وبالطريقة التي مات بها، بالإضافة إلى ما كان له من سمعة سابقة، وما أداه من خدمات للقضية في اميركا، ليكشف عن بعض جوانب دوره ومكانته في الحركة الوطنية والشعرية الفلسطينية، وليرفعه إلى مصاف شعراء المقاومة من خلال كثير من قصائده ومواقفه.

كان راشد قد أمضى أكثر من ست سنوات في اميركا عندما قام برحلته إلى بعض البلاد العربية. وقدم إلى القاهرة في شباط (فبراير) ١٩٧٢، ولم يكن يسمع به إلا القليلون من أدباء البلاد العربية حتى ذلك الوقت. ربما كان معروفاً في بعض الأوساط العربية في أميركا، وكانت له مكانته بين عرب الأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨، ولكننا في العالم العربي لم نكن نعرف عنه الا القليل من خلال بعض الإشارات التي أوردها عنه المرحوم غسان كنفاني في كتابيه(٤٨) عن أدب المقاومة في الأرض المحتلة، ومن خلال ما ورد من إشارات قليلة إليه في كتاب صبري جريس (العرب في اسرائيل)، ثم من خلال ما نشر من شعره (ديوان الوطن المحتل) الذي جمع قصائده وقدم لها يوسف الخطيب، ونشره عام ١٩٦٨. ولم يكن ديواناه اللذان أصدرهما في الأرض المحتلة منذ وقت مبكر (مع الفجر، ١٩٥٧، وصواريخ، ١٩٥٨) معروفين في خارج الأرض المحتلة، في الوقت الذي كان فيه توفيق زياد ومحمود درويش وسميح القاسم يظللون على من عداهم من شعراء فلسطين المحتلة، وكان شعرهم ينشر ويعاد طبعه في البلاد العربية. وعندما لقيته في

القاهرة أثناء زيارته لها في شباط (فبراير) ١٩٧٢، وكنت يومها أعد رسالتي لدرجة الدكتوراه عن «شعر المقاومة في الأدب الفلسطيني الحديث»، أذن لي أن أنسخ ديوانيه عن صورتين لهما بالاوفست، كان يحتفظ بهما محمود درويش الذي كان يقيم في القاهرة يومئذ.

وتلقى راشداً، للمرة الأولى، فيدهشك بوداعته وألفته وبشاشته، وتحس أن ابتسامته الصعبة، تنزّ حزناً وديعاً يكاد يكون عضوياً فيه. وتتمعن في مجموعة صوره المنشورة في كتاب التأبين وفي كتاب (The world of Rashid Hussein)، وهي تمثله منذ صباه المبكر في مصمص حتى فترة متأخرة من حياته في اميركا، فكأنك تلقاه المرة الأولى، لا تزيد عن ذلك سوى انك ترى هذا الحزن في سحنته يكبر وتنضج ملامحه، بنضج صاحبه على الأيام. ويطالعك راشد بقامته الفارعة، وضخامته المتناسقة في شيء من التوحش، فتحس في قسمات وجهه الأسمر بحثاً مشغوفاً عن المجهول، كأن فيه نهماً إلى الحياة يطلب الإشباع، وعطشاً يطلب الارتواء... وصاحبه لا يجد ما يشبع نهمه إلى الحياة، ولا ما يروي عطشه اليها، إيحاء بالقدرة على تقبله المزيد والرغبة في الحاجة اليه... كأنك ترى إلى شجرة برية غضة، أو غابة بكر تشعر من خلالها بقوة النماء والخصوبة والوعد بتوفير القابلية اليهما دائماً. وأمام إحساسه الفطري بهذا النهم وبتلك الرغبة، فقد نما شعوره بالحزن في دمه، وغذّي به مخ عظامه. يقول صديقه يوسف حمدان، وكان قد لقيه أول مرة في يافا سنة ١٩٦٣: «انطباعي الأول عنه: يا له من رجل حزين! انه يشبه رجلاً كان يبكي»[٤٩]. لقد قام في نفسه الاحساس بأن حياته كلها لن تشبع نهمه إلى الحياة ولن تروي عطشه اليها، ولذلك فإن حياته ستكون في نظره قصيرة ولن تطول. تقول زوجه (ANN)، «كان راشد دائماً يعتقد انه سيموت شاباً. وفي الحقيقة لم يكن يعتقد أنه سيبلغ الثلاثين. ومات في الأربعين دون سبب»[٥٠]. إحساس غريزي غذته ظروفه كلها، فتضخم في نفسه، وفاض على ملامحه ليقرأه عليها أصدقاؤه ومعارفه. يقول لسائله يوماً «أنا رجل حزين، ولكني لست جنائزياً. ومن يستطيع تمييز تخوم الحزن من الغضب لدى الفلسطيني؟»[٥١] وهل أقسى من الظلم الاجتماعي، وأكثر مرارة من العسف السياسي اللذين لحقا بأهل فلسطين؟! ان مأساة الفلسطينيين بما رافقها من اغتصاب وطنهم ومن ذل الغربة والإحساس بظلم العالم لهم، وما ترتب على ذلك كله من فقر وحرمان قد خمر هذه الأحزان في نفس الفلسطيني دون أن يفقد الأمل والتفاؤل التاريخي بعدالة القضية. أهو الحزن الفلسطيني إذن؟ لقد ظل هذا الحزن حزناً باسلاً شجاعاً تمازجه عروق الغضب والتمرد وعدم الرضا، عن الأشياء. ولكن راشداً، في منفاه الاميركي الذي اختاره لنفسه، حيث اصطلحت عليه التعاسة والهموم، ظل يحس انه «يشبه شجرة اجتثت من تربتها الطبيعية، وانها تتنفس هواء غريباً، وتسقى ماء نجساً»، وبهذا عرف الخطأ الذي ارتكبه بترك الوطن. وربما فهم لأول مرة خلال هذه الفترة انه عندما غادر فلسطين لم يستطع ان يأخذ جذوره معه، كما لم يستطع أن ينمي جذوراً جديدة في أي مكان»[٥٢]. وهل أكثر من هذا الشعور بالإذلال والمهانة؟ ومن هنا كان كل معارفه يرون في صوته نبرة الأسى، وفيه نموذج الرجل الذي يحس بالانكسار. ففي نيويورك يراه فوزي

الأسمر رجلاً غير الذي عرفه في الوطن، «كانت عيناه تشبهان نافذتين تطلان على عالم اللاشيء. فقد خبا فيهما البريق الذي أعهده فيهما، كما ذبلت النبرة القوية في صوته المحبب... لا أزال قادراً على سماعه يبكي... دون دموع»(٥٣).

وظل راشد يحاول عبثاً التغلب على مشاعره وأحزانه ليتواءم مع حياته، ولذلك فإن حليم بركات كان يرى في كل لقاء معه ان «معاناته تكبر وتنمو مثل عليق بري على جدران نفسه. ويبدو أنه غير قادر على التصالح مع نفسه»(٥٤)، الأمر الذي جعل حياته مأساة مثل موته. ولذلك كان في حياته كما في موته «خير انعكاس للواقع العربي المهترىء في عزيمته المبددة»، كما يقول كمال بلّاطة في كلمة تأبينه التي يتساءل فيها «أو لم نر في عينيه احتضار الحاضر العربي؟ أو لم نعتبره نحن في عداد الموتى من قبل أن يعلن بوليس نيويورك نبأ وفاته؟»(٥٥). ويذكر ان راشداً قال مرة:

«صدق
تعبت من البكاء
ماذا تريد؟
أتريد أن أرثي
الخيول
أم الشياه
أم الرثاء؟»(٥٦).

كان راشد حساساً وطموحاً، ورجل عواطف ذا أحلام. وحساسيته المفرطة هي التي عمقت في نفسه الحزن الفلسطيني إلى ما يبدو اعتزازاً به. ولذلك كان حنينه قوياً ودائماً إلى أرضه وجذوره التي لم يستطع أن يأخذها معه من الوطن، «فعاش في نيويورك كما لو كانت مدينة فلسطينية، ومشى في شوارعها في يسر وإلف، يبتسم للمارة، ويحيي أصحاب الحوانيت ورجال التوزيع كما لو أن الواحد في حيفا أو في القدس»(٥٧). ويذكر لنا إقبال أحمد كيف راح راشد، وهما يتغديان معاً لأول مرة، يحيي مدير المطعم في نيويورك ويسأله عن أسرته كما لو كان في مدينة فلسطينية صغيرة(٥٨). وقد ذكر لي والداه، أثناء لقائي معهما في بيتهما، مساء ١٩٨٠/٨/٢٦، أنه كان يكتب إليهما: أنه لا يمكن أن ينسى القرية حيث اعتاد أن يجلس. ولم يقتصر مثل هذا الإلف والإنسانية فيه على الناس القريبين منه، فهو «حتى في أكثر لحظات حياته تعاسة وشقاء كان يعاني بعمق، ولا يستطيع كبت اهتمامه بالمضطهدين»(٥٩). وكانت إنسانيته نمطاً فريداً انعكس حتى في علاقاته مع غير بني البشر. يذكر صديقه بوب حداد انه «على الرغم من أوامر الإخلاء الصادرة له من مالك البيت، ومع انه قرر ترك سكنه في شارع ١٠٤، فقد مكث فيه حتى تأكد من أن زوج الحمام اللذين بنيا عشهما على نافذة مطبخه قد فقسا بسلام. وفي اليوم التالي ترك سكنه ذاك»(٦٠). ولا يستطيع المرء أن يتحدث عن راشد دون أن يتحدث عن حبه للأزهار. انه يحمل الأزهار دائماً لكل من يزوره، ولو كان لا يملك إلا جنيهاً واحداً لدفع نصفه ثمناً للأزهار(٦١).

وليس مستغرباً على مثل راشد، ببساطة نفسه وصدقها، وبحساسيته المرهفة، ان يكون غريب الأطوار، فيرى نفسه وهو في اميركا جذراً في الهواء قام، وان على هذا الجذر ان يورق أوراقاً أميركية، فهل تراه يقنع بذلك، وهو الذي يحس بالتيه والضياع في غابة جبال الاسمنت وبلاد الدولار؟ ففي وقت مبكر من عام ١٩٧١ رفضت الحكومات العربية إصدار جواز سفر له من أجل السفر إلى أوروبا أو الشرق الأوسط(٦٢). فاضطر إلى اللجوء إلى السلطات الاميركية للحصول على جنسيتها. وتصف لنا (افيتال دلكوف) فرحه بموافقة السلطات على ذلك، وكيف كانت معنوياته عالية إلى حد كان يبدو كأنه يرقص، «وقد خرج وهو يبتسم، حاملاً شهادة الجنسية بيد، وعلماً أميركياً صغيراً باليد الأخرى... ثم اكفهر فجأة، فكسر العلم ورماه بعيداً وهو يلعن ويسب باللغة العربية طوال الوقت. وتحولت قطعة الورق في يده إلى شيء محزن عندما أفاق إلى حقيقة انه لا يمكنه الشعور بالولاء بصفته مواطناً أميركياً، وان عليه أن يعيش ويموت فلسطينياً بلا دولة»(٦٣).

لقد عاش راشد أربعين عاماً من الانفعال والحزن والفلسطينية، فمثل بذلك شخصية فلسطينية تراجيدية تشربت قسمات وجهه أحزانها التاريخية. ولم يستطع هذا الفتى الريفي الوسيم الذي انغمس في حياة تل ــ أبيب منذ وقت مبكر، وربما سحر الكثيرات من بنات تل ــ أبيب وحيفا، لم يستطع أن يتخلص، حتى في علاقاته الغرامية من آثار هذا الحزن الباسل الذي عمق في نفسه الاحساس بشهامة ابن الريف. ونقرأ في شعره الغزلي الكثير من مطلع شبابه، فنحس فيه نغمة الحزن على سطح عواطف الحب لديه. ويشف شعره الغزلي هذا عن تجارب غرامية كثيرة مر بها راشد. فقد ذكر أفنيري أن راشداً كان يحدثه عن بعض غرامياته، وكيف أن أهله رتبوا، ذات مرة، أمر زواجه من إحدى قريباته فرفض ذلك الزواج، إذ لم تكن قريبته متعلمة. ثم كيف أنه أحب معلمة عربية في إحدى القرى، ولكن هذا الحب لم يكن ممكناً بسبب الحاجة إلى المهر والمتعلقات الأخرى. وأنه أحب فتاة يهودية أميركية * تعمل باحثة نفسية في تل ــ أبيب، وعاش معها كما هي الطريقة بين اليهود؛ ولم يتمكن من الزواج منها ضد رغبات الأهل والتقاليد العربية. ومع ذلك لم يكن قادراً على قطع علاقاته معها. كما يشير أفنيري إلى العراك الذي أثاره راشد (الريفي الشهم) في إحدى الحفلات بتل ــ أبيب وقد رأى عشيقته تلك تراقص شخصاً آخر. ومهما يكن هدف صديقه افنيري مما نسبه إلى راشد من بوحه له ببعض قضايا غرامياته ومشاريع زواجه(٦٤)، أهو ذكر الحقيقة أم التشنيع على العرب، بتجسيد عقبات الزواج عندهم، فإن من الأدنى إلى الاقتناع انه قد تعددت علاقاته الغرامية في المدينة (اليهودية)، وفي اميركا أيضاً، قبل زواجه ومن بعده. ويذكر صديقه فوزي الأسمر قصة سفر راشد يوماً من تل ــ أبيب إلى حيفا ليلقى حسناء، كان قد تواعد معها على غداء في حيفا، وقد ظل طوال السفر يحدث فوزي عن تلك الحسناء بصفتها

* هي آن ليفي التي تزوجها، فيما بعد، في أميركا. وقد ذكر لي والده. أنهم لم يكونوا راضين عن ذلك الزواج.

أحدث عشيقاته. ويذكر انه قدم إلى محمود درويش، رئيس تحرير مجلة «الجديد» يومها قصيدة، نبهه محمود إلى بعض الخلل والنقص فيها، وطلب إليه إكمالها. ولما لم يستطع ذلك خلال الوقت الباقي لحلول موعده، قدمها له على حالها وطلب اليه وإلى فوزي إكمالها بأية طريقة، لأن لديه موعداً مهماً[٦٥]. هذا، وعلى الرغم من حبه الجارف لزوجه (ANN)، وإظهاره الحزن العميق على فراقها، كما يذكر فوزي الاسمر[٦٦]، فان جوسيان رودريجز، تذكر أيضاً انه كان سعيداً مع آن، ولكنه بعد فراقهما أحبها هي، وقد اتفقا بعد طلاقها من زوجها، على الزواج، وراحا يخططان لذلك في صيف ١٩٧٧. تقول «ويبدو ان حديثنا حول المستقبل كان يزيد البريق الوحيد الباقي في عينيه... ولكن موته المفاجىء هدم هذه الأفكار التي كنت أعتقد انها ستضع حداً لوحدته المتعاظمة التي كان يحس بأنها أكبر من احتماله»[٦٧].

ولا بد لنا ونحن نتحدث عن شخصية راشد حسين من ان نشير إلى بعض الطباع المتأصلة في نفسه إلى حد الإسراف، مما كان له أثر ما، بدرجة أو بأخرى، على رؤيته في الحياة. وأول هذه الطباع، التي قصدت الاشارة إليها، هي إدمان الشرب إلى حد التلف. ولا نستغرب ان يكون علق به هذا الداء منذ ارتباطه، شاباً، بالحياة اليهودية في تل — ابيب. ومع ان ذلك أمر طبيعي في مثل تلك الحياة، فهل يستبعد أن يحاط راشد، الشاب القروي، بتلك الحياة عن عمد؟ أما وقد علق بمثل هذه المتعة، فقد راح يغرق فيها بازدياد مشاكله و(تمرمر) حياته، خصوصاً بعد هجرته إلى اميركا، ثم بعد فشل زواجه. ونقرأ في كتابات أصدقائه ومعارفه الكثير من الاشارات والأحاديث التي تظهره على حقيقته، مدمن شراب ومعاقر خمور، حتى لا يكاد يستطيع الاستغناء عن الشرب بكميات ضخمة. ولا يكاد يحس في جيبه شيئاً من النقود حتى يشتري بها خمراً. ويشير أحد أصدقائه (هادي تورون) إلى تقدمهما لامتحان المترجمين في الأمم المتحدة، وقول راشد له ألا فائدة منه، بالإضافة إلى انه لا يستطيع العمل في مكان واحد أكثر من ثلاثة أشهر. ويضيف تورون انه ربما كان ذلك هو السبب في إحضاره زجاجة فودكا معه إلى غرفة الامتحان[٦٨]. وتذكر (افيتال دلكوف) بعض أخباره ومشاكله في عام ١٩٧٢، ودعوتها له للإقامة معهم، وكيف قابلته «وزجاجة الفودكا في يده.. كان شاحباً وعيناه نصف مغمضتين.. ومن الصعب أن يمشي مستقيماً... كأن المشروب في يده يقوم بقيادته». ويذكر بوب حداد كيف أنهما اشتريا زجاجة فودكا بكل ما كانا يملكان (خمسة دولارات وعشرين بنساً). ويذكر غيره أن راشداً اشترى بالمئة ليرة سورية، التي قدمت له في الطائرة ليلة ترحيله من دمشق، زجاجة فودكا من الطائرة[٦٩]. ويعترف هو نفسه لجلسائه ذات مرة بأنه «مصفاة كحول»[٧٠]. ويذكر أحمد دحبور ان انتكاسة راشد بعد عملية تنقية الدم الأولى التي أجريت له لا تخلو، على مأسويتها، من طرافة، «فبعد ان عولج ركب الطائرة ليعود إلى مقر عمله. وفي الطائرة (خاف) رداءة الطقس، وقلق بالتالي من الرحلة، فأخذ (كأساً) صغيرة. وعندما هبط من الطائرة كان قد عاد إلى حالته الأولى»[٧١]. وعلى الرغم من هذا الإدمان، فان راشداً لم يكن يغيب عن وعيه، وكما حافظ على بساطة نفسه وصفائها في حياته التي

تعقدت، فقد حافظ على الانشغال بهموم قضيته، فظل مشغول البال بها، كثير التفكير فيها * .

وثاني طباع راشد التي تأصلت في نفسه، هو كرمه الزائد إلى حد الإسراف والتبذير. فنفسه الإنسانية لم تكن ترضى أن تعامل الناس إلا كأقرب الناس للناس، ومن هنا فقد اتسمت بالسماحة والكرم، وبالوداعة وحلاوة المعشر لأنها تحب الناس جميعاً حبها لأقربهم اليها، فتكرم لهم وتجود بكل ما لديها. وتفيض كتابات(٧٢) أصدقائه عنه بأخبار كرمه وهداياه للكثيرين على الرغم من استدانته لإقامة الحفلات، وحتى لدفع أجرة البيت في بعض الأحيان، كأنه يطبق في ذلك حكمة القائل «الكفن ما له جيوب».

وينسجم مع روح هذه الشخصية خصلة ثالثة يمكن ان تعد طبعاً فيه، أعني بذلك روحاً من الفوضى وعدم التنظيم تحكم حياة الرجل وتسيطر عليه. ويكفي أن نستمع إلى ما كتبته زوجه (آن) عما تتصوره من حال غرفته عند موته، كي نعرف الانطباع الذي تعكسه زوجه من خلال معاشرتها له، ومعرفتها الدقيقة لهذا الطبع فيه، تقول «أوراق محترقة ربما كانت تشوش غرفته. ملاحظات، جملة أو جملتان، شعر مكتوب على علب السجائر، جرائد (كان عددها يزداد لتصبح مرجعاً في المستقبل). كل هذا احترق وذهب كما ذهب هو نفسه»(٧٣). ويبدو أن أثر هذه الخصلة فيه لم يكن يتعدى حدود حياته الشخصية، على عكس ما كان يتوقع منه بعض الناس وبعض عارفيه. فهذا النمط من الشخصية يغلب عليه أن يبدو للكثيرين، من خلال ظاهرها، شخصية لا مبالية وغير متماسكة، ولذلك لا يتوقع لها الانضباط في الإحساس بالواجب وتحمل المسؤولية. وكان راشد استثناء في ذلك، فجاء رداً بليغاً على مثل هذه التقديرات، حيث أثبت قدرة فائقة على الإحساس بالواجب، وكفاية عالية في تحمل المسؤولية، فمثل في حياته العامة الخبرة الفلسطينية، وفي عمله السياسي الكفاية والاقتدار(٧٤)، فكان قوة إعلامية انفجرت في سماء نيويورك، فملأ بشخصيته أجواء اميركا، وكان اسمه يتصدر دائماً قوائم الأسماء في كل المحاضرات والمجالس المتعلقة بالقضية الفلسطينية(٧٥).

ويبدو لي أن صمام الامان الذي حفظ لشخصية راشد تماسكها، وحماها من التفتت، يتمثل في حساسية الشاعر وبساطة نفسه وإخلاصه. وبهذه الخصال حمى شخصيته من أي غرور زائف يمكن ان يطفو بصاحبه على شبر من الماء، فظل فيه وداعة كبار المفكرين، وان لم يكن منهم، وبساطة عظماء الرجال، وان لم يحسب في عدادهم. والوداعة والبساطة سر إنسانية الانسان الذي يجعله حبيباً إلى قلوب الناس فتهوي اليه. وهكذا ظل راشد أدنى إلى الواقع، وأقرب إلى فهم حقيقته حتى انه لم يخسر صديقاً قط(٧٦). وبصدقه وبساطة نفسه يمكننا إذن أن نفسر كيف ان إقباله الجنوني على الحياة من خلال الإفراط في بعض متعها، والإسراف في فوضى حياته الشخصية، لم يستطعا أن يفتتا شخصيته أو ان يفسدا جوهرها، حتى لنستطيع أن نعد إسرافه في الكرم مثل

* هذا الكلام هو فحوى ما ذكره لي، أحد أصدقاء راشد، السيد محمود نصر حول الموضوع.

إفراطه في الشرب أو التدخين مثلاً، مظهراً من مظاهر هذا الإقبال على الحياة. وبحساسية الشاعر في هذه النفس نستطيع أن نفسر سمة السخر الجاد الذي طبع كثيراً من شعر راشد وكتاباته النثرية ومواقفه في الحياة؛ فقد أدرك بهذه الحساسية حقيقة هذه النفس أمام نفسه واستبطن جوهرها، وبها أيضاً وعى مظهرها بين الناس، وأحس بالتناقض بين المظهر والمخبر. ومن خلال الإحساس بالتناقض بينهما أدرك المفارقة الحادة فيهما. وبروح الفنان فيه، جاءت سخريته جادة وواعية، كأنه بها يطبع ابتسامته الصعبة على الورق، فيحيلها إلى كلمات.

---

(١) Kamal Boullata and Mirene Ghossein, *The World of Rashid Hussein: A Palestinian Poet in exile,* Detroit Michigan: (a.a.u.g.) Association of Arab-American University, 1979, pp. 25-57.

(٢) *Ibid.* p. 27 and 28.

(٣) **شؤون فلسطينية**، العدد الأول، آذار (مارس) ١٩٧١، ص١١٩.

(٤) كتابنا، **شعر المقاومة الفلسطينية في الأرض المحتلة في ١٩٤٨ — ١٩٦٧، دوره وواقعه**، بيروت. دار ابن رشد، ١٩٨١.

(٥) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p.29.

(٦) *Ibid.* p. 97.

(٧) لجنة إحياء تراث راشد حسين (اللجنة الأدبية)، **كتاب الشعر الثاني**، ديوان راشد حسين «صواريخ»، الناصرة. مطبعة الحكيم، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ص ٤٣؛ **المصدر نفسه**، ديوان راشد حسين «مع الفجر»، ص ١٧٣.

(٨) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* pp. 29 and 30.

(٩) «كان ما سوف يكون»، شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، العددان ٦٣ و٦٤، آذار (مارس) ١٩٧٧، ص ٨٧ و٨٨.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٨٥

(١١) لجنة إحياء تراث راشد حسين (اللجنة الأدبية)، **كتاب التأبين**، «راشد حسين... حصار واستشهاد»، الناصرة. مطبعة الحكيم، ١٩٧٨، ص ١٢٣.

(١٢) الياس خوري، «الموت الجانبي — قراءة راشد حسين في مجموعاته الثلاث»، شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٦٥، نيسان (ابريل) ١٩٧٧، ص ١١٧.

(١٣) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 30.

(١٤) *Ibid.*

(١٥) كتاب التأبين، **مصدر سبق ذكره**، «كلمة أبناء البلد»، ص ١٢٣.

(١٦) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 94 and 95.

(١٧) *Ibid.* pp. 90-92.

(١٨) *Ibid.* pp. 32 and 33.

(١٩) كتاب التأبين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤.

(٢٠) **المصدر نفسه**، كلمة محمد علي طه، «راشد حسين... رحلة العذاب والصمود»، ص ١١٠.

(٢١) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 35.

(٢٢) *Ibid.* p. 34.

(٢٣) *Ibid.*

(٢٤) مجلة **الجديد** (حيفا)، العددان ٦ و٧، حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) ١٩٥٩.

(٢٥) حبيب قهوجي، **العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي**، بيروت مركز الأبحاث، م.ت.ف.، الطبعة الأولى، ١٩٧٢؛ كتابنا، «شعر المقاومة الفلسطينية في الأرض المحتلة من ١٩٤٨— ١٩٦٧، دوره وواقعه...» **مصدر سبق ذكره**.

(٢٦) كتاب التأبين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤.

(٢٧) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 35.

(٢٨) رجاء النقاش، **محمود درويش شاعر الأرض المحتلة**، القاهرة. دار الهلال، الطبعة الثانية، ١٩٧١، ص ١٥٢ و١٥٣.

(٢٩) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 35.

(٣٠) عن فوزي الاسمر، .Ibid., p. 79

(٣١) .Ibid. p. 35

(٣٢) **شؤون فلسطينية، مصدر سبق ذكره،** العدد ١٢، آب (اغسطس) ١٩٧٢، ص ٨٣.

(٣٣) كتابنا: «شعر المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره،** اشارة إلى مقالة سميح القاسم حول الكتاب، ورسالة راشد التي يرد فيها على سميح، وقد نشرتا في مجلة «الجديد»، **مصدر سبق ذكره،** العدد الأول، كانون الثاني (يناير)، ص ٢٥، والعدد الرابع، نيسان (ابريل) ١٩٦٨، ص ٣٨.

(٣٤) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* pp. 37-102.

(٣٥) *Ibid.*

(٣٦) *Ibid.*, p. 102.

(٣٧) كتاب التأبين، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٢٤.

(٣٨) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 102.

(٣٩) غالب راشد حسين، شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره،** العدد ٨٦، شباط (فبراير) ١٩٧٧، ص ٦٣ و٦٤.

(٤٠) The World of Rashid Hussein, *op. cit.*, p. 38.

(٤١) *Ibid.*, p. 39.

(٤٢) «كان ما سوف يكون»، شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره،** العدد ٩١، شباط (فبراير) ١٩٧٧، ص ٦٣ و٦٤.

(٤٣) The World of Rashid Hussein, *op. cit.*, p 48.

(٤٤) *Ibid.* p. 81.

(٤٥) **القدس** (القدس)، ٤/٧/١٩٧٨، ص ٣.

(٤٦) كتاب التأبين، **مصدر سبق ذكره،** شكيب جهشان، «راشد... والدخان.. والعودة»، ص ٨٦.

(٤٧) محمود درويش، **شيء عن الوطن،** بيروت دار العودة، الطبعة الأولى، ص ٢٨٢.

(٤٨) غسان كنفاني، **أدب المقاومة في فلسطين المحتلة،** بيروت، دار الآداب، ١٩٦٦؛ المؤلف نفسه، **الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال،** بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، سلسلة الدراسات ١٢، ١٩٦٨.

(٤٩) The World of Rashid Hussein, *op.cit.*

(٥٠) *Ibid.*, p. 56.

(٥١) **أحمد دحبور، «الشاعر راشد حسين شاهداً وشهيداً»، المعرفة (دمشق)،** العدد ١٨١، آذار (مارس) ١٩٧٧، ص ١٥٩.

(٥٢) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 127.

(٥٣) كتاب التأبين، **مصدر سبق ذكره،** ص ٥٩؛ *Ibid.* pp. 81, 109, 118.

(٥٤) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 125.

(٥٥) *Ibid.* p. 202; شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره،** العدد ٦٧، حزيران (يونيو) ١٩٧٧، ص ١١٤ و١١٥.

(٥٦) **المصدر نفسه.**

(٥٧) The World of Rashid Hussein, *op. cit.*, p. 59.

(٥٨) **المصدر نفسه،** ص ٥٩ ــ ٦٤.

(٥٩) **المصدر نفسه،** (حليم بركات)، ص ١٢٥.

(٦٠) **المصدر نفسه،** ص ٦٥.

(٦١) **المصدر نفسه،** (يوسف حمدان)، ص ١٢٨، و(رؤوف زريق)، ص ١١٦.

(٦٢) **المصدر نفسه،** (سمر عطار)، ص ١١٨.

(٦٣) **المصدر نفسه،** ص ١١٢

(٦٤) **المصدر نفسه،** ص ١٠٠ و١٠١.

(٦٥) **المصدر نفسه،** ص ٤٤ ــ ٧٧ و٧٨.

(٦٦) **المصدر نفسه،** ص ٨٠

(٦٧) **المصدر نفسه،** ص ٨٨ و٨٩.

(٦٨) **المصدر نفسه،** ص ٨٦.

(٦٩) **المصدر نفسه،** ص ١١١ و٦٥ و٤٨.

(٧٠) أحمد دحبور، «المعرفة»، **مصدر سبق ذكره،** العدد ١٨١، آذار (مارس)، ١٩٧٧، ص ١٥٨ــ١٦٠.

(٧١) **المصدر نفسه.**

(٧٢) The World of Rashid Hussein, *op cit.*, pp. 110, 48, 59, 60, 64, 78, 82, 127, 109.

(٧٣) *Ibid.*, pp. 56, 117, 83.

(٧٤) **المصدر نفسه،** (اقبال أحمد)، ص ٦٠ و٦١، (ادوار سعيد)، ص ٨٣ و٨٤.

(٧٥) كلمة ريموندا طويل، كتاب التأبين، **مصدر سبق ذكره،** ص ٥٧.

(٧٦) The World of Rashid Hussein, *op cit.*, p.59.

تقارير

القوة متعددة الجنسية
في سيناء

توصلت وفود مصر واسرائيل والولايات المتحدة، يوم ٢٥/٦/١٩٨١، إلى اتفاق بشأن تشكيل القوة متعددة الجنسية التي ستتولى أعمال المراقبة في سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلي النهائي منها في شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ولم يبق سوى توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى، ومن ثم عرضه على مجلس الشعب المصري والكنيست الاسرائيلي للمصادقة.

وهكذا، توصلت وفود الدول الثلاث، بعد أشهر عدة من المفاوضات التي بدأت في شهر شباط (فبراير) ١٩٨١، إلى اتفاق «يشتمل على فقرات كثيرة ووثائق تزيد عن وثائق اتفاق السلام برمته» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٦، ٢٥ و ٢٦/٦/١٩٨١). وسيتولى ادارة هذه القوة مدني اميركي، على أن يكون قائدها من احدى الدول التي ستشارك في تشكيلها.

وقد أوضح رئيس الوفد الأميركي في المفاوضات، مايكل ستيرنر «أن الاتفاق ينص على أن تكون القوة بديلاً من الامم المتحدة، وأن المدير العام لها سيكون أميركياً، فيما يتولى قيادتها ضابط كبير من احدى الدول المشاركة فيها والتي لم تحدد بعد» (**النهار**، ٢٦/٦/١٩٨١).

وأشار ستيرنر إلى أن «عدد أفراد القوة سيتراوح بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ رجل، وستستخدم التسهيلات المتاحة لها بإشراف السلطات المصرية، وليس تحت امرة قيادتها، وأن المراقبين الأميركيين سيكونون من المدنيين... وأن الولايات المتحدة وافقت على المساهمة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لتمويل القوة في السنة الأولى من عملها، على أن تتقاسم مع اسرائيل ومصر فيما بعد، النفقات بالتساوي وتبلغ ١٠٠ مليون دولار سنوياً» (**المصدر نفسه**).

وستغطي اسرائيل حصتها من نفقات القوة المذكورة من قيمة المنشآت العسكرية التي سيتركها الجيش الاسرائيلي عند اخلائه سيناء، «وسيقوم خبراء بتقويم أهمية المنشآت... بحيث تحسم قيمتها من المبالغ التي ستتحملها اسرائيل في اطار نفقات القوة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٦، ٢٥ و٢٦/٦/١٩٨١).

وبعد توقيع الاتفاق، سارعت كل من اسرائيل ومصر إلى الاعلان عن أنه جاء في صالحها، أو انسجاماً مع شروطها. فقد «شددوا، في القاهرة، على أن هذه القوة لا تعتبر بديلاً لقوات الأمم المتحدة. وستقوم بمهامها تحت السيادة الكاملة لمصر على سيناء... وقال اللواء محسن حمدي، أحد أعضاء الوفد المصري، أن الاتفاق ينص على ألا تزيد القوة عن ألفي رجل... أما المصادر الاسرائيلية، فقالت أن القوة ستتألف من ٢٥٠٠ رجل» (**المصدر نفسه**).

أما بالنسبة للمشاركة الأميركية في القوة، «فستشارك فيها كتيبة اميركية تنتشر على الجانب المصري

من الحدود» (**المصدر نفسه**). وتعقيباً على ذلك، سارع المصريون «إلى تأكيد أن هذه الكتيبة، **لا علاقة لها بقوة الانتشار السريع التي أقامتها الولايات المتحدة للتدخل في حال حصول أزمة في منطقة الخليج» (المصدر نفسه)**.

ومقابل الكتيبة الاميركية في الجانب المصري، «سينتشر على الجانب الاسرائيلي نحو مئة من المراقبين الاميركيين» (**المصدر نفسه**). «كما ستستخدم القوة المذكورة مطار أبتام القريب من رفح، حيث سيوضع تحت تصرفها عدد من طائرات الهليكوبتر» (**المصدر نفسه**). أما النقطة الباقية التي لم يتم اتفاق بصددها بعد، فهي مسألة الدول التي ستشارك فيها. إذ أن معظم الدول التي جرى الاتصال بها لهذا الشأن تحفظت، واشترطت أن تتم مشاركتها بإشراف الامم المتحدة، لكن المساعي ما زالت مستمرة في هذا الصدد. أما إذا فشلت المساعي هذه، فستتألف القوة المذكورة من قوات اميركية صرفة. وهذا احتمال وارد، فقد أوضح ستيرنر «أنه يحمل تعليمات محددة من وزير الخارجية الاميركي. وأن الولايات المتحدة تفضل، أولاً، تشكيل قوة تابعة للامم المتحدة. وإذا لم يتمكن من ذلك سوف يتم تشكيل القوة متعددة الجنسية» (السفير، ١٩٨١/٣/٢٩). «ولم يستبعد الديبلوماسيون أن تكون القوة اميركية، وذلك كحل أخير للمشكلة» (**المصدر نفسه**). «وأعلنت مصر أنها مستعدة لاعتبار تمركز قوات اميركية في صحراء سيناء جزءاً من القوة متعددة الجنسية، إذا كان من شأن ذلك أن يسهل تشكيلها» (**المصدر نفسه**)، مع أن مصر «تجد نفسها مضطرة، لا سيما أمام العالم العربي، إلى اتخاذ موقف يمنع دخول الولايات المتحدة إلى سيناء كعنصر حقيقي في قوة المراقبة، إلا من منطلق عدم توافر أي خيار آخر، أي بعد اتضاح أن مجلس الامن لا يهتم بمعالجة الموضوع» (ر.إ إ ، العدد ٢٢٠٥، ٢٩ و١٩٨١/٣/٣٠)

ويبدو، الآن، أن لا خيار آخر سوى تمركز قوات اميركية صرفة، وإذا شاركت إلى جانبها قوات أخرى فستكون محدودة وقليلة الفعالية، حيث أن تعداد القوات الأميركية سيبلغ ١٠٠٠ رجل، في حال وجود قوات أخرى من دول أخرى.

سيطرة اميركية

شكلت مسألة الانسحاب النهائي من سيناء، منذ توقيع معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية، قلقاً في اسرائيل. لذا، تشددت اسرائيل في موقفها، فأعلنت أنها لن تنسحب دون ضمانات أمنية مقبولة منها، والضمانات الأمنية تلك تعني أمرين جوهرين هما.

١ ــ ضمان عدم نشوب حرب على حدودها الجنوبية مع مصر. وهذا يقتضي وجود قوة قادرة على الردع من دول ذات تأثير فعال. ولذا، أصرت اسرائيل، طيلة المفاوضات، على ضرورة اشتراك الولايات المتحدة، اشتراكاً فعلياً لا رمزياً، في القوة متعددة الجنسية.

٢ ــ تأمين حرية الملاحة لاسرائيل بين ايلات والبحر الأحمر. وهذا يقتضي حسب المفهوم الاسرائيلي أن ترابط بعض وحدات القوة في المناطق الممتدة بين ايلات وشرم الشيخ

وقد طرح موشي دايان، أمام الكنيست الاسرائيلي القرار القاضي، بعدم الانسحاب «ما لم يتم التوصل إلى اتفاق نقبله» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢٧٥، ٢٢ و١٩٨١/٢/٢٣)، وطلب دايان ضرورة تصديق الكنيست على الاتفاق قبل وضعه موضع التنفيذ، ومما قاله «فعندما سننسحب من تلك المنطقة، فإننا عملياً، سننسحب من أهم منطقة من الناحية الأمنية، بالنسبة لنا، بما فيها المطارات والمستوطنات وشرم الشيخ، الذي يسيطر على الملاحة... وما لم يكن هناك اتفاق فلن يكون هناك انسحاب» (**المصدر نفسه**). كما أكد بيغن على الأمر ذاته، وقال «إن اسرائيل لن تكمل انسحابها من سيناء قبل أن تشكل واشنطن قوة مراقبة متعددة الجنسيات للاشراف على الحدود مع مصر» (**النهار**، ١٩٨١/٢/٢٥).

في مواجهة التصلب الاسرائيلي، الذي بينت اسرائيل دوافعه، كانت مصر تلح على أن تشكل القوة بإشراف الأمم المتحدة. لكن هذا الاحتمال كان ضعيفاً لأن الفيتو السوفياتي له بالمرصاد. وسعت مصر إلى

تحاشي وجود قوة اميركية في صحراء سيناء إلا كخيار أخير، أو كجزء من قوة من دول عدة، لكن «اسرائيل هي التي طالبت أن تكون قوة المراقبة في سيناء... بأكثرية اميركية كشرط للإنسحاب الكامل من سيناء، وفقاً لمعاهدة السلام، وحاولت مصر اقناع اسرائيل بالموافقة على أن تشكل القوة من جنود الامم المتحدة، لكن اسرائيل عارضت ذلك» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٧٦، ٢٥ و٢٦/٦/١٩٨١).

فهل كان تشدد اسرائيل وتمسكها بضرورة أن تكون أكثرية القوة اميركية، بالتنسيق مع الولايات المتحدة؟ وسواء كان الأمر بالتنسيق بين اسرائيل والولايات المتحدة، أم دونه، فقد تقرر أن يكون أكثر من ثلث القوة اميركياً. هذا، وستكون القوة بالكامل اميركية، إذا امتنعت دول العالم الأخرى عن الاشتراك فيها.

وقد ذكرت دوائر أميركية مطلعة، منذ بدء المفاوضات لتشكيل القوة المذكورة، «إن الولايات المتحدة تعتزم المشاركة في قوة السلام متعددة الجنسية التي سترابط في سيناء، مما يوفر لها نقطة ارتكاز اضافية لقوة التدخل السريع» (**السفير**، ٢٠/٣/١٩٨١). كما أعلن وزير الخارجية الاميركي ألكسندر هيغ «أن بلاده تجري مفاوضات مع مصر واسرائيل للمشاركة في قوة السلام» (**المصدر نفسه**) وبالمعنى نفسه، أكدت مصادر اميركية «أن الوحدات الاميركية في قوة حفظ السلام... ستكون، مرتبطة بالدرع الأمني الذي تقيمه الولايات المتحدة ضد ما وصفته تلك المصادر بالتغلغل السوفياتي في منطقة الخليج» (**المصدر نفسه**، ٢٥/٣/١٩٨١).

لكن وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، بطرس غالي، شدد في تصريح له على «أن القوة متعددة الجنسية التي سترابط في سيناء بعد اتمام الانسحاب الاسرائيلي منها، ليست جزءاً من قوات التدخل السريع الاميركية... فهي لا تضم قوات محاربة ولا يمكن أن تكون، مثلاً، جزءاً من القوات الاميركية سريعة الانتشار، وليس لها أية أهداف عسكرية أو استراتيجية... فمهمة هذه القوة محددة باطار معاهدة السلام، وبالتالي لا يمكن أن تستخدم لأي هدف يخرج عن هذا النطاق الواضح المحدد» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٥/١٩٨١). وأوضح الدكتور غالي مفهوم مصر وشروطها لوجود تلك القوة، وهي:

«١ ـ أن تنتهي فترة انتداب هذه القوة عندما يصبح بالامكان تشكيل قوة متعددة الجنسية عن طريق منظمة الامم المتحدة.

٢» ـ أن تحترم هذه القوة سيادة مصر على صحراء سيناء.

«٣ ـ أن تنحصر مهمتها في ما تم الاتفاق عليه في المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية، وإن لا يتم استخدامها لأية أغراض أخرى» (**المصدر نفسه**، ١٧/٥/١٩٨١).

لكن موشي دايان، وهو أحد صانعي اتفاق السلام مع مصر، أوضح أن «سيناء ستكون مجردة من الأسلحة ومقسمة إلى قسمين، في القسم الأول سيتولى مراقبون من الامم المتحدة الحفاظ على بقاء المنطقة مجردة من السلاح، كما سيبلغون عن كل خرق يتم. أما في القسم الشرقي من سيناء، الذي يشمل شرم الشيخ والمطارات والمستوطنات اليهودية، فوظيفة المراقبين لن تكون المراقبة، بل عليهم تجسيد الاتفاق. وعلى قوة الامم في تلك المنطقة تأمين حرية الملاحة، وهي مسؤولة عن ذلك، وسيكون لدى هذه القوات أسلحة... ومن حقها اطلاق النار على كل من يخرق الاتفاق» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٩١، ١٣ و١٤/٣/١٩٨١).

وباستبدال «قوة الامم المتحدة» في النص الذي ذكره دايان بـ «القوة متعددة الجنسية»، سواء كانت متعددة الجنسية أم أميركية صرفة، يتضح أن مهمة تلك القوة ليست المراقبة، بل الحفاظ على المصالح والأمن الاسرائيليين اللذين ستكف اسرائيل عن القيام بهما مباشرة بسبب تخليها عن سيناء.

وبغض النظر عن تصريحات هذا الجانب، أو ذاك، من الأطراف الثلاثة المتفاوضة، فقد ساد تحفظ لدى دول العالم من مسألة الاشتراك في تلك القوة، انطلاقاً من اعتبار أنها ستكون جزءاً أو ركيزة من ركائز

الدفاع الاميركية الموزعة في العالم. وقد حاولت الادارة الاميركية التأكيد للدول التي اتصلت بها في هذا الشأن، على أن تلك القوة لا علاقة لها بقوات التدخل السريع الاميركية. وبالصيغة ذاتها تحدث ستيرنر مع المصريين، إذ أكد لهم «أن المقصود ليس اقامة قواعد عسكرية، فالقوة متعددة الجنسية ستشرف على تنفيذ السلام، وأية قوة اميركية ستشارك فيها، ستسعى إلى ذلك أيضاً» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٠٥، ٢٩ و٣٠/٣/١٩٨١).

كما أكد وزير الخارجية الاميركي، في مشاوراته مع وزير الخارجية الاسترالي، بشأن اشتراك استراليا في القوة على هذا الأمر، «وقدم هيغ ضماناً إلى ستريت، وزير الخارجية الاسترالي، أن القوة المقترحة لن يكون لها أي دور يتجاوز حفظ السلام. كما ذكر له أن السعودية والاردن أكدتا على الدوام، اضافة إلى دول عربية معتدلة اخرى، أن لمصر الحق في التفاوض على عودة أراضيها، مشيراً إلى أن هذه الدول لا تعارض إلا المفاوضات الاسرائيلية ـ المصرية من أجل الحكم الذاتي الفلسطيني» (**النهار**، ١١/٦/١٩٨١).

وتتناقض تأكيدات هيغ هذه مع تصريحات سابقة له ولرجال من الادارة الاميركية بشأن ما يمكن أن يشكله الاشتراك الاميركي في قوة حفظ السلام في سيناء من تعزز للدرع الأمني الاميركي.

مشاركة الدول

علقت الاذاعة الاسرائيلية على تمسك مصر بضرورة أن تتولى الامم المتحدة مسألة الرقابة في سيناء بالقول: «إن مصر مضطرة، لا سيما أمام العالم العربي، إلى اتخاذ موقف يمنع دخول الولايات المتحدة كعنصر حقيقي في قوة المراقبة، إلا من منطلق عدم توافر أي خيار آخر» (و. إ.إ.، العدد ٢٣٠٥، ٢٩ و٣٠/٣/١٩٨١).

لكن مصر كانت مقتنعة بأن الامم المتحدة لن تقبل تلك المهمة، لذا سعت، منذ بدء المفاوضات لتشكيل القوة، إلى الاتصال بدول العالم كي تشترك في القوة متعددة الجنسية. ففي جولة قام بها وزير خارجية مصر كمال حسن علي، عرض الأمر على الدول الاسكندينافية، وقد أوضحت تلك الدول للوزير المصري عدم امكان مشاركتها «إلا إذا كانت هذه القوات ستعمل تحت علم الامم المتحدة» (**السفير**، ٢٩/٣/١٩٨١). لكن كمال علي، أعلن، في حينه، «أن بعض دول اميركا اللاتينية أعلنت استعدادها للاشتراك» (**المصدر نفسه**).

وسعت الولايات المتحدة، بدورها، إلى هذا الغرض فاتصلت بعدد من الدول، لكنها ووجهت بالتحفظ ذاته. ولا يبدو حتى الآن ما يؤكد اشتراك أي من الدول التي اتصلت بها، إذا استثنينا ترحيب وزير الدفاع الكندي بذلك «إذا طلبت مصر واسرائيل ذلك» (**المصدر نفسه**، ٢١/٥/١٩٨١). أما حكومة استراليا، فقد أثارت المعارضة الاسترالية البرلمان ضدها، وكشفت وثائق أمامه تؤكد أن هدف الولايات المتحدة ايجاد نقاط ارتكاز أمنية اضافية في منطقة الشرق الأوسط تحت غطاء القوة المتعددة الجنسية، مما دفع وزير خارجية استراليا إلى ارسال رسالة لوزير الخارجية الأميركي هيغ مؤرخة، في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي، موضحاً «ان الاشتراك في قوة في سيناء دون اشراف الامم المتحدة سيسبب صعوبات لاستراليا» (**النهار**، ١١/٦/١٩٨١).

ويبدو أن مشاركة دول أخرى، أو عدمها، ليست مسألة ذات شأن بالنسبة للدول الثلاث، مصر واسرائيل والولايات المتحدة، فاسرائيل ترغب في وجود أميركي فعال في سيناء. ومصر أكدت أكثر من مرة على أنها مستعدة لتقديم أية تسهيلات للولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفياتي من جهة، وللدفاع عن مصالحها الحيوية في منطقة الخليج من جهة أخرى.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد أشار الخبراء «إلى أن من مميزات مشروع المشاركة في قوة سيناء امداد الولايات المتحدة بتسهيلات عسكرية كبيرة في الشرق الأوسط، مع مراعاة التحفظ العربي حيال

الوجود العسكري الاميركي في المنطقة» (السفير، ٢٠/٣/١٩٨١). وأكد ذلك مسؤول أميركي، فقال: «ان المشكلة التي نسعى لحلها هي إيجاد وسيلة لإستغلال المنشآت العسكرية الممتازة في سيناء دون الأضرار بعلاقاتنا مع دول المنطقة، أو بعملية كامب ديفيد» (المصدرنفسه).

في ضوء ذلك، يبدو أن الخيار الثالث بالنسبة لقوام القوة متعددة الجنسية هو الغالب، أي وجود قوات اميركية صرفة. وهذا الخيار يعطي للولايات المتحدة حرية التصرف في منطقة مهيأة لكافة الاستخدامات العسكرية تحت غطاء حفظ السلام بين مصر واسرائيل.

أحمد شاهين

كتابات مصرية
مناهضة للصهيونية والتطبيع

شكلت زيارة السادات للقدس المحتلة، في أواخر عام ١٩٧٧، وما ترتب عليها من نتائج وآثار، نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ شعب مصر، وككل الاحداث «التاريخية»، كان لها انعكاساتها المباشرة على مسار الحركة السياسية، والفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية في البلاد، وفي مواجهة هذه «الذروة» في الفعل الساداتي، المرتبط بالسياسات والمصالح الامبريالية (الاميركية أساساً) والصهيونية، تحددت مواقف القوى والاتجاهات السياسية المؤيدة، والمعارضة، والوسطية. وكان المثقفون المصريون، كعادتهم، من بين الفئات الأكثر حساسية للخطوة الجديدة، وتأثراً بها من حيث السلب والايجاب. لقد ساعد هذا الحدث البالغ الأهمية (الزيارة وملحقاتها) على دفع عملية «الاستقطاب» في صفوف مثقفي مصر خطوات حاسمة للأمام؛ الأمر الذي طور أساليب وأشكال الصراع بينهم، وبين النظام وأجهزته، إلى مستوى غير مسبوق طوال السنوات المتوترة التي كانت قد انقضت من يوم أن استولى السادات على السلطة منفرداً، بانقلاب ١٥ أيار (مايو) ١٩٧١. فمنذ ذلك الزمن، كانت المعسكرات آخذة في التبلور، والتخوم بين الصفوف الوطنية، والمتخاذلة بادئة في التحديد... ومع كل يوم يمر، كانت ملامح السلطة الطبقية الجديدة تتضح أكثر فأكثر، وهو ما كان يعني المزيد من مسببات الفصل بين المعسكرين، نظراً لتباعد المصالح والطبقات والفئات المعبر عنها.

على هذه الخلفية، كان بوسع المراقب لمواقف المثقفين المصريين بعد الزيارة، أن يلحظ ذلك الانقسام البيِّن في مواقعهم، وأساساً، إلى قسمين كبيرين.

الأول هو القسم الموالي للنظام، المرتبط باستمراريته، والمستفيد من نتائج خططه السياسية والاقتصادية، وبالذات من انتهاجه لسياسة الانفتاح الاقتصادي في الداخل، والارتباط باميركا والغرب والكيان الصهيوني في السياسة الخارجية. وقد انبرى هذا الجناح بقوة لشد أزر السادات وأركانه في معركتهم من أجل تحرير اتفاق الصلح الساداتي ـ الصهيوني بكافة التزاماته، وركز هذا الجناح كل قواه من أجل تقديم المبررات السياسية والاقتصادية والفكرية والتاريخية لطي صفحة الصراع مع «اسرائيل»، وبدء عهد «الأخوّة» و«السلام»، ومن أجل بناء الأساس المادي لانتصار فكرة «التطبيع» المصري ـ الصهيوني، وقد تمثل هذا القسم بصورة رئيسية في قطاع من البيروقراطية المكتبية، وشرائح من التكنوقراطيين المرتبطين بالسياسات الاقتصادية الجديدة، وعدد من الكتّاب والصحافيين اليمينيين (كان بعضهم قد تعرض لأنواع شتى من الادانات في المراحل الوطنية المنصرمة)، وفي قيادات بعض النقابات المهنية، كنقابة المهندسين التي استولى على رئاستها الرأسمالي الكبير وصهر السادات، عثمان أحمد عثمان، وكذلك ضم هذا القسم العديد من الرموز السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتساقطة، وبعضهم كان ذا حظوة في المرحلة السابقة.

بينما تجمع حول موقف رفض الزيارة وما تبعها من نتائج وبخاصة اتفاقية كامب ديفيد، القسم الآخر من المثقفين المصريين، الذين مثلوا الجناح الوطني منهم، وهم «جبهة» متنوعة، مختلفة الاتجاهات والمنابع الأيديولوجية والانتماء السياسي؛ وقد تحصن هؤلاء في بعض النقابات الوطنية، ذات "التراث الديمقراطي والوطني التاريخي الأصيل، كنقابة المحامين، ونقابة الصحافيين، وبعض النقابات العمالية، كما انتشروا في قواعد نقابات أخرى، كالمهندسين، وفي الجامعات، بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، كما شكلت نسبة هامة من الفنانين والأدباء والمفكرين، وبالذات الشباب، زخماً قوياً في هذا الاتجاه.

وبين الاتجاهين الرئيسيين اللذين تمحورت حولهما مواقف الأغلبية من المثقفين المصرين، تراوحت مواقع آخرين، في انتظار «اتضاح معالم الصورة!»، وهو ما كان يعني غلبة رؤية فريق على رؤية الفريق الآخر. ومن الملاحظ أن اتجاه «البين بين» ذلك، قد أخذ في الفترة الأخيرة يحسم موقفه؛ باتجاه التحول، خطوة خطوة، نحو مواقع صفوف المعارضة الوطنية. ويرجع تبدل المواقف هنا، إلى الانكشاف الفاضح لأبعاد الصلح الساداتي ــ الصهيوني ومضامينه من جهة، وإلى تمزق رداء «السلام» المزيف، الذي حاولت «اسرائيل» خداع الرأي العام المصري بارتدائه، ولتبدي العجز الكامل، حتى الآن، لاتفاقية كامب ديفيد، عن جر أي طرف عربي آخر إلى معسكرها، ولموقف الرفض الذي جوبهت به هذه الاتفاقية في الداخل وفي الخارج، من جهة أخرى.

صراع مستمر

إذا كان أولئك المثقفون الذين انضموا إلى «جوقة» السادات، وأعلنوا تأييدهم الصريح لنهجه السياسي، وقدموا خدماتهم لنظامه، قد انفتحت أمامهم كل سبل التقدم وتكوين الثروات، ومنحوا فرصة استخدام كل أبواب النشر والتعبير عن الرأي؛ وقُدمت لهم كل التسهيلات اللازمة لإبلاغ «رسالتهم» واعلان «مواقفهم» المتفقة مع مواقف النظام، فلقد حُرم القسم الوطني من مثقفي مصر حرماناً كاملاً من كافة الحقوق الانسانية والسياسية المعترف بها، عقاباً لهم على رفضهم المعلن، والواضح، لما تم.

ولم يكن حرمانهم هذا، في واقع الأمر، بجديد على الواقع المصري، فقد كانت المعركة بين النظام، وبين الجناح الوطني من المثقفين المصريين قد مرت، سابقاً، بأزمات حادة مستمرة؛ فمنذ تولى السادات الحكم، اتخذ مجموعة من الاجراءات في مواجهتهم، وبغية حصارهم وحصار قدرتهم على الفعل المعارض، بدأ بتصفية كل منابر الثقافة الوطنية (اليسارية)، كالطليعة، والكاتب، وروز اليوسف... الخ، وفيما بعد، أغلقت جريدة «الأهالي»، جريدة حزب التجمع الوطني. كما أعاد تنظيم الصحافة والاذاعة والتلفزيون وجهاز السينما لاستبعاد كل من يُشتبه في ولائه، وأحال العشرات من العاملين في هذه الجهات إلى وظائف ادارية بيروقراطية، بعيدة كل البعد عن مواقعهم الفكرية والثقافية، واضافة لذلك اعتقل المئات منهم أكثر من مرة، وقدم العشرات إلى محاكم أمن الدولة، والمحاكم العسكرية، وحارب الكثيرين في أرزاقهم، مما أجبرهم على الهجرة الداخلية (بالصمت)، أو خارج البلاد. وحينما تصاعدت المعركة بين المثقفين الوطنيين ــ الديمقراطيين وبين نظام السادات، استغل النظام كل الأساليب الديماغوجية المعروفة لعزلهم عن الشعب، ولتشوية مواقفهم (الوطنية خاصة)، متهماً اياهم بالخيانة والعمالة... الخ، غير أن هذا كله لم يَفُتّ في عضد المثقفين الوطنيين ــ الديمقراطيين في مصر، الذين أصروا إصراراً عظيماً على الاستمرار في حمل مسؤولياتهم، والقيام بواجبهم التاريخي، مهما كان الثمن.

كانت المشكلة الأساسية التي واجهت المثقفين الديمقراطيين في مصر، هي كيفية توصيل وجهات نظرهم إلى المواطن المصري العادي (رجل الشارع) الذي تحاصره وسائل الإعلام الرسمية بزيفها وتضليلها من كل جانب، وفي ظروف سيطرة السلطة وتوابعها على كل الصحف الحكومية (المسماة بالقومية!) والمجلات وسائر المطبوعات، وكذلك أجهزة الاذاعة والتلفزيون، والسينما وباقي وسائل الاتصال والتوجيه... التي لم تفتح أبوابها (جميعاً) إلا لأولئك الذين جندوا كل امكاناتهم لخدمة أهداف النظام وتبرير سياساته؛ وقد استطاع الصوت الوطني للمثقفين المصريين، في بحثه الدؤوب عن مخرج من حالة الحصار المستمرة

التي طوقته، أن يجد بدائل مهمة، وذات فاعلية ملحوظة، لعرض آرائه. ولبلورة أفكاره ومفاهيمه، ولإعلان مواقفه المناوئة لكل ما تنتهجه السلطة من خطوات، خاصةً على صعيد المشكل الوطني (فيما يتعلق بالصلح مع «اسرائيل»، والعلاقات بالولايات المتحدة الأميركية، وتحويل مصر إلى نظام تابع للامبريالية ومعادٍ لحركات التحرر العربية والعالمية... الخ).

وفي هذا السياق، استطاع المثقفون الوطنيون في مصر، أن يستغلوا ثغرة صغيرة في قوانين النشر، تبيح إصدار مطبوعات غير دورية، دون اشتراط مرورها ـ كالعادة ـ في البدء على الرقابة، وقد نفذ الصوت الوطني بقوة من هذه الثغرة، مستثمراً إلى أقصى حد ما أتاحته من هامش للحركة، وانتشرت، بناءً على ذلك، ظاهرة بالغة الأهمية الآن في مصر، تمثلت في بروز العشرات من النشرات الفكرية والادبية والسياسية، التي يقوم على اصدارها العشرات من التجمعات الثقافية الوطنية، شكلت، وتشكل، في مجموعها، ما يمكن أن يطلق عليه ارهاصات «الثقافة البديلة» عن الفكر الرسمي المتساقط، ولثقافة عصر الانحطاط الراهنة.

كانت هذه المقدمة، وإن طالت، ضرورية، لطرح الخلفية التي يخوض على أساسها المثقفون الوطنيون ـ الديمقراطيون المصريون معركتهم ضد الغزو الصهيوني الفكري لبلادنا، وضد محاولات تسريب الفكر المعادي إلى عقول الجماهير، وتتيح لنا هذه «البانوراما» الشاملة أن نتقدم لقراءة نماذج لجهودهم في هذا المضمار. وغني عن الذكر، اننا لا نستطيع، في مثل هذا الحيز المحدود، أن نتابع بالتفصيل كل ما صدر في سياق هذا الأمر، ولم يكن هذا هدفاً من أهداف تقريرنا، وغاية ما في الموضوع أننا نريد القاء الأضواء على رؤية المثقفين الوطنيين الديمقراطيين المصريين للصراع العربي ـ الصهيوني، ولقضايا «التطبيع»، ولرؤيتهم لأبعاد العلاقة مع كل من الثورة الفلسطينية والعدو الصهيوني، وكذلك على فهمهم لأبعاد المشروع الصهيوني، وفكره، وتطلعاته، وادراكهم لمغزى الأطماع الصهيونية وطموحاتها في المنطقة.

إن الأهمية القصوى لهذه القضية، تتوضح من ادراك أن قراءتنا هذه هي قراءة في أوراق علنية، أي أنها قراءة في مطبوعات تباع في الشارع، ومتاح تداولها لكل المواطنين، وهي تتمتع لذلك بميزة مهمة عن سواها من الكتابات. كما أن اهتمامنا بهذه الظاهرة يعود أيضاً إلى أنها تعكس بالفعل، في اتساع مداها وتناميها المستمر، اهتماماً متزايداً لدى قطاعات عريضة من المثقفين والجماهير بالقضية الوطنية المصرية، اهتماماً يتجاوز مجرد التأثر السطحي، إلى محاولة فهم كافة أبعادها فهماً عميقاً؛ وادراك تعقيداتها ادراكاً واضحاً.

وتبقى نقطة جديرة بالملاحظة في هذا التقديم؛ وهي: ان ما اخترناه من نماذج لعرضها في هذا المجال، توخينا فيه أن يعكس المناخ العـام لوعي جمهور المثقفين الوطنيين ـ الديمقراطيين، بالقضية والصراع دون تخصيص. وبمعنى آخر، فإننا استثنينا من هذه المتابعة، عن عمد، وجهات النظر ذات الطابع الحزبي، علني أوسري، باعتبار أنها جديرة بدراسة خاصة، ترصد التطور في مواقف القوى السياسية المصرية، ومنظور فهمها لأبعاد العلاقة مع الكيان الصهيوني، وكيفية ادارة الصراع في مواجهته، وأشكـال ذلك الصراع... الخ.

دفاعاً عن الثقافة القومية

كانت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية في مصر، التي تشكلت عقب زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، كملتقى ثقافي جبهوي لأكثر من تيار واتجاه أيديولوجي وسياسي، وطني ـ ديمقراطي ينشط من خلال حزب التجمع الوطني الوحدوي سبّاقة إلى المبادرة بالعمل في هذا المجال. وقد لجأت اللجنة إلى تنظيم العديد من النشاطات، كالمؤتمرات والندوات، من أجل التعبير عن موقف أعضائها الرافض لاتجاهات السلطة المصرية في الصلح مع العدو الصهيوني. وأصدرت اللجنة سلسلة من النشرات التي تتناول العديد من القضايا التي طرحها سير العلاقات بين النظام الساداتي، وبين «اسرائيل»، ومن أهمها:

ـ دفاعاً عن الثقافة القومية.

ـ لا للصهيونية.
ـ النشاط الثقافي الأجنبي في مصر.
ـ المثقفون المصريون ضد الجامعة العبرية.

نحو برنامج وطني للنضال على الجبهة الثقافية

ويبدو من متابعة اصدارات «لجنة الدفاع عن الثقافة القومية»، أنها اختطت لنفسها نهجاً علمياً رصيناً، يتوخى إبراز المخاطر التي تتهدد الوطن ومصالحه الاستراتيجية، وهويته المميزة، وثقافته التاريخية من جرّاء فتح شتى الأبواب أمام الدعاية الصهيونية بمختلف نواحيها، وبالذات في مجال الثقافة والفكر؛ مما دعا اللجنة للتأكيد على دور المثقف الوطني المصري في حماية هذه الثقافة القومية المهددة بـ«ضياع الهوية المميزة أمام زحف المفاهيم الصهيونية عليها» وبـ«عزلها عن القاعدة العربية وحصارها في نطاق اقليمي ضيق»، وبالذات في ظل «أوضاع مصر الداخلية التي تضاعف من خطورة الغزو الصهيوني، الاقتصادي منه والسياسي والثقافي على السواء، فقد تحول الاقتصاد المصري من اقتصاد تنمية إلى اقتصاد طفيلي تابع، وتحولت مصر من أرض صناعية، إلى سوق لاستقبال المنتجات الأجنبية، وتحولت الثقافة الوطنية إلى مشروعات تجارية يباع بمقتضاها التراث والعقل المصري، لا فرق بين بيع الآثار القديمة، والمؤسسات الفنية الحديثة» (**«دفاعاً عن الثقافة القومية»**، القاهرة. منشورات لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، حزيران (يونيو) ١٩٧٩). وإزاء هذا الوضع الخطر، فإن الخطوط المبرمجة لمهمة جمهرة المثقفين الوطنيين الديمقراطيين المصريين، حسبما ترى لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، تتحدد، الآن، على النحو التالي:

١ـ حماية التراث الوطني والروحي، والدفاع عن الثقافة الوطنية ضد الأخطار التي تتهددها، ودراسة وسائل احياء ونشر الجوانب المضيئة في تاريخنا الوطني، وكفاح شعبنا ونضاله، ضد كل محاولات الغزو والاحتواء الأجنبي.

٢ـ رفض أي شكل من أشكال التبعية، والدفاع عن المواقع القيادية التي تشغلها الخبرة المصرية، وإبراز منجزات هذه الخبرة، ومعطيات هذه الخبرة، في كل المجالات الفكرية والانتاجية، وإحباط محاولات بث 'عقدة الخواجة' في عقول شبابنا ومثقفينا، والتي تهدد بالعودة مرة أخرى بعد أن تحررت مصر منها، في ظل كفاحنا ضد الاستعمار القديم والجديد.

٣ـ كشف المخططات الاستعمارية والصهيونية، والتصدي لها في كل المجالات وإحباطها أولاً بأول، أياً كان مجال نشاطها.

٤ـ تمكين رجال الدين، المهتمين منهم بقضايا شعبنا، من القيام بدورهم النضالي التاريخي التقليدي، ذلك الدور الذي لم تفتقر إليه الحركة الوطنية في أي مرحلة من مراحل نضالها.

٥ـ التنبيه إلى محاولات تحريف وتشويه تاريخنا الحديث، وتراثنا الديني والروحي، والمنطلقات الوطنية التحررية التي انطلق منها كل ابداعنا الفكري والفني والعلمي طيلة تاريخ مصر الحديث.

٦ـ تأكيد وحدتنا الوطنية، وحدة الهلال والصليب، ضد المخطط الصهيوني الاستعماري، وقد توحد الهلال والصليب دائماً وأبداً تحت رايات الوطنية والتحرر، ولا ينبغي أن نسمح لسياسة المستعمر التقليدية 'فرق تسد'، أن تفرق بين الصفوف التي انصهرت خلال الكفاح الوطني التحرري في وحدة لا تنفصم.

٧ـ تحرير العقل والفكر والرأي والابداع، عن طريق الغاء كافة القوانين المقيدة للحريات، وإلغاء قوانين الطوارىء، واطلاق حرية الاجتماع والتعبير... الخ.

«٨ ــ انطلاقاً من هذا كله... ندعو كافة المثقفين المصريين، وبإلحاح، لتشكيل هيئات للدفاع عن الثقافة الوطنية في مختلف المواقع التي يعملون بها... داخل مؤسساتهم العلمية والثقافية، ونقاباتهم وجمعياتهم وروابطهم وجامعاتهم... ولنتذكر دائماً أن الثقافة الوطنية والقومية في خطر، وأن الشخصية المصرية العربية مهددة» (**المصدر نفسه**).

إن جزءاً أساسياً من حملة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ضد عملية «التطبيع الثقافي»، يتم عن طريق التركيز على استعادة تاريخ الموقف الثقافي الوطني المصري من الغزوة الفكرية الصهيونية. وفي هذا السياق تأتي الدراسة التي أصدرتها بعنوان «المثقفون المصريون ضد الجامعة العبرية». وقد حذرت اللجنة، في صدر هذه الدراسة، من محاولات الصهيونية لاختراق حاجز «الوعي المصري المتأصل بانتمائه القومي العربي، ووعي العقل المصري بتدابير الحركة الصهيونية منذ وقت مبكر للنفاذ عن طريق الثقافة إلى ما قد تعجز عنه السياسة» (**المصدر نفسه**). وتناولت بالشرح حقيقة موقف المثقفين المصريين الرافض للمشاركة في افتتاح الجامعة العبرية في القدس عام ١٩٢٥، حيث رفض مفتي الديار المصرية، آنذاك، الشيخ محمد بخيت، الدعوة، وكان هذا هو أيضاً موقف الجامعة المصرية، حينما دفعت الحكومة المصرية، بإلحاح من سلطات الاحتلال البريطاني، الاستاذ أحمد لطفي السيد، مديرها، إلى الحضور كممثل رمزي لها . وقد «ذهب الاستاذ لطفي السيد شاعراً بتورطه، مما جعله يعود من هناك ليصدر بياناً يعتذر فيه عن زيارته، مُقدراً الرفض العربي الشامل للمشروع الصهيوني الذي مثله افتتاح الجامعة العبرية في القدس في ذلك الوقت» (**المصدر نفسه**).

واختتمت الدراسة تقديمها بقولها «إننا ننشر هنا قصة افتتاح الجامعة العبرية سنة ١٩٢٥، وردود الفعل التي أثارتها على الساحة العربية عامة، وفي مصر بوجهٍ خاص، والرفض الذي عبرت عنه الصحافة المصرية، وعبر عنه المثقفون ورجال الدين، بما أسس الرفض العربي الوطني الشامل لهذا المشروع منذ نشأته. . لعل أن يكون في ذلك عبرة لمن يعتبر»، (**المصدر نفسه**)

النشاط الثقافي الأجنبي في مصر

ومن النموذج التاريخي للخطر الثقافي الصهيوني، المتمثل في افتتاح الجامعة العبرية، إلى المخاطر الراهنة على العقل المصري، تنتقل دراسة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية المعنونة بـ «النشاط الثقافي الأجنبي في مصر» لكي تدق نواقيس الخطر من «التقاء كلٍ من اسرائيل والامبريالية العالمية عند نقطة واحدة، وهي الاستيلاء، أولاً، على العقل المصري، ثم الانطلاق بعد ذلك إلى تحقيق أهداف كل منهما» (**النشاط الثقافي الأجنبي في مصر** ، القاهرة منشورات لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، تموز (يوليو) ١٩٨٠، ص ٦)

وتعيد الدراسة للأذهان ذكريات الحملة التي تصاعدت في أعقاب ثورة ١٩٥٢، حيث كان الثقل الاستعماري قد انتقل من اوروبا إلى الولايات المتحدة، «فقد شهدت مجالات الثقافة الوطنية في مصر نشاطاً محموماً للجامعة الاميركية.. ومؤسسة فرانكلين.. والنقطة الرابعة، كما نشطت المنظمة العالمية لحرية الثقافة ودور المخابرات الاميركية في تمويل هذه المؤسسات دور معروف كشفت عنه الصحف الاميركية ذاتها في الستينات» (**المصدر نفسه**، ص ٧)

وتلمس الدراسة ملحوظة على جانب كبير من الأهمية، تكتشف العلاقة بين هذه الأجهزة المعادية، وحملة الغزو الجديدة للعقل المصري، فتقول «فليس من باب المصادفة، أن نكتشف أن الأقلام التي دافعت بحرارة عن فرانكلين، والمنظمة العالمية لحرية الثقافة، والمختار، وثقافة 'السوبرمان'، وتخريب التاريخ الوطني، هي نفسها وأشباهها التي تشارك اليوم في خدمة الغزو الثقافي القادم مع المؤسسات التابعة لأعداء الفكر القومي التقدمي» (**المصدر نفسه**، ص ٩)

وتبدأ الدراسة تتبعها للنشاط الثقافي الأجنبي، والصهيوني أساساً، في مصر، بمراجعة ملاحق اتفاقية

كامب ديفيد التي تنص، في بند رقم (٣) من بروتوكول العلاقات بين الطرفين، على «إقامة علاقات ثقافية عادية بعد اتمام الانسحاب المبدئي»، كما أن الطرفين يتفقان «على أن التبادل الثقافي في كافة الميادين أمر مرغوب فيه، وعلى أن يدخلا في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد اتمام الانسحاب المبدئي، بنية عقد اتفاق ثقافي» (المصدر نفسه، ص ١١).

لقد كان لدى الطرف الصهيوني تصورات مسبقة، تفصيلية، عن أبعاد العلاقات الثقافية المطلوبة مع «مصر»، عبر عنها بوضوح كتاب: «عندما يأتي السلام» الذي أشرف على اصداره،عام ١٩٧٨، د. هارفين، استاذ العلوم السياسية، وفي هذا الكتاب اقتراحات محددة اقترحها المؤلفون من أجل «القضاء على السلبيات التي تعوق بناء الثقة بين الطرفين»، وأهم ملامحها:

«ــ إعادة النظر في برامج التعليم.
«ــ العناية بدور وسائل الاعلام.
«ــ إعادة كتابة التاريخ.
«ــ مراجعة التراث الاسلامي، والصورة السلبية الواردة فيه عن اليهود.
«ــ إبراز تفوق اسرائيل الثقافي والعلمي.
«ــ برامج مشتركة في مجال البحث العلمي للاستفادة من ' التفوق الاسرائيلي '!».

وترصد الدراسة المصرية الجهود المحمومة التي تبذلها الجهات المعادية (أميركية ــ اسرائيلية الخ...)، لجمع المعلومات عن مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في مصر، تحت ستار البحث العلمي (!) الاستقصاء (!)، وتمكنها هذه المعونة من الحصول على بيانات تفصيلية على درجة بالغة من الدقة والخطورة عن كل مجالات التنمية والتخطيط، يستحيل الحصول عليها للمواطنين المصريين أنفسهم (!). وتتابع الدراسة بالتفصيل مخطط ربط العقل المصري باميركا واسرائيل عن طريق «منح السلام» (١٤٠٠ منحة، قيمتها ٦٠ مليون دولار) المقدمة من الولايات المتحدة، وعن طريق مراكز الاعلام والبحوث المتنوعة (مركز بحوث التنمية والتكنولوجيا ــ مركز النيل للاعلام ــ مؤسسة هانز سيدل ــ مؤسسة ناومان... الخ) التي تشرف عليها الأجهزة الاميركية والغربية، وكذلك تكشف الستار عن محاولات هذه الأجهزة المشبوهة للتسلل حتى إلى قواعد الجماهير الكادحة، تحت ادعاء «تثقيف وتدريب الطبقة العاملة المصرية (!)»، كما هو حادث بالنسبة لتعاقد «مؤسسة الثقافة العمالية» مع مؤسسة «فريدريتش أيهرت» الألمانية الغربية..!!

وفي فصل آخر من الدراسة، تتابع ملاحقة أشكال التسلل الصهيوني إلى العقل المصري، عن طريق محاولات اسرائيل المستميتة للنفاذ إلى الاكاديميين المصريين، باغرائهم بالبحوث العلمية المشتركة حول ما يهم شؤون البحث العلمي والتقدم الصناعي والتكنولوجي المصري، وكذلك حول قضايا أدبية وثقافية وتاريخية تتناول الأوضاع المصرية وانتاج كبار مفكريها... الخ.

الغزو الثقافي الصهيوني للسينما المصرية

لقد كانت هذه الدراسة الهامة، فاتحة دراسات أخرى تناولت، أيضاً، بالتحليل محاولات الغزو الصهيوني لنواحي أخرى من نواحي الحياة المصرية. ويندرج تحت هذا الاطار دراسة سمير فريد، «الغزو الثقافي الصهيوني للسينما المصرية (مجلة **الثقافة الوطنية**، (القاهرة)، العدد الثاني، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص ١٠٢)؛ ففي هذه الدراسة، التي كانت الأولى من نوعها في هذا المجال، يلقي الكاتب الأضواء على خطوات الغزو السينمائي الاسرائيلي لمصر، منذ أن أعلن نافون، رئيس الكيان الصهيوني «أن الحرب الثقافية قد بدأت»، وحتى اشتراك أول وفد اسرائيلي في مهرجان القاهرة السينمائي الدولي الرابع، الذي عقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ بشكل سري... وانتهاء بتصوير أول فيلم (مصري) ــ صهيوني مشترك: «سيناء ٧٣» الذي يحكي قصة شابين: طيار اسرائيلي أسره ضابط مصري، وجمعهما معاً «المصير

المشترك!!» في الصحراء القاحلة، ثم يكتشفان تدريجياً، أنهما انسانان!! لهما نفس المشاعر والآمال، فيلقيان بسلاحيهما، ويسيران معاً باتجاه هدف واحد: السلام!!

زمن العودة للبديهيات

لا جدال في أن الدعوة التي طرحت حَول إمكانية التعايش مع المشروع الصهيـوني العنصري، التوسعي، وقطع النظام المصري خطوات ضخمة باتجاهها، قد صدمت الكثيرين، خاصةً من أبناء الجيل الذي تربى طوال ثلاثين عاماً، وعاش، على مفاهيم مواجهة الصهيونية والامبريالية الاميركية، والذي أعد، أياً كانت درجة نجاح هذا الاعداد، من أجل هذه الغاية، ولهذا فإن هذا الجيل محقّ في أن يرى أنه لا بد، في زمان افلاس الطبقة الحاكمة هذا، و«في وقت تختلط فيه الأمور، ويعاد طرح البديهيات للمناقشة مرة أخرى من أجل اثبات صحتها أو خطئها، في وقت تثار فيه الشكوك حول العديد من المفاهيم التي كانت تُعتبر في فترة ماضية من المسلمات، نجد أنه من الضروري إعادة ترسيخ بعض المفاهيم وتوضيحها، ومناقشتها مناقشة موضوعية، بعيداً عن الضجة والضوضاء، التي تثيرها كل يوم بعض أدوات الاعلام في بلادنا، خالطة فيها بين ما هو رث، وما هو ثمين» (افتتاحية نشرة **بديهيات** (القاهرة)، العدد الأول، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، ص ٥). والجدير بالذكر أن اصدار هذا العدد وافق الذكرى الثالثة والستين لوعد بلفور، وهو ما نوهت إليه افتتاحية النشرة، وكان موضوعاً لغلافها.

و«البديهيات»، التي عكفت الأقلام الوطنية ــ الديمقراطية على طرحهـا مجدداً، اشتملت أسـاساً مناقشة «طبيعة الكيان الصهيوني في العالم والمنطقة العربية، والدور الذي يلعبه في المرحلة الـراهنة» (**المصدر نفسه**)، اضافةً إلى بحث أبعاد «الدور الذي لعبه الشعب الفلسطيني، في فترات مبكرة من فترات الصراع، في وقف وتعويق تقدم هذا الوجود الاستعماري» (**المصدر نفسه**).

وهي كذلك، ركشف الحقائق، والدفاع عن كثير من بديهيات عروبة المثقف المصري، ضد الزيف والأوهام التي تبثها وسائل الاعلام الامبريالية واتباعها في بلادنا. . فمثلاً التهويل في قدرات الصهيونية وحلفائها.. والايهام بأنه لا أمل لنا في مواجهتها «لأننا لن نحارب العمالقة»، وشائعات أن الفلسطينيين باعوا أرضهم، وأننا كنا ندافع عنهم، وليس عن أرضنا.. والتشكيك في هوية مصر وانتمائها العربي... الخ.

إضافة إلى «بديهيات»، ظهرت نشرة أخرى تحمل اسم «حقائق عن الصهيونية»، وقد جاء في افتتاحيتها إن «'حقائق' تصدر، الآن، بهدف تفنيد هذه الأضاليل، وفتح نافذة للإطلال على مخططات الصهيونية، وتاريخها.. وتاريخ المقاومة الفلسطينية» (نشرة **حقائق عن الصهيونية** (القاهرة)، العدد الأول، غير محدد التاريخ والمرجح إنه أواخر العام ١٩٨٠، ص ١).

لقد اختارت هذه النشرات لنفسها، أن ترفض منهج الصراخ والضجيج الذي لا يفيد في مثل هذه الحالة التي تعيشها مصر، واتجهت إلى تحديد واجبات المثقف الوطني ــ الديمقراطي، ودوره، في مواجهة الغزو الفكري والمادي الصهيوني؛ وهو الدور الذي اهتمت بأن يكون «ليس بالشعارات البراقة، أو الادعاءات المزيفة، بل بالبحث العلمي المسؤول والحريص على مصلحة مصر وشعبها» (**المصدر نفسه**) ولجأت إلى طرح الاشكالات الملموسة للتواجد الصهيوني على أرض مصر، لكي تحفز المواطن العادي نفسه على الحركة في مواجهة هذا التواجد، ومن هنا نفهم تركيزها على إبراز المخاطر الاقتصادية على مصر من جرّاء فتحها الأبواب بلا حدود للرأسمال الصهيوني، كما في دراسة «العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل» (**المصدر نفسه**)، وكذلك نفهم الحيز الواسع الذي تناولت فيه هذه الاصدارات قضية نقل مياه النيل إلى «اسرائيل» لما لها من أهمية قصوى بالنسبة لحياة الملايين من المصريين، مثلما فعلت نشرة «بديهيات» في مقال «هل يسافر النيل» (**بديهيـات**، العدد الثاني، شباط (فبراير) ١٩٨١، ص ٨)، ونشرة «المهندسون المصريون»، في مقال «توصيل النيـل لاسرائيـل» (نشرة **المهندسون المصريون**، العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص ١٨)، والحديث المنشور بعنوان «ارفع عصاك عن النيل» للمهندس عبدالخالق الشناوي

(المصدر نفسه، ص ١٩) . وعلى نحو ما فعلت مجلة الثقافة الوطنية في دراسة عبدالحكيم تيمور المعنونة بـ «هل نبيع مياه النيل» (**مجلة الثقافة الوطنية**، العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٥٥).

إن المتتبع المدقق لهذه النشرات التي باتت تلعب دورها الملموس، في توعية الشعب المصري بحقيقة الخطر الصهيوني، وأبعاده، يلمس ذلك الوعي الحقيقي بأبعاد الصراع بيننا وبين الامبريالية، باعتباره فرع من الصراع الأصلي بين قوى التحرر وبين المعكسر المضاد للثورة في العالم أجمع، كما يلمس النجاح في ربط قضية الصراع ضد العدو الصهيوني والاميركي بالواقع الاقتصادي لجماهير الشعب، والذكاء في طرح الكيفية التي تتأثر بها حياة المواطن ومستقبل أولاده ورفاهية أسرته، باستمرار الغزو الصهيوني والأميركي لمصر، وهو مدخل صحيح لإعادة طرح القضية الوطنية، ولكسب أنصار جدد إلى صفها.

كذلك، فمن الملحوظ أن هناك، عبر صفحات هذه النشرات، اهتمام متعاظم بواقع الكيان الصهيوني وبنيته، وصراع المتناقضات فيه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن الملحوظ أيضاً اهتمامها بتتبع تطور نضالات الشعب الفلسطيني، وثوراته المتعاقبة، والاحتفاء بالأدب الثوري الفلسطيني، ونماذجه النضالية المرموقة.

ليس من المستطاع، في مثل هذه العجالة، أن نعرض لكل النشرات المناهضة للصهيونية التي تصدر بكثافة في مصر الآن، ولا من الممكن حتى أن نشير إلى كافة ما تحتويه من دراسات وأبحاث، لكنّ هدفنا كان، كما أسلفنا، هو مجرد إلقاء الضوء على هذه الظاهرة الايجابية في الصراع الفكري مع معطيات الثقافة الصهيونية الغازية وإذا كان لنا أن نختتم هذا العرض بمقتطف أخير من محتويات هذه الصفحات المناضلة، فما أنسب الفقرة التي جاءت في سياق نداء: «فلنقاطع العدو الصهيوني»، والتي تحدد موقف المثقفين الوطنيين ــ الديمقراطيين المصريين، من الثورة الفلسطينية على النحو التالي.

«إن علينا أن نتمسك بتأييدنا لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرضه. علينا أن نؤازر الثورة الفلسطينية المسلحة بكل ما يمكننا أن نقدمه، فإن حقيقة أنه عدو شعبينا واحد، تفرض علينا في المواجهة، ضرورة وحدة وتدعيم كل الكفاحات في مواجهتهم، حتى يتحقق الانتصار النهائي لشعبينا المصري والفلسطيني»، «.. فلنقاطع العدو الصهيوني في كل مكان.. ولننظم لجاناً للمقاطعة أينما تتواجد سلعه وثقافته.. ولتصبح السلعة الاسرائيلية عدواً، فكل قرش ندفعه، يُدفع ثمناً لرصاصة تقتل أخاً عربياً وليصبح الفكر الصهيوني محرماً.. فخلف كل كلمة تختفي وجوه سفاحي دير ياسين وبحر البقر، ولنتمسك بدفاعنا عن حقوق الشعب الفلسطيني المقاتل» (**بديهيات**، العدد الثاني، ص ١٦).

ثبت بابرز الموضوعات المناهضة للصهيونية
المنشورة في مصر، في الفترة الاخيرة

أولاً. منشورات لجنةالدفاع عن الثقافة القومية

١ ــ دفاعاً عن الثقافة القومية.
حوار آخر مع توفيق الحيكم حول العرب والصهيونية.
٢ ــ لا للصهيونية
٣ ــ النشاط الثقافي الأجنبي في مصر.
٤ ــ المثقفون المصريون ضد الجامعة العبرية.

ثانياً نشرة «بديهيات»

١ ــ العدد الأول، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠
أ ــ من غرائب الوعد المشؤوم (وعد بلفور).
ب ــ نشأة الحركة الصهيونية.

ج ــ اسرائيل الاستعمارية، وادارة الاستعمار والامبريالية العالمية في الشرق.
د ــ الفيتو الجديد.
هـ ــ خلفية تاريخية عن مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الاسرائيلي.
و ــ الاقتصاد الاسرائيلي... الأزمة؟!... الحل!

٢ ــ العدد الثاني، شباط (فبراير) ١٩٨١
أ ــ عصر الدفاع عن البديهيات.
ب ــ القدس في القلب.
ج ــ دعوة لتشكيل اللجان للدفاع عن عروبة القدس.
د ــ التطبيع... وسياسة الخروج من الأزمة.
هـ ــ علامة تعجب!!
و ــ هل يسافر النيل؟!
ز ــ علي... بدلاً من «شموئيل»، ولكن؟!
ح ــ فلنقاطع العدو الصهيوني.
ط ــ معرض الكتاب، والوجه المشرق للمثقفين المصريين.
ى ــ قائمة الشرف.
ك ــ للصباح... طريق واحد، وإن طال السفر.

ثالثاً نشرة «حقائق عن الصهيونية»، العدد الأول، أواخر ١٩٨٠.
أ ــ الأيديولوجية الصهيونية.
ب ــ الوضع الاجتماعي وتمثيلاته السياسية في اسرائيل.
ج ــ السياسات الاسرائيلية في فلسطين.
د ــ العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل.
هـ ــ حقائق حول نضال الشعب العربي الفلسطيني، ضد الاستعمار والصهيونية، فيما قبل انشاء دولة اسرائيل.
و ــ من المواقف المعادية للصهيونية (مواقف النقابات).

رابعاً: مجلة «الثقافة الوطنية»
أ ــ العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠
أ ــ هل نبيع مياه النيل؟!
ب ــ كان ما سوف يكون.

ب ــ العدد الثاني، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١
أ ــ تطبيع العلاقات مع اسرائيل... لا!
ب ــ ثقافة اسرائيلية مُطعمة بعناصر مصرية!
ج ــ أي حرب نعني؟!... وأي سلام نستهدف؟!
د ــ الغزو الثقافي الصهيوني للسينما المصرية.
هـ ــ الفلسطيني.
و ــ الأرض المحتلة مصادرة شكسبير!

خامساً: نشرة «المهندسون المصريون»، العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١
أ ــ توصيل مياه النيل لاسرائيل· عن هذا ما كنا نريد أن نكتب!
ب ــ ارفع عصاك عن النيل.

أحمد المصري

المسرح الفلسطيني
في المؤتمر التاسع عشر للمنظمة الدولية للمسرح

الحضور في المؤتمر

عقدت «المنظمة الدولية للمسرح»، المتفرعة عن اليونسكو، مؤتمرها التاسع عشر بمدينة مدريد في الفترة الواقعة بين ١٩٨١/٥/٣١ و١٩٨١/٦/٦. وقد شارك «المركز الفلسطيني للمسرح»، بصفة عضو مراقب، في أعمال المؤتمر الذي لوحظ غياب معظم الدول العربية عنه؛ حيث شاركت فيه إلى جانب فلسطين، دولتان فقط هما العراق ومصر التي رئس وفدها توفيق الحكيم. كما لوحظ أيضاً، وجودٌ محدودٌ لدول العالم الثالث، إذ تمثّل بالهند وكوريا الجنوبية وفنزويلا والصين الشعبية وتشيلي ونيجيريا، في حين أن الدول الاوروبية كانت كلها متواجدةً.

إن هذا التواجد الرمزي للدول العربية ولدول العالم الثالث يعكس ضآلة الاهتمام الذي يحظى به المسرح في هذه الدول، بما لا يمكن مقارنته مع المكانة الرفيعة التي يحظى بها المسرح في الأوروبيتين؛ ذلك لأن المسرح، هناك، يسير جنباً إلى جنب مع تطور الحركة الأدبية والسياسية والثقافية من جهة، ولأن المسرح هو واحد من فنون الأدب المؤثرة من جهة ثانية

عضوية المنظمة

والمنظمة الدولية للمسرح هي واحدة من الهيئات والمؤسسات المتفرعة عن اليونسكو، ومهمتها تتلخص في دفع وتنشيط الحركات المسرحية غير الحكومية في الدول المشاركة في عضوية هذه المنظمة، وفي الدول التي تمتلك حق العضوية داخل منظمة اليونسكو، بحيث تقدم هذه الحركات المسرحية صورة عن نشاطاتها إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية للمسرح والمنتخبة من المؤتمر، كما ترفق صورة النشاطات هذه بطلب خطي للانضمام إلى العضوية وموافقة خطية على بنود النظام الداخلي للمنظمة، بالاضافة إلى النظام الداخلي للطرف الساعي إلى العضوية، وقائمة بأسماء مسؤولي المركز المزمع إنشاؤه.

ومن الجدير بالذكر، أن دولة الطرف الساعي إلى العضوية، أو ممثله الشرعي، يجب أن يكون عضواً في منظمة اليونسكو وإلا فإن طلبه لا ينظر فيه. ومن هنا جاء طلب المركز الفلسطيني للانضمام إلى هذه المؤسسة الثقافية والحضارية، كون منظمة التحرير الفلسطينية عضواً عاملاً في اليونسكو يتمتع بجميع الحقوق التي تتمتع بها الدول المشاركة والتي يملك معظمها مركزاً للمنظمة الدولية للمسرح في بلده.

ويأخذ المركز اسم البلد الذي يتم فيه تأسيس مركز دولي للمسرح مضافاً إليه اسم آخر هو اسم المنظمة الدولية بحيث يصبح اسم المركز الفلسطيني، مثلاً، «المركز الفلسطيني للمنظمة الدولية للمسرح». وحتى الآن لم يتسنَّ لمركزنا الوصول إلى العضوية العاملة، وذلك لان المؤتمر لا يمتلك حق منح العضوية لمركز جديد، فهذا الأمر هو من مهام اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية للمسرح. وتجتمع هذه اللجنة مرة كل ستة

أشهر في مقر الاجتماعات الخاص باليونسكو في العاصمة الفرنسية وتتخذ قراراتها بالأغلبية، وهكذا فإن الطلب الذي تقدم به المركز الفلسطيني للمنظمة الدولية للمسرح لم يُتخذ بشأنه أي قرار داخل المؤتمر التاسع عشر وسيتخذ هذا القرار، ما إن تقدم المركز الفلسطيني بالوثائق المطلوبة، بعد ستة أشهر من عقد المؤتمر، أي خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) القادم لهذا العام.

ويملك المؤتمر صلاحية إعادة العضوية إلى أحد المراكز الذي فقد عضويته داخل المنظمة الدولية لأسباب قد تكون مخلّةً بنظامها الداخلي أو لأسباب أخرى. وبالرغم من أن المؤتمر والمنظمة الدولية للمسرح، لهما نظام داخلي يحظّر جلب الصراعات السياسية إلى أي منهما، فإن جميع القرارات كانت تتخذ على قاعدة من القناعات السياسية والأيديولوجية التي يتمتع بها أعضاء الوفود المتمثلة داخل المؤتمر والمنظمة الدولية.

وقد استطاع هذا المؤتمر، برئيسه البولندي، وسكرتيره العام السويدي، أن يعيد العضوية إلى المركز التشيلي الذي كان قد حرم من عضويته لأسباب كانت محض سياسية، وذلك في ظل تولّي السيد جان دار كانتي الفرنسي لعضوية السكرتير العام للمنظمة الدولية. إلا أن المؤتمر أجرى تصويتاً سرياً على عودة المركز التشيلي إلى حظيرة المنظمة وكانت نتيجة التصويت لصالح التشيليين، ودخل رئيس الوفد التشيلي رافعاً رأسه ليحيي المؤتمرين ويشكر أولئك الأصدقاء الذين وقفوا إلى جانب قضية المسرحيين التشيليين المناضلين من أجل الحرية، آملاً أن يتفهم الزملاء الآخرون الذين رفضوا عودة المركز إلى مقعده الشاغر، مستقبلاً، قضية المسرح التشيلي الذي يناضل من أجل الديمقراطية وضد الطغيان.

المركز الفلسطيني

ومع صبيحة اجتماعات الجمعية العمومية للمؤتمر في اليوم الأول، تحدث السيد «لارش آف مالبورغ»، السكرتير العام للجنة التنفيذية، وهو من السويد، فحيّا المؤتمرين، وقال: «إنني سعيد جداً لوجود أصدقائنا المسرحيين الفلسطينيين بيننا». وأضاف بأنه تبادل العديد من الرسائل مع المركز الفلسطيني، وتحدث مع رئيس الوفد الفلسطيني للمؤتمر عشية انعقاده، وقال «إن الوفد الفلسطيني تفهَّم بشكل جيد الظروف التي تمنع الوفد من أن يدلي برأيه داخل الجمعية العمومية ما لم يكتمل حقه في العضوية' وذلك بعد أول اجتماع للجنة التنفيذية القادم في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١».

بعد ذلك، تحدث رئيس الوفد اليوناني بشكل حماسي غاضب قائلاً: «إن المؤتمر يتعامل بشكل 'بيروقراطي' مع الفلسطينيين وان رئاسة المؤتمر عليها أن تطرح مسألة قبول المركز الفلسطيني على المؤتمر مثلما طرحت قضية المركز التشيلي ولا يكون هناك أي تمييز في التعامل بحيث يصل لكل ذي حق حقه ولا تؤجل قضية المركز الفلسطيني مرة أخرى». إلا أن السكرتير العام، السيد «مالبورغ»، عاد وقال: «إن المؤتمر لا يملك صلاحية قبول عضوٍ جديد ما لم يُقرُّ هذا الأمر في اللجنة التنفيذية، بينما له الحق في إعادة العضوية إلى مركزٍ ما، انتزعت منه هذه العضوية». وأكَّد، من جديد، أن هذا الأمر هو استجابة للنظام الداخلي الذي يحكم أعمال المؤتمر.

وفي استراحة الجمعية العمومية، توجه الوفد الفلسطيني بالشكر للوفد اليوناني على هذا الحماس الذي لم يصدر عن دولة عربية مشاركة في المؤتمر. وعلى هامش المؤتمر، جرى لقاء بين الوفدين الفلسطيني واليوناني تم فيه توضيح بعض الامور المتعلقة بما تمَّ عرضه داخل اجتماعات الجمعية العمومية، واتفق الوفدان على أن التعديل يجب أن يطرأ على بعض فقرات النظام الداخلي ذاته للمنظمة وأن السيد «مالبورغ» لا تقع عليه لائمة فيما حدث.

وهكذا لم يتمتع الوفد الفلسطيني بحق الحوار والاقتراحات داخل اجتماعات الجمعية العمومية للمؤتمر، في حين كان ذلك متاحاً له في كل الاجتماعات الأخرى داخل اللجان المتفرعة عن المؤتمر، وداخل حلقات البحث، والتي كان للوفد الفلسطيني فيها دور هام، حين جرى الحديث حول موضوع «الدفاع عن الفنان».

فقد وضع الوفد أمام المشاركين تقريراً موثّقاً لأوضاع الفنانين الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، وما يعانونه من اضطهاد ومداهمة للمسارح ورقابة للنصوص يشرف عليها الحاكم العسكري. وفي المداخلة المباشرة التي قدمها الوفد، خلال الندوة الخاصة بالدفاع عن الفنان، اطلع أعضاء الوفود على عناوين المسرحيات التي رفضها الحاكم العسكري، وعلى تاريخ قرار الرفض ورقمه، فضلاً عن ذكر أسماء المسارح التي دوهمت عام ١٩٧٧، وأسماء المسرحيين الذين اعتقلوا.

وأمام هذه الحقائق، لم يُدلِ الوفد الاسرائيلي بأي دفاع، كما أنه لم يحاول وضع مبرراتٍ يعرف مسبقاً أنها لن تقنع أحداً.

وقائع المؤتمر

ومن الجدير بالذكر، أن المؤتمر كان فرصة ثمينة للاحتكاك الثقافي والحضاري بين الامم متعددة الأعراق والجنسيات، خاصة وأن عدداً لا بأس به من كبار المسرحيين الاوروبيين والآسيويين كانوا قد حضروا وشاركوا في جميع المناقشات التي تمت سواء داخل الجمعية العمومية أم داخل اللجان المتفرعة عن المؤتمر، وكان من أبرز الوجوه المسرحية التي شاركت في المؤتمر: الكاتب السوفياتي «آربوزوف»، والكاتب البريطاني «آرنولد ويسكر» والكاتب البولندي «سيتو» والمخرج المسرحي البلغاري البروفيسور «فيليب فيليبوف» والممثلة المسرحية الأميركية الشهيرة «هيلين ستيوارت»، الزنجية الأصل وصاحبة مسرح «لاماما» في نيويورك.

وقد استطاع المشاركون في المؤتمر أن يطرحوا جميع مشكلاتهم من خلال ما قدموا من أعمال مسرحية خلال السنتين المنصرمتين، حيث أن المؤتمر يعقد كل عامين مرةً واحدة، وبذلك تعرف جميع المسرحيين في العالم على قضاياهم ومشكلاتهم المشتركة، ووصفوا في الوقت ذاته الحلول المناسبة، من خلال تبادل الخبرات في مجال هذا الفن الانساني الأصيل.

وقد تفرعت عن المؤتمر خمس لجان، وتفرعت اللجان بدورها إلى ندواتٍ وحلقات بحث خاصة بموضوعات متعددة، سواء فيما يخص الفنان المسرحي أو الكاتب أو الجمهور أو التقنية الخاصة بتطور المسرح، ودخول السينما على المسرح، وما إلى هنالك من هذه الأمور التي تشغل أفكار العاملين على أن يستعيد المسرح هيبته كونه إرثاً من أهم ما خلفه التراث الانساني.

وأما اللجان الخمس فهي ١ ــ لجنة المسرح الجديد. ٢ ــ لجنة مسرح العالم الثالث. ٣ ــ لجنة الموسيقى المسرحية ٤ ــ لجنة فن الرقص. ٥ ــ لجنة الدراسات المسرحية. وكان هناك حلقتا بحث هامتان وهما: الاولى، ندوة كتاب المسرح وشارك فيها بشكل بارز كل من أربوزوف وأرنولد ويسكر، وسيتو، وكان وجود توفيق الحكيم فيها وجوداً رمزياً. أما حلقة البحث الثانية، فهي التي ناقشت موضوع «الدفاع عن الفنان».

وقد اختتم المؤتمر التاسع عشر للمنظمة الدولية للمسرح أعماله يوم السادس من حزيران (يونيو) الفائت باجتماع الجمعية العمومية التي قدمت تقريرها الكامل عن أعمال المؤتمر وأقرت التوصيات والاقتراحات التي تقدمت بها اللجان وحلقات البحث بعد المناقشة والتعديل. ثم فتحت باب الترشيح لعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية، حيث تم ترشيح اثنين وعشرين دولة؛ وذلك لشغل أربعة عشر مقعداً، حيث أن مقعد السكرتير العام والرئيس كانا قد شغلا في انتخابات سابقة. وفاز بالرئاسة السيد «يانوس فارمينسكي» من بولندا والسيد «لارش آف مالمبورغ» من السويد وفاز أيضاً كل من «نيللي غارزون» من فنزويلا، نائبة أولى للرئيس، والسيد «سفاين آينرسون» من آيسلندا، نائباً ثانياً للرئيس، وتسلسلت أسماء الأعضاء على الشكل التالي: «جولي أديديجي» من نيجيريا، «مارتا كويني» من الولايات المتحدة الأميركية، «نوريا إسيرت» من إسبانيا، «آيرين كيزي» من جمهورية المانيا الديمقراطية، «باولو جراسي» من ايطاليا، «روبرت ساندري» من فرنسا، «بوجوميل ستارتشينوف» من جمهورية بلغاريا الشعبية، «جيورجي شيكيلي»

من هنغاريا، «ميرا تريلوقييش» من يوغوسلافيا، «ميخائيل تساريف» من الاتحاد السوفياتي، «الفونس فان آيمب» من بلجيكا و «ريوتي شامارا» من الهند.

أما مفاجأة المؤتمر، فكانت سقوط المركز البريطاني للمنظمة الدولية للمسرح في انتخابات اللجنة التنفيذية وحصوله على ثلاثة عشر صوتاً، وقد جاء بعد الوفدين العربيين العراقي والمصري، إذ حصل المركز المصري على خمسة عشر صوتاً بينما حصل المركز العراقي على أربعة عشر صوتاً فقط. وهكذا لم تتمثل الدول العربية من جديد داخل اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية للمسرح، وعلينا الانتظار عامين آخرين ربما نطور فيهما مسرحنا، وندعم كل النشاطات المسرحية الهادفة لتعزيز دور المسرح في حركة الثقافة الجماهيرية على الصعيدين الوطني والقومي.

وقبل اختتام المؤتمر التاسع عشر للمنظمة الدولية للمسرح، تمَّ الاتفاق على عقد المؤتمر العشرين القادم في جمهورية المانيا الديمقراطية، وستكون العاصمة برلين مقراً للمؤتمر الذي سيعقد في صيف عام ١٩٨٣.

عمر صبري كتمتو

مراجعات

Sicherman Harvey,
Broker Or. Advocate
The U.S. Role In The Arab-Isreal: Dispute
1973-1978, 99P.

سمسار أم مؤيد
دور الولايات المتحدة الاميركية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ـ١٩٧٥

هدف الكتاب، كما يراه المؤلف، «وصف دور الولايات المتحدة في النزاع العربي ـ الاسرائيلي وتحديده»، خصوصاً، كما تبلور في عهد كارتر.

صياغة العنوان على شكل تساؤل، لا تعني مطلقاً تردد الكاتب في التحديد، أو عدم قدرته على ذلك، بقدر ما هي إصرار على أن ذلك الدور راوح بين «المؤيد» و«السمسار»، وفي أغلب الحالات كان مزيجاً معقداً بينهما. وذلك يعود ـ حسب رأي الكاتب ـ إلى تعدد العوامل المتحكمة في الصراع، وتعقد الصراع ذاته. ويبرز رأي الكاتب في نهاية المقال، حين ينصح بأن يكون الدور «دور مؤيد» أكثر منه «دور سمسار».

وفي المقدمة القصيرة، لا يكتفي الكاتب بتحديد هدف الكتاب، وإنما يبرّز أيضاً، سبب الاهتمام الأميركي المتزايد بالنزاع. فهذا الأخير يؤثر، على نحو مباشر، على العديد من المصالح الحيوية والحساسة للولايات المتحدة؛ وهو من ناحية ثانية يؤثر على سياسة الوفاق وتطوره مع الاتحاد السوفياتي، بالاضافة إلى تأثيراته الشديدة على تدفق النفط إلى الدول الصناعية، وخصوصاً الولايات المتحدة.

ورغم أن لب الكتاب يلخص في الفصل الخامس؛ حيث يناقش المؤلف طبيعة الدور الأميركي وآفاقه، غير أن الفصول الأربعة الأولى تكتسب أهمية خاصة، كونها غنية بالمعلومات حول تطور مراحل الصراع خلال الخمس سنوات التي تلت حرب تشرين الأول (أكتوبر)، ١٩٧٣؛ وهي الفترة التي يغطيها الكتاب.

ينطلق الكاتب، في محاولته رسم هذا الدور الأميركي، من هزيمة الولايات المتحدة في الهند الصينية، والتي بدت معالمها تتضح قبل الانسحاب من هناك. فحينها حرصت واشنطن على تحاشي الهزيمة في أية مبادرة تقدم عليها، وفي الوقت نفسه، ضاعفت من اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط.

يركز الكاتب، في هذه المرحلة، على الدور الذي قام به وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر، من خلال جولاته المكوكية في منطقة الشرق الأوسط، ومبادراته المتعددة التي تمحورت في نهاية المطاف حول ما عرف بسياسة «الخطوة ـ خطوة»، والتي لم تتراجع عنها الولايات المتحدة؛ إلاّ في مطلع ١٩٧٧، بعد سقوط جيرالد فورد، ومجيء الديمقراطيين، وبأغلبية ساحقة إلى الحكم.

ويرى الكاتب، كما يروي على لسان كيسنجر، «أن الظروف الموضوعية من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط كانت مهيأة [في نهاية ١٩٧٦] على نحو أفضل مما كانت عليه في أية فترة مضت خلال العقدين السابقين».

فحسب آراء كيسنجر، كانت جميع الأطراف مقتنعة، حينها، باستحالة إمكانية حل عسكري للصراع، وبالتالي كانت ترى ضرورة البحث عن مخرج سلمي، يمكن التفاوض بشأنه.

هذا التفاؤل نسبه كيسنجر إلى عدة عوامل: أولها، استمرار التوازن العسكري في المنطقة لصالح اسرائيل؛ وثانيها، خلاف مصر مع الاتحاد السوفياتي، وانشغال سوريا بالأزمة اللبنانية؛ وثالثها، ازدياد تأثير الديبلوماسية السعودية في الصف العربي.

وفي ضوء تلك العوامل جميعها، يلج الكاتب بحر العلاقات الأميركية مع أطراف الصراع، كل منها على حدة، دون أن يستثني علاقات واشنطن مع الرياض. إذ كيف يمكن أن تناقش تسوية الصراع، دون معالجة عنصر «النفط» خصوصاً بعد العام ١٩٧٤؟

الفصل الثاني عبارة عن «مقدمة لمجيء كارتر». ويمهد الكاتب له برسم لوحة النقاشات التي دارت بين ثلاثة أطراف تلعب دوراً حاسماً في صنع القرار الاميركي. الأول هو جورج بول، الذي شغل منصب نائب وزير الخارجية في إدارة الرئيس ليندون جونسون، والثاني هو زبغنيو بريزنسكي، أمّا الثالث، فيتمثل في مؤسسة بروكنغز للأبحاث. وقد عدّ الكاتب حصيلة تلك النقاشات البديل لسياسة الخطوة ــ خطوة، التي وصلت إلى طريق مسدود مع نهاية العام ١٩٧٦.

وتدعو حصيلة تلك النقاشات الولايات المتحدة إلى الاخذ بالاعتبار الأمور التالية، قبل إقدامها على أية مبادرة لحل الصراع:

١ ــ إن مصالح الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بقضايا الطاقة، تقتضي حلاً سريعاً للصراع العربي ــ الاسرائيلي.

٢ ــ إن الأطراف المعنية مباشرة، وصلت إلى درجة من الضعف، لم يعد في وسعها معها وضع الحلول بنفسها، وهي بالتالي بحاجة إلى ضغوط خارجية، وخصوصاً من الولايات المتحدة.

٣ ــ على الولايات المتحدة، أن تستخدم نفوذها، وتمارس ضغوطاً أشد على كافة الأطراف، وخصوصاً اسرائيل.

٤ ــ إن أفضل مدخل، ليس سياسة «الخطوة ــ خطوة» وإنما هو إعلان مبادىء، يرتكز أساساً على القرار ٢٤٢، الذي ينبغي على واشنطن أن تدفع كافة الأطراف باتجاهه.

٥ ــ إن هناك موضوعات أساسية لم يعد بالامكان القفز فوقها. تلك هي الفلسطينيون وحقهم في تقرير المصير، بالاضافة إلى دور منظمة التحرير الفلسطينية.

٦ ــ يجب إعطاء الاتحاد السوفياتي ما يغريه بالتعاون من أجل الوصول إلى حل سلمي.

وفي ضوء تلك الاعتبارات، كان لا بد من أن تبدأ الولايات المتحدة برسم إطار مبادرتها التي كان ينبغي أن تختلف عن سياسة الخطوة ــ خطوة، وأن تاخذ في الحسبان أزمة الطاقة المتحكمة في الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة.

ويعرض المؤلف الملامح الأساسية لتلك السياسة على النحو التالي:

١ ــ إن سياسة الخطوة ــ خطوة وصلت إلى طريق مسدود. لكن ذلك لا ينفي القيام بملاءمة الظروف الموضوعية لتسوية سلمية.

٢ ـ لم يحصل أي تقدم في معالجة أوضاع الفلسطينيين ومشكلتهم منذ أن كشف النقاب عن ورقة ساندرز. لكن ذلك لا يبرر تحاشي المشكلة، وأصحابها.

٣ ـ إن الولايات المتحدة، أكثر من سائر الدول الاعضاء في وكالة الطاقة الدولية، زادت من وارداتها النفطية. وإن مصدر هذه الزيادة يأتي من النفط العربي، الذي أخذ أصحابه يطلبون من الولايات المتحدة اعترافاً أكبر بهم في مجال سياستها الدولية.

٤ ـ إن ثمة حاجة إلى سياسة جديدة، تتطابق مع وصول رئيس جديد إلى الحكم.

ويتناول الفصل الثالث عهد الرئيس كارتر؛ حيث يورد المؤلف، في هذا الفصل، المزيد من التفاصيل حول سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع، كما يلقي المزيد من الاضواء على العلاقات الثنائية القائمة بين واشنطن، وكل طرف من أطراف الصراع.

يستهل الكاتب معالجته للدور الأميركي، خلال حكم كارتر، بتحديد السياسة التي أعلن عنها كارتر في إحدى الجولات التي أعقبت فوزه. ففي كلايتون، في ماساتشوستس، حدد كارتر إطار سياسته الشرق أوسطية، فذكر أنها قائمة على المرتكزات التالية:

١ ـ الاعتراف بحق اسرائيل في العيش، بكل ما تعنيه كلمة العيش من معان ومتطلبات.

٢ ـ إقامة حدود ثابتة تلبي حاجة العرب إلى الانسحاب الكامل، وبالقدر ذاته، توفر لاسرائيل الأمن الذي تطلبه.

٣ ـ الوصول إلى قرار بشأن المشكلة الفلسطينية يستند إلى الأساس التالي: على الفلسطينيين الاعتراف باسرائيل، وفي الوقت نفسه، لا بد من توفير وطن (Homeland) للاجئين الفلسطينيين».

وفي ضوء هذه المبادىء وردود الفعل التي أحدثتها في دول النزاع، يعود الكاتب مرة أخرى للحديث عن التطورات التي واكبت الاعلان عن هذه السياسة، سواء في دول المواجهة واسرائيل أم في دول عربية أخرى مثل السعودية.

وهو، في ذلك، يسلط الضوء ساطعاً على الأوضاع داخل اسرائيل خصوصاً بعد وصول الليكود إلى الحكم، والأزمة التي أودت بحكومة رابين.

وفي هذا الصدد، يولي الكاتب التفاتة خاصة لسياسة الاستيطان التي شددت عليها اسرائيل، والتي لعبت، كما يرى، دورها في تأزيم العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية.

كذلك، يبسط الكاتب صورة للمخاوف *التي أثارتها مبادرة كارتر في الصف العربي، والتي* أوصلت المبادرة إلى طريق مسدود، وجعلت العرب، وخصوصاً السادات، يصلون إلى درجة اليأس بشأن حل أميركي ذي جدوى، وقابل للتنفيذ على أرض الواقع.

وفي نهاية هذا الفصل، يلمح الكاتب إلى فشل المبادرة الأميركية، لكنه لا يفصح عن الطرف الذي تسبب في فشلها. ولعله، في ذلك، يتحاشى الاشارة إلى اسرائيل. لذلك، ينهي الفصل بفقرة شبه غامضة، تسدل الستار على الدور الاميركي، وتقدم المبررات لمبادرة السادات حين أعلن عن عزمه زيارة اسرائيل، والتوصل إلى حل سلمي للمشكلة.

أما الفصل الرابع، فيخصصه الكاتب «للمبادرة الساداتية» وتطوراتها؛ حيث يضعنا أمام صور تفصيلية لكل الحوارات التي دارت، واللجان التي تشكلت، واللقاءات التي تمت.

وهو يعتبر «المبادرة الساداتية» خطوة ناجحة، نفذها السادات لانتشال مصر من الأوضاع المتردية التي كانت تعيشها، وإعادة تنشيط التسوية بعدما بلغت طريقاً مسدوداً.

ويشدد الكاتب على أنّ «مبادرة» السادات، جاءت لصالح القاهرة، معيداً ذلك إلى الاسباب التالية:

١ ــ إن السادات أخذ زمام المبادرة، فعزز من «استقلال» مصر، وقوى من قدرات نظامه عن طريق نصر شعبي حققه، كما غذى الامل القائل بأن تحقيق السلام، يحمل معه إمكانات تحسن الأوضاع الاقتصادية.

٢ ــ أعطى اسرائيل إمكانية أن ترى مصلحة لها في استمرار نظام السادات. وفي الوقت نفسه، ضاعف من الضغط العام على الحكومة الاسرائيلية، كي تعيد النظر في مواقفها من مبادرات السلام.

٣ ــ حل مشكلة اللاحرب واللاسلم، ونحّى جانباً مقولة أن الحل السياسي أو العسكري يتطلب الالتفاف نحو موسكو. وفي هذا الفصل، يشير الكاتب إلى التحول الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة، التي لم تعد «السمسار» ولا «المؤيد» فقط، بل تحولت إلى شريك. وهو الدور الذي لم يعد في وسع الولايات المتحدة التراجع عنه، فضلاً عن أنه لا يواجه أي رفض لا من قبل مصر ولا اسرائيل.

ولم تكن قمة كامب ديفيد سوى التعبير الرسمي عن قبول واشنطن لهذا الدور.

لكن لهذا الدور تبعاته، التي يكشفها المؤلف في الفصل الخامس؛ حيث بات لسياسة الولايات المتحدة تجاه النزاع التأثيرات التالية:

١ ــ إن السادات راح يعتبر «الحل الشامل» الذي تدعو إليه واشنطن بمثابة إيصال المحادثات إلى طريق مسدود، لا إلى الحل المطلوب. ذلك أنه لو نجحت مصر واسرائيل في تحقيق تسوية خاصة بهما، فإن ذلك سيخلق شرخاً في الصف العربي، وهو أحد موروثات النجاح.

٢ ــ ظل السعوديون متمسكون بالحل الشامل، لأنه يسهل دُورهم في قيادة وحدة الصف العربي، مما يجعل القاهرة في وضع صعب يحول دون وصولها إلى حل توفيقي حول المشكلة الفلسطينية. ويمكن للسعودية أن تتحول إلى معارض لتسوية اسرائيلية ــ مصرية.

٣ ــ فقدت اسرائيل ثقتها بالدور الأميركي، لأن واشنطن باتت تطرح مشروعات لا تتفق والموقف الاسرائيلي تماماً.

٤ ــ ضعف موقف كارتر داخل الكونغرس، بسبب خلافه مع اسرائيل من جهة، وبسبب تقربه من الحكومات العربية «المعتدلة» من جهة أخرى.

وينهي الكاتب الدراسة بتحديد رأيه في السياسة الأفضل التي يجب على واشنطن الأخذ بها. فهو يرى أنه طالما استمرت سياسة دعم اسرائيل كي تحتفظ بتفوقها العسكري، وفي الوقت نفسه استمرت سياسة البحث عن تسوية للنزاع العربي ــ الاسرائيلي، فمن الافضل أن تكون الولايات المتحدة «سمساراً» وليس «مؤيداً».

لكن نجاح هذا الدور، مرتبط إلى حد كبير، بقدرة واشنطن على الخروج من الضعف الذي أحدثته حرب أكتوبر. إلّا أن حلاً أميركياً لا يمكن أن يحل، وبشكل كامل، مكان سياسة للطاقة ذات جدوى، ودون وجود الرغبة للتنافس مع الاتحاد السوفياتي للتأثير على النزاعات المحلية.

يبقى أن نسجل، ولو عرضاً، بعض الملاحظات العاجلة:

يملك المؤلف اطلاعاً جيداً على الأوضاع في المنطقة، وخصوصاً فيما يتعلق بحيثيات الصراع العربي ــ الاسرائيلي، كما يملك أيضاً متابعة دقيقة لتطور الصراع. لكنه يوظّف هذه الثروة العلمية بشكل سيىء وانحياز سافر إلى جانب اسرائيل. ويتجلى هذا الانحياز، على وجه فاضح، لدى الحديث عن القضية الفلسطينية.

أولى الكاتب، في سياق معالجته للدور الاميركي، اهتماماً خاصاً للعلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، دون أن يعطي سبباً مقنعاً لذلك الاهتمام. وفي الوقت ذاته، أهمل العلاقة القائمة بين واشنطن وأطراف مهمة في الصراع؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر أنه لم يأت على ذكر الاردن، إلا لماماً، وعند الحديث عن القضية الفلسطينية، في حين يصعب معالجة الصراع على أرض الواقع دون تشخيص الدور الاردني، حتى في إطار الدور الاميركي.

ألمح الكاتب إلى دور اللوبي الصهيوني في صنع القرار الاميركي، لكنه تحاشى الحديث عن سلبيات هذا الدور في التسوية وعن تعارض هذا الموقف مع المصلحة الاميركية، وحتى عندما أتى على ذكر هذه النقطة الأخيرة، تناولها بتسرع وإيجاز وبصياغات غامضة.

إن بعض التوقعات التي وردت في الكتاب، الذي صدر في العام ١٩٧٨، باتت حقائق في الأعوام الثلاثة الماضية، وخصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات العربية، والأوضاع داخل الكيان الاسرائيلي.

عرض ونقد: **عبيدلي يوسف**

Harold Fisch, *The zionist revolution: A new perspective*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1978, p.p. 197.

(الثورة الصهيونية)

يدعو المؤلف، في القسم الأكبر من هذا الكتاب، إلى تطوير ما يسميه هو بـ «الأسطورة اليهودية»، وذلك بتعزيز الجانب الروحاني للفكر الصهيوني، وبالتشديد على الرسالة اليهودية القدرية تجاه العالم. ويعرض المؤلف، كذلك، خطوطاً عريضة لهذه «الرسالة» المقدسة، معتمداً على نصوص من العهد القديم، وعلى طروحات بعض من يسميهم بالفلاسفة و«أصحاب الرؤى»، كاشفاً (في القسم الأول من الكتاب، وهو القسم الأكبر منه) عن نزعة غيبية خرافية، وعن عنصرية قائمة داخل الحركة الصهيونية. وهو يعترف، منذ البداية، بأن الأزمات التي تعصف بالجيل الاسرائيلي الجديد وبالمهاجرين الجدد، كأزمة الايمان، والهوية، والمبرر، هي التي دفعته إلى كتابة هذا الكتاب، والتحذير فيه من عدم الاهتمام الكافي بالبعد الروحي للصهيونية وبما يسميه «رسالة» اسرائيل التي حمّلتها السماء للاسرائيلي، ومن هنا، يأتي انتقاده لالتفات بعض أقطاب الحركة الصهيونية إلى السياسة فقط، وانصرافهم عن هذا الجانب. فالاحباط والقلق والشك وكل ما يتخبط فيه الجيل الاسرائيلي الجديد والمهاجرون الجدد، يعود برأي المؤلف، إلى عدم الالتفات إلى هذا البعد الروحي.

ويحاول المؤلف التدليل على أن الرابطة الايديولوجية بين اسرائيل والتقاليد الغربية الليبرالية قائمة على أساس غير صحيح، وهو يرى أن عصر النهضة ليس سوى منبع واحد من منابع الصهيونية. ويلح على أن الصهيونية هي نتاج ما يسميه «الأسطورة اليهودية».

ثم يتحدث عن أزمات الجيل الجديد والمهاجرين الجدد، فيقول الجيل الجديد والمهاجرون الجدد يصدمون حين يكتشفون أن اسرائيل ليست دولة طبيعية عادية شأنها شأن بقية الدول المستقلة، بل هي دولة محاطة بالأعداء، سواء على صعيد العرب أم على صعيد الأوساط اليسارية العالمية. وبما أنهم كانوا يعتبرون الصهيونية «حركة تحرر وطني»، فإنهم يُصدمون حين يدركون أن الرأي العام اليساري العالمي وأوساط حركات التحرر في العالم الثالث ترى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي حركة التحرر الوطني، وأن الصهيونية ليست سوى حركة تخدم الامبريالية. وهنا يعمد المؤلف إلى استنتاج يكشف عن إغراقه في الغيبية والفاشية وعن تناقض في طروحاته. فهو يرى أن أبناء الجيل الجديد والمهاجرين الجدد يجب أن يدركوا أن مسألة اغترابهم أو شعورهم بالغربة، لا تعود إلى رفض جيرانهم العرب أو اليسار أو حركات التحرر الوطني لهم، بل تعود هذه الغربة إلى أن اليهودي هو استثناء، وان من العسير على العالم فهم هذا الاستثناء الذي هو، بنظر المؤلف، من فعل قوى الطبيعة التي ميزت اليهودي عن غير اليهودي وأسبغت عليه نزعة روحية جعلته يرفض «السائد» و«المتداول» في العالم. فالرافض هو اليهودي. اليهودي هو الذي

يرفض الآخرين لانه صاحب «رسالة» روحية... انه مميز. ويدعو المؤلف الاسرائيليين إلى قبول «اختلافهم» و«تميزهم» عن الآخرين. وعلى الاسرائيلي أن ينظر إلى هذا الاختلاف على أنه ميزة إيجابية طبيعية. فهو يختلف فعلاً عن الآخرين: انه صاحب «رسالة مقدسة» فرضت عليه. ويلجأ المؤلف في محاولة إثبات استنتاجه هذا، إلى الاستشهاد بمقاطع من التوراة وبأقوال الذين يسميهم بالفلاسفة الصهاينة والآباء الروحيين للصهيونية.

ولكن ما هو مضمون هذه «الرسالة المقدسة»؟ يقول المؤلف: أن الاسطورة اليهودية تقول: ان الله فعال وأن الانسان موضع امتحان. وفي إطار هذه «الدراما الكونية» يلعب الاسرائيلي دور المبشر الذي اصطفاه الرب ليكون شاهد هدف الخلق ومبرره. فإسرائيل هي مملكة القديسين وهي أمة مقدسة. ولأن هذا الدور عظيم فإن اليهودي سوف يتعرض للآلام التي يتعرض لها الخالق والرسول. ويرى المؤلف أن ملايين اليهود حاولوا التهرب من قدرهم الذي اصطفاهم لأداء الرسالة، إلا أن قدرهم هذا ظل يلاحقهم، فلا مهرب منه. ويدلل على ذلك بمحاولات «إبادة اليهود»، وبحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وحرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣. ويرى المؤلف أن نزع البعد الديني من الصهيونية يقضي عليها. ثم هو يتهم المفكرين المعاصرين بعدم فهم «الأسطورة اليهودية»، ويزعم أنها تختلف عن الأساطير الأخرى لأنها تعبر عن وحدة السماء بالأرض وعن إنجاز «حلم الله على أرض الواقع». ويعتبر حرب حزيران ١٩٦٧ دليلاً على أصالة هذه الاسطورة وعلى أن «الرسالة المقدسة» تلاحق اليهودي أينما حاول الهرب منها.

وهكذا يستطيع القارىء أن يكتشف وبسهولة أنه يطالع أفكار كاتب مغرق في الغيبية وفي التفسيرات الاسطورية. ولعل أهمية الكتاب تكمن في أنه يمثل وثيقة تكشف عن نزعة صهيونية متعصبة وغيبية، وهو من جهة أخرى مليء «بالاعترافات» التي يوردها المؤلف ليوظفها في سبيل الدعوة إلى التشديد على الجانب الروحي للعقيدة الصهيونية. فهو يعترف بأن الصهيونية حركة قائمة على التناقض، كما يعترف، أيضاً، بأن الجيل الجديد يعيش مشكلة الشك في الهوية، ويعاني من حرج في احترام الذات، ومن مشكلة إضاعة (المبرر) الذي كان يتمتع به الجيل الذي أقام دولة اسرائيل، ويضيف بأن الاسرائيلي الذي كان ينظر اليه العالم، بالأمس، على أنه مناضل في سبيل الحرية؛ حل محله اليوم المناضل الفلسطيني، ثم هو يعترف بفساد من يسميهم «أصحاب الامتيازات» في اسرائيل، ويشير إلى أن عيد الاستقلال لم يعد يعني بالنسبة للجيل الجديد سوى دولة وعلم ونشيد؛ كذلك فإنه يشدد على خيبة أمل المهاجرين الجدد بكل ذلك.

وحين يقدم لنا المؤلف من يسميهم بالفلاسفة وأصحاب الرؤى اليهود، فإنه يفعل ذلك بكثير من التعسف. فإذا بالقارىء يطالع أن «موسى هيس» هو من آباء الثورة الشيوعية والثورة اليهودية. واذا بماركس وانجلز متأثرين به، رغم وصفهما لـ «هيس» بالخيالية، ويكشف حديث المؤلف، عن هيس وتشبيهه بالنبي موسى ووصفه بأنه من الكاشفين عن الجانب الروحي والبعد الرسولي للحركة الصهيونية، عن تناقض قاتل يحكم طروحات هذا الكتاب؛ سواء طروحات المؤلف أم طروحات الفلاسفة الذين انتقاهم. فالمؤلف و(فلاسفته) يهاجمون بعنف العداء لليهود بين الأوروبيين وعدم مساواتهم بين اليهودي وغيره، وهم من جهة أخرى يهاجمون بعنف مساواة اليهود الذين اندمجوا في المجتمعات التي منحتهم حقوقهم المدنية الكاملة، لأنهم بهذا الاندماج يتخلون عن تميزهم وعن رسالتهم المقدسة التي تتلخص في افتداء العالم وتخليصه. ولا يرى المؤلف، في غمرة إغراقه في التعصب الديني وهذيانه حول الرسالة المقدسة المناطة بـاليهود، التناقض الحاد في هذا الطرح الذي يتضمن رفضاً صهيونياً واضحاً للمساواة. فاليهودي حسب هذا الطرح متميز ومختلف عن الناس العاديين؛ وبالتالي فهو نفسه مطالب برفض مساواة نفسه بالآخرين. وبـين «الفلاسفة» الذين يطرحون طروحات دينية ــ صوفية، مغرقة في فاشيتها وغيبيتها، نقرأ باختصار عن «أرون ديفيد غوردون» و«وليم موريس» و«توماس كارلايل» و«مارتن بابار».

أما القسم الثاني من الكتاب فيتضمن الفصول التالية: «من هم اليهود؟»، «من هم المسيحيون؟»، «من هم الفلسطينيون؟». وهذا القسم من الكتاب مليء بتناقضات تتعلق برفض المؤلف للتمييز بين ما يسميه

«الأمة اليهودية» و«الأمة الاسرائيلية». واذا كان هذا القسم يعبر عن استمرار طرح خرافة «البعث الاسرائيلي» و«الرسالة الاسرائيلية»حسب تعبيره، فإن هذا القسم يغرق تماماً في تعسف يبلغ حد السخف الذي لا يخفى على القارىء المحايد؛ حيث يميز المؤلف بين ما يسميه الحق الفلسطيني والحق اليهودي وحيث تحمله مبالغته وتعسفه إلى وصف الثورة الفلسطينية بأنها ظاهرة ولدت في رحم الحركة القومية الاسرائيلية لتشكل نقيضها... ولكنه النقيض الأسود وغير الأصيل.

والمؤلف لا يرتدع عن تفسير التاريخ تفسيراً دينياً (لمصلحة اليهودي الخارق طبعاً) ولا يتردد في تزوير الوقائع التاريخية وقلبها، رأساً على عقب، حين يزعم أن مجرد اعتراف الفلسطينيين بأنهم عرب يعني أنهم غير فلسطينيين وأنهم فقدوا ولاءهم وبالتالي حقهم في فلسطين. وكأن مفهوم العروبة بالنسبة للمؤلف يتناقض مع المفهوم الوطني الفلسطيني.

لا شك في أن هذا المؤلف المغرق في الغيبية الخرافية، يكشف في القسم الثاني من الكتاب عن ضعف معلوماته السياسية بحيث لا يصعب على القارىء المحايد رصد تعصبه وتعسفه. غير أن القارىء لا يستطيع إلا موافقة المؤلف، ولو من زاوية مختلفة تماماً وبمفهوم مناقض لمفهومه، على أن الصراع بين حركة التحرر الفلسطينية العربية وبين الحركة الصهيونية هو صراع بين حركتين متناقضتين تماماً في الأيديولوجية والأهداف. لكنه ليس صراع الظاهرة وضدها الجدلي المولود في رحمها، كما يحاول المؤلف تصويره، بل هو صراع وجود بين حركة تملك رؤيا إنسانية تقدمية ديموقراطية وبين حركة صهيونية مسلحة بمنطق غيبي رجعي متخلف، مضاد لكل ما هو عقلاني... وما علينا إلا الرجوع إلى هذا الكتاب لإثبات هذه الغيبية الرجعية والتعصب المتخلف والتفسير الديني المغلق الضيق لحركة التاريخ

مؤنس الرزّاز

الأدب الساخر في قصص سلمان ناطور

سلمان ناطور، الشجرة التي تمتد جذورها إلى صدري، قصص، عكا: دار الأسواق، بلا تاريخ،

في مقدمته لمجموعة سلمان ناطور القصصية: «الشجرة التي تمتد جذورها إلى صدري»، قال الدكتور اميل توما أن الأدب الساخر، يقوم بدور «الكاريكاتير السياسي — الاجتماعي في ميدان النثر»، وإنه لم يولد نتيجة الخوف من السلطة، بل «ابتكره ادباؤنا لأنه كان سلاحاً قوياً في مقاومة الاضطهاد القومي، واسلوباً ناجعاً في سحق أعوانه واسقاطهم عن عروشهم» (ص ١٥).

وسلمان ناطور، كاتب فلسطيني يعمل محرراً في مجلة «الجديد»، التي تصدر في حيفا. وله أربعة كتب هي «آراء ودراسات في الفكر والفلسفة»، مجموعة مقالات، ١٩٧١، و«ما وراء الكلمات»، قصص، ١٩٧٢؛ و«انت القاتل يا شيخ»، رواية، ١٩٧٦ وسيصدر له في بيروت، كتاب جديد بعنوان: «أبو العبد يغازل مدام مندلوفيتش في قلعة زئيف».

ويستمد هذا اللون من الأدب، الذي لفت النظر اليه وجلس على قمته الاستاذ اميل حبيبي، سخريته من الواقع، ولكن «ملاحظة الواقع، بحد ذاتها، ليست كل الطريق إلى الواقعية، فالواقعية شيء أكبر من ذلك»، كما يقول صولت ريديكر

ورغم ادراك سلمان ناطور، في مجموعته الجديدة، للتمايز بين الواقعية والوقائع، فإنه سعى جاهداً لانقاذ واقعيته من السقوط في الطبيعية والانعكاس الفوتوغرافي. وبذل مجهوداً كبيراً في الصاق بعض اللحم والحياة على قصص الأفكار، حتى لا تبدو كتعليق أو مقال.

القضية التي تطمح إليها المجموعة، عبر تشكيل بانورامي على مساحة واسعة، هي اعلان الهوية الوطنية، وتلك ميزة تبلورت في الأدب الفلسطيني، في السنوات العشر الأخيرة. وهي، هنا، ليست نبتة خارج الحقل، إنها تواصل ما أسسه محمود درويش وتوفيق زياد وسميح القاسم، في ميدان الشعر، وما تعملق به اميل حبيبي، في ميدان النثر (السداسية والمتشائل ولكم)، وبعض نتاجات محمد نفاع ومحمد علي طه

والمشكلة المزدوجة تتمثل في أن هذا الأدب، الذي يتنفس ويعيش ويتقدم، في ظل ظروف شديدة الخصوصية في شذوذها (التماثل مع جنوب افريقيا)، يحمل اشكاليته في الاشكال الأدبية وفي مضامينها معاً. فالممارسة السياسية، في مثل هذه الظروف، هي ممارسة مركبة ومعقدة، وبالتالي فإن صورتها الأدبية الناجحة، هي صورة مركبة وأكثر تطوراً وتقنية والانعكاس البسيط، في هذه الحالة، لا يقدم سوى صورة باهتة للواقع، تلهث خلفه، ولا تؤثر فيه. فيما الأدب الساخر، في اعتماده الجملة الواقعية، في استقامة معناها أو في قلبه، يضمن لنفسه ليس التماس مع الواقع فقط، بل الغوص فيه ونقله

من ميدان الحياة إلى ميدان الأدب، عبر المعاناة والقيم الجمالية. ونظراً للعمق التراثي، لهذا اللون من الأدب، فإن استعادته، في أدب محارب في واقعه وذاكرته، يكفل للأديب امتداداً أصيلاً إلى الماضي، دون افتعال الذاكرة، ويغني الأدب الفلسطيني بابداعات عربية عميقة الجذور. ولأنه ليس بيننا من «تنقصه حياة حتى لا يقدمها، أو ينقصه موت حتى يخاف على حياته»، كما قال الفضائي في المتشائل، فإن الأدب الساخر، في اعتماده الكاريكاتير النثري، يستطيع أن يزلزل قوة القمع، وأن يكشف عنها هالة الجبروت، ويظهرها، من داخلها، كغربال من الثقوب والاهتراء، مما يفتح المجال مجدداً أمام نهوض الواقع النقيض والأدب النقيض.

إذن، فسلمان ناطور، ليس ابن يومه، إنه ابن شعبه، وابن هذا الأدب العظيم، الذي يزداد رسوخاً وتوطداً. فكيف قدم لنا، قصصه الجديدة «الشجرة التي تمتد جذورها إلى صدري»؟

أدب أفكار

يفتتح سلمان ناطور مجموعته بقصة «الخلاص من خمس حالات عاطفية». قصة فكرية، مقسمة إلى خمس حالات، تنتقل من «لقد علمني غيري أن أكشف عن هويتي بعد أن ادفن رأسي في الرمل»، مروراً بـ «لقد أدركت الآن أن ما انكره في نفسي هــو ما يثبته غيري في هذه النفس»، إلى «انتفضت وطهرت نفسي فتبين لي أن جذورها تمتد إلى صدري» (ص ٢٤ و٢٥ و٢٨).

وبخلو القصة من الحدث أو الشخصية، تقول الأنا قولها دون تكوين، وبطريقة مباشرة، فتفقد القصة سمات القصة وتتحول إلى خاطرة ذهنية. أي أن سلمان ناطور، وهو يقول قوله، وينقل تجربته إلى ميدان الأدب، لفظ المعاناة الجمالية، وسقط في الاعتراف الصحفي، رغم قوة الفكـرة العظيمة التي يعكسهـا وجوهريتها، «القوة فينا نحن وليست خارجنا»، وكان، بالامكان، أن تصبح القصة نموذجاً لجانب هام من وظيفة الأدب الساخر، لولا سقوطها في الذهنية. فخلف الضعف الظاهر في الشعب، قوة كامنة عظيمة، وخلف الجبروت الظاهر في السلطة، اهتراء وخواء لا حدود لهما. ولحظة الادراك العظيم، عندما يصل الشعب، عبر ضعفه الظاهر، إلى قوته الكامنة، ويستخدمها. هذا هو جوهر الوظيفة الكفاحية لهذا الأدب، وهكذا اضاع سلمان ناطور، عليه وعلينا، هذا التكوين، الذي استعجل القول فيه، وقدمه بمادته الخام، دون اعتناء أو خلق.

ورغم التماثل في الاهتمام، بين سلمان ناطور وزكي الصلة (كاتب فلسطيني من قطاع غزة)، فإن هذا الأخير في مجموعته «العطش» (القدس: دار الكاتب، أيار ــ مايو ١٩٧٨)، يبدي عنـايـة فـائقة بـوحدة الموضوع، ويهمل وحدة الشكل والزمان والمكان، ويعتمد تشكيله البانورامي على المزج بين القص والخاطرة والتعليق، ومع ذلك قدم «خماسية الوهج» القريبة المحتوى من «خمس حالات»، بلوحات قصيرة، شديدة الشاعرية، استنجد خلالها بالطبيعة والطيور والماضي والحاضر، ليرصف كلمة شجاعة في وجه الاحتلال.

ولكن سلمان ناطور، يواصل تمسكه بأدب الأفكار، وهذه المرة معتمداً على الايحاء، في قصة «بشير مسلم الجبعي»، الذي سموه «بشيراً لأنه بشرّ بقدرة الوالدة على الحبل بعد أن قطعت الأمل» (ص ٥٧)

وفي قصة «مقدمات في سيرة اعرابي»، الثلاثية التكوين، يمزج بين الأفكار والشخصيات، ولكن ملامح الشخصيات لا تثبتها أفعالها أو أقوالها، وإنما يثبتها التعليق الخارجي. وتعود القصة إلى زمن الانتداب البريطاني، حيث كان هنالك ثلاثة مخاتير في قرية «دالية». «الأول عينه أهل القرية، والثاني عينه الانكليز، والثالث عين نفسه بنفسه» (ص ٣٦) والمختار الثالث، كان يزور الخواجه شلومو، أكثر من ثلاث مرات في الاسبوع، فيما الضابط الانكليزي يشرب القهوة في بيت الخواجه شلومو، مندوب الوكالة، في بيته الجديد على أرض «الشلالة». وأمامهم، وفي بيت المختار المختار الثالث، صرخ الاعرابي الحكيم

– بعتوها.. بعتوها بمسحة ذقن يا اولاد الـ..

لقد نجح سلمان ناطور في رسم التكوين السياسي لتلك الحقبة، عبر تحالف الضابط الانكليزي

(الانتداب) مع الخواجه شلومو (الحركة الصهيونية) والمختار الثالث (الـرجعية الفلسطينيـة)، واظهار ملامـــح النقيض عبر الاعرابي الحكيم (الشعب الفلسطيني). ومع ذلك، فإن مفاتيح الدلالة، باستثناء جملة الاعرابي وخاتمة القصة، كانت من خارج الشخصيات، وعبر التعليق أو السرد الخارجي.

في هذه النقطة، يتماثل سلمان ناطور مع جمال بنوره في مجموعة «العودة» (القدس: منشورات صلاح الدين، كانون الثاني ــ يناير ١٩٧٦) في القدرة على رسم المناخات العامة، ثم يفترقان. يذهب جمال بنوره، إلى الحكاية والقص التقليدي الوصفي، ويذهب سلمان ناطور إلى اللوحة الفكرية، يتعقب الموقف ولا يتعقب الشخصيات التي تحمله، ويعودان فيلتقيان مرة اخرى، في ظاهرة الملل من استكمال الكتابة، بحيث تبدو نهايات القصص، على الأغلب، وكأنها التعبير عن الرغبة في التخلص من الموضوع، بأي ضربة لونية، حتى ولو كانت خارج اللوحة

دفاعاً عن العمال

اميل حبيبي سبق سلمان ناطور إلى «ساحة باريس»، في حيفا، حيث يبيع العمال الفلسطينيون قوة عملهم للمقاول «الاسرائيلي»، بمقاطع شديدة العمق والدلالة والتكثيف.

«رأيتهم في ساحة باريس (ساحة الحناطير فالخمرة في الزمان الأول) في حيفا التحتا، شبانا في عمر نوارة اللوز والمشمش اللوزي والتفاح أبي الخد الأحمر، من قلقيلية وطولكرم وجنين وطوباس والسيلة، ينتظرون سيارة المقاول. فيتحسس سواعدهم ويروم النظر في قاماتهم المشبوقة، فيمتطي منهم من اشتد ساعده وقست ساقه. فاستعدت حالنا قبل عشرين عاماً، فآمنت بأن هذا الشعب لا يفنى .

«ورأيتهم في ساحة العجمي بيافا، شباناً في عمر التمر، من غزة وجباليا وبيت لاهية وبيت حنون ودير البلح وخان يونس ورفح، يتمايلون على سيارة السيد المقاول كتمايل شواهد القبور فوق اخوانهم الشهداء في مقابر غزة. فآمنت بأن الأحياء يستطيعون هم أيضاً، أن يبقوا في وطنهم .

«ورأيتهم في المغيب يحشرون في سيارات النقل الضيقة كما حشروا، في يومهم، صناديق البطاطا وكوموا الشمندر في سيارات أحدث من السيارات التي ينقلون فيها عائدين إلى مدنهم وقراهم».

وسحر خليفة في روايتها «الصبار»، اقتحمت أيضاً، سوق العمل المأجور، بالتعاقد والتهريب، مع المؤسسات والمقاولين «الاسرائيليين»، وربطت، بمصير واحد، بين العامل زهدي والرفضاوي اسامة، حين استشهدا وهما يجابهان قوات الاحتلال.

لقد دخل الأدب معتركه الاجتماعي، على نطاق واسع، في الأراضي المحتلة على نكبتين، وظلت سخريته المرة اللاذعة، كما قال الشيخ في قصته «مصادروا الفرح في مدينتي» من مجموعة «عائد الميعاري يبيع المناقيش في تل الزعتر» للكاتب الفلسطيني محمد علي طه

«عندما تبكي تقع، وعندما تقع توقع، وعندما توقع تصبح خرقة في مزبلة، وعندما تصبح خرقة تظهر في كل وسائل الاعلام».

خارج الساحات المذكورة، لبيع قوة العمل، كان ينتشر، وما زال، عمال الضفة والقطاع، على مواقف التجمع في عسقلان واسدود وقرى المثلث، ودوار بيت دجن. في الصباح الباكر يبيعون قوة عملهم، وفي المساء، حيث تغيب سحنة المقاول، تنتشر مواقف الداعرات على الطرق، لسلب ما عملوا بـه في النهار، وللاجهاز على آخر رمق، يمكنهم من العودة إلى بيع طاقة سواعدهم.

يدخل سلمان ناطور إلى قصة «حائط الدرج النازل إلى مراحيض الرجال»، بمشهد من ساحة باريس في حيفا، حيث تتقابل صورتان ايلي، ابن الخامسة، لم يدرك ماذا يفعل العشرات من «العربيم» في ساحة باريس، الساعة السابعة صباحاً، حتى أنه ســـأل امه التي تمسك بيده، في الطريق إلى الروضة.

- ماذا ينتظر هؤلاء العربيم؟

أجابته دون أن تلتفت اليه، وهي تقطع الطريق.

- انهم يبحثون عن عمل! (ص ٦٠).

في هذه القصة، يتخلص سلمان ناطور من أفكاره المسبقة، ويترك للشخصيات حرية الافصاح عن أفكارها، فتكتسب القصة غنى وعذوبة، وتتجذر دلالتها. وبود بالغ، يرسم شخصية الرجل الخمسيني من مخيم جنين، الوجه الآخر لشخصية «حسن الكسيح» في «إلى الجحيم أيها الليلك» عند سميح القاسم. وفي الجو المسموم بالعنصرية، أدرك الكاتبان ومارسا، حرية التنفس دون التحول إلى العنصرية المضادة.

قبل احتلال الضفة، كان الرجل الخمسيني، يعمل في حانوت اقامه في مخيم جنين. وأغلقه بعد أن هدده رجال الأمن بهدمه إذا لم يتعاون معهم. رفض وأغلق الحانوت وفتح غيره من اهالي المخيم حوانيت ازدهرت خلال عامين. «ابن المختار، وابن شاويش البوليس، وواحد كلب ابن كلب، كل عمره ذنب حكومة (ص٦٢).

الرجل الخمسيني، المولود في قرية (الكرك) على الكرمل، والمقيم في مخيم جنين، حيث يسكن مع عشرة من اولاده، وبعد أن أغلق حانوته، ها هو يبيع قوة عمله، مع حشد من العمال في «ساحة باريس».

المحامي الفلسطيني الأنيق، يوبخ العمال، وهو في طريقه إلى المرصاف العمومي «بهدلتونا، انطبوا في بيوتكم! وطيتوا راسنا قدام الأجانب»! وعندما عاد إلى مكتبه، كان عمال الساحة يعرضون عليه قضية شاب اعتقلته الشرطة لأنه وقف في طليعة مظاهرة في جنين، احتجاجاً على معاملة حرس الحدود لأهالي المخيم، بعد أن هدموا بيتاً، وأخذوا الرجال وأهانوهم وضربوهم» (ص ٦٣).

هنا يحدث التقابل - المحك بين الرجلين المحامي لم يخجل حين طلب اجرة اتعابه «عشرة آلاف ليرة» ولم يخجل العمال، حين تركوه وعادوا إلى ساحة باريس، ينتظرون سيارة الخواجة لتأخذهم بخمسين ليرة لا أكثر!!

هكذا تعيش الأفكار وتحيا في الأدب، عندما تستمد حياتها من الشخصيات والمعايير الجمالية، لا من الوعظ السطحي والتعليقات. فقصة «حائط الدرج النازل إلى مراحيض الرجال»، شهادة انتماء حقيقية، فكرية وسياسية، إلى العمال، الذين يضحون بحوانيتهم من أجل شرف الوطن، ويبيعون قوة عملهم من أجل لقمة العيش، فيما فر الشرف، إلى الأبد، من صدر المختارالثالث والمحامي الأنيق واشباههما

وفي «إعادة نظر في شقوق الوجه الفلسطيني» يصور الكاتب لحظة تقابل المواطن الفلسطيني «أبو محمد»، ذي الواحد والثمانين عاماً، مع قريته «خربة أبو حرب» بعد واحد وثمانين عاماً من الاحتلال على التمام والكمال (ص٦٨) فالجملة الوصفية، تحمل على المستوى الفكري، الوظيفة الرئيسية والمحورية، فالنضال ضد الاحتلال مدة واحد وثمانين سنة، تعني أن النضال الفلسطيني، في مراحله الثلاثة، العثماني فالبريطاني فالصهيوني، هو نضال ضد الاستعمار ولذلك راهن أبو محمد على الأرض

«سأدفن نفسي في هذه الأرض كي أظل ثابتاً لا اتغير . مثلي مثل هالتراب» (ص ٧١).

عند الحاجز، يرفض الشرطي الصهيوني أن يعترف بوجود «خربة أبو حرب»، التي تحول اسمها إلى نير عتسيون، لكن الرجل يقول هذا الحمار يا خواجه لا يفهم لغتكم (ص ٧٢) فالرجل والحمار ينكران على الشرطي مصادرة الذاكرة والواقع القريب، وينسحبان. وربما، لو أفسح الكاتب المجال أمام الحمار، لمحاورة الشرطي لتمكن من اعادة توكيد كل الدلالات في البناء الفني.

وفي قصتي «الحنتريش ضيف المستر بروكر» و«ام الزينات»، يلتقط الكاتب جوانب من المأساة الفلسطينية في النكبة الاولى، وبذلك يستكمل لقصته البانورامية، الشديدة الولاء لشخصية شعبه الوطنية، ومحتواها الديمقراطي.

العلاقات الفلسطينية ـ «الاسرائيلية»

يخصص الكاتب قصتين عن «الاسرائيليين»، من خلال شخصيتي الكولونيل عزرا في بيته، وامرأة فقدت زوجها في «الدفرسوار». ولعل الكولونيل عزرا، الملل، المضجر، المقزز، استدعى لجوء الكاتب إلى التنقيط، بحيث تحولت قصة «اجازة» إلى اشباه جمل سردية، متلاحقة، ومضجرة. فالكولونيل، في علاقته بزوجته واولاده، هو نموذج الصلف والتخلف والقذارة. فعلى زوجته أن تقدم له الطعام الجاهز فور وصوله، وعليها أن تمارس معه الجنس حتى ولو كانت مريضة، وعندما يستيقظ صباحاً، في الخامسة، «أيقظ زوجته، قامت لتعد له القهوة»، وأنهض الأطفال باسمائهم تحت حجة «يجب أن يعتادوا على النهوض مبكراً، رغم أنه يوم اجازة. وفجأة جاء الاستنفار «لقد عملوها أولاد القحبة... اولاد الزونة»، وعلى اللاسلكي قال: «لا تستعملوا الغاز حتى احضر»(ص ٨٢).

فوُضع الكولونيل، أمام جبروته العائلي، وصلفه وغروره، كانعكاس لأثر المقاومة الشعبية للاحتلال على أعصابه ومشاغله من جهة، وكممر حتمي إلى افق مسدود، لا يقدم لأطفاله سوى الارهاب، ولزوجته غير العبودية، ولنفسه غير الانتحار البطيء كمداً.

ومن الانتحار البطيء، إلى الانتحار الفعلي، ينتقل الكاتب من «أجازة» إلى «شارات في الطريق إلى غويافان» فالزوجة تلتقط مفتاح الكذب في فلسفة الرابي اليهودي، «عندما احضروا جثته قال لي الرابي إنه بطل... لقد تحول زوجي إلى بطل بعد أن أصبح طفلي جائعاً وأنا اصبحت لا اعرف شيئاً» (ص ٨٤ ـ ٨٥) ومرة اخرى تعود إلى تلخيص فلسفة الرابي «لقد خلقنا لنموت، ولننجب اطفالاً ويموتوا، وسنقهر اعداءنا عندما يدركون إننا انكسرنا أبطالاً وتركنا الخراب في المدينة» (ص ٨٦).

إن الرابي المجسد للفلسفة الصهيونية، ولكلمات الشاعر الصهيوني يهودا عميحاي: هذه الأرض التي يسكن الأموات/تربتها/ بدلاً من الفحم والذهب والنحاس ـ الوقود لمجيء الخلاص، هذا الرابي، لا يجد في اليهودي سوى مادة للحريق والموت. لكن المعادلة تهتز، ويدخل الفدائيون إلى الشعر، حين يقول يعقوب باسار:

كنت شاعر المملكة
بها اثنان يحكمان في الليل،
وواحد في النهار.

حتى يأتي الصوت الشعري الثالث، فيندغم في فجيعة زوجة القتيل، عندما يسأل مستنكراً إلى متى يظل يومنا المأمول/على دمنا يسير؟!*

هكذا شهد سلمان ناطور على لوحته البانورامية، فجسد مصائر أبطال يكافحون على أرض شاسعة، هي وطنهم، واظهر خوف الصهيوني من الافلاس والعري وتمسكه بالتزوير. ولأن «المزاح جد إذا اجتلب ليكون علة للجد»، كما قال أبو عثمان الجاحظ في كتابه «الحيوان»، فإنه في «البخلاء»، في تزوير عبدالرحمن الثوري لعياله، يكاد يكشف تزوير عزرا «والرابي «كلوا الباقلي بقشوره، فإن الباقلي يقول من أكلني بقشوري فقد أكلني، ومن أكلني بغير قشوري فأنا الذي أكله. فما حاجتكم إلى أن تصيروا طعاماً لطعامكم؟!».

علي حسين خلف

---

* د. ابراهيم البحراوي، **الأدب الصهيوني بين حربين**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة أولى، حزيران (يونيو) ١٩٧٧.

شهريات

المقـاومـة الفلسطينيـة ـ سياسيا

تحرك عربي واسع
لمواجهة الضغط الاسرائيلي

يتنـاول هـذا التقـريـر أهم معـالم التحـرك الفلسطيني، دولياً وعربياً ولبنانياً، خلال الفتـرة الممتـدة بين ٧/٦/١٩٨١ و٨/٧/١٩٨١. ولما كانت الغارة الاسـرائيلية عـلى المفاعـل النووي العـراقي قـد استقطبت الاهتمـام وشكلت محورا للحركة في كل الاتجاهات، فإن التقرير يبرز الموقف الفلسطيني إزاء ما مثلته من أخطار وما تطلبته من رد جماعي عربي، كما يبرز الانشطة التي تمت إنطـلاقاً من هـذا الموقف. ويتضمن التقرير أيضاً النشاطات الخاصة بإحياء ذكرى الشهيد غسان كنفاني، كما يحتوي رصداً للآراء الفلسطينية المعلنة، إزاء الانتخابات الاسرائيلية ونتائجها.

في التقدير العام، وبغض النظر عن المستوى والاهمية يمكن القول إن الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي شـابهت عدوان حـزيران عـام ١٩٦٧ في آثارها الاستراتيجية والسياسية عـلى حد سواء. فإذا كان عدوان عام ١٩٦٧ قد انساق في إطار الجهد الاستعماري الدافع باتجاه إضفاء نوع من الثبات والديمومـة على اختـلال ميزان القوى لصالح اسرائيل في المنطقة العربية، فإن عدوان عام ١٩٨١، قد هدف إلى قطع الطريق على نقلة نوعية تنموية عربية تلامس تخومها حد رجرجة هذا الميزان.

وإذا كـان الاول قد نهض عـلى أرض الاتجاه الاميركي ــ الاسرائيلي المشترك لتطويع مـواقع الممانعة العربية وقسرها على الاستجابة لمتطلبات التبعية الجديدة، فإن الثاني قد انبنى على عناصر سياسية مترابطة تمت بصلة وثيقة إلى مفهـوم «الأمن الاسرائيلي»، وإلى المعركة التي تخوضها القيادة الليكودية الاسرائيليـة في لبنان ضـد سوريا والوجود الوطني اللبناني ــ الفلسطيني.

من هنا، ونتيجة لمخاطرهـا الماثلـة والبعيدة، شقت الغارة الاسرائيلية على المفـاعل العـراقي طريقها بسرعة لتصبح محور اهتمام دولي وعربي وفلسطيني كبير. وفيما انصبت المساعي الدولية على امتصاص الآثار المحتملة للغارة، كان الذهول سيد الموقف الرسمي العربي، وإن تبعته فيما بعد تحركات لاستخراج إدانة عربية ودولية للعدوان الاسرائيلي. أما الاهتمام والتحـرك الفلسطينين، فقد تلخصا في الموقف القائل بضرورة نظم رد عربي جماعي متماسك لمواجهة مجمل السياسة العدوانية الاسرائيلية وليس اعتداءها الأخير فقط. وقد تم التعبير عن هذا الموقف في البيان الذي أصدرته قيادة الثورة الفلسطينيـة عقب الغارة، حيث جـاء فيه: «ان الثـورة الفلسطينية تعتبـر

العدوان الاسرائيلي على المفاعل الذري العراقي تحدياً لكل الدول العربية لا بد من مواجهته بموقف عربي شامل ومسؤول وموحد (...) وان الثورة الفلسطينية تقف بكل قواها مع العراق في مواجهة هذا العدوان الخطير على أمتنا العربية وإرادتها ومستقبلها» (وفا، ١٩٨١/٦/٩).

وأثناء تخريج كتيبة الشهيد نعيم خضر للتعبئة العامة، علق الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، على الدعوة إلى عقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب لبحث آثار الغارة الاسرائيلية، قائلاً: «عندما تلقينا الدعوة لحضور مؤتمر وزراء الخارجية في بغداد لبيناها، لكن ما حدث يتطلب اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك الذي يضم وزراء الخارجية مع وزراء الدفاع، كي يناقشوا مصيرهم ويتخذوا قرارات لحماية الأمة العربية». واعتبر عرفات أن العدوان الاسرائيلي هو «تحدٍ ونقطة انعطاف في تاريخ أمتنا وعلينا جميعاً تحمل مسؤولياتنا»، واتهم الولايات المتحدة بالتواطؤ والتخطيط للغارة والمشاركة فيها وقال: «إن ما حدث ليس جريمة اسرائيلية إنما هو مؤامرة أميركية ضد أمتنا العربية تمت بموافقة البنتاغون وخطط لها العسكريون الاميركيون والاسرائيليون» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٦/١١).

وتجسد الموقف ذاته في كلمة منظمة التحرير الفلسطينية التي ألقاها فاروق القدومي أمام مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بغداد؛ حيث خاطب المؤتمرين قائلاً: «هناك من كان يدعي أن الثورة الفلسطينية تريد توريط الأنظمة العربية بحرب لا تحدد الدول العربية زمانها ومكانها، ولكن ثبت أن الثورة الفلسطينية هي الكاشف الحقيقي لنوايا إسرائيل وأطماعها في البلدان العربية... إن عليكم حماية الثورة الفلسطينية ودعمها ومساندتها ونحن على استعداد، من خلال إجماعكم، للقيام بأي عمل تطلبونه ضد إسرائيل والمصالح الحيوية لاميركا إلى حين تستعدوا للمعركة الفاصلة... لنخترق حاجز الخوف كما اخترقته شعوب أخرى حررت نفسها» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٦/١٣).

وتضمنت الكلمة مقترحات محددة لمواجهة اسرائيل، كان في مقدمتها ضرورة إنهاء الحرب العراقية — الايرانية ودعم الثورة الفلسطينية واتخاذ موقف سياسي جاد ضد أميركا والقيام بعمل رادع ضد إسرائيل وتصفية الخلافات العربية وتعزيز العمل المشترك على كل المستويات (المصدر نفسه).

وفي هذه الأثناء، كان عرفات قد بدأ جولة واسعة تشمل أغلب العواصم العربية. وقد حدد عرفات هدف جولته بثلاث نقاط هي: تصفية الخلافات العربية الهامشية، وتعزيز العمل العربي المشترك وعقد مؤتمر قمة عربي لوضع استراتيجية عمل جدي في مواجهة السياسة العدوانية الاسرائيلية.

بدأ عرفات جولته، برفقة صلاح خلف، يوم ١٩٨١/٦/١١، حيث توجه إلى ليبيا لإجراء مباحثات مع العقيد القذافي وكبار المسؤولين الليبيين و«ذكرت مصادر فلسطينية مطلعة، أن الوفد الفلسطيني سيبحث مع قادة ليبيا الوضع العربي بعد الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي وتطورات الوضع على الساحة اللبنانية» (السفير، ١٩٨١/٦/١١).

وقالت وكالة الانباء الفلسطينية: «أجرى القائد العام محادثات مع كبار المسؤولين الليبيين وفي مقدمتهم العقيد القذافي تناولت الأوضاع في المنطقة العربية وآخر تطورات الموقف على الساحتين العربية والدولية» (وفا، ١٩٨١/٦/١٣).

ويوم ١٩٨١/٦/١٢، توجه عرفات، يرافقه خلف، إلى الجزائر؛ «حيث عقد اجتماعاً مع الرئيس الشاذلي بن جديد، حضره عن الجانب الفلسطيني صلاح خلف وعن الجانب الجزائري محمد شريف مساعديه، تم فيه تناول الوضع الراهن عربياً ودولياً وضرورة توحيد الصف العربي والعمل المشترك في ضوء التطورات الأخيرة سواء من خلال الاعتداءات الاسرائيلية ضد الثورة الفلسطينية والشعبين اللبناني والفلسطيني، أم من خلال ممارسة العدوان ضد الأمة العربية. كما وتم تناول ما يشكله الاعتداء الصهيوني الأخير، بتدمير المفاعل النووي العراقي، من خطورة على الأمن القومي العربي»

(المصدر نفسه، ١٤/٦/١٩٨١). وكانت الرباط المحطة الثالثة في جولة عرفات؛ حيث عقد اجتماعاً مع الملك الحسن الثاني حضره صلاح خلف وولي العهد المغربي الأمير محمد «تم فيه استعراض الوضع العربي من كافة جوانبه، وبشكل خاص قضية توحيد الصف العربي، فضلاً عن بحث العلاقات الثنائية المغربية ـ الفلسطينية» (المصدر نفسه).

وصبيحة يوم ١٤/٦/١٩٨١، عاد عرفات إلى الجزائر «ليجري جولة من المباحثات مع الرئيس الشاذلي بن جديد». أما في مساء اليوم ذاته، فقد وصل طرابلس الغرب والتقى بالعقيد معمر القذافي لإجراء مباحثات، وصفها بأنها «كانت إيجابية ومثمرة» (المصدر نفسه، ١٥/٦/١٩٨١).

وسرعان ما توضحت ثمار هذه الجولة المغربية؛ إذ أعلن مبعوث للعقيد القذافي في الرباط أن الجماهيرية الليبية والمملكة المغربية قررتا إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما. وفي الوقت نفسه، أعلن القذافي أن ليبيا على استعداد لتحسين العلاقات مع كل الدول العربية لمواجهة الوضع الطارىء بعد ضرب المفاعل النووي العراقي والتصعيد الاسرائيلي في لبنان.

وانتقل عرفات، يوم ١٥/٦/١٩٨١، إلى العاصمة السورية ليبدأ منها جولة مشرقية تشمل اليمنين والعراق والسعودية والكويت. وفي العاصمة السورية، اجتمع عرفات بوزير الخارجية عبدالحليم خدام، حيث «جرت مناقشة مختلف الأوضاع في المنطقة، والمستجدات بشكل خاص، ونتائج زيارة الوفد الفلسطيني لكل من ليبيا والجزائر والمغرب» (المصدر نفسه، ١٦/٦/١٩٨١).

وفي صباح يوم ١٦/٦/١٩٨١، كان عرفات في بغداد يعقد اجتماعاً مع الرئيس العراقي صدام حسين بحضور نعيم حداد عضو مجلس قيادة الثورة العراقي وعزام الأحمد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد. ونقلت وكالة الانباء العراقية عن عرفات قوله إثر الاجتماع: «لقد كانت مباحثاتنا بناءة ومفيدة واتفقنا على استمرار الاتصالات من أجل تحقيق التضامن العربي وتنحية الخلافات الجانبية في النضال ضد العدو الصهيوني» (النهار، ١٨/٦/١٩٨١). وكانت عدن المحطة التالية لعرفات الذي صرح فور وصوله إليها قائلاً: «إن زيارتي تهدف إلى إجراء محادثات مع المسؤولين في اليمن الديمقراطية تتناول آخر تطورات الوضع على الساحتين العربية والدولية؛ وهي تأتي ضمن التوجه لتوحيد الصف العربي والتصدي للهجمة الامبريالية الصهيونية، بعقد مؤتمر قمة عربي عاجل لاتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق المواجهة العربية» (السفير، ١٨/٦/١٩٨١).

وعبر جولتين من المباحثات، حضرهما عن الجانب الفلسطيني صلاح خلف وعباس زكي، ممثل المنظمة في عدن، وعن جانب اليمن الديمقراطية الرئيس علي ناصر محمد، وعلي عنتر، النائب الاول لرئيس الوزراء، وسالم صالح محمد، وزيرالخارجية، «جرى استعراض الجهود المبذولة من أجل تنقية الاجواء العربية لمواجهة التحديات» (وفا، ١٨/٦/١٩٨١). ولاحظت وكالة الأنباء الفرنسية أنه «من منطلق ضرورة مواجهة التحدي الاسرائيلي. تهدف جهود عرفات إلى تحقيق المصالحة بين الجزائر والمغرب من جهة بعد أن نجحت وساطة عرفات في إعادة العلاقات بين ليبيا والمغرب. وكذلك تحقيق المصالحة بين العراق واليمن الديمقراطية، حيث أن علاقاتهما مجمدة منذ سنوات» (فلسطين الثورة، ١٩/٦/١٩٨١).

وفي صنعاء، أجرى عرفات، برفقة خلف، محادثات مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه عبدالعزيز عبدالغني ورئيس الوزراء عبدالكريم الارياني. وتضمنت مباحثاته الموضوعات ذاتها التي تقع في إطار محاولات توحيد الصف العربي لمواجهة ما طرأ بعد الغارة على المفاعل والتصعيد الاسرائيلي في لبنان. (وفا، ١٩/٦/١٩٨١).

وفي هذا الوقت، كان وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، برئاسة أبو علي مصطفى وعضوية تيسير قبعة، يجري مباحثات في ليبيا مع العقيد القذافي تتناول «الوسائل الكفيلة بالتصدي للهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية التي تواجهها حركة التحرر العربية، وأكد الطرفان، في لقائهما، على ضرورة وحدة كافة القوى التقدمية في

الساحة العربية لمواجهة مؤامرة كامب ديفيد ونظام السادات العميل ونظام النميري الذي بدأ ينهار أمام تصاعد النضالات الوطنية للشعب السوداني» (الهدف، ١٩٨١/٦/٢٧).

ويوم ١٩٨١/٦/٢٢، عاد عرفات إلى دمشق ليلتقي، في اليوم نفسه، بوزير الخارجية السوري عبدالحليم خدام وعضو الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العربي في ليبيا، عبدالسلام جلود؛ حيث «تم استعراض نتائج جولة عرفات الأخيرة لعدد من الدول العربية، وبحث التطورات على الصعد العربية والدولية والاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على الشعبين اللبناني والفلسطيني» (وفا، ١٩٨١/٦/٢٣).

وبغية تحقيق الغرض نفسه، التقى عرفات يوم ١٩٨١/٦/٢٣، الرئيس الأسد بحضور كل من صلاح خلف ومحمود عباس ومحمد أبو ميزر، أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح (المصدر نفسه).

إستكمالاً لهذا التحرك، وفي بداية جولة ثالثة، وصل عرفات إلى الطائف يوم ١٩٨١/٦/٣٠، حيث التقى الملك خالد بن عبدالعزيز بحضور كل من ولي العهد السعودي الأمير فهد، ورئيس الحرس الوطني الأمير عبدالله، ووزير الدفاع الأمير سلطان، والمستشار الخاص للملك رشاد فرعون، وعضوي اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف ورفيق النتشه. وتم، في اللقاء، «بحث الوضع العربي وضرورة إعادة اللحمة إلى صفوف الامة العربية في مواجهة المطرقة الاسرائيلية، إضافة إلى استعراض عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك» (فلسطين الثورة، ١٩٨١/٧/١). وفي لقاء ثانٍ مع الأمير فهد، «أطلعه عرفات على جولته العربية في حين وضعه الأمير فهد في صورة الاتصالات التي تقوم بها المملكة على المستويين العربي والدولي» (المصدر نفسه).

هذا، وتوقعت بعض المصادر أن تسفر زيارة عرفات للسعودية عن إعادة العلاقات المجمدة بين ليبيا والمملكة المذكورة، سيما وأن أمين الاتصالات الليبي، عبدالعاطي العبيدي، كان قد أعلن في وقت سابق أن عرفات، عندما يتوجه إلى السعودية، «سيعمل على إعادة علاقاتنا مع الرياض» (السفير، ١٩٨١/٦/٢٤).

وفي المحطة الثانية من جولته الثالثة، أجرى عرفات، برفقة خلف وسليم الزعنون، مباحثات في الكويت مع أمير الدولة وولي العهد، وصفها عرفات بأنها «هامة، تركزت حول الأوضاع والتطورات في المنطقة على ضوء التصعيد العسكري الاسرائيلي خاصة بعد الغارة على المفاعل النووي العراقي وتأثير ذلك على الأمن القومي العربي ككل» (وفا، ١٩٨١/٧/٢).

وفي هذا الوقت، كان أحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، على رأس وفد من الجبهة المذكورة، يجري مباحثات في اليمن الشمالي بدعوة رسمية من حكومته، تلتها زيارة أخرى، تلبية لدعوة مماثلة، إلى اليمن الديمقراطية؛ حيث «أكد الطرفان دعمهما لجبهة الصمود والتصدي وأدانا التهديدات ضد دولها، وحيا الطرفان التلاحم المصيري بين الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية وسوريا» (السفير، ١٩٨١/٧/٧). وفي بيان أصدرته الجبهة، قالت: «أجرى الوفد لقاءات مع كبار المسؤولين في البلدين تم فيها التأكيد على تعزيز الروابط النضالية بين الثورة الفلسطينية والبلدين، وعلى ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني» (المصدر نفسه).

تحرك على المستوى الدولي

بالطبع، كان منحى التحرك في الساحة الدولية مختلفاً عن منحاه في الساحة العربية. فهو غير محكوم بالاعتبارات ذاتها؛ لكنه في أي حال، يبدو مستمداً من التوجه الفلسطيني لاستقطاب التأييد الدولي وانتزاع الاعتراف الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية والحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، واستكمال حلقات الحصار حول السياسة العدوانية الاسرائيلية، وحث العالم على التشدد في إدانتها. وهو، بتوجهه هذا، يتكامل مع التحرك على المستوى العربي في مواجهة ما طرأ من أحداث كان العراق ولبنان مسرحاً لها في الآونة الأخيرة.

وأبرز ما يمكن تناوله في هذا التحرك، فضلاً

عن الاتصالات التقليدية، زيارة الوفد الفلسطيني، برئاسة القدومي إلى الاتحاد السوفياتي، حيث أجرى مباحثات مع وزير الخارجية السوفياتي، أندريه غروميكو، بحضور كل من كيرينكو، نيارناكوف وغرينفنسكي عن الجانب السوفياتي، وياسر عبدربه وأحمد اليماني وطلال ناجي وسعد صايل عن الجانب الفلسطيني. وقد وصفت المباحثات بأنها هامة وإيجابية جداً. وفي تعليق للقدومي على نتائج الزيارة، قال: «إن وفد منظمة التحرير الفلسطينية ناقش مع القيادة السوفياتية كافة القضايا السياسية الراهنة، فلسطينياً وعربياً ودولياً، وتم التأكيد على ترسيخ موقف الاتحاد السوفياتي الصديق والداعم للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وسوريا. وجددت القيادة السوفياتية تثمينها للدور الهام والبارز الذي تقوم به منظمة التحرير في المجالات العربية والدولية» (وفا، ١٩٨١/٧/٢).

هذا، وذكرت مصادر عدة، تعقيباً على هذه الزيارة، أن القيادة السوفياتية تدرس حالياً موضوع رفع مستوى التمثيل مع منظمة التحرير الفلسطينية من ممثلية إلى سفارة، ويبدو أن ثمة علاقة بين هذا الاتجاه والدعوة الرسمية السوفياتية إلى عرفات لزيارة الاتحاد السوفياتي في الفترة القريبة القادمة.

وقد استمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اجتماع لها يوم ١٩٨١/٧/٣، إلى شرح مفصل من عرفات تناول فيه نتائج جولاته العربية الأخيرة، وإلى تقرير من القدومي حول نتائج زيارة وفد المنظمة إلى الاتحاد السوفياتي، «وثمنت اللجنة التحرك الفلسطيني على كافة الصعد بهدف مواجهة التطورات الجارية والتصعيد العسكري الاسرائيلي وتدمير المفاعل النووي العراقي» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٧/٣).

وفي أول اتصال رسمي على مستوى عالٍ مع الحكومة الفرنسية الجديدة، وصل القدومي إلى باريس يوم ١٩٨١/٧/٣، تلبية لدعوة من الخارجية الفرنسية، سلمها له سفير فرنسا في لبنان. وأجرى محادثات رسمية مع وزير العلاقات الخارجية كلود شيسون وعدد من المسؤولين الفرنسيين في وزارة الخارجية. ودامت الزيارة عدة أيام، إلا أنه لم يعلن شيء عن فحوى المحادثات التي دارت خلالها، وإن كان القدومي قد صرح، قبيل مغادرته بيروت إلى باريس: «إننا نأمل أن يطور الفرنسيون، بعد هذا التغيير في الادارة ووصول ميتران إلى الحكم، موقفهم من القضية الفلسطينية، وذلك بالاعتراف الكامل بحقنا في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما نأمل أن يرتفع المستوى التمثيلي لمنظمة التحرير ومكتبها في باريس». هذا، وأجرى القدومي بحضور كل من أحمد صدقي الدجاني وابراهيم الصوص لقاءات مع كل من ميشال جوبير وزير الدولة للتجارة الخارجية، وليونيل جوسيان الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي، وجان بيار شوفانمون وزير الدولة للبحث والتكنولوجيا، وريجيس دوبريه مستشار الرئيس ميتران للشؤون الخارجية. كما استقبل القدومي، في مقر إقامته، وفداً من المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي. (وفا، ٣/ ٧/ و١٩٨١/٧/٧؛ السفير، ١٩٨١/٧/٤؛ فلسطين الثورة، ١٩٨١/٧/٥).

ومن معالم التحرك الفلسطيني على الصعيد الدولي، تلبية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دعوة وجهها الحزب الاشتراكي الالماني الموحد ولجنة التضامن الافروآسيوية لزيارة المانيا الديمقراطية؛ حيث ترأس أمينها العام، الدكتور جورج حبش، وفداً ضمّ كلاً من نائب الامين العام أبو علي مصطفى، وتيسير قبعة وعمر وباسل، وعقد مباحثات مع الجهتين الداعيتين تم خلالها «تبادل الآراء حول كافة القضايا السياسية وتوطيد سبل التعاون بين الجبهة والحزب الاشتراكي الالماني الموحد» (الهدف، ١٩٨١/٦/١٣).

وفي هذا الاطار أيضاً، قام وفد من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين يضم كلاً من أمينها العام، نايف حواتمه، وأبو عدنان وتيسير خالد، عضوي المكتب السياسي، ومحمد النايف عضو اللجنة المركزية، بزيارة لبلغاريا تم خلالها إجراء مباحثات مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري تناولت «الأوضاع في المنطقة العربية في ظل المجابهة الحاسمة خلال الشهور الأخيرة بين سوريا ومنظمة التحرير والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية وجميع قوى الصمود والتصدي العربية،

وبين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل والقوى العربية الرجعية». وأجرى الوفد أيضاً، محادثات مماثلة مع لجنة التضامن والمنظمات الاجتماعية البلغارية. وصدر في أعقاب الزيارة بيان مشترك تضمن جدول اللقاءات ومحتوياتها ونتائجها (الحرية، ٦/٧/١٩٨١).

التحرك لبنانياً

ثمة عوامل متعددة كان من شانها أن تؤدي إلى تخفيض وتاثر التحرك الفلسطيني على الصعيد اللبناني، وفي مقدمة هذه العوامل ما يلي: ١ — إحياء الدور العربي عبر لجنة المتابعة التي أمسكت بناصية المفاوضات السياسية الجارية بين الأطراف في مناخ من الهدوء الأمني المحدود، ٢ — التراجع النسبي لما أسمته الصحافة «أزمة الصواريخ»، في أعقاب الوساطات الاميركية والعربية، ٣ — مشاغل الانتخابات الاسرائيلية وخفوت حدة الضغط الاسرائيلي على لبنان، من حيث التأثير والتهديد بالتدخل العسكري المباشر، ٤ — آثار الضربة الاسرائيلية للمفاعل العراقي، حيث شغلت الحيز الأكبر في جدول الاهتمامات خلال هذه الفترة.

هذا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التحرك الفلسطيني، عربياً، قد حمل في ثناياه شأناً لبنانياً أيضاً، وهو تحرك متمفصل بالتعاطي المباشر مع الأزمة اللبنانية هذه اللحظة. طالما أن جملة الحلول والمشاريع المطروحة تبدو وليدة «التفاهم» العربي مع أكثر من طرف مؤثر على الساحة اللبنانية.

من هنا، كان التحرك في لبنان مقتصراً على بعض اللقاءات مع شخصيات سياسية لبنانية، فضلاً عن الأنشطة العادية التي تقوم بها اللجنة الأمنية العليا، واللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين. فيوم ٨/٦/١٩٨١، التقى عرفات برئيس الوزراء اللبناني الأسبق صائب سلام، بحضور هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وتم خلال الاجتماع «بحث آخر التطورات على الساحتين اللبنانية والفلسطينية في ضوء التصعيد العسكري الاسرائيلي والاعتداءات المتكررة على الجنوب اللبناني» (وفا، ٩/٦/١٩٨١).

كما جرى، في اليوم نفسه، اتصال هاتفي بين عرفات والوزير السوري خدام، حيث «اطمأن عرفات على تطورات الموقف في الساحة اللبنانية» (المصدر نفسه).

ويوم ١٠/٦/١٩٨١، استقبل عرفات الوزير مروان حماده، وجرى خلال اللقاء الذي حضره صلاح خلف «التداول بنتائج اجتماعات لجنة المتابعة العربية» (السفير، ١١/٦/١٩٨١).

وفي اجتماعها، يوم ١٢/٦/١٩٨١، خطت اللجنة الامنية العليا خطوة مهمة في إطار تصديها للمشكلات المعيشية والاجتماعية والاقتصادية التي تلف حياة المواطن اللبناني. فقد اتهمت شركات الغاز بالغش والسرقة وجني الأرباح غير المشروعة، وأدانت محاولة الشركات تنظيم إضراب عن التعبئة والتوزيع، وهددت بمصادرة المعامل ووسائل الانتاج ووضعها بتصرف الدولة (المصدر نفسه، ١٥/٦/١٩٨١).

ويوم ٢٤/٦/١٩٨١، عقدت اللجنة السياسية العليا في منظمة التحرير الفلسطينية اجتماعها الدوري برئاسة أحمد اليماني، رئيس دائرة شؤون العائدين، وتناولت في اجتماعها، «بحث مجمل التطورات السياسية والامنية على الساحة اللبنانية فضلاً عن بعض المشكلات العالقة مع السلطة اللبنانية فيما يختص بجوازات السفر الفلسطينية» (وفا، ٢٤/٦/١٩٨١).

وفي إطار الاتصال بالشخصيات السياسية اللبنانية، استقبل عرفات يوم ٢٧/٦/١٩٨١، أمين عام «اتحاد قوى الشعب العامل»، كمال شاتيلا، «وجرى، خلال اللقاء، استعراض الأوضاع على الساحتين العربية واللبنانية» (فلسطين الثورة، ٢٨/٦/١٩٨١).

هذا، وبمناسبة حلول شهر رمضان، بدأ عرفات جولاته التفقدية فتناول طعام إفطاره في مواقع مقاتلي الثورة الفلسطينية والقوات المشتركة وجيش التحرير الفلسطيني.

غسان كنفاني، في الذكرى التاسعة لاستشهاده

مرت الذكرى التاسعة لاستشهاد المناضل

والأديب الفلسطيني الكبير غسان كنفاني بنهاية يوم ٨ تموز (يوليو) الفائت. لكنها لم تمر كيفما اتفق؛ إذ تم إحياء هذه الذكرى بما يليق برجل — رمز معطاء ذي رسالتين أداهما كما يكون الاداء الأفضل، وهما مشاركته في القيادة السياسية للثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني نحو أهدافها الوطنية، وإطلالته، مبكراً، بالادب الفلسطيني وانطلاقته به بتواز مع انطلاقة الثورة الفلسطينية ذاتها.

فلسطينيون وعرب وأصدقاء في العالم شاركوا في إحياء ذكرى الرجل الذي ما زال مكانه شاغراً. ففي بيروت، توجه صبيحة يوم ١٩٨١/٧/٨، عدد من أعضاء المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبعض كوادرها وأسره تحرير مجلة «الهدف»، وزوج الشهيد وطفلاه إلى ضريح الشهيد، يرافقهم حنا مقبل أمين عام اتحاد الكتاب والصحافيين العرب ومحمد كشلي أمين سر اتحاد الكتاب اللبنانيين وأحمد أبو سعد مسؤول العلاقات الخارجية في اتحاد الكتاب اللبنانيين ويوسف خطار الحلو عضو مجلس نقابة الصحافيين اللبنانيين وعبدالباري طاهر عضو مجلس نقابة الصحافة اليمنية. وكل من يحيى يخلف، غانم زريقات، رشاد أبو شاور، توفيق فياض، وبسام أبو شريف، عن الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، حيث وضعوا أكاليل الزهور على الضريح. وألقيت كلمات ليحيى يخلف وعمر قطيش تناولت مناقبية الشهيد وآثاره.

وفي بيروت أيضاً، أشرف عرفات على تخريج أعضاء الدورة التدريبية الصحافية التي نظمها مؤخراً اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، وأطلق عرفات على هذه الدورة اسم «دورة الشهيد غسان كنفاني».

وفي الأرض المحتلة، احتفلت جامعة بيرزيت بالذكرى، بطلابها وأساتذتها، رغم محاولة السلطات الاسرائيلية عرقلة الاحتفال بالقوة.

وفي الجزائر، نظم الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين تظاهرة احتفالاً بهذه المناسبة القيت فيها المحاضرات عن أدب الشهيد وأعماله وآثاره.

وفي موسكو، عُلم أن الكتاب والصحافيين السوفيات يعدون العدة لترجمة أعمال الشهيد كنفاني كلها، وتوزيعها على أوسع نطاق، وذكر أن اتحادات الكتاب في بعض الدول الاشتراكية والصديقة الاخرى ستقوم بالعمل ذاته.

هذا، وتضمنت مجلة «الهدف»، في عددها الصادر يوم ١٩٨١/٧/١١، ملحقاً خاصاً بالذكرى احتوى على رصد لمختلف الانشطة المتعلقة بإحياء ذكرى استشهاد غسان، ووقائع ندوتين اقيمت إحداهما في بيروت والثانية في موسكو وشارك فيهما عدد من الكتاب والصحافيين، وتضمنتا حواراً مفتوحاً حول أعمال الشهيد وتأثيره في الأدبين الفلسطيني والعربي ودوره في الأدب العالمي.

غسان حسام الدين

آراء فلسطينية في الانتخابات الاسرائيلية

كان يمكن عنونة هذه السطور بـ «الموقف الفلسطيني من الانتخابات الاسرائيلية» لولا أن الموقف الفلسطيني الجماعي قد تبلور إزاء أحد جوانب الانتخابات، ثم تبعثر ولفه الغموض عند تناول الجوانب الأخرى بحيث بات آراء، ليس إلاّ.

والجانب الذي تبلور إزاءه الموقف، هو

التأثيرات المحتملة لفوز واحد من التكتلين الكبيرين المتنافسين في إسرائيل (الليكود والمعراخ)، على مجرى الصراع من زاوية الاقتراب، أو الابتعاد، عن تحقيق المطلب الفلسطيني الثابت بالعودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة. وقد عبّر عرفات بدقة عن الموقف الفلسطيني إزاء هذه التأثيرات بقوله: «بالنسبة لنا ليس هناك من خلاف بين سياسة الليكود وسياسة المعراخ، وكل ما في الأمر أن بعضهم يضرب بقبضة أميركية حديدية وبعضهم يغطي هذه القبضة بقفاز حرير» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨١/٧/٥).

والموقف نفسه أكده القدومي بقوله: «إذا نظرنا إلى كل الاحداث والتفاصيل فيما يتعلق بالانتخابات الاسرائيلية، فإننا نعلم أن إسرائيل لن تغير من سياستها، وإن كان سيزداد التناحر السياسي بين أحزابها في الداخل، ولكن بالنسبة لنا سوف تبقى هذه السياسة سياسة واحدة، وهي العدوان المتصاعد على الشعب الفلسطيني ونكران حقوقه الوطنية المشروعة» (**وفا**، ١٩٨١/٧/٣).

وتوقع الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «عدم نشوء خلافات جوهرية حول الشعب الفلسطيني لأن كلا التكتلين، الليكود والمعراخ، على علاقة حميمة بالمخططات الامبريالية ولا يختلفان حول مؤامرة كامب ديفيد وترجماتها... إننا نتوقع استمرار السياسات الارهابية ضد الشعب الفلسطيني والمزيد من التهديدات ضد سوريا وبلدان جبهة الصمود والتصدي» (**الهدف**، ١٩٨١/٧/٤). أما مجلة **الحرية**، فقد وصفت، في افتتاحية لها، يوم ١٩٨١/٦/٢٩، الخيار بين الليكود والمعراخ بانه «كالخيار بين الكوليرا والطاعون»، وأكدت اتفاق سياسة التكتلين على رفض الانسحاب من الضفة والقطاع والعداء لحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، والتباري في إعلان الحرب على منظمة التحرير الفلسطينية.

لكن التأثيرات تلك، التي تبلور الموقف الفلسطيني إزاءها، لا تستغرق موضوع الانتخابات الاسرائيلية كله، إذ ثمة جوانب أخرى كان لا بد من تناولها بالاستفاضة ذاتها، ويأتي في مقدمة هذه الجوانب الموقف من راكح واتجاه الصوت الفلسطيني في الداخل. وهنا يمكن القول أنه ليس ثمة تصريح رسمي واحد لأي من فصائل المقاومة الفلسطينية بهذا الشأن. وقد أسدلت كل الصحف والمجلات الفلسطينية، باستثناء مجلتي فلسطين الثورة والحرية، ستاراً على الموضوع بحيث تم تغييبه إلى حد كبير.

ففي كل من فلسطين الثورة والحرية، نشرت سلسلة من المقالات تتضمن إبرازاً لدور راكح، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وسياساته الاستيطانية، التوسعية وإجراءاته البوليسية والارهابية ضد الشعب الفلسطيني ورموزه الوطنية، وفي ممارسة الضغط على السلطات الاسرائيلية للانسحاب من الاراضي المحتلة والتسليم بحقوق الشعب الفلسطيني. وتضمنت هذه المقالات حثاً مبطناً وعلنياً للعرب في الداخل كي يمنحوا الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة أصواتهم. فقد كتبت فلسطين الثورة تقول: «في ١٩ كانون الثاني [يناير] عام ١٩٥٠، كتبت مجلة هادور المابامية أن مسألة بقاء العرب في اسرائيل هي مسألة وقت. وفي عام ١٩٦٥، عندما حاز راكح على مقعد واحد في مجلس خربة المغار المحلي قالت الصحف الصهيونية ان الحزب الشيوعي الاسرائيلي يتسلل إلى القرى الدرزية. إن راكح لا يتسلل بل هو الأصيل وغيره الدخيل...الأحزاب الصهيونية هي الدخيلة وان بقاء العرب في فلسطين مسألة أبدية والطريق إلى ذلك هو التصويت أيضاً لقائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨١/٦/٢٨).

أما الحرية، فقالت: «التصويت الوطني الفلسطيني في الجليل والمثلث والنقب لا يمكن أن يكون إلّا ضد الليكود الحاكم وضد المعراخ الطامح للعودة وضد كافة الملاحق العميلة والمشبوهة لكلا التكتلين ولسائر الأحزاب الصهيونية. أمام الجماهير الفلسطينية في الجليل والمثلث والنقب بكافة فئاتها وطوائفها خيار وحيد: التصويت للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» (**الحرية**، ١٩٨١/٦/٢٩).

أما في المناطق المحتلة، فإن الانتخابات لم تثر اهتماماً خاصاً، وكان الرأي العام السائد يتلخص في القول: «لن يتغير شيء»، كتعبير عن اليأس من القوتين السياسيتين الكبريين، حتى أن جزءاً من الرأي العام كان يفضل عودة بيغن لأنه يدفع إسرائيل إلى الحائط المسدود. والبعض الآخر يعبر عن تعاطفه الصريح مع راكح.

فبسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس قال: «كثيرون يعلقون أهمية كبرى على الانتخابات الاسرائيلية ويعلقون آمالاً كبيرة على فوز حزب العمل. هؤلاء يؤمنون أن الصراع يدور بين التطرف والحرب من جهة وبين السياسة والسلام والرفاه من جهة أخرى. ولكنهم مخطئون، لا يوجد صراع بين هذين الجانبين حول تغيير السياسة الاسرائيلية في كل ما يتعلق بالشرق الأوسط، لهذا فإن نتائج الانتخابات لن تغير الوضع».

وأضاف: «أعتقد أن الليكود سيفوز، لأن حزب العمل لم يعرض سياسة وطريقة جديدة... الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، تشكل القوة الوحيدة التي تسعى إلى السلام الحقيقي في المنطقة.

أما كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، فقال «لا يوجد فرق بين الليكود والمعراخ. المعراخ كان لسنوات طويلة في السلطة ولم يفعل شيئاً بالنسبة لحقوق الشعب الفلسطيني العادلة. أما الليكود، فعلى الأقل كشف وجه سياسة إسرائيل الحقيقي، وكشف نواياها التوسعية». وعن نضال عرب الأرض المحتلة قال: «أما بالنسبة للعرب في إسرائيل، فقد أيدنا دائماً نضالهم وممثليهم الذين رفعوا دائماً لواء السلام الحقيقي العادل... حكومة إسرائيل تعمل جل جهدها لاسكات هذه الأصوات. والاعتداءات الأخيرة على ممثلي عرب فلسطين، أكبر برهان على هذا... نحن نقف إلى جانب إخواننا في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ونتمنى لهم النجاح، وندعو لتأييدهم».

وقال أكرم هنية، رئيس تحرير جريدة «الشعب» المقدسية، والمبعد إلى رام الله: «من ناحيتنا، نحن الفلسطينيين، لا يوجد اسرائيليون جيدون فيما يتعلق بالحكم العسكري. شخصيتهم بشعة، بشعة جداً. أما بالنسبة لبرنامج الليكود والمعراخ، فإن هذين الحزبين الصهيونيين ينكران حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني واستقلاله. والحزبان يؤيدان الاستيطان.

«بالنسبة لنا، لا يهمنا من سيفوز في هذه الانتخابات، لأننا نعلم جيداً أنه لن يتغير شيء في منطقتنا بالنسبة إلى إحلال السلام العادل والدائم... ينبغي على الاسرائيليين أن يكونوا قلقين تجاه سياسة حكومتهم الحربية، لأن هذا هو السبب الحقيقي لتردي وضعهم الاقتصادي».

وقال إبراهيم دقاق، من القدس، رئيس اتحاد المهندسين الفلسطينيين وسكرتير لجنة التوجيه الوطني: «يوجد بين صفوف الاسرائيليين تياران، الأول يعرض من قبل بيغن، ويدفع نحو مواجهة عسكرية بهدف دفع المشاكل الداخلية الخطرة إلى الزاوية. والثاني، يعرض من قبل حزب العمل، الذي يرفع لواء الخيار السياسي، ويشكل جبهة واسعة ضد بيغن. فإذا تنافس الحزبان حول من سيكون أكثر تطرفاً، عندها يسوء الوضع ويصبح من غير المهم من سيفوز في هذه الانتخابات».

وقال بشير البرغوتي، رئيس تحرير مجلة الطليعة، اليسارية، والمبعد إلى رام الله: «قضيتنا، في هذه الانتخابات، كقضية السجين الذي ينتظر معرفة من سيكون سجانه... الأمر الاساسي المشترك بين الأحزاب الصهيونية، هو التنكر لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، ومصادرة أراضيه من أجل الاستيطان.

«هذا ما فعله المعراخ، وهذا ما فعله الليكود بعده... يوجد فقط حزب واحد غير صهيوني، نتمنى له النجاح في هذه الانتخابات، هو راكح. فراكح يؤيد حق الفلسطينيين بتقرير المصير، ويعترف بـ م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. و م.ت.ف.، من جانبها، عبرت، كما هو معروف، عن تأييدها لراكح».

وقال بشارة داوود رئيس بلدية بيت جالا: «ينبغي على الشعب اليهودي التخلص من قادته الحاليين، إذا كان يرغب حقاً بالسلام. ولأسفنا فإن الليكود والمعراخ يعملان بنفس الاتجاه: إقامة المستوطنات في المناطق المحتلة، ولكننا لا نفكر أن نكون الضحية... التنافس بين هذه القوى غير

موجه لإحلال السلام العادل والدائم... نتيجة هذا التنافس، الحاق المزيد من الأضرار بشعبنا الفلسطيني».

وقال إسحق البديري، وهو محام من القدس: «الانتخابات في اسرائيل لن تغير شيئاً. سيبقى الموقف الاسرائيلي كما كان عليه، لأنه لا توجد فوارق في القضايا الأساسية بين المعراخ والليكود... من ناحية الليكود، الأمور واضحة، يريد دولة اسرائيل من البحر إلى النهر، واعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين دون حقوق واقعية».

«المعراخ، في المقابل، يبحث عن تسوية، أي أنه مستعد لإعادة جزء من المناطق المحتلة، ولكن مواقفه غير واضحة».

وقال عزيز شحادة، وهو محام من رام الله: «بدلاً من النضال لإيجاد حلول وتسويات للمشاكل المصيرية، ينهمك الليكود بإلحاق الضرر بالمعراخ. إن هذه الاعتداءات تحول الديمقراطية إلى خداع... لن تكون للانتخابات القادمة تأثيرات على السياسة الصهيونية، طالما لا توجد موافقة على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني» (عل همشمار، ١٩٨١/٦/٢٦).

ص. ع.

تحرك شعبي كثيف ضد الاستيطان
وفي ذكرى محاولة اغتيال رؤساء البلديات

تميزت أحداث الشهرين الماضيين ايار (مايو) وحزيران (يونيو) في المناطق المحتلة، باستمرار الحملة الاستيطانية في سباقها مع الزمن، لخلق حقائق ثابتة على الأرض، قبل حلول موعد انتخابات الكنيست الاسرائيلي العاشر في الثلاثين من حزيران (يونيو) ١٩٨١؛ حيث جاءت تلك الحملة، وفق اطار مصادرة المزيد من الأرض، بكافة الوسائل، وإقامة النقاط الاستيطانية عليها. وكان من أبرز وجوهها، المحاولات المسعورة لتهويد مدينة الخليل.

كما تميزت تلك الحقبة، بتصاعد مقاومة سكان المناطق المحتلة لهذه السياسة الاستيطانية، والتي تمثلت بتحركات، خصوصا، بين الأوساط الطلابية تعبيراً عن رفضهم للاحتلال واجراءاته التعسفية

الاستيطان

كشفت وسائل الاعلام الاسرائيلية، نقلاً عن مصادر في قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، أنه «خلال الأيام القادمة، يبدأ العمل بتنفيذ مشروع، استيطاني واسع، لشغل جميع المواقع الممكنة. وسيتم توطين المستوطنين اليهود، خلال شهر حزيران (يونيو)، في ثلاثة مراكز استيطانية، تقع بين نابلس ورام الله وأن المستوطنات التي سيتم الاستيطان فيها هي سيفر، وتقع شمال مدينة نابلس، معاليه عاموس وتكواع ب في ضواحي مدينة القدس، حخماش، شرقي مدينة رام الله، تعليه، بين نابلس ورام الله، يتير ب، قرب مدينة طولكرم، متسبيه غوبرين وتسفي شمرون ب» (**معاريف**، ١٩٨١/٦/٢).

ومن جهة أخرى عُلِم من مصادر قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، أنّ هناك اتفاقاً بينها وبين وزارة المالية، ينص على أن تدفع الوزارة مبلغ خمسة عشر مليون شيكل، لتغطية نفقات الأعمال التمهيدية لإقامة مستوطنتين جديدتين في ضواحي أريحا، وهما بيت هعرفاه بين أريحا ومعسكرات الجيش الاردني، سابقاً، شرقي المدينة، ومستوطنة ساريد، شمالي مدينة أريحا. وهاتان المستوطنتان هما جزء من مشروع كامل، لإحاطة أريحا بطوق من المستوطنات اليهودية (**هآرتس**، ١٩٨١/٦/٢)

كما أنّ اللجنة المشتركة المؤلفة من الحكومة والوكالة اليهودية، قرّرت إقامة نقطتين استيطانيتين جديدتين هما، متتياهو ب في منطقة موديعيم، بالقرب من مستوطنة الكاناه، وبيت تسوف بالقرب من ايلون موريه وشيلو وهذه النقاط (هاتان النقطتان والنقطتان السابقتان) ستكون عملياً بمثابة أحياء جديدة للمستوطنات القائمة (ر.إ.، العدد ٢٣٦٩، ١٧ و١٨/٦/١٩٨١، ص ١١)

ومن جهة اخرى، واستمراراً في نهج السياسة

الاستيطانية كُشِف النقاب عن نوايا سلطات الاحتلال، لإقامة مستوطنة جديدة في منطقة جبل الطويل قرب البيرة. لتكون مركزاً للخدمات، وبمثابة مركز تجاري وصناعي للمستوطنات اليهودية القائمة في منطقة رام الله، وان السلطات الاسرائيلية كانت قد أغلقت مساحات واسعة من الاراضي المجاورة لمدينة البيرة خلال السنوات القليلة الماضية، بدعوى المتطلبات الامنية. كما أنها منعت سكان البيرة من البناء على أراضيهم (هآرتس، ١٩٨١/٦/٩).

وفي اطار السباق مع الزمن لإقامة المزيد من المستوطنات، تقوم تراكتورات الكيرن كايميت، بمحاولة جديدة لتمهيد الأرض، لإقامة مستوطنة جديدة في منطقة متسبيه غوبرين، بالرغم من أن النيابة العامة العسكرية كانت قد تعهدت، في رسالة للمحكمة العليا، بعدم القيام بأية أعمال استيطانية في هذا المكان. والمستوطنة المزمع إقامتها، هي متسبيه لاخيش، وتبعد نحو عشرة كيلومترات عن موقع متسبيه غوبرين، الذي توقف العمل فيه منذ أكثر من شهر، في أعقاب توجه أصحاب الأرض العرب، في قرية ترقوميا، إلى المحكمة العليا (هآرتس، ١٩٨١/٦/٤).

وهكذا فإن العمل جارٍ على قدم وساق لإقامة المستوطنات الثلاث الجديدة في الضفة الغربية، وهي بيت هعرفا، ومتسبيه لاخيش وترتسه شمال غرب سلواد.

وعُلِم أن ميزانية إقامة هذه المستوطنات، هي جزء من ميزانية تبلغ مئة مليون شيكل، كان وزير المالية أقرها قبل شهر. وعُلِم من دائرة الاستيطان، أنه لا توجد حتى الآن نُوى استيطانية ثابتة لهذه المستوطنات (ر.إ إ.، العدد ٢٣٧٠، ١٨ و١٩/٦/١٩٨١، ص ١٠)

وأشار مصدر في الدائرة الاستيطانية إلى أن قرار إقامة هذه المستوطنات الجديدة، قد تم دون أي إعداد أو تخطيط مسبق، على عكس ما كان يتم في السابق، ويأتي هذا الاجراء في إطار النية لخلق حقائق استيطانية ثابتة، قبل موعد الانتخابات. وأضاف المصدر، انّ هذه المستوطنات ستعاني النقص في عدّة مسائل، بسبب عدم وجود التخطيط اللازم لإقامتها (المصدر نفسه).

مواقف تجاه الاستيطان

في إطار الحديث عن السياسة الاستيطانية الاسرائيلية، في المناطق المحتلة، ومواقف القوى السياسية الاسرائيلية، نرى أنه من المفيد استعراض بعض مواقف هذه القوى.

مواقف حزب العمل

هذا الحزب الذي كان يطمح للوصول إلى السلطة، كان من أبرز الأمور التي ركز عليها في برنامجه الانتخابي، التسوية الاقليمية: القدس الموحدة ستبقى عاصمة اسرائيل... لا عودة إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧... الجولان لن يعود إلى سوريا.. ستعاد من الضفة الغربية المحتلة، المناطق المكتظة بالسكان العرب فقط... لا وجود لشعب فلسطيني، وإنما هناك مشكلة فلسطينية، حل هذه المشكلة يأتي في إطار دولة اردنية ــ فلسطينية. . لا للدولة الفلسطينية المستقلة... لا للاعتراف بـ م.ت.ف. .. ستستمر اسرائيل في شن حرب عسكرية وأيديولوجية وسياسية ضدها... الاستمرار في تعزيز وتطوير الاستيطان في المناطق المحتلة... الاجراءات الأمنية «بعد التسوية»، ستشمل ضمان حرية الجيش الاسرائيلي في الدولة الاردنية ــ الفلسطينية غربي نهر الاردن، وبناء قواعد عسكرية ومستوطنات يهودية في المناطق المعادة (هآرتس، ١٩٨١/٢/٢٥).

مواقف الليكود

راح تكتل الليكود، طوال الأربع سنوات التي خلت، يوظف قسماً كبيراً من أموال الدولة باتجاه المناطق المحتلة. وقد عمل خلال تولّيه الحكم على خلق بنية تحتية اقتصادية هائلة وأنشأ شبكة طرق حديثة واسعة (كهرباء وأنابيب مياه، ومجارير ضخمة) كما أنفقت الحكومة، على تأسيس وانشاء مستوطنات لعشرين ألف شخص، في السنوات الأربع الأخيرة، أكثر مما أنفقت على مئات الآلاف من سكان اسرائيل (هآرتس، ١٩٨١/٣/٨).

وفي عهد الليكود لم يعد الخط الأخضر قائماً (من الناحية الاقتصادية ــ الاستيطانية)، حيث

زادت اسرائيل من سيطرتها الاقتصادية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وخلال السنوات الأربع الأخيرة عملت السلطات على تدعيم اجراءات الضم العملي، من خلال تطبيق القانون الاسرائيلي على كل من المستوطنات اليهودية والتجمعات الفلسطينية، عبر إزاحة القانون الاردني جانباً، وتقديم القانون الاسرائيلي بواسطة أوامر عسكرية ومحاكم عسكرية. وقد تمّ قضم فظ للأراضي العامة والخاصة، بدعوى اقامة المستوطنات، في وسط التجمعات السكانية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

وكان آخر إجراءات الضم هذه، هو افتتاح أول جلسة لمحكمة الصلح، التي عقدت في مستوطنة كريات أربع وكانت هذه المحكمة قد أنشئت وفقاً لأمر خاص من قِبَل حاكم المنطقة العسكري نُشر يوم ١/٣/١٩٨١، ووفقاً لهذا الأمر خُوِّلَت المحكمة حق النظر في قضايا محاكمات البداية، وكذلك الاستئناف، وفقاً لنظام خاص ارفق بهذا الأمر يشابه الأنظمة المماثلة في اسرائيل. ويرى محامون محليون أن إقامة مثل هذه المحاكم، هي خطوة أولى نحو تطبيق القانون الاسرائيلي على المناطق المحتلة (**هآرتس**، ٢٣/٦/١٩٨١).

موقف دايان

أما عضو الكنيست موشي دايان، فقد طرح مشروعاً للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تفرضه اسرائيل من جانب واحد، الهدف منه، ضمان استمرار الهيمنة الاسرائيلية في الضفة والقطاع، والحؤول دون انتقالهما لأية سيادة أخرى، على أمل أن تؤدي التطورات الجارية، على الطبيعة، إلى إلغاء جميع الخيارات الخارجة عن نطاق السيادة الاسرائيلية. وهذا المشروع ليس أكثر من محاولة لكسب الوقت لإنجاز الهدف النهائي الذي يسعى إليه دايان منذ الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وهو معارضته للانسحاب من أية منطقة، وبقاء الجيش الاسرائيلي في جمع المناطق (**المصدر نفسه**).

موقف عضو الكنيْست عوزي برعام

ويعتبر من «حمائم» حزب العمل، فقد بلور مشروعاً سياسياً، لتغيير وضع الضفة الغربية، ينص على نقل مسؤولية ما يجري في الضفة الغربية بالتدريج، من قادة المناطق في الحكم العسكري، إلى أشخاص مدنيين، يخضعون مباشرة لرئيس الحكومة، بينما ينتظم العاملون في اطار الحكم العسكري من اليهود والعرب، ضمن «جهاز مدني» تابع لمكتب رئيس الحكومة. ويقترح برعام، أن يتم هذا المشروع بالتشاور مع الاردن. على أن تعلن اسرائيل «أنها تعتبر المناطق الواقعة في محور غور الاردن ـ العربه، منطقة لتطوير مشروعات اقليمية مشتركة، مثل الزراعة والطاقة والسياحة والصناعة» (**دافار**، ٢٥/٢/١٩٨١).

موقف رئيس الوزراء

تعهد مناحيم بيغن، يوم ٧/٥/١٩٨١، في اجتماع انتخابي، عُقد في مستوطنة أريئيل، في اطار حملة «نحن على الخارطة» قائلاً «أنا مناحيم بيغن، أتعهد بصدق أن أقوم بخدمة هذه الامة، وفقاً للقانون، من موقع رئيس الحكومة، لن نتخلى عن أية قطعة أرض من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان» (**هآرتس**، ٩/٥/١٩٨١).

كذلك تحدَّث في هذا الاجتماع اريئيل شارون، وزير الزراعة، ورئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، فقال «إن من يطالب بمنع وجودنا على الجبل [يقصد جبل السامرة] يُبقي أمننا بأيدي الأجانب». وأضاف، «لن ننزل عن هذا الجبل أبداً». وقد وعد المستوطنين، في حال فوز الليكود في الانتخابات، بمضاعفة المستوطنات مثنى وثلاث ورباع وخماس (**المصدر نفسه**)

تهويد الخليل

تعود قضية تهويد الخليل إلى الستينات، إبان حكومة المعراخ، فعند وصول مجموعة الحاخام ليفنغر إلى فندق بارك في مدينة الخليل عام ١٩٦٨، زارهم يغئال آلون، وزير العمل آنذاك، ورحّب بهم قائلاً، «لقد فزتم بلقب الطلائعيين الأوائل، في عملية تجديد الاستيطان اليهودي في هذه المدينة.. لقد كانت هنا جالية يهودية ترزح تحت حكم أجنبي، اقتُلِعَت بأعمال العنف قبل أربعين عاماً، وليس من المعقول منع استيطان

اليهود من جديد في مدينة الآباء السابقة». وبذلك، أقر آلون حقيقة سياسية، ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا (**هآرتس**، ١٩٨١/٥/٢٩).

وفي هذا الاتجاه تم يوم ١٩٨١/٥/٢٧، إجلاء ثلاث عائلات عربية من منازلها بالقرب من الكنيس الذي تجري فيه أعمال الترميم. وادّعت مصادر أمنية، أنّ هذه المنازل تعود ملكيتها لعائلات يهودية، وأنه لا توجد بحوزة السكان العرب، أية عقود إيجار. ومن بين العائلات التي أُخليت عائلة مكونة من رجل وزوجته، يزيد عمر الواحد منهما عن ٧٥ عاماً وعُلم من أوساط في الخليل أنّ العائلات الثلاث وُضعت في سيارة شحن، وأنّ حاجياتهم قد أُلقيت في الشارع (**هآرتس**، ١٩٨١/٥/٢٨)

ومن جهة أخرى، بدأت أعمال المسح في الحي اليهودي لترميمه. وقال رئيس المجلس الديني في كريات أربع، الحاخام عيرام كوهين، إنّ القصد من هذه الأعمال، هو نقل خمسين عائلة يهودية إلى الحي، لتوطينها في المنطقة القريبة من الحرم الإبراهيمي. وسيجري، في مرحلة متقدمة، إسكان المزيد من اليهود في بقية الحي (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٤٩، ٢٥ و١٩٨١/٥/٢٦، ص ١٣)

وفي هذا الاطار ذكرت وسائل الاعلام الاسرائيلية، أنّ حكومة بيغن تراجعت عن تعهد صريح، أُعطي لنائب رئيس الحكومة، البروفيسور يغئال يادين، بشأن الامتناع عن القيام بأي إجراء لتهويد الخليل، قبل إقراره في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست (**هآرتس**، ١٩٨١/٥/٢٨).

وقد علم يادين، عَبْر وسائل الاعلام بدخول عائلتين يهوديتين للاستيطان في الخليل، ولم يعلم المعراخ بالأمر، فأصدر على الأثر بياناً تحفّظ فيه على أهمية الاستيطان اليهودي في الخليل، وطالب بعقد جلسة للجنة الخارجية والأمن. ولكن الحكومة سبقت المعارضة وبحثت الموضوع في جلسة، أكد خلالها رئيس الحكومة لنائبه يادين، أنه، هو أيضاً، لم يعلم بالأمر، وعاد وأكد له موافقته على بحث الموضوع في لجنة الخارجية والأمن. ولكنه أضاف، أنه سيعمل من جانبه على الاسراع في اقرار الاستيطان في الخليل (**المصدر نفسه**).

وفي اطار تصعيد الاعتداءات والاستفزازات ضد سكان مدينة الخليل، قام أربعة عشر متديناً من مستوطني كريات أربع باحتلال الحرم الابراهيمي لمدة أربع ساعات، احتجاجاً على منع الحكم العسكري لليهود من إقامة الصلاة فيه أيام الجمعة (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٥٨، ٤ و١٩٨١/٦/٥، ص ١٣).

وكما هو معلوم، كان قد صدر بيان عن الحكومة الاسرائيلية، في أواخر شهر أيار (مايو) ١٩٨١، طلب فيه مناحيم بيغن، بصفته وزيراً للدفاع، من الحكم العسكري، عدم السماح للمستوطنين اليهود في جبل الخليل، بخرق النظام في المدينة، وعدم السماح لهم بحمل السلاح دون ترخيص، والتدقيق في هويات السكان العرب واقتحام بيوتهم، ولكنه لم يُصدر أمراً خاصاً يستلزم تنفيذ هذه التوجيهات. أما الحكم العسكري فقد نفى ذلك (**هآرتس**، ١٩٨١/٥/٢٨)

ومن جهة أخرى، عُلم أنّ بلدية الخليل دعت إلى عقد مؤتمر صحافي في ١٩٨١/٥/٢٥، لكن الحكم العسكري أعلن أنه سيحل المجلس البلدي إذا عُقد المؤتمر (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٤٩، ٢٥ و١٩٨١/٥/٢٦، ص ١٣)

كما عُلم أيضاً، أن رئيس البلدية بالوكالة، مصطفى النتشه اضطر إلى إلغاء عقد هذا المؤتمر، عقب لقاء تم بين الحاكم العسكري للخليل ومجلس البلدية واستعاض عنه بلقائه مع عدد من الصحافيين الذين وصلوا إلى مكاتب البلدية (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٥٠، ٢٦ و١٩٨١/٥/٢٧، ص ١٣)

وقد أكد ممثلو الهيئات الشعبية والمؤسسات الوطنية والمجلس البلدي، في مدينة الخليل، يوم ١٩٨١/٥/٢٤، رفضهم واستنكارهم لتوطين اليهود مكان السكان العرب الذين أُجبروا على اخلاء منازلهم في وسط المدينة. وأصدرت بياناً شجبت فيه نية السلطات الاسرائيلية، توطين العديد من اليهود في وسط المدينة. كذلك شجبت

الممارسات والاعتداءات المتكررة على الحرم الابراهيمي وعلى المقدسات الاسلامية الأخرى، من قبل المستوطنين اليهود، بدعم وتأييد كاملين من السلطات الرسمية (**وفا**، ١٩٨١/٥/٢٥).

وكانت الهيئات والمؤسسات الوطنية والشعبية، قد عقدت اجتماعاً يوم ١٩٨١/٥/٢٣، في مبنى البلدية، لمناقشة الأوضاع الخطرة التي تمر بها المدينة، بدعوة من رئيس البلدية بالوكالة مصطفى النتشه، الذي تحدث خلال الاجتماع، ناضحاً الهجمة الاستيطانية اليهودية على وسط المدينة وداعياً الجميع إلى تحمُّل مسؤولياتهم كاملة مع المجلس البلدي لمواجهة تلك الهجمة. فأرسل اليه رؤساء بلديات، كل من غزة وطولكرم وقلقيلية، برقيات تأييد وتضامن، أعربوا فيها عن تأييدهم لموقف المجلس البلدي في الخليل، وأكدوا استنكارهم لعمليات الاستيطان هذه، ووقوفهم إلى جانب سكان المدينة ومجلسهم البلدي (**المصدر نفسه**).

ورداً على هذه السياسة، نفّذ سكان الخليل، يوم ١٩٨١/٥/٢٥، إضراباً رمزياً شاملاً عن العمل ولمدة ساعة واحدة. فجاء اضرابهم استجابة لدعوة الهيئات والمؤسسات الوطنية في المدينة، احتجاجاً على قرار سلطات الاحتلال الرامي إلى توطين عدد من اليهود في وسط المدينة (**وفا**، ١٩٨١/٥/٢٦).

وعلى الأثر، قام الحاكم العسكري باستدعاء رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي، إلى مقره، وهدّدهم بحل المجلس البلدي وبفرض عقوبات جماعية على السكان، فيما إذا استمرت أعمال الاحتجاج على عملية توطين عدد من اليهود في وسط المدينة (**المصدر نفسه**)

مصادرة الأراضي

قامت سلطات الاحتلال يوم ١٩٨١/٥/٢، باغلاق مساحات جديدة من أراضي بيت جالا تقدر بـ ٢٥٠ دونماً، تقع بالقرب من منطقة الرأس، في البلدة. وقد أنذرت سلطات الاحتلال أصحابها بعدم الاقتراب منها أو البناء فوقها وأبلغ حاكم منطقة أريحا العسكري، المواطنين البدو، القاطنين في منطقة الخان الأحمر، قرب مستوطنة متسبيه يريحو، أن أراضيهم المحيطة بالمستوطنة، قد صودرت لحساب هذه المستوطنة، وطلب منهم إبراز بيانات أو وثائق تثبت ملكيتهم للارض (**وفا**، ١٩٨١/٥/٧).

وكذلك اخبرت هذه السلطات مخاتير قرية يطا، في محافظة الخليل، يوم ١٩٨١/٥/٨، بمصادرة عشرة آلاف دونم من أراضي القرية المشجرة، وذلك من أجل اقامة المستوطنات. وجرت عمليات المصادرة هذه بالرغم من الاثباتات الرسمية التي أبرزها أصحاب هذه الأراضي والتي تؤكد ملكيتهم لها (**وفا**، ١٩٨١/٥/١٠).

كما أبلغت سلطات الاحتلال يوم ١٩٨١/٥/١٨، عشرين مواطناً من قرية جرير، في قضاء رام الله، قراراتها بمصادرة أراضيهم، الواقعة في وادي الأمعري والبالغة مساحتها أكثر من ١٢٠ دونماً، بين دير جرير وكفر مالك. وادعت سلطات الاحتلال، لتبرير مصادرتها لهذه الاراضي، أنَّ المصادرة تمت لأغراض عسكرية.

ورداً على طلب سلطات الاحتلال من أصحاب الأراضي التوجه لاستلام التعويضات عن أراضيهم، أكد أصحاب الأرض، رفضهم أيّ تعويض، وتمسُّكهم بحقهم فيها والدفاع عنها (**وفا**، ١٩٨١/٥/١٩).

وذكرت مصادر الأرض المحتلة، أنّ المستوطنين اليهود في مستوطنة قدوميم، قاموا يوم ١٩٨١/٦/١، باعتداء جديد على أهالي قرية كفرقدوم، قضاء نابلس، حيث استولوا من جديد على مئتي دونم من أراضي القرية، وقاموا باتلاف المزروعات (**وفا**، ١٩٨١/٦/٢).

واضافة إلى ذلك، قررت كل من دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية والكيرن كايميت (الصندوق القومي اليهودي)، البدء بحملة لتأمين مساحات اضافية من الاراضي، للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية. كما عُلم من الجلسة التي عقدتها اللجنة المشتركة، المؤلفة من الحكومة والوكالة اليهودية، أنه تقرر البدء بتحريج عشرات الآلاف من الدونمات، وتسييج مناطق واسعة (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٦٩، ١٧ و١٩٨١/٦/١٨، ص ١١).

وقد ذكرت اذاعة اسرائيل، يوم ٢٨/٦/١٩٨١، أنّ مجموعة استيطانية مؤلفة من مئة اسرة، تطلق على نفسها اسم نواة تنافيم قد بدأت نضالاً للحصول على أراضٍ للاستيطان في منطقة نابلس؛ وأنها قد استولت، دون اذن، على قطعة أرض بالقرب من مستوطنة اريئيل (و.إ.إ.، العدد ٢٣٧٨، ٢٨ و٢٩/٦/١٩٨١، ص ١٢).

اجراءات قمعية

في اطار تصعيد الاجراءات القمعية ضد المواطنين العرب وممتلكاتهم، نشرت هآرتس هذه الاحصائية

عدد البيوت المهدمة في المناطق العربية المحتلة

السنة	الضفة الغربية	القدس الشرقية	غزة وسيناء	المجموع
١٩٦٧	٥٠	٦٤	٥	١٢٠
١٩٦٨	٥٩	٦٦	٥	١٤٠
١٩٦٩	٢١٤	٧٣	١٤	٣٠١
١٩٧٠	٩٧	٩٤	—	١٩١
١٩٧١	١٠٤	١٢٧	١	٢٣١
١٩٧٢	١٣	٢٢	—	٣٥
١٩٧٣	٢٤	١٠	—	٣٤
١٩٧٤	٣٤	٢٦	١	٦١
١٩٧٥	٤٦	٣١	—	٧٧
١٩٧٦	١٣	٨	٣	٢٤
١٩٧٧	١	—	—	١
١٩٧٨	٢	—	—	٢
١٩٧٩	٥	٣	—	٨
١٩٨٠	٢٠	٤	—	٢٤
المجموع	٦٨٢	٥٤٨	٢٨	١٢٥٩

حيث كشفت فيها عدد البيوت التي هدّمتها قوات الأمن في المناطق المحتلة. ويتبين من هذه الاحصائية، أنه في العام ١٩٨٠ حصل ارتفاع في عدد البيوت المهدّمة، كاجراء انتقامي ضد أعمال فدائية معادية لإسرائيل. ففي عام ١٩٧٨، كان هناك بيتان مهدمان فقط، وفي عام ١٩٧٩، كان هناك ثمانية بيوت مهدّمة، في حين بلغ عدد البيوت المهدّمة عام ١٩٨٠، أربعة وعشرين بيتاً ومحلاً تجارياً، بالاضافة إلى سبعة بيوت خُتمت بالشمع الأحمر.

ويتبين، أيضاً، من هذه الاحصائية الشاملة، أنّ عدد البيوت المهدمة في المناطق المحتلة منذ الاحتلال عام ١٩٦٧، هو ١٢٥٢ بيتاً، وأنّ أعلى رقم كان في عام ١٩٦٩، أثناء اشغال موشي دايان لمنصب وزير الدفاع، ويليه عام ١٩٧١ (هآرتس، ١٨/٥/١٩٨١).

وفي اطار سياسة التضييق، التي ينتهجها الحكم العسكري في المناطق المحتلة، فقد قام بمنع توزيع خمسين كتاباً، بينها كتب أدبية لنزار قباني وغسان كنفاني (و.إ.إ.، العدد ٢٣٤٢، ١٦ و١٧/٥/١٩٨١، ص ١٧).

وعلى صعيد آخر، رفض الحكم العسكري تسجيل اتحادات مهنية في القدس الشرقية، في اطار اتحاد النقابات المهنية العام، في الضفة الغربية، ومقره نابلس. وقد نشب على الأثر خلاف بين الحكم العسكري والاتحاد المهني، ولوحظ في الآونة الأخيرة تزايد تأسيس الاتحادات المهنية ولجان العمال، من أجل ارساء قاعدة شعبية تنظم عمل العمال في المناطق المحتلة (و.إ.إ.، العدد ٢٣٧٨، ٢٨ و٢٩/٦/١٩٨١، ص ١٣).

ولقد اشتكى بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، منذ أكثر من شهرين، أنه يخضع، هو وأفراد عائلته وكل من يحاول الاتصال به، إلى مضايقات لا تنقطع من قِبَل جنود الجيش الاسرائيلي وحرس الحدود. وقد أكد أن «هذه سياسة فُرضت من أعلى».

وأضاف الشكعة، عندما عبَّرت عن احتجاجي على هذه المعاملة السيئة، أمام الجنود، صرخوا وتصرفوا بصورة مخجلة. ولم يتورعوا قبل شهر عن توقيف ابني الصغير عصام، وهو طالب مدرسة. وقد أطلق سراحه بعد ساعات دون اعطاء أي تبرير لإعتقاله (على همشمار، ١٦/٦/١٩٨١). وأضاف أن مثل هذه التصرفات لن تردعني عن تأدية واجبي كاملاً كرئيس للبلدية، وإنما تؤكد هذه التصرفات المستوى المنحط الذي وصل إليه الحكم العسكري (المصدر نفسه).

شهدت العديد من مدن الضفة الغربية وقراها المحتلة، خلال الشهرين الماضيين، موجة من التظاهرات والاعتصامات الاحتجاجية. وفي اطار مقاومة سياسة الاحتلال وممارساته، سادت حالة من السخط والغليان أوساط قرية الخضر، قضاء بيت لحم، في أعقاب الاعتداءات الوحشية المتكررة والممارسات الاستفزازية، من جانب المستوطنين اليهود ضد سكان القرية. حيث كانت مجموعة من المستوطنين اليهود قد اقتحمت يوم ١٩٨١/٥/٣، مدرسة القرية، تحت حماية دورية من الجيش الاسرائيلي، وقامت باعتداءات وحشية على الطلاب ومنعتهم من الخروج إلى ساحة المدرسة (**وفا**، ١٩٨١/٥/٥).

وفي يوم ١٩٨١/٥/١٤، في ذكرى قيام اسرائيل، رفع أهالي كل من الخليل ويطا ورام الله الأعلام الفلسطينية، فأصدر الحاكم العسكري أمراً بانزالها. كذلك قام طلاب المدارس في رام الله بالتظاهر والقاء الحجارة على السيارات الاسرائيلية، التي كانت تمر بالقرب من مخيمي الدهيشه والأمعري. وقام سكان مخيم الدهيشه بوضع الحواجز على الطريق الرئيسي (و.إ.إ.، العدد ٢٣٣٩، ١٣ و١٩٨١/٥/١٤، ص ١٢).

وفي البيرة والدهيشه، أُلقيت الزجاجات الحارقة على السيارات العسكرية، كما رُشقت السيارات الاسرائيلية التي كانت تمر بالقرب من قرية الخضر، بالحجارة (و.إ.إ.، العدد ٢٣٤٠، ١٤ و١٩٨١/٥/١٥، ص ١٠).

وفي اطار الاحتفالات بعيد العمال، جرت تظاهرات ومهرجانات في مدن الضفة الغربية وقراها. وقد حاولت قوات الاحتلال تفريق المتظاهرين فاشتبكت معهم بعنف، فاستعمل المتظاهرون الحجارة في رشق قوات الاحتلال وسياراته العسكرية (**وفا**، ١٩٨١/٥/١).

وفي عنبتا أُقيم مهرجان تأبيني بالذكرى السنوية الاولى لاستشهاد أحد طلاب عنبتا، بعد أن طعنه ضابط اسرائيلي، حضره عدد كبير من الأهالي والطلاب، خرجوا بعد انتهاء المهرجان في تظاهرة عمت شوارع القرية ونددت بالاحتلال وممارساته وأعلنت تشبثها بالأرض رغم كل الظروف (**المصدر نفسه**).

كما نُشر في الضفة الغربية بيان جماهيري، طالبت فيه كافة التنظيمات الاجتماعية والشعبية في الضفة الغربية، سلطات الاحتلال بارجاع المبعدين، فهد القواسمة ومحمد ملحم والشيخ رجب التميمي؛ حيث جاء في هذا البيان الذي صدر بمناسبة عيد العمال وبعد مرور سنة على الابعاد: «إن حرمان الانسان من وطنه لن يحول دون المواطن الفلسطيني ودون النضال لإقامة دولته الفلسطينية المستقلة».

وأضاف البيان الذي وزِّع في جميع أنحاء الضفة الغربية، «... إن سلطات الاحتلال منعت اقامة الاحتفالات بعيد العمال، ولكن لن تتمكن من منع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة... وإن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وفي اطار التصدي لعمليات مصادرة الأراضي العربية والطعن بشرعية لجنة الاعتراضات العسكرية، قدَّمت هيئة من المحامين بينهم فيليتسيا لانغر وعبد عسلي، التماساً إلى محكمة العدل العليا الاسرائيلية، ضد الحاكم العسكري العام للضفة الغربية، وضد المسؤول عن الأموال المتروكة والمسؤول عن أموال الحكومة، ورئيس لجنة الاعتراضات العسكرية الاسرائيلية. وهذا الالتماس قُدِّم باسم ستة عشر من أصحاب الاراضي في سبع قرى عربية في الضفة الغربية، اشتكوا أنَّ أراضيهم صودرت وأعلنت، خلافاً للقانون، أنها أراضٍ حكومية من أجل اقامة المستوطنات اليهودية عليها. وطلب المحامون من المدعى عليهم المثول أمام المحكمة لتفسير الاسباب الكامنة التي تمنعهم من الغاء قراراتهم بشأن مصادرة أراضي موكليهم لاغراض استيطانية (**هآرتس**، ١٩٨١/٥/١٨).

ولقد أكد أهالي قرية نحالين الواقعة على طريق بيت لحم ـــ الخليل، تمسكهم بأرضهم واصرارهم على التصدي لمحاولات سلطات الاحتلال الرامية لمصادرة ٥٠٠ دونم منها. وعُلم أنه حين توجه

أهالي القرية يوم ١٧/٥/١٩٨١، للعمل في أراضيهم، قامت قوات الاحتلال بتطويقهم والاعتداء عليهم واعتقال عدد منهم، كما اقتادت مختار القرية إلى مقر الحاكم العسكري في بيت لحم، بدعوى التحقيق معه (**وفا**، ١٨/٥/١٩٨١).

وفي اطار مقاومة سياسة الاستيطان ومصادرة الاراضي، رفض أصحاب الاراضي المصادرة، في البيرة يوم ٢٠/٥/١٩٨١، التوجه إلى مقر الحاكم العسكري لاستلام التعويضات عن أراضيهم المصادرة. وقد أكد أصحاب هذه الاراضي للسلطات عدم شرعية المصادرة، كما أكدوا رفضهم التنازل عن حقهم في أراضيهم بأي شكل من الأشكال (**وفا**، ٢١/٥/١٩٨١).

وتُقدر مساحة الأراضي التي صودرت بحوالي عشرة آلاف دونم، تضاف اليها الأراضي الأخرى في شمال المدينة، والتي منعت السلطات الاسرائيلية أصحابها من دخولها والبناء عليها.

وإثر هذا الاجراء، أوضح ابراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة لمراسلي الصحف، أنّ الأوامر العسكرية شملت معظم أراضي المدينة، وهذا سيؤثر، بالضرورة، على الحركة العمرانية والزراعية فيها... وطالب بالغاء هذه الأوامر وإعادة الأراضي المصادرة إلى أصحابها الشرعيين (**المصدر نفسه**).

من جهة أخرى، فقد استمر سكان قرية رخّال في قضاء بيت لحم، بعرقلة أعمال مسح الاراضي لليوم الثاني على التوالي — وهذه الأراضي خصصت لمستوطنة أفرات — إذ قام رجال القرية بمنع المساحين من القيام بأعمالهم ووجهوا اليهم الشتائم والاهانات. ولم يستطع المسّاحون متابعة عملهم، إلّا بعد أن قامت قوات الجيش باقتياد رجال القرية إلى مبنى الحكم العسكري. أما سكان قرية **ارطاس** المجاورة فقد قاموا بهدم السياج الذي أقيم حول الأراضي المخصصة لمستوطنة أفرات (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٥١، ٢٧ و٢٨/٥/١٩٨١، ص ١٣).

وأقرت لجنة الاستئناف العسكرية التابعة للحكم لعسكري، يوم ١٨/٦/١٩٨١، وقف أيّ عمل مرتبط باقامة المستوطنة الجديدة متسبيه لاخيش على سفح جبل الخليل. وكان ذلك نتيجة توجه مواطن من قرية دورا في قضاء الخليل إلى لجنة الاستئناف، بواسطة لجنة وكلاء الدفاع عن جبل الخليل، مؤكداً أن الاراضي التي أعلنت كأملاك حكومية هي ملك له (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٧٠، ١٨ و١٩/٦/١٩٨١، ص ١٧). كما كان نتيجة تقدم المحامي درويش ناصر، من القدس، بالتماس إلى محكمة العدل العليا ضد الأمر الذي يمكن الحاكم العسكري من اعلان أراض كأملاك دولة. وقد أكد ناصر في التماسه، أن هذا الأمر ليس قانونياً، لتناقضه مع القانون الدولي والقانون الاسرائيلي. كما أنه غير منطقي أيضاً، حيث يلقي على صاحب الأرض مهمة إثبات ملكيته لها. وأضاف، إن اثبات الملكية عملية مكلفة ومعقدة. وإن الهدف من استغلال هذا الأمر، هو تجاوز القيود التي فرضتها محكمة العدل العليا في قضية ايلون موريه على الحكم العسكري، بشأن مصادرة الأراضي (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٣٩، ١٣ و١٤/٥/١٩٨١، ص ١٢).

ومن جهة أخرى استجابت المحكمة العليا، يوم ٤/٥/١٩٨١، لالتماس مواطنين من منطقة قلقيلية، قدمته المحامية فيليتسيا لانغر، وأصدرت أمراً مع وقف التنفيذ يُمنع بموجبه البدء بأشغال جديدة إضافة إلى تلك التي نُفّذت في شق الطريق لمستوطنة كرني شومرون (ج) التي لم تقم بعد. وأكدت لانغر، إنّ المستوطنة تُقام لأغراض انتخابية، وأضافت، أنّ من وجهة نظر، القانون الاردني، الجمهور هو جمهور المنطقة وليس المستوطنين اليهود الذين لا يسرى عليهم القانون الاردني (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٨١).

وعلى مستوى آخر قال رئيس بلدية طولكرم، حلمي حنون، في مقابلة نشرت في صحيفة الفجر المقدسية، «ينبغي التوقف عن تقديم الالتماسات إلى محكمة العدل العليا بشأن مصادرة الأراضي. وأضاف أنّ أموال اللجنة الاردنية — الفلسطينية المشتركة تُبذر هباءً في المناطق المحتلة، على جمعيات هزيلة ولا تساعد بشيء في القضية القومية» (**هآرتس**، ١٢/٥/١٩٨١). واقترح توجيه هذه الأموال المتدفقة إلى المناطق المحتلة على عائلات المعتقلين وعلى العائلات التي تضررت

من عمليات مختلفة في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

وفي اطار آخر من مقاومة الاحتلال وايقاف اعتداءات المستوطنين اليهود على السكان العرب، شكلّ مستشار الحكومة القانوني، البروفيسور اسحق زامير في الآونة الأخيرة، لجنة قضائية مهمتها التنسيق والمراقبة تجاه أساليب التحقيقات ومحاكمات المستوطنين اليهود المتهمين بالتعرض للسكان العرب المحليين، أثناء قيامهم بأعمال بوليسية خاصة. ويشترك في هذه اللجنة، اضافة إلى ممثلي النيابة العامة، ممثل الحكم العسكري والشرطة (**هآرتس**، ١١/٥/١٩٨١).

وعُلم أنَّ تشكيل هذه اللجنة جاء في أعقاب استلام زامير رسالة في شهر تموز (يوليو) ١٩٨٠، من أربعة عشر قاضياً ومحامياً من كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس وتل ــ أبيب وقد تطرقت الرسالة إلى تسعة أعمال بوليسية خاصة، بينها اقتحام بيوت ومدارس عربية، واطلاق النار على شبان عرب، وتحطيم زجاج سيارات في البيرة وحلحول. وكان الحدث البارز بينها هو ليل ٢٣/٤/١٩٨٠، الذي حُطِّم فيه زجاج ١٢٠ سيارة في البيرة (**المصدر نفسه**)

وجاء أيضاً في الرسالة، أنه في الليلة ذاتها، تم اعتقال أربعة مستوطنين من بيت ايل بتهمة القيام بأعمال عنف وحتى هذا اليوم لم يُقدَّموا للمحاكمة. وجاء أيضاً أن هناك نشاطات غير قانونية قام بها المستوطنون اليهود بشكل افرادي أو جماعات صغيرة، ولم يجر التحقيق معهم بشأنها. وفي الحالات التي جرى التحقيق فيها، أغلقت الملفات أكثر من مرة والتحقيق ما يزال في مراحله الاولى وكان السبب توسط محلي للمستوطنين، لدى الشرطة والحكم العسكري، أو لدى مستوى أعلى في الكنيست أو في الحكومة (**المصدر نفسه**)

وفي الاتجاه نفسه، وُجِّهت اتهامات قاسية للحكم العسكري في المناطق المحتلة، بسبب المسِّ بحقوق المواطنين العرب في الضفة الغربية المحتلة. فقد قال السيد عادل زاغة، وهو محاضر في جامعة بيرزيت، في المنتدي الذي عُقد في جامعة تل ــ أبيب يوم ٢/٦/١٩٨١، «إنّ الحكم العسكري لا يسمح بادخال الأطلس إلى مؤسسات التعليم في الضفة، لكي لا يستطيع الطلاب دراسة الخارطة وفقاً له». وأنه «لا يتم استيعاب حملة الشهادات الاكاديمية من العرب في جهاز الارشاد والتوجيه في المدارس.. كما يمنع الحكم العسكري استعمال المواد الكيماوية، بادّعاء احتمال الحاق الضرر بالأمن العام، ولكنه عملياً يمنع بهذا دراسة مادة الكيمياء». وأضاف، «نتيجة لمنعه إدخال كتب معينة، تضرر التعليم الجامعي» (**هآرتس**، ٣/٦/١٩٨١).

وكان هذا اللقاء قد عُقد بمناسبة مرور أربعة عشر عاماً على احتلال الجيش الاسرائيلي للمناطق المحتلة وقد اشترك فيه كل من البروفيسور دان ميرون، والدكتور ماتي بيليد، والدكتور آفي عوز والصحافي دافيد ريتشارد سون، الذي كان عريف المنتدى

. وقد أشار ريتشارد سون في كلمته، إلى أنّ الزائر الاسرائيلي للمناطق المحتلة، يشعر جيداً «بالخط الأخضر»، بسبب الفوراق الواضحة في حقوق المواطن على جانبي الخط. وقدّم مثلاً على هذا، أنظمة الاعتقال الادارية المطبَّقة وراء الخط الأخضر بصور مختلفة. وأضاف إن هناك نموذجاً آخر للفوارق في الحقوق، هو النظرة المختلفة تجاه الذين يرشقون الحجارة من العرب واليهود (**المصدر نفسه**).

النشاطات الطلابية في مقاومة الاحتلال

يحلو لوسائل الإعلام الاسرائيلية وصف النشاطات الطلابية ضد الاحتلال، بعمليات خرق النظام فلقد اصبحت أعمال الخرق هذه حدثاً يومياً كما أصبح أكثر المحامين تجربة، يعتبرون اعتقال الطلاب مسألة اعتيادية ومؤخراً بدأ يتسلل أسلوب جديد إلى مجمل النشاطات الطلابية، فهم يقومون بالمسيرات الاحتجاجية المنظمة، التي يشارك فيها مئات الطلاب، وغالباً ما ينضم إليهم أعضاء الهيئة التدريسية.

وقد بدأت هذه التظاهرات قبل شهر تقريباً، في الذكرى الاولى لمحاولة اغتيال رؤساء البلديات، ولكنها استمرت فيما بعد، ضد اعتقال أعداد من زملائهم، ثم بسبب مقتل أحد الطلاب في

الدهيشه، ثم ضد ممارسات الحكم العسكري، وأخيراً ضد المستوطنات (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٧١، ١٨ و١٩/٦/١٩٨١، ص ١٥).

وفي هذا الاطار جرت في جامعات الضفة الغربية تحركات احتجاجاً على الاستيطان اليهودي في الخليل. وقد بدأت الأعمال المسماة «خرق النظام» في مدينة نابلس، حيث بدأ الطلاب بقذف السيارات الاسرائيلية بالحجارة وإحراق دواليب السيارات في الشارع الرئيسي.

أما في رام الله، فقد بدأت المظاهرات والاحتجاجات خلال زيارة عالمة بريطانيا لجامعة بيرزيت' حيث هتف الطلاب بشعارات ضد الاستيطان.

وفي ذكرى «قيام اسرائيل» عمّ الاضراب كافة مرافق الحياة في مدينتي رام الله والبيرة، وشمل المدارس والمحلات التجارية ووسائل النقل وبقيت دوريات الجيش تجوب الشوارع لمنع الطلبة من القيام بالتظاهرات ضد الاحتلال. وقد أحجم الطلبة عن دخول مدارسهم وانطلقوا في مظاهرة اخترقت شوارع المدينة الرئيسية والساحات العامة، وسط هتافات تُندد بالاحتلال وتهتف بحياة فلسطين. وقد أطلق الجنود الاسرائيليون نيران اسلحتهم الرشاشة وعشرات القنابل المسيِّلة للدموع لتفريق المتظاهرين، كما اعتقلوا العشرات منهم (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٤٠، ١٥ و١٦/٥/١٩٨١، ص ١٤).

كذلك شهدت مدينة بيرزيت مظاهرة شعبية مماثلة، رفع خلالها الطلاب الأعلام الفلسطينية، ورددوا الأناشيد الوطنية والشعارات المنددة بالمحتل وسياسته.

وقد فرضت قوات الاحتلال حصاراً على جامعة بيرزيت وأقامت العديد من الحواجز على الطرق الرئيسية. كما قامت بمهاجمة المتظاهرين واطلاق الرصاص باتجاههم لتفريقهم بالقوة. ورد المتظاهرون على ذلك برشق السيارات العسكرية بالحجارة والزجاجات الفارغة، وقد أصيب جنديان إصابات خفيفة، خلال الصدام مع الطلبة (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٦٩، ١٧ و١٨/٥/١٩٨١، ص ١٤).

كذلك اقتحمت قوات الجيش مركز التدريب المهني في قلندية بعد محاصرته، وأطلقت النار باتجاه الطلاب المعتصمين، مما أدّى إلى إصابة ثلاثة منهم... كما استخدم الجنود الغاز المُسيِّل للدموع، واعتقلوا أربعين طالباً (**الفجر**، ١٨/٥/١٩٨١).

وفي اطار اجراءات سلطات الاحتلال الموجهة ضد السكان العرب وضد نشاطهم السياسي، فتح الحكم العسكري محضراً جنائياً ضد نائب رئيس جامعة بيرزيت لاشتراكه في تظاهرة يوم ١٥/٦/١٩٨١، دون إذن.

وفي المقابل، أعلنت الجامعة اضراباً، احتجاجاً على المعاملة السيئة التي يمارسها الحكم العسكري. وقد أكد الطلاب والمدرسون أن الاضراب العام في جامعتي بيزيت والنجاح إنّما هو ردٌّ على الاسلوب الجديد للحكم العسكري والذي يرمي إلى ازعاج الطلبة والمحاضرين في محاولة لإخافتهم. فحيث يؤدي اغلاق الجامعات إلى أصداء سلبية، فإن الحكم العسكري يُفضّل اتباع اسلوب ازعاجي بدلاً من اغلاق الجامعة. وقد قال رئيس مجلس الطلبة في جامعة بيت لحم، في هذا الصدد، «كل ما يريده الحكم العسكري هو ممارسة الضغط على الطلبة وذلك بعد أن فشل في تحقيق أهدافه، من خلال اغلاق الجامعات...».

ويوم ١٥/٦/١٩٨١، سار نحو الف طالب ومحاضر باتجاه رام الله، احتجاجاً على اعتقال عشرات الطلاب وترأس التظاهرة السلمية نائب رئيس الجامعة الدكتور برامكي. وقد قامت السلطات على الأثر بفتح محضر جنائي ضده. كما أعلن طلاب ومحاضرون، من جامعة النجاح في نابلس، أن الجيش يمنعهم من دخول الجامعة، لذلك فإن لدى الطلبة نوايا لمواصلة دراستهم عند كل حاجز يوقفهم (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٦٨، ١٦ و١٧/٦/١٩٨١، ص١٥).

وفي مخيم الدهيشة، عَمَّ الاضراب العام كافة مرافق الحياة، وأغلق الطلاب أبواب مدارسهم وساروا في تظاهرة احتجاجية، وتصدوا للسيارات العسكرية التي أخذت تجوب شوارع المخيم للسيطرة على الموقف (**وفا**، ١٤/٥/١٩٨١).

وأفادت هآرتس، أن الأعلام الفلسطينية رُفعت

على أسطح المنازل ورُسِمت على الجدران، وكُتبت شعارات تندد بالمحتل وتؤيِّد م.ت.ف. كذلك رُفعت الأعلام الفلسطينية في المدارس والمعاهد وعلى أسطح بنايات الهيئات والمؤسسات الوطنية والنوادي والجمعيات الخيرية، في كل من رام الله والخليل ويطا (هآرتس، ١٥/٥/١٩٨١).

ولليوم الثالث على التوالي، شهدت مدن الضفة الغربية المحتلة اضرابات عامة ومظاهرات طلابية في ذكرى «قيام اسرائيل» واحتجاجاً على اغتيال المواطن الفلسطيني محمد مصطفى جبرين من مخيم الدهيشة في بيت لحم، وعلى استمرار اعتقال عشرين طالباً من جامعة بيرزيت منذ أكثر من عشرة أيام (وفا، ١٨/٥/١٩٨١).

وفي ذكرى مرور سنة على محاولة اغتيال رؤساء البلديات، في الضفة الغربية، جرت مظاهرة طلابية ضخمة يوم ٢/٦/١٩٨١، في مدينة بيرزيت. وقامت قوات الأمن بتفريق المتظاهرين باستعمالها الغاز المسيِّل للدموع. كذلك جرت محاولات تظاهر، في عدد من الأماكن الاخرى، ولكن لم يُذكر وقوع حوادث خاصة.

وفي نابلس، منعت قوات الأمن طلاب جامعة النجاح من الدخول إلى الجامعة، بعد أن جرت مظاهرة، في مطلع الاسبوع وقد حدث اضراب عن التعليم في مؤسسة التأهيل المهني، التابعة لوكالة الغوث بالقرب من قلنديا (عطروت). (هآرتس، ٣/٦/١٩٨١).

وعُلم أيضاً، أن مجموعة من اليسار الاسرائيلي أقامت احتفالاً بذكرى مرور سنة على محاولة اغتيال رؤساء البلديات، بالقرب من مستوطنة قدوميم. وقد دُعي إلى الاحتفال بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، ولكن قوات الأمن منعته ومنعت أعضاء المجلس البلدي من الوصول إلى مكان الاحتفال.

وفي المناسبة، وضع النحّات يغئال تومركين نصباً تذكارياً أسماه «أشعَّة حطّين»، تخليداً لذكرى المعركة التي هُزم فيها الصليبيون على أيدي العرب (**المصدر نفسه**).

كذلك جرى يوم ٢٢/٦/١٩٨١، اضراب جلوس في مبنى بلدية بيت لحم، قام به أولياء أمور الطلبة من مخيم الدهيشه، الذين حُكم على أبنائهم بدفع غرامات مالية مقدارها ثلاثة آلاف شيكل لكل واحد منهم، بسبب اشتراكهم بالتظاهرة الكبيرة بعد مقتل شاب من سكان المخيم برصاص جنود الجيش الاسرائيلي.

وعُلِم أن رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، طلب من قائد المنطقة إلغاء الغرامات، وأشار في رسالته إلى أن جميع الطلبة، ومعظمهم من الطالبات، لا تتجاوز أعمارهم الثانية عشرة (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٧٣، ٢٢ و٢٣/٦/١٩٨١، ص ١٢).

وفي الخليل تستمر عملية اعتقال الطلاب. إذ اعتقل يوم ٢٢/٦/١٩٨١، أربعة طلاب جامعيين، أعضاء في لجنة الطلبة. ولا يزال نحو ٣٠ طالباً من الخليل رهن الاعتقال، بتهم مختلفة، ومعظم هؤلاء الطلاب من المدارس الثانوية (**المصدر نفسه**).

وفي نابلس أُعلن اضراب عن الطعام من قبل سبعة طلاب من جامعة النجاح، معتقلين في سجن نابلس، منذ تسعة أيام دون اجراء أيّ تحقيق معهم. كذلك هناك ٢٤ طالباً من جامعة بيرزيت يواجهون وضعاً مماثلاً (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٧٤، ٢٣ و٢٤/٦/١٩٨١، ص ١٦).

ومن جهة أخرى وزّعت الجامعات ومعاهد التعليم العالي في الضفة الغربيّة يوم ١٨/٦/١٩٨١، بياناً ضد تعرُّض الحكم العسكري للجامعات والطلاب والهيئات التدريسية. وقد وُزِّع البيان أثناء اجتماع عُقِد يوم ١٨/٦/١٩٨١، في مقر النقابات المهنية في القدس الشرقية (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٧١، ١٨ و١٩/٦/١٩٨١، ص ١٥).

صلاح عبدالله

وثائق

مذكرة الخارجية الأميركية إلى الكسندر هيغ عشية جولته في الشرق الأوسط

فيما يلي المذكرة التي تلقاها الكسندر هيغ وزير الخارجية الاميركي من مساعديه غداة جولته في الشرق الأوسط.

١ ـ خطوات ذات أفضلية أولى

أ ـ طائرات «ف ـ ١٥» إضافية لإسرائيل: من الملائم أن تزوّد اسرائيل بطائرات «ف ـ ١٥»، التي اقترحها، كهبة، وزير الخارجية هيغ لوزير الخارجية الاسرائيلي شامير، في أواسط شباط (فبراير).

ب ـ نظام إنذار مبكر بمناسبة تزويد السعودية بمعدات هجومية لطائراتها من طراز «ف ـ ١٥»، والانسحاب الاسرائيلي من سيناء في نيسان (ابريل) ١٩٨٢، تحتاج إسرائيل لمعطيات إستخباراتية ولنظام مراقبة متطور. ويمكن أن يشمل هذا دمجاً بين محطة فضائية ومحطة أرضية، أو منح إسرائيل اتصالاً مباشراً وكاملاً مع أحد الأقمار الصناعية الاميركية في المنطقة.

ج ـ دعم مسار السلام. يجب أن يكون تأييد مسار السلام شرطاً مسبقاً لبيع السلاح لأية دولة عربية أياً كانت. وعلى الولايات المتحدة اتخاذ خطوات مميزة واضحة، لإقناع السعودية بوقف معارضتها السياسية والمالية المستمرة لإحلال السلام بين إسرائيل وجيرانها بواسطة المفاوضات. ويعني ذلك، أن توقف السعودية تأييدها «لإرهاب» منظمة التحرير الفلسطينية، والتوقف عن الدعوة «للجهاد» و«تطهير القدس من اليهود»، ووقف تمويل دول الرفض، ووضع حد لعقوبة العزلة المفروضة ضد مصر.

د ـ تواجد عسكري دائم للولايات المتحدة في منطقة الخليج «الفارسي». إزاء المسار المتبدل للأحداث في جنوب غرب آسيا، فإن مصالح الولايات المتحدة تفرض إنتشار قواتها في الخليج «الفارسي» وفي دول المحيط الهندي.

٢ ـ خطوات للتعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل

أ ـ تخزين المعدات على الولايات المتحدة أن تهتم مسبقاً بأن تضع في القواعد الاسرائيلية الجديدة في النقب معدات ومواد حساسة، والتي، لأسباب الأمن والصيانة، لا يمكن وضعها في مواقع أخرى في الشرق الأوسط، أو في الخليج «الفارسي». وفي حالة الطوارىء سيكون للولايات المتحدة اتصال مباشر مع هذه المعدات.

ب ـ حظر التجهيزات عن الدول «الارهابية». يجب فرض حظر على بيع المعدات التي من المحتمل أن تزيد من القوة العسكرية للدول التي تؤيد «الارهاب». وحسب القانون

الحالي (تعديل بانوفيك وحتى قانون إدارة التصدير) يسمح بمثل إجازات التصدير هذه، بشرط أن يتلقى الكونغرس، مسبقاً، إشعاراً عن المبيعات المتوقعة. وتصنف وزارة الخارجية، العراق، ليبيا، جنوب اليمن، وسوريا من ضمن الدول التي تؤيد «الارهاب الدولي». ويجب، بصورة خاصة، منع إعطاء إجازات تصدير للمحركات المخصصة للفرقاطات التي هي من إنتاج ايطاليا، والتي يطلب العراق شراءها. كذلك يجب منح إسرائيل عقود لإنتاج مشترك لأنواع مختلفة من المعدات العسكرية. ورغم أن الكونغرس لا يستطيع فرض مثل هذه الترتيبات. فإن بإمكانه اتخاذ خطوات لتشجيع الانتاج المشترك.

ج ــ المنافسة على عقود وزارة الدفاع: تفرض الضرورة اتخاذ خطوات جادة لتحقيق المذكرة الموجودة منذ عام ١٩٧٩، والتي تسمح لإسرائيل بالتنافس على عقود وزارة الدفاع بدون قيود. ويشمل هذا الأمر، شراء قطع الغيار للمشاريع الجاري تنفيذها، خاصة في المناطق التي يوجد لإسرائيل مشاريع مشابهة فيها. وهناك مشروع آخر هو تعديل قاذفات «ب ــ ٥٢» الذي تنوي إسرائيل المنافسة عليه بالتعاون مع شركة أميركية. وأحد العوائق لمشاركة إسرائيل في هذا التنافس هو، طلب سلاح الجو الأميركي فرض أعباء (تصل في حالات معينة حتى ٣٠٪) على المنافس الأجنبي، الأمر الذي يثقل كاهل الشركات الاسرائيلية في المشاركة بفاعلية في المنافسة ويجب إزالة هذا العائق.

د ــ تعاون في المبيعات العسكرية للدول الأجنبية: على الولايات المتحدة أن تسمح للمنتجين الاسرائيليين ببيع أجهزة إلى شركات أميركية، لكي تضم إلى أصناف المنتجات الكاملة، المباعة إلى الدول الثالثة في إطار الاجراءات المتبعة وتمويل «المبيعات العسكرية للدول الأجنبية» حيث يحدد قانون الاشراف على تصدير السلاح، أنه حتى ٤٩٪ من أجزاء الأجهزة يمكن أن تكون من إنتاج أجنبي، دون الاضرار بحقوق التمويل في إطار «خطة المبيعات العسكرية للدول الأجنبية».

وتستطيع إسرائيل أن تصدر معدات جوية والكترونية للطائرات وللاسلحة المتطورة. وقد تعاقدت مع شركة «نورتروب» على تركيب رادار إسرائيلي في طائرات «ف ــ ٥ ــ جي» المعدة للتصدير. ومع أنه لم تقبل صواريخ بحر ــ بحر الاسرائيلية من نوع «جبرائيل» في السابق، كسلاح مؤهل لتركيبه على زوارق الدورية التي بيعت للفيليبين في إطار المبيعات العسكرية للدول الأجنبية، حيث تعتقد إسرائيل أنه كان من المناسب مشاركتها في تلك الصفقة، فمن المحتمل أن تعقد هذه الصفقة من جديد مستقبلاً.

هـ ــ إعادة البيع للدول الاخرى: يمكن مساعدة إسرائيل ببيع فائض معداتها إلى دول أخرى، تحتاج إلى معدات أقل تطوراً مما هو مستخدم اليوم. ويجب أن نذكر بشكل خاص في هذا المجال، طائرات «سكاي هوك» والدبابات من نوع «م ــ ٤٨». ويمكن لإسرائيل أن تقدم أيضاً خدمات الصيانة لهذه المعدات.

و ــ خدمات التحسين والصيانة: من المناسب أن يمنح جيش الولايات المتحدة إسرائيل فرصاً إضافية في المشاركة بالمناقصات على عقود أعمال التحسين والصيانة. فقد منح سلاح الجو الأميركي في السابق عقود خدمات ثانوية لشركات إسرائيلية، ودعاها للمشاركة في مناقصات للحصول على عقود كبيرة أكثر. أما القوات البرية والاسطول فلم تصل إلى هذا المستوى، رغم أن مذكرة الاتفاق الاسرائيلية ــ الأميركية، حددت قبل سنتين، أن من حق إسرائيل المشاركة في المناقصات. وكان الجيش الاميركي قد خصص مثل هذه العقود لدول أوروبية معينة مثل، البرتغال والمانيا وايطاليا واسبانيا. وتحتاج القوات المسلحة الأميركية إلى خدمات مساعدة على مستوى رفيع جداً في منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة لا وجود فيها الآن لأية خدمات كهذه. وقد أثبتت الصناعة الاسرائيلية العاملة في تحسين أجزاء الطائرات، قدرتها في أعمال تحسين هياكل الطائرات، والمحركات، والأجهزة المساعدة الجوية وباقي أنواع المعدات

ز ــ عقود «المصدر الوحيد»: وعلى الجيش الاميركي أن يعطي الشركات الاسرائيلية في

عقودها أيضاً صفة «المصدر الوحيد»، حيث يستطيع الاسرائيليون استناداً إلى هذه الصفة تقديم قطع الغيار وليس خدمات التحسين والصيانة فقط. ويوجد مثل هذا الترتيب بين بعض الدول الأوروبية وبين الجيش الاميركي. ويجب أن يكون المعيار هو إنتاج معدات بمستوى رفيع، بحيث يكون الجيش الاميركي قادراً على الحصول عليها، في حالة الطوارىء في الشرق الأوسط.

ح ـ **تصدير السلاح**: على الولايات المتحدة أن تسمح للمنتجين الاسرائيليين ببيع المعدات الدفاعية لدول معينة، والتي من خلال اعتبارات سياسية لا تميل الولايات المتحدة للسماح لشركات أميركية بيعها تلك المعدات، أو في حالات لا يكون للولايات المتحدة ذاتها قدرة على المنافسة الملائمة في تلك المنطقة. ومن الأجدر السماح لاسرائيل بيع المعدات الدفاعية أيضاً في مجالات تكون فيها الشركات الأميركية قادرة على المنافسة.

ويفرض قانون الاشراف على التسليح، أن تحصل اسرائيل على ترخيص من الولايات المتحدة، عندما تريد أن تنقل معدات عسكرية إلى طرف آخر، تشتمل على أجزاء من صنع أميركي. وقد كانت هناك حالات أيضاً ضغطت فيها الولايات المتحدة على إسرائيل لعدم بيع معدات معينة، رغم أنها لم تكن تتضمن أية مركبات أميركية، ولم يكن مطلوب أبداً الحصول على ترخيص بذلك (مثلاً، بيع سفينتي دورية إلى نيكاراغوا بما يعادل ٦ ملايين دولار).

كذلك تعرضت إسرائيل خلال السنوات الأربع الأخيرة إلى ضغوطات أميركية، إستهدفت منعها بيع بعض الطائرات المقاتلة القديمة إلى الأرجنتين (طائرات من إنتاج إسرائيل بدون مركبات أميركية). لكن هذه الصفقة والتي بلغت ما يعادل ١٥٠ مليون دولار، جرى تنفيذها رغم كل شيء. وفي الحالة التي لا يوجد فيها مركبات أميركية يجب على الولايات المتحدة، الامتناع عن أية محاولة لعرقلة المبيعات الاسرائيلية. وقد أقدمت الولايات المتحدة على خطوة كبيرة في هذا الاتجاه بفتح الطريق أمام بيع طائرات «كفير» الاسرائيلية إلى الاكوادور.

ط ـ **إنتاج مشترك (خط الانتاج)**: هناك أسلوبان لتشجيع اسرائيل للتصدير بالانتاج المشترك:

الأول: أن توضع تحت تصرف إسرائيل مساعدات أو قروض بشروط تفصيلية لتطوير طائرة المستقبل المقاتلة بإنتاج مشترك مع منتج أميركي، من أجل تسويقها في جميع أنحاء العالم.

الثاني السماح لإسرائيل بأن تستخدم المساعدة الأميركية لتطوير الطائرة المقاتلة «لافي» إضافة إلى منتجات اسرائيلية أخرى، ومقدمة لذلك يجب إيجاد ترتيبات مشابهة لتطوير الدبابة الاسرائيلية «مركباه».

يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٤/٣.

ترجمها عن العبرية: **محمد عبدالرحمن**

بنك بيروت للتجارة

ش.م.ل.

الميزانية العامة

كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠



الموجودات

	١٩٨٠ ل.ل.
الصندوق والمصارف	٢٥٨,٥٧٤,٤٢٧
محفظة السندات التجارية	١٣,٣٠٤,٨٢٨
التسليفات والحسابات المدينة	١١٧,٢٧٥,٧١٦
محفظة السندات المالية	١٧,٦٢٥,٠٠٠
القيم الثابتة والتجهيزات (بعد الاستهلاك)	١,٩٨٢,٥٠٤
الحسابات النظامية وحسابات التسوية	—
مجموع الموجودات	٤٠٨,٧٩٢,٤٧٥

المطلوبات

	١٩٨٠ ل.ل.
حسابات الادخار	٨٤,٢٣٤,٦٥٥
الحسابات الجارية	١٢٠,٩٤١,٤٩٢
الودائع الخاضعة لعلم مسبق أو ذات أجل محدد	١٣٨,٦٢٦,٣٢١
مجموع الودائع	٣٤٣,٨٠٢,٤٦٨
المصارف والعملاء	٧,٧٤٨,٥٧١
دائنون مختلفون	٢١,١٣٤,٦٦٩
الحسابات النظامية وحسابات التسوية	١,٢٧٧,٨٩٧
المؤونات	١٣,٦٣٠,٤٠٨
الأرباح المدورة	٩٨٨,٠٦٦
الأموال الاحتياطية	١٨٠,٣٩٦
الرأسمال	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
مجموع المطلوبات	٤٠٨,٧٦٢,٤٧٥

خارج الميزانية

	١٩٨٠ ل.ل.
سندات تجارية محسومة متداولة ومظهرة من قبلنا	لا شيء
قيم برسم القبض	٦,٩٦٢,٨٥٣
تعهدات بكفالات وتكفلات	١٢,٨٠٧,٥٣٣
اعتمادات مثبتة مفتوحة	٤٣,٨٩٦,٢٤٠
ضمانات مستلمة من الزبائن	٥٩,٣٢٧,٦١٠
تعهدات مقبولات	٤,٢٤١,٥١٨
أسهم ضمانة أعضاء مجلس الإدارة	١٢٥,٠٠٠
المجموع	١٢٧,٣٦٠,٧٥٤

تم إعادة تبنيد ميزانية ١٩٧٩ لتتوافق مع بنود ميزانية ١٩٨٠

استعمال التسهيلات الممنوحة من مصرف لبنان لا شيء

رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام/رفعت صدقي النمر

مدققو الحسابات : الكسندر جرانت مطر وشركاهم

صَدَر حديثاً عن مركز الأبحاث

Ahmad Sidqui Dajani

L'O. L. P. et le dialogue Euro-Arabe

72p. 7L.L.

Euro-Arabe Dialogue

56p. 6L.L.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين
١٩١٩ ــ ١٩٤٨

الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية

تأليف
د. ماهر الشريف

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

صَدَر حديثاً عن مركز الأبحاث

اليَوميّات الفلسطينية

المجلد الثاني والعشرون

من ١/٦/١٩٧٥ إلى ٣١/١٢/١٩٧٥

٦٠ ل.ل. — ٧٦٠ صفحة

حزب الإستقلال العَربي في فلَسطين

١٩٣٢ - ١٩٣٣

تأليف

سميح شبيب

١٤٨ صفحة — ١٢ ل.ل.

صدرَت الطّبعة الجَديدة من الكُتب التالية

تاريخُ الصهيونيّة، الجزء الأول ١٩٦٢ - ١٩١٧

تأليف

صبري جريس

٣٦٨ صفحة — ١٥ ل.ل.

يَوميات الحُزنِ العادي

تأليف

محمود درويش

٢٠٨ صفحات — ١٢ ل.ل.

القُوات الإسرائيلية المحمولَة جوّاً

تأليف

محمود عزمي

١٧٦ صفحة — ٦ ل.ل.

القُوّات المدَرعة الإسرائيلية عبر أربَع حُروب

تأليف

محمود عزمي

٥٢٤ صفحة — ١٢ ل.ل.

المُقاطَعة العَربيّة لإسرائيل

تأليف

هاني الهندي

٣٠٨ صفحات ٨ل.ل.

القِوى السياسيّة في إسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٦٧

تأليف

السيد عليوَهْ حسن

٢٦٠ صفحة ١١ ل.ل.

الإحتلال الإسْرائيلي للأراضي العربية

دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام

تأليف

د. تيسير النابلسي

٣٤٤ صفحة ١٤ ل.ل.

مَقالات في الدعاية الصهيونيّة وحرب أكتوبر

٦٢ صفحة ٥ ل.ل.

تأليف

محمد علي العويني
والسيد عليوه حسن
وسمير كنعاني

تُرسل طلباتكم من هذه الكتب إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف ، ص ب ١٦٩١، بيروت - لبنان

وترسل القيمة إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي - فرع رأس بيروت، رقم ١٣٣٧

Palestine Affairs
No. 117, August 1981

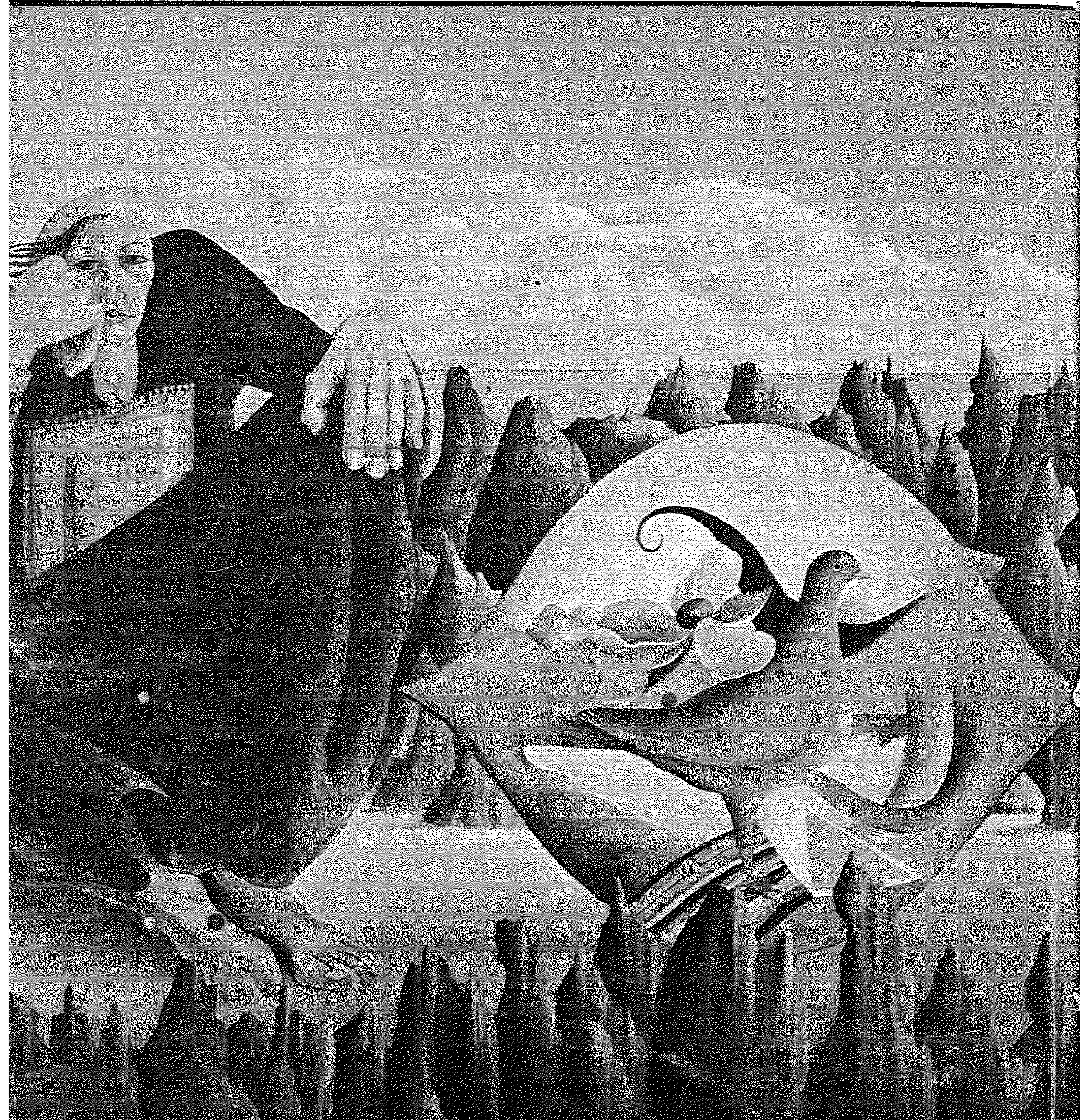
Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor: Bilal El-Hassan
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).
Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere — L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية

شؤون فلسطينية

١١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١



شؤون فلسطينية

١١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان **سليمان منصور**

المدير العام صبري جريس * **رئيس التحرير: بلال الحسن**

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب ١٦٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع (٣٥١٢٦٠)، برقيا مرابحات، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي) ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي) ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

حتى نحصد سلمًا
ما زرعناه قتالاً

جورج ناصيف

قد يبدو الحديث، الآن، عن «حرب رمضان الفلسطينية»، حديثاً متأخراً، من الزاويتين السياسية والصحافية، ينتسب إلى ماض تجاوزته التطوّرات اللاحقة.

لكن تأمّلاً مدققاً في الموضوع، يكشف لنا أن هذا الإنطباع مخادع وظاهري فالحرب الفلسطينية ــ الإسرائيلية السادسة هي اليوم، في نتائجها المباشرة وانعكاساتها المتعدّدة الجوانب، وفي سلسلة التفاعلات التي أطلقتها، أشد راهنية مما تبدو لدى المقاربة الأولى.

وإذا كان غرضنا، هنا، الإحاطة السياسية بالمواجهة العسكرية، أهدافاً وحصيلة وآفاقاً، واستجلاء طبيعة المرحلة التي افتتحتها، فلا بد، على سبيل المدخل، من استرجاع سريع للعناصر التي شكّلت المناخ الذي تمت المواجهة في ظله.

فلقد جاءت المواجهة في ذروة مناخ إسرائيلي، شهد ثلاثة تطوّرات تغذي بعضها بعضاً:

أولها، إنتصار جلي لتكتّل الليكود، أثر انتخابات كشفت عن الميل المتعاظم، في لمجتمع الإسرائيلي، نحو التطرّف والتشدّد اللذين يجسّدهما برنامج التكتّل وشخصية مناحيم بيغن، التوراتية، «النبوية»، ذات النبرة «التاريخية».

وثانيها، نجاح التكتّل الحاكم، في تقديم عرض قوة، يستعيد أجواء «الخوارق» العسكرية، تمثل في تدمير المفاعل النووي العراقي، دونما أكلاف بشرية أو مادية إسرائيلية مقابلة.

أما ثالثها فتصاعد في وتيرة تهديدات بيغن، باجتياح قواعد المقاومة، العسكرية،

وإقدام الجيش الإسرائيلي على عـدد من العمليات المتلاحقة، أبـرزها الهجمات التي استهدفت الساحل البحري، الممتد من بيروت إلى صور.

كل ذلك، في مقابل مناخ عربي يتّجه نحو مزيد من التخلي عن قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بوصفها القضية المركزية للصراع، سواء عبر كسر بعض الأنظمة للتحريم الذي فرضته قمة بغداد على العلاقة بالنظام الساداتي، أو عبر إبداء التسامح الشديد حيال مسألة التعامل الكتائبي مع العدو الإسرائيلي، والجنوح نحو حل شكلي يراد به طي الموضوع، أكثر مما يراد به حسمه على وجه قاطع؛ الأمر الذي كشفته مداولات لجنة المتابعة العربية.

وفي ظل هذا المناخ، وتلك علاماته الفارقة ليس إلا، بادرت إسرائيل إلى حرب، بالمعنى الفعلي للتعبير، رسمت لها أهدافاً ثلاثة:

١ ـ تدمير العمود الفقري لقوات الثورة الفلسطينية، وتصفية أكبر عدد ممكن من قادتها وكوادرها، معتبرة ذلك سبيلاً وحيداً إلى تحجيمها، وصولاً إلى إخراجها من دائرة التأثير السياسي، في معادلة القوى في المنطقة، مع ما يترتّب على ذلك من توفير الظروف المؤاتية للأطراف الطامعة في تزوير تمثيل الشعب الفلسطيني، واقتناصه، أو فرض خيارات عليه، ليست هي خياراته الوطنية، وما يترتّب على ذلك أيضاً من تجريد الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلّة، من قياداته ومن امتداده الخارجي؛ الأمر الذي ينعكس، حتمًا، على مستوى المواجهة للإحتلال الاسرائيـلي. ويكفي هنا استعـادة صورة الـوضعين العـربي والفلسطيني، في السنوات التي تلت مذبحة أيلول (سبتمبر) في الأردن، لالتقاط الغائيات البعيدة لمحاولة العدو الإسرائيلي توجيه ضربة قاصمة لقوات الثورة الفلسطينية.

٢ ـ فرض جو سياسي ضاغط على المقاومة، على المستويين العربي واللبناني الرسمي، يراد منه أن يثمر فتحاً لملف الوجود الفلسطيني، على الساحة اللبنانية، باتجاه تقييد حرية حركة هذا الوجود، على حساب ملف التعامل الكتائبي مع العدو، الذي نجحت الأطراف الوطنية في فرضه، كأولوية حاسمة، على جدول أعمال لجنة المتابعة العربية. ولسنا نكشف سراً، في هذا المجال، إذا قلنا: ان ثمة قابلية ضمنية لدى بعض الأطراف العربية، فضلاً عن بعض الأطراف الرسمية في لبنان، للإنصراف الفوري نحو بحث موضوع الوجود الفلسطيني على الأراضي اللبنانية، بديلاً لكافة الموضوعات الأخرى، فيما لو جاءت حصيلة المواجهة في غير صالح المقاومة.

٣ ـ توليد حالة من الضغط، الجماهيري اللبناني، على المقاومة، تجد أساسها في الظروف البالغة الصعوبة التي يعيشها المواطنون، في مواجهة الطاحونة العسكرية الإسرائيلية، ووسط افتقار شبه مطلق، لأبسط مستلزمات الصمود، كما تجدها في الشعور العفوي بأن حرباً إسرائيلية ـ فلسطينية متمادية، إتساعاً وعنفاً، إنما تفيض عن قـدرة

المواطن على الإحتمال، خصوصاً بعد الإرهاق المادي والنفسي، المتولّد عن طول مدة الحرب، وانعدام وجود مؤشرات على نهاية محتملة لها، في أمد قريب.

وعندما نتحدث عن المراهنة الإسرائيلية، على تولّد مثل هذا المناخ المحتقن، فإننا نتحدث، في الوقت نفسه، عن مراهنة مكملة لها، قوامها قدرة أو استعداد بعض الأطراف لاستقبال هذه الحالة، وتوظيفها في اتجاه إحكام الخناق حول عنق المقاومة، وإلزامها على تقديم تنازلات تمس وجودها، وأمنها الوطني.

ولكن واحداً من هذه الأهداف لم يتحقّق. بل لا نقول جديداً، ولا نبتدع من عندنا، إذا أكّدنا أن المواجهة قد انتهت بما يوافق الجميع على اعتباره نصراً فلسطينياً، سياسياً وعسكرياً، في آن، حتى في الأوساط الإسرائيلية نفسها.

فعسكرياً، تبين أن ثمة استحالة مادية لتصفية الجسم العسكري للمقاومة، سواء بفعل نموه أضعافاً مضاعفة، أو بما بات يمتلكه من فعالية عسكرية متطوّرة، أو نظراً لانتشاره على رقعة جغرافية واسعة، تجعل مطاردته أمراً غير ميسور، واحتلال شطر جديد من الجنوب، «مجرد تقديم لساحة المعركة بضعة أمتار إلى الأمام»، كما ذهب أحد المعلّقين إلى القول.

وسياسياً، أثبتت منظمة التحرير، حضوراً، يصعب اعتباره ثانوياً بأي مقياس من المقاييس، وفرضت اعترافاً حاسمًا بنفسها، بوصفها الطرف الآخر في معادلة الصراع في المنطقة، والذي لا يستقيم حل دونه، أو رغمًا عنه.

وعلى قاعدة هذا الحضور بالذات، إضطرّت الولايات المتحدة للتدخّل لممارسة قدر من الضغط على إسرائيل، للقبول بوقف إطلاق النار، وفق بنوده الثلاثة المعروفة.

نقول إنه على قاعدة هذا الحضور بالذات، تم التدخّل الأميركي، لأن ثمة ميلاً لدى البعض، لإسقاط عامل الصمود الفلسطيني، بوصفه عاملاً حاسمًا في إنتاج وقف النار، بمدلولاته البعيدة، والجنوح نحو تفسير يرى أن الولايات المتحدة قد فوجئت «بالخروج» الإسرائيلي على القرار الأميركي القاضي بتجميد الوضع العسكري في المنطقة؛ الأمر الذي يربك توجهها نحو دفع الأنظمة العربية المحافظة لاستمالة منظمة التحرير واحتوائها، فبادرت إلى التدخّل العاجل لضبط أي انفجار إسرائيلي ـ فلسطيني يطيح بمثل هذه الخطة.

وإذا كنا لسنا، هنا، في معرض مناقشة الرأي القائل ان التوجّه الجديد لإدارة الرئيس الأميركي ريغان، يقضي بأيلاء دور متزايد الأهمية للأنظمة العربية المحافظة، مقابل التعويل الكارتري الوحيد الجانب على النظام الساداتي، فإنه يجدر أن نثبت حقيقة، هي أن الهجوم الإسرائيلي قد تم بمعرفة ومباركة أميركية مسبقة، لم يتأخر بيغن عن الجهر بها، مؤكّداً أن الحكومة الإسرائيلية قد اطلعت المبعوث الأميركي، فيليب حبيب، على العملية العسكرية، فلقيت لديه تفهّمًا وتجاوباً.

كما يجدر أن نثبت حقيقة ثانية تقول: إن الفشل الإسرائيلي في تحقيق ضربة خاطفة يجري استثمارها سياسياً، واتساع رقعة ردود الفعل الدولية على الهجوم، كانا وراء الاضطرار الأميركي إلى احتواء الإنفجار، إحتواء يتطلّع إلى تعديل في الخطة، لا اعتراضاً على الاستهدافات الأخيرة التي تقف خلفها.

والواقع، ان المرحلة التي تلت وقف إطلاق النار، والممتدة حتى اليوم، تحمل أبلغ الأدلّة على أن استهدافات الخطة باقية هي ذاتها، بأشكال أشد حذاقة وشمولاً من المواجهة العسكرية الفظّة، مما يجعلنا نتوقّع، مسبقاً، طوراً بالغ الحساسية من أطوار المواجهة الفلسطينية، للأغراض الأميركية ـ الإسرائيلية المركّبة.

فإثر توقّف القتال مباشرة، وبالإستناد إلى واقعة الحضور الفلسطيني المميّز، بدأت الساحة العربية تشهد موجات متعاقبة، من التسريبات وبالونات الاختبار والمشاريع الوهمية، تلتقي جميعها عند رسم السيناريو التالي:

إن الاتصال الذي تم بمنظمة التحرير من قِبل الأمم المتحدة، إنما يشكّل شكلاً من أشكال الاتصال الأميركي الرسمي بالمنظمة، واعترافاً ضمنياً بضرورة إشراكها في أي حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي. لكن انتقال الإعتراف الأميركي من طوره المضمر إلى الطور العلني، يقتضي من المنظمة إعلاناً عن قبول القرار ٢٤٢، واعترافاً بحق إسرائيل في الوجود والبقاء؛ الأمر الذي سينجم عنه اعتراف إسرائيلي مقابل بالمنظمة، ينتهي بمفاوضات، تتم بإشراف دولي، وتشترك فيها منظمة التحرير، وبتسوية سياسية تكرّس كياناً فلسطينياً ما.

إذن، «الحوار» غداً، والإعتراف الأميركي بحقائق المنطقة بات ناضجاً، فلا يبقى سوى أن تراجع منظمة التحرير ميثاقها، وتعترف بشرعية الكيان الإسرائيلي، حتى يجد الحل الشامل، «والعادل»، بالتأكيد، طريقه إلى التنفيذ!...

هذا هو السيناريو الذي تروّج له أوساط سياسية وصحافية (بلغت بالبعض حدود تخصيص اعداد برمتها لتتناول موضوع «الحوار» من زواياه المختلفة...) ويجد من يتبنّاه أو يتأهب لتبنّيه.

وإذا كان يصعب على أي متتبّع سياسي ألا يلحظ أن هذا السيناريو يشكّل تكراراً ممجوجاً لسيناريوهات، راجت إثر حرب تشرين الأول (أكتوبر) واستوجب الأمر انقضاء سنوات حتى اقتنع الجميع بخوائها، فإننا نكتفي هنا بكشف ثلاثة أوهام قاتلة يتضمّنها أي تصوّر شبيه بهذا التصوّر:

(أ) وهم الظن أن الولايات المتحدة يمكن أن تقدم على قبول تسوية متوازنة، يشكّل الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية محورها الرئيسي، في ظل موازين القوى العربية ـ الإسرائيلية الراهنة. فالإعتراف بالمنظمة، أو عدمه، ليس وليد قناعة أخلاقية

تتولّد في البيت الأبيض، أو اهتداء «نوراني» إلى ما كان مغلقاً على الادراك والبصر، بل هو نتاج توازن جديد تماماً في معادلة القوى العربية ـ الإسرائيلية، يلزم الولايات المتحدة بالتفتيش عن تسوية متوازنة تضمن المحافظة على وجود الكيان الإسرائيلي ـ لا رعاية توسّعه ـ وعلى الحد الأدنى من المصالح الأميركية في المنطقة ـ لا تجديدها وتثبيتها وتوسيعها ـ وتمر حكمًا، عبر الإعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وما خلا ذلك مثالية، لا صلة لها بالسياسة، أو اشتراك متعمّد في لعبة التعمية الأميركية.

(ب) وهم الظن أن الولايات المتحدة تبحث، أصلاً، عن حل، «عادل» و «متوازن»، للصراع العربي ـ الإسرائيلي، يجنّب المنطقة عَقْداً جديداً من الحروب ـ كما يريد المبشرون البائسون أن نصدّق ـ فيما بات من مكرور القول أن غاية أي مشروع أميركي هي تصفية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لجهة تحكيم إسرائيل بالمنطقة، تحكيمًا مطلقاً هو الكفيل وحده بحراسة دائمة ومتجدّدة لجملة المصالح الأميركية والغربية، وفي طليعتها النفط.

(ج) وهم الظن أن العدو الإسرائيلي ـ وبيغن في السلطة ـ هو في وارد الاستعداد لتسوية من هذا القبيل، يترتّب عليها قيام دولة فلسطينية مستقلة، فيما تتتالى المواقف، ليس عن التشبث بالصيغة التصفوية للحكم الذاتي فحسب، بل عن حق السيادة المطلق على الضفة الغربية وغزة بعد السنوات الخمس الانتقالية!

وإذ نسجّل هذه الأوهام التي تكشف جهلاً فاضحاً بطبيعة الامبريالية الأميركية أولاً، وبطبيعة علاقتها العضوية بالكيان الإسرائيلي، وجهل العوامل التي تتحكّم بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، نؤكّد على نحو قاطع، إستحالة تبلور أي موقف أميركي متوازن، في المدى المنظور، في ظل الاختلال الساحق القائم في موازين القوى راهناً، أو ينطوي على احتمال اعتراف فعلي بالحقوق الوطنية الفلسطينية، أو على استعداد للأخذ بها عند رسم أية تسوية للصراع، علمًا منا أن الغاية الأميركية، ومن يشارك الأميركيين ذلك، من إطلاق مثل هذه الترويجات المخدّرة، هي إحداث انشقاق عربي حول مشروع وهمي، يزيد من التصدّع القائم، وينعكس سلباً على المقاومة الفلسطينية والنظام السوري في آن.

وكل هذا، على طريق تمهيد المنطقة، تدريجياً، لتقبل مشروع تعميم كامب ديفيد، وقد باتت أشد تفسّخاً، وتناحراً، وأقل قدرة على مواجهة أي طور جديد من أطوار الصراع، ولو مواجهة الحد الأدنى.

إن مرحلة دقيقة بدأنا نعيش تباشيرها، اليوم.

فإذا كان مطلوباً، بالأمس، مواجهة التحدّيات بالمزيد من التحالف مع القوى العربية الفاعلة، وبالمزيد من التحالف مع أصدقاء الثورة المعروفين في الساحة الدولية، ومع سائر القوى التي تقف في صف النضال الفلسطيني، فإنه مطلوب اليوم، بشكل أكثر

إلحاحاً، تعزيز النضال الفلسطيني ورفع فاعليته، وتعزيز تحالفات الثورة الفلسطينية عربياً ودولياً مع أصدقائها الحقيقيين، حتى تقود معاركنا المقبلة إلى إلغاء الشروط الأميركية تجاه منظمة التحرير، كما أدّت معركتنا الأخيرة، إلى طرح موضوع الإتصال والبحث بوقف إطلاق النار، بعد أن كان هذا كله مرفوضاً أميركياً من جهة المبدأ.

لقد نجحت البندقية الفلسطينية في فرض تراجع، ولو محدود، على إسرائيل والولايات المتحدة. وبمزيد من القتال والتحالفات والديبلوماسية الذكية، يمكن فرض تراجعات أكبر، على طريق نيل الحقوق الوطنية الفلسطينية بشكل كامل... حتى نحصد سلمًا ما زرعناه قتالاً.

كمال جنبلاط والقضيّة الفلسطينية

د. خليل أحمد خليل

تبلور وعي القضية الفلسطينية، عند كمال جنبلاط، من خلال حركة القومية العربية المتخذة مختلف أشكال النضال، لأجل الاستقلال والتحرُّر الوطني. ولم يكن يفصل بين القضية والثورة، معتبراً أن القضية الفلسطينية لايمكن تحقيق محتواها، التحرري والتقدُّمي، إلا بأداة ثورية، هي اعتماد الشعب الفلسطيني المسلَّح على نفسه، وتحالفه العُمقي مع كل حركات التحرر العربية والعالمية؛ ومؤكداً أن الثورة الفلسطينية، حين انطلقت وصمدت وتطورت، إنما آذنت ببلوغ أعلى مراحل القضية، لاسيما انتصارها وتحوُّل الأهداف السياسية إلى أهداف ملموسة ميدانياً. ونحن لا ندّعي، هنا، الإحاطة بوعي كمال جنبلاط القضية الفلسطينية، وإسهامه في النضال الثوري لأجلها، والاستشهاد بطلاً منتصراً على طريقها، ولهذا، فسنكتفي برسم المعالم الكبرى لتعامله مع هذه القضية التي اعتبرها أم القضايا العربية المعاصرة، فكان دائماً يصفها بأنها قضية وطنية، قومية وإنسانية معاً، قضية، اخلاقية وروحية، يلتزم الإنسان الحرُّ بمضمونها أينما وُجد.

ففي مخطوطة له بعنوان: «**الإيمان بالحياة**»، وضعها في أواخر الأربعينات، يُظهر كمال جنبلاط العلاقة الجدلية بين ايمان الانسان بقضيته وايمانه بحياته؛ حيث تغدو قضيّته هي حياته بالذات، ولا مضمون لحياته دون قضيته المُعلنة والمتنامية، في سياق حركات قومية وتقدّمية كبرى. فقد جاء في المخطوطة أنه: «بعد الجولة الأولى من **معركة فلسطين** [١٩٤٧ ــ ١٩٤٨] وبعد فترة النقمة والذهول والارتباك، بدأنا نتلمس الأسباب الظاهرة للكارثة: ١ ــ تآمر الدول الاستعمارية وتآزرها، لفرض وتدعيم سيطرة شركاتها واحتكاراتها في الشرق العربي. **فمعركة فلسطين هي معركة البترول والأسواق التجارية**. ٢ ــ جهل القادة العرب وأنانيتهم وضعفهم وتعاونهم، الخفي والظاهر، مع الرأسمالية الدولية الاستعمارية. فالدول الاستعمارية التي حَذِقت فنون الاستعمار واتقنت مهمة تسيير الجماهير وقيادة الجماعات، زرعت الشرق بعملائها المستترين، وقد نراها في

غدٍ قريب، تُبدِّل قادة الساعة بغيرهم، من الرجال المعارضين، الذين لايقلّون تعلُّقاً بها، من هؤلاء، وتخاذلاً».

ويرفض كمال جنبلاط حصر أسباب الكارثة العربية في فلسطين بهذين السببين الخطيرين، اللذين يصفهما بأنهما من «الأسباب الظاهرة»، أو الخارجية (الاستعمار وعملاؤه)، فيتعدّاهما إلى أسباب جوهرية خفية للنكبة، تتعلق مباشرة بمكوّنات الاجتماع العربي العام، لاسيما:

(أ) الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتأخر في الدول العربية. (البداوة، الإقطاعية أو الملكية الكبيرة والبرجوازية المالية المسيطرة التي تستغل **الوطنية والقومية**، لبلوغ أهدافها).

(ب) الجهل المطبق؛ **فالمعرفة تحرُّرٌ بحد ذاتها**.

(ج) الحس الرجعي الذي يجنح، بالأغلبية، إلى التعصُّب الذميم وانقباض الذات على نفسها، وإلى التواكلية التي تغلب في المجتمعات البدائية.

وانطلاقاً من حصره الأولي للأسباب، الظاهرة والكامنة في الجماعات العربية، يُعلن كمال جنبلاط ان: «خطيئتنا الكبرى هي أننا نتطلع، دائماً، إلى الماضي الذي جعلنا منه صنماً في هيكل الأصنام الذي نتعبَّد ... لن تستطيع الشعوب العربية أن تنهض وتتخلص إذا لم ترتفع، بالأمل وتتوق بالنزعة، إلى ما فوق الأوثان، فوق العنصريات والتكتّلات، فوق الاكتفاء بالماضي وآثاره وبالحضارة الغربية وتقليدها وتجديدها، إلى ما هو أثمن من التراث ومن الفلسفة والفن والعلم، إلى الايمان بالحياة...». ويفسرّ كمال جنبلاط هذا الايمان الحياتي، بأنه: أولاً، **ايمان بالتطور** على إطلاقه (تطور الكون والجهاد والمادة الحّية والانسان والجماعة البشرية بجميع عناصرها المادية والروحية). والايمان بالقضية الفلسطينية، يندرج، عنده، في سياق هذا الايمان الكامل بالحياة، الذي هو إيمان بتطور الانسان وانتصاره. ولهذا بادر كمال جنبلاط في مطلع الخمسينات، إلى الإفصاح عن أساس نضاله السياسي بقوله: «إن كلمة الساعة هي في لبنان (وفي البلدان العربية) وفي كل بلد من بلدان العالم: **علينا أن نكون في مقدمة التطور فنصيرُه ويصيرُ منّا**». واعتبر أن القضية الفلسطينية هي مقدمة التطور القومي العربي، الذي سينهض في الخمسينات والستينات، وان تحرر الانسان العربي واحد لايتجزأ. فلكي تكون مناضلاً عربياً لابد أن تمرّ بالمطهُر الفلسطيني؛ ولكي تكون مناضلاً فلسطينياً حقاً عليك أن تكون مناضلاً عربياً كاملاً، وملتزماً إنسانياً صارماً. هذه المسألة، بلورها كمال جنبلاط، بشكل أوضح، في مقالته: «لبنان والعالم العربي»، حيث يعلن، في نهايتها، أنه: ربما يتوجب على لبنان أن يضحّي، ذات يوم، بكل شيء، في سبيل حرية شعب ما، أو في سبيل حرية إنسانٍ واحد». وهكذا، تبلغ المواءمة الجنبلاطية، بين القومية العربية والقضية الفلسطينية، وبين لبنان والتزامه الحر حتى التضحية بذاته في سبيل الحرية والثورة التحررية، تبلغ ذروة من التكامل الجدلي لم تشهده السياسة العربية الحديثة من قبل.

فكارثة ١٩٤٨ بما سبقها وبما تمخَّضَ عنها، من مستجدات ومتغيّرات ومتطلبات

كفاحية عليا، شكّلت، على الدوام، مهماز الوعي الثوري والالتزام القومي النظيف، عند كمال جنبلاط. لهذا كان يعاودُها دائماً، كأنه عالمٌ من علماء الأسباب، منهجه في السياسة كمنهج أي عقلاني يربط العلّة بمعلولها (كما تكون، تفكر. وكما تفكرّ، تتصرّف)؛ والمهم عنده أمران متلازمان: أولهما، كيف وعى الفلسطينيون قضيّتهم، وما هو الإطار الصالح لترقية هذا الوعي الوطني بالممارسة الثورية؟ وثانيهما، كيف تعامل العرب مع القضية الفلسطينية،وإلى أي حدٍ ستكون، على مدى طويلٍ معياراً لكفاحيتهم وتحرريتهم، ومرتكزاً أساسياً من مرتكزات توحّدهم أو تضامنهم؟

وهاتان المسألتان تعيدان الجدلية الجنبلاطية إلى مضمونها التقدمي، القائم على اعتبار الجدلّية منهجاً يساعد على استشفاف الواقع تبسيطاً وتوضيحاً، فيسهل على الجماهير وعيه والنضال، لتغييره بما يتناسب مع أهدافها ومصالحها. ولهذا يعاود تعداد الأسباب الظاهرة للكارثة الفلسطينية، منتقلاً من الأبسط الأعم إلى الأعمق الأخص. فيلاحظ، أولاً: «ان كثرة الكلام وقلة الاعداد والاستعداد»، هي السبب الظاهر للنكبة، يليه مباشرة: «استبطان المؤامرات من جانب العرب على بعضهم البعض»، وهذا **الاستبطان التآمري** سببُه، في المنظور الجنبلاطي اختلافُ الأهداف، من جهة، وانعدام وحدة التضامن أو وحدة الموقف من جهة أخرى. وهو يعزو سبب هذه المأساة الفلسطينية المستمرة، حتى نشوء الثورة في ١٩٦٥/١/١، إلى «عدم وجود قيادة عربية مشتركة وموحّدة للتحرك العام. فكل واحد منهم تقريباً يُجري المعركة لحسابه ولمصلحته، دون أن ينظر، إلى المصلحة العربية العامة أو إلى مصلحة الآخرين، أو ينسجم معهم على الأقل، في تصميم المعركة وتنفيذها». ويضيف كمال جنبلاط سبباً خطيراً، مضافاً إلى الوضع العسكري المركّب فوق أرض التقسيم، عام ١٩٤٧، هو: «عدم اعتبار الجبهة اللبنانية جبهة أساسية في فك الكماشة، لأجل عزل الصهاينة عن البحر وقطع صلتهم بالعتاد وبالمدد الوارد إليهم. تماماً كما فعل صلاح الدين الأيوبي، فيما قبل، يوم واجه الصليبيين». ويأخذ كمال جنبلاط على القادة العرب منهجهم السياسي. فيصفهم بأنهم: «يعالجون القضايا الدولية بروحية عثمانية ازدواجية إنهزامية متأخرة». ويأخذ عليهم أنهم لم يجمعوا بين النضال العسكري السياسي، والنضال الاقتصادي عامة، والنفطي خاصة، بل سعى بعضهم بعيداً، وراء مصالحه الاقليمية التقسيمية المتساوقة مع سياسة الاستعمار العالمي، ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ويحذّر كمال جنبلاط، العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً، من البكاء على أطلال النكبة، والانحباس في قفص الشعور بالذنب الوطني أو التقصير، داعياً إياهم إلى امرين حاسمين، في الفصل الاستراتيجي بين العرب وأعدائهم:

الأول، «وحدة التصميم والتخطيطوالهدف، على نطاقٍ قومي دُولي واسع، أي بتحقيق الوحدة العربية، أو الاتحاد الفدراليالعربي بين بعض الدول العربية على الأقل...».

أما الثاني، فهو: «انتهاج الاشتراكية، نهجاً وتأسيساً، في الحقل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي».

وكانت موضوعية كمال جنبلاط وعقلانيته السياسية تدعوانه، باستمرار، إلى مقارنة الوضع اليهودي، بالوضع العربي عامة والفلسطيني خاصةً، مقارنة علمية دقيقة. محاولاً أن يبين «لماذا انتصر اليهود» و«لماذا انكسر العرب»؛ متسائلاً: «كيف يمكن للمحراث التوراتي أن يتغلّب على الجرّارة الآلية، وهل يستطيع هذا المجتمع القبلي والرأسمالي أو التجرلي (المركنتيلي) ان يظفر على المزارع التعاونية...»، مختتماً التساؤل بدعوة كفاحية رفيعة: «المهم أيها الاخوان هو تبديل الروحية الشعبية المتخاذلة أو الجاهلة، بروحيّة نضاليّة واعيةٍ لأهدافها ولنهجها ولمصيرها... وكل روحية شعبية هي مرتبطة بالنظام الماثل القائم، فإن تبدَّل هذا النظام تغيَّرت هذه الروحية وهذه المواجهة». ثم يعلن بتواضعه النضالي: «لو كان لبنان إشتراكياً لكان وحده أقوى من اسرائيل»، ملاحظاً أن معركة العرب مع إسرائيل «تجري الآن في الجزيرة العربية»، نظراً لأهمية الضغط الاقتصادي، الضغط النفطي والمالي، وأثره على الغرب. ولابد للفلسطينيين من تعزيز الكيان الوطني الفلسطيني وتثبيته، على صعيد الأمم المتحدة، ككيان مستقل له جيشه وقواه النضاليّة المدرَّبة؛ وهو كذلك يدعوهم إلى انتهاج «سياسة صلاح الدين» منبّهاً إياهم إلى أن «المعركة ليست سهلة. فالغرب في النهاية سيتضامن للدفاع عن مركزه في العالم، وقد نكون على حافة حرب القارات». وعلينا أن نكون حذرين، حكماء، في ما نقوم به وفي ما نقوله، و«طاقة الغرب وأميركا، تظل طاقة اقتصادية وعسكرية وعلمية هائلة».

أما موقف كمال جنبلاط من النقيض **الفلسطيني (الصهيونية)**، فيعلنه في دراسة بعنوان: «نحن والصهيونية»، واصفاً إيّاها بأنها: «قومية مستأثره مادية، عدائية، حقود». ويوضح ذلك بقوله: «لعل من أبرز هدايا الصهيونية للعالم هي هذه الأفكار الخاطئة، عن القومية المادية المستأثرة العدائية الحقود. لقد كان لليهود يدٌ كبرى في تطوير النظام الرأسمالي، في الغرب، إلى ما آل إليه من استئثار داخلي وتنظيم طبقي للمجتمع، وتوسع خارجي وتجرُّد عن كل قيمة مناقبية». ثم هو يحذر، من أي اقتداء بالمثال الصهيوني هذا، مناشداً العرب والفلسطينيين بقوله: «علينا أن لا نجعل الإثم الكنعاني يتحول إلى الاثم الصهيوني، وأن لا نبني، قومية صهيونية مماثلة لقوميتهم الصهيونية تلك».

وفي دراسة عنوانها: «رأينا في إلغاء حق الفيتو»، يوضح كمال جنبلاط مخاطر هذا «الاختيار غير الديمقراطي» المنافي للفكرة الديمقراطية الشعبية، مبيّناً كيف تستفيد منه إسرائيل، وكيف تتضرَّرُ منه القضية الفلسطينية: «أما في كافة الاعتداءات التي قام بها شُذّاذ الآفاق، على حدود ومصالح الدول العربية، فكان حق النقض، على الدوام، المانع لاتخاذ أي تدبير زجري بحق اسرائيل المعتدية». وكان كمال جنبلاط قد ذهب في ذكرى اغتيال كيندي، إلى تقويم السياسة الأميركية، آنذاك، تجاه القضية الفلسطينية؛ سيما وأن الولايات المتحدة هي التي تستعمل حق النقض، لصالح إسرائيل، في مجلس الأمن الدولي، وهي التي تزوّدها بما يلزمها، في حروبها على القضية الفلسطينية. فيقول بهذا الصدد: «وفي طليعة قضايا الاستعمار، تأتي، طبعاً، مشكلة فلسطين العربية والدولة الصهيونية، التي أقامها الاستعمار في أرض عربية وفي وطن عربي، وفرضها بقوة المساندة والسلاح والأساطيل والمال، في عملية اغتصاب وقرصنة وإجرام دُولي، قلَّ أن

شهد مثلها التاريخ، بعد أن تم طرد مليون ونصف المليون، من العـرب، من ديارهم ووطنهم الذي عمروه منذ فجر التاريخ...

«ونرى في الرسائل التي تبادلها الرئيس كيندي مع الرؤساء العرب، وخاصة مع الرئيس عبدالناصر، محاولة جدّية لتفهم هذه المشكلة على وجهها الصحيح، وقد أجابه الرئيس العربي بصراحةٍ لامثيل لها، أيضاً، في تاريخ الديبلوماسية، وكان الأملُ بدأ يشقُ طريقه إلى قلوب العرب، بأن يتمكن الرئيس كينـدي من أن يقف ــ من حيث المبدأ وبوصفه رجل مبدأ وزعيم دولة كبرى ــ مع اخواننا الفلسطينيين ومع العالم العربي، في السعي إلى إعادة الحق إلى نصابه، بعد أن ساهم الرئيس ترومان، مع من تبنى ذلك من حكومات الشرق والغرب ذاته، في تنفيذ مخطط المؤامرة الكبرى التي كان وعدُ بلفور بدايتها وغايتها ولحمتها وسُديتها. وكان قرار جمعية الأمم المتحدة الأخير، القاضي بإعادة سكان فلسطين الأصليين العرب إلى بلادهم وديارهم، هذا القرار الذي ساهمت أميركا في إقراره، قبل اغتيال الرئيس كيندي بقليل، كان دليلاً على أن الرأي العام الأميركي ورأي رئيس الولايات المتحدة بالذات، بدآ يتحسسّان بالرياح الجديدة التي تهبّ في المشرق، وبحق العرب الصريح ببلادهم، وبخفة السياسة التي تقوم على التعلّق باسرائيل وتكرّس وضعها بالقوة والمال من جهة، وعلى مجانبةِ العرب وما يمثلونه، من قوة معنوية وشعبية ومادية نامية ومتزايدة، من جهة أخرى.

ومنذ المؤامرة الاستعمارية، المنطلقة من تحويل مجرى نهر الاردن تعزيزاً لدور إسرائيل في الشرق الأوسط، أدرك كمال جنبلاط الأخطار التي ستحدق بالمنطقة، وراح يترصَّدُ، منذ ماقبل حرب ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الإعداد الصهيوني، لمعركة دائمة، ضد القضية العربية، وجوهرها القضية الفلسطينية، فاكتشف، مثلاً، أن قوام الرهان الصهيوني، ضمن رهانات عديدة، يبدأ من تغلب العصبية الصهيونيـة وتفوّقهـا على العصبية العربية أو الشوكة القومية. فأورد في سياق تحليله المطّول لأسباب نكسة ٥ حزيران (يونيو) ونتائجها، رأياً نشرته «الأوبزرفر» البريطانية جاء فيه: «ان العصبية العربية التي تبدو، في الظاهر وفي مدى الصخب والضجيج، متماسكة قوية منفصلة وفاعلة في النفوس، ليست عميقة التعقّل الفكري والاستبطان العاطفي، كالعصبية الاسرائيلية. ولذا، على حد زعمهم، يكفي أن تُضربَ، مراراً وتكراراً، القوة السياسية والعسكريـة للشعوب العربية، بالعدوان المستمر، لكي تتمزق هذه العصبية، وتتفكك أو تخور وتنهار؛ وإذ ذاكَ يتمُّ لاسرائيل **مُصالحة العرب، بغير عناء، والتوسع في أرضهم والتوغل** سياسياً واقتصادياً وتقنياً وثقافياً، في بلادهم». ومنذ ١٥ عاماً كان كمال جنبلاط، في سياق بحثه عن طريقة قويمة لمواجهة هذا العدوان الصهيوني المستمر، يبحث ويتساءل عن **دور الفلسطينيين في هذا الصراع**. فيلاحظ الحصار المضروب عربياً حول هذا الدور: فالاردن «لايزال يرفض الاعتراف، منذ سنة ١٩٤٨، بالكيان الفلسطيني والنشاط **الفلسطيني** المستقل ــ فيما عدا جهود منظمة التحرير الفلسطينية **والعمل الفدائي** الأخير ــ وهو أغرب مظاهر هذه القضية العجيبة». ويعلن في بيانه مابعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧: الفلسطينيون، أضحوا في العالم العربي، أصحاب قضية لايؤذن لهم، في جميع الدول

العربية تقريباً، بتمثيلها وبالدفاع عنها وبتشخيص مثالاتها. وقد استُخدِمت القضية الفلسطينية، من قِبَلِ مُعظم السياسيين الانتهازيين والرجعيين والمتـواطئين، لاغـراض سياسية داخلية في كل بلد عربي، لاستثارة الشعور القومي، وتغطية لما يعانيه الشعب العربي، من تخلُّف وتسلُّط وحرمان.

وفي رؤية استشفافية لمستقبل الفتح الفلسطيني، كان كمال جنبلاط الثوري يحلم. فيقول: «وكم كنا نصبو، في هذه الأيام وبعد النكسة بقليل، على نحو أشد مما كنا نتخيله في الماضي، أن تقوم جماعات من اخواننا الفلسطينيين بالمئات وبالألوف وعشرات الألوف وتحاول اجتياز الحدود بشكل سلمي لا عنفي، أو تُرَدَّ على أعقابها أو تُعتقل، ثم تعاود من جديد ذلك، دائماً وأبداً، عَبْر بضع المئات من الكيلومترات التي تؤلف، حدود الدولة اليهودية وأن تتحمل الأذى، بابتسام، والعذاب، بالشجاعة المعنوية، على الطريقة التي كان يتبعها المهاتما غاندي في الهند...». وقد لبَّى الفلسطينيّون نـداء كمال جنبـلاط، لكن مسلَّحين، بما تيسرَّ، لمواجهة ما واجهه الفيتكونغ ــ على حد تعبيره ــ من «جحيم نيران القوات الأميركية التي تنصَّبُ عليهم، من البحر ومن الجوّ ومن البر، في سعير أبناء الشياطين». ويسأل كمال جنبلاط الاخوان الفلسطينيين عن شعار العودة مشيراً إلى أنه «لامعنى له إذا كانت العودة ستحصل بقوة الجيوش العربية مجتمعة... وهل تجتمع، ومتى يكونُ ذلك؟» ويجيب: إنني أعلم الظروف الأليمة التي يعيش فيها اخواننا العرب الفلسطينيون، ولكنهم مسؤولون، على قدر ما نحن أيضاً مسؤولون. ثم يضيف مُفسِحاً في الأمل المشترك، له ولهم: «إن إعادة اعتبار العمل السيـاسي المنظم، كأداة فُضـلى في النضال، هي ضرورة للتخلص من الأنظمة العسكرية والحكم المتخلف التي تسيطر على العالم العربي».

وفي السبعينات، وبعد غياب عبدالناصر وانتقال ثقل الكفاح الوطني والنضال العربي إلى الساحة اللبنانية، التي تحوّلت من واجهة عربية إلى ساحة للمواجهة العربية مع إسرائيل، أصبحت الثورة الفلسطينية، ممثَّلة بالعمل الفدائي، هي المحرِّك الأساسي، بنظر كمال جنبلاط، للقضية الفلسطينية، فطوَّر، بين السبعينات والثمانينات، نظرية وممارسة «**الثورة المشتركة**» القائمة على وحدة السياسة والقتال (الـديمقراطيـة والبندقيـة، أو الديمقراطية القوية، المنظَّمة). وكان كمال جنبلاط في طليعة الكاشفين الناقدين لازدواجية سلوك السلطات اللبنانية تجاه العمل الفدائي، وارتباطها بالسياسة الأميركية (نظـرية شارل حلو: الحياد بين العرب واسرائيل، ثم الانحياز لاسرائيل ضد العرب). وكان موقفه، منذ عام ١٩٦٩، يتجلى في مطالبته الدائمة بفصل «قضية الفدائيين عن أية سياسة داخلية في البلاد سوى مصلحة لبنان العليا، في ظهوره بمظهر المشاركة العربية التي تجلَّت إلى حدٍ مقبول في سياسة عهد الشيخ بشارة الخوري والعهد الاستقلالي الأول، والابتعاد بلبنان عن سياسة الانحياز الأجنبي، وعن المحاولات الداخلية الرامية إلى إبقاء السلطة في غير الأيدي، الديمقراطية التمثيلية، التي يجب أن تتسلَّمها وتقودها. فيجب أن لايضيع علينا، في الداخل [...]، أن المطلوب، هو واحد، **هو منـع اللعب بالـوحدة الوطنية الشعبية**».

أما مستقبل القضية الفلسطينية، فقد رآه كمال جنبلاط بعين التاريخ والثورة. فهو يقول، في مقابلة مع مجلة «قضايا معاصرة»: «إذا عدنا إلى التاريخ نرى أن هذا الشاطىء يمتص، بسهولة، جميع القادمين اليه. امتص أقواماً عديدة عَبْر التاريخ. امتص من تبقى، مثلاً، من البيزنطيين ومن الصليبيين، إلى آخره، استعربوا بسهولة، فاليهود قادمون على الاستعراب، في النهاية. بدونها لايستطيعون أن يواجهوا مصائرهم في الشـرق. فهذا ما سيحصل في الحقيقة. طبعاً، في عملية الاستعراب هذه يكونون قد أعطوا للتراث العربي ما يجب أن يعطوه، من علم، من تراث خاص في الحضارة العالمية، أي أن يغنوا ويغتنوا بفضل الإنصهار الذي أشرتُ إليه، لأن التعاطي يكون، على أساس وطني فلسطيني، ضمن الدولة التاريخية التي أشرتُ إليها. أما في لبنان، فالمشكلة لها وجه آخر، فهي مشكلة طائفية، إنعزالية، ميتة قبل الولادة». وكان كمال جنبلاط يعلنُ دائماً انتماء القضية الفلسطينية إلى العروبة التحررية، الواضحة الأهداف، النقيَّة في مقاصدها، الدينامية في تحركها، المنبثقة من الأرض والتاريخ العربيين وحدهما؛ وكان يرفضُ ارتباطها بالقوى الملتزمة بالتعصب الطائفي، وبوحي النفـوذ الأجنبي أو أحلافـه ومشاريعـه. فالعـروبة التحررية هي سند القضية الفلسطينية، وما عداها إنما هو: «خدعة للشعوب وملهاةٌ لآمالها وتحريف لتوقها...». فنراه يخاطب جمال عبدالناصر، في ذكرى وفاته، بقوله: «من هذه المواجهة السليمة للعروبة تبينَّتَ أن **قضية شعب فلسطين والوطن المغتصب، هي عصب القومية العربية ونبضُها الحسَّاس**، وشاحِذُ طاقاتها ودافعُ توَحُدِها وواجهتُها على العالم، فيما عدا واقع هذه الاطلالة على الحضارة العربية الشرقية ومدخلها إلى تراثنا القديم والمتجدِّد...».

ولقد تابع كمال جنبلاط مسيرة الصمود والتحرير من خلال تجربة شعبية عربية فريدة من نوعها، تجربة الثورة المشتركة لمواجهة الصهيونية، في ظروف بالغة التعقيد والصعوبة، كافحها واستشهد في غمارها. كما واجه، في مطلع عام ١٩٧٥، خيوط المؤامرة على القضية الفلسطينية، بموقف سياسي نضالي عظيم: سنظل نضرب على هذا السدّان بمطرقة القومية العربية والشعور الاسلامي والمصلحة المشتركة إلى أن ينقلب هذا السدان إلى جمرة حمراء تضيىء ليالي محنتنا العسيرة وتستثير الوعي المنشود وتجمع الجهود والطاقات لتحقيق النصر الكامل للعرب وتعيد حقهم بأرضهم كاملاً غير منقوص.

وفي ١٩٧٦، في آخر اجتماعات الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية، أعلن: «أن فلسطين لا يُحرِّرها، في النهاية، إلا أبناؤها... فهم طليعة كل مواجهة، لاستعادة الوطن السليب. وهم أحق من سواهم بدفع ضريبة الـدم والفداء، ولـو كان الشعب العربي، فيجميع أقطاره، يريد أن لايتميّز واحدهم عن الآخر في الكفاح، لأجل هذه القضية القومية الواحدة المشتركة... ولو تضامنت القوى العربية، معنـوياً وسيـاسياً وعسكرياً، على الحدود الفاصلة لفلسطين المحتلة، وتسلّل المجاهدون الفلسطينيون إلى بلادهم لينشطوا فيها، ويبادروا الثورة الداخلية وحرب العصابات، بينما تقف الجيوش العربية المحتشدة لصد كل اعتداء، لكان من السهل تحويل فلسطين، من الداخل، إلى جزائر أو فيتنام جديدة لاينتهي التمرد الكاسح فيها، إلا بانتهاء دولة اسرائيل.

التصور الاسرائيلي للعلاقة بالامبريالية الأميركية
«شريك» لا «تابع»

محمد عبدالرحمن

إسرائيل والمصالح الأميركية

تثبت تطورات الأحداث، في منطقة الشرق الأوسط، أن اسرائيل تشكل أداة رئيسية للولايات المتحدة لتأمين «مصالحها الحيوية» على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وفي منطقة الخليج الغنية بالنفط. وهي تُعتبر لذلك «كنزاً استراتيجياً» للولايات المتحدة، سواء في مجال السيطرة على المنطقة ومواردها، أم في مجال «التصدي» لما يسمى «النفوذ» السوفياتي في الشرق الأوسط.

وقد تمحورت العلاقات الأميركية- الإسرائيلية في المنطقة، حول هدف أساسي يحقق مصالح متبادلة. فمقابل تصدي إسرائيل لإرادة الشعوب العربية، في الاستقلال والتقدم وتحقيق تطلعاتها القومية، تلتزم الولايات المتحدة بتوفير كل أشكال الدعم والمساندة للمحافظة على «أمن إسرائيل»، وبقائها القوة الوحيدة القادرة على القيام بوظيفتها الامبريالية. ومع بروز أهمية النفط للإقتصاد العالمي، وتركز معظم الاحتياطي النفطي العالمي في منطقة الشرق الأوسط والخليج؛ وبعد الأحداث المتلاحقة التي طرأت على المنطقة، خاصة سقوط الشاه في ايران، وثورة أفغانستان، بدأت الادارة الاميركية في البحث عن مخططات وبدائل لحماية «مصالحها الحيوية» والتصدي لما تسميه «النفوذ السوفياتي» المتزايد والخطير في المنطقة.

وإذا كانت الولايات المتحدة لم تشارك إسرائيل في تنفيذ مخططاتها خارج إطار منطقة الشرق الأوسط، بسبب وجود أدوات أُخرى (شاه ايران) وبسبب الظروف السياسية، فإن إسرائيل تشكل الآن، أهم القوى الاقليمية المؤهلة للقيام بدور هام في الدفاع عن مصالح الغرب النفطية في منطقة الخليج، والمشاركة في إطار الحلف الاقليمي المقترح للتصدي «للنفوذ السوفياتي» في المنطقة. من هنا تنبع قوة الموقف الاسرائيلي «المساوم» لتعزيز مكانة إسرائيل، وإطلاق يدها في المنطقة وخارجها.

إسرائيل والنهج الأميركي الجديد

لقد اهتمت الادارات الأميركية السابقة، بوضع أولويات لسياساتها في المنطقة والعالم، وكانت تعطي أهمية متوازنة لمشاكل المنطقة، في ترتيب سلم تلك الأولويات، مما حافظ على تخطي التعقيدات السياسية القائمة بين حلفاء الولايات المتحدة، وضمن دور إسرائيل المميز والخاص، في إطار تلك السياسات. إلّا أن الادارة الجديدة، وبسبب التطورات الأخيرة، ومن أجل تأمين المصالح الغربية أولاً، أرادت تجاوز واقع النزاع العربي ــ الاسرائيلي، بدعوة دول المنطقة لتجميد هذا النزاع لصالح التصدي «للنفوذ السوفياتي» الذي ترى فيه المشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط. ويتلخص هذا النهج الجديد، الذي حمله إلى دول المنطقة، في نيسان (ابريل) الماضي، الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي، باتباع سياسة تعتمد على ركائز ثلاث:

«١ ــ صد التوسع السوفياتي المباشر وغير المباشر...

«٢ ــ اخضاع المنطقة لعملية فرز، يتم بموجبها وضع خط فاصل بين حلفاء الولايات المتحدة من جهة وبين اتباع الاتحاد السوفياتي في العالم العربي من جهة أخرى...

«٣ ــ مكافأة أصدقاء الولايات المتحدة، ومعاقبة عملاء الخصم السوفياتي ورسله...»(١).

ويتحقق الاستقطاب وفق هذا النهج الأميركي الجديد، بواسطة سياسة تقوم على الثواب والعقاب، الثواب لأصدقاء الولايات المتحدة ومؤيديها. فمصر وإسرائيل والسعودية ستحصل على متطلباتها من المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية. أما الدول التي تعارض السياسة الأميركية في المنطقة، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية، فسوف تتلقى أشد العقوبات على مواقفها، بموافقة مباشرة وغير مباشرة من الأميركيين.

ومهما يكن من أمر المخططات الأميركية، والتشكيلات التي تفكر في بلورتها، فإن موقع ومكانة إسرائيل في إطار هذه المخططات، وكيفية اندماجها ضمن الحلف الاقليمي العتيد، يبقى محور الاهتمام الواسع لدى المستويات الاسرائيلية المختلفة. فالإسرائيليون يخشون تراجع دورهم في المنطقة لصالح «الحلفاء الآخرين» للولايات المتحدة، خاصة أن هؤلاء الحلفاء لايقيمون معها علاقات سليمة ويناصبونها العداء. وإن تسليح هذه الدول بالأسلحة الحديثة المتطورة، وفق مقتضيات النهج الأميركي الجديد، يهدد «أمن إسرائيل»، لابل «الوجود» الاسرائيلي كله. من هنا برزت عند الاسرائيليين، خاصة دعاة أرض ــ إسرائيل الكاملة من تكتل ليكود الحاكم، إتجاهات لمعارضة ترتيب سلم الأولويات الأميركي في المنطقة، لأنه يلغي المكانة «الخاصة» لإسرائيل، كقيمة استراتيجية، موالية للغرب، يمكن الاعتماد عليها.

وإذا كان من غير المسموح لنا، أن نقع في فخ بعض الادعاءات التي تقول: ان هناك خلافات إسرائيلية ــ أميركية حول بعض المواضيع، بسبب الترابط العضوي والمثبت تاريخياً، بين سياسات وأهداف كلا الطرفين، فإننا بالمقابل، لا بد أن نتلمس دافع «المساومة» التي تتبعها السياسة الاسرائيلية، عندما تشعر بحاجة البيت الأبيض المتزايدة لجهودها وإمكانياتها، في مواجهة الأخطار غير العادية التي تهدد مصالح الغرب في المنطقة. ويعكس هذا الأمر، رغبة إسرائيلية دائمة في توسيع هامش حرية العمل لتحقيق مصالح إضافية ومكاسب خاصة. ويخشى الاسرائيليون كذلك، في هذا المجال، ظهور شركاء آخرين للولايات المتحدة، غير إسرائيل، مما يُلغي جزءاً من المهام التي تقوم بها، الأمر الذي يبعدها عن واجهة الأحداث، إلى حد ما. ويمكن أن نميز في هذا السياق أيضاً «الطموح» الاسرائيلي في تحسين شروط «التبعية» التي تحكم العلاقة الاسرائيلية ــ الأميركية، والرغبة في تحويلها إلى «شراكة» في المصالح والأهداف.

ومن واقع كل هذه الاعتبارات، ومن أجل تعزيز مكانة إسرائيل في إطار أية توجهات أميركية في المنطقة، خلال سعي الادارة الجديدة لإعادة بلورة مخططاتها وسياساتها، على الصعيدين العالمي والاقليمي؛ ظهرت في إسرائيل اتجاهات معارضة لترتيب سلم الأولويات الأميركية المقترحة، لأنها في جوهرها، حسب المفهوم الاسرائيلي، تُضعف مكانة إسرائيل، وتُدخلها في «منافسة» مع أصدقاء الغرب الآخرين، حول إثبات قيمة إسرائيل الاستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

«مصالح مشتركة» أم «مصالح خاصة»؟

ويوصف توجه الادارة الأميركية الجديدة، في إسرائيل، بأنه يعطي اهتماماً أقل للمركّبات التاريخية ــ التي حكمت العلاقات الاسرائيلية ــ الأميركية خلال الفترة الماضية، ومنذ إنشاء الكيان الصهيوني ــ حيث تطرح أفكارها بصورة مباشرة وعلنية. فشعور الإلتزام الأدبي والأخلاقي تجاه إسرائيل، والمكانة الخاصة لها لكونها الدولة «الديمقراطية» الوحيدة في الشرق، لن تبقى صالحة للتعامل خلال الفترة القادمة. بل لا بد من تحديد مركّبات جديدة، أكثر وضوحاً وتحديداً وتفرض التزامات متبادلة. فإسرائيل «كنز استراتيجي» للغرب، وهي تقوم بدور فعّال في المحافظة على «المصالح الحيوية» للولايات المتحدة. وهذا يفرض عليها أن تنسق خططها وجهودها وفق مقتضيات وأولويات السياسة الأميركية. على أن تلتزم الولايات المتحدة، مقابل ذلك بضمان أمن إسرائيل، وبالمحافظة على أن يكون لها «التفوق النوعي بالسلاح اللازم لدفاعها»(٢)، حسب تأكيدات الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي.

ورغم هذه التطمينات الأميركية، ينظر الاسرائيليون إلى هذه التعابير الجديدة، بشيء

من عدم الارتياح، خاصة أنها تُستخدم لأول مرة، ولم تشهد مثلها أية فترة رئاسة أميركية سابقة، مع أن إسرائيل لعبت دوراً كبيراً في الدفاع عن مصالح الغرب في السابق. فتعبير «كنز استراتيجي» مثلاً، يعني في مضمونه «تبعية» للسياسة الأميركية، دون الأخذ بالإعتبار، ما يسميه الاسرائيليون «المصالح الاسرائيلية»، خاصة الأمنية منها. والتفسير المقبول عندهم لهذا المصطلح هو ما حدده إسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي حيث قال: إن إسرائيل بالنسبة لأميركا هي عامل، غاية في الأهمية في المنطقة، من ناحية المصالح الاستراتيجية الأميركية. بمعنى، أنه في إطار النزاع الشامل بين الكتلتين الشرقية والغربية، هناك قوى ومصادر تساعد كلا الكتلتين. وترى الولايات المتحدة في دولة إسرائيل، بقوتها العسكرية والتكنولوجية، عاملاً مهماً «يشكل عائقاً أمام التغلغل السوفياتي في هذه المنطقة»[3]. وهذا برأي شامير ليس كنزاً استراتيجياً بل هو «تزواج بالمصالح» وهو: «مفيد لنا حيث تتفق مصالحنا القومية مع مصالح الغرب، مما يضطر الغرب، وخاصة الولايات المتحدة لمساعدتنا»[4].

وهذا باختصار، «طموح» بعيد الأثر تتطلع إليه القيادة الاسرائيلية في تشكل علاقاتها مع الولايات المتحدة. بل ان مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، ذهب أبعد من ذلك حين أعلن، أثناء اشتداد ما سمي «بأزمة الصواريخ» في لبنان، ان إسرائيل لا تنسق نشاطها، في لبنان، مع الولايات المتحدة، لأن إسرائيل «دولة ذات سيادة وتتصرف وفق مصالحها»[5]. فالروابط الأميركية ـ الاسرائيلية، بنظر الاسرائيليين، تحكمها علاقات «مساواة» ومصالح متبادلة. وإسرائيل كما يقول مناحيم بيغن، رئيس وزرائها، هي قوة كبيرة في الشرق الأوسط تمنع توسع الشيوعية، وهذا هو أساس التحالف بينها وبين الولايات المتحدة. ثم يضيف: «نحن نساعد الأميركيين، في مجال أمنهم القومي، وهم يساعدوننا. وهناك اتفاق في وجهات نظر ومواقف كلتا الحكومتين. وإن كانت تحدث أحياناً بعض الخلافات»[6]. ويأتي تأكيد بيغن، هنا، لحدوث بعض الخلافات بين الدولتين، ليصب في طاحونة التوجه الاسرائيلي، نحو تأكيد العلاقات «المتوازنة» بين الطرفين.

وحقيقة الأمر، ان السياسة الاسرائيلية، وظفت مواقف وتصريحات المسؤولين الأميركيين، بشأن توجهات الادارة الجديدة[7]، لتخدم توجهاتها بوجود «مصالح مبتادلة»، ولتثبيت مواقف سياسة مشتركة لعدد من القضايا. وفي هذا السياق، جرى التأكيد المشترك على الإلتزام باستمرار نهج كامب ديفيد، ورفض طرح أية مبادرة أوروبية للشرق الأوسط، وتأييد الموقف الاسرائيلي، بشأن تشكيل قوة الإشراف في سيناء، بعدم طرح الموضوع أمام الأمم المتحدة. وإعادة تقييم الموقف الأميركي تجاه الوجود السوري في لبنان، واعتبار هذا الوجود لا يخدم السلام، إضافة إلى التزام الادارة الأميركية باستئناف

مفاوضات الحكم الذاتي بأسرع وقت بناء على طلب إسرائيل، وذلك لاستباق تطورات الأحداث، التي يمكن أن تطرأ بعد الإنسحاب الاسرائيلي من سيناء، والمقرر في نيسان (ابريل) ١٩٨٢.

صفقة الأواكس، وتأكيد «المصالح الخاصة»

واستمراراً لهذا النهج، في تأكيد «المصالح الخاصة» لكل من إسرائيل والولايات المتحدة، أثارت إسرائيل «ضجة» مفتعلة حول تزويد واشنطن، للدول العربية الصديقة لها بالأسلحة المتطورة؛ خاصة صفقة طائرات الإنذار المبكر (أواكس) والمعدات الإضافية لطائرات ف ـ ١٥، مع العربية السعودية. وقد اتبعت إسرائيل حيال هذا الموضوع، منهجين:

الأول، الإنتقاد الشديد لإبرام مثل هذه الصفقة، لأنها تعرض «أمن إسرائيل» للخطر، وتجعلها مكشوفة أمام الدول العربية. ولأن العربية السعودية تعارض اتفاقيات كامب ديفيد، ولا تعترف بإسرائيل. ولم يتورّع بيغن، من توجيه أقسى الإنتقادات ضد السعودية وحكامها، عشية زيارة فيليب حبيب المبعوث الأميركي إلى الرياض، للتوسط بما سمي «أزمة الصواريخ» السورية، في محاولة لإفشال مهمته هناك، حتى لا تتعزز أكثر مكانة السعودية بنظر الأميركيين؛ الأمر الذي ينعكس إيجاباً على قرار الكونغرس الأميركي بشأن صفقة الطائرات.

أما الثاني، فهو التسليم بإتمام الصفقة ـ والقرار الحاسم يبقى أميركياً بالطبع ـ من خلال الإعلان، ان هذه هي «مصلحة أميركية»، تماماً كما أن من حق إسرائيل أن تتصرف وفق «مصالحها الخاصة». فقرار إرسال الأسلحة للسعودية، حسب تعبير إسحق شامير، هو قرار أميركي «وليس قراراً إسرائيلياً. والحكومة الاسرائيلية لا توجه سياسة الولايات المتحدة»(٨). ويضيف شامير في هذا الصدد، محدداً موقف إسرائيل، أنه أبلغ الأميركيين: إن دولة إسرائيل، وقبل أي شيء آخر، يجب أن تكون قوية وقادرة بالإعتماد على جيشها وقوتها الذاتية، وعلى قوتها الاقتصادية، وليس على مساعدة الولايات المتحدة. وإن لكل دولة في العالم «مصالحها الخاصة». ولا شك أن الدول الصغيرة، كما هو حال دولة إسرائيل «معنية بالحصول على أكبر عدد ممكن من الدول، خاصة عندما يتكون وضع يكون فيه توافق بين مصالحنا ومصالح الدول الكبرى»(٩). وأكد أن إسرائيل لن ترفض المساعدة الأميركية، التي تُضاعف من قوتها عندما يكون هناك توافق بين المصالح المشتركة.

وحقيقة الأمر، ان هذا الأسلوب الاسرائيلي في الإعلان «الصاخب» عن المعارضة للصفقة السعودية، جاء ليخدم أغراض إسرائيل في تحسين شروط «المساومة» على قيمة

التعويضات المفروض تقديمها من جانب واشنطن، سواء كانت هذه لخدمة «المصالح المشتركة» أو «المصالح الخاصة». وتشمل التعويضات قروضاً وهبات مالية ضخمة، وشحن معدات متطورة من السلاح الأميركي، ومساعدة الصناعة العسكرية الاسرائيلية لفتح أسواق جديدة أمامها، خاصة في دول أميركا الجنوبية، والمساعدة في «تطوير أنواع جديدة من الأسلحة، ومنها طائرة لافي ودبابة مركباه»(١٠). وقد نقلت الأوساط الاسرائيلية معلومات، عن المباحثات التي أجراها وزير الخارجية الاسرائيلي في واشنطن، أثناء زيارته لها في شباط (فبراير) ١٩٨١، حيث قالت: إن الطرفين بحثا مشروعاً لوضع دبابات وذخيرة ومعدات عسكرية أميركية في إسرائيل دون أن تقوم هذه بشرائها. ويستند هذا المشروع على اعتبارين، عسكري ومالي. وسيكون هذا السلاح، الذي سيحتفظ به الجيش الاسرائيلي، صالحاً بصورة دائمة «كي تتمكن الولايات المتحدة من استخدامه، في حالة اضطرارها، لتنفيذ عملية عسكرية في الخليج»(١١). وتستطيع إسرائيل استخدامه في حالة طوارىء خاصة، شبيهة بتلك التي استخدم فيها القطار الجوي الأميركي، الذي نقل الأسلحة إلى إسرائيل أثناء حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣. وستحصل إسرائيل كذلك على «نفقات صيانة هذه الأسلحة، والاحتفاظ بها»(١٢).

وقد لخص مناحيم بيغن موقف إسرائيل، بالنسبة لطبيعة العلاقة التي يريد الاسرائيليون أن تحكم علاقاتهم مع الولايات المتحدة، أثناء تقديمه تقريراً أمام الكنيست يوم ١٩٨١/٥/١١، في ذروة أزمة الصواريخ السورية؛ حيث شدد على علاقات «المساواة» وأعلن رفضه لدور «التبعية» قائلاً: هناك تفاهم بين الدولتين حول خمس نقاط هي:

«١ ــ الدولتان والامتان حليفتان. وعندما زارنا وزير الخارجية الاميركي أبلغناه عدم انطباق مصطلح دولة تابعة علينا، وقلنا له، كما نفهم نحن أصدقاء وحلفاء... (١٣).

وقد أكد بيغن أن الولايات المتحدة وافقت(١٤)، على لسان وزير خارجيتها، على هذا المفهوم للعلاقة، عندما تحدث هيغ أمام رئيس دولة إسرائيل، وأشار إلى وجود تحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

«٢ ــ النقطة الثانية، التي نتفاهم عليها، هي الدور الذي تقوم به سوريا في لبنان. فالولايات المتحدة ترى الأمر بالضبط كما تراه إسرائيل. فسوريا لم تعد قوة لإحلال السلام، ولا قوة للتهدئة.

«٣ ــ أما بالنسبة للموقف من المنظمات [الفدائية] فإن التفاهم بيننا كامل.

«٤ ــ معارضة مطلقة للمنظمات [الفدائية] أينما وجدت.

«٥ ــ معارضة انتشار الامبريالية السوفياتية في كافة أنحاء العالم. خاصة في الشرق الأوسط»(١٤).

ويفهم من النقاط التي حددهابيغن، إضافة إلى تأكيده على وجود مصالح «مشتركة» وأخرى «خاصة» لكل طرف، ان إسرائيل تضع سلم أولويات يختلف عن سلم الأولويات التي تضعها السياسة الأميركية الجديدة في المنطقة.

إسرائيل «شريك وحيد»

ومن موقع القلق على دور الشراكة، يبدي الاسرائيليون معارضتهم للحلف الاقليمي، المقترح وفق الظروف السياسية الحالية. فإذا كانت إسرائيل كنزاً استراتيجياً، بسبب نوعية جيشها ومكانته وطابع النظام فيها، حسب التقييم الأميركي، فالعربية السعودية هي أيضاً «كنز حيوي» للولايات المتحدة، بسبب ثرواتها النفطية وامتدادها الجيو ـ غرافي ومواردها المالية. وهذا يُدخل إسرائيل في «تنافس مع العربية السعودية بالحصول على تأييد الولايات المتحدة بسبب العداء بين إسرائيل والسعودية»(١٥).

فمشاركة الدول العربية بالحلف الاقليمي، مع ما يستدعيه ذلك من تقديم الأسلحة المتطورة، ينعكس على إسرائيل بأخطار متعددة. «١ ـ ففي إطار النظام المعادي للسوفيات الذي يشمل الدول المؤيدة للغرب، في الشرق الأوسط، سيُلغى الوضع الخاص لإسرائيل كحليف للولايات المتحدة في المنطقة... ٢ ـ وإلغاء الوضع الخاص سيأتي إثر بناء العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة، ومصر والسعودية... ٣ ـ ونظراً لأن العرب، باستثناء مصر، لا يرون التهديد السوفياتي، وإنما إسرائيل كخطر أساسي، فمن المحتمل أن تؤدي الرغبة بتجنيدهم في إطار النظام الأميركي إلى دفع واشنطن للحسم في تفضيل العرب على إسرائيل...»(١٦).

وفي الوقت نفسه، فكلما تعمق التعاون العسكري بين الدول العربية «المعتدلة» والولايات المتحدة، يمكن الافتراض أن تأثير هذه الدول، سيكون أقوى على تشكيل السياسات الأميركية «تجاه حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي بصورة مريحة أكثر للمصلحة الأميركية»(١٧). وبرأي الاسرائيليين، ان عدم ربط صفقات الأسلحة باعتدال مواقف الدول العربية السياسية بشأن المسألة الفلسطينية، سيضع السعودية والأردن في مواقف «أكثر تطرفاً». وهم يتساءلون، في هذا السياق، من يعرف «ماذا ستفعل مصر بكل هذا السلاح والجيش المتطورين، في حالة تغيير النظام المصري»(١٨)؟ أي، إن محور الشكوك التي يثيرها الاسرائيليون، تتركز حول تحصين هذا الحلف المقترح، ضد التطورات السلبية للعداء بين إسرائيل والدول العربية. فكيف سيتبلور هذا الحلف الاقليمي بين دول لا يوجد تمثيل سياسي بينها، وتناصب بعضها العداء؟ وهنا يقذفون بالكرة إلى الملعب الأميركي لإزالة هذه العقبات السياسية في الدول العربية «الصديقة» للولايات المتحدة، على اعتبار أن تلك الدول غير صادقة في حقيقة مواقفها المؤيدة للسياسة

الأميركية. وهذا ما أشار إليه مردخاي تسيبوري حين قال: الواضح لإسرائيل والولايات المتحدة أيضاً، أن السعودية لن تكون «ركيزة ضد الإنتشار السوفياتي في المنطقة. ويبدو للدولتين أنه إذا زودت الولايات المتحدة السعودية بالطائرات، فإنها ستُستخدم ضد إسرائيل فقط»(١٩).

لكن الواضح، رغم كل الاعتبارات، ان الاسرائيليين لايمكنهم عملياً الإعتراض على الخطوات الأميركية، إذا قررت واشنطن الإستمرار في مخططاتها، ولكنهم في الوقت نفسه سيعملون وفق مصالحهم، بقدر مايسمح بذلك هامش المناورة المتاح لهم. وقد اعترفت الأوساط الاسرائيلية المطلعة بهذه الحقيقة، بصورة غير مباشرة، حين أعلنت عشية جولة الكسندر هيغ، الأخيرة في المنطقة، أنه: إزاء اهتمام الولايات المتحدة بإعطاء دور أكبر لبعض الدول العربية، فإن واضعي السياسة في إسرائيل سيضطرون إلى ترجمة «أهمية إسرائيل الاستراتيجية، إلى لغة عملية في نظر الأميركيين، وذلك من أجل إزالة التهديدات الناتجة عن حقيقة نظرة عداء المملكة السعودية لإسرائيل»(٢٠).

والسؤال الذي يُطرح هنا، ماذا يعني أن تترجم إسرائيل أهميتها الاستراتيجية إلى لغة عملية؟ إن ذلك يعني، ببساطة، إصرار إسرائيل على بقائها «الشريك الوحيد» لتنفيذ المخططات الأميركية وحماية مصالحها؛ إن أي مشاركة أُخرى يجب أن تخضع إلى شروط سياسية تضمن بقاء إسرائيل، وتعترف بتفوقها الدائم في المنطقة.

خلاف أم تعارض؟

ما هي حقيقة الموقف الاسرائيلي، إزاء المفهوم الأميركي الجديد المستند على قاعدة بناء نظام اقليمي للدفاع عن المصالح الغربية وفق ترتيب سلم أولويات يخضع كل التناقضات الاقليمية، لصالح التنافس الرئيسي المتمثل بما يسمى «التوسع السوفياتي» في المنطقة؟

المعروف أن السياسة الاسرائيلية تزعم دائماً أن النزاع العربي — الاسرائيلي ليس هو مصدر الخطر الحقيقي في المنطقة على مصالح الغرب. وهو لايشكل أي عائق أمام ضمان استمرار تدفق النفط إلى الدول الصناعية المتقدمة. وأنه يجب توجيه الجهود للتصدي «للخطر الشيوعي» الذي يهدد المنطقة. وقد أوضح اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، حقيقة الموقف الاسرائيلي الجديد، عندما قال: إن الاسرائيليين قلقون من حقيقة «عدم تصدرهم لقائمة الأولويات الأميركية في كل مايتعلق بشؤون الشرق الأوسط»(٢١). ورغم أن رابين يطالب المسؤولين الاسرائيليين بتفهم الحاجة الأميركية لتقوية الجيش السعودي، بشرط ألاّ يشكل ذلك خطراً فعلياً على إسرائيل، إلاّ أنه يدعو واشنطن لتقديم تعهدات لها باستمرار دعم اتفاقيات كامب دايفيد، كأساس لاستمرار مسيرة السلام مع مصر. لأنه بدون شك، ان السعودية والأردن تطالبان «بتغييرات في

نهج الولايات المتحدة لمسار السلام، كشرط لهما للإنتظام في الاستراتيجية [الأميركية] الجديدة»(٢٢).

والمسألة هنا، كما يوضحها اسحق شامير، ليست في عدم وجود اتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة، لكن «بحكم واقعنا، نرى مشكلة الشرق الأوسط أهم المشكلات وأكثرها حيوية. مع ذلك، لا تعمل حكومة الولايات المتحدة على تأجيل معالجة هذه المسألة، لكنها تنظر إليها من زاوية المصالح الاستراتيجية العالمية»(٢٣). وفي الإطار نفسه، أبدى مناحيم بيغن حرصه على المصالح الغربية، مشدداً على أهمية الشرق الأوسط من الناحية الاستراتيجية، ومشيراً إلى المشاكل التي تواجهها، ورافضاً بصورة غير مباشرة، ترتيب سلم الأولويات للإدارة الأميركية الجديدة. فالمنطقة تعاني من «غليان مستمر. حيث يمكن الإشارة، في هذا الصدد، إلى الحرب العراقية ــ الإيرانية، والتوتر بين الأردن وسوريا، والنشاطات الليبية التي تلقى الدعم من جانب الإتحاد السوفياتي. لذا يجب أن تكون منطقة الشرق الأوسط محور اهتمام العالم»(٢٤). واكد بيغن أن إسرائيل ستوضح موقفها هذا؛ وإذا لم يقبل رأيها، فهذا لا يعني أنها لن تبقى على قيد الحياة، بل «ستستعد للدفاع عن نفسها، كما قامت بذلك حتى الآن»(٢٥). ورغم أن بيغن لم يذكر الجهة التي ستوضح لها إسرائيل موقفها، إلّا أن الواضح، أنه يقصد الولايات المتحدة مباشرة.

والخلاف على ترتيب سلم الأولويات الأميركية، لا يعود إلى تناقض في المواقف، وإنما هو تعارض شكلي، من موقع المساومة على مكانة إسرائيل وبقائها القوة الوحيدة المتفوقة في إطار الاستراتيجية الأميركية في المنطقة. فالولايات المتحدة، من جانبها، تبحث لها عن «كنوز استراتيجية» أخرى من الدول العربية الصديقة، تستند عليها لتحقيق مخططاتها؛ وهذا يتطلب تسليح هذه الدول لتقوم بالدور المطلوب منها.

وهذا الأمر لا يتعارض، من وجهة النظر الأميركية، مع بقاء إسرائيل «أقوى حليف للولايات المتحدة في الشرق الأوسط». بل ان الرئيس ريغان، أكد ما هو أكثر من ذلك، فإسرائيل ستحصل على «موقع الشريك الاستراتيجي». وقد جاءت غالبية التطمينات الأميركية هذه، خلال زيارة الكسندر هيغ للشرق الأوسط، في نيسان (ابريل) الماضي؛ حيث أوضح أن إحدى أسس السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، هي أن «تتمتع إسرائيل بتفوق نوعي»، وتعهَّد باستمرار بقائها متفوقة في الشرق الأوسط. وأضاف هيغ: إن إسرائيل قوية وتستطيع «أداء دور حيوي جداً، في الدفاع عن المصالح الاستراتيجية المشتركة بينها وبين الولايات المتحدة، ضد التهديد السوفياتي». كما أكد، أن بقاء إسرائيل قوية، يجعلها قادرة على أداء هذا الدور «وان العلاقات بين الدولتين هي أكثر من مجرد التزام، فإسرائيل حليفة، وازدهارها وقوتها جزء من المصلحة القومية الأميركية»(٢٦).

ضمانات أم تحالف دفاعي

وفي إطار البدائل التي يطرحها الأميركيون على الاسرائيليين، كي يطمئنوا إلى النوايا الأميركية تجاههم، في إطار المخططات الأميركية لمنطقة الشرق الأوسط، هناك خيار

بين أمرين. إما الإستمرار في تقديم الضمانات لامن إسرائيل، وهو الأمر الذي اعتمدت عليه السياسة الاسرائيلية منذ إنشاء الكيان الصهيوني حتى الآن، وإما توقيع حلف دفاعي بين الطرفين على غرار المعاهدات الموقعة بين الولايات المتحدة والعديد من دول العالم. ويقيّم الاسرائيليون مزايا وعيوب التحالف الدفاعي كما يلي:

المزايا: (أ) قوة ردع: يؤمِّن التحالف الدفاعي تدخّل القوات الأميركية في كل نزاع عنيف في المنطقة حسب طلب إسرائيل. وتوجد لهذه الحقيقة تأثير كبير جداً على عملية اتخاذ القرار، لدى أية دولة تريد مهاجمة إسرائيل. (ب) الإطمئنان: وجود معاهدة توفر الإطمئنان والهدوء للجمهور الاسرائيلي، الذي يثق بقوة الجيش الاسرائيلي، لكنه يخشى القوة العربية الآخذة بالنمو. وستخلق حالة الهدوء هذه مناخاً إقتصادياً مريحاً للإستثمارات الخارجية؛ كما أنها ستخفف من أعباء ميزانيات الأمن. (ج) مرونة: سيتوفر قدر أكبر من المرونة لصانعي القرار على المستوى السياسي، أثناء المفاوضات على السلام، مع الدول العربية الأخرى، غير مصر، من خلال اعتمادهم على قوة الولايات المتحدة. (د) تكديس السلاح: قد تستفيد إسرائيل من تكديس السلاح الحديث والمتطور على أراضيها، خاصة إذا كانت المعاهدة على غرار معاهدة حلف الناتو، التي تسمح بوضع رؤوس نووية لدى الأعضاء، ولا يحق للولايات المتحدة سحبها إلّا بموافقة متبادلة فقط.

العيوب: (أ) صورة سلبية: سيضع الحلف الدفاعي إسرائيل في إطار الدول التابعة تبعية مطلقة، خاصة في نظر دول العالم الثالث التي تحاول إسرائيل الحصول على صداقتها. (ب) الإرتباط: سوف ينتج عن التحالف إرتباط وتبعية، ليس على الصعيد العسكري فقط، وإنما على الصعيد السياسي أيضاً. وهذا قد يلجم قدرة إسرائيل على الرد. لأن العملية ليست آحادية الجانب، كما يقول سيمحه دينتس سفير إسرائيل السابق في واشنطن. فعندما تقبل إسرائيل بحماية طرف آخر، فلا بد أن تعطيه تعهداً بعدم الرد على بعض الهجمات غير النظامية لأنها لا تشكل خطراً، في حين تكون إسرائيل «بحاجة لضرب قواعد الفدائيين. وفي مثل هذا الوضع يمكن أن نعيش في مرحلة جمود عسكري»[٢٧]. (ج) تقييد حرية المناورة: سيكون من حق الولايات المتحدة منع حرية حركة إسرائيل، عندما تكون هذه بحاجة إلى التحرك. وهذا سيكون على حساب قدرة إسرائيل الذاتية. أي على حساب «الحدود الآمنة»، وعلى حساب التعاظم العسكري المعتمد على الإكتفاء الذاتي. لأنه بسبب القيمة الكبيرة لنفط الشرق الأوسط، ورغبة الولايات المتحدة بالحفاظ على علاقات جيدة مع العالم العربي، ستضغط واشنطن على إسرائيل [في حالة التحالف] كي تدفع ثمن مصالحها مع العرب. وأقل ثمن ستدفعه إسرائيل هو «التنازل» عن مصالحها الحيوية. (د) موقف أخلاقي: تحصل إسرائيل حتى الآن على تأييد كامل من الولايات المتحدة، بدون عقد تحالف دفاعي. وعقد مثل هذا التحالف، سيظهر إسرائيل لدى الرأي العام الأميركي بصورة «الدولة العبء» وليس «الدولة المكسب» كما هو الوضع الحالي. وسيكون لهذه الحقيقة تأثير سلبي على النظرة الحماسية التي يحملها مئتا مليون مواطن أميركي في الولايات المتحدة تجاه إسرائيل.

ومن خلال استعراض المزايا والمساوىء لاحتمال إقامة حلف دفاعي بين إسرائيل

والولايات المتحدة، يصل الاسرائيليون إلى نتيجة عدم تفضيل الإرتباط بمثل هذا التحالف، في هذا الوقت على الأقل، لأن هذا سابق لأوانه. فإسرائيل «لم تنخرط بعد في حدودها النهائية وفي وضعها النهائي، ضمن قاعدة الشرق الأوسط. ولا يمكن توقيع الحلف قبل تحقيق الحدود الآمنة لإسرائيل بالتوقيع على اتفاقيات سلمية مع العرب»(٢٨). وقد حدد يوسي ساريد، عضو الكنيست الاسرائيلي، إمكانية واحدة لإقامة حلف بين الولايات المتحدة وإسرائيل في المستقبل، عندما يكون هذا الحلف مبنياً على «محور كامل» في الشرق الأوسط. أي ليس مصر وإسرائيل فقط، لأن هذا لا يكفي من ناحية المصالح الأميركية. لذلك فالمحور المطلوب أكبر وأوسع بكثير، حيث تكون قاعدته المشتركة أكثر صلابة. فالذي يتحدث عن حلف دفاعي مع الولايات المتحدة، يجب أن يتحدث في الوقت نفسه عن «توسيع قاعدة التفاهم بين إسرائيل وجاراتها»(٢٩).

والشروط التي يضعها الاسرائيليون، لتحقيق هذا الحلف المستند على قاعدة سياسية في الشرق الأوسط، تتمحور في أمرين: ١ ــ أن لا يأتي هذا الحلف بديلاً عن تزويد إسرائيل بالسلاح اللازم لها، من جانب الولايات المتحدة. ٢ ــ أن لا يحد، ذلك الحلف، من حرية حركة إسرائيل الدفاعية.

ومن أجل تأمين الحصانة السياسية لإسرائيل في المنطقة، إزاء أي تحالف دفاعي إقليمي، يشترط الاسرائيليون خلق الظروف السياسية التالية: (أ) إنخراط إسرائيل في الإنتشار الأميركي الشامل في المنطقة (ب) وتجسيد فرضية أن إسرائيل ثروة استراتيجية للولايات المتحدة . (ج) توفير مناعة لإسرائيل حيال أي عمل عربي ضدها.

ومن الواضح، أن السبب الذي من أجله تعرض إسرائيل هذه الشروط، هو بالذات [السبب] الذي يمنع الولايات المتحدة من قبوله. لأن إسرائيل تعرف حقيقة التعقيدات السياسية القائمة في المنطقة، ومادام النزاع العربي ــ الاسرائيلي قائماً «لا توجد أية إمكانية لدمج إسرائيل في التشكيل الدفاعي»(٣٠).

إستنتاجات

ومن خلال استعراض ما تقدم يمكننا استنتاج ما يلي:

١ ــ تبقى إسرائيل الركيزة الأساسية لمخططات الولايات المتحدة في المنطقة، رغم ظهور بعض التعارضات بين الدولتين بسبب الظروف السياسية التي تسود منطقة الشرق الأوسط. ويوضح البروفسور نداف سفران، الخبير في شؤون الشرق الأوسط، هذه الحقيقة، إذ يقول: قد يبدو لإسرائيل أنها ليست شريكاً فعّالاً في الإجراءات الأميركية المرتبطة بمعالجة أحداث إيران وأفغانستان. إلّا أن إسرائيل تبقى، بالنسبة للولايات المتحدة، «نوعاً من القلعة الأخيرة التي تمنح الأمن للقيادة الأميركية، عندما تفقد أوراقها لدى حلفائها في القطاع الإسلامي، ويديرون لها ظهر المجن»(٣١).

٢ ــ وواقع «التحالف» و«الشراكة»، بين إسرائيل والولايات المتحدة، لا ينفي حدوث بعض التعارضات، عندما يتعلق الأمر بتغيير بعض التكتيكات، للوصول إلى

الأهداف. فحجم التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تواجه «مصالح الغرب» في المنطقة، دفعت الادارة الأميركية الجديدة إلى إدخال تغييرات على تكتيك وشكل التحالفات. وهي، من خلال امتلاكها لمعطيات أوسع، تستطيع النظر إلى الأمور من خلال بعد أشمل لمصالحها، في ظروف التشابك القائمة بين مختلف أصدقائها في المنطقة. الأمر الذي يتطلب من إسرائيل لعب دور «الشريك الساكن»، حتى يمكن توسيع دائرة المشاركين. ومن جانبها، تسعى السياسة الاسرائيلية إلى تحويل وضع «الشريك الساكن» إلى «شريك نشط» على قاعدة اعتراف الادارة الاميركية بمكانة إسرائيل، وقدرتها على القيام بدور المدافع الوحيد عن المصالح الأميركية في المنطقة.

٣ ــ ونجح الاسرائيليون، لأول مرة منذ إنشاء الكيان الصهيوني، في انتزاع تعاريف ومحددات جديدة لطبيعة العلاقات، بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وهكذا أصبح الطرفان، يتحدثان عن «مصالح مشتركة» وعن علاقات «التحالف» و«التزاوج بالمصالح» وعلاقات «المساواة». وهذا كله يسمح بتوسيع هامش المناورة لإسرائيل في ممارسة سياسة خاصة بها، إلى حد معين، في منطقة الشرق الأوسط. وقد استغلت إسرائيل هذا الهامش، وكذلك فترة بداية استلام الادارة الاميركية الجديدة لمهامها في البيت الابيض، إضافة إلى الاعتبارات الاسرائيلية الداخلية (الانتخابات البرلمانية)، لتصعيد توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط في توقيت غير مريح للإدارة الأميركية، التي مازالت تبحث في صياغة مخططاتها الجديدة في المنطقة. وجاء افتعال ماسمي «بأزمة الصواريخ» كإشارة واضحة لمعارضة إسرائيل لسلم الأولويات الأميركي لأنه لايتوافق مع «المصالح الاسرائيلية» ويُعرِّض أمنها للخطر. وكان قصف المفاعل النووي العراقي بمثابة إعلان قاطع، ان هذه الفكرة غير قابلة للتنفيذ إسرائيلياً.

٤ ــ ويبدو أن الادارة الأميركية، اضطرت «مكرهة» لتأجيل فكرة إنشاء نظام الدفاع الاقليمي، وأنها اقتنعت بالفكرة الاسرائيلية التي تقول: إنه طالما استمر «بركان النزاع العربي ــ الاسرائيلي وامتداداته قائماً، لايمكن الوصول إلى نظام إقليمي للدفاع عن المصالح الغربية»[٣٢]. وفي هذا الإطار، استطاعت إسرائيل أن تشد أنظار العالم إلى التطورات في الشرق الأوسط. وخلال أقل من شهرين، كرست الادارة الأميركية جهودها «لتهدئة» الأوضاع في المنطقة، عبر اتصالات ومشاورات مستمرة مع إسرائيل. وأرسلت وزارة الخارجية مندوبين لهذا الغرض. الأول هو روبرت ماكفرن، الذي جاء لبحث استمرار تزويد إسرائيل بطائرات ف. ١٦، والإعلان مجدداً عن تفهم الادارة الأميركية «لمصالح» و«أمن» إسرائيل. والثاني هو السيد فيليب حبيب، الممثل الشخصي للرئيس ريغان، الذي يعتزم، كما يشاع الإستمرار في مهمته وتطويرها لوضع أسس وملامح مبادرة أميركية جديدة، لحل النزاع في الشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف، إنطلاقاً من الأزمة اللبنانية.

والمعنى العملي لهذه التطورات، ان الادارة الأميركية تعترف بضرورة الإهتمام بمعالجة مشاكل الشرق الأوسط كمقدمة أساسية، لبناء النظام الاقليمي المطلوب، وليس

قبل ذلك. ونظراً لأن السياسة الأميركية الجديدة تحمل في جوهرها طابعاً تازيمياً، هذا من ناحية، وأن الحكومة الاسرائيلية تريد حسم كثير من القضايا، قبل موعد الإنسحاب الكامل منسيناء، في نيسان (ابريل) القادم من ناحية أخرى؛ فإن منطقة الشرق الأوسط ستشهد تطورات حاسمة، خلال الأشهر القادمة، ربما ستترك بصماتها وتأثيراتها على إمتداد سنوات عدة قادمة.

---

(١) حغاي ايشد، دافار، ٨/٤/١٩٨١.
(٢) دافار، ٦/٢/١٩٨١.
(٣) ر.إ.إ.، العدد ٢٢٩١، ١٣ و١٤/٣/١٩٨١، ص ٧.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) دافار، ١١/٥/١٩٨١.
(٦) المصدر نفسه، ٢٧/٥/١٩٨١.
(٧) زئيف شيف، هآرتس، ٧/٤/١٩٨١.
(٨) ر.إ.إ.، العدد ٢٢٩١، ١٣ و١٤/٣/١٩٨١، ص ١١.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) يديعوت أحرونوت، ٢١/٢/١٩٨١.
(١١) مردخاي بركائي، دافار، ٩/٢/١٩٨١.
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) ر.إ.إ.، العدد ٢٣٣٧، ١١ و١٢/٥/١٩٨١، ص ١١.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) عوزي بنزيمان، هآرتس، ٦/٣/١٩٨١.
(١٦) الياهو سلفطر، المصدر نفسه، ٢١/٤/١٩٨١.
(١٧) يوئيل ماركوس، المصدر نفسه، ٣٠/٤/١٩٨١.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) هآرتس، ٢٦/٣/١٩٨١.
(٢٠) عوزي بنزيمان، هآرتس، ٦/٣/١٩٨١.
(٢١) يديعوت أحرونوت، ٣/٤/١٩٨١.
(٢٢) المصدر نفسه.
(٢٣) ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٧، ٢٤ و٢٥/٢/١٩٨١، ص ٥.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) المصدر نفسه، العدد ٢٣١٠، ٥ و٧/٤/١٩٨١، ص ٦.
(٢٧) المصدر نفسه، العدد ٢٠٦٨، ٢٩ و٣٠/٥/١٩٨٠، ص ١٣.
(٢٨) المصدر نفسه، العدد ٢٠٦٧، ٢٨ و٢٩/٥/١٩٨٠، ص ١١.
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) متتياهو بيلد، هآرتس، ١٩/٣/١٩٨١.
(٣١) ملحق يديعوت أحرونوت، ١٨/١/١٩٨٠.
(٣٢) يديعوت أحرونوت، ١٩/٦/١٩٨١، نقلاً عن مراسلها في واشنطن.

مظاهر الغزو الثقافي الأميركي والصهيوني لمصر

حلمي سالم

الغزو الثقافي الامبريالي والصهيوني، لمصر خاصة، لم ينبت في خلاء ولم ينزل من السماء، ولكن مهدت له الأرض ظروف موضوعية وفكرية سابقة على توقيع المعاهدة المنفردة بين النظام المصري والعدو الصهيوني، أبرزها الثقافة العنصرية والتعصبية، ومخططات الفتن الطائفية، والفكر الرجعي المعادي للتقدم وللانسان، والتغلغل الثقافي الأميركي الطويل المدى في منطقتنا، عبر الجامعات والكتب والسينما والتلفاز وكل وسائل الاتصال والاعلام؛ الذي حدده واضعو استراتيجية الولايات المتحدة في العالم الثالث، وفي الوطن العربي خاصة، بهدف محدد هو تيئيس الإنسان وقهره داخلياً، من خلال تقديم نموذج للحياة يبدو الوصول إليه مستحيلاً، في سياق من تصوير الحضارة الغربية الرأسمالية الامبريالية، كقوة جبارة من الجنون المطبق محاولة التفكير في مقاومتها أو مناهضتها(١). ومن ثم، فإن مظاهر ذلك الغزو الثقافي الامبريالي والصهيوني، لا تقتصر على تلك المظاهر المباشرة، التي سترد الاشارة اليها، من محاولات التبادل الثقافي والعلمي، بل حفلت بمظاهر غير مباشرة عديدة، لا تصدر عن «عملية الغزو الثقافي» في شكلها الخارجي، ولكنها تصبّ في مجراها النهائي وتخدم أغراضها البعيدة، بما تؤديه من دور في تخريب العقل العربي المصري وتفريغه، حتى يصبح أرضاً صالحة لإستقبال الغزو الاستعماري الصهيوني.

هجرة العقول العربية

وعلى ضوء هذا، ننظر إلى ظاهرة هجرة العقول العربية إلى الغرب بأعداد هائلة، فإذا كان الاستعمار القديم ينهض على سرقة الثروات الطبيعية في بلادنا، فإن الاستعمار الحديث والراهن يسعى إلى سرقة الثروة البشرية، فكلما لمع عالم أو طبيب أو مهندس أو مفكر، إمتدت يد الإغراء لتنقله من بلادنا ليعمل في الغرب «وفي الوقت الذي يشكو فيه الريف المصري، مثلاً، من نقص فادح في الأطباء، نجد أن انكلترا تستوعب آلافاً من الأطباء المصريين الذين تخرجوا فيها أو الذين تخرجوا في جامعات مصرية ورحلوا بعد

ذلك لإكمال دراساتهم العليا ثم استقروا هناك ولم يعودوا»(٢). وبذا تكون قد حلت تجارة الأدمغة محل تجارة الزنوج، ولكن بأشكال أكثر إغراءً، فهي لا تتم عن طريق الترهيب الوحشي، وإنما عن طريق الترغيب بعقود مغرية وإمكانيات كبرى للبحث العلمي. وهي تجارة تساهم بأفكار البلدان الفقيرة، في زيادة غنى البلاد الغنية التي تدعي أنها تريد مساعدة هذه البلاد الفقيرة(٣).

إجهاض العقول بالداخل

وإذا كانت «هجرة العقول» إلى الخارج وجهاً من وجوه تفريغ العقل الوطني، فإن «إجهاض العقول في الداخل» يعدّ وجهاً بارزاً آخر، تكتمل به صورة الثورة المضادة (الاستعمارية) للعقل الوطني، ليسهل — من ثمّ — احتلاله كلياً، فيسهل احتلال الوطن. ولقد كانت ظاهرة «إجهاض العقول» الوطنية موضع التفات من جانب الدكتور حسن حنفي، أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة، فقد نبّه إلى مخاطر الاستعمار الثقافي، الذي يعود فيه الاستعمار من الباب الخلفي بعد أن تفرح الشعوب بمظاهر الاستقلال السياسي، وببدايات الاقتصاد الوطني. وهو هنا يشير إلى ظاهرة «التغريب» في مجتمعاتنا العربية، أي تبعية المثقفين للغرب وتقليدهم له، ليس فقط في المظاهر الخارجية من لباس وأسلوب حياة ولغة، بل في قوالبهم الذهنية واتجاهاتهم الحضارية والتبشير بمآثر الحضارة الغربية، من خلال الإرساليات الدينية أو مراكز الثقافة التابعة للسفارات الأجنبية(٤).

ثم إن الأمر لم يقتصر على الاغتراب والتغريب الخارجي، بل تطور إلى حصار داخلي. فلقد تحول الأمر من هذا الاستعمار الثقافي المباشر، الذي يقوم على الدعاية والإعلام، إلى «استعمار وطني» يقوم على محاصرة مواطن الإبداع، داخل الشعوب في مراكز الأبحاث والمعاهد العلمية والجامعات الوطنية، وفي الجمعيات العلمية والمنتديات الأدبية والدوائر الثقافية بوجه عام(٥).

ويرى الدكتور حنفي أن الهدف من إجهاض العقول هو «السيطرة على إمكانيات الإبداع لدى الشعوب ذات التاريخ العريق، وإدخالها في النطاق الحضاري للغرب والتقليد لنظمه، وتبني قيمه ومثله، ولا إبداع حيث التقليد، ولا خلق حيث التبعية. وبالتالي تستمر الشعوب التاريخية في النقل عن الغرب، خاصة إذا كان الغرب سريع الإنتاج ولا تستطيع الشعوب التاريخية اللحاق به ترجمة أو نقلاً، قراءة أو تمثُّلاً، وبالتالي تظل لاهثة حتى يتعبها العدو، فتقف عاجزة وتصاب بعقدة النقص، وتتحول إلى شعوب تابعة إلى الأبد، من الدرجة الثانية أو الثالثة، مهمتها النقل والاستيعاب دون الخلق والابداع. ثم يتحول ذلك الوضع إلى تأكيد ملموس للنظرية العنصرية بأن الغرب وحده هوالخالق، وما سواه من الشعوب، بالرغم من جذورها التاريخية، ليس أمامها إلا التقليد. فإذا ما أصرت القوى الوطنية الإبداعية في الشعوب، «المتحررة حديثاً، والمتخلفة دائماً، على ان تكون خالقة، فليس أمامها إلا تقليد نمط الغرب، أي إذا أرادت أن تبدع فليس أمامها إلا تقليد المبدعين»(٦).

تجيير التعليم

والغزو الثقافي الامبريالي والصهيوني، لايتم إلا بتوفُّر ركائز داخلية رجعية في قلب الوطن، تسهّل له جسور التسلل والتسرب، وتعبِّد له الأرض للانتشار والاستشراء. ومن ثم فقد كانت عملية تعديل المناهج والكتب المدرسية إحدى عمليات تعبيد الأرض للغزو الثقافي. ففي آب (أغسطس) ١٩٧٩ شنت صحف وأجهزة الإعلام الرسمية المصرية حملة واسعة ومكثفة حول ما أسمته «الثورة التعليمية»، ووضعت وزارة التربية والتعليم، بالاشتراك مع المجالس القومية المتخصصة، مشروعاً باسم «ورقة تطوير التعليم». وقد كشفت جريدة «هيرالد تريبيون» الهدف القريب والمباشر لورقة تطوير التعليم هذه، في حديث أجراه توماس ليمان مع مستشاري المواد الدراسية في وزارة التربية والتعليم المصرية، وهم المشرفون والمنفذون لكل تغيير في المناهج والكتب الدراسية منذ عام ١٩٧٣، أي منذ اتفاقيات فك الاشتباك التي نصت على وقف حملات الدعاية والكراهية المتبادلة، «لتهيئة أطفال المدارس لمعاهدة السلام»، واستبعدت، بناءً على ذلك، كل إدانة «لإسرائيل» وكل هجوم على الصهيونية وكل دعوة إلى الصراع المسلح، بين مصر وإسرائيل.

يقول أحد المستشارين بوزارة التربية والتعليم المصرية: «كانت الأحداث تسير في واقع الأمر نحو هذا الاتجاه منذ ١٩٧١، عندما أعلن السادات، في أول خطاب له، انه سيبحث إمكانية السلام مع اسرائيل. وقد استبعدت مصر واسرائيل، في اتفاقيات فك الاشتباك عام ١٩٧٥، إستخدام القوة في حل المنازعات، واتفقتا على وقف الدعاية العدائية المتبادلة». ثم يقول، وهو يشير إلى الكتب الدراسية على مكتبه: «لقد أنجزنا بالفعل التغييرات المطلوبة، وقبل ذلك كانت معالجتنا للامور تختلف لأننا كنا مهزومين، وكذلك رئيسنا يختلف»[٧]. ويقدم هذا المستشار التعليمي مثالاً على ما يقول، فيذكر أنه وضع نصاً في الصف السادس الابتدائي، حول المعالم الرئيسية للتاريخ المصري منذ عبد الناصر عام ١٩٥٢، يعزو الهزيمة المصرية، في عام ١٩٦٧ إلى سوء تصرفات عبد الناصر وأعوانه. والنص يقول: ان اسرائيل إستغلت نقاط الضعف ولكنه لا يصف الاسرائيليين بالأعداء ولا يلومهم على فعلهم!!

أما مستشار الدين الاسلامي واللغة العربية، فيقدم نموذجاً آخر لمعالجة موضوعات التعبير اللغوي والمحفوظات، فيقول: «إن التمرينات اللغوية في الماضي كانت تهدف إلى غرس روح الكفاح والانتقام في نفوس الشباب المصري ضد اسرائيل، وذلك بالتركيز على أحداث محددة مثل ضرب مدرسة بحر البقر وقتل ٣٠ طفلاً، أو ضرب مصنع الحديد بأبي زعبل. ولكننا ثأرنا لأنفسنا في حرب تشرين الأول (اكتوبر) وانتهى الموضوع، لذلك طهّرنا المناهج والكتب من مثل هذه التمارين!!»[٨].

إختراق البحث العلمي

وقد جاءت عملية «تعديل المناهج الدراسية» ضمن سياق شامل اشتمل كذلك على «تحوير وتحريف في كتابة التاريخ المصري الحديث» بما «يبيّض» وجوه من سوّد وجوههم التاريخ الوطني المصري، وعلى استبعاد تلاوة الآيات القرآنية المتعلقة باليهود، وحذفها من

المناهج الدراسية ومن الاذاعة والصحف والتلفاز. مما يذكرنا بما أقدمت عليه اسرائيل بعد العدوان عام ١٩٦٧ مباشرة، في الأراضي المحتلة وفي غزة والضفة الغربية، من تغيير المناهج والكتب، وحذف كل مايمتّ بصلة إلى القومية أو الوطنية أو التاريخ القومي والوطني، كما حذفت منها الآيات القرآنية التي تتحدث عن الجهاد والقتال(٩).

وجرت، وما تزال، محاولات عديدة للتنسيق بين الأجهزة المصرية والأميركية والاسرائيلية لاختراق مجال البحث العلمي، سواء في الجامعات أو مراكز الدراسات ،لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الباحثين المتخصصين إلى جانب الفكر المعادي لشخصيتنا وقوميتنا، بعد إجراء تحليل وتصنيف لهؤلاء الباحثين المتخصصين. ووضعت برامج لتبادل الزيارات وإجراء البحوث المشتركة بين الخبراء المصريين والاسرائيليين، بدعوى «التعاون العلمي والثقافي» الذي نصّت عليه المعاهدة المصرية الاسرائيلية في ملحقها الخاص بالمجال الثقافي، وبدأت إجراءات تنفيذية لتحقيق هذا الهدف، فوصلت وفود من الجامعيين الاسرائيليين إلى مصر للقيام ببحوث مشتركة مع الباحثين المصريين(١٠).

وقد طلب الرئيس السادات تشكيل لجنة للاتصال بإسرائيل، والحصول على أحدث الوسائل العلمية التي توصلوا إليها في الري والزراعة. وذكر أنه سوف تخصص مساحة خمسة آلاف فدان لإجراء تجارب مشتركة في الزراعة. وكانت الأوساط العلمية الإسرائيلية قد وصفت زيارة الدكتور محمود داود وزير الزراعة والري إلى اسرائيل، بأنها «أنجح رحلة قام بها مسؤول مصري إلى اسرائيل»(١١).

وذكرت مجلة روز اليوسف القاهرية أن البروفسور بامنتا، رئيس قسم الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية ــ وهو أستاذ اللغة العربية وآدابها في الجامعة ــ طلب تزويد اسرائيل بعدد من المدرسين المصريين لتدريس اللغة العربية في مدارسها، بدءاً من الصف السابع الاعدادي، بعد أن تقرر الأخذ بنظام تدريس اللغة العربية بواسطة مدرسين عرب(١٢).

وكان الدكتور حسين فوزي الذي زار اسرائيل، وألقى فيها عدة محاضرات، نفى فيها عروبة مصر وهاجم تراثها القومي والوطني، ومجد دعوة السلام مع الكيان الصهيوي، قد منح من جامعة تل ـ ابيب، الدكتوراه الفخرية يوم الاثنين في الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٨٠. وقد بررت الجامعة منحه هذه الدكتوراه الفخرية بأنه «كان حريصاً على الدفاع عن حرية الرأي، وكان له دور في التعريف بالحضارات»(١٣). وكان قد سافر إلى تل ــ أبيب لإلقاء عدد من المحاضرات، بدعوة من معهد آسين الأميركي للدراسات الانسانية(١٤).

وتوالت الزيارات المتبادلة، العلمية والثقافية، بين مصر واسرائيل، فتلقى الفنان التشكيلي صلاح طاهر دعوة رسمية، من محافظ تل ــ أبيب، لإقامة معرض للوحاته في كل من تل ــ أبيب وحيفا والقدس. وتعاقدت وزارة التربية والتعليم المصرية مع معلمة اسرائيلية لتدريس التاريخ لأطفال مدارس فكتوريا الخاصة بمصر، وهي المدارس ذات التاريخ

العريق في تخريج دفعات متتالية من اليهود. وكان عمر الشريف واحداً من متخرجيها، وقد تعاون ــ في عدة أعمال سينمائية معادية ــ مع العدو الامبريالي والصهيوني، وهو مدرج ضمن المقاطعة العربية.

كما أعلن في القاهرة أنه قد شكلت لجنة، من رؤساء وأساتذة، الجامعات بالحزب الوطني الحاكم، لإعداد ورقة عمل حول تطوير التعليم حسب توجيهات الرئيس السادات، وهو تطوير يستهدف تغيير وضع اسرائيل في مناهج التعليم(١٥). ونشرت الصحف المصرية أن اتفاقاً، للتعاون البحري العلمي بين جامعتي حيفا والاسكندرية، قد تم التوصل إليه، بجهود الدكتور حسين فوزي. وهو يتضمن التنسيق بين الجامعتين، وتبادل المشورة والمعلومات والقيام بأبحاث مشتركة على طول الساحلين: المصري، و«الاسرائيلي»(١٦).

وتحدثت الصحف الصهيونية عن قيام تبادل علمي مصري ــ اسرائيلي، في مجال الأبحاث المشتركة حول الصحراء، وتخصيص صندوق برأسمال مشترك لهذا الغرض. وقد صرح الدكتور حسن حمدي إبراهيم، نائب رئيس جامعة القاهرة وأحد أعضاء الوفد المصري، بأنه يرحب باقتراح السيد يوسف تيكواع، رئيس جامعة بن غوريون ــ حالياً، ومندوب اسرائيل في الأمم المتحدة سابقاً ــ حول إنشاء صندوق مشترك، رأسماله مئة مليون دولار، للقيام بأبحاث مشتركة حول الصحراء، وقال: انه وجه دعوة لرئيس الجامعة الصهيونية لزيارة القاهرة. كما ذكر أن السادات قد أعلن عن مشروع، مدّته خمس سنوات، لري سدس مساحة مصر، وقال: ان التكنولوجيا الاسرائيلية يمكن ان تساهم في هذا المشروع الضخم(١٧).

وفي توصيتها إلى جميع دول عدم الانحياز، بإخراج وكالة أنباء الشرق الأوسط من الاتحاد، كشفت الأمانة العامة لاتحاد وكالات الأنباء العربية عن انتهاج تلك الوكالة سياسة إعلامية تخدم السياسة التوسعية للعدو الصهيوني، وقيامها بالاتصال بعدد من دول الاتحاد، بهدف تفتيت وحدته وإنشاء تجمع بديل تحت اسم «وكالة الأنباء المتعددة الجنسيات»، وذلك بالتعاون مع إحدى المؤسسات الأميركية المعروفة(١٨).

كما كان السادات قد افتتح يوم السابع من تموز (يوليو) ١٩٨٠، مؤتمر «المجلس العربي الأميركي للتبادل الثقافي والاقتصادي» في فندق «فلسطين» في الاسكندرية، حيث ناقش المؤتمر «التحديات الاقتصادية للسلام» واشترك فيه، إلى جانب توماس فولي رئيس لجنة الزراعة بمجلس النواب الأميركي، جون إيفانز حاكم ولاية «إيداهو الأميركية» وعدد من اساتذة الجامعات الأميركية كمستشارين(١٩).

والاهتمام بالتعاون في القطاع الزراعي ليس وليد صدفة عابرة، بل هو يعبر عن منظور «صهيوني» محدد، بصدد العلاقات المصرية الاسرائيلية في قطاع الزراعة، الذي ينطلق من ان امتزاج الأيدي العاملة والقوة البشرية الزراعية المصرية بالخبرة التكنولوجية الاسرائيلية المتقدمة، يمكنه ان يحقق نتائج باهرة. ففي كتاب «عند ما يأتي

السلام»، الذي صدر في أعقاب زيارة الرئيس المصري للقدس، يقول شاليف فربير، رئيس أكاديمية وايزمان العلمية بإسرائيل، وأحد الذين شاركوا في إعداد الكتاب: إن أكثر القطاعات العربية استفادة من تجربة اسرائيل في البحث العلمي هو قطاع الزراعة[٢٠].

الغزو عبر الطفيليين

في العدد الثالث من كراسات لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، يطرح كاتبو العدد السياق التاريخي الذي يجري فيه الصراع الثقافي بين الغزو الامبريالي والصهيوني، من جهة، والثقافة الوطنية والقومية من جهة ثانية، فيرون أنه في أعقاب ١٩٥٢ كان الثقل الاستعماري قد انتقل من أوروبا إلى الولايات المتحدة إذ شهدت مجالات الثقافة الوطنية في مصر نشاطاً محموماً للجامعة الأميركية ومؤسسة فرانكلين والنقطة الرابعة، كما نشطت المنظمة العالمية لحرية الثقافة، ودور المخابرات الأميركية في تمويل هذه المؤسسات دور معروف، كشفت عنه الصحف الأميركية ذاتها في الستينات، حتى بلغ الصدام مداه، في منتصف الستينات، بين المؤسسات الاستعمارية، من جانب، والمؤسسات الوطنية التحررية، من جانب آخر[٢١]. فمع تغيير الأوضاع الداخلية في مصر لصالح الطبقة الطفيلية الجديدة، اختلّت موازين القوى الاجتماعية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، وانبثقت تركيبة اجتماعية جديدة تقوم على النشاط الطفيلي، الذي لا يرتبط بأي عمل حقيقي، مما جعل الأرض مهيأة لغزوة ثقافية أخرى. ومثلما لا تتيح هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للقدرات الوطنية ان تنمو وتنتج، ومثلما فتحت الأبواب، على مصراعيها لرؤوس الأموال الأجنبية وللشركات متعددة الجنسية والبنوك الأجنبية، يحدث الشيء نفسه على الصعيد الثقافي الجديد، وخاصة في غيبة فرص التعبير عن الرأي الآخر.

وليس من قبيل المصادفة ان تكون الأقلام التي دافعت بحرارة عن فرانكلين والمنظمة العالمية لحرية الثقافة والمختار وثقافة السوبرمان وتخريب التاريخ الوطني، هي نفسها وأشباهها التي تشارك حالياً في خدمة الغزو الثقافي، القادم مع المؤسسات التابعة لأعداء الفكر القومي والتقدمي[٢٢].

التصور الاسرائيلي

ولكن ما هو التصور الاسرائيلي لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات الثقافية بين مصر وإسرائيل؟

إن أدق إجابة، على هذا السؤال، يجسدها كتاب «عندما يأتي السلام» الذي صدر في اسرائيل عام ١٩٧٨. وقد أشرف على إصداره هاريفين، أستاذ العلوم السياسية والمدير السابق لمعهد شيلوح (دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا)، واشترك فيه تسعة كتاب من وزارة التعليم والخارجية والجامعة. فلقد فصّلت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ملامح التصور الاسرائيلي للعلاقات الثقافية، عبر ذلك الكتاب، الذي ترى مقدمته أنه من الضروري مراجعة البرامج التعليمية العربية، مراجعة شاملة، واكتشاف ماذا يدرّس في مدارس الدول العربية عن اسرائيل واليهود. وان لجنة مختصة ينبغي ان تقرر ما هي المواد التي يجب ان تحذف من البرامج المقررة، وما هي البرامج التي ينبغي

إضافتها(٢٣). والكتاب يلخّص الأسس التي يتحرك عليها الفكر الصهيوني، في العلاقة مع مصر، وفي التسرب إلى الواقع الوجداني والعقلي العربي، حيث ان العنصر الثقافي يحتل مكاناً أساسياً في بناء الثقة بين اسرائيل وجيرانها. فطالما ظلت المواقف تتألف من مفاهيم سلبية، فإن ذلك يظل عاملاً ضاغطاً على حركة القادة السياسيين. والملاحظ ـــ كما تقول مقدمة الكتاب ـــ أن الثقافة السائدة في كثير من الدول العربية تسودها مفاهيم سلبية، فيما يتعلق بإسرائيل واليهود. ومن ثم فإن الكتاب يقرّر ان أية تسوية تهدف لوضع حد للصراع يجب ان تتضمن «خطة تفصيلية لتبديد هذه المفاهيم السلبية وتنمية مواقف إيجابية مكانها تنمي المواقف الإيجابية وتفتح الحدود، لحركة تبادل المعلومات الثقافية والعلوم. تلك الخطة التفصيلية تتضمن: إعادة النظر في برامج التعليم، العناية بدور وسائل الإعلام، إعادة كتابة التاريخ ومراجعة التراث الإسلامي والصورة السلبية الواردة فيه عن اليهود، إبراز تفوق اسرائيل الثقافي والعلمي، وبرامج مشتركة في مجال البحث العلمي للاستفادة من التفوق الاسرائيلي(٢٤).

كما يرى الكتاب ضرورة مراجعة التاريخ والحقائق التي تقدم للأجيال العربية بعمق وذكاء، قبل كتابة الكتب المدرسية الجديدة، بحيث تعطي تفسيراً مقبولاً وغير عدواني، من خلال إزالة الأوصاف العدائية من البرامج الدراسية والكتب المدرسية. وقد تكونت ـــ لهذا الغرض ـــ لجنة مصرية اسرائيلية تعقد اجتماعاتها في القاهرة «لتصحيح» الكتب المصرية، فيما يختص بتعليم التاريخ الحديث، عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الخامسة في الملحق الثالث من اتفاقية كامب ديفيد، والتي تقضي بأن «يعمل الفرقاء على تشجيع التفاهم والتسامح، ويمتنعون في سبيل ذلك عن أية دعاية عدائية، الواحد تجاه الآخر»(٢٥).

ويقول اليسار شموئيل مدير عام وزارة التعليم وهو واحد من المشاركين في الكتاب: إن السلام سوف يؤثر بالضرورة على التعليم، وعندما يتم تعديل برامج التعليم سوف يساهم ذلك في تعميق روابط السلام، وتشكيل المفاهيم الاجتماعية والثقافية التي تدعم العلاقات بين الدول والحكومات. وان فتح الحدود لا يؤدي فقط إلى تدفق السياح والبضائع، ولكنه أيضاً يفسح المجال لحركة متنامية، للأفكار والتغييرات الثقافية. ويشير إلى أهمية الدراسات السيكولوجية الأميركية حول انتزاع الاتجاهات العدوانية من ذهن ووجدان المواطن المصري، مؤكداً ان دوراً هاماً يمكن ان يلعب، من خلال المسرح والموسيقى والسينما، في هذا السبيل، إذ يرى أن الناطقين بالعربية في اسرائيل يمكنهم التوجه إلى الدول المجاورة لمشاهدة الأعمال المسرحية بلغتها الأصلية، بينما يستطيع أصحاب الذوق الغربي من العرب أن يحضروا لمشاهدة الأوركسترا وفرق الكونشيرتو، بأمل ان يجد المبدعون العرب حلولاً لبعض المشاكل التي يواجهونها في واقعهم الثقافي والاجتماعي.

ولست أظن ان اللهجة الاستعلائية العنصرية خافية في هذا التحليل، الذي ينطلق من «تخلف العرب» المادي والثقافي، وتقدم «اسرائيل»، بحيث يجد العربي ـــ في هذا

التحليل ــ ارتقاء معارفه، من ناحية، وحلاً لمشاكله المادية، الاجتماعية والاقتصادية من ناحية ثانية، في اسرائيل. ونلمس في هـذا التصور «الاسرائيلي» للعلاقات الثقافية أن هناك تركيزاً محورياً على «المفتاح الثقافي: الوجداني والعقلي» لعملية الغزو الامبريالي الصهيوني الكـاملة، ذلـك أن احتلال «العقـول والقلوب» هـو الطريق الأسـاسي لاحتلال الأرض والاقتصاد والوطن. فمخططي الاستراتيجية الصهيـونية يـدركون أن احتـلال الأرض أو الاقتصاد يظل هزيلاً ناقصاً، طالما هناك عقول وقلوب وتراثات مستقلة ناهضة مناوئة، ومن ثم فإن غزو الروح هو الوسيلة وهو الغرض، في آن معاً، لتحقيق الحلم الصهيوني التوسعي العنصري. كما نلمس أن ملامح ذلك التصور الاسرائيلي للمسألة الثقافية هي ما أخذت المؤسسات الرسمية المصرية، الثقافية والعلمية والاجتماعية، بتنفيذه تنفيذاً دقيقاً في سائر ميادين الحياة الثقافية والعلمية، فضلاً عن السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى ضوء ذلك كله، يمكننـا أن ننظر إلى أن ذلـك العدد الـذي لا يحصى من المؤسسات ومراكز البحث العلمي، الأجنبية والمشتركة، والتي لا تخضع لأية رقابة من قبل الدولة. فهي تقوم بعمل أبحاث متناثرة في قطاعات مختلفة، بلا تنسيق أو ترابط ظاهري؛ فإذا ما جمعت كلها، تعطي مدلولات لا يعلم الجانب المصري عنها شيئاً.

ملامح النشاط الأجنبي

وتوضح لجنة الدفاع عن الثقافة القومية أن المتأمل لحركة النشاط الثقافي الأجنبي ــ الامبريالي والصهيوني ــ لن تفوته جملة ملاحظات هامة:

أولها: أن النشاط الأجنبي يركز حركته على محاور معينة من مثل: مراكز البحث العلمي وخاصة الاجتماعي، الرأي العام المصري والإعـلام، القوى العـاملة والثقـافة العمالية، هجرة العمالـة المصريـة إلى الخارج وعـلى تنظيم الأسرة، كمجـال للبحوث الاجتماعية. وقد ضربت اللجنة مثالاً واضحاً على ذلك: فقد حضر إلى مصر عام ١٩٧٣ أحد الدارسين المسجلين في جامعة هارفارد، في إجازة لمدة عام التحق خلاله كطالب منتظم في الجامعة الأميركية، وهو متخصص في اللغة العربية. وقام هذا الدارس بعمل بحث عن سلامة موسى، فكان مما يلفت النظر في بحثه، تركيزه على تقسيم المجتمع المصري، في القرن التاسع عشر، إلى قبطي ومسلم. ورغم أن المشرف (المصري) قام بحـذف كل ما يتعلق بهذا الاتجاه من عناصر في البحث، إلا أنه فوجيء بالكتاب، (الذي صدر عن الجامعة الأميركية) متضمناً البحث المشار إليه والذي يؤكد تأكيداً شديداً على التفرقة العنصرية بين المسلمين والأقباط.

ومما يسترعي الانتباه هنا، أن هذا الموضوع نفسه كان ضمن خطة أبحاث «مركز الأبحاث المصرية الأميركية للعام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠» وبعنوان، «العقلية المصرية: اتجاه سلامة موسى» وكان يقوم به أحد الدارسين في المركز والمسجل في جامعة متشيغن.

وثانيهما: ان هناك ترابطاً مباشراً بين منح السلام وبرنامج التنمية والتكنولوجيا، الذي أصبح، بعد ذلك، مركز بحوث التنمية والتخطيط والتكنولوجيا وبين بعض المشروعات

الخاصة في مجال تنظيم الأسرة، ومركز النيل للإعلام، على الرغم مما قد يبدو بينها من تباين ظاهري. فمنح السلام هي عبارة عن ١٤٠٠ منحة، قيمتها ستون مليون دولار، قدمتها الحكومة الأميركية للحكومة المصرية، يخص قطاع الجامعات منها ٩٠٠ منحة، مدة كل منها سنتان فقط، بمعدل ٣٠٠ منحة كل عام. والهدف من هذه المنح هو إعداد الكوادر المصرية، عالية التخصص والتدريب، في ظل برامج متكاملة لفهم مشاكل المجتمع المصري. وهي ليست تهدف، بالضرورة إلى الحصول على درجات علمية، ولذا فهي غالباً ما تكون منحاً للتدريب وجمع المادة العلمية، والقيام ببعض البحوث أو ببعض المهمات العلمية لأعضاء هيئة التدريس، لتحقيق أكبر قدر من الارتباط بالمجتمع الثقافي الأميركي.

مركز بحوث التنمية والتكنولوجيا: فقد أنشىء طبقاً لإتفاق بين جامعة القاهرة ومعهد ماساتشوستس الأميركي للتخطيط التكنولوجي، على تقديم المعونة الفنية والعلمية لهذا المركز، حتى يكون قادراً على حل المشكلات العامة. وقد حدد المركز لنفسه خمسة أهداف، أخطرها الهدف الخامس الذي يرمي إلى «خلق إطار منظم للتعاون مع الهيئات العلمية ومراكز البحث المماثلة في العالم لإحداث تدفق من المعلومات والأساليب التكنولوجية المتطورة وطاقات البحث التطبيقي، وتيسير نقلها إلى الواقع المصري وتكييفها مع متطلبات التنمية».

أما تمويل هذا المركز، فتقدمه هيئة المعونة الأميركية وهي «هيئة معروفة دولياً بعلاقاتها القوية مع المخابرات المركزية الأميركية، وتحظى بسمعة سيئة في بلدان العالم الثالث». وهي تنفق عن سعة، على الباحثين، لتحقيق تأثير نفسي واقتصادي خاص في الباحثين، وخاصة الشبان منهم، حتى يرتبطوا بها بشكل مطرّد، ويتعودوا على أساليب البحث المشترك وفوائده بصرف النظر عن النتائج(٢٦).

مركز النيل للإعلام: وقد قام عام ١٩٧٨، بالاتفاق بين هيئة الاستعلامات المصرية ومؤسسة هانز سايدل الألمانية الغربية، التي تعتبر المؤسسة الثقافية للحزب الديمقراطي الاجتماعي المسيحي الألماني، ومقرها بافاريا بألمانيا الغربية. وقد وقع الاتفاق عن الجانب المصري السيد مرسي سعد الدين، رئيس هيئة الإستعلامات المصرية السابق، وقد كان من أوائل المرشحين لشغل منصب أول سفير مصري لدى اسرائيل.

وقد أوضحت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية أهداف هذا المركز ــ وهي واردة في نشرات التعريف به ــ حيث يهدف إلى: توعية وتدريب وإعداد القادة والكوادر، من بين رجال الاعلام الداخلي بالهيئة العامة للاستعلامات، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاضافة إلى القطاعات التي يتصل عملها بخطط ومتطلبات التنمية. كما يهدف إلى: تدريب القادة والقاعدة العريضة على «الأسلوب العلمي للتفكير»، وتعريف المواطن بحقوقه لتمكينه من المشاركة السياسية الإيجابية. والمركز يزاول نشاطه ــ كما تقول نشراته ــ عن طريق عقد ندوات دولية ودورات تدريبية لكافة القطاعات القيادية في مصر، وكذا الصغار الحرفيين والتجار وقادة الرأي العام.

ففي مجال التثقيف السياسي، تقوم دورات المركز على التعريف بمفهوم ومقومات الدولة العصرية والأحزاب السياسية وتاريخها في مصر، وبناء عقيدة «التغيير نحو السلام»، وأسس التعامل مع «الجماعات المتطرفة»، وكذلك التعريف بالنظام السياسي والمؤسسات الدستورية في المانيا الاتحادية. ويتولى نشر سلسلة من المطبوعات تبدأ بمجلة المركز، وسلسلة «كتيبات قومية» تنشر موضوعات سياسية تبدو هادئة إلا أنها كشفت عن أهدافها بنشر كتاب عن «الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط» شنت فيه هجوماً مضاداً على الاتحاد السوفييتي وعلى الفكر الاشتراكي عامة.

ويهتم المركز وبصفة خاصة خلال برامج التدريب، ببث نمط الحياة الألمانية الغربية وأساليبها العقلية والسلوكية، وبتثبيت الأفكار السياسية السائدة في مصر حالياً؛ كما يهتم بالمتدربين لجهة الجماعات صاحبة «الأفكار المتطرفة» وهو اصطلاح راج في وسائل الاعلام الرسمية المصرية في الفترات الأخيرة، يقصد به التشهير «بالفكر المعارض» ــ سواء كان الفكر الماركسي أو فكر الإخوان المسلمين ــ باعتباره نزعاً عصابياً مريضاً وآفة سيكولوجية في المجتمع يجب التخلص منها، لصالح المجتمع ككل.

وقد قدمت هانز سايدل لتمويل المركز، أربعة ملايين مارك ألماني، لإنشاء مقر رئيسي للمركز بالقاهرة وثلاثة فروع في كل من شبين الكوم (المنوفية) والاسماعيلية وأسوان، بالاضافة إلى تقديم «الخدمة» إلى أربعين مكتباً للهيئة المصرية العامة للاستعلامات في مختلف أنحاء البلاد. ولا يقتصر النشاط الألماني الغربي في المجالين الثقافي والإعلامي، على مركز النيل للإعلام، فهناك مؤسسة ناومان لتدريب الكوادر الإعلامية ومعالجة مشكلات التنمية، ومؤسسة فريدريسن ايبرت التي تعاقدت مع مؤسسة الثقافة العمالية المصرية على «تثقيف الطبقة العاملة المصرية»(٢٧).

المخطط واحد

ان هذه النشاطات واحدة الهدف، ألا وهو «تنمية الكوادر»، وذلك لإعداد نوعية معينة من التكنوقراط المصريين المرتبطين بالعقلية الغربية. وقد يلاحظ التشابه الشديد بين أهداف المراكز الإعلامية وأهداف بعض الأبحاث العلمية التي يبدأ بها دارسو مركز الدراسات الأميركية، إذ ان هذه جميعاً تهتم «بتاريخ الأحزاب السياسية، وأسس التعامل مع الجماعات المتطرفة، ومقومات الدولة العصرية، ومشاكل المجتمع الريفي».

وإذا كنا نعلم ان من أحد أساليب المخابرات الأميركية، في العالم الثالث، هو انتشارها وتسرّبها عبر «قنوات» ووسائط مختلفة، وعبر ما يسمى في المخابرات «بالساتر»، أي من خلال مراكز الأبحاث والمشروعات المشتركة، وعبر تجنيد العلماء والمفكرين ورجال الجامعات، أمكننا أن نربط بين كل ذلك وبين «المشروع الامبريالي، الصهيوني» في منطقتنا العربية بعامة وفي مصر بخاصة. وهكذا، فإن المانيا الغربية تستفيد أقصى الاستفادة من عدم الانتباه السائد حول دورها في العالم الثالث لخدمة المصالح الرأسمالية العالمية والاستعمار الجديد، بأشكاله المختلفة، مستلهمة في ذلك الكثير من خبرة الدول

الاستعمارية القديمة والحديثة، بالنسبة لاستعمال الثقافة كأسلوب للنفاذ إلى شعوب العالم الثالث[٢٨].

الأرض جاهزة

والواقع أن تمهيد الأرض للغزو الثقافي الامبريالي والصهيوني، كان قد قُطعت فيه أشواط عديدة، قبل إبرام معاهدة الصلح رسمياً. فمنذ عام ١٩٧١، ومع بدء طرح شعار مرحلة بناء الديمقراطية، كان قد بدأ هجوم، شامل وعنيف، يهدف إلى هدم الجهاز الايديولوجي السابق على أيار (مايو) ١٩٧١، بإدخال أفكار مغايرة، وبتغير الأشخاص السابقين في وسائط الاعلام، وطردهم إلى خارج المؤسسات الثقافية والاعلامية. وتم إشراك قسم مهم من المثقفين المصريين في نشاط «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية» وفي الجامعات والمؤسسات الأميركية خاصة، وذلك لاستقطاب شخصيات ذات تأثير في الرأي العام، مع توفير الامتيازات الملائمة لهم وإقناعهم بالمشاركة المباشرة في «تحديث مصر» اعتماداً على التاريخ الطويل، في الاعتماد على الأساليب الغربية في التعليم المصري. كما تم توثيق التعاون مع مراكز البحوث المصرية. وكانت أسوأ صورة من صور ذلك التعاون، حينما تم نقل مجموعة الأعمال التي نفذها مركز الدراسات الاجتماعية والجنائية منذ إنشائه في إمبابة في القاهرة، إلى قسم علوم الإنسان في الجامعة الأميركية عام ١٩٧٥، بقصد المحافظة عليها من الاندثار أو الضياع[٢٩].

ومن ثم، فقد كانت المحنة الثقافية، التي تشهدها مصر الرسمية حالياً، هي الإطار الشامل الذي انتشرت في سياقه سرطانات الغزو الثقافي، بحيث يمكن القول: أن هذه المحنة ليست مجرد غزوة إمبريالية صهيونية فحسب، بل هي بنية ثقافية أيديولوجية داخلية، أفرزتها وتفرزها الهياكل السياسية والاقتصادية السائدة. هذه البنية الثقافية والأيديولوجية، هي التي تمهِّد السبيل لاستقبال الثقافة الامبريالية والصهيونية؛ كما ورد في المذكرة التي قدمها الدكتور محمود أمين العالم للمؤتمر الاستثنائي، لوزراء الثقافة العرب، الذي انعقد في دمشق، يومي ٢٨ و٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٨٠، لبحث الأوضاع الثقافية في الوطن العربي والغزوة الصهيونية لمصر وللوطن العربي.

وكر الحرية الأسود

والواقع أن التسلل الامبريالي الصهيوني الثقافي، لايعتمد في إنجاز أغراضه في العقل العربي، والمصري خاصة، على الرجعية المصرية ومؤسساتها الحكومية فحسب، بل هو يعتمد كذلك على «الرجعية العربية» في النفاذ إلى عقر دار الفكر العربي بمصر، لتصفيته داخلياً عبر «أشكال» متنوعة قد لا ترى للوهلة الأولى بالعين المجردة. وفي هذا السياق، نتذكر واحداً من تلك «الأشكال المقنعة» للتفريغ العقلي والوجداني والسياسي، والذي أثار بعض العواصف عام ١٩٧٨، في الأوساط الثقافية والفكرية المصرية.

فتحت شعار «يا أحرار العالم اتحدوا» نشرت جريدة «الجمهورية» الرسمية وجريدة «الأحرار» (لسان حال حزب الأحرار الاشتراكيين المتحالف مع السلطة الحاكمة) سلسلةً من الإعلانات مدفوعة الأجر، تبشر الشعب المصري بإنشاء «مؤسسة الحرية الدولية»

للنشر وبناء الانسان الحر، والتي ستهتم بإرساء قيم الديمقـراطية والنشـأة الدينيـة للأجيال، وستصدر جريدة يومية كبرى باسم «الحرية»، ومجلة أسبوعية وكتباً وأفلاماً سينمائية وتلفازية، كما ستقوم بنشاط سياحي وإعلامي واستثماري. كما أنها ستكرس كافة إمكانياتها إعلامياً وقضائياً للدفاع عن صاحب الرأي الحر إذا تعرض للاضطهاد في أية دولة، وستقوم بتقديم الدعم المالي والأدبي، للأفراد ولدور الصحف ووسائل النشر والانتاج السينمائي والتلفازي، التي تتعاون من أجل تحقيق أهداف المؤسسة. وجاء في إعلانها التأسيسي، أن المؤسسة تعتبر نفسها وليدة لثورة التصحيح والانفتاح، وأنها سوف تدفع تعويضاً كاملاً لمن يتعرض للتأميم أو المصادرة كما أنها تأمل لمصر الحياة الديمقراطية وإنشاء الأحزاب وعودة العلاقات بين مصر ودول العالم الحر والولايـات المتحدة الأميركية. كما جاء في الإعلان أن تكـاليف المراحـل الأولى لمشروعـاتها تبلـغ ٥٠٠ مليـون دولار تصل في مـرحلة النشـاط الـدولي إلى ٢٠٠٠ مليـون دولار بصفـة مبدئية[٣٠].

والمتأمل في اسم هذه المؤسسة، وفي أسس وظروف انشائها سيكتشف أنها لا تعدو أن تكون نقابة للملاك، تدافع عنهم وتعوضهم وتدعمهم مالياً، أفراداً ومؤسسات، وان ذلك الاتفاق التام بين أهداف المؤسسة الإعلامية وسياسة الأنظمة الرجعية يؤكد على طابع الدور الذي تلعبه هذه الأنظمة، بالاشتراك مع النظام المصري، في مقاومة الفكر الديمقراطي، استجابة للأهداف الاستعمارية في عالمنا العربي.

مواكبة إذاعية

ولم تتوان أجهزة الاعلام المصرية الرسمية، في أداء دورها المرسوم، في تزيين عملية السلام مع العدو الاسرائيلي، وفي المعاونة على «احتلال العقل المصري». وساهمت الإذاعة والتلفاز المصريين، بقسط وافر في تمرير الوضع الجديد. ففي الإذاعة، عقدت رئيسة الإذاعة آنئذ (صفية المهندس) إجتماعاً شاملاً، في نيسان (ابريل) ١٩٧٩، وضعت فيه الخطة العامة لدور الإذاعة في عهد السلام، وكانت سامية صادق (مديرة البرنامج العام) أول من انتهى من وضع خطتها «لمواكبة مرحلة السلام وتناول السلام من مختلف الوجوه وفقاً لطبيعة كل برنامج ونوعية الجماهير. فيعود برنامج «صوت الجماهير» ليقدم لقاءات يومية مع الناس، وبرنامج «من الصحافة إلى الميكروفون» يقدم ما تكتبه الصحف والمجلات عن السلام، وبرنامج «أحباب السلام» يقدم نصوص وتصريحات المسؤولين التي تؤيد وتبارك السلام، وبرنامج «دعاة السلام»، وهو برنامج درامي أسبوعي في ربع ساعة، يقدِّم عبر العصور المختلفة دور الزعماء الذين دعوا للسلام»[٣١].

الأميركي الخارق

وكان التلفاز المصري، سباقاً ورائداً، فهو ــ منذ وقت بعيد ــ لا يكف، عبر مسلسلاته الأميركية، عن تقديم الحلقات التي تزين وتدعو لمشاهدة النموذج الأميركي في الحياة، عبر الطموح الفردي، وتأكيد النزوع البراغماتي (المنفعي)، وإعطاء صورة زاهية للديمقراطية الأميركية وللتقدم العلمي والتكنولوجي «الخارق» كما يحدث في حلقات «المرأة

الخارقة» وفي حلقات «رجل الستة ملايين دولار» التي عرضها التلفاز اللبناني في شباط (فبراير) ١٩٨١، والتي تشكل مثالاً على تسريب التدمير العقلي والوجداني، للمواطن المصري، خاصة والعربي بوجه عام.

فالرجل «السوبرمان»، المصنوع على يد «العبقرية الأميركية» لكي يحقق المعجزات، يكشف بقدراته الخارقة محاولة عصابة من الأشرار لتدمير طائرة يقودها الأمير ساكاري، ولي عهد دولة «كوتان» الغنية، بناء على تآمر رئيس وزرائها لكي «يخلو له الجو» بعد موت حاكمها الحالي، ويستطيع اقتناص السلطة والحكم. وهذا الرجل «السوبرمان» الذي يفوق الريح سرعة، ويناطح الجبل صلابة، ويتجاوز الآلات الجبارة قوة، يقوم بواحدة من «مآثره العظيمة»، فينقذ الأمير العربي ويعيده «بالسلامة» إلى بلده فيظهر بذلك ان أميركا هي حاميتنا وواقيتنا من مؤامرات بعضنا البعض، كمتخلفين تسحرهم شهوة الحكم والسلطان.

على أن الأمير ساكاري — العربي — ولي عهد إمارة كوتان الغنية، الذي يتلقى تدريبه على قيادة الطائرات الحربية، في إحدى القواعد الأميركية، يجاوره في مقاعد الدراسة دافيد، الطيار «الاسرائيلي» الذي يتعرض للموت مرتين، من أجل عيون ولي عهد كوتان وحماية حياته. وبالرغم من التوتر بين ولي العهد ودافيد، لايتورع الأخير — «الانساني المتحضر» — عن تعريض حياته لخطر ماحق، من أجل اكتشاف السر الذي يتهدد حياة الأمير العربي. فيظهر بهذا ان الأميركين والاسرائيليين هم وحدهم «القادرون» على حماية أمن العرب، والدفاع عن حياتهم وثرواتهم من مؤامرات الأشرار.

وتنتهي الحلقة بعناق دافيد وساكاري، بعد عناق ساكاري والحامي الأميركي عناق الأخوة «ورفاق السلاح» الذين وحدتهم المحنة، وقربت بين صفوفهم صعوبات المعركة(٣٢).

أدب إحسان عبد القدوس

ولم يقتصر الترويج لفكرة «اليهودي الانسان» الذي يلتقي «إنسانياً» مع «أخيه» الانسان العربي والمصري على الإذاعة والتلفاز، بل إن الأدب قد شارك في محاولة تسريب هذه الفكرة «إلى عقل ووجدان المواطن المصرى». فقد دأب إحسان عبد القدوس على الكتابة بإتجاه «تطويع العقل العربي والمواطن العربي في مصر، لتقبُّل التطبيع المصري الاسرائيلي سياسياً وثقافياً، محسِّناً لصورة اليهودي في الأدب، متحركاً لتبادل الحوار والنقاش، من منطلق يحاول أن يصنع أرضية مشتركة تربط بين المثقفين المصريين والاسرائيليين»(٣٣). إذ بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) كتب عبد القدوس قصته «أين صديقتي اليهودية»، وهي تنطوي على انطباعات الكاتب وذكرياته في عالم اليهود، كما يروي ذكريات رحلته إلى القدس، عام ١٩٤٥، وزيارته للوكالة الصهيونية، ويتحدث عن تأثير صديقاته وأصدقائه اليهود في تكوين ثقافته الأدبية وأدبه وعلاقاته الانسانية، ويركز على عمله مع اليهود في مصر وصداقته لهم، ويعبِّر عن حنينه إلى أصدقائه القدامى، ويدافع عن الأدب اليهودي، ذلك الأدب العنصري الذي يشوِّه صورة العربي ويقوم بمهمة غسل دماغ العالم وإخضاعه للفكرة الصهيونية العنصرية المتعصبة.

ومغازلات إحسان عبد القدوس لليهود، في قصصه قديمة، بدأت منذ الخمسينات، وهي تتأسس على نسج علاقات حب، بين الشخصيات اليهودية والمصرية، وعلى قيام الحروب العربية الاسرائيلية بإفساد هذه العلاقات الغرامية «الانسانية»، مع التأكيد على قدم الصداقة المصرية الاسرائيلية وثباتها، بالرغم من النزاعات والحروب(٣٤). ولعلنا نتذكر جميعاً، قصته «بعيداً عن الأرض» التي كتبها عام ١٩٥١، عن علاقة حب بين فتاة صهيونية إرهابية، من منظمة الأراغون وبين فدائي مصري مقاتل في فلسطين عام ١٩٤٨، يترك كل منهما أرض فلسطين، بعد الحرب وقيام «اسرائيل» ليلتقيا، في علاقة حب، في أميركا. وقد أنتجت هذه القصة سينمائياً ــ بعد قليل من التحوير المناسب ــ اثر المبادرة المصرية وبدء عملية التطبيع المصري الاسرائيلي(٣٥).

الصراع حضاري

كل ذلك، يتسق مع الترويج الجديد لفكرة أن الصراع بين مصر والعرب من جهة وبين «اسرائيل» من جهة صار «صراعاً حضارياً» شاملاً، تلك الفكرة التي كرّست لها سائر وسائل الإعلام الرسمية. وهذا توفيق الملط، أمين لجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشعب وعضو اللجنة التأسيسية للحزب الوطني، يقول: ان اتفاقية السلام، في المقام الأول، تعني ان نتجه لتحقيق الرخاء الاقتصادي لشعبنا الذي ظل يعاني ويلات الحروب أكثر من ثلاثين عاماً مضت! وأعني أن نتجه إلى الانتاج بصفة رئيسية لأننا ما زلنا نعاني من المشكلة الاقتصادية التي هي بيت الداء. وفي مرحلة تالية تبدأ نظرتنا للأدب والفن، حيث سندخل مع اسرائيل في صراع حضاري، والفن والأدب لا يمكن فصلهما عن الحضارة. كما يجب ان نعد أنفسنا، في المرحلة القادمة، لمعركة أقوى وأكبر، هي معركة البناء بكل أشكاله، بناء الانسان المصري الذي مزقته الحروب الاسرائيلية فنحن نعلم أن الشعوب تتمزق حضارياً بعد كل حرب تدخلها، فما بالنا والانسان المصري قد عانى معاناة شديدة منذ عشرات السنين(٣٦).

وفي هذا السياق الحضاري نفسه يتوقع الدكتور زكي نجيب محمود ان ينشط الفكر والابداع الأدبيين بنشاط أوجه الحياة المختلفة، التي ستزدهر في «مصر السلام» بعد انتهاء الحروب مع اسرائيل، تلك الحروب التي إمتصت شطراً كبيراً من جهودنا وشبابنا وأموالنا(٣٧).

وهذا «المنطلق الحضاري» ذاته، هو الذي انطلق منه توفيق الحكيم وحسين فوزي وغيرهما فيما دعوا إليه من دعاوي، إقليمية انعزالية، تهدف في صلبها إلى تبرير الخط السلطوي، وتفسير التحالف المصري الاسرائيلي تفسيرات تاريخية بحيث قام توفيق الحكيم، وما زال يقوم، بدور المنظر الفلسفي لفصم مصر عن العالم العربي، وتقليص دورها العربي في هذه المنطقة، وخاصة في المشرق العربي فيتطابق ذلك الدور مع المخطط الصهيوني الذي تستهدفه اسرائيل وحليفها الغربي الأميركي؛ إذ في أعقاب زيارة القدس مباشرة، كان الحكيم أول من طالب بإسقاط قضية فلسطين، وعقد صلح منفرد بين مصر واسرائيل(٣٨). وفي الفترة ما بين ١٩٧٨/٣/٣ حتى ١٩٧٨/٥/١٢، قاد توفيق الحكيم

دعوة على صفحات الأهرام إلى «حياد» مصر، بين العرب من جهة واسرائيل من جهة أخرى، وهي «دعوة تتضمن تحقيق صلح منفرد من ناحية، وتتضمن خروج مصر من الصراع العربي الاسرائيلي من ناحية ثانية، وتتضمن انعزال مصر في أرضها الاقليمية من ناحية ثالثة»(٣٩).

ووصل توفيق الحكيم إلى ذروة دعوته الانعزالية في برقيته التي بعث بها إلى رئيس الجمهورية، والتي نشرتها الصحف الرسمية الثلاث، بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧ وفيها يقول: «تحية لموقفكم الراسخ أمام الأقزام، لقد أفزعهم صلح الفئتين«المتحضرتين»بعد اطمئنانهم إلى ضعف مصر لتذل تحت أقدامهم، مالهم وجهلهم سوى المقاطعة والتخريب، وخوفهم من قوة مصر بعد الصلح، لأنهم يريدونها منهكة القوى بالحروب لتستنجد بهم وتتملقهم فيحتقرونها. فإلى الأمام نحو الكرامة والحضارة. وخطوة من المتحضرين نقابلها بخطوتين، ولن ترجع مصر مع المتخلفين إلى الوراء. فالتقدم دائماً والمجد لمصر المتحضرة». وهذا الموقف عاد فردده قائلاً «إن التعاون بين «الأكفاء» لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج سيئة، والدليل على ذلك، أن بعض المتفوقين من المصريين يسافرون إلى بلاد متقدمة، ويحققون فيها تقدماً علمياً مذهلاً. ان التحضر والتقدم سرعان ما يتجه إلى التعاون والتنافس المثمر أكثر مما يتجه إلى التخريب، والدولة التي تخرب الآخرين هي دولة متخلفة، والدولة التي تنافس الآخرين بشرف هي دولة متقدمة»(٤٠).

وعلى أساس ما تقدم، يلتقي منطق توفيق الحكيم ومنطق عتاة الفكر الصهيوني فالحكيم يقسم المنطقة إلى معسكرين: معسكر الاسرائيليين المتحضرين، ومعسكر العرب المتخلفين، ويجعل حضارة مصر مرهونة باقترابها من الاسرائيليين وانفصالها عن العرب. ومصر وفقاً لدعواه، تتجه نحو الكرامة والحضارة بمدى ما تتجه إلى اسرائيل، وترتد إلى التخلف والمتخلفين بمدى ما شدها العرب إلى الوراء(٤١). وهو بهذا يروّج لمقولة الصهيونية التي تُعلي الحضارة الصهيونية المزعومة على الحضارة العربية، ويعقد السيادة في المنطقة لإسرائيل ويرسخ في أعماق الشخصية المصرية العربية الشعور بالدونية وبأسطورة التفوق الاسرائيلي، ليتطابق في ذلك كل التطابق مع المخطط الثقافي الامبريالي الصهيوني الرامي إلى تدمير العقل العربي.

---

(١) د. حسن فتح الباب، «سيد خميس ــ الواقع الثقافي في مصر»، **١٠ سنوات بعد عبد الناصر**، بيروت، ١٩٨٠.

(٢) رجاء النقاش، «ثلاثة وجوه للاستعمار الثقافي»، **دراسات عربية**،(بيروت)،تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٤.

(٣) **المصدر نفسه**، كلود جوليان، الامبراطورية الأميركية، ترجمة ناجي أبو خليل وفؤاد شاهين.

(٤) د. حسن حنفي «إجهاض العقول» **الفكر المعاصر** (القاهرة)، العدد الثاني، بلا تاريخ.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) د. حسن فتح الباب، «سيد خميس ــ الواقع...»، **مصدر سبق ذكره**.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) **إلى الأمام** (بيروت)، ٩ شباط (فبراير) ١٩٨٠.

(١٢) **الشرق الأوسط**، ١٩٨٠/١١/٣.

(١٣) **التضامن**، حزيران (يونيو) ١٩٨٠.
(١٤) **٢٣ يوليو** (القاهرة)، العدد ٣٥، ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩.
(١٥) **المصدر نفسه**، العدد ٢٦، ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٧٩.
(١٦) التضامن، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٣٨، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠.
(١٧) **فلسطين الثورة** (بيروت)، ١٩٧٩/٥/٢٩.
(١٨) **المصدر نفسه**.
(١٩) التضامن، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٣٧، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠.
(٢٠) لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، **النشاط الثقافي الأجنبي في مصر**، التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، العدد الثالث.
(٢١) **المصدر نفسه**.
(٢٢) **المصدر نفسه**.
(٢٣) **المصدر نفسه**.
(٢٤) **المصدر نفسه**.
(٢٥) مراد كامل، «الاختراق الثقافي للعقلية المصرية»، **اليسار العربي**، العدد ٢٠، حزيران (يونيو) ١٩٨٠.
(٢٦) «النشاط الثقافي...»، **مصدر سبق ذكره**.
(٢٧) **المصدر نفسه**.
(٢٨) «التضامن»، **مصدر سبق ذكره** العدد ٣٧.
(٢٩) مراد كامل، «الاختراق الثقافي...» **مصدر سبق ذكره**.
(٣٠) «التضامن»، **مصدر سبق ذكره**. العدد ٢٢، آب (اغسطس) ١٩٧٨.
(٣١) **روز اليوسف** (القاهرة)، ٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٩.
(٣٣) أحمد محمد عطية، «أدب الثورة المضادة»، **عبد الناصر وما بعد**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.
(٣٢) «دعاية مجانية للعدو الصهيوني»، **نضال الشعب**، ١٩٨١/٢/١٤.
(٣٤) **المصدر نفسه**.
(٣٥) إحسان عبد القدوس، **أين صديقتي اليهودية؛ الهزيمة كان اسمها فاطمة**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥؛ **لا تتركوني هنا وحدي**، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩.
(٣٦) «ماذا قال المفكرون والفنانون والمثقفون عن مصر السلام»، روز اليوسف، **مصدر سبق ذكره**. ٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٩.
(٣٧) **المصدر نفسه**.
(٣٨) لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، «حوار آخر مع الحكيم عن العرب والصهيونية»، **دفاعاً عن الثقافة القومية**، العدد الأول، حزيران (يونيو) ١٩٧٩.
(٣٩) **المصدر نفسه**.
(٤٠) توفيق الحكيم، «لماذا أرسلت برقيتي إلى السادات»، **الأخبار** (القاهرة)، ١٩٧٩/٥/٩
(٤١) «حوار آخر مع الحكيم»، **مصدر سبق ذكره**.

ندوة

قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة

أدار الندوة: بلال الحسن
أعدها للنشر: جورج ناصيف

عُقدت هذه الندوة في «مركز الأبحاث الفلسطينية» صباح يوم ١٩٨١/٧/٣، ودار الحوار فيها بناءً على ورقة عمل أعدتها «شؤون فلسطينية»، تتضمن ثمانية أسئلة حول مختلف قضايا «النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة». وقد تمت أثناء انعقاد الندوة مناقشة خمس من القضايا المطروحة، أما الأسئلة الثلاثة الأخيرة فقد تولى المشاركون في الندوة الاجابة عنها كتابة.

شارك في الندوة: ماجد أبو شرار، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أبو علي مصطفى، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ياسر عبد ربه، نائب الأمين للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، محمد خليفة، ممثل الصاعقة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عربي عواد مسؤول التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية.

ننشر في هذا العدد القسم الأول من الندوة الذي يتضمن الاجابة على الأسئلة الثلاثة المتعلقة بالوضع العام، وقضايا الوحدة الوطنية، وقضايا العلاقات مع النظام الاردني، على أن ننشر في العدد المقبل القسم الثاني الذي يجيب على قضايا العمل النقابي والعسكري والأسرى، والاستيطان، وقضية انشاء حزب شيوعي موحد.

المشاركون(*):

- ماجد أبو شرار
- أبو علي مصطفى
- ياسر عبد ربه
- محمد خليفة
- عربي عواد

(*) اعتذر عن المشاركة في الندوة عبد الرحيم أحمد، أمين عام جبهة التحرير العربية، بسبب وجوده خارج بيروت.

بلال الحسن: نرحب بكم باسم مركز الأبحاث ومجلة «شؤون فلسطينية»، ونشكركم على تلبية دعوتنا لمناقشة قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونعتقد أن لا خلاف على الاطلاق بأن النضال الفلسطيني في المناطق المحتلة، هو من أهم القضايا التي يجب أن تستحوذ على اهتمامكم. واسمحوا لنا أن نبدأ هذا الحوار بالقول، ان نضال الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة، ومبادرات الجماهير في الداخل ومبادرات القيادات السياسية في الداخل؛ ما تزال متقدمة، على مدى اهتمام المنظمات الفدائية، وعلى درجة فعالية هذه المنظمات. بمعنى آخر، ان كثيراً من المنظمات وبعضها موجود هنا، يهتم بوضع تنظيمه في الداخل ويرسم سياساته وتكتيكاته، بناءً على طموحات هذا التنظيم ومستوى علاقاته بالجماهير، وبالقوى السياسية والفدائية الأخرى.

ونتيجة لهذه الذاتية، تضيع أحياناً الاهتمامات العامة، أويكتفى باصدار بيانات سياسية حولها في حين تترك مسؤولية الفعل والتقرير النهائي للآخرين.

مثلاً، التنظيم في الداخل يعمل منفرداً، التنظيم في الداخل ينسج تحالفات ثنائية حسب مصالحه ودرجة قوته، دون كبير اكتراث للتحالفات العامة المطلوبة، التنظيم في الداخل يخطط لمعاركه النقابية منفرداً، بقصد السيطرة لا بقصد بناء نقابة فعالة يشارك فيها الجميع، التنظيم في الداخل يهتم بأسراه، لا بالأسرى ككل. وهذه عينـات يمكن تلخصيها بالقول: عملنا في الداخل يفتقر إلى وحدة القيادة التي توازي على الأقل وحدة القيادة المتمثلة في اطار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا وضع خطر، تتجلى خطورته خصوصاً حين نواجه وضعاً سياسياً قد تنقسم حوله الآراء والمواقف. والذي يجري حتى الآن أن جماهير الداخل هي التي تلتف بوعي منها حول سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، وليس العكس، أي أن هذا الالتفاف حول المنظمة لم ينبع نتيجة لنفوذ الفصائل الفدائية في أوساط الجماهير.

نرغب أولاً أن نستمع إلى آرائكم حول هذه الملاحظات، هل توافقون عليها، أم ترون أن هناك صورة واقعية أخرى، وننتقل بعد ذلك للحديث عن مجالات العمل الوطني في الداخل واحدة واحدة.

١ ــ تحالفات الداخل

ماجد أبو شرار: بداية، لا يجوز اطلاقاً أن نفصل بين الداخـلي والخارجي. فمعظم التحركات التي تتم في الداخل على الصعيد السياسي، وسائر الأصعدة الأخرى، إنما تشكل انعكاساً لسياسة كل تنظيم من التنظيمات في الخارج، كما أن طبيعة العلاقة بين القوى الوطنية في الداخل تشكل انعكاساً هي الأخرى لطبيعة العلاقة بين هذه القوى في الخارج.

من هنا لابد أن ننظر إلى الخارج بهاجس تمتين العلاقة في ما بين الفصائل وتنقيتها من الشوائب، وصولاً إلى البرامج المشتركة التي ستساعد القوى في الداخل على أن تنسج فيما بينها علاقة أكثر قوة وثباتاً وتقدماً. وليس صحيحاً على الاطلاق، أن التنظيمات في

الداخل، تعمل بشكل منفرد. إن الصيغة الجبهوية، بشكلها الضعيف القائم الآن في الخارج، والمتمثلة باللجنة التنفيذية، تخلف انعكاسات على طبيعة العلاقة داخل الأرض المحتلة، وإن كانت هذه العلاقة بحاجة إلى قنوات لابد من تثبيتها، حتى نستطيع أن نقيم تفاعلاً أكثر ثباتاً بين الخارج والداخل، ونتفادى أن يكون الانفراد بالعمل الوطني في الداخل، هو السمة السائدة للنضال. فمثلاً، مازلنا نناضل منذ سنوات لإنشاء مكتب للأرض المحتلة، يختلف عن مكتب الأرض المحتلة الذي أنشأته اللجنة التنفيذية، والذي يتولى بشكل اساسي مهام عملية الصمود. المقصود بمكتب الأرض المحتلة، الذي يفترض أن يضم ممثلين عن كافة الفصائل، وتلحق به غرفة عمل سياسية وغرفة أخرى عسكرية، أن يتولى مهام التنسيق، واصدار التوجيهات السياسية، والبت بشأن التحالفات داخل الأرض المحتلة، سواء في الانتخابات النقابية أوغيرها. وأذكر أن مكتب الأرض المحتلة في حركة «فتح» قد عقد مؤخراً عدة اجتماعات مع الاخوة في الجبهة الشعبية، وفي الجبهة الديمقراطية، ونحن في صدد استكمال الاجتماعات مع باقي الاخوة في فصائل المقاومة، في محاولة للتوصل إلى انشاء هذا المكتب.

على صعيد التحالفات، ورد في ورقة العمل المقدمة منكم، أن هناك تحالفات ثنائية، تحكمها مصالح ومدى قوة التنظيمين المتحالفين، دونما اهتمام بالتحالفات العامة المطلوبة. صحيح أن هذا يحدث أحياناً ولكنه ليس القاعدة. ففي الانتخابات الاخيرة لمجلس الطلبة في جامعة النجاح، جرى ترشيح قائمة وحدة وطنية فلسطينية، تشكل انعكاساً للقوائم التي تتشكل خارج الأرض المحتلة، وإن كانت هذه القائمة لم يحالفها النجاح، حيث تفوقت عليها قائمة المتدينين، وفي جامعة بيرزيت، جرى ترشيح قائمة واحدة ايضاً. على أي حال، أعتقد، أن طبيعة العلاقة داخل الأرض المحتلة مازالت بحاجة إلى عملية دفع، وإلى مزيد من الاهتمام الذي لن يتحقق إلا من خلال انشاء مكتب فاعل للأرض المحتلة في خارج الوطن المحتل، يتولى بحث كافة القضايا بالتشاور مع القيادات الوطنية داخل الأرض المحتلة، ويتخذ بالتالي القرارات المناسبة التي تضمن نهوض عمل وطني فلسطيني يقف بشكل أكثر فعالية في وجه الاحتلال الاسرائيلي ويقاوم مخططات كامب ديفيد، ومخططات النظام الاردني، الذي مازال يملك تأثيراً داخل الأرض المحتلة.

أما مسألة وحدة القيادة في الداخل، فهذه مسألة تشهد تقدماً حيناً، وتراجعاً أحياناً اخرى. ولعل أرقى أشكال وحدة القيادة داخل الأرض المحتلة، قد تحقق عند انشاء «الجبهة الوطنية الفلسطينية»، التي تمثلت فيها جميع الفصائل الوطنية وجميع القوى والفعاليات الوطنية المناضلة ضد الاحتلال داخل الأرض المحتلة، وهي التي استطاعت أن تقود ولسنوات طويلة، بفعالية عالية، نضالات شعبنا داخل الوطن المحتل، إلى أن تمكن العدو من كشف هذه القيادة، ونجح في توجيه ضربة لها، سواء بابعاد بعض أعضاء قيادتها، أوبفرض الاقامات الجبرية والعقوبات على البعض الآخر. وتلت ذلك فترة جمود وخلافات حول طبيعة الجبهة الوطنية.

لقد تمحور الخلاف حول قضية أساسية عنوانها: ماهي مهمة الجبهة الوطنية

داخل الأرض المحتلة. وهل هي بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية أم هي ذراع لها في الداخل؟ وما هي طبيعة القوى التي تمثلها هذه الجبهة؟ والواقع أن الأمر يختلف إلى حد كبير عن ذلك. فالسؤال هو، هل نشكل جبهة وطنية داخل الأرض المحتلة محكومة بقضايا الوحدة الوطنية وقوانينها خارج الأرض المحتلة؟ أي بمعنى آخر، من هي القوى التي تمثل، وما حجم كل قوة من القوى داخل الجبهة الوطنية؟ كل هذا دفع البعض إلى محاربة الجبهة الوطنية، متهماً اياها بأنها لا تمثل القوى داخل الأرض المحتلة تمثيلاً حقيقياً. وثمة قوى اخرى حاولت أن توحي بأن الشيوعيين يسيطرون على الجبهة الوطنية، الأمر الذي اتخذوا منه مبرراً لمهاجمة الجبهة.

والحقيقة أن الجبهة الوطنية كانت تمثل جميع القوى الوطنية التي تؤمن ببرامج منظمة التحرير الفلسطينية وتناضل من أجل تحقيقها. ولم يكن صدفة أن المجلس الوطني في دورته الأخيرة أكد على أهميـة اعادة بناء الجبهة الوطنية، تلك التي استعيض عنها في السنوات الأخيرة بلجنة التوجيه الوطني التي تأسست في مطلع العام ١٩٧٨، لمواجهة التحرك الاسرائيلي ــ المصري ــ الأميركي في أعقاب زيارة الرئيس أنور السادات للقدس، والتي ضمت رؤساء البلديات والفعاليات الاقتصادية والسياسية، واستطاعت أن تستقطب الشارع الفلسطيني، وأن تشكل لجاناً فرعية للتوجيه الوطني شملت جميع مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، ومازالت هذه اللجان تتولى حتى الآن مهمة القيادة اليومية للنضال داخل الأرض المحتلة. ولكن تبقى مهمة اعادة بناء الجبهة الوطنية، مهمة ملحة لا بد من العمل على استكمال الجهود على طريقها، مستفيدين من العقبات التي واجهناها خلال فترة عملنا السابقة.

ياسر عبد ربه: في الواقع، ان السؤال الذي طرح علينا، لا يعالج مجرد اشكاليات العلاقة والعمل اليومي، بقدر ما يطرح، في تقديري، مسألة أساسية بالنسبة لمجمل نضال الحركة الوطنية الفلسطينية. هذه المسألة ينبغي النظر اليها كالتالي.

إن تجمعات شعبنا الفلسطيني، سواء في داخل الوطن المحتل أوخارجه، تعيش في ظل ظروف سياسية واجتماعية متباينة. وقد تشكل هذا الأمر على امتداد فترة زمنية طويلة، منذ نكبة العام ١٩٤٨. وبالرغم من أن شعبنا يعيش بأغلبيته في الضفتين موزعاً تحت الاحتلال أو الشتات، فإنه يتحد، من الناحية السياسية، على قاعدة البـرنامـج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي اطارها. إن هذا الجانب الذي يعبر عن تزايد وحدة شعبنا ووحدة نضاله، يقابله من الجانب الآخر تباين وتنوع في الظروف، وفي مهمات النضال الخاصة بكل تجمع فلسطيني. من هذا المنطلق، لا يمكن معالجة العلاقة بالقوى أو التنظيمات المناضلة داخل الأرض المحتلة، كما تتم مناقشة العلاقة مع منظمة صور أو منظمة صيدا بالنسبة لمركز قيادي يتواجد في بيروت. إن الخط العام هو خط متفق عليه موحد في اطار منظمة التحرير، ولكن من المستحيل، ليس فقط من الناحية العملية، بل وأيضاً بسبب ظروف ومهام النضال المتصل ضد الاحتلال، بالنسبة لشعبنا في المناطق المحتلة، أن يتواجد مركز قيادي في الخارج يتولى مسؤولية التوجيه اليومي التكتيكي

والتفصيلي لهذا النضال داخل الأرض المحتلة. إنه لأمر طبيعي جداً، أن تكون مهمة توجيه النضال، ورسم تكتيكاته، هي مهمة تقع على عاتق هذا التنظيم أو ذاك داخل الأرض المحتلة. فهذا واجبه وهذا دوره الرئيسي. من هذا المنطلق، أريد أن أقول انه لا معنى للقول ان التنظيم في الداخل يعمل منفرداً، وكأن ذلك يشكل تهمة، أو نقصاً في العمل الوطني. وعندما أقول «منفرداً»، فلا أقصد بذلك أنه ينتهج سياسة عامة تتعارض مع سياسة التنظيم في الخارج، بل أقصد بأنه يمتلك الحرية، كل الحرية، في أن يرسم تكتيكاته ومهام نضاله اليومية في اطار السياسة العامة التي توحد التنظيم وعمله على الصعيد الفلسطيني ككل.

هذا هو الأمر الأول الذي رغبت في الاشارة اليه. أما الأمر الثاني فهو أن المشكلات التي تواجه العلاقات بين القوى الوطنية الفلسطينية داخل المناطق المحتلة، بعضها موضوعي، وبعضها تنبغي معالجته بمساعدة واسهام من قبل التنظيمات المتواجدة في الخارج، ومن قبل قيادة المنظمة. بمعنى آخر، ما هو موضوعي، سواء ما كان يتمثل في التباينات الفكرية أو السياسية، أو اختلاف نسبة القوى في هذا الموقع أو ذاك في الداخل عن نسبة القوى ذاتها في الخارج، ذلك شيء، والصراع الذي ينطلق من اعتبارات ذاتية محضة وضيقة شيء آخر. وهو ما ينبغي لمنظمة التحرير ولكل القوى الوطنية الفلسطينية أن تتضامن في الخارج من أجل المساهمة في تضحيق رقعته. وهنا لا أعفي أحداً من هذه المسؤولية على الاطلاق.

وثمة نقطة ثالثة أود الاشارة اليها. ان الموقف من الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل، كان ينطلق من المنطلق نفسه الذي ألمحت إليه. هل نريد جبهة وطنية تقود وتوجه مجموع النضال الوطني في المناطق المحتلة، تأخذ بعين الاعتبار ظروفها، أوضاعها، استعداد الجماهير، وضع العدو، نسبة القوى الراهنة وكيفية تطويرها، أم نريد جبهة وطنية، تكون مجرد أداة تنفيذية للتعليمات الواردة من الخارج؟ في اعتقادي، انه أمر غير مبرر وغير مشروع اطلاقاً، أن تسود لدى بعض الأوساط الوطنية الفلسطينية خشية من أن تصبح الجبهة الوطنية في الداخل مركزاً مستقلاً أو مناوئاً لمنظمة التحرير. على العكس من ذلك تماماً، فالجبهة الوطنية تضم ممثلين عن جميع القوى المتواجدة في مختلف تجمعات شعبنا الفلسطيني، كمنظمات وكشخصيات وطنية مستقلة. والجبهة الوطنية بعد العام ١٩٧٣، وعلى امتداد السنوات التي عملت فيها بشكل منتظم، كانت تشكل القوة الرئيسية التي رفعت لواء منظمة التحرير وأكدت على أن مقياس الوطنية في المناطق المحتلة، هو الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي وحيد لمجموع الشعب الفلسطيني. وأولئك الذين كانوا خارج الجبهة الوطنية أو بعضهم على الأقل، هم الذين كانوا يحاولون أن يفتعلوا مراكز قيادية بديلة أو منافسة للمنظمة. ومن المفارقات أن هؤلاء هم الذين يحرص البعض على استبقاء العلاقات قائمة معهم، بدعوى أنه في غيابهم، لا يمكن أن تكون الجبهة الوطنية شاملة في تمثيلها لمختلف تجمعاتنا الفلسطينية.

ليست المشكلة، في تقديري، في أن هذا التنظيم يسيطر أو لا يسيطر على الجبهة الوطنية. فيوم كانت الجبهة قائمة، لم يكن لأي تنظيم الأغلبية العددية داخلها، على

مستوى القيادة. وكان الباب مفتوحاً أمام كل القوى وكل الاتجاهات دون استثناء، شريطة أن تلتزم ببرنامج الجبهة الوطنية الذي يشكل الاعتراف بالمنظمة والعمل تحت لوائها بنده المحوري.

إن المشكلة، هي في أن اتجاهات في العمل الفلسطيني تريد أن تجعل من أي عمل وطني وحدوي داخل المناطق المحتلة، عملاً يخدم الأغراض التكتيكية، ليس للنضال الوطني الفلسطيني ومهماته في المناطق المحتلة، بل لاعتبارات سياسية يراها هذا الطرف أوذاك، هذه الجهة أوتلك في الخارج. وهذا أمر لايجعل الجبهة الوطنية قيادة لحركة وطنية جماهيرية، بقدر مايحولها إلى مجموعة وكلاء سياسيين.

ولذا، أقول انه لم تكن هناك مشكلة سياسية. فآخر برنامج عرضته الجبهة الوطنية في العام ١٩٧٩، أكد على أن الجبهة هي ذراع المنظمة وتلتزم ببرنامجها. هنا نشأ خلافان:

خلاف أول، مرده ادعاء البعض بأنه لاينبغي للجبهة أن تكون الذراع الوحيدة لمنظمة التحرير بل أن يكون هناك عدة أذرع للمنظمة في المناطق المحتلة، بما في ذلك القوى والعناصر التي لاتلتزم في سياستها العملية اليومية بسياسة منظمة التحرير وخطها الوطني، بل وتعمل من أجل ايجاد مركز بديل لها..

وخلاف ثان، مرده ادعاء آخر بأنه يجب ألا يكون للجبهة برنامج خاص، مشتق من البرنامج السياسي للمنظمة. والحق، أن هذا أمر غير منطقي، على الاطلاق. فالجبهة الوطنية تنطلق من الأهداف السياسية العامة التي ترسمها منظمة التحرير ومجلسها الوطني وبرنامجها السياسي، لتصوغ منها برنامجها التفصيلي الخاص للنضال، ومهماته وأشكال تعبئة وتنظيم الجماهير وقيادتها ضد الاحتلال داخل المناطق المحتلة.

ما اريد التأكيد عليه، وهو ما انتهى إليه الأخ ماجد، هو ضرورة أن نعمل على اعادة بناء الجبهة الوطنية. ونحن، في هذا المجال، لاننطلق من الصفر، فهناك علاقات كفاحية وأشكال من التعاون والتضامن النضالي قائمة داخل المناطق المحتلة. وفي تقديري أنها أرقى بكثير من تلك الأشكال والعلاقات القائمة خارج المناطق المحتلة، رغم مايظهر هنا أوهناك من مظاهر الصراع أوالخلاف، والتي تدار بشكل عام بطريقة ديمقراطية، أرقى من تلك التي تحكم العلاقات خارج الأرض المحتلة.

إن التنسيق قائم، والتضامن قائم، والوحدة السياسية تتم بشكل أفضل. ولكن المهمة تبقى قائمة، وينبغي استكمالها وتطوير هذه العلاقات نحو اعادة بناء جبهة وطنية فلسطينية تضم جميع القوى الفاعلة المتواجدة في ساحة النضال الوطني، شرط التزام هذه القوى ببرنامج منظمة التحرير أساساً، وبالبرنامج الذي وضعته الجبهة الوطنية. ومشكلة الالتزام ببرنامج منظمة التحرير، ليست مشكلة القوى التي شكلت الجبهة الوطنية في السابق، بل هي مشكلة القوى التي يقال بأنه قد تم عزلها من المشاركة في الجبهة الوطنية في السابق.

أبو علي مصطفى: بداية، أود أن اسجل تقديري للاخوة في «شؤون فلسطينية» لمبادرتهم إلى جمعنا في هذه الندوة، للتداول في موضوع من أشد موضوعاتنا الوطنية أهمية، ألا وهو نضالات شعبنا في الوطن المحتل.

في التساؤلات المطروحة في هذه الورقة، اوافق تماماً على ما قاله الأخ ماجد، من أنه ليس بوسعنا أن نفصل بشكل ميكانيكي ما بين عملنا في داخل الأرض المحتلة وعملنا في الخارج. فمهما بدا من التخوم السياسية والجغرافية بين وضعنا في الخارج ووضع شعبنا في الداخل، إلا أن ذلك لاينفي أننا نعاني من قضية واحدة، ونحمل على عاتقنا مسؤولية مجابهة موحدة. وتدليلاً على الترابط ما بين الخارج والداخل، استدرك فأذكر ممثلين بارزين كمحطتين في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني الحديث، توكيداً على النقطة التي أشار اليها الأخ ماجد حول ترابط نضالنا، وتبادل انعكاساته سلباً وايجاباً فيما بين الداخل والخارج.

كلنا نذكر مستوى فعالية الثورة الفلسطينية وجماهيرنا في داخل الأرض المحتلة، في سنوات ١٩٦٧ و١٩٦٨ و١٩٦٩ وحتى منتصف ١٩٧٠. لكن الحدث الكبير الذي نهض سداً في وجه هذا المد الوطني، تمثل في مجازر ايلول (١٩٧٠)، وانعكاسات مجازر ايلول. لقد كانت تلك انتكاسة، حقيقة، أدت إلى وضع يعاني حالة احباط وتيئيس في داخل المناطق المحتلة.

ومثال آخر أسوقه بالاتجاه الايجابي، هومعركة آذار ١٩٧٨ (في جنوب لبنان) تلك المعركة انعكست على شكل حالة انتفاضة عارمة شملت كل الأراضي المحتلة، وكل قطاعات شعبنا، بحيث لم تستطع أن تتنبأ كل القوى بأنها يمكن أن تحدث بمثل هذا الزخم والفعل.

إذن، هناك ترابط فيما بين وضعنا في الخارج ووضعنا في الداخل، دون أن نغفل حجم التخوم التي نراها في واقعنا، واقعنا الديمغرافي، واقعنا الجغرافي، واقعنا السياسي، وفي تباين المهمات التي تنطلق بالأساس من برنامج واحد، وهذا يجعلنا نتمعن أكثر في سبب نشوء هذه التساؤلات المشروعة (التي أشارت اليها ورقة الندوة)، ولا يمكن لهذه التساؤلات أن تكون مقتصرة فقط على ندوة كهذه، بل يمكن أن تطرح داخل كل تنظيم بذاته، لأنها مستخرجة من واقع، وليست من الغيب.

جواباً على هذه التساؤلات، أعتقد أن هناك نقطة جوهرية، يجب أن نتناولها، ليس فقط في هذه الندوة، وإنما في جهد مشترك لنناضل من أجل التغلب عليها: إن الثغرة الكبيرة لاتقوم في الداخل، لا في منظماتنا ولا في قياداتنا ولا في جماهيرنا. ان الثغرة هي في مجمل أوضاع قيادة الثورة في الخارج. ثغرة في النهج العام، وفي كيفية فهم الوحدة الوطنية. ونحن نستطيع أن نتحاور عشرات الساعات، ونعقد يومياً لقاءات مكثفة ثنائية وثلاثية ورباعية وجماعية دون أن نتوصل إلى صيغ تنسيقية كافية. فبماذا نفسر هذا النهج؟ بماذا نفسر أنه، بعد ١٥ عاماً على انقضاء نكسة حزيران، مازلنا في كل مجلس

وطني نقف لنتحدث عن موضوعات الوحدة الوطنية دون أن ننجح في تجسيدها؟ اليس السبب هو النهج، النهج الذي يحكم التعاطي على الساحة الفلسطينية، وما يترتب عليه من انعكاسات واشكالات في الداخل متخلفة عما أقريناه بأنفسنا؟

من هنا لم يرتح غاية الراحة للبرنامج الذي أقر في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر، وخاصة في شقه التنظيمي؟ كلنا سجلنا يومذاك موقفاً موحداً ينطلق من قناعة بأن هذه الخطوط العامة يمكن أن تشكل مدخلاً صحيحاً لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، على أسس سليمة. لكننا عدنا في المجلس الوطني الخامس عشر لنشكو مجدداً، دون أن نقف بشكل جدي لنرسم منهجية صحيحة للقرارات والعلاقات. وغياب هذه الوقفة هو جوهر العلة في مسألة الوحدة الوطنية.

نحن نفهم أن الوحدة الوطنية ينبغي أن تقوم على قاعدة الفهم المشترك، وعلى قاعدة الاستقلال السياسي والأيديولوجي والتنظيمي، أما ما هو مختلف عليه سياسياً، فنحن لا ننشد أن تتم الوحدة السياسية حوله لا في الخارج ولا في الداخل. المهم أن ترسو الأمور في الخارج والداخل على قواعد سليمة ترسمها قيادة منظمة التحرير بكافة اطرها السياسية والعسكرية والتنظيمية والمالية والادارية.

لنتناول مثالاً واحداً: الأسرى. من الجانب الوطني الانساني، يجب ألا يتميز الشهيد عن الشهيد، ولا الأسير عن الأسير، ولكن في منتصف العام ١٩٨٠ فقط، جرى الاتفاق على أن تتبنى مؤسساتنا كل الاسرى في الثورة الفلسطينية: إن التنظيمات تعاني من هذه المسألة، حيث أن الأسير هو مناضل في الثورة الفلسطينية في النهاية، بغض النظر عن انتمائه، النظري أو السياسي. هذا التأخير في اتخاذ القرار مؤلم، ومع ذلك لن نيأس وسنبقى نناضل من أجل التخلص من هذه الشوائب والسلبيات، لكن شريطة أن يكون هناك اعداد جدي لانتهاج مسلك أكثر صدقاً واستعداداً لنقل ما نطرحه نظرياً على الورق، إلى حيز الواقع العملي.

أما فيما يتعلق بموضوع الوحدة الوطنية، والتجارب التي مرت بها في داخل الأرض المحتلة، فنحن نذكر البيان الذي صدر في آب العام ١٩٧٣، وكان برنامجاً متقدماً وافقت عليه القوى الأساسية الفاعلة في داخل الأراضي المحتلة لكن المكاسب الفئوية، كما ذكر رفيقي ياسر، تتغلب على النهج العام السليم، وتجري التشطيبات حيث تشاء وفي الوقت الذي تشاء.

وأذكر أنه في خلال العام ١٩٧٤ وردت على المجلس الوطني المنعقد في القاهرة، رسالة من الداخل تتحدث بمنحى سياسي، بغض النظر على اتفاقنا أو اختلافنا مع مضمونه، فحرص المجلس الوطني على التقاطها وتلاوتها من على منصة المجلس الوطني، واعتبار الجبهة الوطنية الفلسطينية على أنها ذراع منظمة التحرير الفاعل في الأراضي المحتلة. بالمقابل نأتي لنناضل من أجل تطبيق ما أقره المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر في أحد بنوده حول مسألة الجبهة الوطنية، فيجري تجاهل هذه المؤسسة التي اقيمت

في داخل الأراضي المحتلة استجابة لقرار المجلس الوطني الفلسطيني نفسه، ويجري الاستغراق في النقاش حول تعريفها: هل هي ذراع للمنظمة، أم أنها أحد أذرع المنظمة؟، كل ذلك التفافاً حول هذه المؤسسة وتملصاً من القرار.

وعندما تصل النقاشات إلى حدود فرض اشتراطات تمس بنية تشكيل الجبهة الوطنية كالاصرار على دخول رموز مختلف عليها إلى قيادة الجبهة الوطنية، كشرط لرفع التحفظ عنها، عندها يصبح من حقنا ان نقول أن هناك سياسة غير مقبولة، وتمس ما تم انجازه على هذا الصعيد.

ومن جانب آخر، حصل نقاش حول مدى تمثيل الجبهة لعامة القوى الفلسطينية، حيث اعتبر البعض أن هذا التمثيل لا يشمل جميع القوى المتواجدة على ساحة العمل الفلسطيني. إذا كان هذا النقاش مشروعاً، فإن مشروعية النقاش يجب أن تشمل أيضاً ما جرت صياغته على قاعدة برنامج العمل للثورة الفلسطينية الذي أقر في المجلس الوطني الرابع عشر، وفيه تأكيد على ضرورة احياء الجبهة الوطنية.

أما بالنسبة لصياغة برنامج عمل الجبهة الوطنية في الداخل، فوفقاً لما ذكره الرفيق ياسر، فإننا حين نضع البرنامج العام للثورة الفلسطينية، يجب أن نعطي حيزاً واسعاً للجبهة الوطنية في الداخل حتى تضع برنامجها التفصيلي. ففي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على سبيل المثال، يتولى المؤتمر وضع البرنامج العام، فيما قيادة الأرض المحتلة هي التي تضع برنامجها الخاص، وهذا لا يشكل خروجاً على برنامج الجبهة العام، وإنما هو تطبيق للسياسة على الأرض الواقع، يرسم لها التفاصيل. لكل ذلك، فإننا لا نفهم الاعتراضات التي أبديت حول برنامج عمل الجبهة الوطنية، والتي قالت انه يشكل خروجاً على برنامج المجلس الوطني الفلسطيني، أوخروجاً على الاصول التنظيمية، إننا نرى أن هذا الاعتراض جرى لأسباب سياسية وخلفيات حكمت المواقف في هذا الصدد.

لنسترشد ببعض الأمثلة، حول مدى القوة التي يمكن أن نمثلها في الارتقاء بمستوى نضالاتنا في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، ومواجهة كافة القوى التي تؤدي اغراضاً في نهاية الأمر لمصلحة الاحتلال، سواءً كانت من ازلام النظام الاردني ومجاميعه، أومن القوى اليمينية الدينية التي بدأت تنشط في داخل الأراضي المحتلة بما يؤثر على برنامج الثورة الفلسطينية ويعطل أعمالها في بعض المواقع، والتي قامت بأعمال تخريبية معروفة لدينا جميعاً وخاصة في قطاع غزة على سبيل المثال، أوفي مواجهة المهمات المرسومة في البرنامج العام.

إن مثال قائمة كلية النجاح يعبر خير تعبير. لقد كانت هناك محاولة من قبل القوى الدينية للفوز بكامل القائمة في كلية النجاح. وعندما شكلت القوى الوطنية لائحة موحدة استطاعت أن تحدث اختراقاً في القائمة، فيما كنا نجد أنفسنا، في مواقع أخرى، أمام اختراقات مناوئة، بفعل عدم توصل القوى الوطنية إلى اتفاق فيما بينها.

وهنا أود أن أذكر نقطة من المفيد أن تبقى مطروحة للنقاش في ميادين الثورة

الفلسطينية. لو أرسينا قواعد سليمة فيما يتعلق بالمعارك التي نخوضها ضد بعضنا في ميادين العمل النقابي والاتحادات الشعبية في الخارج، لكنا تجاوزنا مثل هذا الأمر أيضاً في داخل الأرض المحتلة. والقاعدة السليمة التي أقصدها هي قاعدة التمثيل النسبي. وبسبب عدم تطبيق هذه القاعدة في الخارج، نجد أنفسنا في الداخل أمام شتات من المواقف يؤثر أحياناً على متانة القوى الوطنية، ويعطي فرصة للقوى اليمينية والرجعية للنجاح في بعض المؤسسات الفلسطينية.

ونحن، بالمناسبة، نقدر كثيراً خطوة انشاء لجنة التوجيه الوطني، التي دعيت بلجنة الارشاد بعد مؤتمر بيت حنينا، على أثر اعلان اتفاقيات كامب ديفيد. ولكننا، كجبهة شعبية، لم نأخذ لجنة التوجيه الوطني بوصفها بديلاً للجبهة الوطنية، وإنما كاطار أعرض تستند اليه الجبهة الوطنية لتوسيع دائرة نضالاتها في مواجهة مشروع الحكم الذاتي. يجب أن تبقى الجبهة الوطنية هي القيادة، التي تشكل كافة المؤسسات في داخل الأراضي المحتلة، ثم تنشر اللجان الجبهوية في كافة المواقع. بمعنى آخر، ليس مقبولاً أن تبقى جبهة وطنية في داخل الضفة الغربية دون أن تكون لها امتدادات في قطاع غزة على سبيل المثال، أو لا تكون الها لجنتها في نابلس والقدس وبيت لحم وسائر المناطق.

هذه هي الصيغة الأرقى التي نستطيع من خلالها أن نطور نضالاتنا في داخل الأراضي المحتلة. إننا نتفهم أن هناك أسباباً موضوعية، وليس فقط ذاتية، تعيق تطوير الجبهة الوطنية، منها اقدام العدو على أعمال قمعية وصلت إلى حد القمع الدموي بالنسبة لرموز الجبهة، كبسام الشكعة وكريم خلف، فضلاً عن طرد محمد ملحم وفهد القواسمة من أجل اضعاف فعالية الجبهة الوطنية.

أما فيما يتعلق، ارتباطاً بالسؤال نفسه بالصراعات السياسية بين الفصائل، وخاصة المشاركة في الجبهة الوطنية، فنحن نتفهم أيضاً أن يكون هناك خلاف حول قضايا عديدة، لكننا لا نفهم أن يكون لهذه الخلافات الاولوية على نقاط الاتفاق. لنتفق على أن يكون هناك ضوابط لهذه الخلافات، أن تبقى مندرجة تحت باب التناقضات الثانوية، ويبقى التناقض الأساسي مع العدو.

محمد خليفة: لا أشعر في الواقع أن هناك تناقضاً في حديث رفاقنا، بل هناك تكامل مع بعض التباين في وجهات النظر.

أريد أن اعلق أولاً على جملة وردت في ورقة العمل، تقول ان الذي يجري حتى الآن هو أن جماهير الداخل هي التي تلتقي بوعي منها حول فصائل المقاومة. إن الجماهير تلتف بوعي نتيجة تنظيم الفصائل لها، ونتيجة التزام الفصائل بالموقف السياسي لمنظمة التحرير، وتعبئة الجماهير على هذا الأساس. وهذا الواقع يتناقض مع النتيجة التي وصل إليها الأخ بلال في ورقة العمل.

أما بشأن العمل في الداخل والعمل في الخارج، فأنا أعتقد أن هناك تكاملاً بين

العملين، ولكل عمل ظروفه وأساليبه وأدواته التي تتباين كلياً أوجـزئياً. إن المشكـلـة الحقيقية التي تنعكس على الداخل تأتي من الممارسات الخاطئة ـ وأصر على هذا ـ انها حصيلة تدخل الخارج وأثره على الداخل. لقد كنت أصر دائماً ودون انقطاع في المجالس الوطنية، على أننا نقرر الكثير الكثير من القضايا، ولكننا لا نلتزم بالتنفيذ بشكل جدي. في الداخل، نحن موجودون جميعـاً كفصائل. وضمن الظروف التي يعيشها شعبنا في الأرض المحتلة، وضمن النضالات المطلوبة، أعتقد أننا اطلاقاً لن نكون إلا في جبهة وطنية موحدة وتعمل بشكل موحد. في الداخل لا توجد مكاسب بقدر ما توجد تضحيات، ومواقف تحد مع العدو، بينما نحن هنا في ظروف أفضل بكثير من ظروفهم هم، وبالتالي فإن عدم الالتزام في خارج الوطن المحتل ـ للأسف ـ ينعكس على الفصائل في الداخل وعلى سلوكهم. وأحياناً أصل إلى حد القول لنا جميعاً: ارفعوا أيديكم عن الداخل، واتركوهم ليعملوا من خلال واقعهم، ولن يكونوا اطلاقاً إلا في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، ملتزمين بقراراتها المتفق عليها شكلاً والمختلف عليها تنفيذاً، بسبب عدم التزام هذه الفصائل، بينما هم سيكونون ملتزمين. وسينشطون في اتجاه واحد، ويعملون في اطار واحد. هذه هي القضية الأساسية التي يجب أن نعالج فيها مشكلة الداخل. إلى أي مدى نحن نلتزم بقرارات مجالسنا الوطنية وننفذها، بينما أنا واثق أن التزام الداخل سيكون أقوى، وهم صادقون وواضحون في التزامهم بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد، وبرفضهم للحكم الذاتي. وعندما يحدث الخلاف يحدث هنا في الخارج، ثم نعود لنصدره نحن إلى الداخل، حيث تبدأ المشكلات.

عربي عواد: أولاً اكرر تقديري لمجلة «شؤون فلسطينية» لعقد هذه الندوة حول قضايا النضال الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن هذا النضال أخذ يلعب في السنوات الأخيرة دوراً هاماً في دعم الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير بوجه عام، من خلال تصاعد النضال في الأرض المحتلة ضد الاحتلال، وضد مختلف المؤامرات على قضية الشعب الفلسطيني.

من الطبيعي، أن تحدث هذه الظاهرة (ظاهرة التباين بين الداخل والخارج)، لأن جماهيرنا هناك تواجه وجهاً لوجه كل مخططات الاحتلال في مجال التهويد، ونهب الأرض، أواجراءات القمع، وأيضـاً المخططات السيـاسية الهـادفة لتصفيـة القضية الـوطنية الفلسطينية. ولذلك ليس من الصدفة أن تقوم الحركة الوطنية هناك بمبادرات في مجال هذا النضال. فمثلاً، في مواجهة مشاريع الاحتلال لافتعال قيادة بديلة عن منظمة التحرير واستغلال مجازر ايلول، وكذلك محاولات النظام في الاردن بعد طرح مشروع المملكة المتحدة. كانت القوى الوطنية في الداخل هي التي بادرت إلى انشاء الجبهة الوطنية في الأرض المحتلة لتضم كل القوى التي تجند طاقات شعبنا للتصدي لمؤامرة الادارة المدنية، حيث أطلق الاحتلال مشروعاً لتشكيل حركة سياسية تكون أداة لتنفيذ مشروع الادارة المدنية. ولمواجهة نشاط الحكم في الأردن لإقامة المملكة المتحدة. وعلى الأثر، اتخـذ المجلس الوطني الفلسطيني الحادي عشر الذي عقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ قراراً

بتشكيل جبهة وطنية متحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبفضل الجهود التي بذلت، تشكلت الجبهة الوطنية وأعلنت برنامجها في منتصف آب (اغسطس) العام ١٩٧٣.

أريد أن اضيف مثالاً آخر، هو المبادرة، في مواجهة كامب ديفيد والحكم الذاتي، إلى تشكيل «لجنة التوجيه الوطني» التي، انبثقت في غمرة النضالات ضد كامب ديفيد وضد مشروع الحكم الذاتي ــ الاداري، من خلال مؤتمرات متعددة كان أحدها المؤتمر الذي انعقد في بيت حنينا فضلاً عن مؤتمرات شعبية في بيت لحم ونابلس وبيرزيت وغزة. وهذه اللجنة جاءت ممثلة لقوى ومنظمات جماهيرية عريضة، وحددت مهمة لها متابعة النضال ضد كامب ديفيد والحكم الذاتي ــ الاداري.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة منها مسألة الانتخابات البلدية التي جرت العام ١٩٧٦ حيث أدركت الجماهير والقوى الوطنية أن هناك محاولة من الاحتلال لاستغلال الانتخابات بهدف اختلاق قيادة بديلة لـ م.ت.ف.، مستغلاً في ذلك الحرب التي استعرت في لبنان ضد الثورة الفلسطينية. هنا أيضاً أدركت القوى الوطنية أن الاسلوب الصحيح لمواجهة هذه المؤامرة، هو المشاركة في الانتخابات، وتحويلها إلى معركة وطنية ضد مشروع الادارة المدنية الذي كان يطرحه شمعون بيرس يومذاك. حددت الجبهة الوطنية الفلسطينية موقفها انطلاقاً من ادراكها لأهمية المشاركة في الانتخابات، كوسيلة لإحباط المؤامرة الاحتلالية، وهذا ما حدث. لقد ثبت أن هذه المبادرة صحيحة، لأن الانتخابات تمخضت عن مجالس بلدية بأغلبيتها الساحقة تحت لواء منظمة التحرير، بحيث باتت مواقع للنضال الوطني الفلسطيني، بدليل الحملات المسعورة التي شنت ضدها. وليس من قبيل المصادفة مؤامرة اغتيال رؤساء البلديات الثلاثة بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل. وكذلك ابعاد فهد القواسمة ومحمد ملحم.

إن أشكال النضال التي رسمت في الداخل، ونفذت، كانت بمبادرة من القوى الوطنية ومن الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني. وهي التي نظمت الاضرابات، وكانت تشرف عليها يومياً، باعتراف أجهزة الاعلام والسلطات الصهيونية نفسها، وهي التي اتخذت قرار الاستقالة الجماعية للمجالس البلدية، بوجه قرار ابعاد بسام الشكعة. بينما حدث في الخارج شيء من البلبلة، وعدم الوضوح كاد أن ينعكس في الأرض المحتلة، لولا تداركه في اللحظة الأخيرة باتخاذ موقف من قيادة منظمة التحرير يؤيد خطوة الاستقالات التي أقدمت عليها المجالس البلدية، وبالتالي كانت هناك الاستقالة الجماعية التي اجبرت سلطات الاحتلال على التراجع عن قرارها بابعاد بسام الشكعة، وعلى اعادته إلى منصبه كرئيس لبلدية نابلس.

أريد في ذلك أن اؤكد أنه، بالرغم من قناعتنا بالترابط والوحدة القائمين بين نضال شعبنا الفلسطيني في مختلف مواقعه، غير أن هناك في هذا الموقع كما ذكر الرفيق ياسر أوضاعاً خاصة تتطلب أشكالاً تنظيمية ونضالية، تلائم الظرف القائم. وبالفعل، فإن جماهيرنا وحركتها ابتكرت أشكالاً نضالية متنوعة. كما أن مستوى التنظيم الذي بلغته،

هو مستوى متقدم، سواء في مجال المنظمات الجماهيرية أو الأندية أو الجمعيات. حتى أنه في مجال لجان العمل التطوعي باتت لدينا الآن ٧٥ لجنة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي شكل من أشكال التنظيم الذي يجمع الشباب. ولذلك ليست ظاهرة سلبية أن تكون هناك مبادرات من الداخل، بل هي مسألة ايجابية ولا تتعارض مع وحدة النضال الفلسطيني، بل هي بالعكس تأكيد وتعزيز واغناء لهذا النضال.

بالنسبة لأشكال الجبهة، نشأت الجبهة الوطنية الفلسطينية فعلاً وطرحت برنامجاً واضحاً ضد الاحتلال ومشاريعه التصفوية، مؤكدة على وحدانية الشعب الفلسطيني وعلى كونها جزءاً لا يتجزأ من منظمة التحرير، الأمر المنصوص عليه في برنامجها الذي أعلن في منتصف آب العام ١٩٧٣.

وفعلاً، أخذت الجبهة طريقها في قيادة النضال، الأمر الذي تجلى في السنوات ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦.

ولكن تراجعاً حدث في نشاط الجبهة الوطنية. ما هو سببه؟ هل بسبب وجود جبهة للشيوعيين مسيطرة، كما يقال؟ إن الواقع يقول غير ذلك.

السبب انه نشأ، اتجاه يتعارض مع النهج العام للنضال الفلسطيني، ويتجه نحو نسج الخيوط مع دول عربية يمينية ورجعية.

الجبهة الوطنية كانت في نشاطها تنبه وتكشف هذا الاتجاه. ولذلك جرى الضغط باتجاه اضعافها. بعد كامب ديفيد، برز للجميع خطر مشاريع التصفية. لذلك نهضت الجبهة مجدداً وأعلنت برنامجاً لها. ولكنه ووجه بمعارضة مردها ليس حجم تمثيل هذا التنظيم أو ذاك، بل البرنامج نفسه. إن الاعتراض جرى على البرنامج تحديداً، ولا سيما في البند الذي كان يدعو إلى قطع كل أشكال الحوار مع الامبريالية الأميركية. هذا هو السبب الحقيقي. والواقع أن الجبهة الوطنية، كما لجنة التوجيه الوطني، التزمتا بهذا الاتجاه، وقاطعتا جولات المبعوثين الأميركيين.

هناك قوى في الأرض المحتلة لها موقف متردد في مواجهة الاحتلال ومشاريعه. هذه القوى هي التي كانت تقوم بالاتصالات، من هنا نشأ الحديث عن أن الجبهة الوطنية ليست هي الذراع الوحيد أو الممثل الوحيد لمنظمة التحرير في الداخل، بل ان هناك قوى أخرى، والمعني بها هذه القوى بالذات. وهذه مسألة بصراحة خطيرة، لأن هذه القوى رغم اعلانها لفظاً أنها مع منظمة التحرير غير أنها من الناحية الفعلية تسعى لإيجاد بديل لمنظمة التحرير يكون مستعداً للتعاطي مع المخططات التي تطرحها الامبريالية الأميركية، كما أن لها خيوطاً مع الحكم في الاردن فضلاً عن أنها لم تقطع خيوطها مع الاحتلال نفسه، في اطار المساومة والمهادنة.

لذلك، فإن الطريق إلى تعزيز وتنشيط الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني هو في الأساس في تبني موقف سياسي حازم واضح حيال المخططات المطروحة الآن ضد شعبنا،

سواء تمثلت بالحكم الذاتي أوما يسمى «بالخيار الاردني». أما بالنسبة للخلافات القائمة، فهي فعلاً في تقديري ذات طبيعة ثانوية.

وأود أن أختتم في القضية المشار اليها، بالحديث عن مخاطر عدم وجود قيادة موحدة في الداخل. إن هذه المسألة يجب أن تكون واضحة. فجماهيرنا في الأرض المحتلة وقواها الوطنية على مستوى عالٍ من الحساسية والوعي السياسي. فهي رفضت وتصدت لكل مخططات الاحتلال، منذ اليوم الأول، عندما طرح مشروع الكيان الفلسطيني، في ظل الاحتلال، في حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧، ويجب أن ننوه هنا بالدور الذي لعبته الحركة النضالية لجماهيرنا وقواها المنظمة في الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني، في سد الطريق أمام مؤامرة الحكم الذاتي التي لايزال خطرها ماثلاً. لذلك لامجال للتخوف، في هذا المجال، بالنسبة لمصير أوموقف جماهيرنا وقيادتها الوطنية في الأرض المحتلة.

بلال الحسن: على ضوء ماورد من مداخلات اسمحوا لنا ببعض الملاحظات توسيعاً للنقاش، والماحاً إلى بعض الآراء المطروحة في الساحة الفلسطينية، والتي ربما لم تجد من يعبر عنها هنا في هذا اللقاء. لاشك في أن الجبهة الوطنية في الداخل كانت خطوة كبيرة إلى الأمام، وقد لمست آثارها، فلسطينياً وعربياً وعالمياً. لكن السؤال يجب أن ينصب حول عمر الثورة الفلسطينية وعلاقته بالجبهة. نحن ثورة عمرها ستة عشر عامــاً، في حين مازالت الجبهة الوطنية جبهة تقوم حول الموقف السياسي وحده، دون أن تنجح في تطوير عملها باتجاه استنباط صيغ تنظيمية أوتنفيذية. هذه نقطة جديرة بالدراسة من قبل القيادة الفلسطينية. كيف نطور عمل الجبهة لتتجاوز الالتقاء حول الخط السياسي إلى الالتقاء حول برامج عمل مرحلية أويومية.

والنقطة الثانية أوردها الأخ ياسر. قال انه ليس عيباً أن تكون هناك خطط منفردة للمنظمات، مع وجود توجه سياسي عام ملتزم بالخط السياسي. هذا صحيح، ولكن لماذا يقتصر اللقاء على البرنامج السياسي، ونعجز عن اللقاء حول أية خطة تفصيلية تمس مجموع النضالات في الضفة الغربية؟. نستنبط من هذه النقطة أنه شيء طبيعي أن يهتم كل تنظيم بمصير مناضلية أكثر من مناضلي تنظيم آخر. لأنه يعرفهم معرفة شخصية ويعــرف عائــلاتهم، ويعرف مسؤوليــاتهم، هذا شيء طبيعي. لكن مــاذا عن المــواطن الفلسطيني الذي يناضل من خارج التنظيمات، وهذه حالة شائعة جداً في الأراضي المحتلة، بدءاً من الأطفال الذين يرشقون جنود الاحتلال بالحجارة، إلى الذين تنسف بيوتهم، إلى الذي يأوي بالصدفة فدائياً، فينسف بيته أويطرد من منطقته دون أن يكون منتمياً إلى أي تنظيم معين. من يعتني به؟ يفترض بالقيادة التي تمارس مهمات يومية وتخطيطات يومية، أن تتولى ذلك، الأمر الغائب حتى الآن.

هناك مشكلة أخرى تتعلق بوضع الضفة الغربية الذي يفرض مزيجاً من النضال العلني والنضال السري. الجبهة الوطنية اتخذت، حتى الآن، هي وكل استنباطــاتها التنظيمية، طابع النضال العلني.

لكن ليس هناك، على ما أعلم، جبهة أوممثلين سريين يمثلون هذه الجبهة لمتابعة متقتضيات النضال السري في الداخل. ما أريد أن أشير اليه من هذه الملاحظات هو أن اللقاء الجبهوي السياسي جيد، لكن هناك تطويرات للقاء الجبهوي، نحن بعيدون عنها في الداخل، وفي الخارج، مع أنه يفترض بممثلي هذا اللقاء أن يتولوا حل مثل هذه المسائل.

ياسر عبد ربه: توضيحاً لما قلته، أنا كنت أتحدث عن العلاقات بين الداخل والخارج من منطلق الأخذ بعين الاعتبار أشكال التنوع والتباين.

فيما يتعلق بالملاحظات التي طرحت، من الواضح أن للثورة الفلسطينية في خارج الوطن المحتل دوراً أساسياً في اسناد النضال الوطني في الداخل. ويمكن، على قاعدة المهمات المشتركة لمجموع القوى الوطنية داخل الأرض المحتلة، أن يتم تنظيم العلاقة بين القوى الوطنية خارج الأرض المحتلة.

أورد مثلاً بارزاً هنا. قبل عدة سنوات، شكلت لجنة في الخارج تضم ممثلي مختلف القوى الوطنية المناضلة داخل الأرض المحتلة، وظيفتها اسناد النضال داخل الأرض المحتلة، ليس من خلال الاقتصار على أن يسند كل تنظيم فرعه في الداخل، بل من خلال التعامل مع المهمات المشتركة، التي تعني مختلف القوى الوطنية المناضلة في الداخل، بدءاً من اسناد المؤسسات والمنظمات الجماهيرية والبلديات التي تشكل اطاراً موحداً ودعمها بمختلف الأشكال، إلى اسناد النضال الجماهيري، وخاصة المعتقلين والاسرى، ومواجهة القمع الاسرائيلي، من غرامات ونسف بيوت الخ... وانتهاء بأشكال النضال ــ الدعائي ــ السياسي للقيام بحملات تضامن عربية أوعالمية مع النضال الجاري في المناطق المحتلة. هذه كلها مهمات مشتركة يمكن للخارج إذا قام بها بفعالية، أن يقدم الدعم والاسناد الفعال المطلوب منه للنضال الوطني الموحد داخل المناطق المحتلة.

من المؤسف أن هذه اللجنة التي عملت لفترة محددة في اطار منظمة التحرير، جرت محاولات لتحطيمها، واستخدمت في سبيل ذلك ذرائع من نمط أن هذه اللجنة تكثر من الاختلاف داخلها ولا تتفق! من الأفضل أن نختلف داخل هذه اللجنة بدلاً من أن نختلف خارجها. وفي تقديري، أن المنطلق هو منطلق فئوي ضيق لامنطلق التعامل مع النضال الوطني، بمؤسساته وهيئاته المشتركة والموحدة داخل المناطق المحتلة، عبر مؤسسات وهيئات موحدة أيضاً خارج المناطق المحتلة. هذه القضية أكد عليها المجلس الوطني الفلسطيني الأخير، ومازالت تحتاج إلى جهد منا جميعاً من أجل اعادة تثبيتها عملياً. هذه هي النقطة الاولى.

أما النقطة الثانية فهي أن العلاقات بين القوى الوطنية داخل المناطق المحتلة، ورغم بروز خلافات ثانوية هنا أوهناك، هي علاقات أرقى بكثير مما هي خارجها. واؤكد مرة أخرى على هذه المسألة، لسبب بسيط يعود أساساً إلى مزاج الحركة الجماهيرية الضاغط والمؤثر، هذه الحركة التي عزلت بشكل كامل كل من أراد الخروج عن الاجماع الوطني

الفلسطيني في كل مراحل النضال تحت الاحتلال من جهة، ومن جهة ثانية كانت تركز بحسها السليم باستمرار على ما هو رئيسي وتتجنب ما هو ثانوي. وحتى العناصر التي يمكن أن نسميها ممثلي البرجوازية الوطنية داخل المناطق المحتلة، هي من حيث استعدادها النضالي ومن حيث مواقفها السياسية، أكثر حزماً وجرأة، وأكثر تأثراً بمزاج الحركة الجماهيرية من العناصر التي تنتمي إلى الطبقة نفسها خارج المناطق المحتلة. هذه العوامل كلها تشكل الضمان الرئيسي، أوهي شكلت في الماضي، الضمان الرئيسي لنضالنا داخل المناطق المحتلة.

بالتأكيد لسنا نعيش الوضع الأمثل. فعندما نتحدث عن جبهة وطنية ــ وهنا اؤكد على ما قاله الأخ أبو علي ــ فنحن لا نعتبر لجنة التوجيه الوطني بديلاً أونقيضاً لها. ولكن الجبهة الوطنية ليست مجرد هيئة للتنسيق السياسي من أعلى، وليس هذا هو مفهومنا لها. الجبهة الوطنية يفترض أن تضم ممثلي مختلف الفئات والقوى الوطنية على مستوى القاعدة الجماهيرية العريضة، وأن يكون التمثيل السياسي في قيادتها تتويجاً لهذا الوضع.

ان الاستجابة لذلك، في صفوف الجماهير الفلسطينية، استجابة واسعة جداً. والتناقضات التي نرى لها نماذج في الخارج، غير قائمة في الداخل بالطريقة نفسها أو على المستوى نفسه. لكن المشكلة ــ العقبة التي لا تزال تعترض السير في هذا الطريق، هي الموقف السياسي الذي ما زال يعطل اعادة بناء وبعث الجبهة في المناطق المحتلة، رغم أن محاولات عديدة قد جرت لإيجاد أشكال من التنسيق الوطني على مختلف المستويات. فلجنة التوجيه الوطني، مثلاً، لم تكن لجنة مركزية من أعلى فقط، بل شكلت لجاناً فرعية للتوجيه الوطني في المدن وفي بعض المخيمات في المناطق المحتلة. وكان من الممكن، وما زال، لهذه العملية أن تتواصل وتتسع أكثر فأكثر. فالاستعداد، من الناحيتين الموضوعية والذاتية داخل المناطق المحتلة لتطوير صيغ العلاقات الوطنية في اطار الجبهة أو لجنة التوجيه قائم، ولكن المشكلة في حقيقة الأمر تكمن في العراقيل التي تأتي من الخارج. وهنا لا أنفي وجود عقبات ومشكلات تنبع من الداخل، ولكن ليست هي الأساس.

هذا لا يعني اطلاقاً بأننا ننطلق من الصفر. فهناك مؤسسات وطنية موحدة داخل المناطق المحتلة. هناك مبادرات لتشكيل لجان موحدة، مثلاً للدفاع عن المعتقلين داخل المناطق المحتلة، تضم ممثلي مختلف القوى الوطنية. هناك مبادرات لتشكيل هيئات ومؤسسات داخل المناطق المحتلة لتعالج مثلاً قضايا المطلب الواحد، من نمط مواجهة الاستيطان، أو نسف البيوت، أو الاعتقالات الجماعية وسواها. لكن يبقى أننا، إذا أردنا أن نتقدم إلى الأمام في هذا الاتجاه الذي تحدثنا عنه، فنحن مطالبون بتحويل القرار السياسي الصادر عن المجلس الوطني، إلى واقع عملي بشأن تشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية، واعتمادها كذراع لمنظمة التحرير وكقيادة وطنية للنضال في المناطق المحتلة، وليس هناك من تناقض بين هذين الأمرين. والأمر الآخر هو أن نأخذ دورنا الذي يعود لنا في الخارج، والذي لم نتولاه بشكل تام الآن. فأشكال التنسيق الثنائية مع الاخوة في فتح

أو الجبهة الشعبية، أو التنظيم الشيوعي، أو الصاعقة أوسائر الفصائل، لا تغني عن اطار مشترك لمعالجة وحل ما هو مشترك من مهام النضال الوطني الموحد في المناطق المحتلة.

٢ ــ الوحدة الوطنية

بلال الحسن: الشعور العام السائد أن الوحدة الوطنية في الداخل (بين الفصائل بالذات) هي الآن أضعف منها في الأعوام ٧٣ و٧٤ و٧٥. ويعود ذلك في اعتقادنا إلى سببين:

الأول: عدم تفهم بعض الفصائل للمزاج الجماهيري العام. فنظروا إلى قوتهم التنظيمية واعتبروها مقياساً لتحديد قوتهم الجماهيرية. فحين تشكلت الجبهة الوطنية في الداخل، كان للشيوعيين دور بارز فيها، ولكن الشيوعيين تعجلوا، وبدأوا يتحدثون عن سيطرتهم الكاملة على الجبهة، الأمر الذي دفع بعض المنظمات وبعض القيادات الجماهيرية إلى محاولة اثبات عكس ذلك، وأثر هذا في النتيجة على متانة التحالفات الداخلية.

الثاني: إن لدى بعض المنظمات طموحات ذاتية تعمل بوتيرة سريعة، ويؤدي ذلك أحياناً إلى صراعات مبكرة، يمكن للصبر الثوري، إن وجد، أن يتخطاها بالحوار.

والسؤال: ما هي آفاق ووسائل تحسين الوحدة الوطنية بين الفصائل في الداخل؟

ماجد أبو شرار: اكاد أشعر بأننا تحدثنا عن الجبهة الوطنية داخل الأرض المحتلة، وكأنها باتت هدفاً، وليست وسيلة لخدمة هدف تصعيد النضال.

الجبهة الوطنية، هي محصلة عملية النهوض السياسي والعسكري في مرحلة النضال الفلسطيني في الفترة من ١٩٧٣ لغاية ١٩٧٦. هذه الفترة شهدت عملية نهوض سياسي وعسكري بالغي الأهمية داخل الأرض المحتلة وخارجها.

ففي هذه الفترة، حدثت الانتفاضة التي بدأت العام ١٩٧٤ واستمرت لفترة، وحدثت أيضاً عملية التحرك السياسي الفلسطيني الذي دخل الساحة العالمية بشكل كثيف بعد العام ١٩٧٤، ثم حرب السنتين في لبنان ١٩٧٥ و١٩٧٦، لتحمل النضال داخل الأرض المحتلة مسؤولية أساسية في ردف النضال المحاصر والمطلوب سحقه خارج الوطن المحتل.

من هنا، أتت الجبهة الوطنية لتقود النضال بشكل عملي وفعلي في هذه المرحلة. وهي بذلك تشكل محصلة الوضع، أو محصلة صلابة وحدة الموقف الفلسطيني في تلك المرحلة وخصوصاً في العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦ لمواجهة الخطر، والصمود في وجهه، ثم الخروج من دائرة الخطر.

كل هذا أعطى مدأ كبيراً للنضال داخل الأرض المحتلة. ولا شك أن ما تلا ذلك في الفترة ما بين ١٩٧٧ و١٩٧٩، وهي التي نعتبرها فترة تراجع، قد انعكس بشكل كاسح

على الوضع داخل الأرض المحتلة. فمعروف أن مؤتمر الرياض الذي عقد العام ١٩٧٦، وهو الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان، فرض على الساحة الفلسطينية جملة تراجعات، ما زالت تعاني منها حتى الآن، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على الوضع داخل الأرض المحتلة، سواءً على صعيد العمل العسكري أوعلى صعيد العلاقة ضمن اطار الوحدة الوطنية. ثم يجب ألا ننسى أن العام ١٩٧٨، قد شهد اقتتالاً فلسطينياً بالغ الخطورة، هنا في لبنان، ترك انعكاسات كبيرة جداً على الوضع داخل الأرض المحتلة.

هذه الفترة، تلتها فترة زيارة السادات للقدس وكامب ديفيد، حيث برزت ضرورة وجود قيادة يومية للنضال الوطني الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، وكان من الصعب العودة إلى صيغة الجبهة الوطنية لعدة أسباب. أهم تلك الأسباب أنه نظراً لأن اطار الجبهة قد اتخذ وجهاً تقدمياً، فقد وجدت في العالم العربي قوى أساسية لها امتدادات في الساحة الفلسطينية. تأخذ موقفاً واضحاً وجدياً ضد الجبهة الوطنية.

ثم أنه حدثت بعض الممارسات التي حملت هذه الجبهة أكثر مما يجب أن تحتمل. وكما ورد في ورقة العمل فقد حصلت محاولات سواء من بعض الأخوة في الحزب الشيوعي الاردني أومن الاخوة في الساحة الفلسطينية لتصوير الجبهة وكأنها جبهة يسيطر عليها الشيوعيون. مما وفرّ سلاحاً للقوى المعادية للجبهة، لكي تقف في وجهها وتناهضها. إلى ذلك، يجب أن لا نسقط الأثر السيّيء والسلبي الذي سببته عملية كشف العدو الاسرائيلي لقيادة الجبهة الوطنية واستدعاء الحاكم العسكري الاسرائيلي لكافة قيادات الجبهة وانذارهم بايقاف تحركهم.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى يبقى السؤال: كيف نعيد بناء الجبهة الوطنية، سواء على صعيد البرنامج أوعلى صعيد الاطر التنظيمية؟ إني أعتقد أن عملية اعادة بناء الجبهة الوطنية داخل الأرض المحتلة، وبالرغم من القرار الصادر عن الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالتأكيد على أهمية اعادة بنائها، ما زالت تواجه عقبات جدية، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: وجود لجنة التوجيه الوطني التي بات يتفرع عنها عدد كبير جداً من اللجان المحلية على امتداد الضفة والقطاع. وصحيح أننا جميعاً هنا لا نريد للجنة التوجيه الوطني أن تكون بديلاً للجبهة الوطنية، ولكنها على صعيد الواقع هي الآن بديل للجبهة الوطنية، وستبقى هذا البديل لفترة قادمة يتوقف طولها أوقصرها على مدى نجاحنا في الساحة الفلسطينية، في الخروج من دائرة التردد التي يعيشها الآن الوضع السياسي الفلسطيني إلى وضع أكثر جدية، مما سينعكس بالتأكيد على مسألة اعادة انشاء الجبهة في داخل الأرض المحتلة.

ثانياً: لابد أن يكون هناك اطار ما، وقد لا يكون اللجنة التنفيذية، قادر على أن يتخذ قراراً بتشكيل هذه الجبهة الوطنية. ولعل الاطار الأصلح لذلك هو اطار القيادة الفلسطينية، ضمن الاطار الأضيق، اطار الامناء العامين لأنه ليس من السهل أن تأخذ

قراراً بانشاء جبهة وطنية في الداخل، تكشف قيادتها بعد اسبوع أو اسبوعين. فلا بد أن تقوم القيادة الفلسطينية، وتحديداً اطار الامناء العامين، باعادة تشكيل الجبهة الوطنية الجديدة لضمان السرية ولضمان الجدية أيضاً.

ثالثاً: لابد أيضاً للقوى ذات الوزن الاكبر داخل الأرض المحتلة أن تكون أكثر اقتناعاً من غيرها بجدوى العودة إلى الجبهة الوطنية في داخل الوطن المحتل، ومستعدة بالتالي لتجيير الكثير من النشاطات الحالية التي تمت ضمن أقنية جديدة نشأت في غياب الجبهة الوطنية، لتعود وتعمل مرة أخرى ضمن اطار الجبهة الوطنية داخل الأرض المحتلة.

إذا تجاهلنا هذه النقاط، أعتقد أننا سنقع في محظور اعادة بناء اطار جديد لن يعيش لفترة طويلة، ولن يقوم بنشاطات جدية.

أما بشأن مسألة برنامج وأطر هذه الجبهة الوطنية، على قاعدة ان الجبهة الوطنية، هي ذراع منظمة التحرير داخل الأرض المحتلة، والقائدة اليومية لنضالات شعبنا وجماهيرنا، فلا شك أنه لاخلاف على أنه من حق الجبهة الوطنية أن تستنبط تكتيكاتها النضالية اليومية، وأن تضع برامجها التي تعالج القضايا المحلية المتعلقة بادارة عملية الصراع اليومي على قاعدة الالتزام ببرامج منظمة التحرير. وهذا سيؤدي بالنتيجة إلى أن نستفيد من تجربة لجنة التوجيه الوطني التي استطاعت لفترة بسيطة أن تخلق اطراً فرعية يزيد عددها عن أربعين اطاراً. لابد للجبهة الوطنية من أن تخلق اطرها، وإن كانت هذه الاطر في رأيي موجودة، وهي النقابات والاتحادات والهياكل التنظيمية للقوى السياسية الموجودة داخل الأرض المحتلة، والتي إذا انخرطت داخل صفوف الجبهة، فإن اطرها واتحاداتها ونقاباتها ستكون عبارة عن أداة تنظيمية في يد الجبهة الوطنية القادرة على الاستمرار في قيادة النضال.

من هنا، أعود واكرر أنه لايجوز أن نعتقد أننا على أبواب اعادة تشكيل الجبهة الوطنية. هناك صعوبات حقيقة ما زالت تقف في وجه اعادة تشكيلها ولابد من عملية نضال جدية، وضغوط جدية، لخلق الظروف المؤاتية لإعادة تشكيل الجبهة.

ولعل الحديث عن مسألة الوحدة الوطنية في الداخل، أمر بالغ الأهمية، لأنها تشكل احدى الخطوات التي يجب أن تسبق عملية اعادة بناء الجبهة الوطنية. لأن الجبهة هي محصلة، وليست اطاراً وطنياً يتجاوز الواقع، إنها انعكاس لهذا الواقع. فلا زالت هناك صعوبات جدية حقيقية، كما قال أخي أبو علي مصطفى، وذلك بالرغم من قرارات المجلس الوطني في دورته الرابعة عشرة. ولعل المعاناة التي عشناها في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني حول مسألة الوحدة الوطنية، تشكل انعكاساً لحقيقة العلاقة السائدة في الساحة الفلسطينية.

صحيح أن اللجنة التنفيذية اطار يجمع، وأن الاتحادات والنقابات الشعبية اطر أخرى تجمع، ولكن ما زالت هناك أطر أساسية تفرق ولا تجمع: الاطر الاعلامية،

السياسية، العسكرية، كل هذه الاطر ليست موحدة، وبالتالي فلا يجوز أن ننام على وسادة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

فإذا كنا عاجزين عن تحقيق الحد المطلوب من الوحدة الوطنية بالرغم من مرور ١٥ سنة على النضال المشترك، فكيف نطالب بتشكيل جبهة وطنية داخل الأرض المحتلة، قادرة على أن تقود النضالات اليومية وتحدد التكتيكات، وتضع خططاً للنضال داخل الوطن المحتل؟ المشكلة بالأساس عندنا، هنا. فبالرغم من حرصنا على تميز الداخل، وحرصنا على أن يستنبط وسائله النضالية اليومية، وبالرغم من حرصنا على أن يكون حجم انعكاسات سلبياتنا عليه ضمن أقل قدر ممكن، ولكن الأساس يبقى هنا. عندما نبني هنا وحدة وطنية سليمة، وهي غير موجودة، عندما نخلق أطرنا التنظيمية السليمة، وهي حتى الآن غير موجودة، عندما نوحد قواتنا العسكرية، وهي حتى الآن غير موحدة، عندما نوحد أعلامنا، وهو حتى الآن غير موحد، عندما نوحد عملية التوجيه الوطني، وهي غير موحدة حتى الآن، نستطيع هنا أن نقول ان انعكاس ذلك هو خلق جبهة وطنية حقيقية داخل الأرض المحتلة، ستقفز بنضال شعبنا وجماهيرنا قفزات جدية وحقيقية إلى الأمام.

بلال الحسن: اسمحوا لي بتقديم ملاحظتين، أنا أريد أن اشير إلى رأي شائع فلسطينياً، يقول، خلافاً لرأي الأخ ماجد: ان الشيوعيين في الضفة الغربية كان لهم الدور الأساسي في ابراز فكرة أنهم المسيطرون على الجبهة، وذلك بجملة من التصريحات والمواقف لجأوا اليها، وأن هذه التصريحات هي التي أثارت ردود فعل استدعت، عند بعض القوى وعند التنظيمات. القول بضرورة اعادة النظر بتكوين الجبهة، لتشكل التعبير الطبيعي عن الواقع في العمل الفدائي في الضفة الغربية والمناطق المحتلة. وهذا رأي موجود فلنتداول فيه، لأنه شائع في العديد من الأوساط.

والملاحظة الثانية تتناول تكتيك عمل الجبهة. صحيح ان الجبهة تمثل برنامج الحد الأدنى المتفق عليه بين فصائل متعددة. ولكن كما أشار الأخ ماجد، هناك امتدادات عربية رجعية قوية، في أوساط الضفة وفي أوساط المناطق المحتلة، بعضها للاردن، وبعضها للنظام المصري بحكم العلاقة التاريخية.

إن بعض القوى الفلسطينية، داخل الجبهة، تميل لتكتيك الجبهة وما هو متفق عليه وفقط. وهناك قوى فلسطينية أخرى تقول: هذا صحيح، ويجب أن نضيف إليه تكتيكاً آخر يقول بتحييد من لا يدخل معنا في اطار العمل الجماهيري. من نستطيع الآن، من اتباع النظام الاردني، أن نحيد موقفه فهذا مكسب لصالحنا. من نستطيع الآن تحييد موقفه من بعض القوى اليمينية التي لا توافق على برنامج منظمة التحرير وعلى وجود قوى يسارية في الجبهة الوطنية، فتحييد موقفه هو مكسب لنا. هذا التكتيك رفضته فصائل أساسية، في الجبهة الوطنية، وأدى إلى بروز بعض الخلاف.

أبو علي مصطفى: فيما يتعلق بتبرير الموقف من الجبهة الوطنية، بالحديث عن «السيطرة

الشيوعية»، أعتقد أن في ذلك تبسيطاً للمسألة التي تكمن فيها حقيقة الخلاف حول موضوعات الجبهة الوطنية. إن التلف في الرأس وليس في الأذرع والأطراف الخ... التلف يحدث فوق، وبالتالي ينعكس على الاطراف. لذلك فإن الموضوع ليس، في حقيقة الأمر، «السيطرة الشيوعية»، وإن كان رفاقنا في التنظيم الشيوعي الفلسطيني، قد ارتاحوا، في فترة من الفترات، إلى هذه اللغة التي اعتبرتهم العمود الفقري للجبهة الوطنية الفلسطينية، فصدرت بعض التعابير، المكتوبة والشفوية، عنهم تأييداً لذلك، ولكن ليست هذه هي حقيقة المسألة في الموقف من الجبهة الوطنية.

وهناك مسألة أخرى، تتصل بموضوع تشكيل الجبهة الوطنية، لن نغوص الآن في مناقشة ما رافق الاعلان عن قيام الجبهة، لكننا نود أن نؤكد أن التشكيل جاء تعبيراً عن حقيقة وزن القــوى، داخل الأراضي المحتلة، الأمر الذي لم يرض البعض. لا شك أن هناك وقفة جدية مطلوبة، أما الثغرات التي شابت مسألة الاعلان الأخير عن الجبهة الوطنية، والمناقشة في برنامجها، رغم أن برنامج ١٩٧٦ كما برنامج ١٩٧٩، ينسجمان تمام الانسجام مع كل النقاشات التي تدور داخل الاطر الفلسطينية. طبعاً، هناك بند، في البرنامج الذي طرح في العام ١٩٧٩، جاء أكثر وضوحاً، في برنامج الداخل، مما صدر بشأنه في المجلس الوطني: مسألة العلاقة مع النظام الاردني. لقد كان البرنامج أكثر وضوحاً في تعيين كيفية ادارة هذه العلاقة، بينما صدر، عن المجلس الوطني الرابع عشر، قرار يقول بتنظيم هذه العلاقة على أسس معينة. أما فيما يتصل بمسألة تحييد بعض القوى، فأنا لم أسمع بالمناسبة، أن هناك تنظيماً فلسطينياً واحداً اتخذ موقفاً معارضاً لامكانية الاستفادة من تذبذب بعض القوى السياسية أو الاجتماعية أو حتى الأفراد الراغبين في الانتساب إلى الموقف الوطني، ولو تطفلاً في مواجهة دعوة الحكم الذاتي.

وأعرف من المؤتمرات الوطنية، التي تمت في مختلف المناطق، والتي توجت في مؤتمر بيت حنينا، أنه كان يشارك فيها العديد من أنصار النظام الاردني، على أساس الموقف ضد دعوة الحكم الذاتي. لم تكن هناك مواقف متشنجة، أو رافضة لدخولهم، مع تقديرنا واحتياطاتنا المسبقة لطبيعة اتجاهاتهم السياسية، وتحذيرنا من امكانية استخدامهم لهذه التكوينات أو التشكيلات لمصلحة النظام الاردني. ومن خلال الحوارات الخفية التي كانت دائرة، في الساحة الفلسطينية ومع أطراف الجبهة الوطنية، لم أسمع موقفاً كان يدفع باتجاه التشنج، بل بالعكس، كان الجميع يدفعون باتجاه جمع كل الطاقات التي من الممكن أن تنسجم مع الموقف المطلوب. وما أدى عملياً إلى تحييد العناصر المشار اليها، أو تحييد بعضهم، هو ضغط الحركة الجماهيرية في الداخل، وليس أي تنازل سياسي يقدّم لهم من الخارج.

بلال الحسن: إذاً... ما هو المخرج بشأن الاتفاق المطلوب حول موضوع الجبهة الوطنية؟

محمد خليفة: الاخ ماجد طرح مدخل الاتفاق من خلال الأمناء العامين، بينما هم في رأيي سبب التعقيد، لأنه ليس لديهم قناعة موحدة بشأن الجبهة الوطنية. فبعضهم يقول:

ان الجبهة الوطنية هي ذراع لمنظمة التحرير، والبعض الآخر يقول: انها ليست الذراع الوحيد، ولذلك فإن نقطة البداية هي في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لحسم الجدل حول هذه المسألة، والوصول مع كافة الفصائل إلى قناعة موحدة، أو الدعوة لرفع أيدي الجميع عن العمل في الداخل، والقول لهم: نظموا أنفسكم في جبهــة وحددوا أطـرها واسلوب عملها، واطلبوا الدعم الذي تحتاجونه، ونحن على استعداد لتلبيته. فأنا أتوجه بسؤال إلى الاخ ماجد: من خلال معايشته لهذا الموضوع، إلى أي مدى يمكن اقناع كل الفصائل بالتزام موقف موحد من قضية الجبهة الوطنية بالداخل؟.

ماجد أبو شرار: صحيح أن اللجنة التنفيذية هي صاحبة التوصية، ولا أقول القرار، أما بشأن القضايا ذات الأهمية الخاصة، التي تحتاج إلى اجماع، فقد طرحت موضوع الامناء العامين لأننا فشلنا في مجلسنا الوطني الأخير في تمثيل كافة الفصائل داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

عربي عواد: من الواضح أننا كلنا متفقون على أهمية ودور الجبهة الوطنية في الأرض المحتلة، وهذا أصلاً مثبت في مقـررات المجالس الوطنية. ولكن هناك فعلاً عقبات، في وجه نشاطها، وفي وجه النشاط الوطني بوجه عام. في مقدمة هذه العقبات سياسة القمع التي يمارسها الاحتلال ضد أي نشاط وأي تنظيم وطني، خاصة إذا كان ذا طابع سري. ولكن أود أن أطرح مسألة أخرى: هل هناك تناقض بين الجبهة الوطنيــة ولجنة التـوجيه الوطني؟، أو أن هذه بديل تلك؟ الواقع أن التجربة هي التي أعطتنا الجواب. إن لجنة التوجيه الوطني كما ذكر نشأت في غمرة التصدي لكامب ديفيد، وفرضت علانيتها منذ البداية، وأقامت لها امتدادات في أنحاء الأرض المحتلة. وبالرغم من كل اجراءات الحظـر، لا زالت مستمرة. ولكن لجنة التوجيه الوطني نشأت العام ١٩٧٨، والجبهة الوطنية اعيد نشاطها العام ١٩٧٩، بمعنى أنه في هذا الجو، جو التصدي لمؤامرة كامب ديفيد، كان واضحاً أنه، إلى جانب لجنة التوجيه الوطني، لابد من صيغة الجبهة الـوطنية، لكن الاحتلال قام بالتصدي لها، وهذه عقبة هامة ولابد من العمل لتذليلها، بالتوصل إلى صيغ مرنة تحافظ على بقائها، ولا تمكن سلطات الاحتلال من أن تسدد اليها الضربات. أما قضية النهج السياسي والقوى البشرية، وما يقال عن أن للشيوعيين دوراً كبيراً جداً، فتلك مسألة أود أن أقول بشأنها التالي:

أولاً، أود أن ابين فعلاً، أن الشيوعيين موجودون، وليس هذا مخفياً على أحد. وهم موجودون في الساحة الفلسطينية منذ عشرات السنين، لكن فعلاً هناك أمر، وهو أنه في الأرض المحتلة خلال الاربع عشرة سنة الماضية ، حدثت تغييرات في البنية الاجتماعية عززت دور الطبقة العاملة وتعبيراتها السياسية، واضفت عـلى الحركـة كلها الطـابع التقدمي، الأمر الذي وجه ضربة موجعة إلى نفوذ كبار الملاكين، فرفعوا رايـة «بعبع الشيوعية»، وشاركتهم القوى الرجعية والامبريالية في المنطقة. وأريد أن أعيد إلى الأذهان أنه بعد انتخابات عام ١٩٧٦ للبلـديات ادعت الاذاعـة البريطـانية (ب.ب.سي)، أن الشيوعيين قد حصلوا على ٧٥ في المائة من المقاعد، أي أنهم هم أنفسهم (القوى الرجعية

والامبريالية) الذين يحاولون اثارة «بعبع الشيوعية» انسجاماً مع المخطط الامبريالي الذي يدعي أن المهمة الاساسية الآن هي مواجهة السوفيات والخطر الشيوعي. ولكن هناك ظاهرة ينبغي أن تكون واضحة، وهذه الظاهرة تقول أن ثمة نهجاً تقدمياً موجوداً في الساحة الفلسطينية.

وللمسألة أيضاً وجه هام آخر يجب الاشارة إليه ونحن نتحدث عن الوحدة الوطنية في الداخل، وعن العلاقة بين الداخل والخارج. وهو ضرورة أن ينعكس وزن القوى المناضلة في الأرض المحتلة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، حتى يتم تجسيد الوحدة بين الداخل والخارج. وبصراحة أقول: انه إذا كان هناك حديث عن تضخيم دور الشيوعيين، فهناك محاولة لاستبعادهم كلياً، وكأنهم ليسوا قوة موجودة في النضال الفلسطيني. وهذه مسألة تسيء في تقديري للوحدة الوطنية بوجه عام، وتسيء للنضال في الأرض المحتلة بوجه خاص.

ياسر عبد ربه: عندي نقطة اضافية تتعلق بالوحدة الوطنية في الداخل. في الواقع، أن المشكلة بشأن الوحدة الوطنية وتطويرها في الداخل، لا تكمن في أن هناك طرفاً ما يسيطر، واطرافاً أخرى تريد أن تضخم من وزنها ودورها. المشكلة في تقديري أن هناك محاولة قسرية لمنع التحولات الموضوعية التي حدثت داخل المناطق المحتلة ـــ وكما ذكر الاخ عواد ـــ من أن تنعكس على البنية السياسية للحركة الوطنية والجبهة الوطنية في الداخل. فقد جرى تبدل نوعي في البنية الاجتماعية لشعبنا الفلسطيني داخل المناطق المحتلة، وذلك يعود لأسباب موضوعية، على رأسها السياسة الكولونيالية الاسرائيلية، الدمج الاقتصادي والاستيلاء على الأرض، الأمر الذي أدى إلى تفتيت البنية التقليدية للمجتمع الفلسطيني في الداخل، واعادة تشكلها من جديد. ولم يتم هذا بارادة ذاتية من الاحتلال، بل على العكس من ذلك، فالاحتلال رغم أنه اتبع سياسة الالحاق الكولونيالي للمناطق المحتلة، الا انه كان يجهد من ناحية أخرى، بشتى الطرق، للابقاء على وزن القوى التقليدية بل وتوسيع نفوذها، وآخرها المحاولات التي شهدناها لانشاء ما يسمى برابطة القرى في عدد من مناطق الأرض المحتلة. لكن التحول الموضوعي يبقى أقوى من كل المحاولات والمناورات التي تجري سواءً من قبل الاحتلال، أو من قبل الرجعية العربية. هذا الأمر أدى إلى أن تتحول الطبقة العاملة إلى طبقة الأغلبية في صفوف الشعب الفلسطيني. إن العمال الفلسطينيين يشكلون الآن ما يوازي تقريباً ٦٠ بالمئة من مجموع السكان العاملين في النشاط الاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى انخراط فئات واسعة من الشباب والمثقفين من الفلاحين في صفوف الطبقة العاملة الفلسطينية، والصراع ضد الاحتلال نفسه. ثم ان دور القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية في داخل المناطق المحتلة ساهم أيضاً في رفع مستوى وعي وتنظيم هذه الطبقة، ونهوضها بدور طليعي في قيادة النضال الوطني في المناطق المحتلة.

وهذه الحقيقة، يتعين على بعض القوى الوطنية الفلسطينية أن تنظر اليها بشكل موضوعي، أن لا تقاومها، ان لا تخترع العقبات الذاتية والحجج المفتعلة أمامها. وقد تجلى هذا الأمر، أيضاً، من خلال تنامي اتجاه الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة نحو العمل المنظم، حيث بدأت الحركة الجماهيرية، تتخلى تدريجياً عن أساليب النضال العفوية وتنصرف إلى تأسيس النقابات والمنظمات الجماهيرية والمؤسسات والاتحادات والنوادي.

وهــذا التطـور يجب أن يدفع حتى حده الأقصى، وهذا هو الدور الذي من خلاله تستطيع القوى الوطنية الفلسطينية أن تساهم فعلاً في تطوير الوحدة الوطنية لشعبنا في الداخل بكل فئاته الوطنية، ولمواجهة الاحتلال بجبهة متحدة.

وليس أمراً اعتباطياً أو جاء بمحض الصدفة، أن الرجعية التي مثلت تاريخياً ركيزة الاستعمار أو التعاون مع الصهيونية والرجعيــة الاردنية، أخذت تفقد نفوذها بشكل شبه كامل بين صفوف شعبنا الفلسطيني داخل منظماته. إن من يعارض تيار التاريخ هو الذي يريد أن يعطي لهذه القوى اقداماً من خشب، وهو الذي يتجاهل هذا التحول الذي جرى في المناطق المحتلة، ويتجاهل ان مهمة تنظيم الحركة الجماهيـرية في المنـاطق المحتلة وتوسيع اطرها المنظمة، هي المهمة الرئيسية في الظرف الراهن إلى جانب مهمات النضال الأخرى، وهو الذي يعرقل بناء وحدة وطنية على أسس سليمة. وفي هذا الاطار، نحن نؤيد بالتأكيد مشاركة مختلف القوى التي تسهم في هذا النضال مساهمة فعالة، بما فيها التنظيم الشيوعي ليس في الداخل فقط، بل وأيضاً في مؤسسات منظمة التحريـر في الخارج.

والمسـألة الرئيسية ليست محصورة في نزعات المبالغة حول دور هذا التنظيم أو ذاك. فربما تكون هذه النزعات قد برزت في تصريح هنا أو في قول هناك، أو في معركة انتخابية لنقابة ما، أو مؤسسة ما في داخل المناطق المحتلة. هذا صحيح. إلا أن المسألة في جوهرها، مرة أخرى، هي مسألة عدم رؤية التحولات التي جرت ورفض الاعتراف بها.

٣ ــ العلاقات مع النظام الأردني

بلال الحسن: ما يعنينا من هذه المسألة هو انعكاس الخلافات حولها على الوضع النضالي في المناطق المحتلة. ونلاحظ هنا:

أولاً: إن بعض المنظمات التي توافق على مبدأ الحوار، وترفض اسلوبه وتكتيكه فقط، لا تذهب في نقاشها حتى النهاية. فتطرح القضية، وتطرح المطالب، وكأن هناك طرفاً فلسطينياً مفاوضاً فقط، مع تجاهل كبير لطروحات النظام الاردني.

ونتج عن ذلك أن الحملة على الحوار استمرت حتى بعد توقف الحوار، وأوحى ذلك أن الحملة هي المطلوبة لذاتها.

ثانياً: نلاحظ أيضاً أن هناك فارقاً كبيراً بين لغة الحملة على الحوار قبل المجلس الوطني، وأثناء المجلس. لقد تغيرت اللغة تماماً في المجلس، وأمكن الخروج بقرار جماعي حول أسس الاستمرار في الحوار بسبب هذا التغير. فلماذا كانت الحملة الاتهامية إذاً؟

وعلى ضوء ذلك، كيف ترون تأثيرات استمرار الحوار مع الاردن على الوضع في المناطق المحتلة؟

أود أن أقول كتوضيح للسؤال المكتوب أمامكم، أنه قبل المجلس الوطني الفلسطيني الأخير (الخامس عشر)، نشرت مجموعة من المقابلات الصحفية، وكتبت بعض صحف

المقاومة مجموعة من المقالات، وكلها تدور حول العلاقات الفلسطينية ــ الاردنية. حين قرأنا المقابلات والمقالات بالاسلوب الحاد الذي صيغت به، توقعنا أن المجلس الوطني سيشهد مذبحة سياسية حول هذا الموضوع، ولكن الذي جرى كان عكس ذلك. وبدلاً من الاسلوب الحاد في المناقشة، استمعنا إلى مناقشات هادئة، تمسك أصحابها بنفس أفكارهم المعارضة للحوار مع النظام الاردني، ولكن باسلوب رفاقي، سمح في النهاية باتخاذ قرار شبه اجماعي حول كيفية معالجة هذا الموضوع وشروط الاستمرار فيه أووقفه. وانطلاقاً من ذلك يُطرح موضوع الحملات الاعلامية التي نتبادلها وتأثيرها على علاقتنا بمواطنينا في الداخل، وعلى علاقات أعضاء منظماتنا في الداخل فيما بينهم، وعلى علاقاتنا برؤساء البلديات. وأنا أشعر أنه يوجد هنا خلل في طريقة طرحنا للقضايا ينعكس سلباً على جماهيرنا في الداخل.

ابو علي مصطفى: أرى أن السؤال الذي بين أيدينا شيء، ومايطرحه الاخ بلال الآن شيء آخر.

بلال الحسن: لا. فالسؤال نفسه مطروح للمناقشة، لكن أنا أضفت ملاحظة توضيحية حوله.

ماجد أبو شرار: لا شك أن العلاقات الفلسطينية ــ الاردنية، أخذت بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية، شكل التناقض الحاد. فالنظام الاردني هو النظام العربي الوحيد الذي يطمح حتى الآن، إلى اسقاط تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، أومشاركتها فيه على الأقل.

أجل، إن الذي يطمح إلى اسقاط تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني أو مشاركتها فيه، هو النظام الاردني. إنه النظام الذي يضع عراقيل جدية في وجه تصعيد النضال داخل الأرض المحتلة، وهو ليس وحده في هذا النهج ولكنه الأشد فاعلية. النظام الاردني أيضاً، هو النظام العربي الوحيد الذي لايزال يمتلك قواعد سياسية داخل الأرض المحتلة، يستطيع أن يحركها، ويستطيع أن يوجهها وفقاً لمصلحته السياسية، في كل مرحلة من مراحل الصراع. إذاً نحن ننظر إلى مطلق علاقة مع النظام الاردني على أنها علاقة تكتيكية يجب أن يكون هدفنا منها، نحن الفلسطينيين، هو خدمة ادارة عملية الصراع لمصلحتنا. ويجب أن لا نشك للحظة واحدة أن النظام الاردني بدوره يفهم العلاقة على غير هذه الطريقة.

أما بشأن الحوار مع النظام الاردني، فلا شك أن عودة المقاومة الفلسطينية لتأخذ قواعدها وامكاناتها، داخل الضفة الشرقية لنهر الاردن، هي هدف نضالي يستحق أن نبذل من أجل تحقيقه نضالاً يومياً حقيقياً. ولعل الحوار هو أحد أساليب هذا النضال. وعلى هذا الأساس، قرر المجلس الوطني في دورة انعقاده الرابعة عشرة فتح الحوار مع الاردن، ضمن ضوابط وضعها المجلس يومذاك. ولم يتحفظ على هذا القرار سوى الاخوة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وخلال الفترة ما بين انعقاد الدورة الرابعة عشرة والدورة الخامسة عشر، تمت عملية حوار، أعتقد أن الأخ ياسر عبد ربه شارك في بعضها مع أركان النظام الاردني. خلال هذه الحوارات رفض النظام الاردني الموافقة على أي شكل من أشكال التسهيلات الجدية لمنظمة التحرير لتعزيز امكانياتها النضالية باتجاه الأرض المحتلة. رفض الطرف الاردني خلال هذه الحوارات أيضاً أن يعطي الجانب الفلسطيني، الحق في التحدث عن مطلق فلسطيني يعيش في الضفة الشرقية من نهر الاردن، معتبراً أن هؤلاء مواطنون اردنيون. وحتى عند مناقشة مسألة المعتقلين في السجون الاردنية، كان الجواب أن هؤلاء اردنيون يطبق بحقهم القانون الاردني. ولا شك أن الهدف النهائي لهذا المسلك هو اضعاف مواقع منظمة التحرير داخل الأرض المحتلة. وهو أمر منطقي ومنسجم تماماً مع الاستراتيجية الاردنية التي تسعى، بالمحصلة، إلى ضرب تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، واستعادة الهيمنة على الشعب الفلسطيني وعلى أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، إذا أمكن ذلك. ونستطيع القول اننا في المجلس الوطني الأخير لم نفوض اللجنة التنفيذية بما فوضناها به في الدورة الرابعة عشرة فقد حمل مجلسنا الأخير الطرف الاردني مسؤولية فشل الحوار، كما تعهد المجلس بتقديم الدعم للقوى الوطنية الاردنية في نضالها لمنع النظام من الانخراط في صفقة التسوية وكامب ديفيد. إلى جانب ذلك، فوّض المجلس الوطني اللجنة التنفيذية حرية استخدام كافة الأساليب النضالية من أجل ضمان الحصول على تسهيلات للثورة الفلسطينية من خلال الضفة الشرقية لنهر الاردن. ورغم ذلك، يجب أن لا نقع في الخطأ ونعتقد للحظة واحدة، أن هذا النظام يمكن أن يكون مخلصاً في اعطاء تسهيلات لمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، لأن هدفه في النهاية هو استيعاب الموقف السياسي الفلسطيني، والهيمنة بالتالي على منظمة التحرير واسقاط دورها. وهنا لا زلت أذكر وفداً كنت أحد أعضائه العام ١٩٧٣ خلال حرب تشرين الأول (اكتوبر). ذهب الوفد إلى الاردن ليطلب من الحكومة الاردنية الموافقة على مرور ١٠٠ فدائي إلى الضفة الغربية. جلسنا مع رئيس الوزراء يومذاك زيد الرفاعي خمس ساعات دون أن يسمح لنا بتمرير فدائي واحد، لقد رفض الاردن ذلك فيما العالم العربي يقاتل اسرائيل، فكيف يقبل الاردن أن يعطينا مطلق تسهيلات تعزز موقعنا التنافسي معه داخل الضفة الغربية في الأحوال العادية؟ هذه قضية يجب أن نعيها، وأن نبني سياساتنا على أساسها. إن العلاقة مع النظام الاردني هي علاقة تناقض أساسي حول مسألة مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

بلال الحسن: توجد لدي ملاحظة أرجو أن نحظى بالاجابة عليها. الذين تولوا الحوار مع النظام الاردني وصلوا إلى نتيجة تقول بضرورة وقف هذا الحوار، وقد سجل ذلك رسمياً في تقرير اللجنة التنفيذية أمام المجلس الوطني الأخير. ومع معرفة الفصائل الفدائية بوقف الحوار مع النظام الاردني، استمرت حملة المنظمات الاعلامية ضد الحوار وضد الأطراف التي تتولاه، وهذا يثير تساؤلاً ملحاً: لماذا استمرت الحملة الاعلامية وما هي الغاية منها؟ أنا أقول ان هذه الحملة الاعلامية أدت إلى اضعاف معنويات جماهيرنا في الداخل، بل اقول أن الهدف الرئيسي لهذه الحملة الاعلامية، هو اهتمام كل تنظيم برفع

درجة الحشد والتعبئة داخل صفوفه، واثبات صحة موقفه الرسمي المعلن، وليس المعالجة الواقعية لمسألة الحوار مع النظام الأردني، الذي توقف عملياً. وهذه العناية بتعبئة التنظيم وحشده تمت دون كبير اهتمام بتأثير الحملة الاعلامية على وضع جماهيرنا في المناطق المحتلة.

محمد خليفة: يجب أن لا نعزل الموقف في هذا الموضوع عن الظروف التي يتخذ فيها القرار، فمن خلال موضوعة الحوار ومتابعته، كان هناك هدف واضح وصريح يتمثل في عدم ترك النظام الاردني يلتحق بركب كامب ديفيد، عن طريق الحوار بودٍ حيناً وبضغط أحياناً.

ففي مرحلة الحملة على الحوار، كانت هناك معطيات ومؤشرات تؤكد على أن الملك حسين سيلتحق بكامب ديفيد، ولابد من ايقاف الحوار، أي استخدام الضغط عوض الحوار السياسي في هذا الموضوع. هذه هي النقطة الاولى: يجب ألا نعزل الموقف عن الظروف السياسية التي تحيط به.

أما الجانب الثاني الذي أود التحدث عنه، فهو الحوار نفسه. إن الحوار لم يتوقف حتى الآن، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً، حيث أن النظام الاردني ما زال مصراً على ابلاغ جميع الأطراف الدولية والعربية أنه لن يسمح بدخول فدائي واحد إلى الاردن. اذن موقف نظام الاردن تجاه منظمة التحرير ومستقبلها ودورها موقف مبدئي وثابت، وبالتالي لابد وأن يكون لنا مواقف مبدئية وثابتة، رغم أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى اجراء بعض الحوارات.

وبالنسبة للعلاقة بين م.ت.ف. والنظام في الأردن، أذكر أن مسألة العلاقة طرحت على بساط البحث اثر مؤتمر الرباط، الذي اضطر الملك حسين خلاله إلى الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والمسؤولة عن مصير الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال بما فيها الضفة الغربية.

لكن الاردن لم يغادر موقف التأييد اللفظي، ولم يبادر إلى اتخاذ أية اجراءات عملية، إلى أن جاءت مقررات مؤتمر القمة التاسع في ١٩٧٨ حيث اتخذ موقفاً مناهضاً لكامب ديفيد، تشكلت على اثره اللجنة الفلسطينية ـــ الاردنية المشتركة.

وفي تقديري أن الجانب الفلسطيني الذي يمثل منظمة التحرير لم يتخذ الموقف الصلب للاستفادة من هذا الوضع، بمعنى أنه لم ينتزع الحد الأقصى من امكانيات العمل في الاردن، كحرية العمل السياسي على الأقل، واطلاق سراح المعتقلين الذين لا يزالون بالعشرات في سجون الحكم في الاردن.

أما فيما يتعلق باللجنة الفلسطينية ـــ الاردنية المشتركة، فمهمتها أن تتولى دعم الصمود في الأرض المحتلة. ونحن نعرف أن هذه المسألة على غاية من الأهمية، لأن هناك سياسة اسرائيلية تقوم على تدمير مؤسساتنا الوطنية والاقتصادية في الأرض المحتلة كالمجالس البلدية وغيرها.

فمن خلال اللجنة المشتركة، يمكن تقديم الدعم، وقد قدم فعلاً إلى بعض هذه المؤسسات والهيئات الوطنية. لكن الواقع يشير إلى أنه على امتداد السنوات الثلاث الماضية، استطاع الجانب الاردني أن يستفيد منها استفادة كبيرة، حيث استغلها لتعزيز مواقع أعوانه بهدف التدخل في شؤون الهيئات والمؤسسات الوطنية، من جانب مكتب الأرض المحتلة التابع للحكم في الاردن، والمسألة الثانية هي أنه يتعين على الطرف الفلسطيني المفاوض أن يضم إليه ممثلين لهم معرفة بما يجري في الأرض المحتلة. وأيضاً ينبغي أن يكون هناك مثلاً برنامج للتنمية الزراعية والصناعية، تستند إليه اللجنة المشتركة في عملها، وبالطبع ينبغي توجيه قسم أساسي من المساعدات لدعم القوى الوطنية التي لها دور بارز في مواجهة الاحتلال.

هذه مهمات اقرت في المجلس الوطني والمطلوب التقيد بها، والعمل بموجبها.

أبو علي مصطفى: حتى لانكرر أنفسنا في اعادة تسجيل موقفنا من مسألة الحوار والعلاقة مع النظام الاردني، من المناسب أن نطرح بعض الأسئلة بجدية بدون اعطاء تبريرات لأنفسنا في كيفية ايجاد مخرج للهروب من المأزق الذي اوقعت قيادة منظمة التحرير نفسها فيه، خلال مجريات العلاقة.

وبالرغم من أن التكتيك مفهوم ومشروع، ويجد تبريره في أن أية علاقة بين قوتين متناقضتين تناقضاً تناحرياً لاتقوم إلّا على أساس التكتيك، غير أنه يتعين على أية قيادة سياسية أن تحسب درجات الفائدة من هذا التكتيك، وفقاً لتصور الطرف الآخر. بمعنى آخر، ألا نعتبر أنفسنا نحن الأذكياء القادرون على التكتكة، في حين أن النظام الاردني لايمارس الأمر نفسه في علاقته معنا. أنا أعتقد أنه كان من المناسب أن نقف وقفة مدققة لنحدد ما هي الفوائد التي يجنيها النظام من علاقته بنا، حتى نستطيع على أساسها أن نحاكم النتائج؟ إن الذي حصل أننا تجنبنا الوقوف أمام هذه النقطة بشكل مدقق معتبرين أن وضع الاشتراطات في برنامج المجلس الوطني الفلسطيني أمر يكفي وحده ليشكل الضوابط المطلوبة.

وليسمح لي الرفيق محمد خليفة أن أختلف معه في تقدير أننا كنا نحن في صدد البحث عن وسائل للحيلولة دون التحاق النظام الاردني بكامب ديفيد. أنا لا أعتقد أن العلاقة بمنظمة التحرير او القرار العربي هما اللذان حالا دون التحاق النظام الاردني بكامب ديفيد. هناك اعتبارات موضوعية لايستطيع النظام الاردني أن يغادرها بقرار ذاتي حتى يذهب إلى كامب ديفيد. هذه الاعتبارات هي التي جعلت النظام الاردني يتخذ قراراً سياسياً ذاتياً ألا يكون شريكاً في كامب ديفيد. وحتى السياسة الأميركية أعلنت على لسان مسؤوليها، بمن فيهم برجنسكي أنها تتفهم هذا الموقف للنظام الاردني، أي بمعنى آخر انها تتفهم السياسة الانتظارية للنظام الاردني. انه ينتظر أن تنضج الظروف التي تؤهله ليكون شريكاً مؤملاً في كامب ديفيد ينتظر موقف اسرائيل من مسألة تقديم حصة للنظام الاردني في التسوية، ينتظر الموقف الأميركي الراغب في انجاز التسوية خطوة خطوة دون دفع كل المنطقة إلى حالة تفجر كبيرة لاتحتملها السياسة الأميركية، ينتظر

انهاء «العقبة الفلسطينية» القائمة على الساحة اللبنانية. ان تصفية هذه العقبة يشكل ممهداً للنظام الاردني ليسقط الموقف السوري الوطني المناهض لكامب ديفيد، والذي يشكل، بحكم التجاور القائم مع الاردن، قيداً عليه يمنعه من أن يكون محرراً من هذا الاعتبار السياسي والجغرافي والمعنوي والمادي عند اتخاذ قراره السياسي. كل هذه الأسباب هي التي جعلت نظام الاردن يتخذ قراراً مسايراً يخدم تكتيكه الخاص، بعدم الذهاب إلى كامب ديفيد.

فلقد جاء قرار قمة بغداد الذي وافقت عليه جميع الأنظمة العربية، ليعطي النظام الاردني هذا الغطاء سياسياً واقتصادياً، وليلزم قيادة منظمة التحرير بأن تجعل من النظام الاردني شريكاً في القرار الوطني الفلسطيني تحت ذريعة انفاق «أموال الصمود». هذه هي دوافع القرار العربي الذي اتخذ في بغداد. ان دوافعه ليست دعم الشعب الفلسطيني. فما دامت هذه الأنظمة العربية قد اتخذت قراراً باعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، إذن فلماذا تقدم في قمة بغداد على اعتباره شريكنا في توزيع الـ ١٥٠ مليون دولار؟ لقد جاء القرار على هذه الصورة لأنه محكوم بخلفية سياسية، محددة، بهدف خلق الممر للوصول إلى حالة تسمح للنظام الاردني بالالتفاف على قرار الرباط (١٩٧٤) نفسه. على هذا الأساس، نعتبر أن التكتيك الذي اتبعته قيادة منظمة التحرير سابقاً وحالياً، تكتيكاً خاسراً.

ويجب أن نسجل هنا أن مستوى نشاطات جماعة النظام الاردني في الأراضي المحتلة، بعد العلاقة التي تمت مع النظام الاردني، جاءت أعلى مما كانت عليه قبل العام ١٩٧٧.

لقد استفاد النظام الاردني من التغطية التي تمت لعناصره داخل الأراضي المحتلة، بحيث بات ممكناً لهؤلاء أن يعلنوا: لماذا نكون متهمين بالعلاقة مع النظام الاردني، بينما قيادة منظمة التحرير نفسها تنسج علاقة مع النظام الاردني؟ إن قيادة م.ت.ف.، لم تجرؤ على اعلان موقف واحد، لا في الصحافة ولا في الاعلام ولا في التصريحات رداً على «الارادة الملكية» التي صدرت في منتصف تشرين في العام ١٩٨٠ والتي قضت بتشكيل لجنة اردنية وزارية مسؤولة عن شؤون الأراضي المحتلة. ولقد مورس الصمت تجاه هذا القرار. فلماذا؟

أما حول دعم صمود اهالينا في المناطق المحتلة، فنحن نرى أنه من الممكن البحث عن أساليب خاصة لتوفير مثل هذا الدعم، إذا ما وضعت أسس لتوفير متطلبات الصمود، على أسس وبرمجة كحماية الأرض وتطوير الزراعة وحماية الصناعة من الابتلاع، وحماية التعليم والثقافة الوطنية، وسوى ذلك من القضايا التي من الممكن أن تكون فعلاً مهمات تتحمل مسؤوليتها قيادة الثورة بشكل جماعي.

ولا أعتقد أننا سنواجه حواجز غير قابلة للتخطي وتمنع وصول دعمنا إلى شعبنا في الأراضي المحتلة. إذا ما توقفت قناة المرور ما بين قيادة منظمة التحرير والنظام الاردني.

واستذكر هنا بعض الأمثلة للتدليل على التحايل في القرار، فيما يتعلق بدعم شعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة. مثلاً مشروع ابراهيم أبوستة في قطاع غزة. أنا لا أفهم أن تدعيم هذا المشروع بآلاف الدنانير، بريء بالمعنى السياسي، بينما يجري التضييق على مؤسسات وطنية، كمجلس اتحاد طلبة بير زيت أو بيت لحم أو الخ..

وأنا لا أفهم أن يأتي بسام الشكعة أو أي رئيس بلدية وطني إلى عمان فيمضي أياماً وأسابيع حتى تصرف المساعدة المخصصة للبلدية، في حين يأتي رئيس بلدية آخر، فيتناول المساعدة فوراً، وبلا ابطاء. لا أفهم أن يتم ذلك من دون دوافع سياسية.

وأعتقد في النهاية، أنه من أجل مستقبل نضال شعبنا، وحماية قرارنا الوطني الفلسطيني، لا نرى أن هناك سبباً مشروعاً لبقاء مثل هذه العلاقة، سواءً سميت حواراً أو علاقة لجان مشتركة، خصوصاً وأن الوضع الاسرائيلي الجديد بعد فوز الليكود في الانتخابات، قد يتيح للنظام الاردني أن يناور لفترة أطول مما كانت عليه مناوراته السابقة.

محمد خليفة: أريد أن أوضح، انني حين أشرت إلى أن دافع منظمة التحرير في ادارة الحوار مع النظام الاردني هو فرملة موقف النظام من كامب ديفيد، لم أعتبر أن هذا هو العامل الوحيد في هذا المجال. أنا أتفق في العوامل الأخرى مع أبو علي مصطفى، ولا أهمل طبعاً دور منظمة التحرير، إنما أريد أن أضيف نقطة بالمقابل، وهي أننا أقمنا حواراً مع النظام الاردني وأهملنا دعم القوى الوطنية الاردنية في نضالها، وهذه ثغرة وقعت فيها منظمة التحرير.

ياسر عبد ربه من المعروف لدينا جميعاً أن اتفاقية كامب ديفيد وضعت الرجعية العربية بما فيها الحكم الاردني في مأزق. ودورنا كان ولا يزال ينطلق من استثمار هذا المأزق بهدف تعميقه، وليس الافراج عنه. من هذا المنطلق، عالجنا قضية الحوار مع الاردن، خصوصاً بعد اتفاقيات كامب ديفيد. ولم يكن لدينا، نحن على الأقل، أية أوهام حول الأهداف السياسية البعيدة للحكم الاردني تجاه اعادة الحاق المناطق المحتلة به، أو أهدافه بشأن دور منظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني وخاصة في المناطق المحتلة. المسألة لم تكن هنا على الاطلاق، المسألة كانت تتلخص، وكما يقول السؤال ولكن بطريقة معكوسة، في أننا انطلقنا من معالجة دور وموقف الطرف الفلسطيني، سواء في الحوار السياسي أو في اطار اللجنة المشتركة. بمعنى آخر نحن كنا نريد على الأقل تصحيح اسلوب عمل الطرف الفلسطيني في هذا الحوار، بما يمكن من قطع الطريق على محاولات الحكم الاردني لاستغلال هذا الحوار من أجل تعزيز نفوذه داخل المناطق المحتلة.

ولقد اعتبرنا هذه المسألة مهمة نضالية لها مترتباتها سواء داخل المناطق المحتلة أو في الاردن، أو حتى على الصعيد العربي. المشكلة كانت ولا زالت تكمن في دور وموقف الطرف الفلسطيني في كيفية معالجة هذه العلاقة، وليست المشكلة في ادراك أو عدم ادراك حقيقة نوايا واهداف الطرف الاردني الراهنة والبعيدة المدى. ومن هذا المنطلق عولجت

هذه القضية قبل المجلس الوطني، ومن هذا المنطلق نفسه عولجت داخل المجلس الوطني. وفي تقديري أن المعالجة التي جرت داخل المجلس الوطني كانت من حيث الجوهر، أكثر تقدماً من تلك المعالجات العامة التي كانت قد تمت خارجه لأنها تناولت بشكل ملموس ومفصل تجربة العلاقة خلال الفترة الماضية، سواء العلاقة السياسية أو العلاقة في اطار اللجنة المشتركة. وقد وضعنا في المجلس الوطني أسساً نعتقد أنها لاتزال صالحة، من أجل اعادة تصحيح هذه العلاقة، وخصوصاً فيما يتعلق بعمل اللجنة المشتركة. نحن نعرف أن مهمة هذه اللجنة هي دعم الصمود، بمعنى أنها يجب أن تضع أمامها وظيفة رئيسية تتلخص في مقاومة سياسة واجراءات الاحتلال للاستيلاء على الأرض وللتوسع، وبالاضافة إلى ذلك، دعم المؤسسات والهيئات الوطنية بشكل عام. إن السياسة التي كانت تعتمد من قبل اللجنة السابقة، كانت تفتقر عموماً إلى مثل هذا الأساس. ففيما يتعلق بالاستيطان وافراغ الأرض مثلاً، كان الدعم يوجه إلى كبار الملاك والمزارعين داخل المناطق المحتلة، بينما لم يصب المزارعين الصغار أصحاب الملكيات المحدودة أي دعم في حين أن هؤلاء هم الأكثر تضرراً من سياسة الاحتلال الاقتصادية والاستيطانية. وفي مواجهة هذا السلوك، جرى التأكيد على أنه ينبغي تصحيح هذه السياسة بتوجيه الدعم لإقامة تعاونيات زراعية لصغار المزارعين وتوسيع وتشجيع هذه التعاونيات على أوسع نطاق من أجل استثمار الأرض، وعدم هجرتها إلى سوق العمل الاسرائيلي.

ثمة مثال آخر يتعلق بموضوع الهجرة.

ان اعداداً هائلة من المثقفين والمهنيين الفلسطينيين يهاجرون سنوياً من المناطق المحتلة. وان دور لجنة دعم الصمود يجب ألا يكون توجيه الدعم لهذه الشخصية أو تلك، لهذه المؤسسة الوهمية أو تلك، بل لتطوير الصناعات الوطنية، تطوير دور المؤسسات والنقابات والاتحادات الوطنية، تطوير مشاريع الاسكان التي تشرف عليها البلديات ايجاد فرص عمل جديدة لاستيعاب المثقفين والمهنيين داخل الأرض المحتلة وتدعيم صمودهم. وينطبق الأمر نفسه على الصناعات الوطنية، وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي، بالاضافة إلى دعم النقابات والمؤسسات والاتحادات بشكل متوازن، وعلى أساس دورها في النضال ضد الاحتلال كمقياس رئيسي. هذا هو الاتجاه الذي أكد عليه المجلس الوطني الأخير، بعد نقاش حاد، وأرسى اسسه التفصيلية. المشكلة هي أن سياسة الحكم الاردني تتعاكس معنا، وذلك لا ينبغي الاستسلام له بحيث يؤدي إلى استنكاف الطرف الفلسطيني عن تولي واجبه في هذا المضمار.

أما بشأن اللجنة المشتركة، فنحن، منذ قمة بغداد، طالبنا ولا زلنا نطالب، وأكدنا على ذلك في المجلس الوطني الأخير، بالتطبيق الفعلي للقرار العربي بوحدانية تمثيل منظمة التحرير، بمعنى أن منظمة التحرير يجب أن تكون المسؤولة وحدها عن هذه الأموال، وعلى الطرف الاردني أن يقدم التسهيلات، لا ان يكون شريكاً مع المنظمة على قدم المساواة، وفي احيان اخرى يتقدم على دور المنظمة فيما يتعلق بدعم الصمود.

هذا هو الأساس الذي لا زلنا نعتمده. وقد تم التأكيد في المجلس

الوطني الأخير على ضرورة اعادة تشكيل الطرف الفلسطيني في لجنة دعم الصمود. ولا زال هذا القرار ينتظر التنفيذ. أما بشأن الحوار السياسي، فالمشكلة لا زالت قائمة، بمعنى أن موقف الحكم الاردني حيال اتفاقيات كامب ديفيد التي لم تعطه أي دور، هو عدم التورط في هذه الصفقة، ولكن ذلك يشكل جانباً واحداً من الأمر. أما الجانب الثاني فهو أنه يتعين على الحكم الاردني، حتى يحول موقفه تجاه كامب ديفيد إلى سياسة ايجابية، تقديم كل أشكال المساعدة والدعم لمنظمة التحرير. ومن واجب منظمة التحرير في هذه الحالة أن تكشف باستمرار النتائج التي توصلت اليها في اطار هذا الحوار السياسي، أن تجمع بين الحوار وبين مواصلة النضال ضد مماطلة الحكم الاردني فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير، وخاصة تجاه شعبنا في المناطق المحتلة. ولكن المؤسف أنه في مجرى هذا الحوار، كان دور منظمة التحرير وحيد الجانب فقط. هذه القضية هي التي توقف أمامها المجلس الوطني ليضع أسس الحوار بشكل مفصل.

إن المشكلة التي نواجهها، خاصة داخل الاردن، تتمثل في أن أعداداً كبيرة من المناضلين في اطار منظمة التحرير، من أعضاء المجلس الوطني ومن بين القوى الوطنية الأخرى، لا يلعبون دورهم على صعيد اللجنة المشتركة لدعم الصمود، ولا حتى على صعيد ابداء ارائهم فيما يتعلق بالحوار السياسي، وكيفية ادارته، وكيفية مواجهة مناورات الحكم الاردني الخاصة بمطالب وحقوق منظمة التحرير.

هذه القضية تعني قطاعاً واسعاً من شعبنا، وخاصة شعبنا داخل الاردن. وتجاهل هذا الأمر يؤدي فعلاً إلى أن ينظر شعبنا داخل الاردن الى تلك العلاقات نظرة سلبية. اكرر، ليس لدينا أي وهم حول النوايا السياسية البعيدة الأمد للحكم الاردني. لكن ذلك لا يعني أن نحدد النوايا دون ان يكون لدينا دور نضالي سياسي تكتيكي راهن لمواجهة هذه النوايا وتطويقها، ومن أجل منع تحققها على المدى البعيد.

بلال الحسن: هل توجد ملاحظات أخرى حول هذه المسألة؟

ماجد أبو شرار: سأتناول موضوع اللجنة المشتركة، التي لم أتطرق اليها في مداخلتي الاولى. هذه اللجنة، هدفها الأساسي هو دعم صمود شعبنا داخل الأرض المحتلة. وهي بالتأكيد أيضاً ليست افضل الأقنية لايصال هذا الدعم. لكن هذه هي القناة الممكنة حتى الآن، وبالاضافة الى ما طلب المجلس الوطني الفلسطيني من هذه اللجنة أن تقوم به، أود أن اضيف إلى أن الاردن، قد عمد منذ بدأ العمل بهذه اللجنة، إلى محاولة التملص من الكثير من التزاماته تجاه البلديات، تجاه الموظفين، تجاه الجمعيات، تجاه الكثير من المؤسسات، وتجيير المبالغ التي اعتاد أن يرصدها في ميزانيته السنوية إلى ميزانية اللجنة المشتركة.

ولا شك أيضاً، أن الاردن، احيا مكتب الأرض المحتلة في عمان ــ مكتب الاردن ــ بحيث بات له تأثير أكثر من أي وقت مضى على أهلنا داخل الأرض المحتلة. بالمقابل يجب أن لا نسقط من الاعتبار أن اللجنة استطاعت أن تقدم خدمات لأهلنا في داخل الأرض

المحتلة لا يجوز اطلاقاً تجاهلها، كرصد مبالغ لدعم البلديات، ومشاريع الاسكان، ومشاريع المياه، ومشاريع التصنيع وغيرها، ومن ضمن هذه المشاريع انشاء مصنع للحمضيات في قطاع غزة مثلاً. كما اتخذت اللجنة مؤخراً قراراً بدفع رواتب شهرية للموظفين الذين يتقاضون راتباً واحداً داخل الضفة الغربية، فضلاً عن اجراءات لتثبيت صمود الخريجين داخل الارض المحتلة. هذه القضايا يجب ألا نغفلها، ولا شك أن العدو أيضاً لا يغفلها، بدليل أنه اتخذ مؤخراً قراراً بمنع كافة مشاريع الاسكان، وخصوصاً في منطقة القدس. ولكن عندما نسجل هذه المشاريع، فنحن أيضاً نسجل أننا بقدر ما نستفيد من هذه اللجنة، فإن حجم استفادة النظام الاردني أكبر من استفادتنا. لكننا، في النهاية، نحقق هدفاً وطنياً. وهو دعم صمود أهلنا داخل الأرض المحتلة.

كما يجب أن نطور عمل اللجنة. ولكن يجب أن نضع الضوابط أمامها بأن نعيد تشكيل الوفد حسب توصية المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة، وأن نحاول تقنين حجم استفادة الاردن منها، ونناضل لالغاء الدور الاردني في هذه اللجنة واعادته إلى ما كان عليه قبل قمة بغداد، وهو دور تنسيقي صرف. فقبل قمة بغداد، لم يكن للاردن أي حق في أن يتدخل في رصد أي مبلغ من مبالغ دعم صمود أهلنا داخل الأرض المحتلة.

وتبقى ملاحظة أخيرة: ان قمة بغداد رصدت ١٥٠ مليون دولار لدعم صمود أهلنا داخل الأرض المحتلة، وقد طلبت اللجنة من قمة عمان الأخيرة رفع المبلغ إلى حوالي ٤٦٠ مليون دولار. وحتى الآن، لم يتم رفع هذا المبلغ. ولا شك أن هذا المبلغ لا يفي إلا بجزء ضئيل جداً من حاجات اهلنا، الأمر الذي يتطلب من اللجنة التنفيذية أن تمارس ضغوطاً على الدول النفطية خصوصاً لمضاعفة حجم الدعم لأهلنا داخل الأرض المحتلة.

صفحات من الثقافة الفلسطينية
١ ــ محمد عزة دروزه، تسعون عاماً من الكفاح
٢ ــ أكرم زعيتر، معارض... وديبلوماسي وبحّاثة

سميح شبيب

١ ــ محمد عزة دروزه

نشرت صحيفة «المصباح» الثقافية، في عددها رقم ٣٨، الصادر بتاريخ ٨ أيار (مايو) ١٩٨١، خبراً مقتضباً عن عزم «دار الكلمة» إصدار مذكرات **محمد عزة دروزه**، في اثني عشر مجلّداً. ولقد أثار هذا الخبر المقتضب اهتمام قلة قليلة من الباحثين المختصّين، فيما مر الخبر مرور الكرام على جموع القراء والكتّاب والصحفيين، حتى أن بعضهم تساءل عن صاحب هذه المذكرات المنوي إصدارها... كما لم تول الصحف الفلسطينية، رئيسية وغير رئيسية، أية أهمية لهذا الخبر.

ويتساءل المرء: لماذا هذا الانقطاع الخطير بين الأقلام الفلسطينية المناضلة الكبيرة، وبين الجيل الفلسطيني الجديد من كتّاب وصحفيين وقراء؟! وهل كان دور هذه الأسماء الكبيرة هامشياً؟! أم أن مبررات اتصالها بفكرنا وحركتنا السياسية الراهنة مقطوعة؟! أم هنالك خلل ما في ربط الواقع بجذوره، تطلّعاً للمستقبل؟!

محمد عزة دروزه اسم كبير، ليس في حقل الكتابة فحسب، بل انه اسم وطني كبير على صعيد النضال الوطني، منذ فجر الحركة العربية الحديثة، وبدايات الكفاح السياسي والمسلّح ضد الصهيونية والإنتداب. وليس مبالغة القول بأن سيرته السياسية والعلمية، على أهميتها، لا تزال من الأمور المغفلة في حياتنا الثقافية والسياسية.

النشأة

ولد **محمد عزة دروزه** في نابلس، في نهاية حزيران (يونيو) ١٨٨٨. وكان يعتقد ان اسم عائلته مشتق من عمل بعض أفرادها في الخياطة. والده **عبد الهادي بن درويش دروزه**، وهو من أبناء العائلات المتوسطة الحال التي عمل أفرادها في التجارة الصغيرة، وفي العمل اليدوي أو الخياطة.

تُنشر هذه المادة، في الوقت نفسه، في مجلة المصير الديمقراطي.

درس دروزه المرحلة الابتدائية، في مدرسة الرشدية، ثم انهى المرحلة الإعدادية، في نابلس، عام ١٩٠٦. وبعدها بدأ حياته العملية موظفاً في دائرة البرق والبريد العثمانية، حيث أمضى عامين فيها، ثم تنقّل في عدد من المهام، كان أولها وكيلاً لمديرية بيسان، ثم مأموراً لبريد نابلس، فوكيلاً لمديرية نابلس، فرئيساً لبيع الطوابع في بيروت، فمأموراً متجوّلاً، فمفتشاً على مراكز البرق والبريد المدنية، في سيناء، ابان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ــ ١٩١٨). ثم شغل وظيفة سكرتير الديوان في المديرية العامة في بيروت، حتى نهاية الدولة العثمانية.

وأتاحت له ظروف عمله، في البريد، الإطّلاع على العديد من الصحف التي ترد إلى تلك الدائرة، وكان أبرزها: **المؤيد**، **الاهرام**، **المقطم**، **المنار**، **الهلال**، **المقتطف**. وقد انتسب **دروزه** إلى **«جمعية الإتحاد والترقّي»** في نابلس، ولكنه سرعان ما تركها، بعد أن تكشّفت له نواياها الشوفينية التركية، حيث ساهم مع بعض رفاقه في تأسيس فرع لحزب **«الائتلاف والحرية»**، الذي كان مركزه في الأستانة، وكان برنامجه يقوم على معارضة السياسة الشوفينية **«لجمعية الإتحاد والترقّي»** التركية. وقد كان **دروزه** سكرتيراً لفرع الحزب في نابلس. وبالإضافة لنشاطه السياسي، فقد أسهم في تأسيس **«الجمعية العلمية العربية»**، في نابلس، سنة ١٩١١. وكانت تهدف إلى تنشيط التعليم في فلسطين باللغة العربية، بعد أن أخذت الحكومة التركية تطبّق التعليم باللغة التركية في المدارس الرسمية، وذلك في سياق عملية التتريك. كما أسهم، في المرحلة ذاتها، في التوعية والتنبيه لخطورة حيازة اليهود للأراضي. ولعل أبرز حادثة سياسية في حياة **دروزه**، في تلك المرحلة، هي انتسابه لجمعية **«العربية الفتاة»** السرية. وذلك بعد لقائه بالدكتور **أحمد قدري**، سنة ١٩١٦.

أما على الصعيد العلمي، فلم يتمكّن **دروزه** من متابعة تحصيله العلمي خارج فلسطين، لتردّي الحالة الإقتصادية لعائلته. إلا أن حبه للمعرفة والإطّلاع دفعه للمطالعة، فكانت متنوعة، شملت فروعاً عدة. وكان **دروزه** شغوفاً بمطالعة الكتب المترجمة، وبشكل خاص كتب **غوستاف لوبون وسبنسر**. وبدأ حياته الصحفية مبكراً. فنشر عدداً من المقالات، بلغت زهاء العشرين في جريدة **«الحقيقة»**، في بيروت، والتي كان صاحبها **كمال عباس**. وكان ذلك عقب إعلان الدستور العثماني، حيث تركّزت مقالاته الأولى حول الموضوعات الأخلاقية والإجتماعية.

كما نشر، في سنة ١٩١١، في بيروت، اولى رواياته. وكانت سياسية، بعنوان **«وفود النعمان»**، وحاول من خلالها تصوير الواقع الذي كان ماثلاً آنذاك. وفي سنة ١٩١٣ ألّف رواية **«السمسار»**، وكانت أقرب إلى المسرحية منها إلى الرواية. وفيها حاول فضح أساليب الصهاينة في شراء الأراضي الفلسطينية، وتنبيه الفلاحين لمخاطر بيع الأراضي. وقد مُثِّلت هذه المسرحية في بعض مدارس فلسطين، إلا أنها لم تنشر، ومخطوطتها مفقودة.

النشاط السياسي والعلمي بين ١٩١٨ ــ ١٩٤٨

كان لدخول **الأمير فيصل** دمشق، سنة ١٩١٨، أثر حاسم على رجالات الحركة العربية، حيث تمّ تشكيل أول حكومة عربية، شارك فيها رجالات القومية العربية.

ولما انعقد المؤتمر السوري العام[1] بدمشق، شارك **دروزه** فيه مندوباً عن نابلس، وتمّ

اختياره سكرتيراً للمؤتمر. وبعد أن أصبح المؤتمر مجلساً تأسيسياً، أسهم **دروزه** في وضع مشروع «الدستور السوري». وقد شغل **دروزه**، ابان العهد الفيصلي بدمشق، عضوية **«الهيئة المركزية لجمعية العربية الفتاة»***. ثم تولى أعمال السكرتارية فيها، وكان صلة الوصل بين الجمعية من جهة، والأمير **فيصل** من جهة ثانية، وبين الجمعية والقوى السياسية من جهة أخرى. ونتيجة لضيق نطاق العمل التنظيمي لجمعية **«العربية الفتاة»**، تأسس **حزب الاستقلال العربي**، في دمشق، عام ١٩١٩(٢)، كواجهة سياسية للجمعية. وكان **دروزه** عضواً مؤسساً فيه، إضافة لنشاطه وبعض رفاقه من الفلسطينيين في تأسيس **«الجمعية العربية الفلسطينية»**، كجهاز عمل خاص بالنضال الفلسطيني، له علاقاته مع الحركة الوطنية الفلسطينية، لمقاومة تصريح بلفور والمخططات الصهيونية.

وبعد زيارة **فيصل** لفرنسا، وإعلان ما عرف باتفاق **فيصل ــ كليمنصو**، عارض **دروزه** وبعض رفاقه في **«العربية الفتاة»** هذا الإتفاق، ودافع عن معارضته تلك داخل الهيئة المركزية **«للعربية الفتاة»**. التي تقدّمت بمذكرة خطية إلى فيصل، صاغها **دروزه**، فوافق **فيصل** على هذه المذكرة، كما وافق على إعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، وأصدر قراراً بذلك. وقد تلا **عزة دروزه** هذا القرار على الجماهير المحتشدة أمام مبنى البلدية بدمشق، في الثامن من آذار (مارس) ١٩٢٠، عن شرفة البلدية(٣).

أثار هذا القرار فرنسا فأسرعت في تنفيذ مخططها ودفعت بقواتها باتجاه دمشق. وتمكّنت من إسقاط الحكم الفيصلي، في الرابع والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٢٠. وبعد ذلك «انفرط عقد رجالات القومية العربية»، وعاد **دروزه** إلى نابلس، ليمارس ما كان يقوم به، قبل ذهابه إلى دمشق، كسكرتير **للجمعية الإسلامية ــ المسيحية**، بعد أن أصبح اسمها **الجمعية الوطنية**، وظل يمارس مهامه فيها حتى سنة ١٩٣٢، إضافة لعضويته في المؤتمرات الفلسطينية، فكان عضواً في لجنتها التنفيذية، من سنة ١٩٢١ وحتى سنة ١٩٣٢.

ولم تخب تطلعاته القومية، وسرعان ما ظهرت، مجدداً، بمشاركته في **المؤتمر العربي القومي**، الذي انعقد في القدس، سنة ١٩٣٠، والذي انبثق عنه **الميثاق القومي**(٤).

وعندما تعذّر الإستمرار في **المؤتمر العربي القومي**، بعد وفاة **فيصل**، ساهم ورفاقه من القوميين في فلسطين، في تأسيس **حزب الاستقلال العربي**(٥). وقد شغل **دروزه** فيه عضوية الهيئة المركزية. وقد أسهمت نشاطات الحزب، ودعوته لسياسة اللاتعاون مع سلطات الإنتداب البريطاني، في قيام المظاهرات غير المرخّصة، والمعادية للإنتداب في فلسطين، سنة ١٩٣٣، في القدس والمدن الفلسطينية الأخرى. وشارك **دروزه** في هذه المظاهرات، وأصيب في رأسه بضربة هراوة، ومن ثم اعتقل وحوكم، ولكن لم يصدر حكم بحقه. وفي أوائل سنة ١٩٣٦، ساهم **دروزه** بنشاط كبير، في التحريض على الإضراب العام

---

* وكانت مؤلفة من: شكري القوتلي، ياسين الهاشمي، محمد دروزه، أحمد مريود، د. أحمد قدري، رفيق التميمي، وسعيد حيدر.

والإعداد له، كما أسهم في الدعوة لقيام «**اللجنة العربية العليا**»* بقيادة الاضراب، والنضال من أجل وقف الهجرة وبيع الأراضي، وقيام حكومة وطنية. ولّما تعاظم الإضراب، وبدأت الأعمال العسكرية ضد الانتداب والحركة الصهيونية، لجأت سلطات الانتداب إلى اعتقال بعض الزعماء الفلسطينيين، وكان **دروزه** أحدهم. وقد سجن في صرفند ثلاثة أشهر، خرج بعدها مشاركاً في «**اللجنة العربية العليا**»، وأدلى بشهادته السياسية أمام اللجنة الملكية البريطانية سنة ١٩٣٧(٦).

وحين أصدرت هذه اللجنة توصياتها بتقسيم فلسطين، في ١٩٣٧/٧/٧، كان **دروزه** في طليعة الرافضين لهذهالتوصيات... وشارك في الاعداد لعقد مؤتمر عربي عام، انعقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ في بلودان، لمناقشة موضوع تقسيم فلسطين. وكان **دروزه** سكرتيراً عاماً للمؤتمر. وقد ألقى فيه كلمة فلسطين، ثم سافر إلى بغداد، بناء على قرار من المؤتمر، بهدف إنشاء لجنة للدفاع عن فلسطين. وقد تأسست هذه اللجنة، برئاسة **سعيد ثابت**، النائب في البرلمان العراقي آنذاك. وبينما كان **دروزه** في بغداد، انفجرت الثورة المسلّحة في فلسطين، مجدداً، واعتقلت السلطات البريطانية زعماء فلسطينيين عدة، في حين تمكّن **الحاج أمين الحسيني** من الخروج من القدس، مُفلتاً من الإعتقال، إلى لبنان.

واستحالت عودة **دروزه** إلى فلسطين، فغادر بغداد إلى دمشق، حيث مكث فيها، ومنها اتصل بالحاج أمين، وتعاون معه، وأصبح مشرفاً على إدارة وتموين وتمويل الثورة في فلسطين، وإمدادها بالسلاح. وظل يقوم بهذه المهمة حتى منتصف سنة ١٩٣٩، حيث تمّ اعتقاله من قبل السلطات الفرنسية، بضغط من الحكومة البريطانية. وقد مثل أمام محكمة عسكرية، وحوكم بتهمة إمداد الثورة الفلسطينية بالسلاح، فحكم بغرامة مالية قدرها خمسون ألف فرنك فرنسي، وبالسجن لمدة خمس سنوات، قضى، الأشهر الأربعة الأولى منها، في **سجن المزّة**، فضلاً عن اثني عشر شهراً في **سجن قلعة دمشق**. وفي أواخر سنة ١٩٤٠ تمّ الإفراج عنه، بعد هزيمة فرنسا. وفي شهر أيار (مايو) ١٩٤١، غادر **دروزه** دمشق قبل أن تدخلها القوات الديغولية وتأخذ في اعتقال الوطنيين. وتوجّه إلى تركيا، حيث قضى فيها خمسين شهراً. وبعدها ذهب، مبعداً، إلى ايدين، في الأناضول، بعد أن وصلت للحكومة التركية تقارير إنكليزية ضده.

وبعد أن نالت سوريا استقلالها، في أواخر سنة ١٩٤٥، عاد **دروزه** إلى دمشق، سنة ١٩٤٦. وقد تمّ تشكيل **الهيئة العربية العليا** آنذاك، بعد أن اعترفت **جامعة الدول العربية** بها ككيان سياسي فلسطيني، وكان دروزه عضواً فيها. لكنه سرعان ما تركها، «لأنه

---

* وكانت مؤلفة من: الحاج أمين الحسيني (رئيساً)، راغب النشاشيبي (حزب الدفاع)، عوني عبدالهادي (حزب الاستقلال العربي)، وكان سكرتيراً للجنة، جمال الحسيني (الحزب العربي الفلسطيني)، عبد اللطيف صلاح (حزب الكتلة الوطنية)، حسين الخالدي (حزب الاصلاح)، يعقوب الغصين (مؤتمر الشباب)، يعقوب فراج (ممثلاً للطائفة الأرثوذكسية)، الفرد روك (ممثلاً للطائفة الكاثوليكية).

لم يرتح لإسلوب العمل فيها. وفي خريف ١٩٤٨، اشتد المرض على دروزه، فنقل إلى مستشفى الجامعة الاميركية في بيروت، وأجريت له عملية جراحية، خرج بعدها منهك القوى، ضعيف الجسد. وقد صادف وجوده في المستشفى محاولة اغتيال الملك عبد الله في الاردن، فاتّهم بها. لكن السلطات الاردنية برأته، بعد أن ثبت لها وجوده في مستشفى الجامعة الاميركية في بيروت، وقت المحاولة.

دروزه الكاتب: في غمرة العمل السياسي المضني، كان دروزه يقتنص أوقات الفراغ، للكتابة والتأليف والترجمة. وقد ترجم عن الفرنسية «**دروس التربية**» **لكومبيره**، سنة ١٩٢٧، حيث نشر كملحق لمجلة التربية، التي كانت تصدر في بغداد، ويرأس تحريرها **ساطع الحصري**. ثم نشر هذا الملحق ككتاب مستقل يقع في ٢٢٢ صفحة.

وفي سنة ١٩٢٥، نشر دروزه كتاباً بعنوان «**مختصر تاريخ العرب والإسلام**». وقد طبع هذا الكتاب ثلاث طبعات متتالية، في السنوات ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨. وكان يدرس في فلسطين والاردن. ودرّس دروزه علمي الاخلاق والإجتماع في مدرسة النجاح بنابلس.

ثم صار دروزه مديراً لمدرسة النجاح الوطنية في الفترة ما بين ١٩٢٢ــ١٩٢٧، ثم مأموراً لأوقاف نابلس الاسلامية في فلسطين من سنة ١٩٢٨ حتى سنة ١٩٣٢، ثم مديراً عاماً للأوقاف الإسلامية، من سنة ١٩٣٣ حتى سنة ١٩٣٧.

وفي سنة ١٩٣٢، نشر كتاب «**دروس التاريخ العربي**»، وجرى تدريسه في المرحلة الابتدائية. وقد طبع هذا الكتاب ثماني طبعات، ودُرِّس في فلسطين والاردن والعراق. وفي الفترة نفسها، ألّف دروزه كتابي «**دروس التاريخ المتوسط والحديث**»، و «**دروس التاريخ القديم**»، وكانا يدرّسان في المرحلة المتوسطة. هذا بالإضافة لمقالاته في جريدة «**الحياة**»(٧) ومجلة «**العرب**» في فلسطين و «**الكشاف**» في بيروت و «**المرأة الجديدة**» و «**الزهراء**» في القاهرة.

واستفاد دروزه من فترة سجنه بدمشق، فجهد في التأليف، وحفظ القرآن. وقد كتب خلال فترة سجنه ثلاثة كتب هي:

- **عصر النبي** (صلعم) **وبيئته قبل البعثة**.
- **سيرة الرسول**.
- **الدستور القرآني في شؤون الحياة**.

حيث نشرت الكتاب الأول، دار اليقظة بدمشق، سنة ١٩٤٦، وهو يقع في ٥١٧ صفحة، ثم أعيدت طباعته سنة ١٩٦٤.

وفي السنة ذاتها، ١٩٤٦، نشرت مطبعة ودار الكشّاف في بيروت كتاب «**تركية الحديثة**»، وكان يقع في ٣٥٥ صفحة. وعن الدار نفسها، وفي العام نفسه، نشر دروزه كتابه «**بواعث الحرب العالمية الأولى**»، وكان يقع في ١٤٩ صفحة.

أما كتاب «**سيرة الرسول**»، فقد طبع في القاهرة سنة ١٩٤٩، ونشرته المكتبة

التجارية، وتضمّن ٧١٠ صفحات، ثم أعادت دار إحياء الكتب في القاهرة طباعته، سنة ١٩٦٥. وفي القاهرة، أيضاً، أصدرت دار إحياء الكتب العربية كتاب «**الدستور القرآني في شؤون الحياة**»، وجاء في ٦٠٤ صفحات.

النشاط السياسي والثقافي بعد الهجرة، ١٩٤٨ ــ ١٩٧٥

فقدت الحركة السياسية الفلسطينية أحد أهم مقومات قوتها ووجودها، بضياع الوطن. وقد ظهر ذلك، جلياً، على القيادات السياسية الفلسطينية، وبشكل خاص على الذين لم ينخرطوا في السياسات العربية وأنظمتها، آنذاك. فبعد ما حل بفلسطين وشعبها، من احتلال وتشريد، خبا النشاط السياسي لدروزه، فلم يلحظ له أي نشاط في الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢. ومع قيام ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ في مصر، وإعلان وجهها السياسي والفكري والقومي والوحدوي، دبّ النشاط في دروزه، ورفيقه **معين الماضي**، وهو أحد القوميين الفلسطينيين القدماء، واتجها إلى تبني آراء ثورة ٢٣ تموز (يوليو)، فكتب **دروزه** العديد من الرسائل إلى الرؤساء والملوك العرب، يدعوهم فيها للوحدة مع مصر. كما إقترح ذلك، أيضاً، على **شكري القوتلي**، الرئيس السوري آنذاك، وشجّعه على أن تكون نواة الوحدة بين مصر وسوريا. وقد شارك **دروزه** في وضع اللوائح للوحدة. وسره قيامها، سنة ١٩٥٨، واعتبرها بداية للوحدة العربية الشاملة، وطريقا لتحرير فلسطين. لكن آماله تبدّدت بعد الإنفصال في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١. ولكن قيام **منظمة التحرير الفلسطينية**، كان له وقع جديد في نفس**دروزه**، فبادر لتأييد قيامها، وشارك في عضوية الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني في القدس في أيار (مايو) ١٩٦٤[٨]. وعندما ظهرت حركة **فتح** ونشط جناحها العسكري «**العاصفة**»، اتصل **دروزه** ببعض قيادييها، وشجّعهم على العمل. ونشط في إنشاء «**جمعية رعاية أسر الشهداء**». وقد شكّلت هذه الجمعية رئة للتنفس والنشاط التنظيمي والسياسي، بعد أن تمكّن **دروزه** من خلال اتصالاته بالمسؤولين السوريين، من الحصول على ترخيص لهذه الجمعية. وبعد هزيمة ١٩٦٧، نشطت الجمعية نشاطاً كبيراً في الدول العربية، فجمعت التبرّعات، وأمدّت الثورة بالمال، وواست عائلات الشهداء والجرحى.

هذا النشاط السياسي المحدود نسبياً، بعد نزوح سنة ١٩٤٨، فرضته ظروف فقدان الوطن. إلا أن هذه المحدودية في النشاط السياسي، ترافقت مع نشاط **دروزه** الثقافي والتأليفي الواسع. فنشر كتاب «**القرآن واليهود**»، سنة ١٩٤٩، وجاء في ١٦٠ صفحة.

وفي السنة التالية، نشر كرّاساً بعنوان «**القرآن والمرأة**»، مؤلفاً من ٦٤ صفحة، ونشرته المكتبة العصرية في صيدا. وفي العام ذاته، نشرت المكتبة نفسها كرّاساً آخر **لدروزه** بعنوان «**القرآن والضمان الإجتماعي**»، جاء في ٣٤ صفحة. وفي عام ١٩٥١، نشرت المكتبة العصرية في صيدا كتابه «**حول الحركة العربية الحديثة**»، وعدد أجزائه ستة. وقد بلغت صفحاته ١٣٣١ صفحة. وفي العام ١٩٥١، أيضاً، نشر **دروزه** كتابه «**القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**»، في جزأين، عن المكتبة العصرية في صيدا، ويقع في ٨٠٧ صفحات.

وفي سنة ١٩٥٧، نشرت مطبعة ومكتبة النهضة، في مصر، كتاب «**بني إسرائيل من أسفارهم**»، ويقع في ٣٣٤ صفحة. وقد أعادت اللجنة القومية للتأليف والنشر في الجمهورية

العربية المتحدة طباعته في ثلاثة أجزاء. وقد طوّر دروزه كتابه هذا، وأضاف إليه، وأصدره بعنوان «**بني إسرائيل واليهود وأحوالهم وأخلاقهم من أسفارهم ومن القرآن**». وقد صدر في صيدا عن المطبعة العصرية، سنة ١٩٦٩، في ٥٦٠ صفحة.

كما لبّى دروزه دعوة دار اليقظة بدمشق، فكتب كتاباً موجزاً بعنوان «**مأساة فلسطين**»، وشغل ١٣٢ صفحة. ونشر سنة ١٩٦٠،بمناسبةالذكرى الثانية عشرة للنكبة. وفي السنة نفسها، نشرت الهيئة العربية العليا في القاهرة كتاباً له بعنوان«**جهاد الفلسطينيين**»، وبلغت صفحاته ١٠٦ صفحات. كما نشرت له لجنة التأليف والنشر القومية في الجمهورية العربية المتحدة كتاباً بعنوان«**عروبة مصر قبل الإسلام وبعده**» سنة ١٩٦٠، وأعادت المكتبة العصرية طباعته في صيدا سنة ١٩٦٣، في ٢٠٠ صفحة. وفي العام ذاته أتمّت المكتبة نفسها، طباعة أجزاء كتاب «**تاريخ الجنس العربي في مختلف الأطوار والأدوار والأقطار**»، حيث بدأت طباعته في سنة ١٩٥٨، وجاء في ثمانية أجزاء، تقع في ٢٨٦٠ صفحة، ولا تزال أجزاؤه الثلاثة الأخيرة مخطوطة قيد الإنجاز.

وعلى صعيد الفكر الديني، نشرت له دار إحياء الكتب العربية بمصر، كتاب «**التفسير الحديث**» الذي تضمّن تفسير القرآن. وجاء هذا الكتاب في إثني عشر مجلداً، بلغت صفحاتها ٣٥٧٦ صفحة، واستغرقت طباعتها ثلاث سنوات، من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣. كما أتمّت، في السنة نفسها ١٩٦٣، دار اليقظة بدمشق طباعة كتاب «**العرب والعروبة في حقبة التغلّب التركي**»، حيث بدأت طباعته في سنة ١٩٦١، وجاء في ثلاثة أجزاء، تقع في ٢٠٤٢ صفحة.

وفي سنة ١٩٦٦، صدر له كتابه «**الإسلام والإشتراكية**»، عن المكتبة العصرية بصيدا، وجاء في ٢٥٠ صفحة. وفي سنة ١٩٦٩ نشرت مكتبة أطلس بدمشق كتاب «**الجذور القديمة لسلوك وأخلاق وأحداث بني إسرائيل واليهود**»، وجاء في ١٠٠ صفحة.

وفي سنة ١٩٧٠، نشرت مجلة «**الوعي**» ملحقاً خاصاً بعنوان «**قصة الغزوة الصهيونية**»، وجاء في ٧٠ صفحة من تحرير دروزه. أما كتابه «**نشأة الحركة العربية الحديثة**»، فقد نشر سنة ١٩٧٢ في المكتبة العصرية بصيدا، وجاء في ٥١٢ صفحة. وفي العام نفسه، طبع كتابه «**القرآن والمبشّرون**»، بإشراف المكتب الإسلامي بدمشق، ويقع في ٤٦٨ صفحة. وفي سنة ١٩٧٣، نشر دروزه كتابه «**القرآن والملحدون**»، وهو عبارة عن رد مطوّل على كتاب د. صادق جلال العظم: «**نقد الفكر الديني**». ويقع كتاب دروزه هذا في ٤٣٠ صفحة، وهو من منشورات المكتب الإسلامي. وفي العام ذاته، نشر كتابه «**قضية فلسطين والوحدة العربية، من وحي النكبة ومعالجتها**». وقد نشرته المكتبة العصرية في صيدا، وجاء في ٥١٢ صفحة. وغداة حرب ١٩٧٣، كتب دروزه كتاباً من وحيها، أسماه «**الجهاد في سبيل الله في القرآن والحديث**»، نشرته دار اليقظة بدمشق سنة ١٩٧٥، وبلغت صفحاته ٤٣٢ صفحة.

وبذلك يكون تراث دروزه الفكري المطبوع، والنافذ في معظمه حتى سنة ١٩٧٥، هو ٣٥ كتاباً، وعدد صفحاتها ٢١,٥٠٠ صفحة، إضافة إلى الأحاديث الإذاعية البالغ عددها نحو ٥٠

حديثاً، والتي تناولت أموراً سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية شتى، وأذاعتها إذاعتا مكة ودمشق، في الأعوام من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧، وما زالت مخطوطاتها عند صاحبها. هذا غير مذكرات التراجم المدوّنة، والبالغ عدد صفحاتها ١٣,٠٠٠ صفحة، وهي تتناول المسائل العربية والعالمية، وانطباعات دروزه عن رجالات فلسطين والعرب. وما زال دروزه يقوم بالإعداد لنشرها في مجلّدات بعنوان «**تسعون عاماً في الحياة**»، وبعضها، الآن، تحت الطبع.

هذا وقد شغل دروزه عضوية «**المجلس الأعلى للفنون والآداب**» في القاهرة، سنة ١٩٦١، وانتخب مقرراً للجنة التاريخية فيه، إلا أن حالته الصحية حالت دون الإستمرار في هذه العضوية، فانتخب، في العام نفسه، عضواً مراسلاً في مجمع اللغة العربية في القاهرة.

كلمة أخيرة

وأمام هذا الزخم العظيم من النشاط السياسي والعلمي، لسنا بحاجة للتأكيد بأن ما سبق لا يشكّل أكثر من سرد للعناوين الرئيسية التي تحرّكت عليها نشاطات محمد عزة دروزه. ولا نبالغ إذا قلنا بأن نشاطه هذا هو مشروع للعديد من الدراسات الجادة النزيهة، والبعيدة عن إطلاق الأحكام المسبقة أو المتسرّعة... والتي تتطلّب ــ في ما تتطلب ــ الإطلاع الدقيق على التراث الثقافي والعلمي لدروزه، وطرح التساؤلات الموضوعية حوله، والإجابة وفقاً لمعطيات هذا التراث، وإطاراته الإجتماعية ــ الإقتصادية التي أنتجته، علماً بأن هنالك تساؤلات عديدة، سياسية وثقافية، يطرحها هذا التراث السياسي والثقافي الموسوعي، المتعدّد الجوانب... من الدين إلى القومية، إلى الإستشراق، والتاريخ، والتربية، والسياسة، والانتروبولوجيا، والأدب واللغة.

وبعد، فإن هذا المقال لا يدّعي بأنه استطاع أن يقدّم أكثر من إشارات وعناوين عريضة لحياة مناضل ومفكّر، حافلة وغنية.

---

(١) محمد عزة دروزه، **حول الحركة العربية الحديثة**، صيدا: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٥١، الجزء الأول، ص ١٠٥ ــ ١١١.

(٢) دروزه، **المصدر نفسه**، ص ٨٧.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١٢٥.

(٤) عبد الوهاب الكيالي، **وثائق المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٨ ــ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، نص الميثاق، ص ٢٥٣ ــ ٢٥٥.

(٥) سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ١٩٨١، الفصلين الثاني والثالث.

(٦) جميل الشقيري، **مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية مع خلاصة قرار اللجنة الملكية للدعاية**، دمشق: مطبعة الإعتدال، ١٩٣٨، ص ٨٣ ــ ٨٥.

(٧) سميح شبيب، «جريدة الحياة عمر قصير وتأثير كبير»، **شؤون فلسطينية**، بيروت مركز الأبحاث، م.ت.ف.، العدد ١١٢، ص ٦٠ ــ ٧٦.

(٨) راشد حميد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٥، ص ٧٠.

٢ ـ أكرم زعيتر

حياته ونشاطاته السياسية

ولد أكرم زعيتر، في مدينة نابلس سنة ١٩٠٩، من عائلة عرفت بالعلم وبدورها السياسي البارز. فوالده الشيخ عمر زعيتر كان رئيساً لبلدية نابلس.

درس أكرم في نابلس، وفيها أنهى دراسته الثانوية، وتخرّج من كلية النجاح، كما درس التربية، وأنهى دراسته لدبلوم المعلّمين. ثم تابع دراسته في الجامعة الأميركية في بيروت، ليلتحق بعدها بكلية الحقوق في القدس، حيث تخرّج منها بعد دراسة القانون. وعمل في حقل التدريس الثانوي، لكنه سرعان ما استقال من عمله هذا بعد هبة البرّاق سنة ١٩٢٩، وكان وقتئذ مدرّساً في عكا، ليتفرّغ للعمل الوطني. وقد رأس تحرير جريدة «مرآة الشرق» التي أخذت، في فترة رئاسته لتحريرها، طابع التحريض ضد الإنتداب والصهيونية. مما حدا بسلطات الإنتداب إلى إلقاء القبض عليه، وإيداعه السجن، ثم تقديمه للمحاكمة، أمام حاكم القدس (كيث روش) في ١١/٤/ ١٩٣٠، حيث حكم عليه بالسجن، ثم بالنفي إلى نابلس لمدة سنة.

عاد زعيتر إلى نابلس، إلا أنه لم ينقطع عن الكتابة، وكان يراسل الصحف الفلسطينية، كاليرموك والكرمل والشورى والجامعة العربية، متناولاً الشؤون السياسية العامة. كما سُمِحَ له، في فترة نفيه هذه، بتقديم امتحاناته في كلية الحقوق في القدس. وقد جاء هذا السماح مشروطاً بعدة شروط، منها ملازمة نفرين من البوليس له، حتى في أوقات اداثه الإمتحان، ومنعه من الاتصالات بسياسيين أو غير سياسيين. كما تم منعه من زيارة أصدقائه، فقام بأداء امتحاناته وفقاً لهذه الشروط، حيث نشرت جريدة الشورى في ٢٦/٧/ ١٩٣٠ مقالاً تحت عنوان: «لطائف الإنتداب»، تندّرت فيه على شروط الإنتداب التي فرضت على زعيتر لتقديم امتحاناته في القدس.

كما قاد زعيتر حركة الإضراب في نابلس في ١٧/٥/ ١٩٣٠ تضامناً مع مسلمي الهند في يوم فلسطين. وفي يوم إعدام الشهداء الثلاثة محمد جمجوم وعطا الزير، وفؤاد حجازي، أشرف زعيتر على حركة التظاهرات والإضرابات في نابلس، وكان محرّكها الأساسي. وقد كتب في هذه المناسبة، مقالاً في جريدة اليرموك بتاريخ ١٧/٦/ ١٩٣٠، حيّا فيه الأبطال الثلاثة. ومما جاء فيه: «هاتوا الأكاليل هاتوها، وانثروا الرياحين انثروها. أما الزهور فحمراء بيضاء، حمرة الدماء وبياض الإخلاص. أيها الظالمون، إن مع اليوم غداً، الدهر قلب... لن ننسى فؤاداً ومحمداً والعطاء. يا بلادي لا تحزني، لا تهني. اصبري وجاهدي. كافحي، ونافحي. لك المجد. لك الشرف. لك العلاء. عاشت ذكرى الشهداء، وكلنا للوطن...».

وفي عام النفي، كتب زعيتر مقالاً مطوّلاً نشر في جريدة اليرموك، في ثلاث حلقات، وكان بعنوان: «صيحة للمخلصين، ودعوة للجهاد» (١)، دعا فيه لإنقاذ الوطن، وضرورة قيام جامعة عربية، تدرأ الخطر عن فلسطين. وتعرض فيه لمسألة الأراضي، وضـرورة النهوض بالإعلام والدعاية الداخلية، لفضح دور الإنتداب والمخطط الصهيوني الرامي لسلب الوطن. وبعد انتهاء فترة الإبعاد، عاد زعيتر إلى القدس، وتولى رئاسة تحرير جريدة «الحياة» المقدسية. وقد أخذت «الحياة»، أثناء تولّيه رئاسة تحريرها، طابعاً قومياً واضحاً، وعالجت العديد من القضايا البارزة يومذاك، وفي مقدّمتها قضية الاستقلال الوطني، والقضايا القومية عموماً. كما انتقدت التشكيلات السياسية الفلسطينية التي كانت قائمة، وحددت موقفها من مسألة النضال الإجتماعي والإقتصـادي، مما أثـار السلطات البريطانية، فقامت، في الثالث من أيلول (سبتمبر) ١٩٣١، بدعوة زعيتر للمثول أمام المحكمة مجدّداً، وتحدد يوم السابع من أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ موعداً لمحاكمته، وللتحقيق معه بشأن أربع مقالات كان قد نشرها في «الحياة» موقعة باسمه الصريح (٢).

وبعد المحاكمة توقّفت «الحياة» عن الصدور، مما أثار الصحافة الفلسطينية آنذاك، فتداعى أهلها لعقد مؤتمر لهم في يافا في ١٨ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣١، لدراسة ما حل «بالحياة» وبرئيس تحريرها أكـرم زعيتر، والمخـاطر التي تتهـدّد الصحافـة الوطنيـة الفلسطينية، أصدروا في ختامه بياناً جاء فيه: «يقرّر المؤتمر بصورة خاصة، استنكاره توسّل السلطات أخيراً بقانون منع الجرائم لكم أفواه الصحافة، وتقييد حريتها. وشروعها بتطبيقه على الصحافيين العرب، كما جرى أخيراً أثناء محاكمة الأستاذ أكرم أفندي زعيتر محرر جريدة 'الحياة'، ويرى المؤتمر ان هذا العمل سابقة خطيرة في تاريخ الصحافة، ليس في فلسطين فحسب، بل في العالم أجمع. ويعتبـر أن الإلتجاء، في الإنتقـام من الصحافة، إلى قانون شاذ كهذا، إنما هو اعتراف من الحكومـة بإفـلاس سياستهـا، وتوسّلها، بوسائل شاذة إستثنائية، لخنق حرية الفكر المقدّسة» (٣).

واثر هذه المحاكمة عاد زعيتر إلى نابلس، مدرّساً في كلية النجـاح، حيث أسهم بتأسيس «جمعية العناية بالمساجين العرب». وكان أحد شروط الإنتساب إلى هذه الجمعية، أن يكون العضو المرشّح قد اعتقل، وأودع السجن بتهمة مناهضة الإستعمار. وقد تولّت هذه الجمعية الإهتمام بشؤون المعتقلين السياسيين، بعد أحداث ١٩٢٩ ــ ١٩٣١. وكتب زعيتر، العديد من المقالات للدفاع عن حرية المساجين، في جرائد: «الدفاع»، «الجامعة الإسلامية»، «الجامعة العربية»، و«الصراط المستقيم».

ووسط هذه الارهاصات العديدة، واثر انعقاد المؤتمر العربي القومي في أواسط كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١ في منزل عوني عبد الهادي، تداعى القوميون العرب في فلسطين لتأسيس كيان سياسي لهم. وقد أجمعوا على تسميته «بحزب الاستقلال العربي»، تيمّناً باسم الحزب القومي في دمشق، ابان العهد الفيصلي. وقد كان زعيتر، من المؤسسين لهذا الحزب وعضواً في هيئته المركزية، وشارك في جميع نشاطاته بحيوية فائقة، خطيباً في مهرجاناته، وكاتباً في مجلة «العرب»، وعضواً في تحركاته ونشاطاته السياسية. وامتاز

زعيتر بجرأته في الطرح السياسي، وحسم الأمور. ولعل ما حدث في مهرجان نابلس، لمناسبة قدوم اللنبي في ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٢٣، يدلّل، بوضوح، على مدى جرأة زعيتر في مواجهة الأمور. فقد حدث في هذا المهرجان أن دخل إلى مكان الإجتماع ضابطان، من إدارة الأمن العام، يرافقهما نفر من البوليس واقتحموا الإجتماع وجلسوا وسط الجمهور وهم بلباسهم العسكري. ولم تشأ كشافة خالد بن الوليد وقائدها ممدوح السخن، وهم المشرفون على ترتيب الإجتماع، أن يصطدموا بهم. وعندما حان موعد افتتاح الحفلة، رغب عجاج نويهض في فضّها، اعتراضاً على حضور البوليس، بينما كان رأي أكرم زعيتر البدء بالمهرجان، والتكلّم بما ينسجم مع خط الحزب السياسي. وتفاقمت الخلافات بين أعضاء هيئة الحزب المركزية حول هذه النقطة، إلى أن حسمها أكرم زعيتر بكلمة مرتجلة قال فيها: «أيها السادة الكرام أهلاً بكم، الشكر الجزيل لأنكم لبيتم دعوتنا إلى هذا الإجتماع الذي نعقده استنكاراً لمجيء اللورد اللنبي وزير المستعمرات. وعلي الآن أن أشرح لكم سبب تأخير الإجتماع، إنه حضور هذين الضابطين ومعهما نفر من البوليس. أرسلتهما السلطة ليسمعا أقوالنا، فاستنكرنا ذلك. لكننا انتهينا إلى أن في بقائهما فائدة، هي أن ينقلا للسلطة كل ما نقول، وأن يترجما هذا السخط الذي نكنّه لها. يا رجال الأمن كونوا صادقين فيما تنقلون، قولوا للسلطة إننا قوم أخذنا على أنفسنا أن نجهر بحق، قولوا لها إن هذا الشعب ناقم عليها، غاضب عليها ساخط عليها، يكرهها ويستنكر أفاعيلها، إنه يطلب الحرية، إنه ينشد الاستقلال» (٤).

كما شارك زعيتر في المؤتمر التأسيسي «لعصبة العمل القومي»، الذي انعقد في قرنايل بلبنان، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٣٣، وحضره شباب من سوريا، وفلسطين، ولبنان. واتخذ هذا الإجتماع طابعاً سرياً، حيث بحث المؤتمرون فيه واقع العرب وأحوالهم، ووقفوا عند نقاط ضعف الأمة العربية وقوتها، ووجدوا ان السبيل الوحيد لنهضتها يكمن في استقلالها استقلالاً مطلقاً، وإنجاز الوحدة العربّية الشاملة. وقد تميّز البيان التأسيسي «لعصبة العمل القومي» بطابعه النقدي والتحليلي، وببحثه في الوسائل الكفيلة بنهضة الأمة العربية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً (٥).

وقد عرف عبدالرزّاق الدندشي كزعيم للعصبة، وكان د. رشدي الجابي رئيساً للمؤتمر بالإنتخاب، ونائباه ناجي معروف من العراق، وأكرم زعيتر من فلسطين*. وقد عُهد إلى زعيتر في نهاية المؤتمر بتلاوة محاضر المؤتمر، وصياغة بيانه التأسيسي. ويعتبر هذا البيان من أجمل الأدبيات القومية العربية، وأشدّها وضوحاً في الثلث الأول من هذا القرن.

وبعد انتهاء المؤتمر، توفي الملك فيصل، فأوفد زعيتر لتمثيل حزب الاستقلال في تأبين الملك. وقد وصل إلى بغداد، وشارك في التأبين بكلمة عاطفية جاء فيها:

---

* نصت المادة الثامنة من قانون حزب الاستقلال العربي بأنه ليس لأعضاء هيئة الحزب وهيئات فروعه، أن ينتسبوا إلى حزب سياسي آخر إلا بإذن من هيئات الحزب، وبذلك فقد سمح لزعيتر بالإنتساب لـ «عصبة العمل القومي»، وهو يشغل في الوقت نفسه، عضوية الهيئة المركزية لحزب الاستقلال العربي.

«يعقد العرب على عراقهم آملاً، ومنه يرتقبون خلاصاً. ورجاء العرب الاكبر أن ينهض العراق بالقضية العربية حكومة وشعباً، وأن تكون الوحدة العربية من سياسة الدولة. وان فلسطين لترى في الغازي مناط الأمل، وتعتقد بأن شبل الأسد لن يتخلى عن ركن من أركان عرينه».

وفي بغداد، طلب ياسين الهاشمي من زعيتر البقاء، ليعمل في حقل التوجيه القومي في الثانويات، فلبى الطلب. وهناك أسس مع بعض القوميين «نادي المثنى» و«الجوّال القومي». وبعد أن تلقى العديد من الرسائل من اخوانه العاملين في الحقل الوطني مالبث زعيتر أن عاد إلى أرض الوطن، في وقت بدأت فيه الروح الوطنية تأخذ أشكالاً جديدة، تجاوزت التحريض والمظاهرات والإستنكارات. فتفجّرت ثورة عز الدين القسام المسلّحة، واستشهد القسام، مع بعض رفاقه في معركة مسلّحة مع قوات الإنتداب. وسرعان ما قام زعيتر بتوزيع بيان للصحف، قامت بإبرازه في ٢١/١١/١٩٣٥، وكان بعنوان: «دعوة الأحزاب والزعماء والهيئات إلى الإشتراك في جنازة الشهداء». وقد كان زعيتر في عداد الوفد الذي شارك في تشييع الشيخ عز الدين ورفاقه، والذي كان مؤلّفاً من: «عادل زعيتر، أكرم زعيتر، راشد أبوغزاله، بشير الشيخ ياسين، الحاج فوزي الخياط، فريد الحبش، صبحي الخضرا ورشيد الحاج ابراهيم».

وتمت الصلاة على الشهداء، في مسجد النصر في حيفا، ثم حملت النعوش على الأكف، وسط تظاهرة صاخبة، وصفها زعيتر في مقال له في جريدة «الجامعة الإسلامية» بقوله: «هل رأيت اليم الصخاب، الجائش الفوار، المتلاطم الأمواج الموار، المرغي الزبد الهدّار؟ هل رأت البراكين المضطربة تقذف الحمم والنار؟ هل سمعت الرعود العاصفة تجلجل؟ هل أحسست بالعواصف العاصفة تتدافع؟ هل رأيت الأتون المستعر المتلظي، المتأجّج الوهّاج؟».

وأنهى مقاله مناجياً القسّام: «لقد سمعتك قبل اليوم خطيباً مفوّهاً تتكىء على السيف، وتهدر من على المنبر. وسمعتك اليوم خطيباً تتكىء على الأعناق، ولا منبر تقف عليه. ولكنك، والله، اليوم أخطب منك حياً»(٦).

واستجابة لمتطلّبات الواقع الفلسطيني، اثر حركة القسّام، وما رافقها وما تلاها من أجواء شعبية، دعا زعيتر إلى تشكيل اللجان القومية، في فلسطين. وكانت اللجنة القومية في نابلس، أولى هذه اللجان، وتولّى زعيتر أمانة سرها. وبعد أن انتشرت اللجان القومية في أنحاء فلسطين، وانبثق عنها تحالف للأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية، تمّت الدعوة إلى الإضراب العام الذي استمر زهاء ستة أشهر، وكان الإرهاص البارز لثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩، حيث دعت اللجنة القومية، في نابلس، الجماهير إلى حمل السلاح والانتقال بالثورة إلى مقاتلة الانكليز والصهيونيين. واثر ذلك، اعتقل زعيتر، وارسل إلى معتقل عوجا الحفير. وكان ذلك أول معتقل في ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩. ثم أمر مستر فوت حاكم لواء نابلس آنذاك، والذي عرف فيما بعد باللورد كارادون، بنقله إلى معتقل صرفند، حيث قضى زهاء ستة أشهر، ثم أطلق سراحه. فلجأ إلى دمشق مفتتحاً بذلك غربته، عن

الوطن، التي دامت أربعة عشر عاماً، كان خلالها يشارك في الثورة من الخارج. وقد تنقّل زعيتر بين دمشق وبغداد، حيث عمل في بغداد مفتّشاً للمعارف، ثم مسؤولاً عن التوجيه القومي في وزارة المعارف، فأستاذاً في دار المعلمين العليا، وذلك بطلب من سامي شوكت وزير معارف العراق آنذاك. واشترك زعيتر في نشاط ثورة رشيد عالي الكيلاني، ولما أخفقت، لجأ إلى بادية الشام، ثم إلى حلب. وما لبث أن غادرها إلى الأناضول، بعد دخول الديغوليين إلى سوريا. وهناك فرضت عليه الإقامة الجبرية.

وفي عام ١٩٤٥، اعلن استقلال سوريا، فعاد زعيتر إليها، وعمل مستشاراً لشكري القوتلي، رئيس الجمهورية آنذاك، ثم مستشاراً للوفد السوري في جامعة الدول العربية. وفي عام ١٩٤٧ ترأس وفداً عربياً إلى أميركا اللاتينية، لعرض القضية الفلسطينية، حيث اتصل زعيتر بساسة هذه الدول ثم ألّف كتاباً حول هذه الجولة أسماه: «مهمة في قارة».

وعندما أعلن قيام حكومة فلسطين عام ١٩٤٩ كان زعيتر وزيراً للمعارف فيها. فكانت عودته إلى الوطن عام ١٩٥١، حيث سُمِحَ له بالعودة. وفي القدس شغل أمانة سر الندوة الإسلامية في دوراتها الثلاث (١٩٥٩ ــ ١٩٦٢). إذ انتقل بعدها لتمثيل المملكة الاردنية الهاشمية، في الدورة السادسة عشرة للأمم المتحدة عام ١٩٦٢. ثم عينّ سفيراً للاردن في سوريا عام ١٩٦٣. وبقي في هذا المنصب زهاء عام حيث عينّ بعد ذلك سفيراً للاردن في طهران، ثم في كابول بأفغانستان. وفي عام ١٩٦٦، عينّ وزيراً للخارجية الاردنية، وفي عام ١٩٦٧، عينّ زعيتر «عيّناً» في مجلس الأعيان الأردني. وفي ١٩٦٧/٦/١٥، وزيراً للبلاط الهاشمي، حتى أعيد تعيينه سفيراً للأردن في لبنان عام١٩٧١، ثم في اليونان حتى عام ١٩٧٥.

نشاطاته العلمية

شغل زعيتر عضوية نادي القلم ببغداد، من سنة ١٩٣٩ وحتى سنة ١٩٤١. وفي عام ١٩٥٦ اختير عضواً في لجنة تيسير الحروف العربية، التي انبثقت عن الإدارة الثقافية في الجامعة العربية، ومقرها مجمع اللغة العربية في القاهرة. كما اختير عضواً في اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر. وبعد أن تم إنشاء مجمع اللغة العربية في الأردن، اختير زعيتر كعضو شرف فيه.

وفي عام ١٩٦٩، شغل زعيتر عضوية اللجنة القانونية الأردنية، بعد أن انتخبه مجلس الأعيان الأردني لهذه العضوية. ثم ترأس المركز الثقافي الإسلامي في بيروت، منذ عام ١٩٧٥، ولا يزال.

يعرف زعيتر اللغة التركية، ويجيد الانكليزية. كما يتميّز بقدرته الخطابية، فقد عرفته منابر فلسطين والبلدان العربية، خطيباً مفوّهاً. وقد وصفه الشاعر جورج صيدح بقوله: «شهدت مواقف أكرم الخطابية، فعرفت فيه خطيباً مصقعاً، فصيح اللسان، بليغ البيان، لا ينضب معينه، مهما تكاثر عليه الوارد، ولا يخطىء مهما تباعد المرمى»(٧).

مؤلّفاته

أكرم زعيتــر غزير الإنتاج. فقد قدم لنحو مئة كتاب ونقدها، وله زهاء مئة مقال نشرها، بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨١، في جريدة الشرق الأوسط اللندنية، وفي مجلة العربي الكويتية، وفي الدستور الاردنية، وفي القدس البيروتية. كما أن له مؤلّفات عديدة، منها ما نشر ومنها ما هو قيد الإعداد. لأكرم عدا المقالات والتقديمات، عشر كتب منشورة هي:

مؤلّفات زعيتر المنشورة

١ ــ **تاريخنا**، بغداد، ١٩٣٥، وقد نشره بالإشتراك مع درويش المقدادي.

٢ ــ **المطالعة العربية** (جزآن)، ١٩٣٩، بالإشتراك مع محمد ناصر، وعبد الرزّاق محيي الدين وعز الدين آل ياسين.

٣ ــ **التاريخ للصفوف الإبتدائية**، ١٩٤٠، بالإشتراك مع علي الشرقي وصدقي حمدي.

٤ ــ **التاريخ الحديث**، ١٩٤٠، بالإشتراك مع د. مجيد خدوري.

٥ ــ **مهمة في قارة**، بيروت: دار الحياة، ١٩٥٠، وهو عبارة عن رحلة الوفد الفلسطيني إلى أميركا اللاتينية في سبيل فلسطين

٦ ــ **رسالة في الإتحاد**، بيروت: المكتب التجاري ١٩٥٤، بالإشتراك مع كامل مروة وساطع الحصري.

٧ ــ **القضية الفلسطينية**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨، وقد نقلـه د. موسى الخوري إلى الانكليزية عام ١٩٥٨، كما نقله أكبر هاشمي إلى الفارسية عام ١٩٦٥، كما ترجمه د. شمس إلى اللغة الاردية.

٨ ــ **الحكم أمانة**، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧٩.

٩ ــ **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

١٠ ــ **يوميات أكرم زعيتر ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

مؤلّفات قيد الإعداد

كما أن لأكرم عدداً مماثلاً تقريباً من المؤلّفات غير المنشورة، هي:

١ ــ **ومضات قومية**.

٢ ــ **شعراء شهداء** (أحمد الشهابي، سلوم، الجزائري، حداد الأرمنازي، عقل الزهراوي، وهم الذين أعدمهم جمال باشا).

٣ ــ **الشاعر الفارس، الأمير عادل أرسلان.**

٤ ــ **السابقون**، مجموعة خطب ومقالات في رثاء خمسين شخصية عربية عرفها المؤلّف أمثال: فيصل الأول، محمد الخامس، ابراهيم هنانو، رشيد رضا، خليل السكاكيني، ساطع الحصري، علال الفاسي، عوني عبد الهادي، نبيه وعادل العظمة، عبد الرزّاق الدندشي، رياض الصلح، أحمد عزة الأعظمي، ياسين الهاشمي، صبحي الخضرا.

٥ ــ **العرب والمحور في الحرب العالمية الثانية** (مذكرات).

٦ ــ **ثورة الجيش العراقي ١٩٤١.**

٧ ــ **محاضرات في الأدب والاجتماع.**

٨ ــ **مختارات أكرم زعيتر.**

٩ ــ **مذكرات حول:** ــ مؤتمر الخرطوم ١٩٧٦.

ــ الأفغان قبل الإنقلاب.

ــ الشريف حسين بن علي، زعيم الثورة العربية.

١٠ ــ **الملك فيصل الأول.**

١١ ــ **العروبة في مصر بين الاشراق والتحدي.**

هذا ولا يزال زعيتر يحتفظ بيومياته مجموعة في دفاتر خاصة، تشمل كافة التفصيلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، منذ بدء نشاطه السياسي حتى الوقت الراهن، إضافة لوثائق نادرة تتعلّق بالقضية الفلسطينية خاصة، وبالقضايا العربية عامة.

---

(١) نشرت في جريدة **اليرموك** على ثلاث حلقات في ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٠، أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠، والعاشر من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠.

(٢) وهي: «اليوم الدامي، لماذا نضرب...»، **الحياة** (القدس)، ٢٢ آب (اغسطس) ١٩٣١، العدد ٣٨٢.
«الكرامة الغامضة»، **المصدر نفسه**، ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٣١، العدد ٣٨٣.
«سياسة البطش لا تجدي»، **المصدر نفسه**، ٢٦ آب (أغسطس)، العدد ٣٨٤.
«أشرف الأمثلة ــ شاي دوم»، **المصدر نفسه**، ٢٧ آب (أغسطس)، العدد ٣٨٥.

(٣) جريدة الجامعة العربية (القدس)، ١٩/٣/١٩٣٢، ص ٣.

(٤) أكرم زعيتر، **الدفتر الرابع**، أوراق غير منشورة، ص ٦٠.

بيان المؤتمر التاسيسي لعصبة العمل القومي، دمشق: المطبعة العصرية، ١٩٣٣.

(٦) أكرم زعيتر، **الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٣٢ و ٣٣.

(٧) يعقوب العودات، **من أعلام الفكر والأدب في فلسطين**، عمان ١٩٧٦، ص ١٦١ ــ ١٦٣.

الدلالات للبناء النرجسي
في «وليد مسعود»

غالب هلسا

كيف اختفى وليد، ولماذا؟

وليد مسعود فلسطيني يعيش في بغداد منذ عام ١٩٤٩. وهو يعمل موظفاً في البنك العربي في بغداد. ومن خلال عمله في البنك، يتّقن العمليات المالية، وأساليب الكسب المريح والسريع، فيصبح ثرياً. ولكنه، بسبب كونه ثورياً، يهوى، بشكل خاص، ذبح عشرات الصهاينة. ولأنه ذو تكوين ثقافي متميّز (فيلسوف، يلغي الماركسية ويضع فلسفة بديلة) يظل ثرياً، فقط، لا ثرياً جداً.

وحين يتهم أحد وليداً بأنه برجوازي يفحمه وليد، كما فعل مع الشيوعي كاظم:

«لم تعرف يوماً قرص الجوع، ولم تعرف هجمة البرد عندما يهاجمك الشتاء وليس لديك سوى دشداشة واحدة، دشداشة قطنية مرقّعة واحدة تكاد لا تغطي خصيتيك...».

وكاظم، مثل كل الشيوعيين في روايات جبرا ابراهيم جبرا، يحرّكه كره الناس والحقد عليهم حسداً:

«ما تفوّهت يوماً بكلمة، ما كتبت يوماً كلمة صادرة عن حب لشيء، أو انتصافاً لأحد. ما تفوّهت ولا كتبت إلا عن حقد كثير الإلتواءات والعقد في نفسك، حقد تجاه كل شيء، تجاه كل أحد. هل تظن أن هناك أي عمل كبير يصدر إلا عن حب؟».

والفارق بين وليد الذي يحب الفقراء، ويريد أن يجعلهم كلهم أغنياء، وكاظم الشيوعي، كبير جداً. أنظروا إلى الشيوعي، عندما يلتقي بعامل، ماذا يفعل:

«وعلى حين غرة، من بين عشرات الأيدي العابرة، امتدّت يد واستقرّت في كفه قبل أن يستبين صاحبها الذي هتف به: يا هلا بعمي كاظم، يا هلا».

«فسحب كاظم كفه من القبضة الصلبة الباردة بسرعة، وقال: ـــ مهدي؟ شلونك؟».

ونكتشف أن مهدي عاملاً «بقسم المكاين»، والفضل في إيجاد عمل له يعود إلى وليد.

يمتلىء الشيوعي كاظم إحساساً بالقذارة، لأن العامل لمس يده. فما كاد يبتعد «حتى أخرج كاظم من جيب سترته زجاجة الكولونيا الدقيقة التي تلازمه، وصبّ منها قطرتين في كفّيه، وفركهما، ثم صبّ عدة قطرات فيهما انطلق شذاها إلى خيشوميه، فتلذّذ به، وفرك كفّيه ثانية. وفجأة انتبه إلى ما يفعل. أعاد الزجاجة بسرعة إلى جيبه، خاشياً أن يكون هناك من رآه وهو يعقّم يديه».

«بعد ذلك بربع ساعة كان كاظم اسماعيل في مكتبه... وقد أمسك القلم بيد معطّرة معقّمة، ليكتب مقالاً عن وليد مسعود...» يجعله «برجوازياً يجعل من الإنسانية قناعاً يخفي به خوف طبقته من الإنهيار».

يا للمفارقة المؤلمة!

وليد أصبح ثرياً لأنه عصامي، وليس لأنه برجوازي!

المهم، أن وليد هذا، قرّر أن يختفي، وزمن الإختفاء، يتراوح بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٢. لأن مذابح أيلول تروى كتاريخ ماض، في حين أن حرب ١٩٧٣ لم تقم بعد.

واختفاء وليد يظل لغزاً، ينكشف في الصفحات الأخيرة من الرواية. ويظل أصدقاء وليد يتساءلون: هل اغتيل؟ هل دمّرته قوته الجنسية الخارقة؟ هل...

وابن وليد، قُتل في عملية فدائية بطولية، فهل جن الأب حزناً؟

أما كيف اختفى وليد، فهنا العجب. غادر الحدود العراقية بسيارته، ثم غادرها إلى مكان مجهول، مخلّفاً وراءه شريطاً سجّله بصوته، يحكي عن أشياء كثيرة، إلا عن سبب اختفائه؛ فهو يقول:

«ولكن ساهرة لا تعرف للخطيئة الأصلية معنى وعذرتها في ريعانها كوردة من ورود بغداد الحمراء الجنونية، وعيناها الواسعتان تشعّان بخواطر محرقة كالنيران الجائحة...».

«ويقول أيضاً: «وليقل إبراهيم ما يشاء عن أهمية الحياة بين حشود الأنذال والخونة، وسط لزوجة الوحل والأسن، ووجه شهد كالجوهرة كتفاحة المجانين، وهي تعرض لي حلمتيها كنذير بالثواب والعقاب...»

وفي الصفحات الأخيرة من الرواية، تخبرنا وصال أنها «اتصلت في عمان بعيسى ناصر، وفي بيروت بخالد أبومطر، وأسامه حمّاد، وعبد الرحمن الناظر، وأسماء كثيرة لا أذكرها، وكيف أنهم كادوا يجمعون على استنتاج واحد؛ وهو أن وليد اختفى عن قصد ليضلّل ملاحقيه، لكي يستطيع أن يتحرّك بحرية خلف خطوط العدو. إنه يريد أن ينتقم لمقتل مروان. على طريقته، على طريقته المجنونة العنيدة. ويوم يشعر بأنه قد شفى غليله، سيعود».

إذن، عاد وليد إلى عادته التي أدمن عليها: قتل عشرات الصهاينة إلى أن يشفي غليله، الذي لا يشفى أبداً.

ووليد الذي قارب الستين من عمره، حسب الرواية، كاتب مشهور، ورأيه في كتابته،

وفيما يكتب عنها هو التالي: «أجد التهجّم من السخف أو البذاءة بحيث أرفض إرهاق نفسي بمنازلة السخفاء والبذيئين، وأجد المدح، إن كان ثمة مدح، مبنياً في الأغلب على أسس مغلوطة يصعب عليَّ تصحيحها... فلنترك الامور تأخذ مجراها. بعد عشرين سنة لعل الناس سيعرفون من المخطىء حقاً، ومن المصيب».

متواضع. أليس كذلك؟

وهو ثري، ولكنه «جعل من الكثيرين أغنياء... وقنع هو بالقليل...». كما كان شديد الكرم. وله عشرات العشيقات الفاخرات. وهو ذو فحولة جنسية خارقة، وقوة عضلية هائلة، وثقافة عجيبة... وهذا غيض من فيض. استطاع، وإن يكن بشكل غير مقنع، أن يقتل مئات الصهاينة، ولم يستغرق ذلك منه إلا وقتاً قصيراً.

وحين يختفي وليد، تنكشف لنا حقيقة هامة هي: كل من عرف وليد نسي همومه الخاصة، وظروفه، ومشاغله، وأصبح وليد هو الهم والشاغل والحياة كلها. الشعار الذي يرفعه الجميع: حياتنا من أجل وليد. هنالك نساء فاتنات لا يفكّرن في شيء إلا في جسد وليد، حضور وليد، حديث وليد. الرجال كلهم، تقريباً، مشغولون بتأليف كتب عن وليد؛ وكذلك وصال ومريم الصفّار. الجميع ذوات مستلبة، حيوات ملقاة عند أقدام وليد: الدكتور طارق لا يمانع كثيراً في أن تكون أخته، بنت الوزير السابق، واحدة من عشيقات وليد. ووصال لا تمانع، حين تغيب عنه بضع ساعات، أن يقيم علاقة جنسية مع جنان التامر. والإثنتان لا تمانعان في أن يكون على صلة بالأستاذة الجامعية الفاتنة مريم الصفّار. الرجل ليس عنده وقت يضيّعه.

هذه صورة سريعة وليست شاملة، بالطبع، لوليد مسعود كما تقدّمه لنا الرواية.

نرجسية الشكل الروائي

إن كنت قد رسمت صورة كاريكاتورية، لشخصية وليد مسعود، فذلك لم يكن ما فعلته الرواية. إذ أنها، أي الرواية، صاغت من هذه المعطيات الكاريكاتورية صورة للفلسطيني البطل ــ الأسطورة. وهي، حين فعلت ذلك بجدية بالغة، قد وجدت الشكل، أو المعمار الفني المناسب لهذه الصياغة. وعندما أطلق على هذا المعمار صفة النرجسية، فأنا أستعمله كاستعارة، لمصطلح معروف في علم النفس. ولكننا، عندما نمضي في تحليل الرواية، سوف نرى أن هذه الإستعارة قد تحوّلت إلى واقع حقيقي، وان النرجسية هي رؤية الفنان، وهي، أيضاً، المضمون الإنفعالي لهذه الرواية.

لنبدأ بالمعمار الروائي.

هنالك مجموعة من الشخصيات اعتزمت أن تؤلّف كتباً، أو تروي ذكرياتها وانطباعاتها وحنينها إلى وليد مسعود. وحين يتحدّث وليد مسعود، فليلقي بعض الأضواء، أو ليقدّم بعض الإيضاحات عن حياته. وهو أكثر الرواة اعتدالاً، وأقلّهم حماساً. بل ان انشغال هذه الشخصيات بوليد، يفوق كثيراً انشغال وليد بذاته.

الدكتور جواد حسني، وهو طبيب، تصبح الكتابة عن وليد همه الأوحد، وقضيته المركزية. ها هو في الصفحات الأخيرة من الرواية، يصف حالته مترجماً لحياة وليد:

«ولئن كنت لأكثر من سنة حملت معي الغابة، فإنني أحمل البحر أيضاً. لا أنام إلا وأنا مرهق، في ساعة متأخرة، وهالة تحذّرني من التعوّد على حبوب النوم. غير أنها لا تعلم أن سعيي في العودة بالمركّبات إلى أولياتها، ومضاهاة الجزء بالجزء، وتحديد الفجوات... يتوحّد الكون في غرفة صغيرة، مكتظّة اكتظاظ الغابة، مائجة موج البحر، وأتوحّد أنا فيه. فأتقد وأنقذف وأتهاوى في فضاءات مدوّمة كقطعة من الشمس انتشرت عنها، وتطوّحت في فضاءات كون مجهول راعب، رائع...».

ونحن نلتقي بجواد حسني في معظم صفحات الرواية وفصولها، ولكننا لا نكاد نعرف عنه شيئاً. لا هم له، ولا حديث إلا وليد. والمرة الوحيدة التي يدور فيها حديث بين الدكتور حسني وزوجته، هي عندما تحكي عن إحدى علاقات وليد النسائية. تقول الزوجة:

ــ كل يوم يطلع بجديد.

ــ خير؟

وتحكي «جنان حدّثتني اليوم بأشياء ما كنت أتصوّرها.

ــ أتدري أنها كانت تحب صديقك وليد؟

ــ نعم! كانت بينهما علاقة لسنة، أو لأكثر. والمسكينة تعذّبت كثيراً من أجل صديقك هذا، وفجأة تخلى عنها.

ــ يظهر أن وليد من النوع الذي لا يوفّر إمرأة إذا اعترضت سبيله.

وهذه الزوجة لا توجد إلا لتقول كلاماً عن وليد. ثم لا نعرف عنها شيئاً.

والدكتور طارق، الطبيب النفسي الكبير، ينخرط في دراسة كبيرة عن وليد. يبدأها ــ للعجب ــ بدراسة برجه، وهو الجدي. فيستعيد عبارة أحد العلماء القدامى، فيرميكوس، باللغة اللاتينية:

«إن الذين يولدون وبرج الجدي في صعود، يكون لهم مظهر خدّاع، يخفي حقيقة شخصيتهم. وجوههم رصينة، ولحاهم طويلة وجباههم عريضة عنيدة. وما ذلك كله إلا زيف وخداع. لأن من طبيعتهم الحقيقية أن يكونوا ماجنين خلعاء، تفترسهم لواعج الشبق، وتلتهمهم نيران الحب. وكثيراً ما يقعون ضحية شهواتهم الشريرة فيضطرون إلى قتل أنفسهم...»

ويعلّق الدكتور طارق على ذلك: «أنها صورة، ولو كاريكاتورية بعض الشيء، لوليد مسعود...»

ويستنتج من ذلك: «وليد انتحر، مهما تدل القرائن على العكس...»

وهو يحاول إقامة علاقة جسدية مع مريم الصفّار، التي يعالجها نفسياً، توافقه مرة ثم ترفض بعد ذلك. يسألها إن كانت لها علاقات، مع آخرين غير وليد، تقول:

ــ وليد كان كافياً ورائعاً. كنت أتصوّر أن أقضي أيامي كلها، بساعاتها، بنهاراتها، ولياليها، على صدره، ولا أكتفي».

ولكن الدكتور طارق يصر على معرفة إن كان لوليد علاقات نسائية أخرى فتجيب:

ــ لم يهمني ذلك. كان رائعاً، لا يتعب. كنت أصرف عنه آلام الدنيا ولو لساعة. وكان هو لي في كل شيء.

وهكذا ترضى هذه المرأة الفاتنة، الشبقة، أن تكرّس نفسها لتسلية وليد «ولو لساعة»، ولا شيء بعد ذلك، أو غيره يمتعها أو يرضيها.

وحين يبلغ التوق بالمعالج النفسي حد الجنون، ويتصل بمريم في الساعة الثالثة بعد منتصف الليل، وتدعوه إلى بيتها، يسمع وهو داخل البيت صوتاً، يشبه صوت وليد، يقول:

ــ هل هذا طارق؟

الصوت كان وهمياً بالطبع، ودلالته هي انسحاق الدكتور طارق أمام وليد.

ووليد يقف دائماً بين الرجال والنساء. فحين تسعى مريم جاهدة لإقامة علاقة مع عامر عبد الحميد، وتنجح، بعد جهد، تقول:

«وعندما تركتنا سوسن وحدنا، لتهيئة بعض الطعام في المطبخ، وقعت بين ذراعي عامر كإمرأة حُرمت من الحب سنين طويلة. أقبله ويقبلني، فتنهار بيننا السدود، وأود لو يطالبني بكل ما أملك فأقدّمه له راضية في الحال (وخطر لي في تلك اللحظات خاطر من حيث لا أدري، وهو أن وليد قد يُقبل علـيّ بتلك الحرارة لو أردت)».

وحين يعلم طارق أنه كان لوليد علاقة بجنان التامر، يحاول هو إغواءها، تتبّعاً لخطوات وليد. وإذا كان علينا أن نحلل المحلل النفسي طارق، فإننا سوف نكتشف، أنه في أعماقه، كان يود أن يغتصبه وليد. ولكن وليد، يقوم، بالنسبة له، بدور الأب الذي يقوم بعملية الإخصاء. إن علينا أن نتذكّر أن عملية الإخصاء، التي يقوم بها الأب لأبنائه، طبقاً لفرويد، يكون سببها محاولة الأبناء، مضاجعة زوجات الأب (الطوطم والتابو).

ويتكرّر الوضع نفسه، وبشكل أكثر حدة، مع إبراهيم الحاج نوفل. فهو أيضاً يحاول إقامة علاقة ثابتة مع مريم الصفّار:

«في السنوات الأخيرة، أعجبت بتلك المرأة الأخرى التي أرى فيها شيئاً من جنون ــ مريم الصفّار. هذا الهوج الطاغي... ولو تبقى لي يوم واحد من الحياة، سأتزوّج مريم. سأترك هؤلاء النسوة اللواتي مللت أردافهن الكبيرة وعطرهن الرخيص وكركراتهن الفجة».

بعد هذه العبارة مباشرة، تأتي الجملة التالية، التي تفضح لنا حقيقة ما يكمن في أعماق إبراهيم:

«وأبي، رحمه الله، سيغفر لي حينئذ».

علينا أن نتذكّر، هنا أن الحاج نوفل قد مات، وأن ابراهيم كان يعتقد أن وليد مسعود قد مات أيضاً. ومع موتهما يشعر أن الأوان قد حان للاستيلاء على زوجة الأب. ولكن مريم، هنا، هي التي تقوم بعملية الإخصاء:

«أخذت مريم جانباً من ذراعها برفق خلف سيارتها. لكي لا تسمعني سوسن، وهمست لها:

ــ مريم، أتتزوجيني؟

لم تندهش الظالمة ولو لثانية واحدة. بل ضحكت ضحكتها الآسرة، وربتت على خدي كأنني طفلها المحبّب، كوّرت شفتيها نحوي بقبلة موهومة، وبحلاوة لاذعة قالت: في يوم آخر يا إبراهيم، في يوم آخر! تصبح على خير!».

لقد عاملته كطفل محبّب، لتذكّره بأنها زوجة الأب، وضحكت وأي إحباط أشد للراغب بممارسة الجنس مع إمرأة، من أن تضحك في وجهه، وتربت على خده كأنه طفلها المحبّب.

إن هذا المشهد يتم أمام الجميع:

«ولذا حين نهضوا جميعاً ليخرجوا إلى سياراتهم، ورافقتهم إلى الطريق لأودّعهم واحداً واحداً، أخذت مريم جانباً من ذراعها...»

ألسنا أمام حلم نمطي حيث يرى الحالم نفسه، في وضع غير لائق، ولكنه يبدو وكأن الآخرين ــ الحاضرين ــ لا يلقون بالاً لما يحدث؟

إن هذا المشهد لا يدل فقط على نوعية العلاقة القائمة بين إبراهيم ووليد مسعود، ولكن دلالته تنسحب على الرواية بمجموعها. إذ هي كما سوف نشرح، حلم يقظة طفل، تتجسّد فيه تلك الرغبة التي يعبّر عنها هذا الحلم النمطي: الرغبة في العودة إلى فردوس الطفولة المفقود.

وهذه الرغبة المجنونة، للإستيلاء على مريم الصفّار، سبقتها عند ابراهيم، رغبة مماثلة نحو ريمة، زوجة وليد. يقول إبراهيم عن ريمة:

«كانت إمرأة هائلة، نحبها جميعاً، وأنا أودها بشكل خاص. يظهر أنني أعجب بالنساء اللواتي فيهن مس من الجنون: العيون الزائغة، الشعر المرسل كالشظايا، الضحكة الهوجاء، مع الإيحاء بالقدرة العملاقة على التمتّع بالحب، بالجنس...».

وهو الشيء نفسه الذي يقوله عن مريم الصفّار:

«أرى فيها شيئاً من جنون... يستخرج الفوضوي من أعماقي...».

وهكذا نرى أن اختفاء الأب، لم يجعل الأمهات ممكنات. فكيف تنتهي علاقات إبراهيم النسائية؟

لقد هجر سوسن، الرسّامة. فكيف تعيده إليها؟ إنها ترسم صورة لوليد وتحملها إليه هدية. هنا يتقدّم للزواج منها، مصحوباً بمباركة الأب الغائب.

ولكن، ما أثر هذا القمع الذي مارسه وليد الأب، على إبراهيم الإبن، والذي امتد إلى نساء وليد؟.

إننا نشهد هنا انسحاقاً كاملاً، يتجسّد في حنين إلى وليد يشي برغبة في منح نفسه إلى وليد، كما يتجسّد في تحويل وليد إلى اله، يتوجه إليه إبراهيم بالصلوات.

يصرخ إبراهيم بعد غياب وليد، صرخات عاشق، فقد إلى الأبد من يحب، فرأى الحياة فقدت كل معنى:

«أيا شجر الخابور، يا شجر دجلة والفرات، يا شجر أنهار العالم قاطبة، مالي أراك مورقاً، كأنك لم تحزن علي ــ لا، لن تحزن يا شجر. البشر لا يحزنون، فكيف تحزن أنت؟ ومن يقوى اليوم على الحزن؟ سأعلن الحداد بارتداء أزهى الألوان، سأعلنه بشرب العرق والويسكي ــ أيهما يسرّ. وأورق يا شجر، وتفجّر يا قدّاح ويا زهر.

«أفتقده كل ليلة، أذكره كل يوم، أراه في كل عين أبصر فيها نظرة حب. معي هو في حوار مستمر. وفي خصام مستمر. والخصام معه أطيب من الانسجام مع أي إنسان».

كلمات العشق التي يوجّهها إبراهيم إلى وليد تتنامى، فيرى العالم بدونه مزبلة. ويتصاعد هذا العشق، حتى يصبح وليد ذلك الباطش الجبّار:

«وليد، على نحو ما يذكّرني بالإسكندر يوم حزم أمره للحصول على سر الخلود. يدوّخون العالم، هؤلاء الباطشون بالعالم (لشدة ما يحبونه!)، ثم يطلبون الخلود، كلكامش فعل ذلك أيضاً...».

ويتحوّل إبراهيم إلى صلاة يطلق فيها صفات الرب على وليد: «... الرافض، الرائد، الباني، الموحّد (إذا كان لأمّتي أن تتوحّد) العالم، المهندس، التكنولوجي، المجدّد، المحرّك للضمير العربي بعنف...».

نحن أمام إنسان، مُسْتَلَب (بفتح اللام)، فقد كل خواصّه، وكل معنى للحياة، بسبب علاقته بوليد مسعود.

وما حدث لإبراهيم، حدث لطارق، الطبيب النفسي. فقد لاحق عشيقات وليد، الأمهات ولكنه فشل. فقام بعملية إبدال. لقد قدّم أخته وصال، لتحل محله. ووصال، تشبه إبراهيم، مع الأخذ بالإعتبار نوعية العلاقة التي يقيمها وليد مع النساء. إنه موقف نمطي، يتكرّر دائماً: مجموعة من النساء المدلّهات، يحطن به. تتقدّم واحدة فتختاره، فتبتعد الأخريات، دون غضب، في انتظار فرصة أخرى.

هذه مريم الصفّار تتحدّث:

«...كانت هنالك إمرأتان تدوران حول وليد بشكل لا تخطئه العين... لقد ضمّتاني إلى ناديهما بحرارة هائلة: النادي الوليدي».

«ولّما أخذ المدعوون بعد العشاء ينسحبون... قلت له (لوليد):

ـ أنا باقية».

فوافق. وعندما رأتها حنان تخلّفت، قالت: «يا ويلك منه! باي باي!».

ووصال حين تتحدّث عن وليد، تقول:

«شعرت أن هناك الكثيرين، والكثيرات، ممن يريدون اقتناص هذه الضحية اللذيذة السهلة. ولكنني كنت مصمّمة على ألا أفوّت الفرصة هذه المرة... ووليد لم يفلت من يدي إلا إذا ثبت أني غبية...».

وفي صباح اليوم التالي، تدعوه إليها، وتركب بجواره، في سيارته، وعلى التو «تنزل.... يدي سحاب بلوزي وشعرت أن نهدي الأيمن يخرج من الزحمة، بحركة تلقائية مني، نصف خروج...».

وهكذا، نجد أنفسنا أمام مجموعة من البشر، فقدت خصائصها الإنسانية، من حيث كون أفرادها أحياء يمتلكون غرائز المحافظة على الذات، ومن حيث هم كائنات اجتماعية. إنهم يتحوّلون إلى مجرد نماذج بدئية (atchetypes). الرجال هم مجموعة الأبناء، الذين حرمهم الأب كل الحقوق؛ والنساء هن ذلك النمط البدئي للأم ـ المومس. ولكن الدورة هنا تتوقّف عند وليد. الأبناء لا يصبحون آباء، ولا يرثون زوجاتهم.

وأنا حين أتحدّث عن أنماط بدئية، لا أقصد أنماط مجتمع بشري، بل تلك الأنماط السابقة على قيام المجتمع الإنساني. وسوف نتوسّع في هذه المسألة، في أجزاء تالية من هذه الدراسة.

هنالك تساؤل مشروع: ألا يجوز أن تكون هذه الشخصيات مجرد شهود، كل شاهد يكشف جانباً من جوانب شخصية وليد مسعود؟

إن كان هذا صحيحاً، فهو لا يقيم عملاً فنياً جيداً. إنه عمل يفتقد الجدلية. لأن الشخصيات تتحوّل إلى وسائط ناقلة للمعلومات. وهي بهذا، يمكن الإستغناء عنها بالراوي. أعني بذلك، أن الشخصيات والصور والأحداث في العمل لها وجهان: هي بذاتها ولذاتها، كوقائع منفصلة. هذا وجه. والوجه الآخر، إنها جزء وظيفي من بناء عضوي متكامل. هذا ما يجعل العمل الفني حياً، ومليئاً بالزخم، والثراء.

ولكن حتى هذا، لا وجود له. فالشخصيات، في هذه الرواية، ليست وسائط لنقل جوانب مختلفة من شخصية، وتاريخ حياة وليد مسعود. بل أنها تكرّر المعلومات نفسها تقريباً، وتخرج بنتائج متماثلة.

إفتقاد الموضوعية

قلنا أن البناء الفني، في هذه الرواية، جعل كل خطوط الحركة، كل الآمال والرغبات، والمشاريع، لمجموعة من الناس، مكرّسة لوليد مسعود. هؤلاء بشر، تخلّصوا من كل خصائصهم الإنسانية، وتحوّلوا إلى مجرد عابدين لوليد مسعود.

سوف نحاول هنا، أن نستكشف المضامين الأساسية، في هذه الرواية، عبر هذا التشكيل البنائي بالذات.

هنالك مجموعة من الملاحظات، ذات فائدة في تحديد المضامين الإنفعالية، والنفسية، والايديولوجية في روايتنا هذه.

الملحوظة الأولى تتعلّق بالتكرار. أعني به تكرار الانماط الإنسانية، وتكرار المواقف.

لقد سبق وذكرنا العديد من الامثلة على هذا: طارق يكرّر إبراهيم، وصال تكرّر مريم، النساء يفزن بوليد بالطريقة نفسها. الجميع يفتقد وليد على النحو نفسه.

الشخصيات، هنا، متشابهة، من حيث أن جوهر حياتها، واهتمامها هو وليد مسعود. قد تختلف التعبيرات عن هذا الجوهر، ولكنها تتماثل، إلى درجة فقدان التمايز، في الإطار العمومي. يشذ عن هذه القاعدة بعض الشخصيات. ولكنه الإستثناء الذي يؤكّد القاعدة. كلهم يعودون إلى طابور المعجبين، بعد أن يلعبوا أدوار الأبطال الشريرين لبعض الوقت. أي أنهم يلعبون دور المعجب بنائياً.

فلقد عوقب طارق، بواسطة مريم، لأنه أبدى ذلك الإعتراض الخجول، الذي سرعان ما تراجع عنه، على التحاق أخته الصغرى بحريم وليد مسعود. أما هشام، زوج مريم الصفّار، فقد كان له من الحماقات والسفاهات، ومن السماجة، ما يجعلنا نحمد الله أنها طلّقت زوجها، والتحقت بحريم وليد.

أما كاظم إسماعيل، فقد ذاق الأمرين على يد الأستاذ جبرا، كما عوّدنا أن يفعل مع كل الشيوعيين في رواياته.

إضافة إلى التكرار، نلاحظ افتقاد الموضوعية في تصوير الشخصيات. فهي تفقد ملامحها المميّزة وتتحوّل إلى مجرد تحقيق لرغبات وليد مسعود. ويبلغ ذلك حداً نجد فيه المحلّل النفسي طارق، قد تحوّل إلى طبيب ممارس، يستدعونه الساعة الثالثة بعد منتصف الليل ليعالج مريضاً توفاه الله.

«حال دخولي منزلي استقبلتني زوجتي مضطربة منزعجة:

— أمريض آخر؟.

فقلت: مات. لماذا يستدعون الطبيب والرجل في نزعه الأخير، لست أدري».

وافتقاد الموضوعية في رسم الشخصيات، يبلغ حداً تقف فيه الحقيقة الموضوعية على رأسها. فالشيوعي مترف، إذا لمست يده عاملاً، يسرع لتطهيرها بالكولونيا، ويرتقي كالصاروخ في سلم وظائف الدولة. النساء كلهن فقدن عنصر الغيرة تماماً. فوصال تعلم، وكذلك مريم وجنان وحنان الخ...، إنها حين تغيب عنه يمارس الجنس مع أخريات. ولكنّهن، جميعاً، لا يكترثن. ثم يهجرهن تماماً إلى إمرأة أخرى، فيواصلن عشقهن وعبادتهن له.

طارق شاب عراقي يحيا في مجتمع ما زال يقتل الفتاة إن عشقت، كيف نتصوّر قبوله، دون اعتراض، أن تغدو أخته واحدة من عدة عشيقات لرجل من خارج مجتمعه؟

وكيف يمكن أن نقتنع، أن فتاة أرستقراطية، مثل وصال، ليس في حياتها شيء جدي واحد، وتكاد تفقد عقلها من الشبق، تتحوّل فجأة إلى فدائية في لبنان، لتتسرّب من بين يدي السلطات الإسرائيلية حتى تصل إلى وليد في كهفه؟ ولنفرض أن ذلك ممكن، هل يمكن لهذا النمط من النساء، أن تخاطر إحدى ممثلاته بحياتها، لمجرد أن تلتقي بحبيب في الستين من عمره؟.

ويندرج، في باب التكرار وغياب الموضوعية، بطولات وليد مسعود. بطولة دون عقبات، ودون التفات للظروف الواقعية. كيف يمكن أن نتصوّر رجلاً أشرف على الستين من عمره، لم ينل تدريباً عسكرياً، وليس له معرفة بعمليات الداخل، يدخل إلى فلسطين المحتلة، ويذبح اليهود ذبح الخراف! هل بلغ الضعف والعجز بالإجهزة البوليسية الإسرائيلية، أن تسمح لرجل، سبق وأن قبضت عليه، وحققت معه، أن يذرع فلسطين طولاً وعرضاً، ويقتل «بطريقته العنيدة» إلى أن يشفي غليله، ثم يخرج إلى حفلاته وعشيقاته، دون أي اعتراض.

إذا كان المقصود، من هذه البطولات السهلة، تمجيد البطولة الفلسطينية، فإن النتيجة كانت عكسية. وذلك، لأن هذه البطولات تقع في دائرة العجز والتردد. إذ أنه قبل القيام بعملية في الداخل، مهما كانت صغيرة، عليه أن يقوم بدراسة لطوبوغرافية المنطقة، وتحرّكات العدو؛ بالإضافة إلى التدريب الشاق، وغير ذلك من عشرات التفاصيل. والنتيجة لا تكون دائماً قتل العشرات من جنود العدو. إنها أحياناً لا تزيد عن جرح شخصين أو ثلاثة.

عدا عن أنه من الصعب علينا أن نتصوّر أن منظمة فدائية، تسمح لقائد من قادتها، أشرف على الستين من عمره، أن يستقر في داخل الأرض المحتلة، ليقتل أعداداً غفيرة من جنود العدو، انتقاماً لمقتل إبنه. وأما إمكانية إرسال عشيقاته إليه في الداخل، فهي غير واردة قطعاً.

كما أننا نعجب إلى درجة الذهول، من أحد قادة المنظمات الفدائية، وهو الذي يقود عمليات مسلّحة في أقسى الظروف، أن يقتصر عالمه الداخلي على وصف طفولته، أو على الحفلات التي أشترك فيها، أو العشيقات بكل تفاصيلهن الجسدية. ألا تخطر منظمته والظروف السياسية والخطط العسكرية، ولو للحظة واحدة، في ذهنه؟ تصوروا نوعية الأفكار، التي تخطر في ذ ـن وليد مسعود بعد عملية فدائية:

«آه فلأمت، أن كان لك بموتي أن تحيي يا مدينتي. يا اوغسطين قرطاجه، ما الذي كنت ستقوله لو علمت؟ شعبي الأعزل يقتلونه، ويقتلعونه، وينسفونه، ويبعثرون أشلاءه عبر وديان الأرض وجبالها...».

إن ما لم يخطر ببال وليد مسعود أن الثورة عمل كامل، وليست مجرد هامش ضئيل من حياة ثري، مستمتع بحياته. كما أن الكتابة عن تجربة كالثورة، والكفاح المسلّح تحتاج إلى معايشة، من الواضح أن وليد مسعود يفتقد أوّلياتها العملية، أو خلفياتها السياسية.

هل نتصور همنغواي يكتب «لمن تقرع الاجراس» أو مالرو يكتب «ايام الامل» لو لم يشاركا مشاركة فعلية في الحرب الاهلية الاسبانية؟

كما أنني عاجز، بالفعل، عن التوفيق بين آراء وليد الليبرالية، التي لا تريد قسر التطوّر الإجتماعي، وبين التزامه بالكفاح المسلّح. هل يعتقد الكاتب أن الثورة في العالم الثالث سوف تؤدي إلى قيام مجتمع ليبرالي، تقف على قمتـه طبقة من المقـاولين وأولاد العـائلات الارستقراطية من نمط عامر عبد الحميد، وليد مسعود، إبراهيم الحاج نوفل، طارق، وصال، مريم الخ... وهم عالم وليد مسعود الحقيقي؟

إن الثورة والكفاح المسلّح، في هذه الرواية، هما مجرد تسلية عابرة لطبقة من المقاولين والأثرياء. إنهما يصبحان جزءاً من الحياة الإجتماعية المريحة التي يغرق فيها وليد.

البطولة، بدون عقبات، هي أحد الملامح الأساسية لهذه الرواية.

وبالقدر نفسه من غياب الموضوعية، ومن افتقاد المعرفة بالأوّليات يتعامل وليد مع الفكر السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

ما هي أفكار وليد الحضارية:

ـــ «كان يريد لهذا المجتمع (المجتمع العراقي ـــ ربما العربي أيضاً) أن يحقّق ذاته عن طريق العقل، والحرية والإبداع...».

ـــ إن التصنيع قد فرض على المجتمعات الأوروبية، بواسطة «أقليات عاتية لا تحيد عما صممت عليه، وتعتبر المشكلات كلها قابلة للحل بالوسائل التقنية والعقلانية، طلباً للتقدّم. غير أن هذه العقلانية المفروضة من فوق تقلقه...» لأنها سوف تتحوّل لتصبح «ذريعة لتمرير أهداف خاصة لفئات تعطي الخبز للفم بيد، وتسلّط المقرعة على العقل بـاليد الأخرى...».

وما هو الحل لهذا المأزق؟

«الحلول، في آخر المطاف، يجب أن تنبع من الداخل، من الإرادات التي تمثّل بمجموعها هوية الأمة، وإن العقل كما يراه هو، مزيج ذو ظلال لا تحصى يجب أن يتحرّك بملء الحرية، مدفوعاً بنزعة الإبداع الغامضة أبداً، الخطيرة أبداً، لكيما يستطيع أن يفعل فعله الحقيقي في المجتمع».

وبكلمات أوضح، إنه إذا كان لابد من قيام عملية قسر اجتماعي وسياسي لتصنيع بلد متخلّف، فلنتوقف عن التصنيع، ولنمنح حرية واسعة، فإن «يد الله الخفية» التي يتحدّث عنها آدم سميث، أو «نزعة الإبداع الغامضة»، كما يسميها وليد مسعود، قادرة على حل جميع المسائل، بأسهل الطرق وأسلسها.

سوف نتحدّث، فيما بعد، عن الدلالات الايديولوجية لهذا الحل السهل الساذج لمسائل شديدة التعقيد. إن ما نوّد أن نؤكّده، هنا، هو أن طرح هذه المسألة يفتقد المعرفة بالأوّليات. هل يمكن قيام تصنيع دون قسر اجتماعي واقتصادي، وبالتالي سياسي؟ كيف يمكن أن يتم قيام تراكم رأسمالي، وهو ما تحتاجه الصناعة الثقيلة من خلال «نزعة الإبداع الغامضة»؟

وهل التخطيط الصارم، أي إخضاع مسار العملية الإجتماعية للعقل، هو عدم إيمان بالإنسان «بما فيه من كوامن عقلية وإبداعية وحس بضرورة الحرية»؟ إن وليد مسعود لم يكلّف نفسه بالإلتفات إلى القضية الأساسية: وهي العلاقة بين الحرية والضرورة. وهو قد ألغى وعي الضرورة كشرط للحرية، حين نسبها إلى نزعة غامضة.

وليس، هنا، مجال التوسّع في مناقشة آراء وليد الإجتماعية. ولكن لابد لنا من أن نؤكّد أنها تتنافى مع كل من: أ ــ شخصية وليد مسعود، كما ترسمها الرواية. ب ــ فكرة الثورة المسلّحة. ج ــ الظرف الموضوعي لحركات التحرّر الوطني في العالم الثالث.

شخصية وليد مسعود

ترسم الرواية شخصية وليد مسعود باعتباره شخصية طاغية، باطشة، هو وحده الغاية، وكل من حوله وسائل. ما أن يقترب منه الإنسان، حتى تستلب إرادته، ويتحوّل إلى إحدى شخصيات القطيع في علاقتها مع الأب. إنه يخصي أبناءه ليمنعهم من الإقتراب من حريمه. وقد سبق أن شرحنا هذا.

كما تصفه، الرواية لنا، بصورة الشخص الذي لايطيق معارضة، أو نقاشاً فيما يقول. من يعترض عليه بذيء، لا يستحق الرد، ومن يمدحه يعجز عن فهمه. والعالم جميعه، يحتاج إلى عشرين عاماً لفهم ما يقول. أو لإمكانية فهم ما يقول. إنه يرفض الحوار مع الآخرين، ويطلب إليهم الخضوع المطلق، ويطلق آراءه لبشر سوف يأتون في المستقبل، وهم وحدهم يملكون إمكانية فهمه، لا الحكم عليه. أية آراء تلك التي نعجز، نحن البشر الفانين، عن فهمها! إنها كما أعتقد، آراء شديدة السذاجة، وتفتقد الأصالة.

ووليد مسعود هو الذي يقول عن الآخرين:

«تعرض لي حلمتيها كنذير بالثواب والعقاب التقمهما وأجن... لو أستطيع أن أضع الأحاسيس اللذيذة في صندوق مخملي لشعشعت كالماس في ليل بهيم في عالم من البهائم يقرطون الحصى ويلعبون بخصيهم...».

ويقول:

«أنت بطة برية، ما الذي تفعله بين هذه الطيور القعيدة في المستنقعات؟ أهرب، أيها البطة البرية، أهرب، أهرب...».

والرواية تؤكّد، وكذلك وليد، إن كل من يعترض على كلمة يقولها وليد، أو يطرح رأياً مخالفاً له، فهو سيء النيّة، حاقد.

وإذا أضفنا إلى ذلك «نزعة الإبداع الغامضة» التي يؤمن بها وليد، وما يقوله عنه الدكتور طارق: «ولو لم يكن له [لوليد] اهتمام، يصل إلى حد الغيبيات، بالنجوم وأثرها في حياة الناس، لما عبئت بأنه من مواليد برج الجدي...». وهذا الإيمان بالقوى الخفيّة، يجيء

على لسان وليد ذاته: «أمّا القوى الخفيّة التي تتحكّم بالإنسان، فهي التي تهمني» فأية صورة شخصية تتجسّد أمامنا؟

لا أعتقد إن أحداً يستطيع أن ينكر أن الرواية قد رسمت لنا صورة كاملة لديكتاتور العالم الثالث، من خلال شخصية وليد مسعود: الشخصية الأبوية الطاغية، رفض الحوار وسماع رأي الآخر، وضع آراء سطحية موضع التقديس واعتبار كل من يعترض عليها حاقداً، سيء النيّة، وعميلاً لدولة أجنبية، والإحساس الغيبي بأن القدر ــ أو النجوم ــ في حالة وليد مسعود ــ هو الذي اختاره، وحدد له الـدور؛ وان القدر اختاره لأنه النسر وسط طيور قعيدة.

وهذا النمط بالذات هو الذي يلوّح ــ لا يمنح بالفعل ــ برغيف الخبز، ويسحق كل فكر مخالف سحقاً.

فهل هذا النمط من الشخصية هو الذي يخلق الإنسان الحر، والذي يخلص المواطن من السلفيّة، ويقوده في طريق التقدّم والإسهام في الحضارة العالمية؟

بالطبع لا.

أمّا الاحتمال الآخر، وهو أن المؤلّف أراد أن يخلق شخصية تبشر بآراء تتناقض تماماً مع سلوكها وشخصيتها فهو غير وارد قطعاً.

أي إن التناقض هنا بين القول والفعل هو تناقض المؤلّف ذاته، التناقض الذي لم يكن يعيه.

أما دلالة هذا التناقض، فسوف نؤجّل الحديث عنها إلى بعد حين. وكذلك سوف نؤجّل الحديث عن التناقض بين فكر وليد مسعود والظروف الموضوعية في العالم الثالث.

وليد مسعود ثائر فلسطيني، يؤمن بالكفاح المسلّح كسبيل لتحرير بلده من الإستعمار الإستيطاني. أو هذا هو ما تجهد الرواية لأن تقنعنا به. وهو لم يكتف بالإعلان عن ذلك، بل أنشأ، أو شارك في إنشاء ــ هذه النقطة ليست واضحة ــ منظمة فدائية لتحقيق هذه الأهداف.

وقد ذكرنا، منذ قليل، إن ذكريات وليد وتداعياته، وهمومه اليومية، لا تشير من قريب، أو بعيد، إلى المهمة التي كرّس لها حياته، وربما موته. إن كل ذلك ينحصر في ذكريات طفولته، أو في علاقاته داخل المجتمع العراقي.

وإذا انتقلنا إلى فكر وليد مسعود الإجتماعي والسياسي، نجد أنه يغفل تماماً القضية الفلسطينية، والثورة الفلسطينية. فالمأزق الذي يطرحه هو مأزق المجتمع العراقي الذي يعتقد وليد أنه أمام خيارين: التنمية القسرية، أو الليبرالية. ووليد لا يتردد في اختيار الليبرالية كحل.

ولكن كيف حدث لقائد الثورة الفلسطينية، أو لأحد قادتها البارزين ألا يولي ثورته، التي تتم في ظروف معقّدة، أي التفات؟

لا أعتقد أن إنساناً عاقلاً، يستطيع أن يزعم أن مشكلة الثورة الفلسطينية، هي الاختيار بين التنمية والليبرالية. فهذه قضايا لا تطرحها ثورة بلا أرض. بل إن هذه الثورة قد حددت خيارها في القضاء على مجتمع ليبرالي، يشكّل من ناحية سياسية وعسكرية، امتداداً لمجتمع ليبرالي آخر ــ أميركا ــ وإقامة دولة علمانية فلسطينية.

فأين تقف فلسفة وليد مسعود من هذه المعادلة؟

والثورة قائمة على العنف. تهدف إلى القضاء بالعنف على معادلات اجتماعية قائمة، وإلى إحداث تغييرات جذرية في التكوين الإجتماعي والطبقي داخل فلسطين، وتقيم تحالفات محلية ودولية انطلاقاً من هذا، فأين تقف فلسفة وليد مسعود من هذا كله؟.

إننا نستطيع القول، ببال مستريح، إن وليد مسعود مقحم على ثورة لا علاقة له بها، ولا تربطه بها أهداف واحدة، ولا لغة مشتركة، ولا موقف مشترك.

حلم اليقظة

إحتجنا أن نقول هذا كله ــ وما زال الكثير مما لم يقل لضيق المساحة ــ حتى نطرح النتيجة، التي توصلنا إليها، من خلال قراءة هذه الرواية. وهي: إن هذه الرواية هي نتاج حلم يقظة طفل يمارس نرجسيته.

لا أعتقد أننا بحاجة إلى معرفة معمّقة بعلم النفس، وإلى معرفة متخصّصة بديناميات النفس الإنسانية، لندرك أننا أمام ذلك النوع من أحلام اليقظة، التي تسمى بالنمطية. وهي، في الغالب، أحلام جنسية، أحلام بطولية. أو ابتزاز الحب من الآخرين.

هنالك العديد من الدراسات النفسية، النظرية والميدانية، عن هذا النمط من أحلام اليقظة. وتؤكّد هذه الدراسات إن السمات الأساسية لهذه الأحلام تتمثّل فيما يلي:

(أ) إنها ذات طابع تعويضي. أي إنها ترضي الحالم نفسياً حين يواجه مصاعب واقعية لا يستطيع تجاوزها. مثال ذلك أن يعجز الإنسان عن مقاومة معتد أكثر قوة منه، فيلجأ إلى حلم اليقظة لينتقم منه.

(ب) إن حلم اليقظة النمطي يتكرّر من ناحية البنية.

(ج) إنه يرتبط بحالة إرهاق كنتيجة للعمل الرتيب. مثال ذلك الدراسات التي أجريت على الطابعات على الآلة الكاتبة، أو الإرهاق النفسي المترتّب على فترة المراهقة، أو سن اليأس عند النساء والرجال.

ما هو الوضع الحقيقي لحالم اليقظة؟

إنه، في اللحظة التي يحلم فيها، يعود إلى فردوس الطفولة السحري. نعني بذلك، إحساس الطفل بأن العالم امتداد له، وإنه لا يوجد للآخرين ذوات مستقلّة * .

* من يريد ان يستزيد عن هذا الموضوع، فليعد إلى كتاب الدكتور مصطفى سويف «الاسس النفسية للتكامل الاجتماعي».

وبهذا، يكون حلم اليقظة إسلوباً في الرؤية، يصبح الحالم فيه غاية، وكل ما عداه أدوات ووسائل لخدمته. ولكن الفارق بين حالة الطفل، والرجل الحالم، إن هذا الأخير لا يستطيع أن يتخلى تماماً عن خبراته في البناء الدرامي، وفي تنوّع أساليب المتع، التي ترضيه. فمن المستحيل أن نتصوّر طفلاً يحقق اكتفاء من خلال شهرته كفيلسوف. كما أن كثيراً من الناس يخلطون بين أحلام اليقظة، والحياة الواقعية. وهو ما تحدث عنه غاستون باشلار في كتابه «جماليات المكان».

بعد هذا العرض السريع لأحلام اليقظة النمطية، دعونا نعود إلى الرواية، لندرسها كنتاج لحلم اليقظة من ثلاثة جوانب، فقط، رغم أنها تحتمل أكثر من ذلك بكثير.

الجانب الأول، إن بناءها الأساسي يستند إلى حلم يقظة نمطي. وليد مسعود يختفي في هالة من البطولة. فينفجر الجميع أسى وحباً، لوعة وشوقاً. ولكن وليد مسعود هناك، في كهف من الكهوف، يرقب ردود الفعل، وسوف يعود. وهو يعيد تحقيق كل أمانيه القديمة: يعيد مضاجعة أجمل النساء، يحفز الرجال والنساء لاستلال أقلامهم وكتابة تاريخ حياته. إن أربعة كتب على الأقل، ستكتب عنه لمجرد أنه اختفى. وهو قد عاقب، من خلال اختفائه، كل الذين أساؤوا إليه. طارق يقبل أخته، متواطئاً معها، في علاقتها بوليد. كاظم، الذي أساء لوليد، يعترف بحبه له من خلال انفجار انفعالي عنيف.

أما هشام الذي يبدو إن وليد كان يشعر بالذنب تجاهه، لانه — أي وليد — أغوى زوجته مريم الصفّار، فقد انكشف كرجل كان يستدعي المومسات إلى بيته، وهو ما زال زوجاً. هل يلوم أحد مريم ووليد بعد ذلك؟

وبعد غياب وليد، نكتشف أن جواد حسني قد كرّس حياته لتأليف كتاب عن وليد. وطارق، ومريم، ووصال، وإبراهيم الخ... الجميع أصبح وليد جوهر حياتهم، وقضيتهم الوحيدة.

علينا هنا أن نتذكّر أساليب الأطفال في الإحتجاج على إهمال الأبوين لهم. إنهم يستعيدون مكانتهم، كمركز للعالم كله، حين يختفون، خالقين الوهم إنهم ماتوا. ويجد الطفل إكتفاء غير عادي حين يرى، في خياله، الحزن والأسى الذي تولد عند الجميع نتيجة لغيابه. وحين يعود، يستقبله الجميع بالحب والندم. أما الذين سبّبوا أذى للطفل، فهم الذين سوف يعاقبون بقسوة.

ألا نكتشف، في غياب وليد مسعود، الدوافع نفسها والنتائج ذاتها، ولكن بعد أن مرت في مصفاة التجربة الحياتية الطويلة؟

الجانب الثاني، هو القفز فوق الواقع الموضوعي، وغياب القدرة على الإقناع. لقد سبق وقلنا إن كل شخصيات الرواية، وبخاصة شخصية وليد مسعود، غير مقنعة، ومنطقها الحياتي لا يستقيم. فهو يقود ثورة لا وجود لها في أفكاره، ولا في تأمّلاته. يضع فلسفة، ينفيها بسلوكه. يحتل مكانة خطيرة في مجتمع مغلق، لا ينفتح بسهولة للغريب، لأسباب مبهمة.

إن هذه التناقضات، التي يأباها الفن، يقبلها حلم اليقظة، دون صعوبة. فقد نجد الرعديد، عبر حلم اليقظة، يبيد عشرات الأبطال بأسهل الوسائل.

الجانب الثالث، هو ما أشرنا إليه في السابق، من أن الطفل يرى أن العالم الخارجي إمتداد له، كل شيء ملكه. ولهذا يصعب إقناع الطفل باحترام ملكية الآخرين.

حين تنتقل هذه الخبرة الطفولية إلى حلم يقظة البالغين، فإنها تحتفظ بجوهرها، مع إجراء التعديلات والتنازلات المناسبة. يتم التعديل طبقاً لعوامل نفسية خاصة بالبالغ، وعوامل إجتماعية أعادت تحديد ما هو مرغوب فيه، وما يجب التضحية به.

عندما نتأمّل شخصية وليد مسعود، فإننا نجد أنها نتاج حلم يقظة، يحمل في جوهره هذا الملمح الأساسي من ملامح التكوين النفسي للطفل: كل شيء له، كحق ثابت لا تجوز مناقشته، أو الإعتراض عليه. كل النساء لوليد مسعود ومن يقترب منهن ينال ما يستحق من عقاب، وسخرية، ورفض. حدث هذا لإبراهيم وطارق وهشام، وحتى كاظم، الذي تزوج جنان التامر (إحدى عشيقات وليد السابقات، التي تخلى عنها)، فإن زواجه يؤدي به إلى السقوط النهائي:

«كأن بؤسه [كاظم] لا يوصف. كان بؤساً معقّداً. رأيته في تلك اللحظات كمن يطارد حتى اللهاث الأخير، ثم يسقط وفي حلقه صيحة اليأس الأخيرة...».

ويمهر سقوطه بتعيينه مديراً عاماً، وبتخلّيه عن الكتابة «أرجو ألا يشاغب كتابي على وظيفتي الآن...». ويضيف كاظم: «ولكن علي ألا أجانب الحق. إن يكن لتعييني الجديد أية قيمة فهي إنه جاء، لأول مرة في حياتي، مؤقتاً توقيتاً جيداً».

وكان يعني بالتوقيت الجيد زواجه من جنان التامر.

«يقول له جواد: سأصارحك، لم أكن أعتقد أن بينكما أي شبه...».
فيعلن كاظم أن الحب والسعادة و«كل شيء يتوقّف على جنان».
وأول ما يخطر في ذهن جواد حسني: «ماذا كان وليد ليقول لو علم بهذا الزواج؟».

فرغم كل شيء، جنان ــ إحدى ممتلكات وليد السابقة ــ هي التي تقرّر كل شيء.

وحتى سوسن التي لم يكن لوليد علاقة مباشرة بها، منحت نفسها له، من خلال رسم صورته:

«وإذا هي صورة شخصية لوليد مسعود. كانت قد بدأتها منذ سنوات. ولم تنجزها. غير أنها بعد اختفائه عادت إليها، وببضع ضربات من ريشتها الحاذقة أوجدت صورة من أقوى ما رسمت، مستعملة، على طريقتها، أقل الألوان، فجاءت مزيجاً من تخطيط وتلوين، وفيها شيء من إسلوب أندريا مانتينا، رسام النهضة الإيطالي، الذي كان وليد مولعاً به، لما فيه من صلابة الصخر وحسّه».

أما بالنسبة للرجال، فقد فصلنا موقف وليد في موضع سابق. ولكننا نلاحظ، هنا، إن الخير والشر في الرجال، الجيد والرديء منهم، يتحدّد عِبر موقفه من وليد، وكأن وليداً آلهاً.

وملكية وليد لا تقتصر على هذا، بل تطول كل مجالات الحياة: أنا الفيلسوف الأوحد، لي الحق في الثروة مهما اتسعت، الثورة الفلسطينية لي، العبقرية لي، الشهرة، إبنه مروان حين يموت يرى وجه أبيه يملأ العالم كله ويصرخ: «أبـي، أبي» الخ...

ألا نجد في هذا تجسيداً لحلم يقظة، يستمد نسغه من فردوس الطفولة المفقود؟.

أعتقد أننا نملك الكثير من المعطيات التي تسمح لنا بأن نرد بالإيجاب، على هذا السؤال.

وكي تكتمل الصورة، سوف أورد، من الرواية، بعض المواقف، التي تجسّد الإنفعال وتكنيك حلم اليقظة.

«وليد جعل من الكثيرين غيره أغنياء... وقنع هو بالقليل... ولست أذيع سراً حين أذكر أن صديقه عامر عبد الحميد واحد من هؤلاء الذين أفادوا من صلتهم بوليد، إذ كان وليد الوسيط بينه وبين عدد من شيوخ أبي ظبي والسعودية وقطر. ولم يكن عامر لينكر ذلك قط، وبقي محبّاً مخلصاً لوليد حتى النهاية، يحبه ويخلص له كما لم يفعل تجاه أي من إخوته وأصدقائه. ولعل الذي كان ينكر ذلك هو وليد نفسه، ولطالما سمعته يقول:

«عامر عبد الحميد يتمتّع بذهن أشبه بالدماغ الألكتروني: تلقّمه المعلومات فيعطيك نتائج ليست في الحسبان. وكل ما حصل عليه لم يكن إلا بذكائه هذا...».

إن هذه الواقعة الصغيرة هي تلخيص للرواية كلها: الإختفاء من الصورة، والعودة إلى احتلالها من خلال هذا الإختفاء. الجميع يقولون أن وليد هو المحسن الكبير، وهو ينكر ذلك. فيكسب ميزتين بدلاً من واحدة: الكرم والتواضع.

حلم اليقظة الآخر، هو الصورة المتكرّرة: الفاتنات يتزاحمن عليه، وواحدة تفوز. المهزومات لا يبدين أي اعتراض أو غيرة. إن اختفاء عوامل الغيرة والغضب يُفقد هؤلاء النساء واقعيتهن ويحوّلهن إلى موضوعات لحلم اليقظة. يصبحن أشبه بالصور الداعرة التي يجعلها المراهقون حافزاً للإستمناء: أدوات سلبية لإرضاء حلم يقظة.

دعونا نتأمّل عبارة مريم الصفّار:

«...ولا أعرف بالضبط كم أحبني وليد. ولكنني أعرف كم أحببته أنا ــ ذلك الحب الحارق الذي، رغم النذور والشموع، أو بسبب منها، فجّر في أعماقي حمم اللوعة واللذة لأشهر غيّرت حياتي كلها، ثم تركني أتخبّط كيفما أتفق».

وحين يسألها الدكتور طارق، إن كان لوليد علاقات نسائية أخرى، بالإضافة إليها، تجيب: «غير مهم».

وتقول وصال:

«وعدت إليك. هل سألتك يوماً عن جنان؟ هل خاصمتك حولها؟ إمرأة غيري لكانت

تهجرك حالما تعلم بوجود إمرأة أخرى، مهما تكن الأعذار، أما أنا ففعلت العكس... عدت إليك».

إن هاتين المرأتين لا تتحدّثان بصيغة المتكلم، بل بلسان وليد الذي يمارس حلم يقظة، جعل من نسائه أدوات مسلوبة الإرادة، بلا عالم داخلي، مجرد صور جسدية يمارس أمامها وليد حلم يقظته.

حلم اليقظة والفن

هل يمكن لحلم اليقظة أن يصبح فناً؟

علينا، في البداية، أن نحدّد من هو الذي يحلم: هل هو المؤلّف، أم إحدى شخصياته؟

كان أندريه، في رواية الحرب والسلام، يحلم، حين التحق بالجيش، أن يصبح نابليون آخر. أما تولستوي، مؤلّف الرواية، فقد أظهر لنا، ببراعة فائقة، سذاجة حلم أندريه وعدم واقعيته.

ويكثر تشيكوف من إستعمال أحلام اليقظة في قصصه ورواياته ومسرحياته. ولكن تشيكوف ينفذ من خلال هذه الأحلام إلى التكوين النفسي، الآمال، والآلام، والمطامح لشخصياته.

وهكذا نستطيع القول، أن حلم اليقظة يمكن إستعماله فنياً، ولكن شريطه أن ينفذ الفنان إلى ما وراء حلم اليقظة.

أما عندما يكون المؤلّف ذاته هو الحالم، فإن المسألة تصبح مختلفة تماماً. إننا نواجه تغييراً أساسياً في طبيعة العمل الفني، وفي وظيفته.

الفن هو أهم وسيلة للمعرفة الإنسانية. إنه يعيد بناء الواقع حتى يتيح لمتلقّي الفن أن يدرك واقعه بعمق. أما حلم اليقظة، فهو لحظة يلغي فيها الإنسان وعيه، ويستعير وعي الطفل. إنه يجعل الحالم يقفز من فوق الواقع، ويعيد تكوينه بمعطيات طفل.

إن خير مثال على تحوّل حلم اليقظة إلى (فن) هو الإعلان. الإعلان الناجح هو ذاك الذي نتلقّاه ونختزنه في اللاوعي، دون أن نعيه. نرى لمدة ثانية، مجموعة من الفتيات الفاتنات، المثيرات، يحطن بشاب، يمنحن أنفسهن له، دون رادع. وخلال جزء من ثانية نرى الشاب يدخّن سيجارة «كنت».

ما هي دلالة ذلك؟

إن الإعلان قد خاطب اللاوعي، وقد كان حذراً، في أن يمنع المشاهد من أن يتأمّل الإعلان بوضوح. إذ، لو فعل ذلك، لأدرك المشاهد سخافة الرباط السببي بين تدخين سيجارة الكنت، وإعجاب الفتيات. اللاوعي وحده هو الذي يستطيع أن يقبل علاقة سببية مضحكة كهذه.

أما الكيفية التي تقبل بها اللاوعي هذه العلاقة ـــ بين التدخين وإقبال

الفتيات ــ وجعلها مؤثّرة في سلوك المشاهد، فهي إنه نقل هذه العلاقة إلى مستوى حلم اليقظة، فأصبح كل شيء ممكناً.

من هنا، نستطيع القول، إن الفرق بين الفنان، وبين الممارس لأحلام اليقظة، إن الفنان يعمّق الوعي من خلال إزالته لأوهام المتلقّي ــ وحلم اليقظة من ضمن هذه الأوهام ــ، في حين أن الحالم يهدف إلى إلغاء الوعي، وإقامة عالم يفتقد المنطق والإنسجام.

أعتقد أننا حين نطرح السؤال التالي، فإننا نتساءل عن الحدود الفاصلة بين الفن، وحلم اليقظة:

ما هو الجانب الموضوعي في شخصية وليد مسعود، الذي يجعله يتحوّل إلى الهم الوحيد، والقضية الأساسية، لكل شخصية عراقية يلتقي بها؟ أية حاجة موضوعية يرضيها وليد مسعود عند العراقيين حتى يصبح مركز حياتهم؟.

تقول لنا الرواية إن وليد مسعود كان سبباً في ثراء العديد من الأشخاص. ولكننا، من بين الشخصيات التي تقدّمها الرواية، لانجد شخصاً قدّم له وليد خدمة، عدا عامر عبد الحميد. فقد سهّل له وليد الإتصال ببعض شيوخ الخليج، فتعاقد معهم لإقامة بعض المقاولات. وهي خدمة لاتكفي لأن تجعل عامر يحب وليد أكثر من اخوته وأهله. فهي خدمة ضئيلة الشأن، لاتدخل ضمن الخدمات، التي لا غنى عنها.

أما الآخرون، فلا نرى أن وليد قد قدّم لهم خدمة من أي نوع. إن الرواية لاتعطينا سوى إجابات مبهمة عن طاقة وليد الجنسية الهائلة، وحديثه الخلّاب، الذي لايزيد عن ترديد بعض الآراء السطحية في الفن، أو الفلسفة الإجتماعية.

إننا مهما حاولنا، فلن نجد إجابة منطقية ومقنعة على سؤالنا.

أما بالنسبة للفحولة الجنسية، فيصعب علينا أن نتصوّر مجتمعاً مغلقاً كالمجتمع العراقي، تعاني المرأة فيه القمع، فتقتل إذا نهض شك بأن لها علاقة برجل، يحني رأسه لفحل يقتحمه إقتحاماً. وإذا نال مثل هذا الوافد إعجاب النساء، فما بال الرجال؟ هل ينحنون لمن يستولي على نسائهم، ويركعون أمامه؟.

إن غياب المعطيات التي تجعل وليد لا غنى عنه، بالنسبة لكل عراقي وعراقية، يجعلنا في مواجهة سببية، لا علاقة لها بالفن.

إن حلم اليقظة هو، فقط، القادر على إقامة علاقات بين السبب والنتيجة، من هذا النوع.

وهذا يبرر لنا القول، إن رواية (البحث عن وليد مسعود) هي حلم يقظة، وليست فناً.

دلالات ايديولوجية

بين محمود أبو وافية ووليد مسعود: قبل أن تغلق السلطات المصرية مجلة «الطليعة»

بوقت قصير، كانت المجلة قد أجرت حواراً مع السيد محمود أبووافية، الذي أصبح رئيساً لمجلس الشعب المصري.

وقد قال المليونير المصري، فيما قال، موجّهاً حديثه للسادة الذين أقاموا معه الحوار:

— «انتو يا الأفنديات، اللي قاعدين هنا، عمركو أكلتو فيران مشوية؟ لا. مش كده؟ أنا أكلت. ما كنتش لاقي حاجة آكلها، فأكلت الفيران المشوية».

ومضى المليونير يؤكّد انه كان فقيراً واغتنى بجهده الخاص، فهو لهذا، ليس من طبقة الأغنياء.

وعندما سئل أبووافية، إن كان هذا يعني أنه لا يوجد طبقات في المجتمع، أجاب: «بل يوجد». وأضاف:

— «فيه تلات طبقات: طبقة اللي بيكسبوا كتير، وبيصرفوا كتير، ودول أنا بحبهم. طبقة اللي بيكسب، وبخاف من الصرف، ودول ما بحبهم ولا بكرههم. وطبقة اللي ما بيكسب ولا بيصرف، ودول ما أحبهمش».

ألا يدهشنا تشابه أفكار وليد مسعود إلى درجة التطابق مع أفكار المليونير الإنفتاحي المصري أبووافية؟.

إن وليد مسعود يقول لكاظم:

«نشأت أنت في عائلة تتمتّع بدخل مضمون وبيت ذي غرف عديدة، وخدم. أين نشأت أنا!...».

يرد كاظم:

«أنظر إلى نفسك الآن. هذا هو المهم...».

فيجيب وليد:

«..وتتصوّر أن إناساً مثلك سيغيرون المجتمع؟ تغيره وأنت قاعد على حجرك، تلوك أحقادك الصغيرة، وتغازل إخفاقاتك المتوالية؟ كم فقيراً عرفت في حياتك؟ كم يوماً جعت وعريت؟».

إذن، منشأ الإنسان، لا وضعه الحالي، هو الذي يحدد مصالحه الطبقية، وبالتالي أفكاره. هذا ما يتفق عليه وليد مسعود وأبووافيه. وهذا يعني أن شخصاً كعثمان أحمد عثمان، وآخر كعبّود باشا، ينتميان إلى الطبقات الفقيرة، في حين أن نبيل الهلالي، إبن رئيس الوزراء السابق ينتمي إلى طبقة الأثرياء، ويعبّر عن مصالحهم.

هذا هو منطق العصاميين!

وخلال الرواية كلها، لا يكف وليد عن مهاجمة كاظم لانه قال أن وليد ينتمي إلى الطبقات المنهارة. فكاظم، ككل الشيوعيين، يحرّكه الحقد والإخفاق على كل ناجح.

هذا منطق العصاميين أيضاً، ، وبخاصة الكاتب الإنفتاحي مصطفى أمين.

وليد مسعود، منظّر المجتمع الليبرالي: يطرح وليد أزمة المجتمعات العربية، ذات الطابع الناصري، ويحاول أن يجد لها حلّاً.

كيف يطرح الأزمة؟

إن هذه المجتمعات تقتفي خطوات أوروبا، حيث التصنيع كان «أشبه بثورات فرضت على هذه المجتمعات من فوق، وإنها كانت من عمل أقليات عاتية لا تحيد عما صمّمت عليه، وتعتبر المشكلات كلها قابلة للحل بالوسائل التقنية والعقلانية، طلباً للتقدّم».

ويتساءل وليد:

«ما هو الهدف النهائي لذلك كله؟ هل هو تهيئه الرفاه المادي للجميع؟ حسناً، ولكن هل هذا كاف؟ وإذا سلمنا بأنه كاف، هل سيحقق لنا الحضارة التي نطمح إليها؟ أو لن يكون ذريعة لتحرير أهداف خاصة لفئات تعطي الخبز للفم بيد، وتسلّط المقرعة على العقل باليد الأخرى، كما حصل في فترات كثيرة من التاريخ؟».

ويلمس وليد جوهر المشكلة:

«غير أن هذه العقلانية المفروضة من فوق تقلقه [أي وليد]، لأن أصحابها من رأيهم أن يتصوروا أن المجتمع يمكن أن ينظّم عقلانياً بمزيج من الدهاء والقوة، وإذا وجدت عناصر لا عقلانية داخل المؤسسات الإجتماعية، وجب عندها أن تتم السيطرة على هذه العناصر بحزم، وتغييرها حسب حاجتهم...».

إذن، دفع التطوّر بوسائل قسرية ـــ العلمنة والتصنيع ـــ هو ما يرفضه وليد. والحل؟ يجب أن ينبع من الداخل، حتى نفسح المجال «لنزعة الإبداع الغامضة» أن تتحرّك «بملء الحرية» حتى تفعل فعلها «الحقيقي في المجتمع».

أليست هذه هي الأفكار نفسها التي ردّدها منظّرو الإنفتاح الإقتصادي في مصر؟ الناصرية مارست القمع، ولذا يجب إيقاف التصنيع والإنفتاح على السوق الرأسمالية. لقد أوقفت مصر التصنيع، ولكنها ما زالت تمارس القمع.

هل، فعلاً، لا يوجد إلا حلّين أمام العالم الثالث: التصنيع والقمع، أو الإنفتاح؟

ونزعة الإبداع الغامضة، هي، كما يتّضح من السياق، فكرة آدام سمث عن «يد الله الخفية» نفسها. أن ندع كل شيء على حاله، ولينطلق الجميع، إنطلاقاً من دوافعهم الانانية، في الكسب دون قيد، عندها سيثري المجتمع ويتم حل جميع مشكلاته.

وإذا كانت هذه الفكرة قد خدمت نشوء الرأسمالية في أوروبا، فإنها، في ظروف العالم الثالث وظروف التطوّر غير المتساوي، لن ينتج عنها سوى إعادة استعمار البلد الذي يخضع «لنزعة الإبداع الغامضة».

لو كانت معرفة وليد بعلم الإقتصاد قد أصابت الأوليات وحسب، لكان باستطاعته أن يدرك سذاجة طروحه، والسذاجة الأشد للحلول التي يقدّمها.

أي طبقة يمثّل وليد؟ دعونا نستعيد الشخصيات، التي تضعها الرواية موضع التحبيذ.

وليد مسعود: مهنته «المال ــ الصيرفة. عمله في البنك العربي خمس عشرة سنة... جعله على إطّلاع بأساليب التنمية الرقمية... وعرف كيف يسترفد هذا العلم الباطني في دبي وأبي ظبي في الستينات، حين درت رمال الخليج بنفطها على عالم يتلهّف له».

عامر عبد الحميد: مقاول نشيط واسع الثراء، عمله الأساسي القيام بإنشاءات في دول الخليج.

ابراهيم الحاج نوفل: صاحب مكتب للمقاولات والإستيراد والتصدير.

وصال: ثرية، إبنة وزير سابق، لا تعمل.

مريم: ثرية. تعيش حياتها على هواها.

أي أن غالبية الشخصيات الخيّرة، أو كلها، باستثناء جواد حسني، هم من الطبقة التي أصطلح على تسميتها بالرأسمالية الطفيلية. فما هي طموحات هذه الطبقة؟ إنها تتلخّص في أثنين:

ــ إيقاف التصنيع لأنه يخفض مستوى الربح، ويستلزم سيطرة الدولة على الإقتصاد.

ــ الحرية الإقتصادية، دون رادع.

من هنا نستطيع أن نفهم سبب هجوم وليد على التصنيع القسري، ودعوته لنزعة الإبداع الغامضة.

وهذه الطبقة عاجزة عن إنتاج فكر متماسك، لأن عهدها قد إنقضى منذ زمن بعيد. وهي أيضاً عاجزة عن إنتاج فن حقيقي.

الاستيطان اليهودي في فلسطين
في الأدب الصهيوني
من خلال رواية «الأمس الأول»
لشموئيل يوسف عجنون

عبد الوهاب وهب الله

من هو عجنون؟

شموئيل يوسف عجنون (١٨٨٨ ــ ١٩٧٠)، أديب له أهمية أدبية وسياسية بين الأدباء العبريين المُحدثين. ذلك لأنه اتخذ من الشعب اليهودي ومشاكله إطاراً يقدّم من خلاله نماذجه وأنماطه الأدبية، التي يعكس فيها الحياة اليهودية وعاداتها في كل عصر.

ويتميّز أدب عجنون بالمزج بين التراث اليهودي القديم وحياة اليهود الحديثة، وبالتحليل الدقيق لخبايا النفس اليهوديه، وأحاسيس الفرد اليهودي ومركّباته النفسية. ولغته الأدبية هي حصيلة للقديم والحديث، وإن كان القديم يطغى على الحديث في كتاباته؛ حيث يتأثر عجنون بالأساليب والتركيبات اللغوية القديمة، التي طوّعها، وجعلها تُستخدم للتعبير عن الموضوعات المعاصرة التي يعالجها الأدب الإسرائيلي.

كما تصوِّر أعمال عجنون الأدبية جوانب الحياة اليهودية، ويرى بعض النقّاد أنه ركّز في كتاباته على إبراز التراث اليهودي، كما أن الجانب البارز، في كل كتاباته، هو استخدامه للأساطير والمأثورات والرموز والأمثال اليهودية القديمة، والعبارات والألفاظ الموحية.

وقد حصل عجنون على جائزة نوبل في الآداب، بتاريخ ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٦، وتقاسمها مع الأديبة اليهودية الألمانية نيلي زاكس. وجاء في تقرير اللجنة التي منحته الجائزة «أن كتاباته تمثّل رسالة إسرائيل إلى عصرنا»، وأن من أسباب منحه هذه الجائزة «فنه القصصي المتميّز بعمق استيحاء موضوعات من حياة الشعب اليهودي، وكونه أول كاتب في اللغة العبرية اخترقت شهرته الحواجز اللغوية».

وقد جُمِعت مؤلّفات عجنون في تسعة مجلّدات، تضم نحو ٤٦ قصة ورواية أصدرتها دار شوكين للنشر، صدرت منها، قبل وفاته (١٩٧٠)، ثمانية مجلّدات تضم ٣٦٠٠

صفحة من القطع المتوسط، بينما صدر المجلّد التاسع (١٩٧٩)، في ١٩٩ صفحة، بعد وفاته.

الدافع إلى دراسة أعمال عجنون الأدبية

ولا بد لي أن أؤكّد هنا، ان منح عجنون جائزة نوبل، والرغبة في اطلاع القارىء على أدب يمثّل إلى حد ما، الأدب اليهودي الصهيوني باللغة العبرية، كانا وراء اهتمامي بدراسة أعماله الأدبية، ذلك أن ندرة الترجمات، التي تنقل إلينا نماذج من هذا الأدب، تجعل الإطّلاع عليه محدوداً. ولا نعني بذلك أن المسؤولية تقع على عاتق الباحثين على وجه التحديد، فالأمر مرهون — وهذا أمر طبيعي — بمستوى الأدب اليهودي الصهيوني، المكتوب باللغة العبرية، بين الآداب العالمية، وهذا شرط أساسي لانتقال أي أدب إلى آداب الشعوب على اختلافها. وإذا نظرنا إلى عجنون نفسه، وجدنا أن هذا الأدب، بطبيعته الأدبية الخاصة ورمزيته واعتماده شبه الكلي على نصوص توراتية قديمة، يساهم بدوره في عدم انتقال أعماله إلى لغات العالم.

مناحي عجنون الأدبية

يمكن القول: إن عجنون ينحو في كتاباته منحيين بينهما بون شاسع: فمن ناحية هناك الأسلوب المستمد من المدراش (تفسير نصوص العهد القديم)، وهو يمثّل القصة الأخلاقية التقليدية التي تُروى بالطريقة التقوية، وتعود خلفيتها عموماً إلى المدينة اليهودية، وتدور بنيتها حول رجل كامل الإيمان يتغلّب على جميع الصعاب في عالم قاس. ومن ناحية أخرى، هناك المنحى الدنيوي الذي يتمثّل في استخدام أكثر الأساليب النثرية معاصرة، لتقدّم لنا صورة سيكولوجية ضمن حبكة معاصرة معقّدة. غير أن كلا المنحيين يُبرز الآخر، وقد يصل الأمر إلى حد أن يسخر أحدهما من الآخر. فالعالم الحديث غير بعيد عن ذلك العالم المثالي الذي يراه عجنون، إلا أن هناك حلقة مفقودة في الوسط يتعذّر العثور عليها. ومحاولة العودة إلى القيم القديمة ووضعُها في قالب معاصر، تقود القارىء إلى تأويلات كثيرة لأعمال عجنون، علاوة على أنه مشهور بغموضه(١).

وليس هناك خلاف، تقريباً، على مسألة ان إنتاج عجنون الأدبي على اتصال دائم بالتاريخ، إذا كان هذا التاريخ يعني أحداثاً ذات أهمية خاصة ومصيرية لمجموعة من الناس. ويرى بعض النقّاد أن روايات عجنون الطويلة تنطبق عليها تلك القاعدة، التي صاغها نور تورب بري، والتي تقول: إنه كلما اتسعت الرواية، مالت بالتالي إلى أن تضم، في سياقها، أسساً تاريخية.

آراء النقّاد في كتابات عجنون

تتفاوت آراء النقاد حول مغزى الاساس الديني في كتابات عجنون، وهل يمكن اعتباره كاتباً دينياً في ضوء تصويره للإيمان البرىء لشخصيات رواياته البسطاء، وتشديده على المنحى الديني والدعوة إلى التمسك بالمناسك والفروض الدينية؟

ومهما يبلغ التفاوت بين هذه الآراء، يبقى قاسم مشترك بينها، وهو أن العقيدة الدينية ليست هي التي تحدّد طابع أدبه، ويدلّون على ذلك بالقول: إن الإطار الفني والنفسي لروايات عجنون، لا يتفق مع دائرة الإمكانيات الواقعية والفكرية الكامنة في اليهودية الأرثوذكسية. فهو لا يتماثل مع شخصيات رواياته. فإلى جانب النظرة المتعاطفة جداً مع أنماط الحياة اليهودية الدينية، هناك مكان لنظرة أخرى، ويمكن أن نجد ذلك في انتقاد عجنون، في رواية «الأمس الأول»، لسكان حي ميئاه شعاريم، في القدس، المغالين في تديّنهم. وإن كنا نجد في الرواية نفسها دعوة مستمرة إلى الحفاظ على المناسك الدينية، والقول: إنْ البعد عن الدين اليهودي وقِيَمِه يجلب الكوارث، فإن صورة اليهودية في كتابات عجنون ليست متكاملة، ومن الصعب الإفتراض أن وراءها موقفاً دينياً مستقراً وثابتاً. فالصيغة التقليدية التي يضفيها عجنون على رواياته هي القشرة الخارجية فقط. وهي تستخدم قناعاً في الاتصال بين الأدب وقرائه.

عناصر كتابات عجنون

الأساس الديني: حقاً إن للاساس الديني أهمية خاصة في روايات عجنون، إلا أن هذا لا يمكن أن يحوّله إلى كاتب ديني. ويمكن القول ان رواياته هي مظهر خاص لتشكيل الأساس الديني في الأدب العبري العلماني(٢). إذ تدور المشكلة الدينية عنده حول كشف الواقع اليهودي، الذي تتناقض فيه اليهودية التقليدية، ولكن دون اتخاذ موقف حاسم من هذه المسألة. فالأساس الديني لدى عجنون يتعدى كونه واقعاً فنياً محضاً، ليقود دائماً إلى مركز الصراع حول تفسير الوجود اليهودي.

ويبدو أن عجنون ينطلق، في هذا الموقف، من معارضته لتجميد صور الحياة التقليدية، التي تعتبر استمراراً لما نادى به رجال الهسكلا. غير أن الأمر لديه يختلف عنه في روايات أدباء الهسكلا، فهو لا يوجّه أصابع الإتهام إلى اليهودية التقليدية برُمّتها، كما فعل رجال الهسكلا. فرواياته لا تستخف بجوهر الحياة الدينية التقليدية، بل تطالب اليهودية التقليدية بأن تبدي رأيها، في ضرورة إجراء مراجعة في داخل إطارها الذاتي، مما يدفع عجنون إلى كشف تفسُّخ الحياة الدينية، على النحو الذي أشرنا إليه حين تحدّثنا عن موقفه من حي ميئاه شعاريم في القدس. كما أنه لا يكِلّ عن استنكار تفسّخ الحياة العلمانية، نتيجة إفراغها من المضمون الديني اليهودي. ويظهر ذلك جلياً في رواية «الأمس الأول» التي تنتقد الصهيونية السياسية من ناحية إهمالها المضمون اليهودي، لدى المستوطنين الجدد القادمين إلى فلسطين.

الصراع بين الأجيال وموضوع العودة: هنالك مشكلة أخرى مرتبطة بالمشكلة الدينية في أدب عجنون، وهي مشكلة الصراع بين الأجيال والتعارض بين العرف الجماعي في المجتمع، وبين الاتجاهات الفردية للجيل الجديد.

كذلك يرتبط موضوع العودة المتأخرة بموضوع الخروج. حيث أن الأسباب التي التي تدفع الربي يوديل في رواية «زفاف العروس» ومنشأ حاييم في رواية «استقام المعوج»

إلى ترك ديارهما هي أسباب اضطرارية، دون أن يكون لهما خيار في ذلك. وفي كلتا الروايتين نجد أن المرأة هي القوة الرئيسية والفاعلة التي تدفع للخروج. ويمكن أن يكون هدف الخروج، في كلتا الروايتين، هو العودة إلى البيت المسليم الذي سيقوم على شكل البيت الذي دُمر أو الذي سيواجه الخراب، كما أن الخروج بمحض الإرادة لا يمكن أن يكون ضماناً لنجاح العودة، والدليل على ذلك ما حدث مع اسحق كومار بطل رواية «الأمس الأول»(٣).

ويتكرّر، في هذا السياق، موضوع «البيت»؛ وهو يرمز إلى عالم الآباء وما يعنيه هذا من تديّن وتقاليد. ويرتبط بالبيت «المفتاح» الذي ورد ذكره مطوّلاً في رواية «واستقام المعوج» و«قصة شعبية» (١٩٣٥)، حيث رمز إلى إمكانية السيطرة على البيت.

وتتدرج في هذا الإطار مشكلة الزمن في روايات عجنون من ناحية الصراع على الزمن. فصراع الكاتب مع الزمن هو صراع الإنسان مع الموت. وتتيح لنا روايات عجنون عموماً أن نميّز بين ثلاث نظرات، بالنسبة للتكوين الزمني: فهناك روايات مثل «في عرض البحر» تُعتَبر إعادة بناء شعري للماضي لطابعه الزمني الخاص، دون التأكيد ودون إبراز التوتر بين الحاضر وبين ذلك الزمن الذي مضى. وهناك روايات أخرى مثل «ضيف المساء» (١٩٣٩) و«الأمس الأول» (١٩٤٥)، تستخدم تصادماً بين مقاييس زمنية مختلفة بمضامينها وقيمها، حيث يجمع الكاتب روحه المجزّأة والممزقة، في أوقات وأزمنة ذات نوعيات مختلفة يتنكّر كل منها للآخر. ثم هناك محاولة الكاتب التحللّ من كل هذا بالإلغاء المطلق للفروق الزمنية الموضوعية.

العلاقة بين القدس واليهود: وهناك عنصر آخر حرص عجنون على تضمينه معظم رواياته، ويتمثّل في مدينة القدس، والتأكيد على ارتباطها بالشعب اليهودي. إذ يصوّر عجنون العلاقة المتبادلة بين القدس والشعب اليهودي، في رواية «الأمس الأول»، فيقول: «عهد مقطوع لكل مدينة أن تترك بصماتها على المقيمين فيها، وبالأحرى مدينة الله التي رفعها الله عن كل المدن الأخرى، والتي لا تتركها العناية الإلهية أبداً. وإذا كانت العناية الإلهية خفية أو مغطّاة، إلا أنه يشعر بها، في أوقات وأزمنة، حتى الرجل البسيط من بين اليهود، الذي حظي بالإقامة في القدس... (ص ٢٥٨). وكذلك: «كل من يخرج منها [القدس] فكأنما يسقط في جهنم» (ص ٢٧٤). ويحاول عجنون، في رواياته، بل انه لا يكِلُّ عن تقريب واقع القدس إلى قلوب قرائه، واصفاً أبوابها التي يقترب منها معظم أبطال رواياته بأرواحهم. ويصل به الأمر إلى حد التمييز بين واقعها المادي الملموس ومكانتها الروحية.

الإستيطان في فترة الهجرة الثانية

في رواية «الأمس الأول»

رواية «الأمس الأول»، هي أهم روايات عجنون وأطولها، وهي تقدّم نماذج وأنماطاً

من البيشوف* اليهودي في فلسطين خلال فترة الهجرة الثانية (١٩٠٤ ــ ١٩١٤)، ومن النشاط الاستيطاني، الذي كانت تلك الفترة أهم وأخطر مراحله.

ودراسة هذا النموذج من كتابات عجنون، تتيح لنا تكوين خلفية تاريخية وأدبية عن وضع الإستيطان الصهيوني، في فلسطين في فترة الهجرة الثانية؛ وهي فترة عاشها عجنون وتأثر بها، وانعكست أحداثها ومشاكلها عليه، فعبَّر عنها في هذا النموذج الأدبي. وتجيب بالتالي على التساؤل عن مدى استحقاق عجنون لجائزة نوبل في الآداب؛ وهل قدَّم أدبه خدمات جُلى للإنسانية لكي يُمنح هذه الجائزة؟

تتكوّن رواية «الأمس الأول» من ٦١٢ صفحة من القطع المتوسط، صدرت سنة ١٩٤٥ عن دار شوكين للنشر. وتشتمل على استهلال واربعة أجزاء. وهي تعرض للإستيطان اليهودي الصهيوني في فلسطين، في فترة الهجرة الثانية (١٩٠٤ ــ ١٩١٤) التي كان شموئيل يوسف عجنون في عداد من جاؤوا في إطارها.

ويتناول الاستهلال حياة بطل الرواية اسحق كومار في بلدته في غاليتسيا، وهي مقاطعة تقع في أقصى الجنوب من بولندا، التي كانت جزءاً من الامبراطورية النمساوية ــ الهنغارية، في الفترة التي دارت فيها أحداث الرواية، وتحديداً في الفترة التي يؤرِّخ بها لموجة الهجرة الثانية إلى فلسطين ١٩٠٤ ــ ١٩١٣. ثم عزمه على الهجرة إلى فلسطين وقصة سفره، حتى وصوله إليها «لكي يبنيها ويبني نفسه فيها» (ص ٧).

أما الأجزاء الاربعة، فإن محورها الرئيسي هو فكرة الإستيطان اليهودي الصهيوني في فلسطين ومشاكله؛ حيث يعرض الكاتب لوضع الإستيطان والمستوطنين، والمستوطنات، من خلال سرد لكل ما واجهه بطل الرواية اسحق كومار، من مشاكل وعقبات، منتقداً كل من تسبّب في ظهورها وداعياً إلى تجسيد فكرة الإستيطان الصهيوني، بمضمون ديني يهودي، والقول عن طريق الرمزية: إن كل من يبتعد عن تنفيذ مهمة الإستيطان على أرض الواقع، وينحرف عن تعاليم اليهودية، ستكون نهايته مأساوية. ويتمثّل ذلك بوضوح في النهاية التي آل إليها مصير اسحق كومار، الذي لم يصمد في مواجهة تلك المشاكل والعقبات، بل تخلى عن المهمة التي هاجر من أجل تحقيقها، وهي مهمة الإستيطان، ولذلك فإنه مات نتيجة عضّة كلب مسعور، تسبّب هو نفسه في جعله كذلك، وهذا انعكاس لشخصية البطل نفسه، وقد أطلق عليه إسم «بالاك»**.

وسنعرض هنا لفكرة الإستيطان التي نصَّب عجنون نفسه داعية لها، ولنظرته إلى

---

* البيشوف: كلمة عبرية تعني «مستوطنة» أو «إستيطان»، وكانت تطلق مجازاً، على المستوطنين الصهيونيين بأسرهم في فلسطين، قبل قيام إسرائيل، أيام الإنتداب البريطاني، وعلى كافة مؤسساتهم وتنظيماتهم.

** بالاك: إسم ملك موآب بالاك بن صفور، وله دلالته في الرواية، ذلك أنه عندما كان اليهود تائهين في الصحراء ووصلوا إلى حدوده طلب من بلعام، أن يلعنهم لكن النقمة انقلبت إلى نعمة، كما جاء ذلك في العهد القديم، من سفر العديد، من الإصحاحين ٢٢ و ٢٣.

العرب في فلسطين، من خلال أحداث رواية «الأمس الأول»، ذلك أن هذين الجانبين هما عصب أحداث الرواية. فالإستيطان مرتبط بلا شك بالنظرة إلى عرب فلسطين، سكانها الأصليين، من حيث أنه كان سيتم، حتماً على حسابهم، وسيلحق بهم الظلم الذي يتنافى مع أبسط القواعد الإنسانية.

المضمون الديني للإستيطان: إذا تناولنا فكرة الإستيطان، نجد أن عجنون يحرص، في الرواية، على الربط بين المنحى الديني والإستيطان، كما يظهر الترابط واضحاً أيضاً بين فكرة الهجرة بمضمونها الديني، وما تمثّله بالنسبة لليهود في فلسطين بالذات، وبين فكرة الإستيطان التي تُجسّد المضمون على أرض الوطن. حيث تبدأ الرواية بعبارة «ترك اسحق كومار، كسائر إخواننا، رجال خلاصنا أبناء الهجرة الثانية، أرضه ووطنه ومدينته، وهاجر إلى 'أرض ــ اسرائيل لكي يبنيها ويبني نفسه». ففكرة الخلاص هي فكرة يهودية، محض دينية، جاءت مرتبطة بفكرة الإستيطان.

وتظهر الدعوة إلى الحفاظ على التعاليم اليهودية مواكبة للدعوة إلى الإستيطان في الرواية، خدمة لفكرة الإستيطان، بالطبع. وتتمثّل محاولة الربط بين فكرة الإستيطان والمنحى الديني جلية من الرواية: «عندما رأى الحاخامون الأول أننا نُفينا من أرضنا، خشوا من ذوباننا في الجوييم، وسنّوا لنا فرائض كثيرة، لتمييزنا عن كافة الشعوب، فطالما كان اليهود يعيشون على أرضهم، فماذا يريد النبي منهم سوى القلب الطيّب وصنع الخير؟ وكذلك في المستقبل عندما نعود إلى أرضنا» (ص ٢٦٤).

وتعكس الرواية أيضاً اللعنة التي تحل بمن يتخلى عن المنحى الديني في فكرة الإستيطان، ذلك المنحى الذي يستخدمه عجنون لخدمة الفكرة، ومحاولة صرف الأنظار عن مراميها السياسية، وما تثيره من متاعب. ويتمثّل ذلك فيما حدث للكلب «بالاك» الذي غادر حي ميئاه شعاريم، الذي يمثّل اليهودية، لا اليهودية كمفهوم مطلق، بل اليهودية في فلسطين تحديداً. وبمعنى آخر، الإستيطان بمفهومه الديني اليهودي: «فلمّا ترك الحي هام على وجهه ولم يترك مكاناً لم يذهب إليه. كالمرتدّين عن اليهودية الذين ينساقون وراء كل من يجزل العطاء» (ص ٢٨٣).

وتصل مغالاة عجنون، في الدعوة إلى التمسّك بالمنحى الديني اليهودي، واليهودي فقط، إلى درجة اعتبار «أن العالم ليس موجوداً إلا من أجل اليهود» (ص ٥٨٤). «والمطر لا ينزل إلا من أجلهم» (ص ٥٨٤).

ويندرج في هذا الإطار، أيضاً، إستخدام عجنون إسم «أرض إسرائيل»، بدلاً من فلسطين، في سرد أحداث الرواية، وهو أمر له دلالته من ناحية الإستيطان والمنحى الديني في آن معاً. وحتى عندما ذكر كلمة فلسطين مرة واحدة، استدرك قائلاً ان «الصهيونيين ألِفوا، في تلك الأيام، إطلاق إسم فلسطين على أرض إسرائيل» (ص ١٧).

وتدعو الرواية، في هذا السياق، إلى الهجرة إلى فلسطين من أجل الإستيطان والعمل فيها، مبشّرة بأن هناك دافعاً ذاتياً يدفع اليهودي إلى الهجرة إلى فلسطين. فعندما يهاجر

اليهودي إليها يعرف ما يدفعه إلى ذلك، ولكنه عندما ينزح منها لا يعرف سبب ذلك (ص ٩٢). كما أن الهجرة إلى «أرض إسرائيل»، بحسب ما جاء في الرواية، هي واجب على كل يهودي: «يجب على كل يهودي أن يسعى للهجرة إلى أرض إسرائيل ليحظى بالسكن فيها، لان الأمة الإسرائيلية مصدرها هناك». (ص ١٧٧).

كما تدعو الرواية إلى تبنّي شعارين: العمل العبري، واحتلال العمل الذي رفعه بعض رجال الهجرة الثانية، وعلى رأسهم أهرون دافيد غوردون صاحب «دين العمل»، وها هو بطل الرواية اسحـق كومار «يتحدّث بحماس عن دين العمل» (ص ١٧٦). والمعروف إن تنفيذ هذين الشعارين، كان سيقود بالضرورة إلى إلحاق أفدح الأضرار بالعمال العرب سكّان البلاد الأصليين، ناهيك بالحديث عن الأضرار التي كانت ستنجم عن الإستيطان ومراميه، والتي سيكون ضحيتها عرب فلسطين. وعجنون كان يدرك ذلك بالتأكيد. وكان يدرك، بلا ريب، انه عمل غير إنساني وغير أخلاقي البتّة. وهنا تهاجم الرواية، خدمة لشعاري العمل العبري واحتلال العمـل، «إستخدام العمـال العرب لخبـرتهم ورخص أجورهم» (ص ٦٠).

ويأتي انتقاد التراخي عن الإستيطان مواكباً «للدعوة إلى العمل وفلاحة الأرض» (ص ٣٨). «واولئك الذين يعتبرون أنفسهم مبعوثي الأمّة ومنقذي إسرائيل دون أن يقوموا بأي عمل، لا يعرفهم الشعب ولا يرغب في معرفتهم... إنهم ينتظرون مستقبلاً أفضل، بينما يقوم العرب بإنجاز عملهم» (ص ٣٨٩).

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن النظرة النقدية إلى الزعماء الصهيونيين والمؤسسات الصهيونية في الرواية ليست مطلقة، بل انها مرهونة بقدر ما يقدّمه هؤلاء الزعماء وتلك المؤسسات من مساهمات، من أجل تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين والإستيطان بمضمونه اليهودي الصهيوني، فكلّما تراخوا عن هذين الهدفين زادت وتيرة الإنتقادات، أما إذا قدّموا شيئاً، مهما كان ضئيلاً، فالمديح من نصيبهم. فالرواية تكيل المديح لتيودور هرتسل مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية، بسبب الدور الذي قام به في سبيل تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتنظيم النشاط الإستيطاني فيها: «لولا ظهور هرتسل لكنّا قد أضعنا أيامنا في المنفى ولما هاجرنا إلى أرض إسرائيل» (ص ٢٣).

النظرة العنصرية إلى العرب: وننتقل إلى الجانب الثاني، ونعني به نظرة عجنون إلى العرب، كما تُعبِّر عنها الرواية، وهي نظرة معادية ولا شك. فهو يتحامل عليهم بشكل واضح، ويعتبرهم حجر عثرة في طريق الإستيطان اليهودي في فلسطين، وخطراً على اليهود عموماً، وينسب إليهم كل ضرر يلحق باليهود، ولا يترك مناسبة إلا ويبحث عن شيء يسيء إلى عرب فلسطين سكّانها الأصليين. وحتى نكون منصفين في عرضنا لهذه المسـألة، سنكتفي بإيراد أمثلة، وما أكثرها في الرواية، تثبت أنه يَصدر، في كلامه، عن نظـرة عنصرية ضد العرب.

فلدى وصول اسحـق كومار، بطل الرواية، إلى فلسطين، وفي ميناء يافا «يقابله

الحمّالون ولا يكفّون عن طلب النقود وبعدها البقشيش » (ص ٤٠)، وقد يقول قائل: إن هذا محتمل، ونرد عليه بالقول: ولكن، لماذا يؤكّد عجنون في الرواية أن الحمّالين هم من العرب، في حين أن الحمّالين اليهود لم يقدموا على ما أقدم عليه الحمّالون العرب؟.

كما أن العرب في فلسطين، حسب الرواية، يزاحمون المهاجرين اليهود الذين يبحثون عن العمل في المستوطنات، ولا يتركون لهم أية فرصة للعمل، «فجأة تنشق الأرض عنهم (أي العرب) ويثيرون الغبار، بينما يغطّون المستوطنة لكثرة عددهم» (ص ٤٩).

وينظر عجنون إلى العرب على أنهم مصدر إزعاج؛ فهم يسببون الإزعاج حتى لاسحق كومار، المهاجر البسيط الذي جاء للإستيطان في فلسطين؛ بما يستتبعه هذا من مشقّة، ولم يأت للإستجمام، فهو ما أن يخلد إلى النوم حتى يزعجه العرب «بضجيجهم ونهيق حميرهم وأصوات ما تحمله النساء العربيات من دجاج وهنّ في طريقهن إلى السوق» (ص ٥٥).

وعندما يتوجّه اسحق ورفاقه إلى السوق، الذي يؤمه الفلاحون لاستئجار العمّال، يزاحمهم العرب أيضاً «مُحدِثين صخباً وكأنهم أعداء جاؤوا يحاصرون مدينة» (ص ٥٦).

ولـمّا التقى اسحق كومار سونيا (وهي ترمز إلى الصهيونية الجديدة في الرواية) في منزلها في يافا، رأى صورة معلّقة في غرفتها فأخبرته بأنها صورة بريلي، الذي «قُتل بأيدي العرب» (ص ١١٥)، وهذا ما يريد عجنون تأكيده، فالعرب قَتَلَة، في نظره، أما لماذا قتل العرب بريلي، فهو لا يورد السبب... المهم عنده أن يثير الكراهية ضدهم.

كما أن العربي، حسب كلام عجنون في الرواية، إنسان مِزواج، فهو يصف فندق تفيلينسكي في القدس بأنه مثل «بيوت العرب الأغنياء الذين يتزوجون نساء كثيرات ويخصصون جناحاً لكل واحدة منهن» (ص ١٩١).

إلى هذا الحد يصل التعصّب ضد العرب لدى عجنون، فهو يحاول الإساءة إليهم وتشويه صورتهم، مستخدماً، في ذلك، كل ما يصل إليه خياله من صفات قد تكون فردية، ولكنه يحاول جعلها عمومية لدى العرب.

ويركّز عجنون على هذه النظرة، إلى درجة محاولة إبراز العرب في صورة ناكري الجميل «فرغم كل ما يسببه العرب للمهاجرين اليهود من متاعب، فإن اليهودي يضحّي بحياته لإنقاذ عربي كاد يغرق في بحيرة طبرية» (ص ١٧٨).

ولمزيد من إثارة الكراهية ضد العرب، يربط عجنون هذه المسألة بموضوع ديني؛ فبينما كان الربي جرونام يقوم بورقان يلقي موعظته، وكل الناس آذان مصغية، «يُحدِث أحد العرب ضجة وهو يقوم بشراء إناء فخاري (جرة) من أحد الحوانيت القريبة» (ص ٣٠٦).

ويصوّر عجنون العربي في صورة من يسعى دائماً لقتل اليهودي، وإن كان

اليهودي يتغلّب عليه حسبما يرد في الرواية. فها هو «ميخائيل هيلفرين يرقص حاملاً خنجراً في يده، خطفه من يد عربي انقض عليه ليقتله» (ص ٤٠١).

ومن ناحية أخرى، وخدمة للهدف الذي يرمي إليه عجنون، يصف عجنون «العامل العربي بأنه ينصاع للأوامر، وخنوع»، في حين أن «العامل اليهودي لا يقبل سيادة أحد، ولا يتخلى عن آرائه» (ص ٤٠٧).

وينسى عجنون، أو يتناسى، الأحياء اليهودية الفقيرة ومدى كثافتها السكّانية، وسكّان الغيتو اليهودي، خصوصاً في شرق اوروبا التي جاء منها، ليوجّه سهام انتقاداته إلى مساكن العرب في فلسطين، «وتلوّث هوائها إلى درجة أن سكّان يافا (اليهود طبعاً) إشمأزّوا منها» (ص ٤٣٧). ورغم ذلك فإن العرب «يرفعون من سنة إلى أخرى إيجار المساكن» (ص ٤٣٧). والعربي، كما يصوّره عجنون، «شرير يضايق جيرانه اليهود، يومياً ويمنع عنهم المياه». لكن اليهودي، حسب الرواية، «إنسان طيّب لا يدخل في نزاع مع العربي، بل يبث شكواه إلى الله. وفي ذات يوم يعثرون على العربي الذي منع المياه عن الربي نفتالي ميتاً في بئر المياه» (ص ٤٨٨)، هكذا يريد عجنون!

ويستطرد عجنون في إيراد الأمثلة التي يريد من ورائها تشويه صورة العرب في فلسطين، فهم يخرّبون كل شيء، حتى الطاحونة -التي أقامها موشي مونتفيوري في القدس للتخفيف عن الناس، وهو يذكر كلمة «الناس» هنا، إمعاناً في الإساءة إلى العرب، فهو يقول ان الطاحونة «لمصلحة الناس جميعاً، ولا تخص اليهود، ومع ذلك فإن العرب يعملون على تخريبها» (ص ٥٧٠).

ولماذا يعمل العرب على تخريب الطاحونة؟ في رأي عجنون: «لأن العرب يحصلون من الناس على أجور مرتفعة نظير طحين القمح، ورغم هذا فإن الطحين أقل من القمح» (ص ٥٧٠)، أي أن العرب، كما يريد عجنون أن يقول «يسرقون القمح» وإلّا فأين يذهب! ولذلك فإنهم لّما رأوا الطاحونة التي أقامها مونتفيوري حقدوا عليها وعملوا على تخريبها» (ص ٥٧١).

ويتّضح تعصّب عجنون، وازدرائه للعرب، في محاولة تحقيرهم إلى حد وصف «جلوس الكلب بالاك» بأنه «مثل جلوس العرب»! (ص ٥٧٨).

وهكذا يمكن القول إن الأمثلة التي أوردناها تثبت بلا شك نظرة عجنون العنصرية ضد العرب، مما يتنافى مع الدور الإنساني الذي يُفْتَرض أن يؤديه الأدب الإنساني، الذي يستحق الحصول على جائزة نوبل التي حصل عليها عجنون سنة ١٩٦٦، مما يثير علامات استفهام كثيرة حول مدى استحقاقه لهذه الجائزة التي ترتبط بخدمة السلام والإنسانية.

فعجنون يوظف كل مناسبة للإساءة إلى العرب ولتشويه صورة الإنسان العربي في فلسطين، مستهدفاً بذلك إيجاد مبرّرات تخدم أهداف الإستيطان، مما يمكننا القول: إنه

يصدر عن مشاعر صهيونية معادية للعرب. وإذا نحن غفرنا له تعصّبه الديني كأمر واقع، على أساس التمييز بين اليهودية والصهيونية، فإن المفارقة، التي تظل تفرض نفسها، هي أن هناك اشكالاً كبيراً تثيره باستمرار عملية منحه جائزة نوبل في الآداب، ذلك ان ما كتبه ضد العرب يدخل في إطار التعصّب الديني والسياسي، مما يتنافى مع أبسط مستلزمات السلام والإنسانية.

لماذا جائزة نوبل؟

ماذا قدم عجنون للانسانية وللسلام؟!

لقد وظّف عجنون أدبه لخدمة الصهيونية والإستيطان اليهودي في فلسطين، في مرحلة تُعَدُّ، بحق، من أحرج المراحل التي شهدتها منطقتنا. حيث كرّس رواية «الأمس الأول» للحديث عن الهجرة اليهودية إلى «أرض إسرائيل»؛ فاليهودي عنده قيمة عليا، فوق القيم، قَدَرُه أن يرجع إلى «أرض إسرائيل» ليحيي فيها مآثر الأجداد، واليهود عنده بدء العالم ومنتهاه.

والعرب، في نظره، شر محض، يقفون حجر عثرة في طريق الإستيطان الصهيوني في فلسطين، وينافسون المهاجرين على مصادر العمل والعيش. ولا ينسى عجنون أن ينحو باللائمة على اليهود القدامى في فلسطين لتشغيلهم العرب بدلاً من تشغيلهم المهاجرين اليهود الجدد.

وإذا ما نظرنا إلى أدب عجنون نفسه، وجدنا أن هذا الأدب، بطبيعته الأدبية الخاصة ورمزيته واعتماده شبه الكلي على نصوص توراتية قديمة، يساهم في عدم انتقال أعماله إلى لغات أخرى. فعجنون حريص على أن يُضَمِّن كتاباته نصوصاً محافِظة ينتزعها حرفياً من التراث اليهودي، ولاسيما العهد القديم وأدب الحسديم، ليضفي عليها خصوصية مبالغاً فيها، تُبعِده عن أن يكون أدباً عالمياً. وينطبق هذا على كتاباته الموسومة بالحداثة، ففي هذه الكتابات المحدثة ينقل عجنون القديم في قالب جديد، ويبقيه، مع ذلك، معقّداً وشديد الغموض.

وإذا كان القارىء العربي لا يعرف شيئاً، تقريباً، عن عجنون، فإن الأمر نفسه ينطبق إلى حد كبير على القارىء الأوروبي أو الأميركي، نتيجة عدم ذيوع شهرة الكاتب كما أسلفنا، لأنه يكتب بلغة غير عالمية بمقاييس العصر، ولا يتعرّض للمحيط الإنساني العالمي. ومن هنا، نعود إلى التساؤل: ما هي المعايير التي مُنِح عجنون جائزة نوبل على أساسها، تلك الجائزة التي يجب أن تُعطى للأفذاذ العالميين، الذين يساهمون في رِفعة الأدب العالمي، ويقدّمون للبشرية عطاءات أدبية تخدم الإنسانية والسلام؟

---

(١) Yudin Leon, *Escape into Siege, A Survey of Israeli Literature Today*, London, Boston: Routledge and Kegan Paul, 1974, p. 40.

(٢) **كور تسغيل، باروخ** (مقالات حول أدب عجنون بالعبرية)، القدس وتل-أبيب، ١٩٧٠، ص ١٠.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٥.

تقارير

سياسة إسرائيل في السيطرة
على موارد المياه العربية

تستثمر إسرائيل الآن جميع موارد المياه العربية الواقعة تحت سيطرتها، وهي تبحث دائماً عن موارد جديدة. والمعروف ان أول ما تقوم به إسرائيل، منذ تأسيسها في العام ١٩٤٨ وبعد كل عملية توسعية، هو وضع يدها بالكامل على موارد المياه الموجودة في باطن الأراضي التي تحتلّها. وتبرز خطورة هذه المسألة عندما يعي المرء حقيقة أن اقتصاد المجتمعات التي تلحقها إسرائيل بأراضي الدولة اليهودية هو اقتصاد زراعي، أي أن المياه هي عصب الحياة لهذا الإقتصاد. ويتبين هذا بوضوح أكثر، عند إدراك أن أول ما أعلن عنه مباشرة بعد التوقيع على معاهدة الصلح المنفرد بين رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن والرئيس المصري أنور السادات، كان يدور حول تفاهم جرى بينهما بشأن السماح لإسرائيل بالإستفادة من مياه نهر النيل. ومعروفة أيضاً الرغبة الإسرائيلية في بسط السيطرة على جنوب لبنان وحتى نهر الليطاني، في محاولة للسيطرة على موارد المياه اللبنانية.

البداية: القرن التاسع عشر

ويمكن للمرء أن يذهب إلى أبعد من هذا، ليقول أن تحديد الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر لرقعة الدولة اليهودية (أرض-إسرائيل) بأنها تمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات، لم يكن تحديداً عفوياً. فقادة الحركة الصهيونية الأوائل، مثلهم في ذلك مثل المعاصرين منهم، كانوا يدركون ندرة المياه في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ لم تكن حدود الدولة اليهودية التي أنشئت في العام ١٩٤٨ مرضية بالنسبة لهم، فتبع ذلك التوسّع المعروف في السنوات اللاحقة، الذي شمل الضفّة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، مما يبعث على الاعتقاد بأن حل مشكلة المياه بالنسبة لإسرائيل لايزال مؤجّلاً. فالمعروف هو أن الحكومة الإسرائيلية بدأت، بعد إنشاء الدولة اليهودية، بوضع دراسات عدة بشأن المياه، ووضعت خطة تتكوّن من أربع مراحل:

- ☐ إنشاء شبكات في المناطق لحصر الموارد الجوفية.
- ☐ بناء خطوط أنابيب إقليمية تمتد من الشمال إلى الجنوب، أي مجموعة أنابيب تمتد من فوق ينابيع بحيرة الحولة، وأخرى من جوار حيفا، ومجموعة ثالثة من جوار تل — ابيب.
- ☐ إنشاء قناة رئيسية لجر المياه من الجزء الأعلى من نهر الاردن إلى صحراء النقب.
- ☐ فتح نفق يمتد من البحر المتوّسط إلى نهر الاردن، في جنوبي بحيرة طبريّا، للتزوّد بالمياه المحوّلة ولتوليد

القوة الكهربائية من المياه. ويذكر أن التنفيذ كان قد بدأ في العام ١٩٥١، من خلال تجفيف مياه بحيرة الحولة، حيث أصبحت الآن المراحل الثلاث الأولى كاملة. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تمّت إعادة النظر في دراسة المرحلة الرابعة.

في العام ١٩٥١، اقترحت «لجنة التوفيق لفلسطين» تأسيس سلطة دولية للمياه ــ لم يتم إنشاؤها ــ خاصة بنهر الاردن. وفي العام ١٩٥٢ أجهضت إسرائيل محاولة قام بها الاردن لبناء سد في مقارين على نهر اليرموك، وكانت حجّتها، حينئذ، انه لا يمكن تنفيذ أي مشروع من هذا النوع من دون مشاركة إسرائيل. ويذكر أن دراسات تمهيدية كانت قد سبقت ذلك، شاركت فيها وكالة غوث اللاجئين (الاونروا) و «وكالة التعاون الفني» الأميركية والحكومة الاردنية.

وفي العام ١٩٥٣، حاولت إسرائيل تنفيذ عمليات ري مناطق واقعة شمال بحيرة طبريّا، وقد بدأت ذلك بالفعل، إلا أنها أجبرت على وقف هذه الأعمال التي كانت تجري في منطقة مجرّدة من السلاح، بعد نجاح حملة الإحتجاج الديبلوماسية التي قامت بها سوريا في نطاق هيئة الامم المتحدة.

«مكوروت»

والمعروف عن الجالية اليهودية في فلسطين، حتى قبل قيام دولة إسرائيل، انها كانت تقوم بخطوات عملية لاحكام السيطرة على موارد المياه، وتطويرها لري أراضي الأماكن المأهولة. ففي العام ١٩٣٦، على سبيل المثال، حصلت شركة يهودية على امتياز من سلطات الإنتداب البريطانية لاستغلال مياه نهري الاردن واليرموك لمدة سبعين عاماً. وقد باتت هذه الشركة تعرف الآن باسم «شركة المياه الإسرائيلية» (مكوروت).

وقامت مكوروت بإعداد الدراسات الأولية، ومهّدت الطريق أمام الحكومة الإسرائيلية للإعلان عن أول «تشريع» لإسرائيل حول المياه في العام ١٩٤٩، تم بموجبه وضع جميع موارد المياه تحت سيطرة الدولة اليهودية، وكلّفت في ذلك الحين وزارة الزراعة بمسؤولية تنفيذ جميع القوانين المتعلّقة بالمياه عن طريق هيئة كانت تعرف باسم «هيئة المياه». وقد كان لهذه الهيئة إدارتها الخاصة، كما كانت تتمتّع بحق استدعاء وتشكيل اللجان الخاصة لاستشارتها، بالإضافة إلى تمتعها بصلاحية إصدار رخص لحصر وتطوير أي من موارد المياه، بهدف تحقيق أعلى وأفضل درجة من الاستغلال المتقن لهذه الموارد لري المستوطنات وإرواء التجمعات السكانية اليهودية الجديدة.

وهناك أيضاً هيئة أخرى تعرف باسم «صندوق تعديل رسوم الماء» كانت مهمتها التأكّد من أن الرسوم المدفوعة، لقاء استهلاك الماء، هي نفسها في جميع أنحاء الدولة اليهودية، سواء عن طريق فرض ضرائب على مستوطني المناطق، حيث تنخفض تكاليف تطوير المياه، أو بواسطة منح الدولة إعانات مالية لمستوطني المناطق، حيث تكون التكاليف مرتفعة. والمعروف ان هذا التشريع أصبح نافذ المفعول في العام ١٩٥٩، أي بعد مرور ثلاث سنوات على صدور قانون وجوب معايرة كميات الماء في جميع أنحاء الدولة اليهودية.

من ناحيتها، تقوم «ناقلات المياه الوطنية الإسرائيلية» بدور أساسي في توصيل الماء إلى جميع اليهود؛ إذ تنقل ٣٢٠ مليون متر مكعب من الماء، سنوياً، من الشمال إلى الجنوب، وتشرف على شبكات المياه الخاصة بالمناطق والاقاليم في إسرائيل. ويذكر أن شبكات المياه في مجموعها تتحكّم بحوالي ١٤٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنوياً. وكانت المشاريع الخاصة بإنشاء نظام القنوات قد بدأ تنفيذها في العام ١٩٥٣، وأنجزت في العام ١٩٦٤، لتشمل قنوات اصطناعية للمياه، يزيد مجموع أطوالها عن ٢٥٠ كيلومتراً. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام يعمل على رفع المياه من عمق ٢٠٧ أمتار تقريباً، تحت سطح الماء، إلى حوالي ١٤٧ متراً، فوق سطح الماء، بواسطة الأقنية (بسعة ٣ أمتار من قطر الانابيب والأنفاق عبر الجبال). وبالإضافة إلى قيام هذه الشبكة بنقل المياه إلى المناطق السكنية في صحراء النقب؛ فهي تقوم أيضاً بمهمة إعادة ملء الطبقات المائية الصخرية المنتشرة على طول الساحل والتي يجري استغلالها إلى أقصى حد ممكن.

ويذكر أن شركة «مكوروت» تقوم بإنشاء وتشغيل شبكات الري وتوريد المياه في الدولة اليهودية. وكانت هذه الشركة بالنسبة للحركة الصهيونية تلعب دور «مؤسسة وطنية» منذ العام ١٩٤٨. وفي العام ١٩٦٤، بدأت تلعب دورها «كسلطة وطنية» للمياه في إسرائيل، وأصبحت عملياً، منذ العام ١٩٦٧، جزءاً حيوياً من سلطة الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان؛ حيث أصبحت الآن تمد سلطتها فوق هذه المناطق، بالإضافة إلى الدولة اليهودية. والمعروف عن «مكوروت» انها ليست مؤسسة تجارية، بل تعود ملكيتها بالكامل، وبمعدّل الثلث، لثلاث جهات هي: الحكومة الإسرائيلية، والهيئة المشرفة على مؤسسات «اتحاد العمال» (الهستدروت) المعروفة باسم «هيئة العاملين»، والوكالة اليهودية بالإشتراك مع الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كاييمت).

«تاهال»

ولإسرائيل أيضاً هيئة أخرى تلعب دوراً حيوياً في هذا المجال، إن كان على صعيد تنظيم استغلال الموارد المائية في داخل الدولة اليهودية، أو على صعيد تعزيز دور إسرائيل وعلاقاتها مع عدد من البلدان النامية في القارة الافريقية. وهذه الهيئة هي «شركة تخطيط المياه المحدودة» (تاهال) التي تأسست في العام ١٩٥٢ كي تضع خطة حول المشاريع الأساسية الخاصة بالمياه. وهي تعمل، الآن، أيضاً، في مجال تطوير موارد المياه الثانوية والتقليدية، بالإضافة إلى وضع خطط ودراسات طويلة الاجل. وتمتلك الحكومة الإسرائيلية حوالي ٥٢٪ من أسهم هذه الشركة، وتتوزّع باقي الأسهم (٤٨٪) بالتساوي بين كل من الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي.

إلا أن الدور الأهم، والأخطر، الذي تقوم به هذه الهيئة، هو مجال عملها في مشاريع تطويرية في خارج الدولة اليهودية، حيث تقوم «تاهال» بتصدير خبرتها التكنولوجية. وهي تشارك الآن في تنفيذ مشاريع عدة في إطار الري والزراعة في حوالي ٢٠ بلداً نامياً في أفريقيا وأميركا اللاتينية. والمعروف أن الجزء الأكبر من هذه المشاريع يحصل على التمويل اللازم من وكالات ومؤسسات الإعانة الدولية، مثل «البنك الدولي»، و«برنامج التنمية لما وراء البحار» التابع لهيئة الأمم المتحدة، وبنوك التنمية الإقليمية المختلفة. ويذكر أن «تاهال» تستخدم حوالي ٨٥٠ من الموظفين والخبراء، وتزيد قيمة إنتاجها السنوي عن ١٧ مليون دولار أميركي، يأتي حوالي نصفها من بلدان نامية. ويؤكّد دور شركة «تاهال» الخارجي، بوضوح، على أن تصدير خبرتها إلى الدول الأخرى يتم بغرض تحقيق هدف سياسي؛ إذ أن هذا الدور هو بمثابة الذراع الحيوي لسياسة إسرائيل الخارجية.

لقد حشدت الدولة اليهودية الكثير من الجهود والخبرات والأموال في سبيل وضع يدها بالكامل على موارد المياه وتطويرها واستغلالها إلى أقصى حد ممكن ومتقن. وهذا، في حد ذاته، يشكّل دليلاً واضحاً، ليس على بقاء هذه الدولة فقط، بل أيضاً على علاقته العضوية بالسياسة التوسّعية التي تنهجها إسرائيل، منذ قيامها في العام ١٩٤٨. ويتأكّد ذلك من خلال مشاركة الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي في ملكية شركتي المياه الرئيسيّتين في الدولة اليهودية، خاصة وأن الهدف الرئيسي من وراء تشكيل هذه الوكالة وهذا الصندوق هو خدمة غرض واحد فقط هو الإستيطان.

كيف تستغل إسرائيل موارد المياه الموجودة في، وحول، رقعة فلسطين الصغيرة؟

مياه نهر الاردن

يبلغ إجمالي ما تستهلكه إسرائيل من المياه، سنوياً، نحو ١٥٦٠ مليون متر مكعب. ويذكر أن ١٠٠ مليون متر مكعب فقط من هذا الإجمالي تأتي من مياه المجاري المستصلحة من المياه المحلّاة، في حين يأتي المتبقي (أي ١٤٦٠ مليوناً) من مياه الأمطار التي تحملها الأنهر (وخاصة نهر الاردن)، أو عن طريق مكامن المياه الجوفية.

تبلغ كميات المياه التي تحصل عليها إسرائيل من نهر الاردن، عبر بحيرة طبريّا، حوالي ٤٨٠ مليون

متر مكعب، ويمثّل هذا الرقم نحو إجمالي الإنتاج السنوي وأقصى ما يمكن سحبه من النهر كي لا تتضرّر طبقاته السفلى. إلا أن الاستغلال المتزايد لمياه النهر تجاوز حدود قدرته على التحمّل، إذ انخفضت مياه نهر الاردن تحت مستوى بحيرة طبريا، وأصبحت غير صالحة لري المزروعات، بسبب ازدياد ملوحتها من ناحية، وبسبب النضوب التدريجي لمياه البحر الميت من ناحية أخرى. وقد ازداد تفاقم هذا التدهور، اثر تحويل مياه نهر اليرموك الحلوة إلى قناة الغور الشرقية.

على أي حال، إن كميات المياه التي تحصل عليها الدول المنتفعة من مياه نهري الاردن واليرموك، حسب تقديرات «مشروع جونستون» الأميركي للعام ١٩٥٥، وهي التقديرات التي لم يعترف بها رسمياً حتى الآن ولكن يبدو أنها الوحيدة المتاحة، موزّعة على النحو التقريبي التالي: يحصل الاردن سنوياً على ٤٨٠ مليون متر مكعب، وسوريا على ١٣٢، ولبنان على ٣٥، وتسحب إسرائيل ٤٦٦ مليوناً. والثابت حتى الآن هو أن إسرائيل، على عكس سوريا والاردن، تسحب ما يزيد عن حاجتها من هذه المياه. ويذكر أن ٣٢٠ مليون متر مكعب من مجموع ما تسحبه إسرائيل من بحيرة طبريّا يذهب إلى «شركة نقل المياه الوطنية» الاسرائيلية. والمعروف أن إسرائيل تسحب بعض المياه أيضاً من أعالي نهر الاردن، قبل أن تدخل هذه المياه بحيرة طبريا. وكانت الدولة اليهودية، ولا تزال، منذ العام ١٩٧٧، تضخ ٢٢ مليون متر مكعب مباشرة من نهر اليرموك إلى طبريا ووادي الاردن لإرواء المستعمرات اليهودية الجديدة. وبهذا يصبح مجموع ما تسحبه إسرائيل من المياه ٥٢٠ مليون متر مكعب.

والمعروف أن استغلال إسرائيل لمياه نهر الاردن كان مصدراً لإثارة النزاعات بينها وبين البلدان العربية حتى قبل هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وكانت إسرائيل، في كل مرة، تنفي حقيقة استغلال مياه البلدان المجاورة؛ إذ من المعروف أن معظم مصادر المياه تنبع اما من سوريا واما من لبنان، قبل أن تنساب في الاردن. إلا أن الوضع قد تغير بعد العام ١٩٦٧، ولم تعد إسرائيل بحاجة لنفي هذه الحقيقة والدفاع عن نفسها دولياً، وذلك بعد أن سيطرت على مرتفعات الجولان والضفّة الغربية، وبسطت نفوذها بالكامل على جنوب لبنان، اما مباشرة أو عن طريق ميليشيات سعد حداد.

وتشكّل المياه الجوفية (جدول رقم ١) حوالي ٩٤٠ مليون متر مكعب من إجمالي موارد الدولة اليهودية من المياه. وتأتي من مصدرين، هما: المنطقة الساحلية، والجزء السفلي من الجانب الغربي للضفة الغربية (أنظر الخارطة). وهناك أيضاً بعض المياه الجوفية التي تأتي من منطقة طبريا، وبعض آخر من مياه الإنسياب السطحي.

الجدول رقم (١)
مصادر المياه الجوفية التي يجري ضخّها ضمن حدود الـ ١٩٤٨
(بملايين الأمتار المكعّبة)

مجمعات جوفية في الساحل الشرقي	٣٥٠
مجمعات جوفية في الضفّة الغربية:	
بيركون (العوجا)	٣١٠
بيت شيف	١١٠
انسيابات سطحية في الضفة الغربية	٣٠
طبريا: مجمعات جوفية وانسيابات سطحية	١٤٠
المجموع	**٩٤٠**

الضفة الغربية

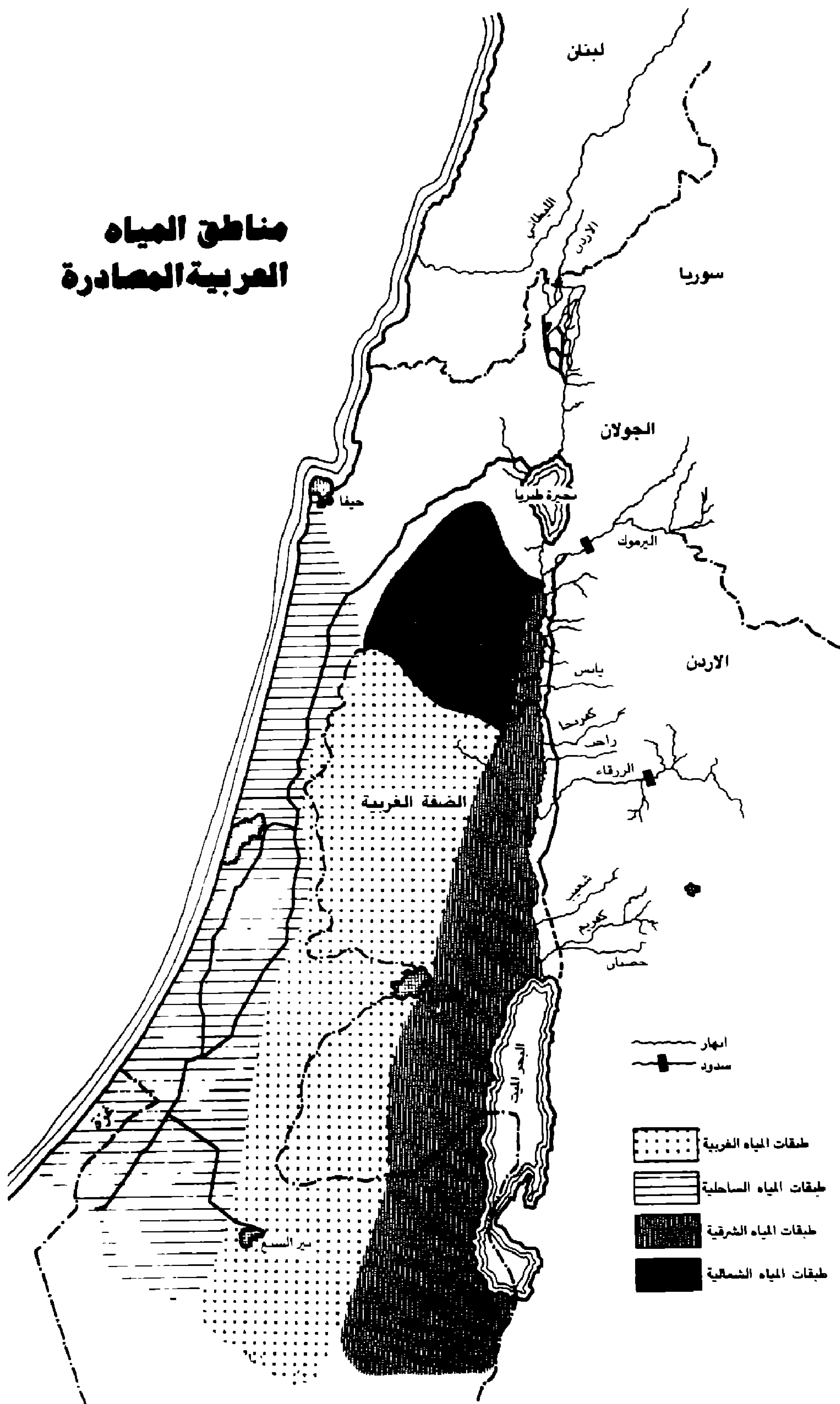
أما مصادر المياه من الضفة الغربية (جدول رقم ٢)، فهي الأهم، ليس بسبب السيطرة الكاملة لإسرائيل على هذه المصادر فحسب، بل أيضاً بسبب استغلال السلطات الصهيونية للقسم الاعظم منها لإرواء المستعمرات اليهودية الجديدة قليلة السكان، وحرمان السكان الفلسطينيين أنفسهم من هذا المورد الذي يشكّل عصب الحياة بالنسبة لهم. وتبلغ مصادر هذه المياه أكثر من ٨٥٠ مليون متر مكعب، موزّعة وفق ما يلي (أنظر الخارطة):

الجدول رقم (٢)
مصادر المياه من الضفة الغربية
(بملايين الامتار المكعّبة)

نهر الاردن (أوقات الفيضان)	٢٠٠
مياه جوفية:	
المجمعات الغربية	٤٢٠
المجمعات الشمالية	١٣٥
المجمعات الشرقية	٦٦
إنسيابات سطحية:	
إلى الغرب	٣٠
إلى الشرق	٢٥
المجموع	٨٧٦

والمعروف أنه قبل العام ١٩٦٧ كان يجري حصر الماء محلياً، بصورة رئيسية، عبر ينابيع طبيعية، أو عن طريق الآبار. وقبل الاحتلال الإسرائيلي، أيضاً، كان هناك حوالي ٣٠٠ ينبوع من بينها ٦٠ ينبوعاً كبيراً تقع في وادي الفارعة وبردلا واريحا. وكان هناك أيضاً حوالي ٣٢٠ بئراً ذات أحجام مختلفة. وقدر معدل الإنتاج من المياه الحلوة المسحوبة من الينابيع بحوالي ٥٠ ــ ٦٠ مليون متر مكعب سنوياً، ومن الآبار وثقوب التجاويف بحوالي ٣٥ مليوناً. أما المياه المسحوبة محلياً من المجمعات الجوفية الغربية والشرقية، فتقدّر بحوالي ٢٤ مليون متر مكعب بالنسبة للاولى، وبحوالي ٥٥ مليوناً بالنسبة للثانية.

وبعد السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، أصبحت الدولة اليهودية قادرة على تأمين الموارد المائية الجوفية في الضفة، وذلك عن طريق منع سكانها الفلسطينيين من حفر أية آبار. والواقع هو أن إسرائيل تقوم باستغلال المياه الجوفية الغربية إلى أقصى الحدود، لدرجة أن عدداً كبيراً من آبار ما قبل العام ١٩٦٧ أصبحت مالحة وغير صالحة للاستعمال. مقابل ذلك، تسمح إسرائيل للمستوطنين اليهود، بالطبع، بحفر آبار لتغذية المستوطنات الجديدة، وقد تم حفر حوالي ٢٤ بئراً، بما في ذلك ١٧ بئراً في وادي الاردن وحده كما تُنَفّذ الآن خطط كانت قد وضعتها الوكالة اليهودية في وقت سابق لحفر ٣٤ بئراً أخرى للحصول على مزيد من المياه، يبلغ حجمها ٩ ملايين متر مكعب في السنة من نهر الاردن، لاستخدامها في أغراض الري. وهناك خطط أخرى تهدف لمد أنابيب من بحيرة طبريّا.



مناطق المياه
العربية المصادرة
لبنان
سوريا
الجولان
الاردن
حيفا
بحيرة طبريا
اليرموك
الزرقاء
الضفة الغربية
البحر الميت
انهار
سدود
طبقات المياه الغربية
طبقات المياه الساحلية
طبقات المياه الشرقية
طبقات المياه الشمالية

ويذكر أن الدولة اليهودية كانت تحصل، قبل الاحتلال في ١٩٦٧، على أكثر من ٦٠٪ من مياه الضفة الغربية، إذ كانت تستغل مياه المناطق الجوفية الغربية والشمالية من مصادر تقع داخل حدود العام ١٩٤٨. فإذا ما أضيف ٢٠٠ مليون متر مكعب، وهي الكمية التي تحصل عليها من نهر الاردن، ترتفع النسبة إلى أكثر من ٨٠٪. في هذه الأثناء، لا تسمح سلطات الاحتلال للعرب بسحب أكثر من ٢٤ مليون متر مكعب سنوياً من الآبار الواقعة في المنطقتين الغربية والشمالية، ويذهب المتبقّي لخدمة المستوطنات اليهودية وإسرائيل ذاتها.

لا شك أن هذا الواقع يضع سكان الأرض المحتلةالفلسطينيين «تحت رحمة» إسرائيل، على حد تعبير رئيس بلدية رام الله كريم خلف. فقد تم إقامة مستوطنة يهودية تلاصق خط الانابيب الرئيسي الذي تُنقل عبره المياه إلى رام الله، وتبع ذلك إنشاء ثكنة عسكرية بالقرب من خزانات مياه رام الله حيث لم تعد المدينة تتمتّع بصلاحية مراقبة الخزّانات، من دون ترخيص رسمي من سلطات الحكم العسكري. وأصبح بالتالي خط مياه رام الله الرئيسي موجّهاً نحو المستوطنة اليهودية، وجرى تمديد فرع منه إلى المدينة. والمقصود من كلام كريم خلف هو أن أدوات «معاقبة» السكان الفلسطينيين تكاثرت بيد سلطات الاحتلال، إذ تستطيع هذه الأخيرة أن تحول دون وصول المياه إلى المدينة، فيما لو قام سكانها بتسيير أية تظاهرة احتجاج ضد الاحتلال.

وتقوم الآن، مضخّات الماء التابعة لشركة «مكوروت»، الممتدة على طول خط حدود العام ١٩٤٨، بضخ حوالي ٩٥٪ من مياه الضفة الغربية، تلبي في مجموعها حوالي ٣٠٪ من حاجة إسرائيل للمياه. والمعروف أن التفاصيل المتعلّقة بمعدّلات استهلاك المستعمرات اليهودية التي أقيمت في الأراضي المحتلّة، تجري إحاطتها بكتمان شديد وكأنها من الأسرار العسكرية. إلا أن آخر رقم معلن هو ١٧ مليون متر مكعب سنوياً. غير أن خبراء بلديات مدن الضفة الغربية يقولون ان الأقرب إلى الدقّة هو رقم ٢٧ مليون متر مكعب سنوياً، تلبي حاجات ما لا يزيد عن ٢٠٠٠٠ من المستوطنين اليهود. ومقابل ذلك، لا تسمح سلطات الدولة اليهودية لحوالي ثلاثة أرباع المليون من عرب الضفة الغربية باستهلاك سنوي يزيد عن ٣٠ مليون متر مكعب، وهي النسبة التي كانت مخصّصة لاستهلاكهم فيما قبل العام ١٩٦٧.

وفي معرض محاولاتها للدفاع عن هذه السياسة العنصرية، تقدّم سلطات الاحتلال عدداً من المبرّرات غير المقنعة. فمن ناحيته، يدّعي رئيس «هيئة المياه» الإسرائيلي مئير بن-مئير أن مزارعي الضفة الغربية ليسوا أكثر سوءاً من يهود إسرائيل «الذين لم يسمح لهم بالحصول على معدّلات إضافية من المياه». والذي يؤكّد بطلان هذا الإدّعاء هو أن نسبة ٥٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة يجري إرواؤها، في حين أن معدّل هذه الأراضي المروية في الضفة الغربية لا يزيد عن ٤٪. وتدّعي سلطات الاحتلال، أيضاً، أن القيود المفروضة على موارد المياه العربية «هي موروثة من السلطات الاردنية» التي كانت تدير شؤون الضفة حتى العام ١٩٦٧. وبغض النظر عن صحة هذا الإدّعاء، أو عدمه، فإن ما كانت تقوم به السلطات الاردنية، في أسوأ الأحوال، هو منع المزارعين الفلسطينيين من حفر آبار جديدة تقترب مواقعها من مواقع الآبار القائمة. والذي يحدث، منذ العام ١٩٦٧، هو أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد زادت من حدّة هذه القيود على السكان العرب، في حين أنها لا تشمل حرية تحرّك سكان المستوطنات اليهودية.

من ناحية أخرى، تدّعي سلطات الاحتلال أن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية تقوم بسحب المياه من مخازن ماء جوفية بالغة العمق «لا يستطيع العرب الوصول إليها». وهذا غير صحيح، إذ أنه حتى السلطات الاردنية كانت تقوم بأعمال الحفر للوصول إلى هذه المخازن الجوفية العميقة عندما وقعت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وعندما حاول رؤساء بلديات الضفة الغربية متابعة هذه الاعمال بعد الاحتلال، جوبهوا بقبضة سلطات الاحتلال تمنعهم من القيام بذلك. ويضاف إلى ذلك، انه في الوقت الذي تعلن الدولة اليهودية فيه بسط سيادتها فوق كل الضفة الغربية، تُظهر استعدادها للإنفاق على حفر آبار جديدة لتفيد منها المستوطنات اليهودية فقط، وليس المزارعين الفلسطينيين.

إن السياسة التي تتّبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلّة، لا تنسجم مع هدف الإستيطان فقط، بل تهدف أيضاً إلى إلحاق اقتصاد هذه الأراضي ودمجه في اقتصاد الدولة اليهودية. فأقصى ما يمكن أن تسمح به إسرائيل، حتى من منظور مفاوضات «الحكم الذاتي» الدائرة الآن، هو «إدارة عربية ـ إسرائيلية مشتركة» لمياه الضفة الغربية، على حد تعبير مئير بن ـ مئير؛ وهذا يعني أن هذه «الإدارة» ستكون جزءاً من الإدارة الأوسع، المشرفة على شبكة المياه الممتدة في المناطق الواقعة في غربي نهر الاردن. أي أنها ستكون خاضعة دائماً لـ «الفيتو» الإسرائيلي الذي يُمنع الفلسطينيون بموجبه من الادلاء بأي رأي أو اتخاذ أي موقف إزاء استغلال إسرائيل لموارد المياه في كل فلسطين. إن هذا الأمر يهدف، أول ما يهدف، إلى إلغاء ما يمكن تسميته بالتنمية الإقتصادية الفلسطينية. لذلك، فإن فلسطينيي الأراضي المحتلّة يرون في هذه الأمور شواهد قاطعة على نوايا إسرائيل الهادفة إلى دمج هذه الأراضي في اقتصاد الدولة اليهودية، أو الهادفة ـ على الأقل ـ إلى السيطرة على عصب الحياة بالنسبة لهؤلاء. ومن خلال إجراء مقارنة بسيطة، يتوصل المرء إلى حقيقة مفادها انه بعد زرع كل مستوطنة يهودية جديدة في مدن الضفة الغربية أو حولها تحدث هجرة مضاعفة من سكان هذه المدن، ينصرف جزء من أفرادها للعمل في البلدان العربية المجاورة، ويذهب الجزء الآخر سعياً وراء لقمة الخبز في الإقتصاد القائم فوق أراضي العام ١٩٤٨. فاقتصاد الضفة الغربية زراعي في الأساس، ولا يمكنه المحافظة على مقوّماته، إذا كانت نسبة الأراضي المروية من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة لا تزيد عن ٤٪.

لندن: **مصطفى كركوتي**

الدورة السابعة والعشرون
لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين
في الدول العربية المضيفة

كلمات الافتتاح

ما بين العاشر والسابع عشر من شهر آب (أغسطس) الماضي، عقد مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة دورته السابعة والعشرين في العاصمة اللبنانية: بيروت. وقد شاركت فيه وفود من الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وقد افتتح الدورة دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني، الأستاذ شفيق الوزان، بكلمة توجيهية ترحيبية، أكد فيها على أن لبنان «كان، ولا يزال يتابع المسيرة بخطى ثابتة وبعزم صامد، مؤثراً مصلحة الأشقاء الفلسطينيين على مصلحته في أكثر الأحيان». وبعد أن عرض واقع لبنان الذي بات مع أهله، لبنانيين وفلسطينيين وكل المقيمين، «هدفاً للغارات الاسرائيلية من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، مروراً بالعاصمة التي نالها قسط وافر من الغارات الوحشية التي لم يعهد لها مثيل»، أضاف: «وإذا كنا نلفت الأنظار إلى هذا الواقع، فلكي يشعر الأخوة العرب مع اللبنانيين، وليعملوا على مؤازرة الشعبين اللبناني والفلسطيني اللذين باتا فريسة للأطماع، واستساغت إسرائيل القضاء عليهما بما يتيسر لها من وسائل الفتك والتدمير». وحذّر الوزان من «أن مثل هذه الأعمال لا تقابل بالكلام، ولا بالتصريحات، وإنما بالأعمال المجدية الفعّالة، والتي من شأنها إبعاد الأخطار والآلام عن لبنان الذي أصبح قضية إلى جانب القضية الفلسطينية».

وفي الجلسة الافتتاحية هذه، ألقيت كلمات مسؤولة أخرى جديرة بالتوقف؛ فبعد أن غادر الرئيس الوزان قاعة المؤتمر، ألقى السيد محمود المعموري كلمة الأمين العام للجامعة العربية، السيد الشاذلي القليبي، فبيّن، في كلمته هذه، الممارسات الصهيونية العدوانية التي لم تعد تطول الشعبين الفلسطيني واللبناني فحسب، ثم عرّج على دور «أزمات» وكالة الغوث في المخططات الرامية إلى تصفية قضية الشعب العربي الفلسطيني؛ وذلك عن طريق تخفيض المساعدات وتقليص الخدمات. ومما قاله، في هذا الصدد: «والذي ترمي إليه وكالة الغوث هذه، في انسحابها التدريجي من المسؤولية، هو تحلّل المجتمع الدولي من التزاماته ومسؤولياته تجاه جريمة نكراء يحاول نسيانها، ولا يمكن بتاتاً أن نسمح له بذلك حتى تنتهي هذه المشكلة، ويعود الحق إلى نصابه».

وتحدث السيد أحمد اليماني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة شؤون العائدين فيها، فنقل «تحيات الأخوة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية إلى أعضاء المؤتمر»، وتحدث عن إنشاء دائرة شؤون العائدين التي «من مهامها وضع المجتمع الدولي باستمرار أمام مسؤولياته تجاه الفلسطينيين باعتبار هذا المجتمع مسؤولاً عن كارثة فلسطين، وعن استمرار هذه الكارثة». وقال: «من موقع المسؤولية

تجاه جماهيرنا وقضاياها الوطنية والحياتية نشعر بالصعوبات التي تواجه مواطنينا؛ وهي صعوبات ناشئة عن الظروف والمؤامرات المحيطة بالقضية الفلسطينية. وبعض هذه المؤامرات يستهدف اعفاء المجتمع الدولي من مسؤولياته تجاه شعبنا، وفي مقدمته الدول المسؤولة عن كارثة شعبنا وعن استمرار هذه الكارثة، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية». ثم بيّن دور الولايات المتحدة وشركاتها الاحتكارية وشركائها الامبرياليين والاحتكاريين في استغلال خيرات الوطن العربي، ونهب ثرواته، وتقديمه كل الدعم المادي والعسكري والتأييد السياسي للعدو الصهيوني «لتمكينه من الاستمرار في اغتصاب وطننا وتشريد شعبنا وقصف مخيماتنا وتجمعاتنا بالأسلحة الأميركية عبر الطائرات الأميركية، والغواصات والمدمرات الأميركية. وعندما يأتي دور موازنة وكالة الغوث تبدأ الأمم المتحدة باستنهاض همم هذه الدول الامبريالية، فلا نجد ما يكفي لتقديم الحد الأدنى من الخدمات». ثم رفض كل مبررات «العجز» في ميزانية وكالة الغوث الدولية، وأكد تصميم الشعب العربي الفلسطيني على استعادة أرض فلسطين كلها. وشكر الرئيس الوزان على افتتاح دورة مؤتمر المشرفين هذه.

وعلى هذا الصعيد نفسه، تحدث رئيسا الوفدين السوري والأردني، وأعربا عن شكرهما للرئيس الوزان، وعن اغتباطهما بعقد هذه الدورة على أرض لبنان الجريح المعاني، وأكدا على رفض مبررات عجز ميزانية وكالة الغوث، وعلى ضرورة مواجهة ما تقوم به من تقليص لخدماتها التعليمية والصحية بخاصة.

جدول الأعمال والتوصيات اللازمة

وقد كان جدول أعمال الدورة هذه غنياً ومتنوعاً، ولكنه كان يدور كله ضمن إطار القضية الفلسطينية، وما يهم الفلسطينيين في الدول العربية. كما كانت الدراسات التي قدمت حول مواد هذا الجدول، موثّقة وموسّعة وتصل، من حيث التفصيلات والأحداث التي تتناولها، إلى قبيل تاريخ انعقاد المؤتمر، ولذا أفاد منها المجتمعون فائدة كبرى في تحديد مناقشاتهم وفي سير هذه المناقشات، وفي التوصيات التي اتخذوها كي ترفع إلى مجلس جامعة الدول العربية لإقرارها ودفعها إلى حيّز التنفيذ.

أما المواد التي أدرجت على جدول أعمال هذه الدورة الهامة، فهي التالية

أولاً العدوانية والاعتداءات الاسرائيلية التي لم يَطَلْ إجرامها لبنان، مدناً وقرى ومخيمات فلسطينية، فحسب، مما أدى إلى أن يذهب ضحيتها الآلاف من قاطنيه لبنانيين وفلسطينيين، بل تجاوز حتى أقطار الطوق العربي ووصل إلى العراق، حيث تَمَّ تدمير المفاعل النووي العراقي

ثانيـاً. شؤون وكالة الغوث الدولية. وهي شؤون ذات شجون' فهذه الوكالة التي أُنشئت ، أساساً، لاغراض الاغاثة الانسانية والاجتماعية باتت، عن طريق تمويلها وافتعال العجز في ميزانيتها، من قبل مموليها والمتبرعين الطوعيين لها، جزءاً من وسائل الضغط على العرب الفلسطينيين وعلى حكومات الدول العربية المضيفة بخاصة فخفضت خدماتها التعليميـة والصحية إلى الحد الأدنى المطلق، وظل التهديد بتخفيضها إلى ما هو أدنى قائماً، وبخاصة مع مطلع كل سنة مدرسية جديدة. كما أن المواد التموينية التي تقدمها تقلصت إلى ما هو أقلّ من الحد الأدنى المطلق، وباتت تقتصر على الحالات الصعبة جداً أو التعيسة.

ومن هنا، بحث المؤتمر تقييم الخدمات الحالية التي تقدمها الوكالة للاجئين وضرورة إعادة النظر فيها، وإعادة النظر في تحديد عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين تشملهم خدمات الوكالة، وإنهـاء خدمات موظفي الوكالة، والاحتياجات الحقيقية للاجئين الفلسطينيين، ووضع الميزانية السنوية لوكالة الاغاثة على أساس الاحتياجات الحقيقية، وتحويل الميزانية السنوية لوكالة الاغاثة، وتقرير المفوض العام لوكالة الغوث العام ١٩٨٠/١٩٨١ الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، ونقل مقر رئاسة «الوكالة» من فيينا وإعادته إلى منطقة عملياتها في بيروت أو إلى أية عاصمة عربية أخرى، مؤقتاً، إلى حين إعادته إلى بيروت.

وقد كان واضحاً، أثناء المناقشات، وجوب الضغط على المجتمع الدولي من أجل زيادة مساهماته في

وكالة الغوث، أو أن تصبح ميزانيتها جزءاً من ميزانية هيئة الامم المتحدة أسوة بوكالاتها المتخصصة الأخرى ورفض أية محاولة لتعريب التمويل، وبالتالي لإبقـاء مسؤولية وكالة «الاغاثة» ومهامها على عاتق الدول العربية، سواء أكانت مضيفة أم نفطية أم من خلال جامعة الدول العربية.

ثالثاً: شؤون الوطن المحتل: ومن أهم ما بحث منها: موقف سلطات الاحتلال من المعونات التي تقدم إليه، ومتابعة موضوع المشروع الاسرائيلي لشق القناة التي تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت، وشركة كهرباء القدس، وتعامل «اليونيسيف» مع سلطات الاحتلال وعقدها اتفاقية معها. كما اطلع المؤتمر على دراستين تقدم بهما الوفد الأردني حول الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، والهجرة الصهيونية من فلسطين المحتلة وإليها.

رابعاً: شؤون اللاجئين الفلسطينيين. وهي تتعلق بأمرين هما: وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين، وقضية اللاجئين في الدورة القادمة للأمم المتحدة. وحول الأمر الأول، طلب المؤتمر، بسبب ما يتعرض له «اللاجئون» الفلسطينيون من صعوبات في سفرهم وإقامتهم بسببها وجود كلمة «لاجئين» في وثائقهم، بحذف كلمة اللاجئين من اسم الوثائق وتسميتها: «وثائق سفر الفلسطينيين»، وعرض ذلك على مجلس جامعة الدول العربية.

وحول الأمر الثاني، استعرض المؤتمر ما يمكن أن يثار خلال الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، حول قضية «اللاجئين» الفلسطينيين ووكالة، الاغاثة وتمويلها وخدماتها خلال عرض التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الاغاثة. وأوصى باتخاذ موقف عربي موحّد تجاه هذا الموضوع، ووضع المؤتمر أسساً صريحة وواضحة له، ومنها: العمل على إلقاء تقرير حول قضية اللاجئين وشؤونهم يحدد وجهة النظر العربية، والعمل على استصدار قرار، أو أكثر، من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وكالة الاغاثة وتمويلها وخدماتها، وبشأن تعيين حارس دولي محايد على أملاك اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، والاستعانة بريع هذه الأملاك في تمويل ميزانية الوكالة.

بيانا الدورة

ولم تكتف هذه الدورة ببحث جدول أعمالها واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنه، بل أصدرت بيانين:

الأول حول «الاعتداءات الصهيونية المتوالية والمتصاعدة على المدن والقرى اللبنانية، وعلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وأماكن تواجدهم في لبنان، وما ترتب على ذلك من قتل الكثيرين من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، وإلحاق الأضرار المادية الفادحة بالمدن والقرى والمخيمات. وحول الاعتداء الصهيوني الغادر على العراق، والذي أدى إلى تدمير المفاعل النووي العراقي».

وقد أظهر البيان هذا أن هذه الاعتداءات تؤكد حقيقة العدو الصهيوني، وأنه أداة للعدوان والتوسع، يهدد الأمة العربية في جميع أقطارها، ويفتك بأبنائها ويدمر منشآتها ويعطل تقدمها. وطالب البيان الأمة العربية بأن تعمل، بجميع الوسائل، لوضع حد عاجل لهذه الاعتداءات، واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك، و«**اتخاذ موقف عربي جاد وحازم من** حكومة الولايات المتحدة ومصالحها لأنها تمد «إسرائيل» ، أداة العدوان الصهيوني، بالأسلحة والأموال وجميع وسائل الدمار التي تمكنها من مواصلة اعتداءاتها، كما طالب بتقديم كافة أنواع المساعدات اللازمة لذوي الضحايا والمتضررين من جراء هذه الاعتداءات الصهيونية ومد الأماكن التي تتعرض للعدوان بجميع أسباب القوة والمنعة.

وقد حيّا البيان صمود الشعبين الفلسطيني واللبناني وجميع القوى الصامدة والمتصدية لهذه الاعتداءات الصهيونية المتكررة.

وكان البيان الثاني حول مغبة السياسة التي تنتهجها وكالة الاغاثة. وبعد أن بينّ البيان هذا أن «سياسة الوكالة ما زالت قائمة على أساس التخلّي، تدريجياً، عن الخدمات التي تقدمها، تمهيداً لأعفاء

الدول المسؤولة عن كارثة اللاجئين الفلسطينيين، وعن استمرار هذه الكارثة، من مسؤولياتها، وإلقاء أعباء إغاثتهم على عاتق الدول العربية المضيفة، وعلى عاتق «اللاجئين أنفسهم»... بعد أن بيَّـن البيان ذلك أوضح أن القائمين على وضع سياسة وكالة الاغاثة يتخذون من العجز المالي في ميزانية الوكالة مدخلاً لتنفيذ سياستهم، وهم يعلمون أن هذا العجز المالي عجز مصطنع... ثم ذكر البيان دور الولايات المتحدة في تدعيم العدوان الصهيوني وترسيخ احتلاله، وذكر أن «ما يزيد الأمر خطورة وعجباً أن يعلن الرئيس الاميركي رونالد ريغان أنه ليست هنالك مشكلة لاجئين، وإنما هنالك لاجئون عرباً كان على العـالم العربي أن يستوعبهم منذ وقت طويل؛ وهو، بقوله هذا، يلغي وجود الشعب العربي الفلسطيني، ويتجاهل حقوقه، ويتنكر لقضيته». ثم أكّد أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تواجه منعطفاً خطيراً لا بد من مواجهته بكل حزم، وحذّر من مغبة سياسة الوكالة ومن هم وراءها، والتي «تزيد الأوضاع في المنطقة تعقيداً وتفجيراً، وأن الأمة العربية مدعوة لمواجهة هذه السياسة بجميع أبعادها قبل فوات الأوان».

العبرة بالتنفيذ

لقد كانت هذه الدورة لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين، والتي شهدتها بيروت ما بين ١٠ و١٧ آب (أغسطس) ١٩٨١، من أهم دورات «المؤتمر»، وذلك لما يحيط «بشؤون الفلسطينيين وبقضيتهم» من أخطار تتطلب المواجهة الجادة والحاسمة فلسطينياً وعربياً. ويدل على أهميتها جدول الأعمال السابق عرضه، وهو الجدول الغني والواسع، الذي بحثته الدورة، واتخذت بصدده التوصيات اللازمة والمخلصة.

بيد أن هذه التوصيات، رغم ضرورتها وإخلاصها وجديتها، تبقى، إن لم تجد سبيلها إلى التنفيذ العملي، توصيات على الورق. وهنا، بغية تحويل التوصيات إلى قرار إجرائي ينفذ، تكون مسؤولية مجلس جامعة الدول العربية والدول المشاركة فيه، مجتمعة ومنفردة. وتحريك هذه المسؤولية ومتابعة تنفيذ هذه التوصيات ليسا منوطين بأعضاء المؤتمر فحسب، بل، وبالدرجة الأولى، بمنظمـة التحريـر الفلسطينية، وبمندوبيتها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

إن الظرف خطير، والمهمة كبيرة،
فعسى أن يكون في تنفيذ المهمة التغلب على مخاطر هذا الظرف وأخطاره.

محمود فلاحة

مراجعات

د. فؤاد زكريا، العرب والنموذج الأميركي،
القاهرة: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٠، ٧٢ صفحة

إختار الدكتور فؤاد زكريا، هذه المرة، أن يتوجه بالخطاب إلى «الرجل العادي» في مصر والوطن العربي، إلى المواطن محدود الفكر والوعي والثقافة، والواقع تحت سطوة وتأثير أجهزة الإعلام الرسمية، التي تصب كل يوم على حواسه كماً هائلاً، منظماً ومدروساً، من المعلومات الموجّهة، بهدف سلبه قدرته على التقرير المستقل، وعلى تحديد الموقف السليم من الصراعات الطاحنة الدائرة حوله، تلك الصراعات التي يجد نفسه، قسراً، طرفاً فيها؛ يتأثر بها ويؤثّر على مجرياتها... وتشكّل له مجرى حياته، وحياة أسرته ووطنه؛ وترسم ملامح مستقبله ومستقبل كل ما ومن حوله.

والحقيقة أن هذه المهمة الصعبة؛ مهمة الحوار مع «رجل الشارع» في مصر والوطن العربي، وإيصال الحقيقة عما يجري حوله إليه، تحتاج ــ بالنظر إلى تركيز وسائل الإعلام المضادة عليه، وعمليات «غسيل المخ» المستمرة الواقع تحت تأثير بعض مظاهرها ــ إلى علم وثقافة ووطنية هذا الرعيل من علماء ومثقفي مصر، الذي تربى، وتفتحت مدارك وعيه، على معارك الصراع من أجل تحرير الوطن من الإحتلال في الأربعينيات... واكتسب ــ إضافة إلى حسّه الوطني المرهف ــ ثقافة رفيعة ومعارف أكاديمية طائلة. فالدكتور فؤاد زكريا، المولود في عشرينيات هذا القرن، نال درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة عين شمس العام ١٩٥٦، ورئيس تحرير مجلتي: «الفكر المعاصر» و«تراث الإنسانية»، اللتين كانتا تصدران عن وزارة الثقافة سابقاً في مصر، وعمل أستاذاً ورئيساً لقسم الفلسفة بجامعة عين شمس حتى العام ١٩٧٤، ونشر مجموعة هامة من الأبحاث الأكاديمية: اسبينوزا، نظرية المعرفة، الإنسان والحضارة، التعبير الموسيقي، مشكلات الفكر والثقافة، كما قدّم للقارىء العربي ترجمات متميّزة لعدد من الأعمال الهامة: العقل والثورة لهربرت ماركوز، الفن والمجتمع عبر التاريخ (مجلّدان) لهاوزر، كما أصدرت له سلسلة عالم المعرفة بالكويت مؤخّراً كتاب «التفكير العلمي»، إضافة إلى عشرات الدراسات والبحوث المنشورة في العديد من المجلات والدوريات. وهو بهذا خير من يستطيع الاضطلاع بالمهمة الحساسة السابق الإشارة إليها، في حدود وسائل اتصاله المتاحة بالجماهير: القلم وفعل الكتابة.

ومن هنا، يستمد هذا الكتيّب المحدود الصفحات قيمته. فهو، على صغر حجمه، أبلغ من مجلدات ضخمة تتناول بالتحليل والبحث والإستقصاء التأثير الأميركي على العقل العربي، موضوع الحديث؛ ذلك أن الدكتور زكريا، كان وهو يخط سطوره، يضع نصب عينيه أنه يجادل ويحادث إنساناً بسيطاً، مُتعباً من هموم الحياة، ومن اللهاث وراء «لقمة العيش»، ومُغرقاً بأحلام «الرخاء الاميركي»، وبطموح التنعّم بـ «الحياة على الطريقة الأميركية»... فهذا هو الأخطر، لأن «المد الاميركي يزحف، لا إلى سياستنا واقتصادنا فحسب، بل إلى عقولنا

أيضاً... فقد نحمل على أميركا حين ينكشف دورها في مساندة إسرائيل بصورة مفضوحة، ولكن عقول الكثيرين منا لا تخلو من إعجاب صامت بها مقرون بالرهبة والإنبهار» (ص ٨). وهذا الإنسان بحاجة إلى من يشرح له طبيعة أميركا التي ترهبه وتبهره، ويشرّحها له، ويفصل دعاواها المغرية المخلوطة بالزيف والخديعة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، ومن أجل قطع الطريق على الأصوات التي لا بد سترتفع متهمة صـاحب الكتيّب بـ «التبعية»، و«الخضوع للأفكار المستوردة»... الخ، كما تعوّدنا في السنوات الأخيرة، يبادر الدكتور فؤاد زكريا فيوضح

كاتب سطور «العرب والنموذج الأميركي»، «قضى، في الولايات المتحدة، خمس سنوات من أخصب سنوات حياته، وفيها أنجب اثنين من أبنائه الثلاثة، وألّف اثنين من أعز كتبه إليه، وفي أميركا يعيش شقيق له مهاجر، حصل على جنسيتها، وما زالت علاقاته الشخصية بكثير من الأصدقاء الأميركيين تحمل كل سمات الود والوفاء، وليس في تاريخ كاتب هذه السطور إنتماء إلى أية هيئة أو حزب معاد بطبيعته، وبحكم ايديولوجيته، لأميركا» (ص ٦). أي أنه، وبمنطق حسابي ميكانيكي، «محسوب» على «المتأمركين»، المتأثّرين بها وبنهج حياتها وايديولوجيتها أيضاً، وهو فضلاً عن ذلك كله، يعرفها خير المعرفة، ويعلم عنها ما يمنحه الحق في الحديث عنها، دون اتهام بالتحيّز والإفتعال.

يبدأ الدكتور زكريا «رسالته» بوجهة نظر، هي عكس ما يقول به الكثيرون اليوم، ومفادها أن الولايات المتحدة قد حققت، في السنوات الأخيرة، نجاحات ملحوظة، وتقدّمت خطوات للامام، وأنها استعادت حيويتها بعد تخلصها من آثار الحرب الفيتنامية.. ويضرب الكاتب عدة أمثلة لتاكيد هذا الرأي، مصر، والصين... الخ، غير أن أهم ما حققته أميركا، برأي الدكتور زكريا، الأهم من ذلك كله «أن هناك مدّاً أميركيا داخل عقولنا ونفوسنا؛ فالنموذج الأميركي يفرض نفسه علينا بقوة متزايدة، والأسلوب الأميركي في الحياة، الذي قد يرفضه الكثيرون في العلن، يُقابل في السر بإعجاب متزايد، والقوة الأميركية العسكرية والإقتصادية والإعلامية تبهر أعداداً متزايدة من العرب. بل ان أجهزة الإعلام في أكبر دولة عربية، وهي مصر، أصبح يسيطر عليها أشخاص لا هدف لهم سوى تجميل صورة أميركا، ولن أبالغ إذا قلت إن هذه الأجهزة قد نجحت بالفعل في إقناع الكثيرين بروعة هذه الصورة، ووصل هذا الإقتناع إلى حد الإقتناع السائد في أعلى المستويات بأن محاكاة النموذج الاميركي، يمكن أن تحل جميع مشكلات بلد كمصر، وتدفعها بخطوات سريعة إلى الأمام، ما دام هذا النموذج، قد جعل من أميركا ذاتها أعظم وأقوى دول العالم، في مائتي سنة فقط.

لقد أصبحت «الوصفة» غاية في البساطة: أميركا بنت نفسها، في قرنين من الزمان، فأصبحت أعظم بلاد العالم، إذن فاتباعنا للنموذج الاميركي سيجعلنا بدورنا عظماء متقدّمين، وسينقلنا من الفقر إلى الغنى، ومن الضعف إلى القوة. هذه هي العقيدة الجديدة، التي لا توجد فقط في عقول بعض الزعماء، بل تتسرّب بشتى الوسائل إلى عقول الناس العاديين...» (ص ٥ و٦).

ويحدّد الدكتور زكريا الفئات الاكثر إيماناً بهذه «العقيدة الجديدة»، عقيدة «النموذج الأميركي» الخارق، ويصنّفها في فئات أربع هي:

١ ـــ أصحاب المصالح المباشرة الذين ترتبط مصالحهم بأميركا، الكومبرادور.

٢ ـــ الفئات ذات الوعي الإجتماعي المنحرف، والتي ينظر أفرادها «لأميركا على انها مرادف للترف، والمتعة الإستهلاكية، والمستوى المعيشي المرتفع، والسيارات الفارهة، والاجهزة الالكترونية الراقية»...الخ، دون أن يضعوا في اعتبارهم الغالبية العظمى من المواطنين، أو قدرتهم على توفير ما يمكّنهم من «شراء» مظاهر هذا النموذج.

٣ ـــ الفئات التي ارتبطت حياتها، في وقت ما بأميركا، سواء للعلم أم للزيارة فتأثّر أفرادها بها، وانبهروا بتطوّرها التكنيكي، وساعد ظرف أن «نسبة كبيرة منهم، قد دخلوا أميركا في مقتبل أعمارهم، بغير وعي سياسي واجتماعي متماسك» (ص ١٠)، يحميهم من الإنزلاق، في جعلهم أبواقا للدعاية «للنمـوذج الأميركي» الذي افتتنوا به؛ وقلّدوه في حياتهم وتعبيراتهم وسلوكياتهم.

٤ ـ الفئات التي تتأثر، عن بُعد، بالصورة الاعلامية البراقة للحياة الأميركية، وخاصة مع تقدم وسائل الاتصال والاعلام، والسينما... الخ، التي لا تكف عن تقديم أميركا بصورة «المدينة الفاضلة»، أو «جنة الأحلام» المرتجاة.

ولهذه الفئة الأخيرة، «الخاضعة للتضليل الإعلامي المدروس، والتي تؤلّف الشطر الاكبر من أنصار أميركا في بلادنا» (ص ١٢)، يوجّه الدكتور فؤاد زكريا حديثه، آملاً أن يفتح هذا الحديث أمام الكثيرين أبواباً للتفكير ولمراجعة آرائهم السابقة.

لا يردد الدكتور فؤاد زكريا آيّاً من المصطلحات السياسية التي باتت على كل لسان كـ «الإمبريالية»، «اليمينية»، ...الخ، في حديثه عن أميركا، ولا يأخذ موقف العداء المتعصّب الذي لا يسهم إلّا في التشويش على ما يود إيصاله لقارئه. بل على العكس من ذلك؛ فهو يتحلى بقدر كبير من الموضوعية، ويحاول ـ من على أرضية تَفَهم الظروف الإقتصادية والسياسية والنفسية التي يقف عليها المواطن: الطرف الآخر للمحادثة ـ أن يرد على «الركائز النظرية» للنموذج الاميركي كما تُقدم إليه؛ ويناقش بهدوء مجموعة من الافكار الموجّهة الأساسية؛ وخصوصاً فكرة أن «أميركا بنت نفسها في مائتي عام، فلنفتح لها أبوابنا حتى نضمن لانفسنا تقدّماً مماثلاً».

ويأخذ الدكتور فؤاد زكريا القارىء، بمنطق بسيط متسلسل عبر رحلة تكون أميركا في قارة بكر، مليئة بالموارد الطبيعية إلى حد مذهل (وهذا لم يعد متوافراً للدول الفقيرة الطامحة إلى تقليد النموذج الاميركي ومحاكاته)، كما يتقدّم به خطوات باتجاه تفسير النزعة العدوانية الأميركية بردها إلى جذورها، إلى سلوك الاوروبيين الذين غزوا أميركا في مواجهة أهلها الأصليين من الهنود الحمر، وكيف استطاع التفوّق في تطوير أدوات الحرب أن يبيدهم تقريباً، وأن يحقق النصر للغربي على أصحاب البلاد الأصليين. ثم يربط هذه النزعة المترسّبة في العمق لدى الطبقات المسيطرة، من الرأسماليين والإحتكاريين، في أميركا، بما يقابلها على ساحتنا، ويفسر تلك العلاقة المصلحية ـ السيكلوجية (إذا جاز التعبير) بينهم وبين إسرائيل... إنها العلاقة المبنية على «الإعتقاد بأن من ينتمي إلى حضارة أكثر تقدّماً، بالمعنى المادي للكلمة، من حقه أن يعيش على حساب ' المتخلّفين '، أو حتى فوق جثثهم» (ص ١٧)، ويعرض الكاتب إستغلال الأميركيين لقوة عمل ملايين العبيد في بناء الأساس المادي لازدهار «بلادهم»، وهو أيضاً عامل يفتقده الطامحون لتكرار النموذج الأميركي الان. ثم ينتقل إلى تفنيد فكرة «الرخاء» و«الرفاهية» الأميركية الطاغية، لامساً ملامح حول أميركا خافية عن المواطن العادي: الأزمات الإقتصادية الدورية الطاحنة، البطالة، الفساد، إنعدام القيم الإنسانية، التعصّب العنصري .. الخ، وكذلك يحلل الدكتور زكريا «الحرية الاميركية» التي دُقت لها الطبول، وهللت لها أجهزة الإعلام في إنماء المعمورة؛ فيتحدّث عن ميكانيكية عملية الإنتخابات في أميركا، وسيطرة إحتكارات المال والبترول والسلاح عليها، ويرد على دعاوي «حرية الصحافة، في أميركا؛ وهي الصحافة المملوكة لكبريات المؤسسات الرأسمالية من جهة، والخاضعة لنفوذ المعلنين ـ من هيئات وشركات إحتكارية ـ من جهة أخرى، كما يرد على اتهام خصوم أميركا بـ «المادية»، حسب المفهوم المباشر للكلمة، مؤكّداً على أن «أميركا، وفقاً لايديولوجيتها التي ترتكز على دافع الربح، والمعلنة صراحة، لا بد من أن تكون أكثر المجتمعات مادية في عالمنا المعاصر» (ص ٢٣).

ثم يطوف الكاتب بالعلاقة القائمة بين أميركا وقضايانا السياسية، ويفسر للقارىء الدوافع الكامنة خلف سعي الولايات المتحدة للتغلغل في منطقتنا العربية بعد الحرب العالمية الثانية، شارحاً أهمية النفط العربي لها، وتأثيره على سياساتها العدوانية تجاهنا؛ ومقدّماً الأسباب الحقيقية الكامنة خلف «إقامة إسرائيل كجسم غريب، مدجّج بالسلاح، في قلب الأرض العربية» (ص ٤٨)، ويرد على الادعاءات التي تُروّج بأن أميركا قد غيّرت من نظرتها لإسرائيل، ومن تحيّزها الواضح لها، ويؤكّد أن الولايات المتحدة في نظرتها «الإستراتيجية» لإسرائيل ودورها في المنطقة، لم تغيرّ في توجّهاتها الأساسية نحونا، إلا بصورة هامشية، «تكتيكية»، سطحية، وبما يلائم هدف الحفاظ على مصالحها في ظل المتغيّرات الجديدة، لان «مصالح أميركا مرتبطة إرتباطاً لا ينفصم بإسرائيل، أما الدول العربية، فإن أميركا تدرك جيداً أن المصالح الحقيقية لشعوبها تتعارض معها، ومن ثم فإنها لا تعتمد عليها، إلا بقدر ما تسير حكوماتها على سياسة مغايرة لأماني شعوبها؛ وهو أمر تعلم

أميركا حق العلم أنه لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، ولذلك كان اعتمادها على أي نظام عربي، أو تحالفها معه، مؤقّتاً بطبيعته مهما طال أمده، وكان دائماً ثانوي الأهمية بالقياس إلى إسرائيل» (ص ٥٣).

ويفرد الدكتور زكريا واحداً من أهم فصول بحثه لـ «قضية الايديولوجيا والتنمية»، إذ أن التنمية من وجهة نظره، وهذا صحيح، «ليست مجرّد نمو»، كما قد يوحي أصل اللفظ ذاته، وإنما هي مسيرة شاملة تسترشد في سعيها إلى التقدّم بأفكار رئيسية توجّهها، ومن واجب كل من يتصدى لعملية التنمية في مجتمعه أن يجيب على أسئلة أساسية مثل: لمصلحة من تتم هذه التنمية؟! وهل تكون التنمية إقتصادية فحسب؟! أم تشمل المجال الإجتماعي والثقافي بدوره؟! وما نوع المجتمع الذي نريد أن نحقق عن طريق التنمية؟!.. ولو أمعن المرء التفكير في هذه الاسئلة لوجدها كلها أسئلة ايديولوجية، أي أسئلة تتعلّق بمجموعة الافكار التي يرسم بها المجتمع طريقه في الحياة» (ص ٥٨) وانطلاقاً من هذا المفهوم الجدلي لقضية العلاقة بين التنمية والايديولوجيا، يناقش د. زكريا وضعية الدول الرأسمالية الغنية في صلاتها بالدول التابعة الفقيرة، وكذلك أشكال الإستغلال الذي تتعرض له الدول العربية (الغنية بثرواتها النفطية) في هذا المجال، ويرد على المروّجين لدعاوى «النموذج الاميركي للتنمية» في بلد فقير الإمكانيات كمصر، وعلى فلاسفة «النشاط الإقتصادي الحر»، لأنه «عندما تكون الموارد محدودة، والسكان متزايدين، يكون معنى عدم تدخّل الدولة هو ترك الفرصة أمام السمك الكبير لكي يبتلع السمك الصغير» (ص ٦٧).

والخلاصة النهائية لحديث د. فؤاد زكريا، بسيطة، وقاطعة: «النموذج الاميركي أبعد ما يكون عن الإنطباق على مجتمع فقير محدود الموارد» (ص ٦٧). أما أولئك الذين يقدّمون كل شيء لاميركا على أمل أن تساعدهم أميركا في تكرار نموذجها الفريد، فهم في أحسن الاحوال واهمون، لأن «الحاكم، حتى حين يعادي شعبه في سبيل المصالح الاميركية، لا يجد من أميركا مساعدة إلا على التمادي في الطغيان، ولا يلقى منها أي توجيه يرده إلى صوابه أو يقلل من إمعانه في الظلم. وباختصار، فإن أميركا تجر أصدقاءها حتماً إلى الهاوية. وهذه ــ كما أدرك بعد فوات الاوان حكّام تهاوت تيجانهم في الآونة الأخيرة ــ عبرة لمن يعتبر» (ص ٧٠).

والكلام واضح لا يحتاج لمزيد من التعليق.

عرض: **أحمد المصري**

Aryeh Y. Yodfat and Yuval Arnon-Ohanna, *P. L. O. Strategy and Politics*, London: Croom Helm, 1981, 225pp.

(استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية وسياساتها)

يتألف هذا الكتاب من مقدمة ومن سبعة فصول في ثلاثة أقسام. وهو لمؤلّفين صهيونيين يتحدّثان فيه عن منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث أنها تلعب دوراً يتعدى المسألة الفلسطينية والنزاع العربي ــ الإسرائيلي، ليبسط ظلاله على استراتيجية الشرق الأوسط كله،وعلى القوى والسياسات التي تخص جوانباً أوسع من الحدود الأقليمية المرسومة علناً. ومن حيث هي مؤسسة حاضرة بفعالية في الوطن العربي، بدأت بالإعتماد على الدول العربية ثم أنجزت استقلالها عنها، كما أنها حاضرة بفعالية تُدانيها في المحافل السياسية العالمية. وفي هذا السياق، يحاول الكاتبان أن يحللا علاقة منظمة التحرير بالدول العربية من جهة، وبالولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي والصين وسواها من البلدان، من جهة أخرى، ملتزمين وجهة نظر صهيونية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكتاب يعرض لنشأة وتطور منظمات المقاومة الفلسطينية، وشبكة العلاقات القائمة فيما بينها. فيبدأ بتناول موضوع كامب ديفيد، ثم يعرض لنشأة منظمة التحرير، متوقّفاً أمام ايديولوجيتها (!) واستراتيجيتها وأمام علاقاتها بالقوى العالمية الرئيسة وبالأنظمة العربية، على حد سواء. ويتابع البحث في التطوّرات التي طرأت على منظمة التحرير حتى عام ١٩٨٠ بما فيها علاقة منظمة التحرير بالثورة الايرانية، ومؤتمر القمّة العربي الذي عُقِد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، والذي ركّز على تواجد منظمة التحرير في لبنان. كما يرصد الكتاب تدهور العلاقات بين المنظمة وليبيا ــ مغفلاً نمو هذه العلاقات ــ كما يرصد أيضاً تطوّر العلاقة بين المنظمة وأوروبا.

ويتوقف الكتاب أمام انعكاسات الخلفية الإجتماعية والسياسية على ايديولوجية المنظمة. وهنا يميز المؤلفان تمييزاً غريباً بين سكان الجبال (الضفة الغربية (!)) وسكان الساحل، فيشيران إلى أن سكان الضفّة يزدرون سكان الساحل الذين هجروا أراضيهم. وبمنطق مشوّه عجيب، يرى المؤلّفان أنه: بما أن معظم قادة منظمة التحرير ينتمون أصلاً إلى الساحل، لا إلى الضفّة، فإن سكان الضفّة الغربية، وخاصة العائلات المعروفة: الشكعة، القادري، الحسيني، الدجاني، القواسمة، عبد الهادي الخ...، سوف يرفضون أن يحكمهم «يساريون من أبناء المخيمات». بل ويذهبان إلى استنتاج يثير السخرية، خلاصته أنه إذا اعادت إسرائيل الضفّة الغربية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فإن منظمة التحرير ستحاول إنشاء جمهورية ديمقراطية شعبية، شبيهة بجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية، وبالتالي فإن وجهاء الضفّة والعائلات «العريقة» سيقاومون هذا المشروع. إذن، إذا قامت دولة فلسطينية، فإنها لن تشهد استقراراً. هذا المنطق الغريب يريد أن يخلق انطباعاً بأن إسرائيل تحجم عن «تسليم» الضفّة الغربية لمنظمة التحرير، «رأفة» بأهل

الضفّة، وحرصاً منها على منع إراقة الدماء. فأسباب التصلّب الإسرائيلي ـ ضمناً ـ أسباب إنسانية (!).

ولا شك أن مثل هذا الطرح لا يستحق ردّاً. فخير استفتاء لرغبات أبناء الضفّة، قد جرى أصلاً، سواء عَبَّرَ المظاهرات وشعاراتها المؤيدة للمنظمة، أم عَبْرَ مواقف رؤساء البلديات والشخصيات الوطنية أمثال بسام الشكعة وفهد القواسمة ومحمد ملحم وغيرهم.

وعلى الرغم من محاولة مؤلّفي الكتاب إضفاء الطابع الموضوعي على كتابهما، عن طريق الإكثار من المراجع والتوثيق، فإن نظرة سريعة إلى هذه المراجع تكشف فشل هذه المحاولة. فمعظم هذه المراجع يعتمد أخبار الصحف، وأحياناً ترد تصريحات لا يُشار إلى مَن صرّح بها، ولا إلى تاريخها.

ولا شك في أن المؤلّفين تعمّدا بتر الحقيقة في عشرات الوقائع. فتعسّفهما الناتج عن سابق تصوّر وتصميم، يظهر في أكثر من مكان. فهما ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ يعتبران أن في وقوف ياسر عرفات إلى جانب الثورة الايرانية الإسلامية، إساءة إلى جورج حبش ونايف حواتمه! ويكفي هنا أن نشير إلى أن الجبهتين الشعبية والديمقراطية، قد شاركتا في تدريب الثوار الايرانيين ضد الشاه.

إن هذا الطرح الطائفي البغيض الذي يكرره المؤلّفان في أكثر من موضع يصل حد السذاجة. فقد تختلف التنظيمات الفلسطينية في الموقف من التنظيمات والفصائل الايرانية، إلا أن المقياس الطائفي الذي يتحدّث عنه الكتاب غير وارد أساساً ولا يستحق وقفة لمناقشته.

«التفسير» الطائفي

مثال آخر على الطرح الطائفي لهذا الكتاب، وتفسيره لبعض الوقائع التاريخية تفسيراً طائفياً وهو زعم المؤلّفين أن أحد أهم أسباب أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، التي طالبت باستقلال فلسطين، من الانتداب، يعود إلى تسليم زمام القيادة إلى مرجع ديني (المفتي الحاج أمين الحسيني)، مما أدى إلى «رفض المسيحيين وغيرهم له». ويزعم المؤلّفان أن حركات الاستقلال العربية الأخرى، نجحت لان أقطابها غير متديّنين. ويتناسى المؤلّفان أن فلسطين لم تعرف في تاريخها فتنة طائفية، وأنه إذا كان هناك خلاف فهو يعود إلى تنافس بين (العائلات العريقة) لا إلى أسباب طائفية. ثم من يقصد المؤلّفان بـ«غيرهم» أي غير المسيحيين! ثم هما يرتكبان مغالطة كبرى حين يزعمان أن الحركات الاستقلالية العربية لم تعقد لواءها لرجال متديّنين، أو لرموز دينية. فكيف يتناسيان أن عرب المشرق العربي، وبينهم الكثير من المثقفين المسيحيين، إنضموا إلى ثورة شريف مكة؟ وماذا عن مهدي السودان وسنوسي ليبيا؟ ولماذا لم يرفض السوريون عقد لواء قيادتهم لفارس الخوري؟

العلاقة بالصين الشعبية

ويتناول المؤلفان علاقة فصائل المقاومة بالصين الشعبية، وعلاقة منظمة التحرير بالإتحاد السوفياتي، والحوار غير المباشر بين المنظمة والولايات المتحدة. فيشيران إلى أن الصين هي أول قوة أجنبية أقامت علاقات مع منظمة التحرير. ويزعمان أن بعض فصائل المقاومة هاجمت موقف الإتحاد السوفياتي، بالنسبة لتسوية «مشكلة الشرق الأوسط»، وتبنّت الأفكار الصينية، فيما يخص حرب الشعب. ثم يدّعيان أن منظمة التحرير «لعبت» على الخلافات بين الصين والإتحاد السوفياتي ويشيران إلى موقف الصين المؤيّد للمنظمة والسادات والنميري في آن معاً (!).

وهكذا فإن الصين تواجه معضلة، في موازنة علاقاتها مع أطراف متناقضة التوجّهات والمواقف. ولهذا امتنعت الصين الشعبية عن التحيُّز لأي طرف دون آخر، آملة في إبقاء علاقاتها جيدة، مع أكبر عدد ممكن من الدول العربية. ومن هنا أخذ شكل دعمها ـ حسب الكتاب ـ للقضية الفلسطينية، طابعاً لفظياً في الغالب.

العلاقة الفلسطينية ــ السوفياتية

أما عن العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية، ممثّلة بمنظمة التحرير، فيستهل الكاتبان هذا الموضوع بعرض تاريخي، لا يخلو من التفسير المشوّه للوقائع، شأنهما في كل فصول الكتاب. ونقرأ في هذا الفصل تفاصيل وتواريخ عديدة، وعرضاً لما زعما أنه موقف سلبي من منظمة التحرير قبل هزيمة حزيران (يونيو)، يتبعانه بعرض للعلاقات التي عقبت حرب حزيران (يونيو)، معتبرين أن التغيير الأساسي، في موقف الاتحاد السوفياتي من «الفصائل الفلسطينية» في عام ١٩٦٩، يعود إلى عدة عوامل: أهمها أن السوفيات بدأوا يرون في المقاومة الفلسطينية عاملاً مؤثراً، في أحداث وتطوّرات منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي وجدوا أن من مصلحتهم التقرّب منها. ولهذا، طوّر السوفيات موقفهم، من فصائل المقاومة الفلسطينية، حتى يحولوا دون انتشار النفوذ الصيني بينها. ويرى المؤلّفان أن السوفيات تقرّبوا من «فتح» بالتحديد أثناء انفجار الأزمة اللبنانية، ذلك أنهم باتوا يعتقدون أن «فتح» تلعب دوراً خطيراً ورئيسياً في السياسة العربية، مما دفعهم إلى إقامة علاقات مباشرة مع الفصائل الفلسطينية، آملين ــ حسب زعم المؤلّفين ــ أن يستخدموا هذه الفصائل، وخاصة «فتح»، كأداة لتغيير الأنظمة المؤيدة للغرب كلبنان والاردن. إلا أن المؤلّفَين يزعمان أن الاتحاد السوفياتي ظل يمارس سياسة متقلّبة تجاه الفصائل الفلسطينية. فهو معها كلياً في الإعلام (!) لكنه لم يلتزم بأي التزام محدّد. ويعود المؤلّفان إلى القول: ان الإتحاد السوفياتي، على الرغم من انتقاده غير المعلن للفصائل الفلسطينية، واتهامه إياها بالميل نحو المغامرة واللامسؤولية فهو قد زوّدها بالاسلحة وتولى تدريب عناصرها، وأمدّها بالدعم السياسي، طمعاً في بسط نفوذه عليها.

ثم يعرض الكاتبان للعلاقات بين السوفيات والفصائل الفلسطينية، بعد حرب تشرين (أكتوبر)، حيث يشيران إلى الروابط الرسمية التي بدأت تنشأ بين منظمة التحرير والإتحاد السوفياتي، وبالتحديد بعد زيارة وفد منظمة التحرير برئاسة ياسر عرفات إلى الإتحاد السوفياتي، عام ١٩٧٤. ثم يتطرّقان بعدها إلى الحل الذي يطرحه الإتحاد السوفياتي للصراع العربي ــ الإسرائيلي. ويتّضح هذا الطرح المغرض في هذا الكتاب، أكثر ما يتّضح حين يتحدّث المؤلّفان عن محاولة الإتحاد السوفياتي القيام «بانقلاب» لمصلحته في منظمة التحرير. إذ يزعم المؤلّفان أن الإتحاد السوفياتي يتخوّف أن تتكرر تجربته مع مصر، وبالتالي فهو يعمل على دعم الفصائل الاكثر انسجاماً مع سياساته ومواقفه، وعلى الإعداد لقيادة بديلة للقيادة الحالية لمنظمة التحرير، فيما لو مالت هذه الأخيرة عن الإتحاد السوفياتي! ويُرجِع الكتاب إهتمام السوفيات بالمقاومة الفلسطينية، إلى اعتبارهم إياها مؤهّلة للعب دور تغييري حاسم في أكثر من دولة عربية، وخاصة الدول التي تتواجد فيها تجمعات فلسطينية كبيرة: الاردن، لبنان والكويت... وتتكرر هذه النظرة العوراء في أكثر من موضع في هذا الكتاب.

العلاقة الفلسطينية ــ الاميركية

ويعرض الكتاب أيضاً لعلاقة منظمة التحرير بالولايات المتحدة، فيشير إلى حوار غير مباشر بينهما، مؤكداً أن الولايات المتحدة، لم تكن تتخذ من المنظمات الفلسطينية، ومن العرب الفلسطينيين عموماً، موقفاً واضحاً. لكن النظرة الأميركية العامة، كانت نظرة «إنسانية» لا تخلو من شفقة على «اللاجئين».

ويرى المؤلّفان أن ثمة تطوّراً أولياً،ولو بسيطاً، قد طرأ على هذه النظرة خلال المحادثات السوفياتية ـ الأميركية التي تمّت في حزيران (يونيو) ١٩٧٣. ويزعمان أن الولايات المتحدة تشترط اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل، وقبولها بقراري مجلس الامن: ٢٤٢ و٣٣٨. ولكنّهما يشيران إلى إلحاح الإدارة الاميركية على إيجاد حل لقضية الضفّة الغربية، ضمن تسوية شاملة. ويعرض الكتاب لمراحل الحوار غير المباشر، فيرى ان إدارة نيكسون تجنّبت مثل هذا الحوار، أما إدارة كارتر، التي عرضت حلاً شاملاً للصراع، فقد اضطرت إلى التعامل مع جميع الأطراف، وبالتالي إلى «جس نبض» منظمة التحرير في عدة قضايا، وذلك بطرق غير مباشرة. ويرى الكاتبان أن زيارة السادات لإسرائيل، كانت وراء التخلي الأميركي عن الموقف السوفياتي ــ الاميركي المشترك.

التقييم النهائي

وفي فصل لاحق، يعرض الكتاب لمحاولات منظمة التحرير التأثير على الرأي العام الاميركي والاوروبي، من خلال النفط (!) حيث يتحدّث عن تطوّر العلاقات بين المنظمة من جهة، والنمسا وايران وفرنسا والمانيا الغربية وانكلترا، من جهة ثانية، ليخلص بعد كل ذلك إلى أن منظمة التحرير تمكّنت من إحراز «انتصارات خطيرة» في الساحتين العربية والدولية، لكنها لم تُسجّل أي انتصار في ساحة الصراع العربي ــ الإسرائيلي. ويرى المؤلفان أن السبب في ذلك يعود إلى «ايديولوجية المنظمة» التي تقضي بتدمير الدولة الصهيونية وإحلال دولة فلسطينية محلّها. ويشيران إلى أن إسرائيل لا يمكن أن تقبل بسياسة منظمة التحرير القائمة على المراحل المتوالية. فالمرحلة الأولى التي قد تبدو معتدلة، تتضمّن المراحل التالية التي تطالب بتدمير إسرائيل الصهيونية.

إن هذا الكتاب الذي يتناول تركيبة مؤسسات منظمة التحرير، فصائلها، برامجها، تطوّر علاقاتها الخارجية، «تكتيكاتها» واستراتيجيتها، يكشف عن النظرة المغرضة التي يحاول من خلالها مفكرو الصهيونيين تشويه الوقائع التاريخية، وتغطية هذا التشويه بطريقة توحي للقارىء الغربي بموضوعية هذه الدراسة.

مؤنس الرزّاز

يوسف أيوب حداد، خليل السكاكيني: حياته، مواقفه وآثاره، بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، ٣٧٥ صفحة

إن كنا بحاجة لإحياء تراثنا العربي، نضالياً وفكرياً، فما أشد حاجتنا، لإحياء هذا التراث، فلسطينياً، لان فلسطين هي الاكثر عرضة للانتهاك وطمس تراثها على أكثر من صعيد، خاصة وإن العدو الصهيوني، معتمداً على غالبية الدول في العالم، وربما على أكثر «العرب» ايضاً، يسعى حثيثاً، الى طمس ذلك التراث، لإنه بداهة، هو المنطلق لكل حركة تغيير ثورية، لاستعادة الوطن السليب...

يدهشك أن هذا التراث الفلسطيني، ليس البعيد فقط، وإنما القريب، والقريب جداً أحياناً، قد تعرض فعلاً، ويتعرّض يومياً، للانتهاك والتشويه ومحاولة محوه واجتثاث جذوره. ونحن عن كل ذلك، في صراعاتنا الداخلية، لاهون...

من هنا، جاءت أهمية كتاب: «خليل السكاكيني، حياته، مواقفه، وآثاره»، الذي قدّم له خير تقديم الدكتور أنيس صايغ.

وتستغرب أن كاتباً ومناضلاً ومربياً في هذا المستوى، له حوالي العشرين مؤلفاً (المطبوع منها فقط) وكان عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق، ثم في المجمع العلمي بمصر، حيث أنهى حياته فيها، وقد عاش خمسة وسبعين عاماً، حتى شهد نكبة العرب الكبرى في فلسطين، بأم عينيه، ولا يعرف جيلنا الحالي الشيء الكثير عنه، أو هو لا يعرف شيئاً البتة عنه.

كان السكاكيني من أبرز المربّين في فلسطين قرابة الاربعين عاماً وقد ناضل على كل مستويات النضال، ومن أبرز نضالاته، الفكرية والادبية، أنه تنبه للخطر الصهيوني المحدّق ببلاده، قبل سواه، ونبه إليه، دون أن يجد الآذان الصاغية، لان الزعامات التقليدية، كانت منشغلة برفع الشعارات، أو بممالأة المستعمر، تركياً كان أم انكليزياً، وهو المستعمر الذي مهّد للصهيونية ومكّن لها. وقد يستغرب المرء أن بعض تلك الزعامات لم يتورّع عن العمل في سمسرة بيع الارض الفلسطينية، للمؤسسات الصهيونية، بألف وسيلة ووسيلة.

إلا أن السكاكيني، لم تهن له قناة، وظل يقارع الصهيونية والاستعمار وتلك الزعامات، حتى غيّبه الزمن، بعد أن هدّت كاهله النوائب: إنشاء دولة اسرائيل، وموت إبنه الوحيد سري، وغياب زوجته ومحبية أيامه سلطانة... يكفي أن نعرف أن رهطاً كبيراً، من أرباب القلم والفكر، في الوطن العربي، قد أبنه، اثر غيابه، ومن هؤلاء العقّاد الذي قال فيه: «إنه إنسان، بكل ما في معنى الإنسان من رفعة وعمق، وما برُّ الفقيد بأمه وزوجه وابنه، إلا آيات باهرات، على إنسانيته الخالصة الأصيلة، ووفائه لأصحابه مضرب المثل...».

وقـــال فيـه الدكتور منصور فهمي: «صورة بسّامة لمعنى الإنسانية في كل ما يشمله ذلك اللفظ من حب الخير والشوق الى التسامي، وكذلك صورة رائعة للثورة النيّرة، في كل ما تشمله من تبشير بالاحسن»... أما نقولا زيادة فيقول: «الاختبار والمعرفة والإيمان والأمانة، هي بضع نواح من هذا الذي نسميه: روح السكاكيني»...

وعزة دروزه قال: «كانت مجالسته فيّاضة بالادب الوطني والروح الوطنية، وظل هذا ديدنه حتى بعد أن اضطرته ظروفه الى العمل في معارف الحكومة. فلم يمنعه مركزه الرسمي، من إظهار ذلك في كل مناسبة. وقد أدى تحرره إلى خلاف مع دائرته، فلم ينكص على عقبيه فيه، وترك العمل الرسمي في سبيله...».

وعارف العارف شهد: «انه رجل إنساني بكل ما في كلمة الإنسانية من معنى. كبير القلب والعقل، قوي البنية، شجاع، ثائر على التقاليد، على الحكم العثماني، على الاكليروس اليوناني، على وعد بلفور. وقصارى القول، على كل ما يخالف عقله وضميره ووطنه وأدبه وفكره...».

وغير هذه اللّمح، كثير. وقد رثاه، من بين الشعراء، الرصافي وأبو سلمى وغيرهما... كل هذا، إن دلنا على شيء، فعلى علو مقام هذا الإنسان الاديب والمربّي والمناضل. وما نهايته المريرة، في أرض الكنانة، إلا صورة مأساوية، للواقع العربي إبّان غيابه، بعد خمس سنوات في النكبة.

ومن طريف أقواله: «لو ملأ اليهود فلسطين، ولو انهزم الناس أجمعون، لبقيت وطنياً وحدي...».

كانت شخصيته متعددة الإمكانات والمواهب. وكان ألطف ما فيها ذلك الظرف الذي فطر عليه بعض أبناء جيله. وبخاصة تلك المجالس الادبية، والنضالية في الواقع، التي كان يعقدها في مقهى بلدي في باب الخليل بالقدس أسماه «قهوة الصعاليك». (والصعلكة أو الصعلوك، منذ أيام الجاهلية، كانت تعني التمرّد على قوانين القبيلة والفروسية والشعر. ولم تكن تؤدي المعنى المتداول هذه الأيام. أي المسكنة والتشرد) ومن طرائف تلك الندوات، أن المناضل العربي، علي ناصر الدين، حين نفته السلطات الفرنسية من لبنان، ذهب الى القدس، وبات واحداً من جلّاس مقهى الصعاليك. وحين سمحت له السلطات الفرنسية بالعودة، كتب السكاكيني وبعض مريديه من الصعاليك «فرماناً» يجيز لعلي ناصر الدين أن يمثلهم في لبنان. وقد نشرت جريدة فلسطين ذلك «الفرمان» للدعابة.

وما أن وصل صاحبنا إلى بيروت حتى وجد بإنتظاره «هناك» أمراً جديداً يقضي بنفيه إلى جزيرة ارواد، بدعوى انتمائه إلى حزب الصعاليك. وعبثاً، حاول إفهام تلك السلطات ان الموضوع لا يعدو الدعابة غير أنها لم تفهم. وذهب صاحبنا منفياً إلى ارواد بنكتة «صعلوكية»...

وكما هو ظاهر، فان تلك «النكات» كانت ذات مدلول وطني، أو مدلول له علاقة بموضوعة الوطن.

ومن هذه الدعابات أيضاً، على سبيل المثال، أنه دعي إلى وليمة عشاء، عند المندوب السامي فرفض الدعوة، وأرسل بطاقة على غاية من السخرية والظرف، نذكر منها: «وأما محسوبكم، فصعلوك يكفيه من الدنيا أن يعمل فيأكل مع أهل بيته ما تيسّـر...».

ومنها أيضاً، تركه العمل الحكومي في حقل التعليم، مدة سبع سنوات، احتجاجاً على إرسال مندوب سامٍ يهودي الأصل. ولم يعد إلى العمل. إلا بعد مغادرة هذا المندوب البلاد واستبداله بغيره... كذلك رفضه التعامل مع الإذاعة الرسمية، لانه سمع مذيعاً صهيونياً يقول: «هنا أرض-اسرائيل».وقد ظل مقاطعاً لها، حتى منعت الحكومة المذيعين اليهود من استعمال هذه الصيغة.

وكتاب خليل السكاكيني الذي بين أيدينا اليوم، حافل بكل مثير وجميل، إن على صعيد شخصية الرجل الفنية أم على صعيد مواقفه الوطنية. وفيه ما يشبه المسح للحركة الوطنية والاجتماعية فيما قبل إنشاء دولة اسرائيل؛ وهو ما تجده واضحاً خلال الكتاب. وعمليه استعراض ما حفل به هذا الكتاب ستكون شاقة وطويلة ولا ريب.

فما هي المآخذ التي يمكن أن نأخذها عليه؟

الواقع إنها ليست كثيرة. فالباحث يوسف حداد، الذي حققه وجمع مادته وأنجزه، حسن اللغة، عميق التحليل، بذل كل ما يجب أن يبذله باحث في بحثه. إلا أنه بالغ قليلاً في عملية الدخول في التفاصيل، الدقيقة جداً أحياناً، والتي ليست على جانب كبير من الاهمية.

بتعبير آخر إن الكتاب الذي بلغ ٣٧٥ صفحة من القطع الكبير والحرف «الناعم»، والذي لم يترك في صفحة من صفحاته مجالاً لمتنفس، كان يمكن أن يأتي بنصف هذا العدد من الصفحات، دون أن يفقد أهميته...

إن المبالغة في التمحيص والتدقيق، وإثبات كل شاردة وواردة، يصلان في النتيجة، إلى عكس الغاية التي رمى إليها المؤلف. فكثرة التفصيل، هي تماماً، مثل الإقلال منه، وتجاوز ما لا يجوز التجاوز عنه. وتقول العامة عندنا: «الزائد أخو الناقص...»، خاصة إذا كانت لغة الكاتب، على تماسكها، تفتقر إلى شيء من الطلاوة الادبية الأمر الذي سيسوق إلى ما يشبه الاملال ولا ريب...

ثمة أمور ركّز عليها المؤلف كثيراً، ولكنه جاء بها بلغة التعميم دائماً، كلومه العائلات الكبيـرة، المتعاملة مع المستعمر، المنفّذة لاهدافه، وهي بالتالي واصلة إلى التمكين للصهاينة في أرض فلسطين. فقد تحاشى، أكثر مما يجب، ذكر أي نموذج منها. وهكذا يحق لكل إبن عائلة فلسطينية كبيرة، أن «يلمس رأسه» ويتساءل: هل هو المقصود بذلك؟... علماً، أن بين تلك العائلات، من كانوا من خيرة المناضلين والثائرين. إذن كان عليه إما أن يحدد، بالجرأة العلمية المطلوبة، أو ألا يكثر من ترداد كلمة «العائلات البرجوازية... [كذا!]... التي تعاونت...» الى آخره... فيصبح مجرد انتماء إنسان لها، ولو كان من خيرة المناضلين، تهمة أو ما يشبه الشتيمة. هكذا، لله، وبشكل مجاني. علماً، أنه، حتى في أكثر النظريات تطرفاً في العالم، هناك مقولة تؤكد، بأن الإنسان يمكن أن «يخون» طبقته. أي أن يتخلى عنها، في سبيل قضية عامة أو ثورة...

ثمة ملاحظة أخرى، لا بد من التوقّف عندها. وهي استعمال كلمة «فلسفة السكاكيني» في الفصل الثالث من الكتاب.

والواقع أننا، في بلادنا، نكثر من استعمال هذه الصيغة، بمناسبة ودون مناسبة؛ الامر الذي كنا نربأ بالمؤلف، من الوقوع فيه.

فنحن نقول، مثلاً، جبران الفيلسوف (!) وفيلسوف الفريكة، والمقصود أمين الريحاني، وهلم جرا، حتى أصبح كل من قال مثلاً سائراً، أو حكمة ولو ساذجة أحياناً، فيلسوفاً عندنا. وهذا الأمر، ناجم عن الرغبة فيما يشبه المباهاة، وتأكيد الذات، دون مبرر، ودون أخذ بأبسط شروط هذه الصيغة.

فالفيلسوف، ليصبح كذلك، يفترض أن يكون قد قدّم نظرية ما، حلاً معيناً لمعضلات الوجود، وطرح ما قدّمه على الناس، والمشتغلين بالفلسفة بخاصة، ونشأ هناك، ما يشبه الاجماع، على اعتباره فيلسوفاً. وإلا فهو متفلسف وهذا شأن غير ذاك الشأن. فالراعي في البرية، إذا نظر إلى النجوم ليلاً، وتساءل عن صانعها، أو عن كيفية تكوينها، عُدّ متفلسفاً، ويكون قد طرق أول باب من أبواب الفلسفة، الذي هو التساؤل العفوي والبريء...

فحتى المعرّي، لا يعتبر فيلسوفاً، لانه لم يأتِ بتلك النظرية المتكاملة، ولم يقدّم حلاً واضحاً، ومنهجياً لرؤيته لمشاكل الوجود.

سارتر وكامو، وكثيرون غيرهما لا يعتبرون فلاسفة، لأن مواصفات الفيلسوف لا تنطبق عليهم. فكيف استسهل المؤلف إطلاق كلمة فلسفة أو فيلسوف على السكاكيني؟ والادهى من ذلك أننا حين نقرأ الفصل المشار إليه، نجد أن المؤلف، يعتبر فعلاً، ان مجرد الخواطر والنظرات والسلوك الشخصي للرجل، يبيح له أن يصبح فيلسوفاً... إنها عقدة المبالغة العربية، في هذه المرحلة على أية حال، وعلى أكثر من صعيد. فما

أكثر أولئك، الذين أتاحت لهم الظروف غير الطبيعية، أن يمتلكوا وسائل الإعلام، وما خلفها أو قدامها، يصبحون بين ليلة وضحاها، عباقرة وفلاسفة ومنظرين، وكل ما قد يخطر على بال المرء من ألقاب، لا يصل إليها المرء، في العوالم المتحضّرة، إلا بعد أن يفني العمر درساً وكدّاً. ومن ينالون مثل هذا السبق، هم عادة قلائل، قلائل، بين الأمم، ولا يجود الزمان بمثلهم، في كل يوم مرة.

مبـــدئياً، كتاب يوسف أيوب حداد، حول، خليل السكاكيني، يظل عملاً طيباً، كلف المؤلف طويل بحث ومشقة. وحبذا، لو أنه لا يلتزم جانب اللجاجة على الأمور، والمبالغة فيها أحياناً، في المستقبل. ظناً منه، بالروح العلمية التي عليه أن يتمسّك بأهدابها، أن تهدر، دون مقابل.

إذن الكتاب عمل جيد، وما أحوجنا إلى أمثاله، في المكتبة العربية والفلسطينية بخاصة إن جاز التعبير.

عرض ونقد: **عاصم الجندي**

ردود

قراءة في دراستيّ
الدكتور مصطفى جفال، والباحثة روز مصلح

في العدد السابق (١١٧) لشؤون فلسطينية، نُشرت دراستان، للدكتور مصطفى جفال: «الصوت العربي في الإنتخابات الإسرائيلية»، وللباحثة روز مصلح: «العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة ـ السياسة الإسرائيلية والعمل العربي داخل إسرائيل». وبينما تبحث دراسة د. جفال في البنية الطبقية للفلسطينيين داخل إسرائيل وتضخّم حجم الطبقة العاملة وتحسّن مزاياها الداخلية، لتصبح الطبقة الاكثر تأثيراً على توجّه الصوت العربي، والاكبر دوراً في النضال القومي ضد السياسة الصهيونية، فإن دراسة روز مصلح تتطرّق إلى حجم الطبقة العاملة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، والدور النضالي المنوط بها، كونها «تسيطر على قطاعات إنتاجية هامة في الإقتصاد الإسرائيلي»، كالبناء والصناعة.

وما يدعو للتوقّف عند هاتين الدراستين، هو أهميتهما وجدّيتهما. ففي نضالها ضد الغزو الصهيوني وضد المخططات الصهيونية، تحتاج جماهيرنا الفلسطينية وقواها الوطنية، إلى رؤية واضحة ومعمّقة، لظروف نضالها، حيث لا تكفي الإشارة إلى تضخّم حجم الطبقة العاملة، نتيجة سياسة النهب الصهيونية للأرض وللثروات الإقتصادية الوطنية، وإلى تحوّل القرى العربية، داخل إسرائيل، إلى مجرّد «فنادق» سكنية لجيش من العاملين داخل إسرائيل، بل لابد من التدقيق في واقع وفي صفات الطبقة العاملة الفلسطينية، التي خلقها واقع النهب والتخريب الإقتصادي والتشويه للبنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني، وذلك من أجل صياغة مهمات نضالية واقعية وفعّالة، تسهم في تطوير نضال جماهيرنا ضد العدو الصهيوني.

وإن كنت لا أملك إلا أن أعبّر عن تقديري للجهد الواضح الذي بُذل في الدراستين المذكورتين، وللإضافة النوعية التي قدّمها الباحثان، في هذا المجال، فإني أود، وانطلاقاً من اهتمامي بالقضايا التي يجري طرحها في الدراستين، أن أسجّل عدداً من الملاحظات، التي وإن كانت متواضعة، فإنها من الممكن أن تسهم، بشكل أو بآخر، في إغناء المادة المقدّمة، ولتعذرني مجلة «شؤون فلسطينية» إن كنت في ملاحظاتي سأذكّر بما طرحه د. جفال، في كتابه الذي أصدرته دار إبن خلدون: «الطبقة العاملة الفلسطينية، والحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، لما للكتاب من صلة وثيقة بموضوع الدراستين، المنشورتين في المجلة، ولما هناك من تقارب في التوجّه بين كتاب د. جفال وبين دراسته الأخيرة.

١ ـ حجم العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل

تحاول الباحثه روز مصلح أن تحلّل الإحصاءات والمعلومات المعطاة حول حقيقة حجم العاملين من عمّال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، وأن تلقي الضوء على الفارق الكبير بين الإحصاءات الرسمية

وبين الواقع، مشيرة إلى أنه لا سجلات مكاتب العمل، ولا الإحصاءات التي جرت على الطرق، يمكنها تقديم الرقم الحقيقي لحجم أولئك العاملين، لأن أعداداً من العمّال ينامون في مكان العمل، فلا تشملهم إحصاءات الطرق.

وأود الإضافة هنا، أن أعداداً أخرى ذات حجم كبير من الأيدي العاملة، تشتغل عن طريق الوسطاء للمشاغل والمؤسسات الإقتصادية الإسرائيلية، دون الإنتقال خارج قراهـا أو أماكن سكنهـا، سواء في أعمال الخياطة والتريكو والنجاره والموبيليا، أو في الإنتاج الزراعي، حيث يقدّمون للمصانع ولشـركات التصدير الإسرائيلية ما تطلبه من المنتوجات الزراعية، كالسمسم والتبغ والخضار وغيرها، وإن هذه القوى العاملة تنطبق عليها نفس ظروف العاملين داخل إسرائيل، بل هم أكثر عُرضة للإستغلال، حيث ترتفع في وسطهم نسبة النساء والأطفال.

٢ ــ حول توزيع العاملين داخل إسرائيل

تلاحظ روز مصلح، إعتماداً على الإحصاءات الرسمية المعتمِدة بدورها على مكاتب العمل والإستخدام، «ميل العمال العرب نحو القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وبشكل خاص نحو قطاع الصناعة الذي تضاعفت نسبة العاملين فيه من مجموع قوة العمل في المناطق المحتلّة»، وهذا ما يميل د. جفال إلى الاخذ به، كما سنشير فيما بعد.

وأود التذكير هنا بما ورد في الدراستين: أولاً، من أن العمّال المستخدمين، عن طريق مكاتب العمل، هم العمّال الأكثر استقراراً حيث يعملون، في المؤسسات الكبيرة في المصانع. وثانياً، من أن الصناعة، في الإحصاءات الإسرائيلية، تشمل عادة الصناعة التحويلية، كالمحاجر مثلاً، حيث لا يكون العمّال هناك أكثر استقراراً وثباتاً من عمّال البناء، وبالتالي فهم لا يكتسبون مزايا العمّال الصناعيين. ومن ناحية ثالثة، فإن نسبة كبيرة من العاملين في الصناعة، ليس لهم صفة الثبات لأنهم يضطلعون، في الأساس، بالأعمال غير الفنية؛ ولذلك فهم قادرون على الحركة والإنتقال إلى أعمال أخرى لا تتطلّب غير الجهد الجسدي. ومن يعيش في الأرض المحتلّة يعرف أن الكثير، من الطلبة والمعلّمين، يشتغلون في أوقات فراغهم في هذه المصانع لتأمين وسائل عيشهم. ومن هنا، فإن أية أحكام متعجّلة، حول تغيرٌ نوعي في بنية الطبقة العاملة الفلسطينية وفي تحوّلها إلى «بروليتاريا»، كما يرى د. جفال، لا تتطابق مع الواقع ولا تفيد الأهداف المتوخاة من الدراسة، وهي توصلنا إلى استخلاصات ونتائج ليست موضوعية، مع أن ذلك لا يعني عدم تزايد العمّال الصناعيين وتعمُق استقرار العاملين داخل إسرائيل مع مرور الزمن.

٣ ــ دور العمل العربي في الإقتصاد الإسرائيلي

وفي حين تركّز روز مصلح، في دراستها، على أهمية العمل العربي بالنسبة للإقتصاد الإسرائيلي، حيث «يتمركز في القطاعات الإنتاجية الرئيسية»، وتشير إلى ظاهرة مرضية إسرائيلية يخلقها العمل العربي وعبّر عنها أحد المسؤولين الإسرائيليين بقوله: «ستواجه إسرائيل عاطلين عن العمل، من جهة [في صفوف العمّال اليهود الذين ينتقلون إلى قطاعات غير إنتاجية] ونقصاً في العمّال من المناطق المحتلّة، من جهة أخرى». فإن د. جفال، سواء في دراسته عن عمّال مناطق ١٩٤٨ أو في كتابه عن عمّال الضفة الغربية وقطاع غزة، يؤكد كثيراً على تحسّن المزايا الداخلية للعمّال العرب وتصلّب بنيتهم الداخلية «من حيث زيادة نسبة العمّال الصناعيين بينهم والثبات في العمل والتمركز والثقافة»... الخ، ولتدعيم هذا التوجّه، يجمع في إحصاءاته بين «عمّال الصناعة وعمّال البناء» كما في الجدول رقم ٤ (ص ٤٩)، ويتحدّث عن متخرّجي المدارس المهنية التي لا تتوفر حقيقة، في الوسط العربي داخل إسرائيل، بينما هي في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تعدو أن تكون مواقع لتفريخ العمّال غير المهرة وتجميعهم وزجّهم في المنشآت الإسرائيلية.

وفي حين تدعو روز مصلح إلى توعية الطبقة العاملة الفلسطينية، بخطورة دورها وأهميته في الإقتصاد الإسرائيلي، من خلال «السعي الجاد لتأطيرها نقابياً»، فــإن د. جفــال، في كتابه، يميل إلى تحميل «قيادة

بعض النقابات ذات الطبيعة الإصلاحية مسؤولية عدم تنظيم العمّال داخل إسرائيل واستيعابهم في النقابات» (ص ١٠٢ من كتاب الطبقة العاملة الفلسطينية...) وأود هنا الإجتزاء من دراسة د. جفال في الصفحة ٥٥: «فقد عملت السلطات الإسرائيلية، منذ قيام إسرائيل، على إبقاء الايدي العاملة العربية أيد عاملة رخيصة وضعيفة الإمكانيات التقنية والفنية، بهدف تحقيق المزيد من الارباح لحساب أرباب العمل، من خلال تكثيف استغلالها، عن طريق تشويه التركيب المهني للأيدي العاملة العربية، إذ أن ذوي المهن العلمية والاكاديمية لا تتجاوز نسبتهم ١,٧ بالمئة، من مجموع العاملين العرب في عام ١٩٧٩». وأعتقد أن ما كتب هنا يتناقض تماماً مع مفهوم «تبلتر» الطبقة العاملة الفلسطينية الذي يستخدمه د. جفال، أكثر من مرة في دراسته، إلا إذا كانت البروليتاريا، كمصطلح، هي غير الطبقة التي خلقتها الثورة الصناعية ونمو الرأسمالية.

٤ ــ إمكانيات التنظيم النقابي في صفوف الطبقة العاملة

وتستخلص روز مصلح في دراستها في «شؤون» (ص ١٣٠)، أن «تفريغ المناطق المحتلّة، من الفئات الشابة في سن العمل، مكّن إسرائيل من تحقيق السيطرة على المناطق المحتلّة وإخضاعها، من خلال حرمانها من أية إمكانية للتنظيم».

ونحن نرى أن هذا الإستنتاج، عملياً، غير دقيق، لأن الإتحاد العام لنقابات العمّال في الضفة الغربية المحتلّة، يضم الآن ٢٧ نقابة وعشرات من المكاتب النقابية، تضم في قاعدتها أكثر من ٣٠ ألف عامل، جلّهم من العاملين في المؤسسات المحليّة، وهذه النقابات بُنِيت بالجهد الدؤوب وبالتضحيات. ورغم كل الظروف، فهي فعلاً آخذة في الإتّساع، بسبب تحسّن المزايا الداخلية للطبقة العاملة، ولكن ليس بالطريقة الآليّة التي تعكسها الإحصاءات والإستنتاجات المتعجّلة. وسوف تنخرط "الجماهير العمّالية، العاملة داخل إسرائيل، في هذه النقابات، أيضاً، بتأثير سيرها التدريجي نحو الاستقرار والثبات؛ ذلك أن إسرائيل عاجزة، في النهاية، عن السيطرة على التحوّلات، داخل المجتمع الفلسطيني، التي تخلقها سياستها «اللصوصية» تجاه الموارد الإقتصادية للأرض المحتلّة، بما فيها الأرض والأيدي العاملة.

٥ ــ النضال السياسي والنضال الطبقي

ويبرز د. جفال في دراسته، المعارك السياسية التي خاضتها الجماهير الفلسطينية داخل إسرائيل والتي أخذت مداها، في يوم الارض، عام ١٩٧٦، وأخذت أبعادها، في ميثاق شفاعمرو عام ١٩٨١، وفي مؤتمر الجماهير العربية الذي مُنِع عقده بأمر من بيغن نفسه، كرئيس للحكومة، وهو يربط بين النهوض الوطني وبين الدور الذي تضطلع به الطبقة العاملة وحزبها (راكح)، في قيادة نضال جماهيرنا.

وهنا أتساءل: ألا ننظر إلى الامور نظرة ميكانيكية، حين نسعى في دراستنا إلى تشكيل فكرة (البلتره)، في صفوف طبقتنا العاملة، متناسين أنه لم تقم معارك مطلبية ملموسة في صفوف العمّال العرب، رغم اتساع هذه المعارك في صفوف العمّال اليهود؟ أفلا يجعلنا ذلك نفكر بمقارنة واقع جماهيرنا، داخل إسرائيل، بواقع السود في النظم العنصرية، كنظام جنوب أفريقيا، بدل التركيز على الجانب الطبقي البروليتاري عبر نظرة (أكاديمية) محضّة؟

٦ ــ دور المثقفين في النهوض الوطني وفي توجّه الصوت العربي

وإذ يركّز د. جفال على تحليل البنية الإجتماعية للجماهير الفلسطينية، داخل إسرائيل، وأثرها على «التصويت العربي» في الانتخابات الإسرائيلية، وإذ يمر سريعاً «بالعوامل الأخرى الحاسمة في التصويت العربي»، التي يعددها في مقدّمة دراسته ــ التمييز العنصري والإضطهاد القومي، وتأثير الإنتصارات التي حققتها الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة ــ فإنه ينسى الشق الثاني من العامل الأول، «الدور المتعاظم الذي يلعبه العمّال والمثقفون».

وأود الإشارة هنا إلى أن السبعينات قد شهدت نمواً ملموساً في حجم المتخرّجين والملتحقين بالجامعات والمعاهد العليا، سواء منها الإسرائيلية أو جامعات البلدان الإشتراكية، عن طريق المُنح الدراسيّة لراكح. وهذه الظاهرة أقضّت مضاجع «يسرائيل كنيغ، صاحب المذكّرة المعروفة، التي أشار فيها إلى دور المثقفين ككوادر قيادية من نوع جديد، في الوسط العربي، أخذت تُسقط القيادات العشائرية والتقليدية الجاهلة التي اعتمدتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

٧ ــ دعوة راكح إلى مواقف قومية أكثر حسماً

ورغم تقلّص تأثير العشائرية والطائفية، في الوسط الفلسطيني داخل إسرائيل، «بفضل» السياسة العنصرية الإسرائيلية التي تطال، بنهبها وشوفينيتها، كل أبناء شعبنا دون تمييز؛ ورغم تعاظم الوعي الوطني، رغم كل ذلك، فإنه لا يمكننا تجاهل أثر الأحداث، المؤسفة والمفتعلة، التي شهدتها قريتا كفر ياسيف وجولس، أثناء انتخابات الكنيست العاشر، وهو ما أشارت إليه صحيفة الإتحاد، في عددها الصادر في الثالث من تموز (يوليو) ١٩٨١، الأمر الذي يُغفله د. جفال مثلما يُغفِل الإشارة إلى النزعة الفاشية والعدوانية، في أوساط اليهود، والتي أذكتها أربعة أعوام من حكم الليكود، وتأثير ذلك على بروز نزعات قومية متطرّفة في الوسط العربي ــ وإن تكن محدودة ــ بسبب تعاظم دور الطبقة العاملة وحزبها اللذان يصعب أن تغزوها التوجّهات الشوفينية. والنزعات القومية هذه، عبّرت عنها القوى التي دعت إلى مقاطعة الإنتخابات. يضاف إلى ذلك، ما أكّده الدكتور، في تحليله لمنحى الصوت العربي في الكنيست العاشر، أن العرب صوّتوا للمعراخ في هذه الإنتخابات، واضعين ثقلهم في اتجـاه إسقاط حكـومة الليكـود وبيغن، «مختارين من الشرّين أهونهما».

فهذه المعطيات لا تلتقي، في الواقع، مع الدعوة التي يوجّهها د. جفال لراكح في ختام دراسته: «لتكن نتائج التصويت في انتخابات الكنيست العاشر مناسبة من أجل حسم هذه المسألة»، وهو يعني كما يذكر: «مواقف راكح إزاء المسألة القومية الفلسطينية بكافة عناصرها» (ص ٦٥)، لا سيما وأن د. جفال يوضح، في دراسته، أنه برغم كل الضجيج الذي أطلقه ممثّلو المعراخ، عن انقلاب في الصوت العربي، فإن التغيير الحقيقي، في التوجّه نحو «حداش»، يبقى طفيفاً، وهذا يحدث في الوقت الذي مُسحت فيه، نهائياً، أحزاب صهيونية صغيرة معتدلة وتجمّعات عربية تابعة للمعراخ من لوحة الكنيست.

ويبقى أخيراً أن نشير إلى أن انحجاب الصوت اليهودي عن كتلة «حداش»، بصورة تكاد تكون مطلقة، وذلك بتأثير الجو الشوفيني الذي أشاعه تجمّع الليكود، وبسبب التصويت للمعراخ لإسقاط الليكود، إن ذلك كان عاملاً مؤثراً في خسارة «حداش» (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) لمقعدها الخامس الذي كانت تملكه في الكنيست السابق.

غطاس أبو عيطة

شهريات

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

نحو شرط سياسي ملائم لقرار الرد على حرب الإبادة الاسرائيلية

تمتد فترة هذا التقرير بين ٥/٧ ـ ٥/٨/١٩٨١، ولكنه يركز أساساً على الفترة الممتدة بين ١٤ ـ ٢٤/٧/١٩٨١. باعتبارها شهدت الهجوم الاسرائيلي، لضرب «البنية التحتية للمقاومة ورأسها الارهابي»، والرد الفلسطيني القاسي بإشعال حرب المستوطنات. ويحتوي التقرير ثبتاً بأوجه التحرك الفلسطيني ومختلف نقاطه وجوانبه، خلال هذه الفترة. وإذا كان ثمة أنشطة أخرى، قبلها أو بعدها، فإنها بحكم خطورة حدث الحرب، قد انضوت في إطار التحرك العام المرادف لهذا الحدث، خلال أيامه الساخنة الأربعة عشر. لذلك فقد ربط التقرير النشاطات السياسية الفلسطينية، قبل الحرب وبعدها، بمفصل واحد هو الاتجاه الفلسطيني لخلق شرط سياسي ملائم لقرار الرد على الهجوم الاسرائيلي.

ولم يكن زعيم المعارضة الاسرائيلية، شمعون بيرس، جريئاً عندما أعلن أن «من حق منظمة التحرير الاعتقاد بأنها انتصرت، بالنقاط، في هذه الحرب»، فهو لم يأت إلا بالحد الأدنى من الحقيقة العنيدة التي أنشأتها الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية، وأكدتها كل الأوساط القريبة من أطراف الصراع في المنطقة. ومن الجانب الفلسطيني فقد نهضت هذه الحقيقة على ثلاثة عوامل بارزة: أولها، صنع قرار الرد القاسي والمفتوح على كل الاحتمالات، بمواجهة العدوان الاسرائيلي. وثانيهما، تنفيذ هذا القرار بكفاءة، ما كان لمردودها إلا أن يكون عالياً. وثالثها، إحاطة المواجهة بمناخ سياسي يضمن التماسك الفلسطيني ـ اللبناني، ويوفر الدعم العربي والتأييد الدولي.

وبهذا فإن التحرك الفلسطيني، في شقه السياسي خلال الحرب وبعدها، قد اتخذ، من تهيئة هذا المناخ، عنواناً وهدفاً له. ويمكن إبراز ثلاثة مفاصل أساسية في هذا التحرك وهي:

١ ـ مركَزة القرار الفلسطيني ـ اللبناني الوطني، خلال هذا الظرف الاستثنائي، وتحصين موقف الرد على العدوان، بمواجهة محاولات خلخلة الوحدة الوطنية وزعزعة التحالف مع القوى الوطنية اللبنانية.

٢ ـ تأمين متطلبات الصمود الجماهيري، الفلسطيني ـ اللبناني، واستيعاب الآثار المدمرة للغارات الاسرائيلية في العاصمة والجنوب.

٣ ـ محاولة حصد ثمار جولة عرفات العربية، خلال شهر تموز (يوليو) الفائت، إثر ضرب المفاعل النووي العراقي، لاستقطاب موقف تضامني عربي ملموس، في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة، والتوجه، دُولياً، لتعرية الموقف الاسرائيلي ودفع المجتمع الدُولي إلى إدانته.

ومن خلال عرض معالم التحرك الفلسطيني يتضح أن الحيِّز الأكبر، في جدول الاهتمام، قد

شغلته الانشطة التي تتدرج في البند الأول، لأسباب متعددة، منها إلحاحية الرد على العدوان، بالمواجهة المباشرة، ومنها أن القيادة الفلسطينية لما تكد تنهِ تحركها، على الصعيد العربي، عندما انفتحت النار الاسرائيلية، وأن مداولات مجلس الأمن وبرقيات وتصريحات الاستنكار والإدانة العالمية، ضد إسرائيل، قد امتصت، إلى حد مُعينّ، الضرورة المباشرة للتحرك على المستوى الدُولي. وهناك، طبعاً، أسباب أخرى يمكن قراءتها، في سياق عرض أوجه الأنشطة السياسية الفلسطينية، خلال الحرب وما بعدها بقليل.

التحرك، فلسطينياً ولبنانياً

وثمة إجماع فلسطيني في تحديد مغزى الهجمة الاسرائيلية الجديدة وما وراءها. فإن عرفات يضعها في سياق «حرب الإبادة»، ولا أحد يختلف برأيه عن هذا التقدير، والناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يقول: «إن الذين يتحدثون عن سُحْب مبررات العدو، لضرب المناطق الوطنية اللبنانية، يكذبون على أنفسهم. فالعدو ليس في حاجة إلى مبررات للقيام بهذه الاعتداءات وتاريخه في ذلك معروف» (**السفير**، ٢٠/٧/١٩٨١).

ويقول الأمين العام للجبهة الديموقراطية: «إن القصف الوحشي، على منطقة بيروت والأحياء الآهلة بالسكان تحديداً، يوحي بأن حرب الإبادة الدموية العنصرية التي يشنها العدو تلبي مهمة فتح الطرق، لفيليب حبيب، نحو أمركة لبنان والمنطقة» (**الحرية**، ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٨١).

ويقول الأمين العام للجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، أحمد جبريل، «بعد الغارات العنيفة الأخيرة نتوقع عملاً عسكرياً مستمراً، لا يشمل الجنوب فقط بل يمتد إلى كل مواقع المقاومة الفلسطينية، كما نتوقع أن تكون حرب الاستنزاف، بيننا وبين العدو، مرتفعة الوتيرة ليس من طرف واحد فحسب». (مقابلة مع **السفير**، ٢٢/٧/١٩٨١).

ويقول خالد عبد المجيد، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني: «ان العدوان الاسرائيلي الأخير على بيروت هو جزء من مناورة لإعادة طرح مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان ومحاولة لتدمير القوى الحية للثورة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ٢٠/٧/١٩٨١).

وعموماً، كان لمجمل فصائل المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية موقف موحد ازاء العدوان الاسرائيلي. فعلى هذه الأرض كُثِّف التحرك في شقين: تأمين المتطلبات المادية والميدانية للحرب، وتحقيق الحد الأقصى من التماسك في مواجهة محاولات تفتيت الصف الوطني الفلسطيني ــ اللبناني. ومنذ يوم ٧/١٥، بدأت الاجتماعات المفتوحة للمجلس العسكري الأعلى واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقيادة المشتركة الفلسطينية ــ اللبنانية. وقد ترأس عرفات، في ذلك اليوم، اجتماعاً للمجلس العسكري الأعلى تم خلاله «البحث في الاعتداءات الصهيونية اليومية، على القرى والمدن اللبنانية والمخيمات الفلسطينية ومواقع القوات المشتركة، واتخذ المجلس عدداً من الاجراءات التي من شأنها تعزيز تصدي القوات المشتركة البطولي للاعتداءات الصهيونية» (**وفا**، ١٥/٧/١٩٨١).

وفي يوم ٧/١٧، ترأس عرفات اجتماعاً آخر؛ «حيث ناقش المجلس الموقف الراهن، في ضوء الغارات الصهيونية الجبانة والمجرمة، ضد الأهداف المدنية في منطقة بيروت الغربية. والتي تشكل خطوة تصعيدية ومغامرة، من جانب العدو الصهيوني والأميركي» (**المصدر نفسه**، ١٧/٧/١٩٨١).

وفي اليوم ذاته، ترأس عرفات اجتماعاً لقيادة الثورة الفلسطينية شارك فيه المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية، وتم خلاله «استعراض شامل لأهم وآخر التطورات، على الساحتين الفلسطينية واللبنانية، في ضوء التصعيد العسكري الصهيوني والغارات الجوية البربرية على المخيمات والقرى والمدن اللبنانية، في بيروت والجنوب، وقد اتخذ عدداً من القرارات الهامة لمواجهة الموقف» (**المصدر نفسه**). وقد وجَّه عرفات تحية إلى القوات المشتركة، خلال كلمة جاء فيها: «لقد بلغ العدوان الصهيوني يا إخوتي أقصى مداه وأظهرت الجرائم الأخيرة،

التي استهدفت بيروت والجنوب الصامد، إلى أي حد وصل الحقد الصهيوني الأسود والاجرام الأميركي الارهابي ضد شعبنا الفلسطيني اللبناني، والذي تمثل بهذه الغارات الوحشية، على المخيمات والمدن والقرى والمناطق والسكان الآمنين العُزّل... إن أبناءكم أبطال القوات المشتركة أثبتوا، في هذه اللحظات التاريخية الحاسمة، أنهم حماة شعبهم وأمتهم وهم الدرع الذي يذود عن لبنان وفلسطين والأمة العربية» (**المصدر نفسه**).

هذا وكان عرفات قد أصدر قراراً اعتبر، بموجبه، شهداء الغارات الاسرائيلية شهداء للثورة الفلسطينية (**السفير**، ١٨/٧/١٩٨١).

وفي يوم ١٨/٧، عقد المجلس العسكري الأعلى اجتماعاً، برئاسة عرفات، «بحث خلاله تطورات الوضع على مختلف الجبهات العسكرية، وركز على تحميل الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية هذا العمل الاجرامي الذي تقوم به إسرائيل مستخدمة أحدث أدوات الفتك والتدمير [الأميركية] بما في ذلك القنابل المحرمة دولياً» (**وفا**، ١٨/٧/١٩٨١).

واجتمع عرفات، في اليوم التالي، بالرئيس شفيق الوزان، حيث تمّت خلال اللقاء، «مناقشة لحرب الدائرة مع العدو الصهيوني وما توصل ليه مجلس الأمن الدولي من نتائج، خاصة بالنسبة للشكوى التي تقدم بها لبنان رسمياً إلى المجلس، ضد إسرائيل» (**المصدر نفسه**، ١٩/٩/١٩٨١). كما التقى، في اليوم نفسه، النائب رشيد الصلح؛ حيث «جرى استعراض للتطورات الأخيرة وبحثا في آثار الغارات الاسرائيلية في العاصمة والجنوب وتأثيراتها على الوضع اللبناني» (**المصدر نفسه**).

وفي يوم ٢٠/٧، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعاً طارئاً، «لبحث الأوضاع الراهنة بعد حرب الإبادة التي يقوم بها العدو الصهيوني، في بيروت والجنوب، بدعم وتأييد أميركيين، وعبرت اللجنة عن تحياتها وتقديرها للصمود الشعبي العظيم، رغم شراسة ووحشية العدو التي أدت إلى سقوط المئات من الضحايا بين المدنيين، سيما النساء والأطفال... وقررت اللجنة أن منظمة التحرير ستتولى التعويض عن كافة الخسائر المدنية، وأنها ستعيد بناء المناطق المدمَّرة. وهي لذلك «تدعو كل الدول العربية والصديقة، إلى تحمّل مسؤولياتها في هذا الميدان أيضاً» (**السفير** ٢١/٧/١٩٨١).

وفي اليوم ذاته، إستقبل عرفات كمال شاتيلا ووفداً من اتحاد قوى الشعب العامل؛ حيث «تناول اللقاء آخر التطورات، على صعيد العدوان الصهيوني المستمر على كافة مناطق الجنوب، ووضع الاجراءات الكفيلة بردع المعتدي وإحباط كافة محاولاته، في النيل من صمود الشعبين الفلسطيني واللبناني» (**وفا**، ٢/٧/١٩٨١).

كما التقى عرفات، أيضاً، محسن إبراهيم، الأمين العام التنفيذي للمجلس السياسي للحركة الوطنية، حيث «عرضا الموقف الراهن، في ضوء الاعتداءات الاسرائيلية ... وأطْلَع إبراهيم عرفات على نتائج زيارة وفد الحركة الوطنية إلى دمشق». وكانت القيادة المشتركة قد أصدرت بياناً، نفت فيه الشائعات، حول إخلاء منطقة الفاكهاني من السكان، كما أصدرت اللجنة الأمنية العليا بياناً أكدت فيه عدم حدوث سرقات، في المنطقة نفسها، إثر الغارة الاسرائيلية، ودعا البيان إلى «إبلاغ اللجنة أي معلومات محددة عن سرقات أو تجاوزات، على أمن المواطنين، لملاحقتها واتخاذ الاجراءات اللازمة» (**السفير**، ٢١/٧/١٩٨١).

وفي يوم ٢١/٧، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إجتماعاً آخر لها «لملاحقة التطورات، على صعيد المعارك المستمرة مع إسرائيل»، كما وعقد المجلس العسكري الأعلى اجتماعاً للغرض ذاته. (**وفا**، ٢١/٧/١٩٨١).

وقد التقى عرفات في اليوم التالي، التجمع الاسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب، بحضور أحمد صدقي الدجاني وهاني الحسن، وقد «تم خلال الاجتماع بحث آخر تطورات الحرب الدائرة مع العدو الصهيوني، وقرار مجلس الأمن الدولي الذي صدر حول وقف إطلاق النار، إضافة إلى بحث عدد من القضايا التي تهم حياة المواطنين، بعد الغارات الجوية الاسرائيلية على المناطق المدنية،... كما وتم استعراض عدد من المواضيع السياسية، المحلية والعربية والدولية» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٧/١٩٨١).

وكـان مجلس الأمن قد تبنى، يـوم ٢٠/٧، قراراً إجرائياً تقدمت به كل من إيرلندا وإسبانيا واليابان، تضمّن دعـوة إلى وقف إطلاق النـار، خلال مهلة لا تتعدى ٤٨ ساعة. كما تضمن دعوة لمساندة سيادة لبنان وسـلامة أراضيـه، ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقرير، خلال ٤٨ سـاعة، عن مـدى تنفيذ القـرار. وقد ردت منظمة التحرير على دعوة مجلس الأمن برسالة جاء فيها «أن منظمة التحرير الفلسطينية تكرر احترامها قرار مجلس الأمن، لفترة أخـرى من الزمن، مذكرين أن العدو ما زال يقوم بعملياته العسكرية، براً وبحراً وجواً، في صورة متواصلة» (**السفير**، ٢٣/٧/١٩٨١).

وفي يوم ٢٤/٧، توقف إطـلاق النار فعـلاً، وجاءت الموافقة الاسرائيلية على ذلك، من خلال بيان تلاه المبعوث الأميركي إلى المنطقـة فيليب حبيب، جاء فيه «اعتباراً من الواحدة والنصف ظهـر اليوم، المـوافق ٢٤ تموز (يـوليو) ١٩٨١، ستتـوقف كل الأعمـال العدائيـة بـين الأراضي اللبنانية والاسرائيلية وفي أي من الاتجـاهين» بينما جاءت الموافقة الفلسطينية من خلال بيان، للقيادة المشتركة، أُبلغ للأمين العام للأمم المتحدة ولقائد قوات الطوارىء الدُولية في لبنان، الجنرال وليم كالاهان. «وأكدت المصادر أن عرفات، الذي ترأس اجتماعاً أمس للقيادة المشتركة، أبلغ أيضاً أن وقف إطلاق النار مشـروط بوقف العمليـات العسكرية الاسرائيلية، المباشرة وغير المباشرة عبر سعد حداد» (**المصدر نفسه**، ٢٥/٧/١٩٨١)

وقد أوضح عرفات في مؤتمر صحافي له، يوم ٢٥/٧، أن «وقف إطلاق النار لا يعني السلام، في منطقة الشرق الأوسط، لأن السلام لا يكون من دون حل عادل ودائم، يأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني كاملة»، كما أكد أن العمليات الفلسطينية، في الأرض المحتلة، لن تتأثر بوقف إطلاق النار، من قريب أو بعيد، وقال أنه يعتبر تحليق الطيران الاسرائيلي فوق قواعد المقـاومة ونقاط تمركزها، عملاً عدوانيـاً سوف يـرد عليه بـالطـريقـة المـلائمـة» (**المصـدر نفسـه**، ٢٦/٧/١٩٨١).

وفي رسالة إلى القوات المشتركة قال عرفات، «لقـد خضتم حـرب رمضـان الفلسطينيـة ــ الاسرائيلية، بكفاءة عالية، لتُعيدوا لأمتنا العربية حقوقها وكبرياءهـا... لقد عَبَـرْنا معـاً، بسفينة الثـورة، هذا الأتـون الملتهب الذي راهن عليـه الأعداء كثيراً. وفي ظنهم أنها ستكون الضـربة الأخيـرة في حـربهم الفـاشلـة ضـد الثـورة الفلسطينيـة، والشعبـين اللبنـاني والفلسطيني والأمـة العـربيـة... لقـد استطعتم أن تُـذِلّـوا الغطرسة، والعنجهية الصهيونية التي ما كان لها أن تبلغ هذا الحد، من الدموية والارهاب، لولا ترسانة السلاح الأميركي الضخمة التي وُضِعت بـين يدي هـذه الطغمة العسكـريـة المجنـونـة المغامرة»، (**المصدر نفسه**).

وقد خرقت الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة الاجمـاع الفلسطيني، حول وقف إطـلاق النار، فأصدرت بياناً قالت فيه: «اننا نعلن استمرارنا في محاربة العدو الصهيوني، بكل ما نملك من طاقات وإمكانات. وعبـر الجبهات العـربية كلهـا». فرد مصدر إعلامي مسؤول في الثورة الفلسطينية على هذا البيان، بالتأكيد على أن وقف إطلاق النار جـاء بموافقـة ومشاركـة كل فصـائـل الثـورة الفلسطينية والحركة الوطنيـة اللبنانيـة، وطالب الجبهة «بتقدير روح الالتزام التي تحكم تصرفاتنا داخل ساحتنا الفلسطينية ــ اللبنانية المشتركة» (**وفا**، ٢٦/٧/١٩٨١).

غير أن هذا الإشكـال ما لبث أن حُـلّ، يوم ٢٧/٧، في اجتماعين أولهمـا، صباحي عقـدته قيـادة الثـورة الفلسطينيـة، بمشـاركـة محسن إبراهيم، والثاني، مسائي التقى عرفـات خلالـه أحمـد جبريـل، بحضور إبـراهيم، حيث صرح الأخير بعده قائلاً: «ان نتيجة الاجتماع أتت تؤكد الوحدة الكاملة في موقف الثورة الفلسطينية، بكل فصائلها، على الصعيدين العسكـري والسياسي، بمـواجهة الظـروف الراهنـة ومخططـات العـدو الصهيوني، مما يجعلنـا واثقين من سقـوط كل رهان من قِبَلِ العدو، على خلافات في السـاحة الفلسطينيـة والـوطنيـة عمـومـاً» (**السفـير**، ٢٨/٧/١٩٨١).

وفي اليوم نفسه عقدت اللجنة المركزية لحركة «فتح» اجتماعاً، برئاسة عرفات، «لبحث التطورات الأخيـرة ومتابعـة نتائـج المعارك المشـرِّفة التي

خاضها أبطال القوات المشتركة، وآثار هذه الحرب، على كافة الصُعُد: فلسطينياً وعربياً ودُولياً... وقد تابعت اللجنة، باهتمام بالغ، اتجاهات العدو الصهيوني وتهديدات قياداته السياسية والعسكرية، وهي تدعو الجميع إلى استمرار الحذر واليقظة والاستعداد» (وفا، ١٩٨١/٧/٢٧).

ورغم قرار وقف إطلاق النار، فقد استمرت الاجتماعات القيادية الفلسطينية مفتوحة، لمتابعة أي تطور مفاجىء. وفي هذا الاطار عقِد اجتماع للمجلس العسكري الأعلى، يوم ٧/٣١، تم خلاله تأكيد الجاهزية والاستعداد مع الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار (وفا، ١٩٨١/٧/٣١). وقد عُقِد، أيضاً، اجتماع للقيادة المشتركة، يوم ٨/٥، «لمناقشة ماترتب على الحرب، من نتائج، وبحث عدد من الشؤون الأمنية المحلية». كما عقد اجتماع للمجلس الثوري لحركة «فتح»؛ «إستمع فيه الأعضاء إلى تقرير شامل، من عرفات، حول الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية، من كافة جوانبها، السياسية والعسكرية» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/٥).

التحرك، عربياً ودولياً

والواقع، أن التحرك الفلسطيني، على المستويين: العربي، والدولي؛ قد سبق العدوان الاسرائيلي بفترة وجيزة، إذ كان قد أتى في أعقاب الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي، أي خلال أواخر حزيران (يونيو) وأوائل تموز (يوليو)، وقد تضمن التحرك جولة عرفات العربية، التي انتهت مع نهاية حزيران (يونيو)، وزيارته الهامة إلى يوغوسلافيا يوم ٧/٩، ثم زيارته إلى بغداد والتقائه بالرئيس العراقي، صدام حسين، أثناء مؤتمر التضامن مع الشعب العراقي. كما تضمن، أيضاً، زيارة وفد فلسطيني، برئاسة القدومي، إلى موسكو يوم ٦/٣٠، ثم إلى باريس يوم ٧/٢، فتونس يوم ٧/٧، ثم زيارة سويسرا يوم ٧/١٤؛ وكانت تلبية لأول دعوة رسمية، من الحكومة السويسرية، للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ومع العدوان الاسرائيلي تم استكمال هذا التحرك، وابتدأ باللقاء بين القدومي والسفراء العرب المعتمدين في لبنان؛ حيث طالب القدومي الدول العربية، عَبْرهم، باتخاذ موقف جاد ومسؤول في مواجهة إسرائيل وحلفائها، في أميركا وأوروبا الغربية. وصرح القدومي، اثر اللقاء، قائلاً: «لقد استباحت إسرائيل كل العالم العربي، وها هي تضرب لبنان وعاصمته بيروت... ان على كل العرب أن يقفوا موقفاً جاداً، ويتحملوا مسؤولياتهم. ومطلوب منهم القيام بإجراءات عملية، على أرض الواقع، في وجه هذا العدوان الصارخ... مطلوب منهم استخدام بترولهم، دونما إبطاء. فالجماهير العربية، وخاصة الثورة الفلسطينية، بدأت تفقد الثقة بالعمل العربي المشترك. إن هذا يوجب عليهم ممارسة ضغوطهم السياسية على أميركا وأوروبا، لتشعر أن مصالحها مهددة بالخطر، وإلا فسيأخذ الثوار الفلسطينيون دورهم وليكن مايكون» (وفا، ١٩٨١/٧/١٨).

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد دعت إلى اجتماع عاجل، لمجلس الدفاع العربي المشترك، وأكدت هذه الدعوة في بيان، للجنتها التنفيذية، أصدرته إثر اجتماعها يوم ٧/٢٠، وجاء فيه: «... وقررت أن تواصل التحرك على الصعيد العربي، لعقد اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك، والتحرك على المستوى الدُولي، لإظهار حقيقة الحرب الشرسة التي تقوم بها إسرائيل أمام الرأي العام العالمي» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٧/٢٠).

وانعقد المجلس، يوم ٧/٢٣، «وترأس القدومي وفد منظمة التحرير الفلسطينية إليه، حيث ألقى كلمة جاء فيها: «أن المطلوب رد عربي حاسم، بوقف العدوان، لأن مايجري، في لبنان، سببه المخطط الأميركي ــ الاسرائيلي. ولن يتوقف، إلا باستسلامنا أو بالمواجهة العربية، ونحن لن نستسلم وسندافع حتى آخر رجل». وأدان القدومي جولات حبيب المكوكية، وطالب بتمييز العدو من الصديق إذ قال: «لقد ظهرت ادعاءات الولايات المتحدة التي جاء بها وزير خارجيتها، هيغ، إلى المنطقة ليقول: إن الخطر الرئيسي قادم من الاتحاد السوفياتي، لقد وقف الاتحاد السوفياتي، إلى جانبنا، وقفة الصديق الدائم؛ فيما أصبح واضحاً، أكثر من ذي قبل، أن الولايات

المتحدة، بدعمها المكثف للعدوان الاسرائيلي، تستهدف إخضاع المنطقة بكاملها، بغية أن تصبح الدول العربية مزرعة لها، تستثمر خيراتها». كما انتقد القدومي الموقف العربي بقوله: «أن المقاومة والحركة الوطنية كانتا تقومان بالدفاع عن الحق والكرامة العربية، رغم شعورها بالألم والمرارة من التقصير العربي... لقد زاد العدو استهتاراً بالارادة العربية والدُولية، وأثبتت الأحداث قصور الاجراءات العربية عن مواجهة نتائجها»، ودعا، في نهاية كلمته، إلى عقد مؤتمر قمة عربي، لاتخاذ أقصى الاجراءات الكفيلة بردع إسرائيل ولجم الولايات المتحدة (نص الكلمة في **السفير**، ٢٤/٧/١٩٨١).

وقد تقدم الوفد الفلسطيني، من المجلس، بورقة عمل متكاملة نصت على ضرورة إدانة الولايات المتحدة، واستخدام النفط والأرصدة العربية، كسلاح رادع ضد أميركا والدول المساندة لإسرائيل، وعلى فتح الجبهات العربية أمام العمل الفدائي، وتقديم العون، المالي والعسكري والسياسي، للمقاومة والحركة الوطنية اللبنانية، وطالبت بالعمل الجاد على دفع المجتمع الدولي إلى فرض العقوبات على إسرائيل، وطردها من المنظومة العالمية المتحدة، ودعت إلى عقد مؤتمر القمة العربي خلال فترة قريبة (نص ورقة العمل في **المصدر نفسه**، ٢٥/٧/١٩٨١).

واختتم المجلس أعماله بقرارات هزيلة، لا تمت بصلة إلى ما ورد في ورقة العمل الفلسطينية، وعلّق عرفات على هذه القرارات بقوله، خلال مأدبة إفطار الفاكهاني: «تمخض الجبل فولد فأراً» (**المصدر نفسه**). وقد التقى عرفات، يوم ٢٦/٧، بالشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بحضور أحمد صدقي الدجاني، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، وسعد صايل، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، وبحضور محمود المعموري، عن الجامعة العربية، «وتناول المجتمعون آخر تطورات الوضع على الساحة اللبنانية، والموقف في ضوء قرارات مجلس الدفاع العربي المشترك» (**وفا**، ٢٦/٧/١٩٨١).

ومن ناحية ثانية، وخلال الفترة ذاتها، شهدت طرابلس الغرب زيارات متعددة لقادة فصائل المقاومة الفلسطينية. فقد استقبل القذافي وفداً، من الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، برئاسة حواتمه. ووفداً، من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، برئاسة جبريل، ووفداً ثالثاً، من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، برئاسة تيسير قبعة، وكان هذا الأخير قد ترأس وفداً مماثلاً، من الجبهة إلى اليمن الديموقراطية، حيث التقى بالرئيس علي ناصر محمد، وقد تمحورت مجمل هذه اللقاءات على شرح أبعاد الهجمة الاسرائيلية وآثارها، على الصعيدين الفلسطيني والعربي، وعلى توطيد العلاقات الثنائية بين فصائل المقاومة والجماهيرية الليبية.

وفي يوم ٢/٨، قام عرفات بزيارة خاطفة إلى الجماهيرية الليبية، أجرى خلالها مباحثات مع العقيد معمر القذافي، وصفها بأنها هامة ومطولة و«شملت نتائج المعارك المشرّفة التي خاضتها القوات المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية، خلال الحرب العدوانية التي شنتها القوات الاسرائيلية، بأوامر أميركية، ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني في محاولة لضرب صمودها». وقال عرفات: «لقد أبلغت العقيد القذافي أن الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني يقفان، وقفة واحدة، مع ثورة الفاتح؛ سيما بعد اكتشاف المؤامرة الارهابية الأميركية التي استهدفت اغتيال الأخ العقيد معمر القذافي» (**السفير**، ٤/٨/١٩٨١).

وإلى هذا كان عرفات قد وجّه عدداً من الرسائل، إلى الملك خالد بن عبد العزيز والأمير فهد والشيخ زايد بن سلطان، ورؤساء دول كل من رومانيا، المانيا الديموقراطية، بولندا، بلغاريا، هنغاريا، منغوليا، تشيكوسلوفاكيا، البانيا، فيتنام، لاووس، غينيا، زامبيا وسيراليون. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (**وفا**، ٣/٨/١٩٨١): ان الرسائل تتعلق بآخر وأهم التطورات، الجارية في المنطقة، على ضوء التصعيد العسكري الصهيوني، ضد المخيمات الفلسطينية والمدن والقرى اللبنانية، وبنتائج الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية الأخيرة، وباحتمالات الموقف مستقبلاً.

غسان حسام الدين

المناطق المحتلة

نشاط إسرائيلي دؤوب
لضرب نفوذ منظمة التحرير

شهدت المناطق المحتلة خلال شهر تموز (يوليو) الماضي عدة أحداث كان من أبرزها اتخاذ سياسة «اليد القوية» من قبل الحكم العسكري في الضفة الغربية أبعاداً جديدة، ومقاومة السكان لهذه السياسة. كذلك استمرار الهجمة الاستيطانية عبر مصادرة المزيد من الأراضي وإقامة المستوطنات عليها.

سياسة «اليد القوية»: تبنت سلطات الحكم العسكري منذ سنة ١٩٦٧، سياسة اليد القوية تجاه أهالي المناطق المحتلة، وكان أول من اتبع هذه السياسة، موشي دايان، ابان توليه منصب وزير الدفاع. إلا أن السلطات الاسرائيلية كانت تلجأ، بين الحين والآخر، لارتداء «قفاز حريري»، في محاولة منها لاستمالة أهالي المناطق المحتلة، والتستر على جوهر الاحتلال. لكنها تعود لخلعه بعد فترة وجيزة، كاشفة عن حقيقة الاحتلال وممارساته القمعية. ومنذ ١٩٨٠ اتخذت سياسة «اليد القوية» وتيرة متصاعدة. ففي أعقاب عملية الدبويا (بيت هداسا في الخليل)، ضاعفت المراقبة على مؤسسات التعليم العالي والنقابات المهنية والنشاطات الثقافية، واتبعت أسرع الطرق، وأكثرها قساوة، تجاه التظاهرات الطلابية. وتحت مظلة هذه الاجراءات القمعية، أقيمت خلال السنة الماضية عشرات المستوطنات (**يديعوت احرونوت**، ١٩/٧/١٩٨١).

وقد تزايدت الحاجة لدى الحكم العسكري، في الفترة الأخيرة، إلى خلق مناخ سياسي ملائم في المناطق المحتلة، وذلك على أثر وضع قضية الانسحاب من سيناء موضع التنفيذ، وبسبب ضرورة التوصل إلى اتفاق مع مصر، بشأن تطبيق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع. وفي هذا الإطار، اتخذت سياسة «اليد القوية»، قبل شهور قليلة، أبعاداً جديدة تمثلت في مضاعفة سلطات الحكم العسكري من مراقبتها على نقل الأموال إلى المناطق المحتلة من قبل اللجنة الأردنية ــ الفلسطينية المشتركة، بقصد اضعاف العلاقة بين سكان المناطق و م.ت.ف.، والحد من تأثير اللجنة المشتركة على سكان المناطق المحتلة في معارضتهم لمشروع الحكم الذاتي (**المصدر نفسه**).

وفي هذا المجال، اتخذت سلطات الحكم العسكري مبادرة إضافية، تمثلت باستدعاء رؤساء البلديات والوجهاء إلى مقر الحكم العسكري، وطلبت منهم عدم عقد اللقاءات مع ممثلي م.ت.ف. خلال زياراتهم للدول العربية، والامتناع عن إطلاق التصريحات العلنية المؤيدة للمنظمة، وذلك على ضوء أمر صادر عن الحكم العسكري، منذ عام ١٩٦٨، يمنع بموجبه، بصورة قطعية، سكان المناطق المحتلة من عقد اللقاءات مع ممثلي م.ت.ف. (**دافار**، ١٧/٧/١٩٨١).

وعلقت وسائل الاعلام الاسرائيلية على هذه الخطوة بقولها، ان التفسير الوحيد لها هو محاولة

تحجيم الأوساط المتطرفة في المناطق التي تأخذ توجيهاتها من م.ت.ف. لمعارضة مشروع الحكم الذاتي.

وفي مقابل هذا، يواصل الحكم العسكري سياسته الرامية إلى تشجيع وجود أطر تنظيمية جديدة لكي تصبح، مع مرور الزمن، بديلاً للقيادة الوطنية. وضمن هذه السياسة، أقيمت في منطقة جبل الخليل، قبل عدة سنوات، «رابطة قرى الخليل» برئاسة مصطفى دودين، الذي صرح في حينه أن رابطته تنوي العمل على تطوير القرى في منطقة جبل الخليل وإنقاذها من الاهمال الذي استمر لعشرات السنين.

وتدريجياً، تحول مصطفى دودين إلى شخصية رغب الحكم العسكري في استمالتها، ففسح لها مجال التدخل في القضايا السياسية (**يديعوت احرونوت، ١٩/٧/١٩٨١**).

أما في منطقة نابلس، فقد باءت محاولات إقامة رابطة قروية فيها بالفشل، بالرغم من تشجيع الحكم العسكري. وفي الآونة الأخيرة، جرت محاولات مماثلة لإقامة روابط قروية مشابهة في كل من منطقتي رام الله وبيت لحم (**المصدر نفسه**). وبمناسبة نشر التقرير السنوي الرابع عشر للحكم العسكري في الضفة الغربية، علّق الجنرال بنيامين بن ـ اليعيزر، الحاكم العسكري العام للضفة الغربية، على هذه السياسة بقوله: «ليس سراً أنني أشرت في التقرير إلى عملية بيت هداسا (الدبويا)، والواقع أن الأوضاع قد وصلت في حينها إلى الذروة في مجالين: الأول، هو النشاط الفدائي الذي بلغ ذروته بعملية بيت هداسا؛ والثاني، النشاط السياسي العنيف، وهو نشاط تحريضي استدرج الجماهير إلى نشاط أكثر عنفاً. وأرى أن ثمة علاقة بين المجالين» وأضاف: «الحقيقة أن النتيجة التي وصلنا إليها الآن هي الحد من ذلك النشاط في المجالين المذكورين. وأقصد بذلك أننا تمكنا بشكل أو بآخر، من إيجاد حل، أو رد على ذلك النشاط السياسي (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٠٢، ٢٦ و٢٧/٧/١٩٨١، ص ١٧).

وفي إطار إعداد زعامة بديلة للزعامة المؤيدة ل.م.ت.ف. في المناطق المحتلة، قال بن ـ اليعيزر: «أولاً، باستطاعتي القول ان إيماني كبير بأن نفوذ الزعامة المؤيدة للمنظمة، أصبح على وشك التلاشي، فنحن بالتأكيد قد سعينا إلى ما نسميه بـ «تنمية بنية تحتية» لزعامة معتدلة، أو زعامة يمكن الحوار معها. أي زعامة يرتكز جل اهتمامها على معالجة شؤون السكان والسعي لتأمين الرفاهية لهم، زعامة تكون قادرة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وتكون مختلفة في أسلوب تفكيرها عن النهج التاريخي لـ م.ت.ف.، ذلك النهج الذي لا يعرف الحلول الوسط. فنحن بالتأكيد نسعى لذلك. إنما الأمر ليس ميكانيكياً ولن يتم بهذه البساطة، فهذه عملية قد تحتاج إلى سنوات، وربما إلى سنوات كثيرة جداً». وأضاف: «وفي نفس الوقت الذي نسعى فيه إلى تقليص وزن ونفوذ الزعامة المؤيدة لـ م.ت.ف.، فإننا نمد أيدينا ونساعد تلك الأطراف التي لا تنتهج نهج م.ت.ف. المتصلب. وتلك الأطراف ما زالت غير بارزة وغير فاعلة، حيث أنها عبارة عن زعامة أو مجموعات في القرى الصغيرة، تتميز باعتدال مواقفها. ونسعى بالتدريج لرفع شأنها ورعايتها، كما نسعى إلى تشجيع تلك الزعامة التي تحتل الصف الأول الآن، والتي ما زالت تخشى إبراز اعتدالها خوفاً من منظمة التحرير»(**المصدر نفسه**).

وقد ترافقت سياسة تشجيع «روابط القرى» مع تصعيد سلطات الاحتلال من ممارساتها التعسفية ضد المجالس الوطنية، البلدية والقروية، في الضفة الغربية... وذلك بهدف السيطرة عليها، وتعيين أشخاص تابعين لها، ومن أجل خنق الأصوات المعارضة لهذه المخططات، استدعت السلطات العسكرية، يوم ٨/٧/١٩٨١، علي ياسين مخارزة، رئيس المجلس القروي في الظاهرية، إلى مقر قيادة الحكم العسكري في بيت إيل، وأبلغته قرار الحاكم العسكري العام للضفة الغربية المحتلة، القاضي بعزله من عضوية المجلس ومن رئاسته دون ذكر أي سبب لهذا الاجراء (**وفا، ٩/٧/١٩٨١**). وعلق المخارزة على قرار التنحية بقوله: انه قرار غير قانوني وهو قرار تعسفي وسياسي. وأضاف أنه قد رفع دعوى استئناف إلى محكمة العدل العليا الاسرائيلية، طالب فيها بعدم تعيين رئيس جديد للمجلس، حتى يتم البت بأمر التنحية من قبل المحكمة. واحتج ضد القرار على اعتباره مجحفاً وغير قانوني. وأضاف، ان أسباب تنحيته من منصبه

ترجع إلى تأييده لـ م.ت.ف. ومعارضته لمخططات الحكم العسكري ورابطة قرى منطقة الخليل.

وعن المضايقات التي كان يتعرض لها قبل التنحية، قال: ان الاقامة الجبرية فرضت عليه، وتعرض إلى عدة تهديدات من قبل الحكم العسكري الاسرائيلي، سواء تهديدات بالابعاد أو تهديدات بالتنحية من منصبه، وذلك لكي تتمكن سلطات الحكم العسكري من تعيين من هو قادر على إدراج القرية في عداد ما يسمى برابطة قرى الخليل، وأضاف، انه كان أول من عارض هذه الرابطة وأصدر بيان استنكار بصددها، وانه ما زال على رأيه رغم كل المحاولات والمساومات (**الفجر**، ١٣/٧/١٩٨١).

وفي الاتجاه نفسه الرامي إلى التضييق على رؤساء البلديات والشخصيات الوطنية في الضفة الغربية المحتلة، أكد الحكم العسكري في الآونة الأخيرة، أمام وجهاء ورؤساء بلديات في الضفة، على أنه يمنع منعاً باتاً عقد اللقاءات مع زعماء م.ت.ف. في الدول العربية، ويمنع أيضاً إصدار التصريحات المؤيدة لهذه المنظمة (**هآرتس**، ١٧/٧/١٩٨١). كذلك أمر الحكم العسكري بإغلاق نادي الشباب الاجتماعي في مخيم قلندية لفترة معينة، بعد أن علم أنه كان من المقرر عقد اجتماع فيه يضم عدداً من رؤساء البلديات. وطالب الحكم العسكري بتغيير أعضاء إدارة النادي لقبولهم عقد مثل هذا الاجتماع (**المصدر نفسه**).

وفي مجال آخر قررت سلطات الحكم العسكري، إلغاء كل ارتباط أو صلة بين النقابات المهنية في القدس الشرقية والاتحاد العام لعمال الضفة الغربية المحتلة، وذلك في إطار خطواتها الأخيرة لخلق أمور منتهية، الهدف منها فصل سكان القدس المحتلة عن إخوانهم في الضفة الغربية المحتلة. وقد طلب ضابط شؤون العمل في الحكم العسكري، دافيد سويري، عبر رسالة بعث بها إلى السكرتير العام لاتحاد النقابات المهنية في الضفة، عادل غانم، إقالة ممثلي النقابات المهنية في القدس وإلغاء عضوية هذه النقابات في مجلس الاتحاد. كما منعه من قبول عضوية نقابات جديدة في الاتحاد (**عل همشمار**، ٢٩/٦/١٩٨١).

وإمعاناً في الممارسات القمعية، داهمت سلطات الاحتلال، يوم ٢٠/٧/١٩٨١، عدداً من منازل المواطنين في بلدة حلحول، واعتقلت خمسة وثلاثين مواطناً للتحقيق معهم، بحجة إلقائهم الحجارة على سيارات عسكرية إسرائيلية كانت تمر في شارع حلحول ــ القدس. وقد اشترطت السلطات، مقابل إطلاق سراحهم، القيام بحراسة المنطقة التي ادعت السلطات وقوع الحادث فيها. ولكن هذا الطلب رفض بشدة من قبل السكان (**وفا**، ٢١/٧/١٩٨١).

وفي الاطار نفسه طلب الحكم العسكري تنظيم حراسة من بين صفوف السكان في مدينة البيرة، للحؤول دون رشق السيارات العسكرية المارة في شوارع المدينة بالحجارة. وعلم من البيرة، أن السكان الذين عارضوا الالتحاق بأعمال الحراسة، طُلب منهم تسليم هوياتهم لرجال الحكم العسكري. وقد عقب رئيس بلدية البيرة إبراهيم سليمان الطويل على هذا الطلب ببيان نشر يوم ١٦/٧/١٩٨١، ندد فيه بإجراءات الحكم العسكري في الأيام الأخيرة في البيرة، قائلاً: «إننا لم نسمع من قبل أنه مطلوب من السكان العرب المحافظة على الجيش!!» (**داڤار**، ١٧/٧/١٩٨١).

وتمشياً مع السياسة الجديدة التي قررت سلطات الحكم العسكري انتهاجها في المناطق المحتلة، تم رفض منح تراخيص بناء لعدد من المؤسسات والجمعيات العربية لإقامة وحدات سكنية، بحجة حصولها على قروض من اللجنة الأردنية ــ الفلسطينية المشتركة. ومن بين المشاريع التي رفضت مشروع لإقامة ٣٠ وحدة سكنية في مدينة بيرزيت. وكما هو معلوم، فإن السلطات الاسرائيلية ما زالت تنظر في طلب إقامة ٣٠٠ وحدة سكنية قرب طولكرم، دون أن تبت فيه (**القدس**، ٢٨/٧/١٩٨١).

ومن جهة أخرى، أُتهمت إسرائيل، عبر برنامج تلفزيوني بريطاني، بأنها تمنع تزويد المزارعين العرب في الضفة الغربية بالمياه، من خلال نية لتعطيش السكان. وقد اعترف مفوضو المياه وضباط المياه في إدارة الحكم العسكري في الضفة الغربية المحتلة خلال الندوة، أنه وفقاً لأوامر سياسية لا تعطي رخص حفر الآبار للسكان العرب.

وقال مصطفى النتشه، مدير دائرة المياه في الضفة الغربية، في تلك الندوة، أن عشرين ألف مستوطن يهودي في الغور والضفة الغربية، يحصلون على كمية ٢٧ مليون متر مكعب من المياه، بينما يحصل ٧٠٠ ألف مواطن عربي على ٢٦ مليون متر مكعب من المياه فقط. وجاء في البرنامج أيضاً، أن مفوضية المياه ترفض نشر معطيات رسمية حول كميات المياه الموزعة، مدعية أن هذا سر عسكري (هآرتس، ١٩٨١/٧/٩).

وفي هذا الاطار أوضحت مجالس بلدية بيت لحم وبيت ساحور ومخيم الدهيشة في بيان أصدرته يوم ١٩٨١/٧/١، موقفها حول أزمة كمية المياه التي تزود بها منطقة بيت لحم بأكملها، فقالت: «ان المنطقة تزود بأقل من نصف الكمية المطلوبة لتغطية احتياجاتها». وأضافت: «... أن ما يعانيه المواطنون من قلة المياه جاء بسبب تحكم سلطات الاحتلال بمصادر ضخ المياه المركزية بالضفة الغربية المحتلة. ويذكر في هذا الصدد أن منطقة بيت لحم تحتاج إلى ٣٠٠ متر مكعب من المياه في الساعة، في وقت تقوم فيه سلطات الاحتلال بضخ ١٠٠ متر مكعب من المياه فقط في الساعة» (وفا، ١٩٨١/٧/٢).

ومن جهة أخرى علق الصحافي الاسرائيلي أمنون كابليوك على سياسة سلطات الحكم العسكري تجاه المناطق المحتلة قائلاً: «ان الحكم العسكري في الضفة الغربية يدير حرباً خاسرة. انه قد يستطيع إقالة شخص ما من منصبه وتعيين شخص آخر مكانه كما يشاء، ولكن أمله بخلق زعامة تنافس تلك الزعامة الموجودة الآن هو على ما يبدو أمل ضائع». وأضاف: «ان الزيارات المتواصلة لرجال الحكم العسكري لأشخاص مختلفين، والتي كانت تحتوي على الترغيب والترهيب في آن معاً، لم تقدم نتائج ملموسة، بالرغم من وجود قوة كبيرة بأيدي رجال الحكم العسكري موجهة للضغط على المرشحين. فجميع المخاتير والوجهاء أجابوا بـ (لا) لجميع هذه الضغوطات» (عل همشمار، ١٩٨١/٧/٢٠). وأردف قائلاً، نقلاً عن لسان إحدى الشخصيات التي حذرت من عقد لقاءات مع ممثلي م.ت.ف.، وإعلان التماثل معها: «إن الأغلبية الساحقة من ممثلي الجمهور الذين فازوا في نيسان (ابريل) ١٩٧٦ في انتخابات البلديات، تتماثل علانية مع م.ت.ف.، وأن الطلب منا بعدم الانسجام مع المنظمة، معناه إغلاق أفواهنا، وحتى في هذه الحال فإننا لن نتوقف عن التماثل معها في قلوبنا، لأن هدفها هو هدفنا: إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الضفة والقطاع المحتلين» (المصدر نفسه).

معارضة واسعة لسياسة الحكم العسكري: أجمعت سائر القطاعات الشعبية والهيئات والمؤسسات الوطنية في المناطق المحتلة، على رفض واستنكار المحاولات المشبوهة التي تقوم بها حفنة من العملاء لإحياء وتنشيط ما يسمى بروابط القرى في المناطق المحتلة.

وفي هذا الاطار، نشرت الصحف الوطنية، «الشعب» و«الفجر»، العشرات من برقيات الاستنكار ورسائل التنديد التي تصلها يومياً من الهيئات والمؤسسات الوطنية والشعبية، تعبيراً عن رفضها لهذه المحاولة المدعومة مباشرة من قبل سلطات الاحتلال ممثلة بالحكم العسكري، والتي تستهدف طمس الدور الريادي للمجالس البلدية الوطنية ومحاولة الالتفاف عليها. وقد أجمعت كافة الرسائل والبرقيات التي نشرت، ومنها ما يحمل تواقيع بلديات بيت لحم، ومجلس طلبة بيت لحم، واللجنة اللوائية للمعلمين الحكوميين في قرى بيت لحم، ومحامي بيت لحم وقراها، على استنكار محاولة إحياء الروابط المشبوهة، معتبرة أنها تشكل تعدياً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وخطوة يقصد منها بعث مؤامرة الحكم الذاتي الذي رفضه الشعب الفلسطيني، ولا يزال، جملة وتفصيلاً. كما أكدت هذه الرسائل والبرقيات على تمسك الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً (الفجر، ١٩٨١/٧/٣).

ومن جهة أخرى عقد ممثلو المؤسسات العامة في بيت ساحور، يوم ١٩٨١/٧/١٣، اجتماعاً عاماً في قصر البلدية، نددوا فيه بالمحاولات اليائسة لإنشاء رابطة منطقة بيت لحم وقراها. وقد فنّد رئيس بلدية بيت ساحور، حنا خوري الأطرش، المزاعم التي وردت في التلفزيون الاسرائيلي يوم ١٩٨١/٧/١١، على لسان أحد القائمين على مسألة الرابطة. وأكد أن البلدية تقوم بدورها على أكمل

وجه. وأوضح الأطرش، أن تشكيل روابط القرى لم تنبع فكرتها من الحرص على تقديم الخدمات للمواطنين، وإنما من المأزق الذي نتج عن رفض جماهير الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة لمشروع الحكم واتفاقات كامب ديفيد، على أمل أن تكون البديل الذي ينفذ ما رفضته الجماهير (**الفجر**، ١٤/٧/١٩٨١).

وأصدر المجتمعون بياناً عبروا فيه عن استنكارهم لهذه المحاولات اليائسة، واعتبروها حلقة من سلسلة التآمر على قضية الشعب الفلسطيني، وجزءاً من تنفيذ مشروع الحكم الذاتي وإقامة بديل لـ م.ت.ف. وأضاف البيان: «اننا نستنكر محاولات إثارة الوقيعة بين رؤساء البلديات الرافضين لإنشاء مثل هذه الروابط، التي تقوم بها سلطات الاحتلال». وأكد وقوفهم إلى جانب جميع أبناء الشعب ووراء الرافضين لإقامة الروابط المذكورة أو التعامل معها أو مع القائمين عليها (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، ذكرت مجلة «البيادر» الصادرة في مدينة القدس المحتلة في عددها الشهري الأخير، أن رؤساء المجالس البلدية في الضفة الغربية قرروا عدم الاعتراف بشرعية أي مجلس بلدي أو رئيس مجلس يتم تعيينه من قبل سلطات الاحتلال، واعتبار المجلس المعين هيئة مرتبطة بالاحتلال وإحدى أدواته في تنفيذ مخطط الحكم الذاتي (**وفا**، ٩/٧/١٩٨١). وجاء هذا القرار إثر محاولة سلطات الاحتلال لتغيير الطابع الوطني في رئاسة مجلس بلدية أريحا الذي شغر بوفاة الأخ عبد العزيز السويطي في مطلع الشهر الماضي. ولتعيين خلف للرئيس المتوفى سعت سلطات الحكم العسكري، منذ ذلك الوقت، إلى تعيين رئيس جديد مرتبط بها، هو جميل صبري خلف، على الرغم من تزكية عضو المجلس جميل عثمان ناصر من قبل أغلبية أعضاء المجلس والمؤسسات الوطنية في أريحا والضفة الغربية (**عل همشمار**، ٢/٧/١٩٨١).

وفي هذا الاتجاه، قالت مجلة «البيادر»، أن سلطات الاحتلال تعمل على تحويل المجالس البلدية في الضفة الغربية إلى لجان بلدية تابعة في كل شؤونها لدوائر الحكم العسكري، تمهيداً لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الحكم الذاتي الذي نصت عليه اتفاقات كامب ديفيد. وأوردت المجلة في الختام، سلسلة المحاولات الاسرائيلية لشل فعالية المجالس البلدية الوطنية، بدءاً بإبعاد المناضلين إلى الخارج، حتى عام ١٩٧٤، حيث تمت عملية الابعاد الجماعي. وكان من بين الذين أبعدوا آنذاك عبد الجواد صالح رئيس بلدية البيرة. وفي عام ١٩٧٧، قامت سلطات الاحتلال بعزل أحمد موسى قبيطي، رئيس مجلس يطّا، وخالد العوض، رئيس مجلس قباطية في قضاء جنين. وفي العام ١٩٧٨، أقصت سلطات الاحتلال بشارة داوود عن رئاسة مجلس بلدية بيت جالا وفي العام ١٩٨٠، أبعدت فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل ومحمد حسن ملحم رئيس بلدية حلحول، وقاضي الخليل الشرعي الشيخ رجب التميمي. كما اعتدت العصابات الصهيونية المرتبطة بسلطات الاحتلال على حياة كل من بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، وكريم خلف، رئيس بلدية رام الله، وإبراهيم سليمان الطويل، رئيس بلدية البيرة (**وفا**، ٩/٧/١٩٨١).

وفي هذا الاطار، علق الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، على محاولات تشكيل رابطة قرى منطقة بيت لحم بقوله: «إن ما يسمى بـ «رابطة بلدية بيت لحم»، لم يبق منها ما يمثلها، رغم أن محاولة إنشائها موجودة منذ محاولة تأسيس ما سمي بـ «رابطة قرى الخليل»... «إن هؤلاء القائمين عليها يشكلون أداة طيّعة لخدمة مشاريع الاحتلال... وكان رفضها من قبل المواطنين يفسر أهدافهم ولجوءهم لتزوير الاتهامات وخلق الصراعات بين السكان لكي ينفذوا من خلالها» (**وفا**، ٢٢/٧/١٩٥١). وأضاف فريج: «ان دستور الرابطة يفهم من انه إطار سياسي، وهذا، يفسر، كذلك، ارتباطه، شكلاً ومضموناً، بما يسمى بـ 'إدارة الحكم الذاتي'».

وصرح رئيس بلدية بيت ساحور، حنا الأطرش، قائلاً: «لن نسمح بالاعتداء على صلاحيات بلدياتنا الوطنية من خلال هذا الجسم». كما صرح رئيس مجلس الكلية في جامعة بيت لحم قائلاً انه «لا يكفي القول بأن هذه الرابطة جسم مشبوه، وإنما يتضح من نظامها الداخلي أنها تحاول إلغاء دور المؤسسات والمجالس البلدية التي صاغت تاريخها

الوطني عبر التضحيات الكثيرة، والتي جاء تمثيلها من خلال التجربة الديموقراطية التي اختارها الشعب». وأضاف: «اننا كمجلس طلبة في جامعة بيت لحم، وكمؤسسة وطنية في هذا البلد، نؤكد باسم الجسم الطلابي شجبنا واستنكارنا لهذا الجسم المشبوه والغريب» (**المصدر نفسه**).

ومن جهة أخرى، عمَّ الغضب والاستنكار المؤسسات الوطنية والشعبية في الضفة الغربية المحتلة، لدى سماعها قرار السلطات بتنحية علي ياسين المخارزة المعروف بمواقفه الوطنية المناهضة للاحتلال ونشاطه الدؤوب من أجل إحباط مؤامرة ما يسمى برابطة قرى الخليل (**وفا**، ١٩٨١/٧/٩).

النشاطات النقابية ضد سياسة الاحتلال: في إطار مقاومة سياسة سلطات الاحتلال، والوقوف بوجه الهجمة على حرية العمل النقابي في المناطق المحتلة، اجتمعت نقابات عمال القدس وبحثت كتاب ضابط العمل في جهاز الحكم العسكري، الذي وجهه إلى اتحاد النقابات المهنية في الضفة الغربية، وطلب فيه فصل نقابات القدس والنقابات الثلاث التي انتظمت حديثاً في إطار الاتحاد. ونتيجة الاجتماع تقرر ما يلي

١ ــ إن كتاب ضابط العمل يعتبر تعدياً على حقوقنا النقابية، ويؤدي إلى تجزئة الحركة النقابية، لذلك نحن نرفضه رفضاً باتاً.

٢ ــ نرفض فصل النقابات الثلاث الجديدة عن الاتحاد.

٣ ــ نرفض فصل نقابات القدس عن الاتحاد العام للنقابات في الضفة.

٤ ــ نرفض أي محاولة من قبل السلطات لتكريس عزل القدس عن باقي أجزاء الضفة الغربية.

٥ ــ تأكيداً لوحدة حركتنا النقابية، نطالب بضم جميع النقابات التي هي خارج الاتحاد فوراً، باعتبار أن الاتحاد هو الاطار الوحيد لجميع الحركات النقابية في المناطق المحتلة (**القدس**، ١٩٨١/٧/٢).

ومن جهة أخرى، أكدت النقابات المهنية في الضفة الغربية المحتلة، يوم ١٩٨١/٧/١، على أن محاولات سلطات الاحتلال التدخل في نشاطات الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية، وطلبها الشاذ بفصل نقابات القدس من عضوية الاتحاد... وتحديها لكل ما أجمع عليه العالم من بطلان قراراتها بضم القدس... وإصرارها على تعديل نص المادة ٨٧ من قانون العمل، ما هي إلا محاولات تتيح لنفسها، من خلالها، مزيداً من التدخل في أعمال هذه المؤسسات الوطنية الكبيرة والنقابات العمالية الأعضاء فيها. وأشار بيان النقابات المهنية، الذي صدر في مدينة القدس ووقعته: نقابة الأطباء، والمحامين، والصيادلة، وأطباء الأسنان، والمهندسين، والمهندسين الزراعيين، إلى بيان الهيئة الاسلامية الصادر يوم ١٩٨١/٧/٨، حول الاعتداءات الاسرائيلية على الحرم الشريف. وجاء فيه ان هذه الاعتداءات تثير المزيد من القلق. كما وان موقف السلطات الاسرائيلية المتهاون وعدم اتخاذها إجراءات رادعة ومانعة ضد هذا النهج يضاعف القلق (**وفا**، ١٩٨١/٧/١٠). كما استنكر البيان الحملة التي تشنها سلطات الاحتلال ضد المؤسسات والشخصيات الوطنية في الضفة الغربية والقطاع، ووصفها بأنها ممارسات شاذة. وأضاف ان النقابات المهنية، إذ تشاهد هذه الممارسات ضد المؤسسات الوطنية، تشعر أنها تحمل في طياتها أبعاداً سياسية تهدد بالخطر المحدق كافة هذه المؤسسات وتنذر بأوخم العواقب. كما ان هذه الاجراءات تخالف القوانين والأعراف الدولية وتناقض قرارات الأمم المتحدة (**المصدر نفسه**).

ومن ناحية أخرى، أثار إقدام سلطات الاحتلال على اقتحام مقر نقابة عمال الفنادق والمقاهي والمطاعم، واعتقال أمين سر النقابة، الشاعر خليل توما، في مدينة القدس المحتلة، موجة من السخط والاستنكار لدى كافة الأوساط النقابية والوطنية في الضفة الغربية المحتلة. وأجمع أكثر من عشرين تنظيماً مهنياً ونقابياً عمالياً في بيانات أصدروها في المناطق المحتلة على استنكارهم لموجة الارهاب المنظم التي تشنها سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية والمهنية، في محاولة لتطويع هذه المؤسسات وإفراغ الأراضي المحتلة من شخصياتها الوطنية، بهدف تمرير مؤامراتها

وتكريس الاحتلال. وفي الختام، ناشدت البيانات الرأي العام العالمي، شجب ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية، المنافية لأبسط مبادىء حقوق الانسان، في عمليات الاعتقال والابعاد الجماعي، وطالبتها بالعمل على إيقافها والافراج عن المعتقلين السياسيين والكف عن التدخل بالشؤون الداخلية للمؤسسات الوطنية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

ومن جهة أخرى، أعلن السجناء الأمنيون العرب، يوم ١٩٨١/٧/٢٢، الاضراب في عدد من السجون الاسرائيلية والمعتقلات في المناطق المحتلة ليوم واحد، بمناسبة مرور سنة على إضراب مساجين سجن نفحة. وأراد السجناء بإضرابهم هذا، التذكير بالسجينين اللذين توفيا بعد أن أطعما بواسطة الحقن بأمر من سلطات المعتقل. كما أعلنت عائلات السجناء العرب إضراب جلوس لعدة ساعات أمام مكتب الصليب الأحمر الدولي في القدس الشرقية (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٩٩، ٢٢ و١٩٨١/٧/٢٣، ص ٢٤). كما اعتصمت العشرات من أمهات المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي، سوية مع ممثلي المؤسسات والهيئات الوطنية في مدينة البيرة، يوم ١٩٨١/٧/١، في مبنى الهلال الأحمر بالمدينة، احتجاجاً على استمرار اعتقال المواطن الفلسطيني علي الجمال، اعتقالاً إدارياً، منذ سبع سنوات، بالرغم من عدم ثبوت اية تهمة ضده، ودون تقديمه للمحاكمة.

وفي النهاية، وجه المعتصمون مذكرات إلى الصليب الأحمر الدولي وهيئة الأمم المتحدة ناشدوهما فيها بالتدخل الفوري لإنقاذ حياة المعتقل الاداري علي الجمال وإنقاذ حياة كافة المعتقلين الفلسطينيين الذين يواجهون خطراً محدقاً بسبب الأوضاع السيئة التي تتسم بها السجون الاسرائيلية (**وفا**، ١٩٨١/٥/٢).

وفي الاتجاه نفسه، شرح المعتقلون الفلسطينيون في سجن بئر السبع للمحامية فيليتسيا لانغر، أثناء زيارتها لهم في ١٩٨١/٧/١٦، الأحداث التي واجهوها يوم ١٩٨١/٧/٦، حيث ان إدارة السجن حاولت، في التاريخ المذكور، نقل المعتقل عبد الله طالب إلى مستشفى الرملة بدعوى علاجه. ولدى رفضه، حاول السجانون إرغامه؛ الأمر الذي أدى إلى تدخل المعتقلين الفلسطينيين الآخرين لإنقاذه. لكن السجانين هرعوا بأعداد كبيرة إلى المكان وقاموا بإخراج المعتقلين من غرفتهم وأخذوا بضربهم؛ الأمر الذي أدى إلى جرح العديد منهم (**وفا**، ١٩٨١/٧/٢٢).

الاستيطان ومصادرة الأراضي. مع تولي الليكود سدة الحكم في أيار (مايو) ١٩٧٧، اتخذ الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية زخماً جديداً ومكملاً للخريطة الاستيطانية التي وضعتها حكومات المعراخ في السابق. فطرحت الحكومة الجديدة، بزعامة مناحيم بيغن، مخططات ومشاريع استيطانية عديدة، عكست معظمها وجهة نظر الليكود تجاه الضفة الغربية وباقي المناطق المحتلة. وهذه الخطط التي وجهت مسار الاستيطان منذ ١٩٧٧ وحتى الآن، اقترحها ثلاثة من أبرز مهندسي الاستيطان في عهد الليكود اريئيل شارون، وعيزر وايزمن، ومتتياهو دروبلس، وكانت العمليات الاستيطانية خلال تلك الفترة، ترجمة أمينة لها.

وفي هذا الاطار، أشار تقرير صدر في الأمم المتحدة، يوم ١٩٨١/٧/٧، ونسب إلى متتياهو دروبلس، رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، إلى أنه ينبغي الاسراع بالاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، لمنع احتمال قيام دولة فلسطينية هناك. وقال التقرير «يجب أن لا يكون هناك، حتى ظل للشك، حول نيتنا بالاحتفاظ بالضفة والقطاع إلى الأبد، وإلا فإن السكان اليهود ربما أدخلوا في حالة من القلق المتزايد». وأضاف: «ان الاستيطان اليهودي الاستراتيجي على تلال الضفة الغربية. يشكل حاجزاً لصد الهجوم العربي، إلى أن تتم تعبئة القوات وتجهيزها للقتال». وشدد التقرير على أن اقتراح الحكم الذاتي لن ينطبق على الضفة والقطاع فقط بل على السكان العرب هناك أيضاً، وأعلن «أن الحقائق يجب أن تقام على الأرض» (**السفير**، ١٩٨١/٧/٨).

ومن جهة أخرى، دعت المنظمة الصهيونية العالمية إسرائيل لاتباع سياسة استراتيجية في

ضم الأراضي العربية، من شأنها عرقلة الجهود الدولية الرامية لإيجاد حل عادل وشامل لأزمة الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية.

وقالت المنظمة في تقرير وزعته يوم ١٩٨١/٧/٦، في الأمم المتحدة، ان على إسرائيل الاسراع ببناء مستوطنات في الضفة الغربية وفي باقي الأراضي العربية المحتلة لسد الطريق أمام أي احتمال من شأنه إقامة دولة فلسطينية عليها. وأضاف التقرير ان أفضل وسيلة للاحتفاظ بالارض، هي إقامة المستوطنات اليهودية عليها (وفا، ١٩٨١/٧/٣).

وفي المجال نفسه قال مناحيم بيغن في مقابلة له مع التلفاز الاسرائيلي، يوم ١٩٨١/٧/٨، رداً على سؤال حول استمرارية الاستيطان في الضفة الغربية: «يجب أن يصبح التركيز الآن على زيادة عدد المساكن والسكان في المستوطنات التي تمت إقامتها». وأضاف: «ربما نقيم هنا وهناك مستوطنات إضافية» (عل همشمار، ١٩٨١/٧/٩). وعلى الصعيد العملي؛ شرعت سلطات الاستيطان، يوم ١٩٨١/٧/٩، بإقامة مستوطنة جديدة شمال بلدة بيرزيت في الضفة الغربية. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن أهالي البلدة قولهم، إن السلطات الاسرائيلية بدأت بأعمال تسوية الأراضي الواقعة شمال البلدة لإقامة المستوطنة فوقها، بعد أن صادرتها من أهالي قرى أم الصفا، وعجول، وعطارة. وكان أهالي هذه القرى قد تقدموا بشكوى لمحكمة العدل العليا احتجاجاً على مصادرة أراضيهم. وأضافت الوكالة، ان الجيش الاسرائيلي، صادر يوم ١٩٨١/٧/٩، أراضي مساحتها ٦٠ دونماً من أراضي أريحا لتوسيع مستوطنة فيرد يريحو بالقرب من البحر الميت (وفا، ١٩٨١/٧/١).

ومن جهة أخرى قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، التي اجتمعت في بداية شهر تموز (يوليو) الجاري، إقامة مستوطنتين جديدتين: بيت اربيه (ب) في تجمع نفيه تسوف (النبي صالح) شمال غرب رام الله، وينير، على خرائب ينير القديمة (المستوطنة المعروفة باسم ينير حتى الآن تدعى معسكر ينير). كما أقرت، أيضاً، إسكان مستوطنين في مدينتي: معون وكرمل، جنوب جبل الخليل. وقد خصص لهاتين المستوطنتين نواتان من حركة غوش امونيم الاستيطانية (هآرتس، ١٩٨١/٧/١٠).

كما علم من قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية أن رئيس القسم، دروبلس، أقر في الآونة الأخيرة، شق طريق فرعية غير معبدة بين مستوطنة منحماش على طريق الون موريه وبين نفيه يعقوب. وهذه الطريق ستختصر المسافة بين غور الاردن والقدس عشرات الكيلو مترات. وقد أقر شق الطريق من قبل أوساط أمنية، وسينتهي العمل به خلال الأيام القريبة القادمة (المصدر نفسه).

كما ذكر أن المجلس الاقليمي، بنيامن، الذي يضم عدداً من المستوطنات في المنطقة الواقعة بين «يهودا» و«السامرة»، قد نقل مكاتبه قبل أسبوع إلى جبل الطويل بالقرب من البيرة. وكانت الصحف الاسرائيلية قد أشارت قبل أسبوع، إلى نية نقل المكاتب وإقامة مركز خدمات عامة في المكان، لكن أوساطاً أمنية نفت ذلك في حينه، إلا أن عملية نقل المكاتب وإقامة مركز الخدمات قد تمافعلياً، في حقيقة الامر، بموافقة ومباركة وزارة الدفاع. وقد قدم الحكم العسكري للمستوطنين، خدمات مختلفة، تتضمن مد خطوط هاتف ومياه وكهرباء إلى المكان. وعلم أن المكاتب وحركة الخدمات العامة أقيمت على أراض كانت تابعة في الماضي لبلدية القدس الشرقية، وتعتبر الآن من جانب الحكم العسكري أراضي دولة. وكان الحكم العسكري قد نشر، قبل بضعة أشهر، أمراً يمنع بموجبه سكان البيرة من البناء في المنطقة رغم أنه توجد بالقرب من المكان آلاف الدونمات التابعة لسكان البيرة ورام الله والتي صودرت لأسباب أمنية. وحسب أقوال المستوطنين فإن إقامة مركز الخدمات العامة في هذا المكان سيغلق «الفجوة» الاستيطانية بين القدس ورام الله (دافار، ١٩٨١/٧/٦).

وفي إطار إسكان المستوطنات المقامة، علم أنه بعد الانتهاء من إقامة مستوطنتي نيلي ومنحماس، إستوطنت نواة تابعة لحركة غوش امونيم في منحماس، أما مستوطنة نيلي فهي قيد الاسكان؛ كذلك هناك نواة دينية أقامت لعدة سنوات في

مركز الشرطة الاردنية سابقاً على طريق نابلس — جنين، انتقلت في الآونة الاخيرة إلى المستوطنة الدائمة التابعة لها بالقرب من المكان. وهناك أعمال تطوير واسعة تجري في هذه الايام في شارع طولكرم، نابلس، لإقامة المستوطنة الجديدة شفي شمرون (ب). وستستوطنها نواة تابعة لغوش امونيم (دافار، ١٩٨١/٧/٢٤).

ومن جهة أخرى، عادت الجرافات الاسرائيلية للعمل على شق الشوارع، وذلك تمهيداً لإقامة مستوطنة في الأراضي التي كانت قد استولت عليها سلطات الاحتلال في منطقة عنبتا والتي تخص أراضي بيت ليد، ورامين وكفر اللبد.

ومن الجدير بالذكر، أن أصحاب هذه الأراضي، كانوا قد أبلغوا بالاستيلاء على أراضيهم لتقديم اعتراضاتهم. وقد رفع عدد منهم التماسات لدى محكمة العدل العليا الاسرائيلية، وتم إصدار أمر احترازي، في ذلك الحين، لوقف العمل، إلا أن الجرافات عادت للعمل بالرغم من أمر المحكمة (الشعب، ١٩٨١/٧/١).

وضمن محاولات الحكم العسكري الرامية إلى الحد من تقديم الاعتراضات إلى لجنة الاستئناف العسكرية بشأن مصادرة الأراضي، قال رئيس لجنة الاستئناف العسكرية، أنه سيقرر وقف أعمال تسوية الأراضي في منطقة الخليل، التي تعتزم سلطات الاحتلال إقامة مستوطنة عليها، شريطة أن يدفع أصحاب الاراضي مبلغ مئة ألف شيكل كتأمين نقدي، وذلك بحجة أن الدولة تتضرر نتيجة التأخير في أعمال المصادرة.

ويحمل هذا الاجراء الاسرائيلي الكثير من الخطر على مصير الأراضي الفلسطينية، لأن أعمال المصادرة القادمة ستتم ببعض السهولة، وذلك لعدم تمكن المواطنين من توفير مبالغ التأمين المذكورة. كما أن تلك المصادرات، لو أقرت، فسترافقها مصادرة أموال المواطنين، إضافة إلى أراضيهم (وفا، ١٩٨١/٧/١٤).

صلاح عبد الله

اعتراف دولي بالانتصار الفلسطيني

ردود الفعل على الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية التي تفجرت في منتصف تموز (يوليو)، طغت على ما عداها من اهتمام دولي بالقضية الفلسطينية؛ إذ اتسعت هذه الردود لتشمل معظم عواصم العالم. ولئن كانت المناقشات التي جرت في مجلس الأمن الدولي خلال البحث في سبل انهاء هذه الحرب، هي الأبرز والأهم، إلا أنه كانت لمواقف الدول المختلفة، قبل وبعد انعقاد المجلس، أهمية كبرى في رسم المناخ الدولي الذي اتسم بشبه اجماع على ادانة اسرائيل.

مجلس الأمن: وجه مجلس الأمن الدولي في ١٧ تموز (يوليو) نداء لوقف اطلاق النار في لبنان من دون أن يلقى جواباً. وقد ورد في النداء: «أن رئيس وأعضاء مجلس الأمن بعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام [كورت فالدهايم] يعربون عن قلقهم العميق لمدى الخسارة في الأرواح ومدى الخراب الذي سببته الأحداث المستنكرة التي وقعت خلال الأيام الأخيرة على لبنان، وهم يتوجهون بنداء عاجل لوضع حد لجميع الهجمات المسلحة ولضبط النفس، حتى يقام السلام والهدوء في لبنان، والسلام العادل والدائم في الشرق الأوسط». ثم عقد المجلس جلسة طارئة أخرى في الثاني والعشرين من الشهر نفسه، اتخذ في نهايتها قراراً اجرائياً يدعو لوقف فوري لإطلاق النار في لبنان، وتقدمت بمشروع القرار هذا، ثلاث دول غربية هي، ايرلندا واسبانيا واليابان وتضمن القرار الاجرائي دعوة إلى وقف القتال خلال مهلة لا تتعدى ٤٨ ساعة تلتزم بها كافة الأطراف المعنية، ويكلّف الأمين العام للامم المتحدة بتقديم تقرير إلى المجلس عن مدى تطبيق هذا القرار. وجاء في النص الحرفي للقرار: «إن مجلس الأمن، إذ يذكر بنداء رئيسه في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٨١، ويبدي قلقه الشديد ازاء الأحداث التي وقعت مؤخراً في الشرق الأوسط، وقلقه في الوقت نفسه ازاء النتائج الخطيرة التي قد تترتب على استمرار الاشتباكات في لبنان على السلام والأمن يعلن ما يلي:

١ ـ المطالبة بوقف الاشتباكات على الفور.

٢ ـ يؤكد من جديد مساندته لسيادة لبنان وسلامة أراضيه.

٣ ـ يدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير خلال ٤٨ ساعة من تاريخه عن مدى تطبيق هذا القرار».

وكان المشروع الغربي ينص على منح مهلة ٧٢ ساعة لتحقيق وقف النار لكنه عدل بعد مداولات (**السفير**، ٢٢/٧/١٩٨١).

وقالت مصادر في الأمم المتحدة ان تبني القرار جاء بعد مناقشات استمرت ٦ ساعات، تم بنتيجتها حذف جملة من مقدمة المشروع تنص على ان المجلس «يبدي قلقه للحجم المؤلم للخسائر البشرية من المدنيين وضخامة الدمار الناتج عن الاعتداءات على لبنان». وأضافت المصادر أن دولاً أعضاء في حركة عدم الانحياز حاولت اضافة نقطة تتضمن توجيه لوم

خاص الى اسرائيل، لكنها جوبهت بمعارضة الولايات المتحدة (المصدر نفسه). وندد فالدهايم في بداية الاجتماع «بالعنف، مهما كانت الجهة التي يصدر عنها»، وأشار إلى «الصعوبات الخطيرة التي نشأت في جنوب لبنان من جراء تدمير الجسور». وقال: «هناك مشكلة مستعجلة أود أن ألفت نظر مجلس الامن اليها، وهي تدمير الجسور والنقاط الرئيسية الأخرى على الطريق الساحلي بين صور وبيروت. ان اغلاق هذا الممر الحيوي لا بد أن يخلق صعوبات كثيرة للأهالي ولاقتصاد جنوب لبنان، خصوصاً في هذه الفترة التي تشكل ذروة الموسم الزراعي، وستتأثر قوة الأمم المتحدة باغلاق أحد ممرات تموينها الرئيسية». وأعرب رئيس المجلس، عيدي عمرو (النيجر)، عن قلقه وأعضاء المجلس أزاء الوضع في لبنان.

وتساءل مراقب منظمة التحرير الفلسطينية زهدي الطرزي، قائلاً: «ما هو المعنى الحقيقي لمهمة المبعوث الاميركي الخاص في الشرق الأوسط فيليب حبيب؟ هل تستهدف هذه المهمة ابعاد الصواريخ السورية، أم هي تستخدم كستار لعمليات الهجوم الوحشية الاسرائيلية ضد الفلسطينيين واللبنانيين».

وتحدث المندوب السوفياتي ريتشارد اوفينيكوف عن «مرحلة نوعية جديدة لإرهاب اسرائيل ضد الدول العربية»، وقال إن سبب هذا هو «التشجيع الحقيقي الذي يتلقاه الاسرائيليون من واشنطن للمضي في سياستهم».

وادعى المندوب الاسرائيلي يهودا بلوم ان «اسرائيل لم تكن تريد أبداً ايذاء المدنيين اللبنانيين الابرياء». وقال إن «هؤلاء وجدوا أنفسهم بشكل مأساوي وهم وسط تبادل نيران بسبب الطريقة التي تنتشر بها منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان». وأضاف ان دولته «تأسف لاية خسارة في الأرواح أو اصابة بجروح بين المدنيين على أي من جانبي الحدود الاسرائيلية ــ اللبنانية».

وقال المندوب الفرنسي فيليب لوي: «اننا لا نتصور كيف يمكن ان يظل النداء الذي وجهه مجلس الامن بوقف كافة الاعتداءات المسلحة بلا صدى». ومضى يقول ان «فرنسا تعتزم، أيضاً وبقوة، إدانة أي لجوء إلى أعمال وقائية مزعومة لا يمكن تبريرها بالتأكيد بأي تفسير للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، إذ ان مثل هذه الأعمال تؤدي إلى أعمال مضادة وتغذي دائرة العنف التي يسقط خلالها الضحايا على الجانبين». وأضاف: «وتجدر الاشارة، مرة أخرى، إلى أن القوة ليست الوسيلة لفرض تسوية عادلة في نزاع الشرق الأوسط الذي تورط فيه لبنان رغماً عنه، والقوة ليست أيضاً الوسيلة التي يمكن التوصل بها إلى ضمان حق اسرائيل في العيش في أمان داخل حدود آمنة ومعترف بها».

وأكد مندوب بريطانيا انطوني بارسونز ان «لا أحد يستطيع الادعاء بأن سياسة الهجمات الوقائية بكل ما يصحبها من تدمير يمكن أن تحقق، بأي شكل من الاشكال، أي تقدم لقضية السلام سواء في لبنان أو في الشرق الأوسط عامة». وقال: إن «هذه السياسة لا تؤدي سوى إلى عمليات انتقامية وهو ما يعني مزيداً من القتل ومزيداً من الدمار». ودعا إلى تنفيذ الاعلان المسمى «باعلان البندقية» الذي اعتمدته الدول الاوروبية التسع حول مشكلة الشرق الأوسط في العام ١٩٨٠. وأبرز مبدأين أساسيين يتضمنهما هذا الاعلان هما: «حق الوجود والأمن لكافة دول المنطقة ومن بينها اسرائيل، والعدالة لكل الشعوب التي تشتمل على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».

وصرح المندوب السوري ضياء الدين الفتّال بأن «الادانة لم تمنع اسرائيل في ما مضى من شن عملياتها العدوانية التي تدخل في نطاق العقوبات التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق والتي تبرّر أيضاً طرد اسرائيل من الامم المتحدة». وأكد «أن الادارة الأميركية الحالية ضربت كل الأرقام القياسية في المساندة غير المشروعة للسياسات التوسعية لإسرائيل».

وقال مندوب تونس بطير شعبان أنه لن تكفي مطالبة اسرائيل بوقف هجماتها وبعدم غزو لبنان، إذ أن تل ــ أبيب مطمئنة إلى عدم معاقبتها. وأشار إلى أن مجلس الامن لن يحقق نتيجة ما لم يتم تعزيز موقفه باجراء العقوبات التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية.

ودعا المراقب الدائم لجامعة الدول العربية كلوفيس مقصود الولايات المتحدة إلى: «استغلال الفرصة التاريخية السانحة لها لكي تبدي قدراً من الموضوعية في مراجعة طويلة المدى لسياساتها على أن

تتخلص من تلك غير المؤكدة أو القصيرة المدى». وأضاف ان واشنطن لم تبتعد عن اسرائيل، ولم تبد أي تحول سياسي، وانه كان من الأفضل أن توقف الولايات المتحدة بالكامل مساعداتها العسكرية لإسرائيل. لكنه قال:انه «يتعين الاشارة إلى الاستياء الذي أبدته الولايات المتحدة حيال حليف مجنون أفلت زمامه وإلى الاستعداد الأميركي لإبداء تحفظات تجاه الحماقات الاسرائيلية في لبنان».

المشروع اللبناني: وتسلم المجلس نص مشروع القرار الذي تقدم به لبنان إلى المجلس لإقراره. وقال القائم بأعمال البعثة اللبنانية فخري صاغية ان «لبنان لم يكن متورطاً بشدة في القتال في النزاع العربي ــ الاسرائيلي، ولكن يجري تحويله ضد ارادة شعبه إلى ساحة للحرب الاسرائيلية». وقد اشتمل المشروع اللبناني على النقاط التالية

١ ــ الدعوة إلى وقف فوري لجميع الأعمال العدوانية وإلى الاحترام الجازم لسلامة الأراضي اللبنانية واستقلال لبنان وسيادته داخل حدوده المعترف بها دولياً.

٢ ــ ادانة هجمات اسرائيل الوحشية على لبنان بقوة.

٣ ــ ادانة سياسة اسرائيل المعلنة والمستمرة الخاصة بتوجيه «ضربات وقائية» تؤدي إلى تصعيد دورات العنف.

٤ ــ دعوة جميع الدول الأعضاء إلى فرض عقوبات على اسرائيل، كما نص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تظل سارية إلى أن تنصاع اسرائيل لقرارات المجلس حول هذا الموضوع وتلتزم اتفاق الهدنة للعام ١٩٤٩ ومبادىء القانون الدولي كما هي واردة في الميثاق.

٥ ــ الطلب من الأمين العام اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لتنفيذ هذا القرار والتأكد من الوصول إلى اتفاق فوري لوقف القتال، وتقدير ما يجب عمله في السرعة القصوى لضمان سلامة قوة الطوارىء الدولية.

٦ ــ ابقاء جلسات مجلس الأمن مفتوحة حتى يتبلغ من الأمين العام تقريراً مُرضياً.

وكان من المفترض أن يعقد مجلس الأمن جلسة لمناقشة المشروع اللبناني بعد أن تم التوصل إلى وقف اطلاق النار، لكن هذا الأمر لم يتم حتى كتابة هذه السطور.

قمة اوتاوا: في الوقت الذي كان عنف الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية يشتد، كان زعماء دول الغرب الصناعية السبع يعقدون مؤتمراً لهم في العاصمة الكندية، اوتاوا، لمناقشة اهتماماتهم السياسية والاقتصادية بشكل خاص. وقد انعكس الوضع المتدهور في لبنان على أعمال هذه القمة، وكاد شبح القضية الفلسطينية أن يسرق الأضواء بالكامل من القضايا الاخرى التي تقررت مناقشتها سلفاً، سواء في الجلسات الرسمية أو في اللقاءات الثنائية والجماعية التي جرت على هامش القمة. وانصب التركيز السياسي للمؤتمر على دعوة مشتركة الى العمل لوقف هذه الحرب، بعد عرض الولايات المتحدة نتائج الجهود التي بذلها ممثلها فيليب حبيب الذي كان موجوداً وقتذاك في اسرائيل.

وكان الوفد الاميركي في القمة هو الأكثر تحركاً، وعقد الرئيس رونالد ريغان لقاءً مع الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، تركز في معظمه على مناقشة الوضع في الشرق الأوسط. والتقى ريغان أيضاً رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، وقال بعد اللقاء ان بلاده تحاول تهدئة الوضع المتدهور في لبنان. وعقد ثلاثة من كبار المسؤولين الأميركيين، هم: وزير الخارجية الكسندر هيغ، ومستشار شؤون الأمن القومي ريتشارد ألن، وكبير مستشاري البيت الأبيض ادوين ميس، مؤتمرات صحافية تركزت في معظمها على الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية في لبنان. ووصف هيغ الوضع بأنه «متدهور ومثير للقلق»، فيما استبعد ألن امكانية «توسع الحرب»، وقال: ان «هدف واشنطن هو العمل على احتواء العنف تمهيداً لوقفه أو ايجاد ظروف لوقفه». وأضاف: ان أحداً «لا يتوقع حرباً أشمل... ولا نرى أي اشارات في الوضع الراهن قد تؤدي إلى توسع للعنف يشمل دولاً أخرى». وكشف النقاب عن اتصالات تجريها الادارة الأميركية بالرئيس اللبناني الياس سركيس والحكومة اللبنانية، قائلاً: «أعتقد أن هناك خطوات أخرى يقوم بها وسطاء بما في ذلك الأمم المتحدة من أجل معالجة العنف الصادر عن الجانب الفلسطيني الموجود في لبنان».

أما ادوني ميس فقال:ان اجتماع وزراء خارجية الدول السبع خصص جانباً كبيراً من المحادثات لـ «المشاكل الراهنة في الشرق الأوسط، وان الجميع اتفقوا على الضرورة الملحة لوقف النار». وأضاف:ان واشنطن في سعيها لتحقيق هذا الهدف «تستخدم الوسيلة غير المباشرة بالنسبة إلى الاتصال بالفلسطينيين».

وتجسد هذا الاهتمام الذي أبدته قمة اوتاوا بالوضع في الشرق الأوسط، في البيان السياسي الذي تلاه رئيس المؤتمر، ورئيس وزراء الدولة المضيفة بيار ترودو، بعد أن وافقت عليه الدول الأعضاء المشاركة. فقد تناول البيان الوضع في لبنان والمنطقة بشكل مركز. ومما جاء فيه: «لا نزال مقتنعين بضرورة ايجاد حل للنزاع بين اسرائيل والبلدان العربية. إننا نأسف جميعنا للتصعيد في حدة التوتر، خصوصاً أعمال العنف في المنطقة. ونأسف أسفاً عميقاً لحجم الدمار خصوصاً في لبنان وللخسائر في أرواح المدنيين من الجانبين. ونحن ندعو كل الدول وجميع الأطراف إلى ممارسة ضبط للنفس وخصوصاً تحاشي أعمال الانتقام التي لا تؤدي إلا إلى التصعيد، وتحاشي الأعمال التي تؤدي إلى مزيد من التوتر وسفك الدماء».

وعن لبنان قال البيان: «إننا قلقون، خصوصاً للمصير المأساوي للشعب اللبناني، ونؤيد الجهود المبذولة حالياً والتي تتيح للبنان تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وسلاماً مع جيرانه».

ردود الفعل الدولية

وكانت رافقت الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية ردود فعل دولية واسعة واستنكارات للعدوان الاسرائيلي، شملت حتى الدول المعادية مبدئياً للقضية الفلسطينية. وكان أبرز هذه المواقف تلك التي اتخذتها واشنطن وباريس ولندن وبون. فالأميركيون الذين أكدوا عدم تخليهم عن دعمهم لإسرائيل، ورفضهم المطلق لأي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعترف «بحق اسرائيل في البقاء»، أعلنوا تمديد فترة قرار تجميد شحن طائرات الـ «أف ــ ١٦» الاميركية إلى تل ــ أبيب، وهو القرار الذي اتخذوه بعد الغارة الاسرائيلية على مفاعل بغداد النووي.

ورغم أن منظمة التحرير الفلسطينية وصفت القرار الأميركي بأنه تغطية لتأييد واشنطن للغارات على بيروت والجنوب، إلا أن الخارجية الاميركية ربطت العودة عن قرار التجميد بالتزام اسرائيل بوقف اطلاق النار وعودة الهدوء إلى المنطقة. وأبلغ وزير الخارجية الاميركي وفداً من السفراء العرب، أن الادارة الأميركية مهتمة مباشرة بقضية الشرق الأوسط، وأنها تدرس حالياً جوانبها المختلفة وستتحرك عندما تكتمل قريباً مراجعتها لسياستها في المنطقة. ونُقل عن السفراء العرب قولهم:أن هيغ شاطرهم الرأي بأن «الأمر لا يتعلق بمسألة تجميد ارسال الأسلحة إلى اسرائيل، وإنما بضرورة ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط، وأنه يرى بأن هناك تطورات وتبدلات تاريخية في التفكير سواء في المنطقة أو في الغرب». إلا أن هيغ نفسه عاد وأكد خلال مقابلة تلفازية ، وفي معرض رده على دعوة طرحها الرئيس المصري أنور السادات الذي زار الولايات المتحدة في مطلع آب (اغسطس)، أن الولايات المتحدة لا يمكنها على الاطلاق تغيير موقفها الرافض لأي حوار مع منظمة التحرير، ما لم تغير المنظمة موقفها وتعلن اعترافها باسرائيل وحقها في الوجود. وقال مسؤول أميركي كبير آخر:ان «الاعتراف بمنظمة التحرير، عملة سياسية صعبة لا يمكن التبذير فيها».

وركزت الصحف الأميركية تعليقاتها على ابراز الانتصار السياسي الذي أحرزته منظمة التحرير من خلال التوصل إلى وقف اطلاق النار، وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٤:أن «منظمة التحرير باتت طرفاً في أية اجراءات لوقف النار قد تتخذ في المستقبل». وقالت صحيفة «واشنطن بوست» في تعليق لها بعنوان «الهدنة الفلسطينية ــ الاسرائيلية» نشرته بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٧: أن اتفاق وقف اطلاق النار «يحمل في طياته مضامين هائلة بالنسبة لمحاولات منظمة التحرير طويلة الأجل في الحصول على درجة معينة من الاعتراف، ولو بصورة غير مباشرة». وذكر:أنها «المرة الاولى في تاريخ اسرائيل، التي توافق فيها تل ــ أبيب على عدم القيام بعمليات عسكرية ضد القوات الفلسطينية في أي مكان، حتى ولو كان ذلك مؤقتاً».

□ وفي باريس أثار الموقف الفرنسي المؤيد لإسرائيل موجة استنكار واسعة داخل فرنسا، وقامت احزاب وهيئات فرنسية، وأخرى عربية ودولية، بتسجيل

احتجاجها لدى الحكومة الفرنسية على المساواة في مسؤولية العنف في لبنان بين اسرائيل ومنظمة التحرير. وكان الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران قد عقد مؤتمراً صحافياً في العاصمة الكندية قبل عودته إلى بلاده، قال فيه: ان «أعمال الحرب تأتي من الجانبين وسيكون من غير العدل اعتبار أن اسرائيل فقط نفذت هذا النوع من العمل». وفي لقاء له مع أمين عام منظمة المؤتمر الاسلامي الحبيب الشطي، قال ميتران ان قرار وقف اطلاق النار عنصر مشجع وايجابي قد ينتهي إلى طريق جديد يتجاوز الحدود اللبنانية».

ونقل الشطي عن ميتران قوله: ان «للفلسطينيين حقوقاً يجب أن تحترم». وأضاف انه وجد الرئيس الفرنسي «متمسكاً بالمبادىء إزاء مشكلة الشرق الأوسط وهي حق الناس في تقرير مصيرهم».

وأوردت «وكالة الصحافة الفرنسية» في ١٩٨١/٧/٢٦ تحليلاً عن الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية جاء فيه: ان قيمة منظمة التحرير ارتفعت في المنطقة والعالم، وإنها تحولت خلال اسبوعين من «حجم شبه مهمل إلى صفة تحسد عليها، وهي صفة الشريك الذي فرض نفسه من الوجهة السياسية. إذ حصلت على اعتراف بها كأمر واقع من قبل الولايات المتحدة، أي اسرائيل. أما من الوجهة العسكرية فقد أصبحت أول جيش عربي يوجه ضربات مباشرة لإسرائيل منذ العام ١٩٧٣».

□ أما في بريطانيا فقد أعربت الحكومة عن «قلقها العميق لما يجري في المنطقة وأبدت حزنها للضحايا البريئة التي سقطت وتعاطفها مع الشعب اللبناني». ووعد وزير الخارجية البريطاني لورد كارينغتون سفراء عرباً قابلوه بأن «تواصل بلاده مساعيها لإعادة الهدوء إلى المنطقة مع واشنطن والدول الاوروبية». وكانت الخارجية البريطانية قد استدعت، بعد الغارة على بيروت، السفير الاسرائيلي في لندن، شلومو ارغوف، وطلبت منه «تجاوب اسرائيل مع الجهود المبذولة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار».

وكتبت صحيفة «التايمز» اللندنية في ١٩٨١/٧/٢٣ تقول: «الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية، لن يكسبها أحد. فاسرائيل بكل قوتها وتفوقها لن تتمكن من تصفية المقاومة الفلسطينية مهما ضربت من قواعد ومهما قصفت من أهداف، بل على النقيض من ذلك، فإن الغارات، بالرغم من أنها ستسبب دماراً في قواعد الفدائيين على المدى القصير، فهي ستدفع العديد من الفلسطينيين الشباب الذين ولدوا في المنفى إلى الانضمام إلى صفوف المقاومة، كما أنها ستزيد من خبرة العناصر المقاتلة». وأضافت: «هذه هي مأساة فلسطين الحقيقية. وحتى لو احتل الاسرائيليون كل جنوب لبنان، كما يعتقد البعض، فإن كل ما سيحدث هو انتقال أرض المعركة أمتاراً عدة إلى الوراء، وسيستمر الفلسطينيون في خوض معركتهم لاستعادة بلدهم».

الموقف السوفياتي. في موسكو، حذر الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف من «التدهور الخطير للوضع في الشرق الأوسط» وأكد أن «الوقت حان لإيقاف المعتدي الاسرائيلي عند حده، واجباره على مراعاة أحكام القانون الدولي السائدة وما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة». وأضاف بريجنيف في بيان مشترك صدر بعد لقائه بالسكرتير الأول للجنة المركزية لحزب العمل الاشتراكي المجري، يانوش كادار: ان «من الامور الملحة تحقيق تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط بالجهود الجماعية لكافة الأطراف المعنية بما يتجاوب مع مصالح جميع دول وشعوب المنطقة ومع مصالح السلام العالمي».

وحذرت موسكو في مقال نشرته وكالة انباء «نوفوستي» من أن اسرائيل «لم تتخل عن مخططاتها الرامية إلى سحق المقاومة الفلسطينية، في حين أن دعم الولايات المتحدة الثابت لها سيظل يشجع تصرفاتها المتطرفة في المستقبل أيضاً». وأشادت بنضال المقاومة الفلسطينية، وقالت: «لا يشك أحد اليوم في واقع أن المقاومة خرجت من تلك المحنة معززة لسمعتها الدولية ومؤكدة أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد لعرب فلسطين، إذ برهنت أن أي حل لمشكلة الشرق الأوسط يستحيل بدون مشاركتها». وأضافت: ان «وقف اطلاق النار الذي اضطر اليه المعتدي الاسرائيلي هو الجانب العسكري الصريح من النجاح الذي حققه الفلسطينيون والوطنيون اللبنانيون، أما الجانب السياسي فليس أقل أهمية، بل ربما كان أعظم شأناً. وتدل اتفاقية وقف النار على أن واشنطن، شاءت أم أبت، مضطرة إلى التسليم بأن الفلسطينيين طرف من الأطراف الأساسية في نزاع الشرق الأوسط، ولا يمكن بالتالي

إلا أن يكونوا طرفاً من الأطراف الأساسية في أية مفاوضات ترمي إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة». وحذرت من أن «واشنطن ستحاول، ولا بد، أن تستغل وقف العمليات الحربية في لبنان، لتكثيف عملية كامب ديفيد وللبحث عن حلول لازمة الشرق الأوسط تتجاهل مصالح الفلسطينيين وحقوقهم. وينسى بعضهم في واشنطن، كما يبدو، ان حركة المقاومة الفلسطينية تملك، لإحباط تلك المخططات، تشكيلة واسعة من مختلف الوسائل، وتعتمد على دعم المجتمع الدولي المتزايد باستمرار».

□ في سدني، أدانت الحكومة الاسترالية اعتداءات اسرائيل على لبنان وقالت: ان العمليات العسكرية في لبنان تعتبر انتهاكاً لسيادته الاقليمية وعرقلة لمساعي السلام في الشرق الأوسط.

□ في طوكيو، أعربت الحكومة اليابانية عن أسفها تجاه الهجمات الاسرائيلية ضد المخيمات الفلسطينية ودعت إلى ضبط النفس من قبل كل الأطراف المعنية.

□ في أثينا، أدان رئيس الحركة الاشتراكية اليونانية أندرياس بابا ندريو العمليات الجوية الاسرائيلية على لبنان «التي تخلق موقفاً جديداً خطيراً في المنطقة».

□ في بون، دعت حكومة المانيا الغربية جميع الأطراف في الشرق الأوسط إلى وقف أعمال القتال، وأدانت على وجه التحديد الغارة الاسرائيلية على بيروت «التي لايمكن قبولها على أنها من عمليات الدفاع عن النفس». وأصدرت بياناً دعت فيه اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى وقف القتال «الذي يهدد السلام في الشرق الأوسط والعالم».

□ في نيودلهي، وجهت رئيسة الوزراء انديرا غاندي رسالة إلى ياسر عرفات، ضمنتها ادانة شديدة لإسرائيل، وقالت: ان الأعمال التي تقوم اسرائيل بها تهدد السلام في المنطقة.

□ في داكا، وجه وزير خارجية بنغلادش رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أعرب فيها عن قلق بلاده الشديد ازاء الهجمات الاسرائيلية الأخيرة على لبنان التي تهدد السلام والأمن العالميين.

□ في هافانا، أكد بيان أصدرته الخارجية الكوبية، وسلمت نسخة منه إلى ممثل منظمة التحرير في كوبا، أن الهجمات الاسرائيلية على لبنان والشعب الفلسطيني حلقة مكملة في المخطط الاسرائيلي — الأميركي، بهدف التصفية الكاملة للشعب الفلسطيني وارهاب الشعوب العربية.

□ في هانوي، أدانت الخارجية الفيتنامية الاعتداءات الاسرائيلية، وقالت: ان «المعتدين التوسعيين الاسرائيليين الذين لم يستطيعوا قهر الروح القتالية للشعب الفلسطيني والشعب العربي، لجأوا مرة أخرى إلى قتل المدنيين بوحشية». وأضافت: ان «الشعب الفيتنامي الذي يشعر بسخط شديد تجاه الأعمال العدوانية وجرائم الحرب الفظيعة التي ارتكبها الاسرائيليون، يؤكد مرة أخرى تأييده التام للشعبين الفلسطيني واللبناني».

□ في لاوس، استنكرت الحكومة الغارات التي شنتها اسرائيل ضد لبنان بشدة، وقال ناطق باسم الخارجية «ان جرائم اسرائيل التي ترتكب بالتواطوء مع الامبريالية الأميركية تهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط والعالم، وهي خرق فظ لميثاق الأمم المتحدة وتحد للرأي العام العالمي».

□ في أندونيسيا، قالت الحكومة: ان قصف اسرائيل لمدن وقرى جنوب لبنان وبيروت يتناقض تماماً مع مبادىء هيئة الأمم المتحدة، ويشكل تطاولاً على سيادة لبنان، وانتهاكاً لابسط قواعد الأخلاق البشرية.

جولة القدومي في فرنسا

في الرابع من تموز (يوليو) الماضي، بدأ رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي جولة اوروبية شملت كلاً من فرنسا وسويسرا، عقد خلالها سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين في باريس وبرن.

وتناول القدومي خلال مباحثاته مع وزير العلاقات الخارجية الفرنسية كلود شيسون، الموقف الفرنسي من المبادرة الاوروبية، والزيارة المرتقبة لرئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ياسر عرفات إلى باريس، وكذلك الزيارة المقبلة للرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران إلى اسرائيل التي لم يحدد موعدها بعد (**السفير**، ١٩٨١/٧/٥). وأشارت المصادر إلى أن شيسون أوضح أن «الموقف الفرنسي من المبادرة الاوروبية لم يعد كما كان، وأن ميتران لم يعد يؤيدها بالشكل

الذي طرحت فيه سابقاً». وأضافت: ان «فرنسا ترى، وهو ماأكده مسؤولوها مراراً في الفترة الأخيرة، أن حل مشكلة الشرق الأوسط، لا يمكن أن يتم إلا عبر الحوار المباشر بين الأطراف المعنية، وأن موقف الاليزيه المؤيد لاتفاقيات كامب ديفيد ارتكز على هذا المبدأ». ومضت تقول ان «ميتران يرى في كامب ديفيد ليس أكثر من خطوة باتجاه السلام، وأنه أدى غرضه بالنسبة لمصر، ومن الصعب الحديث عن الحكم الذاتي الفلسطيني، لأنه يعني اناساً لم يطلبوا من مصر واسرائيل أن تحلا مشكلتهم». وذكرت المصادر نفسها، أنه على الرغم من هذا الموقف، فإن فرنسا لا تملك أي تصور بديل يؤدي إلى الوصول لمنح الفلسطينيين حق تقرير مصيرهـم. وأشارت إلى أن «شيسون لم يعط القدومي أية وعود قاطعة حول الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعيـاً وحيداً للشعب الفلسطيني، أو أي تأكيد آخر حول المبادرة الاوروبية، إلا أنه وعد بأن تكون هذه المسائل موضع دراسة». ووعد شيسون أيضاً بأن «تتم دراسة مسألة تحديد موعد زيارة عرفات لباريس» وأسمع القدومي كلاماً حول زيارة ميتران لإسرائيل في اطار «أنها زيارة ليست مقررة الآن، ولن تتم في وقت قريب» (**المصدر نفسه**).

وأدلى القدومي بتصريح حول نتائج لقاءاته في فرنسا، قال فيه: انه «لاحظ تناقضات في تصريحات الرسميين الفرنسيين، وهذا يعني أن الادارة الجديدة لم تصل بعد إلى اتخاذ موقف ثابت من قضية فلسطين والشرق الأوسط». وذكر أنه أعلم الجانب الفرنسي بأن منظمة التحرير «أصبحت تهتم الآن بمواقف الدول الاوروبية، كل دولة على حدة، ولا سيما بالموقف الفرنسي، ولهذا فإن الفلسطينيين يأملون أن تحدد كل دولة اوروبية موقفها بعيداً عن المجموعة لأن القول بأن اوروبا في طريقها لاتخاذ موقف جماعي من قضية الشرق الأوسط، بات يعيق اتخاذ مواقف متقدمة لكل بلد اوروبي على حدة».

وكان القدومي قد التقى، اضافة إلى شيسون، وزير التجارة الخارجية الفرنسي ميشال جوبير، والأمين الأول للحزب الاشتراكي ليونيل جوسبان، ووزير الدولة للبحوث والتكنولوجيا بيار شوفنمان، والمستشار في قصر الاليزيه ريجيس دوبريه.

ونشرت صحيفة «النهار» البيروتية في ٦/٧/١٩٨١ نص مقابلة أجرتها مع شيسون، خلال زيارة القدومي للعاصمة الفرنسية، قال فيها: ان بلاده تعتبر منظمة التحرير «أحد ممثلي الشعب الفلسطيني وليس الممثل الوحيد له، ذلك أن الظروف لم تسمح للفلسطينيين بالاختيار، وهذا لا يلغي بالطبع امكانية أن يختار الفلسطينيون بشكل ديمقراطي، يوماً ما، منظمة التحرير ممثلاً لهم».

.. **وفي سويسرا**: وبعد ثلاثة أيام قضاها في فرنسا، انتقل القدومي إلى العاصمة السويسرية، حيث التقى وزير خارجيتها بيار اوبير في مباحثات استغرقت حوالي الساعتين، اعترف اوبير خلالها بالدور المهم الذي تلعبه منظمة التحرير في الشرق الأوسط، لكنه قال: ان بلاده لا تستطيع الاعتراف بالمنظمة لأنها لا تعترف إلا بالدول.

وقال بيان لوزارة الخارجية بعد المحادثات: ان «أي حل لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن يأخذ في الاعتبار حق اسرائيل في السلام والأمن، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير». ودعا البيان إلى محادثات مباشرة بين الأطراف المعنية جميعها، وقال ان سويسرا على استعداد للمساهمة في أي مجهود كفيل بحل أزمة الشرق الأوسط. وأضاف: ان اللقاء سمح للحكومة السويسرية بالاعراب مجدداً عن معارضتها لأي شكل من أشكال العنف.

ووصف ناطق باسم وزارة الخارجية زيارة القدومي بأنها «زيارة مجاملة أكثر منها لاجراء محادثات رسمية»، ومنع المصورون من حضور اللقاء، على أساس أن ذلك «اجراء طبيعي في دعوات المجاملة».

ومن جهته أعرب القدومي للصحافيين، بعد اللقاء، عن اغتباطه بمساندة سويسرا للقضية الفلسطينية، وأشار إلى أن الطرفين اتفقا على دعم علاقاتهما. وأوضح أنه لا زالت هناك خلافات في الرأي حول طريقة حل النزاع في الشرق الأوسط. وذكر أنه اثير في الاجتماع امكان اقامة مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في سويسرا. وعقد القدومي، أيضاً، محادثات منفصلة مع وزير الدولة للشؤون الخارجية ريمون بروبست، تناولت التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط.

وأثارت زيارة القدومي لسويسرا معارضة لدى مؤيدي اسرائيل والسفارة الاسرائيلية في برن.

واعتبر الحزب السويسري الراديكالي المحافظ الذي له وزيران في الحكومة الائتلافية، اللقاء بين القدومي واوبير بأنه «اهانة للضحايا البريئة لأعمال منظمة التحرير» ووزعت السفارة الاسرائيلية على الصحف السويسرية نسخاً عن نص تصريحات أدلى بها القدومي مؤخراً، وهاجم فيها اسرائيل. وعلقت وزارة الخارجية السويسرية بالقول:انها ستبحث ما إذا كان عمل السفارة الاسرائيلية يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية لسويسرا.

حسان حيدر

ردود الفعل على الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية وتجميد إرسال طائرات أف ـ ١٦ لاسرائيل

شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير (١ ـ ١٩٨١/٧/٣١) أحداثاً هامة على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، برزت في مقدمتها الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية، التي شملت ساحتها الجنوب اللبناني وشمالي فلسطين المحتلة، واستخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة البرية، والبحرية، والجوية

وسوف نركّز، في تقريرنا هذا، على تعليقات المسؤولين الاسرائيليين الرسميين وغير الرسميين ووسائل الاعلام وردود فعلهم على تطورات تلك الحرب ونتائجها على الصعيد الاسرائيلي. إضافةً إلى هذا، سوف يتوقف التقرير أمام موضوعات أخرى هي: أثر القصف الفلسطيني على المستوطنات الاسرائيلية في الجليل، والعلاقات الأميركية ـ الاسرائيلية على خلفية وقف تسليم طائرات أف ـ ١٦ لاسرائيل، وردود الفعل الاسرائيلية على المناورات البحرية السورية ـ السوفياتية المشتركة، إضافة إلى تصديق الكنيست الاسرائيلي على اتفاق تشكيل قوة المراقبة في سيناء.

الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية

شهد الجنوب اللبناني ومنطقة شمال فلسطين المحتلة معارك واسعة بين قوات الجيش الاسرائيلي، والقوات الفلسطينية اللبنانية المشتركة، امتدت من ١٠ إلى ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١، وشاركت فيها مختلف أنواع الأسلحة البرية، والبحرية والجوية.

وقد بدأ التصعيد العسكري عندما قامت الطائرات الاسرائيلية بمهاجمة مواقع فلسطينية في منطقة الزهراني يوم ١٩٨١/٧/١٠، ثم كررت الطائرات هجماتها، وضربت منطقتي الدامور والناعمة الواقعتين جنوبي بيروت يوم ١٩٨١/٧/١٢. وأعلنت المصادر العسكرية الاسرائيلية، تعليقاً على هذه الهجمات، أن الحرب ضد الفدائيين «متواصلة حيث يجري التنفيذ على ضوء معلومات استطلاعية جيدة، لتحديد الزمان والمكان اللذين تختارهما إسرائيل لتوجيه الضربة» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٩٠، ١٢ و١٩٨١/٧/١٣، ص ١٢). وعاودت الطائرات الاسرائيلية تنفيذ هجماتها، يومياً تقريباً، على مختلف المواقع والأهداف العسكرية والمدنية، كإشارة إلى بدء مرحلة جديدة من العمل العسكري الاسرائيلي، ولضرب ما سمته المصادر الاسرائيلية «البنية التحتية» العسكرية للفدائيين، وتدمير المعدات الثقيلة التي تلقوها مؤخراً من الدول العربية والصديقة المؤيدة للفلسطينيين.

وهكذا تلاحقت تطورات أحداث هذه الحرب، حيث قامت القوات المشتركة بالرد على التصعيد الاسرائيلي، وقصفت بالمدفعية والصواريخ مواقع القوات الاسرائيلية، ومراكز تحشداتها العسكرية،

والمستوطنات على طول خط المواجهة، وفي عمق شمال اسرائيل.

ووصفت سائر الأعلام الاسرائيلية المعارك التي دارت في جنوب لبنان بأنها من أعنف ما شهدته المنطقة منذ حرب تشرين الاول (اكتوبر) العام ١٩٧٣. وأضافت أن الفدائيين أطلقوا، في الايام الأخيرة من الحرب، كميات أكبر من الصواريخ والقذائف، مقارنة مع ما أطلقه الجيش الاسرائيلي. وقال الناطق العسكري الاسرائيلي أنه، في الفترة الممتدة بين ١٥ و١٩٨١/٧/٢١، نفذ الفدائيون ٥٨ عملية قصف، بمجموع قذائف بلغ ٨٤٠ قذيفة بين صاروخ كاتيوشا وقذيفة مدفع. وقد قتل من جراء القصف ٥ مستوطنين وجرح ٣٦، وتلقت المطلة، وكريات شمونه ونهاريا أكثر من ١٠٠ قذيفة وصاروخ لكل منها (هآرتس ١٩٨١/٧/٢٢).

وفي تطور آخر لمجريات الحرب، قام الطيران الاسرائيلي بقصف الأحياء السكنية في مدينة بيروت بدعوى ضرب قيادات الفدائيين، كما قصفت الجسور التي تربط الجنوب اللبناني بباقي أجزاء لبنان، في محاولة لإرباك الوضع العسكري والجماهيري للقوات المشتركة، وشل قدرتها على الحركة.

أسباب الحرب إسرائيلياً: نستطيع أن نستخلص من تصريحات المسؤولين وتعليقات كبار المحللين العسكريين والسياسيين الاسرائيليين، أن أسباب الحرب وتوقيتها تعود إلى عاملين. الأول سياسي، والثاني عسكري.

١ ــ **العامل السياسي:** جاء توقيت هجمات سلاح الجو الاسرائيلي أثناء البحث الجاري بين واشنطن وتل ــ أبيب، حول مسألة وقف شحن طائرات أف ــ ١٦ لإسرائيل، وحول ما إذا كان من المفروض أن تجري اسرائيل مشاورات مع الادارة الاميركية قبل أي استخدام للأسلحة المصنوعة في الولايات المتحدة. وفسر المراقبون، في اسرائيل، نشاط سلاح الجو برغبة إسرائيل في إظهار موقف حازم فيما يتعلق بمسألة «الوسائل الدفاعية التي تتبعها اسرائيل لحماية مصالحها الحيوية، وعدم موافقتها أبداً على تغيير القواعد المتبعة في إطار هذه المسألة حتى الآن». (هآرتس، ١٩٨١/٧/١٢).

ويقال، في هذا السياق أيضاً، أن تجدد القصف الاسرائيلي ضد الجنوب إنما يشير إلى استياء الحكومة الاسرائيلية من المماطلة في المفاوضات التي يجريها المبعوث الاميركي الخاص حول أزمة الصواريخ السورية في لبنان. وإلى أن هذه المفاوضات لن يكون لها تأثير، تحت أي ظرف كان، على نشاط اسرائيل الهجومي ضد الفدائيين. وقد عبر مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، عن هذا الموقف الاسرائيلي عندما سئل عن التناقض الحاصل إزاء استئناف الهجمات مع وجود المبعوث الأميركي في المنطقة، فقال: يسر دولة اسرائيل أن تؤدي الاتصالات السياسية إلى تحقيق الهدوء في المنطقة. أما إذا لم تؤد هذه الاتصالات إلى الهدوء، فإن دولة اسرائيل ستستمر في الدفاع عن مواطنيها «حتى أثناء وجود أصدقائها الحميمين في المنطقة. وأظن أننا سنحاول تقديم جميع المساعدات للولايات المتحدة، لكننا لن نسلم بأي إطلاق للنيران، أو أي تحضير له» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٩٥، ١٧ و١٩٨١/٧/١٨، ص ٥).

٢ ــ **العامل العسكري:** وهو العامل الأكثر أهمية بالنسبة للاسرائيليين الذين يتحدثون عن تطورات كبيرة في التسليح والتنظيم عند الفدائيين؛ الأمر الذي يشكل خطورة على «أمن إسرائيل». فالمشكلة لم تعد تتمثل في تسلل وحدات الفدائيين أو في وصولهم إلى شواطىء اسرائيل. بل اصبحت تتمثل في «بناء قاعدة تحتية عسكرية لوحدات نظامية مجهزة بأسلحة ثقيلة ومدفعية ودبابات» (زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٠).

ووصف تسيبوري الطبيعة النوعية الجديدة لأسلحة الفدائيين فقال: إنها تشتمل على منصات إطلاق صواريخ الكاتيوشيا متعددة الفوهات (٣٧ أو ٤٠ فوهة) والمحمولة على ناقلات. ويضيف، أنه قبل عدة أشهر لم يكن تحت تصرفهم سوى مدفعية قصيرة المدى، لكنهم اليوم يمتلكون مدفع ١٣٠ملم؛ وهو من أحدث ما أنتجته الصناعة العسكرية السوفياتية. ومقابل الدبابات القليلة التي كانت لديهم، توجد لديهم، الآن، عشرات

الـدبابـات، ودفاع جـوي ضد الطـائرات يضم صـواريخ سـام ـ ٧، وسام ـ ٩، إضـافـة إلى المدافع والرشاشات الثقيلة. وهذا يعني أن قوة الفدائيين «زادت كثـيراً. وهذا ما رأيناه، في الأيام الأخيرة، على الحدود الشمالية حيث كانت تسقط عشرات صواريخ الكاتيوشيا والقذائف كل يوم» (عل همشمار، ١٩٨١/٧/٢٤).

وتحدث الاسرائيليون، كذلك، عن تطورين لهما دلالة عسكرية، برزا في الفترة الأخيرة، الأول هو ظهور الليبيين في المنطقة؛ وهم عنصر «غير مسؤول تماماً، ويصعب ردعه بسبب بعد مراكزه الحيوية عن حدود اسرائيل» (هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٠). أما التطور الثاني، فهو إدخال الصواريخ السورية إلى البقاع؛ مما يعتبر بداية نشر المظلة السورية فوق القاعدة العسكرية في جنوب لبنان.

ويتساءل الاسرائيليون، في تبرير اعتداءاتهم، هل كان يجب النظر بلا مبالاة إلى هذه الوقائع، والانتظار حتى يكمل الفـدائيـون استعـداداتهم، ويبدأون إطلاق النار؟ ويقول رفائيل ايتان، رئيس الأركان، في هذا الصـدد، أنه لـو سمحنا لهم بالاستمرار «ستكون النتائج خطيرة في المستقبل» (هآرتس، ١٩٨١/٧/١٥). ويشير الاسـرائيليون إلى أنهم اتبعوا أسلوب اللامبالاة في كثير من التجارب السابقة سواء أكان ذلك مع الفدائيين في الاردن وجنوب لبنان أم مع عبدالناصر على قناة السويس. وكانت النتائج قاسية. لذلك تولد لديهم افتراض، بعد كل تلك الاستعدادات من قبل الفدائيين، إن البدء باطلاق النار هو مسألة وقت فقط؛ خاصة أن الأمر لا يتعلق بدولة معادية، بل هو مرتبط بالفدائيين الذين يسعون «لتدمير اسرائيل»، وإدارة حرب يومية ضدها.

لذلك جـاءت المبادرة أو عـدم اتخاذ مـوقف سلبي، حسب تعبـير تسيبـوري، من جـانب اسرائيل. فقد أعلن هذا صراحة أن اسرائيل «لم تخطىء عندما اتخذت قرار بدء الحرب الوقائية ضد [الفدائيين]» (عل همشمار، ١٩٨١/٧/٢٤).

ضرب بيروت والخط العسكري الجديد

جـاءت العمليـات العسكـريـة الاسـرائيليـة الشـاملة، وبخـاصـة قصف الجسـور وضـرب الأهداف المدنية في بيـروت، إشارة لانتهاء مرحلة وبـداية أخـرى جـديـدة في النهـج العسكـري الاسرائيلي. فمنذ نيسان (ابريل) ١٩٨٠، اتبـع الاسرائيليون مـا أصبح يعـرف باسم «هجمـات رفول» نسبة إلى رئيس الأركان الاسرائيلي منفذ هـذه السياسـة، الـذي تلقى «ضـوءاً أخضر» لتطبيقها من الحكومة الاسرائيلية في أعقاب عملية مسغـاف عام. وتميـزت هذه الهجمـات بطابـع العمليات الصغيرة والمتنوعة والمستندة على دمج وسائل متعددة ومتطورة براً وبحراً وجواً.

وفي اللحظة التي بدأت فيها الهجمات الجديدة، أعلن عن انتهاء أسلوب «رفول» وإتباع أسلوب جديد، وضع أسسه رئيس الوزراء مناحيم بيغن. ويقضي هذا الاسلوب بوقف العمليات الصغيـرة التي تنفذ تحت جنح الظـلام، واتباع أسلـوب العمل العنيف الواسع والمدمر. ويقول بأنه يجب ضـرب الفدائيـين باستمـرار لمنعهم من إعـادة الانتظام وضرب قاعدتهم التحتية. وهذا يفرض «مضاعفة الضغط العسكري الاسرائيلي على لبنان لاجبارها على العمل ضد [الفدائيين] رغم ضعف النظام اللبناني» (معاريف، ١٩٨١/٧/١٩). أي، يجب ضـرب الدولـة التي تضم الفـدائيـين أو تساعدهم. ويأخذ هذا الخط بالحسبان احتمالات أن يصـاب مدنيـون من جراء قصف مـواقـع الفدائيين وقياداتهم عندمـا تكون هـذه مأهـولة بالسكان «إذ لا يوجد لاسرائيل خيار إلا العمل ضد هذه التحشدات». (ويتفق في تحليل توجهات هذا الخط كل من يعقوب ايرز المراسل العسكري، وإيلان كفير المراسل السياسي لصحيفة معاريف).

وقـد حرص منـاحيم بيغن، شخصيـاً، عـلى صياغة البيان الصادر عن الحكومة الاسرائيلية، عقب الغارة على بيروت، ليؤكد تبنيه ورسمه للخط العسكري الاسرائيلي الجديد. وادعى البيان أن الجيش الاسـرائيلي كـان يتجنب دائماً ضـرب المدنيين. وأن منظمات الفدائيين هي التي تقوم بضرب السكان المدنيين في اسرائيل. وأضـاف: «لن نسلم أبـداً بهجمـات من هـذا النـوع أو بنتائجها. وهذه المرة، أيضاً، لن نوجـه نيراننـا قصداً ضد السكان المدنيـين. ولكننا سنـواصل الهجوم ضد قواعد [الفدائيين] ومقر قياداتهم،

حتى إذا كانت واقعة وعن قصد، قرب التجمعات السكنية أو داخلها. وتقع المسؤولية على أولئك الذين يتطلعون إلى حماية أنفسهم، من خلال تشكيل خطر على المدنيين. لن نترك العدو وشأنه حتى نضع حداً لاعتداءاته، وحتى يسود السلام بين اسرائيل ولبنان» (هآرتس، ١٩/٧/١٩٨١).

وقف النار ضرورة أميركية ـ اسرائيلية

رغم المواقف المتصلبة التي أظهرها مناحيم بيغن يوم ١٩/٧/١٩٨١ عند لقائه فيليب حبيب، المبعوث الأميركي الخاص للشرق الأوسط والمكلف من قبل الرئيس الاميركي رونالد ريغان بالتوصل إلى وقف إطلاق النار في جنوب لبنان، رغم ذلك كان واضحاً أن الضغط الذي كانت تعانيه المستوطنات الاسرائيلية من الرد الفلسطيني الفعال على الاعتداءات الاسرائيلية، إضافة إلى الورطة التي وضعت الحكومة الاسرائيلية نفسها فيها من جراء استمرار القتال، وعدم قدرة الجيش الاسرائيلي على الحسم العسكري باستخدام القصف الجوي والبحري والبري كما كان يتوقع. كل ذلك اضطر مناحيم بيغن لأن يوافق، في اليوم التالي، وبعد اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي، على وقف النار شريطة أن تجري الاتصالات مع الرئيس اللبناني إلياس سركيس، وحكومته، بهدف التوصل إلى سلام بين اسرائيل ولبنان «يوقف مهاجمة منظمات [الفدائيين] للمواطنين الاسرائيليين» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٩٨، ٢١ و٢٢/٧/١٩٨١، ص ٦).

ولخصت المصادر الاسرائيلية، (عوزي بنزيمان، هآرتس، ٢٠/٧/١٩٨٠)، النقاط التي أثارها كل من المبعوث الاميركي ورئيس الوزراء الاسرائيلي أثناء مباحثاتهما لوقف اطلاق النار بما يلي:

مواقف حبيب: * إن عمليات الجيش الاسرائيلي الجوية ضد لبنان تربك الولايات المتحدة، سواء بسبب طابعها أم بسبب توقيتها. * بالرغم من مراقبة واشنطن للأخطار الكامنة لاسرائيل من جراء تقوية جهاز الفدائيين العسكري في لبنان، إلا أنها لا تستطيع أن تسلم باستخدام سلاح الجو ضد السكان المدنيين. * إن التفسيرات الاسرائيلية، والتي على أساسها استخدم سلاح الجو لضرب قيادات الفدائيين، لا تقنع الرأي العام في الولايات المتحدة، الذي يفسر عمليات سلاح الجو، كجهد اسرائيلي موجه لضرب السكان المدنيين في لبنان، من أجل خلق ضغط على حكومة بيروت لطرد الفدائيين. * لا يمكن أن يكون هناك، إزاء استعداد الادارة الاميركية لاستئناف تزويد اسرائيل بطائرات أف ـ ١٦، توقيت سيء أكثر من توقيت عملية سلاح الجو ضد لبنان. فلو أرسلت أميركا الطائرات الى اسرائيل في يوم عملية سلاح الجو نفسه، لكانت عرضت نفسها للادعاءات، من جانب العربية السعودية وباقي الدول العربية المعتدلة، بأنها تضع تحت تصرف اسرائيل معدات قتالية متطورة لضرب السكان المدنيين. * والتوقيت سيء، أيضاً، بسبب الوساطة الاميركية التي تحاول حل أزمة الصواريخ السورية في لبنان.

رد بيغن: أما بيغن فرد بالمبررات التالية: * ما هي العلاقة بين العمليات الدفاعية التي نفذها سلاح الجو وبين وقف إرسال طائرات أف ـ ١٦؟ * إن الحكومة، بقرارها الهجوم على قيادات الفدائيين في بيروت، كانت تدافع بذلك عن «مواطني» اسرائيل. * لو كان للرئيس الاميركي مشكلة على حدود الولايات المتحدة، من نوع الاخطار التي تواجه اسرائيل من قبل المنظمات الفدائية، لإتبع أسلوباً مشابهاً للدفاع عن شعبه. * على حكومة لبنان أن تمارس صلاحياتها للسيطرة على منظمات الفدائيين وإبعادهم عن أراضيها. * سوف تعيد اسرائيل الهجوم على منظمات الفدائيين، وعلى قياداتهم، حتى ولو حاولوا إيجاد ملجأ لهم بين السكان المدنيين.

ورغم التصريحات العلنية الرسمية التي ترفض، إضافة إلى التفاوض مع م. ت. ف. ما سمي «بالضغط الأميركي» لوقف إطلاق النار؛ فقد أوضحت مصادر سياسية إسرائيلية أن الحكومة «رضخت للمطالب الأميركية، على الرغم من البيانات التي صدرت عن ناطقين باسمها، ومن بينهم أشخاص مقربون من رئيس الحكومة ادعوا أنها سترفض المقترحات الأميركية رفضاً قاطعاً» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٩٨، ٢١ و٢٢/٧/١٩٨١، ص ٧).

وحقيقة الأمر، أن المصادر المطلعة أشارت إلى وجود خلافات داخل الحكومة الاسرائيلية. فبينما اعتقد غالبية الوزراء بضرورة الاستجابة لجهود الوساطة الأميركية لتحقيق وقف شامل لاطلاق النار في الشمال، طالب وزراء آخرون برفض طلب الرئيس الأميركي «طالما يوجد موقع لـ م. ت. ف. في جنوب لبنان يهدد اسرائيل» (معاريف، ١٩٨١/٧/٢١). وادعى هؤلاء الوزراء أنه يجب الاستمرار بالعمليات العسكرية، ورفض كل طلب أميركي لوقف النار، لأن خطوة كهذه تمكن الفدائيين من إعادة الانتقام، والاستمرار في الحرب.

وفي يوم ١٩٨١/٧/٢٤، خرج فيليب حبيب من مكتب بيغن وأعلن التوصل لوقف إطلاق النار. في حين أعلن بيغن، من جانبه، أن الحكومة صادقت على البيان الذي أعلنه المبعوث الأميركي، وتشير التقديرات الاسرائيلية لوقف إطلاق النار إلى أن جميع الأطراف الأساسية في الصراع لم تتخل عن مواقفها وأهدافها. فإسرائيل لم تتخل عن فكرة الاستمرار في محاربة الفدائيين، إذا حاولوا ضرب السكان المدنيين. كما أن م. ت. ف. وسوريا لم تتخليا عن أهدافهما. لذلك من الصعب أن «يخيم السلام على الحدود الشمالية. لكن سيتوقف إطلاق النار، إلى أن تتطور الأمور بشكل آخر» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٠١، ٢٤ و١٩٨١/٧/٢٥، ص ٤ و٥).

ردود الفعل

أثارت الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية، وما رافقها وما نتج عنها من وقائع عسكرية وسياسية، ردود فعل مختلفة لدى جميع الشخصيات الرسمية وشبه الرسمية في إسرائيل. فقد اعترف الجنرال أفيغدور بن ــ غال، قائد الجبهة الشمالية، بأنه ليس بالإمكان منع إطلاق صواريخ الكاتيوشيا أو منع تواجد الأوكار المنعزلة بصورة واضحة ونهائية «دون التواجد الاسرائيلي في المنطقة التي تطلق منها النار» (دافار، ١٩٨١/٧/٢٤). وحسب رأيه، فإن الهدوء سيستمر لفترة قصيرة، أي حتى يعيد الفدائيون تنظيم صفوفهم. وادعى أن الحرب ضد الفدائيين، رغم اتخاذ الحرب الحالية شكل معركة إطلاق نار من مواقع ثابتة، قد تكللت بالنجاح. وذكر أنه لا توجد إمكانية لاصابة وسائل قتال الفدائيين وتدميرها بواسطة نيران غزيرة فقط، ولو كانت قوية جداً. وقد عبر مردخاي تسيبوري عن الاتجاه نفسه؛ لكنه اقترح، كحل للمسألة، أن تستبدل القوات السورية في لبنان بقوات دولية، بحيث تقوم هذه القوات بالحفاظ على النظام، وذكر أنه حتى لو حصل ذلك، كما يحصل في منطقة جنوب الليطاني «سننظر للأمور بعين الارتياح» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٠٤، ٢٨ و١٩٨١/٧/٢٩، ص ١٣).

أما بشأن التوقعات الاسرائيلية لاستمرار العمل بوقف إطلاق النار، فقد تحدث بيغن عن «أسابيع أو ربما أشهر». في حين أبدى موشي آرنس، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، تفاؤلاً أقل حين قال: أننا نعلم أن قوات م. ت. ف.، وليس بعض فصائلها، أعلنت أنها لا تعترف بالاتفاق. وبرأيه أن جميع فصائل م. ت. ف. الموجودة في لبنان «لا مبرر لوجودها إذا لم تعمل ضد دولة اسرائيل. لذا من الصعب الافتراض أنها ستتخلى عن نياتها هذه» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٠٣، ٢٧ و١٩٨١/٧/٢٨، ص ٤).

وعبرت المعارضة عن آرائها، خلال جلسة لجنة الخارجية والأمن، يوم ١٩٨١/٧/٢٢، حيث جرى نقاش حاد بين ايتان من جهة وبين عضوي الكنيست إسحق رابين وحاييم بار ــ ليف من جهة أخرى. وقد ظهر، خلال النقاش خلاف حول أساليب عمل الجيش الاسرائيلي؛ فانتقد رابين أسلوب العمل المتبع لأن هذا لا يؤدي إلى «إبادة» الفدائيين، لذلك لا يمكن وضع هذا كهدف، بل يجب «الاستمرار بالعمليات المانعة وبالهجمات الانتقامية المحددة على تحشدات الفدائيين، حيث أثبت هذا الأسلوب نفسه سابقاً» (معاريف، ١٩٨١/٧/٢٣).

وأوضح بار ــ ليف، من جانبه، أن هجمات سلاح الجو لا تحل المشاكل لأنه من الصعب على الطائرات كشف كل مدفع يقصف مستوطنات الشمال. وحذر من كون الهجمات الشاملة تلحق باسرائيل ضرراً سياسياً كبيراً «بينما الضرر الذي لحق بالفدائيين، هو موضع شك» (المصدر نفسه).

نتائج الحرب

والسؤال الذي يطرح، في هذا المقام، هو: كيف ينظر الاسرائيليون إلى نتائج هذه الحرب على الصعيدين العسكري والسياسي؟

١ ــ على الصعيد العسكري: يتفق معظم المعلقين العسكريين الاسرائيليين على القول بأن جولة الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية سجلت خسارة نقاط كثيرة بالنسبة لاسرائيل، وربحاً معيناً لبعض النقاط بالنسبة للفدائيين و ــ م. ت. ف.؛ فطالما أن المفاوضات السياسية بدأت، قبل تسجيل نصر عسكري اسرائيلي، فقد أصبح من الصعب على اسرائيل إحداث تغييرات كبيرة في المجال العسكري، دون الوصول إلى تصادم مباشر مع الولايات المتحدة، «فالجدول الزمني لدولة صغيرة قصير جداً في إدارة العمليات العسكرية» (زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤). أما الفدائيون، فقد قاموا بخطوات عسكرية غير عادية «لم يدفعوا ثمناً حقيقياً مقابلها» (المصدر نفسه). ويعتقد المراقبون العسكريون أنه إذا لم يطرأ تبدل على الوضع، مثل سحب الفدائيين لأسلحتهم الثقيلة، في إطار وقف اطلاق النار، ستكون خسارة اسرائيل من هذه الحرب «حقيقة واقعة». ويضيف هؤلاء المراقبون: لقد شكل الفدائيون، ولأول مرة، تحدياً للجيش الاسرائيلي «ولم ينجح الجيش الكبير، بكل معداته الحديثة وقوة نيرانه، في تجسيد قوته. وليس مهماً أبداً ما هي اسباب ذلك ، سواء أكانت القيود السياسية أم القيود التي فرضناها نحن على أنفسنا، لهذا السبب أو ذاك» (المصدر نفسه)، وينظر الاسرائيليون بخطورة كبيرة إلى قدرة الفدائيين على خوض حرب استنزاف طويلة ضد المستوطنات الاسرائيلية في الشمال. إضافة إلى أن التحدي، وجه ضربة قوية لقدرة الردع التي امتاز بها الجيش الاسرائيلي؛ مما شل الحياة في جزء كبير من شمال اسرائيل، فتعطلت المصانع، وأخليت معظم المستوطنات وبخاصة كريات شمونة.

٢ ــ على الصعيد السياسي: كانت النتائج السياسية لتلك الحرب أشد وطأة على حكومة اسرائيل وسياستها؛ الأمر الذي وضعها في مأزق سياسي ظهرت نتائجه كما يلي:

١ ــ إن اتفاق وقف النار، بين الاطراف المتحاربة، وضع م. ت. ف. في مركز موازٍ لاسرائيل. وستدفع اسرائيل ثمن قيام فيليب حبيب بالوساطة، على شكل تسليم الولايات المتحدة بوجود م. ت. ف. القائم على قوتها العسكرية. وقد أكد بيرس هذه الحقيقة عندما قال: إن الحكومة اعترفت بـ م. ت. ف. بصورة غير مباشرة. وأنها أعطت زخماً غير عادي لمكانة م. ت. ف. وقد ارتفعت مكانة هذه المنظمة بشكل كبير نتيجة هذه المفاوضات والأحداث في العالم كله «وأخشى أن تكون مكانتها ارتفعت في الولايات المتحدة الأميركية» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٠٦، ٣٠ و١٩٨١/٧/٣١، ص ١١ و١٢). ورفض بيرس ادعاءات الحكومة التي تقول أن وقف إطلاق النار يعني السلام. وأضاف: أن وقف إطلاق النار تم مع م. ت. ف.؛ وهو أمر لا يمكن إنكاره أيضاً، ويجب قول الحقيقة.

٢ ــ إن اسرائيل لا تملك حرية القرار النهائي بيدها، حيث وضعت في مأزق عدم حرية العمل العسكري، تماماً كما حدث في أزمة الصواريخ السورية. ويصعب على اسرائيل أن تذهب بعيداً في العمل، دون أن يتوافق ذلك مع مصالح الولايات المتحدة، التي ترى أن الوقت غير مناسب لإثارة نزاعات شاملة في منطقة الشرق الأوسط في هذه الظروف.

٣ ــ إن رد فعل المستوطنين في الشمال، وإظهارهم درجة صمود «منخفضة»، أمام قسوة القصف الفلسطيني، سوف يمكن من استغلال هذا الوضع مستقبلاً من جانب الفدائيين وبمدى أكبر مما حدث «لشل توازن اسرائيل» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤).

٤ ــ إن السياسة الاسرائيلية التي تعمل على تصعيد حدة الأزمة في الشرق الأوسط تدفع الادارة الاميركية نحو بلورة سياستها في المنطقة تحت ضغط الظروف والأحداث غير المتوازنة. وجاء تعبير ذلك في إعلان واشنطن وقف إرسال الطائرات لاسرائيل. خصوصاً وأن ذروة التصعيد العسكري جاءت عشية اجتماع الدول الصناعية في أوتاوا. وتقول المصادر الاسرائيلية أن جميع القادة الاوروبيين ضغطوا على الرئيس الأميركي،

ريفان، لكي «يوافق على حل سياسي، وعلى حق تقرير المصير الفلسطيني» (يهوشواع تدمور، دافار، ١٩٨١/٧/٢٤).

وأخيراً، ينتظر الاسرائيليون، في الاسابيع والأشهر القادمة، فترة من التوتر العسكري والسياسي، وفترة من عدم الثقة «المثيرة للأعصاب»، وذلك بسبب التورط الناتج عن سياسة «اللامبالاة» و«الارتجالية» التي يتبعها رئيس الحكومة. والاستنتاج الذي توصل إليه الصحافي الاسرائيلي، يوئيل ماركوس، هو أن الله عندما وزع العقول، كان هنالك أشخاص «وصلوا متأخرين أثناء عملية التوزيع. وبعضهم ما زال حياً معافى ويشعر بالراحة، ويدير شؤون الدولة (بعدما حصل على تفويض جديد في الانتخابات) (هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤).

أوضاع المستوطنات الاسرائيلية تحت القصف الفلسطيني

«لم نشهد مثل تلك الليلة من قبل»، هذه العبارة رددها معظم المستوطنين الصهاينة في كيبوتسات ومستوطنات الجليل الفلسطيني المحتل. ونحن لا ننكر أن لدى كل من ردد هذه العبارة أسباب معقولة لقول ذلك.

فقد وصف أحد الصحافيين الاسرائيليين الوضع في شمال فلسطين المحتلة، تحت القصف الفلسطيني، بقوله. «إن عشرات القذائف التي أطلقت على المنطقة تحولت إلى كابوس مخيف بالنسبة للسكان. وقبل أن يتمكن السكان من استعادة أنفاسهم من ليل القذائف الطويل والمخيف، عادت المنطقة وامتلات بقذائف الكاتيوشا والمدفعية، للمرة التي لا يمكن معرفة رقمها» (شمعون فايس، دافار، ١٩٨١/٧/١٩).

خسائر المستوطنات

لقد أدرك المستوطنون تمام الادراك، خلال أيام الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية كلها، أن لتصعيد العنف والعدوان على المدنيين، ثمناً يجب أن يدفعوه. رغم أنهم لم يعتادوا على ذلك في الحروب العربية ــ الاسرائيلية السابقة. فقد غطى القصف الصاروخي والمدفعي، من الجانب الفلسطيني، عشرات المدن والمستوطنات الاسرائيلية؛ مما أدى إلى شل الحياة العامة فيها. خصوصاً وأن مدينة نهاريا التي تضم ٣٠,٠٠٠ مستوطن، تعد من أشهر المنتجعات السياحية في شمال اسرائيل، ويوجد فيها كذلك أكبر تجمع صناعي في منطقة الجليل (نحو ٢٠ منشأة صناعية)، وحسب بعض التقديرات الأولية، بلغت خسائر السياحة، في هذه المدينة، نحو ٣٠ مليون شيكل. وأعلن رئيس اتحاد أصحاب الفنادق، موشي شامير، أنه بسبب الغاء الحجوزات للاستجمام والاصطياف في الجليل الأعلى، سيستمر الضرر الذي لحق بفرع السياحة في المنطقة، حتى نهاية كانون أول (ديسمبر). وحسب قوله، فقد أدى قصف المنطقة بصواريخ الكاتيوشا إلى شل حركة السياحة في الجليل الأعلى، «وأن جزءاً من المسؤولية في ذلك يقع على عاتق الجيش الذي أمر بإخلاء الفنادق وبيوت الضيافة (هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٣).

كما أصيبت، من جراء القصف الفلسطيني، المنشآت الزراعية والصناعية، وتضررت شبكات الهاتف والكهرباء والمياه، وتحطمت مئات السيارات، وزجاج النوافذ، واحترقت الأحراج الممتدة على مساحة ٧٠٠ دونم. وقدر عدد الأشجار التي احترقت بنحو ٧٠ ألف شجرة (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٠٠، ٢٣ و١٩٨١/٧/٢٤، ص ١٣). وفي كريات شمونه وحدها، أصيب ٢٤٠ منزلاً بأضرار. (معاريف، ١٩٨١/٧/٢١).

وبسبب إدراك سكان المستوطنات أنهم يحيون في ظل حرب «استنزاف حقيقية»، وبسبب أنهم يعيشون في «أوج هذه الحرب»، قرر معظمهم «التنازل عن الكرامة، وترك أصبع الجليل، كي يستطيعوا العودة إلى حياة مدنية عادية» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٩٦، ١٩ و١٩٨١/٧/٢٠، ص ٦).

وانعكس هذا الوضع على الحالة النفسية للمستوطنين الذين بقوا؛ فقد طالب هؤلاء بتأمين ملاجىء أكثر أماناً، ودفع التعويضات لهم عن كل الأضرار التي لحقت بهم. وأجبر هذا الوضع كبار المسؤولين في الحكومة والجيش على التوجه إلى المستوطنات وزيارتها لتشجيع سكانها ورفع روحهم المعنوية. وكلفت على الفور لجان تقدير الأضرار للعمل على دفع التعويضات، كما عبأ

الجيش الاسرائيلي ووزارة العمل وهيئات أخرى أطقماً من العاملين الاجتماعيين والنفسيين، للانتشار في الأحياء والملاجىء، وقام الجيش الاسرائيلي بتوفير وجبات غذائية كاملة، وتوزيعها على السكان داخل الملاجىء.

مستوطنون يصفون أوضاعهم

وفي المقابلات التي أجراها مراسلو الاذاعة الاسرائيلية، تحدث الاسرائيليون عن الاوضاع التي يعيشونها تحت القصف الفلسطيني وعن تأثير ذلك على معنوياتهم وقدرتهم على الصمود لفترات أطول. فماذا قال المستوطنون؟

سئل المستوطن أبي كلوتان، رئيس المجلس الاقليمي لسولام تسور، عن كيفية مواجهة السكان للوضع المتوتر فأجاب: «إن معظم مواطنينا هم من الكيبوتسات؛ وهي مستوطنات قديمة، شاهدت الحرب وخبرتها، منذ عهد القلعة والبرج (حوما ومجدل) وحرب عام ١٩٤٨. وهي تعرف مشكلاتها، لكنني لا أريد إخفاء الحقيقة، وهي أن استمرار أيام التوتر له تأثير أيضاً حتى على ذوي التجربة والاعصاب القوية. وهذا يعني أن على من يسمعني أن يعرف أن الإهمال قد يحطم القدرة على الصمود، الذي لولاه لما استطعنا الاستمرار» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٠١، ٢٤ و٢٥/٧/١٩٨١، ص ١٤). وسئل كلوتان عما إذا كان هذا الوصف ينسحب على مواطنين من نوعيته، فأجاب: «نعم، فنحن نعيش مع الكاتيوشا، والاولاد يتأثرون من ذلك والكبار يتأثرون بالأولاد. واستمرار الحال على النحو الذي شهدناه يقتضي التفكير في مستقبل هذه الجبهة» (المصدر نفسه).

وسأل مراسل إذاعة الجيش الاسرائيلي مستوطناً في كريات شمونه عن الوضع فأجاب: «الوضع سيء جداً، والأمن غير متوفر في كريات شمونة. نحن نريد أن نعيش آمنين، كي لا نترك كريات شمونة» (المصدر نفسه، العدد ٢٤٠٠، ٢٣ و٢٤/٧/١٩٨١، ص ١٠). وقال آخر: «أنا موجود في كريات شمونة منذ ١٨ سنة. وهي جميلة. لكنني سأتركها إذا لم يعد الامن إليها» (المصدر نفسه، ص ١١). وسئل مستوطن ثالث عن المدة التي كانوا يقضونها في الملاجىء فقال: طوال الـ ٢٤ ساعة.

وقال مستوطن رابع: أعتقد أن بيغن أخطأ بمهاجمة [الفدائيين] بالطائرات، بعد فترة من الهدوء. وكان عليه أن يقوم بعملية واسعة النطاق، «لتطهير نصف الأراضي اللبنانية من [الفدائيين]. وعندها ستعيش المستوطنات الشمالية في هدوء. أما الآن، فمن الصعب القيام بذلك، بسبب ردود الفعل الأميركية على مهاجمتهم بالطائرات والمدفعية» (المصدر نفسه).

التلفزيون يساعد [الفدائيين]

وقدم الصحافي يورام مزراحي وصفاً دراماتيكياً لوضع كريات شمونة ونهاريا أثناء القصف؛ فقال: «... سحابة من الدخان تغطي سماء المدينة، ويمكننا من كل مكان تقريباً مشاهدة الحريق الكبير في العرش الأخضر الذي يلتف حولها.

«وقفنا في الحي الذي تضرر أكثر من أي حي آخر بين جمهور هائج. فبعض صواريخ الكاتيوشا التي سقطت على سطح احدى البنايات أدت إلى تحطيم جدرانها ونوافذها وفتح ثغرات كبيرة في سقفها. ومعظم سكان هذه البناية من يهود شمال أفريقيا. ويستمر الصراخ والتذمر. وفجأة نسمع أصوات انفجارات ضخمة، وينتشر الدخان ورائحة البارود. وينبطح الكثير من الاشخاص في الشارع وبعضهم يهرب، والبعض اخر يبدأ بالزحف والصراخ. وتمتلىء الملاجىء القذرة فجأة، ويبدأ مصورو التلفزيون بالتقاط الصور... ويصرخ أحدهم: «لا تصوروا، التلفزيون يساعد [الفدائيين].

«بدأنا ندرك، الآن، حجم الخسائر التي امتدت من أصبع الجليل حتى نهاريا. مئات صواريخ الكاتيوشا، وعشرات قذائف المدفعية التي سقطت عندنا وفي جنوب لبنان، تدل على أن الهدوء قد انتهى هنا فوراً بعد الانتخابات. وعندما يسمعون صوت الطائرات هنا؛ وهي تشق طريقها شمالاً، يبدأ الهمس، انطلاقاً من تجربتهم، الليلة سنبقى في الملاجىء».

«والمسافة بين مركز البلد وشماله هي أقل من

١٠ كلم. ورغم ذلك، تشعر وكأنك في دولة أخرى، حتى نشرات أخبار التلفزيون وتقارير الصحف، تستوعب هنا بشكل آخر. السكان هنا يعرفون الوضع على حقيقته...

«وفي وقت متأخر، يبدأ القصف المدفعي على أصبع الجليل من منطقة قلعة أرنون. ونشاهد أحياناً وهج القذائف أثناء انطلاقها. مرة أخرى يبدأ القصف، والركض نحو الملجأ الحار والخانق والخالي من المياه أو الهاتف. ويستمر إطلاق القذائف والصواريخ يومي الجمعة والسبت. وتعلن الاذاعة 'سقوط وجبة صواريخ أخرى'، وبقليل من الغضب والانفعال حول 'ضرب المخربين لنهاريا'، وبصوت واثق حول 'الاصابات الدقيقة لسلاح الجو'. ويزداد القلق بعد الاعلان عن قصف بيروت، وسماع بيان الحكومة بهذا الشأن. فالحرب ضد [الفدائيين] تشتد أكثر فاكثر، والسكان هنا يتلقون أخبارها بتوتر كبير، معلنين: (سيكون الجو مفرحاً هنا). حرب استنزاف. حرب كلمات وصياغات، يرغب السكان في تصديق نوايا الحكومة 'التي تعمل لكي يسود الهدوء والأمن في المستوطنات الشمالية'. ولكن هنالك من لا يفهم ما هي الحاجة إلى هذه الضجة الكبيرة من أجل تحقيق قليل من الهدوء؟». (هآرتس، ١٩٨١/٧/١٩).

الإدارة الأميركية تؤجل إرسال طائرات أف ـ ١٦ لإسرائيل

على خلفية قرار الادارة الأميركية الذي اتخذ في أعقاب تدمير المفاعل النووي العراقي والقاضي بتجميد شحن طائرات أف ـ ١٦ لاسرائيل، بدأت واشنطن بالبحث عن مخرج لاستمرار إرسال تلك الشحنات. وقد وجدت منفذاً لذلك عن طريق ما يسمى بتحديد استخدام تلك الطائرات، وغيرها من المعدات العسكرية الأميركية، في حالات الدفاع عن النفس فقط. وجاء هذا البحث في ظروف تريد الادارة الاميركية أن تكون الأجواء فيها مهيأة لها من أجل تحقيق عدد من الأهداف السياسية التي من أهمها: تهيئة الأجواء للمحادثات التي سيجريها الرئيس ريغان مع مناحيم بيغن في شهر أيلول (سبتمبر) القادم، خاصة بعد استمرار مناحيم بيغن في الحكم؛ والضغط على اسرائيل من أجل تخفيف معارضتها لصفقة طائرات «الاواكس» للعربية السعودية.

مهمة ماكفرلين

وهكذا أرسلت وزارة الخارجية الأميركية السيد روبرت ماكفرلين إلى اسرائيل في مهمة للوصول إلى اتفاق مع الحكومة الاسرائيلية، كي تعطي هذه الأخيرة التزامات قاطعة بألا تستخدم الطائرات الأميركية الجديدة التي في حوزتها لاهداف هجومية، على غرار الهجوم على المفاعل النووي العراقي. والهدف من ذلك واضح؛ وهو إيجاد مخرج لتسوية مسألة تجميد إرسال الطائرات من طراز أف ـ ١٦ الأميركية.

وسربت المصادر الاعلامية الاسرائيلية، وبخاصة الصحافية منها، وقائع المباحثات التي تناولها مناحيم بيغن مع المبعوث الأميركي فقالت: إن ماكفرلين تساءل بدهشة، كيف استطاعت اسرائيل اتخاذ خطوة عسكرية «ذات انعكاسات دولية بعيدة المدى، دون الاهتمام بمصالحنا، ودون إبلاغنا عن ذلك؟» (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٧/١٧). وأضاف ماكفرلين أن للولايات المتحدة اهتماماً، ليس بصداقتها مع إسرائيل فقط، وإنما، وبدرجة لا تقل عن ذلك، هي تهتم بصداقاتها مع بعض دول الشرق الأوسط، مثل السعودية، ومصر. وأنه يشك بأن قصف المفاعل العراقي كان دفاعاً ذاتياً عن النفس، وأن الولايات المتحدة تعتقد أن اسرائيل لم تستنفذ كل الجهود الديبلوماسية قبل اتخاذ تلك الخطوة المتطرفة. ومع ذلك، قال ماكفرلين أن إدارته ترى في اسرائيل صديقة وحليفة؛ لذلك، فهي تبحث عن طريق لتجاوز الأمر وفتح صفحة جديدة، ويجب البحث عن صيغة منقذة توضع أمام لجان الكونغرس التي تناقش الموضوع» (**المصدر نفسه**). واقترح ماكفرلين صيغة تنص على أن تجري القدس وواشنطن مشاورات حول المصالح المتبادلة لكل دولة قبل تنفيذ الهجمات، حسب ما يقتضيه أصول التحالف.

وفي سياق رد بيغن على «اتهامات» المبعوث الأميركي لاسرائيل، أوضح رئيس الوزراء الاسرائيلي أن ضرب المفاعل العراقي كان عملاً

من أعمال الدفاع الذاتي، وأن اسرائيل «لا تستطيع أن تعتمد على الآخرين بكل ما يتعلق بسلامتها وأمنها، حتى لو كان المعنيون أصدقاء وحلفاء» (المصدر نفسه). وأضاف بيغن أنه، في ذلك اليوم الذي سوف تعتمد فيه اسرائيل على الآخرين في القرارات المصيرية المرتبطة بحقيقة وجودها، فإنها ستخسر حقها وقوتها في الدفاع عن نفسها بقوتها، وفي ذلك اليوم، «تتوقف اسرائيل عن كونها دولة مستقلة. وبدلاً من أن تكون حليفة ستصبح تابعة» (المصدر نفسه).

وتضيف المصادر الاسرائيلية أن هذا الجو العاصف الذي طبع اللقاء الأول بين المتباحثين، تغير فجاة في مساء ١٩٨١/٧/١٢؛ وذلك بعد تلقي المبعوث الاميركي توجيهات جديدة من واشنطن. وتراجع ماكفرلين عن الصيغة التي اقترحها في جلسة المباحثات الأولى، وتم التوصل إلى صيغة متفق عليها قرأها ماكفرلين بموافقة رئيس الحكومة الاسرائيلية. ومما جاء في البيان الختامي للمحادثات: «أن حكومتي الولايات المتحدة واسرائيل أجرتا مباحثات مستفيضة، بصدد العملية الاسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي... وان المباحثات جرت في جو من الصراحة والصداقة التي تطبع العلاقة بين أصدقاء وحلفاء. وتعلن حكومتا الدولتين أن أي سوء تفاهم كان ممكناً أن يظهر بعد العملية المشار إليها، قد تم توضيحه بموافقة الطرفين ورضاهما» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٩١، ١٣ و١٩٨١/٧/١٤، ص ١٠). وهذه الصيغة تختلف عن الصيغة التي حملها معه ماكفرلين من واشنطن، والتي وردت فيها عبارات عن التزام متبادل بين اسرائيل والولايات المتحدة، كدولتين حليفتين، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح كل منهما قبل تنفيذ أية عملية. ونقل مراسل الاذاعة الاسرائيلية عن مصدر اسرائيلي، وصفه بأنه رفيع المستوى قوله: انه لم يطرأ أي تغيير على الوضع الذي كان قائماً قبل قصف المفاعل العراقي. ، وستواصل إسرائيل استخدام الأسلحة الأميركية التي بحوزتها، كما كان الأمر في الماضي حسب تقديرها للدفاع عن النفس» (المصدر نفسه، ص ١١).

ووصفت صيغة الاتفاق الأميركي ـ الاسرائيلي المذكور بأنها «موجزة وغامضة إلى حد ما»، ويبدو أن الطرفين سيكون بوسعهما تأويلها بالشكل الذي يلائم أهدافهما» (المصدر نفسه).

والسؤال الذي يطرح الآن هو: هل كان توقيت ضرب الأحياء المدنية في بيروت، في اليوم نفسه المقرر لاستئناف شحن الطائرات إلى اسرائيل مجرد صدفة؟ أم أنه محاولة اسرائيلية لتفسير الصيغة المرنة لاتفاق استخدام الطائرات الاميركية بصورة عملية إلى جانب الطرف الاسرائيلي؟ أم أن العدوان الاسرائيلي حمل موافقة أميركية مسبقة وفق ما تقتضيه أصول «المصالح المشتركة»، والتحالف والصداقة بين الدولتين؟.

ردود الفعل

رغم أن الادارة الأميركية، وعلى لسان وزير خارجيتها ألكسندر هيغ، عادت وأكدت على استمرار تجميد إرسال الطائرات بعد قصف الأحياء السكنية في بيروت، وتصاعد حدة العنف في الشرق الأوسط، إلا أن الواضح هو أن تلك الادارة تتبع في كل مرة الأسلوب نفسه الذي تتبعه دائماً. فبعد مرور وقت معين على استخدام اسرائيل للسلاح الاميركي في العدوان، تلجأ واشنطن إلى الاعلانات الصاخبة عن معاقبة اسرائيل، ثم تجري تقييماً للوضع وتعيد الأمور إلى سابق عهدها.

وقد أوضح سيمحة دينتس، السفير الاسرائيلي السابق في الولايات المتحدة، حقيقة القرار الأميركي القاضي بالتجميد، وقال أنه كان يهدف إلى تحقيق عدة أهداف هي: ١ ـ التنصل من أي اتهام للولايات المتحدة بأنها كانت تشارك أو تعلم بموضوع العملية ضد المفاعل العراقي. ٢ ـ التخفيف من حدة الغضب في العالم العربي. ٣ ـ تلطيف الانتقادات الموجهة إلى الادارة داخل الولايات المتحدة.

وأضاف دينتس أن هذه الأهداف، بنظر واشنطن، قد تحققت. وكان واضحاً أنه بعد تحقيقها «ستعود الولايات المتحدة لتستأنف تزويد اسرائيل بطائرات أف ـ ١٦. ولم يكن هناك تفكير للحظة واحدة بأن توقف الولايات المتحدة إرسال

الأسلحة الحيوية إلى اسرائيل. فهذا أمر بعيد المدى، والولايات المتحدة لم تكن تقصده» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٩١، مصدر سبق ذكره، ص ١٣).

ويوافق دان سابير، المستشار السابق لرئيس الحكومة لشؤون الاتصالات، على وجود أزمة ما في العلاقات الاسرائيلية ـ الأميركية لكنه لا يقر، بأي حال، القول بأن الأزمة «بلغت أبعاداً لم يسبق لها مثيل أو ما شابه ذلك» (المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٨، ٢١ و٢٢/٧/١٩٨١، ص ١٢). وأشار سابير إلى حدوث أزمات سابقة بين اسرائيل والولايات المتحدة، ارتبطت بإرسال الأسلحة إلى اسرائيل.

أما المصادر الرسمية في اسرائيل، فقد أعربت عن خيبة أملها من سياسة الولايات المتحدة تجاه اسرائيل. ولم تتردد تلك المصادر عن القول ان علاقات اسرائيل والولايات المتحدة هي الآن في «مرحلة صعبة» ويشار بذلك، بشكل أساسي، إلى قرار تجميد إرسال طائرات أف ـ ١٦. أما الرد الرسمي الاسرائيلي على ذلك، فتمثل بالموقف المعلن التالي: إن اسرائيل «لن توقف عملياتها ضد الارهاب. ولن تحقق واشنطن بمثل هذا الضغط هدفها» (معاريف، ٢٠/٧/١٩٨١).

وأجملت أوساط الحكومة الاسرائيلية انتقادها للادارة الاميركية بالنقاط التالية:

١ ـ خلافاً للاتحاد السوفياتي الذي يمنح تأييداً غير منقطع لحلفائه، ولا يوجه أي نقد علني لهم، تبدي الولايات المتحدة استعداداً كبيراً للتهجم على حليفتها (اسرائيل)، وتحذيرها، وحتى على فرض عقوبات عليها (تأجيل إرسال الطائرات).

٢ ـ تتحدث واشنطن عن اسرائيل بصوتين: فوزير الخارجية نفسه أرسل، خلال اسبوع، رسالتين مختلفتين، مضموناً، إلى رئيس الحكومة؛ فهو في الوقت الذي أثنى فيه، في الأولى، على العلاقات الحيوية بين اسرائيل والولايات المتحدة لم يتردد، في الرسالة الثانية، عن توجيه التهم ضدها (إرباك الرئيس ريغان).

٣ ـ تعدّ الولايات المتحدة دولة كبرى نصيرة يعتمد عليها؛ فهي تستجيب لضغوط الدول الاوروبية والسعودية، وتلحق الضرر بإسرائيل التي تعرّفها كحليفة وصديقة لها.

٤ ـ إن واشنطن تمس باتفاقيات كامب ديفيد، وبالواقع السياسي الذي خلقته في الشرق الأوسط. فمن بين الاعتبارات التي تنازلت بموجبها اسرائيل عن سيناء وعن ممتلكاتها الاستراتيجية في شبه الجزيرة، كان ذلك الاعتبار المتمثل باستعداد الولايات المتحدة للتعويض عنها بأسلحة جديدة. والآن، تأتي واشنطن وتخرق التزاماتها في هذا المجال فتشكل، بذلك، خطراً على مجرى السلام الذي تحقق في كامب ديفيد، والذي يرتكز، بمدى كبير، على الافتراض القائل بأن تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل مضمون بقوة (هآرتس، ٢٣/٧/١٩٨١).

الكنيست الاسرائيلي يصادق على تشكيل القوة متعددة الجنسية

في إطار إكمال اسرائيل انسحابها من سيناء المفروض أن يتم وفق اتفاقيات كامب ديفيد، في نيسان (ابريل) ١٩٨٢، وافق الكنيست الاسرائيلي بأغلبية كبيرة على اتفاق تشكيل القوة متعددة الجنسية التي سترابط في سينا، بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي منها. وامتنع عن التصويت عضوا الكنيست، موشي آرنس ودافيد ماغين، وكلاهما من الليكود، والحاخام حاييم دروكمان (المفدال). كما عارض الاقتراح أعضاء الكنيست من كتلتي هتحياه وحداش.

وعرض مستشار وزير الدفاع لشؤون الأمن القومي، ابراهام تمير، أمام الكنيست، تقريراً عن بنود الاتفاق تناول الجوانب الفنية فيه. وقال وزير الخارجية، اسحق شامير، في معرض النقاش الذي جرى: أن تشكيل القوة أمر ضروري وعاجل؛ حيث لم تبق سوى فترة قصيرة للانسحاب من سيناء. وأشار وزير الخارجية إلى أن اسرائيل «لم تفرط في مصالحها الحيوية، وظهر ذلك واضحاً في الاتفاق» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٠٤، ٢٨ و٢٩/٧/١٩٧١، ص ١٧).

وكان بيغن قد اعترض على أحد بنود الاتفاق، في مباحثات أجراها مع رئيس الطاقم الأميركي المفاوض، مايكل ستيرنر، يوم ٧/٧/١٩٨١.

ويتعلق البند هذا بشرط إخراج القوة من سيناء؛ حيث تقول مسودة الاتفاق أنه يمكن إخراج القوة باتفاق الطرفين: مصر واسرائيل. وطلب بيغن صيغة أكثر وضوحاً بالنسبة لهذا البند، لكي يضمن بأن «لا تستطيع مصر إخراج القوة بصورة فردية، مثلما حدث في أيار (مايو) ١٩٦٧، عندما أخرج عبدالناصر قوات الأمم المتحدة من سيناء» (معاريف، ١٩٨١/٧/٨). كما عارض بيغن إعطاء أي وضع للأمم المتحدة في إقامة القوة بسبب معارضة الأمم المتحدة لاتفاقيات كامب ديفيد.

هذا ومن المقرر، حسب بنود الاتفاق، أن تشكل القوة من ٣٠٠٠ جندي، نصفهم من الولايات المتحدة والنصف الآخر من استراليا ونيوزيلانده وفيجي. وتبدأ القوة العمل في ٢٥ آذار (مارس)، وستبلغ ميزانية عمل القوة نحو ٦٠ مليون دولار سنوياً يجري تحويلها بصورة متساوية من قبل الولايات المتحدة واسرائيل ومصر. أما تكاليف الانتشار للسنة الأولى، فتبلغ ١٠٠ مليون دولار (هآرتس، ١٩٨١/٧/١٦).

وتبينّ من النقاشات التي جرت في الكنيست الاسرائيلي، قبل المصادقة على تشكيل القوة، أنه في حالة عدم وجود مشاركة كافية من الدول الأجنبية ستضطر الولايات المتحدة لزيادة عدد جنودها. وسيتمركز الجنود الأميركيون، بشكل خاص، في قاعة ضخمة تقام في منطقة شرم الشيخ. وسوف تستمر طلعات الاستطلاع الأميركي بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء؛ حيث سيقوم الأميركيون بتقديم المعلومات لكلا الطرفين.

وحذر عضو الكنيست، أبا ايبن، في حديثه عن القوة، من وضع العلاقات القائمة حالياً مع مصر التي لم تصل بعد إلى الانسجام. وبرأيه، أن العلاقات مع مصر «أمر غير مرض؛ إذ أن العلاقات الديبلوماسية مضطربة، والأجواء مكفهرة» (ر.إ.إ، العدد ٢٤٠٣، ٢٧، ١٩٨١/٧/٢٨، ص ١٣).

أما عضو الكنيست، موشي دايان، فقد أعلن عن تأييده للاتفاق بدون تحفظ، وحذر من اعتباره وحدة منفصلة، وطالب باعتباره جزءاً من اتفاق السلام. وأكد دايان أن الاتفاق ارتكز، إلى حد بعيد، على رغبة الولايات المتحدة؛ فإذا قرر الأميركيون، لأي سبب كان، سحب قواتهم من القوة، فلن تكون هناك إمكانية منعهم من ذلك. وأشار إلى سوابق عدة لم ينفذ فيها الأميركيون تعهداتهم، وذكّر بالفترة التي تلت الانسحاب من سيناء في العام ١٩٧٥.

ويبدو أن الحكومة كانت أكثر تفاؤلاً بمستقبل القوة والمشاركة الأميركية من عضو الكنيست دايان؛ إذ أكد اسحق شامير أن إسرائيل طلبت ضمان استقرار وبقاء القوة عن طريق «مشاركة أميركية جدية وفعالة فيها». وأن حكومته تعلق أهمية كبيرة على الوجود الأميركي في القوة.

ردود الفعل الاسرائيلية على المناورة البحرية السوفياتية ــ السورية

تناقلت وكالات الانباء العالمية، في مطلع شهر تموز (يوليو) الماضي، وبخاصة وكالات الأنباء الأميركية والاسرائيلية، معلومات تفيد عن مناورات بحرية واسعة يجريها الأسطول الحربي السوفياتي بالاشتراك مع القطع الحربية السورية في البحر الأبيض المتوسط. وتضمنت تلك المناورات عمليات إنزال للقوات على الساحل السوري.

تقديرات لحجم القوة البحرية السورية

وأعطت المصادر العسكرية الاسرائيلية، بمناسبة هذه المناورات، تقديرات لحجم القوة البحرية السورية، ومدى التطورات والتحسينات التي طرأت عليها. وأشارت إلى امتلاك سوريا لـ١٨ سفينة حاملة للصواريخ تشمل: ٦ سفن من طراز أوديسا ــ ١، و٦ سفن من طراز أوديسا ــ ٢، و ٦ سفن من طراز كومار. كما تملك البحرية السورية أيضاً فرقاطتين ضد الغواصات، من طراز بيتا، وأربع كاسحات ألغام من صنع سوفياتي (هآرتس، ١٩٨١/٧/٥؛ ر. إ. إ.، العدد ٢٣٨٥، ٦ و١٩٨١/٧/٧، ص ١٦). وتضيف المصادر الاسرائيلية أن الأسطول السوري صغير وقليل الأهمية، ولكن إذا أخذ بالاعتبار التعاون الليبي ــ السوري في المجال البحري، فإن هذا يشكل «مصدر خطر جديد». خاصة إزاء تعاظم

قوة الاسطول الليبي، خلال السنوات الأخيرة، بصورة ملحوظة. وقد تمثل هذا التعاظم بشراء ليبيا معدات متطورة بكميات ضخمة؛ حيث يمتلك الليبيون صواريخ بحر ـ بحر بعيدة المدى تطلق إلى ما وراء خط الافق.

وقد أجمعت ردود الفعل الاسرائيلية كلها تقريباً، على أن الهدف من هذه المناورات سياسي، وليس عسكرياً أساساً، وأن الامر يعني الولايات المتحدة أكثر مما يعني اسرائيل (موشي زاك، **معاريف** ١٩٨١/٧/٦و١٩٨١/٧/٥؛ زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٥؛ ر. إ. إ.، العدد ٢٣٨٦، ٧ و١٩٨١/٧/٨، ص ٩).

أما البروفيسور، زئيف ناتان، عضو مركز الأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، فله تقديرات مختلفة. فالمناورات، برأيه، تشير إلى مدى المساعدة التي سيكون بوسع الاسطول السوفياتي تقديمها في المستقبل للدول العربية. ومن شأن وجود قوة بحرية سوفياتية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، أن «يمنع اسرائيل من القيام بأي محاولة لضرب السفن والمرافىء العربية» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٨٥، ١٩٨١/٧/٧,٦، ص ١٥). ويرى البروفيسور ايتان، أن المناورات المشتركة ومناورات مماثلة في المستقبل، إذا حصلت، سترفع من مستوى الاسطول السوري ومن القدرة العسكرية لدى الدول العربية. ويضيف ايتان أن الاسطول السوفياتي قادر على مساعدة العرب دون إطلاق طلقة واحدة؛ وذلك في مجال جمع المعلومات عن سفن الاسطول الاسرائيلي وحركة الطيران الاسرائيلي. كذلك فإن الاسطول السوفياتي قادر، بمجرد وجوده، على وضع «خطوط حمراء انطلاقاً من افتراض أن الجيش الاسرائيلي لن يرغب في التورط بأعمال عدائية ضد إحدى الدولتين العظميين» (**المصدر نفسه**، ص ١٦). وتحت هذا الغطاء، سيكون بوسع السفن السورية والليبية والجزائرية أن تتحرك بأمان نسبي، لأن اسرائيل لن تتورط في عمليات عدائية، مخافة الخطر الناجم عن خطأ تحديد هوية القطع البحرية.

وافترض مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، من جهته، أن توقيت المناورة مرتبط بأزمة الصواريخ السورية.

وذهبت افتتاحية لصحيفة «معاريف» باتجاه آخر حين قالت: إن أحد أهداف المناورة البحرية هو إثارة مخاوف معينة لدى الجمهور الاسرائيلي. وستحقق هذه المناورات ربحاً إضافياً إذا قرر الجمهور الاسرائيلي الرد عليها بعصبية ورأى فيها تهديداً لاسرائيل. وتضيف الافتتاحية أنه من المفروض «منع تحقيق هذا الانجاز عن حكام الكرملين، بالمحافظة على برودة أعصاب مطلقة» (**معاريف**، ١٩٨١/٧/٥).

م.ع.

جدل واسع حول سياسة اسرائيل النووية
بعد ضرب المفاعل العراقي

تعدّ عملية القصف الجوي الاسرائيلي للمفاعل النووي العراقي «تموز»، من أبرز العمليات العدوانية التي نفذتها اسرائيل ضد الدول العربية منذ قيامها وحتى الآن. وقد كُتب وقيل الكثير في اسرائيل حول الجوانب المختلفة لهذه العملية من سياسية وعسكرية واستراتيجية، وحول نتائجها على صعيد مستقبل علاقات اسرائيل سواء مع الدول الغربية أم مع العالم العربي.

التخطيط للعملية

اتخذت حكومة مناحيم بيغن القرار المبدئي بشأن تدمير المفاعل النووي العراقي «اوزيراك» في تشرين الأول (اكتوبر) من السنة الماضية؛ وذلك بعد أن تمّ بحث الموضوع عدة مرات في اللجنة الوزارية للشؤون الامنية. وتفيد المصادر الاسرائيلية أن عدداً من أعضاء هذه اللجنة، وعلى رأسهم وزير الداخلية يوسف بورغ ونائب رئيس الحكومة يغئال يادين ونائب وزير الدفاع مردخاي تسيبوري ووزير المالية يورام اريدور، قد تحفظوا ازاء قرار تدمير المفاعل خشية من نتائجه السياسية، خصوصاً على صعيد علاقات اسرائيل مع الولايات المتحدة واوروبا الغربية،ومما يمكن أن تؤدي اليه من دفع العالم العربي إلى توحيد صفوفه ضد اسرائيل، وتحريك العراق ودول عربية اخرى لبذل المزيد من الجهد لتطوير نشاطها النووي. كذلك خشي هؤلاء من فشل العملية عسكرياً، ومما قد يحدثه ذلك من نتائج خطيرة بالنسبة لاسرائيل (عوزي بنزيمان، هآرتس، ١٢/٦/١٩٨١). إلا أن مؤيدي القرار، وعلى رأسهم رئيس الحكومة بيغن ووزير الزراعة اريئيل شارون، استطاعوا فرض رأيهم في النهاية؛ حيث أفادت المعلومات أن القرار المبدئي الذي اتخذ، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠، قد اتخذ بشكل اجماعي من قبل جميع أعضاء الحكومة، وليس في اطار اللجنة الوزارية للشؤون الامنية. وتمثل رأي هؤلاء المؤيدين في القول بأن اسرائيل لا يمكنها التسليم بوجود قدرة نووية لدى العراق، وأن الجهود السياسية الهادئة لمنع ذلك لا يمكنها أن تؤدي إلى أية نتيجة. واعتبروا أيضاً أن الظرف مناسب لضرب المفاعل العراقي، خصوصاً وأن مصر متورطة في مجرى السلام مع اسرائيل؛ وهو المجرى الذي سيبقى سريانه قائماً طالما لم يكتمل الانسحاب من سيناء (المصدر نفسه).

بعد اتخاذ القرار المبدئي من قبل الحكومة بشأن تدمير المفاعل، صدرت الأوامر للجيش الاسرائيلي لإعداد خطة عسكرية مفصلة بهذا الشأن.،ومنذ ذلك الوقت، أي منذ تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، وعملية التخطيط في الجيش التي شارك فيها، على حد قول المصادر الاسرائيلية، آلاف الأشخاص من مختلف الاذرعة العسكرية، والتي استغرقت آلاف الساعات من العمل المتواصل والتدريبات الكثيفة في الليل والنهار،

تجري على قدم وساق. فقد قامت شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الاسرائيلي، بجمع معلومات دقيقة حول المفاعل تتعلق بـ: موقعه، المواد المستعملة في بنائه، وهل هي من الاسمنت المسلح، وإن كان الامر كذلك فكم تبلغ سماكته؟ ثم ما هي المعدات والمواد المستخدمة داخل المفاعل؟ وكم يبلغ عمق جوف الجزء الاهم فيه؟ وما هي تركيبة اجزائه الاخرى، ووضعه من ناحية التقدم النووي داخله، أي هل هو «حار»؟ وإن لم يكن كذلك فمتى يبدأ تشغيله؟ وهل سيؤدي تدميره إلى انتشار اشعاعات نووية؟ كذلك، تم جمع معلومات حول العلماء والمهندسين والفنيين، أجانب ومحليين، كمواعيد وصولهم إلى العمل ومغادرتهم له، مثلاً، وأماكن سكنهم وتواجدهم داخل المفاعل، وعددهم (ايتان هابر، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٦/١٢). كذلك جُمعت معلومات جوية حول النظام الدفاعي العراقي حول المفاعل النووي، وهل يشمل بطاريات صواريخ أرض ـ جو، وأين هي مواقعها؟ وأين هي مواقع المدفعية المضادة للطائرات؟ وما هي أنواع الطائرات الاعتراضية في المطارات القريبة من المفاعل والبعيدة عنه، وما هي درجة التأهب بين اطقم هذه الطائرات في كل من العراق وسوريا والأردن والسعودية؟ وتذكر المصادر الاسرائيلية انه بناء على هذه المعلومات امكن تحديد خط سير الطائرات الاسرائيلية إلى منطقة الهدف بحيث لا يؤدي ذلك إلى اكتشافها بواسطة أجهزة الانذار العربية، وتحديد نوعية القنابل التي استخدمت في ضرب المفاعل، وأنواع الطائرات التي ستنفذ المهمة، والفترة الزمنية التي كان يمكن خلالها البقاء في منطقة الهدف واللازمة من أجل تنفيذ العملية دون تعريض الطائرات للخطر (المصدر نفسه).

بعد استكمال عملية التخطيط، فتح المجال أمام الحكومة الاسرائيلية لتحديد موعد تنفيذ العملية. ويبدو أن قرار التنفيذ تأجل ثلاث مرات، خلال الأشهر الأخيرة، لإعتبارات مختلفة لم يكشف النقاب عنها. وذكرت المصادر الاسرائيلية أن المرة الاخيرة التي تأجل فيها تنفيذ العملية كانت في العاشر من ايار (مايو) هذه السنة، وذلك بعدما تبين أن الامر قد تمّ تسريبه إلى بعض الأشخاص خارج الحكومة، وأبرزهم شمعون بيرس الذي بعث برسالة خطية إلى بيغن يطلب اليه فيها تأجيل موعد تنفيذ العملية لوقوعه يوم الانتخابات الفرنسية. وأضافت هذه المصادر أن بيغن حصل، في الأسابيع الأخيرة التي سبقت تنفيذ العملية، على معلومات جديدة لم يكشف النقاب عنها أيضاً. استطاع، بعد عرضها على أعضاء حكومته، الحصول منهم على تفويضه شخصياً مع وزير خارجيته، اسحاق شامير، ورئيس الأركان رفائيل ايتان، بتحديد الموعد الملائم للتنفيذ.

وفي السابع من حزيران (يونيو) الماضي، وبينما كان الوزراء الاسرائيليون يُدعون سراً للاجتماع في منزل بيغن، كانت الطائرات الاسرائيلية في طريقها نحو قصف المفاعل النووي في العراق...

وقبل استعراض ردود الفعل الاسرائيلية على العملية، لا بد من التطرق، أولاً، إلى الاسلوب الذي تمت به، علماً أن القليل، فقط، من المعلومات قد أعلن حتى الآن. فقد ذكر رئيس الاركان ايتان أن القصف استمر أقل من دقيقتين، وأن المشكلة الأساسية التي واجهتها الطائرات الاسرائيلية هي مسألة البعد عن الهدف والتأكد من النظام الدفاعي حوله. وأضاف ايتان أنه يُحتمل أن تكون الطائرات الاسرائيلية قد اكتشفت أثناء عبورها الحدود (لم يذكر أية حدود) فقد اطلقت باتجاهها نيران المدفعية المضادة إلا أنه لم تطلق أية صواريخ (دافار، ١٩٨١/٦/١٢). واكتفى قائد سلاح الجو، دافيد عفري، بالاعلان عن أن العملية كانت معقدة، وشاركت، في تنفيذها، طائرات «ف ـ ١٥» و«ف ـ ١٦»، وأن الطريق الذي سلكته سيبقى سرياً. كذلك، أنكر عفري أن يكون قد تمّ اعداد قنبلة جديدة خاصة لهذه العملية، معلناً «أن الاسلوب والتقنية كانا جديدين، والتنفيذ كان كاملاً». ورداً على سؤال حول المشاكل التي واجهت الطائرات الاسرائيلية أثناء تنفيذ هذه العملية، أجاب عفري أن هذه المشاكل يمكن تلخيصها بالبنود التالية: أولاً، البعد الذي قطعته الطائرات في الوصول إلى الهدف؛ ثانياً، مشكلة وقود الطائرات؛ ثالثاً، مسألة الاتصال والعلاقة مع الهدف، أيْ الحصول على معلومات مسبقة عنه؛ رابعاً، التحكم والمراقبة في مناطق بعيدة أثناء التنفيذ. واضاف ان التدريبات على العملية استمرت نصف سنة كاملة، وقد نفذت هذه بدقة متناهية وفق الخطة الموضوعة (المصدر نفسه).

وفيما يتعلق بالطريق الذي سلكته الطائرات، والذي رفض عفري تحديده، اكتفت المصادر العسكرية الاسرائيلية بالاعلان عن أن هذه الطائرات قطعت الفي كيلو متر، وأنها حلقت، لبعض الوقت، فوق المفاعل النووي أثناء القصف، وأن احدى الامكانات لحل مشكلة وقود الطائرات قد تمثلت في تزويدها به جواً (دافار، ٩/٦/١٩٨١).

وربما يكون حديث الطيار الذي قاد العملية أفضل الشهادات التي قيلت حول الاسلوب الذي نفذت به. وأبرز ما أعلنه هذا الطيار الذي رفض الافصاح عن اسمه، في حديث مع مجلة سلاح الجو الاسرائيلي، أن اختيار الطيارين الذين نفذوا العملية قد تمّ قبل فترة طويلة؛ حيث تدربوا مرات عديدة على جميع تفاصيلها بسرية تامة، حتى أن الضباط والفنيين الآخرين في وحداتهم لم يطلعوا على شيء حولها. واضاف أن الطائرات اقلعت في طريقها نحو الهدف، وهي تحمل كمية قصوى من الوقود والقنابل العادية التي جُرِّبت في عمليات مختلفة قبل ذلك. وقد رافقت الطائرات الهجومية طائرات اعتراضية لحمايتها من الطائرات العربية، وقطعت هذه الطائرات مسافة طويلة حتى وصولها إلى الهدف؛ حيث لم تواجه أية مقاومة، سواء من الطائرات العربية أم من بطاريات الصواريخ والمدفعية المضادة. وأضاف قائد العملية أنه، عند الوصول إلى الهدف، شاهد ورفاقه عدداً من الأبنية الممتدة على بضع مئات من الامتار محاطة بسور من الاسمنت السميك. أما الهدف نفسه، فكان عبارة عن بناء واحد كبير ذي قبة فضية تصل مساحته إلى بضع عشرات من الامتار المربعة. وعن حالة التأهب حول المفاعل، زعم قائد العملية أنه فوجيء بقلة اليقظة في بطاريات الصواريخ وبين أطقم الطائرات العراقية. إلا أنه اعترف قائلاً: أنه رغم ذلك «فوجئنا بعد وصولنا فوق المفاعل نفسه باطلاق غزير لنيران المدفعية المضادة للطائرات. وفي تلك اللحظة لم أفكر في شيء، ووصلت الى نقطة الهدف؛ حيث حررت القنابل بواسطة الضغط على الزر، بعد ذلك دخلت في المجال طائرة اخرى نفذت المهمة ذاتها، وسار كل شيء بتنسيق كامل وبدقة وبسرعة قصوى... وفي طريق العودة كنا نواجه خطر اعتراضنا من جانب الطائرات [العربية]، مما دفعنا إلى توجيه أنظارنا؛ طوال الوقت، إلى أجهزة الرادار أمامنا، باحثين عن طائرات العدو». وأضاف أنه كان يخشى أن يتم اكتشاف الطائرات من جانب الاردنيين أو السعوديين أو العراقيين أنفسهم، مدعياً أنه لو وصلت هذه الطائرات إلى الهدف، وكان لدى العراقيين انذار جيد، لكان هناك احتمال بأن تنتهي العملية بشكل آخر؛ حيث كان بامكان الطائرات العربية مواجهة الطائرات الاسرائيلية في طريق عودتها. «لذلك كانت المشكلة الاولى [لدى الاسرائيليين] هي كيفية الوصول إلى الهدف سراً، مع الاخذ بالحسبان عدة امور غير متوقعة سلفاً» (هآرتس، ١٦/٦/١٩٨١).

ردود الفعل الاسرائيلية

تركزت ردود الفعل، في اسرائيل، على المستويين الرسمي والعسكري، في تقديم مبررات العملية العدوانية التي نفذت ضد العراق. فقد تضمن البيان الرسمي، الصادر عن الحكومة الاسرائيلية بعد العملية، اتهاماً صريحاً للعراق بأنه كان ينوي استخدام مفاعله النووي لإنتاج قنابل نووية من أجل توجيهها ضد اسرائيل. وحول توقيت العملية، ورد في البيان المذكور «أن اسرائيل علمت، من مصادر موثوقة، أن هنالك تاريخين محتملين لبدء تشغيل المفاعل هما: مطلع تموز (يوليو) هذه السنة، أو مطلع ايلول (سبتمبر) منها. أي أنه بعد وقت قصير سيبدأ تشغيل المفاعل، مما يخلق ظروفاً لا تستطيع حيالها أية حكومة في اسرائيل اتخاذ قرار بقصفه». (دافار، ٩/٦/١٩٨١). وفي مؤتمر صحافي عقده بيغن بعد العملية، بحضور رئيس الاركان وقائدي سلاح الجو والاستخبارات العسكرية، أعلن هذا «أنه لو تمّ تشغيل المفاعل لإستطاع العراق انتاج ما بين خمس أو ست قنابل من نوع قنبلة هيروشيما»، مهدداً بان اسرائيل «لن تسمح لاي عدو بامتلاك اسلحة مدمرة ضدها»، وزاعماً «أن الهجوم ضد المفاعل كان عملاً دفاعياً قومياً من الدرجة الاولى»، مبرراً بذلك استخدام الاسلحة الاميركية في الهجوم «لأن هذه الاسلحة منحت لاسرائيل من أجل الدفاع عن النفس» (المصدر نفسه، ١٠/٦/١٩٨١).

وتحدثت المصادر الرسمية في اسرائيل، في سياق تبريرها للعملية العدوانية ضد العراق، باسهاب عن الجهود السياسية التي بذلتها في

السابق «لقطع العلاقات النووية» القائمة بين فرنسا والعراق، على حد تعبيرها؛ وذلك بواسطة الغاء «صفقة المفاعل» بين البلدين. وادعت هذه المصادر أنه، رغم الوعود التي حصلت عليها اسرائيل من فرنسا، خصوصاً في عهد الرئيس ديستان، فإنها لم «تطمئن» أبداً، لأنه على حد زعمها، «في اللحظة التي سيكون فيها كل شيء جاهزاً لبدء استخدام المفاعل للأغراض العسكرية، لن يتردد الرئيس العراقي عن طرد الخبراء الفرنسيين من بلده والقيام بالعمل بشكل مستقل». وقد تحدث وزير الزراعة، اريئيل شارون، الذي كان المحرك الرئيسي وراء قصف المفاعل، عن فشل الجهود السياسية التي بذلتها اسرائيل لوقف النشاط النووي في العراق، نافياً أن يكون انتخاب ميتران رئيساً لفرنسا، قد خلق احتمالاً لإيجاد حل لهذه القضية بواسطة وقف ارسال اليورانيوم من فرنسا إلى العراق، مدعياً «أن هذا الأمر لن يكون ذا فائدة، لأنه في الوضع القائم في المفاعل يستطيع العراق الحصول على هذه المادة حتى من أماكن اخرى وليست بالضرورة من فرنسا» (من مقابلة مع اريئيل شارون، يديعوت احرونوت، ١٢/٦/١٩٨١).

وبغية اثبات الادعاءات المتعلقة بنية العراق انتاج اسلحة نووية، راحت وسائل الاعلام الاسرائيلية، بتشجيع من الدوائر الرسمية وتوجيه منها، تركز بكثافة على «نشاط العراق النووي وعلى المساهمين فيه»، بينما نشطت الدوائر العسكرية، خصوصاً قادة الاستخبارات وأبرز العاملين في المجال النووي في اسرائيل، في شرح الامكانات المتوافرة أمام العراق لإنتاج قنابل نووية تستخدم ضد اسرائيل. وقد اسهبت وسائل الاعلام في شرحها لقضية النشاط النووي العراقي منذ بدايته، أي منذ زيارة رئيس الحكومة الفرنسية جاك شيراك لبغداد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤، واتفاقه مع السلطات العراقية على تزويد العراق بالتكنولوجيا والخبرة الفرنسيتين في مجال التطوير النووي. وتحدثت المصادر الاسرائيلية عن مسودة الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين فرنسا والعراق في صيف سنة ١٩٧٥، بشأن التعاون النووي بينهما، والتي تمت المصادقة عليه نهائياً في أواخر تلك السنة، اثناء الزيارة التي قام بها الرئيس العراقي إلى مركز نووي فرنسي. وتضيف هذه المصادر أن التطورات التي تبعت توقيع هذا الاتفاق جاءت سريعة جداً، خصوصاً بعد الزيارة الثانية لشيراك إلى العراق التي تمت في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، والتي أعقبتها، بفترة قصيرة، وصول بعثة من خبراء الذرة الفرنسيين إلى العراق، وبدء مؤسسات البحث النووي الفرنسية، باستيعاب مختصين عراقيين، ثم مباشرة مهندسين فرنسيين تأسيس القاعدة التحتية لإقامة المركز النووي قرب بغداد. وقد استغرق عمل هؤلاء حوالي سنتين ونصف السنة، من بداية سنة ١٩٧٧ وحتى منتصف سنة ١٩٧٩. وتدعي المصادر الاسرائيلية أن خلافاً وقع بين فرنسا والعراق بشأن الوقود النووي الذي سيستخدم في المفاعل، عندما أصر العراقيون على أن يكون من اليورانيوم المشبع بدرجة ٩٣٪، بينما تحفظ الفرنسيون، بفعل الضغط الدولي عليهم، عارضين تشغيل المفاعل بنوع من الوقود النووي لا يمكن استخدامه للأغراض العسكرية يدعى «كارامل». وتضيف هذه المصادر أن الخلاف بين البلدين حول هذا الموضوع «الذي حسم أخيراً لصالح العراق بعد موافقة فرنسا على تزويده بـ ٧٢ كلغ من اليورانيوم المشبع بدرجة ٩٣٪، لم يؤخر بناء المفاعل، الذي تعرض في نيسان (ابريل) ١٩٧٩ إلى عمل تخريبي في ميناء فرنسي قبيل ارساله إلى العراق. إلا أن هذه المصادر لم تكشف النقاب عن الجهة التي نفذت هذا العمل التخريبي، مكتفية بنقل ما أوردته الوكالات الاجنبية من أن المخابرات الاسرائيلية كانت وراءه. وتعترف هذه أن تخريب المفاعل لم يكن كبيراً؛ إذ أمكن اصلاحه بسرعة. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩، تمَّ اعداد المفاعل نهائياً لإرساله إلى العراق وهو من نوع «اوزيريس» الذي تبلغ طاقته ٧٠ ميغاواط حراري. وفي مطلع سنة ١٩٨٠، باشر الخبراء الفرنسيون تركيبه في مكان قريب من بغداد. ويلاحظ، هنا، أن اسرائيل كانت تتتبّع جميع النشاطات التي كانت تتم في هذا الاطار، خصوصاً بعد وصول الشحنة الاولى من اليورانيوم المشبع من فرنسا في منتصف سنة ١٩٨٠، والتي كانت تزن، وفق معلومات اسرائيل، ١٢ كيلو غراماً من اليورانيوم ٢٣٥ المشبع بدرجة ٩٣٪، «الذي يمكن، حسب تقدير المصادر الاسرائيلية، زيادة اشباعه بسهولة إلى درجة

٩٧٪، وتحويله إلى مادة خام لإنتاج القنابل النووية». وتذكر هذه المصادر أيضاً أن العراق اشترى من ايطاليا مختبرات تدعى «الخلايا الساخنة» لإستخدامها في تنقية البلوتونيوم الذي ينتج في المفاعل، من باقي مركبات الوقود والشوائب النووية، واستخدامه في صنع قنابل نووية على غرار تلك التي القيت على ناغا زاكي (شلومو نكديمون، **يديعوت احرونوت**، ١٢/٦/١٩٨١؛ **دافار**، ٩/٦/١٩٨١؛ **ملحق هآرتس**، ١٢/٦/١٩٨١).

وبناءً على هذه المعلومات، أعلن أحد علماء الذرة الاسرائيليين في معهد الهندسة التطبيقية، التخنيون، في حيفا، وقد رفض الافصاح عن اسمه، أنه يمكن تبينُ الهدف العسكري للمفاعل العراقي من نوعيته وحجمه ونوعية الوقود الذي كان سيجري تشغيله به، اضافة إلى مرافق الفصل الخاصة بتنقية البلوتونيوم؛ مما يثبت نية العراق في انتاج مادة انشطارية تستعمل في صنع القنابل النووية. وادعى هذا العالم أن تشغيل المفاعل كان يمكن أن يوفر للعراقيين ثلاثة احتمالات. أولاً، استخدام اليورانيوم المشبع الذي تمَّ الحصول عليه من فرنسا لإنتاج قنبلة نووية بشكل مباشر؛ ثانياً، استخدام اليورانيوم الطبيعي الذي حصل عليه العراق عن طريق ليبيا والنيجر لإنتاج البلوتونيوم بواسطة احتراقه في المفاعل؛ ثالثاً استخدام مادة التوريوم التي يمكن شراؤها من السوق لإنتاج يورانيوم ٢٣٣ بواسطة الاحتراق؛ حيث يمكن بواسطته انتاج قنبلة نووية (**دافار**، ١١/٦/١٩٨١). غير أن الخبراء العسكريين، في اسرائيل، أشاروا إلى امكانية حدوث الاحتمالين الاولين فقط، وأبرز هؤلاء رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، العميد يهوشواع سغي، الذي ذكر أن العراق كان بإمكانه انتاج قنبلة نووية حتى منتصف سنة ١٩٨٣، بواسطة اليورانيوم المشبع الذي حصل عليه من فرنسا، أوبواسطة تنقية البلوتونيوم في المختبر الايطالي، لإستخدامه في صنع قنبلة كهذه في منتصف الثمانينات (**هآرتس**، ١٧/٦/١٩٨١). ويشاطر سغي، في رأيه هذا، العالم الذري الاسرائيلي المعروف يوفال نئمان، وهو أحد زعماء حركة هتحياه اليمينية. ويبدو أن تقارير نئمان حول المفاعل العراقي والتي كان يقدمها إلى الحكومة الاسرائيلية، كان لها أثر كبير في اتخاذ القرار القاضي بقصف المفاعل، بصفته أحد الاعضاء البارزين في لجنة الطاقة النووية في اسرائيل. ويذكر نئمان أن فرنسا زوَّدت العراق بمفاعلين: الاول صغير ويدعى ايزيس، والثاني كبير ويدعى اوزيراك. وأن المفاعل الأول هو نموذج للمفاعلات التي تستخدم في البحوث على غرار مفاعل ناحال سوريك في اسرائيل، بينما يختلف الأمر بالنسبة للثاني الذي تبلغ طاقته ٧٠ ميغاواط حراري؛ مما يجعل منه نموذجاً متفوقاً جدّاً على مفاعل ديمونا الذي تبلغ طاقته ٢٤ ميغاواط حراري. ويدعي نئمان أن المشروع النووي العراقي يعتمد على «علماء مرتزقة» في أغلبيته، وأنه اضافة إلى كمية اليورانيوم المشبع، التي يمتلكها العراق والتي تقدر بـ ١٢ كيلو غراماً، كانت هنالك خطة لشراء مئات الاطنان من اليورانيوم الطبيعي الذي يمكن استخراج البلوتونيوم منه بواسطة المفاعل. ويقدر نئمان أن هذه العملية كانت ستستغرق سنتين أو ثلاث سنوات حتى يتمكن العراق من انتاج عدد من القنابل النووية. وهو يرى أن عملية قصف المفاعل أخرت نشاط العراق النووي ثلاث سنوات على الأقل (من مقابلة مع يوفال نئمان، **يديعوت احرونوت**، ١٠/٦/١٩٨١).

إلا أن المبررات التي قدمتها الحكومة والقيادة العسكرية لعملية قصف المفاعل، لم تقنع المعارضة، الممثلة أساساً في المعراخ، بصحة قرار تنفيذها. فما أن صدر بيان الحكومة بهذا الشأن، حتى ثار النقاش الداخلي حول العلاقة القائمة بين هذه العملية وبين معركة الانتخابات الدائرة للكنيست العاشر. وقد وصل الأمر بالبعض إلى حد نعت هذه الانتخابات بالانتخابات النووية. وقد ترأس زعماء المعراخ حملة الاحتجاج التي قامت ضد الحكومة، حاصرين انتقاداتهم في الجوانب التالية: أولاً، توقيت العملية التي نفذت قبل انتخابات الكنيست بثلاثة أسابيع تقريباً؛ ثانياً، مدى ضرورتها في الوقت الذي لم تستنفد فيه اسرائيل جميع المساعي السياسية لمنع العراق من انتاج قنابل نووية؛ ثالثاً، عدم استشارة المعارضة قبل اتخاذ قرار التنفيذ، كما اعتادت الحكومات السابقة أثناء اتخاذ قرارات هامة على هذا الغرار؛ رابعاً الاخطاء الاستراتيجية والسياسية التي خلفها تنفيذ هذه العملية، وكيف

يمكن أن تنعكس على اسرائيل مستقبلاً.

ففي البيانين اللذين أصدرهما المعراخ بعد العملية، ورد اتهام صريح للحكومة بعدم أخذها في الاعتبار الجوانب المذكورة (نشر البيانان في دافار، ١٠/٦/١٩٨١ و هآرتس، ١٥/٦/١٩٨١).

أما بيغن، فتأسيساً على خلفية النقاش الشعبي والاعلامي الواسع الذي دار في اسرائيل بعد تنفيذ هذه العملية، كان معنياً جدا باستغلالها في معركته الانتخابية وهو، لذلك، اهتم باظهار معارضة زعماء المعراخ، خصوصاً بيرس، لتنفيذها؛ وذلك بواسطة نشره رسالة شخصية من بيرس تسلمها في ايار (مايو) الماضي، يدعوه فيها إلى تأجيل قرار التنفيذ. وردّ بيرس بقوله أن لا حدود لعدم مسؤولية رئيس الحكومة الذي يستغل اعتبارات رسمية وسياسية واقتصادية في معركته الانتخابية، وأن الحكومة لم تستنفد جميع الفرص السياسية التي توافرت لها بعد انتخاب الرئيس ميتران الذي كان قد وعده ببذل كل جهد من أجل جعل المفاعل العراقي عقيماً من أي جهد عسكري. وبالنسبة للتوقيت، ذكر بيرس أن الموعد الأخير الذي نفذت فيه العملية، لم يكن ثمة ما يبرره لأن تشغيل المفاعل كان مستبعداً قبل ايلول (سبتمبر) المقبل. وبالنسبة لإستشارة المعارضة قبل التنفيذ، أشار بيرس إلى أن بيغن لم يتحدث معه حول هذا الموضوع، أويعلن له شيئاً، وان نشر رسالته يعتبر عملاً خطيراً ينم عن عدم مسؤولية (دافار، ١١/٦/١٩٨١). كذلك حذر بيرس من الأخطار الاستراتيجية الناجمة عن عملية قصف المفاعل بقوله: «لقد هدمنا مفاعلاً، وولدنا لدى العرب طموحاً ليس لإمتلاك مفاعلات نووية فقط، وإنما لإنتاج أسلحة ذرية أيضاً. إن ما قاله بيغن للعالم العربي من خلال هذه العملية، هو أن ثمة وسيلة متوافرة للقضاء على اسرائيل، وهي امتلاك الأسلحة النووية» (المصدر نفسه) وشارك بيرس، في حملته هذه ضد الحكومة، جميع رفاقه في المعراخ، تقريباً، وأبرزهم رابين الذي أعلن أنه من الصعب التحرر من الشعور بأن توقيت العملية لا يخلو من الاعتبارات الانتخابية (المصدر نفسه، ١٢/٦/١٩٨١). ومردخاي غور، رئيس الأركان السابق، الذي أعلن أن العملية نفذت دون أن تؤخذ انعكاساتها السياسية والاستراتيجية بعين الاعتبار. وأضاف غور أن بيغن يستخدم الجيش الاسرائيلي دون أخذ العامل السياسي بعين الاعتبار؛ الأمر الذي يزيد من عزلة اسرائيل في العالم الحر بدلاً من تقوية اندماجها به. «وربما كان أسوأ ما في الأمر هو استغلال هستيريا الخوف من النكبة، ودمجها [في الاعتبارات الأمنية]... فقبل شهر استخدم الجيش لمنع نكبة مزعومة في لبنان، وفي الأيام الأخيرة يرعبنا بيغن بنكبة نووية تؤدي إلى زوالنا كدولة وشعب. وما العجب، اذن، إذا كان المهاجرون يترددون في القدوم إلى اسرائيل، والشباب ينزحون في مثل هذا الجو؟» (يديعوت احرونوت، ١٢/٦/١٩٨١).

إلا أنه يبدو أن دعاية المعراخ هذه لم تثن قطاعات واسعة من الاسرائيليين عن التصويت لليكود في الانتخابات، والعمل على زيادة قوته لخمسة مقاعد اضافية في الكنيست العاشر؛ مما يثبت نجاح بيغن في رهانه الأخير على ورقة ضرب المفاعل النووي العراقي.

ردود الفعل الدولية

واجهت الحكومة الاسرائيلية، بعد تدمير المفاعل النووي العراقي، حملة تنديد دولية عنيفة، ليس من جانب الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ودول العالم الثالث فقط، وانما أيضاً، من اوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية. ويلاحظ أن اسرائيل كانت مهتمة، أولاً، في مواجهتها لحملة التنديد هذه، بالعمل على تخفيف وطأتها، كي لا تؤثر سلباً على علاقاتها بالدول الغربية؛ وثانياً، في العمل من أجل منع ترجمة هذه التنديدات إلى قرارات عنيفة تتخذ ضدها في الامم المتحدة. وكانت اولى خطواتها، كما درجت العادة لديها في كل مرة تنفذ فيها عدواناً ضد الدول العربية، القيام بحملة اعلامية نشطة لشرح مبرراتها. ويلاحظ أن الجهد الاعلامي الرئيسي الذي بذلته اسرائيل كان في الولايات المتحدة، بهدف تنفيس ردود الفعل الأميركية من جهة، وضمان وقوف اميركا إلى جانبها في الامم المتحدة من جهة أخرى.

إلا أن هذه الحملة الاعلامية لم تجدِ نفعاً على ما يبدو؛ إذ أن اسرائيل فوجئت «برد الفعل الأميركي القوي» الذي وصل إلى حد التنديد بها، واتخاذ عقوبات ضدها. وقد ألقت باللائمة، في ذلك، على

وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر، الذي قدم إلى الرئيس ريغان مشروعاً يقضي بفرض عقوبات صارمة ضد اسرائيل، تشمل خفض المساعدات الاقتصادية لها وتأخير امدادها بجميع أنواع الأسلحة، والضغط عليها من أجل السماح بمراقبة دولية لمنشآتها الذرية، والمساهمة في التنديد بها في مجلس الأمن (دافار، ١٢/٦/١٩٨١). وتذكر المصادر الاسرائيلية أن وزير الخارجية الاميركي هيغ كان يعارض اتخاذ مثل هذا الموقف المتشدد ضد اسرائيل خوفاً من تأثيره السلبي على مفاوضات «السلام» في المستقبل. إلا أن موقف هيغ هذا لم يمنع، حسب المصادر نفسها، اتخاذ قرار بشأن تأخير ارسال اربع طائرات «ف ــ ١٦» إلى اسرائيل، كان من المقرر تسليمها لها في حزيران (يونيو) الماضي. وقد لخص أحد الكتّاب الاسرائيليين أسباب هذا الموقف الاميركي بقوله: «أن العملية الاسرائيلية ضد العراق قد خطفت، كما يبدو، جميع اوراق الديبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط: فكرة النظام العسكري في المنطقة والانسجام الاسرائيلي ــ المصري، واتجاه المصالحة بين السادات والعالم العربي «المسؤول»، وملامح التباعد العراقي عن الاتحاد السوفياتي؛ والأخطر من ذلك، احتمالات نجاح مهمة فيليب حبيب» (مردخاي بركاي، دافار، ١٩/٦/١٩٨١). ويصف كاتب آخر رد الفعل الأميركي بانه كان يهدف إلى امتصاص النقمة ضد اميركا، التي غمرت العالم العربي بعد تدمير المفاعل (رون بن - يشاي، يديعوت احرونوت، ١٢/٦/١٩٨١). ووفق ما يذكره هذا الكاتب فإن السؤال الذي طرحه الأميركيون هو: «لماذا اختارت الحكومة الاسرائيلية قصف المفاعل النووي العراقي، في الوقت الذي يبدو فيه خطره بعيداً، وقصفه يشكل خطراً على مصالح اميركية كثيرة وحيوية في المنطقة؟... إلى جانب ذلك ثمة ادعاء آخر ضد اسرائيل في اميركا، مفاده أنها ــ أي اسرائيل ــ من خلال عمليتها هذه، قد خلقت سابقة دولية، لا يعرف أحد إلى أين يمكن أن تؤدي، وهل ستقلدها دول أخرى هي في وضع مشابه لوضع اسرائيل؟» (المصدر نفسه).

ويلاحظ، هنا، أن التبجيل والتمجيد في اسرائيل بصداقة ريغان، بعد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة، قد بدأ يختفي تدريجياً لتحتل مكانه تقييمات اسرائيلية «عملية» لسياسة الادارة الاميركية الجديدة في الشرق الأوسط. فهنالك من يقول أن وزن العامل الادبي في نظرة الولايات المتحدة تجاه اسرائيل، قد أصبح قليلاً في عهد ريغان، وبشكل لم يسبق له مثيل في أي من العهود السابقة، منذ فرنكلين روزفلت. وبدلاً منه، ارتفع وزن العناصر المحددة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط عامة؛ حيث لم تعد هنالك نظرة خاصة تجاه اسرائيل، وإنما تساوت الاعتبارات في النظرة الأميركية تجاهها وتجاه باقي بلدان المنطقة (الياهو سلفط، هآرتس، ١٤/٦/١٩٨١). ويجمع كثيرون في اسرائيل على أن ثمة عنصرين أساسيين باتا يتحكمان في العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية، أولهما خطر التوسع السوفياتي في الشرق الأوسط؛ حيث تتوازى المصالح بين اسرائيل والولايات المتحدة، وثانيهما عنصر النفط والبترو ــ دولار، وما يفرضه هذان العنصران من مصالح متناقضة بينهما. ففي الاطار الأول، حيث تتوازى المصالح، بدأت ادارة ريغان تنشط، منذ تسلمها السلطة، لإقامة نظام دفاعي شرق ــ أوسطي. وحسب ما تذكره المصادر الاسرائيلية كان يخيل للمسؤولين الاميركيين ان اتفاقات كامب ديفيد قد خففت من حدة النزاع بمدى كاف، وأن لا حاجة ملحة إلى بذل جهد اضافي وعاجل لتسويته. وجاءت عملية قصف المفاعل، وقبلها أزمة الصواريخ في لبنان، لتنسف المخططات الأميركية دفعة واحدة (المصدر نفسه؛ أ. شفاتيسر، هآرتس، ١٩/٦/١٩٨١؛ رون بن ــ يشاي، يديعوت احرونوت، ١٢/٦/١٩٨١).

علّقت وسائل الاعلام الاسرائيلية على تطور الموقف الأميركي - بعد الموقف الاولي الذي تمثل في تجميد ارسال طائرات الـ «ف ــ ١٦»، وكما برز في المؤتمر الصحافي الذي عقده الرئيس ريغان، يوم ١٦ حزيران (يونيو) الماضي، حيث بادر إلى اعلان موقف معتدل من اسرائيل، مكتفياً بالاعراب عن اعتقاده بأنها كانت تملك خيارات أخرى غير الخيار العسكري ضد المفاعل، وممتنعاً عن تحديد موقف حول ما إذا كانت اسرائيل قد خرقت الاتفاقية مع أميركا حول استخدام الأسلحة الأميركية، في نشاطات عدوانية ــ بأنه كان يهدف إلى تهدئة

الأجـواء الدوليـة والعـربيـة، وتوظيف النتـائـج السياسية للعملية في اطار السياسة الأميـركية حاضراً ومستقبلاً. وفسرت المصادر الاسرائيلية هدف الرئيس الأميركي، من وراء موقفه المعتدل هذا، في رغبته بتوجيه نداءين غير مباشرين إلى اسرائيل، الأول يتعلق بأزمة الصواريخ مع سوريا وضرورة تسهيل مهمة فيليب حبيب بعد الضربة التي تلقتها من اسرائيل بسبب عملية المفاعل. وقد أفادت المصادر الحكومية في اسرائيل أن تفاهماً قد تحقـق بين الحكومتين الأميركيـة والاسرائيليـة، يضمن عدم قيام اسرائيل بأية عملية عسكرية ضد الصواريخ السورية في لبنان، مقابل تلطيف ردود الفعل الأميركية على عملية قصف المفاعل، وعدم قيام الادارة الأميركية باتخاذ أية اجراءات أخرى ضد اسرائيل (**دافار**، ١٨/٦/١٩٨١).

أمـا النداء الثـاني الذي وجهـه ريغـان إلى اسرائيل، عبر مؤتمره الصحـافي، وفق تحليلات المصـادر الاسرائيليـة، فكـان يتعلق بـالجهـود السياسية التي ستبـذلها الادارة الأميـركية في المستقبل القريب، وبالتحديد بعد تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة، من أجل تجديد مفاوضات الحكم الذاتي، وايجاد تسوية للصراع العربي ـــ الاسرائيلي فعدم انضباط اسرائيل، كما تمثل في أزمة الصواريخ وفي تدخلها في الشؤون اللبنانية وفي العملية العدوانية ضد العراق، «كانت نتيجته تبـديل نظـام الأفضليات الاستـراتيجي للشرق الأوسط كمـا وضعته الادارة الأميـركيـة. حيث اضطر الرئيس ريغان ووزيرخارجيته هيغ، مرغمين، للاعتراف بفشل مبادرتهما الشرق أوسطية، التي كانت مبنية أصلاً على اقناع دول المنطقة بتجاهل خلافاتها المحلية حالياً لصالح بلورة جبهة واحدة وفعالة ضد اهداف التوسع السوفياتي في الشرق الأوسط. ومنذ الأيام الاولى لحكم ريغان، ادعى واضعو السياسة الخارجية أن مجرى السلام بين اسرائيل وجاراتها، وحل مشكلة لبنان وسائر بؤر التوتر الاقليمية يجب أن تنتظر دورها بصبر إلى ما بعد تحقيق «المفهوم الاستراتيجي» في المنطقة، الذي ستكون فيه اسرائيل شريكاً هادئاً . وكانت أزمة الصواريخ في لبنان الاشارة العملية الاولى لعدم امكانية تنفيذ ذلك، وجاءت عملية المفاعل لتقضي على هذا المفهوم نهائياً. [انطلاقاً من ذلك]، تم التوصل، الآن، في واشنطن، إلى اقتناع واضح مفاده أنه طالما أن بركـان النـزاع الاسـرائيلي ـــ العربي ومتفرعاته مفتوح، فلا يمكن الوصول إلى أي نظام اقليمي لحماية المصالح الغربية .. [وهذا يعني] تبديل نظام الأفضليات لدى ادارة ريغان ومنح أفضلية اولى وكبيرة لإحراز تقدم في مسار السلام» (رون بن ـــ يشاي، **يديعوت احرونوت**، ١٩/٦/١٩٧).

وقد بدأت المصادر الاسرائيليـة تتحدث عن المواجهة المتوقعة في المستقبل القريب بين الادارة الأميركية والحكومة الاسرائيلية الجديدة، بعد بدء التركيز الأميركي على قضايا الصراع، خصوصاً قضية الحكم الذاتي، «ورغبة واشنطن في ربـط المساعدات العسكـرية في المستقبـل 'بالقـرارات الصعبة' التي يجب أن تتخذها اسرائيـل فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة. إلا ان المواجهة الأساسية بين الطرفين ربما نتجت عن الأفضلية المطلقة بحد ذاتها التي تمنحها الادارة الأميركية لبلورة معسكر معادٍ للسوفييت في الشرق الأوسط، حيث يبرز خطر مطالبة اسرائيل بتقديم تنازلات، في حال اقتناع تلك الادارة بأن الثمن المطلوب هو مثل هـذه التنـازلات» (الياهو سلفط، **هـآرتس**، ١٤/٦/١٩٨١). وانطـلاقاً من ذلـك، فإن ردة الفعل المعتدلة في واشنطن، كما عبَّر عنها الرئيس ريغان، قد وظفت في السياسة الأميركية، حاضراً عبر مهمة فيليب حبيب، ومستقبلاً، من أجل احراز تقـدم في مسار التسـويـة عن طـريق تنـازلات اسرائيلية في مفاوضات الحكم الذاتي.

اسرائيل ومجلس الأمن

تلقت الأوساط الرسمية في اسرائيل نبأ صدور قرار مجلس الأمن الذي نـددَّ بشكل اجمـاعي بالاعتداء الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي، والذي دعا اسرائيل إلى التعويض على العراق وفتح منشآتها النووية أمام الرقابة الدولية «بأعصاب باردة»، معلنة أن هذا القرار لا يتشكل مفاجـأة بالنسبة لها، لأن اسرائيل لم يسبق لها أبداً أن حظيت بنظـرة متفهمـة في المؤسســة الـدوليـة (**هـآرتس**، ٢١/٦/١٩٨١). وقـد أعلـن رئيس الحكومة بيغن، في معرض رده على هذا القرار، أنه لو خُيِّرَ بين اختيار التنديد في مجلس الأمن مع عدم

وجود المفاعل النووي العراقي، وبين وجوده وعدم التنديد باسرائيل، لفضّل الخيار الأول (**المصدر نفسه**). وقد ساهم في استخفاف اسرائيل هذا ما أعلنه الرئيس ريغان للسفير الاسرائيلي في واشنطن، افرايم عفرون، بواسطة القائم بأعمال وزير الخارجية؛ وذلك بعد صدور قرار مجلس الامن «من أن اسرائيل يجب ألا تعدّ التصويت الاميركي في الامم المتحدة تغييراً في سياسة الادارة الأميركية تجاهها، وأن الصداقة والالتزام تجاهها ما زالا قائمين» (**المصدر نفسه**). وكان سفير اسرائيل لدى الامم المتحدة، يهودا بلوم، قد وصف قرار مجلس الأمن، بعد صدوره، بأنه عديم الأهمية والتأثير، مضيفاً أن ما ينبغي الأسف عليه هو سماح الولايات المتحدة باتخاذ مثل هذا القرار ومساهمتها في ذلك، ثم تصويتها عليه. وبررت اسرائيل مساندة الولايات المتحدة لهذا القرار بالسعي الأميركي نحو احتواء ردود الفعل العربية، ورغبتها في خلق أساس لتفاهم اميركي — عراقي (**دافار**، ٢١/٦/١٩٨١). ويلاحظ أن اسرائيل كانت تراهن على استخدام الفيتو الأميركي في ملجس الامن، وقد أدى الوصول إلى تفاهم اميركي — عربي على صيغة القرار المذكور إلى استياء وخيبة أمل لديها؛ حيث اعتبرت بعض أوساطها أن التأييد الأميركي للصيغة النهائية التي صدر بها هذا القرار، إنما يعبر عن حل وسط داخل القيادة الأميركية نفسها. «فمن كان راغباً في فرض عقوبات بعيدة المدى ضد اسرائيل [القصد هنا وزير الدفاع الأميركي واينبرغ] كان عليه الاكتفاء بأقل مما كان راغباً به في البداية. ولكن حتى أولئك الذين اظهروا تفهماً لدوافع اسرائيل في عمليتها ضد المفاعل... لم يجدوا فائدة من توفير التنديد بها وتحذيرها بالنسبة للمستقبل» (**افتتاحية هآرتس**، ٢١/٦/١٩٨١). ويبدو أن أكثر ما أثار مخاوف اسرائيل بالنسبة لقرار مجلس الأمن، هو ما نص عليه من ضرورة اخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية؛ الأمر الذي من شأنه أن يحرمها من تأثير تصنيفها كدولة نووية محتملة. وقد أوضح أحد الكتاب البارزين في اسرائيل أهمية هذا التأثير بقوله: «أن اسرائيل انضمت إلى المعاهدة الدوّلية لوقف التجارب النووية، إلا أنها امتنعت عن التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. وكان واضحاً أن موافقتها على الرقابة من جانب الوكالة الدولية للطاقة النووية، التي تحتفظ بمقرها الرئيسي في فيينا، مرتبطة بخطر أمني لم تكن حتى حكومة المعراخ على استعداد لتحمل مسؤوليته؛ إذ أن أحداً لم يكن بامكانه ضمان عدم وصول تقارير هذه الوكالة من فيينا إلى موسكو، ومنها إلى عواصم عربية. إلا أن رفض اسرائيل هذا [كما يزعم هذا الكاتب] فُسِّرَ بشكل لا مفر منه، وكأنما لدى اسرائيل ما تخفيه في هذا المجال، ومنذ سنين يسود الاعتقاد في العالم كله، بأن اسرائيل انضمت عملياً إلى ما يدعى النادي النووي» (**فولص، هارتس**، ٢٦/٦/١٩٨١). ويبدو أن هذا الاعتقاد قد عاد بالفائدة على اسرائيل؛ إذ أن «حقيقة وجوده كان من شأنه ردع الأعداء. صحيح أنه لم يمنع مصر من مهاجمة اسرائيل، إلا أنه ليس من المستبعد أن يكون السادات، بسببه، قد خطط، منذ البداية، حرباً محدودة ضد اسرائيل لسنة ١٩٧٣، وليس حرب ابادة جماعية، لانه لم يكن متأكداً كيف يمكن أن ترد في حالة كهذه» (**المصدر نفسه**).

على أي حال، فإن تنفيذ قرار مجلس الامن بالنسبة لفرض الرقابة على منشآت اسرائيل النووية، لن يكون سهلاً، وربما استطاعت اسرائيل طيَّه، رغم صعوبة ذلك نظراً للموقف الاميركي المؤيد لفرض رقابة كهذه.

اسرائيل ورد الفعل العربي

أثارت عملية قصف المفاعل النووي العراقي نقاشاً واسعاً في اسرائيل حول مدى انعكاساتها المحتملة في العالم العربي، سواء لناحية رأب الصدع والانقسام بين بلدانه أم لناحية استمراره في السعي للحصول على اسلحة نووية في المستقبل. فمن الناحية الاولى، لوحظ أن ثمة اجماعاً في اسرائيل على أن العملية لم ولن تؤدي إلى توحيد العرب وحلّ خلافاتهم، وان المميز الرئيسي لمنطقة الشرق الأوسط — على حد قول رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في اسرائيل، يهوشع سغي، في وصفه للوضع العربي بعد تدمير المفاعل — ما زال يتمثل في عدم الاستقرار والتوترات الداخلية والصراعات الأقليمية، مما يعيق تبلور جبهة عربية واحدة ضد اسرائيل (**هآرتس**، ١٧/٦/١٩٨١).

إلا أنه رغم الاستخفاف بقوة العرب، فإن اسرائيل، خصوصاً دوائرها العسكرية، كانت تتوقع رداً عسكرياً عراقياً بعد ضرب المفاعل؛ حيث أعلن رئيس الأركان الاسرائيلي انه اتخذت كافة الاحتياطات لمواجهة أي رد، خصوصاً وأن العراق يملك نظرياً، قوة على الرد (دافار، ١٠/٦/١٩٨١). وهنالك من يعتقد في اسرائيل أن الرد العراقي يمكن أن يأتي في مرحلة متأخرة؛ «إذ أن هذا الأمر هو من مميزات شخصية الرئيس العراقي» (زئيف شيف، هآرتس، ١٥/٧/١٩٨١). ويرى اسحاق رابين رئيس الحكومة السابق، أن الرد العسكري العراقي يمكن أن يكون عن طريق استخدام الفدائيين ضد أهداف اسرائيلية، أوضرب اسرائيل بواسطة الطائرات أوصواريخ أرض ـ أرض (دافار، ١٢/٦/١٩٨١).

إن «التفاؤل» الاسرائيلي باستمرار انقسام العرب لا يخفي مخاوفهم ازاء احتمال استمرار الجهد العربي في الحصول على أسلحة نووية. ويجمع الاسرائيليون، هنا، سواء كانوا رسميين وسياسيين أم خبراء ذرة ومعلقين، على رأي يقول بأن تدمير المفاعل لم يقض على نشاط العراق النووي، أوعلى نوايا العرب الآخرين في السعي للحصول على تكنولوجيا واسلحة نووية. وقد قارن أحد المعلقين العسكريين البارزين في اسرائيل، زئيف شيف، بين الوضع العربي بعد هزيمة ١٩٦٧، والوضع بعد ضرب المفاعل، قائلاً: أنه «على غرار الانتصار الساحق بعد حرب الأيام الستة، فإن الضربة الناجحة للمفاعل النووي العراقي سنة ١٩٨١، ستشجع العرب على تنشيط جهدهم النووي، واختصار الطريق في هذا المجال: وذلك بسبب مخاوفهم من اسرائيل التي تريد حسب رأيهم احتكار مجال الذرة، وبسبب الاهانة والمس في كرامتهم العربية... فبعد هزيمتهم في حرب ١٩٦٧، توصل العرب إلى استنتاج مفاده، أن عليهم تحسين وضعهم التسليحي واعادة بناء جيوشهم ومضاعفة قدرتها ـ إذا كانوا راغبين في سد الثغرات واستعادة مناطقهم المحتلة بالوسائل العسكرية المقرونة بمساعٍ سياسية. ولكن بعد تلك الهزيمة تملك العرب الشعور بأن الاحتمالات المتاحة أمامهم للتغلب على اسرائيل في أرض المعركة والقضاء عليها، هي قليلة جداً. ولهذا السبب بدأت تسمع منذ ذلك الحين اصوات عربية تقول ان النصر على اسرائيل يتحقق، في نهاية الأمر، بواسطة الأسلحة غير التقليدية، بعد ربطها بجهد لتقويض الكيان الصهيوني من الداخل، على غرار عمليات ارهابية وحروب استنزاف صغيرة لا تستطيع اسرائيل توسيعها بسبب القوة الرادعة للسلاح النووي العربي» (زئيف شيف، هآرتس، ١٦/٦/١٩٨١).

وقد بدأت اسرائيل تتعقب نشاط العراق في اعادة ترميم مشروعه النووي، حيث ذكرت مصادرها أن العراق بدأ في التفاوض مع الحكومة الايطالية لإنشاء مفاعل نووي كبير من نوع «سيران» تبلغ طاقته ٥٠٠ ميغاواط، يتم تشغيله باليورانيوم الطبيعي وبالمياه الثقيلة (مقابل ٧٠ ميغاواط للمفاعل تموز الذي تهدم). بالاضافة إلى ذلك يجري العراق أيضاً ـ وفق ما تقوله المصادر الاسرائيلية ـ اتصالات مع شركة بلجيكية بهدف اصلاح مفاعله القديم الذي أنشأه الروس في الماضي (المصدر نفسه، ١٤/٦/١٩٨١). ويجدر بنا، هنا، أن نذكر ما أعلنه رئيس الأركان الاسرائيلي «من أن الطائرات الاسرائيلية لم تدمر، خلال القصف، منشأة فصل البلوتونيوم عن الاورانيوم، لأن القصف تركز على المفاعل نفسه الذي يحرق فيه اليورانيوم ويتولد به البلوتونيوم. أما باقي المنشآت في المجمع النووي العراقي، فقد بقيت سالمة، ولكن لا قيمة لها دون المفاعل» (دافار، ١١/٦/١٩٨١). إلا أن منشأة الفصل هذه تصبح ذات قيمة، إذا ما استطاع العراق حقاً الحصول على المفاعل الايطالي.

وليس العراق وحده الذي يحظى نشاطه النووي باهتمام اسرائيل التي بدأت أيضاً تركز على نشاط ليبيا في تمويلها لجزء من مشروع الباكستان النووي، الذي وصل إلى مرحلة متطورة جداً حسب اعتراف اسرائيل. كذلك ذكرت مصادرها أن شركات بريطانية تجري اتصالات سرية جداً مع السعودية بشأن تزويدها بخبرة نووية. وأضافت هذه المصادر أيضاً أنه منذ وقت طويل والاتصالات جارية بين شركات بريطانية والحكومة المصرية حول انشاء مفاعل نووي في مصر، وتزويدها بالخبرة النووية (هآرتس، ١٥/٦/١٩٨١).

العلاقات مع مصر لم تتأثر

أكدت المصادر الاسرائيلية الرسمية أن معارضة اسرائيل للجهود العربية في المجال النووي لا تشمل مصر، التي أصبحت تربطها باسرائيل علاقات سلمية. إلا أن هذا الاعلان لم يخفف من حدة ردود الفعل المصرية ضد اسرائيل بعد عملية تدمير المفاعل العراقي، التي نفذت بعد لقاء بيغن والسادات في اوفيره بشرم الشيخ، بثلاثة أيام فقط؛ مما خلق انطباعاً داخل مصر، وفي العالم العربي، يفيد بأن السادات كان على علم مسبق بها. وقد نقلت وسائل الاعلام الاسرائيلية مضمون التقرير الذي أرسله السفير الاسرائيلي في القاهرة، موشي ساسون، بعد اجتماعه إلى السادات الذي اتهم اسرائيل بالغطرسة، وبالرغبة في اظهار تفوقها كما تصرفت في سنة ١٩٦٧، وفي التسبب بضرر لا يقدر لجهود مصر من أجل خلق صورة مختلفة لها في العالم العربي. وصرح السادات أيضاً أمام ساسون بـ «أن مصر لن تسلم أبداً بعودة اسرائيل إلى تظاهرها بتفوقها ومد يدها الطويلة أمام العالم العربي، مشتكياً من الظروف الشخصية الصعبة التي وجد نفسه فيها نتيجة قصف المفاعل الذي نفذ بعد أيام معدودة فقط من لقائه مع بيغن في اوفيره. ومما قاله السادات لساسون: «لقد دفعتموني إلى وضع غير محتمل، فأصدقائي لا يفهمون كيف أخفى بيغن عني خطة مصيرية كهذه، بينما يؤكد خصومي أنني كنت مطلعاً على سر العملية الاسرائيلية» (هآرتس، ١٥/٦/١٩٨١). ونفى بيغن أن يكون قد تسبب في ارباك السادات، «لأن أحداً لا يتوقع منه كشف سر عسكري، وأنه حتى السادات كانت لديه اسرار استراتيجية لم يكشفها له» (المصدر نفسه). والجدير بالذكر، أن بيغن قام بارسال رسالة شخصية إلى السادات، عقب تدمير المفاعل، يطلعه فيها على دوافع اسرائيل لتنفيذها، في محاولة لتخفيف غضبه ضد اسرائيل (دافار، ١٠/٦/١٩٨١).

وفي مقابلة مع وزير الزراعة، اريئيل شارون، الذي يقال أنه هو الذي نظّم لقاء اوفيره بين بيغن والسادات قبل الانتخابات الاسرائيلية، وذلك خلال زيارته إلى مصر في ايار (مايو) الماضي، اعلن أن «القرار حول تدمير المفاعل اتخذ قبل اشهر طويلة، وليست هنالك أية علاقة بين اوفيره وبغداد، حيث لم يرغب أحد في توريط السادات. وثمة أمر آخر ينبغي توضيحه، وهو ما أعلنه بيغن للسادات، من أنه لا مجال لأية مساومة فيما يتعلق بالمواضيع الامنية، والدليل على ذلك القتال المستمر ضد [الفدائيين] رغم ارادة السادات» (من مقابلة مع اريئيل شارون، يديعوت احرونوت، ١٢/٦/١٩٨١).

ويبدو، في الواقع، أن الحديث المصريّ حول تأجيل تنفيذ جميع المشاريع المشتركة بين مصر واسرائيل في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والزراعية، احتجاجاً على ضرب المفاعل العراقي، إنما كان ضربية كلامية فقط، لإمتصاص النقمة الداخلية في مصر ضد اسرائيل؛ حيث أجمع الاسرائيليون على القول أن السادات لن يفعل شيئاً من شأنه التأثير بصورة فعلية على مجرى الانسحاب من سيناء في نيسان (بريل) ١٩٨٢.

استراتيجية اسرائيل النووية

أثارت العملية الاسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي جدلاً واسعاً في اسرائيل حول استراتيجيتها النووية ومدى تأثيرها على قضاياها السياسية والأمنية، وعلاقاتها مع العرب والدول الكبرى. ويلاحظ أن ثمة نقاطاً بارزة في هذا النقاش يجري التركيز عليها كثيراً، وهي: أولاً، أن استراتيجية اسرائيل النووية لا يمكن تركيزها، إلى ما لا نهاية، على مبدأ الاحتكار النووي في منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي سعت اسرائيل إلى تحقيقه من وراء ضرب المفاعل، وذلك رغم حديث رئيس الحكومة بيغن وسياسيين اسرائيليين آخرين عن أن هذه العملية ستكون سابقة بالنسبة لحكومات اسرائيل المقبلة في موقفها من أي مشروع نووي ينفذ في الدول العربية.

ثانياً: إن الاستراتيجية النووية الاسرائيلية ليست بمعزل عن سياسة الدول الكبرى في المنطقة ومخططاتها حاضراً ومستقبلاً.

ثالثاً: «ان ميزان الرعب» في المنطقة إذا ما تحقق يشكل خطراً على وجود اسرائيل، وبالتالي فإن أية استراتيجية نووية لن تضمن أمنها في المستقبل، كما لن تضمن تخليها عن الأسلحة التقليدية.

وتتمثل استراتيجية اسرائيل النووية، في الوقت الحاضر، كما تعلنها اوساطها الرسمية، في العبارات الثلاث التالية: أولاً، أن اسرائيل لن تكون الاولى في ادخال اسلحة نووية إلى الشرق الأوسط؛ ثانياً، أن اسرائيل على استعداد لتوقيع المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية بعد أن يوقع العرب معها اتفاقات سلام. ثالثاً، حتى يتحقق السلام في الشرق الأوسط، لن تسمح اسرائيل للعرب بالحصول على أسلحة نووية بهدف توجيهها ضدها (اربيه حشفياه، ملحق هآرتس، ١٢/٦/١٩٨١).

يفهم من هذه العبارات أن اسرائيل تملك الخبرة النووية الكاملة لإنتاج أسلحة ذرية، وثمة اخبار مصدرها جهات أجنبية تفيد أن اسرائيل تملك، فعلاً، قنابل نووية على غرار قنبلة هيروشيما، وانها اشتركت مع جنوب افريقيا، في عملية تفجير نووي مشترك. كذلك يفهم منها أن اسرائيل تريد حالياً المحافظة على احتكارها للخبرة النووية، وربما السلاح النووي ايضاً في منطقة الشرق الأوسط؛ الأمر الذي حاولت تجسيده، فعلاً، من خلال عملية تدمير المفاعل العراقي.

وتعدّ هذه الاستراتيجية حلاً وسطاً بين وجهتي نظر استراتيجيتين اساسيتين، يجري النقاش حولهما في اسرائيل منذ سنين، وبالتحديد منذ انشاء «معمل النسيج» السري قرب ديمونا في اجواء تميزت بالكتمان والسرية وحسب رأي اصحاب وجهة النظر الاولى، فإن اسرائيل لا تستطيع ضمان استمرار وجودها في عالم عربي معاد، إلا بواسطة حصولها على قوة نووية رادعة، وعلى هذا الأساس ينبغي الاعلان صراحة عن أن اسرائيل تملك قدرة نووية. وقد كان بن — غوريون من كبار اصحاب هذا الرأي، مما دفعه إلى اتخاذ قرار يقضي بانشاء مفاعل ديمونا في الستينات. ولخص امنون سيلع، احد الخبراء الاسرائيليين في المجال النووي، المبررات التي يدعم بها هؤلاء وجهة نظرهم القائلة بخلق «ميزان رعب» بين اسرائيل والدول العربية بقوله: ان اسرائيل، حسب رأي هؤلاء، لا تستطيع الاستمرار لسنين طويلة في سباق التسلح التقليدي، لأن الدول العربية تفوقها ثراءً في الموارد والطاقة البشرية. اضف إلى ذلك أن اتباع استراتيجية نووية، سيفتح المجال أمامها لإستثمار ميزتها التكنولوجية، وردع الدول العربية المسلحة بأسلحة تقليدية، بصورة مطلقة. ومن شأن هذا الردع المطلق أن يفشل، مع الوقت، مخطط العرب للقضاء على اسرائيل، وربما دفع بهم إلى مائدة المفاوضات. أما إذا نجحت الدول العربية في الحصول على اسلحة نووية، أو اذا قدرت على انتاجها، فإن ذلك سيؤدي إلى دخول الشرق الاوسط في العصر النووي؛ الأمر الذي من شأنه أن يمنع نشوب حروب تقليدية. ومما انه ليست هنالك امكانية لحظر انتشار الخبرة والأسلحة النووية، فإنه من المفضل استباق الامور واتباع استراتيجية نووية منذ الآن، وهذا يعني أنه ينبغي على اسرائيل زيادة قوتها النووية في الوقت الذي لا تزال الدول العربية تعمل فيه للحصول على السلاح النووي (امنون سيلع، دافار، ١٢/٦/١٩٨١). والجدير بالذكر، أن بيرس، زعيم حزب العمل حالياً، والمبادر إلى اقامة مفاعل ديمونا، يوم كان مديراً عاماً لوزارة الدفاع، وموشي دايان، هما من أنصار كشف الورقة النووية الاسرائيلية امام العرب.

الا أن ثمة نقطتي ضعف اساسيتين في طرح اصحاب هذا الرأي؛ مما يجعل ورقتهم النووية موضع نقد حتى لدى اشد المتطرفين السياسيين في اسرائيل، على غرار اريئيل شارون مثلاً. وتتمثل نقطة الضعف الاولى في ضيق مساحة اسرائيل وتجمع معظم سكانها في منطقة الساحل؛ وهذا يعني عدم قدرتها بشرياً على امتصاص الضربة النووية الاولى، وتوجيه ضربة ثانية وثالثة، وهو الشرط الضروري لإمتلاك أية دولة لقوة ردع نووية. ويعلق شارون على رأي دعاة انشاء «ميزان الرعب» بقوله ان هذا موقف خاطىء من اساسه نظراً لضيق مساحة اسرائيل وكثافة سكانها في كل المنطقة الوسطى، ولذلك كان تدمير المفاعل النووي العراقي، حسب رأيه، ضرورة امنية من الدرجة الاولى بالنسبة لها (يديعوت احرونوت، ١٢/٦/١٩٨١). أما نقطة الضعف الثانية فتتمثل في أن «ميزان الرعب» لا يمكن ان يعمل، او يؤثر، بمعزل عن سياستي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط؛ «حيث لكل منهما مصالح ومطامح خاصة به، تملي عليه نشر انظمة سياسية وعسكرية يؤدي تقدمها إلى تصادم مع انظمة الطرف الآخر. وقد يدفع هذا الأمر احدى الدول الكبرى إلى الالتزام بحماية شريكتها المحليين

من الخطر النووي (الذي تشكله عليها الدولة الكبرى الثانية)، سواء في اطار تحالف اقليمي او اتفاق ثنائي. إلا انه، من الناحية الاخرى، هنالك رغبة مشتركة لدى كلا الجبارين، تتمثل في الحفاظ على الطابع المحدود والمراقب للنزاع بين حلفائهما، كي لايتورطا في مواجهة نووية. فمثلاً، يسّر الولايات المتحدة ان تقوم وكيلتها في الشرق الاوسط، بضرب وكيلة الاتحاد السوفياتي وعلى العكس، طالما ان سفك الدماء هذا لا يهدد بجر أحد الأطراف، اوالاطراف جميعها، إلى خطر استخدام السلاح النووي» (امير اوران، ملحق دافار، ١٢/٦/١٩٨١).

ماذا يعني هذا؟ إنه يعني ان اسرائيل لا تستطيع الاستفادة من قوتها الرادعة النووية بصورة كاملة، لأن ذلك يمكن أن يصطدم بسياسة الدول الكبرى في المنطقة. و«ميزان الرعب»، إذا ما تحقق في الشرق الأوسط، لن يمنع نشوب حروب تقليدية على خلفية الصراع العربي ــ الاسرائيلي، طالما أن هذه الحروب تخدم مصالح الدول الكبرى وتكون مراقبة من جانبها كي لا تتطور إلى التراشق النووي. وعلى هذا الأساس، يبدو أن تخطيط أصحاب الخيار النووي في اسرائيل المبني على ان ميزان الرعب، اذا ما تحقق، قد يوفر على اسرائيل خوض حروب تقليدية، ليس هناك ما يثبت صحته. ولا تحظى وجهة النظر النووية هذه، كما يدعو اليها زعماء حزب العمل في الأساس، بموافقة شاملة داخل اسرائيل.

أما وجهة النظر الثانية، وهي لا نووية، فتدعو إلى تجريد منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي، أو الحفاظ على الاحتكار النووي الاسرائيلي في المنطقة. ويبرر اصحاب هذه الدعوة وجهة نظرهم بقولهم: «إن العرب غير عقلانيين في نظرتهم تجاه اسرائيل. وفي اللحظة التي ستمتلك فيها احدى الدول العربية القنبلة الاسلامية ... لن تتردد عن استخدامها فوراً ضد اسرائيل. لذلك لن ينجح في الشرق الأوسط أي ميزان رعب على غرار ما يسود في العلاقات بين الدول الكبرى. كذلك، فإن اسرائيل لا تملك عمقاً استراتيجياً اومجال انذار كافياً، لمواجهة أي هجوم نووي، أي أنها لا تملك خيار الضربة الثانية» (امنون سيلع، دافار، ١٢/٦/١٩٨١).

ويبدو أن الحفاظ على الاحتكار النووي الاسرائيلي، في منطقة الشرق الأوسط، ليس عملاً سهلاً؛ إذ يفرض على اسرائيل مهمة الشرطي النووي المتأهب دائماً، كما حدث لدى تدمير المفاعل العراقي، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة كلها. وثمة معارضون، في اسرائيل، لسياسة الاحتكار هذه باعتبار أنها تحمل الكثير من المخاطر ولا يمكن ضمان نجاح تطبيقها دائماً. والحل الأفضل، في نظر هؤلاء، كما أعلنه عيزر وايزمان وزير الدفاع السابق، هو اقامة نظام استراتيجي نووي اقليمي مشترك لإسرائيل وللدول العربية، يرتكز على تأييد الولايات المتحدة. وفي هذا النظام لن تجد اسرائيل نفسها وحيدة في مواجهة أي تهديد نووي عراقي، وانما في نظام مشترك مع مصر والسعودية وربما مع دول عربية اخرى (يديعوت احرونوت، ١٢/٦/١٩٨١).

إلا أن هذا الأمر اصبح مرتبطاً بتسوية الصراع العربي ــ الاسرائيلي في البداية؛ مما يفرض على اسرائيل تنازلات عدة، وهذا ما بدأ يخشاه الاسرائيليون على أي حال. فعملية تدمير المفاعل النووي العراقي فتحت عهداً جديداً في الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وهو عهد النشاط النووي؛ الأمر الذي أصبح تنظيمه مرتبطاً بتسوية هذا الصراع. وإذا لم يتحقق ذلك ستبقى الأهداف النووية في الدول العربية، حسب رأي أحد الكتاب الاسرائيليين، منطقة صيد مسموحة لإسرائيل، مما يبعدها عن أي نظام استراتيجي عربي ــ اميركي، وبالتالي عن ضرورة تقديم أية تنازلات في المناطق المحتلة.

ويبدو أن حكومة بيغن، لن تجيد سوى التفكير بدور الشرطي النووي، رغم ما يشكله ذلك من اضرار بمصالح اسرائيل السياسية والأمنية، ومن تصعيد لحدة الصراع بينها وبين العرب؛ وذلك في الوقت الذي لا تستطيع فيه، عن طريق استخدام القوة، حتى ضمان أبعاد الخطر النووي عنها إلى ما لا نهاية؛ الأمر الذي يخشاه العديد من معارضي سياستها.

حنه شاهين

صَدَر حديثاً عن مركز الأبحاث

Ahmad Sidqui Dajani

L'O. L. P. et le dialogue Euro-Arabe

72p. 7L.L.

Euro-Arabe Dialogue

56p. 6L.L.

هاغاناه، اتسل، ليحي

العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة

١٩٣٧-١٩٤٨

تأليـــف

عبدالحفيظ محارب

٢٥ ل.ل. ٤٤٤ صفحة

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

اليوميات الفلسطينيـة
المجلد الثالث والعشرون

من ١/١/١٩٧٦ إلى ٣٠/٦/١٩٧٦

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق
بالقضية الفلسطينية، أو ما يُقال أو يكتب عنها، والصراع العربي-الصهيوني

الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين
١٩١٩ ـ ١٩٤٨

الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية

تأليف

د. ماهر الشريف

صدرَت الطّبعة الجَديدة من الكُتب التالية

تاريخُ الصهيونيّة، الجزءُ الأَول ١٨٦٢ - ١٩١٧

تأليف

صبري جريس

٣٦٨ صفحة ١٥ ل.ل.

يَوميات الحُزنِ العادي

تأليف

محمود درويش

٢٠٨ صفحات ١٢ ل.ل.

القُوات الإسرائيلية المحمولَة جوّاً

تأليف

محمود عزمي

١٧٦ صفحة ٦ ل.ل.

القُوّات المدَرعة الإسرائيلية عبر أربَع حُروب

تأليف

محمود عزمي

٥٢٤ صفحة ١٢ ل.ل.

المُقاطَعة العَربيّة لإسرائيل

تأليف

هاني الهندي

٣٠٨ صفحات ٨ ل.ل.

القِوى السياسيّة في إسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٦٧

تأليف

السيد عليوَهْ حسن

٢٦٠ صفحة ١١ ل.ل.

الإحتلال الإسْرائِيلي للأَراضي العربية

دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام

تأليف

د. تيسير النابلسي

٣٤٤ صفحة ١٤ ل.ل.

مَقالات في الدعاية الصهيونيّة وحرب أكتوبر

٦٢ صفحة ٥ ل.ل.

تأليف

محمد علِي العويني

السيد عليوه حسن

سمير كنعاني

تُرسل طلباتكم من هذه الكتب إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب ١٦٩١، بيروت - لبنان

وترسل القيمة إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي - فرع رأس بيروت، رقم ١٣٢٧

Palestine Affairs

No. 118, September 1981

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor: **Bilal El-Hassan**
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).
Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere — L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية


Bibliotheca Alexandrina
05320055